

مركز دراسات الوحدة العربية

العلاقات العربية - الإيرانية

الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر

... الدوري
... اني
... ردكاني
... السعدون
... كوثراني
... روشاعي
... ويدي
... س الواعظين
... داد عادل

طلال عتريسي
معصومة ابتكار
مريم سليم
شملان العيسى
سيار الجميل
پيروز مجتهد زاده
سعد ناجي جواد
سعيدة لطفيان
احمد صدقي الدجاني

زاهل سعيدي
رضوان السيد
محمد هادي سمتي
محمود سريع القلم
نيفين عبد المنعم مسعد
محمد السيد سليم
محمد علي مهتدي
محمد علي آذرشب
ميشال نوفل



العلاقات العربية-الإيرانية

الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل



مركز دراسات الوحدة العربية

العلاقات العربية - الإيرانية

الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر

عبد العزيز الدوري
أحمد لواساني
علي شمس أردكاني
جاسم خالد السعدون
وجيه كوثراني
هادي خسروشاهي
فهمي هويدي
ماشاء الله شمس الواعظين
غلام علي حداد عادل
طلال عتريسي
معصومة ابتكار
مريم سليم
شملان العيسى
[illegible]يار الجميل
[illegible]يروز مجتهد زاده
[illegible] ناجي جواد
[illegible]يدة لطفيان
[illegible] صدقي الدجاني
[illegible] سعيدي
[illegible]
محمد هادي سمتي
محمود سريع القلم
نيفين عبد المنعم مسعد
محمد السيد سليم
محمد علي مهتدي
محمد علي آذرشب
ميشال نوفل

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر/ عبد العزيز الدوري [وآخ].
١٠٠٦ ص.
يشتمل على فهرس.
١. البلدان العربية - العلاقات - إيران. أ. ندوة العلاقات العربية - الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل (١٩٩٥: الدوحة).
327.56055

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٦

المحتويات

مقدمة

رياض قاسم(*)

أولاً: العلاقات العربية ـ الإيرانية في دائرة الاهتمام البحثي

١ ـ ما زالت الجهود البحثية التي تُعنى بالعلاقات العربية ـ الإيرانية، وتحديداً الأكاديمية، الجادّة منها، قليلة، إلى حدّ الندرة.

وقد عانى الباحثون، في ندوة المركز، ذلك، فمعظمهم جاز نصف الوقت المحدد للدراسة بحثاً عن مواطن المادة المتعلقة بورقته. وإن كُتب النجاح لذلك، فهو لا يعدو معلومات مجزّأة، وهي في أفضل الأحوال لا تمثل تراكماً مترابطاً في السنوات المتعاقبة، والتكامل النوعي لدائرة البحث المطلوب.

يستثنى من هذا، مجموعة رسائل جامعية، مهمة تناولت موضوعات مقارنة في صلب مضمون العلاقات بين الحضارتين، والمنطقتين الجغرافيتين، العربية والإيرانية، ولا سيما في الجامعات العراقية. لكن قسماً كبيراً من هذه الرسائل لم ير النور إلى سوق النشر، أما الذي نشر، على قلّته، فإنه لم يصل إلى حد التداول، خارج العراق.

٢ ـ لقد تأتى هذا النقصان الكبير في البحوث والدراسات بفعل عوامل عدة، منها السياسي والاقتصادي والثقافي والنفسي، أسهمت بانبساط الفتور في العلاقات التبادلية، إلى حد الجمود أحياناً كثيرة، وتحديداً في عهد الشاه المخلوع.

وكادت أن تشهد الأمور، في ظل الثورة الإسلامية، في إيران، تحولاً كبيراً، ينتقل بالتفاهم والحوار من صقيع ما كان عليه إلى حالة من تأجج التفاعل على مختلف الصعد، لولا انعكاس المسار بفعل الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتداعيات السنوات المحنة على كلا الطرفين العربي والإيراني معاً، مما أعاد أحوال الفتور والشكوك والحساسيات لتتحكم في

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية.

إدارة العلاقات، وإنتاج البحث المتبادل، باستثناء ما يمكن أن نراه متداولاً، في بعض الأقطار العربية، في حيّزه المسموح.

٣ ـ ثم، زاد من العزلة البحثية انعدام مراكز الدراسات التي تؤسّس للمعرفة المشتركة، المقارنة، لكلتا الحضارتين، وافتقار «السوق الوثائقي» إلى أبحاث منشورة، أو دوريات متداولة في كل من إيران والوطن العربي.

٤ ـ ما تجدر الإشارة إليه، في هذا الصدد، اهتمام «مركز دراسات الوحدة العربية» بتطوير استراتيجيا عربية متكاملة في كيفية التعامل مع دول الجوار (إيران ـ تركيا ـ اثيوبيا).

والفكرة جزء من برنامج شامل للدراسات المستقبلية أطلقه المركز في العام ١٩٨٤، وأدرجه في عنوان «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي». هذا المشروع من الناحية العملية، تضمنته وثيقة أعدّها في العام نفسه، للمركز، فريق من العلماء العرب، من اختصاصات مختلفة، سعت إلى وضع مشروع بحثي يحاول استطلاع مستقبل الوطن العربي من خلال أربعة محاور للبحث؛ هي: العرب والعالم ـ التنمية ـ الدولة والمجتمع ـ النموذج.

وكان كتاب **العرب ودول الجوار الجغرافي** (والعلاقات مع إيران أحد أهم جوانب الدراسة) جزءاً واحداً من هذا المشروع الكبير، والمتعدد الأبعاد.

وقد تناول الكتاب في فصوله الأربعة: تحديد المداخل النظرية التي اعتمدت في تحليل العلاقات المعقّدة بين الوطن العربي من جانب ودول الجوار الجغرافي من جانب آخر، وأعقب ذلك شرح تفصيلي لأبعاد هذه العلاقات كما تكوّنت خلال عملية تاريخية طويلة وحالتها في الوقت الحاضر، ثم مستقبل هذه العلاقات، وأخيراً استخلاص الدروس والنتائج والتوصيات العملية التي قد تعين في رسم سياسات تزيد من فرص الوطن العربي في تفاعله مع دول الجوار، وتحاول تجنب كثير من مزالق ومآزق هذا التعامل. لكن معظم ما جاء عن إيران كان مشدوداً إلى يوميات الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما جعل الكتاب، غير قادر، إلى حد بعيد، على تحليل المعطيات، أو استخلاص صور العلائق المهمة بين الطرفين العربي والإيراني، خارج نطاق الصراع المسلح، وما سيترتب على نتائجه.

٥ ـ أما هذه الندوة الكبيرة، فقد تم تحضيرها، وانعقادها في مناخ يختلف، أقل ما يقال فيه، أنه استجمع في هدوئه وتأمله العلمي أسباب نجاح الندوة؛ فقد وفّرت مادة بحثية، على صعيد المنهج الأكاديمي، هي في غاية الأهمية، كمّاً ونوعاً؛ فالعلاقات العربية ـ الإيرانية بُحثت معمّقة في دائرة اشتمالية، كما أوجدت مناخاً إعلامياً، كثيراً ما ساعد في تفاعله، على رفع مستوى الاهتمام من دائرته الأكاديمية إلى مستوى صانعي القرار السياسي.

لقد ترجمت هذه الندوة هدفها بأربع نقاط، شكلت مجتمعة هيكلية المخطط؛

أ ـ فهي ترمي إلى تقريب وجهات النظر وتعميق فهم كل طرف للآخر؛

ب ـ وهي تسعى إلى تمتين العلاقات وإيجاد روابط بين مختلف النخبات العربية والإيرانية، وكذلك بين الشعبين؛

ج ـ وهو الأمر الذي يزيد في استكشاف امكانات توحيد الجهود والمساعي المؤدية إلى تقارب فكري وتعاون استراتيجي في مواجهة تحديات الأوضاع العالمية الراهنة والمتحوّلة؛

د ـ إرادة المساهمة في إزالة أسباب التوتر وتخفيفه عبر إيجاد قنوات أو مؤسسات تواصل بين النخبات وسائر شرائح الشعبين العربي والإيراني.

ثانياً: المسار المضموني لأوراق الندوة

١ ـ شكّلت «البانوراما» البحثية للأوراق المقدمة إلى الندوة مزيجاً من التحليل والتوصيف. وقد غلب التوصيف في جانبه الاصطفافي للمعلومات، وبخاصة المقارنات المعقودة بين إيران من جهة والوطن العربي من جهة مقابلة، في مجالات الديون الخارجية، والإنفاق على التسلح، وإجمالي الناتج المحلي، وسواها من المؤشرات الاقتصادية، وما انعقد من مقارنات في قائمة الانجاز أو التقصير في أوضاع المرأة العربية والإيرانية، على حد سواء، وما قدّمه الشعبان، في إطار الدولة الإسلامية، زمن نهوضها.

ولعل ما كان يتطلبه التأسيس المفاهيمي للإرث المتبادل، وما بين الحضارتين من جوامع مشتركة، أو ما تتطابق فيه قراءة ضعف معدلات النمو، وارتفاع معدلات التضخم وانحراف هيكل التجارة الخارجية، وحتى أشكال عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.. وغير ذلك من صور التشابه، لدول تتقاسم الهموم المزمنة في الجنوب... أقول: لعل هذا كله نحا بالمسار البحثي إلى منهج الرصد الرقمي، والتوصيف الأكاديمي، كبنائية ضرورية يستوجبها العمل التحليلي، ومادة أساسية في تشكيل هيكل الدراسة.

ويبرز الاتجاه التحليلي، جلياً في محاولات الباحثين، عربٍ وإيرانيين الرامية إلى فهم بنائية النظامين العربي والإيراني، وتحديداً ما يعنيه مصطلح «الدولة»، و«المجتمع» و«السلطة» و«الأحزاب» و«الصراع القِيَمي»... الخ.

كما بدا التحليل في الاتجاه الرامي إلى استنبات فعالية المجتمع والشرائح المثقفة، كشكلٍ مواجهٍ للسلطة، أو موازٍ للدولة، أو و سيلة استيحاء البعد القِيَمي لمفاهيم الإرث المتبادلَ.

لكن هذا التحليل، كان يقف في لحظة ما، ويتكرر، أمام نتيجة تسبّبها التحليل نفسه، وتشكلت في سؤال محيّر: إذا كان المعطى الاجتماعي يعكس، إلى حد كبير،

أحادية إيرانية، في مقابل أحادية عربية، فهل معطى الدولة في إيران يقابله النظام العربي، أو الدول العربية، أو الدولة القطرية المجزّأة؟ من هنا، تبرز صعوبة المقابلة في الطرف الآخر؛ فحيناً تتداخل المفاهيم القطرية بالبعد القومي، كمسألة الحدود، والجزر الثلاث، وحيناً تنفك تلك القطرية عن المفهوم القومي في مسألة الخلاف أو التعاون الثنائي. وهذا ما حمل أحد الباحثين (رضوان السيد) إلى القول: «وقد اخترت بعد تأمل طويل أن أقارن بين إيران ومصر».

ـ لذا، سجّلت اسقاطات عدة، منها العقيدي القومي، ومنها البراغماتي القطري (التي كانت قد وجهت مسبقاً التحليل باتجاه الدفاع التسويغي) اجتهاداً لا تستلزمه، أحياناً، أهداف الندوة، أو لا يتسع له إطارها النقاشي.

٢ ـ كما جبه التحليل والمقاربات والحوار، أيضاً إشكالية تتعلق بـ «العامل الإسلامي»؛ فإيران دولة إسلامية، على المستوى السياسي منذ قيام الثورة فيها، بالمقابل إذا كان يحظى الإسلام السياسي في دولة عربية أو أكثر بالقوة التشريعية والتنفيذية، فإنه لا يحظى بهما في كثير من الدول العربية، عدا ما يمكن اعتباره موقفاً إسلامياً سياسياً معارضاً، كتيار قوي في بعض الدول، يمور عنيفاً في المجتمع المدني، ولا يجد تمثيله الكافي في البرلمان أو المؤسسات الدستورية.

ـ لذا، تميّز التركيز على التجربة السياسية لدى الطرفين: السلطة والدستور بشيء من الوضوح الأكاديمي، أما الجانب المتعلق بالقوى الاجتماعية الأخرى، وبخاصة الأحزاب والنقابات والجمعيات كشرائح أساسية في المجتمع المدني، فقد جاء باهتاً، لما في الحديث عنه من تعقيد وصعوبة، شاء معظم الباحثين الابتعاد عن مزالقه، أو حرجه البالغ.

٣ ـ كما اتسعت مساحة التحليل والمقاربات في مضامين العامل الاحيائي، واستيحاء الإرث المشترك كوسيلة باعثة روح التعاون والتعاضد العلائقي، وهي مضامين على نقائها وصدقيتها، وجدانية في أكثر وجوهها، ويغلب عليها السلوك النفسي العاطفي.

يضاف إلى هذه المساحة، متسعٌ آخر شغلته الهواجس من المستقبل، وبخاصة تحديات مسألتي أمن الخليج ومشروعات الشرق الأوسط، وبينهما تتمثل فواعل العلاقات الدولية، ومعمارية المنطقة كوظيفة جزئية من معمارية السياسة الدولية، وعواقب الحربين في الخليج، وإخفاقات السياسات الانمائية.

٤ ـ لقد انشغلت أكثر الأوراق بهذين الأمرين، على حيويتهما، على حساب مسألة مركزية، أيضاً، هي التكامل الداخلي لكلا الطرفين العربي والإيراني. هذه المسألة في تناولها البنية الداخلية، وتعمّقها سبل المأسسة، الآيلة إلى التقدم التدريجي، والتبسّط في القول والبحث عن أسباب نجاحه في المؤسسات الوطنية السياسية والاقتصادية والفكرية، وحتى الفنية، في الحقلين الخاص والعام، أقول: إنها من فواعل نجاح التقارب

والتعاون؛ وانه لا يمكنْ لكلا الطرفين أن يصبوًا إلى علاقات عقلانية ثنائية ومتعددة الأطراف إلا من خلال مثل تلك العمليات المحلية الواسعة، الهادفة إلى بناء قوة سياسية ومؤسسية. إن تعزيز البنى الداخلية لهو أفضل سياسة وأرجح بديهية اختبرها التاريخ؛ إن هذا الأسلوب لحل المشاكل ليس موجهاً لأغراض المدى القصير، وإنما هو يفترض مسبقاً سبيلاً طويلاً حافلاً بالمتاعب، وزاخراً بالحيوية لكي يبلغ كلا الطرفين ما ينشدانه من تغيير وتكيّف وتعلّم وتلبية للحاجات كافة.

وإن التغطية لجوانب هذا المنحى، كما جاءت، في حيّزها النسبي (ولا سيما في ورقتي د. محمود سريع القلم، ود. جاسم السعدون) لمهمةٌ؛ فقد أشارت إلى معطيات شكلت قاعدة معلومات رئيسية. لكن إضافات أخرى، في العمق ذاته، كان من شأنها أن توازن، من حيث المضمون بين مسارات البحوث عامة.

٥ ـ لقد دارت الندوة، بكامل أوراقها وتعقيباتها ومناقشاتها، حول محورين اثنين:

أ ـ **محور أول**، بعنوان **«الإرث التاريخي للعلاقات العربية ـ الإيرانية»**، يتعلق بالجانب التاريخي منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران؛ وقد عالج عبر ورقتين: الإرث السياسي والحضاري المشترك؛ الذاكرة التاريخية لدى العرب والإيرانيين، وإشكاليات تأثيرها وصورها في الوعي التاريخي الراهن لدى كل منهما؛ تمييز وتحديد اللحظات التاريخية التي جرى خلالها تلاقٍ (أو توافق) أو افتراق (ابتعاد) بين العرب والإيرانيين، والعوامل التي ساهمت في هذا التلاقي أو الافتراق.

ب ـ **محور ثانٍ**، بعنوان **«الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل»**، وقد عالج الأوضاع الراهنة لكل موضوع مع آفاق التطورات المستقبلية وإمكانياتها؛ وهي موضوعات توزعت على ١٣ بحثاً؛ تناولت عند كلا الطرفين العربي والإيراني: العلاقات الاقتصادية؛ الإدراك المتبادل؛ والخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات؛ صورة العرب والإيرانيين في الكتب المدرسية؛ أوضاع المرأة؛ الخلافات الحدودية والإقليمية؛ القضية الكردية؛ القضية الفلسطينية؛ دراسة مقارنة للمجتمع المدني؛ العلاقات الدولية للدائرتين العربية والإيرانية؛ مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه، وموقعهم فيه؛ موقع العلاقات العربية ـ الإيرانية في إطار العالم الإسلامي.

أما **الحوار المفتوح** الذي اشتمل على مداخلات ومناقشات طالت بالعمق مختلف الأوراق، فقد عالج: الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية؛ وسجل اقتراحات وتوصيات، يمكن أن تشكل برنامجاً عملياً أولياً لتطوير العلاقات بين الطرفين العربي والإيراني على المستويات المختلفة.

وقبل الدخول في تناول فصول الكتاب لا بد من الإشارة إلى «تسمية الخليج» فقد أبقى مركز دراسات الوحدة العربية «التسمية» التي اختارها الباحث أو المعقب أو المناقش

أيا كانت، كما أشار إلى ذلك د. خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية بمداخلته في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

ثالثاً: فصول الكتاب ـ الندوة

استغرق **الفصل الأول: العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين** مضمون المحور الأول بكامله؛ فقد قدم **عبد العزيز الدوري الورقة العربية**، وقدم **أحمد لواساني الورقة الإيرانية**.

في ورقة الدوري تركيز على الجانب التاريخي ـ السياسي، وسؤال مركزي: «هل نتحدث عن صراع أو حروب بين العرب والإيرانيين؟» ويجيب بأنه «من العسير الحديث عن صراع بهذا الإطلاق في فترات الخلافة». أما الحروب الدموية الطويلة بين الصفويين والعثمانيين، التي نشبت على أرض العرب، فيعلّق عليها الدوري مثيراً علامات استفهام حول مدى صحة فرضيات شاعت، كفرضية اعتبار الصراع صراعاً إثنياً لغوياً، أو صراعاً مذهبياً شيعياً ـ سنياً. ثم يعلق بتساؤل جدّي ومصيري: «هل نرضخ لتراث من المرارة لم نكن طرفاً فاعلاً فيه، أم ننظر إلى الظروف الإقليمية والدولية ونتطلع إلى مستقبل أفضل؟». أما بالنسبة إلى الماضي فيدعو ـ وهو محق ـ إلى النظر إلى التاريخ الحضاري بين الأمتين كـ «خلفية ايجابية» وإلى عدم الغرق في «جزئيات سلبية سياسية»؛ فنحن نريد ـ كما يقول الدوري في مفتتح بحثه «دراسة العلاقات لفهم أفضل، وفي الاتجاه إلى مستقبل أفضل. والرجوع إلى الناحية التاريخية يراد بها البحث عن الحاضر في الماضي، لا فهم الحاضر من الماضي».

وفي حين يلح الدوري على هذه الدعوة المخلصة، تأتي ورقة لواساني لتستجيب فعلاً لهذه الدعوة إلى رؤية التاريخ من زاوية خلفيته الحضارية الغنية، وإلى النظر إلى المستقبل من زاوية التحديات التي تطرحها على الإيرانيين والعرب التحولات الدولية الجديدة، أو ما يسمى «النظام العالمي الجديد» والتسوية المدرجة مع اسرائيل.

وفي اعتمادٍ للمنهج القِيَمي للتاريخ، يسلط لواساني الضوء على مآثر الطرفين الإيراني والعربي، من غير أن يخفى انحيازه لهذا الثنائي، بأسلوب تعبوي، مفعم بالحرارة، ولا سيما في بسط ما للفرس من باعٍ في إعلاء شأن الحضارة الإسلامية.

وفي نقطة مركزية في بحثه، يثير لواساني عملانية الوحدة المعتقدية عبر أمنية «يثرب» الكبرى، المعاصرة «يثربنا التي نتطلع اليوم إلى أن تشمل أوسنا وخزرجنا، من فرس وعرب»، لتشكيل متحدٍ قوي في عالم جديد، لا مكان فيه إلا للتجمعات الدولية الإقليمية. ويربط الباحث نجاح هذا التعاون القوي بعاملين أساسيين: التنظير والتنظيم؛ أي الهدف والحافز، والتخطيط والاعداد وحسن الأداء للوصول إلى ذلك الهدف.

في **الفصل الثاني: العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها**، قدم **جاسم خالد السعدون الورقة العربية**، التي تميزت بعمق التحليل للواقع الاقتصادي

في كلا الجانبين العربي والإيراني في ضوء انحسار عائدات النفط وتآكل ريع صادراته، وما أديا إليه من انكشاف حقيقة «التنمية النفطية» التي يطبّل لها الإعلام. وقد أبرز الباحث فشل نمط هذه التنمية من حيث عجزها عن تحقيق تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل مجدية لقوة العمل المواطنة، وعدم توجه هذه التنمية منذ البداية نحو بناء قدرات إنتاجية ـ بشرية ومادية ومؤسسية ـ تنمي تدريجياً قاعدة اقتصادية بديلة من النفط.

ويتساءل السعدون: هل يمكن العرب وإيران الإفادة من علاقات أفضل في تخفيف أثر تداعيات واقع الحال؟ وهل يمكنهما احتمال تداعيات واقع الحال ما لم يبادرا إلى اتخاذ خطوات إصلاح رئيسية، ومن ضمنها الاتجاه إلى التعاون الإقليمي، حكمهما في ذلك حكم معظم دول العالم العظمى، وتلك الواعية متطلبات البناء ـ صراع المصالح ـ في المستقبل؟ إن ما يحتاج إليه كلا الطرفين الإيراني والعربي، هو ـ كما يقول الباحث ـ تخفيض احتمالات تداعيات الأوضاع في الداخل وعلى الأطراف. فبالنسبة إلى إيران تبدو المنطقة وعرب الجوار أفضل المداخل لتحقيق الاحتمالين؛ فالمشاركة في حضانة أكبر احتياطي نفطي، ووجود شك وريبة مشتركة يستنزفان موارد الطرفين الشحيحة، ووجود سوق ذات قوة شرائية عالية وفوائض مالية عامة وخاصة، جميعها عناصر تمثل مدخلاً رئيسياً للتعاون. وبالنسبة إلى المنطقة العربية ـ عرب الجوار ـ لديها مبرران للتعاون، ولديها استعداد لبدء خطوات مضى فيها بعض دولها، ولكنها تحتاج إلى تشجيع من إيران لتخفيف الضغوط عليها من دول لها رؤية وأهداف مختلفة، وأحياناً معاكسة، ولديها قدرة التأثير في قراراتها، وإن التحسن التدريجي المحتمل في المناخ السياسي والمناخ الاقتصادي بتخفيف تداعياته المحتملة، من الممكن أن ينعكس على مناخ الاستثمار في الاقتصادات المحلية، وفي ما بينها، مما قد يوطّن جانباً من الرأسمال العام والخاص المهاجر، وهو عنصر مهم في إعادة بناء تلك الاقتصادات. ويمكن الافرازات الأولى لمثل هذا التعاون أن تُدخل العرب وإيران في نهج جديد يقترب من نهج تزيد القناعة به بمرور الزمن في آسيا، وقد يتطور إلى تكتل اقتصادي يشمل آخرين من جانب، ويزيد من القوة التفاوضية للمجموعة مقابل الغير، من جانب آخر.

وقدم علي شمس أردكاني الورقة الإيرانية التي ركّزت بشكل رئيسي على أهمية التعاون النفطي من خلال الأوبك، باعتباره السبيل إلى رفع أسعار النفط؛ فـ «من نحو عشرين مليون برميل الذي هو إنتاج أوبك الحالي، يجري إنتاج نحو سبعة عشر مليون برميل في منطقتنا، ويصدّر منه نحو خمسة عشر مليون برميل. فلو كنا من الحكمة بحيث نرفع السعر العالمي من النفط بمقدار دولار واحد فقط، فإن إيرادات النفط في المنطقة ستزداد بأكثر من خمسة بلايين دولار سنوياً». وقد بدا تفاؤل الباحث، في هذا الصدد، باعتباره كفيلاً بنشوء كتلة اقتصادية جغرافية مهمة من الدول المطلة على الخليج.

وقد أكدت الورقة أن تشكيل تلك الكتلة «يعتمد على عدد من الشروط المسبقة، كلها تحت تصرف أعضائها»، لكن الباحث يحذّر من «أن تنمو أعشاب العداوة وتتقوى بما يكفي لخنق زهرة الصداقة والأخوّة، وهي زهرة سحيقة القدم». لذا يدعو، بالمقابل

إلى «إحباط أية محاولة يقوم بها أعداؤنا لدقّ إسفين في ما بيننا. .، والإيمان بأن مستقبل اقتصاداتنا من الممكن تحقيقه، على خير وجه، بتعاوننا الوثيق، وعندنا أساس مشترك واسع جداً لذلك».

في **الفصل الثالث: الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين؛ قدّم وجيه كوثراني الورقة العربية**؛ فعرّف، بدءاً مفهوم الادراك المتبادل بقوله: «يمكن القول إن الادراك المتبادل في الحالة الإيرانية ـ العربية هو انعكاس لعملية تفاعل بين وعيين تاريخيين، لدى شعبين أو أمتين. ونقصد بالوعي التاريخي لا صورة الماضي المرسومة أو المتكررة في الذاكرة التاريخية الجماعية فحسب، بل أيضاً عناصر الحاضر وتحديداته وأحلام المستقبل وأهدافه».

ثم عالج ثلاث نقاط رئيسية، هي: الإشكال القومي بين الإيرانيين والعرب، والخيارات السياسية؛ أزمة الاجتماع السياسي الإسلامي والقومي العربي؛ الإشكال الايديولوجي الراهن، وقضايا «الوحدة» و«الثورة» و«المرجعية». وقد لاحظ، في ذلك، أن بعض مظاهر الوعي القومي المتشكل لدى الأقوام الإسلامية، غير العربية، بدءاً من تركيا، إلى إيران ما قبل الثورة، كان يتخذ صيغاً فكرية وسياسية تبتعد عن الإسلام السياسي.

ويلفت، هنا، إلى ملحظ آخر، هو «أن الحالتين الطورانية ـ التركية، والفارسية ـ الآرية تتشابهان على المستوى العربي مع الحالات الإقليمية العربية، كالحالة المصرية ـ الفرعونية، والحالة اللبنانية ـ الفينيقية، والحالة السورية ـ الآشورية، مع اختلاف العمق في التمثيل، واختلاف أهمية كل من هذه الحضارات في التاريخ». أما في ما يخصّ حالة العروبة، فإنها، كما يرى الباحث «كانت مندمجة معظم الأحيان في الإسلام الثقافي، بل كانت هي حضور الإسلام المتجدد في اللسان والقرآن والتراث». وهو يرجع «المعركة» التي قامت بين العروبة والإسلام، أو بالأحرى بين التيارات القومية والتيارات الإسلامية، في بلاد العرب، إلى «التباسات في الفهم النظري، وإلى أخطاء في استراتيجيات العمل السياسي وخططه، أي إلى العمل الحزبي ومناهجه».

وقدّم حجّة الإسلام **هادي خسرو شاهي الورقة الإيرانية**، حيث قرأ مفهوم الإدراك المتبادل، بكل عناصره قراءة إسلامية، إذ قال: «إن عناصر الادراك المتبادل بين العرب والإيرانيين تكاد تتوحّد في الكثير من المفردات الثقافية والسياسية والاجتماعية، للتلاحم الطويل والمؤكد في أغلب الجوانب الحضارية لهما؛ هذا التوحد والتلاحم الذي تأسس بشكل جذري وشامل بالإسلام كعقيدة مشتركة ونظام حياة شامل وحركة فكرية وسياسية، قامت على أساسها الأنظمة والحكومات الإسلامية، على اختلاف صورها ومساراتها الخاصة، سواء في بلاد فارس أو بلاد العرب، أو موحدة في كليهما».

وركز في بحثه على تحليل: القومية العربية والإسلام؛ ثم الوحدة العربية والوحدة الإسلامية؛ ثم القومية الإيرانية والإسلام؛ وأخيراً، الثورة الإسلامية في إيران.

وهو في تحديد النقطة الأولى يخلص إلى اعتبار القومية واقعاً تاريخياً وحالة اجتماعية طبيعية محايدة، «أما الإسلام فأطروحة شاملة لتنظيم وبناء حياة الإنسان على أساس من الأصول الاعتقادية والفكرية والتنظيمية..»، ويرى في النقطة الثانية، «أن الأمة العربية لم تصبح أمة واحدة ذات رسالة إلا بالإسلام»، ويعزو نشوء الحركات القومية الحديثة، وبالخصوص حركة القومية العربية في بداية هذا القرن، وما تمخض عنها من أحزاب علمانية، إلى التمايز القومي وسياسة التتريك التي مارسها العثمانيون.

ويحدد موقع القومية في ظل النظام الإسلامي، بعد الثورة، فيقول: «لا مكان للولاء القومي إلا بما هو إطار إنساني يعبر بطريقته الاجتماعية الخاصة عن انسجامه مع الإسلام ومع نظام الجمهورية الإسلامية»، فالثورة الإسلامية، كما يقول الباحث، «أكدت مبدأ الوحدة الإسلامية بديلاً من وحدة الأرض أو وحدة القوميات.. فالولاء للإسلام، وللإسلام فقط».

في الفصل الرابع: **الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات، وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الإيرانية**. كانت **الورقة العربية لـ فهمي هويدي**، الذي شاء أن يعالج المسألة من منظور الإعلام المصري، كعينة، أو كنموذج للإعلام العربي في تعاطيه مع إيران (؟!). وهو إذ يبدأ بالتدليل على خطورة الإعلام حين يستخدم في التضليل، لا التنوير، يرى ازدياد الخطورة حين يصبح الإعلام تحت سيطرة الدولة، أو يعكس توجيهاتها، ثم يجعل ورقته في قسمين؛ مفهوم الإعلام في مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية، ومرحلة ما بعد الحرب.

ويلاحظ أولاً أن السمة الغالبة للإعلام في كلا الجانبين العربي والإيراني، أنه كان يعكس مواقف الحكومات، خصوصاً بعد الفرز الذي حدث في أعقاب اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية؛ فالخطاب الإعلامي والسياسي، في أغلب الدول العربية كان يهدف إلى كسب المعركة في مواجهة إيران، فكان لا يتورع عن تجاوز العديد من الخطوط الحمر وإهدار المصالح الاستراتيجية للأمة.

أما الخطاب في المرحلة الثانية، فيرى أنه تراوح بين موقف المحرّض المعادي (وقد تبنته الصحف الرسمية في الغالب وبعض صحف المعارضة العلمانية) وموقف المهدئ والمتعاطف (وقد تبنته صحف المعارضة، وبصفة خاصة المعارضة الإسلامية) وموقف المحايد والموضوعي (وقد ظهر هذا الموقف في بعض الصحف الرسمية في أحوال قليلة، أو مبادرة شخصية..).

وكانت **الورقة الإيرانية لـ ما شاء الله شمس الواعظين**، الذي شاء أن يعود بالقضية إلى مطلع هذا القرن، وشاء أن يطرحها من خلال قضية الأصالة والمعاصرة، بدءاً من الثورة الدستورية الإيرانية، وهي قضية مطروحة أيضاً في خطاب النخبات العربية منذ ذلك الوقت.

يرى الباحث أن عوامل عديدة داخلية وذاتية وخارجية قد لعبت على عدم التقاء النخبات الشعبية، وأحياناً الرسمية في كل من إيران والدول العربية، وعلى تقاطع الخطابين السياسي والإعلامي وتشابكهما فيها.

ولاحظ أن الخطاب الإعلامي والسياسي الإيراني قد ارتبط طوال ثلاثة عقود حتى عام ١٩٧٩ بتناقض حاد مع الخطاب الإعلامي والسياسي للتيار الرئيسي العربي؛ بحكم أن الأول كان منسجماً مع فكر الغرب وسياساته الرسمية، بينما الثاني كان في مجمله خطاب الاستقلال والتحرر الوطني والتطلع القومي، مع ملاحظة وجود تفاعلات بين المنطقتين من خلال التيارات التقدمية التي جسّدتها حركة مصدق وقوى إسلامية إيرانية معادية للغرب، حظيت بإعجاب بين النخبات العربية.

وفي المحصلة، كان الخطاب، وكانت السياسات العملية في كل من إيران والمنطقة العربية متباعدة، وأحياناً متصارعة؛ خصوصاً حينما لوّنتها سياسات الشاه، وعمدتها بممارسات السيطرة والهيمنة كشرطي الخليج، والتآمر والاحتلال، فضلاً عن علاقات مع اسرائيل تتجاوز العلاقات الطبيعية بين الدول.

غير أن إيران الثورة، كما يقول الباحث، عرفت خطاباً ايديولوجياً معادياً للغرب، مناصراً لفلسطين ضمن آلية معينة، كما عرفت خطاباً سياسياً يحاول تقديم «القدوة الحسنة» متجاوزاً بخطوات الخطاب ـ الإعلامي الذي ما زال يعيد صياغة نفسه باتجاه أفكار أكثر قبولاً للتعددية في المجتمعات العربية. بيد أن الأهم من كل ذلك أنه خطاب يحمل في طياته امكانيات فتح نوافذ للحوار وإقامة جسور للفهم والتفهّم.

في الفصل الخامس: صورة العرب والإيرانيين في الكتب المدرسية؛ وتهدف الورقتان إلى مزيد من التعمق في معرفة صورة الآخر، كما هي على بساط التناول التعليمي، كمصدر من مصادر اكتساب المفاهيم وتكوينها في عقول الناشئة. فتحليل مضمون الكتب المدرسية، ورصد صور ذلك في مناهج التعليم لدى الفريقين، عبر سبر النصوص، التي غالباً ما تتستّر خلف ظاهر محايد، أو ايجابي، ليكشف قناةً خفية وغير مباشرة في كثير من الأحيان، تسهم في تشكيل الادراك أو الوعي أو الرأي أو الولاء، خصوصاً عندما تتوجه إلى من هم في مرحلة تشكل الوعي والادراك على مقاعد الدراسة.

لقد قدم **غلام علي حداد عادل الورقة الإيرانية**، معتمداً فيها منهج المقارنة في رصد الصور الواردة في الكتب المدرسية قبل الثورة وبعدها، بغية إيضاح أوجه الاستمرار والتغير في تلك الصور، مشيراً إلى الحضور الفعال لمسألة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية اليوم. لكنه أورد في بعض النماذج ما يتعلق بالمسلمين عموماً، مما أوقع الدراسة بالتباس نبّه إليه في التعقيب والمداخلات.

أما **طلال عتريسي** فقد قدم **الورقة العربية**، التي تميزت بدقة الاستقصاء وشموليته جوانب الموضوع، والتي عرفت دقة التوصيف والتحليل واستخلاص النتائج. لقد لاحظ

الباحث أن الكتب المدرسية العربية لا تقدم صورة واحدة عن إيران، إذ تختلف عناصر هذه الصورة بين دولة وأخرى تبعاً للسياسات العامة لهذه الدولة محلياً وإقليمياً، وتبعاً لعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع إيران.

ومما انتهى إليه الباحث أن صورة إيران في الكتب المدرسية العربية، باستثناء سوريا، تشوبها العناصر السلبية. ويرى ضرورة ملحة في تعديل هذه الكتب لتصحيح ما جاء فيها من مفاهيم وآراء غير موضوعية، كما يعتقد أن علاقات حسنة متبادلة بين إيران والدول العربية، ستجعل بتراكم التعاطي الايجابي، استمرار وجود هذه العناصر السلبية أمراً لا مبرر له على الاطلاق، وهو يتساءل أخيراً: «ولكنه من يسبق الآخر؟ تعديل المناهج أم تحسين العلاقات؟ انه الثاني بلا ريب».

في الفصل السادس: أوضاع المرأة العربية والإيرانية: عناصر الاختلاف والتشابه، وفيه ورقتان: الإيرانية لـ **معصومة ابتكار**، والعربية لـ **مريم سليم**، وقد أسبغت الورقتان على الندوة، في إطار التكامل البحثي، نجاحاً إضافياً، هيّأ الفرصة للاطلاع العلمي المشفوع بالمعلومات الرقمية على واقع حجر الزاوية في الأسرة، لكل من المجتمعين العربي والإيراني. وتزداد أهمية هذا الفصل لما له من وثيق العلاقة بالتنشئة الاجتماعية، وبناء نسق القِيَم في حياة الأطفال والشباب.

وكشفت الباحثتان ما يؤكد تبرير هذا المبحث، إذ أشارتا إلى الصورة التي ورثناها من القرون الماضية، ولمّا يزل قسم منها في العصر الحديث، حيث تواطأت مختلف العوامل والأسباب على عزلة المرأة الإيرانية والعربية عن مشاكل المجتمع، وأبعدتهما عن أحداث الحياة، فعاشتا ظروفاً متشابهة؛ فقد كانت هناك تقاليد جامدة وسنن خاطئة تسود المجتمع باسم الدين، وتدعو المرأة إلى الجهل والانغلاق، وتفرض عليها الانطوائية والانعزال، وتعطل طاقاتها، مع حاجة الأمة الماسة إلى أقل جهد أو طاقة لصراعها ضد الواقع المرير الذي تعيشه.

لكن ما قدمته الورقتان من معالجة تميز بالزاوية الأحادية لكل منهما، حيث بقيتا تفتقران إلى الربط وإدخال البعد المقارن في التحليل ورصد القسمات المشتركة بينهما. ولعل القاسم المشترك الأعظم في حالة المرأة، في كلتا المنطقتين العربية والإيرانية، هو **أولاً** القصور، مدللاً عليه بمؤشرات التعليم والعمل والمشاركة السياسية، **وثانياً**، هو منشأ هذا القصور أو الخلل الذي يمكننا إرجاعه إلى صراع المرجعيات الثلاث على تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة، وتلك هي: المرجعية الغربية الوافدة، والمرجعية الدينية الإسلامية، والمرجعية الاجتماعية. وأغلب الظن أنه في الصراع بين هذه المرجعيات الثلاث، تملك العادات والتقاليد أحياناً قوة أكبر على توجيه السلوك في ما يسميه أحد الباحثين العرب بالتطابق بين الحدود الجنسية بين الذكور والإناث من جهة، وبين الحدود الاجتماعية، بمعنى الوظائف والأدوات التي يؤدونها من جهة أخرى.

ما يشار إليه هنا، أن الورقة الإيرانية، التي عنيت كثيراً بإبراز ما للثورة الإسلامية

من دور كبير بإطلاق حقوق المرأة، ودفعها إلى تسلم أعلى المناصب في القطاعين العام والخاص، بدت مفعمة بالتفاؤل والرضا.

في **الفصل السابع: الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين**، ثلاث أوراق؛ قدم **الورقة العربية الأولى شملان العيسى**، الذي تناول الخلفية التاريخية للجزر العربية، منذ القرن الثامن عشر، مبرزاً، بالمقابل، أن المطالبة الإيرانية الحديثة بالجزر العربية بدأت في العام ١٩٢٣ عندما «اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز..»، ولاحظت الورقة تشابه الموقف الإيراني المتشدد حيال أحقيتها بالجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) في فترة الشاه، وفي فترة الحكم الإسلامي بعد الثورة.

أما لماذا صعّدت إيران من تجاوزاتها في مسألة الجزر، فمعزو إلى اعتبار ذلك بمثابة «رسالة تحذير» إلى القوميات التي تتشكل منها الدولة الإيرانية، والتي تتطلع إلى الانفصال عن الوطن الأم، أو هو «بمثابة إنذار إيراني موجه إلى مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أية ترتيبات أمنية في الخليج لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران»، أو «إلى تردّي الوضع الاقتصادي في إيران».

ويتشابه مناخ **الورقة العربية الثانية** أيضاً التي قدمها **سيّار الجميل**، مع الورقة السابقة، من حيث التشديد على عروبة الأرض المتنازع عليها حدودياً مع إيران، لكن ورقة الجميل ركزت على الحدود العراقية ـ الإيرانية بشكل رئيسي، حيث اعتبر الباحث، هنا، أن النزاعات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية، «تعد اليوم من أقدم وأخطر نزاعات العالم المعقدة لما قبل عصر الاستعمار». وإرادة بيان ذلك، يعود الباحث إلى قراءة المعاهدات والاتفاقيات، كما يغوص في بسط البنية الجيوتاريخية، قديمها وحديثها، ليخلص إلى مبادئ أساسية تستوجب الارتقاء بها نحو المستقبل، منها احترام العهود والمعاهدات والمواثيق التاريخية المبرمة، والإيمان بالحدود الجغرافية المستخلصة من التخوم الجيوتاريخية بين الطرفين، وتحديد الرؤية لاستراتيجية المنطقة إزاء المتغيرات الدولية الجديدة. ويختتم بملاحظتين مركزيتين؛ **الأولى** أنه من دون «العراق» كبعد مكاني ـ استراتيجي وإقليمي من غير الممكن أبداً ترتيب العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطويرها، **والثانية** ان إعادة السلم والاستقرار والصلح بين العراق وإيران ستفتح البوابات، والقنوات الرئيسية باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، ومن دون ذلك سيتحولان برفقة بلدان الخليج العربي إلى «مناطق عازلة» تقطع الطريق على لقاء قوميات العولمة الجديدة.

أما **الورقة الإيرانية** فكانت للباحث **پيروز مجتهد** زاده الذي شاء الدخول في سجال حاد مع الورقة الأولى، مجتهداً في دحض الحجج التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة، مؤكداً أحقية إيران التاريخية بالجزر المتنازع عليها مع الإمارات، لكنه يعتبر، بالمقابل «أن قضية هذه الجزر» يمكن تسويتها إذا شعر الطرفان بإخلاص بالحاجة إلى تعاون جاد في المنطقة. وخلص من جهة ثانية إلى القول «إن الخلافات على الأراضي والحدود بين إيران

والعراق كانت تستغلها بغداد دائماً كأداة للمناورة السياسية من أجل الزعامة العربية. .».

في الفصل الثامن: القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها، وفيه ورقتان؛ **العربية** للباحث **سعد ناجي جواد**، **والإيرانية** للباحثة **سعيدة لطفيان**.

يعترف جواد بداية بأن الطرفين العربي والإيراني قد عجزا عن تحقيق الحل الذي ينهي هذه المشكلة. أو أنهما، بقول آخر، عجزا عن تطوير حل ينسجم واستمرار المشكلة وتطورها.

ويلاحظ الباحث أن اتجاهاً سائداً لدى الكثيرين يتمثل في وضع اللوم الأكبر على الطرف الخارجي والأجنبي في إثارة المشكلة وإدامتها؛ وهو أمر، وإن كان صحيحاً، إلا أنه عامل لا يتحقق له النجاح لولا وجود العوامل والعناصر الداخلية التي تساعد على ذلك. ويرى مقتنعاً أن التجارب العالمية قد أثبتت مراراً أن سياسة الصهر والاستيعاب مصيرها الاخفاق مهما طال أمدها. لذا فهو يدعو إلى احترام خصوصية الأقليات، التي تحمل في مضامينها إغناءً للتراث الثقافي والوطني للجميع. ومن ثم، تبقى الحاجة ماسة إلى اجراءات دستورية ومؤسسية تضمن ديمقراطية الحل وإدامته، بعيداً عن تأثير الأشخاص.

من جهتها، لطفيان طرحت مجموعة تساؤلات: في أي اتجاه تتجه علاقة الأقلية بالأغلبية (أو علاقة المركز بالأطراف) في النظام الإقليمي لما بعد الحرب الباردة؟ لماذا تقلق العراق وإيران وتركيا بشأن مستقبل أمنها في سياق المطالب الكردية من أجل مزيد من الحكم الذاتي؟ ثم، وبمعزل عن القضايا المتصلة بالأمن، ما هي الأسباب التي تدعو الدول المذكورة إلى القلق بشأن مستقبل الوضع القانوني لأقاليمها التي يقطنها الأكراد؟ وهل أن منح الحكم الذاتي المحلي للأقلية الكردية من شأنه منح فرصة أكبر، أم أقل، للسلام؟ وهل هناك أمل بأن قيامنا بعمل فوري سيمكننا من ضغط البعد الاثني في ظروف العيش للناس الأقل حظاً في الحياة؟ لكن الصفحات التالية لم تحمل أجوبة بالمعنى الحرفي، لهذه الأسئلة، بقدر ما كان الاهتمام باقتراح نوع البرهان المطلوب لتفحص العلاقة بين الأكراد كأقلية مهمة ودول الشرق الأوسط. كما دعت إلى الجدية في المفاوضات مع الأقليات، والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط، ورأت أنه قد يكون من الحكمة إقامة أساس جغرافي جزئي على الأقل من أجل فدرالية سياسية في القطر لتحل محل نظام الحكومة المركزية.

في الفصل التاسع: القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ـ الإيرانية؛ وقد انطلقت الورقتان، في هذا الفصل، من اعتبار هذه القضية محورية ومفصلية ومستقبلية في السياسة الاستراتيجية لكل من إيران والقوى الوطنية العربية، غير المعنية، وغير القابلة بضبط إيقاعها على الإيقاع الأمريكي ـ الاسرائيلي، خصوصاً قضايا الأمن القومي المعبر عن السيادة والوجود.

في الورقة العربية أصاب **أحمد صدقي الدجاني** عندما جعل نصف بحثه للحديث

عن موقع «اسرائيل» بالنسبة إلى الأمن القومي؛ فجوهر عقدة هذا الأمن للفريقين العربي والإيراني، هو ـ كما يقول ـ وجود خطر خارجي بالغ يهددهما معاً وكل الدائرة الحضارية الإسلامية التي تضمهما، ويبرز هذا الخطر أكثر ما يبرز على «الخليج» الذي يقع بينهما، وتمثل: «اسرائيل» فيه رأس الحربة بين قوى الهيمنة الخارجية. وهو إذ يخطو في معالجة هذا الموضوع الحيوي يؤكد اعتماده مفهوم «الدائرة العمرانية الحضارية» أساساً لتحديد منطقتنا وزاوية النظر في معالجة قضاياها، ومن ثم الوقوف أمام حقيقة وجود كيان استعماري استيطاني يحتل موقع القلب منها.

في الورقة الإيرانية ميّز **زامل سعيدي** بين موقف إيران من القضية الفلسطينية قبل الثورة الإسلامية وبعدها؛ فلقد انتظرت إيران طويلاً، كما يقول الباحث، إلى أن جاءت الثورة مسقطةً نظام أسرة بهلوي ذا السمة الغربية الصهيونية، لتبدأ مرحلة تطابق تام بين الموقفين الشعبي والرسمي، ولتنهي ازدواجية الموقف الذي فرضته عائلة بهلوي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

ولاحظ سعيدي أن بامكان هذه القضية الاستراتيجية أن تكون عنصر جمع وتوحيد بين العرب كافة، ومن جهة أخرى بين العرب والمسلمين، لكن امكانيات الأمة الإسلامية لم تستخدم بعد لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً.

كما لاحظ، من جهة ثانية أن وحدة المخاطر الناجمة عن اغتصاب فلسطين، والتي تهدد الدول العربية و الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول إسلامية أخرى، من شأنها أن توحد صف هذه الدول حفاظاً على أمنها الوطني والإقليمي، ودفاعاً عن القِيَم والمبادئ المقدسة، وفي مقدمتها فلسطين والقدس الشريف.

في الفصل العاشر: دراسة مقارنة للمجتمع المدني في كلٍّ من إيران والوطن العربي، وفيه قدّم **رضوان السيد الورقة العربية**، التي اعتمدت المقارنات الحديثة كمدخل وظفته في معرفة الداخل الإيراني، من خلال المقارنة مع دولة عربية، هي مصر، مع إشارات إلى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وإلى الكيانات العربية الأخرى، بعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. فالأفقيات التي اختارها الباحث عبّرت بجلاء عن أوجه التشابه، وخصوصاً تحليل الواقع الإيراني بعد الثورة الإسلامية. والملفت في الورقة غزارة المعلومات. وكون الدولة، والمجتمع السياسي، تاريخياً ونظرياً، وفي الواقع، لعبا الدور الحاسم في التكوين الحاضر لطرفي المقارنة (كما يقول الباحث)، فإننا نراه يركز على التجربة السياسية لدى الطرفين: السلطة، والأحزاب السياسية، والدستور، دونما إهمال منه للقوى الاجتماعية الأخرى. ولعل فائدة هذا المدخل لقراءة المجتمع المدني إظهاره أن الصعوبات التي واجهتها التعددية السياسية، أثرت سلباً في الهيئات الأهلية التاريخية، وفي الجهات الحديثة غير الحكومية كالنقابات؛ «فالدولة ذات الطابع الكوربوراتي الجمعي التي بدت مفيدة، وعاملة لصالح الجمهور في الخمسينيات والستينيات، (كما يقول السيد) تظهر منذ فترة بوصفها قوة قاهرة أو القوة القاهرة ولغير صالح الجمهور والمؤسسات والهيئات الأهلية والنقابية.

وقدم **محمد هادي سمتي الورقة الإيرانية**، حيث ميّز بوضوح حالة المجتمع المدني تجاه الدولة بين مرحلتين؛ أولاهما، قبل الثورة الإسلامية، إذ «غدت الدولة في عقدي الستينيات والسبعينيات هيكلاً بيروقراطياً ومتوسعاً إلى أقصى الحدود، ومتغلغلاً في كل جانب من جوانب التنظيم الاجتماعي». ولاحظ سمتي المفارقة في ذلك، «فقوة الدولة صارت تمثل ضعفها»، ذلك أنها «دولة ريعية» فأدى مصدرها الوفير من الدخل النفطي ووجودها البيروقراطي في كل مكان وأجهزتها البوليسية إلى فهم ارتباطها بالطبقات الاجتماعية الرئيسية» حيث كانت الواسطة الأساسية التي تشد روابط الدولة بالمجتمع «هي المؤسسات القمعية».

أما إيران ما بعد الثورة الإسلامية، فجلي، كما يقول الباحث، رؤية التغير في البنية الطبقية «والذي يمضي قدماً»، و«تكوين الطبقة الوسطى من السكان آخذ بالتوسع»، ويشير سمتي إلى التغيرات في الدستور والتعليم والنهضة النسائية، والعمل الحزبي وسواها، فيرى أنها تجري «في سياق خلاف نظري آخذ بالظهور بشأن طبيعة الدولة والسلطة السياسية في الفقه الإسلامي الشيعي، ويجري النقاش حول مصادر الشرعية وحقوق الدولة و المواطنين ومسؤولياتهم، وما هي الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع، إن وجدت».

في الفصل الحادي عشر: العلاقات الدولية للدائرتين العربية والإيرانية، وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما؛ قدّم **محمود سريع القلم الورقة الإيرانية**، حيث ركز بشكل واضح على مسألة الاندماج الداخلي في كل من إيران والدول العربية، باعتباره الأسلوب الأمثل للخروج من وضع الاعتماد الراهن في الشرق الأوسط. وقد ردّد الباحث مقولات أساسية عدة، تميزت بواقعيتها وصوابها؛ منها أن الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر مأسسة بين مختلف أقاليم العالم النامي، وأن الشرق الأوسط أشد أقاليم العالم «دولنة» أو تدويلاً؛ أي اختراقاً من النظام الدولي، وأن العلاقات العربية ـ الإيرانية تتأثر تأثراً قوياً بهذا البعد الخاص بالشرق الأوسط. ثم ينتقل سببياً إلى نقطتين بارزتين: **أولاهما** أن الهيكل الضعيف للدولة في الشرق الأوسط قد أدى إلى النفوذ السياسي الدولي الكبير فيه، **وثانيتهما** أن ديناميات الشرق الأوسط الإقليمية، وأبرزها الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتشعبات السياسية والأمنية الناشئة من صناعة النفط، تعكس مجالاً سببياً آخر أدى إلى دولنته المستمرة. والنتيجة المترتبة على ذلك، كما يرى الباحث، تشير إلى أن عدم تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية تطوّراً فعّالاً إنما يرجع أساساً، إلى هذين الأمرين.

وفي موقفه من النخبات السياسية الحاكمة وغير الحاكمة في دول الشرق الأوسط، يذهب الباحث إلى الاعتقاد أنها نخبات لم تتمكن من العثور على صيغة تضمن تعايش التقاليد مع الحداثة في عملية تنمية سياسية واجتماعية.

أما **الورقة العربية** فقد قدّمتها **نيفين عبد المنعم مسعد**، التي لاحظت، بدايةً، تراجعا فعلياً وملموساً في وضع كل من العرب والإيرانيين في إطار ما يسمى «النظام العالمي الجديد» معتبرة أن تراجع المكانة الدولية، كأية ظاهرة أخرى، لا يمكننا تفسيرها بعامل

واحد، لكن بجملة عوامل متشابكة عقائدية وسياسية واقتصادية؛ إنما في التحليل الأخير، أو في ترتيب أسباب التراجع، فإن سوء الأداء الاقتصادي للعرب والإيرانيين على المستوى الدولي يحتل مكانة متقدمة، وهي في تأكيدها على أهمية الجانب الاقتصادي في معيارية اصطفاء الدول أو تنحيتها أو محاصرتها في حسابات المشروعات الشرق أوسطية المتعددة، تخلص، بالمقابل، إلى اعتبار المدخل الحضاري «غير كاف لشرح التمايزات في المكانة الدولية بين المسلمين وبعضهم البعض» وهو اعتبار لا يمكننا الركون إلى صوابيته.

في الفصل الثاني عشر: **مشروع النظام الشرق الأوسطي، وموقف العرب والإيرانيين منه، وموقعهم فيه.** في **الورقة العربية** التي قدّمها **محمد السيد سليم** نرى اتجاهاً إلى القول إن العرب والإيرانيين يواجهون تحديات متشابهة تقريباً من قيادة «النظام العالمي الجديد» لعل أهمها ـ برأيه ـ سعي تلك القيادة إلى إعادة هيكلة التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية لكي تستقر عند وضع الهيمنة الاسرائيلية على مجمل التفاعلات العربية، ومحاصرة إيران اقتصادياً وعسكرياً من خلال استراتيجية «الاحتواء المزدوج»، وهي الاستراتيجيا المعلنة للولايات المتحدة تجاه إيران والعراق.

ويلاحظ الباحث، أنه، على الرغم، من أن إيران مستبعدة في الوقت الراهن من المشروع الشرق أوسطي، إلا أن بناء هذا المشروع لن ينعكس على العرب وحدهم وإنما سيؤثر بالضرورة في إيران ذاتها، على الأقل في ما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية العربية ـ الايرانية، والتوازن النووي الايراني ـ الاسرائيلي.

كما لاحظ أن استمرار التضارب في السياسات العربية والإيرانية تجاه أمن الخليج يفيد بالأساس قيادة «النظام العالمي الجديد»، ويخلق المناخ المناسب لدعم وجودها الخليجي. لذا، أشار الباحث إلى أهمية الأخذ بالأمن القومي لكلا الجانبين العربي والإيراني، درءاً لذلك الخطر الداهم.

في **الورقة الايرانية** يستحسن **محمد علي مهتدي** حسن الثقة والتفاهم بين الفريقين العربي والإيراني، وهي نقطة البداية. ثم اتجه إلى بيان موقف طهران من المسألة الشرق أوسطية، وهو الموقف الرافض بشكل قاطع، للطروحات المريبة، وذلك بدافع عقائدي قبل أي اعتبار آخر. وهذا الموقف، برأي الباحث، يمليه اعتباران أساسيان: **أولهما** القضية الفلسطينية والأرض المقدسة، وعدم جواز أي تفريط بهذه القضية المحورية التي تخص العرب والمسلمين جميعاً، **وثانيهما** الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج وبحر عُمان، باعتبارها شرياناً حيوياً لإيران، وأن أي امتداد للمشروع الاسرائيلي إلى هذه المنطقة يعتبر ضد المصالح الايرانية العليا.

في الفصل الثالث عشر: **موقع العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار العالم الاسلامي**؛ ورقتان أيضاً؛ قدم **الورقة الايرانية محمد علي آذرشب**، الذي تميز بفصاحته العربية، وعمق معرفته للحضارتين العربية والفارسية، وغيرته على التراث المشترك؛ إذ استغرق بحثه رصد الجوامع المشتركة؛ فهو يرى، بنبرة صادقة، أن الفريقين يمثلان

«السدى واللحمة في صرح الحضارة الاسلامية، ومن هنا، فإنهما في حوارهما يقفان على أرضية صلبة قد لا تتوفر لأي لقاء بين جانبين في المنظومة الاسلامية، بل في الأسرة الدولية أجمع؛ ويستوقفه، أيضاً، ما بين الفريقين من خصوصية، فكلاهما يمتلك رصيداً ضخماً في مد جسور اللقاء مع سائر أجزاء المنظومة الاسلامية، عبر الاشتراك اللغوي والثقافي والتاريخي والحوار والمؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي، إضافة إلى القنوات الرسمية التي تحكمها المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية.

أما نظيره **ميشال نوفل** فقد قدم **الورقة العربية**؛ وعالج الموضوع من منظور الجغرافيا السياسية للعالم الاسلامي؛ معتمداً في المقاربة على الرصيد المتراكم لتجربة العلاقات وأشكال التفاعل في المجال المركزي لتلك الجغرافيا؛ أي المجال الحيوي الذي تتجاوز وتتقاطع فيه الدوائر الثلاث العربية والإيرانية والتركية: «مثلث القوة الإقليمي».

ويلاحظ الباحث أن التحولات العالمية والإقليمية في السنوات الست من هذا العقد أبرزت احتمال «تهميش» الدورين العربي والإيراني في هذا المثلث، نتيجة انهيار نظام القطبية الثنائية، ونزوع القوى الفاعلة في الغرب إلى التركيز على الشركاء الجدد في رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية، وهو الأمر الذي جعل الدول العربية الكبرى وإيران تجد نفسها أمام تحديات، توجب عليها العمل من أجل بناء إطار مفاهيمي جديد للعلاقات في ما بينها يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت قائمة حتى انهيار نظام القطبية الثنائية.

رابعاً: الحوار المفتوح ورؤية المستقبل

١ ـ إن مساحة الخلاف في الحوار تتسع بالقدر الذي لا نعي فيه عمق ما لدينا من روابط ومواثيق، وما يجبهنا من تحديات داهمة. لكن ما جرى في هذه الندوة ليشهد انعطافاً باتجاه استثمار الإرث المشترك، وإطلاق كوامن الرغبة في فهم الآخر، من الداخل، بلا حدود الرقابة التي تعتمدها الأنظمة صراحةً أو مواربةً؛ الأمر الذي أعطى بذور التفاهم والتفهم، للمسائل المطروحة، بقاء حياة، تمور في أرض صالحة، وليست عطشى.

٢ ـ لقد سجل المنتدون، على اختلاف عقائدهم الفكرية ومشاربهم الثقافية، نقطة انطلاق ناجحة باتجاه إيلاء الحوار الجاد، والنافع، طابع العقلانية والواقعية، حيث الغائية لا تغيب كجزئية في التعاطي، استجابة لمصالح آنية ومستقبلية توجبها ضرورات المواجهة والتحديات، في عالم مضطرب في قِيَمه ومبادئه، وفي عصر باتت فيه غلبة المنافع المستديمة توجه مسار التفاوض ونشوء التكتلات بمظهريها الاقتصادي والسياسي.

٣ ـ إن ما أفرزه «الحوار المفتوح» في الجلسة الختامية، وما سبقه من تعقيبات معمقة ومداخلات رصينة، وهو ما لم يخل من التوتر حيناً، وتبادل الوجدانيات الرقيقة أحياناً أخرى، ليوضح درجة الخوف على المصير المشترك، ويسجل حصافة الرأي المدرك ما ينتظر العرب والإيرانيين من استدراج إلى مواقع الاستنزاف والتضييق والاحتواء.

ثم، إن العوامل الايجابية المؤاتية، تبدو، على قتامة ما يرسمه الإعلام المعادي، ممكنة، وربما أهمها وجود وعي عام لدى النخبات العربية والإيرانية حول أهمية بناء إطار جديد للعلاقات بين الدول الإسلامية.

كما لاحظ المنتدون، أن إعادة رسم توجهات السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية في إيران تزامنت، مع نهاية الحرب الباردة التي أوجدت السياقات المؤدية إلى حرب الخليج الثانية، مع الظروف والنتائج كلها التي أفادت منها إيران.

ولعل من العوامل المساعدة على تنمية مناخ ملائم لتطوير العلاقات العربية ـ الايرانية أن إيران تعاني مشكلة صورتها الخارجية، وربما أدركت الآن، وبعد ما طاولتها ظاهرة العزلة والتهميش بفعل التحولات العالمية والإقليمية، أن إحدى الوسائل التي تمكنها من تغيير صورتها في العالم هي الانفتاح الواقعي على الوطن العربي، والعمل على تطوير علاقات ثنائية مع الدول العربية القوية، ولا سيما مصر والعربية السعودية.

٤ ـ إني أعتقد أن اليقظة قد جعلت الفريقين المتحاورين العربي والإيراني يسعيان إلى مزيد من العمل الجاد، والنافع، والمثمر، عبر مؤسسات المجتمع المدني، ابتغاء توثيق عرى التعاون والتبادل، على مختلف الصُعُد، لإيجاد حالة من التغيير، تستوقف أصحاب القرار، وتجعلهم في شراكة مع النخبات، لصياغة الرؤية والتوجه، في ضوء المصالح المشتركة سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

لذا، فالأمل معقود على مراحل تالية، متصلة في اللقاء والحوار، إرادة إنتاج آلية عمل مشترك، تمسك ببوادره النخبات في إعادة تشكيل الوعي لشرائح المجتمع المدني في كل من إيران والبلدان العربية، والتأثير المباشر وغير المباشر في أصحاب القرار وصانعيه، في دفع دائم، لا يني، للعوامل المؤاتية في استنبات نقاط المصالح المشتركة، وفي مقاومة، لا تعرف التراجع، لعوامل الانتكاس والفرقة.

فهل يستلهم الفريقان العربي والإيراني معنى اشتراكهما في الإيمان العقيدي الديني، ومعنى الآداب المشتركة التي قامت على أساس القرآن والحديث واللغة العربية؟ وهل يستجيبان لمشتركاتهما الحضارية، فيدخلان اليوم، معاً، مجال إنتاجها مجدداً؟

وبعد، فإن التخطيط لهذه الندوة ـ الحدث، وانعقادها، على ما جاءت عليه من نتائج في النجاح ودفع الأهداف باتجاه استثمار الروابط المشتركة بين الحضارتين العربية والإيرانية، وتوظيفها في صيغ مؤسسية، تغني الحاضر، والمستقبل وعياً وتفاهماً وتعاوناً مندمجاً ـ أقول إن ذلك يجعلنا مفعمين بالأمل، وبالتالي فالعرفان بالفضل، لذويه، فضيلة، توجب التوجه بالشكر، والتحية والاحترام لما بذله **مركز دراسات الوحدة العربية** من جهد كبير في الإعداد والتنظيم والتنفيذ، ثم في حرصه البالغ على جمع أعمال هذه الندوة (من أبحاث وتعقيبات ومناقشات) ونشرها؛ وفاءً بما وُعد به المنتدون والقراء.

كلمة الافتتاح الأولى

ابراهيم صالح النعيمي(*)

سعادة الدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية،

حضرات الأساتذة المشاركين في الندوة،

أيها الزملاء الأكارم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أحمد الله سبحانه على إتاحته نعمة اللقاء بكم في رحاب جامعة قطر من أجل غاي نبيلة هي إنارة سبل التعاون والتآزر والتآخي بين رافدين من روافد أمتنا الإسلامية الشعب العربي والشعب الإيراني.

وأحب أن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان أمير البلاد المفدى، الرئيس الأعلى للجامعة وتمنياته لندوتكم أن تحقق الأهداف التي أقيمت من أجلها.

وإننا كصفوة مثقفة من هذين الجناحين: العربي والإيراني نجد أنفسنا على طري مهدتها لنا أواصر الماضي البعيد منذ فجر الإسلام وانبثاقه، حين كان سلمان الفارسي رضي الله عنه، أحد الثلاثة السابقين إلى الإسلام من غير العرب إلى جانب صهيب الرومي وبلال الحبشي، وقد قال عنه الدكتور عبد الرحمن بدوي: «كان سلمان الفارسي إيذاناً قوياً بالدور الأعظم الذي سيقوم به جنسه في تكوين الحياة الروحية في الإسلام».

والتحق بهذا الصحابي الجليل في مسار الحضارة الإسلامية علمان آخران فارسيا هما: الحلاّج والسهروردي.

ولعله أيضاً من الرموز التاريخية أن الحارث بن كلدة الثقفي، طبيب العرب في فج

(*) مدير جامعة قطر.

الإسلام، تعلم الطب في مدرسة جنديسابور، وعالج بفارس، وطبّب بعض أجلاء الفرس، كما جاء في كتاب **أخبار الحكماء** للقفطي.

وبعد ذلك قويت أمة الإسلام منذ عهد الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم، بما انصهر فيها من ثقافات عريقة مجيدة، أبرزها على الاطلاق الثقافة الفارسية بما نقلته لدينها الحنيف من نظم الإدارة ومناهج الحكم وضروب العلم وألوان الزراعة وأصناف الحكمة وأشكال الأدب، حتى بلغت دولة الخلافة في العصر العباسي مبلغ القوة والمنعة والاتساع بفضل هذا المزيج الغني مما مكنها من نشر رسالة الإسلام إلى أصقاع كثيرةٍ من الأرض. وإن الذي يطالع قائمة العلماء أصحاب اللسانين العربي والفارسي في كتاب **الفهرست** لابن النديم ليعجب من ذلك القدر الكبير من تلاقح الثقافتين في قالب الإسلام الحنيف أخذاً وعطاءً، ويكفي أن نذكر بعضهم لنعلم ما كان لهم من فضل حاسم: فمنهم عبد الله بن المقفع، وأبو الحسن علي بن زياد التميمي، والحسن بن سهل، والبلاذري، وجبلة بن سالم، ومحمد بن الجهم البرمكي، وموسى بن عيسى الكردي، وزادويه الأصفهاني، وبهرام شاه، وعمر بن الفرخان. . . إلى آخر هؤلاء الأعلام.

وقال الأستاذ أحمد أمين ـ رحمه الله ـ في كتابه **ضحى الإسلام**: «كان يتصدر الحياة الثقافية جمع من المضطلعين باللسانين العربي والفارسي ينقلون من كليهما إلى الأخرى مما أفاد العقل والقلب في حضارة الإسلام. . .».

وكان هذا التزاوج الحضاري من الرسوخ إلى درجة أنه أفشل مؤامرات التقسيم وبث الفتنة، حيث يقول الجاحظ رداً على من اتهمه بما كان يسمى الشعوبية في إحدى رسائله: «ألفتها لتؤلف بين قلوبهم إن كانت مختلفة ولتزيد في الألفة إن كانت مؤتلفة. . .».

حضرات الأساتذة الكرام. .

أعتقد أننا بمثل هذه القلوب المؤتلفة التي ذكرها الجاحظ، نجتمع مؤيدين بذلك الرصيد الإيماني والثقافي العظيم، لنتباحث في علاقاتنا الراهنة، ونرسم آفاقاً أرحب حتى نفرض حضارتنا في المستقبل ونمهد لأجيالنا الصاعدة مصيراً أفضل ونحمي مصالحنا الحيوية المشتركة من تربص المتربصين وحقد الحاقدين.

إن كل العوامل السياسية الراهنة من تكوين التكتلات الكبرى إلى إعادة تشكيل النظام العالمي تضطرنا ـ عرباً وإيرانيين ـ إلى توحيد جهودنا وتنسيق اختياراتنا حتى نواجه هذه المعطيات الطارئة، ونحن أثبت قدماً وأبعد استشعاراً وأعمق أساساً في هذا العصر وفي المستقبل.

نعم. لقد تكتلت شعوب متشابهة أو متقاربة في منظوماتٍ إقليمية اقتصادية ونقدية وصناعية، ووظفت القوى العظمى والمتوسطة سقوط الامبراطورية الشيوعية توظيفاً استراتيجياً شرساً، ولاحظنا مع تفاقم العدوان الصربي على الشعب البوسني وضراوة القمع الروسي لشعب الشيشان وتعثر عملية السلام في قضية الشعب الفلسطيني أن

مستقبل الحضارة الإسلامية في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط هو المستهدف، ونحن كشعوب عربية وإيرانية نقع في قلب هذا العالم الإسلامي، ويمكن أن يكون تضامننا الفكري والاقتصادي والاستراتيجي صمام أمان يحمي هذه الأمة من مخططات أعدائها والمراهنين على ضعفها ووهنها.

ولا يخفاكم أن انعقاد هذه الندوة في دولة قطر يكتسي معنىً حضارياً وسياسياً بالغ الأهمية. فدولتنا بفضل وعي قيادتها الحكيمة تحافظ على إرثها التاريخي والثقافي الناتج من موقعها الجغرافي المتصل بالوطن العربي والشعب الإيراني أوثق اتصالٍ، وهو ما تعبر عنه سياسة دولتنا الخارجية أبلغ تعبير بإسهامها الدائم في دعم جسور الحوار واللقاء والتعاون بين جناحي دار الإسلام متمثلين بقول الله تعالى **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾**[1].

حضرات الأساتذة والزملاء..

إن ما تتمتعون به جميعاً من خصال العلم وصدق الإسهام في خدمة مبادئ الإسلام، وماعرف عن كل واحد منكم من استقلالية النظرة وعمق التحليل، لهو الضامن لنجاح ندوتنا هذه وتوفيق دراساتها ونقاشاتها نحو بلوغ أهدافها. وإن الاعتبار بأحداث الماضي وعثراته لهو مما يقي مستقبلنا من الهزات والغلطات وسوء التقدير.

ولذلك فأنتم مدعوون في هذا الظرف المشحون بالتحديات إلى تطارح مواضيع أساسية مختلفةٍ، ولكن متكاملة أتت على كل جوانب العلاقات العربية ـ الإيرانية بما يستدعيه هذا الظرف من مصارحة وما يستوجبه من علاج. وقد أحسن القائمون على إعداد ندوتنا ومركز دراسات الوحدة العربية صنعاً عندما ربطوا بين محاور الماضي التاريخية والثقافية ومشاغل الحاضر الاقتصادية والسياسية والتربوية والاستراتيجية، وما نأمله من مستقبل يكون أقوى وأرسخ وأسعد وتكون لنا القدرة على إرساء أسسه من اليوم.

وإذا ما وفقنا الله إلى جملة من التوصيات العملية، فإن الأمل معقود على أن تكون ندوتنا نقطة انطلاق لعمل مبارك مشترك طويل النفس متعدد الاتجاهات يقوم به أولو الأمر منا، وتتحمل أمانته نخب وطنية وجامعية ملتزمة وتشارك فيه شرائح شعوبنا وقواها العاملة وطاقاتها الحية.

واسمحوا لي أن أجدد عبارات الشكر والتقدير لكل من أعد هذه الندوة أو شارك فيها، وخاصة القائمين على مركز دراسات الوحدة العربية والأساتذة الإيرانيين والعرب، متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم وبين أهليهم. **﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾**[2] صدق الله مولانا العظيم.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٢) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ١٠٥.

كلمة الافتتاح الثانية

محمود سريع القلم(*)

الدكتور ابراهيم النعيمي،

الدكتور خير الدين حسيب،

الأساتذة الكرام،

السيدات والسادة،

من دواعي سروري أن أخاطب هذا الجمع الكريم. وكما علمت، تعتبر هذه المناسبة أول تجمّع بين الأساتذة العرب والإيرانيين في السنوات الأخيرة لمناقشة القضايا البارزة وذات الاهتمام لدى الجانبين.

إن العنوان الفرعي لشعار هذا المؤتمر يكشف بوضوح عقلية وروح وأهداف المجتمعين والمنظمين. إن شعار **«آفاق المستقبل»** يوضح الضرورة الحتمية للتفاهم بين العرب والإيرانيين. وفي رأيي ـ وكذلك في رأي الأساتذة الإيرانيين المشاركين في هذا اللقاء ـ أن مجرد اللقاء غير الرسمي ومشاركة الأساتذة والكتّاب المستقلين يعتبر انجازاً متميزاً في حد ذاته.

لقد كانت المرحلة طويلة منذ ١٦ شهراً عندما بدأ التخطيط الفعلي لهذا المؤتمر بجهود حثيثة ومستمرة للدكتور حسيب. وأعترف أن هذا المسعى، والذي أشعر بالفخر لانتمائي إليه، قد أخذ الكثير من الجهد والدأب والتعميم أكثر من أي تجمّع آخر شاركت فيه. ولقد جعلنا، زميلي أ. مهتدي وأنا، من هذا الحوار استثماراً فكرياً لتحسين التفاعل بين هذين الشعبين اللذين ينتميان إلى الحضارة الإسلامية. ويتناول المشاركون الإيرانيون، الأساتذة منهم والكتّاب، من منظورهم الشخصي، إيران كما هي، ويتعلمون عن العرب كما هم. فنحن مهتمون بهذا الجانب، ولقد أتينا إلى هنا لاستخدام كل الاهتمامات

(*) مدير عام مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

والتفاعلات الفكرية، كما هي، لإلقاء الضوء على العلاقة التي تحتاج إلى عناية أكبر من الحسابات، وعزم أمضى من المبادرة، واستماع أكثر من الشكوى. فنحن لا غرض سياسياً لنا. وهدفنا الوحيد هو تسهيل تعميق التواصل.

في هذا العالم «القرية» تتكامل الأقاليم بإيقاع غريب على المعدلات التاريخية. وفي قلب هذا السباق المحموم من الدول النامية توجد أمريكا اللاتينية وآسيا الشرقية. ولقد تعلمت أمم هذه الأقاليم، وبسرعة، أن التقدم يتطلب المقدرة على الاحتمال من جهة، وامتصاص التباين والاختلاف من جهة أخرى. وتعلم مثقفو هذه الأمم ومواطنوها كيفية المشاركة بأقدارهم، والتخلص من التصورات السيئة، وتكامل الاقتصادات على أسس أبيّنها في بحثي لاحقاً. إن كثيراً من منطق هذا التطور وهذه الحكمة ينبع من الداخل، وليس من الخارج.

ومن سوء الحظ، ان الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم تنافراً. وعلى الرغم من أنه موطن الحضارات الإسلامية والعربية والإيرانية، فلا يزال أداؤه فقيراً على صعيد بناء الدولة والتنمية المحلية وتنفيذ السياسة الخارجية البارعة. إن الذين يتعلمون من أخطاء الآخرين أهم وأعظم من أولئك الذين يتعلمون من أخطائهم. ونحن نحتاج إلى التركيز على تاريخنا الثري لتشكيل مستقبلنا، ونحتاج إلى أن نكون أكثر قوة في الداخل لتطوير الثقة بيننا.

إن الثقة بين الأمم والثقة بين الحكومات لا تبرز تلقائياً من التبادل الدبلوماسي. تعتبر الثقة مخرجات تاريخية. ويحتاج العرب والإيرانيون، أكثر من أي وقت آخر، وفوق أي عامل آخر، إلى الشعور بالأمان بعضهم تجاه بعض. وعلى هذا المسار هناك رحلة طويلة يجب إكمالها. إن القوى المحركة الاقليمية الإضافية يصعب مقاومتها، وقد تخلف صعوبات جد خطيرة في عملية بناء الثقة الشاقة والمجهدة.

لبناء الثقة نحتاج إلى التعامل مع الاعتقادات والتصورات الخاطئة ومعالجتها. في مجتمع المثقفين في إيران يتم دحض الاعتقادات الخاطئة حول إيران والإيرانيين بكثير من الدهشة والتعجب. ونشكر من يشكلون هذه التصورات، حيث إنهم يصدرون الأحكام من دون إبداء الملاحظات، ويستخلصون الاستنتاجات من دون توخي الأدلة والبراهين.

فإيران ليست مصدر تهديد. وإيران تخوض عملية إعادة البناء بشرعية منذ الحرب التي فرضت عليها، وإعادة البناء خيار وطني ومطلب عام. والبلاد التي تقوم بعملية إعادة البناء لا تهدد، بل تحاول إشراك الآخرين، خصوصاً جيرانها. وإيران، كبلد شاسع ومأهول بالسكان، يواجه تهديدات في أمنه من جميع حدوده تقريباً.

إن الشعب الإيراني مهتم باستكشاف المجتمع المدني والمحافظة على التقاليد الإسلامية وتطوير مجتمع الرفاهية والخير. وعلى الرغم من أن إيران ستمضي قدماً من دون جيرانها، إلا أن روابط الجغرافيا والتاريخ والثقافة تملي التفاهم والتفاعل والاحتمال، خصوصاً مع

الجيران العرب. قد تتنافس الحضارات، ولكن أحكام التنافس تأتي عبر الاتصال المباشر والارتباطات المعززة.

ولا تستطيع الحضارات العظيمة في هذه المنطقة، والتي يثريها التراث الإسلامي، أن تتجاهل بعضها بعضاً. وهذا ليس قراراً تصدره النخبة الإقليمية المثقفة، ولكنه ضرورة عالمية من أجل تكامل اقتصادي واجتماعي إقليمي.

دعونا نعمل بأسلوب يطور عقول بعضنا بعضاً، ويشكل تصورات كل منا، ونتعلم من أداء بعضنا البعض ليس عبر الوسطاء، ولكن من خلال التواصل المباشر.

لندع العرب يشكّلون مفاهيم الإيرانيين تجاه ذواتهم، ولندع الإيرانيين يشكّلون تصورات العرب تجاه إيران.

في السنوات القادمة، دعونا ألا نكون مجرد عاطفيين تجاه توقعات العلاقة، التي تتطلب رعاية وثيقة، وتحتاج إلى نخبة مثقفة مهتمة، وجماهير واعية ذات اهتمام.

نحن لسنا مطلقين ولا منفعلين. نحن نريد أن نحيي العاطفة التاريخية المفقودة. وقدرنا هو التعاون مع بعضنا البعض، الذي تمليه حقائق الجوار الجغرافي، والتراث الإسلامي، والحقائق الاقتصادية البسيطة.

أملنا أن يسهم هذا الدعم غير الرسمي، على قلّته، في تسريع وإثراء الاتصال والتفاهم العربي الإيراني.

الأساتذة الكرام، السيدات والسادة، أشكركم وأتطلع إلى مؤتمر ناجح.

كلمة الافتتاح الثالثة

خير الدين حسيب(*)

السيد الرئيس،

الأخ الدكتور ابراهيم النعيمي، مدير جامعة قطر،

الأخوات والإخوة،

يسعدني باسم مركز دراسات الوحدة العربية أن أرحب بكم في هذه الندوة، مقدراً ومعتزاً بحضوركم ومشاركتكم فيها رغم مشاغلكم الكثيرة.

لعل الكثيرين منكم يتساءلون عن سبب هذا الاهتمام لمركز دراسات الوحدة العربية بموضوع **«العلاقات العربية ـ الإيرانية»** وتركيزه على الجوانب الحالية والمستقبلية لتلك العلاقات، وعمّا إذا كان هذا الاهتمام سببه ترف فكري أو ظرف سياسي طارئ؛ أم أن هناك دوافع أخرى موضوعية نابعة من جدول أعمال للمركز لا تعلمون عنه شيئاً؟ كما قد يثور التساؤل عمّا إذا كان اهتمام المركز بهذا الموضوع سيتوقف بانتهاء هذه الندوة أم أنها بداية لاهتمام مستمر بهذا الموضوع؟

ومنعاً لأي لبس أو سوء فهم حول أسباب تنظيم المركز لهذه الندوة، ولوضع هذه الندوة في إطارها الصحيح من برامج عمل المركز الحالية والمقبلة، أود أن أبيّن أن مركز دراسات الوحدة العربية قد انشغل على مدى أكثر من خمس سنوات، خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨)، بتخطيط وتنفيذ مشروع **«استشراف مستقبل الوطن العربي»** خلال الثلاثين سنة القادمة، اعتباراً من ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠١٥. وقد تمحورت دراسات هذا المشروع المستقبلية حول محاور ثلاثة: (١) **العرب والعالم**، (٢) **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (٣) **التنمية العربية**. ونشر المركز التقرير العام لهذا المشروع عام ١٩٨٨ بعنوان **«مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات»**، الذي نشر في ما بعد بالانكليزية عن

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

دار روتلدج (Routledge) في بريطانيا. ومن بين ما انتهت إليه نتائج هذا المشروع المستقبلي هو الحاجة إلى وضع «مشروع حضاري عربي نهضوي جديد» يقوم على عناصر ستة هي: الوحدة العربية؛ الديمقراطية؛ العدالة الاجتماعية؛ التنمية المستقلة؛ الاستقلال الوطني والقومي؛ والتجدد الحضاري.

وقد تناولت دراسات المشروع من خلال محور **«العرب والعالم»** موضوع **«العرب ودول الجوار الجغرافي»** إضافة إلى أمور أخرى، وخصص المشروع دراسة مستقلة لهذا الموضوع نشرت بالعربية في كتاب مستقل. وقد تمّت دراسة علاقات الوطن العربي مع دول الجوار الجغرافي الرئيسية (إيران وتركيا وأثيوبيا) من خلال أربعة مداخل نظرية هي: الجغرافيا السياسية، والقومية، وتوازن القوى، والاعتماد المتبادل. وقد انتهت هذه الدراسة إلى ضرورة أن يكون للعرب استراتيجيا سياسية متكاملة في كيفية التعامل مع دول الجوار بحيث تحافظ على علاقات حسن الجوار معها، وتقلل من تخوفاتها، وبحيث يتم تجاوز بعض العقد والحساسيات التاريخية. وفي مجال الإعداد لهذه الاستراتيجيا، أشارت الدراسة إلى بعض الضوابط التي ينبغي، في ضوئها، النظر إلى مستقبل العلاقات بين العرب ودول الجوار، أهمها:

١ - إن الخبرة التاريخية لا تصادر ممكنات المستقبل، فليس المستقبل تطوراً خطياً للماضي والحاضر. وفحوى ذلك أن صراعات الماضي وتناقضاته ليست - بالضرورة - مستمرة في المستقبل، ولا توجد حتمية لذلك، إلا بالقدر الذي تستمر فيه أسبابها ودواعيها والسياسات التي أدت إليها. وانه من الضروري أن تعطي هذه الاستراتيجيا أهمية خاصة للاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة مع دول الجوار الجغرافي، وأن تحاول ايجاد الصيغ والعلاقات التي تحوّل العلاقة مع دول الجوار الجغرافي من «خصوم محتملين» إلى «أصدقاء محتملين»، وفي حالة العلاقة مع إيران بالذات، أن تصبح جزءاً مهماً من العمق الإسلامي للأمة العربية.

٢ - ضرورة التمييز بين وجود تناقضات ومصادر للخلاف والصراع من جهة، وبين انفجار هذه التناقضات والمصادر في شكل مواجهات وأزمات وحروب. بعبارة أخرى، ينبغي التمييز بين وجود أسباب أو أسس لصراع محتمل، وبين نشوب الصراع؛ ذلك أن الانتقال من حالة «الاحتمال» أو «الإمكانية» إلى «التحقق» و«الواقع» يتطلب التعامل مع مصادر الصراع وأسباب التناقضات بشكل يؤدي إلى تصعيدها وانفجارها. ويترتّب على ذلك أهمية التعامل مع هذه المصادر والأسباب بالشكل الذي يجعلها كامنة ومحتملة، على أساس أن استمرار كمونها سوف يؤدي تدريجياً - وفي مدى أطول - إلى تسويتها. فكما ان هناك استراتيجيات سياسية ودبلوماسية تؤدي إلى التصعيد والانفجار، فإن هناك استراتيجيات أخرى تؤدي إلى التهدئة والتسوية.

الأخوات والإخوة،

وفي إطار ما توصل إليه مشروع المركز في مجال استشراف مستقبل الوطن العربي،

حول أهمية «تطوير استراتيجيا عربية متكاملة في كيفية التعامل مع دول الجوار»، وإيران إحدى أهم هذه الدول، يأتي اهتمام المركز بموضوع «العلاقات العربية ـ الإيرانية» ومستقبلها بشكل خاص، وفي هذا السياق تحديداً جاء تنظيم هذه الندوة حول مستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية، والتي سبقتها ندوة حول «مستقبل العلاقات العربية ـ التركية» كدولة جوار أخرى مهمة للعرب.

ويتبيّن لكم من كل ما سبق، **ان اهتمام المركز بحاضر ومستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية لم يكن وليد صدفة، ولا هو اهتمام طارئ، بل انه جزء من مشروع متكامل**، وان المركز يأمل، بقدر ما ستتوفر له الامكانات المالية والبشرية، أن يتابع الاهتمام بهذا الموضوع من خلال صيغ وأشكال مختلفة، قد تكون فقط مثل هذه الندوات إحداها فقط.



الأخوات والإخوة،

تحكم العلاقات العربية ـ الإيرانية روابط تاريخية وجيوستراتيجية ومصالح مشتركة، وتحديات النهوض المعاصرة. ولا شك في أن المعطيات العالمية الجديدة والسعي إلى صياغة نظام دولي جديد يُلقي بتداعياته على المنطقتين العربية والإيرانية ويجعل هدف التقارب في وجهات النظر وآليات التحليل بين العرب والإيرانيين ضرورة ملحّة. وقد أضاف حدث الثورة الإسلامية في إيران أهمية خاصة إلى العلاقة العربية ـ الإيرانية، وأكّد الحاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون. على أن معوقات عدة برزت وجعلت العلاقة بين الطرفين تعرف تموجات وتقلبات، سواء في قناعات النخبات ومقارباتها الفكرية، أو في التحليلات السياسية أو في مواقف الأنظمة المختلفة، ومن ثم عرفت المنطقة احتكاكات وانتجت سلبيات من هذا الطرف أو ذاك.

وانطلاقاً من اهتمام وانشغال مركز دراسات الوحدة العربية باستشراف مستقبل الوطن العربي والأهمية التي يعطيها في هذا المجال للعلاقة مع دول الجوار الجغرافي، ومع إيران بشكل خاص، وأهمية التلاقي الاستراتيجي معها، فإن تنظيم ندوة للعلاقات العربية ـ الإيرانية له أهميته الملحة من أجل تقريب وجهات النظر وتعميق فهم كل طرف الآخر، وتمتين العلاقات وإيجاد روابط بين مختلف النخبات العربية والإيرانية، وكذا بين الشعوب، واستكشاف امكانات توحيد الجهود والمساعي المؤدية إلى تقارب فكري وتعاون استراتيجي في مواجهة تحديات الأوضاع العالمية الراهنة والمتحولة، والمساهمة في إزالة أسباب التوتر وتخفيفه عبر إيجاد قنوات أو مؤسسات تواصل بين النخبات والشعوب العربية والإيرانية.

الأخوات والإخوة،

إن العلاقة بين العرب وإيران لها ما يميزها من العلاقة بين العرب ودول الجوار الجغرافي الأخرى. فإضافة إلى المصالح المشتركة، هناك حضارة عربية إسلامية ساهم ويشترك فيها المسلمون عرباً وغير عرب، والعرب مسلمين وغير مسلمين، وكانت لإيران

مساهمتها الفعالة والمتميزة في تلك الحضارة. ولأن المحتوى الحضاري للقومية العربية هو المحتوى الحضاري العربي الإسلامي بشكل خاص، وليس كإرث تاريخي فقط وإنما كمصدر أساسي لنسق القيم الحالية، لذلك فإن ما يجمع نظرياً بين العرب والإيرانيين هو أكثر بكثير مما يجمع بين العرب ودول جوار أخرى.

كما يأتي توقيت عقد هذه الندوة أيضاً مع محاولات الولايات المتحدة أن تلحق بإيران وسوريا ما حصل للعراق، وإن بأشكال وأساليب مختلفة، وبالتالي فإن المصلحة القطرية لهذه الأقطار الثلاثة، ناهيك عن المصلحة القومية والإسلامية، وبغض النظر عن أية ملاحظات أو تحفظات قد تكون لدى البعض حول أي من هذه الأنظمة، إن المصلحة تتطلب وصول هذه الأقطار الثلاثة إلى تحالف استراتيجي بينها، وأن يكون هذا التحالف مفتوحاً أمام مصر للالتحاق به عندما تستطيع أن تتخلص من قيودها الحالية.



الأخوات والإخوة،

يبقى أن أشير إلى بعض التوضيحات حول هذه الندوة:

١ ـ انه لا علاقة لأية جهة رسمية حكومية عربية بهذه الندوة، أو بسبب اهتمام المركز بموضوعها، ولكن المركز حريص على أن يستفيد صنّاع القرار العربي والإيراني في أقطارهم المختلفة من حصيلة هذه الندوة.

٢ ـ ان هذه الندوة هي حوار مستقبلي، وعلى مستوى غير رسمي، بين «النخبات» الفكرية والسياسية العربية والإيرانية، وان جميع المشاركين فيها يشاركون بصفة شخصية أياً كان الموقع الذي يحتلونه في بلادهم، وبعيداً عن أي ارتباط حكومي ورسمي.

إن المركز حريص على أن يتم التفاعل في هذه الندوة بين الإخوة المشاركين من الايرانيين والعرب، ليس كوفدين وطرفين متقابلين يحاول كل طرف أن يتخندق فكرياً في مواقع يدافع منها عن المواقف الرسمية العربية والإيرانية، وإنما المركز حريص على أن يُقارب المجتمعون جميعاً، إيرانيين وعرباً، المواضيع المطروحة في هذه الندوة كمفكرين وخبراء مستقلين، ما أمكن ذلك، وأن يحرصوا جميعاً وبعقول وقلوب مفتوحة على محاولة الفهم المشترك لهذه القضايا. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمشاركين العرب، فإنني أود أن أؤكد للإخوة المشاركين الايرانيين أنه لم يتم أي تنسيق مُسبق بينهم، وانهم سيجدون من خلال المناقشات في هذه الندوة كم تختلف مواقف وقناعات ورؤى بعضهم عن البعض الآخر، ولكننا نأمل من خلال هذه الندوة ومناقشاتها أن تتحول هذه القناعات المختلفة إلى حدٍ أدنى ومتزايد من القناعات المشتركة.

٣ ـ ان المركز حريص ويهدف من وراء هذه الندوة إلى خلق اهتمام أكبر بين النخبات العربية والإيرانية بمستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطويرها، وان أحد

معايير نجاح هذه الندوة سيكون مدى قدرتها على دفع نخبات عربية وإيرانية جديدة إلى الاهتمام بهذا الموضوع ممّن لم تكن مهتمة به سابقاً.

٤ ـ ان المركز حريص على أن تتمكن هذه الندوة من الخروج ببرنامج عمل على مختلف المستويات لتحسين هذه العلاقات، وهو ما خصص المركز له الجلسة الأخيرة من برنامج هذه الندوة.

٥ ـ يأمل المركز أن تكون هذه الندوة، وهي أول ندوة من نوعها حول هذا الموضوع، بداية متواضعة تساهم في توسيع وتعميق اهتمام النخبات الإيرانية والعربية بموضوع العلاقات العربية ـ الايرانية ومستقبلها، وأن ينتقل هذا الاهتمام من خلالهم إلى الأوساط الشعبية العربية والإيرانية، عبر وسائل النشر والإعلام المختلفة. وكمساهمة في هذا المجال، فسوف يعمل المركز على نشر وقائع هذه الندوة في كتب مستقلة باللغات العربية والفارسية والانكليزية.

٦ ـ ان المركز حريص على أن تتضمن خطة العمل، ضمن ما تتضمنه من أمور أخرى، زيادة الاهتمام والجهد الفكري في موضوع العلاقات الإيرانية ـ العربية، وهو يتطلع إلى تعاون من المؤسسات الثقافية الإيرانية في هذا المجال، كما يتطلع إلى أن يتسع نطاق هذا الجهد الفكري لما هو أبعد من عقد الندوات فقط. كما يأمل المركز أن ينتظم عقد الندوات والمؤتمرات الفكرية التي تعالج موضوع هذه العلاقات أو حتى أن تركز على جانب أو جوانب منها فقط.

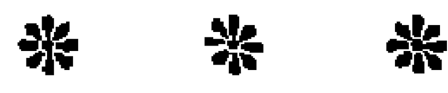
٧ ـ لقد حرص المركز على أن تكون هذه الندوة ذات توجه مستقبلي، وأن تهتم بحاضر ومستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية، وكانت الخلفية التاريخية لهذه العلاقات محدودة في هذه الندوة وبقدر ما يمكن أن تساعد على فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

٨ ـ لقد حرص المركز في إعداد مخطط هذه الندوة على طرح كل القضايا الرئيسية التي تشملها العلاقات الإيرانية ـ العربية، إيماناً منه بأن الحوار الموضوعي والحضاري والفهم المتبادل هو الذي يمكننا من تجاوز عقد الماضي، وأن يحدد لنا القضايا الحاضرة والمستقبلية المشتركة التي تؤثّر في هذه العلاقات وتطويرها، فليس من مصلحة تطوير هذه العلاقة أن نظل نعيش في ماضي هذه العلاقات، بحلوها ومرّها، فدراسة الماضي والفهم المشترك والمتبادل حوله مفيدان بقدر ما يمكن أن نستفيد منهما دروساً وعِبَراً للحاضر والمستقبل، وأننا لن نستطيع تغيير ما حدث في الماضي مهما صرفنا من وقت وجهد في دراسته، ولكن الأهم، في رأيي، هو التركيز على الحاضر والمستقبل، وتحديد المصالح المشتركة، وأين نتفق ونختلف، وكيف يمكن تعظيم مجالات اتفاقنا، وكيف يمكن تطويق وترشيد وعقلنة خلافاتنا، أو ما يمكن أن نختلف عليه في المستقبل.

٩ ـ وأعتقد، عن قناعة، ان امكانات التلاقي والتوافق بين العرب والإيرانيين كبيرة جداً، خصوصاً في هذه الظروف الاقليمية والدولية الحبلى بالتحديات للجانبين العربي

والإيراني، ولا أخفي عنكم أنني شخصياً كنت ولا أزال مؤمناً بواقعية وحتمية هذا التلاقي، وأكدته زيارة قمنا بها خلال العام الماضي إلى إيران في إطار التحضير لهذه الندوة، واكتشفت أن ما ينقله إلينا الإعلام الغربي يجانب الصواب في كثير من الأحيان، وربما فإن من أهم أهداف هذه الندوة هو التأكيد على ضرورة التواصل لتعميق الفهم المشترك، وبالتالي الممارسة المشتركة.

١٠ ـ لقد حاول المركز، من أجل تسهيل المناقشات في هذه الندوة، أن يوفر ترجمة فورية باللغتين: العربية والانكليزية، ولكن لاعتبارات عملية حالت دون إمكانية توفير ترجمة فورية بالفارسية، ستقتصر الترجمة الفورية على العربية والانكليزية، وآمل أن نتمكن من تلافي هذا النقص في المستقبل.



الأخوات والإخوة،

يبقى أن أقول انه كما اعتاد المركز عليه في ندواته السابقة، وحرص على توفيره وضمانه للمشاركين فيها حيثما عقدت، فأنتم مدعوون للبحث والمناقشة في هذه الندوة بكل حرية وصراحة وجرأة، ودون خوف من قيود أو اعتبارات غير ما تفرضه الاعتبارات العلمية والموضوعية والحوار الحضاري، وتجربة سبع وعشرين ندوة سابقة للمركز تمدنا بزاد مشجع على التمسك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيدة بحساسيات أو انفعالات أو تحيزات غير موضوعية. وسيكون المركز من جهته حريصاً وأميناً على نقل ووضع كل آرائكم ومناقشاتكم في هذه الندوة في الكتاب الذي سينشر حولها.

الأخوات والإخوة،

كما يبقى عليّ واجب الشكر للإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية التي ساعدت المركز في التخطيط لهذه الندوة، وهم مع حفظ الألقاب الاخوة: **جهاد الزين، غسان بن جدو، فهمي هويدي، محمد علي مهتدي، محمود سريع القلم، ميشال نوفل، وجيه كوثراني** إضافة إلى المقترحات التي قدمها الاخوة: **أحمد يوسف أحمد وجميل مطر وغسان سلامة**، والتي أغنت إعداد مخططها.

وأود أن أعبّر عن امتنان خاص للأخ **محمد صادق الحسيني** الذي كان مبادراً ومشجعاً للمركز في اقتراح هذه الندوة، وعن امتنان خاص للأخ **غسان بن جدو** الذي، إضافة إلى حماسه الكبير في عقد هذه الندوة، فقد بذل من وقته وجهده وخبرته واتصالاته الكثير من أجل تنظيمها وحلّ بعض عُقدها، وسافر أكثر من مرة إلى إيران نيابةً عن المركز لهذا الغرض.

كما أنتهز هذه الفرصة لأعبّر للأخ الدكتور **محمود سريع القلم**، مدير عام مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط في طهران، وللأخ **محمد علي**

مهتدي، المستشار في المركز نفسه، عن شكر المركز وتقديره لكل ما بذلاه من جهد واتصالات لتسهيل عقد هذه الندوة ومتابعة الإخوة الباحثين الإيرانيين في إعداد بحوثهم.

ويبقى هناك واجب شكر، وهو واجب محبّب، **لحكومة وشعب قطر، ولأميرها ووزير خارجيتها، ولجامعتها بالذات، ومديرها والعاملين فيها**، على استضافتها هذه الندوة وتسهيل انعقادها في الدوحة. كما أن المركز لا يستطيع إلا أن ينسب الفضل لأهله في فكرة عقد هذه الندوة في قطر، وأن يعرب عن شكره وتقديره وامتنانه للأخ الدكتور **محمد المسفر** الذي تلقف فكرة عقد هذه الندوة في الدوحة وعمل على إخراجها إلى حيّز التنفيذ، وعلى كل ما بذله من صبر وجهد للتغلب على المشاكل العملية أمام عقدها في الدوحة.

ولكن المركز وحده هو المسؤول عن تنظيم هذه الندوة ابتداء من تحديد مخططها إلى اختيار الباحثين والمعقبين والمشاركين الآخرين فيها، وعن أي تقصير قد يكون قد شاب هذا الاختيار والإعداد.

أيها الأخوات والاخوة،

أرجو أن تقدروا أهمية وخطورة هذه الندوة التاريخية، إذ للمرة الأولى يلتقي ويتحاور العرب والإيرانيون بهذا الحجم وبهذه النوعية من دون وسيط غربي، وانه بقدر ما يمكن أن يشكل نجاحها منعطفاً مهماً وايجابياً في تطوير العلاقات العربية ـ الايرانية وتحسينها، فإن فشلها ـ لا سمح الله ـ يمكن أن يشكّل نكسة لهذه العلاقات. ولذلك فإنكم أمام تحد كبير آمل أن نكون جميعاً على مستواه.

مرة أخرى، أرحب بكم جميعاً في هذه الندوة، كما أرحب بشكل خاص بضيوفنا المشاركين من الإخوة الإيرانيين، ويعتذر المركز إليكم جميعاً عن برنامج للندوة يعلم مسبقاً كم سيكون مرهقاً لكم، ولكنه حرص فيه على أن يستفيد من وجودكم ومشاركتكم إلى أقصى حد ممكن.

والسلام عليكم.

القسم الأول

الإرث التاريخي للعلاقات العربية ـ الإيرانية

الفصل الأول

العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين (الورقة العربية)

عبد العزيز الدوري(*)

- ١ -

نريد دراسة العلاقات لفهم أفضل، وفي الاتجاه إلى مستقبل أفضل، والرجوع إلى الناحية التاريخية يراد بها البحث عن الحاضر في الماضي، لا فهم الحاضر من الماضي.

والتاريخ هو فعالية الإنسان على أرض معينة في فترة/فترات زمنية. وهذا يعني النظر بعناية إلى طبيعة الأرض وإلى الموقع الجغرافي لإيران وللبلدان العربية المجاورة.

فالوضع الجغرافي له أثره، بين الهضبة الإيرانية وحافتها الغربية الجبلية (منطقة الجبال) ووادي الرافدين، بسهوله الخصبة ومياهه الوافرة، تليه البوادي والصحاري. نحن بين هضبة وجبال مشرفة منيعة وبين سهول مفتوحة.

ولم تقتصر العلاقات على وادي الرافدين، بل شملت منطقة الخليج التي تطل عليها الهضبة الإيرانية. الجوار الجغرافي هذا يعني صلات سياسية وحضارية وبشرية اعتيادية، وقد يعني التصادم والتغلب، فالدول التي تقوم في الهضبة الإيرانية كثيراً ما تغزو السهول الغنية. وهذا ما فعله الكنعانيون والفرثيون والساسانيون قبل الإسلام، والبويهيون والسلاجقة والمغول، والصفويون بعد الإسلام.

(*) مؤرخ ورئيس جامعة بغداد سابقاً، يعمل حالياً أستاذاً للتاريخ في الجامعة الأردنية.

وتتكون دولة في وادي الرافدين كالآشورية وتلتفت شرقاً لوقف الغارات على أراضيها أو طمعاً في التوسع، ولكنها لا تتجاوز غرب إيران وشمالها الغربي. أما القوى التي غزت إيران كلها فجاءت من خارج بلاد الجوار مثل غزو الاسكندر المقدوني.

والوضع الجغرافي له أثره في الوضع البشري. فعامة سكان وادي الرافدين من الجزيرة العربية. والتوسع البشري من الجزيرة كان نتيجة التكاثر الطبيعي في بيئة صحراوية وقليلة الموارد ليتجه نحو الشمال الشرقي والغربي.

والهجرات التي خرجت من الجزيرة قبل الإسلام جاءت إلى السهول المجاورة ولم تبلغ الجبال، وهذا يصدق على حركة الهجرة التي تلت الفتح الإسلامي. وبقيت الجبال الحدّ الشرقي لانتشار الجماعات العربية. أما سكان الهضبة الإيرانية فقد جاؤوا عادة من الشرق والشمال الشرقي من أقوام أخرى.

وصارت الجبال الحدّ بين شعوب عروبية وأخرى آرية.

هذا الوضع الجغرافي والبشري أفضى إلى تكوين ثقافتين/حضارتين متميزتين ولكل لغتها - الفهلوية في إيران، واللغة/اللغات العروبية في وادي الرافدين والجزيرة العربية - إلا أنها لم تكن معزولة، بل كانت الصلات التجارية والثقافية والحضارية قائمة عبر العصور، ولكنها كانت محدودة نسبياً حتى جاء الإسلام فكانت التأثيرات الواسعة.

قبل الإسلام كانت هناك علاقات عامة مباشرة بين إيران، ووادي الرافدين ومنطقة الخليج. وفي الفترة الساسانية توسّع الفرس إلى العراق والقسم الشرقي (شرق الخابور) من الجزيرة الفراتية. كما امتدت الهيمنة في فترات إلى غرب الخليج وبعض سواحل عُمان.

وبالمقابل، فإن ضغط البدو على وادي الرافدين بالهجرة أو الغزو لم ينقطع، ومن هنا قيام مملكة الحيرة. وبينما كان المناذرة يشعرون بصلات بالقبائل العربية في الجزيرة، فإن الفرس أرادوا بهم أن يكونوا سداً أمام هذه القبائل.

كان تغلغل القبائل العربية يقتصر على العراق والجزيرة الفراتية، وما عدا ذلك فقد تحصل غارات على أطراف وادي الرافدين، ونادراً ما تكون على الساحل الشرقي للخليج. أما انتشار الإيرانيين إلى العراق فقد كان محدوداً نسبياً وتمثّل في الحاميات العسكرية ورجال الإدارة، وملاكي الأراضي، ولم تكن هناك حركة استيطان تذكر.

وفي الثلث الأخير للقرن السادس الميلادي مدّ الفرس هيمنتهم إلى اليمن، إثر استنجاد أحد أقيال اليمن بهم لطرد الأحباش منها. ولعل العلاقات الثقافية/الحضارية كانت أوسع، فالخط المسماري ثم الآرامي، مع كثير من المصطلحات الحضارية انتقلت إلى الفهلوية. ولعل دراسة المؤثرات تكشف عن تأثير الحضارات القديمة في العراق.

ولعل لإيران دوراً في الديانة، فقد انتشرت الزرادشتية بنطاق محدود في العراق (والجزيرة الفراتية) وفي الخليج، وربما في جهات أخرى. ولكن المانوية انطلقت بداياتها

من العراق، واستمر تأثيرها حتى بعد الفتح. ولعل المزدكية لها جذورها هناك.

ـ ٢ ـ

وجاء الفتح الإسلامي فغيّر الأوضاع السياسية بصورة جذرية وأثّر بعمق في الأوضاع الحضارية.

أسقط الفتح الدولة الساسانية وأزال نظام الطبقات وهيمنة الزرادشتية. وتلا الفتح مجيء جماعات من القبائل العربية، وخصوصاً من الكوفة والبصرة إلى المراكز الإدارية في إيران (مثل أصفهان ومرو وبلخ) وهي من المقاتلة ابتداء. ولم ينتشروا إلى الريف. وكانت الأعداد متواضعة عموماً قياساً بخروج العرب إلى جهات أخرى.

تأثرت العلاقات ابتداءً، خلال القرنين الأولين بالموقف من الإسلام. فقد ترك غير المسلمين ذمة، لهم حقوقهم وشرائعهم وحريتهم الدينية مقابل دفع الجزية والخراج.

انتشر الإسلام، بقوته وانفتاحه، من دون جهد يذكر من أية من المؤسسات الرسمية، وكان دور الأحزاب والفرق المعارضة كبيراً في ذلك. هذا في وقت فقد الدين الزرادشتي تأييد الدولة، ووجدت الديانات المجوسية الأخرى كالمانوية والمزدكية حريةً وتسامحاً لم تجده من قبل.

ولا إشارة لدينا إلى زيادة في الضرائب في إيران، ولكن هناك إشارات إلى تلاعب الجباة ـ وجلّهم من الرؤساء المحليين ـ بمقادير الجباية وباتخاذ أساليب غير محمودة أحياناً.

أما من دخل الإسلام من غير العرب فيفترض أن يكون له ما للمسلمين وعليه ما عليهم. وقد أطلق على هؤلاء اسم الموالي، ولم تكن كلمة مولى تشير إلى أي تصنيف اجتماعي، بل إنها، وفي نطاق مجتمع يتألف من العشائر والقبائل، تعني حليف، فالولاء يعطي المسلم الجديد محله في المخطط الاجتماعي، ولكنه لم يحقق المساواة الاجتماعية الكاملة.

والموالي لم يكونوا فئة واحدة، فمنهم الكتّاب ثم الوزراء، ومنهم الفقهاء والعلماء، ولهؤلاء منزلة عالية، ومنهم التجار، وأثرهم كبير في الحياة الاجتماعية، ومنهم أيضاً، الصنّاع والفلاحون، ينظر إلى هؤلاء نظرة متواضعة. ولذا فالحديث عن الموالي على أنهم فئة اجتماعية واحدة فيه الكثير من المجازفة والتبسيط المخل.

ويلاحظ أن النظرة القبلية كانت العامل الأول في ما يبدو من تمييز أو تعال في النظرة إلى غير العرب، وفي مقاومة تسجيلهم في الديوان وإعطائهم الأعطيات، بخلاف النظرة الإسلامية. وكان للخلاف بين النظرتين، القبلية والإسلامية، دور في الحياة العامة، وكان الزمن والتطورات في جانب تأكيد النظرة الإسلامية.

وترد إشارات إلى فرض الجزية أحياناً زمن المروانيين على المسلمين الجدد، وشمل

هذا بعض المناطق الإيرانية، الأمر الذي ولد ضجة بين المسلمين حتى أبطلها عمر بن عبد العزيز، لتظهر ثانية وتنتهي في آخر سني هشام بن عبد الملك.

أما بالنسبة إلى المقاتلة فتشير البحوث الحديثة إلى وجود فرق بين المقاتلة من غير العرب في الشام، وفي ما وراء النهر نتيجة الحاجة، هذا في حين أن أعداد المقاتلة العرب بدأ تحديدها من أيام عبد الملك.

إن المساواة الكلية في الإدارة والجيش والعطاء والنواحي المالية احتاجت إلى بعض الوقت لتتحقق، وكان ذلك موازياً لاستعلاء المفاهيم الإسلامية في الحياة العامة.

وفي الفترة الأموية قامت عملية ترجمة واسعة بتعريب الدواوين المالية في الولايات الشرقية، وهي عملية أنجزت خلال نصف قرن فأغنت العربية ومكّنتها أن تصبح لغة الإدارة لا لغة الثقافة وحسب.

وفي هذه الفترة وضعت أسس العلوم الإسلامية وعلوم العربية، وبدت مساهمة غير العرب، وخصوصاً الفرس، فيها. كما شهدت الفترة اختلاطاً واسعاً في المراكز العربية الجديدة، كالبصرة والكوفة، بما في ذلك مصاهرات واسعة بين العرب والموالي، وهو الجانب الذي لم يجد ما يستحقه من عناية. هذا إلى أن نطاق الولاء كان له أثر واسع في الاتصال الفكري والاجتماعي للإيرانيين بالعرب.

وفي إيران، وخصوصاً خراسان، كان اختلاط العرب بأهل البلاد ملحوظاً، فتأثروا بعاداتهم وأزيائهم حتى تعذّر التمييز أحياناً بينهم. وكان هناك تعاون وثيق بين الأشراف الفرس (كالدهاقين والمرازبة) والعرب، ولكنه تعرّض للتوتر نتيجة انتشار الإسلام والتطور الاجتماعي.

وكانت خراسان (وبعض جهات من إيران) مسرح نشاط الدعوة العباسية التي بشرت بتطبيق الكتاب والسنّة وتحقيق المساواة والعدالة. ولم تكن الدعوة العباسية أول من نادى بهذه المبادئ بل سبقتها في ذلك حركات أخرى باسم المبادئ الإسلامية.

ولم يكن لغير العرب حزب أو أحزاب خاصة بهم، فالأحزاب إسلامية مثل الخوارج والشيعة والمرجئة، بدأها العرب وانضم إليها الموالي، كما انضموا إلى الحركة العباسية، وشاركوا في بعض الثورات، بما فيها الثورة العباسية، مع العرب.

ـ ٣ ـ

ومن الممكن اعتبار مجيء العباسيين بداية مرحلة جديدة، إذ كان العصر العباسي الأول (١٣٢ ـ ٢١٨هـ) عصر التعاون الواسع بين العرب والفرس.

أخذت العلاقات العربية ـ الإيرانية شكلاً جديداً، فقد أُشرك الفرس في السلطة والإدارة والجيش، وأُلغيت القوات القبلية، ليحل محلها جيش نظامي من العرب والفرس أساساً.

وأنشئت عاصمة جديدة (بغداد) تمثّل وجهة الدولة الجديدة، وتجمع عناصرها السكانية العرب وغيرهم، وتتكون من مجموعة أحياء وأرباض ينزل في كل منها مجموعة من أصول واحدة أو مهنة واحدة، ومنها أحياء لجماعات من مناطق إيرانية.

واستمر تعاون الأشراف الفرس مع العرب، كما كانت خراسان أوثق المناطق الإيرانية صلةً بالعباسيين. وبرز دور الكتّاب في هذا العصر وكان أثرهم كبيراً في الإدارة والثقافة. وظهرت بعض العائلات الإيرانية في الحياة العامة (البرامكة، بنو سهل، بنو طاهر)، ولعبت دوراً بارزاً فيها. وكانت خراسان سبب انتصار المأمون على أخيه الأمين وبلوغه الخلافة عنوة. وكانت عامة قوات المأمون من خراسان إيرانية.

ولكن هذا التعاون الواسع لم يستمر. فهناك مشكلة العلاقة بين الخليفة والوزير، يرافقها التكتلات في القصر. وهناك الأثر السلبي لغزو بغداد من قِبل الخراسانية، إضافة إلى أثر الحرب الأهلية، وهو ما أضعف جيش الخلافة. وهذا أدّى إلى إدخال المرتزقة/ المماليك الأتراك في الجيش وإلى تحولات بعيدة في المركز، أبرزها إضعاف الخلافة.

وقامت في العصر العباسي الأول ثورات في إيران لأول مرة. ولعل الدعوة العباسية أثارت شيئاً من الوعي وحركت بعض الآمال في إيران. ويلاحظ أن هذه الثورات قامت بين العامة واتخذت طابعاً دينياً، وأثارها أناس من أتباع المزدائية (زرادشتية، مزدكية) الذين تأثروا بالإسلام، ولم يكن بين قادتها أحد من الأشراف.

وكان أخطر الثورات ثورة بابك الخرمي في آذربيجان، وجلّ أتباعه من الخرمية. فلم تكن هذه ثورات للمسلمين الإيرانيين، بل كانت لأناس من أصحاب الديانات الثنوية حاولوا المزج بين عقائدهم وبعض المفاهيم الإسلامية، وقامت ضد الخلافة وممثليها بمن فيهم أصحاب الأملاك الكبيرة.

وتكشف هذه الثورات عن أن العامة في إيران لم تفد بشكل ملموس من وعود الدعوة العباسية، كما تدل هذه الثورات على أن الإسلام لم ينتشر بعد بتوسّع في إيران. لقد كانت هذه الفترة فترة نشاط ثقافي واسع وفترة التقاء ثقافات وعقائد، ولا ينتظر أن تخلو من إغناء كما لا تخلو من تصادم.

لقد نشطت المانوية الآن في العراق، موطن ماني، واكتسبت من مفهومها للتأويل قوة، وجاءت بمفاهيم اجتماعية تناقض المفاهيم الإسلامية أحياناً. وإذا كانت كلمة زنديق في الكتابات الزرادشتية تعني المانوي، فإنها اتسعت الآن لتعني كل من يحمل عقائد ثنوية (غير الزرادشتية) أو أية اعتقادات مضادة للمفاهيم الإسلامية. وانبرى أصحاب علم الكلام متسلحين بالمنطق للرد على الزنادقة، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الخلافة.

وكان هناك نقاش أدبي وثقافي بين حملة الثقافة العربية الإسلامية (من عرب وفرس) وبين جماعة تريد إحياء تراثها الساساني في الإنسانيات والإدارة. وشارك الكتّاب في هذا بنشاط، كما يتضح من ترجمات ابن المقفع وكتاباته مثلاً، ومن رسالة الجاحظ في الكتّاب،

التي تشعر بنظرة سلبية لدى البعض منهم إلى القاعدة الثقافية الإسلامية. وليس غريباً أن يرى بعضهم في إحياء تراثهم سبيلاً لتأكيد الذات، والاعتزاز بأمجاد سابقة، ولاتخاذ موقف من الأوضاع القائمة.

والثقافة قد تنطوي على قيم ومُثل تختص بها، أدبية واجتماعية، وربما دينية، وقد يتعدّى الموضوع الحوار الثقافي إلى بثّ مفاهيم وآراء تتعارض والقيم الإسلامية أو تتجاوز ذلك إلى النيل من العربية وأصحابها، وهكذا فقد يختلط الحوار الأدبي بالسياسي والديني. إن الجماعة المشاركة تتمثل في قلة من غير العرب، وهي بطبيعتها لا صلة لها بالأحزاب أو الفرق الإسلامية من خوارج أو شيعة أو غيرهم.

وقد أصبحت بغداد المركز الأول للثقافة. وكان مفهوماً أن يأخذ المسلمون من الثقافات القديمة، فبعد أن وضعوا الخطوط الأساسية لثقافتهم، متمثلة في الدراسات العربية والإسلامية، اتجهوا إلى إغنائها بالترجمة والنقل عن اليونان والفرس والهند.

لقد بدأ النقل من التراث الساساني منذ الفترة الأموية المتأخرة، ثم قامت حركة واسعة للترجمة بعد مجيء العباسيين، وكان للكتّاب دور في الترجمة عن الفارسية وفي محاولة نقل التراث الساساني.

وكانت العربية لغة الثقافة في دار الإسلام في القرون الأربعة الأولى. والحديث عن العلاقات العربية ـ الإيرانية يجد صفحاته اللامعة في الثقافة. إن إسهام الشعوب من أصول غير عربية، وخصوصاً الفرس، في الثقافة كان واسعاً، بل إن هذا الانفتاح كان عاملاً مهماً في ازدهار الثقافة العربية الإسلامية وفي إغنائها، وذلك يتمثل في الأساليب وفي المحتوى الأدبي والفني والفكري عموماً.

لا يمكننا تناول هذا الحقل الواسع، بل تكفي إشارات بسيطة. يمكننا العودة إلى البداية لنرى دواوين الكتابة المالية (الخراج والنفقات) في المشرق بالفهلوية حتى تمّ تعريبها في زمن عبد الملك بن مروان وهشام بن عبد الملك. وكان للتراث الإداري الساساني أثر في العصر العباسي بصورة خاصة، كما كان لبعض الوزراء والكتّاب دورهم أيضاً.

وبدأت الترجمة من الفارسية، في التاريخ (الخداينامه) والأدب، من العصر الأموي. وربما كانت الترجمات الأوسع في العصر العباسي في التاريخ والأدب، ويكفي ذكر **كليلة ودمنة** و**هزار أفسان**. كما إن الكتب العلمية لم تترجم إلى العربية من السريانية فحسب، بل ترجم بعضها من الفهلوية. وأفادت العلوم الطبية من مدرسة جنديسابور بالترجمة والكتابة.

ومن الممكن الإشارة إلى فنون العمارة والريازة والموسيقى والغناء الفارسية وأثرها في المجتمع الإسلامي.

وكانت بغداد تجذب العلماء من أرجاء العالم الإسلامي، وخصوصاً من إيران وما

وراء النهر. إن تقديرنا دور اللغة والثقافة في نشاط الحركة العلمية لن يحجب أثر البيئة والموطن. وأمامنا أسماء لامعة، مثل أبي معشر الفلكي من بلخ، والخوارزمي الذي خلّف كتابات قيّمة في الحساب والجبر، والفلكي المشهور أحمد الفرغاني من فرغانة، والفارابي الفيلسوف، والزمخشري صاحب **الكشّاف**، ومسكويه المؤرخ، والمرء بعد هذا بأصغريه قلبه ولسانه.

وكان أثر هذا الواقع الثقافي كبيراً في الثقافات التي ظهرت بعدئذ بلغات إسلامية، كالفارسية والتركية وغيرها.

ـ ٤ ـ

وفي القرن الثالث الهجري كانت البدايات الأولى للتحرك الذاتي في إيران. ويتصل ذلك جزئياً بإخفاق التعاون بين الأشراف الفرس والعباسيين إثر تخلص المأمون من وزيره الفضل بن سهل، وبخيبة أمل الجماهير الفرس بوعود المأمون حين تخلّى عن مرو وعاد إلى بغداد.

إنها فترة قيام الإمارات الإيرانية الأولى في خراسان وما وراء النهر وسجستان: «الطاهريون» (٢٠٥ ـ ٢٥٩هـ)، و«الصفارون» (٢٤٧ ـ ٢٨٧هـ)، و«السامانيون» (٢٦١ ـ ٣٨٩هـ).

وإذا كانت الإمارتان الطاهرية والسامانية تمثلان تحرّك ولاة من الأشراف الفرس، فإن الإمارة الصفارية كانت نتيجة حركة شعبية أساساً. ولئن حافظ الطاهريون والسامانيون على ولائهم للخلافة ووقفوا ضد الحركات المناوئة للعباسيين في مناطقهم، علوية وغيرها، فإن الصفارين كانت علاقتهم بالخلافة سلبية أحياناً إلى حدّ التصادم.

وكانت العربية لغة الثقافة والحضارة في هذه الإمارات، ولكن بدايات الشعر باللغة الفارسية الجديدة ظهرت الآن، وهي بدايات متواضعة ولم يصلنا منها إلا شذرات قليلة. ويذكر عدم قدرة يعقوب بن الليث الصفار على فهم العربية سبباً لتطوير الشعر الفارسي في سجستان. وربما كان الشعراء الفرس هنا من الأوائل لوضع الفارسية في بحور الشعر العربي.

وفي ظل الإمارة السامانية كان الازدهار للفارسية الجديدة، وللأدب والثقافة، فظهر شعراء مثل الرودكي السمرقندي والدقيقي وشهيد البلخي. وفي زمن السامانيين أفتى بعض العلماء بجواز الصلاة بالفارسية، كما ترجم **تفسير الطبري** إلى الفارسية. وفي زمنهم كانت الفارسية لغة البيروقراطية السامانية بتأثير الكتّاب الذين كان باستطاعتهم استعمال العربية، وكتبت الفارسية بحروف عربية.

وفي أواسط القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) قامت حركة كبيرة وأربكت الوضع في وسط إيران وغربها. هذه هي «الفترة الإيرانية» التي نشأت عن تحرّك من

مناطق بحر قزوين. ويلاحظ أن العرب لم يفتحوا هذه المناطق تماماً، وجيلان بصورة خاصة كوّنت منطقة لها كيانها، معادية للخلافة، ويحكمها أمراء لهم استقلالهم وذكريات أمجاد قبل الإسلام. وقد نجح الأئمة الزيدية في تحويل الناس - وخصوصاً الديلم - إلى التشيّع بعد سنة ٢٥٠هـ، في حركة لها طابع شعبي، وأكّد الأئمة العدالة.

ونجح آل بويه من الديالمة في تكوين كيان سياسي، شمل غرب إيران (الري) وجنوبها (شيراز)، ثم توسع إلى بغداد وسيطر على الخلافة العباسية. وحقق البويهيون (٣٣٤ ـ ٤٤٧هـ) أول فترة سيادة إيرانية منذ الفتح الإسلامي. واستأثر الأمراء البويهيون بالسلطة الفعلية، وشاركوا الخلافة في شاراتها الرسمية، ولم يبقوا للخليفة إلا الشؤون الدينية، وحقّ إصدار عهود التولية للأمراء بصفته مصدراً للشرعية. ومن هنا كان تفويض السلطة الكلية للأمير البويهي من قبل الخليفة.

ومن الممكن الإشارة إلى السياسة المالية للبويهيين وإدخالهم الإقطاع العسكري في العراق بدل الرواتب للجند، وعودة البلاد إلى الإقتصاد الزراعي بدل الإقتصاد التجاري النقدي.

شجع البويهيون التشيع، من دون أن يفرضوه، ولم يلغوا الخلافة العباسية لاعتبارات سياسية عملية، ومراعاة لولاء الناس لها. وكان لهم دور في تكوين الوعي عند الفرس، ورجعوا إلى بعض مراسيم الأكاسرة، كما ادعوا النسبة إليهم. ولكن اللغة العربية استمرت لغة الثقافة، بل نشطت الحركة العلمية والثقافة في مختلف الحقول في الفترة البويهية.

وقبل القرن الثالث هـ/التاسع م كان الإسلام سائداً في المدن والمراكز الحضرية في إيران، بينما كان الريف في الغالب مجوسياً، ولكن وبجهود الدعاة بين عامي ٨٥٠ و٩٥٠م أدخل الريف بدوره في الإسلام.

وفي زمن السامانيين كانت حركة الدعوة الإسلامية قوية بين القبائل التركية في أواسط آسيا، ومنها انطلقت الموجة التركية.

حكمت إيران بعد البويهيين أسر تركية: الغزنويون (٥٦٦ ـ ٥٨١هـ) ومركزهم خراسان وما وراء النهر، ثم السلاجقة (٤٢٩ ـ ٥٤٠هـ) الذين سيطروا على إيران وامتدوا إلى العراق والشام، ثم غمرهم الغزو المغولي لتأتي فترة الإيلخانيين (٦٥٤ ـ ٧٥٤هـ/ ١٢٥٦ـ ١٣٥٣م). وجاء تيمور فكسح الإمارات التي تكونت من حكام الإيلخانية (التيموريون ٧٧١ ـ ٩١٢هـ/ ١٣٧٠ ـ ١٥٠٦م). وفي النصف الثاني للقرن الخامس عشر للميلاد أقام التركمان كياناتهم في غرب وشمال غرب إيران والعراق بدولتي القره قويونلو (٧٨٢ ـ ٨٧٣هـ/ ١٣٨٠ ـ ١٤٦٨م) والآق قويونلو (٧٨٠ ـ ٩١٤هـ/ ١٣٧٨ ـ ١٥٠٨م).

فالغزنويون تأثروا كلياً بالإيرانيين ولم يغيّروا في تركيب المجتمع والثقافة التي وجدوا. وحركة الغز كانت هجرة قبلية، وبرز السلاجقة رؤساء لهم وصاروا حكّام دولة

بين أواسط آسيا إلى سوريا والأناضول. وعلى الرغم من تواضع أعدادهم مبدئياً فإنهم أثروا في توازن السكان وصارت العناصر الأساسية الآن الفرس والترك. وحلّ محل المقابلة بين العرب والعجم المقابلة بين الفرس والتاجيك.

وفي زمن السلاجقة أوجد الغزالي علاقة جديدة بين الخليفة والسلطان، فأعطيت سلطة السلاجقة (السلطان) قاعدة شرعية، وترتّب على ذلك تطورات تالية في الفكر السياسي.

وغيّر الغزو المغولي توازن السكان بإدخال قبائل تركية جديدة، وأدى إلى توسيع البداوة، وإلى تدمير الزراعة والحياة المدنية، وإلى تعميق الثنوية بين «الترك» و«التاجيك». وحاول الإيلخانيون التوسع غرباً ولكنهم لم يستطيعوا مدّ هيمنتهم وراء وادي الرافدين.

ـ ٥ ـ

وجاء الصفويون، وبدأت فترة جديدة (١٥٠١ ـ ١٧٢٢م)، ينظر إليها بحق «أنها نقطة التحول الكبرى، والتي حققت الأمة الإيرانية خلالها ذاتها وأكدت أصالتها».

ويمثل ظهور الصفويين قيام أول دولة فارسية تحكم إيران كلها منذ الفتح، وهي الدولة التي وحدت إيران ابتداء ورسمت الحدود التي تمثل بصورة عامة حدود الدولة الإيرانية الحديثة.

ينتسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين (ت ١٣٣٤م) رأس طريقة صوفية في أردبيل. ومن المعروف أن شيوخ أردبيل كانوا من أهل السنّة، وقد كثر أتباعهم بين قبائل التركمان، بدءاً بأردبيل ثم آسيا الصغرى حتى سوريا. ولكن في أيام الجد الأكبر للشاه اسماعيل خواجه علي (ت ١٤٢٧م) حصل تغيير باتخاذ التشيع، ثم حاول الشيخ جنيد (ت ١٤٦٠م) وابنه حيدر (ت ١٤٨٨م) التأكيد على الغارات ضد الكفار في القفقاس، وأعطيا الطريقة طابعاً عسكرياً، وقتلا في المعارك فأضافا الشهادة.

أما النسبة العلوية إلى الأسرة الصفوية فظهرت في ما بعد، وأكدوا عليها فانتسبوا إلى الإمام السابع. وليس هناك ما يدل على نسبتهم إلى الترك لأن القصائد الأولى لصفي الدين كتبت بالفارسية وبلهجة محلية. إلا أن أردبيل، مهد الطريقة، أثرت فيهم وتعلموا لغتها كما نرى من شعر الشاه اسماعيل المكتوب بتركية آذربيجان.

عرفت إيران التشيّع من قبل، زيدياً بالدرجة الأولى وإمامياً بدرجة محدودة، ولكن جلّ سكان إيران كانوا من أهل السنّة، إلا أن الشاه إسماعيل (الذي تولى رأس الطريقة سنة ١٤٩٤)، وبعد أن انتصر على شيروان شاه، ثم على الآق قويونلو التركمان، دخل تبريز سنة ١٥٠١ وأعلن التشيّع مذهباً رسمياً، ولم يكن تحت سلطته إلا آذربيجان، ثم سيطر على بقية إيران. وفرض الشاه التشيّع في البلاد، ويبدو أنه وجد قبولاً من دون مقاومة قوية.

اعتمد الشاه إسماعيل في جيشه أساساً على القبائل التركمانية التي قبلت الدعوة الصفوية (القزلباش)، كما كان للدعوة الصفوية أتباعها في الأناضول. لقد ميّز الشاه إسماعيل الدولة الصفوية عن العثمانية وأعطاها هوية سياسية. كما استمر دعاة الصفويين بين التركمان في شرق الأناضول، وقام أحدهم (شاه قولي) بثورة في الأناضول في ربيع ١٥١١ وأتعب العثمانيين قبل القضاء عليه في تلك السنة.

وكان قيام دولة شيعية قوية على حدود الأناضول تتمتع بولاء أعداد كبيرة من رجال القبائل الذين يعيشون داخل الدولة العثمانية يشكل تهديداً للعثمانيين، خصوصاً أن الدولة العثمانية كانت تطمح إلى زعامة العالم الإسلامي، فقد اتخذ السلطان سليم لقب الخلافة في رسالة وجهها إلى الشاه إسماعيل قبل أن يغزو مصر.

وقبل هذا لم يكد الشاه إسماعيل يتغلب على تركمان الآق قويونلو في سنة ١٥٠٧ حتى وجّه قوته إلى بغداد وضمها إلى دولته في سنة ١٥٠٨، وزار العتبات المقدسة في النجف وكربلاء.

وكانت وجهة العثمانيين التوسع غرباً، ولكن السلطان سليم اتجه الآن شرقاً لمواجهة الصفويين. ولحماية مؤخرته قام السلطان بتتبع الشيعة في أراضيه ونكّل بأعداد كبيرة منهم. وفي سنة ١٥١٤ قام السلطان بهجوم على إيران، تبين أنه الأول في سلسلة من الغزوات العثمانية، وانتصر على الشاه في جالديران (آب/أغسطس ١٥١٤)، ودخل تبريز عاصمة الشاه. وكان على السلطان سليم أن ينسحب بعد فترة قصيرة، فعاد الشاه إلى تبريز، ولكنه فقد بعض نفوذه في الداخل ولم يرجع إلى القتال، كما نتج من انتصار جالديران أن ضم العثمانيون ديار بكر (سنة ١٥١٦) وأنهوا أسرة «ذو القدر» في مرعش والبستان.

واتجه السلطان سليم إلى الشام (سنة ١٥١٦) ومصر (كانون الثاني/يناير ١٥١٧) وضمهما إلى دولته، وجاءته بيعة شريف مكة وأصبح حامي الحرمين الشريفين.

توفي الشاه اسماعيل (سنة ١٥٢٤) وخلفه ابنه طهماسب (ت ١٥٧٦) الذي واجه انقسامات داخلية وتحكم أمراء القزلباش. وتعرضت البلاد الإيرانية لأربع حملات بين عامي ١٥٣٣ و١٥٥٣ من جانب العثمانيين وهم في أوج سلطتهم زمن السلطان سليمان القانوني. تقدم السلطان على بغداد، وبحلول كانون الأول/ديسمبر سنة ١٥٣٤ أخذها وبقية العراق، ثم ضم البصرة سنة ١٥٣٨. وفي سنة ١٥٤٧ احتل السلطان سليمان آذربيجان من دون صعوبة، ولكن طهماسب تابع سياسة الأرض المحروقة، وانسحب إلى الداخل، ثم عاد ليسترجع أراضيه حال عودة القوات العثمانية في الشتاء إلى اسطنبول، ولم يحصل العثمانيون إلا على بعض الحصون في جورجيا وحصن وان الذي نظم إلى ولاية خاصة. وفي سنة ١٥٥٢ جاء بيري ريس بأسطوله وطرد البرتغاليين من مسقط. ونظراً إلى تعرض تبريز للاحتلال أكثر من مرة نقل طهماسب عاصمته إلى قزوين. وبعد آخر حملة سنة ١٥٥٣ وانسحاب الشاه كالمعتاد، وقع الطرفان صلح أماسيا سنة ١٥٥٥،

ودامت الهدنة أكثر من عشرين سنة.

وشهدت إيران خلافات داخلية بعد وفاة طهماسب. وتجددت الحرب مع إيران وتوسع العثمانيون في أراضيها، فثبتوا حكمهم في شيروان وداغستان، واحتلوا آذربيجان، وأكدوا وجودهم في القفقاس.

وجاء الشاه عباس (١٥٨٨ - ١٦٢٩) وواجه تجاوز الأوزبك في الشرق، والتوسع العثماني في الغرب، فعقد هدنة مع العثمانيين (سنة ١٥٩٠) وتنازل لهم عن مناطق مهمة، مثل آذربيجان وشيروان وكردستان. وبعد أن أعاد تنظيم جيشه بدأ بالأوزبك، فاستعاد هراة ومشهد ومرو (سنة ١٥٨٨)، ثم التفت غرباً فاستولى على البحرين (سنة ١٦٠٢)، ثم استعاد آذربيجان والقفقاس (سنتَيْ ١٦٠٣ و١٦٠٤)، وبحلول عام ١٦٠٧ كان قد أخرج العثمانيين من الأراضي الصفوية. وأخيراً اتفق الجانبان على التفاوض على أساس معاهدة أماسيا (سنة ١٦١٢).

وتلت فترة ركود على الرغم من عدم الاتفاق، وذلك حتى سنة ١٦٢٣ حين استغل الشاه عباس الخلافات الداخلية في ولاية بغداد، فتقدم واستولى عليها (كانون الثاني/ يناير ١٦٢٤)، الأمر الذي ولّد ضجة في اسطنبول.

وجرت محاولات عثمانية لأخذ بغداد (سنتَيْ ١٦٢٥ و١٦٢٩) من دون جدوى. وأخيراً توجّه مراد الرابع إليها وحاصرها، ثم استولى عليها في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٦٣٨، وتلا ذلك عقد معاهدة زهاب في ١٧ أيار/ مايو ١٦٣٩، وبموجبها عينت مناطق الحدود (لا تحديد الحدود)، ووعدت إيران بوقف دعايتها أو هجماتها في الأناضول.

واحتل الأفغان أصفهان (العاصمة منذ زمن الشاه عباس)، ومع أنهم لم يخضعوا الشمال والغرب تماماً فقد حكموا سبع سنوات (١٧٢٢ - ١٧٢٩) مع بقاء الصفويين في تبريز.

وفي سنة ١٧٢٦ خرق العثمانيون السلام واضطر الحاكم الأفغاني إلى أن يعترف بسيطرتهم على كل غرب إيران والقسم الأكبر من القفقاس. وفي هذا الوقت برز نادر خان شيخ الإفشار (قبيلة تركمانية) يؤيد الصفويين ممثلين بطهماسب الثاني، وطرد الأفغان من أصفهان سنة ١٧٢٩ وأعاد الحكم الصفوي.

تحرك نادر واستعاد نهاوند وهمذان وتبريز (سنة ١٧٣٠)، ثم اتجه شرقاً صوب خراسان. وفي غياب نادر بدأ طهماسب الثاني عمليات ضد العثمانيين سنة ١٧٣١، فكان فشله ذريعاً، إذ فقد تبريز وهمذان، ثم عقد العثمانيون صلحاً مع الإيرانيين سنة ١٧٣٢، واحتفظوا فيه بالأراضي جنوب أراكس. وسخط نادر للمعاهدة فعزل طهماسب وعين الطفل عباس الثالث ملكاً (تموز/ يوليو ١٧٣٢). ثم تحرك ضد العثمانيين فاحتل زهاب وحاصر بغداد (سنة ١٧٣٣)، ثم خسر المعركة بعد مجيء نجدة إلى بغداد، ثم تحرك ثانية بعد تجديد قواته وانتصر على العثمانيين فتخلوا عن آذربيجان.

ثم عاد نادر وهاجم العثمانيين سنة ١٧٣٥ وانتصر عليهم قرب يرڤان. وفي كانون الثاني/يناير ١٧٣٧ جاء إلى موغان حيث اجتمع بولاة وأشراف البلاد، فقرروا تتويجه، فاشترط ترك ممارسات الشاه اسماعيل المذهبية وأن يكون الشيعة في إيران مذهباً خامساً مع مذاهب أهل السنّة، ووضعت وثيقة وقعها الحاضرون بأن يعترف العثمانيون بالمذهب الجعفري مع مذاهب أهل السنة.

وفي سنة ١٧٤٢ جاءت رسالة من السلطان يرفض الاعتراف بالمذهب الجعفري. وتحرّك نادر شاه في شباط/فبراير ١٧٤٢ واحتل كركوك ثم أربيل. ثم حاصر الموصل وفشل الحصار. وأقام نادر علاقات طيبة مع والي بغداد، وقام بزيارة الأماكن الدينية، سنية وشيعية في العراق. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٧٤٣ عقد مؤتمراً للعلماء في النجف (من شيعة وسنة) واعترف العلماء بالمذهب الجعفري، كل ذلك سعياً وراء التوفيق بين المذاهب. وفسرت المصادر هذا التوجه بأنه لدوافع دنيوية.

وشغل نادر بالقلاقل الداخلية، ثم وجّه حملة ضد العثمانيين وأحرز نصراً مؤزراً، وكتب للسلطان يسعى للتوفيق بين المذاهب ويسميه «خليفة أهل الإسلام». وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٧٤٦ عقد معاهدة مع السلطان، وأعيدت الحدود إلى ما جاء في معاهدة زهاب (سنة ١٦٣٩).

وبعد مقتل نادر شاه (سنة ١٧٤٧) كانت فترة فوضى وحرب أهلية في إيران، ثم برز كريم خان زند (١٧٥٠ ـ ١٧٧٩)، وكان العمل العسكري الرئيسي له الاستيلاء على البصرة من العثمانيين سنة ١٧٧٦ بقيادة أخيه صادق خان الذي استمر يديرها حتى وفاة أخيه (سنة ١٧٧٩)، ثم تخلى عنها ليدخل في الصراع العائلي على العرش. هذه الخلافات أعطت القاجار في استراباد الفرصة. والقاجار قبيلة من التركمان وإحدى قبائل القزلباش، وتمكّن آقا محمد قاجار من فرض سلطته وأن يغلب الزند بحلول سنة ١٧٩٥.

وشهد حلول القرن التاسع عشر بدايات التنافس الغربي في إيران، وهو ما أثّر في الحياة العامة في البلاد، وفقدت إيران في الحرب في روسيا بعض مناطقها بما فيها مقاطعات القوقاز، والأدهى فرض روسيا الامتيازات التي مسّت حقوق إيران كدولة ذات سيادة وأشرت مرحلة جديدة في العلاقة بين إيران والدول الكبرى، إذ سارعت أقطار أخرى مثل بريطانيا للأخذ بخط روسيا.

وبدأ فتح علي شاه (١٧٩٧ ـ ١٨٣٤) يتحرش بشمال العراق (سنة ١٨١٨)، وبعد مفاوضات وتعهد إيران بعدم التدخل تجددت الحرب (١٨٢١ ـ ١٨٢٣)، وبعد اتصالات بين الدولتين عقدت معاهدة أرضروم الأولى (سنة ١٨٢٣) واتخذت معاهدة زهاب أساساً لها. وسرعان ما عاد التوتر. وبقيت مشاكل الحدود، إذ احتلت إيران الفلاحية والمحمرة (١٨٤٠ ـ ١٨٤٢). وتدخلت بريطانيا وروسيا بسبب مصالحهما في المنطقة وشكلت لجنة رباعية لتخطيط الحدود.

وبعد فترة من المداولات عقدت معاهدة أرضروم الثانية (سنة ١٨٤٧)، التي تنص على أن تترك للحكومة العثمانية الأراضي المنخفضة إلى الغرب من منطقة زهاب، وأن تترك للحكومة الإيرانية الأراضي الجبلية إلى الشرق منها، وأن تتخلى إيران عن ادعائها بمدينة السليمانية ومنطقتها، مع الوعد بعدم التدخل في الشؤون الكردية في المنطقة، وأن تعترف الدولة العثمانية بسيادة إيران على مدينة المحمرة وميناءها، وعلى جزيرة خضر (عبادان) وعلى الرسو والأراضي على الضفة الشرقية لشط العرب، التي كانت لقبائل تعتبر من رعايا إيران، وللسفن الإيرانية حق الإبحار بحرية في شط العرب من رأس الخليج إلى نقطة التقاء حدود الدولتين. واتفقت الحكومتان على تعيين مفوضين ومهندسين يمثلونهما لرسم الحدود المشار إليها في المعاهدة.

وبعد هذا، فإن تنفيذ المعاهدة أدى إلى حوادث عديدة وخلافات على تفسير المواد المتعلقة بالحدود، وهو ما أخّر التحديد لأكثر من نصف قرن. ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى لم تكن لجنة الحدود قد أتمت مهمتها وبقي جزء صغير نسبياً من المنطقة لم يكتمل.

وعلى الرغم من الاتفاق لحل المسائل في بروتوكولين، الأول وقّع في طهران سنة ١٩١١، والآخر في اسطنبول سنة ١٩١٣، فإن عمل هيئة ترسيم الحدود لم يتم عندما قامت الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب العالمية الأولى أنهت تركيا الخلاف التاريخي مع إيران لأن الحدود الجديدة بينهما لم تكن موضوع خلاف.

أما العراق فكان القطر الذي ورث مشاكل الحدود بين إيران والدولة العثمانية، ومنها ذلك الجزء من الحدود الذي لم يرسم بصورة تامة، وكذلك إرث الخلافات التاريخية بين إيران والدولة العثمانية.

أما بعض المشاكل، وخصوصاً التي تعود إلى الحدود، فقد نشأت من الاختلاف في تفسير بنود عدة من معاهدة أرضروم الثانية وأخرى نشأت عن الظروف الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى.

ـ ٦ ـ

لكن، وبعد هذا العرض، هل نتحدث عن صراع أو حروب بين العرب والإيرانيين؟ من العسير الحديث عن صراع بهذا الإطلاق في فترات الخلافة. من الممكن الإشارة إلى ثورة محلية ضد السلطة مثل ثورة بابك الخرمي، أو إلى خروج متغلب مثل يعقوب بن الليث الصفار، أو إلى غزو من منطقة إيرانية مثل تحرك البويهيين وسيطرتهم على بغداد.

وقامت دول في إيران منذ القرن الحادي عشر وحتى الخامس عشر، وكانت على العموم تركية، حكمت إيران، كما توسعت إلى الغرب وشملت العراق في الغالب.

ومنذ قيام الدولة الصفوية، تبلور الوضع في المنطقة في دولتين عظميين. وبدأ الصراع بين الفرس والعثمانيين منذ أيام الشاه إسماعيل واستمر بين الجهتين أيام الدولة الصفوية والدول التي خلفتها في إيران حتى الحرب العالمية الأولى. وطيلة أربعة قرون، وحين يظهر سلطان قوي أو شاه طموح يبدأ بغزو أراضي الجوار أو يحاول استعادة أراضي أخذت منه.

ولم يكن العرب فاعلين في هذا الصراع، ولكن ساحته الرئيسية كانت في بلادهم، وادي الرافدين، وتعرّض أهل العراق للأذى والضرر من الجهتين، باسم المذهبية أحياناً، وورثوا الكثير من المرارة نتيجة الصراع المتصل.

قد يفترض أن يكون للاختلافات الإثنية دور في الصراع، ولكننا نعرف أن الصفويين استندوا عسكرياً في الفترات الأولى إلى قبائل التركمان. وقد يشار إلى اللغة في تأكيد الهوية، ولكن الشاه إسماعيل نظم الشعر بلهجة تركمانية وتراسل بها، في حين كان السلطان بالمقابل يستعمل اللغة الأدبية الفارسية. ولكن هذه العناصر صار لها تأثيرها مع مرور الزمن.

وكان للاختلاف في المذهب الذي ميّز هوية الجانبين ابتداء أثره الواضح. فحين اتخذت إيران التشيع مذهباً، فإن ذلك كان مهماً في تأكيد هويتها واستقلالها في وجه جيرانها من الشرق (الأوزبك) ومن الغرب (العثمانيون).

ولكن التشيّع لم يميّز إيران من العرب. فالتشيع بدأ عربياً ووجد مركزه الأول في العراق، وكانت غالبية أتباعه مثل الصفويين من العرب. فهل يكون المذهب صلة وسبب تعاون وبناء بين أمتين في العصر الحديث، أم يتخذ سبيلاً للقطيعة والأذى؟ لقد رجع المشرّعون في الحاضر، وفي الأحوال الشخصية، إلى مذهب الإمامية، كما رجعوا إلى المذاهب الأربعة، وفي هذا مؤشر لمجالات التعاون والإغناء. وقد يعزى الخلاف إلى جغرافية المنطقة، ولكن الحواجز الجغرافية (الجبلية) لم تعد لها أهميتها التاريخية في العصر الحديث.

ويلاحظ أن لإيران، كما للعرب، شخصية تاريخية حضارية، وأنها استمرت عبر العصور مع كل التطورات والأحداث. وبعد قرون من الصراع بين الإيرانيين والعثمانيين بقيت إيران في حدودها التاريخية تقريباً، وزالت الدولة العثمانية وبقي العراق على هويته العربية الإسلامية. فهل نرضخ لتراث من المرارة لم نكن طرفاً فاعلاً فيه، أم ننظر إلى الظروف الإقليمية والدولية ونتطلع إلى مستقبل أفضل؟

وتبقى الصفحات المشرقة في الجوانب الثقافية والجوانب الحضارية عموماً، في إسهام الإيرانيين مع العرب في إغناء تلك الجوانب وتوسيع آفاقها بالعربية في فترة التكوين، ثم بالعربية والفارسية بعدئذ. فهل ننظر إلى التاريخ الحضاري من خلفية إيجابية في نظرتنا إلى التاريخ ودراستنا له، أم نتطلع إلى جزئيات سلبية سياسية وغيرها؟ وهل نريد التاريخ شداً إلى الوراء وإعاقة للحركة، أم نريده سبيل انطلاق إلى مستقبل أفضل؟

مراجع مختارة

كرستنسن، آرثر. إيران في عهد الساسانيين. ترجمة يحيى الخشاب؛ راجعه عبد الوهاب عزام. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧.

Arberry, John Arthur (ed.). *The Legacy of Persia.* Oxford: Clarendon Press, 1953.

Barthold, Vasillii Vladimirovich. *Turkestan down to the Mongol Invasion.* 2nd ed. London: Luzac, 1928. (E. J. W. Gibb Memorial Series)

Bosworth, Clifford Edmund. *The Ghaznavides; their Empire in Afghanistan and Eastern Iran, 944-1040.* New York: Aldine, [1963]. (History, Philosophy and Economics; 17)

Browne, Edward Granville. *A Literary History of Persia.* Cambridge: Cambridge University Press, 1951-1956. 4 vols.

The Cambridge History of Iran. Cambridge: Cambridge University Press, 1968-1991. 7 vols. vol. 5: *The Saljuq and Mongol Periods.* Edited by J. A. Boyle.

Encyclopaedia of Islam. 2nd ed. Article «Iran».

Frye, Richard Nelson. *The Cambridge History of Iran.* Cambridge: Cambridge University Press, 1975. vol. 4.

———. *The Heritage of Persia.* London: Weidenfeld and Nicolson, [1962]. (History of Civilization)

Khadduri, Majid. *The Gulf War: The Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict.* New York: Oxford University Press, 1988.

Lambton, Ann K. S. *Landlord and Peasant in Persia; a Study of Land Tenure and Land Revenue Administration.* London: Oxford University Press, 1953. (Royal Institute of International Affairs)

———. *Theory and Practice in Medieval Persian Government.* London: Variorum Reprints, 1980. (Collected Studies Series)

Lockhart, Laurence. *The Fall of the Safavi Dynasty and the Afghan Occupation of Persia.* Cambridge: Cambridge University Press, 1958.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq.* Oxford: Clarendon Press, 1925. Reprinted, Beirut: Lebanon Bookshop, 1968.

Minorsky, Vladimir Fedorovich. *Iranica: Twenty Articles.* Teheran: Teheran University Press, 1964.

———. *The Turks, Iran and the Caucasus in the Middle Ages.* London: Variorum Reprints, 1978.

Nazim, Muhammad. *The Life and Times of Sultān Mahmūd of Ghazna.* Cambridge: Cambridge University Press, 1931.

Nöldeke, Theodor. *Das Iranische Nationalepos.* Berlin; Leipzig: Vereinigung Wissenschaftlicher Verleger, 1920.

Perry, John R. *Karīm Khān Zand: A History of Iran, 1747 - 1779.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1979. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 12)

Rypka, Jan. *History of Iranian Literature.* Written in collaboration with

Otakar Klima [et al.]. Edited by Karl Jahn. Dordrecht: D. Reidel, [1968].

Sadighi, Gholam Hossein. *Les Mouvements religieux iraniens au IIe et au IIIe siècle de l'hégire*. Paris: Les Presses modernes, 1938.

Savory, Roger. *Iran under the Safavids*. Cambridge: Cambridge University Press, 1980.

Siddiqi, Amir Hasan. *Caliphate and Kingship in Medieval Persia*. Philadelphia: [n. pb.], 1977.

Spuler, B. *Iran in Fruhislamischer Zeit*. Wiesbaden: F. Steiner, 1952.

Von Grunebaum, Gustave Edmund (ed.). *Unity and Variety in Muslim Civilization*. 3rd ed. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1963. (Comparative Studies of Culture and Civilizations)

(الـورقـة الإيـرانيـة)

أحمد لواساني(*)

إن موضوع «العلاقات العربية ـ الإيرانية» الذي جُعل عنواناً للندوة، شكّل في الواقع مفاجأة لنا، لا لغرابة أو خطأ في الموضوع أو العنوان، بل لأن البُعد في السياسة وفي التعامل والتبادل بين الأمتين، خلال القرون الأربعة الأخيرة بصورة خاصة، ثم حملة التكريه والتنفير والتشويه والتشكيك والشبهات التي سادت في النصف الثاني من القرن الحالي على الأخص، هما ما دفعا ويدفعان إلى الاستغراب، وإلى اعتبار الإقدام على الخطوة جرأة من جهة، وحصافة عند المنظمين تستحق التقدير الصادق من جهة أخرى، لأنهم نظروا وينظرون إلى مصالح الأمتين التي تقتضي المواجهة والمطارحة والمصارحة، لتقوية المنافع المشتركة، وتدارك المضارّ المحتملة التي تنعكس على شعوبهما.

والجانب التاريخي الذي اختير لنا ـ نحن المتكلمين في اليوم الأول ـ أن نتناوله في مسيرة الأمتين، شاقّ هو بقدر ما هو شيّق؛ شاق لأن المسيرة طويلة في الزمن، جد طويلة، وشيّق لأن الجوانب المشرقة والمشرّفة بينهما، جميلة في العطاء، جد جميلة! وإنني لأقول باطمئنان وبالفم الملآن، إنني لا أعرف في تاريخ الإنسانية أمتين مختلفتين اختلاف العرب والإيرانيين في العِرق والفكر والبيئة واللسان، ومع ذلك، وعلى رغم ذلك، فقد كان تلاقيهما السياسي والاجتماعي، ثم الفكري الحضاري أكثر وأغنى من أية أمتين أخريين، حتى المتلاقيتين في تلك المجالات.

أولاً: التاريخ ودلالاته

إن عبارة «الجانب التاريخي في روابط الأمتين»، أية أمتين، توحي بصورة عامة ـ أول ما توحي إلى الذهن ـ الجانب العسكري من التاريخ، أي ما كان يُراد منه قديماً الفتوحات والحروب وصُور الحكم والثورات. على أن التاريخ العميق الفاعل، التاريخ

(*) رئيس منبر الآداب الشرقية في الجامعة اللبنانية.

الحقيقي المؤثر للشعوب، إنما هو الخلفية الحضارية. نقصد من ذلك أن الفتوحات العسكرية والقوى المادية والطاقات النظامية، على ما لها من أهمية وأثر بعيد في المصائر وحسمها خلال حقبات مختلفة من التاريخ، ما تلبث أن تنعطف وتنحسر إذا لم يكن لها خلفية عاطفية اجتماعية روحية ذات قيمة مثالية، وهذه حروب الهياطلة والهون البيض والتتر والترك والمغول وأمثالها، كان لها من البطش العسكري والعنف المادي والجبروت المدمر ما لم تعرف مثله حروب أخرى، ومع ذلك لم تلبث أن انحسرت، بل سرعان ما انمحت آثارها كأنها لم تظهر، بل كأنها لم تكن.

أجل إن التاريخ يُقوَّم بأكثر من الفتوحات العسكرية والحروب، فلئن كانت هذه الفتوحات والحروب في عهود سحيقة سابقة ذات الدور الوحيد في الظاهر، أو ذات الدور الأهم على الأقل، إلا أنها في الواقع كانت تصدر غالباً عن عامل آخر، هو العامل الاقتصادي الذي ما يزال له أيضاً في نظرنا دور مهم جداً في الصراعات بين الدول والجماعات، قديمها ومعاصرها. لكن، إلى العامل العسكري ذي الخلفية الاقتصادية المادية، يجب أن نضيف عاملاً آخر أهم، هو العامل الاجتماعي الذي له دوره في التقريب أو في الإبعاد بين الشعوب، والذي له خلفية أخرى تشكّل في نظرنا العامل الأعمق والأبعد والأفعل في روابط الأمم، عنيت العامل الروحي أو الحضاري الذي هو الذروة في العوامل المؤثرة، وإن كان لا يظهر على الساحة ظهور العوامل المادية الأخرى السابقة.

لذا سنحاول في استعراضنا تاريخ الأمتين أن نتناول بالإيجاز حديث الفتوحات والحروب والدول العسكرية، لنركّز أكثر، وبصورة أعمق، ما أمكننا، على الجانب الحضاري المثالي الذي هو طريق تقارب العرب والإيرانيين، وطريق تعاونهما وتساندهما وتقوّيهما أمام النظم الجديدة ذات الأفواه الفاغرة لالتهام خيراتهما.



ولكن قبل الانتقال من حديث الفتوح والسياسة إلى حديث الدولة ذات البعد الحضاري والمثالي في جوانب الأمتين معاً، لا بد لنا من أن نشير إلى أن كلاًّ من الأمتين، كان بفضل التجاور الجغرافي، يشكل على صعيد الفتوح والحروب، سداً يحمي الأمة الأخرى أمام الهجمات الخارجية، فكوروش بقوته ودفاعه الساهر الدائم، إذ حمى بلاده من غزوات قبائل الهيت والهون وسكا وما أُسميَ يأجوج ومأجوج وسواها من القبائل البدوية الغازية التي كانت تغطي السهوب الشاسعة في آسيا الغربية وآسيا الوسطى، من القوقاز حتى أواسط القارة الهندية، إنما حمى ما وراءها غرباً من ديار آشورية أو بابلية أو كنعانية فينيقية، حملت في مرحلة تالية اسم البلاد العربية. والاسكندر المقدوني حين انهار أمامه سدّ الساحل الشرقي للمتوسط، وسقطت مدينة «صور» وجزيرتها بعد حصارها الطويل القاسي، انكشف له الشرق المنبسط كله، وسقطت أمامه لا منطقة «فارس» وحدها، بل بلاد إيران كلها، حتى بلغ عمق الهند براحة وسهولة. وإيران التي كانت

ترد موجات المغول قبل الإسلام وبعده، حين انهزمت أمام موجات جنكيز وهولاكو وتيمور، امتدت هذه الموجات فتجاوزت بلاد إيران إلى غربي ما بين النهرين حتى وصل تيمور إلى حلب ودمشق، لكأن رَبّ هاتين الأمتين الذي جعلهما متلاصقتين بجغرافيتهما الأرضية والبشرية، قدّر وفرض لهما وعليهما، شاءتا أو أبتا، أن تكون واحدتهما سند الأخرى وحاميتها وخلفية دفاعها وزميلتها في المصير المشترك.

ثانياً: اللون العربي (من خلال الإسلام) في إيران والشرق

إن التاريخ السياسي يُظهر التقاء العرب والإيرانيين منذ حِقَب زمنية قديمة تواصلت حتى ظهور الإسلام. وككل روابط مماثلة بين الشعوب، كان فيها السلبي والإيجابي طبعاً. ولكن الناظر إلى تلك الروابط بين الأمتين، يرى أن العلاقات في مجملها كانت إيجابية عادت عليهما بالخير. نشير إشارة فقط إلى اثنتين منها كانتا بارزتين في تاريخهما، **أولاهما** حملة كسرى أنو شروان على اليمن لطرد الأحباش منها حين استنجد به ملكها سيف بن ذي يَزَن، فأرجع إلى العرب أرضهم وإلى ملكهم سيف عرشه، وإلى ذلك يشير الشاعر البحتري بعد نحو قرنين ونصف من الزمان مقدّراً بقوله:

أيّدوا مُلْكَنا وشَدّوا قُواهُ بِكُماةٍ تحت السَّنَوَّرِ حُمْسِ

والثانية ذلك التحالف الصادق المتبادَل بين الفرس وحلفائهم العرب أمراء المناذرة في الحيرة، تحالفاً حميماً إلى درجة أن الامبراطور الساساني عهد إلى المنذر بتربية ولي عهده بهرام جور الذي انسجم مع العرب والعربية إلى درجة أن تكلم العربية بطلاقة وفصاحة ونظم بها الشعر أيضاً.

ولئن كان لقاء الأمتين القديم هذا، هو لقاء الحدود والفتوح العسكرية والروابط الاقتصادية والتحالف السياسي والمنافع المادية، فإن قَدَر الأمتين العريقتين كان أن تتفاعلا بعد ذلك وفي مرحلة تالية، وتتبادلا التأثّر والتأثير على صعيد الاجتماع والحضارة، كذلك على صعيد الفكر والأدب والفن والمثالية، وعلى صعيد الجماليات والروحانيات بأنواعها، وهذا هو الرصيد الضخم لكلتيهما، الرصيد الذي يرفعهما من أن تكونا مجموع بشر بمستوى الحيوان، يأكلون ويأوون ليلاً إلى حظائرهم ويتناسلون ويتحاربون من أجل طيّب لقمة وماتع مادة، إلى أن تكونا عنواناً لرسالة سامية تحقق إنسانية الإنسان، وتدفعه في مراتب الرقي إلى أن يكون بحق خليفة الله على الأرض.

هذا الجانب الحضاري ظهر وتضاعف بعد طلوع الإسلام، فتطورت العلاقة بين الأمتين من دولتَي هجوم ودفاع، وتعاون أو عداء بسبب منافع مادية، إلى شعبين تستحوذ عليهما وتسيّرهما مثالية نبيلة، يتخلّون في سبيلها ومن أجلها، عن عصبية قومية ومنافع مادية ومرافق عائلية، بل حتى عن الحياة الجسدية وصولاً إلى موت يسمّونه الشهادة.

هل هذا كلام عاطفي ينعكس عن عصبية وحب وإعجاب متحيّز؟! كلا!! إنه حكم

نطلقه استناداً إلى واقع تاريخي واضح، لمن ينظر إلى الوقائع الكبرى بعين الدارس المقوّم، عين الناقد المتجرّد، عين المقارن الناظر إلى الأحداث والأوضاع نظرة حضارية شمولية كلية.

لنأخذ مثالاً، أو أمثلة قليلة، من تاريخ الأمتين وسلوكهما بعد ظهور الإسلام، لنرى إلى الفارق بعده في التصرف، ومدى البُعد الحضاري المترفع عن عصبية القومية ومحدوديتها:

ـ حين نزل جنود كسرى أنو شروان اليمن وطردوا الأحباش وأعادوا إلى الملك العربي سيف بن ذي يزن عرشه، بقي هؤلاء الجنود في الديار المفتَتَحة، فأقاموا فيها وتزوّجوا من نسائها، وولدوا جيلاً من الرجال والنساء ـ أُطلق عليهم في اليمن، وفي التاريخ بعدئذٍ، لقب «الأبناء» ـ ترافقت نشأتهم مع ظهور الدعوة الاسلامية وهجرة النبي ﷺ من مكة إلى يثرب، فكانوا ممن آمن بالدعوة الجديدة المنطلقة من ديار غير ديارهم، وعلى لسان داعٍ من غير قوميتهم؛ فلما أجاب الرسول ﷺ داعي ربه، وقامت الردّة بين عرب تمنّعوا عن دفع الزكاة للخليفة وعماله، قام هؤلاء «الأبناء»، أبناء الفرس الذين غزوا البلاد باسم قوميتهم، وقاتلوا فيها تنفيذاً لأوامر ملكهم، هبّ هؤلاء للدفاع عن الخليفة الاسلامي العربي، المباين نسباً لأنسابهم، ولمساندة دولته المباينة قوميةً لدولتهم، وتأييداً لنظامه المناقض ملكيةً وعائليةً وطبقيةً لنظامهم. فعلوا ذلك وكسرى الامبراطورية الساسانية كان ما زال متربّعاً على عرشه، وامبراطوريته الشامخة ما تزال قائمة في عنفوانها ووهم جبروتها، حتى لم تكن تتصور أو يتصور أتباعها أن هؤلاء العرب يمكنهم مجرد التفكير في أن يغزوها ويدكّوها بحافي أرجلهم.

لمَ فعل «الأبناء» في اليمن ذلك؟ ما الذي دفع ويدفع أمثال هؤلاء الذين يكادون يحملون سمة الجيش الغازي السيد، والذين يُفترض أنهم كانوا يعتدّون زهواً بتبعيتهم للدولة الامبراطورية المحتلة الحاكمة، و ـ أكثر من هذا ـ يُفترض بموازين عصرهم أن يكونوا يأبَون لا أن يكونوا أتباعاً فقط، بل وحتى أن يكونوا موازين لهؤلاء الأعراب البدو الذين كانوا هم يحكمونهم، والذين كانوا في جملة الأتباع الضعاف من الشعوب التابعة الخاضعة لهم؟ ما الذي يدفعهم إلى أن يصبحوا المدافعين بالسلاح والوجود عن نظام لهؤلاء يدكّ مبدئياً وعملياً نظامهم؟ هل غيرُ عشقٍ لمثاليةٍ تعلو بهم فوق عصبية القومية والجنس واللغة والأسرة، وصهرٍ روحي يرتفع بهم عن مستوى القبيلة والعشيرة والقرابة وبقعة الأرض المحدودة، ويجعلهم ذَوْب افتتان بدعوة يؤمنون بسموّها، وذوب استعداد حتى للموت دفاعاً عنها؟!

ـ مثال آخر من تاريخ الأمتين المتجاورتين: انحسار الدولة العربية عن بلاد إيران، ومقارنته بانحسار الدولة العربية عن الأندلس. فقد دخل العرب المسلمون بلاد فارس في الربع الأول من القرن الأول للهجرة، برسالة إنسانية غير قومية ولا عرقية: «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»؛ ثم امتد الفتح الاسلامي حتى غطى في قليل من

السنوات كل ما يسمى اليوم إيران وأفغانستان، وفي حقبة بعدئذ قليلة معظم ما يسمى اليوم أرمينيا وتركمنستان وأوزبكستان وطاجكستان وقيرغيزيا وقازاخستان وشمالي القارة الهندية، وقسماً مهماً من غربي الصين. كان القسم الغربي، وبصورة خاصة من هذه الديار التي افتتحها العرب، أي القسم المواجه للمتوسط، ذا ماضٍ سياسي مجيد، واعتداد قومي عميق، وحكم امبراطوري واسع يتنازع مع الروم المواجهين له في الغرب، تصف العالم القديم كله، فكان المفروض أن تكون النظرة إلى الوافدين المحتلين لا نظرة تململ فقط أو نفور أو غيظ، بل نظرة غضب وعداء وحقد وحتى ائتمار.

أضف إلى ذلك، أن الذين تولّوا مقاليد الأمور بعد سنوات قلائل من الخلافة الراشدية، لم يتصرفوا تصرفات الخلافة الراشدية الإنسانية غير العرقية، بل تصرفوا في الحكم تصرّف المَلكية والمُلكية الشخصية، ثم التصرف العرقي والقومي والعائلي الفاضح، إذ إن الملوك الأمويين الذين أُطلق عليهم نعت الخلفاء، من أمثال الذي قال وهو يمزق مصحف القرآن غاضباً:

إذا جئتَ الإله بيوم حشرٍ ... فقل يا ربِّ مزَّقني الوليدُ

أو الذي لم يرَ في الإسلام ونبيّه ﷺ ودعوته كلها إلا صراعاً عائلياً على الملك والحكم، بين أسرته الأموية والأسرة النبوية الهاشمية فقال:

لعبَتْ «هاشمُ» بالمُلك فلا ... خبرٌ جاء ولا وحيٌ نزل

هؤلاء وأمثالهم سمحوا لوُلاتهم في المشرق بأخذ الجزية من المسلمين غير العرب؛ وعامِلُهم أمداً على الحجاز الحجاج بن يوسف، أمر أن لا يَؤمّ الكعبة إلا عربي[1]؛ وتعاملهم على صعُد الإدارات والقضاء والجند والجباية وجميع المصالح العامة كان على أساس التمييز بين المسلمين: عرباً وغير عرب، إلى درجة أن أُطلق على غير العرب لقب «الموالي»، سواء مَن كان منهم رقيقاً تحرر، أو مَن كان دائماً حرًّا كأسياد العرب، وإلى درجة أن «خارجياً» كان يقاتل دفاعاً عن الإسلام بمفاهيمه هو وموازينه، عندما تمكّن من خصمه في المعركة، امتنع عن قتله حين علم أنه عربي، وإلى درجة أن خارجياً آخر حين علم أن أحد الموالي تزوج فتاة من أعراب بني سليم، غضب غضباً جعله يركب إلى المدينة ليشكو الأمر الخطير إلى واليها الأموي الذي فرق بين المرء وزوجه، وضرب الزوجَ المَولى مئتي سوطٍ وحلق رأسه ولحيته وحاجبيه[2].

هذا التمييز العنصري الذي مارسه مَن تسمّوا الخلفاء في أمة قال نبيّها: «ليس منّا مَن دعا إلى عصبية»، نبيّها الذي جعل جارية حرّرها ـ هي «مارية» القبطية ـ زوجة له وأماً للمؤمنين، تماماً كخديجة وعائشة وأم سلمة وابنة عمته زينب بنت جحش. . . ، والذي

---

(١) نقلاً عن: سعيد عبد الفتاح عاشور، **العلاقات العربية ـ الإيرانية**، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥، نقلاً عن: أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، **الأغاني**، وأحمد أمين، **ضحى الإسلام**، ج ١، ص ٢٣.

قال في سلمان الفارسي، وقد كان عبداً يباع: «سلمان منا آل البيت». . . هذا التمييز هو الذي أدّى في العهد الأموي إلى ظهور دعوة التسوية في أوساط المسلمين غير العرب، بل في أوساط المؤمنين الصادقين وما أكثرهم من العرب أنفسهم، ثم إلى ظهور ردود الفعل الأموية والعنصرية الغاضبة على مَن يدعون إلى التسوية بين العربي وغير العربي مهما كان عرقه لتساويهما في الإسلام، ردود فعل غذتها أنفاس هادفة مشبوهة، ولّدت في ذلك المجتمع المتعدد القوميات، حركة الشعوبية التي افتُعلت وأُضرمت وأجّجت لتكون السوس الذي ينخر المجتمع الإسلامي ويقوّضه من داخل.

كيف نتصوّر أن تكون مشاعر أبناء البلدان المفتّحة إزاء هذا الوضع غير المتوازن وغير الإنساني، بل المخالف صراحة للإسلام الذي كان يدّعي الحكام ويزعمون أنهم احتلوا البلاد لينشروا فيها تعاليمه، وأنهم الدعاة والحماة لتلك التعاليم؟ أنستبعد حتى أن يخلعوا هذا الدين كله ما دام أمثال أولئك أربابَه وأولياءه؟ أليس لنا أن نفترض، حتى بمقاييسنا اليوم بعد تقدّم البشرية قروناً وأجيالاً، وارتفاع مقاييسها وموازينها مثالية، أليس لنا أن نفترض أنهم كانوا يتحرّقون غضباً بذكريات عزّتهم، ويتشوقون تحناناً إلى عنفوان أيامهم في امبراطوريتهم، ويحلمون بيوم تقوم فيه ثانية دولتهم، دولتهم التي تخلّصهم من هؤلاء المحتلين وتدمّرهم، وتطيح بهم وحتى بدينهم وما يدّعون وينادون به من تعاليمهم؟!

وقامت دولتهم! بل سرعان ما قامت! قامت في زمن قصير جداً في عمر الشعوب. قامت بعد أقل من قرنين من أول فتح للبلاد.. أجل قامت الدولة «الطاهرية»، أول دولة في الإسلام فارسية، وعلى أرباضِ الأرض الفارسية، تقودها عائلة فارسية، فما الذي مارست من انتقام؟ وما الذي فعلت بالدين الجديد الذي أطاح بغابر سلطانها وبأتباعه الذين عدّلوا شعارات قوميتها؟؟

لم تتخلّ عن إسلامها! بل زايدت على العرب وسواهم عشقاً للإسلام ودعوة إلى تصحيح الانحرافات في مسيرة حكامه. لم تنادِ بقومية عرقية وأمة نسَبية.. ثم لما قامت بعدها على أرض فارس نفسها وعبر القرون التالية دول فارسية أخرى: سامانية، بُويهية، زِيارية، . . . وسواها، استمر الإسلام مع هذه أيضاً في بقاع تلك الأمة المشرقية، حتى إلى مابعد الانحسار العربي الكامل، وبعد قيام الدويلات المشرقية التركية، وبعد قيام الدولتين المذهبيتين في أصفهان واستانبول، وبعد المدّ الأوروبي النافذ، وبعد السيطرة الفارسية، اللون واللغة والعرق والعاطفة القومية؛ بعد هذا كله، ومع هذا كله، بقيت أرض فارس تعتنق الدعوة التي جاء بها الفتح العربي من جزيرة العرب، بل كان لها في خدمته وخدمة علومه اليد الطولى على مختلف صعد الأمة الراقية.

ونرى مناسباً جداً أن نقارن هنا بلمحة خاطفة بين ما أعقب انحسار الفتح العربي عن إيران، وما أعقب انحساره عن الأندلس؛ فإيران على رغم ما ذكرناه من سوابق المَلكية القومية العرقية فيها، وعلى رغم تصادم المصالح الاقتصادية والسياسية قبل الفتح بين أمتها والأمة العربية، وعلى رغم ما كان بها على صعيد الحضارة من عطاءات ذاتية

فارسية وعطاءات دخيلة هندية ويونانية، وعلى رغم أنها كانت ديار ديانة غيبية أخرى، هي الزرادشتية، الأمر الذي يُفترض معه أن تكون أكثر عنفاً ضد الدين الجديد، وعلى رغم قصر المدة بين الفتح والانحسار، أي قرب عهد الإيرانيين حين الجلاء العربي في عهد الأكاسرة وعهد عنفوانهم القومي. . . على رغم كل ذلك لم يتخلّ الايرانيون بعد قيام دولتهم ـ كما ذكرنا ـ عن الجو الروحاني السامي الذي حمله إليهم الفتح العربي.

أما الأندلس، فلم يكن بينها قبل الفتح وبين العرب والمسلمين عموماً أي عداء غير عداء الفتح العسكري، ولم يكن ثمة بينها وبين العرب ـ كما كان حال الإيرانيين معهم ـ أي تصادم سابق سياسي أو عسكري أو قومي أو ديني أو حضاري يضاعف الغيظ والحقد والتطلّع إلى طردهم. وقد استمر عهد الدعوة التي حملها إليهم الفتح العربي ثمانية قرون من الزمن، أجل ثمانية قرون يكفي أقل من ربعها لأن يبدّل كل المعالم، ويعدّل كل المفاهيم، ويجدد كل الأفكار والأحاسيس، وأن يغسل أدمغة كل الأجيال التالية ويغيّر نظمها وتطلعاتها ومُثُلها، كما حدث في المنطقة نفسها وفي غيرها، مع سِريان العراق، وروم الشام، وأقباط مصر، وإغريق الأناضول، وبربر المغرب، وحمر أمريكا، وزنج افريقيا، . . . وسواهم وسواهم؛ ومع ذلك، مع كل هذه السوابق التي ذكرنا من الفوارق بين أمّتَي إيران والأندلس في الروابط مع العرب، والتي تقضي أن تكون الأندلس هي المتقبلة أكثر للإسلام، رأينا العكس تماماً، رأينا أنه حين خرج العرب ذات صباح من الأندلس، خرجت معهم كل آثار الدعوة وحضارتها وتاريخ فكرها وأدبها وجمالها، كأن حكماً هناك لم يكن.

لماذا؟ لِمَ هذا الاختلاف الكبير في النتائج والوشائج؟ ألا يعني ذلك أن ثمة قُرباً وانسجاماً باللاوعي بين روحية الأمتين العربية والإيرانية نفتقده بين العرب وشعب إيبيريا في الأندلس؟ ورصيداً مشتركاً بينهما ـ لعلك تستطيع أن تسمّيه الروحانية المشرقية ـ هو من القوة والعمق بحيث يجعلهما متمسكين به حتى آناء اصطراع المصالح السياسية والاقتصادية والعاطفية بينهما، وهو رصيد يجدر الانتباه له دائماً والاستفادة منه للتقريب بين الأمتين واستغلال امكانات تعاونهما لمصالحهما المشتركة؟!

ـ مثال ثالث في تاريخ العرب والإيرانيين: الحروب الصليبية. فقد غزت الدول الأوروبية الصليبية الشرق لانتزاع بيت المقدس من المسلمين، وانتصرت تلك الدول في حملتها، بل وامتدت سيطرتها عشرات من السنين بلغت قرنين من الزمان، ولكنها ما لبثت أن انحسرت، بل ذاب الجنود الأوروبيون في الشرق ذوباناً أفقدهم شخصياتهم العرقية والدينية والعاطفية، وهذه أسماء العشرات من العائلات والأسر ـ العربية اليوم ـ في محيط فلسطين ولبنان وسوريا وسواها، تصرخ بالدلالة على أصولها الأوروبية.

وقد يسأل سائل: ما علاقة الشعب الإيراني بهذه الحملة التي كانت أرضها الجغرافية الساحل الشرقي للمتوسط الذي لا يتصل حدوداً بإيران؟ والجواب أن هذه الأمتار القليلة من أرض فلسطين ولبنان وسوريا، لم تكن وحدها التي وقفت في وجه أوروبا وجيوشها وأساطيلها وقوتها الضاربة حتى حسّرَتها أو ذوّبتها، بل كان الشرق كله ومثاليته الاسلامية

وعشقه القدسَ، لِما كان للقدس ـ وما يزال ـ من رمز ومعنى ودلالة عنده، ذاك العشق الذي جعل الدول والأسر والفرق والطرق والأفراد، من إيران بصورة خاصة، ومن الشعوب الشرقية المجاورة بصورة عامة، يهجرون ديارهم وأحباءهم، ويفارقون أسِرّة راحتهم ومهاوي أفئدتهم، ويعرّضون للموت حيواتهم ووجودهم، دفاعاً عن قدس آمنوا بقدسيتها، وإخلاصاً لـمُثُل غيبية روحية آمنوا بمثاليتها، لا من أجل قومية فارسية أو عربية أو تركية أو كردية أو خوارزمية أو سواها، وإلا فأسهل على المرء أن يبتلع بحيرة من زيت الخروع قبل أن يقتنع بأن شاعر الفارسية الكبير «سعدي» ابن مدينة «شيراز» عاصمة مقاطعة «فارس» في إيران، الذي وقع أسيراً بيد الصليبيين في طرابلس الشام كان يدافع عن عروبة الأرض ولونها القومي المناقض لقوميته، أو أن يقتنع بأن صلاح الدين الأيوبي حين جيّش الجيوش وزحف الأبعاد البعيدة، إنما فعل ـ هو الكردي الآري ـ دفاعاً عن قومية القدس العربية السامية!

أجل، هذا الحب حتى الذوبان والموت، للصوت الصارخ من برية الجزيرة العربية، إنما كان لإنسانيته غير العرقية والعنصرية، ولأنه نادى برحمة للعالمين، وبشعار «ليس منا من دعا إلى عصبية»، فكان صداه هذا الحب الذي انعكس من الشرق، من إيران بصورة خاصة وأطرافها، فوائد على العربي سياسةً ودولة وحضارة!!

ثالثاً: النفَس الفارسي (من خلال الأديان) في ديار العربية

في مقابل ذلك، نرى مداً عاطفياً مماثلاً، ولكن باتجاه معاكس، ينطلق من أراضي الشرق الأدنى في الغرب، من أور وفلسطين والحجاز التي ظهرت وتفاعلت فيها الأديان السماوية الثلاثة، والتي حملت في ما بعد وتدريجاً اسم البلاد العربية، لينعكس في الشرق على إيران وشعبها، حباً وتقديراً.

فمن يستعرض تاريخ الأديان السماوية الثلاثة، اليهودية والمسيحية والإسلام، والتي تمثل الوجه الحضاري الأبعد عن الماديات والنفعيات، يلاحظ بوضوح أن لبلاد فارس وشعبها حضوراً مميزاً فيها، وظهوراً حسناً ممدوحاً منذ بدايات هذه الأديان ومع طلوع فجرها:

فاليهودية التي رزحت عهداً تحت قسوة السبي والتشرّد والإذلال، بحكم بابل وعلى يد ملكها «نبوخذنصر» بصورة خاصة، تُمجّد «كوروش» ملك فارس الذي أصدر بعد انتصاره على «نبونيد» آخر ملوك بابل، منشوراً بإعطاء الحرية لكل الشعوب، وبالتالي حرّر اليهود من السبي وسمح لهم بالعودة إلى أورشليم لبناء الهيكل. وتردد أسفار الأخبار الثاني وعزرا وأشعيا[٣] المدح والإكبار لكوروش، حتى لتجعله مرسلاً من الله ليخلّص

---

(٣) الكتاب المقدس: «سفر أخبار الأيام الثاني،» الاصحاح ٣٦، الآيتان ٢٢ ـ ٢٣؛ «سفر عزرا،» الاصحاح الأول كله؛ الاصحاح ٥، الآيتان ١٣ ـ ١٤ والاصحاح ٦، الآية ٣، و«سفر أشعيا» الاصحاح ٤٤، الآية ٢٨ والاصحاح ٤٥، الآيات ١ ـ ٧.

الشعب اليهودي بصورة خاصة، بينما هو لم يقف خيره على اليهود وحدهم، بل شمل بالحرية كل الشعوب التابعة له وفيهم أعداؤه وأعداء اليهود: البابليون أنفسهم.

والمسيحية التي ظهرت في أرض فلسطين، ترينا أن رُعاة من الفرس المجوس، جاؤوا من الشرق يتبعون نجماً في السماء يرشدهم إلى المذود الذي وُضع فيه المسيح المقمّط حين وُلد في بيت لحم، فكان على يدهم تحقق معجزة الإرشاد الإلهي إلى المولود المخلص، ومعجزة الإلهام بعدم العودة إلى هيرودس لإرشاده إلى مكان الوليد الجديد وشخصه(٤).

والإسلام الذي طلع من الحجاز، شهد منذ صباحه الأول حضوراً بارزاً للنفَس الفارسي؛ فالحكمة العليا قدّرت أن يكون حول النبي ﷺ ثلاثة أفراد من شعوب وقوميات مختلفة متباعدة: صُهَيْب الرومي، وبلال الحبشي، وسلمان الفارسي. أيَّ وزنٍ معنوي يُظهر التاريخ لكل من هؤلاء الثلاثة؟ أما صهيب فلا يختلف عن أي فرد عادي من الصحابة لا يمتاز بأي خصيصة، مع أن القوم الذين يُنسب إليهم كانوا أمام المسلمين وأمام العرب بصورة عامة يوازون ويضاهون الفرس. وأما بلال الطيّب الصادق الإيمان، فكان أقصى ما امتاز به أنه كان ـ أو أصبح ـ مؤذّن الرسول؛ ولا بد من أن هذه الخصيصة متأتية من كون صوته حسناً أو جهوراً، أي انها موهبة إلهية كموهبة أي مؤذّن أو مغنّ ليس له فيها فضل أيّ جهد شخصي أو ذهني أو خلقي أو عاطفي. وأما سلمان، سلمان الذي هجر دياره بلاد فارس سياحة في بلاد الله الواسعة والمتباينة، بحثاً عن حقيقة الكون، وتفتيشاً عن أجوبة لأسئلة لا تقوم إلا في أذهان من كانوا على مستوى حضاري مشرّف، فظهر منذ أوائل إسلامه شيئاً بِدْعاً بين صحابة النبي ﷺ، وشخصية تتقدّم الخاصة إيماناً وخلقاً وإخلاصاً، حتى انتهى ـ هو الرقيق المملوك والحلّاق المَهين في مجتمع الحجاز العنصري الطبقي قبيل دعوة الإسلام ـ انتهى والياً على المدائن، أي حاكماً لإقليم العراق الذي كان الأغنى والأكثر فاعلية وتأثيراً، وربما الأكبر بين الأقاليم المجاورة المفتتحة، بل حتى يقول الرسول نفسه فيه قبل ولايته، ما هو عند المسلمين أهم بكثير من كونه عاملاً أو والياً على إقليم كبر أو صغر: «سلمان منّا آلَ البيت»؛ بل إن النفَس الحضاري الفارسي انعكس في عهد النبي ﷺ في أكثر من حديث شريف تناقلته كتب الحديث والرواية بصور مختلفة، أوضحُها قوله الذي ينقله الجميع على أنه من المسلّمات: «لو كان العلم في الثريا، لتناولته أيدٍ من فارس».

إن هذه البلاد التي ضمت في سوابق التاريخ شعوباً مختلفة ـ آشورية، كلدانية، بابلية، فينيقية، كنعانية. . . الخ. ـ والتي توحدت اليوم ديارها باسم البلاد العربية، كانت قديماً محاطة بشعوب وبلاد عدة مختلفة: ماد، فارس، ليديا، الحيثيون، اليونان،

(٤) المصدر نفسه، «انجيل متى،» الاصحاح ٢، الآيات ١ ـ ١٢.

مصر، الحبشة، الهنود. . .، فما السبب في أننا نشهد، من بين هؤلاء جميعاً، للفرس وحدهم هذا الحضور في بدايات الأديان الثلاثة، وبالوجه الإنساني الخلقي الجميل؟ أمّا في ذلك دلالة على خصيصة للقوم، وتميّز واستعداد وطبع منفتح إنساني حضاري، أكاد أقول عالمي، يجعلهم الأقرب والأكثر استعداداً لتبادل العطاء الجمالي، وخصوصاً مع العرب اللصيقين جغرافياً بهم؟!

. . . وبعد البدايات

على أن المطالع تاريخ المنطقة الحضاري، يقرر بسرعة أن الحضور الإيراني الفارسي لم يكن وقفاً على البدايات التي ذكرنا للأديان السماوية الثلاثة، بل كان له دور بيّن وأثر فاعل فيها بعد ظهورها أيضاً، ثم عبر تاريخها المديد كله، بل في تواريخ سواها من الفعاليات العمرانية والحضارية والإنسانية للشعوب المجاورة.

في العهد القديم من الكتاب المقدّس، تتحدث أسفار عزرا وإرميا ودانيال واستير وسواها عن تحركات للفرس وملوكهم، وفعاليات خلال تاريخهم المديد: قرب بحيرة «أورميه» (في الشمال الغربي من إيران اليوم)، والتي ما تزال تحمل اسم «إرميا»، وفي «هكَمتانا» (همذان اليوم، جنوبي بحر الخزر المسمى بحر قزوين)، و«شُوشَن القصر» (قريباً من شيراز اليوم في الوسط الجنوبي من إيران، وقرب الساحل الشمالي للخليج)، وسواها.

وتعترف المسيحية بأن بلاد فارس هي التي حملت إلى القارة الهندية الكتابات السريانية المسيحية الموجودة اليوم في نقوش الهند الأثرية، وأن الأكاسرة، الأباطرة الساسانيين، كانوا في احتفالات عيد النيروز وسواها في «المدائن» (قرب بغداد اليوم) يُجلس واحدُهم «مؤبذان مؤبذ» (رئيسَ الموابذة كبير رجال الدين الزرادشتي الرسمي) على يمينه، و«جاثليق» النصارى (سيد كنيستهم) على يساره؛ وأن الفرس على رغم أن حروبهم الأشد والأطول إنما كانت مع الروم النصارى، فإنهم في حقبات عدة ومراحل مختلفة، تركوا من حيث المبدأ حرية العبادة والتحرّك والعمل في تلك العصور المتعصبة للنصارى في كل امبراطوريتهم الوسيعة. وحين انشقت الكنيسة بين نسطورية ويعقوبية، وبطش اليعاقبة بأخصامهم بطشاً كان أشد من بطشهم بأخصام الفريقين من الديانات الأخرى، حتى هرب في من هرب سبعة من فلاسفة النساطرة وحكمائها نجاة من القتل والسحق، لجأ هؤلاء الفلاسفة إلى امبراطور الفرس الساساني كسرى أنو شروان ـ لا إلى سواه ـ فآواهم وأنزلهم مدينة العلم «جنديسابور» ليتابعوا فيها علمهم، ويعلّموا أتباعهم والأجيال معارفهم وحكمتهم؛ بل إن عديداً من الأباطرة الفرس تزوجوا من نصرانيات وقدّموهن ملكات أولِيات، مثل أنو شروان نفسه الذي سعى ابنه من الزوجة النصرانية إلى أن يلي العرش بعد أبيه (وكاد أن يصل)، ومثل حفيده كسرى أبرويز الذي تزوج أولاً من مريم بنت قيصر الروم، ثم تزوج من الجارية النصرانية الإيرانية «شيرين» التي لعبت في تاريخ

الأدب الفارسي، الساساني والاسلامي، دور ليلى العامرية العربية(٥)، وها إن بقايا القصر الذي بناه الامبراطور لها، ما يزال حتى اليوم، بعد الأحقاب الطويلة، وعلى رغم مرور أكثر من خمسة عشر قرناً من الزمان، بل على رغم التيارات العاطفية والمذهبية المخالفة والعنيفة... ما يزال يحمل اسمها العذب «قصر شيرين»، مدينةً غدت صغيرة قرب الحدود الغربية من إيران اليوم، تنطق ـ عند من يعلم ـ بوفاء حبيبها الامبراطور المجوسي الزرادشتي، الذي كان على حرب مع أبناء دينها النصارى.

أما الانعكاس الحضاري الفارسي في الإسلام، فشيء أوسع من أن يُعرّف في أسطر أو في صفحات أو حتى في كتاب مهما كبر. إنه تاريخ الانفعال والفعل، وتاريخ التأثّر والتأثير، وتاريخ الأخذ والعطاء، الثري جد الثري، بين أمّتي العرب والفرس! بل قل هو الصفحة الأكثر إشراقاً في مسيرتهما الحضارية، إن لم نقل انه تاريخهما الحقيقي المشرّف كلّه.

في اللغة ومتفرعاتها الكثيرة من بلاغة ونحو وصرف وعروض ومعاجم،... في العلوم من طب وفلك ورياضة وكيمياء وجبر،... في الفلسفة والحكمة والمنطق والأخلاق والكلام والتربية،... في الأدب شعره ونثره ونقده وقصص حيوانه وحكايات مجتمعاته وأساطيره،... في الملل والنحل والفرق،... في الجغرافيا والبلدان والرحلات،... في التاريخ والسير والرجال،... في الفقه والتفسير والأخبار والرواية والحديث،... في الرسم والخط والتذهيب والزخارف ونقش الخشب،... في العمارة وفنونها من قبب ومساجد ومنابر ومآذن،... وفي أي ميدان من ميادين العطاء الحضاري الفكري والجمالي في الإسلام، تشهد حضور الفرس الذين ذابوا فيه حباً ودرساً وخَلقاً وعطاءً، بالعربية والفارسية معاً! هل نستطيع أن ننكر بُعد العطاء الذي توحيه أسماء ابن المقفع وعبد الحميد الكاتب وسهل بن هارون وابن العميد والصاحب بن عباد وابن سينا والغزالي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وسيبويه والفرّاء والسيرافي وأبي عبيدة والزمخشري والثعالبي وابن قتيبة وأبي الفرج الأصفهاني ونظام الملك وأحمد بن فارس والأزهري والفيروزابادي واليعقوبي وأبي زيد البلخي وفريد الدين العطار وآل نوبخت وأبي حيان التوحيدي وأبي حنيفة الدينوري وأبي ريحان البيروني وأبي الفضل الميداني النيسابوري والطَبَري والطِبْرِسي والكليني والصدوق ابن بابويه ونصير الدين الطوسي وأبي جعفر محمد ابن حسن الطوسي وأبي بكر الرازي والبخاري ومسلم النيسابوري وابن ماجه القزويني

(٥) كان لشيرين، «ليلى» بلاد فارس، فارسان أو «فيسان»: أولهما الامبراطور كسرى أبرويز نفسه الذي اتخذها زوجة رسمية له وقدّمها، هي بنت الشعب، على بنات الأسر العليا السبع وجعلها ـ خلافاً لسنّة الامبراطورية ـ الملكة دون سواها من الزوجات، وثانيهما القائد المهندس في جيشه «فرهاد» (صار في العربية: فرحات) الذي شق قناة في جبل ضخم، لينقل عبرها إلى قصر حبيبته شيرين حليب الضأن الذي تغتسل به كل صباح حفاظاً على جمالها، والذي انتحر حين أخبر كذباً أن شيرين ماتت.

والشهرستاني والكعبي وأبي موسى النوبختي وموسى شهوات ويسار النسائي والخوارزمي وعمر الخيام والجيهاني والاصطخري والنسفي وابن مسكويه وزياد الأعجم والتفتازاني والبوزجاني والفخر الرازي وملا صدرا والفيض الكاشاني والبسطامي وسعدي الشيرازي وعبد القاهر الجرجاني والسكاكي والآملي وبديع الزمان الهمذاني والقزويني وأبي العباس الأعجمي ومولانا البلخي جلال الدين الرومي والكسائي وأبي علي الفارسي وأبي الحسن العامري وناصر خسرو والسنائي والسجستاني والهروي وشهاب الدين السُّهروردي والباخَرَزي وعبد الله الأنصاري والبيهقي... وغيرهم وغيرهم من المئات بل الألوف المعروفين (عدا المجهولين ولعلهم أضعافهم) في مختلف ميادين الفكر والجمال؟! هل ينكر أحد بروز حضورهم في التاريخ الإسلامي، والتالي بروزهم من خلاله في تاريخ الحضارة وخدمة الإنسان؟؟

إذاً فالعطاء الحضاري الجامع بين الأمتين الجارتين العريقتين، أمّتَي العرب وإيران، وفيرٌ جدُّ وفير، ومديد وعميق عبر القرون الطويلة المتمادية من تاريخهما المشترك.

رابعاً: أثر التفاعل والعطاء المتبادل

ولكن، هنا قد يُسأل سؤال: مع اعترافنا بوجود العطاء الحضاري الجامع والمتبادل بين الأمتين، أمن الواجب أن تشتركا في فاعلياتهما الاقتصادية والاجتماعية والأدبية والأخلاقية بصورة عامة؟ ما الذي يمنع أن تكون لكل منهما طاقاتها وفاعلياتها وإنتاجها وإبداعها الحضاري المستقل الذي يُظهر قوة عطائها الشخصي وقوة قوميتها؟!

لعل هذا الكلام كان مقبولاً في حقبة أو حِقب سابقة، أي في مرحلة القومية المستقلة المعقدة المتعالية. أنا لست ضد محبة القومية طبعاً. مَن لا يحب قومه لا يستطيع أن يحب أحداً، وبالتالي لا يستطيع أن يربح حب أحد. ولكن ثمة بوناً شاسعاً بين قومية منغلقة أنانية متعصبة مغرورة مترفعة، وقومية منفتحة تراها مع استفادتها من خصائصها القومية، تعمل على التعاون وتبادل المعرفة والفوائد المادية وغير المادية، وتعزز المصالح المشتركة مع الآخرين. إن الإنسان كلما تقدّم في معارج الرقي الانساني والحضاري العالمي، تجاوز أكثرَ حدودَ لونه الخاص! مع كِبَر نفسه تكبر مثاليته ثم متطلباته! تعلو وتتسع في نظره حدود شخصيته وآفاق طموحه وعطاءاته.

لئن كانت حدود العالم عند الإيراني قد انحصرت في حين من الدهر بين «ماد» و«أنزان»، فإن حدود العالم هذه في مرحلة تالية توحدت فيها المقاطعتان، قد امتدت حتى أصبحت هي كل الامبراطورية الفارسية التي جمعتهما. ولئن كان ابن يثرب العربي قد رأى في حين من الدهر أن العالم كله محصور بين قبيلتي الأوس والخزرج، فإنه بعد أمد من الزمن رأى حدود العالم قد غدت يثرب كلها، أي مدينة الرسول التي وحّدت الأوس والخزرج وسواهما. وذلك العربي الذي كانت أحلامه وآماله وصراعاته وتطلعاته كلها بمستوى «عَبْس» أو «ذبيان» فقط، تطور وتوسع تفكيره وحبه وإخلاصه إلى مستوى منطقة

الدعوة التي لفّت عبساً وذبيان وسواهما جميعاً، ثم إلى الدولة التي حملت الطابع الديني باللون القومي، ثم إلى أمة الأمم التي عملت على تبديل القومية من اللون العنصري النَّسَبي، إلى اللون المعتقدي الانساني الذي لا فضل فيه لعنصر على عنصر إلا بالتقوى، بالخدمة، بالعطاء الإنساني النبيل.

إذاً، الإيراني والعربي جميعاً، حين ارتفع مستواهما في تدرجهما العاطفي والفكري والحضاري، توسع عندهما جميعاً وطنهما! لا الوطن الأرضي الجغرافي الترابي فقط، بل الوطن العاطفي الروحي المثالي الأكبر، وطن دولة العقيدة، ودولة الانفتاح الانساني العالمي الشامل، الوطن الذي من أجله ومن أجل ما يمثل من رمز، ذهب أبناء ثقيف وكندة وتغلب ليموتوا على أبواب الهند وخوارزم والصين دفاعاً عنه، وذهب أبناء فيروزاباد وسجستان ومرو ليموتوا على أبواب القيروان وغرناطة وصقلية من أجل نشر دعوته ومبادئه ورموزه!!

إن التعصب القومي المنغلق، الواقف خيرّه على حدود أرضه الجغرافية ولغته الخاصة، يعني لا تخلُّف أصحابه فقط، بل خسارتهم أيضاً وتحديد خيرهم ومنافعهم. إذا قِسْنا عطاءات الأمم بمقاييس الأرقام، وقلنا مثلاً إن إبداع هذه الأمة يوازي خَمس وحدات، وعطاء تلك يوازي عشر وحدات، فإن عطاءهما المشترك حين يلتقيان ويتفاعلان، لا يوازي جَمْعَ رقمَيهما (٥ + ١٠) خمساً وعشراً، أي خمس عشرة وحدة، بل ضرب الرقمين (٥ × ١٠)، أي خمسين وحدة، لأن التلاقح يولّد طاقات جديدة ثرية عجيبة قد لا تخطر بالبال أحياناً.

لننظر إلى إنتاج العربي في ميدان العطاء الحضاري، الفكري والجمالي، في أية ميادين وعلى أية مستويات، كان قبل خروجه من الجزيرة وانفتاحه واحتكاكه بالأمة أو الأمم المجاورة: خيمة وبعير وحرب بمستوى داحس والغبراء وتشبيب وأطلال و... «سودٌ وقائعنا حمرٌ مواضينا». فلما حدث الانفتاح والاحتكاك والتبادل والتلاقح، إذا هذا البدوي الذي عَبَد الحجر ونَحَر للخشب وقدَّس الرعد وأكل أحياناً معبوده حين جاع... إذا هو وأبناؤه من بعده يُقدّمون للأدب والعلوم والفكر... وبعد أقل من قرن واحد من الزمن، ما ربما لم يعرف تاريخ الانسانية مثله، أو ما لم يبلغ مستواه مقداراً ورفعة.

ولننظر إلى إنتاج الإيراني الذي سبق العربي في التوصل إلى مجتمع الدولة وتنظيماتها، والذي قدّم إلى تاريخ بلاده ومعارف الإنسان، قبل الدعوة المنطلقة من أرض العرب، وقبل الانفتاح والاحتكاك، أدباً وعلوماً ونُظُماً، ونقَلَ حكمة الهند، وعايش وعكَسَ فلسفة اليونان، كيف تطور وجاد وارتفع هذا الانتاج بعد التلاقي والاحتكاك، حتى بلغ في مدارج التجريد الذهني الفلسفي، وفي ميادين تأمل الوجود والكون والخالق، وكذا في مسالك العرفان الصوفي والإشراقي، ما لم تبلغه حضارة من قبل، لا حضارة «حمورابي» القانونية ـ مثلاً ـ في ما بين النهرين، ولا حضارة «اخناتون» التأملية التعبدية الغيبية على ضفتي النيل، ولا ما بعد هذي وتلك من بلاد الله الواسعة وشعوبها الكِثار.

إن صنوف الاحتكاك والتبادل والتعاون والتلاقح في سوابق تاريخ العرب وإيران، هي التي جعلت طبَّ ابن سينا ـ ابن سينا الذي ما وطئ في حياته أرضاً عربية ـ جعلت طبَّه وأفكاره وفلسفته تصل عن طريق العرب والعربية إلى أوروبا، ليَمُدَّ «Avicène» جامعاتها ومعاهدها وكلياتها الطبية قروناً وآماداً بمعارفه؛ وهي التي نقلت آداب الفرس، البهلوية والدَّرِيّة، إلى العربية، ومنها ـ جسراً ـ إلى العالم، فإذا هِزار أفْسان (ألف أسطورة) وهزار دَسْتان (ألف قصة)، ـ بسرنديبها وسندبادها ورحلاتها وقنديلها السحري وجمالات قصصها، ثم بما أضيف إليها من أحلام ليالي بغداد ومن أسماء علي بابا وعشق خلفائها ونسوة حريمها وطرافة مؤامراتها ـ تنتقل إلى العالم كله باسم ألف ليلة وليلة، وهي هي التي نَقلتْ إلى العالم من كتب الحكمة الهندية وآداب الشرق وتعاليمها ـ بعد أن انتقلت إلى الفارسية الوسطى ـ كنوزاً وذخائر من أمثال بنجاتنترا التي صارت في البهلوية كليلك ودمنك، وسواها.

إن صنوف الاحتكاك والتلاقح والتعاون والتبادل في سوابق تاريخ الأمتين، هي التي جعلت القصص الشعرية في الفارسية الدَّرِيَّة تَرقُص وتُرقِص تلذذاً بصُور الحب المتخيلة والمؤامرات الذكية والمحاورات الممتعة التي أمدَّت بها شعراء الفرس المبدعين قِصصُ القرآن الكريم الصادر من أرض العرب وبلغة العرب، فإذا الايراني، وعبره شعوب الشرق الأوسط معه، تتمايل طرباً ومتعة وهي تقرأ شعراً وبالفارسية، قصة يوسف وزليخا وأمثالها من ملاحم العشق العظيم... وهي هي التي نقلت إلى الفارسية، وعبرها وبلغتها، إلى الشرق الأوسط، صُوَر الجزيرة العربية وخيالات صحاراها وعذوبة العذرية الطاهرة في غرامياتها. ألا كم من العرب اليوم يعلمون أن قصة غرام قيس بن الملوَّح مثلاً، بابنة عمه ليلى العامرية، تُمثَّل بالفارسية منذ عقود من السنوات طوال، على مسارح «دوشنبه» و«عشق اباد» و«سمرقند» وسواها من مدن جمهوريات آسيا الوسطى، وأن شعراء إيران نقلوا بقصائدهم ومثنوياتهم، وملاحمهم الفارسية، آداب الأرض العربية وأحلام أبطالها وأحاسيس شعبها قبل الإسلام وبعده، تراتيلَ ساحرةً كانت أبياتها تُردَّد قروناً وما تزال، لا في إيران وحدها، بل وعبرها في القارة الهندية وفي الديار الرحاب من الشرق الأوسط كله.

إذاً، فحتى لو أمكن للأمة مستقلةً منفردة، أن تنتج وتبدع وتعطي، إلا أن الاحتكاك والتلاقح والتعاون والتبادل تُضاعف كمية الإنتاج، وترفع نوعية الإبداع، وتوسع ساحة العطاء.

ولئن كان التاريخ قد علّمنا هذا الدرس العملي الواقعي الواضح، فقد علّمنا أيضاً أنه كما كان الاحتكاك والتلاقح والتعاون عبر التاريخ الطويل، سبيلَ نفع وخير متبادل للأمتين، كان الانقطاع والتدابر والتباعد سبيل ضررٍ وسوءٍ وخسرانٍ للأمتَين؛ سبيل نفع وسبيل ضرر، لا على صعيد الأفكار والأفانين والتعابير فقط، بل على صعيد الخير الحياتي العملي أيضاً، على اقتصادهما، وعلى وجودهما السياسي كله، كياناً واستقلالاً وتماسكاً ومعتقدات وقوة.

تلك الدولة القوية الوسيعة التي ضمت الأمتين يوماً في أُمةٍ واحدة عملاقة، حتى قال سيدها مرة للسحابة العابرة الممتنعة عن أن تُعْصِر الماءَ الثجّاج: «اذهبي أنّى شئتِ فإن خَراجكِ سيعود إليَّ»، حوّلها الخُلْف والتباعد والكرسي وتعصب المذهب والقومية إلى أمم، ثم إلى دول، ثم إلى دويلات، تتمثل مأساتها في نظر المخلصين الغيارى عليها، لا بتمزقها وتعددها فقط، بل تتمثل أكثر وأشد، بتمزق روحيتها، وتنويع أهدافها، وتقليص طموحاتها، وتشويه معتقدها، وتحوير تطلعاتها...

استعرضْ سريعاً وباختصار تاريخهما المشترك، منذ قبيل سقوط بغداد بيد المغول، وبعدئذ في صراعات الدويلات الداخلية، العربية والفارسية والزنجية والكردية والمملوكية والتركية الغزنوية والسلجوقية... الخ.، ثم خلال سيطرة الامبراطوريتين الايرانية والعثمانية، ثم في عهد الدس الأوروبي قبل مؤتمر سايكس ـ بيكو وبعده، تَرَ الضعف المهين، والتمزق المؤلم، وتشهد ـ وهنا الألم ـ أنواع الائتمار وحملات التكريه والتنفير وتذكية الانشقاق والتذكير بسوابق الخلاف وأيام العداء القومي؛ وأبعد من هذا كله تلاحظ بوضوح وألم، مدى الجدب في عطائهما الحضاري الذي كان في حين من الدهر وآونة نجاحهما السياسي والاجتماعي والفكري، جمالَ الوجود في العالم القديم كله، وزينة الحياة وآية سمو الإنسان في مختلف ديار الأرض كلها.

خامساً: يثرب اليوم

ولئن كنا قلنا باحتمال قبول فكرة العمل المستقل لكلٍ من العرب وجيرانهم في حقبة سابقة أمكن فيها أن تُقبَل فكرة القومية المستقلة المتعالية، فإن الزمن قد تبدل اليوم، ومعطيات العالم قد تعدلت. إن التطور الذي جعل الأوسي والخَزْرَجي يتجاوزان قبيلتهما إلى يثرب، إلى المدينة الواحدة الجامعة لهما، والذي جعل بعد ذلك المدن أيضاً، يثرب ومكة وسواهما جميعاً، بعضاً فقط من وحدة أكبر، من قومية شاملة تجمعها، والذي جعل ـ في حقبةٍ تلت ـ العربَ والفرس كذلك وسواهما، أقساماً فقط من وحدة معتقدية تشملها كلها، هذا التطور بَلّغَنا اليوم نحن أيضاً. جاء الآن دورنا، دور جيلنا. فالدولة التي قامت بعد ظهور الإسلام وتمددت شرقاً وغرباً وشمالاً ثم جنوباً، حتى غدت في عقود قليلة واجهة دول العالم، كانت ـ في مقاييس عصرها بل وفي القرون التالية، وعلى رغم تمزقها وتشرذمها ـ من السعة بحيث كانت حدودها تكاد تمثل حدود العالم. هذه الدولة الواسعة الرقعة، أو بقاياها التي ما تزال كبيرة حتى بمقاييس اليوم، قد صَغُرت هي أيضاً. صغرت لا بمقاييس الجغرافيا والمساحة والبشر وطاقة تأليف الجيوش القديمة فحسب، بل بمقاييس عصرنا الذي اختصر المقاييس السابقة أيضاً، وتوصل إلى الأبعد من أبعادها؛ حتى إن الصين مثلاً، الصين التي كانت رمزاً للبُعد ولما يكاد يستحيل الوصول إليه في نظر شعوب الشرقين الأدنى والأوسط في تلك العصور، إلى درجة أن يقول الرسول ﷺ: «اطلبوا العلم ولو في الصين»، تلك الصين أبلغها أنا اليوم بساعات هي أقل بكثير من الوقت الذي كان يستغرقه راكب الفرس من دمشق إلى حمص، أو من الري

إلى همذان، أو من الفسطاط إلى الاسكندرية، أو من تونس إلى القيروان. . . تلك الصين صغرت حتى أكثر أيضاً بمقاييس عصرنا الحاضر، بمقاييس الهاتف والإذاعة والتلفزيون والأقمار الصناعية، حتى إنني اليوم أعرف بعد سويعة، وربما بعد دقائق، أخبار شعبها، وتنقلات زوارها الوافدين على حكامها، بل أشاهد على شاشة التلفزيون أمامي معالم البلاد التي هي وراءها وأبعد منها، بحارها وأبنيتها وشوارعها وشخصياتها، في اللحظة نفسها التي يتحركون أو يتكلمون أو يتجادلون فيها.

أجل صغرت قديمة عوالمنا التي كنا نراها من الكبر والسعة والعظمة بحيث نتوهم أن ليس بعدها ما هو أكبر وأعظم منها، وصغر معها اعتدادنا بها وتقديرنا لكبر قبيلتنا أو مدينتنا أو بلدنا. يثربنا التي نتطلع اليوم إلى أن تشمل أوسنا وخزرجنا، من فرس وعرب، غدت الكرة الأرضية كلها، وهذا الوضع القادم الضاغط، شعر بمعالمه واحتمالات آثاره ومتطلبات مواجهته المفكرون والسياسيون والاجتماعيون والدارسون المقوّمون منذ سنوات عدة بعيدة، في معظم دول العالم الواسع الذي يضمنا ويضمهم، سواء في محيط مفكري الشعوب المسحوقة، أو في محيط تلك التي تسيّرها المصالح الاقتصادية والسياسية الطاغية في ديارها على النزعات الانسانية النبيلة والمثالية؛ ولذا ظهرت الدعوات إلى الاتحادات الدولية الاقليمية، والتجمعات الوحدوية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية؛ بل إن القارة الأوروبية - على تعدد دولها، وتشعب ألسنتها، وتباين مستوياتها، واختلاف مذاهب دينها - باشرت مسيرة الوحدة المتدرجة من السوق الاقتصادية المشتركة، إلى الوحدة الأشمل والأعمق، الوحدة السياسية والاجتماعية.

أفأوروبا الأقوى علمياً، والأعلى مستوى لشعوبها نفسياً، والأقدر بعد سنوات الاستعمار والتخزين اقتصادياً. . . أأوروبا تلك أوْلى بالاتحاد أو التعاون أو التساند، أم العرب والايرانيون الذين تضم أراضيهم وبلادُهم كلَّ شرائح الطعام الشهية لمافيات الدول: الموقع الجغرافي بين القارات الثلاث، النفط، الممرات الدولية المائية وغير المائية، المستهلكين الذين ترتفع أعدادهم إلى مئات الملايين، الطاقات الجيولوجية واليدوية لتلبية الصناعة والاقتصاد، و. . . سواها مما يُرى ومما لا يُرى من الخيرات؟؟ أأوروبا ذات الشعوب المتعددة، والأعراق المختلفة، واللغات الكثيرة، والمذاهب الاجتماعية المتباينة، أكثر أهلية للاتحاد، أو - على الأقل - للتعاون والتساند، أم العرب والايرانيون الذين يشكّلون أمتين فقط، تتكلمان لغتين فقط، وتشتركان في حضارة واحدة تمنحهما أكثر بكثير مما تمنح حضارةُ أوروبا شعوبَها، الأهليةَ والقابلية للتعاون والتبادل والتساند؟!

وإذا كنا نطرح هذا التساؤل المتضمن مقارنةً بين وضع العرب وإيران من جهة، ووضع دول أوروبا من جهة أخرى، المقيمة سوقاً اقتصادية مشتركة بينها، مقدمة لوحدة اجتماعية فسياسية تستطيع أن تواجه بها قوة العالم الكبرى بعد أن انحصرت بجبارين اثنين فقط يتنازعانها، فكم يصبح هذا التساؤل عن وجوب تعاون العرب والايرانيين قوياً وضاغطاً، بل واجباً حياتياً، عندما نصل إلى أن العالم اليوم، بعد أن انطفأ أحد ذينك الجبارين، أصبح يواجه جباراً واحداً تضاعفت قوته وأصبحت بلا ضابط، فهو يستطيع أن

يستخدم ـ ولا بد من أن يستخدم ـ طاقته الاقتصادية والعسكرية الضخمة ليسيّر العالم كله وفق مصالحه وأهوائه، هو الولايات المتحدة الامريكية التي كأنما كان الشاعر العربي[٦] يتنبأ لها ويخاطبها هي بشعره حين قال: «خلا لكِ الجوُّ فبيضي واصْفِري»![٧].

ولم تُخيّب الولايات المتحدة ظنَّ الشاعر، ولم تُخطِّئ احتمال المقدّرين المحلِّلين، فباضت وصفرت حين بادرت، منذ ظهور علائم الانهيار في الاتحاد السوفياتي، إلى إعلان تَبَنّيها نظاماً عالمياً جديداً، نظاماً واحداً ينتظم العالمَ كله، نظاماً تتفضل هي بقيادته وتوجيهه وفق قواعد ومعطيات ترى هي صوابها وصلاحيتها.

سادساً: النظام العالمي الجديد. . . وخلفيته

لكن نظاماً عالمياً تقوده الولايات المتحدة شيء لا يمكن الركون إليه أو الاطمئنان له، لأن سلطة الحكم في الولايات المتحدة لا تنطلق في تصرفاتها من مصلحة مجتمع الولايات المتحدة وشعبها ومصالحها القومية نفسها، بل من المصالح الانتخابية والاقتصادية لتلك السلطة أولاً وآخراً، وهذه متأثرة، بل مرتبطة، باليهود فيها كما يعلم كل دارس ومطالع ومتتبع في العالم كله. واليهودي في الولايات المتحدة، كحالة عامة في بلاد العالم كلها، مُقدِّمةٌ إسرائيل عنده شعباً ودولة ومنافع وعاطفة على البلاد التي يعيش فيها ويحمل جنسيتها ويستفيد من خيراتها.

إن هذا النظام العالمي الجديد الذي نحكم بهشاشته ما دامت دولة الولايات المتحدة هي له مجرد واجهة، بينما خلفيته الحقيقية شعب فيها مغسول دماغه بالدعايات والدعوات اليهودية، هو خطر على العرب والايرانيين أكثر من أية أمة من أمم العالم، لأن ما يطلبه اليهود ويريدونه من العرب والايرانيين يفوق كثيراً ما يطلبونه من أية أمة من أمم العالم.

إن إسرائيل بالنسبة إلى الأمم الأخرى، دولة لها اقتصادها وجيشها وتقانتها، فتعمل تلك الأمم ودولها على منافستها أو على التعاون معها، كما تتنافس أو تتعاون مع أية دولة أخرى غيرها، فتعزز أو تقطع معها الروابط السياسية والاقتصادية وسواها ساعة تقتضي مصلحتها ذلك. أما بالنسبة إلى العرب وإلى الايرانيين فإنها ليست مجرد دولة ما، من الممكن ساعة يشاؤون قطع الروابط معها أو تمتينها وتعزيزها. إن إسرائيل تقول علناً إنها لا تكتفي بذلك مع جيرانها، وإن كانت تكتفي بمثله مع سواهم. المطلوب هو ما تعلنه من التطبيع. المطلوب هو غزو الاقتصاد والسيطرة عليه. المطلوب هو غزو الشخصية المعنوية الروحية.

أعرف أن هنا سؤالاً يُطِل ويُراد طرحُه منذ فقرات عدة سابقة: إن إسرائيل قامت على جزء من أرض عربية، ولا يربطها بإيران وأرضها أي حد جغرافي، فلمَ إيراد ذكر إيران في

---

(٦) الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد.

(٧) صدر البيت، كما في الديوان (ص ٤٣): يا لَكِ مِنْ قُبَّرةٍ، بِمَعْمَرِ.

موضوع إسرائيل واحتلالها هذه الأرض؟ ألأن المؤتمر يدور حول روابط العرب وإيران فأضِيف اسم إيران انسجاماً مع جو المؤتمر ومجاراةً لمنظميه؟ أو لعصبية وعاطفة خاصة نحو البلد تدفع إلى جعل دورٍ له ولو مصطنع؟ أو سياسةً أو إرضاءً لأحد ما؟؟ قط! لا هذه ولا تلك ولا هاتيك!! إن البحث العلمي ليرتفع كثيراً عن منطَلَقٍ كهذا. إن الدافع إلى ذكر إيران هو سبب آخر غير هذا كله. إن إسرائيل دولة ذات خصيصتين، فهي أولاً دولة عنصرية ذات قومية مستقلة تقوم على عرقٍ خاص ولغة خاصة، وبهذا تصطدم بالعرب، قومية أو حتى عنصرية؛ وهي من طرف ثانٍ دولة دينية، ذات معتقد عبادي تقول إنه غيبي، وبذلك تواجه كل المعتقدات الغيبية المجابهة أو المجاورة، إسلامية ومسيحية؛ وفي هذا الجانب تلتقي أمتا العرب وإيران وسواهما من أمم المنطقة، بل والعالم.

أما ذِكْرُنا إيران مع العرب من دون تلك جميعاً، فلأن إيران تعارض المدّ الاسرائيلي في الأرض العربية، وتنادي علناً بمحاربة هذه الدولة التي لا ترى فيها مجرد مجتمع من مجتمعات أهل الذمة (التي تقول إنها تحترمها كما يلزمها به الإسلام)، بل ترى فيها دولة مغتصبة خطرُها بالغ لا على الصعيد المدني السياسي فقط، بل هو تاريخي ويتجدد اليوم على صعيد المعتقد والحضارة وشخصية الأمة وروحها، وهو الأكثر أهمية والأفعل أثراً والأبعد ساحة!!

هل هذا القول صحيح؟ ألا يكون دافعُه عصبية متحيزة؟ أليست فيه مبالغة؟؟

الحق ان هذا قاله ويقوله كثيرون، منذ قرون عدة، مسيحيون ومسلمون، وأحياناً يهود منصفون، بل أحياناً ـ لغايةٍ أبعد ـ يهود مُغرِّضون، وبعضهم يرى أن هذا القول أقل مما كان يجب أن يكون!

كيف؟ لماذا؟

لأن معتقداتهم التلمودية التي وضعها حاخامات منهم منذ السبي، أي منذ القرن الخامس قبل الميلاد، من أجل المحافظة على عرقهم وحفظ وحدتهم والعودة إلى بناء هيكلهم، التي ضمَّنوها الأسفار التوراتية الخمسة الأولى وأسفاراً ألحقوها بها... هذه المعتقدات تتضمن تعاليم مذهلة في عنفها وسوئها ولاأخلاقيتها، والخطورة الأشد فيها هي أنها لا تكتفي ـ كما تفعل الديانات السماوية والتعاليم الفلسفية والروحية الأخرى ـ بتوجيه تعاليمها إرشاداً لشعبها والمؤمنين بها، بل توصي شعبها من بني إسرائيل بغزو المجتمعات والديانات الأخرى وبتدمير طاقاتها، وحتى أحياناً بإبادة أتباعها وبتسخير شعوبها[8]، ثم ـ على صعيد آخر، أعمق وأنفذ ـ بتحريف معتقداتها الايمانية والخلقية

(٨) في الكتاب المقدس لليهود (العهد القديم)، ليس نص واحد أو نصان، بل نكاد نقول عشرات النصوص من قبيل «حين تقرب من مدينة لكي تحاربها... فإن أجابتك إلى الصلح... فكل الشعب الموجود فيها يكون للتسخير ويُستعبد لك. وإن لم تسالمك... وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف... وأما مدن هؤلاء الشعوب... فلا تستبق منها نسمة ما». المصدر نفسه، «سفر التثنية،» الاصحاح ٢٠، الآيات ١٠ ـ ١٦.

غير العرقية وتشويهها[٩].

إن التحريف والتحوير والتشويه للمعتقدات والمثاليات والمعطيات الفكرية العاطفية والحضارية، هي المعول الأكبر في تهديم شخصية الأمة، والعامل الأول في شق صفوفها وتمزيق وحدتها؛ وإيران التي لا يحتل المدُّ الاسرائيلي منها أرضاً ولا يبلغ من جغرافيتها حداً، سواءٌ قَبِل بعضهم أو لم يقبلوا حكمها بأن المدّ الاسرائيلي إلى الفكر والمعتقد والايمان والحضارة لا يقل خطراً - بل يزيد - على خطر المد الأرضي الجغرافي، فإنها تشكّل على أي حال سنداً حليفاً للعرب في صراعهم الجغرافي والحضاري معاً تجاه إسرائيل، وعلى العرب أن يستفيدوا من هذا الحليف، وأن ينظروا إلى كل صوت أو موقف أو دعوة تذكّر بالخلافات وتؤدّي إلى التباعد بين العرب وإيران، على أنه خدمة للعدو المشترك، وعلى أنه خسارة للعرب ولإيران معاً! بل على العرب أن يستدرجوا إلى التحالف والتعاون معهم، كلَّ الشعوب والدول وكل القُوى التي يمكن أن تلتقي مصالح لها مع مصالح العرب: دول الجوار، واللون الديني المشترك، ومنافع النفط والاقتصاد، والروابط الاقليمية والجغرافية، والاشتراك في مواجهة المظالم الواقعة على ما أسمي شعوب «العالم الثالث» و«الدول النامية»... فقد كانت الصدمات كافية للاستيقاظ من غفلة الغرور والاعتداد الأجوف الذي مثّله ذلك المسؤول الفلسطيني[١٠] الذي قال في الخمسينيات: «نحن - الفلسطينيين - لا نريد مساعدة من أحد، لا من الدول الاسلامية، ولا من الدول الاقليمية، ولا حتى من الدول العربية؛ نحن وحدنا سنلقي إسرائيل في البحر»! رحمه الله في أخراه كما رحمه في دنياه، إذ توفاه إليه قبل أن يرى إسرائيل قد انتهت فعلاً إلى البحر، ولكن لا بحر الغرب «المتوسط» الذي قصده... للأسف.

سابعاً: الحافز والإعداد

إن النجاح في أية قضية كبيرة يحتاج إلى عوامل أبرزها اثنان: التنظير والتنظيم. ونعني بالتنظير الهدف الذي يُسعى إليه والحافز الذي يملأ قلب صاحبه ناراً واندفاعاً. أما التنظيم فهو التخطيط والإعداد وحسنُ الأداء للوصول إلى ذلك الهدف. ولقد كان الهدف

---

(٩) في المسيحية يشكو بولس الرسول، منذ أوائل عهودها، التحريفات في التعاليم سواء في إفَسُس في الأناضول أو عند أهل غلاطية الذين يراهم تحولوا عن دعوة المسيح إلى «إنجيل غريب» من بعض «المعلمين» الذين يثيرون البلبلة بينهم. المصدر نفسه، «رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطية،» الاصحاح ١، الآيتان ٦ - ٧. وهناك روايات أو وقائع مهمة واضح فيها الدس اليهودي. وفي الإسلام نرى القرآن الكريم يصور تأثر العرب باليهود في الجزيرة آونة ظهور الإسلام، إلى درجة أنهم يقبلون دعاوى اليهود ومزاعمهم من قبيل أن الأنبياء والرسل لا يكونون من غير بني اسرائيل، لذلك عجب العرب، ﴿أن جاءهم منذر منهم﴾، القرآن الكريم، «سورة ق،» الآية ٢. أما في التراث الإسلامي بعد عهد القرآن الكريم، فحديث «الاسرائيليات» أشهر من أن يُعرَّف.

(١٠) أحمد الشقيري.

عند اليهودي المعاصر موجوداً جاهزاً ومرسوماً منذ عشرات القرون وأكثر، ولم يكن ينقصه الحافز ونار العشق لذلك الهدف الذي حلُم به وسعى إليه آباؤه منذ عهد السبي وطوال مراحل الشتات، فدفعته تلك النار إلى سلوك الطريق إلى الهدف، طريق التخطيط والإعداد والأداء، طريق التنظيم الطويلة والشاقة، الطويلة أمامه لشساعة المدى وبُعدِ الزمن المتوقع سلوكه لنجاح غير مضمون، والشاقة عليه لقلة أعداده البشرية أمام ضخامة أعداد الأخصام الذين يتَطلع إلى انتزاع الأرض منهم، وصَغار وجوده تجاه عظمة الامبراطورية (العثمانية) التي يريد أن يجتزئ قسماً منها، وضآلة طاقته قبال الأمة التي سيواجهها موقعاً ومجتمعاً وخيرات.. ومع ذلك أقدم. أقدم لأن العزيمة القومية لا توقف قرارها على سهولة المُبْتَغى أو صعوبته، بل لعل المبتغى أن يزيد من العزم، كلما كان أشدّ وأشقّ وأصعب.

ولكن.. أيكفي دائماً وجود الهدف مع الحافز والإعداد ليتحقق النجاح؟

هذا هو المفترض، وخصوصاً إذا كان الهدف صالحاً ونبيلاً؛ فإن كان صاحب القضية له عليها خصم ينقصه الحافز الايماني بها، أو ينقصه التخطيط والإعداد، فإن احتمال النجاح سيتضاعف، بل سيتأكد.

أجل، إن إسرائيل قامت لأن العرب في مواجهتها كان ينقصهم التخطيط والإعداد وحُسْن الأداء؛ ولئن كان الحافز - القومي أو الديني أو الوطني أو حتى المنفعي - موجوداً، فإن الاختلاف بين العرب في مواجهة اليهودي، الاختلاف في الرأي والغرض والمفهوم والاسلوب، منع الوصول إلى التخطيط الواحد والأداء الحسن، وكان لهم معول الاخفاق الذي عمل اليهودي وسيظل يعمل على إيقاده واستمراره وتأثيره.

لقد طُلب إلينا، متكلمَين في اليوم الأول، أن نتناول في حديثنا الجانب التاريخي والمعطيات السابقة للتقارب أو التباعد بين أمتي العرب وإيران، تاركين شؤون ما يُسمى «التنظيم»، أي شؤون التخطيط وبرامج الإعداد والعمل للمستقبل المشترك بينهما، إلى المختصين من الزملاء الكرام، لذا لن نتعرض لشيء من تلك الجوانب؛ ولكننا، وقد لَفَتْنا إلى أن إسرائيل هي ما يشكل الآن الخطر المشترك عليهما، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً و- الأهم - اجتماعياً وعقيدةً وحضارة، نرى من الواجب ختاماً أن نذكّر مرة أخرى بأهمية جانب «التنظير»، أي تجسيم الهدف، ووجوب الإحياء الدائم للحافز العاطفي والخلقي لشعوبهما.

لقد قلت الإحياء الدائم للحافز العاطفي والخلقي، لأن الحافز الذي يفجّر طاقات الإنسان حتى إنه لينقل الجبل من مكانه، والذي يُشعِلُه نارَ عشقٍ حتى إنه ليحرق نفسه انتصاراً لمبدأ... أجل، هذا الحافز الذي يُعدّل مسيرات الأمم ومصائر الشعوب، كثيراً ما نراه في المجتمعات والدول، يهمد ويخمد بعد حينٍ من الدهر، بسببٍ من رخاء مفرط، أو انتفاء عدوٍ مثير، أو تصادم مصالح ماديةٍ وأنانيات، أو افتقاد من يُبقون في القلوب متوقداً متوهجاً لهيبَ الحبّ لوطنٍ أو معتقد أو قضية، بالتذكير دائماً بمعطيات ذاك

الوطن، أو مثالية ذلك المعتقد، أو نبالة تلك القضية.

أجل، هذا الحافز الذي يحتاج إليه العرب والايرانيون وعشاق الحق، ليُبقي عالياً وقوياً ومُدوياً صوتَ الرفض لغصب الأرض واحتلال الديار، والتبعية والإذلال للقائم وللقادم من الأجيال، والتحريف والتشويه للمعتقد والتراث والآمال. . . هذا الحافز إنما يتولاه وينفّذه ويؤمّنه رجال الفكر وحَملة اليراع وأرباب الكلمة!!

إن ترشيح منظمي المؤتمر لحضراتكم، لبحث الأمور المشتركة بين أمتي العرب وإيران، يدُلّ على أنهم رأوا بعد الدرس والتحقيق، وعلى أنهم يعتقدون حقاً، أنكم أنتم اليوم رجال الفكر والقلم والكلمة المؤهبون لبحث تلك الأمور المشتركة بينهما، وأبرزُها وأهمها اليوم هذا النظام العالمي الذي تشكل إسرائيل خلفيته، وأنكم أنتم القمينون بإحياء الحافز العاطفي المُعتقدي والخلقي في معركتهما ذات النفس الطويل، ضد دخيل غريب عن المنطقة، بنيةً وقوميةً وسلوكاً ومعتقداً وفكراً ولغة!! ولئن يكن بعض الساسة قد انفتح على هذا الغاصب الدخيل، توصلاً إلى تخفيف أعباء مالية مثلاً، أو ضعفاً وجبانة أمام قوى ضاغطة، أو طمعاً في إرضاء من يؤثّرون في مصائر الكراسي، أو اقتناعاً بأن الصلح أقل ضرراً على دولهم من استمرار العداء، أو استخفافاً واستهانة وجهلاً بخطر هذا العدو، أو تأثراً بعوامل أخرى. . . إن يكن أولئك أوصلهم اجتهادهم أو ضعفهم إلى ذلك المنتهى، فأنتم يا أرباب الفكر والقلم والكلمة، لا تستند قوتكم إلى كرسي أو دولار أو مدفع أو لوبي؛ قوتكم تستند إلى كلمتكم، نعم الكلمة التي تنفذ إلى القلوب والعقول والعزائم.

إن الكلمة هي القوة الخفية التي لا يدرك البسطاء القاصرون مدى بعدها، والتي لا تصل المدافع والصواريخ والقُوى النووية والهيدروجينية وأضعافُها إلى عمق تأثيرها. أجل هي السلاح الواقعي الذي يقيم الدول ويحطّم الامبراطوريات!! فأنتم يا أصحاب الكلمة، يا رجال الفكر وحملة اليراع، يا ضمير الأمة ولسان وجدانها، يا من تمثّلون روحيتها وقوة شخصيتها، أنتم - وسلاح الكلمة الأمضى في يدكم - تمثلون أملها وطريق خلاصها، فإن تضعُفوا أمام الانتصارات الصغيرة التي يسجلها العدو بذكائه وتخطيطه وحلفائه، تدفعوا بأمتكم وأهليكم وقادم أجيالكم رخيصة في منحدر التمزق والذل والبوار، وتُثبتوا للتاريخ أن أمتكم لم تعد تستحق الحياة ما دمتم أنتم عنوان عطائها؛ وإن يقف الواحد منكم صامداً في تمسكه بقيم أمته، صَلداً في الدفاع عن تاريخ حضارته، عنيداً في تشبثه بمثاليته، ولو اجتمعت الدنيا كلها ضد حقه وخطه وقناعته، مماثلاً ذلك الابن لهذه الأمة الذي قال: «والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في شمالي، ما عدت عن هذا الأمر أو أهلك دونه». . . إن تفعلوا تجدّدوا في أمتكم عظيم طاقاتها، وتنقذوا أجيالها من يأس ضعافها ومتخاذليها، وتحافظوا على كرامتها وسؤددها وسابق فخارها!

قد يبدو هذا كلاماً عاطفياً، ولكنه هو ما تريده الأجيال وتنتظره، وهو ما تستجيب له أكثر مما تستجيب لسواه، لأن الكلمة، أعني التعاليم المعتقدية، أثبتت أنها هي التي

تبقى، وأن من ينهزم ويمحي ويزول، هم مُحاربوها والمنتصرون مؤقتاً بالقوة العسكرية عليها؛ فذلك الذي حكمَتْ قوى الشر عليه منذ قرابة عشرين قرناً بالصلب والقتل وهو لم يكن يحملِ حتى سكيناً، من الذي بقي واستمر؟ طالبو صلْبِه وقتله، أم كلماته وأقواله وتعاليمه التي تكاثر وتوسع المؤمنون به وبها حتى إنهم اليوم يُغطّون مختلف أصقاع الكرة من قطبها إلى قطبها؟! وذاك الذي يصرخ مئات الملايين كل يوم في مآذن الكرة ومساجدها من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، بشهادة أنه رسول الله، أشهدوا ويشهدون له بالرسالة خوفاً من بطش سلاح، أم تصديقاً بكلمات ومعانٍ تُقنع الخاطر والنفس والوجدان بسموّها ورفعة تعاليمها وصدق مآتيها؟؟

ويقول قائل: وللعدو أيضاً تعاليم؛ أليس أنه ينطلق من توراته وحلم دولته؟

والجواب: إن قوة التعاليم ليست مستمَدة من كونها تعاليم فقط، بل من كونها إنسانية، ومن كونها تلبي نداء الحق والخير الذي يطلبه الإنسان منذ كان الانسان! ليس المهم أن تكون ثمة تعاليم، مهما كانت وكيفما كانت، بل يجب أن تكون مثالية نبيلة إنسانية تدعو إلى العدالة والحق والخير لتُقبَل وتُعشَق ويدافَع عنها، وإلا، إذا لم تكن كذلك، فإنها هي نفسها التي ستكون سبيل الدمار لأصحابها ودعاتها والمنادين بها والعاملين عليها.

انطلاقاً من هنا، واستناداً إلى سوابق التاريخ ومنطقه السياسي، واضح جداً عندنا أن المعركة مع العدو الصهيوني حتمية النصر ومعروفة النتائج، ولو بعد العقود العديدة والعهود المديدة! إسرائيل إلى زوال! إسرائيل إلى زوال! نقول هذا لا اندفاعاً عاطفياً يعكس أمنيةً داخلية، ولا لتعصبٍ منا ديني أو مذهبي، بل لأن تعاليم التلموديين تقوم على أساس غير خلقي وغير إنساني وغير منطقي وغير قابل للنجاح. إنها تقوم ـ كما أسلفنا ـ على أساس أنهم هم وحدهم شعب الله المختار، وباقي الشعوب عبيد مستخدَمون، يُستحسن، بل يجب البطش بهم وسحقهم وتسخيرهم لذلك الشعب. . . بينما التعاليم المواجهة لهم، في المسيحية وفي الإسلام، تنادي بالحق والعدالة والمحبة والخير لكل إنسان!! فمثلاً مقابل دعوات في الأناجيل من أمثال: «أحسنوا إلى من أساء إليكم»[11]، وفي القرآن الكريم من أمثال: ﴿وما أرسلناك إلا رحمةً للعالَمين﴾[12] لا لشعب خاص دون سواه، نقرأ في العهد القديم المئات من أمثال تعاليم تقول لليهودي: «إنك شعب مقدس للرب الهك. . تفترس جميع الغوييم [غير اليهود] الذين يدفعهم إليك الربُ الهك، فلا تشفق عيناك عليهم»[13].

---

(١١) الكتاب المقدس: «انجيل متى،» الاصحاح ٥، الآية ٤٣، و«انجيل لوقا،» الاصحاح ٦، الآية ٢٨، . . . الخ.

(١٢) القرآن الكريم، «سورة الأنبياء،» الآية ١٠٧.

(١٣) الكتاب المقدس، «سفر التثنية،» الاصحاح ٧، الآيتان ١ و١٦.

إن هذا النوع من الدعوات هو ما جعل اليهودي مكروهاً عبر القرون المديدة، وهو الذي سيطيح بدولته التي أقامها على نار وبطش وغصب؛ ولكن متى؟ متى سيطاح بهذه الدولة، ومتى سيُشَلُّ هذا العضو الغريب المزروع في جسم يخالفه تركيباً ولوناً وفئة دم؟ لقد استغرقت أنفاس الدول الصليبية قرنين من الزمان قبل أن تنتهي إلى حيث كان يجب أن تنتهي، وإلى حيث ستنتهي الدولة العنصرية الدخيل؛ ولكن.. نسأل مرة أخرى: متى؟

لكم أنتم دور أيها الزملاء المؤتمرون، ولمن تمثلونهم اليوم هنا، من رجال فكر وقلم وبيان في العالَمين العربي والايراني، بل في كل البلاد التي يعشق رجالاتُها وأحرارها الحق وينادون بالعدالة... لكم ولهم دور كبير، إن لم أقل الدور الأكبر، في الجواب عن «متى؟» هذه، وفي تقريب ذلك التاريخ أو إبعاده! هذا المُنكَر الذي لم يستطع أمس رجل الفاعليات السياسية المادية أن يدفعه بيده، على رجل الفكر والقلم اليوم، ولن يستطيع غداً، أن يدفعه بلسانه، واللسان اليوم هو الكلمة المقروءة والمرئية والمسموعة!

أعلم أن المعركة شاقة، ولا أستبعد أنها طويلة، لا فقط لأن العدو استطاع أن يُجيِّش قُوى كبيرة له وحوله، بل لأنه كذلك مخطط ذكي، ودارس منظَّم، ولأنه يحسن استغلال لوبي انصاره في العالم إحسانه استغلال الإعلام الذي يغسل الادمغة ويعدّل المواقف. ولكن ذلك يجب ألا يثنيكم عن عزائمكم، فالقوم ليسوا على القوة التي يظهرونها لأنفسهم لتؤثر نفسياً في أخصامهم وحلفائهم، وعوامل الضعف والوهن عندهم عديدة، ومتاعبهم أكبر من متاعبكم؛ فطاقاتهم البشرية ليست شيئاً أمام طاقاتكم، والطبيعة والجيولوجيا لم توفرا لهم من القوى ما وفرتا لكم، والتربيات المختلفة التي نشأوا عليها نتيجة اختلاف الأوطان والبيئات الاجتماعية التي سبقتهم، كلها وسواها عوامل ضعف في كيانهم المخالف لكل سنن الأوطان؛ والخلافات المعتقدية والتفسيرية والمنهجية الكثيرة والعنيفة المستمرة بينهم على مدى الأحقاب الطويلة، والتي جمّدها قيام دولتهم وتوحيد مواقفهم لمجابهتكم (وليس يمثّلها «القرّاؤون» و«الدونمه» و«الحسيديم» وأمثالهم وحدهم)، والهمود المتوقع لذلك الزخم العاطفي الذي كان قبل قيام دولتهم، هذه عوامل أخرى تشكّل فجوات دخولٍ كبيرة في حصون دفاعهم؛ وقد يكون أهم منها ذلك التيار فيهم المخالف لكل سابقِ معتقداتهم، في المفهوم الايماني والسلوكي لدينهم، والذي يرفض أتباعه هذه العنصرية الشريرة ويحاربونها.

إن وجود هذا النوع الأخير من الأناس الانسانيين والمنصفين، طبيعي في نظرنا، لأن الإنسان هو الانسان في كل الأزمان والأعصار، وفي كل الديار والأمصار. وعليه، فهؤلاء القوم يجب أن يكون فيهم ـ كما فينا ـ قابيل وهابيل، وفيهم كما فينا المتعصب والمنفتح، والعنصري والانساني، **﴿ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون﴾**[١٤]،

---

(١٤) القرآن الكريم، «سورة الأعراف،» الآية ١٥٩.

فابدأوا ـ أو تابعوا ـ يا رجال الفكر والقلم، جهادكم الفكري والانساني عن تراثكم وقوميتكم ودينكم وحضارتكم، ضد العنصرية والتعالي عند هؤلاء الغاصبين، ﴿**وأعِدوا لهم ما استطعتم من قوةٍ**﴾[١٥] لسانية أو جدلية أو تمثيلية أو فلسفية... ﴿**ولا تَهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون**﴾[١٦].

صدق الله العظيم!

---

(١٥) المصدر نفسه، «سورة الأنفال،» الآية ٦٠.

(١٦) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١٠٤.

تعقيب (١)

علي شمس أردكاني(*)

ـ ١ ـ

دعوني أبدأ بتقديم الشكر للأستاذ عبد العزيز الدوري لعرضه مثل هذا الموضوع المهم جداً للمستقبل، والذي لا يقتصر على العلاقات العربية ـ الإيرانية فقط وإنما يشمل أيضاً علاقات آسيا الوسطى التي تحررت حديثاً والعالم الإسلامي بشكل عام.

وقبل أن أتناول التعقيب بالكلام عن هذا الموضوع اسمحوا لي أن أكرر ما هو بديهي: إن الإسلام هو مجموعة الأفكار الوحيدة التي يمكنها أن تضمن وحدة دائمة وما ينجم عنها من تقدّم في مجالات التعاون العربي ـ الإيراني كافة. ويمكن تحقيق هذا من دون الإضرار بالمميزات الثقافية الفريدة التي تميّز الشعبين.

إن ظهور الإسلام ونزول القرآن يمثّل، بالنسبة إلى العرب خصوصاً، بداية بروزهم على الساحة الدولية كقوة عظمى. إن الانقسام في صفوف العرب اليوم، واعتماد بعض الدول العربية على قوى خارجية من أجل أمنها، هما نتيجة مباشرة لترك تعاليم ذلك الإرث الذي وعد الله بأنه سيسود في نهاية المطاف، «ومن أصدق وعداً من الله؟».

أرجو أن تلاحظوا أن مأساة الحرب الإيرانية ـ العراقية، وإن كانت قد خطط لها من خارج المنطقة، هي السبب الأصلي للتوترات السطحية في أساسها التي تفسد العلاقات بين عدد من الدول العربية وإيران اليوم. والصراع نفسه هو أيضاً السبب الرئيسي للتراجع خطوة مهمة إلى الوراء عن تحقيق الرخاء في منطقتنا.

يمكننا في هذا الصدد أن نتعلم درساً مشابهاً له صلة وثيقة بالحروب التي تخللت العلاقات بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، وهي

(*) الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة الإيرانية.

الحروب التي أدت في ما أدّت إليه إلى تفكك الامبراطورية العثمانية. وأدى هذا بدوره إلى نقطة تحول رئيسية في خلق القضية الفلسطينية وأزمة البوسنة والهرسك التي تمزق اليوم قلب كل مسلم. يثبت مجرى هذا التاريخ ما يحدث حين ينهمك المسلمون في صراع داخلي، والنتائج الخبيثة التي ستفسد دائماً أحوال الأمة عندما تبتعد عن المبادئ الخاصة بطريقة حياتنا.

إني أثني على كاتب الورقة على تحليله الدقيق لهذا العصر المهم، وأود أن أشير أنه ما لم يجرِ فهم الأحداث التاريخية فهماً جيداً، مع ما يصحب ذلك من تغيير في المواقف وفي السلوك السياسي، فسيظل المسلمون فريسة للتدخل الخارجي وهو الخطر الأكبر الذي يهدد الإيرانيين والعرب معاً.

إن هذا التدخل الغربي وما ينشأ عنه من نتائج هو عميق الغور في نفسيتنا المعاصرة وبحوثنا الاستشراقية بحيث ان فكرة الانقسام بين العرب والفرس صارت تعتبر المأزق المحتوم في المنطقة حاضراً ومستقبلاً. ليس هناك شيء محتوم في العلاقات الإنسانية، وهذه الفكرة القائلة بانقسام عربي - إيراني إن هي إلا خيال تاريخي يدسّه بيننا أعداء ديانتنا.

إننا لهذا مطالبون بالتعرف إلى التاريخ الحقيقي لعالم الإسلام وعالم أوروبا منذ أوائل القرن السادس عشر حتى اليوم. علينا أن نعرف كيف ولماذا انشغل الفرس والعثمانيون في حروب تمتد مباشرة حتى حرب العراق وإيران في عام ١٩٨٠. وعلينا أن نفهم جيداً كيف جرى التلاعب بالأمة سياسياً لمنفعة الغرب، وكيف أن هذه العملية قد أضافت إلى الركود الديني والثقافي والعلمي في أرجاء الأمة كلها.

قارن هذا بنهوض أوروبا، فعلى الرغم من صراعاتها العالمية المدمرة تمكنت من العثور على دينامية عملت على الحفاظ على تفوق الغرب، ولا سيما منذ القرن الثامن عشر فصاعداً. إننا نواجه كذلك مهمة تمحيص الفكرة الرائجة لدى الناس ومفادها أن دخول الغرب «مرحلة ما بعد المسيحية» هو الذي دفعها أن تنهض فتبلغ عنان السماء.

قد يكون لهذه النقطة شيء من الصحة بالنسبة إلى الغرب. أما في العالم الإسلامي فإن الفكرة الزائفة القائلة بدخول «مرحلة ما بعد السلام»، كشرط مسبق للتقدّم في عالم اليوم، إنما هي سم زعاف.

علينا أن ننتبه جيداً إلى العلاقات الواضحة لانحطاط الغرب ذاته، وهو الأمر الذي يدرس منذ أن وضع اشبنغلر تاريخه الضخم عن الموضوع، إلى الوقت الحاضر، إذ نجد الموضوع يطرح بوضوح أكبر في كثير من الدراسات الأصيلة البارعة. سنلاحظ كذلك إلى جانب هذا ما جرى من تجدد لا مثيل له للإسلام خلال العقود الماضية ونموه المطرد في الغرب ذاته: إن الإسلام هو الدين الأسرع نمواً في أمريكا.

إن هاتين الظاهرتين تجعلان من باب أولى إدراك العرب والإيرانيين النتائج العميقة

لأدائهما السياسي في الماضي، وذلك لضمان مستقبل زاهر، وهو أمر ذو صلة متبادلة. فلا يمكن حدوث ازدهار عربي إزاء إفقار إيراني والعكس صحيح. سيكون هناك إما ازدهار متبادل أو إخفاق متبادل في المنطقة، وما من محطة متوسطة بين المحطتين الرئيسيتين.

- ٢ -

في ما يتعلق بأسس البحث الذي قام به الكاتب عن بلاد ما بين النهرين، علينا أن نميز بين حقبة ما قبل الإسلام وعصر الإسلام. كان عهد ما قبل الإسلام يتميز بالمنازعات بين الامبراطوريتين الفارسية والرومانية الشرقية أو البيزنطيين. وكانت المنطقة المتنازع عليها تمتد كثيراً حتى أعالي ما بين النهرين، وهي اليوم تركيا وتشمل أجزاء من سوريا في أوقات مختلفة.

من الممكن أن يستخلص بوضوح من التاريخ المسجل أن شعوب هذه المنطقة كانوا يظهرون ولاءً للفرس أكثر مما يظهرونه للروم. ومن الحقائق التي يستدل بها أن عاصمة الامبراطورية الفارسية في زمن البارتيين وفي زمن الساسانيين، أي مدة تنوف على ألف عام، كانت مدينة المدائن.

يدل هذا على أن المنطقة المحيطة بالمدائن، وكانت تقع على نهر دجلة، وهي اليوم وسط العراق، تلك المنطقة كانت جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية. ومن البديهي أنه ما من دولة تضع عاصمتها خارج أراضيها أو في وسط شعب غير تابع لحكومتها. ما من دولة تحدد موقع مركزها السياسي في وسط أعدائها.

أما بشأن دعوى الكاتب بأن ديانة ماني نشأت في العراق وأن تعاليم مزدك كانت لها كذلك جذور فيه، فلعلها دعوى نشأت من سوء فهم الدور الذي كان للمدائن بصفتها عاصمة الامبراطورية. إن كلا الرجلين المذكورين كان على صلة بالبلاط الملكي، وكان ذلك البلاط فارسياً بشكل لا مراء فيه.

- ٣ -

يجب كذلك تحديد طبيعة المنازعات التي وقعت في المنطقة قبل الإسلام تحديداً واضحاً. كانت تلك المنازعات مختلفة في طبيعتها كل الاختلاف عن المنازعات التي وقعت بعد الإسلام. حين جاء الإسلام لعب الفرس دوراً كان بأهمية الدور الذي لعبته الأقوام الأخرى التي اعتنقت الإسلام حديثاً، ذلك أن الجيش الامبراطوري الفارسي العظيم لم يقاتل. كانت قد أنهكته الحروب السابقة، ولا سيما تلك التي خاضها ضد البيزنطيين. والعامل الآخر هو خيبة الأمل الكبيرة التي كانت تشيع بين السكان تجاه النخبة الحاكمة ذاتها. إن اللاهوت الديني ومنظومة المعتقدات اللذين خلقا في الامبراطورية الفارسية كانا قد فقدا سيطرتهما على الرأي العام، وذلك نتيجة لتجاوزات الموظفين وما نشأ من ذلك

من فقدان العدالة الاجتماعية.

لذا كان المسلمون هم الطرف الايجابي الفعال في النصر، والفرس هم الشركاء السلبيون في ذلك النصر ذاته. ولولا هذه الظروف واستناداً إلى منطق الأمور ما كان لذلك الجيش الصغير نسبياً من العرب المسلمين أن ينتصر، ويمكن القول إن الفرس قبلوا دعوة الإسلام حتى قبل أن تُربح الحرب رسمياً، إذ كان اعتناق الإسلام قد بدأ أصلاً.

ولنتحدث الآن عما كان يجري في الأمة لا عما كان يجري بين العرب والفرس، ذلك أن تفرقة كهذه تتناقض مع رسالة النبي محمدﷺ التي بشّر بها خلال بعثته التي دامت ٢٣ سنة. لقد انضم العرب والفرس والأتراك وغيرهم بعضهم إلى بعض في بوتقة عظيمة صهرتهم جميعاً، وهي بوتقة لم تزل تتسع حتى يومنا هذا.

كان من الطبيعي أن تنتقل بعض القبائل العربية إلى تلك الأماكن، وهي اليوم مناطق إسلامية. وقد قبل الأهالي المحليين بهذا، كما كان الفرس من المسلمين كرماء في حسن وفادتهم إخوانهم العرب، وكانوا كذلك في الوقت نفسه يقاومون أولئك الفرس الذين ظلّوا على عنادهم تجاه الإسلام.

ـ ٤ ـ

يقول الكاتب إن التحول التام إلى طريقة الحياة الجديدة في الامبراطورية الفارسية القديمة قد استغرق أربعة قرون، وهو على صواب في هذا، وتؤكده بحوث أخرى دقيقة. وطوال تلك الفترة كان المسلمون الايرانيون يعملون بانسجام مع اخوتهم العرب في هذه العملية، وإن كان ذلك قد أدخلهم في صراع مسلح مع أهلهم وأقربائهم من الذين لم يعتنقوا الإسلام، وقد وقع مثل هذا سابقاً في الجزيرة العربية بين العرب أنفسهم. إن هذه الحقيقة التاريخية تحفل بالمعاني بالنسبة إلى التطور الايجابي لمستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية: إن الطريقة الوحيدة أمامنا الآن وإلى الأبد هي من خلال وسيلة الإسلام.

ـ ٥ ـ

كان هناك تعاون وثيق بين المسلمين من العرب والفرس معاً. لذا فإن كل ما كتب عن الصراع بين العرب والفرس، ولم يزل يكتب اليوم فَرَاجَ مع الأسف حتى بين المسلمين، إنما هو هراء. وفي رأيي أن الحرب المزعومة بين العرب والفرس لم تقع قط. كان ثمة حرب، لكن الذين خاضوا غمارها هم مسلمون من العرب والفرس ضد الكفار.

إن الإيرانيين الذي استجابوا لدعوة الإسلام قد أسهموا بما لا يقل عمّا أسهمت به جيوش المسلمين التي خرجت متدفقة من الجزيرة العربية. فجيش الامبراطورية الفارسية

البالغ ٣٠٠ ألف جندي والمجهز تجهيزاً كاملاً كان باقياً في حقيقة الأمر ولم يسقط. كان الإيمان هو الذي حسم النصر وليس العرب كعرب. إن هذا يتفق مع ما جاء في القرآن الكريم، إذ قال الله تعالى **﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين﴾**(1)، ذلك أن مفهوم الإيمان لا يفسح مجالاً للتمييزات الإثنية.

هذا وحتى حين اشتبك العرب المسلمون مع الجيش الفارسي، فإن ذلك الاشتباك لم يكن، هو أيضاً، حرباً عربية ـ فارسية صرف. من المؤكد أنه كان هناك من الفرس من فتح بوابات طاق كسرى في المدائن، إذ ان الجيوش التي خرجت من الجزيرة العربية لم تكن لديها من التقانة العسكرية ما يمكنها من اقتحام تحصيناته. وهناك إثبات آخر على عدم وجود صراع عربي ـ فارسي ودلالة على حكمة الخلفاء الأولين، حيث إنهم عينوا سلمان الفارسي والياً لتلك المنطقة.

نجد في قصة سلمان مثلاً للأمة العالمية التي تدعونا إلى تحقيقها رسالة النبي. ولد سلمان قرب اصفهان من أب وأم زرادشتيين. اعتنق المسيحية في شبابه ورحل إلى سوريا حيث التحق بعدد من الكهنة المسيحيين. ولقد أعلمه آخر هؤلاء أن الوقت قد حان لظهور نبي حقيقي.

تحرر سلمان من عبودية يهودي في المدينة على يد الرسول، الذي بالتالي اعتبره واحداً من مقربيه، فقال مرة: «ثلاثة هم أصحاب الجنة، علي وعمر وسلمان». لقد كان سلمان يحظى بالاحترام والتقدير كونه عالماً في الدين والآداب ولحكمته وإيمانه، الأمر الذي جعله يكلف بمهام دينية وإدارية وسياسية في مدينة المدائن والمراكز المهمة الأخرى للسلالة الساسانية المنهزمة.

ـ ٦ ـ

وهكذا يبدأ بظهور الإسلام التراث المشترك للعرب والفرس. أما ما تلا ذلك من اصطناع صراع عربي ـ فارسي قيل انه حقيقي فلا أساس له البتة. لم يكن هناك صراع عربي ـ فارسي لا قبل الإسلام ولا بعده.

إن هذا الترتيب المفاهيمي الزائف كما نعرفه اليوم ما هو إلا وليد البحوث الاستشراقية في أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم، الذي انطلى على الحركات الوحدوية الساذجة، العربية منها والتركية والإيرانية، وهو نفسه ثمرة التفكير الاستشراقي الذي انضم إلى الغايات التي بُشّر بها المبشرون المسيحيون سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

والحقيقة المُرّة هي أن الوحدويين العرب قد أساءوا إساءة جسيمة إلى العرب، كما فعل الوحدويون الأتراك والإيرانيون والأكراد، وهم كلهم من خلق الاستشراق المسيّس.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الروم،» الآية ٤٧.

إن هؤلاء الوحدويين الأربعة هم أعداء شعوب المنطقة ودينها، وما سبّبوه من أحقاد وعداوات لا مبرر لها. علنا أن نكون يقظين جداً لهذه الحقيقة، وإلا فلينتظر انتكاسات عديدة أخرى كالتي أحدثت شروخاً خطيرة في تاريخنا المشترك الحديث.

وبعد أن وضع المستشرقون الأساس الفكري الخبيث الماكر، تلقفت اللعبة المصالح السياسية في العصر الحديث، وهكذا يعتبر الاستشراق والامبريالية الغربية من أصابع اليد الواحدة. وإذا تركنا جانباً ما زرعه الفرنسيون والانكليز من بذور الارتياب بين الشعوب الإسلامية ابتداءً من بداية هذا القرن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن علينا أن ننظر إلى نشاط سيدة اللعبة بعد هذه الحرب، وهي الولايات المتحدة ومعها على الأخص وكالة الاستخبارات المركزية.

قام الإيرانيون على مدى التاريخ بدور مهم في مقاتلة الحكومات القمعية باسم الإسلام. وقد أثار الأستاذ الدوري هذه القضية، إلا أنه لم يذكر في ورقته ثورة الزنج التي قامت في الأهواز وكانت قواتها تتألف من الفرس والعرب والعبيد من افريقيا.

تجدر الإشارة إلى أن أتباع صاحب الزنج كانوا من المسلمين والعرب والإيرانيين. ومع أن رقعة الثورة كانت في جنوبي غرب إيران وجنوبي شرق العراق، وانها كادت تطيح بالخلافة في بغداد، غير أنها لم تكن قطعاً حرباً عربية ـ فارسية وإنما ثورة بوحي ديني ضد الاستبداد.

وما أصبح معروفاً مما جرى بين البويهيين وخلفاء بغداد، الأمر الذي يشير إليه الدوري، كان من الطبيعة ذاتها لثورة الزنج، حيث قام بنو بويه بالدور نفسه الذي قام به صاحب الزنج. ويصدق هذا على القرامطة أيضاً الذين ثاروا في جنوب العراق، وكانوا موجودين كذلك في الجزيرة العربية، ومركزهم البحرين. في هذه الحالة أيضاً اشترك الفرس والعرب وغيرهم في قتال المؤسسة.

ومع تقديري لملاحظات الأستاذ الدوري على مسألة عدم وجود صراع فارسي ـ عربي، لكن الواقع هو أن هذا أعمق بكثير مما ألمح إليه الأستاذ نفسه.

وختاماً أقول إن القسم الرابع من ورقة الكاتب تستحق الثناء ويجدر الاقتباس منها لما احتوته من نظرة نيّرة ومستقبلية. إن مصالحنا الطبيعية وأوامر ديانتنا هي إلى جانب التعاون تماماً. وعلينا كذلك أن ندحض مسببات الصراع التي لا وجود لها إلا في تاريخ زائف.

إن ما قاله الأستاذ الدوري في إحدى جمله الأخيرة يستحق التكرار. فهو يقول: «هل علينا أن نستسلم لميراث مرير لسنا طرفاً فيه أم علينا أن ننظر إلى الأحوال الإقليمية والدولية آملين بمستقبل أفضل؟» والجواب عن هذا السؤال ينطوي على تحدٍ واضح: فإما أن نستجيب على نحو إيجابي للدعوة إلى مستقبل أفضل، أو أن نتعلم كيف نأكل العشب، ذلك أننا سنكون قد خرّبنا وأهدرنا مواردنا الطبيعية والبشرية كلها بتجاهلنا هذه الحكمة.

تعقيب (٢)

وجيه كوثراني(*)

أمامنا ورقتان تعالجان موضوع «العلاقات العربية ـ الإيرانية» من زاوية تاريخية، الأولى كتبها مؤرخ عربي هو د. عبد العزيز الدوري، وهو أستاذ أجيال من المؤرخين والباحثين العرب، ومؤسس مدرسة قومية في التأريخ العربي المعاصر، والثانية كتبها أستاذ وباحث مرموق في الأدب والتاريخ المقارنين (الفارسي والعربي)، هو د. أحمد لواساني. والأستاذ لواساني يحمل انتماءً اجتماعياً وثقافياً مزدوجاً ولساناً فارسياً ـ عربياً. ولعل هذه المميزة تعطي ورقته وموقعها في الجوار العربي ـ الإيراني أهمية خاصة؛ فهي تنقل حقل الحوار من تجاذب الطرفين لتدمجه في نوع من «الحوار الذاتي» الذي يحمل ثنائية منسجمة مع نفسها تغني صاحبها، وتُغني بالتالي أطراف الحوار.

تقدم ورقة د. عبد العزيز الدوري بانوراما تاريخية مكثفة للجانب السياسي في العلاقات العربية ـ الإيرانيةِ قبل الإسلام وبعده، مع تأكيد «أن العلاقات الثقافية الحضارية كانت على الدوام أوسع». «فالحديث عن العلاقات العربية ـ الإيرانية كما يقول يجد صفحاته اللامعة في الثقافة». غير أن د. الدوري يكتفي بإعطاء «إشارات بسيطة» عن هذه الصفحات الثقافية نظراً إلى «اتساع حقلها»، ويوسّع نسبياً جانب التطور السياسي في تعاقب الأسر الحاكمة وعلاقة هذه الأخيرة بالدائرة العربية، بدءاً من فترة الإمارات الإيرانية الأولى في خراسان وما وراء النهر، مروراً بالبويهيين والسلاجقة حتى الصفويين والتاجار. وفي هذه البانوراما السريعة يشير الدوري إلى صورٍ وأخبارٍ عن الحروب التي نشبت في عهد الشاهات الصفويين ونادر شاه وصولاً إلى عقد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧، وتداعياتها وملابساتها التي ورثها العراق عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

وتأسيساً على هذا العرض السريع، يطرح الدوري سؤالاً مركزياً: «ولكن بعد هذا

---

(١) كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجامعة اللبنانية.

العرض هل نتحدث عن صراع أو حروب بين العرب والإيرانيين؟»، ويجيب بأنه «من العسير الحديث عن صراع بهذا الاطلاق في فترات الخلافة». أما الحروب الدموية الطويلة بين الصفويين والعثمانيين، التي نشبت على أرض العرب، فيعلق عليها الدوري مثيراً علامات استفهام حول مدى صحة فرضيات شاعت، كفرضية اعتبار الصراع صراعاً إثنياً لغوياً، أو صراعاً مذهبياً شيعياً ـ سنياً، ومعلقاً بتساؤل جدي ومصيري: «هل نرضخ لتراث من المرارة لم نكن طرفاً فاعلاً فيه، أم ننظر إلى الظروف الاقليمية والدولية ونتطلع إلى مستقبل أفضل؟» أما بالنسبة إلى الماضي، فيدعو بحق إلى النظر إلى التاريخ الحضاري بين الأمتين «كخلفية ايجابية» وإلى عدم الغرق في «جزئيات سلبية سياسية».

وإذ يكتفي د. الدوري بهذه الدعوة المخلصة، تأتي ورقة د. لواساني لتستجيب فعلاً لهذه الدعوة إلى النظر إلى التاريخ من زاوية خلفيته الحضارية الغنية، وإلى المستقبل من زاوية التحديات التي تطرحها على الإيرانيين والعرب التحولات الدولية الجديدة، أو ما يسمى «النظام العالمي الجديد» والتسوية المدرجة مع إسرائيل.

هذا، وفي ما يتعدى النوايا الطيبة والأطروحات الدعوية المخلصة التي تحفل بها الورقتان، اسمحوا لي أن أتناول بعضاً من القضايا التي لم تطرح أو بعضاً من القضايا التي طرحت بشكل مثير للنقاش.

في ورقة د. لواساني التي تمتلئ بنفس تعبوي ودعوي، ثمة إشارات واضحة أو كامنة عن «التفوق الحضاري» الإيراني، وأحياناً عن الأفضلية الحضارية للثنائي الإيراني ـ العربي في المنظومة الإسلامية التي تضم طبعاً، شعوباً أخرى غير عربية وغير إيرانية. من ذلك، مثلاً، التفسير الرمزي للسيرة في أفضلية سلمان (الفارسي) على بلال (الافريقي) وعلى صهيب (الرومي)... الخ. ولنفترض أن لهذه الإشارات سندها التاريخي والتراثي في حجم العطاء والإنتاج الإيراني ـ العربي في الحضارة الإسلامية (وهي فعلاً لها ما يبررها في التراث)، فإنها، مع ذلك، تبقى من زاوية المنهج التاريخي، في رأيي، أسيرة نظرة قومية أحادية أحياناً، وثنائية أحياناً أخرى، ذلك أن إغفال أدوار شعوب أخرى دخلت مسرح التاريخ الإسلامي، أو القول إنها لم تترك أية مساهمة حضارية (كالمغول والتتار والترك)، لا يعبران بشكل عادل عن دلالات التاريخ المعقد والغني، الذي يفلت في غالب الأحيان، من إدراكات الذاكرة التاريخية الفردية أو الجماعية. فهذه الذاكرة يخترقها ما شاع من أخبار وما ساد من مواقف وتصورات في تجارب الشعوب. ومن المعروف أن أخبار الحروب وذكريات ويلاتها هي التي تطفو على السطح في التواريخ العامة. أما المستويات العميقة من تاريخ البشر، فهي تكمن تحت السطح وتحتاج إلى تنقيب وحفر واكتشاف ما تحت أو ما بعد «السياسي». فتاريخ المغول لا تلخصه سيرة هولاكو أو جنكيز خان أو تيمورلنك، وتاريخ الترك لا تختزله حروب السلطان سليم أو مشانق جمال باشا.

إن دلالات التاريخ الجديد، وحقوله، كما دلالات العلوم الانثربولوجية والاثنولوجية الحديثة ومبادئ حقوق الإنسان والجماعات الثقافية، تشير علنياً إلى احترام

ثقافات الشعوب، وتطالبنا بالإقرار بأن لكل شعب إبداعاً وعبقرية وطبيعة خاصة في تحولات عمرانه واجتماعه.

كان ابن خلدون، ومنذ أكثر من ستة قرون، قد شدد على جدلية العلاقة بين البداوة والحضارة، بين الأرياف والمدن، بين التوحش والتأنس، بين الغزو وبناء الدول والحضارات. وهذه حقول ما لبثت الدراسات الإنسانية المعاصرة ومناهجها المتأخرة أن أعطتها اهتماماً خاصاً باعتبارها بنى اجتماعية وثقافية وحضارية.

وكان الكواكبي، في أواخر القرن الماضي، ومطلع القرن الحالي، قد أشار، وبطريقة توليفية وعادلة، إلى خصائص الشعوب الإسلامية وأدوارها الوظائفية التاريخية في المنظومة الحضارية الإسلامية، فلم يبخس في السيناريو الذي وضعه في **أم القرى**، وهو نوع من سيناريو لمؤتمر إسلامي عام، أيّ شعب حقه أو ميزته التاريخية، بل اجتهد في البحث عن خاصية كل شعب وأهليته في خدمة إحياء «المنظومة الإسلامية» في زمنه.

وأحسب أن هذا النمط من التفكير التاريخي والبنيوي والوظائفي، يتخطى التفكير القومي، الأحادي أو الثنائي، ليطرح اليوم منهجاً جديداً في النظر إلى التاريخ وإلى المستقبل، وإلى الحوار القومي والإسلامي والعالمي.

فعلى صعيد النظر إلى التاريخ، يضحي التاريخ زمناً اجتماعياً وثقافياً شاملاً وكلياً وتواصلياً، فيه ثوابت ولكن فيه متغيرات وقفزات وانقطاعات. وعلى هذا الصعيد (صعيد الثابت والمتحول) صحيح أن هناك قفزات وانقطاعات ما بين المراحل، لكن يظل هناك خيط يربط ما بين المراحل، وما بين الأجيال، والأمم والجماعات، في وعيها الجمعي أو في لاوعيها الجمعي. وصحيح أن هناك خصائص وسمات لكل شعب، ولكن يظل هناك تواصل واحتكاك وتأثير وتأثر.

ومن ذلك، على سبيل المثال، انه لا يمكننا النظر إلى ثقافة العرب وحضارتهم، قبل الإسلام، محصورة في مكة، أو في الاطار البدوي والقبلي، وكما توحي تعابير لواساني في ورقته، فحضارات بلاد ما بين النهرين ووادي النيل، قبل الإسلام، غير ممكن عزلها عن منابع الجزيرة العربية، كمصدر بشري وكآلية تجديد وبعث لها عبر مراحل التاريخ القديم، كما انه غير ممكن فصل معطياتها عن حضانة الإسلام إياها وإعادة إنتاجها حضارة متجددة ومغتنية بمعطيات الدائرتين الحضاريتين المجاورتين: الدائرة الساسانية ـ الفارسية الآسيوية والدائرة المتوسطية ـ اليونانية.

وإذ نشير إلى هذا التداخل والتواصل الواسعين في الدوائر الحضارية الآسيوية والمتوسطية، فليس من أجل التقليل من أهمية التواصل الحضاري الثنائي (الإيراني ـ العربي) في التجربة التاريخية، بل من أجل ضبط الأطروحات المتداولة ووعي حدودها وأبعادها، فلا تذهب باتجاه قومي استعلائي أو سجالي مسكون بالسؤال عن مدى التفوق والأفضلية ـ وكما كان الأمر قديماً في سجال ما سمي «شعوبية»، أو كما هو اليوم في سجال ما

يمكننا أن نسميه «وعياً قومياً» ـ ولا تذهب أيضاً باتجاه الحصر أو الاستبعاد أو النفي حيال شعوب أخرى غير عربية أو غير إيرانية، وكما نكاد نلمس في الورقتين بالنسبة إلى الموقف من الأتراك على سبيل المثال.

وهذه نقطة يجدر التوقف عندها من زاوية عربية ومن زاوية إيرانية. نلاحظ في ورقة لواساني نفياً للصفة الحضارية عن الأتراك. ونلاحظ أيضاً في ورقة الدوري تحميلاً للأتراك العثمانيين مسؤولية حروب «لم يكن العرب فاعلين فيها»، فلا يرى مبرراً أن يرضخ العرب لتراث من المرارة لم يكونوا طرفاً فاعلاً فيه.

قد يكون هذا صحيحاً من زاوية التأريخ للسلاطين والشاهات، كأفراد «طموحين» أو غير «طموحين»، أقوياء أو ضعفاء. لكن التاريخ العثماني ليس مجرد تاريخ أسرة تركية حاكمة، والصراع الإيراني ـ العثماني ليس مجرد صراع سلاطين وشاهات أقوياء وطموحين، وكما يوحي بعض كلام الدوري.

إن إعادة التأريخ للعلاقات ما بين شعوب المنطقة ودولها، ومن بينها العرب والإيرانيون والأتراك، تتطلب، أول ما تتطلب، البحث عن مجمل العوامل والمعطيات المحددة لنشوء الدول وصراعاتها في تاريخ الإسلام. والدوري محق في استبعاده أو تساؤله عن مدى صحة عامل اللغة، وكذلك عامل المذهبية، كأسباب مؤدية إلى الصراع الصفوي ـ العثماني. لكن العامل الفردي، «قوة سلطان أو طموح شاه»، لا يفسر وحده أيضاً ذلك الصراع.

كان ابن خلدون قد أسهب في مقدمته، في تحليل أنواع الدول «الحادثة» التي تنشأ في العالم الإسلامي، فرأى أن الدولة إذا ارتكزت على عصبية قوية ممتدة عبر الدعوة الدينية والولاءات والاستتباعات، كانت «دولة دعاة»، أي دولة مركزية كبرى بديلة، تناهض القديمة وتسعى لإزالتها، وإذا اكتفت العصبية الصاعدة بالممانعة في «نطاقها» كانت «ولاية طرف» تعايشت مع الدولة «القديمة» واعترفت «بسلطانها». ومن المعروف لدى قارئ ابن خلدون أن العصبية هي لحمة ولاء ترتكز بشكل أساسي، لا على قرابة الدم وحده، بل على نظام غالب من المصالح وتراتب السلطات وشبكة من الجباية والسوق والمكوس وطرق المواصلات، أي ما سماه ابن خلدون «نطاق الدولة»، وما تسميه العلوم الحديثة اليوم «الجغرافيا السياسية» للدولة.

ما أود قوله، تأسيساً على هذا الاستطراد، هو أن الصراع العثماني ـ الصفوي الذي كان العرب على هامشه، كان صراعاً على نطاق «الدولة السلطانية» في التاريخ الإسلامي، انطلاقاً من دائرتين تشكلت فيهما عصبيات عسكرية قوية، أي مشاريع «دول كبرى»، هما دائرتا إيران وآسيا الصغرى.

وكانت الدائرة العربية، ولا سيما المشرقية منها، تعاني أفولاً في هذا المجال ـ إن لم

نقل فراغاً ـ منذ تراجع خلافة بغداد، في حين أن هذه الدائرة كانت الحلقة الاستراتيجية الأقوى من زاوية الجغرافيا السياسية. فهي «النطاق الذي يربط ما بين القارات الثلاث (آسيا ـ أوروبا ـ أفريقيا)، وما بين بوابات البحار والمحيطات، أي ما بين العالم القديم (المتوسطي والهندي والعالم الجديد (الأطلسي). وكانت كل من الدولتين الكبريين في المنطقة (العثمانية والصفوية) المؤسستين في الدائرتين المذكورتين (آسيا الصغرى وإيران)، تبحث عن قوتها المالية عبر الانخراط في التجارة العالمية الجديدة، إذ من المعروف أنه مع اكتشاف العالم الجديد، واعتماد رأس الرجاء الصالح ممراً إلى القارة الهندية، واقتحام البرتغاليين البحر الأحمر والخليج، وانتقال الأهمية التجارية العالمية من عالم المتوسط إلى عالم المحيطات، أضحت «القوة الإسلامية»، سواء في الدائرة الإيرانية أو في دائرة آسيا الصغرى (تركيا)، مرتهنة إلى حد كبير في قوتها الاقتصادية، بضرورات التواصل مع القوى الاقتصادية الأوروبية الصاعدة. من هنا التسابق الإيراني ـ العثماني بدءاً من القرن السادس عشر على منح الامتيازات للقوى الأوروبية، ومن هنا أيضاً الصراع بينهما على السيطرة على الممرات والطرقات التي من شأنها أن تؤمن ذاك التواصل.

يرى المؤرخون المتخصصون أن تجارة إيران الخارجية كانت تعتمد بشكل أساسي على بيع الحرير الإيراني «ذي الشهرة العريضة في أوروبا». وكانت قوافل تجارة الحرير تتخذ الطرقات التالية: الطريق **الأول**، الطريق البري عبر العراق والشام. الطريق **الثاني**، طريق بحري حيث يرسل الحرير إلى ميناء هرمز في جنوب الخليج. الطريق **الثالث**، عبر الأراضي الروسية، ومنها إلى أوروبا.

وكان بمقدور الدولة العثمانية أن تتحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الطريقين الأولين. فقد لجأ السلطان سليم إلى «استخدام الحصار التجاري كسلاح من أسلحة الحرب ضد الصفويين»، كما لجأ إلى مصادرة البضائع الإيرانية من أيدي التجار العرب والترك والفرس، كذلك حرَّم استيراد الحرير الفارسي وبيعه، وفرض الغرامات على الذين يُقبض عليهم وهم يبيعونه. وما لبثت أن ظهرت أهمية الحرير بالنسبة إلى العثمانيين لا كسلاح سياسي فقط، بل باعتباره «مصدراً لرسوم الجمارك» أيضاً. أما بالنسبة إلى الصفويين، فقد بدأت تظهر أهميته كمصدر لتزويدهم بالنقود. هذا، في وضع عالمي شهد ارتفاعاً هائلاً في الأسعار بسبب تدفق كميات الذهب والفضة من أمريكا إلى المدن الايطالية ومنها إلى الولايات العثمانية.

هذا الجانب من الجغرافيا الاقتصادية والعلاقات الدولية يفسر إلى حد كبير استمرار الصراع الصفوي ـ العثماني فترات طويلة، وتركز مجاله في مناطق الممرات والمحطات التجارية بين الخليج والمتوسط. يلخص أولسن هذا المشهد التاريخي بقوله «وقد استمر سعي الفرس للاستيلاء على حلب مدة مائة وسبعة عشر عاماً أخرى، ذلك أن الذي يتحكم في حلب وبغداد يتحكم في النسبة الكبرى من تجارة المحيط الهندي التي تستعمل اليابسة». ويضيف: «ومنذ عام ١٦٢٣ وحتى عام ١٦٣٨ حين استولى عليها السلطان مراد

الرابع ظلت بغداد وطرق تجارتها أحد الأهداف الأساسية للحكومة العثمانية ذات العجز المالي المتزايد»[1].

لنفترض أنه كان في الدائرة العربية «قوة إسلامية ثالثة» (أي قوة عربية سلطانية، على النمط العثماني أو الصفوي)، ألم يكن «محتماً» أو «محتملاً» أن تدخل هذه القوة في صراع ضد إحدى القوتين أو ضدهما معاً. وعلى كل حال، الذي حصل أن القوة المملوكية الحاكمة في مصر وبلاد الشام لم تصمد أمام اجتياح السلطان سليم الذي فضل أن يطوّق ـ منذ البداية ـ المد الصفوي، عبر إلحاق الدائرة العربية، ولا سيما بعد أن جرّب صعوبة التوغل في إيران (احتلال تبريز وتراجعه)، فأضحى، بعد احتلاله المشرق العربي على تماسٍ مع البوابات المحيطية والقارية: البحر الأحمر والخليج.

ما نستخلصه من هذه التجربة التاريخية اليوم هو عدد من النقاط:

١ ـ ليس من التاريخية أن نقول ـ ومن قبيل التبرؤ من مسؤولية الصراع ـ إن العرب لم يكونوا طرفاً فيه، فلو كان العرب قوة سياسية عسكرية لدخلوا فيه حتماً، لأنه يندرج في معطيين وسياقين: معطى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، ومعطى منطق «الدولة السلطانية» في التاريخ الإسلامي، وهو المنطق القائم على الإلحاق والاستتباع باسم «الوحدة» أو «الدعوة الدينية» في دار الإسلام، وهو معطىً كان ابن خلدون قد كشف عنه بنظر تاريخي ثاقب عندما تحدث عن جدلية العصبية والدين.

٢ ـ إذا كان المنطق الجيو-سياسي (أي مصالح الدولة في نطاق الجغرافيا الاقتصادية والأمنية) ومنطق الدولة السلطانية القائم على دمج العصبية بالدين، يؤديان إلى الصراع وإلى حروب الاستتباع، فإن نقد هذين المنطقين ونقد امتدادهما في الذاكرة والعقلية السياسية الراهنة هو من أولى واجبات الفكر الإسلامي المعاصر ومهماته، العربي والإيراني، والتركي أيضاً.

٣ ـ إذا كانت حقائق الاقتصاد وجغرافية الثروة ومعطيات الجغرافيا السياسية لا تزال هي حقائق اليوم أيضاً (قديماً كانت طرق مواصلات الحرير، واليوم قضايا النفط ومنابعه وطرق مواصلاته وأسواقه)، فإن ما يحسن الاستفادة منه على صعيد الدرس والعبرة، هو انتهاج المنطق السلمي والحواري لمواجهة هذه الحقائق واعتماد الحلول العادلة بالنسبة إلى شعوب المنطقة.

ولعل المزاوجة بين تراث المساواة والعدل والأخوة في الإسلام وبين تجارب شعوب

---

(١) روبرت اولسن، حصار الموصل والعلاقات العثمانية ـ الفارسية، ترجمة عبد الرحمن الجليلي (الرياض: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٦٩.

وقد وسّعنا هذا الجانب في: وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية (بيروت: دار الراشد، ١٩٨٩).

حديثة نجحت في إقامة علاقات اتحادية ووحدوية في ما بينها ـ وفي مقدمتها تجربة المجموعة الأوروبية ومجموعات آسيوية أخرى ـ لعل المزاوجة بين ذاك التراث المساواتي والتجربة المعاصرة هي الحل الأفضل والطريق الأجدى لحل إشكالات الاقتصاد والجغرافيا ـ السياسية بين الأمم الإسلامية، لا تكرار تجارب تاريخنا السلطاني (كما حدث في الحرب العراقية ـ الإيرانية الأخيرة) ولا التبرؤ من تاريخ الصراع بحسن نية.

نقطة أخيرة أثارتها ورقة لواساني، وتتعلق بما أسماه «الوحدة المعتقدية». تُرى هل تُوصل هذه الوحدة إلى ما يتمناه: «يثرب كبرى» معاصرة؟ وفي هذه الحال، ما منهج هذه الوحدة وطريقها؟

يبدو في حديثه تحت عنوان «الحافز والإعداد» أن لواساني يفهم هذا المنهج على أنه نوع من «الاحياء الخلقي» والديني والتعبئة الروحية التي يعطينا أنموذجاً عنها في بضع صفحات من بحثه.

استكمالاً لهذه الأطروحة، أتساءل عن شروط إنجاح ما يسميه لواساني «الإعداد والتخطيط» في كل من إيران وبلاد العرب؟ وفي هذا المجال أطرح الأسئلة التالية:

ـ هل يمكن لـ «إعداد وتخطيط» أن ينجحا بلا عالِم تؤمن له الحياة الكريمة، أو باحث تؤمن له حرية البحث، أو بلا جامعة متطورة ومركز دراسات فعّال ومستقل؟

ـ إذا كان الجواب: بلى إن هناك علماء وباحثين يعملون في جامعاتهم ومراكز دراساتهم، فالسؤال يثور حول نسبتهم ودورهم وظروف عملهم ومعيشتهم، وخصوصاً إذا أخذنا وضع اسرائيل العلمي مرتكزاً للمقاومة.

ـ وهل يمكن لتخطيط أن ينجح وينتج والكثير من العلماء ـ ايرانيين وعرباً ـ مغتربون أو مهاجرون أو مبعدون؟

عند التحدث عن التجربة التاريخية المشتركة بين الايرانيين والعرب يجمع المؤرخون على أن البعد الحضاري في التجربة المشتركة هو الخلفية التاريخية وهو المآل المستقبلي. وهذا يعني ويلزم أن يدخل العرب والايرانيون اليوم مجال الإنتاج الحضاري، أي أن يشاركوا في إنتاج المعرفة المعاصرة والإبداع في الحضارة الإنسانية، لا أن يكتفوا بذكرى تراث الحضارة القديمة. إن وعي التاريخ يعني وعياً لأزمة الحاضر، ولأزمة إنتاج معرفة معاصرة في بلداننا.

إن أولى مهمات وعي الأزمة هي سلوك طريق: إنتاج معرفة على مستوى تحديات عصر المعلومات وتحديات التجربة التاريخية المشتركة التي نحن في صدد مراجعتها وتقويمها.

تعقيب (٣)

رياض قاسم

١ ـ بيان الإرث المشترك بين العرب والإيرانيين في ظل الدولة الإسلامية[1]

انضم الفرس[2] بعد العرب إلى خارطة الدولة الإسلامية، التي أخذت حدودها منذ الربع الأول للقرن السابع الميلادي تتسع ممتدة في «الشام» و«بلاد فارس» و«الجزيرة» و«مصر» و«أرمينيا»، ثم «بحر الروم»، و«افريقيا» ف «المغرب» و«الأندلس» و«بلاد ما وراء النهر» و«السند» و«بلاد بحر قزوين»، مما جعل السيادة تترامى من حدود الصين إلى الأندلس و«آسية الصغرى» وحتى حصار «القسطنطينية».

أ ـ القوة الجامعة (الإسلام؛ القرآن الكريم، اللغة العربية)

وفي خط موازٍ لهذه الفتوحات العظيمة كان لسلطان العقيدة، ومفاهيم الدعوة الجديدة، الأثر الحيّ الفاعل في نشر الثقافة الإسلامية بين شعوب مختلفة، وأجناس عدة، وحّدها الإيمان بالله، الواحد الأحد، وقادها القرآن إلى تحول جوهري، إذ نزع عنها نعرة الجنسية الضيقة، وأبعدها عن الزهو بالروابط الخاصة، ليرسّخ فيها العلاقة العامة؛ علاقة المعتقد، ويقيم ذلك الأساس الأدبي العظيم، الذي سيتقدم الإيمان؛ إنه «التقوى» أو لنقل: «الخُلُق الثابت»، الذي انشعبت منه «المساواة»: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**[3]، ثم اعتبر القرآن أن خير الأمم، على الاطلاق، إنما هي الأمة التي تتبسط في مناحي الاجتماع على

---

(١) سنركّز في بيان هذا الإرث المشترك على العلاقة بين القرآن الكريم واللغة العربية، وانعكاس هذه العلاقة على نمو المفاهيم العقيدية وانبساط الثقافة الإسلامية في القرون الثلاثة التي أعقبت نزول الرسالة.

(٢) التسمية المعتمدة في القرن السابع الميلادي.

(٣) القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

هذا«الخُلُق الثابت»، فإن مرجع التقوى في مظاهرها الاجتماعية إلى شيئين: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر؛ وهما المبدأ والغاية لكل قوانين الآداب والاجتماع، ثم مرجعهما في حقيقة نفسها إلى شيء واحد: وهو الإيمان بالله؛ فالأمة التي تكون لأفرادها فضيلة التقوى، تكون لها من هذه الفضيلة صفات اجتماعية مختلفة يؤدي مجموعها إلى صفة تاريخية واحدة؛ وهي أنها خير أمة، على هذا جاء قوله تعالى: **﴿كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾**[٤]؛ فالأمة، هنا، تجوز الجنس لشعب بعينه، وتستغرق - معنى - في أمة تعتنق التقوى، والإيمان بالأركان، وما شرّعه الله في كتابه المبين.

كما جعل القرآن، الجميع ممن آمن، أمام قراءة هذا التحول الحضاري الكبير بلغة أداتية، وحيدة، لمضامينه ومفاهيمه؛ هي اللغة العربية. فالعربية من القرآن من لدن ماهيته؛ هي أداة للنص، وهي في الآن ذاته القالب التعبيري، التركيبي، الذي تشكل فيه الفكر النصي؛ وهي ملازمة للفرائض الإسلامية، فقد أوجب الإسلام أن تكون إقامة الصلاة وتلاوة القرآن وترتيله، والأذان، ومناسك الحج، وسائر الشعائر الدينية، كل ذلك باللغة العربية. ويتحتم، من ثم، على الإمام والواعظ اتقان العربية، لكي يفهم أحكام القرآن والسنّة، ويحسن شرحها وتفسيرها، لأن الله تعالى يقول: **﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾**[٥]، وقال: **﴿بلسانٍ عربيٍّ مبين﴾**[٦]، وإلى هذا الرابط بين اللغة والنص الديني، ذهب كثير من الفقهاء، كالشافعي وابن تيمية والشاطبي؛ حيث اللغة العربية عندهم «من الدين» ومعرفتها «فرض واجب، فإن فهم القرآن والسنّة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[٧].

ما يشار هنا، إلى أن هذه العلاقة بين القرآن و«عربية المسلمين» لا تعني قصراً ارتباط «العربية» بالعرب، كجنس، ولم تعد تخصهم وحدهم، وإنما صارت (أي العربية) لغة عالمية لهذا الدين الجديد؛ فهي، تالياً، للمسلم، عربياً كان أو فارسياً أو تركياً.

وهنا، لا بد من التفريق بين تعبيرين: «عروبة الجنس»، و«عروبة اللغة». فالفارسي الذي أنتج بـ «العربية» هو عربي اللسان، وكذلك التركي أو البربري أو الحبشي... فهؤلاء وسواهم، عرب لساناً، ومسلمون فكراً. وكذلك العرب الذين ارتقوا إلى عقيدة الإسلام هم عرب لساناً ومسلمون فكراً. أما العرب الذين لم يرتقوا إلى الإسلام عقيدة فهم عرب جنساً وحسب. و«عروبة الجنس» هذه تخطاها الإسلام، لأنه دين العالمين.

---

(٤) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

(٥) المصدر نفسه، «سورة يوسف،» الآية ٢.

(٦) المصدر نفسه، «سورة الشعراء،» الآية ١٩٥.

(٧) انظر: ابو اسحق ابراهيم بن موسى الشاطبي، **الموافقات في أصول الشريعة** (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٤)، ج ٢، ص ٣٧٥ - ٣٧٧.

فعندما ينتسب المسلم إلى «عروبة اللغة» فإنه ينتسب إلى لغة القرآن، لا إلى لغة الجنس العربي.

من هذا المنطلق/المفهوم، جاز أن نتحدث عن ابداع المسلمين، عرباً كانوا أو فرساً، وسواهم من الشعوب الإسلامية، من خلال لغتهم المشتركة، «عربية الإسلام»؛ أي من خلال فكرهم ووجدانهم وذاكرتهم الجماعية، تلك «اللغة الأم» التي نجحوا بواسطتها في توطين المعرفة في نسيجهم الاجتماعي، وبها عرفوا كيف ينتجون ثقافة إسلامية موحدة، إنسانية الرؤية، عالمية المنزع.

ب ـ المنجزات الحضارية

ولسوف تتسبب ثنائية أداتية اللغة للنص العقيدي/توظيفها في ايجاد مقومات ثقافية إسلامية، وفي استدامة الانتشار الواسع لمفاهيم العقيدة والتشريع وآداب السلوك وأصول الأخلاق ومسالكها، بين المسلمين، ولسوف تدخل الشعوب الإسلامية في معادلة اللااستغناء المتبادل واللااكتفاء الذاتي، وهوالأمر الذي أدى إلى اندماج صحيح للعلاقات، ووفّر ممارسة التبادل بين الأطراف المشكلين للمعادلة الجديدة، وكوّن ـ ولأول مرة في التاريخ ـ نظرية الاكتفاء الذاتي في إطار الكلّي، لا إطار المجزأ.

في هذا المناخ أنتج المسلمون: من عرب وفرس، وسواهم، في مرحلة صعود الدولة الإسلامية، عنيت القرون الثلاثة للهجرة، ولا سيما العرب والفرس، معرفة وتراثاً ضخماً في شتى ميادين العلوم والثقافة، وأرسوا، معاً، معالم نهضة فكرية، نوعية، ظلت أساساً مكيناً للعصور اللاحقة.

ومن يعد إلى ذلك الإرث العظيم، ذي النسيج المشترك، يتملكه العجب العجاب لضخامة الأثر، وعظيم ما أنجزه أولئك العلماء والأدباء واللغويون والفلاسفة، الذين ذابت جنسياتهم الأولى، الضيقة، في الجنسية الإسلامية الواحدة، والذين انتسبوا إلى عقيدة واحدة ولغة واحدة، فكراً ووجداناً؛ مما لا يجوز معه أن نقول، أو نخمّن إذا ما كان العالم الفلاني، أو اللغوي الفلاني عربياً أو فارسياً، أو تركياً.

إن التاريخ ليفخر، حقاً، بهذا الارث العظيم، الذي أعلى مداميكه العلماء المسلمون، ولا سيما العرب والفرس.

٢ ـ بيان بعض مسالك الخلل، عبر التمثيل بمسألتين اثنتين: الموالي، والشعوبية

أ ـ القوة المفرّقة

إن ما أحلّه الإسلام من وحدة العبادة، وفكرة الأمة الواحدة التي تستند إلى العقيدة ببسط المساواة وتعزيز التفاضل بالعمل، وبالتأكيد على الشورى في الأمور العامة؛ كل

ذلك لم يكن في الممارسة والتطبيق جارياً مجرى نقاء النظرية؛ فقد ارتدّ من ارتد ممن كان إيمانه ضعيفاً. ولا نعني هنا ردّة من امتنع عن دفع الجزية، أو اعتقد أن الإسلام قد انتهى بموت محمدﷺ، وإنما نعني ردة جماعات من العرب لم تستطع أن تتطهر من أعراف الجاهلية، فآثرت الارتداد من الحاضر الإسلامي إلى الماضي الجاهلي الذي ما زال بمفاهيمه العصبوية يعيش في ذاكرتها، تغتذي منه ملكاتها الفطرية، مما جعل حاضرها ينذر بمستقبل يحمل في رحم نموه الزمني تراكم خطأ الماضي. وهو ما جعل خروجها من أسوار التناقض، ومن ما هي عليه، غير ممكن، ولا سيما أن الرافعة السياسية في ظل عهود أموية ـ عدا أنها لم تكن قادرة على الحل السويّ ـ لم تكن سوى عامل مشجع ودافع إلى الخروج من التاريخ، بالمفهوم الأعمق، باتجاه إحياء العصبية القبلية، ونسف مبدأ المساواة الذي جاء به الدين الإسلامي.

ولم تستطع، في ظل هذا الارتداد الكبير، انجازات العصر الأموي ـ إن في الفتوحات المظفرة، وإن في تعريب الديوان أن تعيد المعادلة إلى سويّتها الإسلامية الحقة؛ فقد تسبب انحياز معظم الخلفاء الأمويين إلى العنصر العربي بشرخ في العلاقة القائمة بين العرب وغير العرب، ولا سيما بين العرب والفرس، وزاد من النتائج السلبية في هذا الصدد إصرار فئات عربية على العمل بمفهوم «الولاء» الذي تماهى بالمفهوم القبلي، فدافعوا به مفاهيم المساواة، وطفقوا يسقطونه تطبيقاً فظاً، وممارسة بغيضة على الجماعات والشعوب خارج جزيرة العرب، الأمر الذي أدى إلى نشوء مفاهيم متناقضة، أخذت تسيطر على سلوك المجتمع بكافة فئاته؛ فهي من جهة العربي اعتزاز بالنسب العربي، وهي شعور غامر بالتفوّق على غير العرب، وهي بالمقابل شعور بالاستلاب، وشعور بالغَبْن، وشعور بالخوف من استمرار التوسع الذي لا يرون فيه إلا التوسع العروبي الذي تلازم بالتوسع الإسلامي.

وكون هذا المصطلح «المَوَالي» مؤسِّساً للفرقة، وظهور «الشعوبية» ترانا نعود إليه، لنرى فيه اسماً أطلقه العرب على «العجم»، عقب فتح بلاد فارس؛ يقول أحمد أمين: «وسمي العجم موالي لأن بلادهم فتحت عنوة بأيدي العرب، وكان للعرب استرقاقهم، فإذا تركوهم أحراراً فكأنهم أعتقوهم والموالي هم المعتقون»[8]؟!.

وتلخص العبارة السابقة عظيم الخطأ الذي ارتكبه ممن أخطأ من العرب حين تحول الإسلام من غاية إلى وسيلة، يتوسلون به ليتعالوا على سواهم، ثم تمادوا فاستطالوا على الفرس، أو سواهم من غير العرب، واحتقروهم واعتبروهم دونهم دماً وجنساً ولغة وأدباً وشجاعةً وخلقاً، الأمر الذي ولد في نفوس الفرس وسواهم تياراً عكسياً نقموا به على العرب: أولاً خروجهم على أصول الإسلام الذي يسوي بين أهله، ولا يعرف جنساً ولا

---

(٨) أحمد أمين، فجر الإسلام، ط ١٠ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩)، ص ٨٩، الهامش رقم (٢) عن الزيلعي.

طبقة، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، وقالوا حينئذ بالتسوية ما دام الإسلام عاماً والناس أمامه سواء. ثم راح منهم من أخذ يعتزّ بمجده التليد ودولته الذاهبة ذات الحضارة الراقية والآثار الباقية، والسلطان العظيم، والغنى العريض في حين أن العرب كانوا فقراء جهلاء، يسكنون الخيام، ويرعون الإبل... الخ. وهكذا نشأت أصول «الشعوبية» التي أثارت جدلاً شديداً في الدولة العباسية.

نزعة الشعوبية، إذاً، قد نشأت بمثابة «رد فعل» لنزعة مقابلة كان شعارها: «العرب خير الأمم»، ولذلك كان أول شعار رفعته الشعوبية عند أول ظهورها، هو القول بأن «العرب ليسوا أفضل الأمم»، ثم رفع شعار يقول بأفضلية الأقوام الأخرى على العرب؟!

لقد تمثلت مفاعيل هذا الخطأ، والخطأ المعاكس، في شتى مرافق الحياة؛ فكان أن ظهر على الصعيد اللغوي نظرية «الفصاحة» التي اشترطت لنقاء اللغة نقاء الجنس؟! وهو ما يكون «سليقة» في الإنسان، لا تعلماً، مما يشير إلى الامعان بمحاولات إبعاد ما هو غير عربي عن السلطة والمكاسب، وحتى من التعبير بـ «عربية الإسلام»؟!.

ب ـ النتائج المدمِّرة

هذا المناخ التصادمي أسهم كثيراً في تعطيل «الحوار»، وشكل آلية داخلية سرعان ما صارت تعمل على تفكيك المجتمع الناشئ، وتعيد إنتاج التأخّر، وتمهد لانقسامات اجتماعية حادة، كان لها في العصر العباسي، عقب صراع الأمين والمأمون، الشرر المستطير، فأفرزت العداوة والبغضاء والنقمة، في اشتمال دائري طال الدين واللغة والجنس والأدب والتاريخ وعلم الاجتماع...

فهل كان استعلاء العرب على من هم ليسوا عرباً، هو وحده العامل الرئيسي في خلق «الشعوبية»، أم أنه يجوز لنا أن نتساءل عن عوامل خفية أخرى، عملت على تمزيق الدولة الإسلامية كدولة دينية، بات انتشارها يشكل خطراً داهماً على المتضررين منها؟ ألا يحق لنا أن نتساءل، ثم نقرأ بإمعان ما ذهب إليه أحد الباحثين، إذ قال: «قد يكون مفتعلو الشعوبية بعضاً من يهود بلاد فارس، ممن يعدّهم الناس فُرساً لأن مواطنهم ولغتهم وظاهر تصرفاتهم كلها فارسية، وهم في الواقع يهود لا يوالون في أعماقهم ما يوالي الفرس من دين ورابطة سياسية؛ كما قد يكون مفتعلو الشعوبية هؤلاء، من يهود العربية، ممن يعدّهم الناس عرباً، وهم في الواقع يهود أولاً وآخراً، لا شيء غير يهود. بل نحن نذهب إلى أن أصحاب هذه اللعبة لا يُستبعد أن يكونوا من الفريقين معاً، من يهود الأعاجم ويهود العرب في وقت واحد...»[(٩)].

---

(٩) أحمد لواساني، نظرات جديدة في تاريخ الأدب (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١)، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

٣ ـ في ورقة الاقتراح

أ ـ قراءة جديدة للتاريخ المشترك

ـ إن ما أشرنا إليه، تحديداً، يتحدث عن مصطلحين اثنين: الموالي والشعوبية، وعما تركاه من آثار سلبية أسهمت في تصديع المجتمع الإسلامي في طور صعوده الحضاري.

ثم تمثل ذلك في نتاج المؤرخين والشعراء والنقاد، فدخلوا دائرة التجاذب الكلامي، والاجتهاد المتمحّل، وتركوا في تراثنا، على تنوعات كمّه، الكثير من المفاهيم التي صارت تالياً جزءاً من المعقول الأدبي والتاريخي للباحثين في العصور التالية، فأقاموا عليها شواهدهم ودراساتهم التحليلية، باعتبارها (أي تلك المفاهيم) نصوصاً نهائية، يتجسّد فيها الماضي المجيد؛ فنصوص الجاحظ في **البيان والتبيين** والأخبار في **العقد الفريد** لابن عبد ربه و**عيون الأخبار** لابن قتيبة، وسواها الكثير الكثير، مما يضاف إليها من الشعر في الشعوبية وضدها، صارت مادة تراثية أخذت طريقها إلى عصرنا الحديث، بلا نقد يذكر، أو قراءة موضوعية تربط النص بعوامل إنتاجه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والديني؛ وهو الأمر الذي أدى إلى انتشار دراسات كثيرة، أسهمت، ربما عن غير قصد، بتكريس ذلك الخطأ التاريخي ولم تعمل على تجنب مزالقه.

ب ـ آلية العمل الآيلة إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة

ـ إن خطوة باتجاه تصحيح تلك المفاهيم المغلوطة، التي اكتفينا بالتمثيل على مسألتين منها، ليعتبر جزءاً من آلية عمل موضوعي، بات ضرورة وأمراً يلزمنا، إن أردنا أن نبحث عن حاضر جديد للعلاقات بين العرب والإيرانيين.

وسيكون تحقيق ذلك في ترشيد البحوث الأكاديمية لطلبة الدراسات العليا، في الجامعات العربية والإيرانية، كما سيكون تحقيق ذلك في إعادة كتابة التاريخ لطلبة المدارس، من منظور ما تحدثنا، والشيء نفسه في حوار دائم، في الندوات الفكرية الجادة.

المناقشات

١ ـ رضوان السيد

للتاريخ وطأته، وللتاريخ مفاهيمه. لكن يبدو أن الباحثين اختارا مفهوماً معيناً للتاريخ الذي يتناول بعده السياسي والعسكري، ولذلك اعتذرا عمّا اعتبراه مظالم ومشاكل تاريخية، بالانصراف إلى الحديث عن العلاقات الثقافية والحضارية. والحقيقة أن كل هذا تاريخ. فربما ما كانت الجوانب الثقافية والحضارية والروحية لتحدث وتستمر لولا الجوانب السياسية والعسكرية. والدليل الأوقع على ذلك مسألة الموالي التي يعتبرها الباحثان مشكلة «هائلة»، وهي في الحقيقة المظهر الأول للاختلاط والامتزاج والتواصل الاجتماعي والفكري بين الشعبين. ثم لماذا هذه الحساسية العميقة تجاه الفتح العربي الإسلامي لإيران؟ ما كانت مفاهيم الاستعمار والاستغلال والامبريالية وما شابه هي السائدة أثناء ذلك الفتح، كما لم تكن سائدة عندما استولى البويهيون الديلم والسلاجقة والصفويون والعثمانيون على الأجزاء العربية من دار الإسلام. لقد كان عالماً سياسياً وثقافياً واحداً يشارك فيه الجميع، وتسود فيه العصبية أو العصبيات التي تثبت كفاية عسكرية في الدفاع عن ذلك العالم أو عن جزء منه، كما حدث عبر قرون طويلة، حتى انقسم ذلك العالم تدريجياً إلى عالمين سياسيين بدءاً بالقرن الخامس عشر، في حين استمرا عالماً واحداً في المجالات الثقافية والفكرية حتى أواخر القرن الثامن عشر.

استناداً إلى هذا الفهم الشامل والتاريخي لتاريخ العلاقة بين الشعبين ضمن دار الإسلام، ومفهوم الأمة الواحدة، أرى أن الصراع العثماني ـ الصفوي اختلف عن الصراعات الأخرى، ليس في حدوثه (فقد حدث، ولم يختلف عن الصراعات السابقة ضمن دار الإسلام)، بل في آثاره. لقد حدث الصراع في عصر النهضة الأوروبية، وعلى قاعدة التصارع من أجل العلاقات الاقتصادية مع ذلك العالم الناهض. ولقد أدى إلى إضعاف الامبراطوريتين، واستضعافهما، واستتباعهما خلال قرنين لذلك العالم الهاجم عسكرياً واقتصادياً أولاً، وحضارياً في ما بعد.

ولدي ملاحظات جزئية: بالنسبة إلى مسألة الموالي والجزية والأمويين، فإن د. الدوري هو الذي علّمنا أن ضريبة الرؤوس ما كانت مهمة، بل المهم كان الخراج،

الضريبة على الأرض. ثم ما حظ هذه الحملات على الأمويين من الصحة التاريخية فعلاً؟ نحتاج نحن العاملين في مجال التاريخ، ومن العرب بالذات، إلى إعادة تقييم للدولة الأموية، ونقاش أوسع حولها. وفي النهاية: أليس العرب هم الذين أسقطوا الدولة الأموية، ولصالح عصبية عربية أخرى ضمن قريش؟

أما د. لواساني، فأحسب أن طريقته في الحديث عن العرب لا تخدم غرضه في التوحيد، وفي الرفع من شأن دور الإسلام. ولا تثير حساسيتي على الاطلاق مَمادِحُه لإنجازات الإيرانيين؛ فنحن أمة واحدة، ولا أستطيع تصور تاريخ الإسلام الفكري والروحي والسياسي من دون الإسهام الفارسي والإيراني.

٢ ـ يوسف الحسن

ـ تعليقي منصبّ على الجزئية التاريخية من الورقة:

أ ـ لقد لاحظت في ورقة د. أحمد لواساني انتقائية جزئية من التاريخ، تشكّل في حد ذاتها عبئاً على الذاكرة التاريخية، تتعلق بإعلاء شأن فارس قبل الإسلام، وتصغير شأن العروبة القديمة الحاملة لرسالة الإسلام.

ب ـ لم يتوان الباحث عن ترديد أحاديث موضوعة قيل إنها تنسب إلى الرسول ﷺ، ومنها هذا الحديث الموضوع الذي ورد في ورقته «لو كان العلم معلقاً عند الثريا لتناوله رجل من فارس» أو «لو كان الإيمان منوطاً بالثريا لناله رجل من فارس»... ولا شك في أن هناك مثله أحاديث موضوعة مشابهة، مثل «من غش العرب لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودتي»... هذا انتقاء لأحاديث تخدم أغراض سياسية، وليست بعيدة عن «الشعوبية» المقيتة.

ج ـ كما لم يتوان الباحث عن الإشادة والاعجاب بالدولة «الطاهرية» الفارسية الانفصالية، واعتبرها مثالاً للعدل وعدم الانتقام وعشق الإسلام!! وهي عند المؤرخين العرب، دولة عرقية انفصالية، وتشكل بداية انهيار أساس الخلافة العباسية. وهي أيضاً دولة تمتعت بحكم ذاتي، وبعثت الحياة الفارسية قبل الإسلام بنزعة قومية فارسية، وحكم ولايتها الأبناء بعد الآباء على طريقة الخلفاء الأمويين الذين وصفهم الباحث بأوصاف سلبية.

د ـ حتى عروبة القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وبعد الصدمة مع أوروبا والتحدي الحضاري، فإن العروبة، والوحدويين العرب الذين نقدهم بقسوة د. علي شمس أردكاني في تعقيبه، هي، وهم الذين تصدوا لهذا التحدي بأكثر قوة من المراكز السياسية الكبرى (تركيا وإيران)، هي وهم من فجروا في الوطن العربي هبات ثقافية وفكرية ولغوية ودينية وأدبية. هذا يؤكد أن هذا الوطن العربي هو الذي احتضن الصراع الحضاري الضخم، وتطابق وجدانياً مع مصير الإسلام في المستقبل. حتى جمال الدين الأفغاني، القادم من الإسلام الآسيوي المطبوع بالتقليد الفارسي، وانصب همه على إصلاح

الدولة العثمانية، فإن دعوته قامت في مصر وأثرت أساساً في الوطن العربي. وهذا يعني ترابط اللغة والأرض العربية بالدين.

وأخيراً أدعو د. لواساني إلى تصحيح منهجه في النظر إلى العرب، وإعادة النظر في أحكامه غير الدقيقة وغير المبررة، الأمر الذي يصون الروابط الروحية والحضارية بين الايرانيين والعرب، ويساعد في هذه الظروف الراهنة على تفويت الفرصة أمام المحاولات الرامية إلى توسيع شقة النزاع والصراع بين المنطقتين.

٣ ـ محمد عبد الله العزاوي

قبل كل شيء، لا بد من الإشادة بالبحث المتميز لـ د. الدوري.

أود أن أوضح أن الصراع بين الإيرانيين والعثمانيين هو جزء من الصراع بين العثمانيين وأوروبا، حيث استغلت الدول الأوروبية (كما تفعل أمريكا وإسرائيل تجاه العرب والإيرانيين اليوم) حالة الصراع العثماني ـ الفارسي لصالحها، إذ بدأت تشجع وتغذي الخلافات العثمانية الفارسية لإلحاق الأذى بالدولتين، خصوصاً بعد تزايد أهمية الخليج العربي الاستراتيجية، إضافة إلى محاولات روسيا باستمرار ـ بسبب أطماعها التوسعية ـ إضعاف الدولتين، وجعلهما في حالة تصادم ونزاع دائم.

٤ ـ صالح عبد الرحمن المانع

هناك نقطتان رئيسيتان وردتا في بحث د. عبد العزيز الدوري وفي بحث د. أحمد لواساني أود الاستفسار عنهما:

أولاهما، خاصة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية قبل الإسلام. فلقد ركّز الباحثان معاً على العلاقات والتداخلات البرية بين الأمتين وشعوبهما، ويبدو أن البعد البحري للتعاون بين البحارة العرب من اليمن والخليج لم يظهر واضحاً في كلتا الورقتين، حيث إن الطرفين تعاونا في اكتشاف طرق التجارة البحرية في بحر العرب والمحيط الهندي، واستخدام الرياح الموسمية التي تهب في هذين البحرين واستغلالها في التجارة الإقليمية بين العرب والهنود والأفارقة والفرس قبل الإسلام بقرون عدة. وسؤالي: هل كان لمثل هذا التعاون أثر في التحالف الذي كان قائماً بين سيف بن ذي يزن في اليمن وكسرى، لطرد الأحباش من اليمن أم لا؟

أما **النقطة الثانية** فتتعلق بالغزوات التي تعرضت لها إيران في التاريخ القديم، فهل تعرضت إيران لغزو من أفغانستان وشمال الهند في الفترات التي تضعف فيها سلطة الامبراطورية الفارسية في التاريخ القديم أم لا؟

٥ ـ محمد عبد الملك المتوكل

أشار المتحدثون إلى مساعدة فارس لليمن لكي تعيد الحكم إلى أهله. وعلى الرغم أن الهدف هو التجاوب مع روح التقارب الذي توحيه هذه الندوة، إلا أن الأمانة العلمية

تتطلب منا أن نكون أكثر دقة عند الحديث عن التأريخ أو تفسيره...

وإذا كان هناك عبرة تتفق مع مناخ الندوة، فهي ليست إعادة الحكم إلى أهله من اليمنيين ـ وهو الأمر الذي يشك في حدوثه ـ ولكن العبرة في توجه اليمنيين إلى الفرس وقبولهم حكمهم مفضلين إياهم على الأحباش، على رغم أن الحبشة أقرب جغرافياً إلى اليمن من فارس، ويفترض أن يكون الأحباش ـ بحكم القرب الجغرافي ـ أقرب إلى نفسية اليمنيين وتقاليدهم.

ولكن الذي حدث عكس ذلك، فقد قبل اليمنيون بالحكم الفارسي ـ على رغم البعد الجغرافي ومحدودية الجيش الفارسي ـ واستمر الفرس في الحكم حتى ظهور الإسلام الذي استجاب لدعوته الحاكم الفارسي باذان مع جميع اليمنيين... هذا كلّه يدل على أن في خصائص الحضارتين العربية والفارسية وموروثاتهما تقارباً يتجاوز التقارب الجغرافي. وإذا كان هذا التقارب قائماً في غياب الجامع الديني قبل الإسلام، فما بالك إذا كان هذا التراث من التقارب العربي ـ الفارسي قد تم دعمه وترسيخه بمنطلق فكري وعقائدي بعد الإسلام.

٦ ـ پيروز مجتهد زاده

هناك نقطتان أود أن أوضحهما في بحث د. عبد العزيز الدوري:

١ ـ الجغرافيا التاريخية لإيران في بلاد ما بين النهرين والجغرافيا التاريخية لإيران في جنوب شرق الجزيرة العربية.

٢ ـ المذهب الشيعي في عهد الصفويين.

ـ عن النقطة الأولى، لم يذكر الدكتور عبد العزيز الدوري أن صلة إيران ببلاد ما بين النهرين تعود إلى العام ٥٣٠ قبل الميلاد، حين استولى سايروس العظيم على مدينة بابل وحافظ على هذه الصلة حتى ظهور الإسلام.

ـ كان لإيران، ومنذ قرون عديدة قبل الإسلام، ولاية مستقلة في جنوب شرق الجزيرة تدعى «مازون» دامت حتى مجيء الإسلام.

ـ عن النقطة الثانية، انتشر المذهب الشيعي في إيران في عهد الصفويين لسبب واحد وهو أن الإيرانيين أرادوا استعادة هويتهم الوطنية ومنع المد العثماني شرقاً، وبالتالي الحفاظ على استقلال إيران.

٧ ـ طلال عتريسي

شدد الباحثان في ورقتيهما على تاريخ التعاون بين العرب والإيرانيين، وعلى النماذج التاريخية الكثيرة التي أبرزت العمق الحضاري المشترك بين القوميتين.

هل من الممكن القول إذاً، استناداً إلى الورقتين، أن الحرب العراقية ـ الإيرانية في

العصر الحديث، التي حُوِّلت حرباً عربية ـ فارسية، وما ترتب على آثارها على المستويات السياسية والإعلامية والنفسية. . . هي استثناء خارج عن السياق التاريخي الذي أشار إليه الباحثان؟

٨ ـ منعم العمار

قضيتان أثارتا انتباه المتكلم قراءة واستماعاً:

الأولى، هي فنية. فمع إقرار المتكلم بضرورة البدء بالتاريخ وحوادثه ووقائعه، وربما حتميته، لأننا في هذا المكان بحاجة إلى تذكرٍ كتوطئة لبناء المدرك الشعوري والسلوكي، ولكن الحاصل أن البحثين غُلّب عليهما المنهج التاريخي ـ الوصفي، ولُطفاً، أحياناً، بالنقد، وغاب عنهما المنهج السلوكي، الأمر الذي جعلني أبحث عن النتائج التي خلص إليها الباحثان، فما هي؟ وما هو واقعها العملي؟ وبذلك فقدنا الأساس المرجو لها في هذه الندوة.

النقطة الثانية أكاديمية، وهي تلك التي تتمحور حول تساؤل يلحّ علينا منذ البداية: ما هي طبيعة تلك العلاقات؟ كتوطئة وربما كخلاصة، ولكن الذي حصل أن الباحثين قد أغرقا في الوصف، وربما بالغ الأخ لواساني في الغزل والعاطفة المتأججة. والمهم أن الاجابة عن هذا السؤال، كما لاحت في أغلب بحوث الباحثين خارج الندوة، تبقى متمحورة حول الصفة الصراعية التي غلبت على طبيعة العلاقات العربية ـ الإيرانية، وبأشكال مختلفة، بحكم تناقض المصالح بمعناها الواسع وحقيقة الجوار التي مثلت، وعلى خلاف حقائق الافتراض، سبباً للتوتر تبعاً لعدم حسم حقيقتها: هل هي حقيقة جوار أم تنازع وجود؟

والتاريخ يكشف لنا معطيات ذلك البعد ابتداءً من محاولات الميديين مروراً بالاكمينية والفرثية والساسانية. كما جاء الإسلام حذراً جداً من تحرير إيران، وقد عبّرت عن ذلك قيادته بشواهد متعددة، وهذه حالة أكدها د. الدوري وعمقها د. أردكاني. ومنذ تلك الفترة ظلت العوامل المعرقلة والهواجس متبادلة بين الطرفين على أشدها، ولا سيما أن أية قراءة للتاريخ تعطينا حقائق متعددة، منها تعدد فرص المبادرة لكلا الطرفين التي جاءت معها بعوامل صراع أو بنوايا للتفوق لطرف على حساب الآخر، وبذلك يكون الحس التاريخي مشوهاً وعائقاً أساسياً أمام بغيتنا، وهنا نحن بحاجة إلى الاصلاح الشامل، ولا الوصف فحسب، فهل ننجح في هذه الندوة؟

٩ ـ عبد الله السيد ولد أباه

من بين المميزات الكثيرة في بحث د. عبد العزيز الدوري: الاشارة إلى المحتوى الإسلامي للنزعة القومية العربية، الأمر الذي يجعلها تتفتح على العمق الحضاري الواسع للأمة الذي يشكل الاسهام الإيراني أحد أبرز مكوناته، كما أنه أبرز الطابع المنفتح للمشروع الإسلامي الإيراني الذي يتبنى ـ بحسب رأيه ـ أهداف النزعة العروبية نفسها.

ولا يمكننا أن نخالف د. الدوري في التقليل من دور القوى الأجنبية (الاستكبارية بحسب عبارته) في إثارة النعرات والحساسيات بين العرب واخوانهم الإيرانيين، إلا أن الإشكال الذي يعنّ لي طرحه هو: إلى أي حد يمكن للتوجه القومي العربي أن يستوعب مشروعاً ـ قد لا يكون مناقضاً له من حيث المضمون الجوهري ـ لكنه يتجاوزه بطابعه الشمولي اللاقومي؟

بمعنى آخر، إن خط التمايز بين النزعة الإسلامية الإيرانية والفكر العروبي (بالمعنى الضيق) هو الاختلاف الجلي بين اتجاه يتأسس على المقتضيات العقدية، واتجاه آخر يبنى على محض مقتضيات الانتماء القومي. وهكذا في حين يكسب المشروع الإيراني بمميزاته العقدية الانفتاح على القوميات والأعراق المشكّلة للأمة الإسلامية، يتميز المشروع العروبي بمرونته وطابعه التحديثي وانفتاحه الفكري لانعدام محتوى عقدي محدد وجاهز.

قد يكون الرد على هذا الإشكال هو التنبيه للمحاولات الدائرة لتجديد وإعادة بناء المشروع الحضاري الجامع للأمة ببعديه المتكاملين: القومي والإسلامي.

١٠ ـ خير الدين حسيب

ـ أسأل د. الدوري: لماذا لم يصاحب الفتح الإسلامي لإيران تعريب اللسان وانتشار وترسيخ اللغة العربية فيها على غرار ما حصل في الفتح الإسلامي لأقطار وأمصار أخرى مثل مصر وغيرها؟

١١ ـ فؤاد شهاب

هناك تصوران للتاريخ: التصور القديم وهو تصور سردي قيمي، والتصور الحديث الذي يرى في التاريخ صيرورة ينتقل عبرها بعض العناصر التكوينية من الماضي إلى الحاضر والمستقبل. . . وبالتالي فالحاضر هو البدء والميعاد، والتاريخ محاولة جزئية دائماً لفهم الحاضر وليس كالتصور القديم: سرده سرداً قيمياً. . . فقد قامت مشاجرة قديمة بدأت في أواخر العصر الأموي وامتدت حتى هذا اليوم في ظل هذا التصور القديم، تقوم على محورين متعاكسين هما: **الأول** هو فضل العرب على العجم، والثاني هو فضل العجم على العرب.

وهذان البحثان، كما أعتقد يدخل أحدهما تحت المحور الأول، وثانيهما تحت المحور الثاني. ويؤسفني أن الأمور في ظل هذا التفكير القيمي لا تؤدي مناقشتها إلا إلى المنطق السفسطائي، لأننا أمام إشكالية حقيقية في ظل هذا التفكير. هذه الإشكالية تبعد مؤقتاً عن عقولنا التفكير الاستراتيجي لنقوم بعملية حسابية لتسوية ديون وثارات بين العرب والإيرانيين، وهي ديون وثارات وهمية لا وجود لها إلا في ظل المنهج القيمي للتاريخ الذي لم يعد مفيداً في دراسة حاضر العلاقات ومستقبلها بين الأمم، بمعنى أن هذا المنهج يفجر عواطف تمحو أي أثر للموضوعية وللمصالح المشتركة وللأهداف الاستراتيجية التي ينبغي أن تصاغ اليوم قبل غد لسبب بسيط، وهو أننا ليس لدينا أية

صياغات استراتيجية سوى ذلك التراث الذي خلفه هذا التصور القديم القيمي للتاريخ.

١٢ ـ محمد علي آذرشب

أثني على ما تفضل به أحد الأخوة بشأن عدم جدوى الحديث عن العلاقات العربية ـ الإيرانية قبل الإسلام، ذلك لأن الوثائق التاريخية في هذا المجال مضطربة وأقرب إلى الأساطير منها إلى الواقع، ولأن الجانبين قبل الإسلام لم يكونا ينتميان إلى إطار حضاري موحّد، بل إن منطق القوة هو الذي كان متحكماً في العالم آنذاك.

وأودّ أن أشير إلى الدراسات التاريخية الحديثة سواء منها ما كان تاريخاً محضاً، أو تاريخاً لثقافات الشعوب الإسلامية وآدابها. لقد خضعت هذه الدراسات، مع الأسف، لموجة التنافر القومي الذي شاع في العقود الأخيرة في عالمنا الإسلامي لأسباب معروفة.

صحيح أن هذه الدراسات تنطلق من دوافع خاصة فرضتها ظروف التنافر القومي، ونأمل أن تزول بعد هذه المرحلة الجديدة من التفاهم والحوار بين القوميات الإسلامية، لكن هذه الدراسات تنطلق، في ما تنطلق أيضاً، من وثائق تاريخية تعجّ بها كتب التاريخ، مع الأسف، فلو راجعنا **تاريخ الطبري** مثلاً في وقائع فتح إيران لرأينا فيه حديثاً عن آلاف من الرؤوس التي حصدت، وعن أنهار الدماء التي أسيلت، وعن الأموال الطائلة التي سلبت، الأمر الذي تقشعر له الأبدان وتنفر منه النفوس.

وبالتحقيق في هذه الروايات، يتبين لنا أنها مكذوبة مزيفة، وضعها راوٍ وضاع معروف بوضعه هو سيف بن عمر، وحقق العلامة السيد مرتضى العسكري في هذا المجال في كتابه القيم **خمسون ومئة صحابي مختلق**، وأثبت زيفها وزيف تلك التهويلات الدموية المذكورة في حروب الردة أيضاً.

أخلص إلى القول بأننا نحتاج إلى مراجعة علمية لوثائق التاريخ لتصحيح الذاكرة، ولإزالة الغبار عن الوجه المشرق لتاريخنا الإسلامي المشترك، وخصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات التاريخية الإيرانية ـ العربية.

١٣ ـ سيّار الجميل

أعتقد أن عودة هادئة للوعي التاريخي العربي تسترد أنفاسها عند نهايات هذا القرن الذي شهدنا مآسيه، وخصوصاً بيننا وبين الايرانيين، كما أعتقد أن الكتابة التاريخية العربية في تقويم علاقاتنا مع الفرس قد تحررت قليلاً من قبضة الايديولوجيات، على الرغم من أن الواقع يطالبنا بمعرفة المعلومات بايجابياتها وسلبياتها من دون الإيمان أو الإيمان المطلق بها. فهذا العصر يتطلب فتح صفحات جديدة نحو المستقبل، ولكن بشرط إحداث قطيعة مع المواريث التاريخية الصعبة، فضلاً عن تحرر الثقافة التاريخية والسياسية العربية من سطوة السلطات بعرض المسائل، حُلوها ومرّها، من دون أن نشدد على السلبيات في مرحلة كان لها مناخها الايديولوجي، ثم نأتي لنشدد على الايجابيات في مرحلة لاحقة.

لدي ملاحظة أخرى أشار إلى فكرتها د. وجيه كوثراني في تعقيبه على ورقة د. الدوري. فعلاً، لقد كان للعرب أنفسهم (أو من كان يشترك معهم في قسماتهم الاجتماعية) إبان القرون المتأخرة في عمليات الصراع العثماني ـ الإيراني الذي لم يقتصر على الصفويين وحسب، بل امتد إلى النادريين الافشاريين وصولاً إلى الزنديين والقاجاريين، أقول: كان للعرب ذلك الدور الفعال، سواء في التكوينات السياسية أو الاجتماعية/الاقتصادية، وسواء كان ذلك في العراق أو ديار بكر، في الأناضول أو في منطقة الخليج العربي، وخصوصاً البلاد العمانية بدءاً بالساحل العماني وصولاً إلى جنوبي مسقط. فيجب ألا ننسى آل افراسياب وآل الجليلي في العراق واليعاربة والقواسم والجبور وصولاً إلى الالبو سعيد والمشيخات العربية في الخليج العربي.

١٤ ـ محمد عدنان البخيت

بعد الإصغاء إلى ورقتي كل من د. عبد العزيز الدوري ود. أحمد لواساني ندرك أننا بحاجة ماسة إلى اعتماد منهجية واضحة لدراسة تاريخ الأمة الإسلامية بكل مكوناتها مثل بيان دور العرب ودور الفرس من دون نسيان أدوار بقية الشعوب الشقيقة، كالأكراد والأتراك والتركمان وغيرهم في هذه المنطقة في شرقي العالم الإسلامي، آخذين بالاعتبار أن إيران تشكل قارة سكانية غير متجانسة أساسها اللغة الفارسية، وحضارة هذه اللغة يشد معظمها المذهب الإمامي الذي هو ليس خاصاً بإيران، بل له أتباع في البلدان العربية وفي الهند وباكستان وبين الجاليات الإسلامية في العالم الأوروبي والأمريكي والاسترالي. لا نستطيع أن نختار بعض النماذج التاريخية من دون دراسة متكاملة ومعمقة بكل ما في هذه التجربة التاريخية من مرارات وحلاوة. والحاجة ماسة إلى الشروع بدراسة تاريخ الأمة الإسلامية منذ مطلع القرن السادس عشر عندما بدأت الأمة الإيرانية تتمايز بشخصيتها الإسلامية الجديدة. وهذا يستدعي أيضاً دراسة الحركة البشرية العربية من جنوبي لبنان والعراق وحلب إلى إيران. وإن الدعوة إلى كتابة تاريخ الأمة الإسلامية بحاجة إلى الإفراج الفوري عن المخطوطات وصورها، ومثل ذلك الإفراج عن الوثائق الإيرانية والعربية لإتاحة الفرصة لعلماء الطرفين للإفادة منها، هذا فضلاً عن المشاركة في نشر مشترك وترجمة مشتركة ومشاريع للتحقيق المشترك لأمهات المصادر الفقهية والأدبية والتاريخية، وخصوصاً في ما يتعلق بتاريخ المؤسسات الحضارية الإسلامية.

١٥ ـ جميل مطر

أشعر أنه توجد مبالغة في الاهتمام بعنصر «الصراع» ودوره في صنع العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطورها. أرجو أن نتذكر أن الصراع ليس بالضرورة عنصراً سلبياً.

وأرجو أن نتذكر أيضاً أنه مهما كانت درجة الصراع في العلاقات التاريخية بين العرب وإيران، فهي لم تكن في أي وقت بخطورة ودموية الصراعات التي نشبت بين الشعوب الأوروبية قبل المسيحية وبعدها. وآخر صراع عاصره أغلبنا، وهو الحرب العالمية الثانية التي انتهت منذ نصف قرن. . . وهذه الدول يجمعها الآن اتحاد سياسي كنموذج

رائع للتعاون بين الدول التي كانت إلى عهد قريب متصارعة ومتقاتلة.

لذلك أتمنى أن يتوجه المشاركون في هذه الندوة إلى التركيز على جوانب التعاون، ولا أقول إهمال الصراع. ولكن أقول أنه عندما نتحدث عن الصراع بين إيران والعرب فيجب أن يكون حديثنا مصحوباً بالمعلومات والبيانات التي تشرح العواقب التي خلّفها الصراع على الشعبين العربي والإيراني، وعلى التنمية، وعلى علاقاتهما بالعالم الخارجي، وبذلك نعمل جميعاً من أجل بناء الثقة من جديد وإزالة كل ما من شأنه أن يثير الجفاء والريبة وسوء الظن. هناك الكثير، بل الكثير جداً مما يمكن البناء فوقه. وواجبنا أن نركز على هذا الكثير بدلاً من التركيز على الصراع.

١٦ ـ أحمد لواساني (يردّ)

ثمة عدة نقاط في تعقيبات الاخوان وتعليقاتهم يجدر التعليق عليها أو توضيحها، ولكنني سأكتفي ببعضها لضيق الوقت ولأهميتها:

أ ـ لقد قلت منذ البداية إن التاريخ المشترك للأمتين ـ كتواريخ سواهما ـ مليء بالايجابيات والسلبيات، إلا أن الايجابيات هي عندهما أكثر بكثير من السلبيات، والنماذج التي أوردتها إنما كانت في سياق تعداد المواقف الايجابية التي يجب إبرازها والتركيز عليها عند الفريقين للاستفادة منها في تنمية التعاطف والتشجيع على التعاون؛ فأنا عندما أذكر دوراً عاطفياً حسناً للفرس أذكر قبل ذلك نفاذ العربية عاطفةً وتحركاً مادياً في بلاد فارس، فنفاذ العاطفة العربية من خلال الإسلام بارزة جداً في الطرف الثاني من خلال تمسكهم بالإسلام، العربي اللغة والطابع والتعاليم.

ب ـ ينبه د. كوثراني إلى أن التتار والمغول والترك لم يكن تاريخهم كله بطشاً وجبروتاً ونتاجاً عسكرياً فقط، فأقول إن ذكر هذه الشعوب هنا جاء في سياق المقارنة بين أثر الفتوحات العسكرية و«الفتوحات» الحضارية، أعني نفوذ المعارف واكتساب ثقافة روحية يكون لها عمقها ودورها الأكبر في بقاء الأمم، والذي عددته من أسماء تلك الشعوب، إنما هو الرمز الذي صارت تمثله ـ لسوء حظها ـ في التاريخ بسبب تصرفات عنيفة لا تنكر، في بدايات صداماتها مع الشعوب الأخرى.

ج ـ يستنكر د. يوسف الحسن أيضاً ذكرنا كسرى انو شروان قائلاً إن كسرى قد مزق رسالة النبي ﷺ إليه، فلمَ لم نذكر ذلك؟ وأقول جواباً إن الذي مزق رسالة النبي ﷺ هو كسرى ابرويز في عهد تالٍ، وليس كسرى انو شروان.

١٧ ـ عبد العزيز الدوري (يردّ)

إن عدم توفر الوقت يفرض علي الإيجاز والإشارة إلى بعض الملاحظات:

أ ـ يبدو من عدد من المداخلات أن هناك رغبة في إعادة كتابة التاريخ، التاريخ الإسلامي، وخصوصاً بالنسبة إلى العرب والفرس، لفهم هذا التاريخ فهماً، أوعى وأشمل وأدق.

وهنا ألاحظ أننا في البلدان العربية لا نعرف الكثير عما يكتب بالفارسية عن التاريخ الإسلامي بما في ذلك فهم الإيرانيين تاريخهم. وهذه ثغرة تستحق الاهتمام.

ب ـ وردت إشارة إلى عروبة الجنس وعروبة اللغة، وأقول إن هذا التمييز فيه نظر. فبتأثير المفاهيم الإسلامية انتقل المفكرون العرب وغيرهم في التصور الإسلامي من الحديث عن عروبة النسب إلى اعتبار اللغة أساس العروبة، وعلى هذا الأساس اعتبر اللسان/ الثقافة أساس العروبة وأساس النسبة إلى العرب.

وقد ورد السؤال: لماذا لم يصاحب الفتح الإسلامي لإيران تعريب اللسان، على غرار ما حصل في أمصار أخرى مثل مصر؟ أقول: هناك عوامل عدة **أولها** أن إيران لها ثقافة عريقة، ولغة خاصة تمسكت بها على رغم تأثرها بالدين. **وثانيها** أن العرب الذين انتشروا في إيران استقروا في مراكز معينة وكانوا قلّة، ولم ينتشروا في الريف. والانتشار في الريف ضرورة للتعريب. **وثالثها** أن البلاد التي تعربت هي بلاد سبقت إليها شعوب من الجزيرة العربية قبل مجيء الإسلام، وإيران لم تكن منها.

ج ـ قيل إن العرب والفرس تعاونوا أحياناً ضد الظلم كما حصل في ثورة الزنج. ونحن نقول ـ بصرف النظر عن ثورة الزنج ـ إن الأحزاب الإسلامية ضمت العرب والفرس، وإن ثوراتها التي اشترك فيها الطرفان كانت ضد كيانات اعتبرتها ظالمة. ولا يخفى دور الفرس والعرب في الدعوة إلى الثورة العباسية التي نقلت السلطة إلى العباسيين.

د ـ كان التعاون بين العرب والفرس في الملاحة في المحيط الهندي واسعاً، خصوصاً في العصر الإسلامي، ولعلّه بدأ قبل الإسلام، وهذا واضح من قصص الرحلات ومن المصطلحات المستعملة في الملاحة. وهذا حقل يحتاج إلى دراسة أوسع.

هـ ـ كثرت الإشارات إلى الشعوبية. ولا بد من أن يلاحظ الاختلاف في تحديد مفهوم الشعوبية في الكتابات الحديثة. وقد أدت الأوضاع المعاصرة إلى اطلاقها على فئات لا صلة لها بالشعوبية التي تحدث عنها الجاحظ وأبو حيّان التوحيدي وغيرهما.

ولا بد من توضيح أن الكتابات الحديثة الأولى كانت تشير إلى أن الشعوبية تتمثل **أولاً** في فئة محدودة من الكتّاب انتقلت من الاعتزاز بتراثها الساساني والدعوة إلى إحياء جوانب منه، إلى اتخاذ نظرة سلبية بشأن الثقافة العربية الإسلامية، وتتمثل **ثانياً** في بعض الذين تطرفوا في مهاجمة المفاهيم والقيم الإسلامية، وهؤلاء ممن نسبوا إلى الزندقة على رغم تظاهرهم بالإسلام. إن الجدل لدى الشعوبية انتقل من دعوة سليمة إلى المساواة بين الشعوب إلى الهجوم على السلطة القائمة والثقافة العربية الإسلامية. ولكن مفهوم الشعوبية حرّفه بعضهم ليقرن بفئة مذهبية أو أخرى مما لا صلة له بالشعوبية من بعيد أو قريب، كما أعطي دلالات سياسية أحياناً لخدمة اتجاهات معاصرة.

و ـ لقد ترجم البلعمي **تاريخ الطبري** مختصراً إلى الفارسية، كما ترجم **تفسير الطبري**، كما ذكرت، إلى الفارسية.

القسم الثاني

الأوضاع الراهنة وآفاق المستقبل

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها

(الورقة الإيرانية)

علي شمس أردكاني

اتحدوا لكي ينجحوا

من التطورات الرئيسية التي سجلها تاريخ العلاقات الدولية في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول(أوبك). إن هذه المنظمة، وإن كانت ليست الأولى بين منظمات الاتحاد التي شكلتها الأقطار النامية، غير أنها أضحت بمرور الزمن إحدى أهم الهيئات العالمية الاقتصادية والسياسية ومن أكثرها نفوذاً، كما انها من أكثرها إثارة للجدل والاختلاف.

إن أوبك هي اتحاد بين دول، وقد تألفت أساساً للسعي نحو تحقيق أغراض اقتصادية. وقد صار عدد من الاتحادات والتحالفات، الثنائية والمتعددة الأطراف، بين أقطار العالم الثالث، ضحيةً للمناوشات السياسية بين الأعضاء. والحق أن بقاء أي اتحاد مستقل بين دول نامية، وهو يتم لصالح منظومة عالمية قائمة على وضع مركزي من كتلتي القوة، هو أمر يعد بذاته معجزة، إذ إنه يتم على الرغم من عوامل الانقسام الدائمة الموجودة بين أعضائه. أما أن أوبك قد تأسست واستمرت في البقاء، وصارت في واقع الأمر تخدم مصالح مجموعة من الأقطار النامية، فكل ذلك دليل على النضوج السياسي والبصيرة السياسية لمعظم أعضاء المنظمة، الأمر الذي يدعو إلى تسجيل الثناء.

لقد أثمر هذا حين قامت أقطار أوبك، في مجهود منسق للدفاع عن مصالحها

الاقتصادية، باتخاذ خطوة نحو الحصول على أسعار للنفط أكثر واقعية. فقد جاءت أحداث أوائل السبعينيات لتثبت لأقطار العالم الثالث أنه ما إن يتعرفوا إلى مصلحتهم المشتركة ويوحدوا جهودهم لتحقيقها حتى يكتشفوا أن بنية الاقتصاد العالمي، وإن كانت قائمة على عدم الانصاف إلى حدٍ كبير، ستكون غير قادرة على منع تقدمهم.

مراحل رد الفعل

كان من اللافت كذلك ظهور رد فعل العالم الخارجي، ولا سيما الأقطار الصناعية المتقدمة، تجاه سلوك أوبك. جرى النظر الأوّلي إلى تشكيلها في عام ١٩٦٠ من باب حب الاستطلاع، وليس من باب اعتبارها قوة يحسب لها حسابها. وبما أن الصناعات النفطية لبعض أقطار المنظمة كانت لا تزال كلاً أو جزءاً بيد شركات غربية، وكانت هذه الشركات في حالة تصادم في ما بينها، فإن قيام حكومات تلك الأقطار المصدرة للنفط بممارسة نفوذ كبير على السوق الدولية هو أمر غير محتمل الوقوع.

يضاف إلى هذا ما كان متوقعاً من جراء المنافسات والمنازعات السياسية القديمة بين هذه الأقطار. ولا شك في أن الدول الغربية، إذا نظرت إلى الدور الممكن أن تقوم به أوبك في الاقتصاد العالمي، فإنها لم تكن لترى أكثر من نادٍ موقت أسس على كثير من الأمنيات.

لقد تغيّر هذا الموقف حين أخذ أعضاء المنظمة يركزون على ما اعتبروه غرضهم المشترك. واللافت أنه حين قررت أوبك أن تظهر عضلاتها في سوق النفط في السبعينيات كانت المنازعات السياسية القديمة، وحتى العسكرية، وفيرة العدد بين الدول الأعضاء. ولعل الذي أدهش العالم أكثر من تحركات أوبك في اتجاه رفع الأسعار هو أن الأقطار الأعضاء أخذوا يعتبرون ولاية المنظمة أمراً مستقلاً عن أغراضهم وطموحاتهم السياسية الداخلية والخارجية.

وبالطبع، فإن الذي جعل أوبك مثالاً غير معتاد على النجاح، لم يكن فقط بسبب الموهبة والحذق لبعض الرجال من ذوي البصيرة في الحكومات الأعضاء، وإنما كان هناك عدد من الأسباب البنيوية أيضاً، ومنها أن قرار رفع الأسعار قد جاء في وقت كان فيه العالم الغربي قد تعوّد على النمو الاقتصادي المستقر الذي تسنده أسعار منخفضة للمواد، وأهمها أسعار الطاقة، وكان يقررها المستهلكون أنفسهم. كان من المناقض للقواعد الاقتصادية الأساسية ألا تؤدي الزيادة في الطلب على النفط إلى زيادة مماثلة في سعره. لقد كان النفط الخام، بقدر ما يعنيه للأقطار المستهلكة، عبارة عن سلعة تخضع لتسعير الكلفة الهامشي. أما أن يكون النفط هو مادة غير قابلة للتجديد، وأن ما هو موجود من الاحتياطي منه في باطن الأرض محدود المقدار، فذلك لم ينبّه أحداً في ذلك الوقت، كما لم ينتبه أحد إلى أن الاستهلاك غير المقيد من شأنه إرهاق كوكب الأرض بتكاليف بيئية كبيرة.

كانت هذه من الأسباب التي قدمها الناطقون باسم أوبك لتفسير قرارها. وبمرور الوقت جرت معالجة هذه العيوب. بيد أن «الصدمة» التي أصابت العالم الصناعي، على يد مجموعة حسنة التنظيم من أقطار العالم الثالث، أيقظت ذلك العالم الصناعي ودعته إلى عمل سريع فعال.

لقد جاء قسم من رد الفعل منسجماً مع المصالح العمومية للمنتج والمستهلك معاً، إذ نشأ عن كلفة الطاقة العالية تطور تقاني سريع يهدف إلى استخدام أفضل للنفط. ولكن، ولغرض منع أوبك من وضع نموذج تتبعه أقطار العالم الثالث الأخرى، فقد تم اتخاذ خطوات غير بناءة، وأحياناً ماكرة، كان ترمي إلى تحقيق غايتين: **أولاهما** إعادة التوازن القديم في القوى الاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين، **والثانية** منع أوبك من تولي زمام المبادرة في سوق النفط.

ومن أجل عكس نظام العلاقات الاقتصادية بين الاقليمين الاقتصاديين، الشمال الصناعي والجنوب المصدر للنفط، قام الأول بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٥ لغرض توجيه ضربة مقابلة لحلف أوبك، وبشكل بطيء. فقد اقتضى الأمر ثمانية أعوام لخزن أربعة آلاف مليون برميل من النفط الخام بشكل احتياطي استراتيجي، وهو يكفي لاستهلاك التحالف الغربي من النفط مدة ١٢٠ يوماً. كان للتحالف الغربي جناحان، جناح عسكري هو الناتو، وجناح اقتصادي هو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وقد خلقت الآن جناحاً ثالثاً هو وكالة الطاقة الدولية. وقد استخدمت هذه الوكالة لتحطيم قوة أوبك. ومن الأمور الأساسية التي أدت إلى نجاح الوكالة، سياسات الدول الأعضاء في المنظمة وخصوماتها، الأمر الذي أدى إلى النيل من القوة الجماعية الحديثة التكوين لمجموعة من الأقطار النامية المتمركزة في منطقتنا. وبعبارة أخرى، إن عامل الاقتصاد الجغرافي الذي كان يمكن أن يستمر في كونه حجر الزاوية في قوتنا الجماعية قد أصبح هو الذي يشعل أوار الخصومات.

أزمات مقابلة

إن عملية عكس التغييرات التي جرت في السبعينيات قد أتت أكلها خلال عقد واحد. فمن جهة، سرعان ما كان الارتفاع في أسعار السلع الصناعية قد زاد على ما كان قد كسب في سوق النفط. ومن جهة أخرى، اتخذت إجراءات مختلفة لإضعاف أوبك من الداخل والخارج. وواقع الأمر، وفي خلال عقد واحد من السنين، لم يكن المستهلكون هم الذين يعضّون على أصابعهم قلقاً من جراء أزمة النفط. لقد انعكست الآية في وقت لم يكن ملائماً على الاطلاق.

لا شك في أن بعض العوامل التي أدت إلى إضعاف أوبك كانت «خارجية» المصدر، ولو أنها ما كانت لتثبّت جذورها لولا وجود تربة خصبة داخل المنظمة. وكانت معظم العوامل الأخرى ناشئة عن القيام بأعمال، أو عدم القيام بها، من النوع الذي شل

عدداً آخر من الاتحادات المشابهة التي قامت بين بعض الأقطار النامية. ولولا ذلك ما كان من الممكن أن تصيب جراثيم التفكك والانحلال جسداً قوياً. هذه هي بعض المشاكل التي يجب على منظمة أوبك الآن أن تأخذها بعين الاعتبار.

عكس الاتجاه

بعد الصدمة النفطية الحادة التي أحس بها المنتجون في عام ١٩٨٦ بدأت مرحلة جديدة وغير سارة في داخل أوبك. لقد كان الانخفاض الحاد في أسعار النفط ناجماً عن عدم قدرة المنظمة على مواجهة الأمور في مسائل متعددة. فقد فشلت في تكييف سياساتها السوقية مع اتجاه الاستهلاك الجديد في الأقطار الصناعية، كما انها استسلمت، في حالات متعددة، للإغراء القديم في الانحناء لذلك النوع من الدوافع السياسية التي لا يمكن إلا أن تقوّض وحدة الغرض لأوبك. والأهم هو أن القصد الأساسي من قوة المنظمة المتمثل بأن تتجاوز أغراضها الجماعية أغراض أعضائها منفردين قد ضاع وانتهى أمره.

إن هذا قد أدى إلى تعالي الصيحة الشريرة المنادية بالتفكيك، انطلاقاً من أهداف هي ليست أهداف المنظمة. لقد كانت حقبة الثمانينيات هي زمن التسيس الشديد لمنظمة أوبك. هذا، وبفضل نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، بدأ عقد الثمانينيات بعهد مجيد آخر لأوبك، وذلك بارتفاع جديد في الأسعار في الأسواق العالمية، غير أن عافية المنظمة الداخلية كانت تعاني هجمات شديدة، على الرغم مما قام به ممثلو الأقطار الأعضاء من أقصى الجهد للحفاظ على التقليد الثابت الذي يقضي بحصر القضايا السياسية الملتهبة داخل المنظمة، ثم شهد ذلك العقد حربين شنيعتين فرقت بين الأعضاء ووضعتهم في أطراف متعارضة. وكانت النتيجة أن العالم الخارجي لم يعد واثقاً من وجود جبهة متماسكة تمثلها أوبك في شأن الأسعار والحصص، إذ تسربت الأهواء السياسية إلى عملية صنع القرارات، وبدأ الأعضاء يتهم بعضهم بعضاً بوجود نيات تخريبية، وذلك باستخدام «سلاح النفط».

كان هذا هو أحد العوامل المهمة التي حركت الحلقة المفرغة، أو غذتها على الأقل، وأما العامل الآخر فقد انبثق من الحلقة ذاتها.

وجه الاقتصاد الجغرافي

جاء هذا العامل الآخر بسبب الشكوك بفعالية إجراءات أوبك العلاجية بالنسبة إلى بعض أعضائها. ولسوء الحظ كان من رأي بعض هؤلاء أنه بتفشي المماحكات بين الأعضاء، لا بينهم وبين المستهلكين، بلغت أوبك نهاية حياتها المفيدة، بل هم يعتقدون أن المنظمة ستكون عبئاً معوقاً أكثر مما تكون شيئاً نافعاً.

وعلى هذا الأساس بدأ بعض الأعضاء بالحديث عن ترك المنظمة نهائياً، وهذا أمر

يرضي، من دون شك، الأعضاء القدامى لأوبك. لقد توصلوا، بمقارنتهم أحوالهم القصيرة الأجل بأحوال منتجي النفط من غير الأعضاء في المنظمة، إلى نتيجة مفادها أنهم قد يكونون أحسن حالاً من دون الالتزام بالتمسك بحصص محددة بشكل صارم توضع جماعياً، مع التخلص من مشاعر العداء.

ولولا المحاولات الشجاعة القليلة التي قام بها أعضاء المنظمة الرئيسيون الرامية إلى الفصل بين منازعاتهم غير النفطية وبين إجماعهم بشأن النفط، لكانت أوبك قد زالت من الوجود قبل نهاية العقد. هذا وقد غدا من الواضح تماماً أن مستقبل المنظمة يكمن في سياق اقتصادي ـ جغرافي جديد، هو، في الوقت نفسه، أكثر وعياً لميزات الاقتصاد الجغرافي وأكثر تماسكاً في الأمور التنظيمية.

ففي عام ١٩٩٢ استسلمت الاكوادور لإغراء حياة الحرية فتركت أوبك. ومنذ ذلك الحين ظهرت بعض الاتجاهات التي ترمي إلى الخروج من المنظمة، وهي اتجاهات عمدية أو عارضة.

ومن الممكن تقسيم عضوية أوبك في الوقت الحاضر إلى فئتين: **الفئة الأولى**، تضم الأعضاء من منطقة الخليج، بحيث ان جلّ الإنتاج يأتي من منطقة الخليج الفارسي، إذ تنتج هذه المنطقة أكثر من ٧٠ بالمئة من نفوط أوبك، كما ان أقطار هذه المنطقة تعتمد كل الاعتماد على تصديرها للنفط من أجل حياتها، ومن أجل نجاح برامج التنمية فيها.

وتضم **الفئة الأخرى**، أعضاء هم أقل اعتماداً على أوبك أو نفطها، وذلك إما لعدم ثقتهم بمستقبل المنظمة، أو بسبب التغييرات في هياكلها التنظيمية. إن أقطاراً مثل الغابون هددت أحياناً بترك المنظمة، وتعاطف معها في هذا بعض الأعضاء الآخرين. وشهدت أقطار أخرى، مثل إندونيسيا، تغييراً في سماتها الاقتصادية التي هي أقل تأكيداً بكثير على صادراتها النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة.

ثمة أعضاء آخرون اقتربوا كثيراً من منظمات غير منظمة أوبك. فنجد أن فنزويلا هي عضو ناشط في منظمة «أولاد» (OLADE)، في حين أن نيجيريا والغابون، وليبيا بالطبع، تنشط في داخل أوبك.

ينبغي أن نضيف إلى ما ذكرنا بعض الحقائق الأخرى. فباستثناء العراق الذي هو في الوقت الحاضر مقيد في إنتاجه النفطي، نجد أن معظم الأقطار الأخرى تنتج مقدار طاقتها كلها تقريباً. لكن هناك استثناءان، هما العربية السعودية وإيران اللتان تنتجان أقل من طاقاتهما، وهذا استناداً إلى أرقام عام ١٩٩٤.

قد تعني هذه العوامل كلها أن مستقبل أوبك مرتبط كل الارتباط بالأحداث في الخليج الفارسي، أو في منطقة الشرق الأوسط عموماً. بعبارة أخرى، إن أقطار الاقليم ترتبط بعضها ببعض بشكل لا مناص منه، وذلك بسبب مصلحتها المشتركة في الحفاظ على وجود قوي في أسواق النفط العالمية. فإذا جرت إعادة تنظيم سياسات أوبك مرة

أخرى لتعظيم مصالح الأعضاء الاقتصادية الجماعية، فستكون الأقطار الأعضاء ملزمة بالتكاتف معاً وبمحاولة التنسيق بين عدد من الجوانب في مواقفها وأعمالها الاقتصادية، وحتى السياسية. لكن لا يمكن بطبيعة الحال تجاهل وجود منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» (OAPEC) التي تضم الأقطار العربية. هذا، وقد فقدت أوابك، منذ الحرب العراقية ـ الكويتية، كثيراً من أهميتها. يضاف إلى هذا أن ولاية أوابك لا تشمل إنتاج النفط وتسعيره.

مميزات مشتركة

إن ما ذكرناه لا يعني أن أوبك ستكون بالضرورة أحسن حالاً إذا قلّ عدد أعضائها. والواقع أنه كلما ازدادت عضويتها تعاظم حضورها في العالم بشرط ان تسود روح التعاون بين الأعضاء ويبقى الاخلاص الفردي والجماعي مكرساً لأغراضهم المشتركة. والسؤال هو: هل من المحتمل إحياء أوبك وإعادتها إلى ما كانت عليه أيام مجدها؟

إن العملية المشار إليها أعلاه، بما في ذلك الحديث عن قرار اعتباطي لبعض الأعضاء بترك أوبك، والتغييرات البنيوية في اقتصادات بعضهم الآخر التي تجعل أقطارها أقل اهتماماً بالمنظمة، تشير على ما يبدو إلى بروز أوبك كمركز ثقل إقليمي، اقتصادي ـ جغرافي، وليس كما كان دورها في السابق، كمصدر دولي للأحداث الكبرى.

إذا كان هذا هو الحال، فالأساس معد إذاً لنشوء كتلة اقتصادية ـ جغرافية مهمة، بيد أن تشكيلها يعتمد على عدد من الشروط المسبقة التي تقع كلها تحت تصرف أعضائها. ولا بد من توفر هذه الشروط لتعزيز عناصر الاتحاد الطبيعية الموجودة في ما بين ظهرانيهم أصلاً.

ذكرنا أعلاه التشابه الثقافي والديني والتاريخي، غير أن هناك عناصر أخرى للاتحاد موجودة كذلك، منها أن الحقائق الاقتصادية قد تلعب دوراً مهماً. فالهياكل الاقتصادية لمنتجي النفط في المنطقة من الممكن تشكيلها بحيث تصبح تكميلية. فثمة أقطار، من بين هذه الأقطار المنتجة، لديها من الموارد البشرية والمصادر الطبيعية ما يكفي للأقطار الأخرى أن توفر أسواقاً هائلة لما تنتجه تلك الأقطار، لتتخصص في ميدان التجارة مثلاً، وما يتصل به من خدمات. ومن الممكن لهذه الكتلة إذاً إقامة رابطة وثيقة مع المنطقة المجاورة لآسيا الوسطى والقوقاز، وفيها بحكم الموجبات الثقافية والاقتصادية تربة خصبة لتعاونها مع أقطار منطقة الخليج الفارسي. وإذا تم جمع هذه الأقطار كلها معاً، فسيتمكن هذا التشكيل الشامل من القيام بأكثر من مجرد استقرار السعر لنفوطها.

ومن نحو عشرين مليون برميل في اليوم، الذي هو إنتاج أوبك الحالي، يجري إنتاج نحو سبعة عشر مليون برميل في منطقتنا، ويصدر منه نحو خمسة عشر مليون برميل. فلو كنا من الحكمة بحيث نرفع السعر العالمي من النفط بمقدار دولار واحد فقط، فإن

إيرادات النفط في المنطقة ستزداد بأكثر من خمسة بلايين دولار سنوياً. لقد كانت جهودنا، لسوء الحظ، تعمل في الاتجاه المعاكس، بحيث أدت إلى انخفاض سعر البرميل الواحد بمقدار عشرة دولارات في السنوات العشر الأخيرة. وبذا كانت الخسائر الجماعية المتراكمة للمنطقة تبلغ زهاء خمسمئة بليون دولار سنوياً. فإذا قسمنا هذه الخسارة بين مئة مليون نسمة في المنطقة، فسيصيب حتى الأطفال الرضّع من الخسارة ما مقداره خمسة آلاف دولار للفرد الواحد. لم يحدث نقل كهذا للثروة طوعاً في السابق قط من منطقة المنتجين للنفط في الخليج الفارسي إلى منطقة أغنى تضم الأقطار الصناعية الغنية.

إجراءات ايجابية وسلبية

بصرف النظر عن قوة هذا النقل، فإننا نتعامل هنا مع دول مستقلة ذات سيادة تسيطر على مصير شعوبها. كانت الاتجاهات السياسية السلبية نحو الدخول في منازعات وصدامات تتغلب في الماضي في أكثر الأحيان على القوة الايجابية الموجودة في الاتحاد. إن من الممكن مع مرور الوقت، وبفعل قوة وسائل الاعلام، أن تنمو أعشاب العداوة وتتقوى بما يكفي لخنق زهرة الصداقة والأخوة وهي زهرة سحيقة القدم.

لهذا يعود الكثير إلى السلطة السياسية في الأقطار الاقليمية لتمضي في اتجاه تحقيق منافع كبيرة من الاتحاد. وبوسعنا أن نعرض باختصار هذه القوى السلبية والايجابية.

كان الشرق الأوسط بصورة عامة، ومنطقة الخليج الفارسي بصورة خاصة، تحتل بصفتها منطقة حساسة للغاية مكاناً مهماً، وستستمر في احتلاله في المعادلة العالمية التي وضعتها الدول الكبرى. وهدفها هو تولي حضور لا مناص منه في الصفقات الاقليمية، السياسية منها والاقتصادية.

والسؤال هو: هل أن هذا الحضور هو جوهري حقاً؟ وهل أن الأقطار الاقليمية ستكون من دونه أحسن حالاً؟ إن المعروف عن طريقة استخدام الدول الكبرى للإقليم من أجل أغراضها هو أن هذا لا علاقة له بمصالح شعوب المنطقة أنفسهم. على العكس، فإن خدمة مصالح الدول الخارجية كانت تتم على نحو أفضل حين يجري تجاهل شعوب المنطقة وحكوماتها. وبكلمة واحدة، كان الأمر في العادة سلبياً، وهو في أحسن الأحوال بمثابة مباراة صفرية يكون فيها ربح أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر، ويكون دائماً ضعفاً جماعياً.

وليس من الصعب أن نبيّن كيف كانت تجري خدمة هذه المصالح المريضة حيث كانت تزرع بذور الشقاق في المنطقة. وفي هذا الاتجاه شهدت المنطقة حربين شنيعتين ومريعتين أفسدت عقداً من الزمن بأسره. ولم يكن من الممكن في أي منهما أن يحقق تجار الحروب أغراضهم، وهي أغراض غير مشروعة كانت نتيجتها إهدار حياة الملايين من الناس وبلايين الدولارات، هي خسارة الفرص لتطوير الاقتصادات في دول المنطقة، في عقد كانت فيه أقطار أخرى أقل استحقاقاً منها تتقدم إلى الأمام بقفزات واسعة. وكانت

النتيجة جعل الجميع، أفقر حالاً، وخلق جو من الارتياب وعدم الثقة، وكذلك جعل بعض الدول في أدنى درك في سلم القوة السياسية والاقتصادية، هي التي كانت ذات يوم تتطلع إلى تقدم سريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

إن عملية إنضاب الموارد البشرية والمادية في المنطقة تجري حتى اليوم من أجل أهداف عقيمة، ولم ينته ذلك بعد. واليوم وقد أدرك المرء سذاجة الفكرة الداعية إلى تحقيق الشهرة والمجد بالقوة الوحشية، فإن خطر المواجهة المباشرة بين شعوب المنطقة، ربما يكون قد تضاءل كثيراً. وإنما ليس الشر الوبيل للاستعداد لحرب في كونه حالة سخيفة من السلام المسلح. إن هذه الحالة من الممكن أن تكون، ومن دون مبالغة، مدمرة كذلك، كالتدمير الذي تحدثه الحروب المباشرة، لأن تلك الحالة لا نهاية لها، ولذا فهي محطمة للأعصاب.

وعلى الضد من الحاجة إلى تجميع مواردنا معاً، فإننا نبذل جهودنا الآن لإقامة حواجز لا يعول عليها في ما بيننا، وهي حواجز تنذر بشر مستطير. إن ملايين الدولارات تنفق الآن على شراء الأسلحة والذخائر، وهي لن تستخدم أبداً كما يرجى، وهذا محتمل، إلا إذا جاء أحدهم، وكان من الطيش والتهور ما يكفي، لكي يقتنع بإغراءات الذين يرغبون بالإبقاء على تجارتهم المميتة من دون انقطاع.

هذا هو العامل السلبي الذي يواجهنا اليوم. غير أن تجربة الماضي قد بيّنت لنا الطريق للتغلب عليه. لقد مرت بنا أوقات كنا نواجه فيها الحاجة إلى المحافظة على جبهة صلدة ضد الضغط الخارجي، وكان الأعضاء على حافة مواجهة عسكرية مباشرة، فإذا بممثليهم يغمضون أعينهم عن الصقور في الداخل ويقفون مع خصومهم مبتسمين أمام آلات التصوير. لقد مرت أخطار الحروب بسلام وبقيت منافع الابتسامات.

هناك اليوم نقاط منازعات متعددة بين أعضاء أوبك من دول المنطقة. ولا نريد الحكم على هذه النقاط ونصف معظمها بأنها «غير ذات موضوع»، وهي كذلك فعلاً. ولكن، وعلى فرض أن هذه الخلافات حقيقية فعلاً، فإن الأناس الذين هم من العقلية ذاتها، ويشاركون في صفات ايجابية متعددة، سيكونون حقاً خالين من الحنكة السياسية، بحيث يخفقون في حلها بواسطة موهبة الإنسان الأساسية، وهي التحدث بتعقل. إن ما يجب تجنبه هو التوجّه نحو أعدائنا الألداء الذين لا يخافون إلا من تضامننا وراء راية واحدة.

هناك عدد غير قليل من الدول المختلفة في هذه المنطقة، وفيها عدد غير قليل من الحكومات والسياسات والنظرات العامة المختلفة. إنها وشعوبها لها الحق في اختلافاتها. ولكن هناك وراء هذا كله تياراً قوياً من التشابه في النظرة العالمية، وفي الأمزجة، ما يجب استغلاله لخدمة غرضين على الأقل. **أولهما**، إحباط أية محاولة يقوم بها أعداؤنا لدق إسفين في ما بيننا، وهم ماهرون في ذلك بما يكفي لتقديم أنفسهم إلينا كأصدقاء. **والثاني**، الإيمان بأن مستقبل اقتصاداتنا من الممكن تحقيقه على خير وجه بتعاوننا الوثيق، وعندنا أساس مشترك واسع جداً لذلك.

(الورقة العربية)

جاسم خالد السعدون(*)

مقدمة

لا شك في أن العالم الواعي تحكمه مصالحه، ولا شك في أن التغيرات الجوهرية التي حدثت مؤخراً بتداعي القطبية الثنائية قد أضفت على صراع المصالح مزيداً من هيمنة البواعث الاقتصادية. ونحن في انتظار تشكيل جديد للعالم تحكمه على الأرجح قطبية ثلاثية، ولكنها قطبية من نوع مختلف: القوة العسكرية فيها أداة تنخفض أهميتها بمرور الزمن، وسنشاهد بالتزامن ارتفاعاً لأهمية القدرات الاقتصادية. وفي سبيل تحقيق التفوق القادم، ستستخدم أدوات القوة المتاحة للتميز المسبق كلها في التحكم على كل ما من شأنه أن يساهم في دعم احتمالات التفوق في عملية البناء للأقطاب المرشحة لسيادة عالم المستقبل. وفي الحاضر وحتى نهاية العقد الأول من القرن القادم، تساهم الدول المتقدمة بنحو ٧٣ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي العالمي، ويتوقع أن تنخفض مساهمتها النسبية إلى نحو ٦٧ بالمئة، ولكنها ستزيد بشكل مطلق. وسوف يتصارع العالم الثاني سابقاً، والعالم الثالث الذي يحوي نحو ٨٩ بالمئة من جملة سكان العالم على ثلث الناتج المحلي الاجمالي العالمي. ومن المرجّح أن العالم الثالث سوف ينقسم إلى ثلاث مجموعات: **أولاها** مجموعة سترتبط بشكل مباشر بالأقطاب الجدد الثلاثة بحكم الجغرافيا أو صراع الاستقطاب، وقد تعطي أكثر مما تأخذ، ولكنها ستكون في أوضاع أفضل. **وثانيتها**، إما بحكم الوعي أو بحكم الحجم، ستحاول تكوين كتل أو تعاونيات أصغر للدفاع عن مصالحها من مواقف تفاوضية أفضل، وقد تنجح في الاتجاهين: في تعظيم الإفادة من طاقاتها المتبادلة، وفي تعظيم الإفادة من علاقاتها بالغير. **وثالثتها** مجموعة دول متناثرة لا تشملها مزايا الأولى، وليست راغبة أو قادرة على الوعي بأوضاعها أو بالتغيرات حولها وانطباقاتها على شعوبها،

(*) المدير العام، الشال للاستشارات الاقتصادية - الكويت.

ومستقبلها، وتلك من الدول أو المجموعات التي سوف تتناقص مساهمتها النسبية، وربما المطلقة، في صناعة الإنتاج العالمي، بما يعنيه ذلك من انطباقات اقتصادية سياسية واجتماعية خطرة.

وتجمع البلدان العربية وإيران من الصفات ما يجعلها مرشحة لأي من التقسيمات الثلاثة، وهي من جانب تمثل، بحكم الموقع والموارد، مادة صراع كتل المستقبل للسيطرة عليها ووضعها ضمن مناطق النفوذ الأساسية، وهي من جانب آخر تمثل حضارتين ضاربتين في القدم والتقدّم وتاريخاً من أوضاع الصراع وميزات التفاهم، وهي بما تملك من أهمية وموقع وعدد سكان مؤهلة لولوج تجارب تكتلات جنوب شرق آسيا ووسطها، أو حتى تجربتي الهند والصين. وهي من جانب ثالث مؤهلة للضياع ومزيد من التشرذم، إما بحكم الممارسات الذاتية في إهدار مواردها ونهجها التنموي غير الموفق، أو بحكم الاسقاطات من الغير عليها، إذ قد يطحنها صراع العالم الواعي لها في مقابل ضعف إرادتها، أو تداعيات الأوضاع فيها أو على أطرافها.

وتواجه الكاتب معضلة تنحصر في امكانية الطعن في الورقة من أساسها على اعتبار أنها موغلة في النظرية أو الجري وراء وهم القدرة على الكتابة عن المنطقة العربية كوحدة أو كتلة في مقابل إيران، إذ سيكون من المنطق بدعم من التاريخ القديم والحديث الكتابة عن إيران الموحدة، ولكن من الصعب جداً ضمن محددات الزمن اللازم للتحرك، الكتابة عن إرادة عربية موحدة في هذا الاتجاه أو أي اتجاه آخر. فالعرب بحكم الصراع بين أقطارهم، وهو أشد أنواع الصراع هدماً وإيلاماً، وبحكم الصراع داخل تلك الأقطار بحكم إخفاق عمليات البناء الاقتصادي - وهو أمر تشارك فيه إيران - يصعب، وربما يستحيل، تصور إرادة منسجمة لهم بعضهم مع بعضهم الآخر، أو مع الغير أو في مواجهتهم. وعليه من المتوقع أن تكون امكانات الدفاع عن انتقاد جوهري ورئيسي امكانات ضعيفة، الأمر الذي يضعف بالتبعية من الحماس في الاسترسال في دعم الحجج لترجيح الدعوة إلى دفع إيران والعرب إلى الصنف الثاني المتوقع لدول العالم الثالث.

ولن يلتزم الكاتب حرفياً بعنوان الورقة، فليس في شقه الأول حول العلاقات الاقتصادية العربية - الإيرانية ما يستحق الكتابة. وسوف تنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين وخاتمة: في القسم الأول سوف نستعرض «واقع الحال» في كل من المنطقة العربية وإيران وعلى أطرافهما، في محاولة لخلق قاعدة للانطلاق منها إلى القسم الثاني. وفي القسم الثاني حول «آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية» سوف نحاول استعراض الاحتمالات الثلاثة السابق التطرق إليها مع تركيز على مناحي الالتقاء عند الاحتمال الثاني وفوائده. والخاتمة لن تخرج عن محاولة لتلخيص أهم النقاط أو الأفكار الواردة في الورقة واستباق النقاش أو ربما إثرائه في محاولة لاستعراض نقاط الضعف فيها.

أولاً: واقع الحال

بعد نحو ٢٦ عاماً من تولي أسرة رضا بهلوي الحكم في إيران، وضمن إفرازات الحرب العالمية الثانية وضعف دولة النفوذ القديم - بريطانيا - وتفجر المشاعر القومية الوطنية، يتولى د. مصدق رئاسة الوزراء في إيران في عام ١٩٥١ ويؤمم شركة النفط الإيرانية - البريطانية في زمن كانت فيه إيران أهم منتجي النفط في المنطقة. ومع بوادر اكتشاف النفط في المنطقة العربية - البحرين بكميات صغيرة في عام ١٩٢٧ والكويت بكميات تجارية قبل الحرب الكونية الثانية وبعيدها - ومع بوادر حركات قومية وطنية في المنطقة العربية أيضاً، مثل ثورة تموز/يوليو في عام ١٩٥٢، يأخذ صراع المصالح طابع العنف. فيتم التخطيط للإطاحة بمصدق وعودة الشاه بتعاون أمريكي - بريطاني يقصي فيه الجنرال زاهدي رئيس الوزراء مصدق، ويعود الشاه الابن من منفاه بعد أن أبدى الشاه الأب تعاطفاً مع الألمان أدى مع مبررات أخرى إلى احتلال إيران من قبل قوات الحلفاء في بداية الأربعينيات. وتولت إيران منذ ذلك الحين دور التوازن والحماية لمنطقة تزايدت أهميتها النسبية في سوق تصدير الطاقة، وكان يحلو للشاه يومها أن يلقب بشرطي الخليج وكان يمارس ذلك الدور، ولعله كان سبباً في ما بعد لسقوط الامبراطورية نتيجة سوء استخدام الموارد وتوزيعها. وحدثت ثورة مشابهة إلى حد ما لما حدث في إيران أثناء ثورة الدستور في بداية القرن الحالي، ولكن نتائجها كانت مختلفة، إذ تطورت إلى تغيير جذري على المستوى الداخلي والعلاقات مع الخارج، ودخلت منذ البداية في مواجهة مع حلفاء الأمس، وزاد من انكشاف موقفها سقوط الاتحاد السوفياتي.

وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار العربي، لم تكن هذه العلاقات في التاريخ المعاصر أسوأ مما كانت عليه في عقد الثمانينيات، والذي دخلت في بدايته في صراع عسكري عنيف ومدمر مع أكبر جيرانها العراق، وموّلت الحرب من إيرادات النفط للدولتين المتحاربتين، ودفعت دول الجوار العربي نصيبها من تمويل تلك الحرب لصالح العراق. وتحولت دول المنطقة جميعها - مع استثناءات قليلة - إلى دول عجز بعد أن كانت دول فائض مالي حتى بداية الثمانينيات. وكان تمويل الحرب أو التسلح لمواجهة تداعياتها أو التسلح تحت ضغط الموقف التفاوضي الضعيف مقابل دول قوية، مبررات كافية للوصول إلى هذا الوضع. وإلى جانب هدر الموارد وكمية الدمار الذي يحتاج إلى موارد إضافية، أضعف التمزق والشك المتبادل من قوى التفاوض لكل من دول الجوار وإيران، وقوّض ذلك كثيراً من احتمالات الإصلاح الداخلي والبيني، وبالتبعية خلق موقفاً تفاوضياً ضعيفاً تجاه الغير. وزاد من سوء الأوضاع السيئة في الأصل الاحتلال العراقي للكويت الذي لم تقف آثاره عند حدود دول الجوار العربي، وإنما امتدت إلى مجمل الساحة العربية. وإلى جانب ما أدّت إليه من تحويل ما تبقى من دول فائض إلى دول عجز، ومزيد من العجز لدول العجز، أدّت إلى مزيد من التدهور في الموقف التفاوضي للجانب العربي، والذي كان من افرازاته ضعف الموقف العربي في مفاوضات

السلام في الشرق الأوسط، وسهولة البدائل للتعاون العربي ـ العربي، والضعف القائم والمحتمل للسوق النفطية.

والوضع داخل إيران والمنطقة العربية وعلى أطرافهما يميل إلى عدم الاستقرار، فالجمهوريات الإسلامية المجاورة لإيران تعيش ارهاصات سياسية واقتصادية صعبة. ومشكلات الحدود واختلاف أنظمة الحكم والتقسيمات الدينية والسياسية والقبلية والطائفية تغذي من تداعيات الأوضاع الاقتصادية البائسة في بعض الأقطار العربية وتنحو بها نحو التطرّف. وفي ظل تلك الأوضاع تضعف الرؤية إلى الأهداف العامة ضمن لغة غلبة المصالح التي تزداد وضوحاً في العالم حولنا، وتتفوق لغة الشعار غير القابل للتطبيق والمصالح الضيقة لدويلات داخل كل قطر تتجسد في حزب أو طائفة أو حركة أو جماعة مصالح آنية.

ونعتقد أن الجهد البحثي يجب أن ينطلق من الأمر الواقع بالاعتراف بكل خطاياه وتبعاته، وعلى الباحث أن يقدّر ما استطاع تكلفة الفرصة البديلة مقابلةً مع استمرار ذلك الأمر الواقع. وعليه سوف نستعرض في ما تبقّى من هذا القسم مسحاً رقمياً لواقع الحال لعلنا نستطيع أن نتلمّس بعض تبعات استمراره أو تكلفة الاستمرار فيه. والغرض يتلخّص في طرق بديل من البدائل لتقدير جانب من مزايا الفرصة البديلة، أو تكلفة فرصة من فرص ضائعة ربما تخفف من تلك التبعات.

١ ـ المنطقة العربية

تمثل مساحة الوطن العربي ١٠,٢ بالمئة من مساحة العالم، يقطنها ٤,٣ بالمئة من سكانه، ويبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو ٥٠٨ مليارات دولار بالأسعار الجارية لعام ١٩٩٣، ويبلغ نصيب الفرد منه ٢١١٧ دولاراً أمريكياً. وتحضن المنطقة العربية نحو ٦٢ بالمئة من احتياطي النفط العالمي ونحو ٢١ بالمئة من احتياطي الغاز. ولا بد من الحذر عند تداول هذه النسب، فقد لا تعكس تماماً الحقيقة، إذ إن هناك بعض الحوافز غير المنطقية التي قد تؤدي إلى المبالغة في تقدير تلك الاحتياطيات من قبل بعض الدول لاعتبارات الصراع على حصص الإنتاج. وتبلغ جملة الصادرات السلعية نحو ١٤٢ مليار دولار أمريكي معظمها صادرات نفط خام (٦٨,٥ بالمئة)، وتبلغ وارداته السلعية نحو ١٢٧ مليار دولار، بفائض تجاري بحدود ١٥ مليار دولار، ولا تمثل التجارة البينية سوى نحو ٩ بالمئة من جملة تجارته الخارجية. ويتحول الفائض التجاري إلى عجز بحدود مليار دولار في الحساب الجاري للعام نفسه إذا أضفنا صادرات الخدمات ووارداتها، إذ تبلغ جملة الصادرات ١٦٠ مليار دولار وجملة الواردات ١٦١ مليار دولار. وتبلغ مديونية الدول المقترضة فيه نحو ١٥٣ مليار دولار، بما يمثل نحو ٨٢ بالمئة من جملة ناتجها المحلي، وتستهلك خدمة الدين نحو ٣١,٥ بالمئة من حصيلة صادراتها، بينما تبلغ تلك المديونية نحو ٣٠ بالمئة من جملة الناتج المحلي العربي لعام ١٩٩٣ وتستهلك خدمتها نحو ١١,٤ من

حصيلة صادراته[1]. وتنسب مجلة **الاقتصاد والأعمال**[2] إلى تقريرين دوليين بعض المؤشرات الاضافية عن الوضع العربي، وتذكر مثلاً أن معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي لمجمل العقد الماضي كان الأضعف بين خمس مناطق قسمت إليها الدول النامية. فقد بلغ معدل النمو الحقيقي فيه ١,٧ بالمئة، بينما بلغ للدول النامية في المتوسط ٤,٧ بالمئة، وبلغ نصيب الفرد منه ١,٤ بالمئة بالسالب، أي بانخفاض في مستوى المعيشة، وزادت نسبة الفقراء فيه من ٣٠,٦ بالمئة في عام ١٩٨٥ إلى ٣٣,١ بالمئة في عام ١٩٩٠، بينما انخفضت تلك النسبة في المتوسط للدول النامية من ٣٠,٥ بالمئة إلى ٢٩,٧ بالمئة. وبلغت نسبة الانفاق العسكري في عام ١٩٩٠ في الوطن العربي ٢٧٥ بالمئة مما ينفق على الصحة والتعليم، بينما بلغت لمجمل الدول النامية شاملة الوطن العربي ١٦٩ بالمئة من الانفاق على الصحة والتعليم.

وتلك الأرقام التجميعية ضعيفة الدلالة كما أسلفنا في مقدمة هذا القسم، إذ لن يكون هناك فارق كبير لو أضيفت إليها دول أخرى وأسقطت دول مقابلها، أو على الأقل تلك هي قراءتها في حدود الوضع العربي الراهن. ولو تجاوزنا تلك الحقيقة للحظة، فإن حجم الاقتصاد العربي المجمع صغير في القياس المقارن ومع فارق المساحة والسكان إذا وحّدنا سنة القياس لعام ١٩٩٣. فهو بقياس الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق يبلغ نحو ٤,٩ ضعف حجم الاقتصاد النرويجي، وتعداد سكان النرويج لا يتعدى ٤,٣٣ مليون نسمة، ونحو نصف حجم الاقتصاد الايطالي، و٦ بالمئة فقط أكبر من الاقتصاد الاسباني المريض حيث معدل البطالة فيه يبلغ ٢٤,٥ بالمئة[3]. والأهم أن مكونات الناتج المحلي الاجمالي مختلفة بشكل جوهري، إذ يسيطر استخراج المواد الأولية والمنتجات الزراعية على مكونات الناتج المحلي العربي، فيمثل استخراج النفط مثلاً نحو ٢٠ بالمئة من جملة ذلك الناتج، بينما على النقيض تمثل اقتصادات المقارنة إنتاج سلعي وخدمي بالغ التعقيد ولها في تلك المنتجات مزايا نسبية. وللحصول على مزايا التخصص وتقسيم العمل واقتصادات الحجم، فإن تلك الاقتصادات تميل إلى التوحد على رغم وعيها بتبعاته، مثل التنازل عن السيادة المطلقة، على رغم ما بينها من عداء وتاريخ لحربين كونيتين معاصرتين.

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩٤).

(٢) انظر: «في قراءة ثانية للأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية: العالم العربي بين مؤشرات الثروة ومؤشرات الفقر،» **الاقتصاد والأعمال**، السنة ١٧، العدد ١٨٨ (آب/أغسطس ١٩٩٥)، ص ٢٤ ـ ٢٩، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣). والتقريران المنسوبة إليهما الأرقام هما: البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٢** (واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي؛ القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، و**تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٣** (واشنطن، دي. سي.: البنك الدولي؛ القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣).

(٣) Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Annual, World Outlook, 1995.*

أما إذا تجاوزنا فرضية التجميع وعرجنا على مواصفات الاقتصادات القطرية وأدائها، فإن الصورة تبدو أكثر تعقيداً، ولعل بإمكاننا تفسير جانب من الفوضى السياسية الاجتماعية من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية القطرية. ففي الجزائر مثلاً، كان نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سالباً في ثلاث من خمس سنوات خلال العقد الحالي (١٩٩٠ - ١٩٩٤)، وتراوحت معدلات التضخم مابين ١٦,٧ بالمئة عام ١٩٩٠ و٣٥ بالمئة عام ١٩٩٤، وقد تبلغ نسبة خدمة دينها ٧٨ بالمئة من حصيلة صادراتها السلعية والخدمية لعام ١٩٩٤. وحقق الحساب الجاري فائضاً في أربع سنوات من خمس، ولكن قد يكون السبب الرئيسي في ذلك انخفاض سعر صرف عملتها أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة نفسها إلى ٢٠,٦ بالمئة من قيمتها في بداية العقد. وفي المغرب كان النمو الحقيقي سالباً في سنتين من خمس سنوات من العقد الحالي، وحقق الحساب الجاري عجزاً في السنوات الخمس، وفقد الدرهم المغربي نحو ٨ بالمئة من قيمته أمام الدولار الأمريكي وإن لم ينعكس ذلك كثيراً على معدلات التضخم التي تراوحت مابين ٤,٩ بالمئة و٨ بالمئة. وكان النمو الحقيقي في البحرين متواضعاً في ثلاث من خمس سنوات، إذ تراوح مابين ١,٣ بالمئة في عام ١٩٩١ و١ بالمئة في عام ١٩٩٤ وبلغ ٢,٥ بالمئة و٤ بالمئة في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ على التوالي. ولا يبدو التضخم في الوقت الحاضر مشكلة. ولا زال الدينار البحريني مرتبطاً تماماً بالدولار، وتلك سياسات دعم لها كلفتها، وخصوصاً إذا علمنا أن الحساب الجاري في عجز للسنوات الخمس. وفي مصر كانت معدلات النمو متواضعة في ثلاث من خمس سنوات، إذ تراوحت مابين ١ بالمئة و١,٥ بالمئة، ولكنها كانت بشكل عام موجبة، وتمت السيطرة إلى حد ما على معدلات التضخم التي بلغت أدناها عند ٧,٥ بالمئة في عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ١٩,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من العجز الكبير في ميزانها التجاري إلا أنها حققت فائضاً في حسابها الجاري بسبب صادراتها من الخدمات، وانخفضت أعباء خدمة الدين لديها من ٣٠,٨ بالمئة في عام ١٩٩٠ إلى ١٤,٣ بالمئة في عام ١٩٩٤، كما ظل سعر صرف الجنيه ثابتاً تقريباً أمام الدولار مابين عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ بعد أن فقد نحو ٤٠ بالمئة من قيمته مابين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١. وحققت العربية السعودية نمواً متواضعاً بلغ ١ بالمئة في عام ١٩٩٣ ونمواً حقيقياً سالباً بلغ ٣ بالمئة في عام ١٩٩٤ بعد نمو كبير نسبياً في السنوات الثلاث السابقة، وحققت عجزاً مستمراً على مدى ٥ سنوات في الحساب الجاري مع سيطرة على معدلات التضخم وثبات أسعار صرف الريال أمام الدولار. وكانت الأوضاع أكثر سوءاً في نماذج من أقطار عربية أخرى مثل اليمن وليبيا والسودان في حال استخدام المؤشرات نفسها. ولا شك في أن أوضاع الصومال وجيبوتي مأساوية، ولا يخرج ما تبقى عن السياق الذي ذكرناه.

وإسقاط تلك المؤشرات على أبعادها السياسية والاجتماعية تفسّر بلا شك ضعف السلطة المركزية في معظم الأقطار العربية، وبروز ظاهرة العنف الرسمي وغير الرسمي، ولذلك تكاليف لا بد من أن تنعكس سلباً على المؤشرات الاقتصادية السابق ذكرها. وفي

محاولة لتخفيف الضغوط الداخلية يتم بوعي أو من دونه الاساءة إلى العلاقات العربية ـ العربية بحكم الجوار، ويتم تصدير العنف أو التوتر عبر الحدود ما يضاعف من الأثر السلبي وهدر الموارد النادرة للتحضير للمواجهات المحتملة مع الأشقاء. من جانب آخر، تغيّب ضغوط الداخل وضغوط الجوار في معظم الأحوال مساهمة القادرين على الحكم على الأمور بالمنطق عن سلطة اتخاذ القرار، الأمر الذي يضعف احتمالات الاتجاهات المؤسسية للقرار السياسي ويخلق فجوة بين الافتراض والواقع.

٢ ـ إيران

وباستثناء امكانية الكلام على إيران الموحدة بسلطة مركزية واحدة، فإن هناك تشابهاً في قراءة المؤشرات الاقتصادية وانطباقاتها، داخلها وحولها، الأمر الذي قد يرفع من مستوى الضغوط الداخلية وفي الجوار. تبلغ مساحة إيران نحو ١,٦٣٦ مليون كم٢، أي نحو ١١,٧ بالمئة من مساحة الوطن العربي أو ١,٢ من مساحة العالم، وبتعداد سكاني يبلغ نحو ٦١ مليون نسمة، أي نحو ٢٥,٤ بالمئة من سكان الوطن العربي أو ١,١ بالمئة من سكان العالم. وبلغ الناتج المحلي بأسعار السوق نحو ٦١,٥ مليار دولار بمتوسط نصيب للفرد يبلغ نحو ١٠٠٨ دولارات، ولكنه ينخفض بحدة مقوماً بالدولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢٥,١ مليار دولار نتيجة الانخفاض الشديد في سعر صرف الريال الإيراني من ١١٧٠ ريالاً لكل دولار إلى ٢٩٠٠ ريال لكل دولار. وهو الاتجاه الذي استمر في عام ١٩٩٥. ويتوقع أن يبلغ النمو الحقيقي بالسالب ٤ بالمئة في عام ١٩٩٤ بعد أن حقق معدلات نمو موجبة منذ بداية هذا العقد تراوحت مابين أقصاها عند ٩,٩ بالمئة في عام ١٩٩٠ وأدناها ٢ بالمئة في عام ١٩٩٣. وتراوحت معدلات التضخم بين أدناها عند ٧,٦ بالمئة وأعلاها عند ٢٣ بالمئة في عام ١٩٩٢ واستقرت عند ٢٠ بالمئة في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وباتباع سياسات متشددة في الواردات استطاعت إيران تحقيق فائض هامشي في حسابها الجاري في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ بعد تحقيق عجوزات كبيرة نسبياً في العامين السابقين لهما. ونتيجة التحرير الجزئي لحركة أسعار الصرف كجزء من أدوات السياسة النقدية انخفض سعر صرف الريال الإيراني إلى نحو ٢,٣ بالمئة من قيمته مابين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤. وتبلغ ديون إيران الخارجية نحو ٢٣,٥ مليار دولار أمريكي، أي نحو ٩٢,٥ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٤ مقوماً بالدولار بعد أن كانت جملة ديونها في بداية العقد نحو ٩ مليارات دولار فقط. ولا تبدو التوقعات قصيرة الأمد مشجعة، إذ تتعرض إيران لضغوط إضافية من الغرب، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة بسبب اتهامها بتسريع برامجها النووية ومساندة الارهاب ومعارضة اتفاق سلام الشرق الأوسط وقضية سلمان رشدي. يضاف إلى ما تقدم وجود ضغوط تتعرض لها الدول النفطية بشكل عام والدول المدينة منها بشكل خاص، وإيران مثال لها، وتتلخص في تدهور الأسعار الحقيقية والاسمية للنفط، إذ يفترض أن تكون إيران قد خسرت ٣,٧ دولار لكل برميل مابين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. ولا شك في حدوث تداعيات سياسية واجتماعية للتطور في

المؤشرات الاقتصادية المذكورة، الأمر الذي يضعف من السلطة المركزية كما هو حال معظم الدول العربية، وأحد المؤشرات هو انخفاض نسبة الناخبين في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٣ إلى ٥٨ بالمئة، وانخفاض نصيب الرئيس فيها إلى ٦٣ بالمئة. والمشكل ان هناك فترة سماح تطول وتقصر لاعتبارات موضوعية، مثل خصوصية كل شعب وحجم حرية التعبير المتاحة، واعتبارات غير موضوعية، مثل اعتبارات المبالغة في الاجراءات الأمنية، تفصل مابين زمن قراءة المؤشرات الاقتصادية وحدوث تداعياتها على المستوى السياسي والاجتماعي. ولكن استمرار المؤشرات الاقتصادية في اتجاهها السلبي لا يمكن، مهما كانت تلك الاعتبارات، أن يلغي الاتجاه نحو التطرف والعنف ومزيد من التمزق في كل اتجاه، وأي اتجاه، والثورة الإيرانية في الأساس كانت نتاج ذلك الواقع، والاتحاد السوفياتي نموذج آخر مجاور.

وكانت أهمية إيران الاستراتيجية حتى نهاية العقد الماضي أكبر بالنسبة إلى الغرب، إذ كان لها حدود طويلة مع الاتحاد السوفياتي، وكان احتواؤها أكثر أهمية، وكان حرمانه من الوصول إلى مياه الخليج يمر بإيران. وقفز احتواء إيران من وجهة النظر الغربية في سلم الأولويات على أمل المحافظة على سلامة مستودع نفط العالم وامداداته، لذلك ظهرت بوادر المقاطعة التجارية الأمريكية لإيران. وصحيح ان هناك خلافاً جوهرياً بين الولايات المتحدة والأوروبيين وبوادر تمرّد ياباني، ولكن الاختلاف ليس في المبادئ العامة للتوجه ولكن في وسيلته. كما ان المقاطعة الأمريكية تهدف إلى تسريع تدهور المؤشرات الاقتصادية لتشكل عامل ضغط رئيسي على السلطة المركزية، إما لتغيير جوهري في مواقفها تجاه برامجها الذرية وموقفها من مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية واتهامها بدعم الارهاب، أو تغيير نظام الحكم بفعل تلك الضغوط. وعلى الرغم من كونه تصرفاً منفرداً حتى الآن، إلا أن أولى نتائجه قيام الحكومة الإيرانية بفرض سعر عال وثابت للدولار ـ ٣٠٠٠ ريال للدولار مع توريد حصيلة النقد الأجنبي من المصدرين إلى البنك المركزي. وترتب على ذلك ارتفاع سعر صرف الريال في السوق السوداء إلى ٧٠٠٠ ريال للدولار كرد فعل أولي، ثم هبط إلى ٥٠٠٠ ريال للدولار ـ بما يعنيه ذلك من ضغوط تضخمية تؤدي إلى مزيد من هبوط الدخل الحقيقي بتبعاته الاجتماعية والسياسية. وتدخلت الولايات المتحدة أيضاً بالضغط وتمكنت من حرمان إيران من التوسع شمالاً في مشروعات مشتركة في بحر قزوين مع جارتها آذربيجان ـ مثل حرمانها من المشاركة في الاتفاق مع مجموعة شركات أجنبية بقيمة ٧,٤ مليار دولار، على الرغم من الأهمية القصوى لإيران في تسهيل تسويق صادرات آذربيجان النفطية ـ وهو اجراء سوف يكون في ما يبدو جزءاً من استراتيجية الاحتواء الأمريكية.

ولا يبدو الجوار بالنسبة إلى إيران مناطق مستقرة، وربما يُشكّل في معظمه ضغوطاً إضافية عليها، ففي الغرب يمثل العراق حالة فريدة لاحتمالات عدم الاستقرار نتيجة تداعيات حربي الخليج، وفي إيران مابين ٥٠٠ ألف إلى مليون لاجئ عراقي يضيفون عبئاً إلى لاجئي المناطق الإيرانية الجنوبية التي دمرتها الحرب، وعلى حدودها المشتركة مع شمال

العراق وتركيا هناك حالة من عدم الاستقرار الدائم قد يزيد منها غياب السلطة المركزية في مناطق الأكراد في العراق والمواجهات المستمرة بينهم وبين السلطات التركية. وكما في كل من تركيا والعراق هناك جماعات كردية سياسية ومسلحة تناوئ السلطة في إيران، وهناك دائماً امكانية لاستخدامها كورقة ضغط. وفي الشرق تقبع افغانستان التي مزقتها حروبها الأهلية، ويعتقد أن في إيران أيضاً نحو مليون لاجئ افغاني لا شك في أنهم يمثلون ضغطاً في كل اتجاه ويضيفون أعباء على حكومة مثقلة في الأعباء. وأوضاع باكستان بالتأكيد أفضل من جارتها افغانستان، ولكنها تعيش مشكلاتها الداخلية الخاصة ومشكلاتها الاقليمية وأوضاعاً اقتصادية صعبة، وهي غير مرشحة لتصدير الاستقرار ويكفي منها عدمه. وعلى الرغم من جواز اعتبار تركيا دولة مستقرة نسبياً، وعلى الرغم من شراكة تركيا وإيران في منظومة تعاون اقتصادي يضم إلى جانب باكستان وأفغانستان ست دول إسلامية من بقايا الاتحاد السوفياتي، إلا أن هناك تنافساً تقليدياً تاريخياً سوف يستمر، وهذا التنافس يطفو أحياناً على السطح باتهامات متبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد أو ذاك. ويكفي أن مناطق واسعة من بقايا الاتحاد السوفياتي التي قدمت مكافأة له بعد الحرب الثانية كانت على حساب إيران وتركيا، الأمر الذي يحمل بذور نزاع عليها في المستقبل، قد يزيد من تعقيداته ميل القوى الكبرى إلى طرف على حساب آخر. ولتركيا أيضاً ميول واضحة تجاه أوروبا، ومن غير المستبعد ضمن ظروف متغيرة أن تأخذ تلك الميول أوضاعاً عملية ضمن سياسة الاحتواء، وقد يسرّع من هذا التوجه جهود الحكومة التركية الحالية ضد خصومها من الحركات الإسلامية المحلية.

وبقدر ما يمثله الغرب والشرق من مشكلة، فإن الشمال قد يتطور إلى أوضاع مماثلة، إذ إن ارهاصات تكوين دول من بقايا الاتحاد السوفياتي لها من المؤشرات ما يفتح احتمالات بسواد حالات من عدم استقرار مكلف. وعلى الرغم من طموح إيران إلى تقوية روابطها مع تلك الجمهوريات الإسلامية المتاخمة وغير المتاخمة لحدودها، واحتمالات المواجهة الغربية لمثل هذا الطموح، فقد تكون تداعيات الأوضاع المحلية سبباً في تصدير حالات من عدم الاستقرار إلى إيران. وعلى الرغم من أن أوضاع تركمانستان أفضل من جاراتها، إذ يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ نحو ٢٥١٥ دولاراً، إلا أنها مثل غيرها تعيش حالة من الارتفاع الحاد في معدلات التضخم الذي بلغ ٣١٠٢ بالمئة في عام ١٩٩٣ والناشئة عن اختناقات جانب العرض من السلع والخدمات والهبوط الحاد في سعر صرف عملتها المرتبطة بالروبل الروسي الذي تضاعف ١٦٠٠ مرة منذ بداية العقد وحتى عام ١٩٩٤. وفي آذربيجان البلد الآخر المتاخم لحدود إيران بلغ فيه متوسط دخل الفرد ١٠٢٩ دولاراً أمريكياً ومعدلات التضخم ١٥٧١ بالمئة و٢٠٠٠ بالمئة على التوالي في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وفي كرجستان ٤٨٣ دولاراً أمريكياً لمتوسط دخل الفرد و١٢٠٩ بالمئة للتضخم، وفي طاجكستان ٢١٤ دولاراً لمتوسط الدخل و٢١٩٥ بالمئة للتضخم، وفي اوزباكستان ٢٢٨ دولاراً لمتوسط الدخل و٨٢١ بالمئة للتضخم. وجميع هذه الدول حققت نمواً حقيقياً سالباً منذ بداية العقد الحالي يفسّر في جزء منه على الأقل بالانتقال إلى اقتصادات

السوق الذي صاحبته تلك المعدلات العالية من التضخم. وتمر كل من جورجيا وأرمينيا وروسيا بظروف اقتصادية مشابهة، الأمر الذي يرشحها أيضاً لتصدير عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي نشهد بعضه في الوقت الحاضر(٤).

وتبقى دول الخليج العربية، وتفصلها مسافات قصيرة عبر الخليج عن إيران، وتمثل بحكم المشاركة في احتضان الثروة النفطية والاستقرار السياسي النسبي وانخفاض الكثافة السكانية، أقل الامتدادات الحدودية تكلفة وأكثرها، من وجهة نظر إيرانية، أهمية من ناحية تبادل المصالح. وعلى الرغم من أنه أمر سوف نتناوله في الجزء التالي، إلا أن الظروف لا تبدو مهيأة للاستفادة من الحد الأدنى من المصالح المشتركة إلا إذا بذلت جهود وتضحيات حقيقية. فالأهمية الاستراتيجية للمنطقة وتجربة الغزو العراقي والخوف من مقولات تصدير الثورة والخلاف المذهبي وتغذيته بالخلاف الحدودي على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، يجعل امكانات الاختراق على هذا الجانب أيضاً صعبة.

وفي عجالة، تشترك إيران والوطن العربي في خاصية أساسية تتلخص في انحراف مؤشرات اقتصادية داخلهما وعلى أطرافهما، مثل ضعف معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وانحراف هيكل التجارة الخارجية وارتفاع نسبة الديون الخارجية. وتلك جميعها لا بد من أن تكون قد أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة إلى جانب الانخفاض الحقيقي في أجور العاملين؛ وأرقام البطالة غير منشورة أو غير صحيحة في معظم الأحوال. وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي هو دالة في تلك المؤشرات، كما ان سيادة حالة من عدم الاستقرار في الداخل أو على الأطراف يغذي التدهور في تلك المؤشرات. والسيناريو المكرر يبدأ بتقوية جهازي الأمن والدفاع وانحرافهما: **الأول** لمواجهة اضطرابات الداخل، **والثاني** لمواجهة اضطرابات الأطراف، أو حتى اللجوء إليها لتحويل الأنظار عن الداخل. وذلك يؤدي إلى انحراف شديد في تمويل القطاع العسكري على حساب القطاع المدني، وفي ذلك هدر للموارد الشحيحة في الأصل. وفي محاولة لإسناد هذا التوجه ومواجهة افرازاته يتركّز الانتباه على مواجهة مشكلات المدى القصير وتوسيع قاعدة سياسات الدعم للسلع والخدمات، وحتى الوظائف وأسعار الصرف، وهو إلى جانب ما يؤدي إليه من تدهور في القدرة التنافسية للاقتصاد والمزيد من الأعباء على المالية العامة، أمر احتماله أطول في الزمن القصير، بل مستحيل، وهو ما يضيف وقوداً إلى احتمالات الدخول في مرحلة أخطر قد تبلغ مستوى الفوضى. وهنا يكون لعامل الزمن أهمية قصوى في تجنّب مزيد من تكاليف المواجهة، سواء بمنظومة من السياسات والبرامج الاقتصادية المحلية، وبعضها الآخر خارجي، وذلك بالتنازل عن الإفراط في شعارات السيادة ومد النظر إلى الإقليم أو الأطراف.

---

(٤) كل المعلومات الرقيمة الواردة حول إيران ودول الجوار العربية وغير العربية، أساسها مصدرين: المصدر نفسه، صفحات متعددة، و Economist Intelligence Unit (E.I.U.), *Country Profile, Iran, 1994/1995.*

ثانياً: آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية

بسقوط القطبية الثنائية سوف يتجه العالم في ما يبدو إلى قطبية متعددة، لكن انطلاقاً من قواعد اقتصادية. وقد يتم توفير جانب من الموارد في القطاعات العسكرية لتمويل القطاعات المدنية، وقد تتحول أجهزة الأمن إلى أجهزة بخلفيات اختصاص جله اقتصادي وبقدرات جاسوسية اقتصادية. وقد تختلط الأوراق وتتغير التحالفات لتخلق معسكرات جديدة، وربما يتحول فيها بعض أعداء الأمس أو أصدقائه إلى مواقع مختلفة. ووسائل القياس واضحة ومحددة، وهي انعكاسات تلك التحالفات على المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، أي النمو والبطالة وعجوزات الموازين الداخلية والخارجية. ويبدو أن تقدماً رئيسياً قد حدث في العالم حولنا في هذا السياق، فإلى جانب أوروبا الموحدة وشمال أمريكا (النافتا) الذي يمتد إلى وسطها وجنوبها، وجهود حثيثة لليابان في آسيا، هناك منظمات إقليمية، لعل أنشطها تلك المتركزة في آسيا. وتجمع تلك الدول منظومات وتجمعات أخرى، مثل مجموعة السبع، وتشارك بعضها بشكل رئيسي في اجتماعات المنظمات الاقتصادية الأخرى، وتقوم بجهد منفرد يصل إلى حدود التدخل العسكري المباشر للدفاع عن مصالح اقتصادية آنية أو مستقبلية. لقد أصبح بعض السياسات، التي كانت تعتبر سياسات سيادية لا يجوز التدخل فيها أو الحديث عنها، موضع تدخل مباشر ورئيسي، مثل سياسات أسعار الفائدة ودعم أسعار صرف العملات، وحتى السياسات المالية بما يترتب عليها من عجوزات وفوائض تؤثر في القدرات التنافسية التجارية لهذا البلد أو ذاك. كما ان الشك في عدم الرغبة في استقرار سعر صرف الدولار من قبل السلطات الأمريكية، والذي يتهمها به منافسوها التجاريون، كان مشكلة، ورد فعل الأمريكيين تجاه دعم الإنتاج الزراعي أو صناعة الطائرات الأوروبية كان بمثابة مشكلتين، ورد الفعل الأمريكي على سياسة اليابان التجارية (الأرز والسيارات وحتى خدمات الطيران) كان مشكلة، والتخلف الأمريكي عن توقيع اتفاق لتحرير الخدمات المالية كان ولا يزال مشكلة. ولقد أصبح تكوين الوفود الرسمية يحوي في صلبه رجال أعمال يعملون على تسويق إنتاجهم السلعي أو الخدمي ويحققون مصالح دولهم بشكل غير مباشر، وأصبحت لمثل هذه التوجهات أهداف كمية، مثل قول الرئيس الأمريكي السابق بأن كل مليار صادرات يعني خلق ٢٠ ألف وظيفة محلية. وأصبحت أجهزة السفارات في التوجهات الجديدة تضم غلبة في اختصاصات اقتصادية بدلاً من غلبة السياسيين ورجال المخابرات والاستخبارات، وأصبح جانب رئيسي في الحكم هو أداء السفارات في تحقيقها مصالح بلدها في تسويق منتجاتها السلعية والخدمية.

وبعد صراع القوميات في أوروبا الذي قاد العالم إلى حربين مدمرتين خلال ربع قرن، كانت فكرة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، وكان الباعث أمنياً، وكان الأمل بأن يمثل ربط المصالح الاقتصادية بعضها ببعضها الآخر أحد الحواجز في وجه الرغبة في التدمير. وتطور الأمر بمرور الزمن ليجمع الأضداد ـ انكلترا وألمانيا وفرنسا، ولاحقاً ربما روسيا ـ إلى وحدة اقتصادية تفصيلية ومدروسة، وربما تتطور إلى

اتحاد سياسي قد يحقق فيه الألمان ما فشلوا في تحقيقه حرباً. وذلك لم يكن من دون ثمن، ففي بريطانيا مثلاً تغيرت قيادات، وقد يتبعها تغيير حكومات ونهج، وغياب سيطرة جيل لأسباب تتعلق بفقدان جانب من السيادة والمرتبط بإرث تاريخي كان مجال فخر واعتداد. وجمع اتفاق تجاري بين كل من المكسيك والولايات المتحدة، فضلاً عن كندا، وبين الولايات المتحدة والمكسيك ما بينهما، وتدخلت الولايات المتحدة لإنقاذ المكسيك من أزمتها الأخيرة خوفاً من تداعيات الأوضاع فيها وإسقاطاتها بالتبعية على الولايات المتحدة، أي استيراد عدم الاستقرار، وللمبرر ذاته تدخلت في هاييتي. وفي آسيا لا يبدو أن هناك عداء أشد مما بين اليابان من جانب، وكل من كوريا والصين من جانب آخر، فتاريخ الاستعمار الياباني العنيف لا زال في ذاكرة جيل في البلدين، ومع ذلك تتزايد تدريجياً حركة التبادل التجاري والتقني وحركة رؤوس الأموال. ولعل اليابان في آسيا تكرر تجربة المانيا في أوروبا. وتقسيم الساحة جغرافياً فيه الكثير من التبسيط، فصراع الأقطاب الجدد لا يسلم بالفصل الجغرافي. والصراع على بقايا الاتحاد السوفياتي بين الشركات الأمريكية وما عداها على أشده، وعودة العلاقات الكاملة بين الولايات المتحدة وفييتنام دافعه الرئيسي ضغوط رجال الأعمال والشركات الأمريكية لتحسين وضعهم التنافسي هناك.

وبين العرب وإيران صراع حديث ودموي وقفت فيه معظم دول الجوار العربي إلى جانب العراق، وتسبب في هدر موارد كبيرة، وفي هدم يحتاج إلى موارد ضخمة لإعادة بنائه، وأدى إلى تخلف بدرجات متفاوتة على الجانبين، وزرع الكثير من بذور الشك والكراهية، وذلك إفراز طبيعي في المواجهات الدموية، ولا يمكن اختصار الزمن إلى أكثر من حدود معلومة لتجاوز تبعات مثل تلك المشاعر. وحتى لو سلمنا جدلاً بإمكانات التجاوز خلال وقت معلوم، من الصعب جداً الكلام على طرف جوار عربي موحد، أو على الأقل افتراض موقف مقبول من ذلك الطرف تجاه إيران. ومن ساقط القول كما أسلفنا افتراض التعميم على موقف عربي شمولي تجاه إيران، ومن الصعب أيضاً افتراض موقف إيراني موحد على الرغم من الفارق، إذ إن إيران لا زالت تعيش ارهاصات الثورة، وأمام ضغوط الأداء الاقتصادي السلبي يسهل استبدال الموقف المؤسسي العقلاني بالشعار والمزايدة على السلطة المركزية. كما ان القفز على تلك الحقائق والغوص في افتراض مزايا مراحل التعاون الاقتصادي بأشكالها النظرية لن يجدي، ولعل هدفنا يتلخص بإيجاز في إسناد فريق من الطرفين يدعو إلى عقلنة العلاقات الإيرانية ـ العربية من خلال الاقتداء بتجارب الغير، واستعراض مبررات تلك الدعوة ومزاياها، ومن ضمنها احتمالات اجتناب بعض ضغوط واقع الحال.

وفي المقابل، هل يمكن المنطقة العربية وإيران الإفادة من علاقات أفضل في تخفيف أثر تداعيات واقع الحال؟ وهل يمكنهما احتمال تداعيات واقع الحال ما لم يبادرا إلى اتخاذ خطوات إصلاح رئيسية، ومن ضمنها الاتجاه إلى التعاون الإقليمي، حكمهما في ذلك حكم معظم دول العالم العظمى وتلك الواعية بمتطلبات البناء ـ صراع المصالح ـ في المستقبل؟ ولا تبدو الإجابة صعبة، إذ إن الطريق لتقوية قوى التفاوض للطرفين وتوفير

الموارد وإعادة توزيعها تدفع من دون أدنى شك في اتجاه تعاون جاد ووثيق، والبديل غير محتمل. والمدخل إلى هذا التعاون بحكم الجغرافيا، وبحكم اقتسام الموارد، وبحكم اقتسام الآلام المحتملة، لا بد من أن يبدأ بين إيران ودول الجوار العربي. فالأوضاع المالية التي يعكسها تنامي العجز الداخلي والخارجي ونمو الدين بشقيه وانعكاساته على النمو والبطالة وأسعار الصرف ومعدلات التضخم، تجعل من الإنفاق على سياسات نفطية حصيفة أمراً يمثل مخرجاً رئيسياً في الزمن القصير والمتوسط لدول الجوار وإيران. كذلك فإن هدر الموارد، أو سوء توزيعها الناشئ عن علاقات الريبة والشك بينها، يجعلها أكثر دول العالم إنفاقاً على التسليح والأمن، بينما إعادة توزيع تلك الموارد والجهود في اتجاهات بناءة، سوف تخفف كثيراً من الضغوط المحتملة. كما ان توسعة رقعة الطاقة الاستيعابية بتبادل رأس المال وفرص الاستثمار سوف تكون نتاجاً طبيعياً لتحسن المناخ السياسي والاقتصادي إذا ما أمكن تحقيق نجاح في تنسيق السياسات وتخفيف حدة التوتر.

ويحضن الوطن العربي وإيران نحو ٧٢ بالمئة من اجمالي الاحتياطي الثابت من النفط في العالم، كما تتقاسم إيران وعرب الجوار بعض الحقول المشتركة للنفط والغاز. ومن المحتمل أن ينمو الطلب على النفط بشكل مطلق من نحو ٦٩ مليون برميل يومياً إلى نحو ٩٠ مليون برميل يومياً، بحلول عام ٢٠١٠، وأن تتراوح مساهمته النسبية في الطلب على الطاقة مابين ٣٦ ـ ٣٩ بالمئة من نحو ٤٠ بالمئة في الوقت الحاضر. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يكون الطلب على النفط دالة في متغيرين رئيسيين، هما نمو الاقتصاد العالمي والنمو السكاني. وتتوقع الوكالة لاجمالي الناتج القومي العالمي أن ينمو مابين بداية التسعينيات ونهاية العقد الأول من القرن القادم بنحو ٦٠ بالمئة عن حجمه الحالي، مع احتمال هبوط جزئي في حاجة كل وحدة نمو من وحدات الطاقة، وأن يكون النمو المقابل في نمو الطلب على الطاقة بحدود ٤٠ بالمئة من حجمه الحالي. وسوف تتفاوت معدلات النمو الاقتصادي بين مجموعة وأخرى، وستكون أدناها عند ٢,٧ بالمئة سنوياً لكل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأعلاها للصين ودول جنوب شرق آسيا عند معدل ٥,٥ بالمئة، وهو ما سيعدل من توزيع المساهمة في الناتج القومي العالمي. والمهم في ذلك هو انطباقاته على الشراكة التجارية، إذ ستزيد دول آسيا من طلبها على النفط بمعدلات أسرع، الأمر الذي يزيد من أهمية شراكتها التجارية مع دول المنطقة. فقد كان نصيب تسع دول رئيسية في آسيا ـ اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا والفيليبين وتايلاند وماليزيا وسنغافورة ـ وهي دول بمعدلات نمو اقتصادي عالية، نحو ١٠,٤ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٨، وارتفع إلى ١٣,٧ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٣، ومن المقدر له أن يصل إلى ١٨,٣ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٨ كما تتوقع إحدى نشرات شركة بريتش بتروليوم. وتلك دول قد تمثل أحد الأقطاب الجدد، وهي تتحدث عن مصالح مشتركة، كما هو حال أوروبا والولايات المتحدة، كما ان الدفاع عن المصالح في الجانب الآخر يحتاج إلى جهود تفاوضية مشتركة.

وسيعزز من اتجاهات الزيادة في الطلب على النفط احتمالات زيادة مجموع سكان

العالم بنحو ١,٩ مليار نسمة في العقد الأخير من القرن الحالي، وحتى نهاية العقد الأول من القرن القادم، أي من نحو ٥,٣ مليار نسمة إلى نحو ٧,٢ مليار نسمة. ويستهلك ١١ بالمئة من سكان العالم ـ سكان المناطق التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ـ نحو ٥٦ بالمئة من إجمالي استهلاك العالم من النفط، إلا أن مساهمتهم النسبية في الاستهلاك سوف تنخفض إلى نحو ٤٨ بالمئة بحلول عام ٢٠١٠. وقد تتأثر تلك التنبؤات بشكل جوهري نتيجة صغر العالم وأثر المحاكاة والتقليد الناشئ عن التقدم الكبير في وسائل النقل والاتصال، وقد تميل نسب الشراكة التجارية مع دول أو كتل للعالم الثالث إلى الزيادة الكبيرة.

والأهم من حيث الأثر في دول المنطقة، أي إيران ودول الجوار، هو التطورات في جانب العرض. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في تقريرها العام عن عام ١٩٩٤ أن تعجز الدول المتقدمة عن تعويض فاقد الإنتاج لديها، وخصوصاً في الولايات المتحدة، من زيادة الإنتاج في بريطانيا والنرويج وكندا، الأمر الذي يزيد بالتدريج من نسبة اعتمادها على الواردات على مستوى عام ١٩٩١ البالغ ٥٨ بالمئة من إنتاجها. ومن المتوقع أن يهبط معروض النفط في معظم مناطق إنتاجه، إما بسبب دخول حقول إلى مرحلة الإنتاج المتناقص أو لزيادة في الاستهلاك المحلي نتيجة عاملي النمو الاقتصادي والسكاني. ويتوقع أن تكون معدلات النمو في العرض في مناطق الإنتاج المختلفة للفترة (١٩٩١ ـ ٢٠١٠) نحو ٠,٧ بالمئة بالسالب للدول المتقدمة (OECD) و٠,٢ بالمئة بالسالب لبقايا الاتحاد السوفياتي. ويتزايد العرض ٠,١٣ بالمئة للدول المنتجة خارج أوبك، و٠,٩ بالمئة لبقية دول العالم، و٤,٤ بالمئة للشرق الأوسط وفنزويلا. ولو ترجمنا ما سبق إلى أرقام مطلقة، فإن من المفروض أن يزيد نصيب الشرق الأوسط وفنزويلا من نحو ٢٠ مليون برميل يومياً في الوقت الحاضر إلى مابين ٤٠ ـ ٤٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠١٠، أو نحو نصف الإنتاج العالمي، أي ما يمثل معظم المتاح للتصدير. وإذا استبعدنا فنزويلا، ومع معرفة مسبقة بما يمثله باقي الشرق الأوسط من أهمية، وحيازته فقط على ١٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي الثابت، فإن الحديث والأهمية في الإنتاج والتصدير والاحتياطي يتركزان على إيران ودول الجوار العربي.

ومن المنطقي والطبيعي أن تعمل الدول المستهلكة حالياً أو مستقبلاً على إضعاف الموقف التفاوضي لدول المنطقة من أجل الحصول على أحد المدخلات الرئيسية لعملية النمو ـ الطاقة ـ بأسعار رخيصة. ومن الطبيعي أن تسود حالة دائمة من عدم الاستقرار وأن تخلق آلية لتغذية هذا الاتجاه ضمن استراتيجيات الدول المستهلكة، ولعل تلك الآلية تكمن في تداعيات واقع الحال عند خطوط حمراء واضحة المعالم. كان ينظر إلى الحرب العراقية ـ الإيرانية ضمن هذا السياق في الاستراتيجيا المقابلة، وكان الاحتلال العراقي للكويت خطوة رئيسية في تعزيز تلك الاستراتيجيا، وفي الحالتين لا بد من النظر إلى الأمر من زاوية قصورنا الذاتي وقدرتنا على إضعاف موقفنا التفاوضي وتهديد الحاضر والمستقبل. والخوف نابع من زيادة مطّردة في الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، واحتمالات

زيادة حدّة الصراع عليها من قبل الأقطاب الحاليين والمحتملين أمام ضعف الإرادة الحالي لها، والذي أدى إلى فقدان أسعار النفط هامشاً كبيراً، اسمياً وحقيقياً. وتشير دراسات عديدة إلى أن الأسعار الحقيقية للنفط هي عند مستواها في بداية القرن الحالي وقبل زيادة الأسعار الرئيسية في عام ١٩٧٣، وأدنى من مستواها في القرن الماضي، وأن أسعارها الحقيقية في أحسن الأحوال ستظل ثابتة حتى نهاية العقد القادم. وتشير التطورات منذ عام ١٩٩١ حتى يومنا هذا إلى أن أسعار النفط تنخفض في المتوسط بالسعر الحقيقي أو الاسمي، على الرغم من غياب شبه كلي لمنتج رئيسي عن السوق، إذ لا ينتج العراق حالياً سوى ما يتراوح بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ ألف برميل يومياً.

وأول مداخل التعاون المصلحي الذي يفترض أن يمثل مدخلاً منطقياً لتعاون أوسع بين العرب وإيران هو الاتفاق على وقف تداعيات الأوضاع من خلال العمل المشترك على تحسين شروط التبادل التجاري لسلعتهما المشتركة ـ النفط ـ والتي تمثل كل حصيلتهما تقريباً من النقد الأجنبي. وإن لم يفعلا فالتداعيات في أي قطر في المنطقة الناشئة عن استمرار واقع الحال لن تدخر الأقطار الأخرى، ولعل مثال كوبا وأمريكا، على الرغم من فارق الحجم، واستفادة الولايات المتحدة من ذلك الدرس، وتدخلها في هاييتي لمنع تدفق هجرات جديدة وتصدير العنف وفائض العمالة، يعطي مؤشراً لا بد من الإفادة منه. وتشير شركة شيفرون مثلاً إلى أن حركة أسعار النفط يفترض أن تكون مابين ١٧ ـ ٢٧ دولاراً للبرميل، وهي حالياً دون الحد الأدنى. وكل دولار زيادة في أسعار النفط يعني إضافة سنوية إلى دخل النفط لمنطقة الشرق الأوسط بحدود ٦ ـ ٦,٥ مليار دولار، منها نحو ٥,٥ مليار دولار لإيران ودول الجوار العربي. ولا شك في أن تنسيق مواقفهما التفاوضية سوف يضيف هامشاً أكبر إلى إيراداتهما، وسوف يعني على أقل تقدير قدرة إضافية على مواجهة اختناقات المدى القصير والمتوسط.

والأمر الآخر، وهو مؤثر وضروري، يتعلق بالأثر غير المباشر لتغيير النهج الحاضر بنهج تعاوني، يتلخص في إعادة توزيع الموارد الشحيحة في الأصل، واحتمال تحول جانب منها إلى القطاعات المدنية بدلاً من القطاعات العسكرية. ويشير تقرير لوكالة مراقبة التسلح ونزع السلاح الأمريكي نشرته مجلة **لوموند دبلوماتيك** الفرنسية في عدد أيار/ مايو ١٩٩٥ إلى أن دول الشرق الأوسط أنفقت منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ٢٠,١ بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو ٥٤,٨ بالمئة من نفقاتها العامة، على التسلح، وهي نسبة مخيفة إن صدقت. وتشير مجلة **تايم** إلى أن الولايات المتحدة التي تسيطر على نحو ٧٠ بالمئة من مبيعات السلاح في العالم حالياً ـ ١٣ بالمئة في عام ١٩٨٦ ـ قد باعت إلى مستوردي سلاح رئيسيين في الفترة مابين ١٩٩٠ و١٩٩٣ ما قيمته ٦٤ مليار دولار، ٦٠,٣ بالمئة منها لكل من العربية السعودية ٣٠,٤ مليار دولار ـ ومصر ٤,٤ مليار دولار ـ والكويت ٣,٨ مليار دولار، وكانت في الترتيب الأول والثالث والرابع على التوالي[٥]. وتشير

(٥) *Time*, no. 12 (December 1994).

مسودة دراسة لغيري سك (Gary Sick) من جامعة كولومبيا إلى أن دول مجلس التعاون قامت بشراء أسلحة بقيمة ٨٢,٥ مليار دولار في الفترة مابين ١٩٨٦ و١٩٩٣، بما يوازي ٣١ بالمئة من جملة مبيعات السلاح في العالم. ومعلوم أن العراق قد استخدم موارده وموارد جيرانه لخدمة قطاعاته العسكرية خلال حربيه، وأن جانباً من الموارد استخدم لتطوير أسلحة محرمة تم تدمير مخزونها أو وسائل وأماكن تصنيعها ووسائل نقلها. ومن المعروف أن الأوضاع الاقتصادية في العراق بالغة السوء في الوقت الحاضر، ومع ذلك من المحتمل أن تبتلع نفقات الأمن والدفاع ما تبقى، وهو سيزيد بؤس الأوضاع. وتبعاً للمصدر نفسه تنفق إيران نحو ٢ مليار دولار سنوياً للفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) على التسلح، وتقتطع في معظمها من حصيلة شحيحة للعملات الأجنبية وعلى حساب ما عداه من قطاعات. وربما لتجاوز تلك الضغوط تتوجه إيران إلى تنمية مصادر تسليح محرمة، وهي أرخص وأكثر ردعاً وفتكاً، ولكنها إلى جانب إثارتها حفيظة الدول العظمى واحتمال تحميلها فارق التكلفة بتكاليف أعلى نتيجة الاجراءات الاقتصادية المضادة، فهي تتعارض أيضاً مع استراتيجيات الدول العظمى في تسويق مخزون أسلحتها التقليدية.

ومن المعلوم أن سياسات التسلح، وإلى حد كبير نفقات الأمن الداخلي، دافعها الشك والريبة في نيات دول الجوار واتجاهاتها، وذلك ينطبق على دول الجوار العربية في ما بينها. ويبدو أن هناك جهوداً حثيثة لحل إشكالات حدودية عالقة بين دول الجوار العربي، من ضمنها اعتراف العراق بالحدود الكويتية وحل خلاف الحدود السعودي ـ اليمني والسعودي ـ العماني، وبوادر حل للخلاف القطري ـ البحريني والسعودي ـ الكويتي. ولا شك في أن تحركاً إيرانياً إيجابياً باتجاه حلّ الخلاف حول الجزر الثلاث سيعتبر خطوة رئيسية لتحسين العلاقات مع دول الجوار، وسيمثل رسالة حسن نوايا، وسوف يخفض من احتمالات استخدامها مادةً لخدمة استراتيجيات مخالفة.

وبشكل عام، تبقى القدرة على استخدام ذلك السلاح محدودة ضمن خطوط حمراء تتبناها دول عظمى ولا تتجاوز تغييرات ثانوية على الحدود لكل من إيران ودول الجوار العربي. ولقد كانت تجربتا حربي الخليج وتغيير مواقف الدول العظمى، تبعاً لمسار الحرب، وتبعاً لحجم تجاوز تلك الخطوط الحمراء، مثالاً حاضراً ورسالة للمستقبل. لقد تسببت حرب الخليج الثانية، بحساب صندوق النقد الدولي، بخسارة ٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط بكاملها، وزيادة ٢,٥ بالمئة من معدلات التضخم، وتحول الحساب الجاري للمنطقة من ١٠ مليارات دولار فائض إلى ٤٣ مليار دولار عجز، إلى جانب خسائر تفوق ما قيمته ٦٠٠ مليار دولار كنتيجة مباشرة. ولا شك في أن المنطقة لا تتحمل أية مواجهات إضافية هامشية أو كبيرة تضيف إلى حجم الخسائر التي تكبدتها، وفي النهاية لم ينجز شيء اطلاقاً لأي من أطراف النزاع، إذ إن حدود النتائج محسومة سلفاً.

وإذا كان ذلك هو مقدار الهدر في الموارد، وإذا كان ما ذكر هو مقدار الهدم الناتج

من المواجهات، وإذا كان هامش الإنجاز الحاضر والمحتمل محدوداً وباهظ التكلفة لأي طرف يدفع إلى المواجهة، فهل من غير المنطقي العمل بالمنطق الأوروبي والآسيوي بتقديم أولويات البناء بالتعاون على اتجاهات الهدم؟ لقد تفوقت كل من ألمانيا واليابان من خلال توفير الموارد لعمليات البناء المدني وقدمتا نموذجين للاعجاز الاقتصادي بعد الدمار، وهما مرشحتان لسيادة مجموعتين من الدول عجزتا حرباً عن سيادتهما. كما انتهت المواجهة بين ماليزيا وسنغافورة في عام ١٩٦٣ إلى تقديم نموذجين ناجحين للبناء الاقتصادي، ويضمهما الآن مشروع تعاون اقتصادي ناجح. وللعرب والإيرانيين حضارتان ضاربتان في القدم والتقدم مهما قيل في تخلفهما الحالي، ولا يمكن أن تعدم الجهود فيهما لوقف تداعيات الواقع، ومن شروطها وقف هدر مواردهما في مواجهات، وتحريك المشاعر إلى التوجهات الايجابية.

وأخيراً، تتوفر مدخرات خاصة وعامة للطرفين سائحة في معظم دول العالم المتقدم، ومهما تعرضت له هناك من مخاطر تبقى أكثر أمناً من جلبها إلى الداخل. وتبقى السوقان العربية والإيرانية سوقين كبيرتين تضمان نحو ٣٠٠ مليون نسمة، أي وسطاً بين حجمي السوق الأوروبية والأمريكية من حيث العدد وليس القوة الشرائية. ويحتاج كل من إيران وعرب الجوار إلى عشرات المليارات من الدولارات للاستثمار فقط في قطاع الإنتاج النفطي لمضاعفة طاقته الإنتاجية ومواجهة الزيادة المحتملة في الطلب على النفط. كما ان الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية لن تسمح للحكومات بتوفير تلك المبالغ من موارد كل منهما الذاتية، الأمر الذي قد يفتح احتمالات خطرة قد تؤدي إلى بيع النفط أو رهنه في باطن الأرض من أجل صيانة الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية. ويبدو منذ أواخر الثمانينيات، بأن هناك دولاً قد خطت خطوات في هذا الاتجاه، ويكفي أن تكون بعض الدول مقترضة إلى أكثر من قدرتها على السداد، وأن تكون المؤسسات أو الدول المقرضة تملك من القوة ما يجعلها تفرض وصايتها على النفط. فذلك إن حدث، سيجعل التحكم في جانب العرض، أي إنتاج النفط، أمراً مستحيلاً، إلى جانب أن عجز دول المنطقة عن مواجهة التزاماتها سيدفعها إلى القبول بمبدأ اقتسام احتياطياتها النفطية.

وأحد المخارج لمثل هذا الوضع هو تحقق تعاون اقتصادي وتخفيف حدة التوتر لخلق مناخ سياسي واستثماري أفضل، من الممكن أن يؤدي تدريجياً إلى إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص في كل بلد، من خلال تقديم فرص استثمار ومشاركة في تطوير القطاع النفطي، ومن خلال استدعاء بعض المدخرات المهاجرة. ومن الممكن أن يسمح مثل هذا المناخ بعملية تبادل لفوائض عوامل الإنتاج على مستوى الإقليم، وكذلك التنسيق في عمليات التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي يزيد من عمليات التبادل التجاري البيني بين العرب وإيران، وهو حالياً في أدنى مستوياته إذا استثنينا عمليات إعادة الصادرات بين الإمارات العربية المتحدة وإيران. ويمكن لإيران أن تزود دول الجوار العربي ذات الدخل الفردي المرتفع ومستوى الواردات العالي بكثير من احتياجاتها الزراعية، ومن الممكن أن يساهم رأس المال في تلك الدول في تطوير قدرات إيران الزراعية

وصناعة الأغذية، ومن الممكن أن يكون لها في ذلك مزايا نسبية نتيجة الموقع الجغرافي. كما من الممكن أن تفيد إيران من موقعها كمدخل لجمهوريات بقايا الاتحاد السوفياتي، وقد يعني ذلك توسعة نطاق التعاون وتخفيف حجم الضغوط الحالية واحتمالات عدم الاستقرار. والأهم أن التعاون وتبادل المصالح مع وجود حاجة حقيقية لدى الطرفين، سيخلق آلية ينزع معها احتمالات الصدام في المستقبل، أو على الأقل يضعها في حدودها الدنيا، وذلك مكسب رئيسي.

إن ما يحتاج إليه كل من إيران والعرب هو تخفيض احتمالات تداعيات الأوضاع في الداخل وعلى الأطراف، فبالنسبة إلى إيران، تبدو المنطقة وعرب الجوار أفضل المداخل لتحقيق الاحتمالين. فالمشاركة في حضانة أكبر احتياطي نفطي، ووجود شك وريبة مشتركة يستنزفان موارد الطرفين الشحيحة، ووجود سوق ذات قوة شرائية عالية وفوائض مالية عامة وخاصة، جميعها عناصر تمثل مدخلاً رئيسياً للتعاون. وبالنسبة إلى المنطقة العربية ـ عرب الجوار ـ لديها مبرران للتعاون من الثلاثة المذكورة أعلاه، ولديها استعداد لبدء خطوات مضت فيها بعض دولها، ولكنها تحتاج إلى تشجيع من إيران لتخفيف الضغوط عليها من دول لها رؤية وأهداف مختلفة، وأحياناً معاكسة، ولديها قدرة على التأثير في قراراتها. ويمكن لخيارات التعاون أن تأتي بثمار قصيرة المدى على جبهتين، هما جبهة تخفيض مستوى التوتر السياسي، وجبهة تحسين المناخ السياسي والاقتصادي. ومن الممكن أن ينعكس الأول على جانب الايرادات النفطية وجانب تخصيص الموارد، بينما التحسن التدريجي المحتمل في المناخ السياسي والمناخ الاقتصادي، بتخفيف تداعياته المحتملة، من الممكن أن ينعكس على مناخ الاستثمار في الاقتصادات المحلية وفي ما بينها، الأمر الذي قد يوطن جانباً من الرأسمال العام والخاص المهاجر، وهو عنصر مهم في إعادة بناء تلك الاقتصادات. كما يمكن الإفرازات الأولى لمثل هذا التعاون أن تدخل العرب وإيران في نهج جديد يقترب من نهج تزيد القناعة به بمرور الزمن في آسيا، وقد يتطور إلى تكتل اقتصادي يشمل آخرين من جانب، ويزيد من القوة التفاوضية للمجموعة مقابل الغير من جانب آخر.

خاتمة

ليس من السهل الكتابة عن واقع التطور واحتمالاته في العلاقات الاقتصادية بين كتلتين يصعب في الأصل افتراض تكتلهما، وفي خضم حدوث إرهاصات تجعل من الصعب وجود رؤية لأي منهما في أي اتجاه. فأول متطلبات الكتابة عن الواقع يتلخص في وجود قاعدة معلومات حديثة تحدد اتجاهات تلك العلاقات، وتوفر إشارات في السياسة العامة المعلنة أو غير المعلنة تشجع على تبنيها والرسملة عليها، وذلك ما لا يعكسه الواقع. كما ان أول متطلبات الكتابة حول الاحتمالات يتلخص في امكانية تبنّي مجموعة من الفرضيات لها سند في الواقع أو تسمح بموقف دفاعي قوي حين خضوعها لنقاش عام، وذلك سلفاً غير متوفر. ولا بد والحال كذلك من البحث عن مدخل بديل

يلبي متطلبات الورقة، وكان الاجتهاد في استعراض مؤشرات واقع الحال ووقائعه في كل من إيران والوطن العربي واحتمالات تداعياتها واستخدامها حافزاً لإيجاد مخارج، أحدها التعاون الاقتصادي والاقليمي. وقد سبقتنا إلى ذلك النهج منظومات من دول لم يكن تصور ولوجها هذا النهج ممكناً في الماضي القريب، وبين مكوناتها من حجم العداء والثأر ما يفوق في بعض الأحوال مابين العرب وإيران في السنوات القليلة الماضية. ولكن، ولاعتبارات حقائق التاريخ الحديث لم يكن المطلوب تبنّي نماذج نظرية لبدء سبل التعاون - اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي وتنسيق شامل للسياسات الاقتصادية، ولا حتى منظومة تعاون - وإنما طَرْق سبل لها أرضية في الواقع، ولها نتائج ظاهرة في الزمن القصير وتصلح مدخلاً للتطوير في ما بعد.

ويعتبر النفط مصدراً يومياً للدخل من النقد الأجنبي، وأية حركة في أسعاره من خلال اتفاق مبدئي ومحترم بموجب أية سياسة، ستنعكس حالاً على جانب الإيرادات في المالية العامة، وسوف تؤدي إلى سلسلة من المؤثرات الايجابية. والتعاون النفطي يعتبر مدخلاً صحيحاً للتعاون مع دول الجوار العربي التي تحتضن رسمياً مع إيران نحو ٦٢ بالمئة من الاحتياطي الثابت من النفط في العالم، والأهم أنهما بحكم معدلات الإنتاج الحالية ومؤشرات الاكتشافات الجديدة والتطور السالب في جانب العرض لدى الغير مع الزيادة المطّردة المطلقة في جانب الطلب، ستزيد أهميتهما النسبية في حضانة الاحتياطي، وكذلك في صادرات النفط. ووضعهما في أحوال التفكك والصراع سوف يجعلهما صيداً سهلاً لاستراتيجيات مناهضة، وسيكون بإمكان الغير الحصول منهما على أي كم من النفط، وبأسعار ستكون بمرور الزمن أرخص في قوتها الشرائية من أسعار النفط قبل زيادتها الأولى في عام ١٩٧٣. وفي دول يتنامى فيها شقا الدين العام الداخلي والخارجي، وتنخفض أو تتحول معدلات النمو الحقيقي إلى سالب، وترتفع فيها معدلات البطالة والتضخم والضغوط على أسعار صرفها، لا شك في أنها ستكون عرضة لأشكال التطرف السياسي والاجتماعي كافة الذي قد تدفع مواجهته إلى رهن النفط أو بيعه في باطن الأرض ما أمكن ذلك. وستكون بذلك قد فقدت الحاضر والمستقبل، وهو الأمر الذي من الممكن اجتناب بعضه أو معظمه بالقبول بما لا تقبل به تلك الدول في الأوضاع العادية، مثل ولوج نهج التعاون الإقليمي على حساب بعض المشاعر وبعض القيم السيادية الواهية.

والمدخل الثاني الذي سيكون أحد إفرازات المدخل الأول، هو في العمل على تخفيف حدة التوتر بين العرب والعرب، وبين عرب الجوار وإيران، على أمل أن يخفف مثل هذا التوجه من الاختلال في توزيع الموارد الشحيحة مابين القطاعين العسكري والمدني. فقد صرف العراق ما صرف على تمويل حربين كان كم الهدم فيهما يفوق الألف مليار دولار أمريكي، واستوردت منطقة الشرق الأوسط من السلاح منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ما قيمته ٥٤,٨ بالمئة من نفقاتها العامة، وأنفقت دول مجلس التعاون نحو ٨٢,٥ مليار دولار على شراء السلاح في الفترة مابين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣، أو ما

يوازي ٣١ بالمئة من جملة مبيعات السلاح في العالم. ويعتقد أن ما يصرف على الأمن والدفاع في دول الجوار العربي يفوق ما ينفق على القطاع المدني بكامله، على الرغم من فارق العدد في القطاعين لصالح القطاع المدني، ولن يؤدي مثل هذا التوجه سوى إلى زيادة البؤس الاقتصادي وتقويض أسس الأمن الأخرى أسوة بما حدث للاتحاد السوفياتي ونماذج أخرى في العالمين الثاني والثالث. والمهم أن تجارب المواجهات في الماضي القريب لم تحصد سوى الدمار المادي والمعنوي، وأن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة إلى القوى العظمى الجديدة القديمة لن تسمح سوى بتغييرات ثانوية كحصاد للمواجهات، وأن تجارب العالم أثبتت نجاح النماذج التي ركزت على عملية البناء المدني وفي تحقيق ما عجزت عنه حرباً. ولا شك في أن التخفيف التدريجي للتوتر وقطف ثمار المناخ السياسي والأمني الجديد سيؤديان إلى خلق آلية لمزيد من مناحي التعاون، والتي قد تكون المبادرات فيها تلقائية.

وأخيراً، لا بد من أن يؤدي تحسن المناخ السياسي والأمني إلى انعكاسات اقتصادية إيجابية، منها تحسن ظاهر في المناخ الاستثماري، وسيكون من مصلحة إيران توسعة أسواقها التجارية وامتدادها إلى أسواق ذات قوة شرائية كبيرة. وستكون هناك حاجة كبيرة إلى توطين رؤوس الأموال المهاجرة أو جانب منها، وستكون سبباً في خلق فرص عمل جديدة، كما ستكون هناك حاجة كبيرة إلى رؤوس أموال لتوسعة الطاقة الإنتاجية لحقول النفط لمواجهة الزيادة في الطلب، وسيعيد فتح المجال في القطاع النفطي للقطاع الخاص بعض التوازن مع القطاع العام.

لكن مثل هذا التوجه، الذي يبدو منطقياً، ليس اكتشافاً جديداً ويكتنفه الكثير من المخاطر. وليس المقصود من طرحه سوى فتح حوار مشترك مع فريق يفترض فيه الوعي بمخاطر السير في الاتجاه المعاكس؛ ولعل الحوار يخلق رؤية في دعم الاتجاه إلى التعاون بين الفريقين، ولكنه سيواجه بالتأكيد بمخاطر رئيسية ومتعددة: **أولاها**، أن هناك فرقاً وجماعات متعصبة لدى الطرفين، وهي إما لا تعي مخاطر تدهور الأوضاع وتجارب العالم حولها، أو لا تهتم بها لأسباب غير موضوعية أو لرؤى سياسية قصيرة الأمد، وتلك قوى مؤثرة وفاعلة. **وثانيتها** أن للوطن العربي تجارب فاشلة في السير في هذا المنحى، ومن الصعب القبول بالكلام عليه من منظور كونه كتلة موحدة، وكل الأمل معقود على احتمال الوعي بآلام الشقاق والفرقة وضغوط الوضع القائم واتجاه العالم حولنا. **وثالثتها**، أن مثل هذا التوجه يتعارض مع استراتيجيات قوى عظمى تبحث عن مصالحها على أنقاض فريق بقوى تفاوضية ضعيفة، وسوف تعمل على إبقائها على حالها ما أمكن ذلك.

تعقيب (١)

علي خليفة الكواري (*)

أتقدم بالشكر إلى الباحثَين لما بذلاه من جهد علمي ملحوظ، وأقدر محاولتهما المضنية، حيث تناول كل منهما هذا الجانب المهمل من العلاقات العربية ـ الإيرانية، الذي تكاد تنعدم حوله التصورات الرسمية والبحوث والدراسات، وتشح عنه المعلومات والاحصاءات. وأعتذر لهما كما أعتذر للجميع عن عدم مقدرتي على إيفاء الموضوع حقه من النقد باعتبار أن نقد الباحث وتطوير أفكاره يشكلان إكراماً له. فلم تكن الخبرة في صلب الموضوع من نصيبي ولا الوقت المتاح يسمح لي ولا القدرة على الكتابة تسعفني. وفي ما يلي سوف أشير إلى جانبين: **أولهما**، ملاحظة عامة على الورقتين و**ثانيهما**، ملاحظة على مدخل التعاون في مجال النفط من خلال الأوبك.

أولاً: ملاحظة عامة

ابتداءً، ألاحظ أن الأوراق لم تتطرق إلى الشق الأول من عنوان البحث، وهو العلاقات الاقتصادية الراهنة. وفي ما عدا الاشارة إلى التعاون من خلال الأوبك، فإن الأوراق لم تبين حجم التعاون أو نوعه في الوقت الراهن، كما انها لم تتطرق، على سبيل المثال، إلى العلاقات الاقتصادية بين إيران والدول العربية في الماضي، قبل بداية عصر النفط في كل منها. وقد يكون إهمال الواقع الراهن للتعاون الاقتصادي بين إيران وكل من الدول العربية، بسبب ضآلة ذلك التعاون وهامشيته. كما قد يكون بسبب غياب التوجهات الرسمية، وقلة اهتمام الحكومات بتطوير التعاون الاقتصادي في ما بينها نتيجة وجود شعور لدى كل منها بعدم الحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وربما عدم وجود ما بالامكان تبادله والتعاون من أجل انتقاله أو تصريفه. فالتجارة البينية بين البلدان العربية نفسها متدنية، وانتقال عناصر الإنتاج ـ في ما عدا العمالة الوافدة ـ ضئيل،

(*) باحث في قضايا التنمية العربية، وأستاذ في العلوم الاقتصادية ـ قطر.

والوضع بين كل من البلدان العربية وإيران ليس أفضل حالاً.

وإلى جانب تدني مستوى التعاون الاقتصادي في الوقت الحاضر، قد يكون غياب الدراسات وندرة الاحصاءات سبباً ثانوياً حال دون تناول الأوراق الشق الأول من البحث ـ العلاقات الاقتصادية الراهنة ـ وفوّت علينا فرصة التعرف إلى المحددات والمعوقات والتوجهات التي تساعدنا معرفتها بشكل أفضل، على إيفاء الشق الثاني من البحث ـ آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية ـ حقه من الطرح الواقعي الذي يرتكز على خصائص مؤثرة في عملية اتخاذ القرار في كل من البلدان العربية وفي إيران بالنسبة إلى علاقتها مع كل دولة عربية.

وقد استعاض الباحثان من دراسة الواقع وتحليل السياسات وتحديد المعوقات وبيان المحددات في الوقت الراهن، بالاعتماد على رؤية كل منهما المصالح الاقتصادية للبلدان العربية وإيران، وأهمية التعاون الاقتصادي من أجل تحقيقها. وتلك المصالح الاقتصادية التي قدرها كل من الباحثين هي، من دون شك، مصالح مجتمعية عليا ذات أهمية استراتيجية وفوائد تنموية يتوقف على تحقيقها مصير الطرفين ومستقبل مجتمعاتهما.

وقد أجاد الصديق جاسم السعدون حينما تعمق في تحليل الواقع الاقتصادي في إيران وفي البلدان العربية في ضوء انحسار عائدات النفط وتآكل ريع صادراته وما أديا إليه من اكتشاف حقيقة «التنمية النفطية» التي يطبّل لها الإعلام. وأبرز إخفاق نمط «التنمية النفطية» من حيث عجزه عن تحقيق تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل مجدية لقوة العمل المواطنة، وعدم توجهه منذ البداية نحو بناء قدرات إنتاجية ـ بشرية ومادية ومؤسسية ـ تنمي تدريجياً قاعدة اقتصادية بديلة من النفط. وأظهر تقييم الأخ جاسم ـ كما عودنا دائماً ـ عمق الرؤية وقوة الحجة والصدق مع النفس، فضلاً عن التدقيق العلمي وفق منهج عقلاني ينطلق من اجتماعية الهدف ويحتكم إلى اعتبارات المصلحة العامة.

كما أبرز د. أردكاني المصالح العليا للبلدان العربية ـ ولا سيما بلدان الخليج العربية ـ ومصالح إيران التي تجعل من التعاون الاقتصادي بينها طوق النجاة والسبيل إلى ضمان الحاضر وكسب المستقبل، وشبّه بأسلوب أدبي جميل، التعاون بين إيران والأقطار العربية بالزهرة التي تعيق الحشائش نموها الطبيعي وتفتحها المشرق.

ولكن، مع الأسف، يبقى ذلك الطرح الغائي، على الرغم من عقلانيته، أمنيات طيبة لا يأخذها في الحسبان عادة متخذو القرار في إيران وفي البلدان العربية عند اتخاذ قراراتهم، ومنها الإنفاق العسكري والتهديد الإقليمي أو التحالف الخارجي اللذان يقودان إلى الصراعات والحروب ويؤديان إلى الكوارث أو «السلام المسلح» المحطم للأعصاب والممتص للموارد والمرسخ للتسلط والانفراد بالقرار باسم ضرورات المواجهة الأمنية.

وفي تقديري أن تلك الأمنيات الخيرة، على الرغم من صواب الدعوة إليها، تبقى

خارج حيز التنفيذ إلى أن تتبلور إرادة المجتمع المدني في كل بلد وتصل إلى حد القدرة على ضبط الإرادة السياسية وترشيد قراراتها وفق المصالح المجتمعية العليا. ويبدو لي أن اعتبارات التنمية، وعمادها التنمية الاقتصادية، لم تحظَ بالاهتمام الكافي في إيران وفي كل من البلدان العربية، وأن البلدان النفطية، على وجه الخصوص، قد ضيعت فرصاً ثمينة أتيحت لها من أجل بدء عملية التنمية المستدامة، بل إن نمط «التنمية النفطية» قد أدى إلى انحراف التغيرات المصاحبة لعصر النفط في إيران وفي البلدان العربية، عن نسق التنمية الاقتصادية، باعتبارها تزايداً حقيقياً، غير منقطع، لإنتاجية الفرد، تعبيراً عن تغييرات هيكلية في بناءات التخلف بأشكالها كافة. وقد أصبح اليوم نمط «التنمية النفطية» نمطاً في تنمية الضياع الاقتصادي في البلدان الصغيرة، يهدد بضياع المجتمع وفقدانه هويته بعد أن أفقده تماسكه.

ثانياً: حدود مدخل التعاون النفطي ومحدداته

إن أولى الملاحظات الأخرى على الورقتين هي حول عدم تطرق الأوراق إلى جوانب مهمة من مجالات التعاون الاقتصادي، والثانية تتعلق بحدود مدخل التعاون النفطي ومحدداته.

الملاحظة الأولى: تتمثل في أن أي من الورقتين لم تتطرق إلى إمكان التعاون وأهميته في مجالات اقتصادية مهمة. ومن هذه المجالات المحافظة على البيئة البحرية لحوض الخليج من التلوث النفطي وتدمير الحياة البحرية واستنضابها. وكذلك لم تتطرق أي منهما إلى امكان وأهمية تنظيم استغلال الموارد البحرية وما تحت قاع الخليج من ثروات طبيعية، وفق مبادئ عادلة يُركن إليها من أجل تحقيق استفادة جميع الأقطار المطلة على الخليج من موارده وإمكانياته المتعددة، عبر الأجيال المتعاقبة. وأيضاً لم يكن هناك سوى إشارات عامة حول أهمية انتقال عناصر الإنتاج من دون تناول لكيفية ذلك الانتقال وبيان الشروط الكفيلة بأن يكون انتقال عناصر الإنتاج ـ ولا سيما البشرية ـ مصدراً لتحقيق التساند والتكامل الاقتصادي المرغوب فيه، بدلاً من أن تكون هجرة العمالة أو انتقال رأس المال مجالاً لزيادة أوجه الاختلاف والتباعد ومصدراً إضافياً للنزاعات والحروب المدمرة.

الملاحظة الثانية: وهي الرئيسية، تتعلق بنظرة الورقتين ـ ولا سيما ورقة د. أردكاني ـ إلى مدخل التعاون النفطي من خلال الأوبك، باعتباره السبيل إلى رفع أسعار النفط. وقد أسهبت ورقة د. أردكاني في التفاؤل وركزت على هذا المدخل باعتباره كفيلاً بنشوء كتلة اقتصادية جغرافية مهمة من البلدان المطلة على الخليج. وأكدت الورقة أن تشكيل تلك الكتلة «يعتمد على عدد من الشروط المسبقة كلها تحت تصرف أعضائها». ويبدو أن معطيات الواقع الراهن لا تؤيد ذلك التفاؤل. كما ان القراءة المتأنية للتعاون النفطي من خلال الأوبك لا تؤيد الاعتقاد بإمكانية قدرة الأوبك على رفع الأسعار.

ولا بد لنا هنا من كلمة مسهبة حول خطأ هذا الاعتقاد الشائع حول قدرة الأوبك

على رفع أسعار النفط من خلال تخفيض الإنتاج وتوزيع الحصص على الأعضاء. لعل مناقشتنا التالية تزيل ذلك الاعتقاد الذي لم يتحقق في الماضي ولا هو قابل للتحقيق في المستقبل، على الرغم من تعلق الآمال به. فمن المعروف أن منظمة الأوبك التي قامت كردّ فعل مباشر على تخفيض شركات النفط الأسعار المعلنة للنفط في عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٠، فإن المنظمة لم تستطع إعادة الأسعار إلى مستواها قبل التخفيض، وظلت أسعار النفط عند مستوى أسعار تموز/يوليو ١٩٥٣ حتى نهاية عام ١٩٧٠(١). وقد كان السبب في ارتفاع الأسعار بعد ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تصاعد الاستهلاك العالمي وهبوط معدل الاحتياطي للإنتاج السنوي من ٦٤ عام ١٩٦٠ إلى ٥٢ عام ١٩٦٥ وإلى ٣٧ فقط عام ١٩٧٠. وفي بحث أجراه رئيس الجيولوجيين في شركة النفط البريطانية ونشر عام ١٩٧٢، تم التوصل إلى نتيجة مؤداها: «أن لا مفر من استمرار ارتفاع أسعار النفط تعبيراً عن النقص الحاد في الإمدادات وتغير مصادرها»(٢). وفي ذلك إشارة إلى تكاليف الإنتاج في بحر الشمال وفي غيرها من المناطق الجديدة التي فاقت تكاليف إنتاجها ٥ دولارات للبرميل في ذلك الوقت.

أما ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣، فلم يكن بقرار من الأوبك، وإنما كان مجاراة للأسعار الفورية في السوق الحرة التي ارتفعت إلى مستويات عالية بسبب حرب تشرين الأول/اكتوبر وقرار المقاطعة العربية التي صاحبها تخفيض البلدان العربية صادراتها بنسبة واردات الولايات المتحدة وهولندا(٣). وكذلك الحال بالنسبة إلى ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٩، فقد كان بسبب الثورة الإيرانية وقرار تخفيض إيران إنتاجها إلى حوالى النصف. هذا فضلاً عمّا لحق ذلك من تأثيرات حرب الخليج الأولى في أسواق النفط(٤). وإذا كان المجال هنا يضيف بمزيد من مناقشة أسطورة قدرة الأوبك على رفع أسعار النفط من خلال تخفيض الإنتاج لفترات طويلة، فإن معايشتي سوق النفط خلال عقد السبعينيات تجعلني أؤكد أن ارتفاعات الأسعار المعلنة لنفوط البلدان الأعضاء في الأوبك كانت تابعة للسوق الفورية أكثر منها صانعة إياها.

وجدير بالتأكيد أن نفي قدرة الأوبك على رفع أسعار النفط عن طريق تقنين الإنتاج لا يعني نفي محاولات الأوبك الدفاع عن أسعار النفط عن طريق تقنين الإنتاج. كما أن ذلك النفي لا يقلل من تأثير منظمة الأوبك في عائدات البلدان الأعضاء فيها ومنافعها

(١) Ali Khalifa al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*, edited by Howard Bowen - Jones (London: Bowker, 1978), p. 66.

(٢) H.R. Warman, «The Future of Oil,» *Geographical Journal*, vol. 138, pt. 3 (September 1972), pp. 287-297.

(٣) Yannis Stouraras, *Are Oil Price Movements Reverse?* (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 1985), pp. 53-56.

(٤) *BP Statistical Review of World Energy* (British Petroleum) (June 1990).

من النفط وصادراته. ومثال ذلك دعم جهود الدول الأعضاء في مواجهة احتكار شركات النفط الكبرى «الأخوات السبع». فقد نجحت الأوبك بالتوصل مع الشركات إلى اتفاقيات تنفيق الريع وزيادة معدلات ضريبة الدخل التي رفعت عائدات الحكومات المنتجة من ثمن البرميل. كما عضدت الأوبك جهود الشركات الوطنية وشجعت الدول المنتجة على بسط سيادتها على مواردها الهيدروكربونية. وكذلك ساندت الأوبك جهود الدول الأعضاء فيها من أجل دخول صناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية، فضلاً عن كسر احتكار «الأخوات السبع» عن طريق تشجيع إقامة شركات النفط الوطنية والتعاون مع شركات النفط المستقلة(٥).

ومن هنا فإن تصوير منظمة الأوبك أنها «كارتيل» فرض أسعار النفط عن طريق تحديد الإنتاج لا يعدو أن يكون كذبة إعلامية مغرضة خلقتها وسائط الإعلام الغربي بهدف الحض على ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر بديلة من النفط من أجل تخفيض معدلات استهلاك النفط وتقليل الحاجة إلى استيراده بشكل عام، واستيراده من الدول الأعضاء في الأوبك بشكل خاص. وهذه هي بعينها استراتيجية وكالة الطاقة الدولية التي بدئ بوضع أسسها في مؤتمر واشنطن للدول المستهلكة للنفط في شباط/ فبراير ١٩٧٤، بعد أربعة أشهر من حرب تشرين الأول/ اكتوبر. وقد وُضعت تلك الاستراتيجيا موضع التطبيق ضمن خطط وطنية ومتابعة وتنسيق وتشجيع ومساعدة ودعم من وكالة الطاقة الدولية للدول الأعضاء فيها وغير الأعضاء. وقد استغرق تحقيق تلك الاستراتيجيا عقداً من الزمن حتى ظهرت نتائجها في عام ١٩٨٦، عندما انهارت أسعار النفط وانفرط عقد الأوبك وفشل دفاعها عن أسعار النفط المعلنة بسبب عدم قدرتها على تبني استراتيجية تقليل الحاجة إلى صادرات النفط الخام من خلال استثمار عائدات النفط وتوظيفها من أجل بناء قاعدة اقتصادية بديلة من النفط.

ولعل هذه القراءة غير التقليدية لحدود دور الأوبك في التعاون في مجال النفط ومحدداته تحمل في طياتها سؤالاً حول مبررات التفاؤل الذي أبداه د. أردكاني حول إمكانية التعاون من خلال الأوبك من أجل رفع أسعار النفط عن طريق تقنين الإنتاج. كما تحمل أيضاً تنبيهاً لجميع الأطراف المعنية، بأن أسعار النفط الحالية مقيمة وليست طارئة، وعليهم ترتيب أوضاعهم على هذا الأساس. أما التعاون في مجال النفط من خلال الأوبك، فإنه أجدر بأن يعود إلى ما كان عليه في النصف الثاني من عقد الستينيات، وربما يكون له مجال تنموي إضافي إذا تبنّى بعض البلدان الأعضاء في الأوبك استراتيجيا إنتاجية تهدف تدريجياً إلى تقليل حاجتها إلى تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي.

وليسمح لي الباحث السعدون بأن أختلف معه أيضاً حول اتجاهات أسعار النفط في

(٥) علي خليفة الكواري، **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات** (الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٥)، ص ١٣١ ـ ١٥٨.

المدى المتوسط (٥ ـ ١٠ سنوات) فوق مستواها الحقيقي الحالي «من خلال العمل المشترك على تحسين شروط التبادل التجاري لسلعتهما المشتركة ـ النفط». فالتقدم التقاني، فضلاً عن المعطيات السياسية، لا يشير إلى احتمال ذلك. وأسعار النفط الراهنة مقيمة وليست عابرة لسببين رئيسين:

أولهما: التقدم التقاني في صناعة النفط من حيث الاستكشاف والتنقيب والإنتاج. وقد أدى ذلك التقدم إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في المناطق الحدية. وغني عن القول أن سعر السلعة في المدى الطويل تحدده تكاليف المنتجين الحديين الذين تتطلب السوق إنتاجهم. وفي تحليل حديث قامت به إحدى الشركات الاستشارية وشمل استراتيجيات الاستثمار لثلاثين شركة نفط كبيرة، تبين أن الحقول التي تصل احتياطياتها إلى حوالى ٤٠٠ مليون برميل في بحر الشمال وأمريكا الجنوبية، يُعتبر الاستثمار في استكشافها وتطويرها والإنتاج منها اقتصادياً، عند مستوى سعر ١٢ دولاراً للبرميل(٦). وأشارت ورقة حديثة أيضاً حول «اتجاهات تكاليف الإنتاج في الشرق الأوسط وفي ما عداه»، إلى أن تكاليف الإضافات الجديدة في كل من العراق وإيران والسعودية والكويت هي تحت مستوى دولارين للبرميل، وتبلغ في حقول أبو ظبي البرية وليبيا حوالى ٥ دولارات. ومعظم الاحتياطيات الصعبة في الدول الأعضاء في الأوبك من الممكن إنتاجها بحوالى عشرة دولارات. وفي خارج الدول الأعضاء في الأوبك تقدر تكاليف إنتاج الاحتياطيات الإضافية بحوالى ٥ دولارات في المكسيك وماليزيا وعُمان، وبأقل من عشرة دولارات في كل من المنحدر الشمالي لألاسكا وروسيا، وبحوالى ١٥ دولاراً في مصر وبحر الشمال. وجدير بالذكر أن هذه التكاليف تتضمن ١٥ بالمئة عائداً على الاستثمار(٧).

ثانيهما: تراجع سيطرة الدول الأعضاء في الأوبك على قرار إنتاج النفط. ويعود ذلك إلى الحاجة الملحة لعائدات النفط، كما يرجع إلى الانكشاف الأمني لمعظم تلك الدول وتأكّل إرادتها الوطنية. ولعل تزايد بروز ظاهرة العجز في الميزانيات العامة على الرغم من تخفيضها، ووقوع دول الفائض في مصيدة الديون، واضطرار معظمها إلى رهن النفط في باطن الأرض نتيجة حاجتها إلى مواجهة أعباء الديون وبسبب اضطرارها إلى منح امتيازات النفط للشركات الأجنبية من أجل القيام بتمويل الاستثمارات اللازمة للحقول المكتشفة، كل هذه المعطيات الجديدة أعادت شركات النفط العالمية إلى موقع اتخاذ قرار الإنتاج كما جعلت للدول المستهلكة للنفط نفوذاً أكبر على سياسات الإنتاج.

من هنا، وبسبب انخفاض تكاليف إنتاج النفط خارج الدول الأعضاء في الاوبك،

---

(٦) «Learning to Live with Cheap Oil,» *Middle East Economic Digest (MEED)* (14 January 1994), p. 14.

(٧) Thomas Stauffer, «Trends in Oil Production Costs in the Middle East and Elsewhere,» *Oil and Gas Journal* (21 March 1994).

وبسبب فقدان الأوبك مقومات سيطرتها على قرار الإنتاج، فإن افتراض استمرار أسعار النفط الحقيقية عند مستواها الراهن أكثر واقعية من افتراض ارتفاعها في المدى المتوسط، وربما تنخفض أسعار النفط عن مستواها الحقيقي الراهن هذا إذا أدى التقدم التقاني إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في الحقول الحدية في المستقبل. ولذلك فإن التعاون في مجال النفط من خلال الأوبك بهدف رفع أسعار النفط أمر صعب المنال بحسب معطيات الواقع الراهن. وعلينا أن نحدد أهدافاً أقرب إلى احتمالات التحقيق. كما علينا أن نوجه اهتمامنا إلى مدخل التعاون التنموي الذي أشارت إليه الأوراق باعتباره مدخلاً تالياً لمدخل التعاون في مجال النفط من خلال أوبك بهدف رفع الأسعار. هذا بالطبع من دون أن نهمل مداخل التعاون الواقعي الثنائي والإقليمي في مجال النفط ومن خلال الأوبك، الذي يهدف إلى تقليل حاجة إيران والبلدان العربية إلى تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي. وهنا يحسن بنا التوقف قبل الدخول في موضوع متطلبات التنمية الاقتصادية في إيران وفي البلدان العربية والتطرق إلى شروط التعاون التنموي بين إيران والبلدان العربية. فذاك حديث يطول ولا يسمح به الوقت المتاح لهذا التعقيب.

تعقيب (٢)

سيد أبو القاسم هاشمي(*)

إن تفكير السعدون العميق يتناول قضايا خطيرة جداً الأمر الذي يستحق الاهتمام، وأنا أتفق تماماً معه بشأن تقسيمه لأقطار العالم الثالث إلى ثلاثة مجموعات، بعد سقوط المنظومة السياسية الثنائية القطبية، وبروز العوامل الاقتصادية في تحديد شكل العالم. ولكن الدعوة إلى تعاون اقتصادي إقليمي بين إيران من جهة والعالم العربي، أو الأقطار العربية المجاورة، من جهة أخرى، تحتاج إلى تقييم واقعي لأحوال كل طرف من الأطراف في الوقت الحاضر.

ففي حين أن من الممكن الآن وضع إيران في المجموعة الثالثة، وهي، أي إيران، تحاول تشكيل كتلة اقتصادية قادرة على البقاء، وبالتالي تسعى جاهدة لوضع نفسها في المجموعة الثانية، إلا أنه يبدو أن الأقطار العربية المجاورة ملتزمة بأن تكون في المجموعة الأولى وتجعل نفسها متصلة مباشرة باقتصادات الغرب المهيمنة. ومن الواضح أن هذا يخلق فجوة بين الطموح والواقع.

إن الأسباب الرئيسية لمثل هذا الميل لدى الأقطار العربية، كما يصف ذلك السعدون وصفاً بليغاً، هي التجارب المريرة للصراعات الماضية، والانقسام والريبة اللذين وفرا أحسن الفرص للقوى العظمى لاستغلال الوضع وإدخال الأقطار المذكورة في دائرة نفوذها. هذا وبصرف النظر عن الاعتبار الأمني، هناك باعتقادي بعدٌ آخر لمشكلة التعاون الاقليمي يجدر الاهتمام به كثيراً. إن هذا البعد العميق الغور في استراتيجية التنمية للأقطار المنتجة للنفط قد أدى إلى إزالة الروابط الملزمة والعلاقات المباشرة بين اقتصادات المنطقة، وبالتالي فإنه عقبة كأداء أمام التعاون الاقليمي وكذلك أمام موقف تفاوضي موحد في السياسة النفطية. فلننظر في خلفية استراتيجية التنمية وهي ذات خصائص مشتركة في إيران والأقطار العربية المجاورة.

(*) أستاذ علم الاقتصاد، جامعة الشهيد بهشتي، طهران - إيران.

إن الصدمة النفطية التي حدثت في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ قد أتاحت فرصاً جديدة للنمو السريع في الأقطار المنتجة للنفط، الأمر الذي أدى إلى السير قدماً في عملية التصنيع. هناك ثلاثة دوافع وراء هذا المسعى في كل قطر من الأقطار المذكورة، وهي:

١ ـ أنها أرادت أن تنوع اقتصاداتها وتقلل من اعتمادها على سوق النفط الخام المتقلبة.

٢ ـ وبالنظر إلى حصولها على ثروة جديدة فقد شعرت أنها ملزمة بتبني تنمية اقتصادية.

٣ ـ أنها رجت أن تنتفع مما يجري في عالم الصناعة النفطية واعتقدت أنها تستطيع السيطرة على سوق النفط العالمية وذلك بأن تنشئ لنفسها هيكلاً إنتاجياً متكاملاً ابتداءً من استخراج النفط الخام وانتهاءً بالناتج المصفّى.

بيد أن عدداً من الدراسات التي أجريت عن عملية التصنيع، باعتبارها طريقاً يؤدي إلى تقليل التبعية وإلى زيادة التكامل الاقتصادي العربي، تدل على عدم حدوث تقدم. وقد اتضح الآن أن معدلات التوسع في الصناعات في أقطار مجلس التعاون الخليجي كانت أقل من هذه المعدلات في الأقطار غير النفطية، كما أنها أقل بكثير من معدلات التوسع في قطاعي الخدمات والتوزيع. وهذه هي الصورة في إيران أيضاً.

لقد اتخذت المراحل الأولى من التصنيع سمة إحلال الاستيراد، وقد ساد ذلك منذ ما قبل سنة ١٩٧٠ في أقطار مجلس التعاون الخليجي، وساد لسوء الحظ في إيران في السنوات الأخيرة. وبصفة عامة كان تطور القطاع الصناعي متقطعاً هنا وهناك وسيئ الإدارة والتوجيه، ولم يكن من الممكن استدامته إلا بسبب تدفق العائدات النفطية الضخمة وإبّان تدفقها.

ويتجلى صلب المشكلة في أن إدخال الصناعة الحديثة والتصنيع في أقطار الخليج الفارسي، ومنها إيران إلى حدٍ ما، كان قد اعتمد على ديناميات خارجية وليس داخلية. ويبدو أن هناك خلطاً، كما لاحظ أحد الباحثين، بين مصطلح التصنيع بأوسع معانيه وعملية نصب المصانع من خلال عقود تسليم المفتاح [أي إكمال العمل من أوله إلى آخره وتسليمه جاهزاً]. إن المصانع التي أنشئت في المنطقة على هذا الأساس إنما تعود إلى المنطقة بمعنى جغرافي، أما وجود المصانع واستمرارها في العمل فهو يعتمد على عوامل خارجية. وبمعنى من المعاني نجد أن سمات الازدواجية في الاقتصاد لم تزل كلها سائدة، كما أنه لا توجد رابطة بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي في الاقتصاد، ولا بين القطاعات الصناعية المختلفة في أقطار المنطقة المختلفة.

يضاف إلى هذا أن التنويع الصناعي في الاقتصاد النفطي قد تخلف من جراء الآثار السلبية المتصلة بالزيادة المتسارعة في الإنفاق الحكومي. والظاهر أن التأثير الأكبر لهذا الانفاق كان في قطاعات الخدمات والتوزيع والانشاءات، أما في الصناعة فلم يكن له: إلا حافزٌ مباشرٌ بسيط نسبياً.

نأتي أخيراً، وليس آخراً إلى أداء هذه الأقطار في تطوير تصديرها الصناعي. فما إن اتضح التقييد الذي يفرضه إحلال الاستيراد كنتيجة للتقلص الكبير في الإيرادات النفطية ومحدودية الأسواق المحلية، حتى برزت الحاجة الماسة بأن يكون اتجاه الصناعات كلها نحو التصدير. كانت الجهة التي يقصدها التصدير، ولا سيما بالنسبة إلى أقطار مجلس التعاون الخليجي، هي العالم الصناعي، ولكن هذا الطريق قد واجهته عقبات كأداء من جراء الحواجز المتعددة التي تضعها أوروبا وأمريكا واليابان بوجه الاستيراد الصناعي من الأقطار النامية.

مع هذا قد تكون المساعي الأخيرة التي تبذلها الغات ومنظمة التجارة العالمية مبشرة بالخير، ولكن علينا ألا ننسى صعوبة التغلغل في الأسواق الأوروبية بالنسبة إلى تصدير المواد البتروكيمياوية من دول الخليج الفارسي. وتشتمل الحواجز على قيود كمية مثل طريقة الحصص، ومنع الاستيرادات كلها إذا تجاوزت قيمةً أو كمية معينتين، وفرض رسوم الاستيراد على ما يتجاوز حدود الاعفاء، ووضع حواجز لا علاقة لها بالرسوم مثل السيطرة النوعية والاصرار على مواصفات غير معقولة. كانت هذه هي الصورة على الرغم من أن صادرات السوق الأوروبية تدخل أقطار مجلس التعاون الخليجي إما وفق تعرفة جمركية واطئة جداً (لا تتجاوز ٤ بالمئة) أو تخضع لإعفاء تام من الرسوم في عدد من القضايا. هذا مع العلم أن حجم تصدير المواد البتروكيماوية ليس من السعة بحيث يربك السوق العالمية، كما أن المواد الأساسية المصدرة منها تدخل هي ذاتها في تصنيع الناتج النهائي من تلك المواد، ثم يعاد تصديرها بدورها بكميات كبيرة من السوق الأوروبية إلى الأقطار العربية.

يستنتج من هذا ومن موقف العالم المتطور نحو التصدير من الأقطار النامية عموماً والأقطار المنتجة للنفط خصوصاً، أن مبدأ تطوير الهيكل الإنتاجي النفطي والتنويع، الذي يمثل استراتيجية مشتركة في أقطار مجلس التعاون الخليجي وإيران، هو مبدأ يواجه تحدياً كبيراً من جانب العالم الصناعي.

نخلص من هذا إلى القول إن مفتاح النجاح قد يكمن في وضع استراتيجية شاملة للتنمية الصناعية على أساس إقليمي لا على أساس كل دولة على انفراد. وينبغي أن يحدد معنى الإقليم، وهو بداهة كتلة إسلامية، تحديداً واسعاً يتيح استغلال الاقتصادات ذات الحجم الكبير في الإنتاج من أجل سوق إقليمية واسعة ومصدر تخصيصات أمثل على أساس التخصص لكل قطر من الأقطار.

وأنا أقر بأن هذا الهدف يطمح إلى الكثير، هدف يحتاج إلى مسعى كبير وتصميم شديد من قبل كلا الطرفين. ولكن ما لم نعمل على تكامل اقتصاداتنا عن طريق التجارة والاستثمار، وما لم نقوِّ علاقاتنا في جبهة اقتصادية فإن كلفة الفرص أمام السلوك الانفرادي تظل غير باهظة فلا تضطرنا هذه الكلفة إلى تبني سياسة نفطية مشتركة.

يأتي في مقدم أولويات التعاون بين إيران والأقطار العربية المجاورة الواردة في ورقة

السعدون، الاتفاق على تحاشي التدهور في أسعار سلعتهم المشتركة ـ النفط. ومع أن هذا الكلام يبدو معقولاً في ظاهره، لكني أرى أن ترتيب الأولويات يجب أن يكون على شكل آخر مختلف. إن نقطة البداية لمثل هذا التعاون هي فتح اقتصادات الأقطار المذكورة للتجارة والاستثمار، على أن توجه صادراتهم الصناعية نحو سوق إقليمية بدلاً من سوق دولية. كما أن خلق الفرص أمام المشاريع المشتركة في قطاع النفط، هو، كما أشار السعدون، السبيل الأمثل الذي يحفزنا إلى وضع سياسات نفطية مشتركة. وأود أن أقول بصراحة إن سوق النفط ستظل حتى نهاية القرن على حالة تهدد بتعرضنا إلى الأخطار في هذه الجبهة، هذا ومن غير المحتمل أن تتحسن قوتنا التفاوضية إلى أن يزداد الطلب بمعدل أسرع بكثير مما هو عليه. إن علينا تمهيد الطريق لحلول وقت هذه الزيادة المرجوّة وذلك بأن نقوم منذ الآن بتشكيل القوة الاقتصادية.

يثير السعدون كذلك نقاطاً مهمة أخرى سأتناولها باختصار. بما أن من الصعب على ما هو واضح، الكلام على العالم العربي ككيان واحد، فإن من الممكن تصور قيام شراكة منطقية، بشأن المصالح المتبادلة، بين إيران من جهة والدول العربية الواقعة على الخليج الفارسي من جهة أخرى. واتفق مع السعدون أن مستوى المتاجرة بين العرب وإيران مستوى منخفض في الوقت الحاضر، ولكن إذا نظرنا إلى احصاءات التجارة الخاصة بإيران ما بعد الثورة نجد أن تجارة إيران في واقع الأمر هي في صالح الأقطار النامية وبضمنها الأقطار العربية المجاورة. إن الميزان التجاري بين الجمهورية الإسلامية والإمارات والكويت والسعودية وقطر وعُمان والبحرين كان كله سلبياً بالنسبة إلى إيران، مع أن بعض أرقام الميزان المذكور تمثل إعادة التصدير. والخلاصة أن الاقتصاد الإيراني، خلال السنوات الخمس عشرة من فترة ما بعد الثورة، قد استورد بمبلغ ١١,٨٥ مليار دولار من دول الخليج وصدّر إليها بمبلغ ٢,٥٨ مليار دولار فقط فسجل بذلك عجزاً قدره ٩,٣ مليار دولار وأرى أن هذا يمثل إيماءة عظيمة في مجال النيات الطيبة، ومن الممكن أن نبني عليها من أجل التعاون في المستقبل.

يحاجج السعدون على نحو مقنع بشأن القضية المؤسفة الخاصة بسياسات التسليح في أقطار الشرق الأوسط ونتائجها الوخيمة في القطاعات المدنية لهذه الأقطار. وهنا أيضاً نجد المقارنة بين مبيعات الأسلحة إلى إيران وإلى أقطار مجلس التعاون الخليجي مثيرة للفزع. إن إيران التي يبلغ عدد سكانها نحو مرتين ونصف سكان الأقطار المذكورة بأجمعها، كما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها المعدل نفسه، قد أنفقت جزءاً أقل بكثير من ناتجها المحلي الإجمالي على التسلح خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٣، مع أنها كانت منهمكة مباشرة في حرب. وعلى الضد من ذلك، كما يشير السعدون، اشترت دول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته ٨٢,٥ مليار دولار من الأسلحة خلال الفترة نفسها. إن هذا تبديد للأموال وتخصيص غير صحيح للموارد، الأمر الذي يمكن تحاشيه لو كان مستوى التعاون والتكامل أكثر عمقاً مما هو عليه الآن.

أخيراً، يتكلم السعدون بتشاؤم على الموقف الإيراني الراسخ نحو العرب، ويعتبر إيران دولة متقلبة الأطوار، فهي «عند وقوعها تحت ضغط اقتصاد سيئ يمكن أن تستبدل بسهولة الموقف العقلاني بشعارات ومزاعم ضرورية للحفاظ على السلطة المركزية».

وفي رأيي أن هذا التشاؤم لا أساس له في الوقت الحاضر. فحين يصبح اقتصاد الدولة ضعيفاً تغدو الاعتبارات الاقتصادية أكثر ضغطاً، كما أن منطق المصلحة الذاتية يلعب بلا ريب دوراً أكبر بمرور الزمن. فلنكن متفائلين بشأن هذه النقطة.

المناقشات

١ ـ فؤاد شهاب

إن هذا البحث متميز في تقديم كمية كبيرة من المعلومات النادرة مثل «مليار دولار تصدير يساوي عشرين ألف فرصة عمالة»...

لكن الباحث كما نعتقد شكّل من هذه المعلومات حلماً كلياً يتجاوز امكانيات الواقع. ويبتعد من منطقة الممكن إلى منطقة المستحيل بتجاهله الكم الهائل من التعقيدات التي تحيط بكل اقتراح تصوره. وسوف نشير إلى ذلك بشكلٍ عاجل عند تعليقنا على موضوع النفط.

إنني أعتقد بأن أي بحث في الاقتصاد اليوم يقوم على المنهج الجزئي. بمعنى بحث عنصر صغير من العناصر المشتركة بين العرب وإيران. مثل البحث عن مصلحة مشتركة صغيرة، كإقامة شركة عربية ـ إيرانية لصيد السمك في الخليج كخطوة أولى. ثم الانتقال بقوة إلى أعالي البحار. مثل هذا العمل الاقتصادي يؤدي إلى خلق عاطفة مشتركة. فالصيادون العرب والإيرانيون سيعيشون معاً في البحر يغنون ويصطادون ويحلمون بتشكيل مشروعات جديدة في المستقبل.

أما الاقتراح القاضي بالتعاون معاً في ما يتعلق بشأن المسألة النفطية كما طرحه الباحث، فهو أمر يأتي، كما نعتقد، في آخر مراحل التعاون الاقتصادي. لماذا؟ لأن النفط يستفز طرفاً ثالثاً معقداً للغاية خارج الطرفين موضوع الندوة.

٢ ـ أسامة عبد الرحمن

عند الحديث عن العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية قد نتأمل في أمر العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية. في أي وضع هي؟ ويبدو أنه لم يتم التطرق إلى العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة. فهل هناك علاقات ملموسة فعلاً! قبل التطرق إلى إمكان تطويرها وآفاقه. وهناك أكثر من تساؤل عن مدى إمكان التطوير ومن يملك القرار ومن يملك إرادة القرار وإرادة التنفيذ.

ولعل هناك قدراً كبيراً من الحذر والريبة والشك في العلاقات العربية ـ الإيرانية،

ليس على المستوى الرسمي فحسب، ولكن حتى على بعض الصعد المجتمعية.

إن التنمية الفعلية مطلب حيوي ومصيري للعرب وإيران. والنفط مرتكز رئيسي لتحقيق هذه التنمية الفعلية لو توفرت الإرادة السياسية الواعية الحرة الجادة والمشاركة المجتمعية. ولكن هذه التنمية بعيدة عن المسار الراهن في الأقطار العربية وإيران. ولو كانت مثل هذه التنمية في مسارها الصحيح لكان هناك ادراك بالتحدي يفرض نفسه على الساحة وتفرض المصلحة النفطية نفسها، بحيث يتم التعاون والتنسيق في الإطار الذي تقتضيه التنمية. أما بالنسبة إلى التنسيق في سياسات النفط وأسعاره، فيأتي بعد ذلك في الأهمية.

٣ ـ باقر النجار

لقد قدم المتحدثان، من دون شك، ورقتين متميزتين، إلا أن ملاحظتي عليهما أنهما قد أخفقتا في تقديم أجوبة عن تساؤلات، كما أنهما باستعراضهما البانورامي للواقع القائم قد زادتنا من هذه التساؤلات أكثر مما أعطتنا إجابات واضحة وقاطعة.

لقد كان بودّي أن أسمع إجابة عن تساؤل: ماذا يستطيع أن يقدم العرب والخليج اقتصادياً إلى إيران، وبالعكس، ماذا يستطيع أن يقدم الإيرانيون إلى العرب والخليجيين. وإذا كان نتائج الورقة المناقشة هذا الصباح (ورقة د. الدوري ود. أحمد لواساني) قد خرجت بمحصلة، وهي أننا حتى نبني هذه العلاقة ونطور من واقعها، فإنه يجب أن نقفز على الماضي بكل آلامه وكبواته. وهذه العلاقة، من الضروري أن تبدأ بالاقتصاد حيث تجارب آسيا وأوروبا تؤكد أن التعاون الاقتصادي سيساهم، من دون شك، في تحسين العلاقات السياسية.

كنت آمل من الباحثين أن يركزا على مجالات غير مجالات التعاون النفطي على رغم أهميته. فمجال التعاون البيئي كقضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، ومسألة التعاون المائي، ومسألة تنقلات العمال والتبادل التجاري، كمجالات للانطلاق، أساسية في بناء هيكل التعاون العربي ـ الإيراني وفي خلق أجواء سياسية مناسبة خالية نسبياً من شعور الشك والريبة.

٤ ـ وليد خدوري

إنني أختلف مع د. علي شمس أردكاني حول تفاؤله بالنسبة إلى تعبير «geo-economics». وخلافي هذا ليس ناشئاً من عدم تأييدي التعاون الإقليمي، بل من تشاؤمي نتيجة للخلافات والحروب التي نشبت في ما بيننا في السنوات الماضية. فقد أضعنا فرصاً كبيرة، وإننا ندفع الآن ثمن هذه الخلافات، وسنستمر في دفع ثمن هذه الخلافات في المستقبل المنظور.

ما الذي حدث في السنوات الأخيرة؟ لقد قمنا بتخريب منشآتنا النفطية وحرقها،

ضمن الخراب الذي لحق بالمنطقة. فنحن الآن، وفي المستقبل، سنصرف المليارات من الدولارات لإعادة البناء والتأهيل. كما خسرنا فرصاً كبيرة على صعيد الصناعة النفطية الدولية. فالصراعات وعدم الاستقرار والإخلال بالأمن قد دفعت الدول المستهلكة إلى اكتشاف النفط في دول أخرى على رغم ارتفاع كلفة الإنتاج هناك.

كذلك طرأت تغيرات مهمة في الصناعة النفطية، إذ تم فتح المجال أمام الشركات الدولية لإنتاج النفط من دول مغلقة سابقاً نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي، وتغير وضع السوق، بحيث أصبحت الأسعار تقرر يومياً في لندن ونيويورك، أما دور دول الأوبك فقد أصبح هامشياً، وأخيراً أخذت التقنية تتغير بسرعة مؤخراً، بحيث أصبح من الممكن إنتاج النفط من المناطق المغمورة والصعبة بأسعار أقل بكثير من السابق.

ماذا يعني ذلك كلّه؟ لقد أخذت دول الأوبك تخسر حصتها في السوق لصالح الدول الأخرى، وفي الوقت نفسه لا تستطيع أن تدافع عن الأسعار. وهذا قد أصبح واضحاً في السنوات الأخيرة، والتوقعات تشير إلى استمرار هذا الاتجاه مستقبلاً من دون أن تستطيع أقطار الاوبك تصحيح هذا الوضع.

إن التجربة الموجودة معنا حتى الآن تشير بوضوح إلى أن الدول تعامل النفط بشكل سيادي، ولا أرى ما يشير إلى تغيير ذلك، ومن ثم لا أعتقد أن النفط سيكون محوراً للتعاون. ومن الجدير بالذكر، أن معظم الخلافات في السنوات السابقة في منظمة الأوبك كان إما ما بين بعض البلدان العربية نفسها، أو ما بين بعض البلدان العربية وإيران. لهذه الأسباب أنا لست متفائلاً بتعبير «geo-politics»، ولا أعتقد أننا سنستطيع أن نعي أهمية هذا التعبير من دون تغيير جذري في العلاقات الإقليمية السياسية.

٥ ـ صالح المانع

يبدو لي أن النظرتين اللتين وضعتا في الورقتين اللتين أمامنا (ورقة د. علي شمس أردكاني وورقة أ. جاسم السعدون)، جديرتان بالاهتمام، لدراستهما البعد التسليحي وعلاقته بالكفاية الاقتصادية للبلدان العربية وإيران. ومع أهمية هذا الموضوع وجوهريته، إلا أننا يجب أن ننظر إلى موضوع العلاقات بين البلدان العربية وإيران ليس فقط من منظور شمولي، ولكن أيضاً، كباحثين، يجب أن ننظر إليه من منظور ثنائي، أي يجب أن ننظر إلى احتمالات تنظيم التجارة الثنائية بين البلدان العربية، خصوصاً في الخليج، وإيران. وهنا يمكننا دراسة العلاقات الاقتصادية بين ثنائي إيران والإمارات العربية المتحدة، فنرى أن العلاقات التجارية بين البلدين وخصوصاً بين دبي وإيران، وبغض النظر عن التوتر الذي حدث نتيجة احتلال جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، تنتعش في ظل علاقات التوتر الإقليمية، وهذا حدث خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث كانت دبي النافذة الخارجية لتجارتها مع الدول الغربية. ويخيل إليّ أن دبي تلعب اليوم الدور نفسه الذي كانت تلعبه خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية كنافذة لتجارتها الخارجية.

أما بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية بين إيران والعربية السعودية، فلقد كان هناك تعاون واستثمارات متبادلة بين البلدين خصوصاً في المجال المصرفي. وهذه الاستثمارات تعود إلى عهد الشاه في السبعينيات. وللأسف. فإن هذه الاستثمارات التي تصل إلى حوالى ٦٠٠ مليون دولار لم تتطور وجمدت منذ ذلك الحين ويعود ذلك إلى أن العلاقات السياسية بين الطرفين ليست جيدة مثلما يجب أن تكون.

وهناك أيضاً علاقات تجارية بين الطرفين. فالسعودية تصدر بعض الصناعات التحويلية إلى إيران وتستورد الفواكه منها وكذلك فإن هناك قوى سياسية محلية في إيران تعارض أي تعاون بين السعودية وإيران، علماً بأن مثل هذا التعاون يمكنه أن يساعد الطرفين، **أولاً** على تنسيق سياساتهما ضمن منظمة الأوبك، **وثانياً** سيساعد الاستثمارات الثنائية بين الطرفين، **وثالثاً** سيساعد على ضمان الصادرات بين الطرفين.

٦ ـ خير الدين حسيب

شكراً سيدي الرئيس، لدي بعض الملاحظات وبشكل سريع.

أبدأ بتهنئة الأخ جاسم السعدون على ورقته العميقة، وكنت أتمنى لو استفاد من الاحصائيات التي أرسلها المركز له عن العلاقات التجارية بين إيران والبلدان العربية من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٩٢ ليعطينا صورة عن تطور هذه العلاقات، حيث سيكون من المفيد أن نتبين تطور هذه العلاقات التجارية قبل الثورة الإسلامية وبعدها، وإلى أي حد تأثرت هذه العلاقات سلباً وإيجاباً خلال هذه الفترة.

كما أود أن أشكر د. أردكاني على ورقته، وإن كانت قد حصرت نفسها في موضوع الأوبك، في ما عدا الصفحتين الأخيرتين، وآمل أن يتمكن من تطوير هذه الورقة وتوسيعها لتشمل النواحي الأخرى من الموضوع.

هناك، كما يبدو، حاجة لدراسات اقتصادية أكثر تفصيلاً وموسعة حول موضوع العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية وحول إمكانية تطويرها، وإلى أي مدى يمكن قيام اعتماد اقتصادي متبادل بين إيران والبلدان العربية، وإلى أي مدى يمكن أن يساعد مثل هذا في تحسين العلاقات السياسية بينهما ويؤثر في تطويرها ايجابياً.

بقيت ملاحظة أشار إليها د. علي خليفة الكواري حول تسمية الخليج، وكنت أود أن أوضح هذا في كلمة خلال الجلسة الصباحية لهذا اليوم، ولكني لم أشأ أن أثير هذا الموضوع أثناء تلك الجلسة. وأحب أن أبيّن أن المركز تعامل مع هذا الموضوع بعقل وقلب مفتوح وترك للباحثين أن يستعملوا التسمية التي يريدونها. فمن استعمل «الخليج الفارسي» أو «الخليج» أو غيرها من التسميات، فقد وردت التسمية التي اختارها في بحثه كما هي.

أنا أعتقد أن اعطاء هذا الموضوع ذاك القدر من الاهتمام والحساسية ناتج من أزمة الثقة وأزمة العلاقات الموجودة بين إيران والبلدان العربية. فشط العرب اسمه شط العرب

سواء كما كان تابعاً كله للعراق في الماضي أو كما هو حالياً يتقاسمه العراق وإيران. والخليج جانب منه إيراني وجانب منه عربي ولن يُغيّر من ذلك شيءٌ، إذا أطلقنا عليه اسم الخليج الفارسي أو الخليج العربي أو الخليج. وكما سيشير د. كوثراني هناك قرار في الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وأنا أعتقد أنه حينما تتحسن العلاقات وتبنى جسور من الثقة بين إيران والبلدان العربية، فإن هذه الخلافات حول هذه التسميات ستأخذ حجماً صغيراً لا يستحق هذا الاهتمام، وشكراً.

٧ ـ جواد الحمد

إن النظر في موضوعة العلاقات الاقتصادية بين العرب والإيرانيين يتجه نحو مجالين أساسيين:

أ ـ اقتصاد الاستيراد والتصدير المتبادل للسلع والمنتجات الصناعية والزراعية.

ب ـ تنسيق برامجهما الاقتصادية الخارجية المتشابهة في مجال التصدير (النفط).

وباعتبار المنطقة (منطقة الخليج) هي مصدر النفط الأساسي للولايات المتحدة، فقد اعتبرها تقرير وزارة الدفاع الأمريكية الصادر في أيار/مايو ١٩٩٥ حول استراتيجياتها الأمنية في الشرق الأوسط، **مصلحة أمريكية حيوية عليا**، حيث يبدي التقرير توجهاً إلى الاستعداد للتدخل العسكري لحماية هذه المصلحة والدفاع عنها، وتفهم هذه المصلحة بأنها استمرار تدفق النفط، وبأسعار مناسبة، للولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين والأوروبيين/عبر ممرات مائية آمنة.

ويقع في الجوار الإيراني قطاعان من الوطن العربي:

أ ـ العراق، الذي يتعرض لحصار وتدمير استراتيجي، ويمارس بحقه البرنامج الأمريكي (في العزل والتشويه).

ب ـ دول الخليج العربية، دول مجلس التعاون الخليجي. . وهي غير قادرة في الظروف الراهنة على الانفكاك من المصالح الأمريكية وتوجهاتها بوصفها زعيمة النظام الدولي الجديد، وفي ظل الخوف من التهديد الإيراني والعراقي.

في ظل المعطيات السابقة، يتضح أن مشكلة العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية هي مشكلة سياسية أساساً، وتتمثل هذه المشكلة في محاور ثلاثة:

أ ـ تفاوت نوع الاشكالات السياسية بين إيران وكل دولة عربية على حدة، كما يتفاوت حجم هذه العلاقات، وذلك ما بين خلافات حدودية مع بعض الأقطار، واتهام إيران بالتدخل بالشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، وعلاقات عادية.

ب ـ ان لكل دولة علاقاتها الدولية الخاصة بها، التي تبني حساباتها السياسية على أساسها، حيث أنه من غير الممكن التعامل مع البلدان العربية كوحدة واحدة في بناء

العلاقة مع إيران، وهو ما لم تتطرق إليه الأوراق اطلاقاً.

ج ـ نظرة النظام الدولي (خصوصاً الولايات المتحدة) لمصالحها في كل دولة من دول الجوار الإيراني عربياً بشكل مختلف عن الأخرى، حيث تعمل على منع العراق من امتلاك أية قوة عسكرية استراتيجية، في الوقت نفسه الذي تشجع فيه دولاً أخرى على التسلح، وتستخدم تسهيلات عسكرية في موانئها وأراضيها. ويعمل النظام الدولي ـ في ضوء هذه التوجهات ـ على منع أية تحولات إقليمية مستقلة تتناقض مع توجهاته السابقة.

ومن خلال عملية تمحيص في التفاعلات بين الوقائع والعوامل السابقة، يظهر لنا أن مدخل بناء علاقات اقتصادية قوية كقاعدة لمنظومة اقتصادية إقليمية عربية ـ إيرانية (وربما تركية لاحقاً)، مدخله التعاون على محورين: (أ) عراقي ـ إيراني. (ب) إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي وبحسب ظروف كل دولة.

وللوصول إلى هذه المنظومة، يُعمل خلال هذه العلاقة على ما يلي:

أ ـ محاولة البلدان العربية الانفكاك من السيطرة والهيمنة الدولية على القرار السياسي/الاقتصادي، حتى لو كان ذلك على مراحل جزئية طويلة نسبياً.

ب ـ قيام إيران بالعمل على حل الاشكاليات الناجمة عن اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الأقطار العربية بشكل أو بآخر (مبادرة ذاتية).

ج ـ ويتم خلال تنفيذ هذا البرنامج، العمل على بلورة تصور إيراني ـ خليجي ـ عراقي مشترك لبرنامج انهاء الحصار الذي تفرضه هذه الدول على العراق، كبداية لانطلاق المنظومة الاقتصادية الإقليمية، ولمواجهة التوجه الأمريكي القائم على «العزل والتشويه» و«الاحتواء المزدوج» لكل من إيران والعراق. ولا بد من حفظ حقوق الدول وتقديم التنازلات المتبادلة، والابتعاد عن التهديد أو التدخل في الشؤون الداخلية لكل من هذه الدول من قبل بعضها بعضاً.

٨ ـ محمد المسفر

لقد ألمعت النظر في ورقتي أ. جاسم السعدون ود. علي شمس أردكاني، واستمعت إلى حديثهما بعمق، لعلي أسمع مزيداً من المعلومات التي فاتني أن ألمحها في هاتين الورقتين فلم أجد مقترحاً بخلق آلية عربية ـ إيرانية يعتمد عليها الباحث وصانع القرار في شأن الاحصاءات ومعرفة الاحتياطي الكامن في باطن الأرض في المنطقة، وليس الاعتماد على الاحصاءات المقدمة لنا من الشركات الأجنبية ومراكز البحوث الغربية. وكما قال علي الكواري، كانت الورقتان قد خلتا من معالجة الكارثة البيئية التي تتعرض لها المنطقة اليوم، ولم تعالج هاتان الورقتان وسائل السلامة لآبار النفط أو حقول الغاز، فلو حدثت كارثة، لا سمح الله، فإن الخسائر سوف تكون خارجة عن طاقتها.

والدعوة الآن هي إلى العمل على خلق آلية للسلامة في منطقة الخليج لحماية حقول البترول، وحماية مياهه من التلوث من جراء كثرة البواخر الحربية والناقلات التي تقوم بقذف مخلفاتها في مياه الخليج.

٩ ـ علي شمس أردكاني (يردّ)

على الصعيد الاقتصادي، يجب أن نعمل سوياً في المجالات التي تحقق التكامل في ما بيننا. ويجب أن نبحث عن إمكانية تحقيق هذا التكامل حيث لدينا مكاسب اقتصادية مشتركة. أعتقد أننا لا نريد أن نزداد فقراً. وإذا أردنا أن نغتني معاً فليس هناك أمامنا إلا التعاون. إنها التجربة التي مرت بها أوروبا. لقد أدركوا أنه لا يمكن أن يكون هناك ألمانيا غنية قرب فرنسا فقيرة، كما انه لا يمكن أن يكون هناك فرنسا غنية قرب اسبانيا فقيرة. إما أن ننمو جميعاً أو أن نزول جميعاً. وأعتقد أنه علينا أن ننمو.

أريد أن أعطي مثلاً على ذلك، وأظن أنه في محله؛ لقد اكتشفنا أن دولة من دول مجلس التعاون الخليجي منعت دخول الفولاذ الإيراني إلى أسواقها لغير سبب. هذه الدولة تمتلك مصنع خردق. وكان هذا المصنع غير منتج إلى أن طلبنا منهم تشغيله لشراء الإنتاج منهم. وبعد أن اشترينا منهم مليونَيْ طن من الخردق وجدنا أنهم ما زالوا يرفضون شراء فولاذنا. لكن سرعان ما اكتشفنا أنهم كانوا يشترون الفولاذ الإيراني بطريقة غير مباشرة من تاجر استرالي، كان قد زوّر الأوراق لإخفاء المصدر الحقيقي لهذا الفولاذ. كان يربح ٤٠ دولاراً بالطن الواحد من الفولاذ الذي كان يبيعه لهذه الدولة المجاورة لنا، بينما اشترينا منها مليونَيْ طن من الخردق. ربحنا ١٠ دولارات بالطن الواحد من الخردق الذي اشتريناه من هذه الدولة المجاورة بدلاً من شرائه من البرازيل أو فنزويلا. أما هم فخسروا ٤٠ دولاراً بالطن من الفولاذ لعدم شرائهم منا. الأمر واضح جداً. لننظر إلى جيوبنا. يجب أن نتعلم من هذه التجربة كي نؤمن مستقبلاً أفضل لأبنائنا. بإمكاننا أن نجد سبيلاً للتكامل، وبامكاننا أن نجد مكاسب اقتصادية مشتركة يمكننا الاستفادة منها. هكذا يسير العالم وهكذا يجب أن نسير. يجب أن نفعل ذلك وأعتقد أن الأمر يستحق العناء.

ليس بالضرورة أن نجد حلولاً لكافة مشاكلنا لنتمكن من خلق تبادل تجاري. ليس بالضرورة أن نسوي كافة خلافاتنا لنتمكن من إيجاد سبل التكامل أو المصالح الاقتصادية المشتركة في ما بيننا وكيفية استغلالها.

١٠ ـ جاسم السعدون (يردّ)

الأسئلة والتعقيبات كثيرة، والوقت المتاح للرد من قبل رئيس الجلسة هو نحو ٣ دقائق، لذلك سأحاول التهرب من قيد الوقت بالرد بشكل شامل وحول منهجية الورقة كالتالي:

١ ـ يعتمد نهج الورقة في أساسه على عدم امكان استمرار الأمر الواقع لما لتداعياته من تبعات اجتماعية سياسية واقتصادية تطال حتى النخبات الحاكمة، والزمن أثبت حتى

الآن ذلك، كما تعرض الورقة بأنه ليس هناك استثناءات من هذه التداعيات، ولكن هناك فقط أسبقيات في الوقت. وهدف استعراض واقع الحال محدد بمشاركة القلق مع نخبة من الطرفين لعلها ـ أي تلك النخبة ـ تعمل كنواة لرفع مستوى الوعي، وربما التأثير التدريجي في توجهات الطرفين.

٢ ـ إن الوقت حتى تحدث التداعيات لا يتسع لتقديم مقترحات للتعاون تبدأ بمقترحات جزئية، مثل بعض المشروعات المشتركة لصيد الأسماك أو الاسمنت، أو أي مشروع زراعي صغير. وان الوضع لا يسمح بالقفز على الحقائق المؤلمة لصدامات العقد الماضي أو تخطي قيد الوعي أو رمي القفاز في وجه القوى العظمى واقتراح صيغة معقدة ومتقدمة للنماذج النظرية للتعاون الاقتصادي. وكان البديل وسطاً؛ تعاوناً نفطياً وتخفيف حدة التوتر لإعادة تخصيص الموارد ما بين القطاع العسكري والمدني، وتحسناً تلقائياً تدريجياً للمناخ السياسي والاستثماري، بما يسمح بانتقال عوامل الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل.

٣ ـ إن واقع الحال لا بد من أن تتم مواجهته في الزمن القصير والمتوسط والطويل، وإن تداعيات واقع الحال سوف تمس، إن حدثت، ما هو خارج الحدود، لذلك لا بد لصيغ التعاون من أن تشمل تأثيراتها أو نتائجها الايجابية كلاً من الزمن القصير والمتوسط والطويل.

٤ ـ ان قضايا مثل البيئة وانتقال فائض العمالة وفائض الإنتاج السلعي والخدمي ستكون مخرجات تلقائية للتغير الابتدائي في نظرة الطرفين إلى بعضهما البعض، وأن التعاون يملك آلية تلقائية لنواة التعاون العام والخاص، والأخير تحركه حوافز مصلحية أكثر منها سياسية، والأخيرة تتناقص تأثيراتها عند زيادة حجم المصالح المتبادلة.

٥ ـ إننا في كل ما تقدم إنما نتبع قناعات وتجارب قائمة، فلقد استعاض العالم عن أسلوب أو نظرية التنافس السلبي، أي التفوق من خلال إضعاف الآخرين والضعف معهم بدرجة أقل، بالتنافس الايجابي، أي التفوق بتسريع عمليات البناء حتى لو أدى ذلك إلى لقاء الاضداد تاريخياً والتنازل عن قيم السيادة الواهية والأمل أن لا نكون استثناء من ذلك التوجه الايجابي، وأن تكبر القاعدة الداعية إلى هذا النهج، وعلى أي الأحوال، ان دورنا هو بناء الأرضية العلمية العملية لمثل هذا التوجه، وتلك حدود حربنا، ونترك الحروب الأخرى لغير اختصاصنا.

الفصل الثالث

الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين (الورقة العربية)

وجيه كوثراني

الإدراك المتبادل: محاولة تعريف

إن إدراك جماعة لأخرى هو نوع من التصور الذاتي للآخر، أي أنه صورة للآخر تتكوّن في مخيلة جماعية نتيجة لخبرات تاريخية طويلة وممارسة أنماط من العلاقات عبر أشكال معقّدة من الصراع والتعارف والتبادل والتماس والقرابة. وهو إلى ذلك صورة عن الذات تتكوّن من خلال التفاعل مع صورة الآخر. وبتعبير آخر، من الممكن القول إن الإدراك المتبادل في الحالة الايرانية ـ العربية هو انعكاس لعملية تفاعل بين وعيين تاريخيين لدى شعبين أو أمتين. ونقصد بالوعي التاريخي لا صورة الماضي المرسومة أو المتكرِّرة في الذاكرة التاريخية الجماعية فحسب، بل أيضاً عناصر الحاضر وتحدياته وأحلام المستقبل وأهدافه. وفي هذا الحقل الزمني المشترك (الماضي + الحاضر + المستقبل) تختلط المواقع التي تتأسس عليها الصورة المدركة عن الذات وعن الآخر اختلاطاً يصعب الفصل فيه بين المستويات والمكوّنات والأقنية التي توصل هذه الصورة أو تلك. ولعلّ اختيار مصطلح «الصورة» للتعبير عن تجسد الوعي والإدراك في كلام الناس وسلوكهم ومواقعهم وخطاب نخباتهم نابع بشكل أساسي من محاولة فهم أبعاد هذا الاختلاط في صورة المرآة التي ننظر فيها. والمرآة تعكس صورة عن الواقع. ومن المعروف أن بين الصورة والواقع حاجزاً واختلافاً نسبياً، وهي في الوقت نفسه أقنية ووسائط موصلة.

وفي حالة الايرانيين والعرب، من الممكن تعيين هذه الوسائط الموصلة إلى الصورة في المرآة المنظور إليها على النحو التالي:

ـ صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة الاسلام.

ـ صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة القومية.

ـ صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة المذاهب.

ـ صورة الإدراك المتبادل لدى الأمتين ولدى كل منهما من خلال مرآة الجغرافيا السياسية والاقتصادية والبشرية.

غير أنه لا بد من الاستدراك في استخدامنا تعبير المرايا، أن ليس هناك من مرآة صافية بحد ذاتها. فكل مرآة من تلك المرايا تعكس على الأخرى انعكاسات من صورها، فتتكوّن لدينا صورٌ متعدّدة الألوان والأبعاد، وإن كانت تحمل لوناً غالباً أو بعداً رئيسياً، أي أن هذا اللون الغالب أو البعد الرئيسي قد يكون اسلامياً مشتملاً ومحتوياً المضمون القومي، أو قد يكون قومياً مرتكزاً على الاسلام، أو قد يكون قومياً عنصرياً نافياً الاسلام، أو قد يكون نفعياً خالصاً جاعلاً من مصالح الدولة وجغرافيتها الاقتصادية والسياسية نطاقاً لـ «أمنها القومي» مع استخدام وظيفي للاسلام والقومية معاً، وقد تكون الصورة أحياناً مزيجاً معقداً من هذه العناصر جميعها.

وتسهيلاً للبحث وتوخياً الالمام بصور الادراك المتبادل بين الايرانيين والعرب لإشكالية القومية والاسلام وما يتفرّع عنها من خيارات سياسية على مستوى الدولة والثورة والوحدة والعلاقة بين الدين والسياسة، نقترح معالجة النقاط التالية:

أولاً: الإشكال القومي بين الايرانيين والعرب والخيارات السياسية.

ثانياً: أزمة الاجتماع السياسي الاسلامي والإشكال القومي العربي: استقلال عن «سلطنة» وصيغة من صيغ «الوحدة».

ثالثاً: الإشكال الايديولوجي الراهن وقضايا «الوحدة» و«الثورة» و«المرجعية».

أولاً: الإشكال القومي بين الايرانيين والعرب والخيارات السياسية

يربط مرتضى المطهري بين خيارات الانتماء لدى الأمة وبين خياراتها السياسية والاستراتيجية، اقليمياً وعالمياً وثقافياً، بقوله: «إذا تقرّر أن يكون الأساس في تعيين حدود الأمة الايرانية هو العنصر الآري، كانت النتيجة في نهاية الشوط الاقتراب من العالم الغربي. وكان لهذا الاقتراب في سيرتنا القومية والسياسية تبعات وآثار أخطرها الانقطاع عن الأمم المسلمة المجاورة غير الآرية والارتباط بأوروبا والغرب. وعلى العكس من ذلك تماماً فيما إذا جعلنا ملاك أمتنا نظامنا الفكري والسلوكي والاجتماعي لهذه القرون الأربعة عشر الأخيرة، إذ يكون لنا آنذاك مسيرة وتكاليف أخرى مغايرة لما سبق. ويصبح حينذاك العرب والترك والهند والاندونيسيون والصينيون بالنسبة إلينا أصدقاء بل أقرباء»[(١)].

---

(١) مرتضى المطهري، الاسلام وإيران، ٣ ج في ١ (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٢.

لكن ما نضيفه إلى خطاب المطهري هو أن انقسام الخيارات لا يتحدّد وفقاً لقرار تتخذه حكومة أو حزب أو نخبة أو مفكر، وإن لَعِب «القرار» ومفاعيله وتداعياته دوراً في التأثير في اتجاهات الأفكار وتياراتها على مدى بعيد. إن تكوّن الخيارات في عملية الانتماء القومي أو الاسلامي هو ظاهرة أكثر تعقيداً من عملية اتخاذ «قرار». ف «إسلامية» إيران مثلاً تخترقها بطريقة من الطرق «قوميتها» أيضاً. ولا نكون بعيدين عن الواقع إذا قلنا إن التيار الاسلامي نفسه في إيران، يحمل نبرة قومية إيرانية. وهذا ما نلمسه في كتاب المطهري نفسه **الاسلام وإيران**. ففي هذا الكتاب جهد تاريخي وتوثيقي كبير لإثبات الفرضية التالية: «إن الأمة الايرانية قدّمت خدمات للاسلام أكثر من أية أمة أخرى وإن الحضارة الايرانية القديمة والعريقة قدّمت للحضارة الاسلامية خدمة كبرى»(٢).

ومن جهة أخرى، لا نكون بعيدين عن الواقع أيضاً إذا قلنا إن تياراً قومياً إيرانياً ممثلاً برموز كمحمد مصدّق، وعلي شريعتي، ومهدي بازركان، يتداخل مع التعبيرات والتصورات الاسلامية كعناصر استنهاض وتعبئة فاعلة في المشروع النهضوي الايراني.

ولنلاحظ هنا أن التداخل بين الاسلامية كنزعة تحرر انساني وبين القومية كنزعة وطنية في إطار «أمة ـ دولة» لا يستتبع تناقضاً أو شططاً لدى كل من التيارين اللذين أشير إليهما. التيار الأول (الاسلامي) يستدخل القومية الايرانية في إطار إسلامه، والثاني (القومي أو الوطني) يستدخل الاسلام كمكون حضاري وثقافي وتعبوي، كما هو الحالة في «حركة تحرر إيران»(٣).

حتى هنا لا نرى، كما قلنا، تناقضاً حدياً بين الادراكين الايرانيين الأخيرين لكلٍ من القومية والاسلام إلا في حيّز طبيعة الحكم وممارسته. وهذا الأمر الأخير، على أهميته، نتركه لمعالجة مستقلة في هذه الورقة.

أما ما يستوقف في صورة الادراك الايراني لكلٍ من القومية والاسلامية فهو حالة التطرُّف باتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه الاندفاع نحو تصور للايرانية قوميةً شوفينية أو آرية لا تكتفي بإلغاء الاسلام أو إغفاله من مشهد أربعة عشر قرناً من التاريخ، بل يجعل القومية الايرانية

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(٣) أسس مهدي بازركان «حركة تحرر إيران» في العام ١٩٦١. وقد استشار في هذه الخطوة الزعيم محمد مصدّق. والجدير بالذكر في هذا السياق أن النضال الاسلامي، الذي خاضه بازركان مع آية الله طالقاني يتحرك في حيز لا يندمج فيه الدين بالسياسة وإنما يتساوقان في ما يسميه بازركان «الحد الفاصل بين الدين والسياسة» وهو الحد الذي يقوم بين «الافراط والتفريط» سواء لناحية الخلط أو لناحية الابتعاد. ويرى الدارسون في بازركان أنه «كان بمثابة جسر بين الحركة الوطنية القديمة والثورة الاسلامية الأخيرة، أي بتعبير آخر بين مصدّق والخميني». انظر: مهدي بازركان، **الحد الفاصل بين الدين والسياسة**، قدّم له وترجمه عن الايرانية فاضل رسول (بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩)، ص ١٠ و٢٧.

ايديولوجية توسع وهيمنة وتعصب حيال الجوار الجغرافي والثقافي والإثني. وهذا الاتجاه هو الذي غذّى ايديولوجيا نظام الشاه وركائزه الثقافية وبرامجه السياسية في مرحلة من مراحل إيران.

الاتجاه الثاني: اتجاه الاندفاع نحو تصورٍ للاسلامية ملغ للخصوصيات الإثنية والقومية وعناصر التعدّدية والاختلاف في حياة الجماعات والشعوب. ومهما كانت مبررات هذا الاجتهاد في فهم الاسلام ديناً عالمياً وسياسة أممية، فإن الترجمة العملية لهذا التصوُّر على مستوى الممارسة والسياسات يتبدّى سياسات إقليمية ومركزية حيال الجوار وسياسات استبدال وإلغاء لإرادة الآخر، واختراقاً لداخل مجتمعات أخرى مختلفة، بحجة ما سمي في أدبيات ذاك الاتجاه «تصدير الثورة». وهذا الاتجاه الذي يُذكّر بنظرية «الثورة العالمية الدائمة» في الأدبيات الماركسية التروتسكية، مهدّ ويمهد على صعيد الواقع العملي - ومهما كانت النوايا طيبة - إلى سياسات اقليمية لا تختلف كثيراً في نتائجها العملية عن سياسات القومية العنصرية أو الشوفينية عندما تتحوّل «الدولة - الاقليم» أو «الدولة - المركز» أو «الدولة - القاعدة» (وكلها تسميات تتشابه من ناحية معانيها في حقل الجغرافيا السياسية) إلى مركزٍ لاتخاذ القرار نيابةً عن الآخرين أو وصاية عليهم، وإن اتخذت عملية أخذ القرار آلية فقهية دينية عبر صيغة «نائب الامام» أو «ولاية الفقيه»، إذ لا تلبث في السياق العملي وتحت وطأة الأحداث ومجرياتها أن تتحوّل صيغة «ولاية الفقيه» - وهي اجتهاد شيعي من ضمن اجتهادات أخرى كما سنرى - إلى مركز منتج لخطاب سياسي - ديني تخترقه وتؤثر فيه - عن قصد أو غير قصد - اعتبارات الدولة الاقليمية ومصالح الجغرافيا الاقتصادية والاستراتيجية. كما تتحول «السياسة الشرعية» إلى غطاء ومبررات للصراعات السياسية الداخلية والخارجية.

ولهذا نلاحظ أنه في ظل الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية للدولة المركز لا تلبث أن تلتقي صور الإدراك الفارسي والآري مع صور الإدراك الاسلامي المركزي الصادر عن اجتهاد بشري وضعي، وإن أضفيت على هذا الاجتهاد صفة القدسي والإلهي.

ألم تلتق في الحرب العراقية - الايرانية وفي نزاعات الحدود والتسميات المناطقية (الخليج الفارسي، خوزستان... الخ.) ايديولوجيات اسلامية وفارسية؟[٤] إن الحقل

---

(٤) صدرت مذكرة عن السكرتارية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ حول استخدام تعبير «الخليج الفارسي»، وفيها تذكير مرّة أخرى بضرورة الالتزام باعتماد تعبير «الخليج الفارسي» في الوثائق والمستندات والمنشورات كافة الصادرة عن السكرتارية، كما تؤكد الحرص على استخدام هذا التعبير كاملاً، أي «الخليج الفارسي»، وعدم كفاية وصلاح اعتماد تعبير «الخليج» فقط حتى في حال التكرار.

وتعلق سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية في بيروت التي ترجمت النص وعممته: «وعليه يكون تعبير الخليج أو أي تعبير آخر خلافاً لـ«الخليج الفارسي» تعبيراً مخالفاً للحقيقة العلمية والتاريخية..».

الجيوستراتيجي والأمني الواحد لا يلبث أن يوحّد الصورة الجماعية للدولة/ الأمة تجاه الآخر.

ويلتقط محمد حسنين هيكل في كتابه **مدافع آية الله** هذه المفارقة بقوله: «وحقيقةً فإن من أحد تناقضات حرب العراق وإيران أن الروح التي دفعت القوات الايرانية للصمود كانت القومية، أكثر منها الدين...» ويتابع «... إن هذه الحرب أصبحت بالنسبة للايرانيين حرباً وطنية، تماماً مثلما حارب الروس من أجل روسيا الأم وليس من أجل الشيوعية». ويخلص إلى القول: «وهكذا رأى الخميني في حياته المضمون الاسلامي لثورته يفقد بريقه، إذ تخللته القومية التي يقول إنه لا يعبأ بها كثيراً»(٥).

ونلاحظ من جهة أخرى أن النظر الايراني ـ الاسلامي إلى القوميات الأخرى يشوبه إرباك وسوء تقدير، ولدى بعضهم تشوبه نزعة عدائية. فلقد دأب عدد من الايديولوجيين الاسلاميين (العالميين) والمحسوبين على النموذج الاسلامي الايراني، على تسفيه الفكر القومي في العالم الاسلامي تسفيهاً لا يمت بصلة إلى منهج النقد العادل والمنصف، فيعتبر كليم صديقي وهو صديق لايران ويدير المعهد الاسلامي في لندن «إن أكثر الكيانات السياسية خنوعاً للغرب وتبعية له هي ركام الدولة القومية في العالم الإسلامي»، وأن الحركات القومية فيه «كانت جزءاً من خطة الحضارة الغربية لتجزئة المجتمعات الاسلامية التقليدية إلى مجتمعات صغيرة خاضعة للاستعمار» «وإن كل هذا تم على أيدي نخب متغربة منسلخة عن تراثها وأصولها»(٦).

وعلى وجه الإجمال بذل جهد ايديولوجي كبير انصب بشكل أساسي على الهجوم على القوميات وبصورة خاصة على القومية العربية(٧)، ومن دون أن يبذل أية محاولة لفهم سياق نشأتها التاريخية كحالة بديلة لتقهقر الدولة السلطانية في التاريخ الاسلامي، كما لم يبذل أي جهد لفهم اتجاهاتها ومضامينها خلال حركة تطورها منذ مطالع القرن وحتى الآن. ولم يتوان بعضهم عن تنظيم مؤتمر متخصص في التهجم على القوميات وبصورة خاصة على القومية

---

(٥) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله، قصة إيران والثورة** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٦٩.

(٦) كليم صديقي، **التوحيد والتفسيخ بين سياسات الاسلام والكفر** (لندن: المعهد الاسلامي، ١٩٨٤)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٧) يتكرر في بعض الأدبيات الإيرانية الإسلامية أن لا مكان للقومية في النظام والمجتمع الاسلاميين وأنها كانت «أداة من أدوات الامبريالية والصليبية لمواجهة الاسلام» أو أن القومية هي في أصل الامبريالية.

ويعطي أحد الباحثين الايرانيين، علي محمد ناقاوي «مثل القومية التي اجتاحت عالم الاسلام، استانبول، القاهرة، بيروت وترافقت مع التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر، وجعلت العرب والأتراك يهاجمون بعضهم البعض». ويفرد الباحث فصلاً من كتابه للبرهنة كيف أن حركة القومية العربية ارتبطت بحركة الاستعمار منذ حركة الشريف حسين والجمعيات العربية السرية. انظر: Ali Muhammad Naqavie, *Islam and Nationalism* (Tehran: Islamic Propagation Organisation, 1984), pp. 12 and 27-39.

العربية[8]، كما لم يتردد مسؤول إيراني سابق في تشبيه القومية العربية بالصهيونية[9]، على أن هذه الإشارات لا تعني تعميماً على كل الإدراكات الإيرانية وفي كل المراحل.

كل هذا تم في سياق أحداثٍ استنفرت الذاكرة التاريخية وعكست في مرآتها صوراً أحادية من الإدراك الصراعي المتبادل بين الجماعات القومية. وكانت مساهمة القوميين العرب ـ أو بالتحديد بعضهم ـ في هذا السجال القومي لا تقلُّ حديةً وانتقائيةً.

فبالإضافة إلى أوهام وهوامات النظام العراقي في تخيله وفهمه الخاص لـ «معركة القادسية» التي أسالت الحبر الكثير في تدبيج الكتب واستدراج المؤتمرات والندوات حولها، استحضرت في الخطابات والنصوص التاريخية آراءً لمؤرخين ومفكرين عرب من ذوي الاتجاه القومي من شأنها إحياء الفهم الأحادي العنصري لحركة الشعوبية القديمة واستخدامات مصطلح «الأعجمي» و«الأعجمية» باعتبارها جميعاً «محاولات لهدم الاسلام العربي». كما استخدمت «سياسة الخليفة عمر العربية» مرجعية للفكر القومي العربي، ومُجدت سياسة الدولة الأموية التي تكوَّنت، على حد رأي بعض المؤرخين القوميين، من «تلاحم العرب ووحدتهم وشعورهم بالمصلحة المشتركة في توسيع هذه الدولة»، وذلك من خلال «تلاحم اللغة والمثل العربية مع الاسلام، مما أكسبها ـ أي اللغة ـ سمة قدسية». ويذهب هذا التحليل إلى نهايته ومآله الايديولوجي السياسي في فهم حركة الموالي والشعوبية والانتفاضات الاجتماعية المختلفة، فرجالاتها في مخيلة المؤرخ القومي العربي المعاصر «حاقدون» أو مغامرون «زائفون»، وفعاليتهم «ضعيفة» بدليل «عدم تسجيل الكتب أخبارهم»[10].

وتترجم هذه الآراء نفسها في بعض قطاعات الفكر القومي المعاصر عبر استحضارها مقولات ترى أنها تحدّيات ومخاطر على القومية العربية. فمن هذه التحديات: الماركسية، والتحدي الديني ممثلاً بالحركات الاسلامية السلفية. وينظر إلى هذا التحدي كامتداد لـ «نشوء الشعوبية في التاريخ» ومقاومة «الاقليات» و«الفرس» للأمة العربية. وأخيراً يأتي تحدي التجزئة وواقع القطرية[11].

ولم تقتصر وطأة الحدث العراقي ـ الايراني في تأثيرها على استحضار هذه الصور

---

(8) كمثل على هذا التوجه: مؤتمر «تأثير القومية على الأمة» الذي نظمه المعهد الاسلامي في لندن، ٣١ تموز/ يوليو ـ ٣ آب/ أغسطس ١٩٨٥.

(9) حديث مع أبو الحسن بني صدر أجراه ميشال نوفل، في: النهار، ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٩.

(10) انظر مقالة نموذجية عن هذا التوجه في النظر إلى الجذور التاريخية للقومية العربية: صالح أحمد العلي، «الشعور القومي العربي عبر التاريخ: مقومات القومية العربية ومظاهرها عبر التاريخ،» ورقة قدّمت إلى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب ومعهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٥ ـ ١٩.

(11) سعدون حمادي، «القومية العربية والتحديات المعاصرة،» ورقة قدّمت إلى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٣٧ ـ ٣٦٢.

التاريخية لتوظيفها في سجال سياسي مستجد، بل إن هذه الوطأة أخذت تمارس تأثيرها في باحثين عرب في دراساتهم الاستراتيجية والمستقبلية لدور دول الجوار المرتقب.

ومهما يكن من أمر تهافت هذه التصورات داخل مدارك بعض من الايرانيين وبعض من العرب، أو عدم صحة الفرضيات التي دارت في أذهان بعض الباحثين، فإن الأمر الذي يغفل عنه في كل الحالات هو النظرة الحيادية والعلمية لظاهرة الصراع الاجتماعي ـ السياسي في التاريخ الاسلامي، حيث يؤرخ لها تأريخاً قومياً. كما إن ما يغفل عنه أيضاً هو التأريخ لنشوء الوعي القومي الحديث ومسار اتجاهاته الايديولوجية السياسية في مناطق العالم الاسلامي، الأمر الذي يدفع بالحدين القوميين المتطرفين: الايراني والعربي، إلى انتقائية صراعية وسجالية تلغي القواسم المشتركة بين الطرفين وإيجابيات التجربة التاريخية المشتركة، كما تلغي الإشكالات التي قد تكون إيجابية ومفهومة في مرحلة معيَّنة أو سلبية ومعيقة في مرحلة أخرى.

لذا فإنه تجنباً لتلك الانتقائية التي تترك نفسها أسيرة لتداعي صور الذاكرة والمرايا الايديولوجية المتشكلة تحت وطأة أحداث ضاغطة، وتوخياً في اتباع منهج تاريخي ورؤية مستقبلية باحثة عن إدراك واقعي لما حدث في مرحلته وزمنه واستشرافٍ لاحتمالات المستقبل الذي يطرح بالحاح البحث عن أنساق تعاونية مابين دوائر العالم الاسلامي في مرحلة الحديث عن «نظام شرق أوسطي جديد»، نقدم في ما يلي وجهة نظر في إدراكنا الاشكال القومي العربي في نشأته وسياق تفاعله مع الخصوصيات الثقافية والجغرافية للدائرة العربية في محيط العالم الاسلامي.

ثانياً: أزمة الاجتماع السياسي الاسلامي والإشكال القومي العربي: استقلال عن «سلطنة» وصيغة من صيغ «الوحدة»

برز الإشكال القومي في مناطق العالم الاسلامي المرتبطة آنذاك بالسلطنة العثمانية، في سياق تفاعل أزمة السلطنة أمام ضغط بنيتها الداخلية الآخذة بالتفكك، وأمام تعثر مشاريع الاصلاح الاداري والسياسي فيها، وأمام ضغط التدخلات الأجنبية الهادفة إلى إحداث مزيد من الخلل والتفكيك في بنية الاجتماع الاسلامي ووحدة دولته(١٢). وكان

(١٢) يقتصر كلامنا هنا على بروز الاشكال القومي في التاريخ الاسلامي المعاصر، ولا سيما في المناطق التي كانت أجزاءً من ولايات الدولة العثمانية. ولا يعني أن هذا الاشكال لم يكن موجوداً في المراحل الأولى من التاريخ الاسلامي، بل إن ما يميز الاشكال القومي الحديث هو في تمثله وعياً سياسياً هادفاً إلى إنشاء دولة قومية محددة على أساس الانتماء الاثني، وعلى أساس الحدود الجغرافية ـ السياسية الثابتة. في حين أن الاشكال القومي في مراحل التاريخ الاسلامي القديم اقتصر على بروز عصبيات قومية تتصارع من أجل احتلال مواقع في الدولة القائمة أو إقامة دول حادثة. ولم يكن نطاق الدولة يتحدد وفقاً للانتماء الاثني أو القومي لأهل الدولة، بل بمدى قدرة عصبياتها على استتباع العصبيات الأخرى في نطاق الامتداد الاسلامي من جهة، وامتداد شبكة السوق والطرقات التي بإمكانها السيطرة عليها كمصدر للجباية =

اتجاه التتريك والعثمنة، وهو أحد الاتجاهات الايديولوجية ـ السياسية التي حاولت أن تتصدى لاجتراح حلول لتلك الأزمة، قد استطاع عبر انقلابي ١٩٠٨ و١٩٠٩ أن يهيمن على السياسة العثمانية وأن يوجهها في مسار استحداث دولة مركزية عثمانية مرتكزة على غلبة القومية التركية في أجهزة الدولة ومراكز القرار السياسي والاقتصادي والثقافي.

وكان من نتائج انتصار هذا الاتجاه وغلبته في أجهزة الدولة ومؤسساتها أن استنفرت القوميات المبعدة عن مراكز القرار والممتَهنة في لغتها وثقافتها ودورها الفكري والحضاري. وكان الاصلاحيون العرب، الذين وقفوا إلى جانب الانقلابيين الأتراك في مواجهة الاستبداد الفردي ومن أجل تطبيق الدستور، في طليعة المبعدين. وكانت اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم ولغة الشريعة والحضارة الاسلامية معاً هدفاً للتجريح والامتهان والتشويه. فجاء الوعي القومي العربي في حينه، وفي جزء كبير من الاستجابة لهذا التحدّي، وعياً لهذا الإشكال الداخلي الذي عُبّر عنه آنذاك بأزمة العلاقات بين العرب والترك. وفي هذا الجانب بالذات حمل الوعي العربي مضموناً ثقافياً إسلامياً يتجلّى في دفاع بعض المفكرين العرب عن اللغة العربية بصفتها لغة للشريعة وعن ضرورة وحدة العرب والترك وبقائهم في دولة واحدة بسبب الحرص على الارتباط بالاسلام والحفاظ على ما تبقى من دولته[١٣].

ومع ذلك فإنه لا بد من ذكر جوانب أخرى اندمجت في هذا الإشكال القومي وأعطته طابعاً استقلالياً عن الدولة العثمانية أو طابعاً معادياً أو بعيداً عن الاسلام. من هذه الجوانب:

ـ تقاطع بعض الدعوات الاستقلالية مع مشاريع التقسيم الدولية التي حملتها سياسات الدول الكبرى آنذاك.

ـ اندماج بعض الداعين إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية باسم العروبة في سياسات السفارات والقنصليات والوزارات الأجنبية. وكان من بين هؤلاء أعضاء بارزون في الجمعيات السياسية العربية وفي المؤتمر العربي الأول (١٩١٣).

ـ جاذبية الفكر الليبرالي القومي الغربي للنخبات المحلية في وقت رزح فيه العالم الاسلامي تحت نير حكومات استبدادية تسترت بالاسلام وقدّمت نفسها حامية للدين وناطقة باسمه (سياسة عبد الحميد الثاني وبقية السلاطين).

هذه الجوانب شكّلت في لحظة انتصار «الحلفاء» في الحرب العالمية الأولى العوامل

= من جهة أخرى. كان هذا بالذات وضع العصبيات غير العربية التي أسست دولاً سلطانية، كالبويهية والسلجوقية والمماليك والايلخانيين، وأخيراً الصفوية والعثمانية.

(١٣) انظر نصوصاً لرشيد رضا في هذا الموقف في: محمد رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة «المنار»**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص ١٤٦ ـ ١٦٩.

المرافقة لعملية تقرير المصير للعديد من مناطق العالم الاسلامي. ولذلك التبس أمر هذا التيار القومي عند بعض الاصلاحيين وبدا عاملاً مساعداً في التجزئة والتفكيك حينذاك (موقف شكيب أرسلان على سبيل المثال).

والواقع أنه إذا كانت هذه الصورة صحيحة إلى حد ما آنذاك، فإن دعوة العروبة لم تلبث أن اكتسبت بعد الحرب العالمية الأولى ـ ولا سيما في المشرق العربي ـ بعداً وحدوياً معادياً لسياسة التجزئة الاقليمية والطائفية والمذهبية التي سارت عليها السياسات الغربية منذ ذلك الحين وحتى آخر المرحلة الناصرية، ولم تنفصل العروبة على المستوى الشعبي والجماهيري عن بعدها الاسلامي آنذاك.

السؤال هو كيف واجه الفكر الاسلامي النهضوي والتجديدي هذا الإشكال القومي في عهديه العثماني والغربي؟

لقد تشكّل في سياق تفاقم أزمة السلطنة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، تيار فكري إسلامي نجد في مواقف أعلامه ونصوص كتّابه محاولة أجوبة إسلامية عن هذا الإشكال. فمنذ صدور **العروة الوثقى** بقلمي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلى صدور **المنار** بتحرير رشيد رضا؛ ومنذ كتابة عبد الرحمن الكواكبي **طبائع الاستبداد** و**أم القرى**، إلى كتابات أرسلان ونشاطاته ومواقفه؛ ومنذ تجاوب علماء النجف ومجتهديه مع اقتراح جمال الدين باستصدار فتوى تحريم التنباك من أجل إسقاط المعاهدة الانكليزية في إيران إلى تأييدهم المشروطية العثمانية والوقوف مع الجيش العثماني ضد الاحتلال الانكليزي للعراق؛ يرتسم عبر تلك النصوص والمواقف تيار إسلامي نقرأ في خطوطه الكبرى معالم منهج يتصدّى لجملة من الاشكالات التي يثيرها خطر انهيار الاجتماع السياسي الاسلامي تحت ضغط السيطرة الغربية من الخارج وتحت ضغط الاستبداد السلطاني من الداخل.

ويبرز الإشكال القومي في هذا السياق كحل ذي وجهين:

فمن جهة تبرز الحالة القومية كحالة وطنية معادية للاحتلال الغربي ومتوافقة مع التدرج التوحيدي لمفهوم الأمة في الاسلام ومع الدفاع عن الأرض والديار والموطن. وفي هذا السياق ـ مثلاً ـ يصيغ الحزب الوطني في مصر شعار «مصر للمصريين» ويكون الشعار بذلك صيغة مواجهة للاستعمار البريطاني وتأكيداً على الارتباط بالسلطنة العثمانية وجزءاً من موقف اسلامي عام. كما يصيغ بعض الاصلاحيين العرب صيغة اللامركزية الادارية كإطار لتعدد القوميات في الدولة العثمانية.

ومن جهة أخرى، تبرز الحالة القومية كحالة استقلالية عن الدولة العثمانية، ومتوافقة مع مشاريع مناطق النفوذ الدولية، ومواجهة للاسلام في جانبها العلماني في مناطق أخرى كبلاد الشام. ففي هذا السياق، يصيغ التيار النخبوي العلماني في بلاد الشام صيغة الاستقلال عن الأتراك ليترك خلف طرحه هذا، التباسات في الموقف

السياسي تعمّقها بعد حين الاتفاقيات التقسيمية والتقارير الدبلوماسية السرية والنظريات الفكرية التبريرية الكثيرة التي دعت إلى الابتعاد عن الاسلام، وحمّلت هذا الأخير وزر «التخلف والظلامية» و«عهود الانحطاط» (تيّار المقتطف وكتابات عبد الرحمن الشهبندر مثلاً).

وأمام هذا الإشكال المزدوج للحالة القومية المعاشة في مطلع القرن العشرين كان التيار الاسلامي المعبّر عنه عبر المفكرين والفقهاء الذين أشرنا إليهم يقدّم محاولة إجابة عن السؤال: كيف نتجنّب استخدام الوعي القومي أداةً للتجزئة ومطيةً لشيوع الأفكار التي تدعو إلى الاحتلال الأجنبي؟ وكيف يمكن حالة القومية أن تندرج في وعي إسلامي أشمل؟

لقد كان جمال الدين الأفغاني قد تطرق ـ قبل هذا ـ إلى هذه المسألة في العديد من مقالاته وخاطراته. وهو إذ يجعل من الرابطة الاسلامية الرابطة الأشمل، لا يغفل أهمية رابطة الجنس (ويعني بها رابطة القومية) في مسار التشكل التاريخي للشعوب والأمم. ولكنه ـ مع ذلك ـ لا يعتبرها مندرجة في حقائق «الوجدانيات الطبيعية»، بل من «الملكات العارضة على الأنفس ترسمها على ألواحها الضرورات»[(١٤)]. والضرورات هذه تكمن في وحدة المصالح الاقتصادية لجماعة أو في الدفاع الذاتي وصيانة الحقوق. «فإذا زالت الضرورة لهذا النوع من العصبية تبع هو الضرورة في الزوال كما تبعها في الحدوث بلا ريب»[(١٥)]. والمزيل لهذه الضرورة هو «معتقد التوحيد الإلهي» في الاسلام. يقول: «وتبطل الضرورة بالاعتماد على حاكم تتصاغر لديه القوى وتتضاءل لعظمته القدرة، وتخضع لسلطته النفوس بالطبع، وتكون بالنسبة إليه متساوية الأقدام، وهو مبدأ الكل وقهار السموات والأرض»[(١٦)].

وإن التدرج في سلم التوحيد وعلى أساس المبدأ الوظيفي للروابط الصغرى التي تتسع في حقولها التوحيدية إلى وحدة أشمل يستوعب هنا رابطة العروبة، كحاملة دعوة ولسان شريعة ولغة قرآن، لا كرابطة دم وعصبية نسب.

يقول: «إن زحف العرب ووفودهم على البلاد إنما كان لتعميم الدعوة الدينية أولاً». إن وفود العرب حملت معها أخلاقاً فاضلة ظهرت أفضليتها بأجلى المظاهر، مثل الأنفة من الكذب، والوفاء بالعهد، ومطلق العدل، وكمال الحرية والمساواة. . . وإغاثة الملهوف والكرم والشجاعة. . . لذلك انعطفت قلوب الأمم على استحسان الوافدين من العرب لبلادهم، سواء في البلاد التي فتحت عنوة ووضعت فيها الحرب أوزارها، أو

---

(١٤) جمال الدين الافغاني، الأعمال الكاملة لجمال الدين الافغاني، مع دراسة عن الافغاني الحقيقة الكلية، تحقيق ودراسة محمد عمارة (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

صلحاً، وأول مقدمات العادة الاستحسان ثم المزاولة حتى ترسخ ملكةً. . . «نعم إن أكبر حامل وأفعل عامل على تعرب أولئك الأقوام هو الفضائل الأخلاقية والصفات العالية التي كانت تأتي بها العرب مع بأسهم وشجاعة أبطالهم»[١٧].

فالعروبة بهذا المعنى الذي يقدمه جمال الدين تشدّ العرب إلى غيرهم من الشعوب الاسلامية وتشد الشعوب الاسلامية غير العربية إلى العرب. إنها حلقة جذب لا حلقة تنابذ[١٨]. وفي المرحلة التي كتب فيها الأفغاني هذه الكلمات والخاطرات كان الخطر الاستعماري يهدد شعوب العالم الاسلامي. وكان المستهدف في عملية المواجهة على الجبهة الثقافية وعلى مستوى الاجتماع السياسي في الشرق هو الاسلام، بما هو إمكانية جمع وتوحيد وتفجير طاقة ممانعة[١٩]. فإذا اقترن الاسلام في هذا السياق بوطنيات هذه الشعوب وقومياتها في مواجهتها قوى الاحتلال، فإنه يتوّج بذلك الروابط الجمعية على اختلافها وأوليات الدفاع الاجتماعي الذاتي في حركة جدلية ترقى بالرابطة إلى الأعلى والأشمل.

وفي مجال الممارسة السياسية كان الأفغاني نموذجاً فعّالاً في تأكيد صدقية هذا الفكر. ومن يتابع نشاطه السياسي والدعاوي في العالم الاسلامي يندهش لتلك القدرة الخارقة على الحركة والتأثير والمتابعة التفصيلية لأحداث كل بلد وصياغة الموقف المناسب من كل وضعية والقدرة على الانتقال السريع من قطر إلى قطر. والأمر الذي يستوقف في كل هذا رؤيته الاستراتيجيا الاسلامية الشاملة التي يتكامل فيها الحس التاريخي مع الوعي السياسي، والتي تتجلى في تركيزه على دوائر ثلاث كانت قد انطلقت منها مشاريع الدول المركزية في التاريخ الاسلامي، ومن خلالها يتم رصد احتمالات النهوض في العالم الاسلامي. وهذه الدوائر هي: مصر، وإيران ومركز السلطنة العثمانية (تركيا).

ويتكامل هذا التيار الفكري الاسلامي في إدراجه الاشكال القومي داخل المنطق الاسلامي في نظرية الكواكبي في الجامعة الاسلامية. فإذا كان الأفغاني قد اقترح أن تبقى السلطنة العثمانية قلب هذه الجامعة وإطارها، فإن الكواكبي يقترح أن تنتقل الخلافة إلى إمام عربي قرشي[٢٠] وأن تتشكل جامعة إسلامية يتصور مؤتمرها التحضيري في أم القرى، كما يتصور توزيع وظائفها وفقاً لأهليات الأقوام المسلمين وخصالهم، إذ يقترح

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(١٨) يقول مرتضى المطهري أن الفرس «لم يكونوا يعدون العربية لغة العرب فحسب بل لغة الاسلام والمسلمين عامة» فهي «لغة إسلامية أممية عالمية». انظر: المطهري، **الاسلام وإيران**، ص ٦٦.

(١٩) وصفها المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون في مقالته «المطالب الاسلامية» بأنها نوع من «بولشفية إسلامية».

(٢٠) ينطلق بعض الباحثين من هذا الاقتراح ليرى في الكواكبي داعية للقومية العربية على طريقة نجيب عازوري في دعوته عام ١٩٠٥. ونعتقد أن في هذه المقارنة بعداً عن المعطى التاريخي وتشويهاً لآراء الكواكبي.

الكواكبي وظائف معينة في الجامعة الاسلامية تناط بكل شعب من شعوبها[٢١].

وإذا كان التصور هذا، يشكو من طوباويته على صعيد الواقع السياسي، فإنه على الأقل، وعلى صعيد المنهج يدعو إلى اعتماد نظرة وظائفية في التعامل مع خصوصيات الأقوام الاسلامية، نظرة تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن في وحدة الجامعة الاسلامية، حيث لا تطغى قومية على قومية، وإن تسترت بالاسلام كـ «صبغة دينية»، كما كان يقول ابن خلدون.

وستزداد معاناة هذا التيار الاسلامي في مواجهته حلّ هذا الاشكال القومي مع تفاقم أزمة الدولة العثمانية وتحولها التدريجي إلى دولة قومية تركية. وسيبرز أثر هذه المعاناة واضحاً في مواقف وكتابات كل من رشيد رضا وشكيب أرسلان وآخرين.

فالأول يراهن على احتمال الاصلاح الدستوري كصيغة متلائمة مع الشورى في الاسلام، ولا يلبث أن تصدمه حركة التتريك وسياسة جمال باشا الدموية، فيراهن على احتمالٍ لإحياء الاسلام من الحجاز (الثورة العربية)، ثم تحبطه اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور ومراسلات حسين ـ مكماهون.. ويعود ليتوجه بالأنظار إلى تركيا، وبالتحديد إلى حركة مصطفى كمال، فيتوسم في هذا الأخير أملاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ويدفعه الأمل بأن يقترح على صديقه شكيب أرسلان أن يتصل بالترك لترميم العلاقات العربية ـ التركية، وحتى لاقتراح أن تبقى الخلافة فيهم، بل وحتى أن يعود مصطفى كمال إلى الاسلام ليبايع سلطاناً على المسلمين[٢٢].

غير أن مصطفى كمال كان يرسم طريقاً مغايراً لكل هذه الرهانات. ولن تلبث معاهدة لوزان أن تقطع الطريق على هذه الاحتمالات كلها لتفتح طريقاً واحداً أمام تركيا، هو طريق القومية العلمانية. وبذلك يتلقى التيار الاسلامي في بلاد العرب كما في غيرها من البلدان الاسلامية ضربة قاسية، ويصاب الفكر الاسلامي حينها بحالة من القلق والتساؤل والتردد، على الرغم من «مؤتمرات الخلافة» التي عقدت، والتي انتهت بتأجيل البت بمسألة الخلافة. كما تشهد بعض البلاد تحركاتٍ من قبل السلاطين والملوك ومن الدوائر الدبلوماسية الغربية لتقطف ثمار هذا الفراغ السياسي.

وهنا لا بد من التنبه إلى أن العامل الحاسم في إضعاف الاجتماع السياسي الاسلامي لم ينحصر في قرار الغاء الخلافة الذي اتخذه مصطفى كمال، ذلك أن المؤسسة السلطانية كانت قد أضحت عملياً بلا حول ولا قوة، وكانت قد فقدت «شرعيتها

---

(٢١) عبد الرحمن الكواكبي، أم القرى، ص ٣٥٥ ـ ٣٦٦.

(٢٢) انظر: محمد رشيد رضا، **الخلافة أو الإمامة العظمى**، ص ٧٣ ـ ٧٦، وشكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة (دمشق: مطبعة ابن زيدون؛ القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٧)، ص ٣١٤.

الاسلامية» بعد عجزها عن المقاومة واستسلامها للأجانب وقبولها بمشاريعهم. لذا كان الالتفاف ـ حتى من قبل الاسلاميين ـ حول مشروع المقاومة التي مثلها مصطفى كمال قبل معاهدة لوزان.

على أن ما يغفل عنه الباحثون هو أن سلسلة من الثورات الشعبية التي ارتكزت إلى معطيات الاجتماع السياسي الاسلامي الأهلي كانت قد ضُربت بوحشية بالآلة العسكرية الأوروبية المتطورة: فمن ثورة عبد الكريم الخطابي إلى ثورة عمر المختار، إلى الانتفاضة الشعبية المدنية في مصر، إلى ثورة العراق بقيادة علماء النجف، إلى الثورة السورية الكبرى... ارتسمت معالم مقاومة عربية إسلامية مُفرّقة وموزعة، ولكن تنتظم جميعها في منطق الممانعة الاسلامية الذي كان لا يزال يُتيحه الاجتماع السياسي الاسلامي الأهلي آنذاك.

إن انتصار القوى الغربية على هذه الثورات وبالأسلوب العنيف الذي تتحدّث عنه وثائق التاريخ وتحمله الذاكرة الشعبية أفسح المجال أمام منهج آخر في العمل السياسي النخبوي العربي، كانت قدوته بشكل عام وبدرجات متفاوتة: صورة نظام أتاتورك في تركيا، ونظام الشاه في إيران.

وهكذا، ومع ضرب تعبيرات المقاومة في المجتمعات العربية والاسلامية، وبروز نموذج أتاتورك في تركيا ونظام الشاه في إيران، بدأت تتشكل تيارات سياسية قومية علمانية تبتعد عن الاسلام، بل قد يعزو بعض أجنحتها ومفكروها إلى الاسلام أسباب الهزيمة والتأخر، أو قد يوظف الاسلام في مشاريعها الحزبية والسياسية.

هذا الطرح كان من شأنه أن يزيد من عقدة الإشكال القومي والاسلامي، من خلال تعميق الفجوة بين الموقف الاسلامي والصيغة القومية المقتبسة من تجارب أوروبا ومنظريها، ولا سيما في المشرق العربي، وبلاد الشام على وجه التحديد، حيث كانت التجربة مع التتريك العثماني قاسية، وحيث اتسم المجتمع الأهلي بتعددية دينية استدعت استخدام خطاب سياسي يتحدّث عن وحدة وطنية لادينية.

لكن هذا الإشكال نفسه لم يكن ليطرح خارج هذه الخصوصية الجغرافية ـ التاريخية.

ففي شمالي أفريقيا اندمج الوعي القومي بالاسلام، بل ارتكز عليه. ولم تكن الدولة العثمانية، ولا سيما في مرحلة التتريك فيها، قد تركت هناك ذكرى الحصار والمجاعة أو التجنيد الالزامي وأعواد المشانق، كما حصل في كل من دمشق وبيروت، بل كانت ذكراها هي ذكرى «الدولة الاسلامية» التي تحاول أن تدافع عن ثغور الجنوب الاسلامي للمتوسط، وكانت هذه الذكرى محفوظة في «الذاكرة الشعبية» والكتاب منذ القرن السادس عشر.

وهكذا لم يجد الموقف الاسلامي نفسه في شمالي افريقيا في مواجهة مع القومية، بل إن التعبير الاسلامي كان أحياناً جزءاً من التعبير القومي، وفي الغالب كان التعبيران

مندمجين في حالة سياسية وثقافية واحدة، هي حالة التمايز من المستعمر، وحالة الدفاع عن هويات وطنية وثقافية معاً. وهو الأمر الذي كان قد لاحظه فانون بشكل واضح ولا سيما في دراسته ثورة الجزائر.

والذي يستعرض التيارات الفكرية الاسلامية عبر نصوصها وأعلامها في مصر والمغرب العربي (أمثال بن باديس وعلال الفاسي وحسن البنا وسلسلة طويلة من الكتاب) لا يجد مكاناً للإشكال القومي كإشكال مثير للتعارض أو الرفض من موقع المعتقد الاسلامي، إذ تجري مصطلحات الوطن والوطنية والوحدة العربية والوحدة الاسلامية كمفاهيم متدرجة في إطار التكاملية الوظائفية المؤدية إلى التوحيد(٢٣).

إذاً كيف، ومتى، وأين كانت تثار الاشكالات بصيغة التعارض بين حالات الوعي الاسلامي وحالات الوعي القومي؟

قلنا إن التعارض كان يحصل عندما كان الوعي القومي يعبّر عن نفسه عبر بعض النخبات المحلية، تماثلاً فكرياً ومنهجياً مع بعض العقائد القومية الأوروبية التي اتخذت لنفسها ولأممها صفة التفوق والاستئثار، وحملت معها مشاريع للتوسع والسيطرة، كما حملت معها فلسفة سلوكية معادية للدين، وكما هو الحال بصورة خاصة مع القومية العلمانية الفرنسية.

هذا على صعيد المنهج. لكن يبقى أن نشير إلى عوامل أخرى ارتبطت بخصائص جغرافية سكانية تاريخية في مناطق معينة من العالم الاسلامي.

فكما أن لبلاد الشام مثلاً وضعية سكانية معينة وتجربة تاريخية خاصة مع مرحلة المركزية والتتريك، فإن لإيران وتركيا والهند تجربة تاريخية معينة في حقل العلاقة بين القومية والاسلام(٢٤).

وهذه التجربة اتسمت في قطاعات منها بمعاداة حادة بين الفكر القومي والفكر الاسلامي.

فهذا هو أبو الأعلى المودودي يعتبر الفكر القومي «فكراً شيطانياً» ابتليت به أوروبا والنخبات المحلية المقلّدة إياها(٢٥). والمودودي في هذا الموقف الصارم لا يعبّر فحسب عن معيار منهجي وعقائدي في التمييز بين الفكر القومي الأوروبي وبين الفكر الاسلامي، بل إنه يعبّر أيضاً في المجال السياسي والوجهة الواقعية العملية عن الاحتمال التاريخي

---

(٢٣) انظر وثيقة لحسن البنا حول موقفه من الوحدة العربية والوحدة الاسلامية في مجلة: الحوار، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٦)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٢٤) انظر: طارق البشري، «بين الاسلام والعروبة،» الحوار، السنة ١، العدد ٢ (صيف ١٩٨٦)، ص ١٥ ـ ٣٢.

(٢٥) أبو الأعلى المودودي، نحن والحضارة الغربية، ص ٧٧.

التجزيئي والانشقاقي للوجهة الوظيفية للقوميات المحلية في الهند والباكستان[٢٦] وإيران وتركيا.

ولعلّ هذه الوجهة التفسيخية لوظيفة القومية هناك هي ما استوقفت كاتباً إسلامياً، هو كليم صديقي، ودفعته إلى أن يعمم النظرة المعادية للقومية في مستويات الطرح كلها من دون اعتبار للخصوصيات الاقليمية في التجارب التاريخية. فهو يجعل من القومية على طول الخط صنيعة للاستعمار وأداةً لسياسات التفسيخ في الأمة الاسلامية[٢٧].

كان التيار الاسلامي في إيران وتركيا يواجه الفكر القومي الآري انطلاقاً من الاختلاف في تعيين مرجعية الأفكار وتعيين أصولها ومصادر استلهامها. فالفكر القومي الآري ارتبط بمرجعيتين متعارضتين مع العمل الاسلامي. فهو من جهة يتماهى مع الحضارة الآرية التي تستحضر في الصورة التاريخية زمناً تركياً أو إيرانياً ساد في مرحلة ما قبل الاسلام؛ وهو من جهة أخرى ينجذب نحو تقليد أنموذج حضاري غربي حديث ساد في مرحلة السيطرة الغربية على الشعوب الاسلامية. وكان أهم هذين النموذجين: نظام الشاه في إيران، ونظام أتاتورك في تركيا.

ولذلك كان من الطبيعي أن يتخذ الفكر الاسلامي في كل من إيران وتركيا في ظل هذين النظامين وجهة معادية للفكر القومي، باعتباره فكراً أوروبياً وآرياً معادياً للاسلام.

من هنا تأتي ملاحظة مرتضى المطهري في محلها عندما يضع إيران أمام خيارات الاسلام أو القومية الآرية، كما أشرنا في القسم الأول من هذا البحث[٢٨].

ومن الممكن أن نخلص إلى القول إن بعض مظاهر الوعي القومي المتشكل لدى الأقوام الاسلامية غير العربية، بدءاً من تركيا إلى إيران، كان يتخذ صيغاً فكرية وسياسية تبتعد عن الاسلام السياسي. كان ذلك شأن الحالة الفارسية الآرية والحالة الطورانية التركية.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تمايز هذه الحالات ليدعو إلى التمييز أيضاً بين الحالات القومية لدى العرب. إن الحالتين الطورانية ـ التركية والفارسية ـ الآرية تتشابهان على المستوى العربي مع الحالات الاقليمية العربية، كالحالة المصرية ـ الفرعونية، والحالة اللبنانية ـ الفينيقية، والحالة السورية ـ الآشورية، مع اختلاف العمق في التمثيل واختلاف أهمية كل من هذه الحضارات في التاريخ.

أما في ما يخص حالة العروبة (وإذا استثنينا التعبيرات الجزئية القومية التي سعت إلى الابتعاد عن الاسلام في بعض المناطق ولدى بعض النخبات) فإن العروبة كانت مندمجة

(٢٦) البشري، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٢٧) صديقي، التوحيد والتفسيخ بين سياسات الاسلام والكفر، ص ٢٧ و٣٤.

(٢٨) المطهري، الاسلام وإيران، ص ٢٢. انظر القسم الأول من هذا البحث.

معظم الأحيان في الاسلام الثقافي، بل كانت هي حضور الإسلام المتجدد في اللسان والقرآن والتراث.

إن المعركة التي قامت بين العروبة والاسلام، أو بالأحرى بين التيارات القومية والتيارات الاسلامية في بلاد العرب، إنما تعود إلى التباسات في الفهم النظري، وإلى أخطاء في استراتيجيات العمل السياسي وخططه، أي إلى العمل الحزبي ومناهجه.

وكانت النتيجة ان تعمقت المفارقة بين الفكر الوحدوي الذي يرفده الاسلام والعروبة معاً، وبين العمل السياسي الحزبي بشقيه الاسلامي والقومي. فالحزبية السياسية (سواء كانت قومية أو إسلامية)، وكذلك سياسات الدولة القطرية، توظف جميعها الفكر والدين في مشاريعها السياسية والسلطوية الخاصة. فإن اختلفت هذه المشاريع أخضع الفكر والدين للاختلاف والانشقاق والتجزيء، وإن توافقت تلك المشاريع بذل جهد توافقي، كما نلاحظ في اللقاءات الأخيرة بين القوميين والاسلاميين العرب. ولا شك في أن التوافق السياسي أمر مهم، ولكن شرط انتظام هذا التوافق في منهج يقبل الآخر المختلف، ويؤمن بالتعدد، بل يحرص على حمايته، وليس لأنه حاجة آنية لمشروع سياسي، بل لأنه شرط للتفاعل الفكري والانساني وطريق موصل إلى المعرفة والحقيقة التي لا يمكن أن يحتكرها أحد. وقد تكون العقلية السياسية التي تحكم فكر القوميين وفكر الاسلاميين واحدة في إعطائها الأولوية للسياسي على الجانب الفكري والعلمي[٢٩]. ولما كان «السياسي» هو عنصر توحيد وتوافق، فإنه لا يلبث أن يتحوّل إلى عنصر تجزيء وصراع. وقد تكون محنة الناصرية و«الإخوان» المسلمين هي من هذا النمط الثقافي، أي من نمط العقلية التي تستبعد التعدد وتتمثل التوحيد أحادية، ولا سيما في مجال ممارسة السلطة.

وأرجح أن التجربة الايرانية السياسية ليست بعيدة عن هذا النمط من العقليات في علاقة أطرافها بعضهم ببعض، فهي علاقة نفي واستبعاد. والخشية كل الخشية أن يكون هذا النمط الثقافي السلبي من العقلية في الادراك المتبادل هو السائد أيضاً في العلاقة وصور العلاقة بين الايرانيين والعرب.

هناك ظاهرة فكرية وحيدة لا زالت لافتة للنظر على مستوى نموذج الممارسة الفكرية ـ السياسية وسعة الادراك والاستيعاب والتأثير، هي ظاهرة «جمال الدين الأفغاني». هنا تقدم الظاهرة، التي مضى عليها أكثر من قرن، عبرة كبرى بالقدرة الهائلة على تجاوز الاختلاف والتعدد واستيعابهما في الانتماءات القومية والمذهبية في العالم الاسلامي، إذ من الملاحظ أن تأثير جمال الدين الفكري لم ينحصر في نطاق قومي معين أو نطاق مذهبي معين. لقد أثر في السنّة بقدر ما أثر في الشيعة. وقد قيل «إن جمال الدين لم يكن يرغب

---

(٢٩) تعليقاً على أعمال المؤتمر القومي ـ الاسلامي الذي انعقد في بيروت بتاريخ ١٠ ـ ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، قارن: وجيه كوثراني، «قوميون وإسلاميون وثقافة سياسية واحدة،» الحياة: ٢ و٣/ ١١/١٩٩٤.

في أن يعرِّف نفسه إلى الناس منتمياً إلى أمة معينة من المسلمين مخافة أن يعطي بذلك حجة بيد المستعمرين كي يثيروا بذلك شعور سائر القوميات المسلمة ضده»[٣٠]. وقيل أيضاً أنه كان يكتفي حين يسأل عن مذهبه بتأكيد انتمائه الاسلامي فقط. ولعلّه بسبب هذا التوجه الوحدوي في الممارسة الفكرية ـ السياسية اختلط الأمر على الباحثين المعاصرين المختلفين، قومياً ومذهبياً، في العالم الاسلامي في تحديد قومية جمال الدين ومذهبه. ومن هنا كان هذا التجاذب والتنافر بين قائل بـ «أسدأباديته» وقائل بـ «أفغانيته»، كما بين قائل بـ«شيعيته» وقائل بـ «سنيته».

هل ثمة نخبات فكرية اليوم قادرة على هذا التحرك، وذاك الاستيعاب، وتلك المرونة على امتداد دوائر العالم الاسلامي؟ سؤال نطرحه اليوم في خضم البحث عن إدراك مشترك لقضايا الوحدة والمرجعية والثورة، وفي ظل إشكال ايديولوجي يغلّف الواقع بقشرة سميكة من التصورات المختلفة.

ثالثاً: الإشكال الايديولوجي الراهن وقضايا «الوحدة» و«الثورة» و«المرجعية»

تعدَّدت ـ على المستوى العربي ـ تمثلات فكرة الوحدة على صعيدي المشروع والبرنامج. ففكرة «الوحدة العربية» اتخذت مسارات عديدة خلال القرن الحالي، وتأرجحت هذه المسارات بين مشروع الدولة القومية الواحدة التي تجمع العرب في دولة قومية واحدة، وبين مشروع الدولة الاتحادية ـ الفدرالية أو الكونفدرالية ـ وبين مشاريع الوحدة بين دولتين أو أكثر، كما كان لصيغ الوحدة على صعيد التجربة تعبيرات عملية انقضى بعضها، وكما كان حال تجربة الوحدة المصرية ـ السورية التي وظّفت فيها آمال قومية عربية كبيرة لتكون النواة لوحدة أكبر وأشمل ـ وبعضها الآخر تجلّى في مجالس تعاونية مناطقية كمجلس التعاون الخليجي ـ أو اتحادات اقليمية، كالاتحاد المغاربي[٣١]. إلا أن التجربة العملية التي أتاحها النظام العربي في سياق تشكله في ظل النظام العالمي، وتأسيساً على معطيات تشكل «الدول ـ الأقطار» في البلدان العربية، هي تجربة التعاون والعمل المشترك في مؤسسات جامعة الدول العربية.

صحيح أن هذه الجامعة التي شكّلت وتشكّل حداً أدنى من الهيكلية التعاونية ما بين العرب، والتي جاءت حرب الخليج الثانية لتزيد تناقضاتها ومآزقها وتعثرها المستمر حتى اليوم، لم تكن لتلبي طموحات الادراك العربي الجماعي، كما ترجمتها الصورة الوحدوية

---

(٣٠) ورد في: المطهري، المصدر نفسه، ص ٥١.

(٣١) لمزيد من التوسع، انظر: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، وبخاصة دراسة أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» ص ٤٠٩ ـ ٤٤٦.

لايديولوجيا القومية العربية وأحزابها ونخباتها، إلا أنه مع ذلك تظل ـ تأسيساً نسبياً على معطيات الواقع العربي وترديه المتفاقم ـ معطى تاريخياً يجب ترميمه وإحياؤه وتطويره كمدخل لوحدة تقوم على مداخل العمل العربي المشترك المتمثل بالبنى التحتية المشتركة وتكامل السوق وتوظيف الاستثمارات العربية، بشكل عادل وبهدف تحقيق معدلات من التنمية البشرية المتوازنة في المنطقة العربية، من شأنها أن تخفف من الفوارق الاجتماعية والصحية والتعليمية والغذائية على مستوى الأقطار وعلى مستوى الطبقات، كما من شأنها أن تساعد على تكوين أنماط أخرى من السلطات والمجتمعات المدنية، حيث تتكوّن تيارات من الرأي العام الضاغط والمساهم في صناعة القرار وفي التغيير السلمي.

على أن هذه الصورة المستقبلية تبقى احتمالاً من الاحتمالات في ظل التحوّلات الدولية والاقليمية الكبرى، إذ يأتي مشروع التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وفكرة «الشرق أوسطية» ليضعا هذا الاحتمال أمام أحد المسارين:

ـ إما المزيد من الانسحاب العربي أمام المشروع الشرق أوسطي الذي تتهيأ إسرائيل للعب دور محوري ومهيمن فيه، وفي ظل توزيع العمل للأسواق وللموارد وفقاً للرؤية الاسرائيلية[٣٢].

ـ وإما الاستجابة للتحدي عبر تجاوز فكرة الشرق أوسطية بصورتها الاسرائيلية ـ الأمريكية لاعادة تكوينها وصياغتها من بيئة الواقع الجيوحضاري والجغرافية التاريخية للعرب[٣٣]، والعالم الاسلامي، أي استعادة فكرتي «الوحدة العربية» و«الوحدة الاسلامية» وتكييفهما في الواقع.

لقد سبق أن اتخذت فكرة الوحدة الاسلامية، أشكالاً من الأفكار والمشاريع، بدءاً من فكرة الجامعة الاسلامية التي نادى بها جمال الدين في مطلع القرن العشرين، إلى فكرة الكومنولث الاسلامي، التي دعا إليها مالك بن نبي في الخمسينيات والستينيات، إلى منظمة المؤتمر الاسلامي، التي تحققت في إطار من الواقعية والخصوصيات التي تحكم أوضاع دول العالم الاسلامي، وفي إطار من الاهتمام المحوري حول القدس.

---

(٣٢) قدّمت هذه الرؤية الاسرائيلية في: Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng.: Element Books; New York: Henry Holt and Company, 1993).

(٣٣) أثناء كتابة هذا البحث انعقدت قمة الاسكندرية بين الرئيس مبارك والرئيس الأسد والملك فهد (٢٨ ـ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) لتعطي عبر محادثاتها وبيانها أملاً في إحياء الجامعة العربية، وطموحاً ممكناً في «تجميع قدرات الأمة العربية في إطار اقتصادي عربي قادر على خدمة المصالح العربية». وفي إشارة البيان «أن التعاون بين الدول الثلاث يشكل ركيزة أساسية للعمل العربي المشترك» يكمن احتمال تاريخي لدور ممكن ومرتقب للمثلث العربي (القاهرة ـ دمشق ـ الرياض) في تكوين مركز لقاء لأجزاء الدائرة العربية. كما أن هذا المثلث مؤهل أيضاً ليلعب دوراً مهماً في الدائرة الاسلامية كونه يشكل زاوية من زوايا المثلث الاسلامي (العربي ـ التركي ـ الايراني).

وفي إطار هذه الواقعية من الممكن الآن ترشيح «منظمة المؤتمر الاسلامي» كمكمِّل لقمة دول الجامعة العربية لتكون الصيغة الأشمل المتجاوزة للشرق أوسطية التي هي أكثر توافقاً مع تاريخ شعوب المنطقة وجغرافيتها وثقافتها وحضارتها وذاكرتها ومصالحها أيضاً. لكن لهذا الطموح شروطاً ومداخل: شروطاً عربية من جهة، وشروطاً إقليمية إسلامية من جهة أخرى.

والمقصود بالشروط العربية أن يتحقق حد أدنى من الاستقرار والتضامن العربي، والسلم الأهلي العربي. ومدخله: مصالحة على كل المستويات[٣٤]. ولعلَّ المستوى الأكثر دقَّة وحساسية هو مستوى المصالحة بين سياسات الأنظمة العربية وسياسات المعارضة، ولا سيما المعارضة الاسلامية فيها، ليتشكّل نمط من الحكومات تؤمن بتداول السلطة ونمط المجتمعات القادرة على ممارسة النقد والمعارضة والتغيير بالأسلوب السلمي.

والمقصود بالشروط الاسلامية (شروط الجوار الجغرافي الاسلامي، ولا سيما في دائرتيه التركية والايرانية): أن يتحقق حد أدنى من التفهم والادراك لمصالح الشعوب المشتركة، ولا سيما على مستوى التوزيع العادل والحيوي لمصادر واستخدامات الثروات الاستراتيجية (النفط والمياه وقضايا الممرات والمرافئ)، وعلى مستوى السياسة الانمائية والديمقراطية لمسائل التداخل والتعدد الديمغرافي والإثني في مناطق الحدود. فهذه المسائل لا تحلها سياسات «حدودية» بقدر ما تحلها سياسات ديمقراطية وإنمائية وإنسانية.

وفي حالة الجوار الايراني (موضوع الندوة الحالية)[٣٥]، تنتصب في وجه أطروحات «الوحدة الاسلامية» وفي مضمون حدها الأدنى الذي تعبّر عنه «منظمة المؤتمر الاسلامي» عقبات، وتبرز إشكالات في السياسات المتبادلة، وصور ايديولوجية في الادراك النخبوي، لا تهيئ - على ما أرى - لمناخ تضامني ولا تساعد على نمو حالة من حالات الوعي المشترك لمصائر شعوب العالم الاسلامي في هذا العالم المتغير ذي التحولات السريعة والقاهرة.

---

(٣٤) من الضروري والمفيد التأمل ملياً في دأب الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى (في لبنان)، خلال السنوات الأخيرة، على الدعوة إلى مصالحة شاملة على امتداد الوطن العربي. انظر رسالته المفتوحة إلى الرئيسين الأسد ومبارك بمناسبة اجتماعهما في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ وهي بعنوان: «التغير الدولي ومهمات العمل العربي الاسلامي،» منبر الحوار، العدد ١٨ (صيف ١٩٩٠). وفي هذه الرسالة اقترح الشيخ مجموعة من الأفكار العملية، من بينها «تكوين المتحد العربي - الاسلامي».

(٣٥) انظر أعمال «ندوة الحوار التركي - العربي» التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بتاريخ ١٥ - ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وقدّمت فيها بحثاً اعتبره مكملاً لهذه الورقة وكان بعنوان: «موقع العلاقات العربية - التركية في إطار العالم الاسلامي». وصدرت أعمال هذه الندوة في كتاب بعنوان: **العرب والأتراك: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

وإذ نترك موضوع الخلافات الحدودية والجغرافية للمحاور الأخرى من الندوة، نقف عند بعض القضايا التي تنتظم في حيز الإدراك المفاهيمي، والتي لها تأثير مؤكد في مسارات **العمل الاسلامي المشترك** بين الايرانيين والعرب، ومن هذه القضايا: وطأة الذاكرة التاريخية، ومفهوم الثورة الاسلامية والوحدة الاسلامية، ومسألة الديمقراطية والتعدد والمرجعية.

١ ـ وطأة الذاكرة التاريخية

كثيراً ما خلطت الذاكرة التاريخية، بل هي تخلط دائماً، بين الحاجات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للدول من جهة، وبين الخصوصيات الإثنية والثقافية والمذهبية لدى الجماعات. وفي حال الذاكرة التاريخية العربية الايرانية اختلطت حروب التوسّع ونزاعات الحدود ومشاريع السيطرة على الممرات البرية والمائية ومصادر الطاقة من جهة، مع الاختلافات القومية والمذهبية من جهة أخرى. فبدا تاريخ الصراع والاختلاف في الذاكرة، وفي ما يكتبه جل المؤرخين، إيرانيين وعرباً، وكأنه تاريخ صراع قومي (عربي ـ فارسي) أو تاريخ صراع مذهبي (سني ـ شيعي). وتختزن هذه الذاكرة منابع مغذية لها ـ على الأقل من مصادر التاريخ الحديث ـ منذ الصراع الصفوي ـ العثماني وحتى الحرب العراقية ـ الايرانية الأخيرة. في حين أن دراسة الحروب العثمانية ـ الصفوية وتسوياتها ـ ومتابعة معاهدة أرضروم (١٨٤٧)، ومفاعيلها وتطوراتها المختلفة حتى اتفاقية الجزائر في العام ١٩٧٥ ـ تعبّر جميعها وبوضوح، عن أسباب النزاع الحقيقية. وهذه الأسباب ـ وإن قدّمت نفسها في خطاب قومي أو إسلامي أو مذهبي ـ تحرّكت ولا تزال تتحرّك في مسار مصالح أهل الدول وطبقاتها الحاكمة والرؤى الاستراتيجية والجيوسياسية المتحكمة بها. وما الخطاب إلا تعبير عن إشكال ايديولوجي، أي تحريف للواقع وتمويه له، واستخدام وظيفي يلبي حاجات التعبئة والتجييش لتلك الرؤى الاستراتيجية وفي خط ما اصطلح على تسميته بـ «الأمن القومي للدولة»[٣٦].

٢ ـ مفهوم الثورة الإسلامية والوحدة الإسلامية

لا تقدم الحركات الاسلامية المعاصرة على اختلاف أقطارها في العالم الاسلامي أي مفهوم واقعي وممكن لـ «وحدة إسلامية» قابلة للتحقق في العصر الراهن، بل إن خلافاتها في ما بينها على مستوى البرامج السياسية والسلطوية تصل إلى حد التناحر والاقتتال في القطر الواحد (حالة أفغانستان مثلاً). ثم إن أفكار «الوحدة الاسلامية» التي صيغت في

---

(٣٦) حول رؤية تاريخية لهذا الاختلاط ومحاولته تفكيك هذا الاختلاط في الصراع الصفوي ـ العثماني، انظر: وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية** (بيروت: دار الراشد، ١٩٨٩). انظر أيضاً: سعد الانصاري، **العلاقات العراقية ـ الايرانية خلال خمسة قرون** (بيروت: دار الهدى، ١٩٨٧).

مطلع القرن العشرين بصيغة «الجامعة الاسلامية» (جمال الدين)، وأحياناً بصيغة «الخلافة» في العشرينيات (مؤتمرات الخلافة التي انعقدت بعد إلغاء مصطفى كمال الخلافة العثمانية). ثم عاد مالك بن نبي في الخمسينيات والستينيات يعبِّر عنها بصيغة «الكومنولث الاسلامي» كصيغة ملبية لنهوض حركات التحرر الوطني في إطار الاسلام الآسيوي ـ الافريقي. . . هذا كلّه ظلَّ حبراً على ورق، بل إن صاحب فكرة الافريقية ـ الآسيوية ما لبث في مقدمة طبعة ١٩٧١ من كتابه الذي يحمل العنوان نفسه أن أعلن يأسه من تحول باندونغ إلى واقع حضاري و«الوحدة الإسلامية» إلى واقع تاريخي[٣٧].

وتأتي برامج أحزاب الصحوة الاسلامية العربية المعاصرة خلواً من هذا الاهتمام في هذا الموضوع، وانصرافاً إلى هموم السياسة المعارضة سلطات أقطارها وحكوماتها وأنظمتها، وفي ظل شعار مركزي هو تطبيق الشريعة.

أما «مسألة الوحدة» فتركن في أدبيات اسلامية عربية عديدة إلى الكلام عن مؤسسة «الخلافة» والتذكير بها كمؤسسة وحدوية للمسلمين، واستعادة شروطها الشرعية كمنصب للرئاسة العامة على المسلمين[٣٨]، وكرمز لحنين وجداني لمراحل تاريخية كان آخر فصولها «السلطنة العثمانية» التي حملت متأخرة ولأسباب سياسية وتعبوية، لقب «الخلافة»[٣٩].

والمستغرب أن هذا التذكير بالشروط ـ وقد اعترف بعدم واقعيتها وصعوبة تحققها فقهاء العشرينيات والثلاثينيات في متابعتهم مؤتمرات الخلافة التي انعقدت آنذاك[٤٠] ـ لا يواكبه من قبل عامة الكتاب الاسلاميين أي نقد للتجربة التاريخية لنظام الخلافة[٤١]، أي

(٣٧) قارن: مالك بن نبي، **الفكرة الأفرو ـ آسيوية على ضوء مؤتمر باندونغ** (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٩).

(٣٨) قارن بذلك كتابات عباس مدني، وعلي بلحاج، وأدبيات حزب التحرير الاسلامي. كما يمكن الرجوع إلى إشارات في: راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٥٠ ـ ١٧٠.

(٣٩) حول إشكالية الخلافة والسلطنة والعلاقة الوظائفية بينهما، انظر: كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية.**

(٤٠) كان موقف معظم الفقهاء الذين شاركوا في مؤتمر الخلافة (١٩٢٦)، هو تأجيل هذا الأمر والدعوة إلى مؤتمرات لاحقة، كما كان موقف رشيد رضا يتلخص في إقامة «مدرسة مجتهدين». انظر: «مذكرات «مؤتمر الخلافة الإسلامية»،» **المنار**، مج ٢٧، ج ٥ (١٩٢٦)، ص ٣٧٠ ـ ٣٧٦.

(٤١) من بين الكتابات الإسلامية التي تمارس النقد كتابات الشيخ محمد مهدي شمس الدين، إذ يشكل نقده للتجربة التاريخية لمسألة السلطة في التاريخ الاسلامي، أي لصيغة خلافة الضرورة التي توزعت سلطنات وإمارات استيلاء، وعدم توافقه مع «نظرية ولاية الفقيه العامة» مدخلاً لأطروحته التي تقول بـ«ولاية الأمة على نفسها» والتي تؤول بدورها إلى القول بقيام دولة مؤسسات حديثة لا تتعارض مع ثوابت الشريعة، وكبديل للخلافة (السنية) ونيابة الامام الشيعية (ولاية الفقيه). انظر: محمد مهدي شمس الدين: **نظام الحكم والادارة في الاسلام**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ١٩٩١)، وفي **الاجتماع السياسي الاسلامي: المجتمع السياسي الاسلامي، محاولة تأصيل فقهي وتأريخي** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٢).

كما مورس هذا النظام في التاريخ، وكيف تحوّلت صيغة الخلافة تغلُّباً واستيلاءً حتى استقرّت «ثوابت» في صيغة السلطنة والولايات السلطانية.

ونرجّح أن معظم كتّاب الحركات الاسلامية يحجمون عن هذا النقد[٤٢] ويمتنعون عنه لأسباب كثيرة ترتبط من جهة بالوظيفة الايديولوجية التي يتيحها استرجاع تاريخ الخلافة الاسلامية كرمز لـ «وحدة إسلامية» ومرحلة إسلامية تنأى عن الاستبداد[٤٣]، كما ترتبط من جهة أخرى بوطأة ايديولوجيا سياسية يتطابق فيها الدين والسياسة وتلعب دور «المرجعية الشرعية» لدور «المرشد» أو رئيس الجماعة أو «إمامها» في الممارسات اليومية التي يضفى عليها صفة «الديني» و«المقدّس» غير القابل للنقد. ولعلّ المصطلح الذي استخدمه أبو الأعلى المودودي واقتبسه سيد قطب، وهو «الحاكمية الالهية» هو التعبير الاصطلاحي الذي يشيع في الأدبيات الاسلامية السياسية العربية.

---

(٤٢) يرى بعض الباحثين أن كتّاب «الأصولية الاسلامية» كحسن البنا والمودودي وسيد قطب، «لا يمجدون التاريخ الاسلامي أو يرون فيه مرشداً أو موجهاً» وإن استثنوا الخلافة الراشدية، فاعتبروها أو اعتبروا بعضها نموذجاً للحكم الاسلامي. قارن: أحمد صلاح الدين موصللي، **الأصولية الاسلامية: دراسة في الخطاب الايديولوجي والسياسي عند سيد قطب (بحث مقارن لمبادئ الأصوليين والاصلاحيين)** (بيروت: الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٢١٧.

وفي رأيي، إذا كان هذا صحيحاً، فالصحيح أيضاً أنهم يتجنبون توجيه نقد إلى هذا التاريخ، والنقد لا يعني الدخول في شرعيته أو عدم شرعيته من الناحية الدينية، بل يعني تفكيك العلاقة الوظائفية بين الفقيه والسلطان، بين الفقه والسياسة. بمعنى آخر إن الكتّاب الاسلاميين يتجنبون اقتحام الحقل الذي اقتحمه ابن خلدون منذ ستة قرون، حقل العلاقة بين الوظيفة الدينية والمشروع السلطاني أو «العصباني»، وبتعبير ابن خلدون حقل العلاقة بين العصبية والدعوة، لذا فإنهم يتجنبون ـ وإن اعتبروا الخلافة الراشدية هي النموذج ـ دراسة الخلفيات القبلية والمصلحية والسياسية في الممارسة اللاشوروية، حتى في بعض مراحل الخلافة الراشدية نفسها. إن المشكلة هي دائماً في إضفاء «القدسي» على «السياسي»، وهذا «القدسي» الذي يطغى على الفعل البشري هو الذي يمنع بروز وعي تاريخي قادر على الاستفادة من تراكم التاريخ وتجاربه.

(٤٣) يتساءل راشد الغنوشي في كتابه المذكور آنفاً: «كيف نفسر ما ظهر من استبداد في تاريخ الاسلام؟» فيتجنب طرح أسباب ظاهرة التحول في تطبيق مبدأ «الشورى» نحو الحكم الفردي، كما يقفز عن صفحات الاستبداد في تاريخ الدولة السلطانية التي حلت محل الخلافة ليرمي بثقل الاستبداد ووطأته على الغرب وعلى العصر الحديث بقوله: «إن أبشع الاستبداد الذي عرفه تاريخنا إنما هو في هذه العصور التي عدت شرعية الحكم في العالم الاسلامي لا تستمد من الاسلام وأمته، بل من الولاء والتبعية للغرب». الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الاسلامية**، ص ٣٧.

وهنا لا يسعنا إلا الترحم على ابن خلدون الذي كان بالتأكيد أكثر شجاعة من مؤرخي وفقهاء اليوم في نزع «المقدّس» عن السياسات الوضعية وإن اصطبغت بالدين، وذلك بكشفه آلية عمل العصبية ووظيفة الدعوة الدينية في مشروع «استقواء العصبية» على حد قوله. انظر توسيعاً لهذه النقطة في: وجيه كوثراني، «من أوجه الخلل في نظرتنا إلى تاريخنا،» السفير، ٢٩/١١/١٩٩٤.

٣ ـ الديمقراطية والتعدد والمرجعية

«الحاكمية الالهية» و«ولاية الفقيه»: تطالعنا من الجهة الايرانية بعض الوقائع التي تملك دلالات في معالجة اشكالية الادراك الايراني والعربي المشترك لهذه المسألة، منها أن خامنئي هو مترجم العديد من أعمال سيد قطب إلى الفارسية في سنوات السبعينيات. ومن نافل القول إن الترجمة في هذا المقام وذاك الظرف لم يكن عملاً تقنياً بحتاً، فهو بالاضافة إلى تعبيره عن حالة «التعبئة الثورية» الاسلامية الراديكالية التي يتيحها خطاب سيد قطب في إيران في وجه سياسة التغريب في عهد الشاه، هو تعبير أيضاً عن عملية تلاقٍ حول ضرورة إقامة «الدولة الاسلامية» تأسيساً على نظرية «الحاكمية الالهية»، (التعبير الذي لخّص تداخل الخلافة مع تطبيق الشريعة في الخطاب السني العربي)، وفي الحالة الايرانية ـ الشيعية تأسيساً على نظرية «ولاية الفقيه» التي كان الامام الخميني يبلورها من خلال دروسه في ذلك الوقت. وولاية الفقيه هي الصيغة الاجتهادية التي وسّعت من حقل ولايات «نائب الإمام» وصلاحيات «مرجع التقليد» عند الشيعة، لتعطي هذا الموقع صفة «الولاية العامة» أو «الحاكمية العامة» التي هي للإمام المعصوم في زمن الغيبة[٤٤]. ولا شك في أن في هذا الاجتهاد الذي سمحت به «كاريزما» القائد في لحظة تفاعلها مع سيكولوجية الجماهير الايرانية المتدينة والناقمة تجاوزاً لحالة واقتراباً من حالة:

ـ اقتراباً من الحالة السنية في مسألة الخلافة.

ـ وتجاوزاً للحالة الشيعية السائدة التي كانت قد استقرّت على صيغة «تعددية مراجع التقليد»، وعلى دور للفقيه يترجّح بين اعتزالٍ للسياسة وبين موقف النصح والترشيد لأهل الحكم، والتصدي للاحتلال الأجنبي من دون الطموح إلى ممارسة الحكم المباشر.

وكان أن طغت مع تأجج بركان الثورة سيكولوجية الجماهير وانفعالاتها في اندفاعها وتأييدها الثورة. ولم يقتصر هذا التأثير على الجماهير الايرانية، بل أيضاً شمل الجماهير العربية واتجاهات قومية ويسارية واسعة، وكذلك التفاتاتٍ إيجابية من مفكرين وصحفيين أجانب.

غير أن الاتجاهات السياسية والفكرية ما لبثت أن تباينت على مستوى التصورات لمسارات الثورة وخطابها وسياستها وتأثيراتها وتداعياتها. ومع التعقيدات الاقليمية والدولية التي رافقت الحرب العراقية ـ الايرانية وتفاقم ممارسات خطف الرهائن الأجانب على الأرض اللبنانية وتطورها، والتي كان يحلو للكثير تسميتها «ساحة» (نظراً إلى استباحتها)، ومع ارتفاع أصوات الدعاية الحربية هنا وهناك، لم يستطع الصوت الهادئ والنقدي والصادر عن إدراكٍ متعقل لخطورة ما يحدث أن يصل، إذ كادت أن تسود وحدها في

---

(٤٤) آية الله الخميني، الحكومة الاسلامية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٧٠ ـ ٨٠. من أقوال الإمام: «فالفقهاء اليوم هم حجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم» (ص ٨٠).

حقل البحث والندوات والمؤتمرات وأنشطة العمل الثقافي مهرجانات «الثورة» و«قادسية صدام».

على أن الأمر الأهم في هذه المراجعة ليس فقط مراجعة أساليب الدعاية القومية والمذهبية لدى الطرفين، وإنما إبراز أوجه التصورات الفكرية النقدية لخطاب «ولاية الفقيه» في الإدراك العربي[٤٥].

لا بد أولاً من التذكير بشهادة تاريخية طمست أو كادت، صدرت عن فقيه عربي لبناني إمامي، هو الشيخ محمد جواد مغنية الذي كتب حين صدور كتيب **الحكومة الاسلامية** للامام الخميني، بالعربية، كتيباً جريئاً وهادئاً بعنوان **الخميني والدولة الاسلامية**. ولم يقدَّر لهذا الكتاب أن يجري في التداول!

لقد رأى الشيخ مغنية أن «ولاية الفقيه» هي ولاية جزئية ومحدودة. يقول: «وقد ثبت بالاجماع والنص الواضح أن للمجتهد العادل ولاية الفتوى والقضاء وعلى الأوقاف العامّة وأموال الغائب وفاقد الأهلية مع عدم الولاية الشخصية وارث من لا وارث له، والتفصيل في كتب الفقه، واختلفوا هل للفقيه ولاية على غير ذلك»[٤٦]. كما إن إسلامية الحكومة أو الدولة، لا تكمن ـ في رأيه ـ في حكومة الفقيه، بل في أية حكومة عادلة تحسن العمل. يقول: «أية دولة أحسنت العمل فهي مسلمة حتى ولو كان رجالها من غير الفقهاء ـ وإن أساءت فما هي من الاسلام في شيء حتى لو تخرَّج أعضاؤها من النجف أو الأزهر»[٤٧].

والواقع أن رأي الشيخ مغنية ليس جديداً في التيار الفقهي الإمامي، فهو جزء من تقليد فقهي يذهب بعيداً في التركيز على الموقع المستقل (مرجع التقليد) حيال السياسة والسياسيين وأهل الحكم والدولة، وفي الحرص على ممارسة تأثير الفقيه الفاعل في المجتمع وفي الأمة كضمير عام (مدرسة الخوئي). ويلتقي في هذا التقليد فقهاء شيعة كثر، إيرانيون وعرب. ولهذا فإن أهميته تكمن أولاً في طرق باب الحوار في ظرف ارتفاع الشعارات وغلبة النصاب السياسي، خصوصاً في إيران، على كل نصاب، وفي دلالاته أيضاً على تعددية اجتهادية في الفقه الإمامي تؤول في ما تؤول إليه إلى الابقاء على تعددية «مراجع التقليد»، وتأخذ على «ولاية الفقيه» إطلاقيتها.

ويعبّر الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن إدراك مماثل لهذه المسألة، فيخرجها من

---

(٤٥) هذا لا يعني أن الادراك العربي لا يجد قريناً له في إيران. فثمة اتجاهات فقهية إيرانية معارضة لصيغة ولاية الفقيه العامة. كان من هؤلاء آية الله طالقاني، وشريعتمداري... وقديماً الميرزا النائيني الذي يقصر الولاية على القضاء وعلى بعض الأمور الحسبية.

(٤٦) محمد جواد مغنية، **الخميني والدولة الاسلامية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٦.

حيِّز النقاش حول مدى ولاية الفقيه وحجمها، ليعيد النظر في أساس المسألة وليطرح بديلاً من ولاية الفقيه «ولاية الأمة على نفسها» خالصاً إلى القول: «ليس للفقيه ولاية على الناس»، وإنه «لا توجد الآن مشروعية لإمامة أو خلافة، المشروعية الوحيدة هي إنشاء دولة حديثة مع المحافظة على ثوابت الشريعة»(٤٨). وفي رأيه أن المسألة تتحرَّك باتجاه دولة مدنية ومجتمع مدني لأن في الفقه قطاعين: قطاع الفقه الخاص الذي فيه ثوابت (العبادات)، وقطاع الفقه العام (فقه المجتمع والاقتصاد والسياسات الخارجية والدولية). وهذا جله «منطقة فراغ» خاضعة للتفكر والاستنباط الاجتهادي من النصوص الاسلامية وغير الاسلامية والفضاءات الثقافية الأخرى(٤٩).

وإذا كنا نشير هنا إلى الصفة العربية لهذه الآراء والاجتهادات، فليس لأنها تُعبر عن ادراك عربي مختلف عن الادراك الايراني، بل لأنها صدرت عن مكان عربي، وخصوصاً لبناني، يتيح ممارسة حرية في الفكر والاجتهاد والتعبير. ولذا فإنه من الواجب التذكير بأن ثمة مراجع إيرانية لم تكن لتتفق مع نظرة الولاية «المطلقة»، ففضلت أن تسكت أو أن تعتزل في ظل الاستقطاب الأحادي لقيادة الإمام آنذاك.

ونرجح أن هذا الاستقطاب هو الذي وجَّه أنظار الاسلاميين في العالم، وخصوصاً الاسلاميين العرب، إلى اعتبار نظرية ولاية الفقيه، بالمفهوم الخميني، هي النظرية الشيعية الوحيدة في الحكم لا إحدى النظريات الشيعية. ولهذا نلاحظ أن هذه النظرية أثارت اعتراضاً حاداً لدى الاسلاميين العرب، باعتبارها نظرية مبطلة للشورى. فهي إذ تفهم استمراريةً وامتداداً للنبوة وللإمامة المعصومة، وأن لنائب الامام ما للامام نفسه، إذ تكون «أفعاله وأقواله حجة على المسلمين يجب إنفاذها» (إذ تفهم كذلك) يعترض المعترضون على هذا التفكير، فيكتب الشيخ راشد الغنوشي معتبراً أن هذا الموقف هو موقف الشيعة الإمامية كلّهم، وأنه موقف رافض للتعدد، إذ يقول: «أقول بوضوح، أن التسامح، بل الحماس الذي أظهره كثير من مثقفي السنة دعامة الجماهير الاسلامية تجاه إخوانهم الشيعة الإمامية ودفاعهم عن ثورة الاسلام في إيران حتى لاقوا في سبيل ذلك ما لاقوا من العسف والمصادمات مع أنظمتهم، لم يقابل غالباً برد فعل إيجابي من إخوانهم الشيعة، عدا كلام كثير وجميل حول الوحدة الاسلامية. أما في العمق فإن معظم إخواننا لم تزدهم الثورة في ما يبدو إلا يقيناً في صلاح قراءتهم الاسلام، وتاريخه، وفساد كل قراءة أخرى. ولم تزدهم إلا تحقيراً لمجهود الأمة وما أفرزه من تراث وحركات، وقوي لديهم الأمل في تحويل ذلك الجمهور عن عقائده وربطه بالإمامة والعصمة وبتر أوامره مع تصوراته العقائدية وزعاماته الطارف منها والتليد. وهو أمل خادع ومطمع ليس من ورائه

(٤٨) انظر الحديث الذي أجري مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في مجلة: النور، السنة ٤، العدد ٤٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

(٤٩) محمد مهدي شمس الدين في حوار فكري مع منبر الحوار، حول الديمقراطية والشورى والمجتمع المدني في: منبر الحوار، العدد ٣٤ (١٩٩٤).

طائل، بعد أن سلخت الأمة معظم تاريخها على مثل هذا التعدد وما أحسبها إلا ماضية على النهج نفسه فيما تبقى»(٥٠).

وفي سياق المآخذ، يأخذ على الإمام الخميني قوله: «وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل»، فيعلق: «كنت أحسب ذلك زلة عالم ستتدارك في الطبعات القادمة للكتاب، وما بلغني ذلك»(٥١).

تلك هي عينة من نماذج الادراك الاسلامي العربي لمفهوم «ولاية الفقيه» اخترناها من نصوص داعية إسلامي يعرف بالاعتدال والحوار وتأييد الثورة الاسلامية الايرانية.

هناك مسألة أخيرة توجب وقفة في هذا البحث، هي مسألة المرجعية التي ثار الجدل حولها ولا يزال، والتي يدخل الخلاف حولها حيز الاختلاف في الادراك والتصور لمكانتها ودورها ومركز تأثيرها.

يتضح من خلال متابعة السجال حول المرجعية، والذي انفتح إثر وفاة ثلاثة مراجع كبار في فترات متتالية بعد وفاة الامام الخميني، وهم: الامام الخوئي، السيد الكلبيكاني، الشيخ آراكي، أن التصورات حول هذه المسألة تتعدد وتتباين، لا على مستوى الاجتهاد في حجم الولاية ومدى اتساعها فحسب، بل أيضاً بشكل أساسي في ترجحها وتجاذبها بين الزعامة السياسية والأعلمية الفقهية. ولنلاحظ أنه في حركة التجاذب هذه يتدخل بشكل أساسي عنصر المكان والموقع، أي الاطار الجيو ـ سياسي لمركز إقامة «المرجع الأعلى» ومجال تحركه.

وغني عن البيان أن الحركة تجاذبتها في المرحلة الأخيرة عوامل سياسية واعتبارات إقليمية واضحة من الممكن رؤيتها في عاملين:

١ ـ الوضع الاستثنائي للنخبات و«لعلماء النجف» في ظل النظام العراقي.

٢ ـ الظاهرة الجديدة المتمثلة بنشوء دولة إسلامية في إيران تقول بـ «ولاية الفقيه».

ولنذكر هنا أن المؤسسة النجفية عانت ما عانته من استبداد النظام العراقي وتدخلاته وسياسة القتل والتنكيل والملاحقة والتهجير للعلماء وأسرهم وأبنائهم ومريديهم، الأمر الذي أدى إلى فراغ علمي هائل في المؤسسة، وشلل أدى بدوره إلى استحالة عمل الآلية القديمة التقليدية في بروز المراجع في «الحوزات» وإلى صعوبة انتظام التراتبية العلمية فيها والقائمة على الاعتراف الضمني بأعلمية «المرجع الأعلى». ومع ذلك بقيت المرجعيات الشيعية المرتبطة بهذا النهج (النهج النجفي وخط الخوئي)، والمقيمة خارج العراق (لبنان، المهجر العربي، وربما في إيران)، تتحرّك في الخط الاستقلالي عن الدول والأحزاب،

---

(٥٠) الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الاسلامية، ص ١٤٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

وترى في التعيين أمراً خارجاً عن التقليد الشيعي ونظام المرجعية وتقاليدها[٥٢].

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن المهتمين بأمر المرجعية، وجدوا أنفسهم لأول مرّة في التاريخ، أمام ظاهرة جديدة «تتمثل في محاولة دولة إسلامية قامت على أساس نظرية ولاية الفقيه تعيين المرجع الديني الأعلى في وقت يمكن لنظام المرجعية أن يفرز المرجع الأعلى خارج حدودها وسياستها أو أن يكون غير إيراني الجنسية أو مقيماً خارج إيران»[٥٣].

والمفارقة التي تدعو إلى التأمل في هذا، هي أن أطروحة الجمع بين الولاية السياسية والمرجعية الدينية التي تمثلت في الإمام الخميني يصعب أن تنطبق على رجالات الدولة الايرانية الآن، ويرى بعض الباحثين أن مجلس الخبراء اختار خامنئي لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، في حين بقي أمر التقليد يجري في حيز علاقة مستقلة تقوم على الثقة بالأعلمية بين عامة المقلدين (بكسر اللام) ومرجعهم المقلَّد (بفتح اللام)[٥٤].

والملاحظ بروز آراء في إيران لا تكتفي بالحديث عن تعيين للمرجع الأعلى من إيران وفي إيران، بل ترى فراغ الساحة خارج إيران من مراجع، وتدعو إلى دمج المنصب مع منصب ولاية الفقيه[٥٥]. ولا يخفى أن الدعوة إلى جعل مركز المرجعية في إيران، بل إلى دمجها مع منصب ولاية الفقيه ترتكز على اعتبارات سياسية وظرفية ومفاهيمية تخص تجربة الدولة الاسلامية في إيران، وتتعلّق بطريقة فهمها مسألة «الوحدة» و«الثورة» وعلاقة «الدين بالسياسة»، والسياسات الخارجية وقضايا الحرية والتعدد في المجتمعات الاسلامية.

ونعتقد أن بعض رجالات الدولة الايرانية يشعرون بالحاجة إلى تفعيل الخطاب

---

(٥٢) انظر مقالة توسع هذه الوجهة وتدافع عنها في: عبد المجيد الخوئي، «المرجعية امتداد لخلافة الرسول والأئمة: استقلاليتها بين المؤثرات السياسية والخارجية،» النور، السنة ٣، العدد ٣٣ (شباط/فبراير ١٩٩٤).

(٥٣) ليث كبة، «المرجعية بين الزعامة السياسية والاعلمية الفقهية،» النور، السنة ٣، العدد ٣٣ (شباط/فبراير ١٩٩٤)، ص ٢٦.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) حول المرجعية حدّد السيد علي خامنئي موقفه من ترشيح «أهل الخبرة» له مع خمسة أشخاص آخرين لمركز المرجعية، فرأى أن لا ضرورة ولا حاجة لأن «يقبل بهذا الحمل في إيران» لأنه، وكما يقول: «والحمد لله يوجد مجتهدون كثر في قم وفي غير قم... لاثقون لذلك. فأي لزوم أن أضع هذا الحمل فوق هذا الحمل الثقيل الذي حملني إياه الله».

ويستدرك السيد خامنئي ليعلن قبوله هذا المركز لخارج إيران. يقول: «طبعاً لخارج إيران حكم آخر، أقبل ما يحملوني إياه، لأن ذلك الحمل لو لم أحمله سيضيع». ورد النص كاملاً في: العهد (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٣.

وتثير المفارقة بين الداخل والخارج في الادراك الايراني لمسألة المرجعية أكثر من سؤال:

ـ طالما أن هناك مراجع كثيرة صالحة لداخل إيران فلم لا تكون هي نفسها صالحة لخارج إيران؟ لِمَ تفتح الحدود القومية لمرجعية السيد خامنئي وتقفل بالنسبة إلى غيره من المراجع؟

ـ هل يعقل أن تخلو المواقع العربية من علماء صالحين للمرجعية؟

الايديولوجي التأسيسي لـ «ولاية الفقيه»، في وقت تشهد الدولة والمجتمع في إيران حالة ازدواج في الخطاب، وأحياناً حالة صراع مكشوف، فهناك خطاب اسلامي يحرص على الانفتاح والتعددية والواقعية واستعادة الخبراء والمفكرين الايرانيين المهاجرين، وهناك خطاب يحرص على الراديكالية الأحادية والتشدد الديني ـ السياسي الذي لا يقبل حرية لفكر خارج معاييره، ويتمثل بخطاب «ولاية الفقيه» وأنصارها وفقهائها(٥٦).

وإذا جاز لنا أن نبدي بعض الملاحظات من موقع الباحث العربي حول إدراك هذه المسألة (مسألة الوحدة والمرجعية)، فإننا نسوق الملاحظات التالية:

١ ـ إذا كانت الغاية هي تحقيق حدٍ من «الوحدة الاسلامية» في العالم الاسلامي، وفي حقل موضوعنا بين الايرانيين والعرب، فإنه أضحى من الأكيد أنه لا صيغة «الخلافة» ولا صيغة «ولاية الفقيه»، ولا صيغة «الحاكمية الإلهية»، هي الصيغة الواقعية والمناسبة لتحقيق تلك الغاية أو الدفع نحوها، اللهم إلا إذا كانت هناك حسابات إقليمية وقومية تتعلّق من جهة بـ «المشروع الاسلامي الايراني» ومن جهة ثانية بـ «المشروع الاسلامي العربي». وفي هذه الحالة تبطن الحسابات خلفيات جغرافية ـ سياسية واقتصادية لا تلبث أن تظهر في الأزمات متلبسة لباس القومية أو لباس المذهبية أو اللباسين معاً.

٢ ـ وإذا كانت الغاية أيضاً هي تحقيق «وحدة إسلامية» بصيغة تضامن وتعاون، فإن أشكالها الموصلة تمر عبر التنسيق بين السياسات الاقليمية والاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية التي من الممكن أن تترجم نفسها على مستويات عدة:

ـ مستوى الدول، ولعل إطارها الأنسب هو «منظمة المؤتمر الاسلامي» للعمل على تطوير هذه الأخيرة لتكون «جامعة دول إسلامية».

ـ مستوى مجتمعات مدنية (لا حكومية) حيث من الممكن أن تلتقي مؤسسات وجمعيات وأحزاب وجامعات ومراكز دراسات لتخلق تيارات أفكار ورأياً عاماً ومراكز ضغط وتوجيه، وهذا كلّه مشروط بمبادرات المجتمع المدني والأهلي في كلّ من إيران والبلدان العربية.

---

(٥٦) نقلت بعض وسائل الاعلام ما يلي: «وقّع ١٣٤ مثقفاً إيرانياً بياناً طالبوا فيه بحرية التعبير بالسماح لهم أن يعبروا عن أفكارهم وبالافراج عن كتبهم الممنوعة. فردّت صحيفة جمهورية إسلامي الموالية لمرشد الثورة على البيان بمقال بعنوان: «لا تفتحوا ملفاتنا» اتهمت فيه الموقعين عليه بأنهم «عملاء الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية... وأعداء الثورة من شيوعيين وملكيين يتلقون أوامرهم من أسيادهم الغربيين والاسرائيليين...» ووصفتهم بـ «الطفيليات وجراثيم المجتمع وبقايا الزعران الذين يعملون لوكالة الاستخبارات الامريكية والموساد».

وصدر عن آية الله جنتي، وهو من أعضاء مجلس الخبراء، موقف مماثل ضد موقعي البيان مشدداً على أن معيار حرية التعبير هو «قول ما يفسد» و«قول ما يليق». ورد في: النهار (الملحق الاسبوعي)، ١٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

انظر أيضاً تقريراً حول حركة السجال والصراع بين التيارات الفكرية الإيرانية اليوم، في: محمد صادق الحسيني، «ايران التي تغلي بالسجال،» الحياة، ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٥.

(الورقـة الإيـرانيـة)

هادي خسروشاهي(*)

مقدمة

إن عناصر الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين تكاد تتوحد في الكثير من المفردات الثقافية والسياسية والاجتماعية، للتلاحم الطويل والمؤكد في أغلب الجوانب الحضارية لهما؛ هذا التوحد والتلاحم الذي تأسس بشكل جذري وشامل بالإسلام كعقيدة مشتركة ونظام حياة شامل وحركة فكرية وسياسية، قامت على أساسها الأنظمة والحكومات الإسلامية على اختلاف صورها ومساراتها الخاصة، سواء في بلاد فارس أو بلاد العرب، أو موحدة في كليهما، بل إنها تداخلت بشكل كامل طيلة حقب زمنية طويلة حتى بدأ الغزو الغربي للبلاد الإسلامية، الذي أنهى في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين شكلية الكيان السياسي للخلافة والدولة الإسلامية في البلاد الإسلامية كلها، ثم عمل بكل خبث وحقد على تمزيق أوصال المسلمين وحصرهم في أُطر قومية وإقليمية ووطنية ضيقة، ودق إسفين الصراع الإقليمي والتعصب العرقي والقومي في ما بينها، وظهر جيل لا ينظر من خلال ذلك التاريخ المشترك، إنما تحكمه نزعات الثقافة الاستعمارية في التمييز بين المسلمين على أساس من الأوطان والأقاليم والقوميات، حتى برزت في الأفق دعوات واعية وعودة إلى الأصالة، خصوصاً على صعيد الحركات التحررية والإصلاحية في البلدان العربية والبلاد الإسلامية الأخرى، وفي مقدمتها إيران الإسلامية، وبدأت تقارع هذه الظاهرة التي خلقها الاستعمار الغربي وتسعى لردم الحواجز ورتق المفاوز الوهمية في ما بين قوميات وأقاليم المسلمين.

وللإحاطة ولو بشكل إجمالي مختصر بعمق وأبعاد الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين نطرق المفردات التالية:

(*) مركز الدراسات الإسلامية، قم ـ إيران.

أولاً: القومية العربية والإسلام

كيف يمكننا أن نقيّم الفكر القومي أو الشعور القومي وفق المنظور الإسلامي؟ وهل يحق للفرد المسلم أن تكون له وشائج ارتباط بقوميته وتاريخه؟ ولا سيما أن كثيراً من أشكال هذا الارتباط ربما تكون مبعثاً لإثارة الجوانب الايجابية والمشرقة في حياته باتجاه فهم واع ومسؤول للإسلام؛ هذا التساؤل طالما راود الكثيرين من أبناء الإسلام، وطالما نشطت أقلام كثيرة لإثارته، خصوصاً عندما يرتبط بانتماء المسلم العربي بقوميته وعروبته بما يتميز هذا الانتماء من خصوصيات لا نجدها في الانتماءات الأخرى للقوميات. وإذا كان هناك إحساس بالتناقض بين الانتماءين الإسلامي والعربي، كيف يمكن أن يعالج هذا الاحساس؟ وكيف يمكن أن يُفاد من الارتباط القومي بالعروبة في تعميق الارتباط بالإسلام؟ وهل بالامكان تسخير الارتباط القومي لأجل خلق ارتباط أشمل وأوسع، بحيث تستوعب دائرته أكثر من قومية؟

إن القضية تطرح على أساس أن هناك دعوة قومية عربية مقابل دعوة إسلامية، وان هذا التقابل يؤلف تناقضاً لا يسمح بالجمع بينهما. هذا غير صحيح، فلقد دلّت التجربة على أن التساهل في استعمال المصطلحات يفتح الأبواب لمعارك وهمية وصراع بين فرقاء غير مختلفين، ومن الممكن تحديد مصطلحات عدة لها علاقة بالبحث، مثل القومية، أو القومية العربية، أو حركة القومية العربية، فكل من هذه المصطلحات له معنى خاص ودلالة معينة ربما تشترك مع بقية المصطلحات بقواسم مشتركة، لكنها عندما تطرح على بساط البحث والمناقشة لاستخلاص مفاهيم وقواعد أساسية لها أثرها في حياة المسلم، فإن لكل من هذه المصطلحات دلالات مختلفة وآثاراً متباينة.

وطالما دخلت هذه المصطلحات في متاهات التعريفات وخلافات الفلاسفة والكتّاب، سواء العرب أو الغربيين، وبالتالي طفت إلى السطح فرضيات وأشكال مختلفة من النزعات الفكرية الحادة أدّت إلى تعميق الجانب السلبي للارتباط القومي.

إن القومية تعبير عن الانتماء إلى أمة، والأمة جماعة تتبادل الشعور بالانتماء، وهو شعور تخلقه مقومات مشتركة، من أهمها اللغة باجماع العلماء، على رغم اختلافهم في تحديد القيمة النسبية لكل مقوم من المقومات المشتركة الأخرى. وهذا الانتماء ليس مذهباً، ولا فلسفة وإنما هو «واقعة اجتماعية ونفسية ذات جذور تاريخية». ومن هنا، فإن انتماء الفرد المسلم، المصري أو العراقي أو السوري أو الجزائري مثلاً، إلى الأمة العربية، إنما هو جزء من حقيقة ارتباطه العضوي بالمجتمع العربي، لا يختلف عن قرشية القرشي، أو خزرجية الخزرجي، أو أوسية الأوسي. فالسؤال عن موقف الإسلام من هذا الارتباط لا معنى له لأنه حالة طبيعية اجتماعية محايدة شأنها شأن غيرها من الحالات الاجتماعية المحايدة.

وهي كذلك قد تتحول إلى إطار يحمل مضموناً وأهدافاً عليا من الحق والعدالة

والكمال، أو قد يحمل مضموناً وأهدافاً دنيا من الباطل والظلم والفساد. والأكثر من هذا من الممكن القول إن ما يجده الفرد من تعلّق بأسرته، أو قبيلته، أو عشيرته، أو أمته، إنما هو من قبيل المشاعر النفسية الغريزية. فهذا النبي ﷺ تضيق «أم القرى» أول الأمر عن دعوته، ويلقى وتلقى دعوته من أهلها ما يلقيان من الفتن والأذى، ويخرج منها مهاجراً، ومع ذلك يحنّ إليها، وإلى جبالها ووديانها وكل ما فيها، وهو في دار الهجرة، من دون أن يجد في هذا الحنين ما يخدش كمال إسلامه، أو ينال من مكانته وهو على رأس الأمة الإسلامية الوليدة، التي جاء في شأنها قوله سبحانه وتعالى ﴿**وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون**﴾[1]. وعليه فالقومية العربية، كظرف وإطار اجتماعي طبيعي، وجدت هويتها الرسالية ومذهبها الإنساني في الإسلام. ويمكننا القول إن التاريخ الحقيقي والمشرق للأمة العربية لم يظهر إلا عندما وحّد محمد ﷺ العرب وصهر القبائل العربية في بوتقة الإسلام بعدما كانت تمزقها صراعات وحروب، إما تلبية لنزعات ونزوات، مثل حرب داحس والغبراء والبسوس، وإما لدواعٍ تقليدية قبلية. وعندئذٍ أصبح تاريخها جزءاً من تاريخ الإسلام.

أما حركة القوميات ـ وما يهمنا منها في موضوع بحثنا هذا هو حركة القومية العربية ـ فإنها حركة سياسية، وليست مجرد انتماء، هدفها أن تحوّل الواقع التاريخي والحضاري للأمة العربية إلى واقع سياسي مجرد، متجهة بالأمة الواحدة، إلى أن تكون «كياناً سياسياً موحداً» بغض النظر عن الخصوصيات الأخرى التي ترسم المعالم الحيوية والتاريخية للأمة. هذا وحده هو معنى الحركة القومية، لأن الأوصاف الإضافية التي يطلقها أصحاب القوميات المختلفة، والتي تضفي عليها صبغة ايجابية وتقدمية، ما هي إلا تلاعب بالألفاظ وطرق لمفاهيم أخرى تزيد الموضوع تعقيداً، مثل نعت القومية العربية مثلاً بأنها ذات مضمون اشتراكي أو ذات جوهر إسلامي وما إلى ذلك.

إذاً فالقومية واقع تاريخي وحالة اجتماعية طبيعية محايدة، أما الإسلام فأطروحة شاملة لتنظيم وبناء حياة الإنسان على أساس من الأصول الاعتقادية والفكرية والتنظيمية، وهو دعوة شاملة جاء بها الأنبياء والرسل عن ربهم الذي ختمها وفصّلها في شرائعها وشعائرها الوحي الذي أُنزل على النبي محمد ﷺ قرآناً مبيناً وسنّة شريفة مفصّلة وحركة قيمومة وقيادة رفع لواءها أهل بيته (عليهم السلام) والخلص من أصحابه.

لقد استطاع الإسلام أن يجعل من العرب ـ كما هو شأنه مع القوميات الأخرى التي آمنت بالإسلام ورفعت لواءه ـ كياناً قوياً وحضارة عظيمة امتدت لتفتح دولاً كان لبعضها تاريخ سابق وحضارات أصيلة فعرّبها الفتح الإسلامي، كالحضارة المصرية القديمة، والحضارة الآشورية والبابلية، حتى إنها كانت عند دخول الجيوش الإسلامية الفاتحة في أسر الامبراطوريتين الكبيرتين الرومانية أو الفارسية. فجاء الفتح الإسلامي العربي محرراً

---

(١) القرآن الكريم، «سورة المؤمنون،» الآية ٥٢.

هذه الدول. ومن هذا التحرير أخذت بدايتها التاريخية الحية، وبدأ تاريخها الواعي المتميز من حين التحرير الإسلامي لها. وهذا التحرير والإيمان بالإسلام جعلا تاريخ المنطقة تاريخ الإسلام، وأبطالها هم محمدﷺ وأهل بيته الطاهرين والصحابة المخلصين ومن سار على خطاه. إذاً فإن تاريخ القومية العربية ليس منفصلاً عن تاريخ الإسلام، بل إن مواقعه هي المواقع الإسلامية، وقادته هم القادة المسلمون الذين جاؤوا من كل أجناس العالم الإسلامي. لذلك فأول ما يتبادر إلى الذهن، وبصورة لاشعورية، عندما يقول شخص أنا عربي، بأنه مسلم، وما سبب ذلك إلا لاندكاك العروبة والعرب بالإسلام. وما ظهرت القومية كتكتل سياسي منظم لأول مرة إلا في العصر الحديث عندما بدأت الحكومات العلمانية، خصوصاً حكومة الاتحاد والترقي التركية في العقد الأول من هذا القرن، وبعد القضاء على الخلافة الإسلامية العثمانية، باضطهاد العناصر غير التركية، وبوجه خاص العربية منها. وبعد أن سقطت دولة الخلافة الإسلامية العثمانية وتفتتت امبراطوريتها، برزت هناك اتجاهات عدة كان أهمها اتجاهين، أو نزعتين، مثّلا البديل الجديد لتجاوز مرحلة سلبيات الماضي التي خلفتها سياسة الحكام العثمانيين، وخصوصاً في البلدان العربية:

الاتجاه الأول هو الاتجاه العلماني الصرف الذي يطلق عليه الاتجاه التغريبي (نسبة للغرب)، والذي تحول إلى حليف تابع للمشروع الاستعماري الغربي في المنطقة، وتأسس فكرياً على الدعوة إلى احتذاء النموذج الغربي بالكامل. وقد قامت أفكار هذا الاتجاه على معاداة العروبة والإسلام معاً، وتبنّت مقولة عقم الفكر الإسلامي والثقافة العربية، وعجزهما عن النهوض بالاعتماد على مقوماتهما وعناصرهما الذاتية، وأن الخلاص الوحيد من الوضع البائس الذي خلفه العثمانيون هو في التعلّم من الغرب وتقليده والاقتداء به في كل شيء، حتى في طريقة اللباس والطعام، فضلاً عن مناهجه الفكرية وقيمه وثقافته وأخلاقه. وقد تبنّت هذا الاتجاه في البلدان العربية والإسلامية نخبات وطبقات روّجت له، وتفننت في التنظير، وبرعت في السلوك المستورد من الغرب، وما أكثر نماذج وتجليات هذا الاتجاه في مجتمعنا العربي المسلم في الوقت الراهن.

إن هذا الاتجاه كان حاسماً في عدائه للإسلام والعروبة على الرغم من أن العروبة، كحركة قومية، عبارة عن مصطلح قادم من الغرب نفسه.

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه العربي القومي الذي التقى مع تيار الفكر الإسلامي، في معاداته الاستعمار الغربي، ومقاومته أشكال التبعية، والسير على خطى الغرب. وكان دعاة هذا الاتجاه يعتمدون السعي لإقامة كيان عربي مستقل جامع، لكنهم اختلفوا في الموقف من الإسلام كتشريع ومضمون فكري وعقيدي ينضوي العرب تحت لوائه. فجميع دعاة القومية يتفقون على اعتبار الإسلام تراثاً، ولكنهم يختلفون في العلاقة مع هذا التراث، درجةً ونوعاً، حتى برزت تيارات قومية تستبعد الإسلام كلياً بوصفه قاعدة للنظام العام، واقتصرت في علاقاتها معه على الجانب التراثي والتاريخي، واعتمدت فكراً

علمانياً، الأمر الذي أدى إلى سقوطها في أحضان الغرب لأنها التقت، من حيث علمت أم لم تعلم، مع التيار العلماني الغربي الصرف. وبهذا تحولت القومية من اعتزاز بالارتباط بالإسلام، وافتخار بحمله رسالة إلهية عالمية، وتبليغه في أبعد نقطة من أرجاء المعمورة، واعتماد نظام شامل جامع، إلى مجرّد حركات قومية أرادت أن تخلق من نفسها فلسفة للحياة ونظاماً اجتماعياً وأخلاقياً بدلاً من الإسلام، فوقعت في شراك التخبط والانجراف وراء المضامين العلمانية الجديدة التي ما أريد لها إلا أن تكون نداً وخصماً للفكر الإسلامي الأصيل. فأصبحت الحركات القومية أشبه بإطار بدأ يتصدع تحت وطأة المضمون الفكري الغريب عن هويتها الأصلية وطغيانه، فهي على الرغم من التزامها بالدعوة والعمل كحركة للتحرر من الهيمنة والاستعمار، إلا أن السمات القومية اللصيقة بالاسلام بدأت تزول تدريجياً، كما حصل لبعض فصائل حركة القوميين العرب التي تحولت إلى حركة ماركسية أممية بالكامل، ولم يعد الإسلام يشكّل بالنسبة إليها سوى تاريخ ليس له حضور إلا بالقدر أو النوعية التي يحددها التحليل المادي الماركسي المعتمد لديها للتاريخ والتراث الإسلاميين. والأمر ذاته حصل للذين تشبثوا بشعارات برّاقة، مثل الاشتراكية، وحاولوا التوفيق بينها وبين المدعيات المرفوعة والانفصال عن الحضارة الغربية والإنسان الأوروبي، فنادت بالاشتراكية العربية حتى تكون ضمن الإطار العربي الذي تنادي به، وتفادياً لحساسية الأمة ضد أي شعار أو فلسفة مرتبطين بعالم المستعمرين من الغرب أو من الشرق. فحاولت عن طريق توصيف الاشتراكية بالعربية تغطية الواقع الأجنبي المتمثل في الاشتراكية، من الناحية التاريخية والفكرية، وهي تغطية مخفقة لا تنجح في استغفال حساسية الأمة العربية المسلمة، لأن هذا الإطار القلق ليس إلا مجرد تأطير ظاهري وشكلي للمضمون الأجنبي الذي تمثله الاشتراكية. والمجتمع العربي يمتلك لغةً وتاريخاً وطبائع ونزعات روحية لا تنفصل عن الإسلام، بما فيها الإيمان بالله عز وجل، فكيف يمكن دعاة الاشتراكية العربية أن يوفقوا بينها وبين اشتراكية المستعمرين والملحدين المناقضة إياها.

إن القومية العربية تختلف عن القوميات الأخرى كلها، فهي ليست جنساً فقط، ولكنها ثقافة ولسان. ولعل الثقافة واللغة من الأركان الأساسية التي تميّز العرب من غيرهم. وإذا أدركنا ذلك، وجدنا امتزاجاً كبيراً يصعب الفصل فيه بين العروبة والإسلام، وبتحديد هذه المفاهيم لن تكون هناك مشكلة، فالإسلام جاء بالقرآن، والقرآن بلسان عربي مبين، ولا بد لمن يريد أن يتذوق القرآن ويفهم الإسلام من خلاله من أن يقترب من هذه الأسس التي أشرنا إليها. من جانب آخر، إذا أفرغنا الثقافة العربية من الثقافة الإسلامية، فلن تكون هناك ثقافة عربية، فمن الممكن الاقتراب من المقولة التي تقول إن العروبة والإسلام في الواقع وجهان لعملة واحدة، والخلاف نشأ من التطرّف الحاد لدعاة القومية وابتعادهم عن الإسلام، وردّة فعل بعض الإسلاميين الذين أرادوا أن يستبعدوا العروبة وكل ما يمت إليها بصلة عن الإسلام، فأخطأوا من حيث أرادوا الإصلاح.

وهناك مسألة أخرى، وهي أن الإسلام مبني على المساواة بين الشعوب والقوميات المتنوعة، وفي ذلك يقول النبي محمدﷺ: «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»، وهذا ينقض فكرة شعب الله المختار، وهي أكثر أفكار التعصب والتمييز العنصري حقداً وكراهية لبقية الشعوب والقوميات الإنسانية. لقد استطاع الإسلام أن يساوي بين العرب، ومنهم النبي محمدﷺ ـ ولغتهم لغة أهل الجنة ولغة القرآن الكريم ـ وبين سائر الشعوب والقوميات التي دانت بالإسلام، مساواة كاملة في الحقوق والواجبات. وبهذه النظرة عبر الإسلام حدود العروبة إلى أرض حضارات جديدة، وأصبح العرب بعض المسلمين، بعد أن كان المسلمون بعض العرب. وانتشرت العربية مع الإسلام والقرآن، وكان العرب أول من حمل أمانة الإسلام إيماناً ونشراً وجهاداً. وكما أشرنا إلى الرباط بين العروبة والإسلام، فالقرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين على رسول عربي في أم القرى العربية ودار الهجرة وما حولها، وإن اختيار الزمان والمكان والرسول والإنسان أمور تتعلق في الإسلام بإرادة الله، لا بإرادة البشر، والإسلام كما هو كرامة وتكريم فهو مسؤولية وعطاء. والانتساب إلى أمة الإسلام تحكمه ثلاثة أركان تجمعها الآية الكريمة ﴿**كنتم خير أمةٍ أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله**﴾[٢]. والكرامة في الإسلام بالتقوى والتقوى عقيدة وعمل.

ثانياً: الوحدة العربية والوحدة الإسلامية

إن الأمة العربية لم تصبح أمة واحدة ذات رسالة إلا بالإسلام، ولقد كان جنوب جزيرة العرب قبيل الإسلام تحت احتلال وسيطرة الأحباش، ثم الفرس. وكان في يثرب وقرى عديدة أخرى في طريق الحجاز ـ الشام كتل متمكنة من بني إسرائيل. أما العرب فقد انتشروا من موطنهم الأصلي جزيرة العرب إلى مهاجر أخرى، مثل بلاد الشام والعراق ووادي النيل وسائر شمال افريقيا، تحت احتلال وسيطرة الروم والفرس، ولم يكن يتكلم العربية الأصيلة في هذه البلاد إلا جماعات محدودة. فجاء الإسلام فطهّر الجزيرة من الاحتلال والسيطرة الأجنبيين ووحّدها تحت رايته، وطهّر مناطق تركز العرب خارج الجزيرة العربية. وغدت اللغة العربية لغتها والإسلام رسالتها الخالدة، وقامت عليها الدولة الإسلامية الأولى التي كان يؤلف العرب بذورها الإسلامية الأولى، وازدهرت في ظلها حضارة إسلامية عظيمة الشأن في مختلف النواحي، فتوطدت شخصيتها الرسالية وحملت مشعل الهداية إلى أقطار الأرض، وانتشرت راياتها في المشارق والمغارب. فلولا الإسلام والقرآن والحضارة الإسلامية التي قامت في ظلهما، لكان من المحتمل كثيراً أن يغدو العرب أمماً عديدة في لغاتها ولهجاتها، وأن يظلوا مغلوبين على أمرهم للأمم المتسلطة على بلادهم في الجزيرة وبقية مراكز وجودهم الأخرى، ولكانوا تحت رحمة

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

وتسلط اليهود الذين كانوا يمتلكون المال والثروة والمرافق الحساسة والأساليب الشيطانية، ولما كان للعرب ما صار لهم من وحدة لغوية واجتماعية وتاريخية ورسالية، ولما صار لهم ما صار من انتشار ونفوذ روحي ولغوي وثقافي وحضاري في مشارق الأرض ومغاربها. إن العودة إلى روح الإسلام وإلى المنابع الأصيلة لهي كفيلة بقطع الطريق أمام مؤامرة الشرذمة والتمزيق التي يواجهها العالم الإسلامي والعالم العربي، ثم إنها كفيلة بالتالي بإعادة مجد الإسلام الغابر ووحدة كل أبنائه من مختلف الأجناس والقوميات والألوان، وبالتالي تحقيق الوحدة الإسلامية العالمية. إن الدعوة إلى الوحدة العربية يجب أن تهدف إلى قوة الأمة المسلمة في البلدان العربية، ووحدتها ونهوضها وتكاملها وازدهارها وتحررها من طمع الطامعين وعدوان المعتدين، وتمتعها بالعزة والمنعة والكرامة. وكل هذا من صميم الأهداف الإسلامية، ومن صميم الدعوة إلى تحكيم الإسلام، وجعل أمة الإسلام أمة واحدة. هذا فضلاً عن أن الدعوة إلى الوحدة العربية لا تخرج عن كونها دعوة إلى الوحدة الإسلامية، حيث إن الأكثرية الساحقة من الجنس العربي تدين بالإسلام وتحمل همّ الدعوة إليه.

إن أول من بذر بذور التشتت والفرقة بين العرب ودق إسفين النزاع بينهم هم بنو أمية، عندما انحرفوا بالدولة الإسلامية عن مقاصدها، وتسنّموا منصب الخلافة ظلماً وطغياناً، حتى أصبحت مصائر المسلمين لعبة بأيديهم يتصرفون بها بحسب ما تمليه عليهم ميولهم وأهواؤهم ونزعاتهم، فبدأ الصراع بين عرب العراق وعرب الشام، حتى استفحل العداء بينهم سنين طويلة. ثم إن بني أمية زرعوا التعصّب والانشقاق بين القبائل العربية المسلمة بعد أن وحّدها الإسلام وألغى عنها العادات الجاهلية والممارسات الخاطئة ورفعها إلى المستوى اللائق، وذلك للوصول إلى مقاصد وأهداف سياسية تمكنهم من تحكيم ملكهم وتثبيت سلطانهم على حساب المسلمين، وامتد تمزيق العرب وتشتتهم إلى بقية المسلمين الذين التحقوا حديثاً بقافلة الإسلام وتركوا دياناتهم السابقة ملتجئين إلى الدين الجديد، حيث كان يُفرض عليهم الالتحاق بالقبائل العربية، وقد أطلق عليهم تسمية الموالي تمييزاً لهم من المسلمين من العرب. وتذهب بعض الدراسات التاريخية إلى حد القول: إن الحكام من بني أمية وضعوا في البداية العراقيل للذين يعتنقون الإسلام من غير العرب بأن عاملوهم معاملة غير مساوية للعرب في دفع العطاء أو جمع الضرائب وما إلى ذلك. وعلى رغم أن الدولة في أيام الأمويين كانت ترفع لواء الإسلام كدين شمولي (لكل الناس)، إلا أنها شقت صف العرب والمسلمين، وذلك لغرض الاستئثار بالسلطة، الأمر الذي أدى إلى عودة بعض العادات الجاهلية، وبالتالي إلى تفتت الوحدة الإسلامية والوحدة العربية في آن واحد، ولا سيما أن السلطة الأموية قد استخدمت وسائل في تنظيم الدولة الإسلامية على أساس مركزية عربية شبه مطلقة، وهو ما أعاق عملية الاندماج والوحدة بين المسلمين العرب وغير العرب وبين المسلمين العرب أنفسهم.

ولم يكن العباسيون بأفضل من الأمويين عندما آلت الخلافة الإسلامية إليهم، فقد اعتمدوا التمييز العنصري القومي بالشكل الذي خلق حالة تنافس وصراع مستحكم بين القوميات لتسنم مواقع في السلطة والتقرب إلى حاشية الخلافة آنذاك، الأمر الذي قاد إلى

إضعاف الدولة العباسية وانقسامها، وبالتالي سقوطها. كذلك شأن الدولة العثمانية التي ابتكرت أساليب جديدة لعبت دوراً من خلالها في إثارة القوميات. ولعل السبب الرئيسي في نشوء الحركات القومية الحديثة، وبالخصوص حركة القومية العربية في بداية هذا القرن، وما تمخض عنها من أحزاب علمانية، هو التمييز القومي وسياسة التتريك التي مارسها العثمانيون.

إن إلقاء نظرة على الواقع العربي اليوم وعلى المشاكل والهموم التي تعصف بالأمة العربية المسلمة يجرنا إلى التفكير بالخطر الماحق الذي يهدد العرب والمسلمين، فقد عمل المستعمر على إضعاف العرب كقوة رادعة للمتربصين، وذلك عن طريق منع قيام الوحدة، وعن طريق إثارة الصراعات والخلافات بين الدول العربية الإسلامية، وكذلك إضعاف الإسلام كقوة موحدة معنوية، بكل جوانبه العقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدام أساليب وطرق إثارة الصراعات العرقية والمذهبية، وحتى عن طريق تشويه الدين الإسلامي نفسه من خلال بعض التيارات الدينية المشبوهة، كما إن إيجاد الكيان الصهيوني وإسرائيل في قلب الأمة العربية ككيان عنصري لأقلية غريبة يشكل عامل هدم للوحدة العربية والوحدة الإسلامية. وقد عملت إسرائيل على تقسيم المنطقة العربية وتجزئتها بالتدريج، وامتدت من احتلالها لفلسطين إلى لبنان بشكل سافر وجريء. وهذه حقائق يجب مواجهتها حتى يتسنى لنا تحديد علاج صحيح وسليم لبناء الوحدة العربية من جديد وتعميق الروح الوحدوية الإسلامية بين كل المسلمين.

ومن الممكن تلخيص العلاج بما يلي:

١ ـ العودة إلى روح الإسلام كقوة جامعة موحدة.

٢ ـ تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الإسلامي.

٣ ـ كسر شوكة الكيان الصهيوني وإبراز نقاط ضعفه الذاتية.

٤ ـ تصحيح العلاقة بين الدول العربية والإسلامية، وخصوصاً تلك المجاورة للعالم العربي، وكون إيران الإسلامية من الدول الإسلامية المجاورة، فيجب أن تأخذ دورها وتمارس مسؤولياتها الكبيرة ضمن هذا المجال.

٥ ـ مد جسور من التفاهم والتآخي بين القوميات المتعددة التي تنتمي إلى الإسلام، وخصوصاً الأقليات، بما يحفظ لها حقوقها الطبيعية التي كانت تتمتع بها دائماً في ظل الإسلام، عقائدياً واجتماعياً وثقافياً.

٦ ـ محاربة الفرق والجماعات المنحرفة والهدامة التي صنعها الاستعمار لضرب أصالة الأمة العربية وتمزيق وحدة المسلمين.

ثالثاً: القومية الإيرانية والإسلام

يمر اليوم زهاء أربعة عشر قرناً منذ أن ترك الإيرانيون عقائدهم السالفة ليتقبلوا دين الإسلام. وفي خلال هذه القرون وُلد مئات الملايين من الإيرانيين على الإسلام والفطرة، ثم قضوا حياتهم في ظل الإسلام.

لقد بدأت العلاقة بين الإيرانيين والدين الإسلامي من حين ظهوره، فقبل الفتح الإسلامي لبلاد فارس الذي تم سنة ٣١هـ دخل الإسلام عدد كبير من الفرس المقيمين في اليمن واستسلموا لأحكام القرآن طوعاً ورغبة[٣]، وسعوا في سبيل نشر الشريعة الإسلامية بملء قلوبهم وإرادتهم، وقدّموا التضحيات الكثيرة في قتال المرتدين والمعاندين للإسلام. ويكفي أن يكون منهم سلمان الفارسي الذي كان من السابقين إلى الإسلام، والروايات الواردة عن النبي ﷺ فيه وفي قومه كثيرة، منها ما جاء في **الاستيعاب** أنه قال: «لو كان الدين عند الثريا لناله سلمان»، وفي رواية أخرى: «لناله رجال من فارس».

وعن عائشة قالت: «كان لسلمان مجلس من رسول الله ﷺ ينفرد به الليل حتى كاد يغلبنا على رسول الله ﷺ»[٤]، وغيرها من الروايات العديدة عن النبي وأهل بيته الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين بهذا الخصوص.

إن تاريخ الفتوحات الإسلامية في شرق العالم وغربه يحكي لنا عن جهاد جماعات من المسلمين الإيرانيين ضحوا بأنفسهم في سبيل الإسلام إخلاصاً للعقيدة ودفاعاً عنها ضد العصاة في الداخل والكفار الأجانب. وإن انتشار الإسلام في الدول الشرقية، كالهند وباكستان وكشمير وبنغلادش والبنغال وتركيا والبلغار والقفقاز وطاجكستان وطاشقند والأفغان والصين والتبت وماليزيا واندونيسيا وجزر المحيط الهندي، كل ذلك من آثار النشاط الإسلامي للإيرانيين الذين حملوا الإسلام معهم عن طريق التجارة والإبحار إلى أقصى نقاط آسيا، وعرّفوا الأمم بالإسلام إرشاداً وتبليغاً. وكذلك فإن للمسلمين الإيرانيين حظاً كبيراً في نشر الإسلام في الدول الافريقية الغربية والشمالية، وفي القارة الأوروبية وآسيا الوسطى[٥]. أما بالنسبة إلى الفتح الإسلامي لبلاد فارس، فقد تم انتصار المسلمين على الرغم من أن الدولة الفارسية في ذلك الوقت كانت إحدى الدولتين اللتين كانتا تحكمان العالم يومذاك، الفرس والروم، وكانت تمتاز بالقوة، ولم تكن نسبة متقاربة بينها وبين المسلمين، على ما هي عليه من التشتت والخلل. وكانت سائر الدول التي تحت سيطرتها وحمايتها تدفع لها الضرائب والإتاوات. ومن الجدير بالذكر أن الفرس يومذاك يفوقون المسلمين، سواء من الناحية العسكرية والنظامية، أو الأسلحة والمعدات الحربية، أو من حيث العدد والإمكانات الأخرى. ولم يكن المسلمون قد تعرفوا بعد إلى الفنون الحربية على المستوى الذي كان عليه الفرس والروم. ولهذا فلم يكن لأحد أن يتنبأ بتلك الهزيمة الفارسية النكراء للحكومة الساسانية على يد العرب المسلمين.

إن من العوامل المهمة لانتصار المسلمين، عدا القوة الإيمانية والأهداف البينة

---

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الطبري**، ج ٢، ص ٦٥٤.

(٤) السيد محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، ج ٧، ص ٢٨٦.

(٥) مرتضى المطهري، **الإسلام وإيران**، ترجمة محمد هادي اليوسفي، ج ١، ص ٧٣.

وعقيدتهم برسالتهم التاريخية واطمئنانهم بالظفر والانتصار، هو عدم مواجهتهم بمقاومة جدية من قبل الإيرانيين، بل كان العكس، وذلك بما ذاقوه من القلق والاضطراب والخلل في النظام الداخلي للحكم الساساني. وقد ذكر أحد المؤرخين أن عدد الأفراد داخل حدود الدولة الإيرانية كان ما يقرب من مئة وأربعين مليوناً، وقد كان عدد كثير من هؤلاء من جنود هذه الدولة المترامية، بينما لم يكن يصل عدد المجاهدين المسلمين في فتوح إيران والروم إلى ستين ألفاً[٦]. لقد سئم الإيرانيون من نظام الحكم ومراسيمه الظالمة والقاسية، ومن الفساد الحكومي والاجتماعي والديني آنذاك، ومن الطبقية وآثارها وعوارضها التي كانت متفشية في كل مرافق الحياة، ولم يكن لأحد أن يخرج من طبقة ليدخل في طبقة أخرى، فلم يكن القانون بصفته الدينية يبيح لأبناء النجارين مثلاً أن يتعلموا القراءة والكتابة، إذ كان حق التعليم والتعلم مقصوراً على أبناء الأعيان ورجال معابد النيران المجوسية. وقد كان الدين الزرادشتي قد بلغ إلى درجة من الفساد لم يكن يستطيع الإيرانيون معها أن يعتقدوا به بملء قلوبهم، بحيث إنه لو لم يدخل الإسلام إيران آنذاك، لاستغلت المسيحية الفرصة وسخّرت الفكر الديني للأمة الإيرانية بدل الإسلام وبديلاً من الزرادشتية. إن عدم رغبة الجنود الإيرانيين في دينهم وحكومتهم لم يكن يحفزهم على عدم الوقوف في الحروب ضد العرب المسلمين برغبة وطواعية فحسب، بل كذلك على مساعدتهم في كثير من الموارد.

يقول ادوارد براون: «. . . ومن المسلم أن أكثر الذين غيروا عقيدتهم من المجوسية إلى الإسلام كانوا بإرادتهم واختيارهم وعن طيب أنفسهم. وعلى سبيل المثال نرى أن أربعة آلاف من الجنود الديالمة قد أسلموا بعد حرب القادسية والتحقوا بالمسلمين وساعدوهم في فتح جلولاء، ثم سكنوا في الكوفة. وهناك أعداد أخر قد أسلموا برغبتهم ورضاهم أفواجاً أفواجاً. . .»[٧].

ويقول صاحب زماني «ليس أن الأمة الفارسية لم تحسّ مواجهة في نفسها مع جاذبية الإسلام ونظرته العالمية والأممية فقط، بل كانوا يجدون في الآمال الإسلامية ما كانوا يشتاقون إليه طوال قرون عديدة بالدموع والدماء والأنفس، وكانوا يحسون في قرارة نفوسهم بالعطش الشديد إليه ويضحون في سبيل الوصول إليه بأنفسهم. . .»[٨]. لقد كان تأثير الفتح الإسلامي في الإيرانيين عميقاً ودائماً. فقد انتشر الدين الإسلامي في إيران انتشاراً سريعاً واسعاً وتخلق الناس بأخلاق الدين الجديد؛ ونبذوا الكثير من عاداتهم القديمة وتقاليدهم، وألغوا جميع الطقوس الدينية التي كانت تفرضها دياناتهم السابقة. وليس هذا فحسب، بل أقبل الناس على تعلم اللغة العربية، وظهر بينهم علماء أجلاء

---

(٦) سعيد النفيسي، **تاريخ إيران الاجتماعي** (بالفارسية).

(٧) **تاريخ أدبيات إيران**، ج ١، ص ٢٩٩ (الترجمة الفارسية).

(٨) صاحب زماني، **ديباچه راى بر رهبرى**، ص ٢٥٥ (بالفارسية).

وأدباء فضلاء، أغنوا التراث الإسلامي بما تركوه من آثار باقية حتى يومنا هذا[٩]. وهكذا تقدم الإيرانيون في الإسلام وشكلوا مع مرور الزمن قوة عظيمة كان لها الدور الكبير في تغيير مسار الدولة الإسلامية. ولا يسعنا في هذه العجالة اظهار ما قام به الإيرانيون وما قدموه للإسلام، ولكننا نشير هنا إشارة عاجلة إلى مفردة تاريخية واحدة من بين العديد من الشواهد على ما نقول، فبعد مئة عام من الفتح الإسلامي شكّل الإيرانيون قوة عسكرية لا يستهان بها، وبعد أن أصبح عامة المسلمين يكرهون جهاز الخلافة الأموية لإجحافه وانحرافه عن تعاليم الإسلام وظلمه وطغيانه ـ اللهم الا أولئك المتواطئين من المسلمين المنحرفين معهم على العصبية الجاهلية ـ استطاعوا أن ينقلوا الخلافة من البيت الأموي إلى البيت العباسي الذي كان يرفع شعار إعادة الخلافة إلى العلويين؛ وعندما انحرف العباسيون بالخلافة وضعفوا، وانقسمت دولة الخلافة الإسلامية إلى دويلات؛ لم تحمل من الإسلام إلا اسمه، حينذاك استقل الإيرانيون سياسياً في ارساء قواعد الإسلام والدعوة إليه، ومن آثار ذلك أن بعض الإيرانيين، ومنذ أوائل القرن الثالث الهجري؛ كانوا لا يزالون على الديانات السابقة، كالمجوسية والمسيحية، فتحولوا إلى الإسلام عن إيمان واختيار.

يقول أحد المؤرخين: «كان في إيران إلى ذلك الزمان كنائس وبيوت نيران كثيرة، ثم بدأ عددها يقل شيئاً فشيئاً ويتبدّل منها إلى مساجد».

ويقول صاحب كتاب **أحسن التقاسيم** عن الأديان آنذاك في خراسان «هناك يهود كثير وقليل من النصارى وأصناف من المجوس»[١٠].

أما في مجال تأسيس العلوم الإسلامية طوال أربعة عشر قرناً من تاريخ الإسلام، فقد كان للمسلمين الإيرانيين باع طويل فيها قل نظيره في البلاد الإسلامية الأخرى، حتى امتد تأثيره إلى أنحاء الحاضرة الإسلامية كافة حتى يومنا هذا، منها: علم الفقه والحديث والتفسير والكلام والأدب والفلسفة، وما ارتبط بها من الفروع العلمية الأخرى، وأصبحت مدارس نيسابور وهرات وبلخ ومرو وبخارى وسمرقند وري وقم وأصفهان وسائر مدن إيران مراكز للنشاط العلمي الدائب؛ برز فيها المئات من علماء الإسلام حتى قد برع العديد من علماء الفقه والحديث والتفسير بشتى العلوم الطبيعية الأخرى، كالطب والفيزياء والكيمياء وغيرها. ومن الممكن أن نشير هنا إلى أن جميع أصحاب الصحاح الستة للسنة، وكذلك مؤلفي الكتب الأربعة للشيعة، إيرانيون، منهم ستة من خراسان، وهم: الشيخ الطوسي، ومحمد بن اسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو داود السجستاني، والترمذي، والبيهقي، والشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق، والشيخ محمد بن يعقوب الكليني، وابن

---

(٩) نقلاً عن مجلة: آفاق الإسلام، العدد ٣، ص ١٠٤.

(١٠) أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص ٣٢٣.

ماجة، ومئات من المشاهير غير هؤلاء. وان اثنين من الأئمة الأربعة للسنة إيرانيان خراسانيان هما: أبو حنيفة النعمان بن ثابت، وأحمد بن حنبل، وإن كان قد نشأ أحدهما في الكوفة والآخر في بغداد. وبصورة عامة، فإن الإيرانيين أسهموا كثيراً في توطيد أصول وقواعد الأدب والثقافة والفكر الإسلامي. وهناك ظاهرة لافتة للنظر، هي تألق الإيرانيين بقواعد اللغة العربية وأصولها وإبداعهم في الأدب العربي، فلقد كان الزمخشري صاحب كتاب **الكشاف** من أكابر علماء إيران، وكان أصله من أهل خوارزم، وله كتاب مشهور **المفصل في الصرف والنحو**، وكان الثعالبي النيسابوري صاحب كتاب **يتيمة الدهر في محاسن أدباء أهل العصر** الذي كان من أكابر مفاخر العلماء المسلمين الإيرانيين، وله كتاب في الأدب العربي وهو **سر الأدب في مجاري كلام العرب**. ومن الممكن أن نذكر بهذه المناسبة أمثلة لبعض المؤلفات العلمية لعلماء الإسلام الإيرانيين في المجالات المهمة للعلوم الإسلامية، منها في علم التفسير مثل: **تفسير علي بن ابراهيم القمي**، **وتفسير العياشي محمد بن مسعود**، **وتفسير النعماني**، **وتفسير التبيان** لشيخ الطائفة الطوسي، **ومجمع البيان** للشيخ الطبرسي، **وجامع البيان** المعروف بـ **تفسير الطبري**، **والكشاف** للزمخشري، وهو من أشهر وأتقن تفاسير أهل السنة، **ومفاتيح الغيب** للرازي والعشرات من التفاسير الأخرى؛ وعلم الرواية والحديث مثل: **الكافي** للكليني الرازي، **وكتاب من لا يحضره الفقيه** لابن بابويه القمي (الصدوق)، **وبحار الأنوار** للمجلسي، **وتهذيب الأحكام**، **وصحيح البخاري**، **وصحيح مسلم**، **وجامع الترمذي** وغيرها كثير، إضافة إلى مؤلفات علماء الإسلام الإيرانيين في مختلف القرون إلى عصرنا هذا. وقد تصدى المسلمون الإيرانيون لكل محاولات الردة والتحريف لعقيدتهم ومسيرتهم الإسلامية. فمثلاً عندما قام من تكلم عن تجديد الدين والرسوم الفارسية القديمة والمجوسية من أمثال سنباد وبابك ومازيار[11]، جوبهوا بردّ فعل عنيف، ونهض الشعب أمة واحدة للقضاء عليهم، فقتلوهم بما هم أهل ردة وبدعة في الدين الإسلامي الحنيف.

رابعاً: الثورة الإسلامية في إيران

تعتبر الثورة الإسلامية في إيران أبرز ملامح الثلث الأخير من القرن العشرين على الإطلاق، بل من أهم الأحداث في تاريخ الإسلام، بالنظر إلى الظروف التي تفجرت بها الثورة وأسلوبها في تحريك الجماهير وتوحيدها على النقيض من أشكال الثورات التي ابتدعها العالم الثالث للتغيير عن طريق الانقلابات العسكرية.

إن من أهم ملامح الثورة في إيران هي الصبغة الإسلامية التي اصطبغت بها الثورة منذ ولادتها إلى الآن وحددت هويتها ومنطلقاتها في طرح الحلول لكل القضايا وفق النظرة الإسلامية التوحيدية.

---

(١١) أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ١٣ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)، ج ٦، ص ٤٧٣.

إن الثورة الإسلامية ثورة شعبية جماهيرية لم تقتصر على طبقة دون أخرى، ولا قومية دون قومية، فعلى الرغم من تنوع التركيب القومي وتعدّد الأقليات في إيران إلا أن ذلك لم يحلُ دون اندماج ووحدة الجميع في صنع الثورة الإسلامية وإنجاحها، خصوصاً إذا علمنا بأن نظام الشاه كان يغذي روح العداء والفرقة بين القوميات والأقليات المختلفة. ويضم المجتمع الإيراني، فضلاً عن القومية الفارسية التي تشكل الأغلبية، قوميات أخرى أهمها القومية العربية والقومية التركية والكردية والبلوجية. والجميع قد عاشوا أجواء الاضطهاد والظلم الشامل من قبل الشاه ونظامه الفاسد، لذلك فقد كانت الثورة الإسلامية مكسباً مهماً للجميع وتجسدت فيها أروع أشكال التلاحم والاتحاد التي لم تشهدها إيران من قبل. ولعل هذا كان من أهم أسباب نجاح الثورة واستمرارها. لقد أدرك الاستكبار العالمي، وخصوصاً أمريكا هذا المعنى، لذلك فقد اتجه إلى حياكة المؤامرات والمشاكل لإيقاف المد الثوري الإسلامي، وأراد أن يلعب على أوتار حساسة ينطلق منها إلى تنفيذ بقية مخططاته لحرف الثورة عن مسارها، وهي ما تزال في بداية طريقها. ومن هذه المؤامرات خلق النزعات القومية وإثارة الأقليات ضد الثورة، وبالتالي العمل على اجهاضها. وفي معرض هذا البيان، يقول دبلوماسي غربي في طهران في بداية نجاح الثورة الإسلامية: «... إن الحكومة لديها مشاكل عديدة متفجرة... يكفيها مشكلة الأقليات... انها قنبلة زمنية موقوتة قابلة للتفجير في أي وقت، ان هذه القضية يمكن أن تهدد كل إيران في الحاضر والمستقبل...»[(١٢)]. وقالت مجلة **نيوز اوف ذي وورلد** المعروفة بتبعيتها المباشرة لوزارة الدفاع الأمريكية وصلاتها الوثيقة بدوائر المخابرات المركزية في أحد أعدادها السابقة: «إن إيران مرشحة لتكون لبنان الخليج»[(١٣)] اشارة إلى احتمال حدوث قلاقل عرقية في إيران تهدد أمنها وسيادتها مثلما حدث في لبنان سابقاً. لذلك فقد استعانت أمريكا لتمرير مخططها لإجهاض الثورة الإسلامية بإثارة القوميات والأقليات بذريعة المطالبة بالحقوق وتقرير المصير، كما حصل في كردستان مثلاً، عندما تمرد بعضهم إبان قيام الثورة رافعين شعارات قومية تارة وشعارات مذهبية تارة أخرى، إلا أنها باءت بالفشل، الأمر الذي أدى إلى عودة أكثر المتمردين إلى رشدهم والتحاقهم بالثورة، ما عدا بعض الخونة المرتبطين بالأجنبي والذين لا يرتبطون بقوميتهم إلا بمقدار مصالحهم الخاصة وما يمليه عليهم أسيادهم.

إن من الأولويات التي اهتمت بها الثورة الإسلامية هي تأكيد مبدأ الوحدة الإسلامية بديلاً من وحدة الأرض أو وحدة القوميات، ولم تكن الوحدة الإسلامية شعاراً فقط، بل كانت واقعاً وهدفاً استطاعت الثورة من خلالها على امتداد السنين المتعاقبة من عمر الثورة أن تصهر كل القوميات تحت لواء الإسلام المحمدي الأصيل الذي لا يعترف بالعرق أو القومية أساساً للتميز، بل يحصره بالتقوى معياراً وحيداً حقيقياً له. لقد طرحت

---

(١٢) محمود النجار، **الثورة الإيرانية واحتمالات الخطر في الخليج**، ص ٩٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.

الثورة الإسلامية أصلاً مهماً جداً لإقامة الحكم الإسلامي في إيران، وهو أن الولاء للإسلام وللإسلام فقط، وعلى أساس هذا الولاء يكون التعامل في ظل النظام الإسلامي، ولا مكان للولاء القومي إلا بما هو إطار إنساني يعبّر بطريقته الاجتماعية الخاصة عن انسجامه مع الإسلام ومع نظام الجمهورية الإسلامية. وهذا ما أشار إليه الإمام الخميني (قدس سره) في الكثير من خطاباته وتوجيهاته للمسلمين، حيث لم يسمح بالتساوم مع دعاة النزعات القومية أو المطالبين بالحكم الذاتي للقوميات والأقليات؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تفتيت الدولة الإسلامية، ولأن النظام الإسلامي ليس كنظام الشاه الذي كان يضطهد القوميات، ويثير أبناء القومية الفارسية ويعتمد مبادئ المجوس والديانة الزرادشتية والتقاليد البالية بدلاً من الدين الإسلامي الحنيف.

إن من النقاط المهمة التي اعتمد عليها الاستكبار وبنى عليها الآمال هي استغلال أبناء القومية العربية في إيران للوقوف ضد الثورة الإسلامية، وذلك لما عاناه العرب في ظل الشاه من تعسف وظلم، حيث تجاوزت السياسة التي مارستها حكومة الشاه حدود الاضطهاد فوصلت إلى الإفناء والإبادة.

وقد ذكر صاحب كتاب **إيران في ربع قرن** عندما تطرق إلى وضع العرب أيام حكم الشاه ما نصه: «إن سياسة الارهاب والقتل الجماعي ونصب المشانق مستمرة في منطقة خوزستان، وقد حصدت الحكومة الشاهنشاهية من العرب أكثر مما يحصد الخريف من أوراق الشجر، وقد هجر الآلاف من الناس المنطقة بسبب الاضطهاد، ثم بسبب الوضع الإقتصادي المؤسف الذي هو جزء من سياسة الإبادة»(١٤).

فمنذ الأسابيع الأولى لنجاح الثورة الإسلامية وإعلان الجمهورية، عمل الاستكبار على إثارة السكان العرب بحجة المطالبة بحقوقهم القومية والتأريخية في المنطقة، موهماً أياهم بأن الفرصة مؤاتية لذلك، ولا سيما أن الموقع الاستراتيجي والاقتصادي والجغرافي الذي تتمتع به هذه المنطقة يشكل خطراً على الثورة الإسلامية حيث الموارد النفطية التي هي المصدر الرئيسي للبلاد، وفيها ما يقرب من ٨٠ بالمئة من الإنتاج النفطي لإيران(١٥). وفي عرض ذلك، استطاعت الأيادي الخبيثة للاستكبار الأمريكي اشعال نار الفتنة بواسطة النظام الجاثم على صدر العراق، فشنت الحرب المفروضة في وجه الثورة الإسلامية بحجج وذرائع واهية تحمل شعارات القومية والدفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي من المد الفارسي، والمطالبة بحقوق العرب في خوزستان. ولكن الشيء الذي فوجئ به حتى من تعاونوا مع النظام العراقي من عرب خوزستان، أن المسألة ليست هي الدفاع عن العروبة أو المطالبة بالحقوق القومية، وإنما هي مؤامرة استكبارية للنيل من الثورة الإسلامية الشيعية التي قامت على أكتاف العرب والفرس ومختلف القوميات الأخرى، ولم يكن

---

(١٤) **إيران في ربع قرن**، ص ٢٥.

(١٥) نقلاً عن: النجار، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

نصيب أبناء العرب في خوزستان من مصائب الحرب وآثارها المدمرة بأقل من باقي القوميات، إن لم نقل بأن نصيبهم كان أكبر، والدمار الذي أحاق بالمنطقة إثر الحرب يشهد على ذلك. وقد باءت حسابات أمريكا وحليفها النظام في العراق بالفشل، حيث أدت هذه الحروب إلى وحدة الشعب الإيراني المسلم بمختلف قومياته، ووقف أبناء منطقة خوزستان المخلصون من العرب وغيرهم موقفاً مشرفاً في وجه الغزو وحملوا السلاح وقاوموا المحتلين في مختلف المناطق التي شهدت الحرب، وبهذا سقطت مؤامرات أعداء الثورة من الخارج وفي الداخل، واستطاعت الثورة الإسلامية أن تشق طريقها على رغم المؤامرات والمكائد.

ولقد استطاعت الثورة الإسلامية في إيران أن تتعامل مع القضايا العربية والإسلامية المصيرية بشكل مبدئيّ وأساسي، وفق المصلحة الإسلامية لا وفق المصالح الاقليمية والقومية الضيقة، واستطاعت بموقفها هذا كشف الأقنعة عن الكثير من الأنظمة التي تدّعي العروبة والإسلام، وفضحت زيف الادعاءات والشعارات الرنانة التي ترفعها، كموقف الثورة الواضح والثابت من القضية الفلسطينية «قضية العرب والمسلمين الأولى». ولا نريد أن ندخل في التفاصيل لتشعبها، فنكتفي بذكر ما قاله قائد الثورة الإسلامية الإمام الخميني (قدّس سرّه): «ان إسرائيل كيان استباح خيرات إيران وانتزع مقدسات المسلمين في فلسطين. انها وجدت لسحق الشعوب الإسلامية واستعمارها. إنها جرثومة فساد غرست في قلبنا ويجب التوحد لاستئصالها. إنها أحد أسباب مشاكلنا. إن إسرائيل هي الحليف الثاني للشاه ـ بعد أمريكا ـ ضد آمال المسلمين، ولذلك كله فإنه ينبغي القضاء عليها...».

فقضية فلسطين إنما هي قضية إسلامية ترتبط بمصير المسلمين كلّهم، سواء العرب منهم أو الفرس أو غيرهم. كذلك الموقف من قضية البوسنة والهرسك، وقضية كشمير والقضايا الإسلامية المعاصرة الأخرى. فمعيار الاهتمام والارتباط بقضايا المسلمين في كل مكان من قبل الثورة الإسلامية والنظام الإسلامي في إيران هو الإسلام، وليس المنافع والمصالح أو المكاسب السياسية التي تحكم علاقات الأنظمة الأخرى التي تدّعي الثورية والتقدمية والدفاع عن حقوق الإنسان. ومن خلال التعامل الحقيقي للثورة الإسلامية مع القضايا والأحداث المحلية والعالمية، فقد أثبتت مصداقيتها وأثرها الايجابي في صنع الكثير من القرارات لصالح القضية الإسلامية. فمثلاً كان دخول إيران في منظمة المؤتمر الإسلامي منعطفاً مهماً في تاريخ هذه المنظمة، حيث أكسبها قوة جديدة تمثلت بالروح العالية للثورة الإسلامية وسعيها الجدي في حل مشاكل المسلمين والدول الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تحول هذه المؤسسة من منظمة شكلية غالباً ما كانت قراراتها انعكاساً للعلاقات السياسية التي تحكم الدول الأعضاء فيها وتكريساً للسياسات الخاطئة للأنظمة المرتبطة بالاستكبار العالمي، إلى وجود تميّز كحد أدنى ببروز صوت يرفع لواء العدالة في إحدى زوايا هذه المنظمة عسى أن يتميز الحق من الباطل. أما في الهيكل المؤسساتي للدولة الإسلامية، فقد تأسست مراكز ثقافية وإعلامية وسياسية عدة، الهدف منها تقوية

المسلمين على اختلاف قومياتهم وتعدد انتماءاتهم المذهبية، سواء على الصعيد الشعبي أو على الصعيد الرسمي. وبهذا فقد استطاعت إيران الثورة الإسلامية أن تنطلق لمعالجة الصعاب والمشاكل الأخرى التي ترتبط بالجانب الثقافي والتربوي والسياسي للمسلمين، من خلال سياسة تشييد المشتركات والانطلاق من الثوابت التي تحقق التكامل بينهم وبين الشعوب والدول الإسلامية كافة، وفي مقدمتها الشعوب والدول العربية، مركزة في ذلك على الدول ذات الصبغة التحررية والنزعة الاستقلالية بعيداً عن التأثر بأساليب الاستكبار العالمي وضغوطه.

تعقيب (١)

محسن ميلاني(*)

إن القاسم المشترك، الأعظم شأناً، بين العرب والإيرانيين هو أنهم يدينون بدين الإسلام. ولتقييم الادراك المتبادل يجب أن يؤخذ بالاعتبار عاملان أساسيان بشأن إيران. **أولاً**، إن الإيرانيين قد دخلوا في الإسلام واحتفظوا في الوقت عينه ببعض جوانب ثقافتهم وتقاليدهم التي تعود إلى ما قبل الإسلام. فالاحتفال بالنيروز، وهو أول أيام الربيع وبه يبدأ التقويم الفارسي، يعتبر مثالاً على تقليد كان سائداً قبل الإسلام وظل قائماً حتى اليوم. **ثانياً**، إن الإيرانيين قد رفضوا أن يصيروا عرباً. وقد أفصح هذا الرفض عن نفسه بازدهار اللغة الفارسية، وهي البوابة إلى روح إيران. إن مصر مثلاً قد أسلمت وتعربت، أما إيران فقد أسلمت فقط. والنقطة هنا هي أن الإيرانيين والعرب معاً قد بدأ أحدهما يتعرف على خصوصية الآخر من خلال منظار الدين، مع أن لكل منهما ثقافته ولغته المختلفة وتاريخه المختلف قبل الإسلام. ومن هنا التشديد المبرَّر من الذين يشتركون معنا في هذه الندوة على الإسلام كواسطة لتوحيد العرب والفرس.

إن كاتبي الورقتين الفاضلين قد قدما لنا تحليلات متعمقة بشأن الإسلام وإمكانات الوحدة الإسلامية، وقد تعلمت من ورقتيهما الكثير واستمتعت كثيراً بقراءتهما. سأحاول في عرضي الموجز أن أبرز بعض أفكارهما المحفزة للتفكير وأبحث كذلك في بعض القضايا التي لم تتطرق إليها الورقتان.

إن تحليل خسرو شاهي العميق وحلّه المثير للاهتمام يقومان على مزاوجة نظرية بين الإسلام والتاريخ الرسمي المناهض للاستعمار في العصر الحديث. وعلى نحو الانموذج المناهض للاستعمار الذي ألهب مخيلة العديد من مثقفي العالم الثالث، يعتبر خسرو شاهي الغرب السبب الرئيسي في المشاكل الفتاكة التي يواجهها العالم الإسلامي اليوم. وحجته الأساسية في ذلك هي أن الغرب قد تطور على حساب الإبقاء على العالم الإسلامي، وعلى

(*) أستاذ في جامعة فلوريدا الجنوبية ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

العالم الثالث أيضاً، متخلفاً، محروماً، ومنقسماً. وهو يندب ما قام به الغرب بحقدٍ دفين من تقسيم الامبراطورية العثمانية الجبارة إلى دول متنافسة لكنها تابعة للغير وتستمر فيها النخبات الحاكمة بتلقي الدعم الباذخ من الغرب. ثم يضيف الكاتب قائلاً إن الغرب، لكي يديم هذا النظام الغادر القائم على ثنائية الهيمنة ـ التبعية فإن عليه الإبقاء على العالم الإسلامي منقسماً والاستمرار في إثارة المنازعات الاقليمية.

يرى خسرو شاهي أن القومية من النمط الذي سار عليه مصدق، والوحدة العربية من النمط الذي سار عليه عبد الناصر، قد أخفقتا إخفاقاً ذريعاً في القضاء على ثنائية الهيمنة ـ التبعية. وفي رأيه أن جزءاً من الصعوبة المحيقة بهاتين العقيدتين يكمن في أنهما دعتا إلى محاكاة عمياء للغرب وإلى درجة ما من العلمانية، وأنهما لم تفتحا صدريهما حقيقةً للإسلام، وكانتا غير قادرتين على توحيد المسلمين. إن الإسلام وحده هو الذي يستطيع أن يوحّد المسلمين ويقضي على الحلقة المفرغة لثنائية الهيمنة ـ التبعية. وهو يعتقد أن الأهمية التاريخية للثورة الإسلامية في إيران هي أنها، وللمرة الأولى في هذا القرن، قد أيقظت الجماهير وجعلتها تدرك أن الوحدة مرغوب فيها وممكنة التحقيق معاً. ولسوء الحظ لم يبين الكاتب الآلية الدقيقة التي يمكن بواسطتها تحقيق الوحدة الإسلامية.

قدم كوثراني، وهو يسير في اتجاه مختلف، تحليلاً عميقاً للمعوقات الداخلية أمام الوحدة الإسلامية. إنه هو كذلك يرغب في أن يرى العالم الإسلامي موحداً ومتحداً، لكنه ليس متفائلاً كثيراً. . ومع أنه يحتفي بنجاح الثورة الإسلامية في إيران لكنه يصر على أن مفهوم «ولاية الفقيه»، وهو أساس النظام الجديد في إيران، لا يمكنه أن يوحّد المسلمين كلهم، ولا سيما الأغلبية السنية.

ويجد كوثراني أيضاً ثمة عقبات أخرى في طريق الوحدة. وهو يلفت الأنظار إلى أن الوحدة لن تقوى على البقاء إلا إذا قبلت الأطراف المعنية بالتنوّع في الآراء والتعددية السياسية، وإلا إذا أقرّت هذه الأطراف بأنه لا يمكن لأحد أن يدعي احتكار المعرفة والحقيقة. والظاهر أن الكاتب يريد أن يقول إن الثقافة السياسية السائدة في العالم الإسلامي لا تتقبل تعهد وحدة حقيقية بالرعاية في الوقت الراهن. إن الذي يدعو إليه الكاتب ما هو إلا إضفاء الديمقراطية على سوق الأفكار في العالم الإسلامي وتحرير السياسة من الممارسات الاحتكارية التي يتعاطاها عدد من أصحاب السلطة. وهو يستنتج أخيراً أن العالم الإسلامي سيظل منقسماً طالما أن الثقافة السياسية السائدة فيه تقوم على رفض الآخر واستبعاده.

ينظر كوثراني كذلك في «إشكالية القومية» عند بحثه في الادراك المتبادل بين العرب والإيرانيين. إنه في هذا الأمر يلبس لبوس مصدّر الأحكام القطعية بشأن التفسير الإيراني/ الإسلامي للقومية العربية. وهو مصيب في قوله إن بعض الإيرانيين الإسلاميين ومن يلتف حولهم قد شوّهوا سمعة القومية العربية، حتى أنهم قالوا إن الغرب قد استخدم هذه المطية للهيمنة على العالم العربي. ولكن هذه الملاحظة قد تعطي انطباعاً مضللاً بما

يفيد بأن التهجم على القومية العربية من قبل أولئك الأفراد هو تهجم ذكي ومعسول على العرب والعروبة. إن المراقبين الأذكياء لثورة إيران يعرفون أن الإمام الخميني لم يكن صديقاً للقومية الإيرانية، وهذا هو ما يفسر السبب لماذا غدت كلمة القومية أقل الكلمات رواجاً في معجم إيران الثوري. فهل أن من المصادفات وجود شارع في طهران باسم فلسطين ولا يوجد شارع باسم مصدق، أعظم الأبطال القوميين في إيران؟ والمسألة هي أن النخبات الجديدة في إيران معادية عقائدياً للقومية، وينبغي أن يكون لها الحق في أن تكون كذلك، سواء كانت القومية من النوع الإيراني أو العربي.

من حيث الواقع كان القوميون الإيرانيون والعرب يتبادلون الفظاظة تجاه بعضهم البعض. وللأسف كانت هناك تصورات غير سليمة لديهم تفيد أن من مقتضى زيادة الشرعية الرائجة تشويه سمعة الطرف الآخر ونفي الإنسانية عنه. إن كلا الطرفين كان يعتمد على شكل فج من أشكال الغلوّ لتحقيق مآربه.

إني أعتقد أيضاً بوجود معوقات قوية داخلية وخارجية أمام الوحدة الإسلامية، الأمر الذي يجعل تحقيقها غير محتمل في المستقبل المنظور. إن دول العالم الإسلامي ذات حاجات ومطامح مختلفة. إن بعضها غني وبعضها الآخر فقير؛ وبعضها متطور نسبياً وبعضها الآخر ليس كذلك؛ وبعضها في بداية مرحلة التصنيع وبعضها الآخر زراعي إلى حد كبير؛ وبعضها فيه سكان متعلمون إلى درجة عالية وبعضها الآخر ليس كذلك؛ وبعضها اختار العلمانية وبعضها الآخر يتبع الشريعة.

ثمة مشاكل أخرى كذلك، فعند بحث الوحدة الإسلامية أو الأمور المتعلقة بالتخلف يكون من المغري في أغلب الأحيان المبالغة في التعريج على تأثير الغرب في مثل تلك الشؤون على حساب تجاهل العوائق المحلية القائمة بوجه الوحدة والتقدم. ومن نافلة القول إن الغرب قد نجح في التلاعب بمصائر الأمم الإسلامية، وانه اليوم يعارض توحيد العالم الإسلامي. ولسوء الحظ ظهرت زمرة قوية من المثقفين في عدد من الأقطار النامية، وحتى في عدد من الأقطار المتطورة، وهذه الزمرة تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير فتمجد استغلال العالم الثالث ووقوعه ضحية للغرب، حتى كأن السقوط فريسةً للاستغلال والتلاعب هو فضيلة جديرة بالاحتفال. إن علينا ألا نستمر إلى الأبد في لوم «الآخرين» على ما يصيبنا، كما ان علينا أن نتوقف عن تسمية أنفسنا بالضحايا وأن نتحمل المسؤولية كاملةً عما حدث لنا. إننا بحاجة إلى أن نشخّص بأمانة العوائق الداخلية الخانقة التي تقف بوجه التقدم والحرية والوحدة الإسلامية، وأن نغير جذرياً أو أن نصلح ما أبقانا في حالة الركود وما جعلنا أحياناً نتقبل التلاعب بنا واستغلالنا من قبل الغير. هذا وإذا حلّلنا ذواتنا تحليلاً دقيقاً فأظن أننا سنجد في حالات عدة «أن العدو هو نحن وانه في داخلنا».
وعلى حد علمي لم يجر مثل هذا المسعى على الاطلاق على مستوى واسع النطاق في أي مكان من العالم الإسلامي. وما لم يجر الطرفان الإيراني والعربي مثل هذا التحليل الدقيق للذات فإن العلاقات الإيرانية ـ العربية ستظل فاترة.

بيد أن هذا لا يعني أن علينا التخلي كلياً عن فكرة الوحدة. يجب علينا العمل في آن واحد على تذليل العوائق الداخلية والخارجية التي تقف بوجه الوحدة، كما يجب علينا أن نكون مستعدين لاتخاذ خطوات قصيرة في اتجاه الوحدة. ليس هناك من طريق مختصر يوصل إلى الوحدة. إن علينا بناء الجسور واتخاذ الاجراءات لترسيخ الثقة. هناك خطوتان مهمتان من الممكن لإيران والأقطار العربية الواقعة على الخليج الفارسي أن تخطوهما، وهما: التوقيع على ميثاق عدم اعتداء من قبلها جميعاً، وتشكيل كتلة تجارة إقليمية تضمها كلها.

إن العالم يتجه نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي ونحو التعاون. وتشكيل كتل تجارة إقليمية هو اتجاه لا يقاوم من اتجاهات المستقبل، ومن الأمثلة الواضحة على هذا الاتجاه إنشاء الوحدة الأوروبية، واتفاقية التجارة الحرة لشمالي الأطلسي (نافتا). وفي حين أن العالم قد أدرك ضرورة تشكيل كتل التجارة الاقليمية يبدو أن الشرق الأوسط ينتمي إلى عصر مختلف وكأن شيئاً لم يحدث مؤخراً في العالم. وما لم تغير الأمم الإسلامية في الشرق الأوسط من سياستها في العزلة الاقتصادية والحماية فإنها جميعاً، صغيرها وكبيرها، قويها وضعيفها، ستكون مهمشة في الاقتصاد العالمي الجديد.

وبما أنه من غير الواقعي الحديث عن تشكل كتلة تجارة شرق أوسطية فإن من المعقول والممكن والمرغوب فيه المباشرة بمهمة تشكيل كتلة تجارة خليجية. إن دول الخليج الفارسي تشترك في الكثير من الأمور: إنها كلها دول مسلمة، وذات احتياطيات نفطية كبيرة ولا تشكو من شحة الرأسمال فيها كما تشكو دول إسلامية أخرى. إن الخليج الفارسي، وهو الغني والحيوي استراتيجياً للغرب، قد تعرض مؤخراً إلى حربين مدمرتين. وكان يجب أن توضح تجربة هاتين الحربين للعقلاء أن الحرب لا تؤدي إلا إلى نضوب أثمن مواردنا، ومن هنا الهدف الملح لتوقيع ميثاق عدم اعتداء من قبل أقطار الخليج الفارسي جميعاً. لكن هذا لا يكفي، أما الذي يمكن أن يضمن الاستقرار فهو مزيج من التكامل والتعاون الاقتصاديين بالإضافة إلى التوقيع على معاهدة عدم اعتداء. ولا بد أن يكون لكل قطر من الأقطار من الاستثمار في الاقتصادات الأخرى ما يكفي ليحول دون أن تقوم دولة بمهاجمة دولة أخرى. وعلى أقطار الخليج الفارسي أن تشكل كتل تجارة إقليمية، ومراكز ثقافية وتعليمية وخيرية في منطقتها وأن تؤسس محكمة إقليمية للنظر في المنازعات الاقليمية وحلها. وإذا أرادت هذه المنطقة الغنية أن تحظى بالسكينة والرخاء على الدوام فيجب أن يسود السلام لا الحرب، والتكامل الاقتصادي لا الحماية، والحوار السياسي والوحدة لا عدم الثقة السياسية والغلوّ الفجّ. فإذا نجحنا في هذه المهمة الصعبة، وقللنا التوتر وأنهينا حالة العداء المتبادل وعدم الثقة والحقد التي دامت سنيناً إن لم نقل عقوداً، فإننا في الخليج الفارسي سنضرب مثلاً يُقتدى به في العالم الإسلامي. أما إذا لم نستطع تسوية خلافاتنا القائمة بين دول الجوار فستظل وحدة العالم الإسلامي وهماً من الأوهام.

أشكركم، وأسأل الله أن يهبنا الحكمة لكي نضع حداً سليماً لخلافاتنا.

تعقيب (٢)

غسان بن جدو(*)

إن هذه المداخلة ستحاول الاقتراب من الإشارة التفصيلية في بعض الأحيان من مسألتين أساسيتين: **الأولى**، إبداء بعض الملاحظات على جانب مما ورد في الورقتين، **والثانية**، تحديد ما أحسبه إدراكاً متبادلاً بين العرب والإيرانيين في لحظتنا التاريخية الراهنة.

أولاً: ملاحظات عامة

١ ـ لا يجد قارئ الورقتين عنتاً شديداً في تبيّن التوجه العام الذي ارتآه كل من الباحثين. فقد آثر د. وجيه كوثراني النأي بنفسه، ما استطاع، عن إبداء الموقف الشخصي، وحرص على تشريح ما اصطلح على تسميته بالإدراك المتبادل ورصده موضوعياً عند الجانبين وليس ذاتياً، باستثناء قضية «المرجعية» عند المسلمين الشيعة التي بدا فيها صاحب موقف واضح ومحدد. ولعل ذلك مرده إلى الرغبة في البحث عند كوثراني وتجنبه الانغماس في الحركة السياسية اليومية أو الممارسة العملية، وهذا ما يختلف فيه عن السيد خسرو شاهي، وتبيّن في صيغة بحث هذا الأخير حيث غلبت عليه الصبغة التقريرية وإبداء الموقف. وقد يعود ذلك إلى موقع السيد خسرو شاهي حيث كان من تلامذة الإمام الخميني ومن رجالات الثورة، ولا يزال يمارس في الحقل السياسي معلناً انتماءه إلى الخط الإسلامي الذي قاد الثورة قبل ستة عشر عاماً. فرأيناه في ورقته يبرز ما عبّر عنه بالادراك الإيراني للعرب من وجهة نظر التيار الإسلامي في إيران من دون أن يتحدث عن وجهات النظر الأخرى المتعددة في إيران حول هذه المسألة، وخصوصاً منها المنتمية إلى الخط الفكري القومي الإيراني.

٢ ـ النقطة الثانية التي اشترك فيها الباحثان هي تركيزهما على توضيح أو تحديد صورة الإدراك المتبادل لدى الجانبين في الماضي البعيد أو القريب من دون توضيح صورة

(*) باحث وصحافي لبناني مقيم في إيران.

هذا الادراك في لحظتنا التاريخية هذه، على رغم أن د. كوثراني وفّق في تعريفه الإدراك المتبادل حين قال: «يمكن القول إن الادراك المتبادل في الحالة الإيرانية ـ العربية هو انعكاس لعملية تفاعل بين وعيين تاريخيين لدى شعبين أو أمتين، ونقصد بالوعي التاريخي لا صورة الماضي المرسومة أو المتكررة في الذاكرة التاريخية الجماعية فحسب، بل أيضاً عناصر الحاضر وتحدياته وأحلام المستقبل وأهدافه». ولذلك سأتعرض في القسم الثاني من المداخلة إلى تحديد جزئي لعناصر الإدراك الآني لدى الطرفين.

٣ ـ صحيح ما أشار إليه د. كوثراني من أن التيار الإسلامي في إيران يحمل نبرة قومية إيرانية ويستدخلها في إطار إسلامه، وأن التيار القومي أو الوطني يستدخل الإسلام كمكوّن حضاري وثقافي، وأضيف أن الإيرانيين، في عمومهم، يتفاخرون بدورهم وتاريخهم في الحضارة الإسلامية، لكن الفارق بين التيارين المذكورين هو أن التيار القومي يهدف إلى تأكيد قوميته بين أحضان الحضارة الإسلامية، بل ويعلي من شأنها إلى حد القول إن ما قدمه الإيرانيون إلى الإسلام لم يقدمه أحد غيرهم. وأحسب أن جانباً من هذا التيار القومي يجد نفسه مضطراً إلى الإشارة إلى الإسلام وحضارته نظراً إلى تجذر هذا الدين في إيران عقائدياً ورمزياً من خلال وجود مقامات شيعية لها قدسية عند المسلمين الشيعة، وما استتبع ذلك من وجود قاعدة علمية دينية من خلال انتشار الحوزات العلمية الشيعية في إيران ومكانتها المتميزة عند الشيعة المتدينين في العالم، حتى وجدت خلال القرون الأخيرة، وبفعل التراكم التاريخي، قاعدة شعبية متجذرة للديني. وربما زاد انتصار الثورة الإسلامية في حرج هذا التيار القومي حيث أصبح في موقع أكثر صعوبة لفصل قوميته عن دينه أو حضارته الإسلامية. أما التيار الثاني أي التيار الإسلامي الذي كان ينتمي إليه د. علي شريعتي، بعكس ما قال د. كوثراني، فأحسب أنه يستحضر قوميته ويتباهى بإنجازات الإيرانيين التاريخية في حقل المعرفة والفقه والفنون، إثباتاً لجدارتهم بالانتماء إلى هذه الحضارة وإلى الإسلام والفعل فيه وبه. وعليه، فإن التيار القومي الإيراني يعتبر الإسلام عنصراً ثانوياً في تشكيل حضارته وصياغة ثقافته، في مقابل التيار الإسلامي الإيراني الذي ينظر إلى علوية المكوّن الديني على العناصر الأخرى كافة. وهو في الحقيقة لا يختلف عن كثير، بل ربما عن غالبية التيارات الإسلامية في الوطن العربي التي تذهب إلى تثمين المكون الديني وتهميش العناصر الثقافية الأخرى. الذي يقرأ مقاربة السيد خسرو شاهي للقومية العربية يشعر بأن إسلامياً عربياً يتحدث، بل أحياناً عربياً قومياً، لكنني أحسب أنه جانب الدقة عندما أشار إلى أنه «لا ثقافة عربية من دون ثقافة إسلامية»، إذ إن الثقافة الإسلامية، في حقيقتها، ليست مقدسات أو أعرافاً طقوسية تستند إلى الأحكام الدينية، بل هي مجموعة القيم والأعراف التي تداخلت فيها العناصر المحلية أو القومية في العقيدة الإسلامية عبر حقبات زمانية متتالية، وعليه، فإنه توجد ثقافة عربية وأخرى إيرانية وأخرى تركية وغيرها. وأعتقد أن السيد خسرو شاهي أصاب حين دعا إلى «مد جسور من التفاهم والتآخي بين القوميات المتعددة التي تنتمي إلى الإسلام، وخصوصاً الأقليات بما يحفظ لها حقوقها الطبيعية التي كانت تتمتع بها دائماً

في ظل الإسلام، عقائدياً واجتماعياً وثقافياً». لكنني كنت أتمنى أن يحدد بأكثر دقة ما قصده من دعوته إلى «محاربة الفرق والجماعات المنحرفة والهدامة التي صنعها الاستعمار لضرب أصالة الأمة العربية وتمزيق وحدة المسلمين».

٤ ـ لا شك في أن السيد خسرو شاهي أطنب في إبراز وجهة نظره، التي تثمّن الثورة الإسلامية في إيران وتعدد ما تعتبرها انجازات، وتأكيدها أن قيم هذه الثورة تدفع بالضرورة إلى التقارب وربما التحالف العربي ـ الإيراني في ظل الوحدة الإسلامية. وبقطع النظر عن ملاحظات بعض منا على هذا التقرير، فإنني كنت أتمنى أن لا يُحجم د. كوثراني عن تبيان الفجوة في الأدراك العربي للثورة وللإيرانيين بعد قيام الثورة. وأحسب أن العرب نظروا إلى هذه الثورة من زوايا مختلفة ومن تيارات متنوعة وعبر مراحل متتالية.

ويمكننا القول إن العرب في عمومهم، نظروا بإيجابية إلى انتصار الثورة؛ فالإسلاميون العرب اعتبروها نصراً مباشراً لهم وحفّزت جانباً منهم على العمل لاقتفاء أثرها وتقليد نموذجها وتطبيق منهجها في التغيير، والقوميون العرب، في عمومهم، نظروا إليها كمكسب لما يسمى بقوى التحرر العالمي وكمحطة تاريخية مهمة في تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية، خصوصاً أن الحقبة الشاهنشاهية عرفت توترات كثيرة مع بعض أنظمة الحكم والنخبات العربية التي كانت تعارض دور إيران آنذاك جيوسياسياً وجيوستراتيجياً، وخصوصاً أيضاً ـ وهذا ينسحب على الإسلاميين والقوميين ـ أن انتصار الثورة في إيران تم في ظروف الاجتياح الاسرائيلي الأول للبنان (عام ١٩٧٨) وبدء مسيرة المفاوضات بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وما مثلته تلك المبادرة آنذاك من صدمة للوجدان والإدراك العربيين. وبالمناسبة، فإنني أشير إلى أن لمصر مكانة خاصة عند الإيرانيين، وحين كان التناقض بيّناً بين مصر جمال عبد الناصر وإيران محمد رضا بهلوي، كان التيار الإسلامي الإيراني متعاطفاً مع عبد الناصر ويرى فيه رمزاً للتحرر من السطوة الصهيونية، بعكس التيار القومي الإيراني الذي كان مندفعاً وراء سياسات الشاه المخلوع.

لكن هذه النظرة الايجابية للعرب تجاه انتصار الثورة في إيران بدأت بالتراجع مع بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، وخصوصاً بعد عام ١٩٨٢ حين حررت إيران كل أراضيها التي احتلتها قوات النظام العراقي، وأصرت القيادة الإيرانية آنذاك على الاستمرار في الحرب بهدف إسقاط النظام العراقي. ويعتبر معظم العرب ذلك الخيار خطأ. فالإسلاميون نظروا إلى استمرار الحرب تفتيتاً لطاقات المسلمين وهدراً لدمائهم، وغير الإسلاميين العرب اعتبروها غزواً غير مشروع، وإن الوسائل السلمية كانت كفيلة بإنهاء الاقتتال. وتحولت النظرة من إيجابية، في البداية، إلى نفور وحتى توتر. ولا شك في أن الخلفيات الايديولوجية المتباينة في بعض أسسها بين الجانبين وجدت في أخطاء الحكم في إيران أو الأقطار العربية ذريعة لتوكيد التناقض الايديولوجي والسياسي، وربما هذا، وبعض غيره، ما ساهم في إيجاد نفور متبادل بين التيارين الإسلامي والقومي في إيران

ومختلف التيارات السياسية والفكرية في الوطن العربي، عدا الحركات الإسلامية التي أبقت على تعاطفها مع إيران لاعتبارات دينية.

٥ ـ وربما ساهم شعار «تصدير الثورة» الذي رفع في وقت من الأوقات في إيران، في تعميق هذا التباين، وهنا أود أن أشير إلى أن هناك فاصلاً بين عنواني «تصدير الثورة» وعملية «أخذ القرار نيابة عن الآخرين» اللذين ذكرهما د. كوثراني. فالعنوان الأول، قد يكون عنى، في فهم الإيرانيين من أصحاب تلك المقولة، نقل الثورة الشعبية أو تقديمها كنموذج للتغيير في المجتمعات العربية والمسلمة، أو أيضاً «تصدير» فهم الثورة التي دعت إلى التحرر من الهيمنة والتبعية، ورفعت شعارات تطبيق الحكم الإسلامي الشرعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأهمية الوحدة الإسلامية لمواجهة المؤامرات الخارجية. وفي كل الأحوال، وأياً يكن فهم أصحاب هذا الشعار، فإن معاني «التصدير» وآثاره تحمل الكثير من السلبية في فضاء الفكر والمثال والواقع السياسي، ولا شك في أن مجرد ذكر ذلك المصطلح، بمعنى الدعوة إلى نقل نموذج الثورة، سراً وعلناً، يؤدي آلياً إلى انكماش طبيعي وموضوعي من قبل أي نظام حكم عربي، وهذا ما انعكس سلباً على العلاقات العربية ـ الإيرانية، ووجد أصحاب المصلحة في فرقة الإيرانيين والعرب فرصة في المزيد من توتير الأجواء وتلويثها. كما ان «القيمة الثورية» لا تُصدّر، فهي ليست بضاعة تشترى وتباع أو تورد لتستهلك، بل إن استيعابها هو ثمرة تفاعل ووعي وإيمان وإدراك واقتناع، وأحسب حينئذ أن أدبيات تلك النظرية جانبت الواقعية وهضم مفردات الواقع.

أما عن قضية «أخذ القرار عن الآخرين»، فقد أصاب د. كوثراني في إشارته إلى ربط ما عبّر عنه بأخذ القرار بصيغة «ولاية الفقيه»، ذلك أن هذا الأمر يعني العرب المسلمين الشيعة وما يعبرون عنه بـ «التكليف الشرعي». وأحسب أن المبحث الفقهي في هذا الصدد يطغى على الاعتبارات الأخرى، مع التأكيد على أن تداعياتها ليست فقهية أو دينية عبادية فحسب، بل جيوسياسية أيضاً.

٦ ـ وهنا أزعم أن مسألة المرجعية التي فصّل فيها د. كوثراني القول وأبدى موقفاً واضحاً في شأنها، لا تمثل قضية عربية ـ إيرانية، بل شيعية على رغم ما يذكر من تفاهات في بعض وسائل الإعلام حول هذا الموضوع. فغالبية العرب من المسلمين السنّة لا تعنيهم مسألة المرجعية الدينية الموجودة عند المسلمين الشيعة، بل أحسب أن أغلبهم لا يعرف حتى معناها أو مدلولاتها، وإذا ما أخذت هذه القضية أبعاداً عربية ـ إيرانية، فذلك من زاوية التوظيف السياسي لا غير. واعتقد حينئذ أن هذا الموضوع ينبغي أن يتم تناوله في إطار الفضاء الشيعي العربي والإيراني المشترك لما له من زوايا فقهية ودينية بعيدة عن الجوانب الأخرى، وهذا طبعاً لا يعني أن إشارة الباحث كوثراني ليست في موقعها، لأن الشيعة العرب هم عرب، بطبيعة الحال. لكنني وددت التأكيد على أن المسألة تعالج في إطار الانتماء المذهبي الديني، وليس في إطار الانتماء الجغرافي أو القومي.

ثانياً: الإدراك المتبادل في اللحظة التاريخية الراهنة

لعله من نافل القول الإشارة إلى أن «اللحظة التاريخية الراهنة» لا يقصد منها التحديد الزمني في عامنا هذا (١٩٩٥).. ويتنكب الشمولية كل من يرصد ويقوّم الادراك المتبادل بين الإيرانيين والعرب في هذه اللحظة الزمنية الجزئية من مسار العلاقات العربية ـ الإيرانية، لكنني أحسب أيضاً أن المرء ربما يعانق الدقة حين يحدد مراحل هذه العلاقات لأن عناصر الذاكرة التاريخية الجماعية مترابطة، ومكونات هذا الادراك في الحاضر متصلة بالماضي وستتواصل مع المستقبل. وربما جاز لنا القول أن «اللحظة التاريخية الراهنة» التي عنيناها، تبدأ مع المرحلة التالية لحرب «عاصفة الصحراء» قبل خمس سنوات.

١ ـ نظرة العرب إلى الإيرانيين

أ ـ أنظمة الحكم: كان واضحاً قبل انهيار الاتحاد السوفياتي السابق أن نظرة أنظمة الحكم العربية إلى إيران كانت متأثرة بسياسة الانتماء أو التعاطف مع محور أحد قطبي الاستقطاب الدولي. فكانت للأنظمة الصديقة للمعسكر الاشتراكي علاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل حتى تحالفية، كشأن سوريا. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فإن مجمل هذه العلاقات أصبح متسماً بالايجابية، عدا سوريا التي تعلن قيادتها قيام سياستها على التعاون الاستراتيجي مع إيران، والجزائر التي قطعت كل أوصال العلاقة بين البلدين بعد استلام الجيش السلطة في الجزائر قبل ثلاث سنوات في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للانقاذ بأغلبية المقاعد، وما بدا آنذاك من تعاطف إيراني مع المعارضة الجزائرية.

أما عن باقي أنظمة الحكم العربية، وخصوصاً منها الخليجية، فقد تحسنت نظرتها إلى إيران بعد موقف دولة هذه الأخيرة الحيادي في حرب «عاصفة الصحراء». لكن بروز مشكلة النزاع الاماراتي ـ الإيراني حول جزر «أبو موسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى»، أسهم في الاساءة إلى نظرة العرب إلى إيران. كما برز خلال السنوات الأخيرة توجه من قبل بعض الأقطار العربية، وخصوصاً عُمان وقطر، ينظر إلى إيران كقوة إقليمية، ويرى جدوى كبرى في تحسين العلاقات العربية ـ الإيرانية والخليجية ـ الإيرانية لنزع فتيل التوترات وحتى الصدامات المحتملة في الإقليم والمنطقة. وعلى هذا الأساس، فإن أنظمة الحكم العربية تنظر إلى الإيرانيين من خلال سلطة الحكم في إيران وتحدد سياستها مع النخبات والشعب في إيران ارتباطاً بعلاقتها مع السلطة وليس بمعزل عنها.

ب ـ النخبات العربية: ربما جاز لنا تقسيم هذه النخبات إلى تيارين: تيار الحركات الإسلامية، وتيار القوى القومية والليبرالية.

أما عن **الحركات الإسلامية**، فإنه يمكننا القول إن هناك ثلاث نظرات لصورة الإيرانيين لديها: **الأولى**، تتعاطف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وترى فيها دولة

إسلامية تسعى إلى تجسيد المشروع الإسلامي الذي تحمل جانباً كبيراً منه تلك الحركات الإسلامية، ولكن من دون أن يحصل استعداد من قبل هذه الأخيرة لتوثيق العلاقات إلى درجة الموالاة. أما النظرة **الثانية**، فإنها تتعلق ببعض الحركات الإسلامية التي تؤمن بضرورة وحتمية تعميق العلاقة مع إيران إلى أقصى الحدود، وقد يكون للاعتبار المذهبي أهمية في هذا التصور أو الادراك، وهذه الحركات ترتبط بعلاقات غير قليلة مع مختلف الفعاليات والمؤسسات الدينية والأهلية فضلاً عن مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن الايجابية هي عنوان ادراكها لإيران مجتمعاً ودولة. أما النظرة **الثالثة**، لبعض التيارات الإسلامية، فهي سلبية، سواء لأسباب سياسية كمثال لحركة الاخوان المسلمين السورية المتعاونة مع نظام الحكم في العراق، أو التيارات السلفية التي تُغلّب الاختلافات المذهبية على كل اعتبار.

٢ ـ نظرة الايرانيين إلى العرب

أحسب أننا نجتنب الصواب إذا نظرنا إلى إيران ككتلة واحدة ومتجانسة، فإيران ليست الدولة فقط، بل دولة وفعاليات وقوى سياسية ومنظمات أهلية وجماعات فكرية متعددة. والدولة بذاتها ليست خطاً واحداً. وعليه، فإن جانباً من تشريحنا للكيان الإيراني يقربنا من فهم طبيعة هذا الكيان ويكمل صورة ادراكنا للإيرانيين ـ وهذا ما تؤكده صورة إدراك الإيرانيين للعرب، إذ لا توجد صورة واحدة وتقويم واحد.

أ ـ اهتمت **الدولة** في بداية انتصار الثورة بالتيارات الإسلامية والوطنية والجماهيرية على حساب علاقتها بالحكومات العربية، لكن الملاحظ لا يُرهَق كثيراً ليخلص إلى أن نظرة الحكومة الإيرانية بعد «أزمة الخليج الثانية» أصبحت مركزة على الحكومات وترغب في تطويرها وتحسينها وتجنب ربط علاقات غير عادية مع حركات جماهيرية أو تيارات سياسية عربية. وأعتقد أن ما قاله السيد خسرو شاهي من غلبة النظرة الإسلامية في تقويم الأمور وتحديد السياسات على حساب المصلحة الوطنية والقومية تغير لصالح نظرة التوفيق بين المثال (الشعار الإسلامي الثوري) وبين الواقع (العلاقات الايجابية مع الأنظمة) لكن الادراك العام للقيادة الإيرانية تجاه الحكومات العربية هو تصور أن هذه الأخيرة غير قادرة على المبادرة باستقلالية مطلقة عن القوى الأجنبية وخصوصاً العظمى منها.

ب ـ **أما النخبات في إيران** فيمكننا تحديد ادراكها العرب من خلال انتماءاتها الفكرية والسياسية، ويمكننا تحديدها في تيارين ديني وقومي:

(١) إذا جاز التقسيم، فإننا نقول إن هناك رؤيتين دينيتين للادراك الإيراني للعرب: **الأولى**، يحملها تيار ينظر إلى العرب من زاوية تاريخية وعقائدية ولا يؤمن بالفروقات القومية. وتعمقت وتطورت هذه الصورة بعد حرب عاصفة الصحراء حيث يشعر هذا التيار بأن ما يعتبره خطراً مشتركاً يهدد العرب والإيرانيين يتمثّل في الهيمنة الأمريكية

والاختراق الاسرائيلي، ويدعو إلى التحالف الوثيق والاستراتيجي بين الايرانيين والعرب شعوباً وحكومات (وهذا ما حصل عند اندلاع حرب عاصفة الصحراء، حيث دعا بعض رموز هذا التيار، مثل علي أكبر محتشمي أو خلخالي، إلى التحالف مع نظام صدام حسين والقتال إلى جانبه).

أما الصورة **الثانية** التي يحملها تيار ديني آخر للعرب، فتتمثل في أن ركيزة تفكير هذا التيار تقوم على الإيمان بأن خدمة أهداف الثورة تنطلق من بناء دولة قوية، وهذا يتطلب تحقيق تنمية اقتصادية ونظام مستقر ودولة قادرة على حماية أمن النظام والبلد، وهذا بدوره يتطلب فك عزلة إيران وتحسين علاقاتها الإقليمية والدولية، ومنها العربية بطبيعة الحال. ولذلك، فإن هذا الخط الفكري والسياسي الديني ينظر إلى العرب من زاوية جيوسياسية مع إيمانه بأن الإرث الديني والحضاري المشترك قادر على تحقيق الهدف، وهذا الخط هو المتجانس حالياً مع الرؤية السياسية لقيادة الدولة في إيران حالياً.

(٢) رؤية أو صورة إدراك التيار القومي الإيراني للعرب ذات وجهين: **الأولى** مرتبطة بخط ينظر إلى المصلحة الوطنية كأولوية مطلقة، ولذلك لا ينظر إلى العرب إلا كجوار جغرافي وليس كبنية حضارية، وينظر إلى العرب ويحدد نمط العلاقة من جانب مقدار تحقيق المصلحة القومية للكيان الإيراني. وبالتالي، فإن النظرة إلى العرب متحولة بتحول الاعتبار السياسي وتقدير المصلحة.

أما الصورة **الثانية** لهذا الخط القومي، فهي مرتبطة بتيار يرى في العرب وباء ولا يجلبون للإيرانيين سوى الكوارث والحروب والأزمات، ويعلي المعطى القومي في الادراك، ويرى فيه تناقضاً وتضاداً مع العرب، ولا يعتبر أن الشأن العربي يعنيه في شيء، وإذا عنى له شيئاً بحكم الارتباط أو التواصل الجغرافي المفروض عليه، فإنه يقع في المرتبة الثالثة من زاوية الاهتمام بعد الغرب والجوار الآسيوي. والحقيقة أن تصور هذا التيار مخيف وسلبي على مستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية حتى وإن رفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ج ـ ربما تحسن الإشارة إلى صورة ادراك الجماهير الإيرانية للعرب، فقد كان اندفاعها بعد الثورة نحو العالم العربي كبيراً بسبب غلبة العنوان الإسلامي على خطاب الإيرانيين وحركتهم آنذاك، وبسبب رسوخ حقائق في الوعي والذاكرة الجماعية للإيرانيين، كقدسية القضية الفلسطينية. لكن ذلك التعاطف، أو الصورة الايجابية بدأت تخف تدريجياً منذ اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية وبعد التطورات التي حصلت في مسيرة التسوية، حيث يشعر المواطن الإيراني بأنه حمل هموماً ودافع عن قضايا عربية وتحمل العنت من أجلها لسنوات عديدة... ثم يحصل التحول عند العرب بشكل درامي. ومن أسف القول أن أحد أهم أهداف تحسين العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطويرها هو إنقاذ الإدراك الإيراني للعرب من عناصر السلبية والمجافاة.

خاتمة

أود أن أختم بطرح سؤال: هل ينبغي أن نطالب الإيرانيين بالتعامل معنا والنظر إلينا نحن العرب ككتلة واحدة موحّدة؟ لا أعتقد ذلك صواباً، فالعرب أقطار وحكومات ونخبات وتيارات متجانسة أو متدافعة أو متناقضة أو متصارعة. وعليه، فقد يكون من الأحسن أن يدرك الإيرانيون أن العرب حكومات ونخبات، وأن التعامل يكون مع الحكومات القطرية، ولكنه يختلف مع النخبات العربية، فينظر إلى اتجاهاتها الفكرية والسياسية وإدراك ماهيتها وتركيبتها على مدى الوطن العربي، وليس من خلال انتمائها القطري.

المناقشات

١ ـ منعم العمار

وأنا أقرأ البحث القيم المتصل في أفكاره للدكتور وجيه كوثراني، أمعنت النظر في المرايا الأربع التي دبجّ فيها بحثه. ولكنني وأنا أواصل القراءة انتابني الكثير من القلق حول المعالجة، ولا سيما أن الكوثراني أوغل في التاريخ كثيراً لتحقيق الادراك، وهو تصور عقلي ونفسي يتصل، بداءةً، بالقلق حصراً، بين العرب والإيرانيين بشقيه «الشعوري والسلوكي». ولكن هذا الادراك يعترض نشوءه العديد من المعوقات السياسية والعملياتية لا حضارية أو ثقافية فحسب، كما يحسبها كوثراني، ومن هذه المعوقات:

أ ـ صعوبة ضبط عمليات التقريب السياسي بين الأطراف.

ب ـ تعدد وجهات نظر مقصودة «لأن المصالح تحسب لكل طرف بما يحققه الطرف المقابل».

ج ـ عدم وجود استعداد مشترك لدى الطرفين لإصلاح الاختلال أو وجوده بنصيب ضعيف، فإما أن يكون عديم القدرة أو أن يستغرق وقتاً طويلاً للعلاج، فضلاً عن عدم وضوح الرؤية الجماعية للعلاج أساساً.

د ـ غياب الهوية الجماعية التي تلمّ حقائق التعامل بين الأطراف. وسبب ذلك يكمن في ضعف قوة الجذب بين الأطراف، مقصوداً كان أو كواقع.

هـ ـ غياب مأسسة الآليات للتعامل المفترض، فالطرفان يتحدان شكلياً في الفهم ويختلفان في المعالجة أو التعامل، ويتنافران في مفاصل ينبغي الاتحاد فيها، فضلاً عن حقائق الخلاف الثابتة وتوازن القوى القومية.

و ـ عدم وضوح الخيارات المطروحة المؤثرة للتعامل البيني «فهناك خمسة خيارات أمام إيران، في حين لم يكن أمام العرب إلا خيار واحد». فإيران تستطيع أن تتعامل مع النظام العربي ككل، النظام العربي المفتت، مجلس التعاون الخليجي، الأطراف القائدة للنظام العربي، وأخيراً تحسسها ضمن الاقتراح الشرق أوسطي، بينما لم يكن للعرب جميعاً إلا التعامل مع إيران كوحدة واحدة ذات شروط ثابتة.

من جانب آخر، إن الادراك المتبادل لا يعني دائماً تحقيق وحدة الاتجاه، ولكن ينبغي أن يكون الهدف واحداً لخصوصية كل طرف. والغريب في الأمر أن الحقائق التي ذكرها د. كوثراني لا تشتمل على جميع الأقطار العربية، خصوصاً أنه هوالذي يحدده بالوعي التاريخي. وجاء عنده خاصاً للغاية وهذا مدعاة للتنافر بسبب:

(١) تصاعد درجة النفعية (الواقعية السياسية) للنخبات الإيرانية.

(٢) تعدد ساحات التقابل مع إيران.

ولاستكمال حقائق الادراك، ينبغي معالجة الحال من الجانب السياسي ـ العملياتي: الاتصال السياسي، والشروط المتقابلة، والمبادرات المحسوبة.

وبهذا الأساس تكون لحقيقة الادراك قدرة عملياتية محققة لترجمة النوايا إلى أفعال. ليكون متبادلاً حقاً. هذا ما كنت أود ذكره بخصوص بحث د. كوثراني.

٢ ـ محمد علي آذرشب

أود أن أذكر ملاحظات قد تصحح بعض المفاهيم الواردة في مقال د. وجيه كوثراني.

الأولى: إن كلمة «ملّي» المستعملة في اللغة الفارسية لا تعني «قومي» بل «وطني»، والقومية بمعناها الموجود عند العرب غير مطروحة عند الإيرانيين، بسبب التعددية القومية الموجودة في إيران. وإذا كان العرب يملكون إطاراً وطنياً في إطار كل قطر من أقطارهم، ويملكون إطاراً قومياً على مستوى العالم العربي، فإن إيران لا تملك هذه الثنائية.

الثانية: إن النظام البهلوي حاول أن يطرح إطاراً إيرانياً متعصباً ضد العرب، محاولاً بذلك تقليد النموذج التركي. لقد حاول رضا بهلوي أن يغيّر الحرف العربي إلى الحرف اللاتيني ويمنع الحجاب والعمامة، ولكنه لم يفلح، فأخفق، وخلعه أسياده وجاؤوا بابنه، فواصل عملية الأب في إثارة الروح الإيرانية البديلة للروح الإسلامية، وبلغت عمليته هذه ذروتها في عام ١٩٧٠، في إقامة احتفالات ذكرى مرور خمسة وعشرين قرناً على الشاهنشاهية الإيرانية، وبدّل في هذا العام التاريخ الهجري الشمسي إلى التاريخ الشاهنشاهي جاعلاً مبدأ التاريخ إقامة الامبراطورية الإيرانية.

الثالثة: إن تأثير عمليات الإحياء القومي في زمن الشاه كان محصوراً بفئة من ذوي النفوس الضعيفة وأصحاب الأقلام المتملقة، فضلاً عن البهائيين والصهاينة والماسونيين الذين كانوا يغذون هذه الروح من منطلق عدائهم للتوجه الإسلامي. أما عامة الشعب وعامة العلماء والمثقفين فكانوا رافضين تماماً لخطة الشاه ومحاربين إياها. وبلغ الرفض الشعبي لهذه الخطة ذروته بعد سنة ١٩٧٠، أي بعد أن بلغت خطة الشاه ذروتها في إحياء الروح الإيرانية البديلة للروح الإسلامية.

وبلغ الرفض الشعبي درجة اضطر معها الشاه إلى أن يتنازل عن التاريخ الشاهنشاهي ويعود إلى التقويم الهجري الشمسي.

الرابعة: وهذه لا ترتبط بموضوع د. كوثراني، بل هي ملاحظة هامشية لها ارتباط بالتفاهم العربي ـ الإيراني، وهي التاريخ الهجري الشمسي. وأذكر أن رسالة دعوة وجهت إلى إحدى الشخصيات الإسلامية اللبنانية ليزور إيران، فمزق الرسالة غاضباً، وقال: إن هؤلاء الذين يدّعون الإسلام يكتبون رسالة عليها التاريخ الشمسي المجوسي!! لقد فات الرجل ـ رحمه الله ـ ان مبدأ هذا التاريخ هو الهجرة النبوية الشريفة، ولكن على أساس السنة الشمسية لا القمرية.

وتعرفون أن السنة الهجرية لا تفي بتنظيم أمور إدارة الدولة، ولذلك اتجهت البلدان العربية إلى التاريخ الميلادي، وبقيت إيران على التاريخ الهجري الشريف مع احتساب للسنة الشمسية، وهو مشروع تقويم مطروح على كل العالم الإسلامي.

الخامسة: إن مسألة «ولاية الفقيه» ليست نظرية خاصة بالشيعة، بل إن من أهل السنة من يتبناها أيضاً، وأذكر على سبيل المثال المرحوم أبو الأعلى المودودي، فهو حين يتحدث عن الحاكم الإسلامي الحقيقي يضع له صفات لا تختلف عن الصفات التي يذكرها الدستور في الجمهورية الإسلامية بشأن الولي الفقيه. كما ان الخلافة أيضاً ليست بالنظرية التي يجمع عليها أهل السنة.

السادسة: إن الخطاب الإيراني للعالم الإسلامي لا يتضمن الدعوة إلى ولاية الفقيه أبداً، بل بالعكس يتضمن دعوة إلى رؤساء البلدان الإسلامية كي يتحدوا بعضهم مع بعض، ولكي يلتحموا بآمال وآلام شعوبهم، وإلى العمل بكتاب الله وسنّة رسوله.

٣ ـ عبد الله السيد ولد أباه

لدي ملاحظتان أسوقهما على هامش البحث الممتع والمعمق الذي قدمه الباحث د. كوثراني:

١ ـ من الحريّ التمييز في نمط الادراك العربي لإيران، بين الصورة المتكوّنة لدى العربي المشرقي وتلك المشكلة لدى المغربي العربي. في هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى الصلات الكثيفة القائمة تاريخياً وجغرافياً، بين الجناح الشرقي للوطن العربي والضفة الإيرانية من الخليج، ولعل أبرز مظاهرها التداخل العقائدي والبشري. إن مثل هذه العلاقات لا نجد لها أثراً في بلدان المغرب العربي التي لا تضم مكونات شيعية، حيث غالباً ما يتماهى التشيع في الخيال الشعبي مع صورة غائمة عن بلاد الفرس.

٢ ـ لقد كان من المفروض أن يشكل التوجه الإسلامي في إيران حلقة وصل مع الفكر العربي، على الأقل في الجانب الإسلامي منه. لكن ما نلاحظه حالياً، كما بيّن ذلك د. وجيه كوثراني، هو اختلاف التيارين الإسلاميين العربي والإيراني في المرجعية

النظرية والتوجهات الايديولوجية والسياسية. ونستنتج من ذلك أن كلاً من التيارين لم يستطع التخلص من رواسب المذهبية الموروثة والرهانات التاريخية السابقة والمعادلة القومية، بل والقطرية الضيقة.

٤ ـ فهمي هويدي

الكلام الذي قاله د. وجيه كوثراني ذكر فيه أن الأدبيات الإسلامية في الوطن العربي تطرح الخلافة صيغة للوحدة في العالم الإسلامي. وأحسب أن ذلك الكلام فيه قدر من التسرع يحتاج إلى تحرير ومراجعة. ففي حدود علمي، لا يوجد خطاب إسلامي صريح يتبنى قضية الخلافة سوى حزب التحرير الإسلامي الذي هو محدود الحضور والوزن في الساحة الإسلامية.

وأنا أفرّق بين الاعتزاز بتجربة الخلافة وبين طرحها كصيغة للوحدة، فالاعتزاز مشروع بطبيعة الحال، وهو لا يمنع من نقد أية ممارسات تمت باسم الخلافة، وليس صحيحاً، بالمناسبة، أن الإسلاميين لم ينتقدوا تلك الممارسات، فقد كتب الشيخ محمد الغزالي منتقداً بحدّة الاستبداد الذي تم باسم الخلافة وكيف أن تاريخ الإسلام ارتبط بعد الخلافة الراشدة، بأسرتين هما: الامويون، والعباسيون.

هناك عدد غير قليل من الباحثين الإسلاميين يعلن أن الإسلام لم يطرح صيغة محددة لنظام حكم القطر أو الأمة، وإنما طرح قيماً لالتزامها في الحكم، مثل الشورى مثلاً. ومن هؤلاء، توفيق الشاوي، وكمال أبو المجد وفتحي عثمان ومحمد سليم العوا، ولي شخصياً إسهام مماثل في المجال نفسه.

وأضيف هنا أن فكرة إقامة منظمة المؤتمر الإسلامي وفكرة السوق الإسلامية المشتركة، هي في واقع الأمر ثمرة دراسات قام بها بعض علماء المسلمين للوصول إلى الكيفية التي يمكنهم بها إقامة وحدة بين الأمة الإسلامية.

أخيراً، أذكر أن استشهاد د. وجيه كوثراني بموقف حزب التحرير من قضية الخلافة، لا يعبر بصورة كافية عن موقف الحركات الإسلامية في الوطن العربي. وأشير هنا إلى أن الإمام حسن البنّا، مؤسس حركة الاخوان المسلمين، حين تحدث عن وحدة الأمة الإسلامية فإنه قال إنها لا يمكنها أن تتم إلا بعد المرور بالوحدة الوطنية أولاً، ثم الوطن العربي ثانياً، وبعدها يمكننا الحديث عن وحدة الأمة الإسلامية.

٥ ـ يوسف الحسن

أزعم أيها الاخوة أنه لا أحد في هذه القاعة من الجانب العربي لا يعتبر الوحدة العربية تنسيقاً أو تعاوناً أو تكاملاً يعتبره حلماً وهدفاً راود أجيالنا جيلاً بعد جيل، انتماءً وهوية ودعامة أساسية لوحدة أكبر للأمة الإسلامية، وحدة عادلة ومستقلة ومتجددة حضارياً. لذا تراني أطير فرحاً ورضى لما ورد في ورقة حجة الإسلام خسرو شاهي من

فهم سليم لهذه القضية الأساسية من المشروع الحضاري للأمة العربية في مواجهة التجزئة التي نعانيها نحن كعرب. وبقدر هذا الفرح كنت مستاء هذا الصباح عندما قرأت بالعربية ورقة أخي الدكتور علي شمس أردكاني وهو يقول إن الوحدويين العرب أساءوا إلى العرب وأساءوا إلى الإسلام وأساءوا إلى وطنهم وتسببوا بأحقادٍ وعداوات، بدون أن يذكر مبررات موضوعية أو حيثيات. هذا الادراك لأخي حجة الإسلام، في تقديري، هو أحد مداخل فهم أفضل لعقلية وذهنية العرب الذين تتحاورون معهم الآن وفي العصر الحديث وفي المستقبل. ولعل الموقف السياسي أو الايديولوجي لبعض التيارات الإيرانية، في الحكم أو خارج الحكم، في داخل إيران أو خارج إيران، تجاه مثل هذه القضية التي قد تأتي بأشكالٍ متنوعة وصيغ متنوعة مثل صيغة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو صيغة تعاون لدول مجلس التعاون، دول عربية في الخليج مع دول عربية أخرى ـ هذا الموقف الإيراني الرسمي أو الأكاديمي لتيارات في الحكم أو خارج الحكم نعتبرها بشكل عام في الادراك وفي العقل العربي انها موقف لا يعبر عن رغبةٍ في إمكانية تحقيق أرضية لتعاون أو فهم. **هذه نقطة.**

النقطة الثانية، هناك صور ومناهج متعددة للتعاون، كما ورد في بعض الأوراق، وهذا ما يبشر ويسعد المرء عندما يسمع قبولاً لعدد متنوع لمناهج للتعاون بين دول عربية وإيران، سواء كانت دول ذات تجمع إقليمي فرعي أو أوسع من ذلك. مثل هذه الصور أو النماذج التي طرحت، مسائل البيئة، مسائل النفط، مسائل المياه، مسائل المخدرات، مسائل تنقل العمالة، الاستثمار وغير ذلك. لكن كل هذه الصيغ إذا أردنا أن تتحقق لا بد من توفر شروط نجاحها، وأول شروط هذا النجاح هو توفير قاعدة من الفهم ومن الثقة ومن شروط التعاون الفنية المختلفة.

النقطة الثالثة، تتعلق في ما ورد في ورقة أخي حجة الإسلام، التي أعيد بحثها هذا المساء بعد أن مررنا عليها في الصباح في بعض الردود وهي المتعلقة بموضوع الموالي في التاريخ الإسلامي. لا بد من إعطاء المزيد من الفحص ومن الدقة عندما نحدد فهمنا لهذه القضية. أقول إن من الموالي من عمل قاضياً ومن عمل في زمن الحجاج كان من الموالي، سعيد بن جبير كان قاضياً للكوفة. خليفتان من الخلفاء الأمويين كانت أمهما من الموالي ومن بينهم الخليفة مروان الثاني. كما أن بعض الولاة الأمويين، صحيح أنهم فرضوا على الموالي، وخاصةً في أواسط العصر الأموي نتيجة الأزمة المالية التي كانت في تلك الفترة، متطلبات مالية هي تدابير وليست قاعدة، لم تكن قاعدة في التاريخ الإسلامي، مثلما فرض الخراج على العرب.

لنتذكر أيضاً أن ثورات الموالي وحركاتهم في العصر العباسي كانت أكثر خطورة رغم أن العباسيين حققوا من المساواة الاجتماعية أكثر مما حققه الأمويون.

النقطة الأخيرة، احترم تماماً أيها الاخوة الرؤية التي يقدمها بعض الاخوة الإيرانيين في أوراقهم حول الإشادة بأساليب وسياسات الجمهورية الإيرانية في عهديها الأول والثاني

ـ سياساتها وإجراءاتها وتوجهاتها تجاه القضايا المحلية والإقليمية والإسلامية والدولية ـ واعتبارهم لها أنها تمت، كما يقول حجة الإسلام، وفق المصلحة الإسلامية. أود أن أسجل بأنني من الذين لهم انتقادات ورؤية أخرى لكثير من السياسات والاجراءات والمؤسسات خاصةً التي تتعامل مع العالم الإسلامي وهذه القضايا.

٦ ـ محمد عدنان البخيت

على ضوء ما طرحه الزميلان تبدو لنا الحاجة ماسة للتأكيد على ضرورة معالجة تاريخ الأمة الإسلامية بمنهجية علمية وموضوعية، وأن نحيّد تاريخ الأمة عن الطروحات السياسية والعقيدية، بل أن نقر أن تاريخ الأمة الإسلامية يمكن قراءته من منظور التعددية والتنوع، وبذلك تكون القومية حقيقة لجميع الأسر والشعوب المشكّلة للمجتمعات الإسلامية، كما وان الدين الإسلامي حقيقة في حياتنا ولم يعد هناك من مبرر للعداء ما بين الدين وما بين القوميات في البلاد الإسلامية ما دامت القومية هي انتماء لغوي ثقافي اجتماعي ضمن ولاء أكبر هو الولاء الديني. وأضيف القول إن هناك حاجة ملحة لتحييد المرجعية الدينية وإبعاد شبح السياسة عنها، لأن المرجعية ليست شأناً إيرانياً بل شأن يهم جميع المسلمين بما في ذلك السنّة في هذا المنعطف الزمني الذي يشهد محاولات جادة للتقريب ما بين المذاهب بل إيجاد فرص التلاقي ما بين أتباع المذاهب الإسلامية المختلفة. وهذا يستوجب القول منا جميعاً أننا بحاجة الآن لاستكمال بناء المشروع التربوي الثقافي الإسلامي من قاعدة تكامل المدارس الفقهية، حيث إن تاريخ الأمة الإسلامية ليس وقفاً على مدرسة بعينها أو أمة دون غيرها أو حقبة أو إقليم دون آخر، بل هو تاريخ كل المدارس الفقهية واتباعها وتجربة الأقاليم كلها، وهو تاريخ كل الشعوب والقبائل التي تعارفت وتفاعلت من خلال ما وفره الإسلام لأتباعه منذ فجر الدعوة إلى يوم الناس هذا.

ولعله من المفيد هنا أن نطلب من الباحثين بيان الإدراك المتبادل على المستوى الأهلي الشعبي ما بين أبناء الأمتين، إذ لا يُكتفى فقط بالاقتصار على الادراك المتبادل على مستوى النخبات. وبما أن المنطقة مقبلة قسراً على شرق أوسط جديد، فالسؤال المطروح علينا جميعاً، إلى أي حد نستطيع أن نشكّل مضموناً إسلامياً: عربياً، تركياً، إيرانياً وكردياً لهذا الشرق الجديد؟

٧ ـ محمد عبد الله العزاوي

ينبغي التأكيد أن العراق قد بارك الثورة الإيرانية بعد نجاحها مباشرة، وتمنى أن تكون إيران الإسلامية سنداً قوياً للعرب وعنصراً ايجابياً للحفاظ على أمن منطقة الخليج العربية واستقرارها. لقد حرص العراق على تنمية علاقاته مع إيران لتكون نموذجاً للعلاقات يصح أن يُحتذى، وأن تكون هذه العلاقة جسراً متيناً وقوياً تعبر عليه الصداقة العربية ـ الإيرانية لتقوى هذه العلاقات ولتزداد وثوقاً. وأعتقد أن ندوة العلاقات العربية ـ الإيرانية يمكنها أن تكون بادرة خير لتصحيح مسار العلاقات العربية ـ الإيرانية، كما

أعتقد أنه من المصلحة الحقيقية أن يكسب كل من العرب والإيرانيين الآخر. وينبغي أن نسلّم بأن لا مصلحة في أن ينجرف أحد الطرفين في مواجهة الآخر، وأن بناء علاقات عربية ـ إيرانية على أسس مبدئية واضحة ومحددة لا تترك مجالاً لأي دسّ أو وقيعة على الاطلاق وهو المطلوب في الوقت الحاضر. وأدعو إلى معالجة كل ما ينشأ من سوء فهم بين الإيرانيين والعرب بروح الاخوة، ورائدنا الحرص الأكيد على تلافي أي خلاف، لأن المستفيد الوحيد من الخلافات بين العرب والإيرانيين هم أعداء الطرفين.

٨ ـ هاني الحسن

لقد استمعنا إلى دراسات قيمة جداً حول المرجعية والخلافة والقومي والإسلامي، وأود هنا أن أعلق على وجهة البحث خوفاً من أن ندخل من حيث لا ندري في مباراة لتمارين ذهنية في المجال الفكري. وما لفت نظري هو عرض موضوع ولاية الفقيه بشكل نقدي وخلافي. إننا اليوم نلتقي هنا للبحث في العلاقات العربية ـ الإيرانية، ويجب ألا ننسى أنه لولا وجود النظام الإسلامي القائم في إيران لما كان بالامكان عقد هذه الندوة.

إن الدول والقوى السياسية تلتقي عادة إما بدافع الرغبة أو بدافع الضرورة، ونحن اليوم نلتقي ليس بدافع الرغبة فقط، وإنما بدافع الضرورة التي تجمعنا معاً اليوم، إيرانيين وعرباً، ألا وهي الهجوم الغربي الهادف إلى الهيمنة علينا، إيرانيين وعرباً معاً. إن إدارة الصراع تتطلب تحديد خيار من الخيارات المحركة وهذه الخيارات أساسها إما القومي أو المذهبي أو السياسي أو الاقتصادي أو السياسي والاقتصادي معاً.

ـ **القومي** قائم دائماً وموجود، فالله سبحانه وتعالى قال لنا: **﴿وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا﴾**[(١)]. فنحن شعوب إيرانية وعربية. وأنا عربي معتز بعروبتي، والآخر إيراني وتركي وكل معتز بإيرانيته وتركيته. ما هو مرفوض، القومية الشوفينية من أي طرف. فشاه إيران، مثلاً، اختار القومية الإيرانية الشوفينية أساساً للدولة لأنه كان مطلوباً منه ضرب القوى الإسلامية داخلياً وخلق صراع عرقي مع من حوله من العرب وغيرهم، ليهيمن الغرب عبره على المنطقة، والقومية العربية غير الشوفينية والوطنية. فهذه القومية ليست هي الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه العلاقة المشتركة الإيرانية ـ العربية.

ـ **المذهبي** يمكنه أن يكون أساساً للقاء القوميات والشعوب المختلفة إذا كان الطرفان يتطابقان، إذ إن الخلافات المذهبية حساسة. إلا أن الضرورة لإقامة تنسيق إيراني عربي أفرزت موقفاً عند الرئيس عبد الناصر، قائد القومية العربية، عندما جرى في عهده صدور فتوى من شيخ الأزهر تعلن أن مذاهب الإسلام خمسة، مضيفاً المذهب الجعفري الاثني عشري إلى المذاهب الأربعة الأخرى. وجاء في إيران رجل ليس كغيره من الرجال، آية الله الخميني، فطرح ولاية الفقيه التي قدمت نموذجاً جديداً لتطوير الفقه

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

الإسلامي في مجال أساسي وهو كيفية إدارة الدولة، الأمر الذي يتسبب الخلاف حوله إلى خلق أعمق خلاف داخل المسلمين.

ـ وهناك النموذج السياسي حيث يلتقي الناس حول مصالحهم الاقتصادية والسياسية ويغضون النظر عما يفرقهم.

إن الرافعة القادرة على الفعل لإقامة علاقات إيرانية ـ عربية هي رافعة سياسية اقتصادية وليست رافعة قومية أو مذهبية، وعليها يجب أن نركز، ومنها يجب أن ننطلق. فقضية فلسطين، مثلاً، مثلت تاريخياً نقطة لقاء، بل حتى نقطة اندماج إيراني ـ عربي. وهنالك الهجوم الغربي القائم في المنطقة، والمطلوب فيه إسقاط النظام الإيراني وإلغاء الهوية العربية وفرض الهيمنة الاسرائيلية أمنياً واقتصادياً. وأرى أنه لا بد من توجيه الحوار بهذا الاتجاه والخروج بنتائج في الاتجاه نفسه أيضاً.

٩ ـ محمد علي مهتدي

أعتقد أن ما قيل حول شمولية الخلافة، أو ولاية الفقيه وإقامة حكومة عالمية، إنما قصد منه بيان الجانب النظري من الموضوع الذي لا بد من بيانه، بغض النظر عن إمكانية تطبيقه على الأرض أو استحالته، وهو ما استغلته الدوائر الصهيونية للوقيعة بين إيران وجيرانها العرب واتهام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول بغية الهيمنة عليها. والمعروف أن تطبيق أي حكم شرعي مرتبط دائماً بمبدأ الاستطاعة. والقيادة الإسلامية في إيران كانت واعية تماماً استحالة تطبيق مبدأ ولاية الفقيه، بمعنى ايجاد دولة إسلامية واحدة، ولذلك نرى أن الإمام الخميني (رض) يطالب في وصيته المنشورة بإيجاد نوع من الاتحاد بين الدول الإسلامية، بغية توحيد السياسات الكبرى لهذه الدول تجاه القوى العالمية والحيلولة دون هيمنة هذه القوى على بلاد المسلمين والتلاعب بمصائرهم.

١٠ ـ أحمد صدقي الدجاني

تعليقي هو حول الموضوع، مغتنياً بالأوراق التي قدّمت، وهي حافلة بنقاط هامة.

وقفت أمام مصطلح «الادراك المتبادل» ورجعت إلى مخطط الندوة لأحدد بدقة ما المقصود فيه. بدا لي أنه يتضمن سؤالاً موجّهاً للعربي ابن الحضارة العربية الإسلامية، حول رؤيته للعلاقة بين القومية الإيرانية والإسلام، وللثورة الإسلامية في إيران.

اجابتي بإيجاز وبتلقائية ووضوح هي «إيران بلاد تضم اخوة لي في الإسلام ينتمون للحضارة العربية الإسلامية التي أنتمي إليها. فيهم أقوام أذكر منهم الفرس والبلوش والأكراد والعرب. تماماً كما ان في وطني العربي اخوة عرباً وأكراداً وتركماناً وسوداً. والثقافة الإيرانية تجمع بين اخوتي في إيران، تماماً كما تجمع بيننا الثقافة العربية في وطننا العربي.

واضح من البحوث أن الفكر العربي شأن الفكر الإيراني بلور الهوية في كل من

الدائرتين. وفي الهوية عنصر اللسان وعنصر الدين وعنصر التراث الحضاري. ولكل من يحمل هويةً أن يعتز بعناصرها، والاعتزاز هذا لا يعني الاستعلاء، فالنسب هو كما قال ابن خلدون للتعارف «ويتعارفون بالأنساب».

انطلاقاً مما سبق أتعامل مع الثورة الإسلامية في إيران، أتأمل في أهدافها التي وضعتها نصب عينها، وأتتبع مسارها وألاحظ ما حدث من تطور في الأهداف ضمن هذا المسار. وقد حفلت الأوراق بتفاصيل وملاحظات تغني.

إن هذا النظر في المسار يتصل بتاريخ الأفكار الذي نحتاج إلى انتشاره والعناية به. وواضح أن الأفكار التي كانت سائدة عام ١٩٢٠ في كل من إيران والوطن العربي تختلف عن الأفكار السائدة اليوم عام ١٩٩٥ على صُعُد عدة منها صعيد الدولة الوطنية الحديثة. الأفكار إذا تتطور وهي أيضاً قابلة للتطوير. ونحن حين ندرس تاريخ الأفكار يتأكد لنا ذلك. وقد شهد الفكر القومي العربي الذي أنتمي إلى مدرسته من موقع الإسلام، هذا التطوير على مدى قرن من السنين. وهو اليوم حريص على أن يقرن بين الانتماء القومي والانتماء الحضاري، ولا يغفل حقيقة الدولة القطرية ضمن الدائرة القومية وهو يسعى إلى تحقيق هدف الوحدة.

ومن ثم فالادراك المتبادل يمكن أن يصل بنا إلى إحسان التعامل وتحقيق لحمة هي هدف ندوتنا.

١١ ـ سيار الجميل

لدي بعض التساؤلات والملاحظات، ولا أطلب الأجوبة عنها، لأن أجوبتها تحصيل حاصل في ذاكرتنا السياسية، سواء كانت مشتركة أو متباعدة أو متنافرة.

١ ـ أعتقد أن الادراك بالأمور يعقب الوعي بالأشياء، وعليه، فإن تحولات التفكير لدى النخبات المفكرة والمثقفة ترافقت مع تكوينات الدولة المعاصرة، سواء كان ذلك في تركيا أو إيران أو الدول العربية، متأثرة بالفكرة الاتحادية والمبادئ الولسنية، ثم الكمالية، ثم النازية، ثم الليبرالية، ثم الماركسية... الخ. كل ذلك جرى بمعزل عن الادراك بمخاطر النتائج وتحدياتها التي أفرزتها الصدمات مع الغرب، سواء كانت حضارية أو سياسية أو فكرية ثقافية، وذلك عند القيادات والنخبات وليس عند الجماهير.

٢ ـ صحيح أن «القومية» فكرة ايديولوجية حديثة، ولكنها اتفقت مع المسارات التي خلقها الوعي السياسي لدى العرب والأتراك والإيرانيين على امتداد القرن العشرين. وقد قدمت القومية العربية أنشطة شريفة ونظيفة إزاء التحديات التي فرضتها الامبريالية. ولم يكن هناك أي ادراك متبادل بين العرب والإيرانيين على امتداد القرن العشرين، إلا لدى بعض الفئات المتلاقية من خلال التجارة والدراسة أو زيارة العتبات المقدسة.

٣ ـ ونحن على أعتاب قرن جديد، ستكون التحديات القادمة أكبر بكثير مما شهدته

أجيال القرن العشرين، وأعتقد أن النخبات العربية والإيرانية تمتلك إدراكاً متنافراً لا متبادلاً في المواريث والتواريخ، ويمتلك بعضها، وخصوصاً عدد من المفكرين المعاصرين، ذلك الادراك المتبادل بتحديات الرأسمالية ومخاطرها القادمة. فالمطلوب وضع إجابات حقيقية عما ستلاقيه الأجيال القادمة، منها:

ـ من الذي سيقرر ويحدد مصيرنا القادم... نحن أم الآخر؟

ـ ما هي الآليات السياسية الفكرية والاجتماعية والذهنية التي باستطاعتها التعامل مع تعقيدات المستقبل؟

نحن بحاجة إلى إدراك متبادل. نعم، ولكن ليس ضمن قوقعة التباينات الدينية والاختلافات المذهبية والمرجعيات الطقوسية والتعقيدات التاريخية... إدراك متبادل بشأن المستقبل لا الماضي، والعقل لا العاطفة.

١٢ ـ رضوان السيد

١ ـ يشكّل البحثان محاولتين تكمل احداهما الأخرى. فالسيد خسرو شاهي يدرك الخصوصيات والمحليات والانتساب الخاص باعتبارها أموراً طبعية وطبيعية لا تعارض الإسلام، ولا تعني التمايز من الآخرين أو الانتقاص منهم. ود. كوثراني يقرأ هذه التمايزات عندما تتحول إلى عوامل في السياسات الداخلية والجيوستراتيجية، وكيف تصبح مجالات للتقاطع وسوء الفهم وتغذية الاختلاف تحويلاً له إلى صراع.

٢ ـ في ما يتصل بما ذكره د. كوثراني من وجوه سوء الادراك، علينا ألا ننسى أمرين اثنين: ظهور الدولة القومية بتهيؤاتها الايديولوجية، ووجود عناصر تمايز مذهبية ومحلية وثقافية، أمكن استخدامها في الجدل، وفي بناء المشاعر القومية المتمايزة. من العناصر التي استخدمت في مجال بناء المجال القومي الايراني: الصورة السلبية للعرب باعتبارهم غزاة (تازيّان)، وانحرافهم عن الإسلام بتخلّيهم عن آل البيت، في حين وقف الإيرانيون مع أهل البيت. أما القوميون العرب فسادت لديهم الصورة التاريخية القائلة إن الحكم العربي والإسلام العربي أفسدته العناصر الغريبة من الشعوبيين والأعاجم. أما العلمانيون من القوميين العرب والإيرانيين فينحّون، في مجال إدراكهم التمايز، الإسلام من مجال العلاقة أو يعتبرونه عنصراً سلبياً. والعناصر التي يستخدمها هؤلاء وأولئك موجودة منذ القديم كما قلت؛ لكنها هامشية في الأصل، من ضمن الأنساق الفرعية داخل الثقافة الإسلامية الكلاسيكية.

٣ ـ ما يتصل بصورة السيد خسرو شاهي للتاريخ الإسلامي، فمجال التاريخ الإسلامي من المجالات التي يلتقي فيها الإسلاميون والقوميون الإيرانيون. إنهم يملكون نظرة سلبية إلى التاريخ الإسلامي كله عملياً وإن اختلفت الأسباب. الإسلاميون الإيرانيون يضعون معاوية بداية للانحراف الذي استمر وتفاقم حتى سقوط الخلافة العربية، والانفصال السياسي للمجالين. والقوميون الإيرانيون يعتبرون العرب غزاة، والحكّام أو

الخلفاء بالتالي طوال التاريخ مغتصبين وغير شرعيين (حكام طوائف)، وقوة غريبة تستعمر إيران. لكن من الطريف الملاحظة هنا أن الإسلاميين العرب اليوم يوافقون الإسلاميين الإيرانيين في موقفهم من الامويين. وهذا نموذج آخر للاستخدامات الايديولوجية المعاصرة للتاريخ.

١٣ ـ وجيه كوثراني (يردّ)

أشكر الاخوة على الملاحظات التي قدمت على البحث، أحملت هذه الملاحظات نقداً ايجابياً أم نقداً سلبياً، فقد استفدت منها جميعاً سواء باتجاه إعادة النظر في بعض المسائل، ومنها مسألة الخلافة التي أشار إليها الأخ فهمي هويدي، مشكوراً، أو باتجاه توضيح المنهج الذي كتبت على أساسه الورقة، والفرضيات التي حاولت البرهنة عليها.

وفي إطار توضيح المنهج والفرضيات أشير باختصار إلى أنني انطلقت في بحثي من ثلاث فرضيات متداخلة تدور حول محور التمايز والتداخل بين حقول الادراكات الإيرانية والعربية لمسائل الدين والسياسة والقومية والإسلام والمجتمع والدولة: وهذه الفرضيات الثلاث يمكننا توزيعها على مستويات ثلاثة:

١ ـ المستوى **الأول** من التداخل والتمايز هو بين الدين والسياسة، وهذا المستوى هو الذي يفسر معالجتي لموضوع «ولاية الفقيه» الذي اعتبره بعضهم موضوعاً شيعياً بحتاً، وهو في الواقع موضوع يطرح نفسه من جانب الفكر السياسي الإسلامي سنياً كان أو شيعياً. فولاية الفقيه تطل على سؤال مركزي عندما تطرح قضية «الدولة الإسلامية» أو «الدولة المدنية»: ما هو دور الفقيه في هذه الدولة؟ هل هو فقيه مرشد أو حاكم كما هو الحال في التجربة الإيرانية؟ هل هو «مفتي» أو «شيخ للإسلام» كما كان حال بعض الفقهاء في الدولة السلطانية القديمة، والدولة الحديثة اليوم؟...

٢ ـ المستوى **الثاني** من التمايز والتداخل، يطال التمايز والتداخل بين الدولة والمجتمع. والبحث يذهب باتجاه الاقتناع بفرضية «المجتمع المدني» وباعتبار الدين وتعبيراته الفكرية والثقافية والسياسية جزءاً من دينامية المجتمع المدني، وبالتالي فإن موقع الفقيه يصبح جزءاً من هذا المجتمع، لا جزءاً من مؤسسات الحكم والدولة. وهذا أمر يطل على موضوع «المرجعية»، بالنسبة إلى المسلمين الشيعة، والفقيه أو العالم بالنسبة إلى كل المسلمين.

٣ ـ المستوى **الثالث** من التمايز والتداخل، هو مستوى العلاقة بين القومية والإسلام، وقد حاول البحث أن يتابع حركة التجاذب بين المفهومين في الخطاب العربي والإيراني قدر الامكان ولدى عددٍ من النماذج. ولا شك في أن هناك نماذج أخرى، ولكنها في رأيي لا تعدل في صورة الفرضية التي لخصتها في الورقة المعادلة التالية: الإسلامية قد تستدخل القومية، والقومية قد تستدخل الإسلام. والمشكلة هي في الوقوع كما بيّنت في الحدية والشطط في كل الحالات والأحوال.

ولعل هذا التوضيح المنهجي يساهم في تفسير ما التبس أو أشكل لدى الإخوة المناقشين.

١٤ ـ هادي خسروشاهي (يردّ)

١ ـ قال د. رضوان السيد «بأن الإسلاميين الإيرانيين يعتقدون بأن تاريخ بدء الانحراف كان في زمن معاوية»، فمن الضروري أن أشير بأن هذا الاعتقاد ليس من الإسلاميين الإيرانيين فقط بل إن كثيراً من اخواننا من أهل السنّة أيضاً يعترفون بهذا الأمر، منهم سيد قطب، حيث يهاجم الامويين والأموية، في كتابه القيّم **العدالة الاجتماعية في الإسلام**، ثم يشير بأن بداية الانحراف كان في زمن خلافة عثمان، حيث ترأس بعض الامويين الأمور، وأخذوا مفاتيح الحكم بأيديهم، واستأثروا بها فيما بعد. ومنهم: الأستاذ السيد أبو الأعلى المودودي، حيث ألّف كتاباً ضخماً وتاريخياً حول الانحراف الحكومي في الإسلام وأسماه **خلافت أور ملوكيت** وقد طبع بلغة الأردو في باكستان، وترجم إلى اللغة العربية والفارسية وغيرهما.

وعلى أية حال: فالكلام لا يختص بالإسلاميين الإيرانيين ولا ببعض اخواننا من أهل السنة... بل المصادر التاريخية الموجودة عند الجميع تُصرّح بذلك... ونتعجب من الاخ الأستاذ رضوان السيد، حيث يقول بأن هذا الاعتقاد خاص بالإسلاميين الإيرانيين... ثم يشير بأن الإسلاميين العرب اليوم قد التحقوا بالإيرانيين في موقفهم من الامويين... واعتقد أن كل من يرجع إلى كتب التاريخ فسيلتحق بالإسلاميين العرب والإيرانيين.

٢ ـ في إشارة إلى كلام الأخ غسان بن جدو، أقول: من الضروري أن نشير بأن ما قلناه، هو بيان موقف الغالبية العظمى من الشعب المسلم والمثقفين والمفكرين الإسلاميين في إيران، أما موقف القوميين والليبراليين وغيرهم! فمن واجبهم أن يعلنوا آراءهم هم بأنفسهم... فنحن لسنا «دعاة» لهم ولا «محامين» عنهم!

أما الفرق الهدامة في العالم الإسلامي، التي صنعها الاستعمار لتفريق المسلمين، فهي **البهائية** في إيران **والقاديانية** في باكستان وكل فرقة أخرى تدعو لتكفير المسلمين سواء المتطرفين أو المتحجرين!.. مع العلم بأن القرآن الكريم قد صرّح: ﴿**ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً**...﴾[٢]. والمؤمن هو من آمن بالله وبالرسول وباليوم الآخر...

(٢) المصدر نفسه، «سورة النساء» الآية ٩٤.

الفصل الرابع

الخطاب السياسي والإعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـــ الايرانية

(الورقة العربية)

فهمي هويدي(*)

بعدما تنامت سطوة الاعلام في هذا الزمن، لم يعد يهم كثيراً ما إذا كنت على صواب أو خطأ، ولكن الأهم هو ماذا يقول الإعلام عنك وأين يصنفك. وبما أن الإعلام أصبح يؤدي ذلك الدور الخطير في تشكيل الرأي العام، فقد أصبحت فنون التغليط الاعلامي علوماً تدرّس في معاهد الصحافة، وصارت تلك الفنون أسلحة تستخدم في الصراعات السياسية حيناً وتواكب الصراعات المسلحة في أحيان أخرى. وما التغليط (disinformation) إلا سلاح في الاغتيال المعنوي (moral assassination)، إذ بمقتضاه يصبح بمقدورك أن تصفّي خصمك وتجهز عليه سياسياً بفنون الإعلام وحدها.

ليست بعيدة عن الأذهان قصة الخبر الذي جرى دسّه في وسائل الاعلام في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثلاثين دقيقة من وقوع انفجار أوكلاهوما، وكانت المعلومة التي روّج لها الخبر أن اثنين من أصحاب الوجوه الشرق أوسطية شوهدا وهما يهربان في سيارة من مكان الحادث. وهي المعلومة التي أسهمت بدور فعال في توجيه أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين منذ اللحظات الأولى، مع ما استصحبه ذلك من تداعيات سلبية

(*) جريدة الأهرام ـ مصر.

مشهورة، كان أهمها وقوع ٢٠٠ حادث اعتداء على العرب والمسلمين خلال الخمسين ساعة التي أعقبت الانفجار، حسبما أعلنت مصادر المجلس العربي - الأمريكي لاحقاً.

وحين تكشّفت الحقيقة، وعرف أن الفاعل أو الفاعلين أمريكيون، لم يعثر على مصدر الخبر، الذي لا نحتاج إلى جهد لكي ندرك أنه طرف معادٍ يجيد فن التغليط، فقام بدسّه وسط الذهول الذي ساد البلاد عقب الانفجار، ونجح في تفجير مشاعر التوتر والبغض ضد العرب والمسلمين، وكانت وسيلته بسيطة للغاية، مجرد سطرين في عشرين كلمة على أكثر تقدير.

خذ أيضاً تلك القصة النموذجية التي نشرتها صحيفة **الشرق الأوسط** اللندنية في شهر تموز/يوليو الماضي، وكانت خلاصتها أن حركة الجهاد الاسلامي تحقق في واقعة اختلاس مليوني دولار أودعها أحد مسؤوليها في حسابه، وان هذا المبلغ كان في الأصل دولارات مزيفة قدمتها إيران إلى الحركة، التي تولت «غسيلها» في أوروبا، وبعد أن نجحت في هذه المهمة استولى أحد مسؤولِي الجهاد على المبلغ وأودعه في حسابه، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى فتح ملف التحقيق في الموضوع[1].

عند تحليل القصة نجدها محملة بالاشارات الملغومة التالية: إيران هي التي تقف وراء حركة الجهاد الاسلامي تقدّم لها الدولارات بالملايين؛ إيران في ذلك تلجأ إلى التزوير والخديعة، لأنها تقدّم ذلك الدعم المفترض بواسطة دولارات مزيفة؛ حركة الجهاد التي تحمل ذلك الاسم الجليل في الوعي الاسلامي لا تتورع عن القيام بدور قذر يتمثل في غسل تلك الدولارات المزيفة في أوروبا؛ أوروبا الطيبة والمسكينة وقعت ضحية المسلمين الأشرار، الجمهورية الاسلامية وحركة الجهاد الاسلامي، تتعاطيان الدولارات المزيفة؛ رجال الجهاد الاسلامي ليسوا مجاهدين شرفاء كما يتصور الناس، لكنهم فاسدون في الحقيقة، بدليل أن أحدهم، وهو من المسؤولين الكبار، لم يكتف بارتكاب جريمة تسويق دولارات مزيفة، ولكنه اختلس المبلغ حين استبدله بدولارات حقيقية!

وحين يقرأ الانسان العادي هذا الكلام، وتبلغه الرسالة كاملة، فمن الطبيعي أن يشعر بالازدراء والنفور من إيران وحركة الجهاد والجهاد ذاته، وكل منتسب إلى الاسلام في هذا الزمن.

صحيح أن قيادة الحركة ممثلة في أمينها العام فتحي الشقاقي أصدرت نفياً للقصة من أولها إلى آخرها، نشر بعد يومين من إذاعة القصة الأولى (أي في ٧/١٧)، ولكن بعد أن ذاعت المسألة وأحدثت ما أحدثته من لغط وأصداء، وأصبح بمقدور المتخصصين في الدس والاغتيال الاعلامي أن يعتمدوا على ما نشرته الصحيفة في المرة الأولى

---

(١) الشرق الأوسط، ١٥/ ٧/ ١٩٩٥.

ويتجاهلوا التكذيب المنشور في المرة الثانية!

لسنا بحاجة إلى إيراد المزيد من الأمثلة للتدليل على خطورة الاعلام حين يستخدم في التضليل لا التنوير، وهذه الخطورة تتزايد حين يصبح الإعلام تحت سيطرة الدولة أو يعكس توجيهاتها، وهو الحاصل في مختلف الدول غير الديمقراطية، إذ في هذه الحالة يستخدم الإعلام لخدمة السياسات العامة، ويغدو معبّراً عن السلطة وليس عن المجتمع.

أولاً: ظلال أثّرت سلبياً في العلاقات

وإذا حاولنا أن ندقق في موقف الإعلام على الجانبين العربي والإيراني من قضية العلاقات بين الطرفين، فسنجد أن السمة الغالبة له أنه كان عاكساً لمواقف الحكومات، خاصة بعد الفرز الذي حدث في أعقاب اندلاع الحرب بين إيران والعراق مباشرة في العام التالي لقيام الثورة الاسلامية. ونظراً إلى أن الإعلام العربي هو موضوع الورقة، فإننا سنركز على موقفه، تاركين شأن الإعلام في إيران إلى زميلنا الإيراني المكلف بهذه المهمة. ذلك أن من يتابع الخطاب الإعلامي العربي يلاحظ أن أغلبية الدول العربية التي انحازت إلى صف النظام العراقي ثبتت مقولاته بصورة أو أخرى، وعمل الإعلام على الترويج لتلك المقولات في ما بدا أنه دعم أو مناصرة للعراق، الذي أعلن من البداية أنه يخوض المعركة دفاعاً عن الأمة العربية ضد «الخطر الفارسي»، وليس انطلاقاً من حساباته أو مصالحه الخاصة.

بالمقابل، فإن الدول التي لم تؤيّد العراق اتّسم خطابها الإعلامي بالاتزان والاعتدال، ينطبق ذلك بالدرجة الأولى على سوريا، وبدرجة أو أخرى على لبنان.

والقدر المتيقن أن مرحلة الحرب التي استمرت ثماني سنوات أحدثت تشوهات كثيرة في العلاقات العربية ـ الإيرانية، من حيث إنها أدّت إلى استقطاب كامل، من شأنه تعميق الفجوة بين الطرفين في وقت مبكّر. هذه الفجوة مُلئت بالمخاوف والانطباعات السلبية التي ظلّت آثارها ممتدة، بدرجة أو أخرى، حتى الوقت الراهن، أي بعد ستة عشر عاماً من قيام الثورة.

إزاء ذلك، فإن متابعة موقف الإعلام العربي تقتضينا أن نفرق بين مرحلتين في العلاقات العربية ـ الايرانية، هما: **الأولى**، مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، ومرحلة مابعد الحرب. وقد شاءت الأقدار أن تواكب مرحلة الحرب زمن انتصار الثورة الاسلامية الأولى، وقيادة الإمام الخميني للدولة في ما قد نسميه تجاوزاً بالجمهورية الاسلامية الأولى. أما المرحلة **الثانية**، فقد تزامنت مع غيبة الإمام الخميني عام ١٩٨٩، ومن ثم إقامة الجمهورية الثانية.

لم تكن ظلال الحرب وحدها التي أثرت بالسلب في العلاقات العربية ـ الإيرانية، ولكن هناك أموراً أخرى وضعت الطرفين موضع التقاطع حيناً والتناقض أحياناً أخرى، وفي مقدمتها ما يلي:

ـ تفكيك المشروع القومي بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، ودخول العالم العربي مرحلة اللامشروع، مع ما استصحبه ذلك من انفراط وانفلات.

ـ تزايد النفوذ الغربي عموماً والأمريكي بوجه أخص، سواء بعد طرد الخبراء الروس من مصر، الأمر الذي أدّى إلى دخولها تدريجياً في الفلك الأمريكي، وهو وضع جرى تكريسه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أو بعد الغزو العراقي للكويت في سنة ١٩٩٠، الذي أفرز تعاظماً مشهوداً للنفوذ الغربي والأمريكي في العالم العربي بصورة عامة، ومنطقة الخليج بصورة خاصة.

ـ توقيع اتفاقية الصلح (كامب ديفيد) بين مصر واسرائيل في سنة ١٩٧٨، الأمر الذي أدّى إلى إخراج مصر من مجمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم إضعاف الجبهة العربية على إطلاقها.

ـ تراجع أهمية القضية الفلسطينية، خصوصاً بعد مؤتمر مدريد، الذي انفتحت فيه شهية إسرائيل للتعامل مع العالم العربي والإسلامي، قفزاً فوق القضية الفلسطينية، ومن دون حل أي من عناصرها الأساسية.

ـ الصدام بين بعض الأنظمة العربية، ومصر على رأسها، وبين الحالة الاسلامية، التي كانت الثورة الاسلامية في إيران إحدى أهم تجلياتها.

هذه العناصر أدّت إلى مزيد من التباعد بين العالم العربي وإيران، الأمر الذي لم يقتصر على المجال السياسي وحده، وإنما كان له صداه التلقائي على التناول الاعلامي، بحكم ارتباط الإعلام بالسياسة في أغلب أقطار العالم العربي.

تركّز هذه الدراسة على موقف الإعلام المصري من العلاقات العربية ـ الإيرانية، لأسباب عدة، وربما على رأسها أن مصر أكبر بلد عربي، فضلاً عن أن إعلامها هو الأقوى تأثيراً في العالم العربي. وسنميز في رصدنا ذلك الموقف بين مرحلتي الحرب العراقية ـ الإيرانية وما بعدها.

ثانياً: الإعلام في مرحلة الحرب العراقية ـ الإيرانية

قلنا إن أغلب الدول العربية وقفت في صف العراق، الأمر الذي جعل أغلب الخطاب الاعلامي العربي يتبنى موقف بغداد والمقولات التي أطلقها الإعلام العراقي لكسب معركته. صحيح إن النظام المصري آنذاك بقيادة الرئيس أنور السادات كانت لديه دوافع أخرى لمناهضة الثورة الاسلامية، منها علاقته الوثيقة بالأمريكيين التي جعلته يستضيف شاه إيران الذي لم يجد بلداً يرحّب به بعد الثورة سوى مصر، إلا أن ذلك ربما يعزز من الدوافع، لكنه لم يؤثر في النتائج.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا بأن موقف الإعلام المصري آنذاك كان هو ذاته موقف أغلبية

المنابر الإعلامية العربية، الأمر الذي يجعلنا نزعم بأن تلك الأغلبية اتخذت موقفاً واحداً في تناول الشأن الإيراني إبّان مرحلة الحرب. لقد كان الخصام وسوء الظن هما منطلق خطاب تلك المرحلة، الأمر الذي ترجم في معالجات عمدت إلى إثارة الشكوك وكيل الاتهامات.

لن نفصّل كثيراً في موقف الإعلام في مرحلة الحرب التي انقضت وصارت تاريخاً، لأن ما يهمنا بدرجة أكبر هو المرحلة التالية، المستمرة إلى الآن. لذلك فإننا سنجمل محاور الخطاب الاعلامي المصري، التي قلنا إنها كانت عاكسة لتوجهات الاعلام العربي الواقف في الخندق العراقي آنذاك.

نستطيع أن نرصد أهم تلك المحاور في خمس نقاط هي:

١ ـ إن إيران تسعى إلى تصدير الثورة إلى مختلف أنحاء العالم العربي. وقد استغلت إلى أبعد مدى في إثارة هذه المسألة تصريحات بعض المنسوبين إلى الثورة، الذين عبّروا، في لحظة الانتشاء بالانتصار، عن تطلّعهم إلى تصدير الثورة لكي تعم العالم العربي بأسره.

وبصرف النظر عما إذا كانت تلك التصريحات قد بولغ فيها أم لا، أم أنها كانت تعبيراً عن آراء شخصية لأولئك المسؤولين أو عن سياسة تلك المرحلة المبكرة، فالقدر المتيقن أن عنوان «تصدير الثورة» كان مصدراً أساسياً للمخاوف التي زرعها وعممها الخطاب السياسي والإعلامي العربي آنذاك، وهي مخاوف ما زالت أصداؤها تتردد إلى الآن.

٢ ـ إن إيران لها أطماعها في منطقة الخليج. وقد كان الدليل جاهزاً لا يحتاج إلى افتعال، وهو يتمثل في مسألة الجزر الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ إذ اعتبرت هذه المسألة وما زالت بمثابة خطوة أولى لتحقيق تطلعات إيران وأطماعها في منطقة الخليج، التي قد تتطور في ما بعد إذا واتتها الظروف.

٣ ـ إن الحرب بين العراق وإيران بمثابة جولة جديدة في الصراع التاريخي بين العرب والفرس. وقد بذل بعض الباحثين العراقيين جهداً في محاولة لتأصيل هذه المقولة، حيث سعوا إلى انتقاء وقائع التاريخ وليّها لإثبات أن الصراع بين الطرفين أزلي وأبدي في الوقت ذاته.

٤ ـ إن الحرب تعبير عن المواجهة بين العروبة والإسلام، حيث وضع العراق ومعه الأمة العربية في كفة، ووضعت إيران في الكفة المقابلة، وشهدت محافل النخبة العربية حوارات عدة حول العلاقة بين الاثنين، حيث ناصر بعضهم فكرة التقاطع والمواجهة، ودعا آخرون إلى الجمع بين الركيزتين.

٥ ـ فتحت الحرب ملف العلاقات السنية ـ الشيعية، وتعددت مقالات الصحف، كما أغرقت الأسواق العربية بمؤلفات جديدة أو قديمة أُعيد طبعها، إضافة إلى العديد من

الأشرطة التي سعت كلها إلى تجريح عقائد الشيعة وتبيان نقائصها، ومن ثم تعميق الشقاق بين اتباع المذهبين، على الرغم من أن الشيعة ليسوا في إيران فقط، ولكنهم يمثلون نسبة عالية من السكان في العراق والبحرين، وينتشرون في دول الخليج والعربية السعودية وسوريا، ويصل مجموعهم إلى نحو عشرة ملايين نسمة.

الخلاصة أن الخطاب الاعلامي والسياسي، وهو يهدف إلى كسب المعركة في مواجهة إيران خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، لم يتورع عن تجاوز العديد من الخطوط الحمراء وإهدار المصالح الاستراتيجية للأمة، وقد تمثل ذلك في مسعى تأجيج الصراع بين العرب والفرس، أو بين العروبة والاسلام، أو بين السنة والشيعة، من دون انتباه إلى الآثار المترتبة على ذلك في المستقبل، ومن دون اعتبار لأهمية إيران كعمق استراتيجي للأمة العربية، أو كحليف محتمل في مواجهة الخطر الاسرائيلي.

ثالثاً: الموقف بعد انتهاء الحرب ـ ملاحظات ست

حين انتهت الحرب لم يعد هناك مبرر وجيه للاستمرار في الاحتشاد إلى جانب النظام العراقي واستمرار المواجهة الاعلامية ضد إيران. وجاء الغزو العراقي للكويت في سنة ١٩٩٠ لكي يفتح الباب لمراجعة شاملة لملف العلاقات العربية ـ الإيرانية، وهو ما تحقق بشكل أكثر وضوحاً في منطقة الخليج والعربية السعودية. غير أن العلاقات مع مصر ظلت على توترها، ولم يطرأ عليها أي تحسن، وقد انعكس ذلك على الأداء الإعلامي للصحف القومية المصرية بوجه أخص، وهي المعبّرة في الأغلب عن توجهات السلطة.

وإذا ما ألقينا نظرة فاحصة على سجل الإعلام المصري في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى الآن (عام ١٩٩٥)، فسنلاحظ أن الصحف المصرية تراوحت بين مواقف ثلاثة:

الأول: موقف المحرّض المعادي: وقد تبنّته الصحف الرسمية في الغالب وبعض صحف المعارضة العلمانية، مثل جريدة **الوفد والأهالي**. الأولى متحفظة إزاء الحالة الاسلامية، والثانية معادية لها. وقد عبرت هذه الصحف عن السياسة المصرية الرسمية في موقفها الحذر والمتشكك، وأحياناً المعادي لإيران... بل نذهب إلى أن بعض تلك الصحف، مثل **الأخبار والجمهورية** قد غالت وشطحت في ذلك الاتجاه وتجاوزت الخط الرسمي المقرر لها في التحريض والعدوانية.

الثاني: موقف المهدئ والمتعاطف: وقد تبنّته بعض صحف المعارضة... وبصفة خاصة المعارضة الاسلامية التي يمثلها حزب العمل وجريدته **الشعب** التي حاولت اتخاذ موقف مغاير، وشرح وجهة النظر الأخرى التي ينادي بها دعاة الاسلام السياسي، والتي ترى ضرورة التقارب مع إيران وتقدّر أهمية ذلك في مواجهة العدو الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل والغرب.

الثالث: موقف المحايد والموضوعي: وقد ظهر هذا الموقف في بعض الصحف

الرسمية في أحوال قليلة نادرة نتيجة لظروف طارئة (كمؤتمر السكان)، أو مبادرة شخصية لتحليل القضية بعقلانية وهدوء (كما في خطاب محمد حسنين هيكل)، ولكن لم يستمر ذلك الموقف طويلاً، وضاع أثره سدى أمام حملات التعبئة المضادة.

إذا قلبنا صفحات الملف ودخلنا في التفاصيل، فإننا نستطيع أن نسجل الملاحظات التالية على الخطاب الاعلامي المصري:

الملاحظة الأولى: إن الصحف القومية الرئيسية الثلاث (**الأهرام والأخبار والجمهورية**)، بالإضافة إلى بعض الصحف المعارضة الأخرى، مثل **الوفد**، حفلت بتوجيه ادعاءات وأوصاف عدة إلى إيران، حيث دأبت على الحديث عن الحقد على العرب ومصر، والخطر الفارسي على المنطقة، وتصدير الثورة، وممارسة الإرهاب وتشجيعه... إلى آخره.

لقد كتب رئيس مجلس إدارة **الجمهورية** سمير رجب يقول: «إن إيران عاشت على مدى السنوات الأخيرة على الغش والتزوير والاتجار بالمبادئ وممارسة الارهاب وسفك الدماء، والحض على السرقة والضلال والاحتيال والخديعة»[٢].

في **الجمهورية** أيضاً كتب رجب قائمة طويلة من الاتهامات نحو إيران، وختمها بأن سوّى في النهاية بين الهندوس والفرس في إضمار الشر للإسلام والمسلمين[٣].

في جريدة **الأهرام**، كتب رئيس تحريرها ابراهيم نافع يقول إن إيران تخطط للهيمنة على المنطقة، وهي بذلك خطر على الأمن القومي والمصالح الاستراتيجية والحيوية للأمة العربية، وإنها تنطلق في ذلك من توجهات فارسية معادية للعرب، وتسعى إلى مناوأة مصر والسعي دائماً إلى إنهاك قواها واستنزافها عن طريق تصدير الإرهاب إليها، وفي نهاية مقاله حذّر من أن إيران تسعى إلى وراثة دور القوى الاستعمارية القديمة عن طريق فرض هيمنتها على الدول المتاخمة لها وإخضاع حكومات هذه الدول لمشيئتها وإجبارها على الدوران في فلكها[٤].

في جريدة **أخبار اليوم** ذكر رئيس تحريرها ابراهيم أبو سعده أن حكام إيران لم يتركوا وسيلة مشروعة أو غير مشروعة إلا وانتهزوها من أجل تنفيذ مخططاتهم لإحداث فرقعة يمكن أن تهز الجبهة الداخلية وإسقاط نظام الحكم في مصر، وإن النظام الإيراني خطط لاسقاط كل دول الخليج والتهامها، حتى خلص في النهاية إلى أن ما من مشكلة داخلية تستهدف إحداث خلل يمكن أن يزعزع أمن واستقرار بلد عربي إلا وكانت إيران تقف خلفها ومن تدبيرها[٥].

---

(٢) **الجمهورية**، ١٩٩٣/٥/٢١.
(٣) **الجمهورية**، ١٩٩٣/٢/٩.
(٤) **الأهرام**، ١٩٩٢/١١/٢٧.
(٥) **أخبار اليوم**، ١٩٩٢/١١/٢١.

في جريدة **الأخبار** اتهم أبو سعده ايران بأنها وراء الارهاب الذي تعانيه الجزائر منذ سنوات، وأنها وراء الحرب الأهلية في لبنان، وأنها تدعم الجماعات المتطرفة في مصر بالمال والسلاح، وأنها تريد الهيمنة على اليمن وتحويل أرضه إلى معسكر كبير لإيواء المتطرفين وتدريبهم، وأن لها مطامع في ثروات الخليج(٦).

في جريدة **الوفد** الناطقة باسم حزب الوفد العلماني المعارض، كتب رئيس تحريرها جمال بدوي أن إيران لها نوايا خبيثة وتريد إشاعة الفتنة بين المسلمين حتى ينفتح أمامها الطريق لإقامة الامبراطورية الفارسية الشيعية الكبرى، ونعت الايرانيين بأنهم «المفسدون في الأرض»!(٧).

الملاحظة الثانية: إن بعض الصحف القومية، كان لها موقف داع إلى قطع الوشائج مع إيران ومعارضة أي تحسّن في تلك العلاقات، وفي الوقت ذاته فإنها دأبت على استثارة دول الخليج وتحريضها لكي تبقى على موقف الخصومة مع إيران.

في جريدة **الأخبار** شنّ رئيس تحريرها ابراهيم أبو سعده هجوماً حاداً على السفير أحمد نامق رئيس مكتب المصالح المصرية في إيران لأنه يسعى إلى تحسين العلاقات وعودتها إلى طبيعتها، واتهمه بأنه يريد تحقيق أمنيته في أن يصبح «سفيراً بحق وحقيق» (هكذا نص عبارته) بعد أن ضاق بمجرد كونه رئيساً لمكتب رعاية المصالح فقط، وأنه ليس الرجل المناسب في المكان المناسب... إلى آخر الاتهامات(٨).

هذا التعقيب نشر لأن السفير نامق اشتكى في حديث لجريدة **الشعب** المصرية من أن بعض الكتّاب المصريين يسيئون إلى العلاقات المصرية ـ الإيرانية، وقال بأنه ينوي توجيه دعوات إلى عدد من الشخصيات الايرانية لزيارة مصر وعقد ندوات تقرّب بين الشعبين.

في الصحيفة ذاتها، ردّت وزارة الخارجية المصرية على أبي سعده، ودافعت عن السفير وجددت ثقتها به قائلة إنه يقوم بعمله في إطار السياسة الخارجية العامة للدولة، وإن من واجبه التقريب بين البلدين، وإن الخارجية مقتنعة بأن السفير لم يقم بما يستوجب مثل هذا الهجوم عليه والتجاوز في حقه(٩).

وفي جريدة **الأخبار** أيضاً وتحت عنوان «المصالحة متى ومع من» هاجم أبو سعده الذين يسعون للتقارب والمصالحة مع إيران ووصفهم بأنهم ضعاف النفوس وعبيد المال الذين يصرون على تبرئة جلادي طهران من أي تورط في جرائمهم، وعبيد الدولارات الايرانية الذين باعوا ضمائرهم وصحفهم الحزبية المبيعة من أبوابها ومكاتبها وأقلامها...

---

(٦) الاخبار، ١٩٩٤/٧/٩.
(٧) الوفد، ١٩٩٣/٥/٣١.
(٨) الأخبار، ١٩٩٢/٨/٥.
(٩) الأخبار، ١٩٩٢/٨/١٠.

وفي جريدة **الجمهورية** استنكر رئيس تحريرها سمير رجب موقف دول الخليج واستكانتها وخضوعها لإيران وطالبهم بتغيير مواقفهم منها[١٠].

وفي جريدة **الجمهورية** استنكر سمير رجب أيضاً تصريحاً نسب إلى الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع في العربية السعودية، قال فيه إن بلاده تعتقد بأن إيران لا تمثل أي تهديد بالنسبة إلى السعودية والمنطقة العربية[١١].

وقبل ذلك استنكر رجب أيضاً في جريدة الحزب الوطني الحاكم **مايو**، تصريحات دمشق بأن إيران دولة خليجية ولها مصالح واهتمامات بمشروع أمن المنطقة، وطالب سمير رجب بتكاتف الدول العربية ضد إيران[١٢].

وفي جريدة **الأخبار** ذكر مدير تحريرها جلال دويدار أن الرئيس مبارك عارض كل محاولات إيران إعادة العلاقات، مبرراً ذلك بأن طهران تريد أن تستخدم العلاقات الدبلوماسية لتجعل من القاهرة منطلقاً لنشر أفكارها والتمهيد لسيطرتها وهيمنتها[١٣].

الملاحظة الثالثة: إن الصحف القومية تبنّت بصورة مستمرة موقف اتهام إيران بالضلوع في دعم العنف الذي تمارسه بعض الجماعات الاسلامية في مصر؛ في هذا السياق يلفت النظر مقال كتبه سمير رجب في جريدة **الجمهورية** قال فيه ما نصه: «سوف تكشف التحقيقات في الدول التي ضبطت فيها خلايا تطرف مؤخراً أن إيران والسودان هما اللذان يدعمان تلك الخلايا ويخططان لارتكاب عمليات إرهابية»[١٤].

واللافت للنظر في هذا التعقيب أن الكاتب تحدث فيه عن نتائج التحقيقات قبل إجرائها!

أما ابراهيم أبو سعده في **الأخبار**، فقد كتب تحت عنوان المصالحة... «متى ومع من؟» يقول: «إن من المؤكّد أن لدى مصر ما يؤكّد تورط ايران في كل العمليات الارهابية التي يعانيها العديد من الدول العربية...» ويضيف: «فليس من المعقول أن تصدر عن الحكومة المصرية تصريحات متتالية تدين النظام الايراني بأنه وراء كل حوادث الارهاب وجرائمه من دون أن تكون لديها الأدلة الكافية، وليس من المقبول أن تقامر حكومة دولة كبرى، مثل مصر، بتوجيه اتهاماتها المحددة إلى النظام الايراني من دون أن يكون تحت يدها ما يدفعها دفعاً إلى توجيه هذا الاتهام الخطير الذي هو أقسى ما يمكن أن توجهه دولة إلى دولة أخرى».

---

(١٠) الجمهورية، ١١/٨/١٩٩٣.
(١١) الجمهورية، ٣/٥/١٩٩٣.
(١٢) مايو، ٢٣/١١/١٩٩٢.
(١٣) الأخبار، ١٧/١١/١٩٩٢
(١٤) الجمهورية، ١/١٠/١٩٩٤.

في **الأهرام** حذّر رئيس تحريرها ابراهيم نافع من تحركات ايران، حيث كتب يقول: «تكشف ايران عن توثيق علاقاتها بباكستان ومع جماعات المقاومة الأفغانية، ومحاولات توثيق روابطها مع الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي في آسيا لتطويق منطقة الخليج ومحاولة خلق شبكة من العلاقات المكثفة مع هذه المنطقة محورها غرب آسيا، في إطار نظام الشرق الأوسط الجديد، وكبديل عن النظام العربي»[١٥].

وفي **الأهرام** حذّر نافع من تسليح ايران وشرائها أسلحة من الصين وكوريا وروسيا وأوروبا الشرقية[١٦].

الملاحظة الرابعة: لجأت الصحف القومية إلى مهادنة إيران وتهدئة الموقف معها وتحقيق حملة التعبئة المضادة في مناسبات استثنائية، مثل المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، خصوصاً بعد حضور وفد ايراني للمشاركة في المؤتمر، وكانت هناك شائعات ادّعت بأن إيران ستحذو حذو العربية السعودية في مقاطعة المؤتمر. وعلى الرغم من أن فترة الهدنة هذه لم تستغرق سوى شهرين تقريباً إلا أن التحوّل الذي طرأ على الخطاب الاعلامي خلالها كان لافتاً للنظر، ودالاً على أن الصحف القومية التزمت الموقف الرسمي الذي رحّب بالمشاركة الايرانية واعتبرها لفتة إيجابية جديرة بالحفاوة.

فقد أبرزت الصحف القومية المصرية ما ذكره الرئيس حسني مبارك يوم ٨/٩/١٩٩٤ من أن إيران بحضورها مؤتمر السكان إضافة إلى التعاون الاسلامي تستحق التحية.

وبعد هذه الإشارة كتب سمير رجب رئيس تحرير جريدة **الجمهورية** قائلاً إن مؤتمر السكان هيأ الفرصة للتقارب المصري ـ الإيراني، وإن شعبَي البلدين يدينان بدين واحد بغض النظر عن اختلاف المذهبين السني والشيعي، وإن التنسيق في المواقف والاتصالات الجارية مقدمة لعودة العلاقات وتطويرها[١٧].

ونشرت صحيفة **الأهرام** تصريحاً لوزير الخارجية عمرو موسى قال فيه: «إن علاقة مصر وإيران تاريخية، وإن التقارب سيعود مرة أخرى، وإن ما جرى من توتر في العلاقات في السابق مسألة عابرة لا بد من أن تنتهي بتقارب البلدين»[١٨].

من ناحية أخرى، أفسحت **الأهرام** المجال لنشر مقال لعباس مالكي، مدير مركز الدراسات السياسية والدولية في وزارة الخارجية الايرانية ومساعد وزير الخارجية، جاء فيه أن هناك امكانية بناء أرضية مشتركة للتفاهم السياسي والاقتصادي والثقافي، وأن الحوار

---

(١٥) **الأهرام**، ٢١/١٢/١٩٩١.

(١٦) **الأهرام**، ٢٧/١١/١٩٩٢.

(١٧) **الجمهورية**، ١٣/٩/١٩٩٤.

(١٨) **الأهرام**، ٩/٩/١٩٩٤.

هو الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلافات؛ وقد قدمه لطفي الخولي الكاتب الصحفي لـ **الأهرام**[١٩].

كما أفسحت الصحف الرسمية في صدر صفحاتها المجال لتصريحات رئيس وفد ايران في المؤتمر حجة الاسلام محمد علي التسخيري، الذي أعرب عن أمله بأن يكون هذا التقارب هو بداية للتعاون بين البلدين في مجالات أخرى، وخصوصاً في المجال السياسي، وأن المؤتمر فرصة لبداية جديدة لعلاقات مصر وايران، وأن هناك تعاوناً كاملاً وتنسيقاً تاماً يستهدف الوصول إلى وثيقة تتفق مع القيم الاسلامية...[٢٠].

وأجرت صحيفة **الجمهورية** حواراً موسعاً مع عباس مالكي تركّز حول تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة السائدة عن الجمهورية الاسلامية[٢١].

وعلى الرغم من أن المؤتمر العالمي للسكان قد ساعد على تحقيق بعض التقارب المؤقت بين البلدين، كما بدا في ما نشرته الصحف من أخبار وتعليقات، إلا أن مقدمات ذلك التقارب أمكن رصدها قبل ذلك بثلاثة أشهر تقريباً، حين انعقد مؤتمر القاهرة لدول عدم الانحياز، الذي شارك فيه وزير الخارجية الايراني علي ولايتي، وكانت تلك أول زيارة يقوم بها وزير الخارجية لمصر بعد الثورة الاسلامية.

فقد أبرزت صحيفة **الأهرام** تصريحاً لولايتي قال فيه إن حركة عدم الانحياز اكتسبت فاعلية تجسّدت في مؤتمر القاهرة[٢٢]؛ وبعد ذلك بيومين أبرزت **الأهرام** تصريحاً للرئيس هاشمي رفسنجاني نفى فيه أية نية لبلاده لتصدير الثورة الاسلامية إلى الخارج، وقال إن طهران راغبة في إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية[٢٣]. كما أعرب عن استعداده لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وحل المشاكل الراهنة مع العربية السعودية، وبدء محادثات مع الإمارات العربية المتحدة لتسوية قضية الجزر المتنازع عليها.

ويبدو أن أجواء التفاؤل سادت الأوساط الإعلامية القاهرية في تلك الفترة، وهو ما نلاحظه في الأخبار الصحفية التي نشرت آنذاك، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

ـ ذكرت صحيفة **العالم اليوم** أن هناك اتجاهاً لتطبيع العلاقات بين مصر وإيران، وسعي البلدين لفتح صفحة جديدة في العلاقات وتجاوز نقاط الخلاف، ودعم القضايا محل الاتفاق، مثل القضايا الاسلامية وقضايا عدم الانحياز[٢٤].

---

(١٩) **الأهرام**، ٢٦/١٠/١٩٩٤.

(٢٠) انظر: **الأخبار**، ١٣/٩/١٩٩٤، و**الأهرام**، ١١/٩/١٩٩٤.

(٢١) **الجمهورية**، ١١/١٠/١٩٩٤.

(٢٢) **الأهرام**، ٦/٦/١٩٩٤.

(٢٣) **الأهرام**، ٨/٦/١٩٩٤.

(٢٤) **العالم اليوم**، ١٠/٦/١٩٩٤.

ـ نشرت صحيفة **الحياة** اللندنية تصريحاً للرئيس رفسنجاني قال فيه إن إيران لا تنوي قطع العلاقات مع الدول التي تطبع علاقاتها مع إسرائيل، وإن هناك إعادة تقييم للعلاقات مع الدول العربية وتحسينها[٢٥].

ـ كما نشرت **الحياة** أيضاً تصريحاً لعمرو موسى، وزير خارجية مصر، ذكر فيه أن العلاقات مع إيران ستشهد مزيداً من التحسن، وأن إيران دولة تربطها بمصر والعالم العربي صداقة قديمة ومصالح مشتركة، والخلاف الراهن لا ينبغي أن يكون هو القاعدة[٢٦].

ويلاحظ على هذه التصريحات أنها لم تنشر في الصحف القومية التي تنقل وجهات نظر السلطة عادة، الأمر الذي قد يعطي انطباعاً بأن موقف السلطة ظل كما هو ملتزماً بالتوجس والحذر.

الملاحظة الخامسة: مثلت صحف المعارضة الاسلامية وجهة النظر الأخرى، وكان سعيها ملحوظاً نحو التهدئة والدعوة إلى التقارب والمصالحة. فقد نشرت جريدة **الشعب** الناطقة باسم حزب العمل مقالات عدة في ذلك الاتجاه، منها مقال بعنوان: «لن نخضع لأعداء الله ونحارب إيران»، وفيه نبّه إلى أن العدو الحقيقي للأمة هو إسرائيل وليس إيران.

كما حذّر من التخاذل أمام إسرائيل وخطورة الدوران في فلكها واتباع نصائحها المهلكة التي تخوف الحكام العرب من إيران، وذكر أن إسرائيل تتحدث عن الإرهاب الايراني لأن إيران تدعم الثوار اللبنانيين والفلسطينيين ضد إسرائيل.

على صعيد آخر، أفردت جريدة **الشعب** مساحة كبيرة لحديث أجرته مع حجة الاسلام محمد علي التسخيري، ركّز فيه على أن إيران ليست دولة فارسية بل إسلامية، لا فرق عندها بين عربي وتركي وكردي وفارسي، وأن هذه لهجة عنصرية نرفضها ونتمسك بالاسلام الذي ساوى بين البشر. وطالب بموقف موحّد للأمة الاسلامية للتصدي لمخططات أعدائها، وعدم الانسياق وراء الدس والوقيعة بين البلاد الاسلامية[٢٧].

في الاتجاه ذاته، نشرت جريدة **الحقيقة** مقالاً لرئيس تحريرها محمد عامر عن العلاقات مع إيران فذكر: أن العرب ساندوا العراق في حربه ضد إيران، ثم اكتشفوا بعد ذلك أنهم وقعوا في خطأ جسيم بعد أن انقضّ صدام على الكويت التي طالما ساندته في حربه ضد إيران.

ثم تساءل: ما الذي يجعل العرب، وخصوصاً المسؤولين في مصر، يظلون على

(٢٥) الحياة، ٧/٦/١٩٩٤.

(٢٦) الحياة، ٢١/٧/١٩٩٤.

(٢٧) الشعب، ٢٠/٩/١٩٩٤.

مقاطعتهم لإيران، وهي الدولة المسلمة ذات الثقل العالمي؟ ولماذا نصر على أن نفقد قوة كبيرة بعدائنا الذي لا مبرر له لإيران؟ وأشار عامر إلى أننا لا نكاد نفرق بين العدو والصديق أو الأخ والشقيق، ولا نعتبر بما مر بنا من أحداث، والمستفيد من كل هذا هو عدونا المشترك، وفي النهاية طالب مصر بعودة العلاقات مع إيران. وضرب مثلاً بأن الفلسطينيين عقدوا اتفاق سلام مع إسرائيل، وأن الدول العربية تنفتح عليها حيناً بعد حين، في حين أن مصر ما زالت مصرة على مخاصمة إيران.

الملاحظة السادسة: لقي الحوار التلفزيوني الذي أجراه محمد حسنين هيكل مع الرئيس هاشمي رفسنجاني اهتماماً لافتاً للنظر في الصحافة المصرية، التي نشرت كلها مقتطفات منه، بينما نشرته كاملاً صحيفة **العربي** الناطقة باسم الحزب الناصري[٢٨]. وقد أثار ذلك الحوار نقاطاً عدة من قبيل تقييم تجربة الثورة الاسلامية، والاقتصاد الاسلامي، ونفي تهمة الارهاب وضرورة الحوار مع مصر، وأن مبدأ الاجتهاد في الفقه الاسلامي قادر على التكيف مع متطلبات العصر، وأننا نجحنا في تقديم نموذج إسلامي معاصر يتماشى مع ظروف العصر ومتطلباته، وتنظيم شؤون الدولة على أساس المعارف والشريعة الاسلامية.

وعلى الرغم من أن هذا الكلام شبيه بما يقوله عادل حسين في جريدة **الشعب**، إلا أنه لم يقابل بالهجوم والتجريح الذي يقابل به عادل حسين... وقد يعود ذلك إلى حجم هيكل وثقله في الساحة العربية والمصرية.

ظل هيكل على موقفه الموضوعي والايجابي ازاء العلاقات المصرية ـ الإيرانية، الذي تجلى في مناسبة أخرى هي «**ندوة العلاقات العربية ـ الإيرانية**» التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة. فقد ألقى محاضرة نشرت جميع الصحف القومية والمعارضة مقتطفات منها، بينما نشرت مجلة **أكتوبر**، وهي من المجلات القومية أيضاً، نص المحاضرة في ١٦/٦/١٩٩٤.

ومما قاله هيكل في تلك المحاضرة أنه يمكن تصور وقوع تناقضات بين الدول المتجاورة أو المتنافسة، لكن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى حالة عداء كالتي نشهدها بين مصر وإيران، وأضاف أن الأمر يحتاج إلى إدارة سياسية تعرف بنفسها أهدافاً وترسم بنفسها وسائل لتحقيق هذه الأهداف، وذلك هو جوهر العلاقات الدولية.

وقرر هيكل أن الحساسية الزائدة تجاه الثورة الإيرانية كانت سابقة على حكايات الإرهاب الذي لم يقدم أحد دليلاً يثبت صحة ما يقال عن تورط إيران في هذه العمليات، وأكد نفي الرئيس رفسنجاني أية صلة بحوادث جرت في مصر... وقد تحدث معه بحرارة عن حرصه على تحسين العلاقات وعودتها إلى مجراها الطبيعي.

---

(٢٨) العربي، ٦/١٢/١٩٩٣.

وذكر هيكل أيضاً أن القاهرة كانت هي السبب في الأزمة في العلاقات مع إيران، وهي المسؤولة عن حالة العداء الذي لا مبرر له من ناحية المبدأ أو المصلحة الوطنية أو القومية، وهي التي بدأت العداء في الوقت الذي كانت الجماهير العربية متعاطفة مع الثورة الإسلامية، وعرضت إيواء الشاه بحجة «أخلاق القرية» التي ادعاها الرئيس السادات، واخترعت حكاية النفط. وهي حكاية ملفقة (يقصد أن الشاه قدم نفطاً إلى مصر في حرب ١٩٧٣). وذكر أن القاهرة تحولت بعد ذلك إلى مقر لعمليات متنوعة من أساليب العمل غير المباشر وملتقى أجهزة تريد تغيير الوضع في إيران بانقلاب عسكري. وذكر أنه يقول ذلك استناداً إلى معلومات موثقة ومنشورة. وكان رد فعل إيران غضباً وحيرة من موقف مصر، ثم تطور إلى حملات سياسية وإعلامية متبادلة.

تعجب هيكل من كون الخلاف الرئيسي مع إيران يكمن الآن في عملية السلام في الشرق الأوسط، وقال: «منذ عدة أعوام قطعنا علاقاتنا بشاه إيران لأنه عقد علاقات مع إسرائيل، واليوم نقطع علاقاتنا مع الثورة لأنها تعارض علاقتنا بإسرائيل».

وفي النهاية يقول هيكل: «أقول بدون تردد إنني أضع جزءاً كبيراً من الحق على مصر في سوء العلاقات مع إيران، لأن العداء للثورة لم يكن مبرراً لا بمصلحة ولا بمبدأ، وعلى الرغم من هذا فإن الوقت لم يفت بعد لإعادة التقييم والتبصر والمصالحة»(٢٩).

خلاصة

يبقى سؤال: هل هذه الصورة تعبّر حقاً عن رؤية النخبة المصرية للعلاقات مع إيران؟

ردّي على ذلك أنها ترصد بالدرجة الأولى توجهات الإعلام المصري، وإذا كانت تركّز على كتابات رؤساء التحرير فلأن رئيس التحرير، في الصحافة القومية الأقوى تأثيراً والأوسع انتشاراً، هو ضابط الايقاع في الجريدة، وكلامه يعبّر عن خطها الأساسي، الذي هو في حقيقة الأمر خط الدولة الرسمي. وقد رأينا كيف أن التعبئة الإعلامية كانت تتصاعد حدتها، ثم تسكن وتتبنى خطاباً متصالحاً تبعاً لمؤشرات الصعود والهبوط التي تتسم بها العلاقات السياسية.

وما دام الأمر كذلك، فلعلي أقول إن إلحاق الصحافة العربية عموماً بالسياسة كان ولا يزال يحول دون أداء الإعلام لدوره في التنوير والترشيد وإذكاء الوعي العام وتعبئته دفاعاً عن المصالح العليا للأمة، إذ أدى الإلحاق ليس فقط إلى استخدام الصحافة في معارك السياسة، ولكنه أدى أيضاً إلى التزام الصحافة بأولويات السياسة وتقلباتها، حتى

---

(٢٩) انظر: اكتوبر (حزيران/ يونيو ١٩٩٤).

وجدنا الصحافة القومية المصرية، مثلاً، حادة في هجومها على إيران ومتصالحة في حديثها عن إسرائيل، وأصبح ذهاب الصحفي إلى إيران تهمة وشبهة ونقطة محسوبة عليه، وتردده على إسرائيل أمراً عادياً لا غضاضة فيه!

مع ذلك، فليس الحاق الصحافة بالسياسة هو العنصر الوحيد المؤثر في الخطاب الإعلامي المصري ازاء إيران، على الرغم من أنه الأول والأهم، لأن بعض شرائح النخبة العلمانية بين المثقفين المصريين حددت موقفها من إيران انطلاقاً من حقيقة الصراع بين المعسكرين العلماني والإسلامي الذي تشهده البلاد. ومن ثم فإنها لم تتعامل مع إيران من منظور استراتيجي يفرض كسب إيران إلى جانب الصف العربي واستثمار وزنها وموقعها لصالح تعزيز صف مواجهة التحدي الاسرائيلي والهيمنة الغربية، وفي ذلك مصلحة مشتركة للطرفين، وإنما عمدت تلك الشرائح إلى تغليب اعتبارات صراعها الداخلي على تلك المصالح الاستراتيجية التي تحدثنا عنها.

بكلام آخر، فإن الاشتباك الداخلي «الاسلامي العلماني» أثر إلى حد كبير في مواقف عدد غير قليل من المثقفين العلمانيين إزاء إيران، ويقف بعض عناصر اليسار المصري في مقدمة أولئك المثقفين، كما تعد الصحيفة الناطقة باسمهم **الأهالي** منبراً مناهضاً باستمرار لكل تقارب أو تصالح مع إيران.

إلى جانب هؤلاء وأولئك، فإننا لا نعدم مثقفين وطنيين يتقدمهم محمد حسنين هيكل اختاروا موقفاً أكثر موضوعية، يغلّب المصالح العليا للأمة ويدرك أهمية إقامة علاقات إيجابية بين مصر وإيران، على الرغم من أن أية خلافات لا تقوم بين البلدين.

وأحسب أن توسيع نطاق هذه الشريحة القليلة العدد والخافتة الصوت، عبر الحوار المتصل وإثراء الفهم والتفاهم، هو من الأهمية بمكان، الأمر الذي تعدّ الندوة الراهنة نموذجاً رائداً له.

يبقى بعد ذلك موقف المثقفين الإسلاميين أو الصحافة المعبّرة عن التيار الإسلامي والمتعاطفة معه، وهم كما رأينا يتبنون الموقف البناء ذاته الذي انحاز إليه المثقفون الوطنيون، وإن انضافت عواطفهم الإسلامية إلى جانب الاعتبارات الوطنية والاستراتيجية التي مررنا بها. غير أن العناصر الواقفة في ذلك الصف تتحرك على مساحة محدودة إعلامياً، نظراً إلى محدودية منابرها.

إن أمام دعاة الحوار والتفاهم والتصالح، دعاة الانتصار للمصالح العليا للأمة والاحتشاد لمواجهة الاعداء الحقيقيين للأمة، أمام هؤلاء رحلة طويلة عليهم أن يقطعوها ويتحملوا مشاقها لتحقيق غايتهم، وليس لديهم بديل آخر.

ولعل هذه الندوة هي الخطوة الأولى على ذلك الطريق.

(الورقة الإيرانية)

ماشاء الله شمس الواعظين(*)

ـ ١ ـ

إن موضوع الخطاب السياسي لنخبة المجتمع الإيراني، وكيفية تأثيره في العلاقات الإيرانية ـ العربية، هو من القضايا المهمة التي تتناولها ورقة العمل هذه، فضلاً عن الجوانب الأخرى لعلاقات إيران مع العالم العربي. والأمل معقود على أن تتعاون النخبتان الإيرانية والعربية على تحقيق الأهداف السامية لمجتمعيهما، وذلك استناداً إلى التراث المشترك، والآلام والهواجس والآمال المشتركة.

وفي الواقع، أرى أنه ينبغي دراسة هذا الموضوع، في إطار أكثر جديةً ومحوريةً، وهو الصراع بين الأصالة والحداثة، الذي ظهر مطلع هذا القرن على المسرح الاجتماعي الإيراني والعربي.

وقد أضيف موضوع الصراع بين الأصالة والحداثة، في إيران، إلى الأدب السياسي الإيراني، في بدايات القرن، تزامناً مع حدوث الثورة الدستورية (١٣٢٤هـ). وقد رفعت هذه الثورة ـ التي كانت بدورها نتاجاً للتناقضات البنيوية في المجتمع الإيراني، والتي تكاملت على أساس الأفكار التقدمية لشخصيات مثل السيد جمال الدين الملقب بالأفغاني، أقول لقد رفعت التناقضات بين القوى التقليدية والتجديدية إلى واجهة المسرح الاجتماعي. وهكذا ظهرت بعد الثورة الدستورية، ثلاثة اتجاهات من الرأي إزاء موضوع التحديث، الذي أدى إلى حصول تحول أساسي في جميع المجالات في أوروبا والغرب بصورة عامة في تلك الفترة. وهنا عرض مختصر للاتجاهات المذكورة.

الاتجاه الأول، هو مجموعة الآراء والأفكار التي كانت تعتبر الثورة الدستورية مرحلة

(*) رئيس تحرير مجلة كيان الثقافية ـ طهران.

انتقالية، بالنسبة إلى المجتمع الإيراني، ينبغي أن يحصل خلالها تحول بنيوي في المؤسسات الاجتماعية الإيرانية. وكانت هذه المجموعة من الأفكار تعتبر تبعية واتباع إيران للنموذج الغربي ضرورة حيوية، وكانت تعتبر التقليد المطلق من قبل المجتمع الإيراني لنماذج التحديث أعلى أنماط الوطنية لدى النخبة، وينظر إلى حسن تقي زاده على أنه الرمز والممثل لهذه المجموعة من الأفكار. وقد اشتهر عنه قوله في شأن التبعية المطلقة من قبل إيران للغرب: «إن الواجب الأساسي للوطنيين الإيرانيين، هو استيعاب ونشر الأنماط الحضارية الأوروبية من دون قيد أو شرط، والتسليم المطلق لأوروبا وأخذ تقاليدها وعاداتها وطقوسها وتربيتها وعلومها وصناعاتها وأنماطها الحياتية وجميع أوضاع التغريب باستثناء اللغة. وبتعبير آخر يجب أن تصبح إيران افرنجية ظاهراً وباطناً، وجسماً وروحاً، فقط وفقط»[1].

أما **الاتجاه الثاني،** فكان يعاكس تماماً الاتجاه الأول، وقد دخل بكل طاقاته مرحلة العمل أثناء الثورة الدستورية أيضاً تحت شعار «الحكم الشرعي» (ويعني بالفارسية: حكومت مشروعة). وهذا الرأي هو في الواقع ردّ فعل قوي للأصالة في مقابل ظاهرة الثورة الحديثة.

ومن المحاور الرئيسية لهذا الرأي، الرفض التام للأنظمة القائمة على الاقتراع العام والاعتماد المطلق على جميع الأبعاد الشرعية والدينية. ويعتبر الشيخ فضل الله نوري والسيد كاظم اليزدي من رموز هذا الاتجاه التأصيلي في التفكير، ومن زعماء الحركة «المشروعة» في تلك المرحلة.

أما **الاتجاه الثالث،** فكان تياراً معتدلاً ووسطياً بين الاتجاهين المذكورين. وهو ينظم خطابه بشكل يرحب فيه بالتقدم الغربي والتحديث، وخصوصاً تلك المفاهيم التحديثية التي ترتبط بشرعية الأنظمة السياسية القائمة على الاقتراع العام. ولكن المسعى الأصلي لهذا الاتجاه، هو إضفاء طابع محلي على مفاهيم العصر الحديثة، وخلق نوع من الانسجام بين تلك المفاهيم والتعاليم الدينية. وهذا الاتجاه هو في الواقع نظرة الى الدين من الخارج. وكان من رموز وقادة هذا الاتجاه الفكري في مرحلة الثورة الدستورية، العلامة الميرزا النائيني، والأخوند الخراساني، والملاّ عبد الله المازندراني، ثم ظهر في المراحل اللاحقة السيد حسن المدرس، ذلك العالم الديني المتحرر الذي لمع اسمه أثناء دكتاتورية رضا خان (والد الشاه السابق).

وفي العالم العربي، تلاحظ الاشكالية نفسها ـ مع اختلاف بسيط ـ وخصوصاً في العقدين الأول والثاني من القرن الحالي. ويعود ذلك الاختلاف إلى أوضاع العالم العربي عقب انهيار الامبراطورية العثمانية، ومحاولة النخبات السياسية ـ الثقافية العربية ملء الفراغ

---

(١) مجلة كاوه، الاصدار الجديد، العدد ٣٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٢٠)، ص ١ ـ ٢.

الناتج من فقدان المشروعية من جهة، والكفاح ضد القوى الاستعمارية من جهة أخرى. لكن في أي حال، فإن أية دراسة عامة لمسار التحولات التي حدثت في العالم العربي في بدايات هذا القرن، تشير إلى وجود ثلاثة تيارات: تقليدي، وتجديدي، ومعتدل. وقد استمرت الصراعات بين هذه الأجيال الثلاثة في العالم العربي حتى عقد الخمسينيات، وحتى حدوث الثورة في مصر عام ١٩٥٢. وكنموذج على ذلك، من الممكن الاشارة إلى الصراعات الشديدة بين محمد أبو الفضل الجيزاوي رئيس الأزهر، وعبد الرحمن قرة مفتي مصر من جهة، باعتبارهما ممثلين للتيار التقليدي في عام ١٩٢٨، وبين ممثلي الحركة القومية من جهة أخرى. وقد استمر هذا الصراع حتى ظهور تحول عميق في وجهة نظر الأزهر إزاء الظواهر الجديدة على المسرح السياسي، أي حتى عهد الشيخ مصطفى المراغي رئيس الأزهر عام ١٩٣٨.

- ٢ -

وانطلاقاً من الثلاثينيات، حدثت تطورات في العالم العربي وإيران تركت آثارها في خطاب النخبات الثقافية والسياسية. وقد طغى في العالم العربي على الحركات الاجتماعية، شعار الدولة القومية المتمحورة حول الاشتراكية، لكن هذا الشعار أخفق في تحقيق أهدافه على رغم قدراته التأثيرية الواسعة في العالم العربي. كذلك فإن برنامج الناصرية، لم يستطع تقديم أجوبة مناسبة عن الأسئلة الأساسية المثارة حول الرأسمالية، وحقيقة الأهداف الاشتراكية، والتعاليم الدينية والموضوعات الثقافية، وذلك بسبب تناغمها مع أهداف الماركسية غير الجذرية وفلسفتها البراغماتية المحدودة.

وقد سادت في إيران الحركة القومية التي استلهمت نموذجها من التجربة الكمالية في تركيا، وذلك عبر التمحور حول الغرب، واستمرت هذه الحالة حتى ثورة عام ١٩٧٩. وتكتسب دراسة هذه المرحلة التاريخية، في العالم العربي وإيران على حد سواء أهمية كبيرة، لكونها تساعد على فهم متماسك لأسباب وعوامل افتراق النخبات الثقافية ـ السياسية العربية والإيرانية.

في أوائل القرن الحالي، وحينما هبت رياح التحديث على العالم العربي وإيران، حدث اصطفاف جديد لتشكيلات القوى على المسرح الاجتماعي في المنطقة، وقد اهتمت نخبات مجتمعات المنطقتين (إيران والعالم العربي) بالخطاب السائد في الغرب، هذا الغرب الذي كان ينظم مساره على أساس تحولاته الاجتماعية الخاصة، في الوقت الذي كان مطلوباً من هذه النخبات أن تمدّ جسور العلاقة في ما بينها لفهم الموقف من الجانبين، والعثور على حل مشترك للخروج من المآزق الاجتماعية. وهنا، اتخذ المتنوّرون في إيران والعالم العربي وجهة واحدة إزاء الثقافة ونظام القيم الذي يترتب عليها. فقد كانوا مستهلكين للفكر الغربي، بدلاً من الاستفادة من جوانبه الايجابية، وخصوصاً قابليته للنقد، وقد استمر هذا الاتجاه عقوداً عدة وأصبح بمثابة تقليد للمتنورين.

كان الحوار الوحيد الذي جرى بين العالم العربي وإيران خلال العقود الأخيرة، هو حوار النماذج التي كانت جميعها مستوردة من الخارج. صحيح أنه كان لتأثر الحركات الاجتماعية في إيران والعالم العربي بعضها ببعض، وخصوصاً الحركات الاستقلالية، مثل حركة تأميم النفط في إيران (١٩٥٢)، وثورة الضباط الأحرار في مصر، أو ثورة الجزائر، أهمية بالغة في خلق نوع من الصلة بين النخبات الثقافية والسياسية الإيرانية والعربية، إلا أن عمر مثل هذه الصلات كان قصيراً جداً ومرحلياً. كذلك لعبت البنى السياسية والاتجاهات الاقليمية والدولية للأنظمة دوراً أساسياً في خلق الفواصل أو قطع تلك الصلات المحدودة.

على سبيل المثال، قام نموذج الحكم الموالي للغرب في إيران بتحديد مسار الصلة بين النخبات الإيرانية والعربية بشدة، بسبب استيائه من مسيرة تطورات الأوضاع في العالم العربي، والتي كانت تصبّ في صالح القومية والاشتراكية الموالية للشرق (الاتحاد السوفياتي السابق)، حتى وصل الأمر إلى حد جعل ترجمة مؤلفات الكتّاب العرب وطباعتها في إيران تواجه مشاكل كثيرة. وعلى الجانب الآخر أيضاً، أصبحت طريق العلاقات بين النخبات العربية والإيرانية غير سالكة، بسبب سيادة نموذج الدولة القومية ذات الطابع الاشتراكي. وقد تفاقمت هذه المشكلة إلى الحدّ الذي اضطر فيه الطرفان إلى اللجوء والاستعانة بمصادر أخرى غربية أو شرقية (الاتحاد السوفياتي السابق) لفهم موقف كل منهما. ولقد كان فقدان إمكانيات التواصل المباشر بين نخبات الطرفين الناتج من سبب سياسي، واحداً فقط من العوامل المعيقة، وينبغي أن تُضاف إليه عوامل أخرى. ففي عقدي الستينيات والسبعينيات اللذين تحولت فيهما إيران إلى ركن من الأركان الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتحملت مسؤوليات عديدة إزاء قضايا إقليمية، ثم أصبحت إثارة العداء للعرب في إيران استراتيجيا سياسية ـ إعلامية لدوائر التخطيط، ركز الخطاب الثقافي على ضرورة ابتعاد إيران عن دول الجوار العربي، وتسهيل إحلال المفاهيم الغربية محلّ المفاهيم المتأتية من التراث الثقافي المشترك مع دول الجوار. وقد تسارع هذا الاتجاه حتى صار ينظر إلى التدخل الإيراني المباشر لقمع حركات التحرير الاقليمية على أنه تحرك قائم على المصالح الوطنية الإيرانية. وقد أيدت وسائل الإعلام، وخصوصاً الصحف، سياسة ابتعاد إيران عن دول الجوار العربي ومواجهة التيارات التقدمية في العالم العربي.

ـ ٣ ـ

وبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ ازداد الأمل بتغير الوضع السابق. فقد وصل جيل جديد من الطبقة الدينية المتنورة إلى المناصب العليا في السلطة، وبادر إلى تطوير خطاب جديد نابع من مبادئ ايديولوجية، بغية رأب الصدع. وقد تمحور هذا الخطاب حول معاداة الغرب ومكافحة الامبريالية العالمية وعملائها الاقليميين مثل الصهيونية. وقد طرحت فيه النخبة الدينية الحاكمة شعار وحدة العالم الإسلامي إزاء

التسلط الامبريالي في العالم، وطالبت باستخلاص العبر مما آل إليه وضع النماذج السابقة، كما اعتبرت الإسلام السبيل الوحيد لإخراج المنطقة من المآزق السياسية ومن التخلّف المتراكم طيلة العقود الأخيرة. وقد تكثفت اللقاءات والزيارات بين المتنورين العرب والإيرانيين بشكل لم يسبق له مثيل، بحيث أنّ أسماء علماء العالم العربي، وخصوصاً أولئك الذين ساهموا في إحياء الفكر الديني خلال التاريخ المعاصر، أخذت موقعها إلى جانب أسماء كبار العلماء والمتنورين الإيرانيين. وأصبح شِعار الساعة في العالم العربي ـ أي قضية فلسطين ـ في مقدمة الأدب السياسي في إيران. لكن هذه الآمال لم تدُم كما ينبغي للأسف الشديد، ذلك لأن ثمة عناصر مشبوهة أخذت بالتحرك هنا وهناك لتغيير الوضع الجديد.

وكانت الاشارات الأولى لهذا التحرك، الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي اتسع نطاقها، بحيث أوجدت اصطفافاً جديداً للقوى على مستوى المنطقة. ويعتقد الإيرانيون أن هذه الحرب كانت مؤامرة تستهدف إسقاط ثورةٍ مدّت يد الصداقة لفتح مجالات التعاون مع العالم العربي.

والمؤلم، أن بعض الأنظمة العربية عارض الثورة الإيرانية الوليدة على نحو بدا نوعاً من الجفاء، وربما جاز أن نستثني فقط سوريا وليبيا وإلى حدّ ما الجزائر. وعلى أي حال، فقد كان مثل هذا الوضع أرضية تاريخية للتطرف لدى الطرفين. ففي إيران قويت نبرة نماذج الأدب السياسي السلبي في شكلها ومضمونها الايديولوجي والقومي. وفي الجوانب الايديولوجية وجد شعار تصدير المكتسبات الناشئة من الثورة مؤيدين متعصبين ومتطرفين من بين الثوار. ومن جهة أخرى، راح القوميون يروجون لشعار الانكفاء على الذات، وابتعاد إيران عن قضايا العالم العربي، مستندين في ذلك، إلى الحساسيات التاريخية والنزاعات الموروثة من مرحلة الاستعمار.

وهنا، من الممكن الاشارة، بصورة خاصة، إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي بذلت مساعي حثيثة للحؤول دون حصول التقارب بين إيران والعالم العربي، بسبب خسارتها لذراعها الاستراتيجية في منطقة تعجُ بالاضطراب. وقد تسببت جملة العوامل هذه في عجز المتنورين الإيرانيين والعرب عن التقدم نحو هدف انجاز مهمة ردم المفارقة بين الجانبين. وقد تعززت هذه العوامل والموانع إلى درجة توقفت معها حتى عمليات التبادل الفكري والثقافي.

ومن النتائج الأولى للوضع المستجد، عودة نخبات الطرفين إلى الأسلوب السابق، أي الاحتكام إلى طرف ثالث، وخصوصاً المصادر الغربية، لفهم موقع الطرف الآخر وموقفه، وبالتالي، فقد تعرض تيار التقارب بين إيران والعالم العربي لضعفٍ شديد.

ومن جهة أخرى، فإن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وسقوط المعسكر الاشتراكي ايديولوجياً، خلقا أزمة فكرية عميقة على مستوى المنطقة. وتمثل صدى هذه الأزمة في إيران في السقوط شبه النهائي للتيارات الماركسية، والتراجع الشديد لمنطق تيارات اليسار

في مقابل تصاعد تيارات اليمين التقليدي وظهور تيار اليمين الجديد. وفي هذا السياق، بادر المتنورون الدينيون، إلى إدخال عنصر العقلانية في مناهجهم للخروج من الأزمة الفكرية، وراحوا يعملون للحصول على فهم جديد للقضايا المختلفة، بعدما كانوا قد توصلوا إلى تساؤلات جذرية حول الحكم الديني ومفاهيمه وجذوره النظرية.

واستناداً إلى متابعتي مسار التحولات الفكرية في العالم العربي، يمكنني القول إن ثمة شيئاً في طريقه إلى التكون في المنطقة ربما يكون مشابهاً للظواهر الفكرية في إيران، بفارق واحد، هو أن في إيران حكومة دينية تمر بمرحلة صعبة، تحل فيها بالتدريج العقلانية والنظرات النقدية مكان الأطر العاطفية. في حين أن هذه الظاهرة في العالم العربي، ما زالت في مرحلة الأطر العاطفية في نظر بعض الطبقات، ومرحلة الإعداد العقلاني بالنسبة إلى نخبات الفكر الديني.

وانني أتفق مع هشام شرابي الذي يعتقد بأن جميع تيارات التنوير العلمانية في العالم العربي تجد نفسها وقد حُشرت في مأزق حاد ناشئ عن نمطين من التناقض الفكري والتاريخي: التناقض **الأول** داخلي، وقد ظهر في المواجهة بين العلمانيين وموجة الاتجاه الإسلامي. والتناقض **الثاني** خارجي، وهو يتمثل في الجوانب المختلفة للتعامل مع الغرب والنظام الرأسمالي العالمي وثقافته السلطوية. وتعتبر السجالات الفكرية الجارية بين مفكرين وكتّاب، مثل سمير أمين[٢] وعلي حرب[٣] ومحمد عابد الجابري[٤] ومصطفى حجازي[٥] صدى لهذا التناقض.

ولكنني أعتقد أن المتنورين الدينيين ليسوا بعيدين عن مثل هذه التناقضات، لأنهم يعانون أيضاً تناقضاً آخر، يعود إلى فهمهم العقلاني للدين، ذلك أن هذا الفهم للدين لا ينسجم وإعطاء صورة فظة عن الدين. وإنني لأتفق تماماً مع رأي المفكرين العرب القائلين إن الغرب وبعض التيارات الأصولية المتطرفة اشتركا في تقديم صورة سلبية عن الإسلام.

ـ ٤ ـ

وبناءً عليه، يبدو أن عوامل ملائمة تتوافر لدى الجانبين، الإيراني والعربي، لإقامة صلات وحوارات بين النخبات الفكرية. ففي إيران هناك في الوقت الحاضر تيارات في

---

(٢) سمير أمين، «الثقافة والايديولوجيا في العالم العربي المعاصر،» **الطريق** (بيروت)، السنة ٥٢، العدد ١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٧٨.

(٣) علي حرب، **نقد الحقيقة**، النص والحقيقة؛ ٢ (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣)، ص ٨٣.

(٤) محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٧٢.

(٥) مصطفى حجازي، في: **مواقف** (بيروت) (شتاء ـ ربيع ١٩٩٣)، ص ٥٥.

طور التشكل تعتبر التواصل مع دول الجوار العربي ضرورة ملحة لإنجاز عمل مشترك. وقد تكون تجربة المتنورين الدينيين الإيرانيين طيلة ١٦ عاماً من سيادة الحكم الديني مفيدة جداً وضرورية بالنسبة إلى المتنورين والمثقفين العرب. وفي إيران، لم يكن المتنورون الدينيون ليقبلوا بأن يصنفوا في عِداد الحلفاء الموضوعيين للغرب في صراعه ضد أية حكومة دينية أو حركة إسلامية، على رغم التعارض الأساسي بين وجهة نظرهم ووجهة نظر النظام السياسي الحاكم. وهم يعتبرون سبيل التحاور والدعوة إلى العقلانية أفضل أسلوب لتحسين الأوضاع. إن أهمية هذا الاتجاه ودوره في تبادل الأدوار ونقل الدولة من موقع الخصم إلى موقع المحايد في الصراعات الفكرية، وفي النهاية ظهور التعددية الدينية والسياسية، أمر على قدر كبير من الأهمية. وعلى رغم أن هذه التجربة الإيرانية لم تُنه مرحلتها الصعبة، فإن آفاقها ترسم صورة واضحة لمستقبل ناجح. ومن الممكن لهذه التجربة أن تكون مفيدة بالنسبة إلى المتنورين العرب، وخصوصاً أولئك الذين فضلوا أن يكونوا في بعض المجتمعات ذراعاً فكرياً للأنظمة الحاكمة، بسبب عدائهم للمظاهر والسلوك المتطرف للتيارات الإسلامية. مع العلم أنه توجد في إيران حكومة دينية قوية تدعمها قاعدة شعبية واسعة، وبامكانها أن تعلن ـ من طرف واحد ـ طريقة تفسير الأفكار الدينية وتبيانها وفرضها. لذا قد تكون التيارات الدينية في العالم العربي أكثر استعداداً لإجراء حوار مع التيارات الفكرية المختلفة في المرحلة الراهنة، بسبب فقدانها السلطة السياسية.

في العالم العربي كلام كثير على ضرورة العلاقة مع دول الجوار، مثل إيران وتركيا، لمواجهة التحديات المستقبلية. ومثل هكذا استنتاج مشترك بين الطرفين يوحي بإمكان إقامة صلة وثيقة ينبغي عدم التغافل عنها. وإذا كانت النقاط المذكورة تهتم بتحديد موقع الفئات التنويرية، فإن أسباباً أخرى تضاعف من ضرورة إقامة مثل تلك الصلة.

كلنا يعلم أن التحالف الدولي ضد العراق، بعد الحرب، هو من الحلقات النهائية لتحولات العقد الأخير على مستوى المنطقة والعالم، فلقد وجد وضع جديد على مستوى المنطقة وتغيّر ميزان القوى ونوع اصطفاف القوى الإقليمية من الناحية البنيوية. ومنطقة الشرق الأوسط وشعوبها مضطرة الآن إلى دفع ثمن باهظ لوضع لم تساهم في صنعه. لذلك يجب إقامة موازنة جديدة لمواجهة المخاطر والتهديدات الشاملة لعموم المنطقة. وأول خطوة في هذا السبيل هي فتح أجواء مجتمعات المنطقة أمام القوى العقلانية. ويبدو أن التعددية الدينية والسياسية وإزالة جميع مظاهر الاستئثار بالسلطة السياسية، من الممكن أن تخلّص المنطقة من المشاكل والمآزق القائمة حالياً.

إن للمتنورين والنخبة الفكرية دوراً حيوياً للغاية في هذا المجال، وسبيل تنمية العقلانية بين جميع الأطراف هو ضرورة حتمية، وعندما يتوفر ذلك من الممكن أن يعقد الأمل على أن يدور الحوار الآتي حول القضايا الإقليمية المشتركة والتفاهم والترابط والتعاضد بين شعوب الشرق الأوسط. ونريد لهذه الندوة أن تكون خطوة في الاتجاه الصحيح، إن شاء الله.

تعقيب (١)

يوسف الحسن(*)

أيتها الاخوات والاخوة،

مهمتي صعبة ومركبة. فأنا أمام فحص للخطابين السياسي والإعلامي للعرب والإيرانيين، الباطن منهما والظاهر، أمام الخطاب... الرسالة والمتلقي الذي يفعل فعل النار في القش الجاف في صيف قائظ كثير الريح.

كما أنني أمام بحثين في آن، وباحثين مميزين عليمين في الشأن الإيراني، وفي الفكر العربي والإسلامي. ويزداد الأمر صعوبة أمامي، حينما يطلب مني إعداد هذا التعقيب قبل خمسة أيام فقط من انعقاد هذه الندوة. بل أكثر من ذلك أفاجأ بغياب ورقة بحث حول الخطاب السياسي والإعلامي الإيراني.

... على أي حال، سأجتهد في الجزء الأخير، لأقدم رؤيتي عن متابعة يومية لآخر التطورات في ملامح الخطاب الإيراني.

أحيّي جهد الاخوين الباحثين، ما شاء الله شمس الواعظين، وفهمي هويدي، ولا أخفي اعجابي بقلم الأخ هويدي، فأنا استمتع بما أقرأه له من كتابات تدافع عن حالة الاحياء الإسلامي المستنير، وتفرده بتقديم صورة طيبة عن تفاعلات المجتمع والسياسة في إيران، ودفاعه عن سياسات وتوجهات عديدة لنظام الحكم هناك. وحينما ساهمت في تنظيم ندوة فكرية وسياسية في أبو ظبي عن العلاقات العربية ـ الإيرانية عشية توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية، لم يخطر ببالي سواه لتقديم الرؤية الإيرانية لهذه العلاقات ومستقبلها. فهو أحد الدارسين القلّة من العرب للشأن الإيراني، وكتب فيه دراسات صالحة وقدم إسهامات نافعة.

وأوافقه على مقدمته عن سطوة الاعلام، خصوصاً في عصر ثورة المعلومات

(*) رئيس مجلس الإدارة في مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية ـ الشارقة.

والاتصالات. كما أوافقه على ارتباط الإعلام بالسياسة، وأرى أن كلا الخطابين الاعلامي والسياسي في المنطقتين تخترقه اعتبارات وتصوغه مصالح الدولة، خصوصاً في النظم الشمولية، ورؤى نخباتها الحاكمة الاستراتيجية والجيوسياسية. ولا أجدني إلا مشاركاً إياه في همه بشأن ضرورة لقاء إيران والوطن العربي وتحاورهما متناصحين متجاورين لا متقابلين.

لقد قرأت ورقته بتمعن شديد، وليسمح لي القول بأنني ما كنت أتوقع في هذه الدراسة أوجه القصور التي وجدت، والتي ما عهدتها في دراسات عديدة سابقة لأخي هويدي. ولعله من نافلة القول إن بناء موقف موضوعي وتحليل علمي رصين للخطاب الإعلامي، يتطلب الابتعاد عن الانحياز، وعن الموقف الايديولوجي المسبق الذي ـ مع الأسف ـ شاع في معظم صفحات الورقة.

في **المحور الأول** للورقة، تحدث هويدي عن تعبئة إعلامية في ظرف خاص، ومال إلى تمحور إقليمي في معالجته العلاقات العربية ـ الإيرانية. ولا أحد ينكر دور مصر ومركزها. لكن هذا الموضوع أوسع وأعمق من أن يقتصر الاستشهاد والتعميم بشأنه على صحافة مصر. وقد أدى هذا التناول المصري بزاويته الضيقة إلى حجب رؤية أشمل لقضية العلاقات العربية ـ الإيرانية. وحتى هذه الزاوية الضيقة جاءت من غير تبيان لأسبابها، وتحليلها، وأفقها، ولعله استدرك ذلك في أواخر الورقة، حينما أدرك أن سياط الإعلام تغرس في الفكر أموراً، تنكرها العقول حينما تتحرر من هذه التأثيرات، أو حينما تتغير السياسات.

وغابت عن الورقة أمور كثيرة مرتبطة بالخطاب، وما طرأ عليه من تحولات وتطورات عبر أكثر من عقد ونصف من الزمان، فضلاً عن قياس ورصد التيارات والاتجاهات المؤثرة في فكر الجماهير نحو العلاقات العربية ـ الإيرانية.

وعلى رغم ما يكرره في لقاءاته الصحفية من حذره تجاه ما يسميه بـ «الكلام الانطباعي» و«كلام الجرايد»، أي الكلام المتأثر بالخطاب الإعلامي العام، فوجئت بأن جلّ معمار ورقته قائم على «كلام الجرايد». ويبدو ذلك واضحاً في المحاور الثلاثة التي شملتها الورقة: فحينما يعدد الأسباب التي أثرت سلباً في العلاقات العربية ـ الإيرانية، يجملها في ستة أسباب: ظلال الحرب الأولى وتفكك المشروع القومي وتزايد النفوذ الغربي وكامب ديفيد وتراجع أهمية القضية الفلسطينية وصدام أنظمة عربية (خصوصاً مصر) مع الحالة الإسلامية (خصوصاً طهران). هذه الأسباب ليس بينها سبب إيراني واحد؛ ليس بينها ما اعتبرته إيران في خطابها وممارساتها أن أنظمة عربية عديدة هي عقبة في طريق انتشار ثورتها وتصديرها، ليس بينها الخطاب الإعلامي والسياسي والديني الذي من بين مراميه تهييج الشيعة العرب؛ ليس بينها خطاب ثورة المستضعفين، وقيادة العالم الإسلامي... هذا الخطاب الإيراني الذي استمر أكثر من نصف عمر هذه الثورة (انفعالياً وغوغائياً وقصير النظر) على حد قول رفسنجاني نفسه، وإلى درجة أن الانطباع لدى عامة

المؤمنين في إيران، كان أن «آثار عصمة الأئمة تنسحب أيضاً على نواب البرلمان»[1].

هذه بعض ملامح الخطاب الغوغائي... ولا أريد أن أتطرق إلى ممارسات هذا الخطاب خصوصاً في منطقة الخليج العربي، سواء في أثناء ما يسميه هويدي بالجمهورية الأولى، أو بعض فترات الجمهورية الثانية، والتي تحاول أن تقدم خطاباً براغماتياً موصوفاً بالواقعية في بعض الظروف والأغراض.

العناصر السلبية، كانت هنا، وكانت هناك، أفعال وردود أفعال، واحترق مئات الآلاف من أبناء الأمتين في لهيب حرب خاطئة، لا مجال هنا للبحث في أسبابها، ولا تفيد معرفة من أشعلها، ومن أصر على مواصلتها. لقد كانت كارثة لا عذر فيها لعربي أو إيراني والمؤسف، بل الخطر، أنها توقفت من دون معاهدة سلام عادل ودائم ينزع جذور الصراع، ويعقلن الخلافات، ويبني مصالح مشتركة. وما زالت عناصر الخطر والاغراء قائمة، فلا التطور السلمي للعلاقات تم، ولا الأمن المتبادل للأطراف كافة قام، ولا ميادين مترابطة ومتداخلة في الاقتصاد والثقافة والنفط والأمن والحوار أسست. لكن الذي جرى هو استمرار الاشارات المنذرة من هذا الجانب أو ذاك، واستمرار التشدد وانفلات نوازع التدخل والامعان في عدم تقبل الحلول السلمية للمنازعات، فضلاً عن تطوير بنية نووية وقدرات هجومية تحت هواجس الفراغ وأحلام النفوذ. وكلها عناصر جاهزة لانزلاق المنطقة في حروب جديدة، خصوصاً إذا ما توفرت عناصر المغامرة أو اليأس أو الاحباط أو اقتناص الفرص للإفادة من الأزمات.

وفي **المحور الثاني** للورقة، اعتبر أن الخطاب الإعلامي العربي تجاوز الخطوط الحمراء. وحمّله مسؤولية تجريح عقائد الشيعة، وتعميق الشقاق بين المذهبين. وفي حديثه عن خطاب إعلام الحرب العراقية ـ الإيرانية (مرة ثانية) لم يقترب من الخطاب الاعلامي الإيراني، وإنما اعتبر أن مسائل مثل «تصدير الثورة» ومواصلة «احتلال إيران الجزر العربية الثلاث»، لا تستحق أن تكون مادة لخطاب سياسي وإعلامي في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وفي **المحور الثالث** للورقة، تحدث هويدي عن الموقف بعد انتهاء الحرب، ويلاحظ أنه: عالج الخطاب الإعلامي العربي من خلال الخطاب الإعلامي المصري، وجاءت هذه المعالجة خلال فترة من «العداء النشط» بين مصر وإيران لأسباب متنوعة منها: ما هو مرتبط بحالة صراع السلطة مع جماعات إسلامية مسلحة في مصر، وتوتر العلاقات المصرية ـ السودانية على أرضية الحالة الإسلامية وتجلياتها في السودان، وصلات الأخيرة مع إيران، والموقع المصري المتميز في الخليج الذي اكتسبته بعد حرب الخليج الثانية... الخ. وبالتالي، فإن الخطاب الإعلامي في البلدين، جسد السياسة الخارجية لهما. جسد

(١) نقلاً عن ورقة بحثية قدّمها فهمي هويدي إلى ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية» التي عقدت في المجمع الثقافي في أبو ظبي، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

مرحلة التوتر النشط بصور متنوعة.

تبقى بعد ذلك ثلاث ملاحظات، **أولاها** أن هذه الدراسة تناولت بشكل عشوائي نماذج صحفية معروف بعضها بضعف استقلاليته وموضوعيته، فضلاً عن أنها تمثل صحفاً رسمية للدولة. والإعلام، كما هو معروف، أداة من الأدوات الرمزية لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما، وهو في معظم الدول العربية وفي إيران أيضاً، **اعلام سلطة** بدرجة أو بأخرى وإن اختلفت درجة حدته من قطر إلى آخر. وفي إيران ودول عربية عديدة، يصعب التفريق بين خطاب سياسي وآخر إعلامي؛ هناك ايديولوجيا واحدة تحدد الخط العام للدولة ولوسائل الإعلام.

والملاحظة **الثانية** هي أنني لا أعتقد أن هذا الخطاب الإعلامي الذي قدمه هويدي يمثل خطاب نخبات عربية فكرية واسعة النفوذ والتأثير، خصوصاً من الاتجاه القومي العام الذي نماذجه واضحة ومعلنة في نتاج العديد من مراكز البحث العربية وندواتها ومن أبرزها أعمال مركز دراسات الوحدة العربية ومركز جامعة القاهرة ومركز الجامعة الأردنية... الخ. وكذلك في أعمال المؤتمر القومي العربي، وندوات واصدارات مراكز بحثية خليجية كثيرة منها هذا المركز الذي نجتمع تحت رايته اليوم. والخط العام للصحافة المستقلة في الدول الخليجية كان دعوة مستمرة لوقف نزيف الحرب، والمحافظة على إيران صديقة لها[٢]. إنما هذا خطاب كتب في أفق قطري وتحت ضغط مشاكل قطرية خاصة. وظني أن الندوة كانت بحاجة إلى معرفة خطاب يفكر عربياً، وليس خطاب أفراد. بل خطاب فئة وتيار وجيل، وليس نماذج يتيمة.

الملاحظة **الثالثة** هي أن قراءة هويدي للخطاب الإعلامي (على ما في القراءة من أحادية وقصور) لم تشخص عيوبه وتناقضاته ونقائضه ومحتواه المعرفي ومضمونه السياسي، ولم يفسر أسباب وعوامل تعميق الشقاق بين المذهبين، ودور الخطاب الإعلامي والسياسي الإيراني في ذلك.

أكتفي بهذه الملاحظات على ورقة أخي فهمي هويدي لأنتقل إلى ورقة أخي د. ماشاء الله شمس الواعظين، التي جاءت مليئة بالتمنيات والبشائر، التي أدعو الله أن يحققها لما فيه خير المنطقتين. يعود د. ماشاء الله بالقضية إلى مطلع هذا القرن، ويطرحها من خلال قضية الأصالة والمعاصرة، بدءاً من الثورة الدستورية الإيرانية. وهي قضية مطروحة أيضاً في خطاب النخبات العربية منذ ذلك الوقت.

لقد لعبت عوامل عديدة داخلية وذاتية وخارجية على عدم التقاء النخبات الشعبية وأحياناً الرسمية في المنطقتين، وعلى تقاطع وتشابك الخطابين السياسي والإعلامي فيهما،

---

(٢) يمكن الرجوع إلى الاعداد الصادرة طوال سنوات حرب الخليج الأولى، في جريدة الخليج المستقلة والصادرة في الشارقة.

وارتبط الخطاب الإعلامي والسياسي الإيراني طوال ثلاثة عقود حتى عام ١٩٧٩ بتناقض حاد مع الخطاب الإعلامي والسياسي للتيار الرئيسي العربي، بحكم أن الأول كان منسجماً مع فكر الغرب وسياساته الرسمية، بينما الثاني كان في مجمله خطاب الاستقلال والتحرر الوطني والتطلع القومي، مع ملاحظة وجود تفاعلات بين المنطقتين من خلال التيارات التقدمية التي جسدتها حركة مصدق وقوى إسلامية إيرانية معادية للغرب حظيت بإعجاب بين النخبات العربية.

وفي المحصلة، كان الخطاب وكانت السياسات العملية في المنطقتين متباعدة وأحياناً متصارعة، خصوصاً حينما لونتها سياسات الشاه، وعمدتها بممارسات السيطرة والهيمنة كشرطي الخليج، والتآمر والاحتلال، فضلاً عن علاقات مع إسرائيل تتجاوز العلاقات الطبيعية بين الدول.

وباختصار، يمكننا القول بأن ورقة د. ماشاء الله أقرب إلى التمني (wishful thinking)، لكن ربما أقرب إلى الواقع.

وأستطيع أن أجتهد فأكمل ما نقص من الورقتين من غياب لملامح الخطاب الإيراني في المرحلة الأخيرة. بشكل مختصر وموجز.

أ ـ خطاب النخبات الإيرانية داخل إيران بعد الثورة مر بتحولات عدة:

ـ كان خطاباً ايديولوجياً معادياً للغرب، مناصراً لفلسطين ضمن آلية معينة.

ـ خطاب تهييجي راديكالي متطرف، شديد القابلية للانتفاع ببؤر التوتر في المنطقة، وتختلط فيه الاعتبارات الداخلية.

ثم أخذ يهتز بفعل:

(١) اطلاق قوى ومصالح معتدلة واقعية في «الجمهورية الإسلامية الثانية».

(٢) تقاطعات خطاب الثورة مع خطاب الدولة ومصالحها.

(٣) تحولات إقليمية ودولية ضخمة.

(٤) إخفاقات وتراجعات في الخطاب القديم ونتائجه.

ولعل من بين ملامح الخطاب الإيراني الذي تجتمع تحت مظلته قوى ونخبات حية سياسية وإعلامية في المرحلة الراهنة:

أ ـ أنه مليء بالطموحات السياسية والسلوكيات العسكرية والمذهبية، التي تبعث القلق في حوض الخليج خصوصاً.

ب ـ معارضة الوجود الأجنبي في الخليج بشكل تكتيكي براغماتي.

ج ـ مسكون بحالة السيولة الأمنية الإقليمية وفراغ القوة على ضفة الخليج العربية،

الأمر الذي يفسر حدة الموقف السياسي الإيراني المعارض أو المعطل لأية تفاعلات عربية ـ عربية في حوض الخليج.

د ـ محاولة توازن المعتدلين والمتشددين. لكن هذا التوجه يغيب أحياناً فلا نعرف منه أي خطاب سياسي وإعلامي لإيران، إنه خطاب متعرج.

هـ ـ إعطاء المبرر الخارجي (من حصار واحتواء) الذي تلقى عليه بعض اخفاقات البناء الداخلي.

و ـ الطابع المركب للخطاب الإسلامي الرسمي الذي يسعى للموازنة بين التزامات إيران الإسلامية من جهة، وبين حاجات الدولة القومية (فلسطين/ كشمير. . . الخ.) من جهة أخرى.

وإذا فصلنا بعض هذه الملامح، فإننا نجتهد بالقول: إن الخطاب السياسي الرسمي في إيران يعيد صياغة نفسه، للاقتراب من لغة المصالح والتقليل من مخاطر التحولات الإقليمية والدولية الجارفة. ربما أقفل الخطاب السياسي الرسمي ملف «تصدير الثورة»، لإخفاقه في ذلك أو لأسباب أخرى، ويحاول تقديم «القدوة الحسنة». في حين أن الخطاب الإعلامي مازال غير قادر على التخلص من ترسبات «تصدير الثورة».

الخطاب السياسي الرسمي يتجه إلى قبول التعددية في المجتمعات العربية وقبول خصوصيات الكيانات العربية، ويدعو دولاً عربية إلى النهوض والدفاع عن حقوقها في مواجهة الضغوط الأمريكية المتعلقة بإلحاق بعض الدول العربية، خصوصاً في الجزيرة العربية والخليج، بركب التسوية والتطبيع مع اسرائيل.

بعد أن كان الخطاب السياسي الرسمي مهمِلاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يدعمها الآن لمواجهة التطورات الدولية الجديدة، مثل قضايا البوسنة / التكتلات/ القطبية الاحادية. . . الخ.

الخطاب السياسي الرسمي يتجه نحو التمايز عن الأصولية العربية والإسلامية، ويدافع عن ظواهر إسلامية معتدلة، ويدعو الشيعة في لبنان مثلاً إلى الحوار مع المسيحيين. . . الخ.

لماذا هذه المتغيرات في الخطاب؟ ربما لإحساس بإخفاقات الخطاب السابق. وربما لإدراك أن الحلفاء والأصدقاء والمريدين، محاصرون. وربما تسامياً على الجراح. وربما للمحافظة على الباقي. وربما للحيلولة دون نجاح «الاحتواء والحصار»، وربما لتحسين الصورة في الخارج. وربما نتيجة ارتفاع وزن القوى والإرادة الواقعية في إدارة السياسة الخارجية ومؤسسة الرئاسة. وربما كل هذه الأسباب معاً. والمحصلة خطاب يحمل في طياته إمكانيات فتح نوافذ للحوار وإقامة جسور للفهم والتفهم.

أيها الاخوة، لنتفق معاً على أن خطاب إعلام الأزمات والحروب ينتهك حق

المعلومة والمعرفة، مثلما انتهكت حربا الخليج الأولى والثانية الخاطئتين في الزمان والمكان: حق الحياة. وقد آن الأوان لوضع حد لخطاب إعلام الحروب والهيمنة واقتناص الفرص، فهو إعلام يغتصب الرأي ويؤسس علاقات قائمة على الشك والتربص والتوتر. دعونا نرسي تقاليد مسؤولية الكلمة، وقواعد بيئة الحوار، والتعامل بمنهجية منضبطة في الخلاف ونكرس أخلاقية القلم وأمانته. ومطلوب من هذه الندوة أن تدعو إلى ضبط الخطابين الإيراني والعربي، بالمصارحة التي لا تسمح بالمهاترة أو الارهاب الفكري، بالتساكن السلمي لا بمحاولات التعبئة الايديولوجية.

المناقشات

١ ـ محمد فايق

من الواضح أن الإعلام العربي في مجمله هو انعكاس لسياسة الدول العربية حيال الثورة الإيرانية، وهو سلبي سواء بالتعتيم أو التشويه. وحتى الدول العربية التي أشار شمس الواعظين إلى أنها أصبحت أكثر تفهماً للثورة الإيرانية، وهي سوريا وليبيا والجزائر، فإن هذه الدول، وخصوصاً ليبيا والجزائر، ليست مؤثرة ـ نتيجة ظروفها ـ في الإعلام العربي.

وأعتقد أن النموذج الذي أوضحه فهمي هويدي عن الإعلام المصري بالغ الأهمية لتأثير مصر الإعلامي في الوطن العربي، ولأن مصر تتمتع بقدر من حرية الرأي والتعبير يفوق نظيره في أي بلد عربي. وليس المهم في ذلك ما أوضحه من تطابق الإعلام المصري مع سياسة الدولة، فهذا ليس غريباً وهو صورة لما يحدث في البلدان العربية كلها. ولكن المهم في الملاحظات التي أوضحها هويدي هو قلّة من يكتبون من كتاب مصريين عن تصحيح الصورة عن هذه الثورة، على رغم وجود حرية الرأي التي تسمح لكثير من الكتاب والمعلقين السياسيين، على سبيل المثال، بالكتابة الايجابية عن السودان على رغم الحملة الرسمية في مصر على حكومة السودان. أما عن إيران، فلا نجد من يكتب للتعريف بثورة إيران أو تصحيح صورتها إلا قلة قليلة، منهم محمد حسنين هيكل وهويدي نفسه. وأعتقد أن الأسباب الحقيقية لهذه الحالة هي ثلاثة:

أولاً: تأثير الإعلام الغربي، فبعد التطور الهائل في وسائل الاتصال والأقمار الصناعية ووسائل الإعلام، وهو بطبيعة الحال إعلام معادٍ للثورة الإيرانية، أصبح للأسف هذا الإعلام الغربي هو الذي يصنع الرأي العام خصوصاً لدى النخبة المثقفة في ظل تخلف الإعلام العربي.

ثانياً: قصور إعلام الثورة الإيرانية عن الوصول إلى مواقع التأثير الإعلامي في الوطن العربي، بالعلاوة على حاجز اللغة في إيران لقلة ما ينشر أو يذاع باللغة العربية.

ثالثاً: إننا تعودنا بمجرد أن تسوء العلاقات السياسية أن تنقطع العلاقات الثقافية.

وهذا ما يحدث أيضاً بين الدول العربية، وقد حدث ذلك بالنسبة إلى العلاقات الثقافية الإيرانية ـ العربية.

وأعتقد أن هذه الندوة تعتبر مساهمة جيدة في التعريف بالثورة الإيرانية خصوصاً أن بيننا رؤساء تحرير وشخصيات لها اتصال وثيق بالحركة الفكرية الإعلامية، ونرجو أن نشهد جهوداً مماثلة.

وأعتقد أيضاً أن الثورة الإيرانية مطالبة ببذل جهد أكبر في التعريف بنفسها في الوطن العربي والوصول إلى مناطق التأثير والاهتمام بما ينشر ويذاع باللغة العربية.

وأخيراً فقد أثار أ. شمس الواعظين نقاطاً تتعلق بالخطاب السياسي تحتاج إلى تعليق ولكن لن يسمح الوقت بذلك الآن.

٢ ـ باقر النجار

أؤكد ما ذهب إليه تعقيب د. يوسف الحسن على ورقة أ. فهمي هويدي من ملاحظات فنية ومنهجية، تمثلت في جانب الانطباعية التي اتسم بها بعض ما خرجت به الورقة من نتائج. كما اتسمت الورقة بغياب المنهجية في استخدام البيانات والمعلومات الصحفية الموظفة في الورقة.

أولاً: لا أدري ما إذا كانت المقتطفات الصحفية لبعض مقالات رؤساء تحرير الصحف المصرية التي جاءت بها الورقة تعبّر عن سياسة واضحة ومعلنة من قبل السلطات المصرية تعكسها الصحافة المصرية تجاه الثورة الإيرانية، أم أنها في الواقع مقالات جاءت انعكاساً لتوتر وقتي نتيجة لأزمة طارئة قد يكون الطرفان المصري والإيراني جزءاً منها، سواء ما يتعلق ذلك بمنطقة الخليج أو فلسطين أو ما يتعلق منها بعلاقة النظام المصري مع جماعات الإسلام السياسي المعارضة. بمعنى آخر، إن هذه المقالات هي مواقف جزئية ومتناثرة ومتباعدة لا تمثل بأي حال من الأحوال موقفاً عاماً من قبل السلطات المصرية معادياً للسلطات الإيرانية.

ثانياً: الملاحظة الأخرى، ان هذه المقالات لم تشكل اتجاهاً عاماً مصرياً معادياً لإيران أو التشيع. فكما هو معروف، إنه على الرغم من لغة المهادنة والداعمة لعملية التطبيع الذي تبنته الصحافة المصرية تجاه اسرائيل، إلا أن الرأي العام المصري بقي معادياً لإسرائيل. ويمكننا القول بالمثل في حالات أزمات النظام المصري مع ليبيا والعراق والسودان. وما نريد قوله هنا أن سيل المقالات الصحفية المعادية لإيران لم يشكل رأياً مصرياً معادياً لإيران أو للتشيع كأحد المذاهب الإسلامية.

ثالثاً: كان بودي لو أن أ. فهمي هويدي قد تطرق بعض الشيء بمثل ما تحدث عن الموقف الصحفي الرسمي تجاه إيران، إلى مواقف الجماعات الإسلامية المصرية المختلفة

من إيران أو الثورة الإيرانية، وتحديداً موقف جماعات الإسلام السياسي، وجماعات السلف المصرية.

٣ ـ محمد عبد الملك المتوكل

حين نستعرض تأريخاً مضى أو نستعرض وضعاً قائماً، فإننا لا شك في مثل هذه الندوة، نهدف من وراء استعراضنا وضع علامات للمستقبل مستفيدين من تجربة الماضي ومعطيات الحاضر، مركّزين على الجوانب الايجابية ومتفادين الأخطاء والسلبيات.

ولهذا كنت أتمنى لو كانت هذه البحوث القيمة قد راعت بشكل أكبر أمرين اثنين:

الأول: الخروج بمؤشرات واضحة لما يجب أن نعمله نحن كنخبات غير رسمية على طريق المستقبل الذي نأمل أن نسهم في صنعه.

الثاني: أن نكون أكثر حذراً عند استخدام المصطلحات وحتى لا نفسد المناخ الذي نحاول توفيره أو نشكك في قناعاتنا المبدئية في التزامه في كل الظروف مع من نحب أو من لا نحب. وأضرب مثلاً على ذلك استخدام مصطلح «العلمانية» عند إشارة الأخ الصديق فهمي هويدي إلى صحيفتي **الوفد والأهالي**، ومفهوم العلمانية حوله خلاف كبير، وله في إدراك مجتمعنا صورة تصل إلى الاتهام بالكفر.

ومن غير المعقول أن نسعى إلى إصلاح الحال على مستوى الأمة الإسلامية ونفتح الجراح على مستوى الساحة العربية، وبشكل خاص بعد الحوار الذي أداره المؤتمر القومي ـ الإسلامي، الذي سوف تجتمع لجنته قريباً إن شاء الله.

٤ ـ سعد ناجي جواد

المشكلة الأساسية في الأمر هي سيطرة السياسة على الصحافة والإعلام. إن الصحف جميعها خاضعة للحكومة وتتبع السياسة الحكومية، ولذلك فنحن لا نستطيع أن نحاكم الإعلام، بل نستطيع أن نحكم عليه بأنه يمثل سياسة الدولة، وبأنه لا يمكنه والحالة هذه أن يكون مرشداً أو موجهاً وموسعاً لأفق مراكز اتخاذ القرار. وهذا الأمر ينسحب على الكثير من الصحف العربية التي تعمل خارج الوطن العربي. طبعاً أنا لا أستطيع أن أحكم على الصحف الإيرانية لأنني لم أقرأ، ومنذ مدة طويلة، صحيفة إيرانية، إلا أنني أقرأ في بعض الأحيان وأسمع في أحيان أخرى من وسائل الإعلام ما يعطيني الانطباع بأن الصحافة الإيرانية لا تختلف عن نظيرتها العربية.

إن الملاحظة التي ذكرها أ. فهمي هويدي، وقالها بأدبه ولطفه المعتادين، التي تؤكد أن أهم الآراء يكتبها رؤساء التحرير، وأن رؤساء التحرير هم أشخاص تعينهم السلطة (لم يقل ذلك صراحة) تثبت لنا أن الصحف ووسائل الإعلام الأخرى لا يمكنها أن تعكس رأي النخبات أو الجماهير. وفي كثير من الأحيان تكون النخبات والجماهير في موقف مغاير تماماً لموقف أجهزة الإعلام (أو إذا كنت دقيقاً أجهزة الدعاية العربية)، ولكن هذه

النخبات أو الجماهير لا تستطيع أن تعبر عن رأيها.

طبعاً المسألة الأخطر في العملية هي كثرة الأميين والمتفعين في أجهزة الإعلام. أما صورة الصحفي الذي كان يتحدى ويكتب ويعرّض صحيفته للتوقف عن الصدور ونفسه للحجز والسجن، فلم تعد موجودة.

إن المشكلة ستبقى هكذا حتى تتحقق حرية الرأي وحرية الصحافة والديمقراطية والتعددية التي تسمح بإبداء الرأي بحرية وبصراحة علمية ووطنية.

٥ ـ خير الدين حسيب

سيدي الرئيس،

من باب الحرص على استكمال المعلومات في هذا الموضوع، ولأن الصورة التي أعطاها الأخ شمس الواعظين، لم تلتزم وتغطي ما هو مطلوب في مخطط الندوة رغم أنه كلف بهذا البحث منذ أكثر من سنة ووافق عليه، ومن باب الحرص على أن تكون لدينا صورة واضحة عن دور الإعلام والنخب الإيرانية وتأثيرها في العلاقات العربية ـ الإيرانية، فأنا أتوجه بنداء للإخوة المشاركين الإيرانيين أن يساهموا من خلال مناقشاتهم ومداخلاتهم حول هذا الموضوع، بما يستطيعون بتغطية ما لم تقم الورقة بتغطيته، وأتمنى من الرئاسة أن تعطي الأولوية للإخوة المشاركين الإيرانيين ليساهموا في هذا الموضوع، وأن تعطيهم الوقت الكافي حتى ولو تطلب ذلك تمديد الجلسة ربع ساعة أخرى على حساب فترة الاستراحة، والأمر متروك لحكمة الرئاسة وشكراً.

٦ ـ شملان العيسى

اتفق مع الكاتب فهمي هويدي على أن الإعلام العربي، مع الأسف، قد لعب دوراً سلبياً في تشويه صورة إيران في الوطن العربي. بالنسبة إلى الكويت، لقد أخذ الإعلام الكويتي موقفاً مؤيداً للعراق خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية لاعتبارات قومية وسيطرة العراق على الاعلام الكويتي. الآن تغيرت الصورة، إذ أصبح الإعلام الكويتي أكثر اعتدالاً بالنسبة إلى إيران، لكن الواقع يبقى أن معظم معلوماتنا عن إيران تأتي عن طريق وكالات الأنباء العالمية، سواء كانت هذه التقارير ايجابية أو سلبية.

هناك محاولات إيرانية لتعريف رجال الصحافة في الكويت بالثورة الإسلامية في إيران، ولقد كنت من ضمن وفد إعلامي أكاديمي في زيارة رسمية إلى إيران. ليس المجال هنا لذكر تجربتنا في إيران، لكن لنكن موضوعيين وعقلانيين في كتاباتنا عن إيران. فالتيار الإسلامي يمتدح إيران ويجعل منها دولة أكثر ديمقراطية وحرية من فرنسا، وان اقتصادها أفضل من اقتصاد اليابان أو المانيا، بينما الواقع الفعلي غير ذلك، فهي دولة متخلفة، لا تختلف كثيراً عن الأنظمة الاستبدادية القمعية في الوطن العربي، وتعاني مشاكل اقتصادية كثيرة.

إن ما ندعو إليه هو أن يكون لدينا إعلام عربي حر ينقل الواقع الحالي في إيران كما هو، من دون تزيّف أو تغير أو تأثر بالايديولوجية الدينية أو التعاطف المذهبي.

إن موضوعية الإعلام وحياده لن يتحقق ما دام الاعلام مقيداً في دولنا العربية وإيران. وحتى تتحقق الديمقراطية والتعددية السياسية في وطننا العربي الكبير، فإننا سوف نستمر في تخبطنا الإعلامي ونقل الصورة المشوهة عن الآخرين.

٧ ـ محمد صادق الحسيني

إن المشكلة الأساسية في ما نحن نختلف عليه اليوم هي في وجود فهم خاطئ لمدركات بعضنا لبعض، ولا سيما من الجانب الإيراني حيث أخفق هذا الجانب، ليس فقط في فهم أفكار المنطقة العربية ومفاهيمها، بل في إيصال خطابه ومفاهيمه إلى النخبات العربية. هذا في العموم، أما في ما يخص بعض الاضاءات المطلوبة لفهم الخطاب الإيراني وتوجهاته بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، وهو ما لم يرد في ورقات البحث المقدمة، فأقول:

لقد انتقلت كل تلاوين المجتمع المدني الإيراني وتشكيلاته إلى رأس السلطة في إيران بعد تولي الحركة الإسلامية الإيرانية السلطة بعد العام ١٩٧٩. وتشكلت تيارات داخل السلطة الإيرانية الحاكمة بالصورة التالية:

أولاً: إن تيار الإسلام هو التيار الذي يغلب عليه الطابع العُلَمائي، أي أن أكثرية المتصدرين لهذا التيار هم من العلماء ورجال الدين الملتصقين بزعامة الإمام الخميني، وهؤلاء وقعوا في إشكالية الاطلاق والعمومية، وبالتالي عدم فهم خصوصيات الوضع العربي وتلاوينه، ولا سيما داخل النخبات العربية، بل كانت ترى قضية مثل قضية القومية العربية أو «الوحدة العربية» نوعاً من التراجع عن شعار أكثر ثورية بنظرهم وهو شعار «الوحدة الإسلامية».

ثانياً: إن تيار إيران أولاً هو التيار الذي كان يرى قضية بناء الدولة الإيرانية في صدر الأولويات، الأمر الذي انعكس سلباً أيضاً على العلاقات مع العرب من حيث انسحاب إيران من مسؤولية مشاركة العرب في همومهم واهتماماتهم.

ثالثاً: تيار المجتمع أولاً وهو التيار الذي كان يضع قضايا التعددية والحريات والعدالة الاجتماعية في صدر أولوياته، وبالتالي لم يكن بعيداً عن هموم المنطقة العربية واهتماماتها، بل إنه ربما ساهم في سحب مؤسسة العلماء إلى الداخل وإبعادهم عن المشاركة في مسؤولياتهم تجاه العرب وقضاياهم المصيرية.

إن انعكاس مثل هذا الوضع الإيراني على الجانب العربي كان في إخفاقه هو الآخر في التقاط الموضوعة «إن قيام ثورة إسلامية في إيران كان يعني عودة إيران إلى العرب على يد مؤسسة العلماء وتالياً الاستفادة من ذلك أقصى الفائدة».

وجدير بالملاحظة هنا أن انتقال إيران من عهد الشاهنشاهية إلى عهد الإسلام كان يعني، بمعنى من المعاني، الانتقال من «التغريب إلى التعريب» وهو ما لم يلتقطه العرب جيداً أيضاً.

باختصار شديد يمكننا القول إن هناك إخفاقاً متبادلاً في فهم المدركات من قبل العرب والإيرانيين على السواء، وبالتالي نحتاج إلى جهود كثيرة، على ما يبدو، لعرض الصورة في إيران كما هي للعرب، والعكس صحيح. لذلك أقترح الاهتمام بإنشاء مركز أو منبر في إيران وظيفته تغطية الخطاب الإعلامي الإيراني والسياسي، ومن ثم عرضه على العرب، والعكس صحيح أيضاً، خدمة للحوار بين الطرفين. ونرجو أن يقوم بذلك مركز دراسات الوحدة العربية أو بالتعاون مع الإيرانيين.

٨ ـ طلال سلمان

ربما لأن هذا الحوار تأخر كثيراً عن موعده الطبيعي، نبدو الآن وكأننا نتعارف من جديد، ويحاول واحدنا أن يسمع للآخر لكي يفهمه.

ومع التقدير للجهد الذي بذله كل من الزميلين فهمي هويدي وشمس الواعظين، فإن مشكلة سوء الفهم المتبادل تتعدى الإعلام إلى السياسة.

إن الإعلام بمجمله، سواء في إيران أو في معظم البلدان العربية، هو إعلام رسمي ولا يصلح للتدليل بدقة على المواقف والمشاعر والطموحات التي يتعلق بها أو يعمل لها أو يحلم بها المواطن العادي، الإيراني أو العربي.

لكن هذا الواقع لا يبرر الظلم وتجاهل المنابر والمؤسسات الإعلامية العربية المستقلة، على قلتها.

وليسمح لي هنا بأن أستشهد بتجربة جريدة السفير في لبنان، التي لي شرف رئاسة تحريرها، والتي توفر نموذجاً مختلفاً تماماً عما تم الاستشهاد به، على الجانبين.

منذ ما قبل تفجر الثورة، واكبت السفير التحرك الشعبي العظيم الذي عاشته إيران، وذهبت إلى الإمام الخميني في منفاه الفرنسي وعادت معه إلى طهران، بل إنها خرجت، يوم انتصار الثورة، بمانشيت رئيسي باللغة الفارسية، تحيةً منها لنضالات الإيرانيين وتوكيداً للحلم المشترك في التقدم على طريق الثورة. بعد تأصيلها بالمخزون الثوري العظيم في الإسلام.

وعلى امتداد سنوات، فتحت السفير وصحف أخرى كثيرة، صفحاتها لمحاورات ومناقشات مستفيضة شاركت فيها نخبات ثقافية وقيادات سياسية وحزبية ومن موقع المؤيد والمحب، للتحولات الخطيرة التي شهدتها وما تزال تشهدها إيران الثورة.

هذا للتنويه فقط بموقف إعلامي مستقل خارج الإعلاميين الرسميين. لقد ذهب آلاف من العرب إلى طهران، بدعوات من جهات متعددة فيها، وشاركوا في احتفالات

ومهرجانات وتظاهرات حاشدة، أكلوا وشربوا وجالوا في أنحاء البلاد، لكن ذلك لم يكن حواراً، ولا هو مهّد لحوار جدي وعميق بين الإيرانيين والعرب.

ظل الطابع الدعاوي (البروباغندا) هو الغالب، وظلت اللقاءات أشبه بالتظاهرات السياسية، وقصرت عن فتح الباب لحوار جدي ومثمر، مع التقدير للجو العاطفي الذي كان يغلفها باستمرار.

إننا حتى الآن لا نعرف بعضنا بعضاً، ولعل هذه الندوة أول محاولة جادة لفتح الباب لحوار حقيقي، وأرجو أن يكون لها ما بعدها، خصوصاً أن المشاركين بمجملهم ليسوا في صميم السلطة، هنا أو هناك، ، ولا يعتمدون أساليبها، الأمر الذي يوفر مناخاً صحياً طالما افتقدناه.

٩ ـ محمد علي مهتدي

أفترض أننا اجتمعنا هنا حتى نتحدث بموضوعية وبدافع إيضاح الصورة لدى بعضنا البعض، وبروح استقلالية، وبعيداً عن الاعتبارات الشخصية والفئوية، وإلا لما كان لاجتماعنا هنا من معنى، اسمحوا لنا أن ننظر إلى الموضوع بروح من الواقعية والايجابية. إن الذين كتبوا حول نيات إيران الإسلامية لتصدير الثورة والهيمنة إنما استشهدوا بكتابات وتعليقات في الصحف الإيرانية إبان انتصار الثورة وتصريحات غير مسؤولة لبعض الأشخاص الذين لم تكن لهم أية مسؤولية في الدوائر الرسمية في تلك الحقبة. والحق أن هذه التعليقات أو التصريحات غير المسؤولة كانت من ضمن خطة مدروسة من قبل دوائر مشبوهة كانت تعمد إلى استدراج بعض الأشخاص واستغلال تصريحاتهم في تأجيج نار الخلافات القومية والمذهبية بين العرب والإيرانيين. علماً أن الصحف الإيرانية كانت تُدار وتنشر بواسطة شباب ثوريين متحمسين لم تكن لهم خبرة في الإعلام والصحافة، فعمدت الدوائر المعادية لجمع كمية من التعليقات الصحفية وتصريحات من هنا وهناك والتركيز عليها تركيزاً استغلالياً لبث الفتنة.

في الواقع، إن العفوية كانت السمة الغالبة في تلك الفترة، وخير دليل هو ما أقدم عليه محمد منتظري من استقدام مئات من الشباب الإيرانيين المتحمسين إلى جنوب لبنان من أجل تحرير فلسطين والقدس الشريف، وهم يعتقدون ببراءة تامة أن بامكانهم تحرير القدس باستخدام الحجارة والعصي انطلاقاً من الجنوب اللبناني. لكن هذه العملية استغلت استغلالاً ذكياً، وبصورة غير أخلاقية من قبل بعض القيادات الفلسطينية في اللعبة السياسية في لبنان ضد بعض القوى الشيعية اللبنانية لمنعهم من التواصل مع إيران الإسلامية.

هذه هي بعض الحقائق المرتبطة بتلك الفترة. فالباحث ـ إذا كان عنده حسن النية والالتزام ـ لا يمكن أن يبني بحثه على أساس تصريحات وتعليقات عفوية من قبل أشخاص غير مسؤولين.

١٠ ـ فؤاد شهاب

مداخلتي حول ورقة أ. فهمي هويدي تتركز حول النقاط التالية:

١ ـ إن هذا البحث يمكن أن يكون مؤشراً لدور الإعلام وفكرة تطرح علينا دراسة أن يكون لإعلامنا استراتيجية لا تتبدل بشكل جوهري من يوم إلى آخر.

٢ ـ إن البحث يرى أن الجرائد التي تسمى قومية قد ألحقت بالسياسة، فهي مرة ضد ومرة محايدة، وقد تكون مرة ثالثة مع. وهذا التقسيم لدور الصحف مع أخذ بعض الجمل والمقتطفات كمثال لم يعد مقبولاً في أية ورقة علمية، لأن مثل هذه المواضيع لا بد من أن تقوم على منهج إحصائي وفي فترات زمنية محددة اتجهت فيها السياسة في تيارات معلومة الاتجاه.

٣ ـ إن هذا البحث لم يذكر دور الإعلام الإيراني الحافز لدور الإعلام العربي، بمعنى أن هناك مساحة واسعة من الإعلام العربي، هي محاولة للرد أو المنافسة مع الإعلام الإيراني.

٤ ـ إن المنهج التصنيفي للبشر المسلمين بين علمانيين وإسلاميين منهج لم يعد مقبولاً. فالمسلم يمكن أن يكون عربياً أو أوروبياً أو أمريكياً، ويمكن، كما أعتقد، أن يكون علمانياً أو صوفياً.

١١ ـ غسان العطية

رغم أهمية البعد الإعلامي في دراسة العلاقة العربية ـ الإيرانية إلا أن الورقتين كانتا بعيدتين عن إعطاء الموضوع حقه، خاصة بحث الأستاذ هويدي الذي اقتصر على نماذج من الإعلام المصري فقط.

إن الإعلام العربي هو بالأساس إعلام رسمي أو شبه رسمي تابع، وليس رائداً وبالتالي يعكس الموقف الحكومي، كما تبيّن من بحث الأستاذ هويدي.

انعكس غياب الديمقراطية في النظامين العربي والإيراني ولو بدرجات متفاوتة، على الخطاب الرسمي الذي بات أحادياً في خدمة النظام. وأصبح هذا الاعلام أكثر ضجيجاً إلا أنه لم يكن بالضرورة أكثر انطباقاً مع الرأي العام الشعبي، إن لم يكن منفراً له.

وعليه هناك حاجة لدراسة الإعلام والخطاب السياسي العربي والإيراني المعارض ودورهما في العلاقات العربية الإيرانية.

إن تصاعد تأثير الدور الإيراني في البلدان العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران انعكس على الشارع العربي وتنظيماته السياسية. وإذا كانت إيران الشاه تعاملت مع العرب من خلال الأجهزة الرسمية، فإن حكومة الثورة الإسلامية في إيران أعطت للبعد الشعبي دوراً جديداً ومهماً في بلورة العلاقات العربية ـ الإيرانية، الأمر الذي انعكس على التنظيمات الحزبية السياسية المعارضة، خاصة الإسلامية منها، في البلدان العربية.

ويمكن القول بأن الخطاب السياسي للثورة الإيرانية بات مسموعاً وذا تأثير على الشارع العربي أكثر بكثير من تأثير الخطاب العربي على الشارع الإيراني. بما يذكرنا بتأثير الخطاب الناصري العربي في الشارع الإيراني في الخمسينيات والستينيات.

إن الشارع العربي والإيراني استجاب وتفاعل مع الخطاب الناصري والإسلامي كحالة رفض تحررية تجاوزت الحدود القومية للعربي أو الفارسي.

١٢ ـ زامل سعيدي

في عرضه القيّم لكيفية تعامل الصحافة المصرية ـ كنموذج للصحافة العربية بصورة عامة ـ مع القضايا الإيرانية تفضل أ. فهمي بتحليل دقيق وثاقب. وهذا التحليل ينطبق على الصحافة العربية بصورة كلية سواء في المشرق العربي أو المغرب العربي، حيث تندفع الصحافة العربية بشكل ملحوظ وراء الحالة السياسية التي تكون عليها العلاقات الإيرانية مع الدول التي تنشر فيها الصحيفة، ولذلك نلاحظ عملية جزر ومد في ما تكتبه الصحافة العربية عن إيران تماشياً مع تطور العلاقة السياسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدولة التي تنتمي إليها تلك الصحافة.

وما أريد التأكيد عليه هو أن العامل الأهم في تكوين الفكر الصحفي العربي عن إيران هو الإعلام الغربي المعادي للحالة الإسلامية، وذلك لأسباب استكبارية معروفة وهذا ما يؤسف له كثيراً. لأنك عندما تبني أفكارك عن أخيك استناداً لما يعرضه عليك الأعداء تكون قد ظلمت نفسك وأخاك.

وإنني إذ أثني على تحليل الأستاذ فهمي هويدي أضيف أن الصورة الموجودة في الصحافة العربية والعالم العربي بصورة عامة عن إيران ليست إلا الصورة التي رسمها الإعلام الغربي المعادي، وإن غاية ما نتمناه أن يتوصل الأخوة العرب إلى انطباعهم عن أخوتهم في إيران مباشرة وعن طريق التواصل المباشر في ما بيننا والذي نأمل لهذه الندوة أن تكون نقطة الانطلاق في هذا الاتجاه.

ولا بد من الإشارة إلى أن العالم الغربي أيضاً لم يعرف داخل إيران كما هو حقاً، فالمواطن الإيراني ليست لديه صورة صحيحة عن العالم العربي، وقد يتخيل هذا العالم بشكل مختلف مع واقعه اختلافاً تاماً، لذلك يجب توضيح الصورة أو تصحيحها من الجانبين.

١٣ ـ عبد الباري عطوان

لدي ثلاث ملاحظات على الخطاب السياسي الإعلامي يمكن إيجازها كما يلي:

أولاً: إنه خطاب إقليمي محلي ذو جانب واحد فقط وعاجز عن استيعاب التطورات العربية السياسية والإعلامية كما هي عليه. فهو ينشر ويذيع ما يتفق مع توجهاته، وإذا نشر عكس ذلك فمن أجل الانتقاد والتفنيد فقط.

ثانياً: إنه خطاب غير متقدم في آلياته ويميل إلى الأساليب الدعائية، ومخاطبة فئة محدودة، ويبتعد كثيراً عن الأساليب المهنية الحديثة في الصياغة والتخاطب، علاوة على كونه انتقائياً في النشر والإذاعة.

ثالثاً: طغيان الايديولوجيا على ما عداها، وهي ايديولوجيا دينية مذهبية تنظر إلى أية توجهات أخرى بشك وريبة، الأمر الذي جعل الخطاب السياسي ـ الإعلامي غير مؤثر إلا في محيطه الداخلي، وبعض الجزر الايديولوجية الدينية العربية المرتبطة به، خصوصاً في لبنان.

إن التفاعل الإعلامي الحقيقي خطوة أساسية في إزالة العديد من نقاط سوء الفهم التي تراكمت وتكلست منذ الحرب العراقية ـ الإيرانية وباتت تعرقل أي حوار حقيقي ومؤثر بين الجانبين العربي والإيراني.

هناك قصور متبادل من الجانبين، واستمرار هذا القصور لا يخدم القضية المشتركة وهي الحوار والتقارب وتكوين جبهة إعلامية سياسية موحدة في مواجهة محاولات الهيمنة الغربية.

إنه أمر معيب أن يعتمد الصحافيون والصحف العربية في تغطية الشأن الإيراني على وكالات الأنباء الغربية فقط، لأن هذه الوكالات غير دقيقة تماماً في نقل الحدث، وحتى إذا كانت دقيقة فإنها انتقائية، ولا تعطي التفاصيل الكافية، والصورة الحقيقية.

ختاماً أقول إن الإعلام يمكنه أن يصنع الحرب، أو يؤججها، وهو أيضاً قادر على تحقيق السلام أو التمهيد له. وإذا كان الإعلامان العربي والإيراني قد أخطآ أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإن هذه الحرب انتهت، وتغيرت الأولويات، وأصبحت إمكانيات التقارب أكبر بكثير من مجالات التباعد، والإعلام الجاد والواعي هو الأداة الوحيدة للعب دور فاعل في هذا الميدان.

١٤ ـ جهاد الزين

أود أن أركز على نقطتين ضمن الوقت المحدد المتاح:

النقطة **الأولى** تتعلق باستخلاص فهمي هويدي في النماذج التي قدّمها. إن الصحافة ملحقة بالسياسة، ولكن هذا الاستخلاص ليس في اتجاه واحد هو الاتجاه السلبي للعلاقات العربية ـ الإيرانية، بل أيضاً حين تكون العلاقات العربية ـ الإيرانية، على مستوى الحكومات، علاقات ايجابية، مثل حالة العلاقات السورية ـ الإيرانية والعُمانية ـ الإيرانية والقطرية ـ الإيرانية.

فهل هذه النماذج «الايجابية» تعكس أجواء صحية للعلاقات العربية ـ الإيرانية؟ إذاً، المعضلة ليست هنا، لأنه حتى حين تتوفر مواقف إعلامية ايجابية، فالمشكلة تستمر. وإذاً، فالموضوع مطروح في سياق الصراع من أجل الديمقراطية، بالمعنى الشامل للتعبير على الجانبين العربي ـ والإيراني.

النقطة الثانية متعلقة بما قاله محمد صادق الحسيني. وأنا لا أوافقه على التشديد على خطر ظهور تيارات إيرانية في المجتمع، معادية أو غير مبالية للعلاقات العربية ـ الإيرانية. فمن دون أن تظهر ـ ضمن مناخ ديمقراطي ـ هذه التيارات وتعلن عن نفسها، كيف يمكننا بناء هذه العلاقات على أسس معرفة متبادلة؟

١٥ ـ غسان بن جدو

هنالك بضع ملاحظات بخصوص اهتمام الخطابين العربي والإيراني بعضهما ببعض:

١ ـ إن الاهتمام العربي بالمسائل الإيرانية أوضح من الاهتمام الإيراني بالقضايا العربية، بمعنى أن الكمّ من المقالات والتحليلات، فضلاً عن الأخبار المتعلقة بإيران، أكثر من مثيله في الجانب الإيراني. ونادراً ما تجد تحليلات إيرانية عن المسائل العربية، ألّلهم إلا متابعة الأخبار التي ترد في معظمها من وكالات الأنباء العالمية، هذا بصرف النظر عن تقويمنا الخطاب الإعلامي والفكري العربي.

٢ ـ المشترك بين الخطابين هو الجهل المتبادل عن الآخر والتسرّع. والحقيقة أن غالب التحليلات والكتابات العربية ـ إلا ما ندر ـ يخلص إلى نتائج بالاعتماد على معلومات وقراءات غربية.

أما بالنسبة إلى الإيرانيين، فإن عدم إلمامهم بالمسائل العربية وبالحركة الفكرية والسياسية في الوطن العربي كبير.

٣ ـ أود أن أشير هنا إلى واقع الإعلام الإيراني. وقد يعجب العديد إذا قلت إن في إيران تعددية إعلامية مذهلة، فالتيارات السياسية المحظورة تملك كذلك صحفاً ومجلات وتنتقد السلطة بشدة (باستثناء، طبعاً، صحف منظمة مجاهدي خلق المحظورة بشكل مطلق). وهناك صحف للموالاة وللمعارضة، مستقلة وهزلية، فضلاً عن الفكرية والأدبية، وحتى إنه توجد صحف علمانية في بلد تحكمه سلطة دينية.

٤ ـ إن الخطاب الإيراني الذي تعكسه وسائل الإعلام الإيرانية عن العرب ذو أربعة توجهات:

أ ـ يتموج ويتمايل مع المواقف السياسية الرسمية.

ب ـ لا يتحدث سوى عن الحركات الإسلامية في الوطن العربي.

ج ـ خطاب تصالحي، بل ربما يدعو إلى التحالف مع العرب في مواجهة أمريكا.

د ـ خطاب معادٍ باطناً، سواء من خلال تركيزه على الخلافات أو من خلال دعوته إلى الاهتمام بالمصلحة الوطنية لا غير.

٥ ـ إن الخطاب العربي من خلال وسائل الإعلام العربية تعكسه التوجهات التالية:

- تابع للجهات الرسمية.
- معادٍ تماماً.
- تصالحي.
- تابع للتيار الإسلامي.

١٦ - محمود سريع القلم

يجب أن نعترف بأهمية الثقافة السياسية في الشرق الأوسط وبعدم موضوعية ذهنيتنا. ليس للمعلومات الحديثة أي تأثير فعلي في فكرنا ورؤيتنا وأفكارنا. فالناس يعبّرون عن أفكارهم ليس على أساس المعلومات التي تصلهم بل المشاعر التي يحملونها.

إيران الخارج وإيران الداخل ظاهرتان مختلفتان، والمغتربون لا يدركون التطورات داخل إيران. ان أهم تطور حدث في مرحلة مابعد الثورة هو أن هاجس الدولة تقلص بشكل واضح.

١٧ - جميل مطر

أعتقد أن العرض الذي قدمه أ. هويدي عن الإعلام المصري يظل غير شامل أو كامل طالما أنه لم يربط الاعلام بنواح أخرى في السياسة المصرية وفي المنطقة بوجه عام. أن يكتب هذا الصحافي أو ذاك ضد هذه الدولة أو تلك لم يعد يعني أن ما يكتبه هو، أو غيره من الصحفيين، هو تعبير دقيق عن موقف الإعلام المصري أو موقف الصحيفة، أو انعكاس للموقف السياسي المصري. فقد يكون عاكساً موقف دولة أخرى، أو ناقلاً عن اتجاه أو آخر في الغرب الأمريكي، أو مجرد اجتهاد.

أما بالنسبة إلى الإعلام تحديداً، فهو أيضاً يمر بالحال نفسها، وهناك الآن في مصر حركة نقاشية وسياسية نشطة تلتف حول المجتمع الصحفي المصري وتسانده ضد محاولة تكبيله بقوانين مقيدة للحريات، وضد فرض الموقف الواحد وضد الإجماع في التبعية سواء كانت داخلية أو خارجية. إن الأمثلة التي ذكرها أ. فهمي هويدي لا تعكس موقفاً ثابتاً تجاه إيران. فمعظم الذين وردت أسماؤهم في الورقة تتعدد مواقفهم في القضية الواحدة، أي قضية، بل إن أ. هويدي نفسه يذكر أمثلة تؤكد أنهم يغيرون مواقفهم تجاه إيران حسب الموقف أو الاجتهاد الأقوى داخل أجهزة صنع السياسة.

ومع ذلك، أعتقد أنه يجب أن نعترف أننا في العالم العربي لا نعرف كفاية عن الأوضاع في إيران، أو عن اتجاهات الإعلام الإيراني تجاه السياسة العربية والعلاقات العربية - الإيرانية. ما نعرفه هو ما نقرأه في الغرب عن كل هذه الموضوعات. ولم نسمع في هذه الندوة من قال كلاماً على الإعلام الإيراني مثل الذي قاله الأخ هويدي على الإعلام المصري. وهذا أمر له مغزاه الكبير. أقل ما يقال فيه أن هناك حرية نسبية في التعبير في مصر وربما في عدد ولو قليل من البلدان العربية، لا يوجد مثلها في إيران، أو يوجد ولكننا لا نعرف، كل ما نرجوه أن نسمح للاجتهادات بأن تتنافس من أجل

صالح هذه العلاقات ومن أجل صالح كل من إيران والبلدان العربية.

١٨ ـ محمود المراغي

١ ـ ندرك أهمية الإعلام وموقعه من العملية السياسية سواء بالتعبير عن الحاكم (النموذج العربي) أو صناعة الرأي العام وترجمة ما يريده (النموذج الغربي).

٢ ـ تتعامل ورقة أ. فهمي هويدي مع الإعلام العربي... وكنت أظن أن اختيار نموذج الإعلام الخليجي كان هو الأفضل. فإيران دولة جوار للوطن العربي، ولا سيما لدول الخليج ومن ثم فالإعلام الخليجي قد يكون أكثر تعبيراً عن القضية التي نحن بصددها، ذلك رغم أهمية الإعلام المصري وموقع مصر السياسي.

٣ ـ النموذج الذي اختاره (مصر) ركز على الثمانينيات وتجاهل مجمل المعالجة الإعلامية للمسألة الإيرانية.

حين قامت ثورة إيران تعاطف معها الشعب المصري، وكان ذلك امتداداً للحقبة الناصرية حين قامت بعض الاتصالات بين الإمام الخميني (من باريس) والرئيس عبد الناصر، وحين تبنت مصر من خلال إذاعة موجهة، مساندة التغيير والثورة في إيران، وربما تكلم لنا عن ذلك بشكل أكبر محمد فايق، وزير الإعلام حينذاك.

٤ ـ وبالنسبة إلى فترة الثمانينيات التي عالجها البحث، يمكننا أن نثير الأسئلة التالية:

أ ـ هل الموقف الذي اتخذه الإعلام المصري كان بسبب تبعيته للسلطة؟

ب ـ هل كانت القضية نقص معلومات واحتكار الوكالات الغربية تدفق المعلومات؟

ج ـ هل كان الأمر يتعلق أيضاً برد الفعل الطبيعي لأحداث تلك الحقبة (الصراع العراقي/ الإيراني وقضية الجزر وغيرها)؟

أظن أن كل هذه العوامل قائمة ومؤثرة في سياسة الإعلام.

٥ ـ وبالنسبة إلى ورقة شمس الواعظين، فإنني لاحظت أنه عاب على الناصرية عدم تقديمها الاجابات اللازمة لمشاكل المرحلة والمنطقة بسبب تفاعلها مع الماركسية. وأظن أن أي دارس للناصرية يعرف أن هناك نقاط خلاف واسعة مع الماركسية... مثل قضية الدين، القومية، الصراع الطبقي، دكتاتورية الطبقة العاملة.

ومن هنا لم تكن الناصرية انعكاساً للماركسية بأي شكل، والحديث الذي جرى حول هذا الأمر تنقصه الدقة.

١٩ ـ علي شمس أردكاني

نقاشنا هذا يذكرني بقصة أحدهم شاهد حلماً رأى فيه ابليس، وكان ابليس جميلاً ولطيفاً فسأله:

ـ أين حوافرك؟

قال: ليس لدي حوافر.

ـ إذاً أين ذنبك؟

قال: ليس لي ذنب.

ـ وأين قرنك؟

قال: ليس لدي قرن.

تعجب الرجل وقال: ولكنني رأيت صورك كلها وأنت تملك حوافر وذنباً وقرناً!

فقال ابليس: لا تنسَ أن تلك الصور رسمها أعدائي.

اعتقد أن بعض الصور المشوّهة التي تظهر حوافر هي الصور التي يرسمها الأعداء. وكل من يشاهدها، أو على الأقل من ينتمي إلى الفئات المثقفة من الناس، يجب أن يدرك ذلك، وأن لا يوافق على مصداقيتها.

للأسف، هذا ما نراه في بعض الصحف العربية، أو الصحف الصادرة باللغة العربية، والتي تصدر بصورة خاصة في لندن. يجب أن نعلم أن هناك مجموعة من الصحفيين الإيرانيين يتعاملون مع الموساد ـ باستطاعتي اعطاءكم أسماء ـ وكانوا يديرون الإعلام في زمن الشاه قبل أن يهرب معظمهم إلى الغرب. لقد بنوا هذه العلاقة منذ زمن الشاه، ولكن عندما ذهبوا إلى المنفى وفقدوا وظائفهم، أُعطيت لهم المكانة والفرصة للكتابة وكتبوا أشياء كاذبة عن إيران، وعن الإسلام، وعن الإمام الخميني، وعني وعن كل شيء. لو قلت لكم ماذا كتبوا عني لقلتم إنني ابليس بنفسه. يجب أن ندرك أن كثيراً من الصحف الصادرة في البلدان العربية غير تابعة لأشخاص تهمهم المصالح العربية ـ الإيرانية، ولا حتى لأشخاص تهمهم الثقافة العربية.

أعتقد أن علينا القيام بمثل هذه الحوارات كي نتمكن من رؤية الصور من دون حوافر وقرون.

الحقيقة هي أننا هنا نختلف على تسمية المنطقة التي ندعوها بـ «الخليج الفارسي» إنني أحضر كتباً ووثائق من زمن الطبري، وغيري يحضر وثائق أخرى. فالحقيقة هي أن السفن الأمريكية ليست هنا للصيد. هذه السفن تحدد حركة الطيران الإيراني فوق الخليج الفارسي، الذي تسعدكم تسميته بالخليج العربي و/أو غيرها من التسميات. الحقيقة هي أنكم لستم شركاء للذين يسيطرون على الحركة الجوية أو على الجو الذي يشكل إرثنا المشترك. أعتقد أنه لو أقمنا حواراً بيننا لاستطعنا أن نحسن الاستفادة من هذا الإرث المشترك. وإذا لم نفعل فسوف نرى بعضنا بعضاً نملك حوافر وقروناً ونعود إلى ديارنا سعداء، لكن النتيجة لن تكون شيئاً جيداً لأبنائنا. آمل أن ندرك أهمية الكشف عن هذه

الصورة التي يرسمها الأعداء وتكوين صور أفضل لبعضنا البعض.

النقطة الأخيرة هي أن كل الأشياء التي كتبت خلال الحرب يجب ألا تؤخذ كمثال في الحالات الطبيعية. إذا كنتم تريدون تحميلي مسؤولية ما قلته خلال الحرب أو ما فعلته على الجبهة، فذلك يكون جيداً في زمن الحرب. إذا كنا نفكر في الحرب، فيجب ألا نكون جالسين هنا. يجب أن نفهم أن ما ينتمي إلى زمن الحرب لا ينتمي إلى هذه القاعة. من الطبيعي أن الذين كانوا يتحاربون كانوا يحاولون إيذاء بعضهم بعضاً قدر الامكان.

أذكر أن بعضهم كتب عن أناس ينتمون إلى أشرف العائلات العربية، وهي بيت الرسول، وقالوا إنهم من المجوس. من الواضح أن هذا يعود إلى زمن الحرب، وإن على الذين كتبوا هذه الأشياء أن يخجلوا من أنفسهم. اعتقد أنهم سيلقون جزاءهم يوم الحساب. لنحاول ألا نحاسبهم على ما فعلوه، فالجميع يؤمن بيوم القيامة، وإن شاء الله سوف نصلح أنفسنا، وباب التوبة مفتوح للجميع.

أنا أعتذر عن أخطائي في الماضي وآمل أن نحسن أفعالنا في المستقبل.

٢٠ ـ محمد الهاشمي الحامدي

يبدو لي أن من شروط نجاح حوارنا هذا، هو أن نخاطب بعضنا بعضاً بصراحة كاملة ومن دون عقد. وسأحاول أن أتحدث بصراحة عن مساهمة الإعلاميين العرب في تنمية ـ أو إضعاف ـ العلاقات العربية ـ الإيرانية، ثم أخلص إلى تقييم مساهمة زملائنا في إيران. وبالامكان عرض ما أريد قوله في النقاط التالية:

١ ـ هناك مشكلة حقيقية تتعلق بالإعلام العربي، وهي تقلص مساحة الحرية والاستقلالية فيه، وارتباط الأكثرية الساحقة من مؤسساته ومنابره بجهة واحدة، بدولة واحدة، مما يضيع كثيراً من فرص التعاطي الحر والموضوعي مع ملف العلاقات العربية ـ الإيرانية. هذا الارتباط يفرض علينا الواقع التالي: إذا تحسنت علاقة الدولة الناشرة بإيران، يُسمح للصحافيين العرب بالكتابة ايجابياً في هذا الملف، لكن إذا ما توترت علاقة تلك الدولة بإيران، فإن الأبواب تغلق أمام الكتابة الموضوعية في هذا الشأن، ولا يسمح إلا بما يباعد بين العرب وإيران.

٢ ـ تهتم الحكومة الإيرانية بإقامة علاقات طيبة مع عدد من الكتّاب والصحافيين في العالم العربي، وتدعو كثيراً منهم لزيارة إيران دورياً في مناسبات مختلفة. ما يميز هذا الصنف من الصحافيين أنهم ينتمون في الغالب إلى التيار الحركي الإسلامي، لذلك يكتبون أفكاراً تروق للنخبات الإسلامية الحاكمة في إيران ويسمعون منها أفكاراً وآراء تروق لهم.

وهذه النزعة لا تقدم خدمة كبيرة لإصلاح الصورة الإعلامية المشوهة لإيران في الساحة العربية، لأن الكتّاب الإسلاميين ـ على أهمية مساهماتهم ـ ليسوا إلا فصيلاً فكرياً

وسياسياً من جملة فصائل عدة فكرية وسياسية في العالم العربي، فضلاً عن الحكومات العربية القائمة وكتّابها ومؤيديها.

٣ ـ هناك دائماً صعوبة حقيقية في الحصول على المعلومات الضرورية من إيران، وفي إجراء مقابلات صحفية مع المسؤولين الإيرانيين. إن الدبلوماسيين الإيرانيين في الخارج، أعني أكثرهم، لا يسهّلون مهمة الصحافي العربي، ولا يقدمون إليه المعلومات التي يطلبها، ولا يساعدونه على الحصول على تأشيرة الدخول وإجراء المقابلات التي يطلبها مع الساسة الإيرانيين داخل إيران.

٤ ـ أعتقد أن استمرار العداء الحاد بين مصر وإيران، وانعكاس ذلك على التناول الإعلامي لأخبار كل بلد في البلد الآخر، يؤثر سلباً في التناول الإعلامي في مختلف أرجاء العالم العربي. مصر ما زالت «أم الدنيا» على رغم كل شيء، وما زال لساستها دور عربي مهم بالسلب أو بالايجاب، وكذلك لكتّابها وعلمائها وصحافييها.

سؤالي هنا هو: هل من الممكن تخفيف التوتر السياسي بين البلدين؟ إذا تعذر ذلك، فهل بالامكان التخفيف من آثار العداء السياسي في طريقة التناول الإعلامي المصري لإيران والتناول الإعلامي الإيراني لمصر؟

٥ ـ أخيراً، ألاحظ أن إيران تصدر طبعة عربية من جريدة **كيهان** اليومية، وليس لها نظيرها في أي بلد عربي. وألاحظ أيضاً أن لإيران قسماً إذاعياً عربياً يتجه بثّه إلى المستمع العربي في كل مكان، ولا أعلم له نظيراً في بلادنا العربية. هيئة الإذاعة البريطانية أيضاً لها قسمها الإذاعي الخاص باللغة الفارسية.

إذاً، فإذا كان صحيحاً أن لنا مصالح أمنية واقتصادية واستراتيجية مع إيران، بالإضافة إلى ما يجمعنا بها من روابط دينية وثقافية، فلماذا لا ننشئ وسائط إعلام عربية، باللغة الفارسية؟ محطة إذاعية مثلاً، أو صحيفة، أو مجلة...؟ نريد منبراً دورياً نخاطب به الجمهور الإيراني، تُعرف منه أخبارنا، ويصبح ممكناً فيه تداول الرأي بين قادة الرأي العام العرب والإيرانيين؟ هذه مبادرة ذات شأن جليل من الممكن أن تتعاون على إنشائها أكثر من مؤسسة إعلامية، ومن الممكن أن ينشأ لتحقيقها أكثر من منبر برعاية أكثر من دولة.

لا بد من أن يتيسر لنا التواصل المباشر بأكثر من طريقة.

٢١ ـ ميشال نوفل

لي ملاحظتان على ورقة أ. فهمي هويدي، وملاحظة ثالثة تتعلق بورقة أ. ما شاء الله شمس الواعظين.

ـ الملاحظة **الأولى** أن ورقة أ. هويدي لا تتناول الخطاب الإعلامي العربي في شأن إيران باعتباره بنية لها هيكليتها المتشعبة ومفاصلها المتعددة. بكلام آخر، إن الورقة لا تتعامل مع بنية الخطاب الإعلامي العربي وكيفية تداخل هذه البنية مع تحولات العلاقات

العربية ـ الإيرانية. ولو فعلت ذلك لكان الباحث التقط أنماطاً في التغطية واتجاهات، وربما حركة صعود وهبوط في الاهتمام بالشأن الإيراني.

ـ **الملاحظة الثانية** انه ليس هناك خطاب إعلامي أو تغطية إعلامية عربية لإيران منفصلة عن النظام الإعلامي العالمي الذي تهيمن عليه وسائل الإعلام الغربية ولا سيما منها وكالات الأنباء العالمية الكبرى. ونحن نعرف أن أدوات النظام الإعلامي العالمي وقنواته هي التي تنقل المعلومات والأخبار التي تشكل أساساً لصنع الثورة الإعلامية أو تسويقها.

وربما إن وجه القصور الثاني في ورقة أ. فهمي هويدي أنه أهمل هذا الجانب الأساسي لفهم أي خطاب إعلامي في دول العالم الثالث، فضلاً عن أنه يتجاهل تماماً المجال السمعي ـ البصري الذي بات محورياً في بناء الثقافة الإعلامية.

ـ **الملاحظة الثالثة** ان ورقة أ. ما شاء الله شمس الواعظين مثيرة للاهتمام لناحية مسألة الادراك المتبادل بين العرب والإيرانيين، وربما أنها تضيف جديداً إلى حقل الدراسات المقارنة العربية ـ الإيرانية، وإن كانت لم تراع الإطار المحدد أصلاً للبحث.

٢٢ ـ ما شاء الله شمس الواعظين (يردّ)

النقطة التي أشار إليها د. خير الدين حسيب، وهي تتعلق بورقة عملي، تكمن في أن عنوان البحث الذي أحيل إلي هو «الخطاب السياسي الإعلامي» لدى الحكومات والنخبات وكيفية تأثيره في العلاقات العربية ـ الإيرانية، وأنا كنت ملتزماً المضمون الدقيق للعنوان.

أنا أخذت «الخطاب» معادلاً لـ «discourse» بالانكليزية. الخطاب لا ينشأ من المواقف العابرة للصحف والإعلام اليومي، بل يشكّل ـ من وجهة نظر علم الاجتماع ـ من المتغيرات الاجتماعية، وهي ليست حصيلة زمن محدّد وقصير، إذا دُرس موضوع الخطاب السياسي والإعلامي من زاوية علم الاجتماع. إن فهرسة الصحف اليومية وتبني مواقف سياسية بالاستعانة بهذه المواقف لا يوصلاننا إلى نتيجة. ومثلما حصل لورقة أ. فهمي هويدي، والذي عمل مسحاً لمواقف الصحف المصرية وبنى موقفاً إزاء ذلك، فإن الإعلام اليومي، بما في ذلك الصحف، يغير مواقفه بسرعة بحسب مقتضيات الظروف. إن الذي يبقى ويمكنه أن يكون مصدراً مهماً لدراسة أي «خطاب» هو موقف نابع من نموذج اجتماعي. وهذا ما كنت حريصاً على دراسته في ما يتعلق بالمجتمعين الإيراني والعربي.

٢٣ ـ فهمي هويدي (يردّ)

لقد توقعتُ بعضاً من هذه الأصداء والردود. فقد سجلت في البداية أن هذه الورقة لا تعبّر عن كل واقع الإعلام العربي، وإنما هي منصبة فقط على الإعلام المصري،

لأنه لم يكن بمقدوري في حدود إمكانياتي المتواضعة أن أعالج مواقف كل الإعلام العربي من العلاقات مع إيران. لكن وجدت موقف الإعلام المصري نموذجاً جديراً بالتأمل، خصوصاً أن ذلك الموقف مستمر إلى الآن بدرجة أو أخرى، فضلاً عن أن القضية التي تمنيت الانتباه لها هي أننا نعاني الكثير من جراء غياب الديمقراطية في العالم العربي، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الصحافة بالسياسة.

لكن الذي لم أتوقعه في حقيقة الأمر أن يأتي تعليق د. يوسف الحسن على ذلك النحو الذي عرضه، وبدا فيه أنه إما أنه لم يقرأ عنوان البحث جيداً، أو أنه لم يقرأ البحث ذاته جيداً.

فموضوع بحثي هو موقف الإعلام العربي من العلاقات العربية ـ الإيرانية، وعلى رغم ذلك فإن د. الحسن حاسبني وانتقدني بلغة حادة لأنني لم أتعرض للإعلام الإيراني، ولم أتحدث عن الخطاب السياسي الإيراني، ومن جراء ذلك الخطأ فإنه اتهمني بالتحيز والانحياز الايديولوجي المسبق، وهو أمر يدهشني حقاً، لأن موضوع الإعلام الإيراني كان خارجاً تماماً عن نطاق بحثي، وحسبما فهمت في اجتماع التحضير لهذا المؤتمر فإنه كان مفترضاً أن تكون هناك ورقة مقابلة تحدّث عن الموضوع نفسه، مركزةً على موقف الإعلام الإيراني، وإذا كان ذلك لم يحدث فالمسألة أو اللوم لا ينبغي أن يوجها إلي في كل الأحوال.

استغربت أيضاً أن د. يوسف الحسن انتقد اعتمادي عل الجرائد أو على ما أسماه بـ«كلام الجرائد»، على رغم أن الجرائد كانت هي المادة الأساسية لإعداد البحث. فهل يا ترى كان مطلوباً مني أن أتحقق من موقف الجرائد وأدرس، بالاعتماد على الكتب والمعاجم مثلاً؟!

تحدث د. الحسن أيضاً عن أنني أعتمد على نصوص في الصحف المصرية صدرت في مرحلة «العداء النشط» بين مصر وإيران، وهذه ملاحظة ليست في موضعها، لأنه لو قرأ الورقة التي كتبتها بدقة لأدرك أن تلك النصوص التي قدمتها نشرت كلها بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، أي بعد أن بدأت أكثر الدول العربية تراجع مواقفها تجاه إيران باتجاه أكثر ايجابية وموضوعية. ولا يمكن لأي متابع للأحداث أن يزعم بأن هذه المرحلة تمثل طوراً من «العداء النشط» بين مصر وإيران. وإذا كان ذلك الخطاب مستمراً إلى الآن، كما سبق أن ذكرت، على رغم أن العلاقات المصرية ـ الإيرانية تتسم بالهدوء أو الجمود، فذلك دليل على عدم صحة الانتقاد الذي قدمه عن الورقة.

استغربت أيضاً احتجاج د. المتوكل على استخدامي مصطلح الاشتباك الإسلامي العلماني، وقولي إن ذلك الاصطفاف كان له تأثيره في موقف النخبات العلمانية وحساسيتها إزاء الثورة الإسلامية في إيران، بقدر ما كان ذلك حافزاً لتعاطف الطرف الإسلامي مع الثورة. ولست أعرف بالضبط ما الذي أغضب د. المتوكل في هذه الملاحظة، لأن الاصطفاف حقيقة لا سبيل إلى انكارها. وربما فهمت وجهة نظره لو أنه

احتج بأن المعلومة التي أوردتها غير صحيحة، وان العلمانيين حددوا موقفهم من الثورة الإسلامية على نحو آخر غير الذي ذكرت. لكن إذا كان ذلك صحيحاً، فلماذا نخفيه ولا نملك شجاعة الإعلان عنه؟

أما أ. طلال سلمان فقد ذكر أن بعض الصحف العربية تعاطفت مع الثورة الإسلامية، أو تحدث عن دور جريدة **السفير** في ذلك. وهذا ما أفهمه وأقدره، وقد قلت في ورقتي إن الانحياز ضد الثورة الإيرانية في مرحلة الحرب كان سمة لأغلب الصحف العربية التزاماً بسياسة حكوماتها، ولم أقل كل الصحف. ولكن ما أريد أن أقوله إن قضيتي الأساسية ليست الدعوة إلى تعاطف الصحف مع الثورة الإسلامية، ولكن أكثر ما يهمني هو أن تتخذ الصحف موقفاً مستقلاً يعبر عن قناعاتها هي، ولا يكون صدى لمواقف الحكومات والسياسات، ثم لتقل بعد ذلك ما تشاء، تؤيد أو تعارض. بمعنى أن قضيتي هي أن تظل الصحف منبراً حراً وليس بوقاً.

الفصل الخامس

صورة العرب والإيرانيين في الكتب المدرسية

(الورقة الإيرانية): صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية

غلام علي حداد عادل(*)

لا يمكن وصف «صورة العرب في الكتب المدرسية في إيران» وتقويمها وتحليلها من دون الالتفات التام إلى «الثورة الإسلامية في إيران».

ويشكل مجمل ينقسم البحث حول «صورة العرب» في نظر «الحكومة الإيرانية» في العصر الحاضر إلى قسمين رئيسيين: قبل الثورة الإسلامية، وبعدها.

إن هذه الصورة تتفاوت تماماً في هذين القسمين بشكل جوهري وكلي، فقبل الثورة الإسلامية كان رجال السياسة والمنظّرون الحاكمون على الثقافة في إيران يتّبعون سياسة قومية عنصرية مقلدين في ذلك القوميين الغربيين وتلك القوى الاستعمارية الأجنبية التي تحكمت في سياسة إيران. ومن أهم مشخصات تلك الفترة ما يأتي:

١ ـ ترجيح العنصرية القومية على الديانة الإسلامية في تعريف الهوية الوطنية الإيرانية في التاريخ ماضياً وحاضراً.

٢ ـ إعطاء الأهمية القصوى لإيران «القديمة» ومدح الأفكار والأهداف المسيطرة في تلك الفترة، ومن دون ذكر المعايب والمفاسد السياسية والاجتماعية لها.

٣ ـ وصف فتح إيران على أيدي المسلمين العرب على أنه من الفتوحات الوحشية

(*) كلية الفنون والإنسانيات، جامعة طهران.

والهمجية لقوم غير مثقفين وأعراب بلا حضارة قد هجموا على مدنية عظيمة مشرقة، وكانوا السبب في انحطاط إيران القديمة وتخلّفها إلى العصر الحاضر.

٤ ـ عدم الالتفات إلى المجتمع الإسلامي العالمي، وبالطبع عدم الالتفات إلى العالم العربي، على أنه حائز على أهمية بالغة.

٥ ـ اتباع سياسة الدول الغربية وطرائقها بصورة عمياء، ولا سيما سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى العرب والدول العربية، ومتابعة سياسة أمريكا بالنسبة إلى قضية العرب وإسرائيل، أي القضية الفلسطينية.

٦ ـ السعي للتعريف بالتشيّع على أنه صورة إيرانية كردّ فعل للهجمة العربية على إيران.

* * *

وفي مقابل ذلك، اتخذت الحكومة الإسلامية في إيران منذ سنة ١٣٥٧هـ.ش./ ١٩٧٩م. مواقف تقوم على ما يأتي:

١ ـ التحفظ أمام إيجاد أي تناقض بين العنصرين: القومية الإيرانية والديانة الإسلامية، واعتبار الإسلام والمسلمين من مقومات البنية التي تقوم عليها القومية الإيرانية، بل اعتبارهما من أهم الخصائص والمشخصات الأساسية: كاللغة والتقاليد والآداب والسّنن الأصلية.

٢ ـ الامتناع عن المدح المفرط لإيران القديمة، ومحاولة تقويم الأوضاع والأحوال السياسية والاجتماعية في المجتمع الإيراني قبل الإسلام بموضوعية.

٣ ـ اعتبار سقوط الدولة الساسانية نتيجةً لضعفها وانحطاطها أمام قوة إيمان المسلمين العرب حديثاً، وتناغم روح الشعب الإيراني مع روح المطالبة بالحق وإظهار سخطه على الحكومة الساسانية.

٤ ـ وصف المجتمع الإيراني على أنه عضو في الأسرة الإسلامية الكبيرة، وأن أحد أعضاء هذه الأمة هو المجتمع العربي، وأن التوجه إليه يحظى بأهمية خاصة ولا سيما من ناحية جغرافية إيران في منطقة الشرق الأوسط.

٥ ـ اتباع سياسة مستقلة في قضية العرب وإسرائيل والدفاع عن القضية الفلسطينية، والوقوف أمام سياسة الدول الغربية، وخصوصاً أمريكا في هذا الشأن.

٦ ـ اعتبار التشيّع مذهباً إسلامياً أصيلاً، وإبعاد أي عنصر قومي ولا سيما نفي كونه حركة انفعالية من قبل الإيرانيين ضد حملة العرب.

* * *

والآن لنسعَ في ضوء هذه المواقف الستة المذكورة أعلاه أن نعرض لصورة العرب

في الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية بشكل مختصر مع العناية بمواقف الحكومة الإيرانية في السنوات السابقة على انتصار الثورة الإسلامية:

أ - إيران والإسلام: في الوقت الذي نجد التوجه الكافي في الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية إلى إيران والهوية الوطنية الإيرانية، وحتى القوميات التي تشكل الوطنية الإيرانية، يتمركز التوجه إلى الإسلام على أنه العمود الفقري الذي تبتني عليه هذه الهوية الوطنية، والركن الثقافي الأصيل ضمن القرون الأربعة عشر الماضية.

وفي الحقيقة، لم يكن نظر المؤلفين والمبرمجين قائماً على ايجاد التناقض بين إيران والإسلام؛ بل هو قائم على تعريف إيران الإسلامية. نتيجةً لهذه النظرة، تتجلى المعتقدات الإسلامية على طول التاريخ المنصرم وحتى المجتمع الإيراني المعاصر بصورة مختلفة في الكتب المدرسية، وقد تم تحاشي أن يشار إلى أي مطلب يسبب الإهانة للأقوام الإسلامية، ولا سيما العرب، والذي يسبب ضعف الإسلام والاتحاد الإسلامي.

والجدير ذكره أن التوجه إلى الديانة الإسلامية في الكتب الدراسية أصبح مدعاةً لانتقادات قسم من المثقفين العلمانيين، أولئك الذين احتفظوا بالميول السابقة على الثورة الإسلامية، وراحوا يصفون الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية من الناحية الفكرية بأنها كتب دينية في كل درس، سواء أكان درس الفارسية أم التاريخ أو العلوم الاجتماعية.

إن جذور هذه النظرة هي الفكرة العلمانية لهؤلاء المنتقدين الذين يرون أن الوطنية بلا ديانة أرسخ من الوطنية الدينية. ولا شك في أن بعض أنواع الإفراط في بعض الجوانب في هذه الكتب الدراسية بعد الثورة ساعد على إثبات ادعائهم هذا.

ب - لم تعد تظهر في الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية تلك الروحية التي تتوجه إلى الأصالة القومية والشوفينية الماضية التي تصف إيران القديمة بالمدينة الفاضلة الضائعة للإيرانيين، وفي الوقت نفسه يشار إلى بعض الجوانب الايجابية في المجتمع الإيراني قبل الإسلام، لكن دون تحاشي ذكر المعايب والمفاسد الفكرية والاجتماعية للحكومة الإيرانية السابقة. نعم ما يزال تعليم التاريخ الملكي للأدوار الملوكية قبل الإسلام فيها.

ج - لقد عُرض لعلل اندحار الجيوش الساسانية أمام الجيش العربي، ولشواهد من الضعف والانهيار الداخلي للحكومة الساسانية على أنها نماذج لعدم الكفاءة والظلم والاستبداد الملكي من قبيل كسرى أبرويز.

وفي هذه الكتب على خلاف الكتب السابقة، لم تعد الملكية كحقيقة، أو موهبة إلهية، منزهة من كل عيب ونقص، بل إنها بسبب وجود روح الاستبداد الذاتي، وهي من العوامل الأصلية في إيجاد المصائب والمشكلات السابقة واللاحقة للشعب الإيراني. وكمثال على ذلك، وردت في **الشاهنامه** للفردوسي قصة «الحذّاء» الذي استعد لسد العجز

المالي للدولة الانوشروانية الناجمة عن الحرب من ثروته الخاصة، في مقابل إعطاء فرصة لولده في حق التعليم، ولم يسمح له أنوشروان، نظراً إلى الأفكار الطبقية التي لا تسمح للعمال وذوي المهن الوضيعة أن يحصلوا على امتيازات الطبقات العليا، ومنها حق العلم. وعلى الرغم من وجود هذه القصة في **شاهنامة** الفردوسي لم تعرض كتب الدراسة السابقة قبل الثورة لخطورتها.

لقد فُصّل القول في الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية في قدرة الإيمان للعرب المسلمين حديثاً في الحملة على إيران وتبيان النتائج الايجابية لإسلام الإيرانيين ودور الإسلام في رفعة المجتمع الإيراني بعد الإسلام، وإسهام الإيرانيين في الثقافة والتمدن الإسلامي. وإن المنطلق في هذا الشأن هو المنطلق نفسه الذي جاء في كتاب مرتضى مطهري المطبوع قبل انتصار الثورة تحت عنوان: **الخدمات المتقابلة بين الإسلام وإيران.**

ومن أجل لفت نظر القراء الكرام نعرض للنص الآتي، كنموذج ورد في الكتب المدرسية قبل الثورة، وقد ورد هذا النص في **كتاب اللغة الفارسية** لدور المعلمين المطبوع سنة ١٣٥٢هـ.ش./ ١٩٧٤م.

«الملوكية الساسانية انقرضت على أيدي جماعة من أعراب الصحارى. وقد تحول النظم والعمران والرفاه الإيراني إلى الفوضى والخراب وسلب الراحة. واستبدل عرش الملك بالمنبر، واستبدلت أراضي فريدون وكيخسرو وزردشت واسفنديار وأردشير وشاپور وپرويز بمساكن الثعالب والنسور. وقد حكم ملاعبو الغربان والأشرار ورُعاة الإبل وأَكَلَة اليرابيع على مواطنينا من أبناء كاوه ورستم وكودرز وچوپينه.

ومن اختلاط دماء الدهاقين والأتراك والأعراب ظهرت الخيانة والرشوة والخوف وعدم المروءة، وأضحى الفنّ الوحيد خنق الحريات. وقد رحل الذوق والظرف والجمال والعظمة وحلّت الأصول السامية محل الأصول والعادات الآرية».

د ـ لقد عرض للأمة الإسلامية في الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية على أنها وحدة كبرى شاملة لوحدات أصغر بعنوان: «الشعوب»، وأن الشعب الإيراني عضو من أعضاء هذه الأمة. وفي هذه الكتب لم يطرح أي تفوق عنصري أو أي فكر شوفيني، بل ردت هكذا أفكار في ضوء تعاليم القرآن الكريم وبالرجوع إلى آية: **﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾**(١)، وتكررت فكرة الأخوة الإسلامية في التركيز على آية: **﴿إنما المؤمنون إخوة﴾**(٢)، كما عرض باحترام هذه الوحدة كأصل ضروري؛ ولأجل ذلك، ولأول مرة بعد الثورة، يؤلف كتاب دراسي خاص للمرحلة الإعدادية للجامعات بعنوان: **جغرافية الدول الإسلامية**، ومن المحتمل أن يكون الكتاب الوحيد المعدّ في هذا الموضوع في كل

---

(١) القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٢) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٠.

العالم، وقد قرر ضمن الكتب المدرسية لفرع الآداب والعلوم الإنسانية في المرحلة الاعدادية.

ولم يعد يعرض في الكتب المدرسية لقصة شاپور ذي الأكتاف الذي ثقب أكتاف العرب وربطهم بالحبال من خلالها وأسرهم، بل عُوّض منها بذكر قصص إسلامية وتبيان الحوادث المتعلقة بزمن النبي ﷺ والأئمة الطاهرين (عليهم السلام). وما يتعلق بالوقائع المرتبطة بالمجتمع العربي آنذاك، وقد ذكرت قصص وافرة للعرب في المجتمع العربي فيها.

ولا بد من التركيز هنا على نقطة مهمة، وهي أنه على الرغم من نشوب الحرب المفروضة على الشعب الإيراني من قِبَل العراق، بعد انتصار الثورة الإسلامية، التي امتدت لثماني سنوات، وأدت إلى مصائب كثيرة، وأحدثت خسائر في النفوس والأموال والثقافة، وعلى الرغم من مساندة بعض الدول العربية في المنطقة لذلك البلد العربي الذي حمّل إيران كثيراً، لم يُشر ولو بعبارة واحدة إلى روح التعصب العربي، أو إلى إذكاء روح العنصرية على كونها عاملاً أساسياً في هذه الحرب، وحتى عندما عرض في درس أو درسين إلى «الجمعة الدموية» الناجمة عن مذبحة الحُجاج والزائرين الإيرانيين في أكناف بيت الله الحرام لم يُشر إلى أن العامل فيها هو التعصب العربي.

ومن الإقدامات المهمة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في هذا الصدد تأليف كتب مدرسية لتقوية الروابط بين الإيرانيين والعرب لتعليم اللغة العربية في جميع المراحل المدرسية بعد المرحلة الابتدائية وفي مرحلة إعداد الطلاب لدخول الجامعات. وليس الهدف منها هو تعليم اللغة صِرفاً، بل فتح باب المكالمة والتفاهم مع العالم العربي لجيل المستقبل. وقد نقلت نصوص عن اللغة العربية تعرض لمفاهيم مستندة وإيجابية من المصادر القديمة والحديثة. ومن جملة هذه الدروس درس تحت عنوان: «الوطن الكبير»، وتحت عنوان: «ابن الهيثم» العالم العربي المصري، وشعر من أبي القاسم الشابي الشاعر التونسي المعاصر، تحت عنوان «إرادة الحياة»، ومقطع من قصيدة «لامية» ابن الوردي الشاعر والأديب العربي المعروف؛ إضافةً إلى ذلك عُرض إلى مطالب مهمة عن كبار العظماء والأدباء العرب، أمثال: الشريف الرضي، والإمام الشافعي، ودعبل، والفرزدق وصفي الدين الحلّي؛ وقد عرض من أجل التنوع إلى شخصيات مثل: «جُحا».

وفي كتاب **التاريخ العام** في المراحل الابتدائية والمتوسطة دروس مستقلة حول فترة الخلفاء الثلاثة؛ وفي فرع الآداب والعلوم الإنسانية يعرض كتاب **تاريخ السنة الثانية** لتاريخ الإسلام والخلافة الإسلامية، كما يعرض للفترة الممتدة منذ زمن الجاهلية وحتى نهاية القرن الرابع الهجري، ويركز على جغرافية أراضي الجزيرة العربية. وفي كتاب **تاريخ السنة الأولى** للمرحلة الإعدادية يعرض بتفصيل لمدنيات ما بين النهرين والأقوام السامية، وفي **كتاب السنة الثالثة** بحث حول ظهور الإسلام والدول العربية منذ البداية وحتى نهاية العصر العباسي.

ولا شك في أنه يجب القول هنا بأن الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية في

إيران قد حصل فيها تحول مهم وخطير بعد انتصار الثورة الإسلامية حول القضية الفلسطينية، ومسألة العرب وإسرائيل، وفي مختلف المراحل المدرسية، وفي كثير من الكتب المدرسية، وعلى الخصوص في كتاب **اللغة الفارسية**، و**كتاب الدين**، و**كتاب التاريخ**، و**كتاب العربية**، وقد عرض للفكرة الصهيونية والمؤامرة على احتلال فلسطين، ومصير الفلسطينيين المفجع، كما عرض للشعب اللبناني وجهاد الشعوب العربية وسائر المسلمين ضد الاحتلال.

لقد تم السعي في الجمهورية الإسلامية لتوعية وجدان الجيل الصاعد بالنسبة إلى القضية الفلسطينية حتى لا تنسى فكرة النضال من أجل انقاذ فلسطين المحتلة، وعلى تقديم الدروس المشفوعة بالصور من الوجوه العربية وبعض الأشعار والأناشيد العربية.

وعلى خلاف الكتب المدرسية للنظام البائد، لم يطرح التشيُّع بعنوان رد فعل إيراني في مقابل العرب السنّة، بل رُوعي جانب البحث الذي يعرضه اليوم على أنه مذهب منتشر في إيران لعلل وأسباب غير تلك التي يصورها القوميون بأن كثيراً من الإيرانيين منذ بدء ورود الإسلام إيران وحتى القرن العاشر الهجري كانوا سنّة، وأن مؤلفي **الصحاح** الستة هم من أهل سنة بخارى وترمذ ونيشابور وقزوين. وهذه الفرضية ليس لها سند علمي صحيح.

خلاصة القول إن طرح مسألة العرب وحضورهم الفعال في الكتب المدرسية اليوم في إيران يقوم على فكرة أصيلة هي الإسلام، وإن رابطة الإسلام والقرآن باللغة العربية غير منفكة؛ كما إن نشأة الإسلام وازدهاره كانا في الأراضي العربية وجغرافيتها.

ومن المسائل الرئيسية لحضور العرب الفعال في الكتب المدرسية المعاصرة هي القضية الفلسطينية. وإذا ما كان هناك توجه خاص لهم فيعود إلى التاريخ الماضي، لأن القضايا الثقافية والحركات المدنية المعاصرة لم تُعط الأهمية الكافية، وذلك ناتج من علل وأسباب لعل من أهمها الحرب التي امتدت لثماني سنوات وقد أشرنا إليها. وقد أوجدت أرضية لا تسمح لبسط القول من الناحية النفسية للتحدث عن القضايا الثقافية في دُنيا العرب؛ كما لا يوجد تبادل ثقافي ملحوظ في الوقت الحاضر، خصوصاً حينما نعلم أن تبعات الحرب وآثارها لم تذهب كلية، وأن سحباً داكنة لا تزال موجودة في أفق الروابط بين العالم العربي وإيران.

ومن الممكن الحدس بأن الحضور الإيراني في الكتب المدرسية في الدول العربية أقل بكثير من الحضور العربي في الكتب المدرسية في إيران، وذلك لأن التوجه للإسلام في إيران يستلزم التوجه إلى العرب، ولا توجد هكذا ملازمة عند العرب. وإن غياب التيارات الفكرية والأدبية والثقافية في العالم العربي عن أفق الثقافة في الجمهورية الإسلامية، ومن جملة ذلك الكتب المدرسية، وكذلك غياب الحقائق المتعلقة بإيران عن الكتب المدرسية في العالم العربي، على الرغم من امتداد أربعة عشر قرناً من التاريخ الحساس المشترك، وعلى الرغم من الجوار الجغرافي للإيرانيين والعرب، ولا سيما الوشائج

الدينية والفكرية والثقافية والمدنية، يحكي عن ألَم وإحساس عميق يحق لنا تصويره على لسان شاعر إيراني نختم به مقالتنا هذه. وهو بهذا المضمون:

انظر للغربة بيني وبين حبيبي
كالعينين المتجاورتين ولم تتزاورا

الخلاصة

١ ـ من الممكن القول بأن تعريف إيران ما قبل الثورة في الكتب المدرسية في الجمهورية الإسلامية لم يصل بعدُ إلى وضع نهائي، ويحتمل أن يكون هذا ناجماً عن مجيء الاسرة البهلوية على أعقاب الحكومات الشاهنشاهية لإيران قبل الإسلام، وأن الشعب الإيراني قد أزاح النظام البهلوي كما النظام الذي سبقه عند انتصار الثورة، وهذا لا يعني أننا مع الاسترسال في التحدث عن الحكومات الشاهنشاهية في إيران، إنما نود الاشارة إلى عدم وجود تعريف ثابت لتاريخ إيران القديم من جراء الكراهية التي يكنها الإيرانيون لحكومة البهلوي.

٢ ـ لقد طرحت القضية الفلسطينية والقدس في هذه الكتب كما يأتي:

أ ـ في كتاب الفارسية للصف الثاني الابتدائي:

في الدرس: (رسالة من طفل فلسطيني).

ب ـ في كتاب الفارسية للصف الثالث الابتدائي:

في الدرس: (شاب من فلسطين).

ج ـ في كتاب العربية للصف الأول المتوسط:

في الدرس: (صورة عن القدس).

د ـ في كتاب العربية للصف الثاني المتوسط للنظام الجديد:

في الدرس: (حول الانتفاضة).

هـ ـ في كتاب العربية للصف الثالث الإعدادي للعلوم الإنسانية:

في درسين: ١ ـ يا قدس: شعر.
٢ ـ شريط الأخبار ـ حول الانتفاضة.

٣ ـ ذكر المؤرخون أن حذّاء ذهب إلى أنوشروان ليموّل جيشه في مقابل إعطاء حق التعلم لولده، ولم يسمح أنوشروان بذلك، وأجاب بأن السوقة من الناس ليس لهم حق التعلم[٣].

---

(٣) من كتاب: **التعليمات الاجتماعية**، للصف الرابع الابتدائي (طهران: [د.ن.]، ١٣٧٣هـ.ش.)، ص ١٢٣.

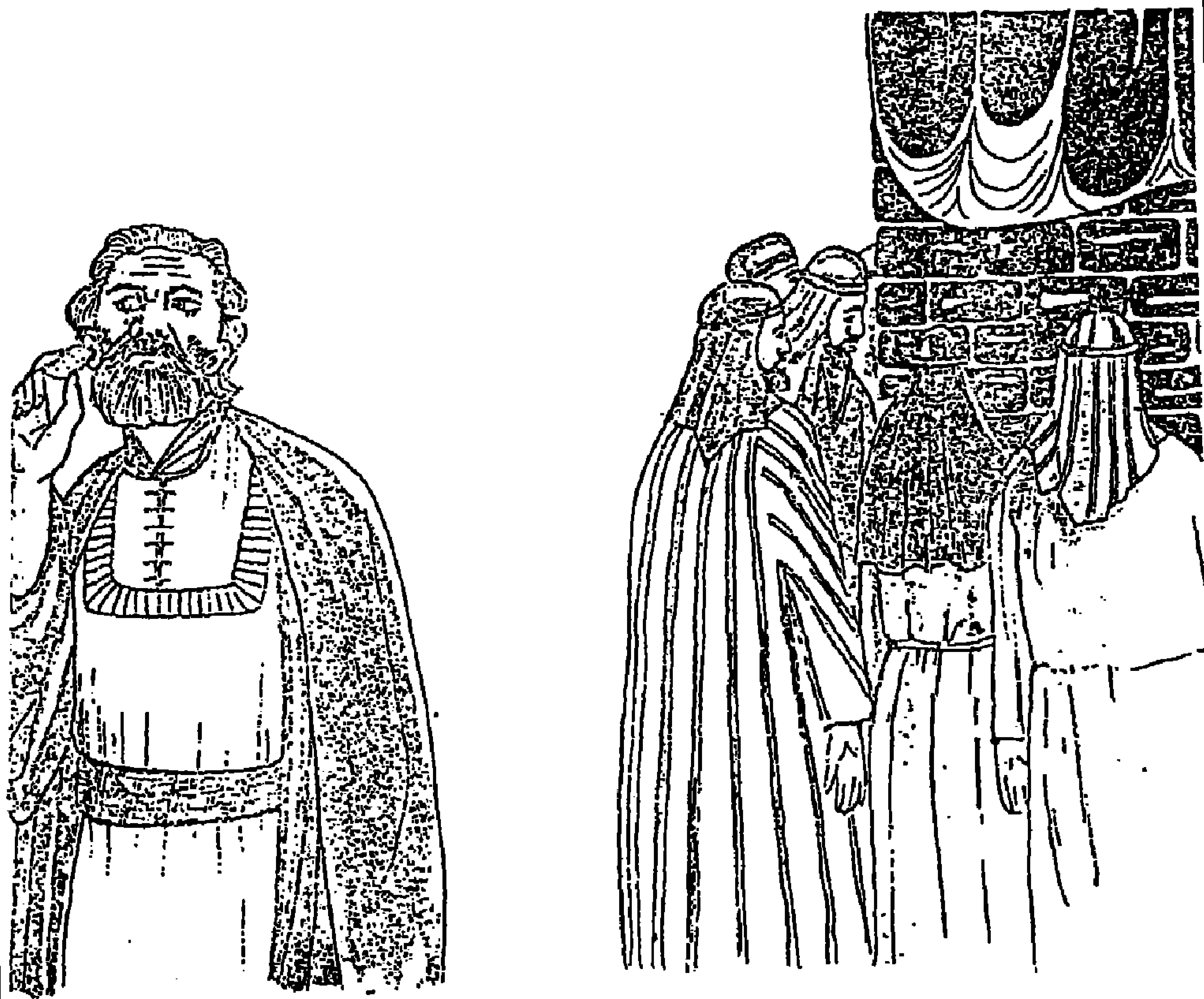
٤ ـ في كتاب **التعليمات الاجتماعية للصف الرابع الابتدائي** ط. ١٣٧٤هـ.ش. درس مستقل بعنوان: «الأمة الإسلامية» ننقل النص الآتي منه: «الأمة الإسلامية تتشكل من مجموع أفراد المسلمين في العالم... والمسلمون جميعاً يعتقدون بإله واحد، وبالنبي محمد ﷺ وبكتابهم السماوي: القرآن الكريم، ويتجهون إلى قبلة واحدة في صلواتهم... وأن الحكومات الفاسدة تسعى في كل منطقة من مناطق البلدان الإسلامية بذريعةٍ ما لطرح التمايز في اللون والعنصر من أجل فرقة المسلمين... نحن ـ المسلمين ـ في إيران جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية ونسعى إلى توحيد علاقاتنا مع سائر مسلمي العالم».

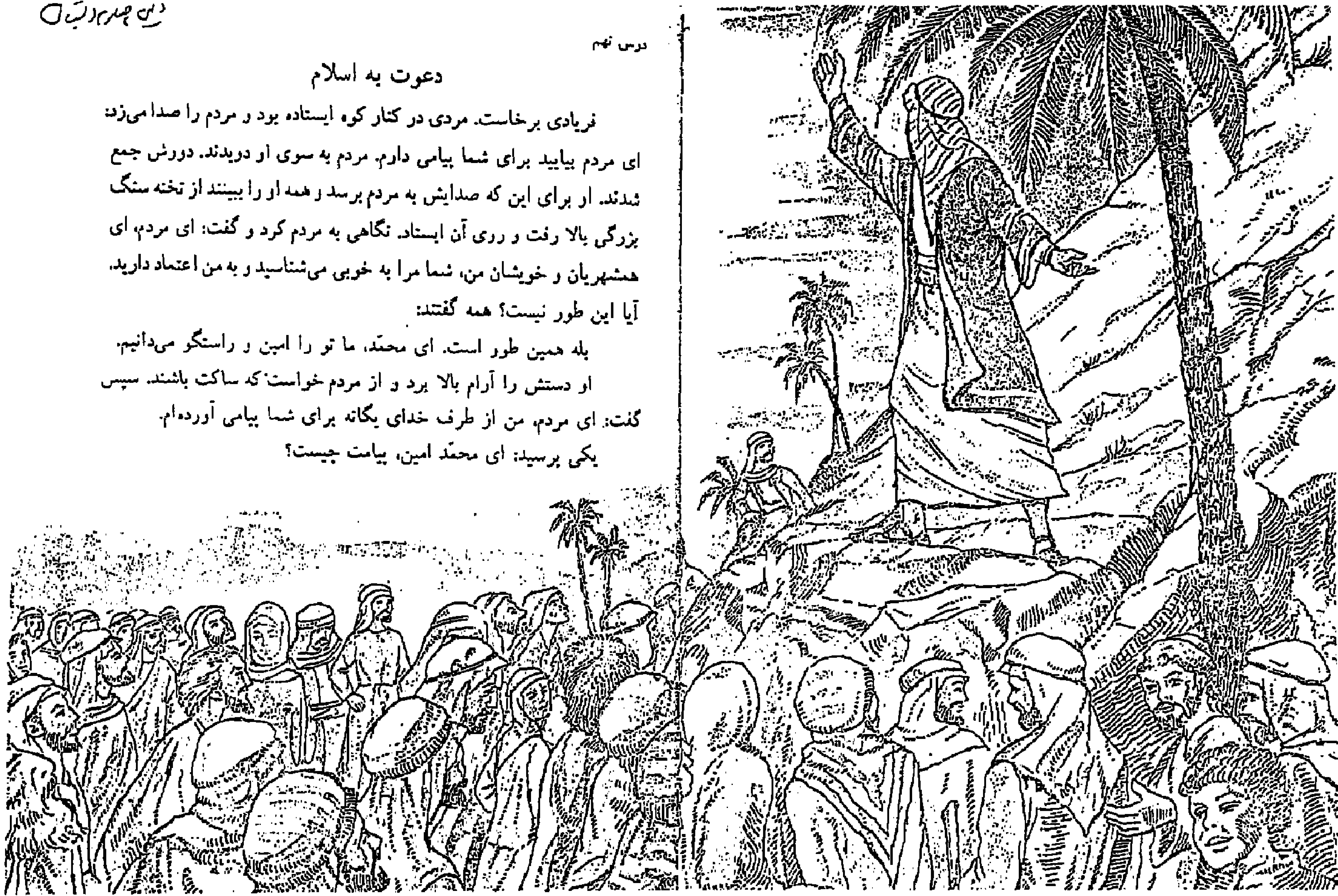
٥ ـ لقد حمل شابور الأول عن طريق الخليج الفارسي على الجزيرة العربية، وقتل كثيراً من العرب الذين كانوا قد حملوا على إيران أيام طفولته، وأحرق مدنهم، وكما يقول المؤرخون القدامى: أصدر أوامره بثقب أكتاف بعض العرب وشدهم بالحبال، ولهذا يسميه العرب بـ «ذي الأكتاف» (نص من كتاب **التاريخ** للسنة الرابعة الابتدائية، لسنة ١٣٤٦هـ. ش.)



رسید. مجذوب آن شدم*. با خود گفتم: چرا به سخنان محمّد گوش ندهم؟! مگر من مردی دانا و سخن‌شناس نیستم؟! پس‌چه‌بهتر که پنبه‌ها را از گوش بیرون ــ آورم و سخنان او را بشنوم. اگر درست بود، خواهم پذیرفت و اگر نادرست بود، قبول نخواهم کرد. پنبه‌ها را بیرون آوردم و به آنچه محمّد می‌خواند، گوش فرادادم. از شنیدن کلمات پر معنی و زیبا و خوش‌آهنگش لذّت بردم.

کلماتی که می‌خواند به پایان رسید. از جای خود برخاست و از مسجدالحرام بیرون رفت. من نیز همراه او، از مسجد بیرون رفتم. در راه با او به‌صحبت پرداختم تا به منزلش رسیدیم. داخل منزل شدیم و در اتاق ساده‌ای که





دین چهارم دبستان

درس نهم

دعوت به اسلام

فریادی برخاست. مردی در کنار کوه ایستاده بود و مردم را صدا می‌زد:

ای مردم بیایید برای شما پیامی دارم. مردم به سوی او دویدند. دورش جمع شدند. او برای این که صدایش به مردم برسد و همه او را ببینند از تخته سنگ بزرگی بالا رفت و روی آن ایستاد. نگاهی به مردم کرد و گفت: ای مردم، ای همشهریان و خویشان من، شما مرا به خوبی می‌شناسید و به من اعتماد دارید. آیا این طور نیست؟ همه گفتند:

بله همین طور است. ای محمّد، ما تو را امین و راستگو می‌دانیم.

او دستش را آرام بالا برد و از مردم خواست که ساکت باشند. سپس گفت: ای مردم، من از طرف خدای یگانه برای شما پیامی آورده‌ام.

یکی پرسید: ای محمّد امین، پیامت چیست؟

الدرس الديني للصف الثالث الابتدائي

ذين كلام الشيبن

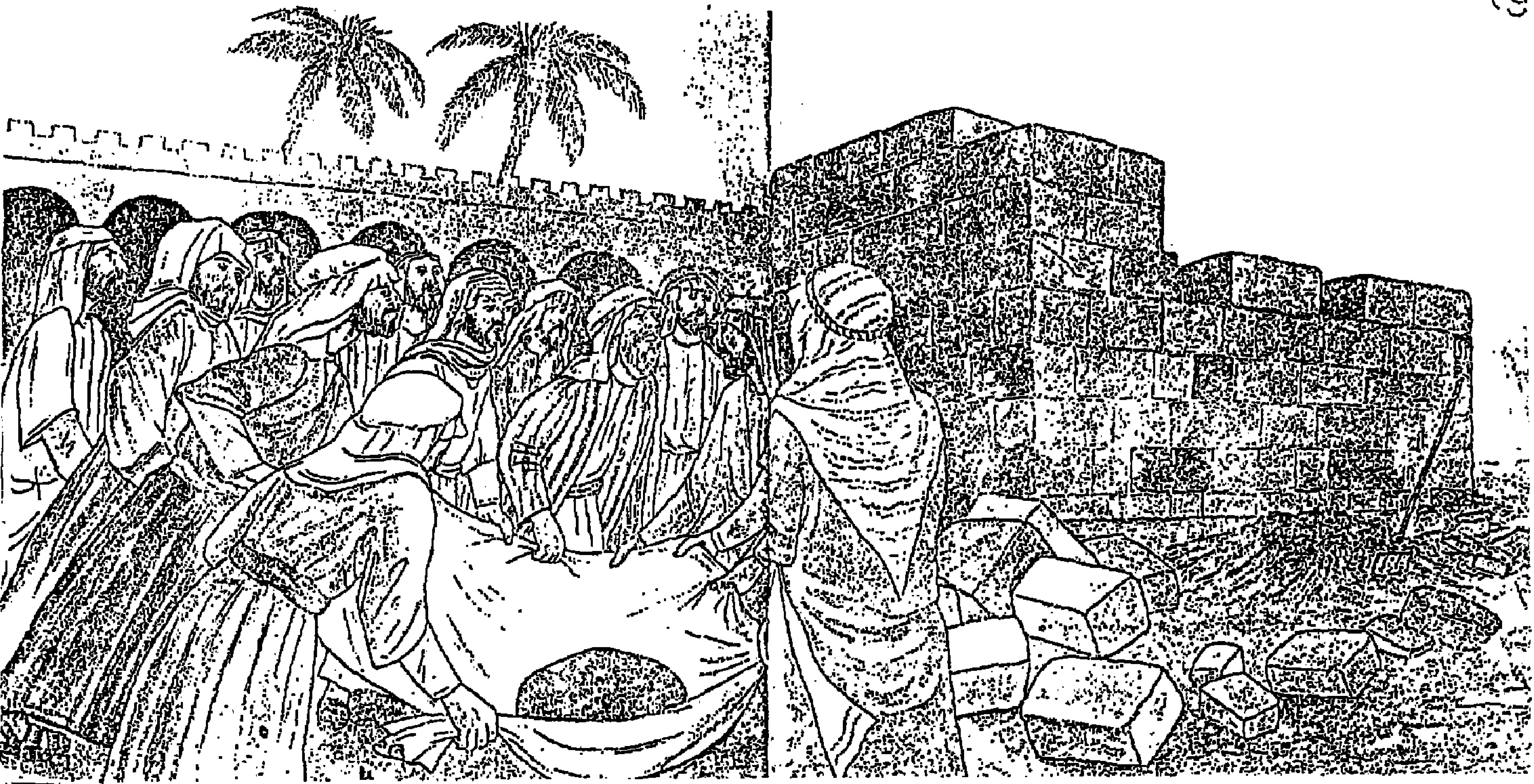


الدرس الديني للصف الثالث الابتدائي

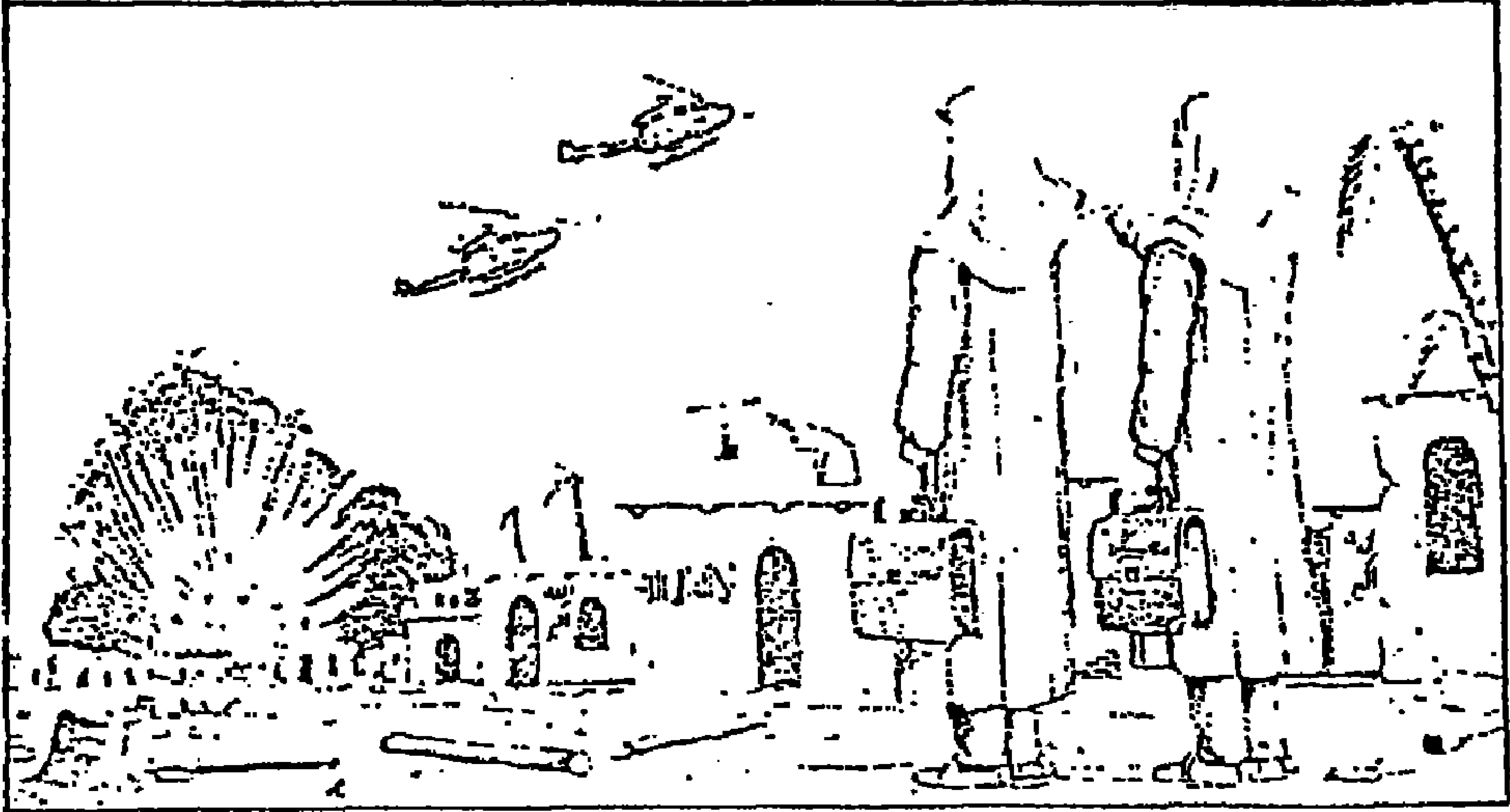
دینی سوم دبستان

برگزیده نشده بود ولی آن قدر درستکار و امین بود که به نام «محمّد امین» معروف بود؛ مردم به او اعتماد داشتند و چیزهای گرانبهای خود را به او می‌سپردند. حضرت محمّد در نگهداری امانتها کوشش می‌کرد و آنها را سالم تحویل صاحبانش می‌داد. مردم برای برطرف کردن اختلافات، به او مراجعه می‌کردند و همه، داوری او را، قبول داشتند.

درود و سلام فراوان، بر حضرت محمّد پیغمبر درستکار و امین



أُخْتَانِ مِنْ لُبْنَانَ



هَاتَانِ طَائِرَتَانِ مِنْ نَوْعِ «هِلِيكُوبْتر»،
إِنَّهُمَا تَصْعَدَانِ عَمُودِيًا.
وَ حَرَكَةُ هَاتَيْنِ ٱلطَّائِرَتَيْنِ،
أَسْهَلُ مِنْ حَرَكَةِ ٱلطَّائِرَاتِ ٱلكَبِيرَةِ؛
فَهُمَا تَنْزِلاَنِ فِي ٱلشَّارِعِ،
أَوْ فِي ٱلسَّاحَةِ ٱلصَّغِيرَةِ، أَوْ عَلَى ٱلسَّفِينَةِ ٱلكَبِيرَةِ.

هَاتَانِ: لِمُؤَنَّثِ «هٰذَانِ»
الطَّائِرَةُ: الطَّيَّارَةُ
يَصْعَدُ: ضِدُّ «يَنْزِلُ»
هَاتَيْنِ: لِمُؤَنَّثِ «هٰذَيْنِ»

فارسی سوم دبستان
(۱۳۶۴)

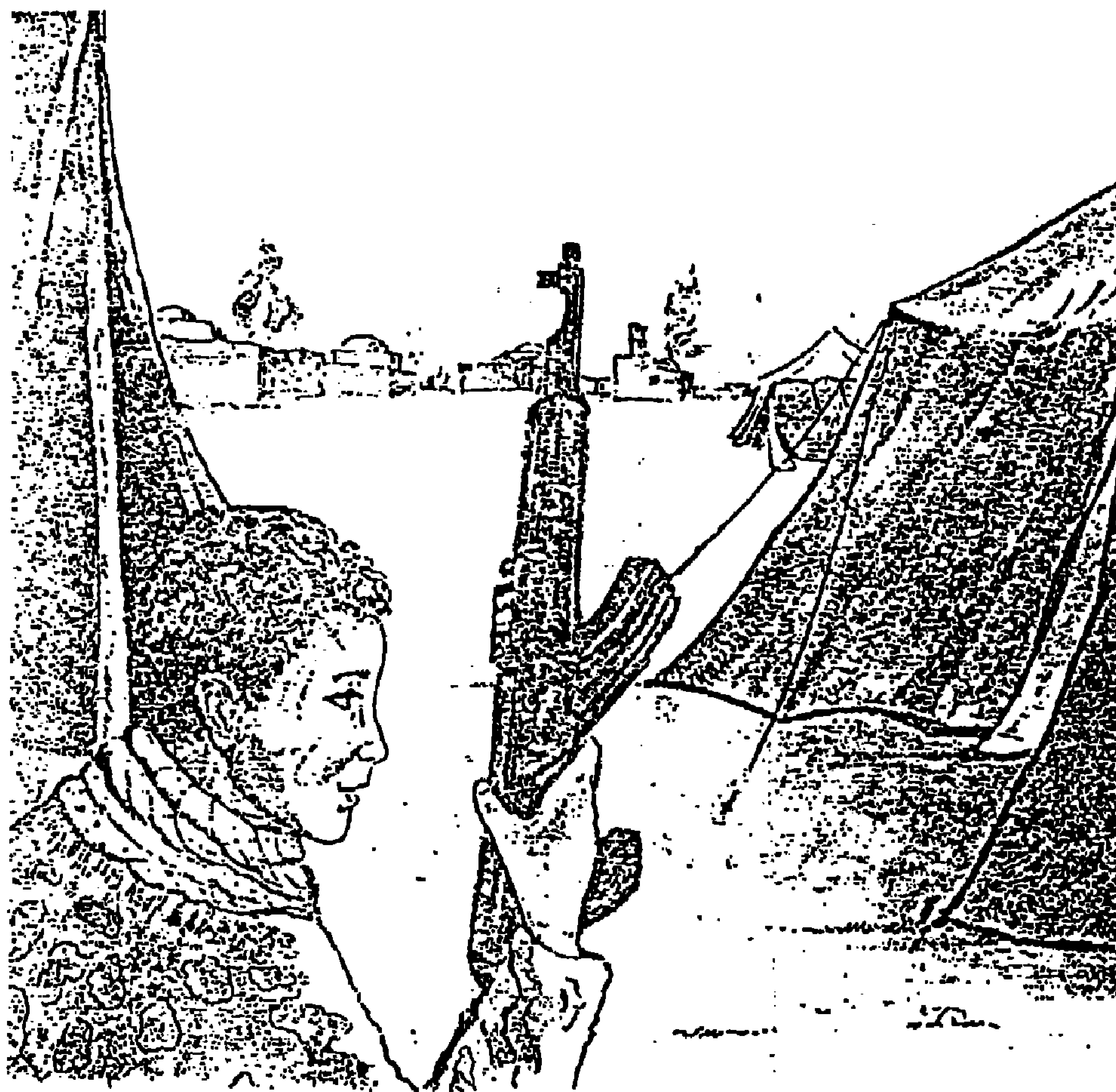
الفارسية للصف الثالث الابتدائي

فتى من فلسطين

نوجوانی از فلسطین

در کنار یکی از اردوگاههای آوارگان* فلسطینی، نوجوانی تفنگ به دست با چشمانی سرشار از امید ایستاده بود. گاهگاهی نگاهی به اردوگاه می‌انداخت و به فکر فرو می‌رفت.

او سالها بود که با پدر و مادر و دیگر دوستان همرزمش* در این



امیدوار بود که شوهرش از سخنان امام پند گیرد و از رفتار زشت خودبازگردد. ولی آن جوان، که امیرالمؤمنین را نمی‌شناخت، خشمگین و گستاخ فریاد-کشید و به امیرالمؤمنین گفت: چرا در زندگی خصوصی من دخالت می‌کنی؟

وقتی اوفریاد می‌کشید حضرت امیرالمؤمنین ــ علیه‌السّلام ــ سرش را پایین





الّذي يَحْوي آراءً بديعةً في علْمِ الضَّوءِ. وقد أصْبَحَ المَرْجَعَ الرئيسيَّ لِهذا العلمِ في أوروبّا مُنْذُ القرنِ الحاديَ عَشَرَ الميلاديِّ وتُرْجِمَ إلى لغاتٍ أُخرى كاللاتينيَّةِ والاسْبانيَّةِ وغيرِهما.

ومؤلّفاتُه في الفَلَكِ تَبْلُغُ أربعةً وعشرينَ مجلّداً وَتَحدّثَ فيها عن ارتفاعِ النُّجومِ السماويّةِ وأَحْجامِها و كيفيَّةِ رُؤْيَتِها وعن الرَّصْدِ النُّجوميِّ.

كلمات جديدة

أَوْجَدَ	حَرَّضَ	الفيزيائي
أينما	حَوى بِـ	الكيمياء



الدرسُ الحادي عشر

أين السعادةُ؟!

كنتُ جالساً في حانوتِ أبي. فدخل رجلٌ صيادٌ يحملُ شبكةً فيها سَمَكةٌ، تَعرَضَها عَلَيَّ لِلبيعِ، فَلَمْ أُساوِمْهُ بَلْ أعطَيْتُهُ الثَّمنَ الذي أرادَه. وقال: جعلكَ اللهُ سعيداً في حياتِك. فَفَرِحْتُ بهذا الدعاءِ وقلتُ له: هل توجدُ سعادةٌ غيرُ سعادةِ المالِ؟ فابْتَسَم وقال: لو كانت السعادةُ سعادةَ المالِ، لكُنْتُ أنا أشقى النّاسِ لأنّني أفقرُ النّاسِ.

قلتُ: وهل تَعُدُّ نفسَكَ سعيداً؟

قال: نعم! لأنّني قانعٌ برزقي، لا أحزَنُ على مافاتَ ولا أتحسّرُ على ما في يدِ غيري.



قلتُ: ألا يَحزُنُكَ مُشاهَدةُ الاغنياءِ في مَلابِسِهم الفاخِرةِ وقُصورِهم الفَخمةِ وحياتِهم التَرِفَةِ؟

قال: إنّ جميعَ هذه الأمورِ حقيرةٌ في عيني. لأنّني لا أعتَبِرُها سعادةً لِلإنسانِ. المُهِمُّ في حياتي، إرضاءُ رَبّيَ الذي أعبُدُه، فلا أرى معبوداً سِواه. وآمَنْتُ بأنّ كُلَّ شيءٍ في الدنيا هو أمانةٌ بيدِ الانسانِ فيخرُجُ مِن يدِه آجلاً أو عاجلاً. فصَغُرَت الدنيا في عيني حتى لا أفرَحَ بخيرِها ولا أحزَنَ لِشرِّها. وهذا اليقينُ هو أكبرُ سَبَبٍ في عِزَّتي واطمِئنانِ نَفْسي.

ليس العالَمُ إلا بحراً، وما الناسُ إلّا أسماكُه، وما الموتُ الّا صيّادٌ يُلقي شَبَكَتَه كُلَّ يومٍ، فتَصيدُ الشَّبَكةُ بعضَ السَّمَكِ ويَنجو بعضٌ آخَرُ، والصَّيْدُ الذي نَجا مِن شبكتِه اليومَ لن يَنجُوَ منها غداً. فكيف أفرَحُ بما لا أملِكُ أو أعتَمِدُ على شيءٍ يفوتُ مِن يدي غداً؟!

قلتُ: ياصاحبي! إنّ الانسانَ فَتّشَ عن السعادةِ، فما وَجَدَها، فاعتَقَد بأنّ





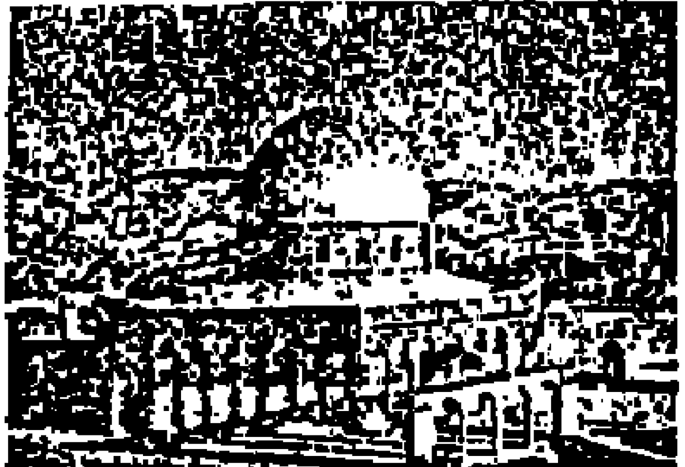
الدَّرسُ العاشِرُ

أُكتُبْ يا قَلَمي!



أُكتُبْ يا قَلَمي!
أُكتُبْ عَنْ طفلٍ ثائِرْ.[1]
يَتحدَّى الوَحشَ الغادرْ.
يَرمي بِحِجارتِهِ من فوقِ الأسوارْ.
لِيُعيدَ البَسمَةَ للأطفالِ الثّوّارْ.
أُكتُبْ يا قَلَمي!
عن طِفْلٍ يَصمُدُ في وَجْهِ الجلّادينْ.
في مِحنَةِ لُبنانَ و أرضِ فِلَسطينْ.
يَرفَعُ آياتِ القُرآنْ.
كَيْ يَهدِمَ عرشَ الطُّغيانْ.
أُكتُبْ يا قَلَمي!

١ ـ السكونُ في أواخرِ الكلماتِ لِضرورةٍ شِعريةٍ.



عَنْ رَجْفَةِ كلِّ الأطفالِ المقهورينْ.
عَنْ صَرَخاتِ المَحرومينْ.
أُكتب عَنْ قمرٍ شاحِبْ!
عَنْ طفلٍ غاضِبْ.
يَتحدّى الجُوعَ و سوطَ الوَغدِ الغاصِبْ.
أُكتب يا قلمي أُكتُبْ!
عن جيلِ الثَّورَةِ والحرّيةِ و الحُبْ.

كلمات جديدة

الأسوار	السَّوط
البَسمَة	الشاحِب
تَحَدّى	الصَّرخَة
الثائر	صَمَدَ
الجيل	الغادِر
الرجْفة	الوَغْد

(الورقة العربية):
صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العربية

طلال عتريسي(*)

مدخل

أصبحت دراسات تحليل مضمون الكتب المدرسية تقليداً شائعاً في المجالات البحثية المختلفة نظراً إلى أهمية هذه الطريقة في التعرف من خلال ظاهر النص أو باطنه، وحضور الفكرة أو غيابها، إلى القيم أو المفاهيم الثقافية، والسياسية، والأخلاقية، والاجتماعية.

وغالباً ما تلجأ الدول والمنظمات والهيئات السياسية والحزبية والعقائدية إلى عالم الكتب المدرسية أو سواه من مصادر المعرفة والتأثير لتنقل أو تثبت ما تراه هي صحيحاً عن نفسها وعن الآخر. فتبدو صورة الذات دائماً في أحسن تقويم. أما صورة الآخر فتخضع غالباً، بحسنها أو قبحها أو حتى بغيابها، لمعيار الذات وحاجاتها أو لـ «المصالح» السياسية والايديولوجية...

لقد تناولت دراسات تحليل المضمون كتب التاريخ والجغرافيا والتربية والقراءة والأدب، لأن هذا النوع من الكتب هو الذي يسمح بكتابة التاريخ على سبيل المثال، أو نقل الأفكار والقِيَم وفقاً لرغبات هذا المؤلف، أو تلك الدولة بما يناسب سياستها وعقيدتها أو الايديولوجيا التي تتبناها، بينما يتعذر القيام بمثل ذلك في أنواع الكتب الأخرى العلمية أو الرياضية. وقد نُشر العديد من الكتب والدراسات والرسائل الجامعية التي اعتمدت تحليل مضمون الكتب المدرسية بحثاً عن الصور المخبوءة في هذه الكتب عن الشعوب والأديان والمفاهيم والتقاليد المختلفة.

وأهمية هذا النوع من الدراسات أنه يَسبر النصوصَ، التي غالباً ما تتستر خلف

(*) أستاذ جامعي، ومدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت.

ظاهر محايد أو إيجابي، ليكشف قناة خفية وغير مباشرة في كثير من الأحيان، لتشكيل الإدراك أو الرأي أو الولاء، خصوصاً عندما تتوجه إلى من هم في مرحلة تشكل الوعي والإدراك على مقاعد الدراسة.

وعلى سبيل المثال لجأت إسرائيل مباشرة بعد صلحها مع مصر عام ١٩٧٨، وسلامها مع الأردن في أواخر عام ١٩٩٤، إلى طلب تعديل المناهج الدراسية في هاتين الدولتين لحذف كل ما يمت إلى الماضي العدائي ضدها، على مستوى الكلمة والفكرة والنص، لكي يتطابق وعي الجيل الجديد وإدراكه مع المعطيات السياسية الجديدة، أو لكي لا تسير الكتب المدرسية في خط معاكس لـ «المصالح المتبادلة».

في إطار بحثنا حول «صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العربية»، لجأنا بدورنا إلى كتب التاريخ والجغرافيا لتحليل مضمون ما تنقله هذه الكتب إلى طلاب المرحلة المتوسطة (السنوات الأربع بعد الابتدائية) نظراً إلى أهمية هذه المرحلة في بداية تشكل الوعي والرأي لدى من هُم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة من العمر، وهي الفترة التي تترافق غالباً مع قلق البحث عن الذات والانتماء، وطرح الأسئلة حول القِيَم والهوية، مما يسمح بحيز واسع من التأثير في هذه السن يفوق ما يمكن القيام به في مرحلة سابقة، أو يؤسس لما يمكن القيام به لاحقاً.

لقد اتسمت العلاقات العربية ـ الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران بالتَباين الشديد بين نماذج عدة منها، تراوحت بين التأييد والتحالف، مروراً بالتوتر وقطع العلاقات الدبلوماسية، إلى الحرب العسكرية المباشرة والعداء الشديد. لذلك عمدنا، بحثاً عن الصورة التي يمكن أن تقدمها كتب التاريخ والجغرافيا، إلى اختيار عينات من بلدان تُعبر إلى أقصى درجة ممكنة عن هذا التفاوت في تلك النماذج من العلاقات.

وقد تم تحليل كل سلسلة من سلاسل الكتب التي وصلتنا من كل بلد عربي على حدة، بحيث حاولنا أن نعرف ما هي الصورة التي تقدمها الكتب المدرسية المصرية على سبيل المثال، في التاريخ والجغرافيا عن إيران والإيرانيين؟ وهل هناك صورة واحدة تقدمها هذه السلسلة أم أن هناك صورتين أو أكثر؟ وكررنا الأمر نفسه في الكتب كلها. علماً بأننا لم نحصل سوى من العراق، على كتاب التربية الوطنية، بالإضافة إلى كتب التاريخ والجغرافيا.

كان لا بد في إطار البحث عن صورة الآخر، الذي هو إيران، من تحديد صورة الذات. أي كيف تقدم هذه الكتب صورة بلادها ودورها وسياستها وقادتها في مقابل صورة الدول الأخرى، صديقة كانت أم عدوة؟ ولما كان من المتعذر ملاحقة كل تفاصيل تلك الصورة عن الذات خشية تبديد عناصر الصورة الأساسية التي نبحث عنها، رأينا من المناسب أن نكتفي بالإشارة إلى ذلك كلما برزت الصورة مقارنة مع صورة الآخر بحضوره السلبي أو الإيجابي أو بغيابه التام.

لم نحاول في هذه الدراسة أيضاً أن نبحث عن كل ما تحمله الكتب المدرسية من مضامين وهي كثيرة. ففيها صورة العربي، والأوروبي، والإفريقي. وفيها مفاهيم القومية، والعروبة، والعنصرية، والأمة، والوطن. وكذلك صور حركات التحرر، والإسلام، والغرب، والصهيونية، فضلاً عن الرسوم والخرائط التوضيحية وأسئلة الدروس، وعدد المرات التي وردت فيها هذه الكلمة أو تلك، وهذا المفهوم أو ذاك، واسم الرئيس والقائد أو صورته. . . وكلها عناصر مهمة ومفيدة في تقنيات تحليل المضمون. إلا أننا لم نلجأ إلى استخدام كل ذلك، حتى لا نتجاوز موضوع البحث الرئيس.

لقد تم اختيار خمس مجموعات من كتب التاريخ والجغرافيا والتربية بلغت ٧٥ كتاباً وفقاً للمنهاج الرسمي تمثل خمسة بلدان هي سوريا والعراق والمغرب ومصر والسعودية.

وقد تعمدنا في اختيار هذه النماذج من البلدان أن تكون ممثلة قدر المستطاع لحالات مختلفة من العلاقات مع إيران، وذلك لمعرفة مدى انعكاس سياسات هذه الدول على الصورة التي تقدمها كتبها المدرسية عن هذه الدولة. أي هل تتطابق صورة التحالف، أو التحريض والعداء، أو الحرب، مع الصورة التي ترسمها الكتب المدرسية؟ أم أنها لا تتطابق وتبقى لإيران صورتان مختلفتان؟

كان من الممكن، وهو الأفضل، أن تكون العينة أكثر شمولية، فتضم، على سبيل المثال، كل بلدان الخليج العربية، وكل بلدان المغرب العربي. لكننا رأينا (إضافة إلى تعذر الحصول في الوقت المناسب على كل تلك الكتب من بلدانها) أن النماذج التي اخترناها تعبر إلى حد كبير عن الملامح الأساسية لصورة إيران في الكتب المدرسية العربية، خصوصاً وأن دولاً مثل سوريا ومصر والسعودية والعراق تحديداً كان لها مع إيران على امتداد السنوات الخمسَ عشرة الماضية، منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها وتغير نظام الحكم، علاقات واضحة الاختلاف، تراوحت، كما أشرنا، بين التحالف والعداء، وتبادل الاتهام وقطع العلاقات، إلى الحرب المباشرة التي لم تنته ذيولها بعد تماماً.

لقد آثرنا أن نحلل كل سلسلة على حدة، لاستخلاص عناصر الصورة التي تقدمها هذه السلسلة. وقد كان من الممكن أن نقوم بعملية تحليل مقارنة لكل عنصر من العناصر التي تشكل صورة إيران في كل الكتب المدرسية العربية، إلا أننا فضلنا عدم القيام بذلك نظراً إلى احتمال تعقيد الأمر، ولأن الطريقة الأولى تسمح للقارئ، إذا أراد، بمراجعة ما في كتب كل بلد على حدة، خصوصاً وأننا عمدنا في نهاية البحث إلى خلاصات تجمع النقاط المشتركة في كل سلسلة ونقاط التباين بينها.

ومن المهم أن نؤكد أننا لم نناقش الوقائع التاريخية أو السياسية، بل استخدمناها كما وردت في نصوص الكتب سواء اعتقدنا بصحتها أم لا، لأن الكثير مما تعرضه كتب التاريخ على سبيل المثال موضع خلاف بين الباحثين أنفسهم. وكان من الطبيعي ألا نناقش أو نتدخل في طبيعة النص، لأن غاية هذا النوع من الأبحاث ليس إبراز الحقائق أو الدفاع عنها، وهو ما يحتمل جدلاً واسعاً لا حدود له، وإنما الهدف هو الدخول إلى

مضمون النص كما هو، وتأويله بما يسمح بتبين ملامح الصورة التي نبحث عنها بأوضح طريقة ممكنة.

إن هذه الطريقة وحدها هي التي تجعل لهذا النوع من الدراسات أهمية خاصة في إطار مشروع يهدف إلى تطوير أو ترشيد العلاقات بين الدول، وهي هنا العربية ـ الايرانية، عبر تغيير أو تعديل عناصر الصورة التي تقدمها كل دولة عن الأخرى. ولا سبيل إلى ذلك ما لم تبرز تلك العناصر كافة بصورة واضحة وجلية. وهذا هو الهدف الرئيس لهذه الدراسة.

إن النسخ التي طلبناها من الكتب المدرسية العربية هي نسخ حديثة صدرت بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤. أما الطبعات الأولى لمعظم هذه الكتب فقد صدرت قبل هذا التاريخ ويعود بعضها إلى خمسة عشر عاماً، أي مطلع عام ١٩٨٠، مع بداية التحول الكبير الذي حصل في إيران على مستوى انتصار الثورة الإسلامية فيها، وبداية علاقاتها التي تأرجحت سلماً وحرباً، عسكرياً وأمنياً وسياسياً مع الدول العربية.

إلا أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٤ عرفت، خصوصاً في السنوات الخمس الأخيرة منها، تغيرات أساسية في علاقات إيران مع العالم العربي عامة ومع كل بلد فيه على حدة. فقد توقفت الحرب مع العراق، وعادت العلاقات الدبلوماسية مع أكثر من دولة عربية بعد قطيعة استمرت سنوات. وتحسنت أو فُتحت قنوات اتصال وحوار مع دول أخرى. لذا كان لا بد من مواكبة هذه التحولات في الكتب المدرسية العربية لمعرفة إلى أي مدى تبدلت المفاهيم والصور في تلك الكتب عن الذات وعن الآخر، الذي هو إيران، علماً بأن مقدمات الكتب جميعاً تشير إلى التجديد والتغيير الذي حصل في «الطبعة الحديثة التي بين أيدينا».

أولاً: صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العراقية

يتضح من الصورة التي ترسمها **الكتب المدرسية العراقية** للإيرانيين، أن عناصرها تشكلت أثناء الحرب العراقية ـ الايرانية. وتبدو أهداف الحرب وضرورات التعبئة والتحريض المرافقة لها، جلية واضحة في كل سلاسل الكتب التي يدرسها الطالب العراقي في التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية. ويتم من أجل ذلك توظيف التاريخ وتوجيه أحداثه حتى البعيدة منها بما يخدم أهداف هذه الحرب «والدفاع عن الأمة وأمجادها». لكننا نلاحظ، مقارنة مع ما كان يدرس قبل اندلاع الحرب عام ١٩٨٠، وسنشير إلى ذلك لاحقاً، اختلافاً في عناصر هذه الصورة يصل إلى حد التناقض التام مع ما قدمته الكتب المدرسية العراقية منذ عام ١٩٨١ ولغاية اليوم.

إن الصورة التي تقدمها الكتب المدرسية العراقية للإيراني (الفارسي) واضحة القسمات. والضوء الذي يُسلط عليها ساطع وقوي، يبرز ملامحها كافة، لا نتوءات فيها ولا أظلال تحتمل التأويل، فهي صورة منمطة، لم تتبدل منذ فجر التاريخ الإسلامي،

والتحولات التي حصلت منذ قرون لم تغير طبيعة هذه الصورة كما ترسمها كتب التربية والتاريخ والجغرافيا في العراق. فالإيراني هو دائماً الفارسي العنصري اللئيم الذي تآمر منذ عصر الخلافة الراشدة وصولاً إلى «قادسية صدام المجيدة» ضد الأمة العربية ووحدتها، وضد حضارتها العربية الاسلامية، وضد لغتها، وهو الذي اعتاد التعاون مع الأجنبي من أجل تحقيق هذه الأهداف وتحقيق مطامحه الخاصة أيضاً. إن الفرس في كل مرة تسمح فيها الإشارة المباشرة وغير المباشرة إليهم، هم أولئك الغزاة، والشر المطلق الذي ينبغي ردعه عن غيه لأنه الخطر الدائم الذي يهدد الأمة ومصيرها. وتكاد تلك الكتب أن تختصر كل مشاكل العرب والمسلمين، والفتن والاضطرابات والنعرات الطائفية، ومحاولات تقويض الحضارة، بالدور الفارسي. كما سنشير إلى ذلك في النصوص المكتوبة. كيف تعبر تلك الكتب عن هذه الصورة؟

يجب الإشارة في البداية إلى أن هذه الصورة التي سنعرضها في الصفحات اللاحقة لا تنفصل، كما تقدمها الكتب المدرسية، عن صورة الذات. أي الصورة التي تشمل في آن واحد الأمة العربية والعراق وحزب البعث والرئيس العراقي، وإن تفاوت التشديد على عنصر دون آخر كما سنرى؛ إن العلاقة الجدلية بين الصورتين تبدو ضرورية ضرورة النور والظلام، وضرورة الضد الذي «يظهر حسنه الضد». فمستوى خطورة الدور الفارسي لن يتضح إلا في مقابل عظمة الأمة وحضارتها. ومستوى قوة القائد والحزب والدولة لن يتجلى إلا في مواجهة تآمر خطير مزمن وشامل. فالدفاع عن الدولة هو دفاع عن الأمة، والحرب على الدولة هي حرب على الأمة.

من خلال محاولتنا الربط بين مكونات الصورة والمفاهيم التي قدمتها نصوص سلاسل الكتب الثلاث في التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، استطعنا أن نحدد عناصر هذه الصورة. وسنحاول إبرازها في عناوين مستقلة تسهيلاً لترتيبها علماً بأنها متداخلة في أحيان كثيرة، ما يعني صعوبة الفصل القاطع بين كل عنصر من هذه العناصر.

١ ـ الفرس أعداء الأمة منذ فجر الدعوة الإسلامية

منذ بداية الدعوة الإسلامية أظهر الفرس حقدهم الدفين على العروبة والإسلام، فواجههم العرب في القادسية الأولى وقضوا على محاولاتهم. لكن هذا التآمر استمر لاحقاً في العصور الأموية والعباسية للنيل من وحدة الدولة العربية وسيادتها. «وتتضح وحدة التأريخ من خلال تضامن العراقيين ضد سيطرة الأجانب من الفرس والمغول والعثمانيين والانكليز الذين حاولوا استغلالهم وتفتيت وحدتهم والسيطرة على أرضهم وخيراتهم...»[١].

(١) **التربية الوطنية**، للصف الأول المتوسط (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ١٥.

«لقد كانت هذه الأهداف (المشتركة) شعار العراقيين والعرب وهم يواجهون الفرس في ذي قار وقد حقق العرب هذه الأهداف يوم تجمعوا حول قيادة الرسول الأكرم محمد ﷺ»[٢].

«وقد تصدى العراقيون الأماجد لمحاولات الفرس والعثمانيين والبريطانيين لاحتلال أرضهم ونهب خيراتهم..»[٣].

«أما كسرى ملك الفرس الذي أرسل له الرسول ﷺ كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، فقد غضب غضباً شديداً عندما قرأ الكتاب وأظهر حقده الدفين على العرب والمسلمين فمزق الكتاب، في حين رد الآخرون رداً جميلاً وأهداه بعضهم هدايا اعترافاً منهم بنبوته ورسالته.

ولما علم الرسول ﷺ بتمزيق كسرى كتابه دعا عليه بقوله «مزق الله ملكه». وقد استجاب الله سبحانه وتعالى لهذا الدعاء فكان إزالة ملكه على يد العرب والمسلمين في حروب التحرير العربية»[٤].

أ ـ موقعة القادسية الأولى

«إن إيمان سعد (بن أبي وقاص) القائد جعله يبادر إلى التفاوض.. لكن الفرس رفضوا هذا العرض السلمي (الدعوة إلى الإسلام وإعادة الحق العربي والأرض العربية إلى أصحابها العرب) وأصروا على العدوان وهددوا العرب بالإبادة)»[٥].

ثم يستمر التاريخ في رواية تفاصيل المعركة وشجاعة العرب ومقتل القائد الفارسي رستم وهزيمة الفرس: «وكان من نتيجة المعركة أن روت دماء الشهداء أرض العراق، أرض العروبة، والفداء. ولولا هذه الوقفة الأدبية.، ما تحررت الأرض من الفرس المحتلين الغاصبين»[٦].

ب ـ تآمر الفرس على العروبة والإسلام

«أخذ التآمر الفارسي يتصاعد على العروبة والإسلام بعد انتصار العرب الحاسم في معركة القادسية وتحرير العراق من سيطرتهم والقضاء على دولتهم الفارسية مستغلين خُلق العرب وإنسانيتهم. فوجدوا في قائد الأمة الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) هدفاً لهم فدبروا اغتياله... وعلى الرغم من اغتيال الخليفة عمر فإن الأمة العربية واصلت

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

مسيرتها وحمل رسالتها للعالم أجمع، وأخذ الفرس يتآمرون عليها من جديد عن طريق إثارة الفتن والاضطرابات التي أدت إلى استشهاد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) والخليفة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، وهكذا كان الفرس وراء اغتيال الخلفاء الراشدين الثلاثة (رضي الله عنهم) ويتكرر الاتهام في الجزء الرابع من السلسلة نفسها»[٧].

ففي العرض الذي يقدمه الكتاب عن ظهور الإسلام وقيام الدولة العربية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين: «وطوال خلافته انشغل عمر (رضي الله عنه) بترسيخ قواعد الدولة. . . وكاد أن يكمل عمليات تحرير الأرض العربية، لولا اغتياله، بيد فارسية مجرمة آثمة «أبو لؤلؤة» مولى (عبد) المغيرة بن شعبة وذلك لتصاعد حقد الفرس على الأمة العربية إثر انتصار العرب عليهم في معركة القادسية عام ٥١هـ[*]»[٨].

ج ـ التآمر في العصر الأموي

«واصل الفرس عداءهم للأمة العربية ودولتها الموحدة في عصر الأمويين عن طريقين رئيسيين: **أولهما** العداء الديني والفكري: وهذا النوع من العداء أُطلق عليه الشعوبية والزندقة، لأن الفرس أرادوا تشويه الدين الإسلامي وحاولوا تحريف القرآن والسنّة النبوية الشريفة وطعنوا اللغة العربية التي هي موضع اعتزاز العرب ورمز وحدتهم القومية وطعنوا الأنساب العربية ونددوا بالقيم العربية الأصيلة كالكرم والشجاعة والأمانة. وقد جابهت الأمة العربية هذه الحركة الهدامة. . وأفشلت مخططاتها. . .». «**ثانيهما** العداء السياسي: الذي حاول فيه الفرس تقويض بناء الدولة القوية عن طريق إثارة الفتن والاضطرابات والاشتراك فيها، فاشتركوا في فتنة المختار الثقفي، فلما قضت الدولة العربية على هذه الفتنة سنة ٦٧هـ أيدوا تمرد ابن الأشعث وحين قضي عليه سنة ٨٤هـ تحولوا لتأييد فتنة عبد الله بن معاوية التي قضت عليها الدولة العربية سنة ١٢٩هـ وبذلك انهارت كل دسائس الفرس ومؤامراتهم أمام وقفة الدولة العربية الشجاعة»[٩].

د ـ التآمر في العصر العباسي

«تصاعد العداء الفارسي للدولة العربية في العصر العباسي. . .» وقد ورد تكرار لهذه الفقرة، وللطريقين الرئيسيين نفسهما، طريق العداء الديني والفكري، وطريق التآمر السياسي، في العصر الأموي.

«ومن أبرز حركاتهم المعادية تآمر أبي مسلم الخراساني على الخلافة العباسية، وتلا ذلك تمرد سنباذ المجوسي اللذين قضى عليهما الخليفة أبو جعفر المنصور. وفي عصر

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(*) أغلب الظن، أن هذا التاريخ نتيجة خطأ مطبعي، حيث معركة القادسية وقعت في عام ١٥ هـ (المحرر).

(٨) **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، للصف الرابع العام (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ٣٨.

(٩) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٧٤.

الخليفة هارون الرشيد خطط البرامكة من الفرس، للتآمر على الخلافة العباسية فعاجلهم الخليفة وقضى عليهم... وكذلك فعل الخليفة المأمون مع بني سهل وهم من الفرس أيضاً حين قضى على تآمرهم. لقد كانت جهود الخلافة عظيمة في وقفتها القومية والتاريخية عندما تصدت بكل شجاعة وحزم لكل المؤامرات الفارسية المعادية، السياسية منها والفكرية فقضت عليها وأفشلت مخططاتها. كما تصدى الفقهاء والمفكرون أمثال أبي حنيفة، وجعفر الصادق، والجاحظ والأصمعي، وابن قتيبة، وغيرهم لجميع حركات الفرس الشعوبية...»[10].

وفي الجزء الرابع من السلسلة نفسها يتكرر تهديد الفرس وتآمرهم على الدولة العربية «فقد أشرك العباسيون الفرس معهم في إدارة الدولة... لكنهم كانوا تحت الرقابة الدقيقة للخلفاء العرب الذين تحسسوا وأدركوا خطر نهج الفرس في إضعاف الدولة العربية بإضفاء الصبغة الفارسية على مؤسساتها وإدارتها فتخلصوا منهم... إن قضاء العباسيين على الفرس كان نتيجة طبيعية بعد أن أساءوا التصرف واستغلوا مراكزهم إلى درجة هُدّد معها كيان العباسيين وعروبة دولتهم...»[11].

هـ ـ الفرس: تحدٍ أجنبي وغزو خارجي معادٍ للحضارة العربية والإسلامية

تعرّضت الدولة العربية الموحدة في أثناء مسيرتها التاريخية لأنواع من التحديات الأجنبية استهدفت النيل من سيادتها ووحدتها. ومن أهم التحديات:

«١ ـ غزو البويهيين: وهم أقوام من الفرس استغلوا الأوضاع غير الطبيعية التي مرت بها الدولة العربية الموحدة... وانتهجوا سياسة عدوانية تجاه الأمة العربية... وعملوا على تخريب المظاهر الحضارية العربية في العراق... وشجعوا الفتن الطائفية.

٢ ـ غزو السلاجقة: وهم أقوام من الأتراك سكنوا إيران، وانتهزوا فرصة اضطراب الأوضاع في الدولة العربية الموحدة.. ومارسوا الأعمال العدوانية التي مارسها البويهيون.

٣ ـ غزو الفرنجة.

٤ ـ غزو المغول:... وهم أقوام همجية جاءت من أواسط آسيا... وقد تحالف معهم الفرس الحاقدون على العروبة والإسلام»[12].

«لقد خاض الجيش العربي معارك مهمة بعد أن حاز النصر المؤزر في معركة القادسية. فقد واصل التقدم والزحف إلى بقية أقطار الوطن العربي، من أجل تحرير الأرض العربية من السيطرة الأجنبية عامة والسيطرة الفارسية خاصة. كما تصدى لكل

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(١١) **تاريخ الحضارة العربية الاسلامية**، للصف الرابع العام، ص ٤٢.

(١٢) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٨٨.

الحركات الهدامة والمؤامرات التي كان يحوكها الفرس الحاقدون على الدولة العربية»[١٣].

٢ ـ الفرس، استمرار العداوة في العصر الحديث

استمر عداء الفرس ضد العرب والعراق بشكل خاص عبر الحقب التاريخية المختلفة. فالعهد الصفوي تآمر مع المستعمرين خدمة لأهدافه التوسعية. والشاه رضا بهلوي احتل الأهواز وضمها إلى الأراضي الإيرانية وسيطر أيضاً على الجزر الثلاث في الخليج العربي.

أ ـ الغزو الفارسي الصفوي

«اتخذ الشاه إسماعيل من الدين غطاءً لتوسعاته في إيران والمناطق المجاورة لها. وكان العراق في مقدمة الأقطار التي تطلع إليها اسماعيل الصفوي. . . وقد مارس سياسة عنصرية في المدينة (بغداد) مغلفة بالطائفية. . لكنه واجه مقاومة شديدة من لدن العراقيين. . . ولم يترك الصفويون إبان حكمهم للعراق أي أثر يُذكر، كما أنهم فتحوا الباب على مصراعيه أمام التجار الفرس لاستنزاف خيرات العراق وأهمل الفرس الزراعة وقنوات الري»[١٤].

«بدأ الفرس يتعاونون مع البرتغاليين المستعمرين لتحقيق أهدافهم التوسعية في الخليج العربي»[١٥]. «فعندما سيطر البرتغاليون على مضيق هرمز أرسل الشاه إسماعيل الصفوي عام ١٥١٥م مبعوثاً إليهم يطلب منهم إعطاءه سفناً لكي يتمكن من غزو (البحرين والقطيف)، وتحالف معهم لتحقيق أغراضه العدوانية، كما تعاون الفرس مع بقية القوى الأوروبية الغازية للسيطرة على الأراضي العربية. لذلك كان على العرب أن يقاوموا التحالف الأوروبي ـ الفارسي الطامع في أرضهم»[١٦].

«وعلى الرغم من السيطرة العثمانية على العراق، فإن الأطماع الفارسية فيه استمرت. . . واحتلت القوات الفارسية بغداد سنة . . ١٦٢٣ أما البصرة فقد قاومت الغزو الفارسي ونجح «أفراسياب» وهو ضابط عثماني من أصل عربي في إقامة سلطة مستقلة في البصرة، وصمدت البصرة بوجه العديد من الحملات العسكرية الفارسية»[١٧].

«لقد عقد العثمانيون معاهدات واتفاقيات مع الفرس بشأن عدم التدخل بشؤون

(١٣) **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، للصف الرابع العام، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٤) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ١٣.

(١٥) **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، للصف الرابع العام، ج ٣، ص ١٤.

(١٦) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ١٧ و٢٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

العراق والحدود عندما كان تحت السيطرة العثمانية. إلا أن الفرس استمروا بخرق كل الاتفاقيات والمواثيق على حساب الأرض العراقية ومياهها في شط العرب»[١٨].

«وعندما تسلم محمد رضا بهلوي الحكم بعد والده استمر في السياسة العدوانية ضد العراق رغم جميع النوايا الطيبة التي أظهرها العراق لإقامة حسن الجوار والتفاهم...»[١٩].

«كما أدخل العثمانيون والفرس خلال سيطرتهم المتتالية على العراق الكثير من البدع والممارسات الخاطئة إلى الدين الإسلامي»[٢٠].

«وعندما جاء إلى حكم إيران الشاه رضا بهلوي تصاعدت الأطماع الإيرانية في الخليج العربي، وتمكن باستخدام القوة المسلحة وبالتعاون مع البريطانيين، من احتلال منطقة الأهواز وضمها إلى إيران وإسقاط الحكم العربي فيها عام ١٩٢٥»[٢١].

ب ـ الأطماع الإيرانية في شط العرب

«وفي عصرنا الحاضر لا تستطيع أية دولة أن تعدّل موقعها دون أن تنتهك حقوق دولة أخرى أو سيادتها، كما هو الحال في محاولات إيران للتوسع على حساب العراق في شط العرب وفي الأراضي البرية، وكذلك احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٧١»[٢٢].

«استمر محمد رضا بهلوي في السياسة العدوانية ضد العراق... واستخدم سياسة الهجرة الفارسية إلى الخليج العربي لطمس الهوية القومية العربية فيه. وعندما قامت ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ كان نظام الشاه في مقدمة الأطراف التي شنت العداء ضد الثورة في العراق لأنه كان يعرف أن أطماعه الفارسية لا يمكن أن تتحقق في قيام ثورة البعث في العراق...»[٢٣].

«ويمكن حصر التحديات التي تواجهها الأمة العربية في العصر الحديث والمعاصر بما يلي: ١ ـ الاستعمار، ٢ ـ الصهيونية، ٣ ـ الأطماع الإيرانية العنصرية، ٤ ـ الشعوبية، ٥ ـ التجزئة، ٦ ـ التأخر ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً»[٢٤].

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٢٢) **الجغرافية العامة**، للصف الرابع العام (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ٢١٧.

(٢٣) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ١٠٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

«ويرجع تاريخ الأطماع الإيرانية في شط العرب إلى فترة قديمة ترقى إلى حوالى ٤٠٠ سنة، حينما كان العراق خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية وكانت إيران تُسمّى ببلاد فارس...»(٢٥).

وبعد عرض تاريخي للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين العثمانيين والفرس حول الحدود بين العراق وإيران، نقرأ: «تعرضت كل هذه المعاهدات للنقض من قبل حكام إيران إذ كانت سياسة الدولة الفارسية تقوم دوماً على المماطلة والتسويف في أمر المعاهدات لتحين الفرصة المناسبة لتوسع جديد»(٢٦).

«ولقد بلغ بإيران من سخرية القدر ووقاحة التوسع، ان أعلنت في عام ١٩٣٥ بطلان معاهدة أرض روم الثانية لسنة ١٨٤٧... ووضعت إيران ادعاءاتها موضع التنفيذ فبدأت تدخلاً عسكرياً مسلحاً في شط العرب... وبعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ وتنسيقاً مع الكيان الصهيوني أعلنت إيران وبشكل منفرد في نيسان ١٩٦٩ إلغاء المعاهدة العراقية ـ الإيرانية لسنة ١٩٣٧ وأخذت تخطط لخطوات توسعية جديدة...»(٢٧).

«... وقد أتيحت فرصة لعقد معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥... وقد نفذ العراق التزاماته كاملة، وحاول أن يقيم العلاقة مع إيران على أساس حسن الجوار والمصالح المشتركة. إلا أن إيران قبل ما يسمى (الثورة الإسلامية)(٢٨) في أيام الشاه وبعدها، رفضت وماطلت في تنفيذ الفقرة الخاصة بالحدود البرية، مع أنها حصلت على نصف شط العرب»(٢٩).

ج ـ قادسية صدام المجيدة

«القادسية» الثانية التي خاضها العراق ضد «الفرس» هي استمرار للقادسية الأولى، بطرفيها: العربي بشهامته يدافع عن الأرض والكرامة، والفارسي بعدوانيته تحركه الأطماع والفتن والمؤامرات. والعراق هو الطرف العربي الذي يدافع عن الأمة كلها بوجه الخطر الفارسي الداهم من الجناح الشرقي للأمة العربية. ويبدأ التمهيد غير المباشر لـ «القادسية المجيدة» بإبراز عنصرين هما طرفا المعركة الأساسيين: العراق وإيران. الأول موضع أطماع تاريخية نظراً إلى موقعه ودوره، والثاني صاحب هذه الأطماع لأنه يريد الانتقام للقادسية الأولى.

---

(٢٥) الجغرافية العامة، للصف الرابع العام، ص ٢١٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(٢٨) المرة الوحيدة التي يذكر فيها اسم الثورة الإسلامية عند الحديث عن إيران، على الرغم من صيغة التعجب أو التهكم.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

«لم يقتصر الأمر على مجرد الاعلام ضد العراق، بل تطور الأمر إلى التدخل في الشؤون الداخلية وضرب وتدمير العديد من المدن والقرى الحدودية العراقية. وفي الرابع من أيلول ١٩٨٠ بدأت إيران سلسلة من الهجمات العسكرية بالمدفعية والمشاة والدروع واستخدام القوة الجوية... تمهيداً لضربة جوية كاسحة توجه للعراق، وقد فاتهم أن العراق بدأ يصنع تاريخاً جديداً، ولذا فقد قبل تحديهم العسكري...»(٣٠).

«إن توالي الغزوات العسكرية على العراق قد زادت من وعي الشعب لموقع بلده وجعلته دائماً على أهبة الاستعداد لرد التحديات، كما جعلت جيشه في تمام اليقظة للتضحية في سبيله»(٣١).

«ومن هنا تبرز أهمية موقعه الجغرافي [العراق] فهو الحارس الأمين للحدود الشرقية للوطن العربي.. [حدود إيران]، كما ان موقع القطر عند رأس الخليج العربي، فرض عليه مسؤولية تاريخية في حماية عروبة هذا المسطح المائي»(٣٢).

«وانطلاقاً من المسؤولية القومية التي ترتبت على موقعه هذا فقد وضع القطر [العراق] كافة الإمكانيات لترصد الأطماع الأجنبية ومواجهتها...»(٣٣).

«كما ان العراق بحكم موقعه على الخليج العربي... أصبحت له أهمية خاصة في المنطقة بوصفه أحد أقطارها وأقواها وله القدرة على رد العدوان الذي تتعرض له المنطقة. وانه لن يقف مكتوف الأيدي، وسوف يتصدى لذلك الاعتداء الأجنبي الذي يهدف النيل من عروبة واستقلال منطقة الخليج»(٣٤).

د ـ أسباب التسمية

«هي الملحمة البطولية الخالدة التي خاضها الشعب العراقي دفاعاً عن العراق والأمة العربية وحقق فيها النصر على العدو الفارسي الخميني العنصري، وقد سميت بقادسية صدام نسبة إلى القائد المنصور بالله صدام حسين الذي قاد المعارك البطولية الرائعة... مثلما فعل القائد سعد بن أبي وقاص في القادسية الأولى.. قبل حوالي أربعة عشر قرناً من الزمن»(٣٥).

«لقد عادت قادسية أجدادنا العرب من جديد على يد بطل العروبة والإسلام القائد

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(٣١) **جغرافية العراق وبعض الدول المجاورة**، للصف الثالث المتوسط (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ٥.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦.

(٣٤) **الجغرافية العامة**، للصف الرابع العام، ص ٢٣١.

(٣٥) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ١٠٥.

صدام حسين ضد العدو الفارسي نفسه...»[٣٦].

هـ ـ أسباب الحرب

تعود إلى الموقف الإيراني الذي رفض الاستجابة لطلب العراق حسن الجوار فقد «رحبت حكومة الثورة في العراق بنظام الحكم الجديد في إيران الذي تسلم السلطة بعد سقوط الشاه عام ١٩٧٩ ولكن الخميني وأعوانه وقفوا موقفاً معادياً من العراق منذ اليوم الأول لتسلمهم الحكم وبدلاً من أن يستجيبوا لدعوة العراق بإقامة علاقات طيبة وحسن جوار، صاروا يزيدون من تهجمهم على الحزب والثورة، والاعتداء على القرى والمناطق الحدودية، وحملة من التآمر الخميني والتخريب داخل العراق...»[٣٧].

وكان لا بد من الرد العراقي خصوصاً وان المسؤولين الإيرانيين صرّحوا بأنهم يريدون احتلال العراق: «وفي ٤ أيلول ١٩٨٠ باشر النظام الخميني العنصري عدوانه المسلح.. وأخذ المسؤولون الإيرانيون يصرحون بأنهم يريدون احتلال العراق، فقررت القيادة العراقية الرد على العدوان ودخول القوات المسلحة العراقية الأراضي الإيرانية..»[٣٨].

وفي عرض تفصيلي لأسباب الحرب تبدأ الإشارة إلى «نظام خميني» بعدما كان الحديث يقتصر على إيران. لقد حصل انتقال من التعميم إلى التخصيص، وتم بالتالي تحديد الخصم والهدف بدقة أكبر، مع التذكير مجدداً بالتعاون الإيراني ـ الاستعماري، وهو هنا تعاون «نظام خميني» مع الصهيونية، من دون اغفال لتمجيد الذات وعقيدة البعث. «فالأسباب التي دفعت نظام خميني إلى العدوان على العراق واستمرار الحرب هي:

١ ـ ان عقيدة البعث المستمدة من روح الرسالة الإسلامية والتراث المشرق للأمة العربية تعتبر تهديداً للأفكار الخمينية المتخلفة.

٢ ـ الحقد العنصري الفارسي على العراق والأمة العربية منذ أقدم الأزمنة حيث اتخذ الخميني الدين وسيلة لتغطية هذا الحقد.

٣ ـ ان العسكريين في إيران قد تصوروا أن الصدام مع العراق سيعيد لهم مكانتهم ونفوذهم الذي فقدوه بعد مجيء نظام خميني إلى الحكم.

٤ ـ كان حكم خميني يريد من الحرب وسيلة لإبعاد الشعوب الإيرانية عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إيران.

٥ ـ تشجيع الصهاينة لإيران في العدوان على العراق.. لأن العراق يشكل خطراً

---

(٣٦) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٤٧.

(٣٧) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ١٠٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

كبيراً على الكيان الصهيوني»[39].

ولا يقتصر الأمر على تحليل أسباب هذه الحرب، بل تشرح الدروس في سلاسل الكتب كيف خلقت «قادسية صدام» حياة جديدة للشعب العراقي وطورت الصناعة العسكرية وصانت الوحدة الوطنية، وأظهرت بطولات الجيش بتشكيلاته كافة، وكانت الطريق لتحرير فلسطين وأنقذت الأمة العربية بل والعالم الإسلامي من السيطرة والعدوان الخميني الفارسي الحاقد على العروبة والمتعاون مع الصهيونية[40].

هذا بالإضافة إلى فصل كامل في كتاب **التربية الوطنية** للصف الثالث المتوسط بعنوان «معطيات قادسية صدام المجيدة ودورها في مسيرة المجتمع العراقي»[41] وينتهي الفصل بمجموعة من الأسئلة التي تؤكد المفاهيم التي تضمنها الفصل حول عدوانية نظام خميني وتعاونه مع الصهاينة وحب العراقيين للجندية[42].

ونظراً إلى خطورة الخصم وتهديداته وأطماعه التاريخية والراهنة، فإن الكتب المدرسية ترسم صورة للقائد الرئيس صدام حسين توازي في حجمها وأهميتها وشجاعتها تلك الخطورة والتحديات المفروضة على العراق والأمة. لهذا شددت فصول الكتب، في جميع المناسبات التي أتيح لها فيها ذلك، على دور القائد صدام حسين الذي يكرر دور القائد التاريخي سعد بن أبي وقّاص وأرفقت بالدعاء إلى الله لحفظه، كما أدى ذلك في كثير من المواضيع إلى تطابق بين ثلاث ركائز: صدام حسين، العراق، الأمة العربية. بحيث أصبح دور الأول، حماية الاثنين الآخرين، والتهديد الذي يتعرض له الثاني تهديداً للأمة كلها، والدفاع الذي يقوده الأول، عبر الجبهة الشرقية في العراق، دفاعاً عن الأمة والعروبة قاطبة. مع التأكيد الدائم على أن العراق هو الأقوى، وأنه على أهبة الاستعداد الدائم لرد العدوان، وأن الخصم الفارسي هو الذي ينقض المواثيق ويرفض الدعوات للسلام والحوار.

«لقد عادت قادسية أجدادنا العرب من جديد على يد بطل العروبة والإسلام القائد صدام حسين»[43].

«إن قادسية صدام هي نهضة جديدة للعرب استعاد فيها العراقيون بطولات الأجداد العظام الذين حملوا الراية الإسلامية.. مثل سعد بن أبي وقّاص وخالد بن الوليد...

---

(39) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(40) المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٨ وكذلك **التربية الوطنية**، للصف الأول المتوسط، ص ٤٧، ٩١، ٩٣ ـ ٩٦، و**التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٥٠ و٦٠.

(41) **التربية الوطنية**، للصف الثالث المتوسط (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، الفصل الثالث، ويتألف من ١٢ صفحة.

(42) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(43) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٤٧.

وصلاح الدين الأيوبي..»[٤٤].

«لقد جسد الرئيس القائد صدام حسين كل قيم الأصالة والشرف في أمتنا ومبادئها الإنسانية..»[٤٥].

«وقد سميت بقادسية صدام نسبة إلى القائد المنصور بالله صدام حسين الذي قاد المعارك البطولية الرائعة وصنع النصر والسلام»[٤٦].

«لقد قاد الرئيس العراقي صدام حسين هذه الملحمة البطولية.. وأصبح رمزاً للعراقيين ووحدتهم في القتال والنصر والسلام»[٤٧].

«أما في مجال التنمية الشاملة فالقائد صدام حسين هو المخطط الأول لها...»[٤٨].

«في معركة دقيقة خطّط لها الرئيس القائد صدام حسين.. لتحقيق نصر العراق والأمة العربية في معركة قادسية صدام المجيدة»[٤٩].

«للرئيس القائد (حفظه الله) الدور الأساسي في القادسية الثانية»[٥٠].

«قاد الرئيس القائد الهجوم المضاد ضد الأعداء»[٥١].

«نجح العراق بفضل قائده الفذ في إحباط كافة مخططات الامبريالية والصهيونية»[٥٢].

أما دور العراق فهو الدفاع عن عروبة الخليج والأمة العربية والاحتلال الإيراني للجزر العربية وكذلك دور ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو المجيدة[٥٣].

وفي محاولة لترسيخ مفهوم القومية والوحدة العربية في كتاب **التربية الوطنية** الجزء الرابع، يبرز مباشرة التذكير بعنصرية الفرس «فالقومية العنصرية تتمثل بالتعصب والاستعلاء واستخدام العنف سبيلاً لفرض الهيمنة على الأمم والشعوب الأخرى، كما هو

---

(٤٤) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ٣٨.

(٤٥) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٤٧.

(٤٦) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ٤٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١١٤ وج ٤، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٥٣) **التربية الوطنية**، للصف الأول المتوسط، ص ١٧، ٢٥، ٢٧ و٤٧؛ ج ٣، ص ٢١ وج ٤، ص ١٥.

حال الفرس العنصريين والصهاينة. أما محتوى القومية الإنسانية فيتمثل بالتسامي وروح التعاون.. كما هو شأن أمتنا العربية عبر مراحل التاريخ المختلفة»[٥٤].

و ـ عناصر أخرى سلبية لصورة الإيراني

في إطار الحديث عن عدوانية إيران الذي يتكرر في معظم فصول الكتب التي بين أيدينا، تبرز من حين إلى آخر عملية ربط بين «العدوان الإيراني» و«العدوان الأمريكي الأطلسي» في «أم المعارك». وكذلك مع المشاريع الصهيونية في المنطقة. علماً بأن «أم المعارك» وهي المعركة التي اطلق عليها الأمريكيون «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت من احتلال العراق إياها، لا تذكرها هذه الكتب سوى ببضع كلمات، للإشارة فقط إلى أنها كانت عدواناً تم التصدي له والانتصار عليه، أي ليس هناك أي اصرار على توضيح طبيعة هذه المعركة، التي يتم اختصارها بالعدوان. بينما يكاد لا يخلو فصل من الكتب موضوع الدراسة من التحريض على العدوان الفارسي العنصري وفقاً للأمثلة التي ذكرناها، بالإضافة إلى شروحات الدرس وأسئلته والصور التي تكرر كلها المفاهيم التي عرضها الدرس حول الفرس، علماً بأنه ليس هناك أسئلة حول «أم المعارك» أو الصهيونية. وفي الوقت الذي يُفرد فيه كل كتاب مقاطع أو فصولاً كاملة للحديث عن قادسية صدام، لا تبرز «أم المعارك» إلا كإشارة عابرة للعدوان أو للهجمة الأمريكية الأطلسية على العراق. وينطبق هذا الاختصار على إسرائيل نفسها. فباستثناء الإشارة إلى فلسطين المحتلة، كجزء من الأرض العربية ليس هناك أي تحريض يماثل التحريض الذي يتعرض له الفارسي أو تتعرض له إيران عموماً.

«قاتل العراقيون الغزاة المعتدين.. كما فعلوا في مواجهتهم عدوان النظام الإيراني والوقوف بوجه العدوان الأمريكي الأطلسي الصهيوني (العدوان الثلاثيني)..»[٥٥].

«اليوم يواصلون نضالهم وجهادهم من أجل صنع الحاضر وبناء المستقبل في قادسية صدام المجيدة وفي معركة أم المعارك الخالدة..»[٥٦].

٣ ـ ملاحظات حول الصورة المرسومة

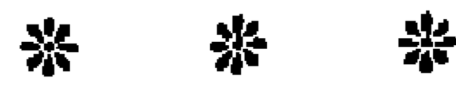
إلى جانب العناصر الحادة والبارزة التي تشكل ملامح قاسية ومظلمة لصورة الإيراني، ثمة إشارة واحدة في كتابي الجغرافيا للثاني والثالث المتوسط، تذكر فيها إيران من دون أية صفة، أي من دون إسلاميتها ومن دون عنصريتها الفارسية أو العدوانية. فهي دولة مجاورة فقط. وحتى عندما تذكر جزيرة أبو موسى لا يتهم الكتاب[٥٧] إيران

(٥٤) التربية القومية والاشتراكية، للصف الرابع العام (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ٢١.
(٥٥) التربية الوطنية، للصف الأول المتوسط، ص ١١.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٧ و٩٥ ـ ٩٦.
(٥٧) جغرافية الوطن العربي، للصف الثاني المتوسط (بغداد: وزارة التربية، ١٩٩٤)، ص ١٨.

باحتلالها. وكذلك الأمر عند الحديث عن توزع السكان والعامل الديني في العراق، إذ ترد الإشارة إلى إيران بصفة محايدة «فوجود الأضرحة والأماكن المقدسة تزيد من توجه السكان إلى المدن مثل كربلاء والنجف.. ومن بعض البلدان الأخرى كإيران والباكستان والهند..»[٥٨]، علماً بأن هذا العامل نفسه «وجود الأضرحة والأماكن المقدسة» الذي يجذب الإيرانيين إلى المدن العراقية أصبح في كتاب التاريخ[٥٩] «طابوراً خامساً داخل المجتمع العراقي يعمل لصالح الأجنبي»، مع الإشارة إلى أن الكتابين المذكورين (الجغرافيا والتاريخ): يتوجهان لطلاب المرحلة المتوسطة الثالثة نفسها وقد أعيدت طباعتهما مجدداً في العام ١٩٩٤ نفسه! لا يقتصر الأمر في هذا الكتاب[٦٠] على الإشارة المحايدة كما أسلفنا، بل ترد جملة واحدة فيه تدعو إلى علاقات ايجابية مع «الشعوب الإيرانية والشعب التركي»[٦١] لكنها لا تتكرر على الاطلاق في أية صفحة من صفحات الكتب المدرسية التي تناولناها بالبحث.

في الحديث عن «أم المعارك» وبعد الربط السريع بينها وبين العدوان الإيراني، تتم الإشارة مرة واحدة فقط إلى استغلال الدور الإيراني لهذه المعركة «عبر تنفيذ المخطط الاستعماري في الأوضاع الداخلية وتحريك زمرها الضالة لتنفيذ أعمال التخريب والنهب وقتل الأبرياء»[٦٢].

إلى جانب صورة الإيراني الذي استغل العدوان الثلاثي الأمريكي - الأطلسي - الصهيوني (أم المعارك)، يذكر كتاب التاريخ، الجزء الثالث، مرة واحدة، لا تتكرر في كل الكتب الأخرى، حكام السعودية والكويت «عملاء القوى الاستعمارية الذين أوكل إليهم مهمة استنزاف الاقتصاد العراقي»[٦٣]، و«بعض الأطراف العربية» ولا سيما، «المعادية للحزب والثورة شجعت نظام خميني على العدوان ضد العراق»[٦٤]. وكذلك «تحالف خونة الأمة مع العدو الإيراني المجرم في عدوانه على الجناح الشرقي للوطن العربي، وتحالفهم مع العدوان الأمريكي الأطلسي الصهيوني في العدوان على العراق..»[٦٥].



من خلال الصفحات التي وردت كما أشرنا في معظم فصول كتب التاريخ

(٥٨) **جغرافية العراق وبعض الدول المجاورة**، للصف الثالث المتوسط، ص ١٠.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٦٢) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ١١٤.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
(٦٥) **التربية القومية والاشتراكية**، للصف الرابع العام، ص ٣١.

والجغرافيا والتربية الوطنية تتجمع لدى الطالب على امتداد سنوات ثلاث أو أربع، عناصر ثابتة لصورة «الجار» الإيراني. يمكن ايجازها على الشكل التالي، دون مراعاة لترتيب ورودها في الكتب:

١ ـ إيران استمرار دائم لتاريخها الفارسي. لم يحصل فيها أي تغيّر حتى بعد الثورة الإسلامية التي لا تشير الكتب إلى حصولها على الاطلاق.

٢ ـ الخميني وسياسته العدوانية استمرار لسياسة الشاهات السابقة في إيران، وصدام حسين استمرار لسياسة قادة العرب الأوائل.

٣ ـ الفرس يريدون الانتقام للقادسية الأولى.

٤ ـ الفرس خلف مقتل الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي.

٥ ـ الفارسي يبادر دوماً إلى الاعتداء ولا يقبل مبادرات السلام التي يعرضها عليه القائد العربي.

٦ ـ الفرس طابور خامس يلجأون للفتن والاضطرابات.

٧ ـ الفرس غزاة يحبون السيطرة.

٨ ـ الفرس ضد عروبة الخليج وضد الأمة العربية.

٩ ـ الفرس ضد الحضارة الإسلامية.

١٠ ـ الفرس ضد وحدة الشعب العراقي وضد وحدة الأمة العربية ولغتها وقوميتها.

١١ ـ الفرس يتعاونون دائماً مع القوى الاستعمارية ضد العرب.

١٢ ـ القومية الفارسية قومية عنصرية خلافاً للقومية العربية التي هي قومية إنسانية.

مقابل كل هذه العناصر التفصيلية لصورة الفارسي، تبرز صورة العربي (العراقي تحديداً) الذي يدافع ويضحي ولا يعتدي ويبادر إلى السلام. بينما تغيب صورة الأمريكي وحتى الصهيوني خلف التعتيم الكامل على «عاصفة الصحراء» بأسبابها وتفاصيلها. وتختصر بـ «أم المعارك» التي كانت عدواناً صمد فيه العراقيون وانتصروا، كما انتصروا في القادسية الثانية، من دون أن تنال هذه المعركة (أم المعارك) أو الأطراف التي شاركت فيها أي شرح أو تفصيل أو صورة كما حصل بالنسبة إلى الحرب مع إيران، علماً بأن هذه الكتب قد صدرت طبعاتها الجديدة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤)، بعد أربع سنوات على انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. أما الإشارة العابرة إلى حسن جوار مع إيران، (مرة واحدة) فسرعان ما تصبح أثراً بعد عين في خضم المواصفات العدائية التي تكررها فصول الكتب عشرات المرات، بحيث يمكن القول إن الصورة التي تقدمها الكتب المدرسية العراقية عن إيران لا تزال تعكس سياسة ومشاعر وأجواء الحرب والكراهية. ولا يبدو حتى في

الطبعات الحديثة من هذه الكتب أي اتجاه لاستبدال الصورة التي تشكلت أثناء الحرب بصورة أخرى.

أما صورة ما قبل الحرب

فثمة صورة أخرى، تناقض الصورة التي ترسمها «كتب الحرب». وتعود إلى مرحلة ما قبل الثورة في إيران. ويمكن أن نستنتج من عناصر هذه الصورة ما يسمح بالقول بوجود صورة متغيّرة غير ثابتة لإيران في الكتب المدرسية العراقية. صورة تتأثر بشكل مباشر وحاد بسياسات الدولة وعلاقاتها سلماً أو حرباً مع إيران. وربما يكشف الباحث على مستوى آخر حجم التغيير الذي طاول المفاهيم والمعلومات والوقائع التاريخية والجغرافية بين مرحلة وأخرى. وفي مقارنة مع تلك المرحلة السابقة نجد إيران وقد غابت عن المنهج الدراسي للسنوات الأربع في المرحلة المتوسطة[٦٦]. فلا تذكر مثالبها أو المحاسن كتب التاريخ والجغرافيا والتربية أو كتب المطالعة والحضارة الإسلامية والنصوص الأدبية.. بينما لم يختف بالمقابل تمجيد الذات والعقيدة والنظام.

أما عندما تشير بعض كتب السنوات الأخيرة في تلك المرحلة الدراسية، إلى إيران، فيمكن أن نلاحظ، «الموقف» الايجابي الذي تحمله، خلافاً للكتب نفسها التي اعتمدتها مرحلة الحرب، وخلافاً للأحداث التاريخية نفسها التي لجأت إليها تلك الكتب لتبرير الموقف العدائي الحاد الذي أشرنا إليه من إيران. فعلى سبيل المثال يذكر كتاب **التاريخ الحديث**[٦٧] في الفصل المخصص للحركات القومية في الشرق الأدنى، «اليقظة القومية التي بدأت في إيران منذ أن نادى جمال الدين الأفغاني بمقارعة الاستعمار الأوروبي.. والحركة الوطنية لمقاومة استبداد الشاه والنفوذ الأجنبي عام ١٨٩٦..»[٦٨]، كما تحمل النصوص اللاحقة من الكتاب نفسه إشارات أخرى «ايجابية» تقدّر سياسة الشاه رضا بهلوي «الذي انصرف إلى إصلاح الحالة الاقتصادية والإدارية في البلاد فاستخدم مهندسين من الألمان والإيطاليين، واستقدم خبراء ماليين أمريكيين نظموا مالية الحكومة الإيرانية.. واهتم بإنعاش اقتصاديات البلاد بإنشاء المعامل وتشجيع الصناعات الوطنية»[٦٩]، وتأكيداً على التعاون الايجابي التاريخي بين البلدين، يشير النص السابق نفسه في حديثه عن سياسة إيران الخارجية إلى الميثاق الذي عقد في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧ في سعد آباد بين تركيا

---

(٦٦) انظر الكتب التي تسنى لنا الاطلاع عليها، والتي تعود إلى مرحلة ما قبل الحرب مع إيران وهي: **التاريخ الحديث؛ تاريخ الحضارة العربية الإسلامية؛ الجغرافيا العامة**، وكذلك كتب الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والمطالعة والنصوص، والثقافة الأدبية، والمطالعة التوجيهية، والتربية الإسلامية، والتربية الوطنية.

(٦٧) **التاريخ الحديث**، للصف الخامس الأدبي، ط ٢٢ (بغداد: وزارة التربية، ١٩٨٠).

(٦٨) **التاريخ الحديث والمعاصر للوطن العربي**، للصف الثالث المتوسط، ص ٢٦٥.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

والعراق وإيران وأفغانستان «وبموجبه قررت هذه الدول الأربع أن تتشاور فيما بينها في السياسة الخارجية»[٧٠].

كما لا نجد أثراً «للحقد الدفين على العرب والمسلمين الذي أظهره كسرى ملك الفرس عندما أرسل له الرسول ﷺ كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام»[٧١]، بل يكتفي كتاب **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية** بالإشارة فقط إلى «الكتب والرسائل التي بعث بها النبي إلى الملوك والأمراء المعاصرين له وإلى كسرى وقيصر يدعوهم فيها إلى الدخول في الإسلام قبل أن يشتبك معهم في الحرب»[٧٢]، ولا نجد ذلك الاتهام للفرس بأنهم كانوا خلف مقتل الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي. إذ يكتفي كتاب التاريخ نفسه عند حديثه عن موت عمر بالقول «لولا اغتياله بيد مجرمة آثمة أبو لؤلؤة عبد المغيرة بن شعبة»[٧٣]. وإلى «موت عثمان بعد اثنتي عشرة سنة من خلافته»، وإلى «استشهاد علي، وهو يصلي في الكوفة، بعد عملية اغتيال دنيئة نفذها عبد الرحمن بن ملجم»[٧٤].

أما مشاكل «تخوم الوطن العربي» التي يثيرها كتاب **الجغرافيا العامة** للصف الرابع العام[٧٥] فتتمثل فقط «بوجود أراض تسكنها مجموعات عربية تحت سيطرة الدول الأجنبية». يكتفي الكتاب بالإشارة إلى مشكلتين أساسيتين منها هما «الأراضي العربية الصومالية تحت السيطرة الأثيوبية والكينية.. والسيطرة الأثيوبية على ارتريا»[٧٦]. ويغفل الكتاب أثر المشاكل الحدودية وغير الحدودية مع إيران التي تحولت كما لاحظنا في «كتب الحرب» إلى مصدر رئيسي لكل الأطماع بالأراضي العربية. بينما نالت الصهيونية قسطاً واسعاً من الاتهام المفصل حول مؤامراتها ومؤتمراتها لاحتلال فلسطين والأراضي العربية الأخرى عبر الحروب أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٨، مع التأكيد على اعتبار هذا التوسع الصهيوني والعدوان المرافق له نازية جديدة «تعتبر أشد خطراً وتهديداً لأمن وسلام الشعوب وفي مقدمتها الشعب العربي الذي أمامه طريق واحد لمجابهتا ولا بديل عنه وهو الحرب الشعبية والكفاح المسلح..»[٧٧].

---

(٧٠) قارن مع «صورة الحرب» التي قدّمها: المصدر نفسه، ص ٣٠٤.

(٧١) **التاريخ العربي الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٧٢) **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، للصف الرابع العام، ط ٤ (بغداد: وزارة التربية، ١٩٨٠)، [صدر قبل الحرب].

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٧٥) **الجغرافيا العامة**، للصف الرابع العام، ط ٣ (بغداد: وزارة التربية، ١٩٨١). [صدر قبل الحرب].

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

ثانياً: صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية السورية

صورة إيران التي ترسمها الكتب المدرسية السورية في سلسلتي التاريخ والجغرافيا هي صورة هادئة الألوان. والضوء الذي يسلط عليها في الإطار التاريخي والمعاصر لا يجعلها صورة عدوانية كريهة، كالصورة التي تقدمها الكتب العراقية. فليس الفرس وحدهم هم الذين هددوا الوطن العربي أو اقتطعوا أجزاء منه في ظروف تاريخية محددة منذ الدولة الأموية حتى التاريخ المعاصر. فهناك الأتراك والمغول والصليبيون. وهناك الصهاينة أيضاً الذين يشكلون الخطر الاستيطاني الكبير في التاريخ الحديث. أما إيران اليوم فهي جمهورية إسلامية.

١ ـ الفرس في الإطار التاريخي

أ ـ الوجه السلبي

تتشكل عناصر هذا الوجه من نشاط الموالي من غير العرب الذين وقفوا ضد الأمويين، واستمر لدى الزنادقة وهم فئة ذات نزعة إلحادية ضمت العديد من الفرس، إلى أن نافسوا الخليفة هارون الرشيد نظراً إلى خبرتهم الإدارية القديمة، وكذلك لدى الشعوبية التي حاولت الاستيلاء على العرب والحط من شأنهم، إلى أن احتلت إيران أراضي وجزراً عربية بدعم بريطاني قبل أن تتحول إلى جمهورية إسلامية. فقد «عمل الموالي من الفرس على التخلص من حكم الأمويين، ومالوا إلى نصرة بني هاشم، نظراً لما ارتكبه الأمويون من وسائل العنف في قمع الثورات المناهضة، ولأن الأمويين لم يعاملوهم كالعرب بعد اعتناقهم الإسلام. . . كانوا معدّين للانضمام إلى أية ثورة تنطلق للقضاء على الحكم الأموي»[(٧٨)].

«أما الموالي فهم من المسلمين غير العرب، وقد كثر عددهم بعد القضاء على الدولة الفارسية. وبالرغم من دخولهم في الإسلام فإن قسماً منهم كان متحمساً لإعادة بناء دولتهم، ولذلك تآمروا على سلامة الدولة منذ عهد عمر بن الخطاب الذي قتل بيد أبي لؤلؤة الفارسي وهو من الموالي. ولشعور الأمويين بخطورة هؤلاء الموالي فقد حرموهم من حق المساواة مع العرب ومن مناصب الدولة العليا»[(٧٩)].

وفي العصر العباسي «وفق أبو جعفر المنصور في ملاحقة الزنادقة، وهم فئة ذات نزعة إلحادية ضمت العديد من الفرس المتأثرين بثقافاتهم القديمة، والذين دخلوا في

---

(٧٨) **تاريخ العرب في العصر العباسي**، الثاني الاعدادي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ١٢.

(٧٩) **تاريخ العرب في العصر الأموي**، الأول الاعدادي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ٥١.

الإسلام تستراً على معتقداتهم السابقة هادفين من ذلك الوصول إلى مآربهم الخاصة والإساءة إلى العروبة والإسلام. .»[٨٠].

والبرامكة في عهد هارون الرشيد هم «أسرة فارسية تنتسب إلى جدها برمك الذي كان يدين بالمجوسية ويعمل سادناً لبيت النار ببلخ. وقد أسلم بعضهم. وبرز منهم في عهد الرشيد الذي اعتمد عليهم في بداية الأمر. فنهضوا بأعباء الدولة واستبدوا بأمورها من دون الخليفة، ونافسوا الخليفة بسلطتهم وجبروتهم مما اضطره إلى العمل على التخلص منهم والقضاء على نفوذهم»[٨١].

«أيد الموالي وفي مقدمتهم الفرس والترك الدولة العباسية ليس فقط من أجل مساواتهم مع العرب، وإنما من أجل السيطرة على الدولة واستعادة مجدهم القديم، لذلك دخلوا في تنافس مع العرب على السلطة»[٨٢].

هذا التنافس على السلطة مصدره «خبرة الفرس القديمة في الإدارة، خصوصاً وأنهم شغلوا مناصب هامة في الدولة العباسية». وامتد هذا التنافس الفارسي ـ العربي ليظهر في النزاع الذي حصل بين الأمين والمأمون «فبعد تولي الأمين الخلافة تجمع العرب حوله إذ كانت أمه عربية. . بينما تجمّع الفرس حول المأمون حيث كانت أمه فارسية»[٨٣].

وتجلى موقف العرب من ازدياد النفوذ الفارسي في تلك الفترة بعدة ثورات أهمها «ثورة عبد الله بن علي: هو عم المنصور والسفاح. . الذي عدّ بيعة المنصور باطلة ودعا لنفسه فبايعه أمراء جيشه وأكثر أهل الشام تعبيراً عن غضبهم على تزايد النفوذ الفارسي. . وثورة نصر بن شبث العقيلي وسببها ازدياد نفوذ الفرس في الدولة العباسية زمن المأمون. . ولم تتوقف الثورات العربية ضد ازدياد النفوذ الفارسي بل نرى قيام عدة ثورات في الشام والعراق تمكنت الدولة من القضاء عليها. هذا ولم يقتصر التنافس على العرب والفرس بل تعدّاه إلى الأتراك»[٨٤].

أما الشعوبية: «فهي حركة أعجمية تذرعت بالمساواة مع العرب، ثم تعدتها إلى الاستيلاء عليهم، والحط من شأنهم، والإساءة إلى الإسلام وتعاليمه، ورافق ذلك احياء تراثها الديني والثقافي واللغوي. وتعود أسبابها أولاً إلى الأسى في نفوس الفرس من زوال دولتهم العظيمة والسيطرة عليها على يد العرب، خاصة وأنهم كانوا يعدون العرب أقل الأمم شأناً؛ وثانياً إلى سوء حالة الموالي الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى نقمتهم

---

(٨٠) تاريخ العرب في العصر العباسي، الثاني الاعدادي، ص ٢٥.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

على الخلافة العباسية، وذلك بالطعن في العروبة والإسلام. أما مظاهر الحركة الشعوبية فتتجلى في:

- الالحاد والزندقة، وهدفها تهديم الإسلام الذي حمله العرب وبشروا به.

- إحياء التراث الفارسي، وتفضيل الأعاجم على العرب.

- الحطّ من شأن العرب بإظهار مثالبهم.. والفصل بين العرب والدين الإسلامي الذي جاء للناس كافة.

وقد دافع العرب عن لغتهم فأظهروا عظمة هذه اللغة.. وافتخروا بأخلاقهم.. وأظهروا دورهم في انتشار الإسلام.. وقد ظهر عدد من المدافعين عن العروبة بعضهم من العرب كالأصمعي، ومنهم من كان من الأعاجم كالجاحظ وابن قتيبة...»(٨٥).

ويعتبر عهد النفوذ البويهي في فترة ضعف الدولة العباسية جزءاً من ثلاثة عهود: عهد النفوذ التركي، وعهد النفوذ السلجوقي. وقد «شارك الأمراء البويهيون الخليفة في امتيازاته. وكان أهم هؤلاء عضد الدولة.. وحصل في عهده استقرار نسبي في الدولة.. فعمر المساجد والمشافي في بغداد. وشجع العلم والأدب..»(٨٦).

أما موقعة القادسية التي شكلت مرتكزاً أساسياً في التوجيه التربوي والتاريخي، وحتى الجغرافي، في الكتب المدرسية العراقية، فهي هنا معركة كالمعارك الأخرى التي عرفها العرب في تاريخ صراعهم مع الأمم المجاورة. «فقد حاول الفرس في أواخر حكمهم القضاء على المناذرة وحكمهم للحيرة إلا أن القبائل العربية تصدّت لهم في معركة ذي قار (٦١٠م) وكان النصر حليفها.. لقد أخذت هذه المعركة طابعاً قومياً كان له أثره في حروب التحرير لطرد الفرس من الأرض العربية في معركتي القادسية والبويب»(٨٧).

وما «سلبته» إيران من أراض عربية كإقليم الأهواز والجزر العربية في الخليج العربي، فلا يشكل عدواناً استثنائياً أو حقداً دفيناً، بل هو «جزء من تاريخ الصراع الاستعماري في المنطقة الذي أدى إلى اغتصاب أجزاء أخرى هي: لواء الاسكندرون، ومدينتا سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في المغرب العربي مع اسبانيا..»(٨٨).

وفي العرض التاريخي لسيطرة إيران على الأراضي العربية (الأهواز) يتم التركيز (في فصل من ٦ صفحات) على الملوك السابقين في إيران في فترة الصراع مع العثمانيين على

---

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٨٧) **تاريخ الحضارة العربية**، الأول الثانوي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ١٣.

(٨٨) **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، الثالث الثانوي الأدبي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ٣٥٧.

الإقليم، وصولاً إلى بريطانيا التي «بدأت بتقوية علاقاتها مع إيران وعملت على دعم «رضا بهلوي» المعروف بعدائه للعرب. . إلى أن تمكنت الثورة الإسلامية الإيرانية من الإطاحة بابنه الشاهنشاه محمد رضا بهلوي»[٨٩]. لكن ذلك لم يمنع العرض المفصل لقضية الاهواز في فصل خاص يتكرر فيه السرد التاريخي للصراع عليها «منذ العثمانيين إلى التآمر الاستعماري وصولاً إلى الغزو الإيراني لها»[٩٠].

ب ـ الوجه الايجابي

إلى جانب الإشارات التي تعبر في دلالاتها العامة عن وجه سلبي لدور الفرس التاريخي في المنظور العربي، يتمثل بالسيطرة والتغلغل إلى مواقع النفوذ في الدولة العربية في بعض عهودها، أو بالرغبة في استعادة أمجاد امبراطوريتهم السابقة ونشر ثقافتهم. . فإن الكتب نفسها تقدم صورة أخرى موازية تبيّن انتماء الفرس إلى عالم الحضارات القديمة ومساهمتهم في بنائها ومقدرتهم على التأثر والتأثير بالحضارات الأخرى وتأسيسهم حواضر إسلامية كبرى أصبحت من المراكز الفكرية والعلمية. «ففي بلاد الرافدين وبلاد الشام ووادي النيل وجنوبي شبه الجزيرة العربية، قامت أقدم الحضارات. . وتلا نشوءها قيام حضارات أخرى في الهند وبلاد فارس. . .»[٩١].

وفي الكتاب نفسه، في فصل خاص بالحضارات يتم استعراض الحضارة الفارسية بعد حضارتي الهند والصين: «فتتميز الحضارة الفارسية عن غيرها من الحضارات بالتنظيم الإداري الذي تناول: تقسيم الامبراطورية إلى ولايات: القضاء وتحقيق العدالة. العقائد الدينية، الكتابة، وفن البناء»[٩٢]. «وفي فارس أهم الصناعات في نسج القطن والكتان والسجاد. . كما كانت مصر والأندلس والمغرب العربي وفارس وخراسان مراكز للتجارة. . .»[٩٣].

أما تأثير الفرس وعاداتهم فقد امتد إلى المناطق العربية المجاورة حيث «احتفل في العصر العباسي ببعض الأعياد الفارسية النيروز (عيد بدء فصل الربيع) والمهرجان (أول الشتاء). . . كما تأثرت المناطق الشرقية في أعيادها بالأعياد الفارسية»[٩٤].

وأما مدرسة جند سابور التي انشئت في عهد الملك الفارسي سابور الأول «فكانت

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٩٠) **تاريخ العرب الحديث**، الثالث الاعدادي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ١٢٠ و١٢٥.

(٩١) **تاريخ الحضارة العربية**، الأول الثانوي، ص ٧.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٤٠ و٤٢.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٢١ و١٢٦.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

منبعاً للثقافة اليونانية... وكان تأثيرها بالنسبة إلى العرب واضحاً في مجال الطب...»[٩٥].

وفي الناحية العلمية في إطار حركة الترجمة والتعريب والتأليف: «برز عدد من الكتّاب من أصل فارسي نقلوا بعض تراث قومهم إلى اللغة العربية.. هذا بالإضافة إلى اطلاع العرب على الآداب والأمثال الفارسية.. أما من الناحية الاجتماعية فإن الناس تأثروا بما كان لدى الفرس من عادات في المأكل والملبس والأعياد... ولبس القضاة وعظماء الدولة القلنسوة كالفرس...»[٩٦]. «وقد تعرف العرب (قبل الإسلام) على طب الشعوب المحيطة بهم كالفرس والهنود»[٩٧].

وفي الحديث عن الغزو الخارجي للوطن العربي في **تاريخ العرب في العصر العباسي**، للثاني الإعدادي، يقتصر الفصل في صفحاته الخمس عشرة (من ص ١٤١ ـ ١٥٦) على الغزو الصليبي والغزو المغولي. أما الأطماع الاستعمارية في أطراف شبه الجزيرة العربية فلا يشترك فيها الفرس (قياساً إلى الكتب العراقية)، وهي فقط: الأطماع البرتغالية، والأطماع الهولندية، والأطماع البريطانية[٩٨].

أما الوضع الحالي لإيران، فقد اختلف عن تاريخها السابق. وهي في تعريفها الذي يقدمه الدرس الرابع والعشرون ضمن قارة آسيا «جمهورية، قامت فيها ثورة شعبية إسلامية معادية للصهيونية وتقف إلى جانب حركات التحرر وتساندها»[٩٩].

ويكتفي الدرس بهذا المقدار من التعريف السياسي لإيران. أما باقي الصفحات فتعرض للموقع والحدود والتضاريس والسكان والمناخ والثروات.. وفي المقارنة مع الجمهوريات الأخرى كتركيا أو الهند أو حتى افريقيا ودولها، نلاحظ أن إيران وحدها حصلت على هذا التعريف الايجابي، بينما بدأ الحديث عن الجمهوريات الأخرى بالموقع والحدود مباشرة. من دون أية مقدمة لنظامها السياسي[١٠٠].

وكذلك يفرد كتاب **تاريخ العصور الحديثة**، الجزء الثاني، درساً خاصاً للثورة الإسلامية الإيرانية، يعرض فيه باختصار لا يتجاوز الصفحتين، لمحة تاريخية عن إيران قبل الثورة وأسباب الثورة، وينتهي بتأكيد فساد نظام الشاه السابق الذي «استطاعت الثورة الإسلامية التي قادها آية الله الخميني الانتصار في ١١ شباط ١٩٧٨ على النظام الملكي

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٩٨) **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، الثالث الثانوي الأدبي، ص ١١٨.

(٩٩) **مبادئ الجغرافية العامة والعالم**، الأول الاعدادي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤)، ص ١٣١.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٥١.

وأعلنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية فبادرت إلى الانسحاب من حلف السانتو والانضمام إلى حركة عدم الانحياز في عام ١٩٧٩ كما اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية وأغلقت مكاتب دولة الصهاينة»[١٠١].

علماً بأن الثورات الأخرى التي تم التطرق لها في الدروس السابقة في الكتاب نفسه حصلت على اهتمام تفصيلي واسع. فالثورة الصينية، على سبيل المثال، عُرضت في قسمين بلغت صفحاتهما ثماني عشرة صفحة (من ١٣٥ إلى ١٥٢). ونالت الثورة الفيتنامية أيضاً في قسمين أربع عشرة صفحة (من ١٥٣ إلى ١٦٧)، بينما لم تتجاوز الثورة الإسلامية الإيرانية صفحتين فقط (من ١٧٨ إلى ١٧٩).

٢ ـ ملاحظات واستنتاجات

لا ترسم الكتب المدرسية السورية صورة قاتمة للإيراني. وعندما تفعل ذلك تردّها إلى المراحل التاريخية الماضية، من دون أن تربط احتلال الفرس للأرض العربية بنزعة عدوانية أو بحقد دفين، بل تعرض ذلك كوقائع. وهي عندما تذكر الحركات المعادية للعرب، لا تحصرها بالفرس أو تقصرها عليهم، بل تتجاوز التعميم إلى موضوعية تاريخية، بحيث ترد الإشارة دائماً إلى أن هذه الحركات «ضمت العديد من الفرس».. كما انها تفسر بالمقابل الأسباب الاجتماعية والسياسية التي دعت هؤلاء الفرس أو الموالي إلى التمرد والثورة، لكن ذلك كله لا يفضي إلى التركيز على صورة مشرقة تفصيلية وخاصة لإيران، بل يقتصر الأمر على الاشارة إليها كجمهورية إسلامية تختلف في سياساتها عن سياسة الشاه السابق، من دون أي مديح أو مغالاة.

ان عناصر هذه الصورة يتم تقديمها في إطار سياق عام متسلسل من الوقائع التاريخية والراهنة. فالتركيز في أكثر من كتاب على الأراضي العربية المحتلة من جانب الفرس أو إيران، لا يمنع في التاريخ المعاصر الإشارة إلى التحول الإسلامي الذي حصل في إيران وفي سياساتها، بمعنى أن هناك التزاماً عاماً في هذه الكتب لرؤية إيران بالمنظار العربي القومي الذي يشدد على الحقوق من جهة، وعلى رؤيتها بالمنظار الموضوعي الذي لا يغفل التغيرات التي حصلت فيها من جهة ثانية، علماً بأن التطورات التي حصلت في العلاقات الإيرانية، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وخصوصاً حربها مع العراق التي استمرت ثماني سنوات، لا تتطرق إليها هذه الكتب. أي أنها تتجنب مقولة الصراع الإيراني العربي المعاصر، والدخول في أسبابه أو نتائجه.

إلا أن العنصر الآخر الذي تشدد عليه الكتب السورية كثيراً وتجعله في طليعة المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية ولا تزال، هو العنصر الصهيوني الذي يحجب إلى حد بعيد ذلك الجانب السلبي في الصورة الإيرانية، فالخطر الصهيوني، خطر عنصري،

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

والاستعمار الصهيوني «يمثل الشكل النموذجي للاستعمار الاستيطاني الذي تحول إلى قاعدة امبريالية متقدمة في الوطن العربي.. مهمته إعاقة حركة التحرر القومي وتثبيت التجزئة والتخلف وإجهاض خطط التنمية العربية بما يخلقه من بؤر التوتر وتهديد السلام والأمن في المنطقة»(١٠٢). في حين لم تنعت إيران (أو الفرس) مطلقاً بأية من هذه الصفات حتى في تاريخها الفارسي القديم.

ثالثاً: صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية المصرية

تغلب على الكتب المدرسية المصرية صورة الذات أكثر من أية صورة أخرى، فسلسلتا التاريخ والجغرافيا على امتداد المرحلة الثانوية، يجمعهما قاسم مشترك هو مصر، يترافق مع دراسة الحضارات القديمة، والتاريخ المعاصر وجغرافية الوطن العربي وحوض النيل، بالإضافة إلى مصر وطني ومصر والعالم. هكذا تحتل صورة مصر مجمل المساحة في مادتي التاريخ والجغرافيا اللتين تقدمان إلى الطلاب. كما ان هذه الصورة لا تستند إلى أي معيار مقارن للدلالة على وجودها أو قوتها أو أهميتها، إذ يكفيها «إرث الماضي وعراقة الحضارة منذ القدم». لكن ذلك لا يعني غياب الصور الأخرى تماماً، كصورة الوطن العربي، وصورة الفارسي، والاسرائيلي، والافريقي وغيرهم.

لا تقدم هذه الكتب صورة بارزة ومحددة للإيراني. وعندما تفعل ذلك فإنها تقتصر على دوره في أحداث تاريخية بعيدة، فإذا اقتربت من التاريخ المعاصر تلاشت ملامح تلك الصورة لتختفي تماماً وكأنها غير موجودة في الخارطة الجيوسياسية للمنطقة التي تنتمي إليها مصر. وحتى ما يمكن اعتباره صورة للإيراني أو للفارسي في العصور القديمة فإنه ليس خصماً أو عدواً. فالأحداث التي ترويها الكتب تنساب بهدوء وتسلسل فكرة تلو الأخرى وشعب مكان آخر في وقائع تاريخية مختلفة ومتعاقبة.

١ ـ صورة الفرس في العصر القديم

ففي لمحة عن دور الفرس في التاريخ القديم، يكتفي كتاب الجغرافيا بالإشارة إلى «عجزهم عن طرد القبائل العربية التي وفدت من اليمن واتجهت إلى المنطقة الخصبة غرب الفرات في مكان أطلق عليه الحيرة، ثم اتخذوا منهم حلفاء ضد القبائل العربية وهجماتها، وليكونوا عوناً لهم كذلك في حروبهم مع الروم»(١٠٣)، لكن ذلك لا ينفي أن هؤلاء

---

(١٠٢) **تاريخ العصور الحديثة**، الثاني الثانوي الأدبي، ٢ ج (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧؛ **تاريخ العرب الحديث**، الثالث الاعدادي، ص ٩٧، **وجغرافية العالم البشرية والاقتصادية ومشكلاته الكبرى**، الثانوي الثاني الاعدادي (دمشق: وزارة التربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤)، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(١٠٣) **جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الإسلامي**، للصف الثاني الاعدادي (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ١٢٧.

الفرس كانت لهم حضارة، عبّر عنها السؤال في نهاية الدرس على الشكل التالي: «لماذا تأثرت حضارة المناذرة وحضارة الغساسنة بحضارات اليمن والفرس والروم؟»[(١٠٤)].

وفي الإطار التاريخي نفسه يرد ذكر الفرس في مناسبات متعددة ومختلفة «فقد عرفت بعض قبائل العرب الديانات السماوية، وعمل الفرس على نشر اليهودية في اليمن»[(١٠٥)]. «واستطاع العرب في عهد عمر بن الخطاب تحقيق انتصارات حاسمة على كسرى في فارس»[(١٠٦)]. «غير أن بعض الموالي ساءهم أن تزول دولتهم وأن يكونوا أتباعاً للعرب، فدبر أحدهم، وهو أبو لؤلؤة فيروز المجوسي الفارسي خطة لاغتيال عمر، فطعنه بخنجر مسموم»[(١٠٧)]. إلى أن «أضحى العراق جزءاً من الامبراطورية الفارسية حتى غزاها الاسكندر الأكبر سنة ٣٣٠ ق.م... ثم دخل الفرس العراق مرة ثانية وأصبح ميداناً للقتال بين الفرس والرومان إلى أن فتحه العرب سنة ٦٣٢م. ودخل العراق في عهد جديد زاهر هو العهد الإسلامي»[(١٠٨)].

وفي التأكيد على أهمية الوطن العربي وموقعه الاستراتيجي، يبرز الفرس كقوة من القوى السياسية الكبرى التي حاولت السيطرة عليه منذ القدم «فقد سيطر الفرس على البحار المحيطة بالوطن العربي من أجل السيطرة على أراضيه، وكذلك فعل الرومان في القرن الثاني قبل الميلاد، وأتى الغزو المغولي من سهوب آسيا والحملات الصليبية من أوروبا من أجل السيطرة عليه»[(١٠٩)].

أما القادسية التي هُزم فيها الفرس على يد العرب المسلمين، فليست مناسبة للافتخار المصري بالعروبة أو للطعن بالفرس والتشكيك فيهم[(١١٠)] والعملية ليست أكثر من حادثة تاريخية ومحطة من محطات الفتح الإسلامي «فعندما انتهى أبو بكر من حروب الردة سيّر جيشاً بقيادة خالد بن الوليد للاستيلاء على العراق من يد الفرس ونجح خالد في دخول الحيرة... وعندما ولي عمر الخلافة أرسل إلى العراق جيشاً قوامه ٣٠ ألف مقاتل بقيادة سعد بن أبي وقّاص، والتقى بالفرس وانتصر عليهم في موقعة القادسية عام ١٥هـ/ ٦٣٦م.. وفرّ يزدجر ملك الفرس.. وهزم هزيمة ساحقة أمام الجيش العربي...

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(١٠٨) **مصر وحضارات العالم القديم**، للصف الأول الثانوي (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ١٣٧.

(١٠٩) **جغرافية الوطن العربي**، للصف الثاني الثانوي (القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ١١.

(١١٠) قارن مع الكتب العراقية.

وأصبحت بلاد الفرس جزءاً من الدولة الإسلامية واعتنق الفرس الإسلام ونعتهم العرب بالموالي»(١١١).

أما في العصر العباسي فتعود الإشارة إلى الفرس كعناصر غير عربية ساهمت في تفتيت الدولة «فقد بدأت بوادر التفتت في العصر العباسي الثاني عندما استعان الخلفاء بعناصر غير عربية مثل الفرس الذين كان لهم دور كبير في قيام الدولة العباسية في البداية، والأتراك الذين استعان بهم العباسيون. . . واستغلت هذه العناصر ضعف الخلافة العباسية. . »(١١٢).

لكن هذه الأدوار التي لعبها الفرس، والهزائم التي ألحقها بهم الجيش الإسلامي لم تحجب في الكتب المدرسية المصرية حضارتهم العريقة التي اتصل بها العرب وأخذوا منها وتفاعلوا معها. فقد «كان من نتائج الفتوح الإسلامية أن اتصل العرب بمراكز الحضارات القديمة مثل الحضارة اليونانية. . والحضارة الرومانية، والحضارة الفارسية وحضارة الهند والصين»(١١٣)، «وتأثر العرب في ادخالهم نظام الدواوين في الإدارة الإسلامية بالفرس»(١١٤). «وقد ظهرت حركة الترجمة من اليونانية والهندية والفارسية إلى اللغة العربية. . . »(١١٥).

٢ ـ صورة الإيرانيين في العصر الحديث

مع الاقتراب من العصر الحديث تختفي صورة إيران القديمة، وترسم لها صورة محايدة في الصراعات والنزاع على الأراضي والحدود حتى في الوطن العربي، فلا تؤكد هذه الكتب احتلال إيران للجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، أو منطقة الاهواز، كما تؤكد ذلك الكتب السورية والعراقية.

وهرمز على سبيل المثال «مضيق بحري هام يصل بين الخليج العربي وخليج عُمان، تطل عليه إيران من الشمال والشمال الشرقي وعُمان من الغرب والجنوب الغربي وتظهر قربه بعض الجزر الصخرية، منها جزيرة قشم وأبو موسى وغيرها. . وتظهر أهمية المضيق في كونه المنفذ البحري الوحيد لعدد من الدول. . »(١١٦).

لم يذكرنا الكتاب بدور هذا المضيق في الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي غابت هي الأخرى عن كتب التاريخ والجغرافيا المصرية، بينما يذكر كيف احتلت بريطانيا مضيق باب

(١١١) **جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الإسلامي**، للصف الثاني الاعدادي، ص ١٥٧.
(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
(١١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(١١٤) المصدر نفسه، ص ١٧٧.
(١١٥) المصدر نفسه، ص ١٨٨.
(١١٦) **جغرافية الوطن العربي**، للصف الثاني الثانوي، ص ٩.

المندب، نظراً إلى أهميته «منذ سنة ١٨٣٩ واستولت على جزيرة بريم قبل ذلك التاريخ بأربعين عاماً..»[١١٧].

أما الحدود البرية للوطن العربي... فتستمر في اتجاهها نحو الجنوب حتى الطرف الشمالي للخليج العربي ممتدة هنا وسط سهول متصلة في كل من إيران والعراق (منطقة شط العرب السهلية)، وتعد تلك المنطقة من مناطق النزاع الحدودية بين الدولتين والتي لم تحل لغاية الآن[١١٨].

وفي الوقت الذي تؤكد الكتب العراقية والسورية على وجود مناطق محتلة في العالم العربي كالاهواز والاسكندرون.. فإن الكتب المصرية لا ترى إلا في فلسطين المحتلة استمراراً للاحتلال، «فقد اكتسب الوطن العربي أهمية استراتيجية (عسكرية) لتحكمه في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، لذا تنافست الدول الاستعمارية الكبرى في الاستيلاء عليه منذ أواخر القرن الثامن عشر وتقسيمه إلى دول صغيرة، وقد كافح الشعب العربي في سبيل التحرر حتى نالت جميع أقطاره استقلالها ما عدا فلسطين المحتلة»[١١٩].

وما يثار حول الأطماع أو التهديدات الفارسية للوطن العربي وثقافته وتاريخه لا تراها الكتب المصرية كذلك، «فقد حمت الحدود الطبيعية الوطن العربي من تسرب العناصر غير العربية إليه كالعناصر الإيرانية والتركية إلا بقدر ضئيل لا يؤثر في شخصية الوطن العربي»[١٢٠].

أما الحرب التي استمرت ثماني سنوات بين العراق وإيران فلا تخوض الكتب المصرية في تفاصيلها أو في أسبابها السياسية والعسكرية ولا تشير إلى بدايتها بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كما انها لا تذكر أصلاً هذا التحول في إيران، وإنما تكتفي، في معرض إشادتها بدور مصر ونشاطها ومشاركتها في المنظمات الإقليمية والدولية والعربية والإسلامية، بالإشارة إلى قرار صدر عن المؤتمر الإسلامي يدعو إلى وقف العمليات العسكرية، حيث «وجه المؤتمر نداء إلى الدولتين الإسلاميتين المتحاربتين إيران والعراق بوقف العمليات العسكرية والدخول في مفاوضات لحل ما بينهما من مشاكل وتشكيل لجنة للسعي بين الدولتين لتحقيق هذا الغرض»[١٢١].

فإيران إذاً دولة إسلامية كالعراق تماماً، وهي دولة غير معتدية، وكذلك العراق لأن القرار المذكور لا يحدد ذلك، وإنما يدعو إلى حل المشاكل العالقة بالمفاوضات. يبرز هذا

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١١٩) **جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الإسلامي**، للصف الثاني الاعدادي، ص ١٠.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

الحياد بطريقة أخرى عندما تعرض الكتب المدرسية لكل دولة من الدول العربية وتتجنب الإشارة إلى أي خلاف سواء في ما بينها أو مع الدول المجاورة وعلى رأسها إيران، علماً بأن هذه الكتب صدرت كما أشرنا في طبعات للعام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥. وحتى عند التعرض للعراق وذكر تعداد سكانه لعام ١٩٨٨، ليس هناك أية إشارة أو ربط بين هذا التعداد وبين الحرب التي خاضها مع إيران والخسائر البشرية التي ترتبت عليها. ويبدو أن عدم الخوض في المشاكل السياسية أو الحروب العسكرية بين دول المنطقة مسألة متعمدة في هذه الكتب، خلافاً للسياسة الرسمية المصرية التي اتخذت مواقف واضحة سواء في حرب إيران والعراق، أو في احتلال العراق للكويت. فعند التعرض لهذه الأخيرة، عبر نبذة عن ماضيها وحاضرها، لا ترد أية إشارة إلى احتلال العراق إياها، أو إلى حرب الخليج الثانية التي شاركت القوات المصرية فيها إلى جانب قوات التحالف الدولي.

العدو ليس إيران

إلا أن اللافت في هذه السياسة التربوية في الكتب المدرسية المصرية أن التركيز على العدوان الاسرائيلي، واغتصاب فلسطين يتكرر بشكل واضح وبارز في جوانبه التاريخية والمعاصرة، من دون أن يُسقط ذلك من فصول بعض الكتب عملية السلام والصلح الذي سارت فيه مصر منذ كامب ديفيد مع اسرائيل، «فقد استخدم العرب البترول كسلاح اقتصادي لصالح قضيتهم في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما منعوا تصديره إلى الدول الأجنبية التي تساعد اسرائيل في عدوانها على العرب. . .»(١٢٢).

وفي الإشادة بدور مصر وجامعة الدول العربية في مواجهة المشكلات العربية، يُضرب المثل بالقضية الفلسطينية أيضاً: «. . . فقد تدخلت الجيوش العربية في أعقاب قيام اسرائيل في الأرض الفلسطينية عام ١٩٤٨ وحاولت طرد الصهيونيين منها وكادت أن تنجح لولا تدخل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية»(١٢٣).

وفي كتاب **جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الإسلامي** للصف الثاني الاعدادي، تم تخصيص أكثر من فصل لشرح قضية فلسطين بتفاصيلها، التي ضمّت تعريفاً بالصهيونية، وفقرات عن تصريح بلفور، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والعدوان الصهيوني عام ١٩٦٧، وحرب اكتوبر عام ١٩٧٣، وصولاً إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والانتفاضة الفلسطينية(١٢٤)، كما ان أسئلة الدروس نفسها، التي تهدف إلى تثبيت الفكرة في عقل الطالب، تشدد على اغتصاب فلسطين والانتفاضة والعدوان الثلاثي على مصر(١٢٥). علماً بأن مثل هذه

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٨.
(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٨.
(١٢٥) المصدر نفسه، ص ١١١.

التفاصيل في ما يتعلق بإيران في العصر الحديث لم تأتِ الكتب على ذكرها اطلاقاً، لا سلباً ولا إيجاباً.

أما الدعوة إلى التكامل العربي التي يختتم بها كتاب **جغرافية الوطن العربي... للصف الثاني الثانوي**، فليست موجهة ضد أحد من جيران هذا الوطن. وإنما ينبغي العمل على هذا التكامل بأساسه الاقتصادي «لأن الواقع المعاصر للمشكلات والظروف الدولية والإقليمية أضحى بالغ الأهمية للأخذ بمفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول حيث لم يكن هناك مجال للكيانات الصغيرة المشتتة وسط عالم التكتلات الاقتصادية والسياسية العملاقة في العالم»[١٢٦].

٣ ـ ملاحظات واستنتاجات

لا تهتم الكتب المدرسية المصرية إلا بالتركيز على دور مصر وحضارتها. ويمتد هذا الدور إلى بيئة مصر الإقليمية وعلاقاتها في العالم. لهذا تناولت كتب التاريخ والجغرافيا من خلال عناوينها وفصولها الدوائر الافريقية والعربية والعالمية والحضارية التي تريد مصر التأكيد على الانتماء إليها وفاعليتها فيها. ويمكن ترتيبها وفقاً لهذه الدوائر من خلال عناوين الكتب على الشكل التالي:

- مصر وطني.
- جغرافية الوطن العربي.
- جغرافية الوطن العربي وتاريخه في العصر الإسلامي.
- تاريخ مصر والعرب الحديث.
- مصر والعالم.
- مصر وحضارات العالم القديم.

أما إيران فلم تحظ بالاهتمام أو التركيز الواسع، وليس لها صورة محددة سلباً أو ايجاباً، إذا وضعنا جانباً الأحداث التاريخية القديمة المتعلقة بالفرس ودورهم، لا بل تحاول هذه الكتب، كما أشرنا سابقاً، أن تضع إيران في دائرة الحياد من دون أن تنزع عنها صفتها الإسلامية ضمناً. ويمكن القول إن هذه السمة تنطبق على كل العلاقات المصرية التي تتعرض لها الكتب. فليس هناك أية إشارة إلى أية عقدة أو مشكلة سياسية أو حدودية أو أمنية مع أية دولة أو حركة سياسية، باستثناء ما أشرنا إليه من تركيز على العدوانية الصهيونية واغتصاب فلسطين، والسلام اللاحق الذي وقعته مصر في كامب ديفيد من دون إغفال لموجز عن الانتفاضة.

---

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

. ان علاقة مصر المتوترة مع إيران، والعلاقات الدبلوماسية المقطوعة، والهجوم المتبادل بين الدولتين عبر الصحافة ووسائل الإعلام، يشكل صورة سلبية متبادلة لدى الرأي العام في كلا البلدين. لكن هذه الصورة، لم تنقل إلى الكتب المدرسية المصرية.

رابعاً: صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية المغربية

لا يخلو كتاب من كتب التاريخ في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في المغرب من فصول أساسية عن المغرب وتاريخه. ويشكل هذا القسم في بعض الحالات ثلثي الكتاب: اثنا عشر درساً من أصل تسعة عشر درساً في تاريخ السنة السابعة من التعليم الأساسي. وتشمل صورة المغرب الإطار المغاربي الكبير الذي يضم أيضاً الجزائر وتونس وليبيا. ولهذا تحتل هذه البلدان حيزاً في الفصول الدراسية في هذه الكتب إلى جانب المادة الأساسية عن المغرب.

ليس لإيران أية صورة في الكتب المدرسية المغربية. ولا يبدو غيابها متعمداً أو مفتعلاً. فالتركيز على المغرب كبلد وكمنطقة، لا يبرر أي حديث عن إيران سلباً أو ايجاباً، لأن الدوائر التي تنتقل إليها فصول هذه الكتب هي الافريقية والعربية فقط. وعندما تنقل إلى الطلاب التجارب العالمية فإنها تختار ذلك عشوائياً من دون أي ترابط منطقي أو مبرر. فهي على سبيل المثال تبدأ في بعض الأحيان (**التاريخ**، السنة السابعة من التعليم الأساسي) بأوروبا بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر، ثم تنتقل إلى الشرق الإسلامي، ثم الغرب الإسلامي وقيام الدولة المغربية والحضارة المغربية.

بينما ينقل كتاب آخر، هو **التاريخ**، السنة الثامنة من التعليم الأساسي، ما حصل في أوروبا وأمريكا بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، لينتقل في الفصول اللاحقة إلى العالم الإسلامي وافريقيا مركزاً على المغرب وبلدانه. وفي العصر الحديث يتناول التطورات العالمية الكبرى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم ينتقل إلى حركات التحرير في العالم، بدءاً من المشرق العربي وصولاً إلى المغرب العربي الذي يفرد لكل حركة فيه من الجزائر وتونس والمغرب درساً خاصاً، إلى أن يعرج على حركات التحرير في الشرق الأقصى وبلدان افريقيا (**التاريخ**، السنة التاسعة). ومن الحضارات القديمة إلى سيادة الحضارة الإسلامية في العصر الوسيط، ثم نشأة الدولة المغربية ومظاهر الحضارة المغربية (**التاريخ**، السنة الأولى الثانوية).

أما حركات التحرر في تاريخ السنة الثانوية الثانية، فهي الحركات القومية في أوروبا. وفي مواجهة التوسع الأوروبي في العالم الإسلامي يحتل المغرب القسم الأكبر من الدروس (**التاريخ**، السنة الثانية الثانوية).

وإذ يهتم أحد دروس التاريخ بالتطور العام في تركيا والدول العربية (**التاريخ**، السنة الثالثة الثانوية) فإنه لا يفرد لإيران أي مكان إلى جانب أي من الدول، أو حركات التحرر أو مقاومة الاستعمار، أو أية صفة أخرى من الصفات التي رافقت الحديث عن كثير من

بلدان أوروبا وافريقيا والعالم الإسلامي ودول المغرب تحديداً. فإيران غير موجودة. وهذا يعني أن التحولات التي حصلت فيها على مستوى انتصار الثورة الإسلامية، أو على مستوى الحرب مع العراق، أو حتى مشاكلها الحدودية ومشكلة الجزر التي لم تحل كلها، هي أيضاً غير موجودة. فالطالب المغربي يتعلم في هذه الكتب الانتماء أولاً وأخيراً إلى المغرب الذي يعيش فيه، والمغرب الكبير الذي يضمه. كما ان الدروس كلها لا تتخذ من أية دولة عدواً أو صديقاً، بل تعرض لأحداث تاريخية في غالبيتها، بما فيها القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، وينتهي الحديث عنهما عند الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤. أما الانتماء إلى الوطن العربي، كما تشدد على ذلك الكتب العراقية والسورية وحتى المصرية وان بنسبة أقل، فهو انتماء غير موجود. فليس هناك أية إشارة إلى هذا الانتماء. ونظراً إلى أن إيران ليس لها أية حدود مع المغرب، وليس لها أية علاقات أو وجود تاريخي في هذه المنطقة، فإن غيابها عن دروس التاريخ والجغرافيا بات أمراً طبيعياً. والصورة الوحيدة التي تقدمها كتب التاريخ فقط، هي صورة الفارسي الذي لعب دوراً في التاريخ الإسلامي من دون أن تترك هذه الصورة أي انطباع سلبي أو تنقل أي احساس بالكراهية، بل على العكس من ذلك، هي صورة متوازنة، تعرض الوقائع التاريخية التي يجمع عليها الباحثون، من دون أن تخوض في الايديولوجيا أو التحريض السياسي أو العرقي «فقد انتهت بسقوط بغداد الخلافة العباسية التي كانت توحد الشرق الإسلامي. فظهرت على إثر ذلك محاولات لتوحيد المنطقة من طرف دول أخرى ومن بينها المماليك والصفويون»[١٢٧].

وفي تعريف الدولة الصفوية يبقى الأمر أيضاً في إطار «التاريخ المحايد» ومن دون أية خلفية سياسية أو عصبية توحي بكراهية أو عداء، «فالدولة الصفوية ظهرت بإيران بعد أن تعاقب على البلاد دويلات صغيرة منذ تدهور الامبراطورية المغولية. وقد تأسست الدولة الصفوية على يد الشاه اسماعيل... وهو من أتباع الشيخ اسحاق صفي الدين الذي يعتبره مؤرخوه أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم الإمام الشيعي. وإلى الشيخ صفي الدين يعود نسب الدولة الصفوية».

«ومنذ ظهور دولة الصفويين الشيعة، دخلت في صراعات متوالية مع الدولة العثمانية ذات المذهب السني والتي كانت تعمل لضم كل العالم الإسلامي تحت حكمها. وعرفت الدولة الصفوية أوج قوتها في عهد الشاه عباس الكبير. وبعد وفاة الشاه عباس سارعت الدولة الصفوية إلى التدهور إلى أن انتهى أمرها سنة ١١٤٨هـ/ ١٧٣٥م»[١٢٨].

وفي معرض الدروس عن التاريخ الإسلامي والحقبة العباسية، ترد الإشارة مجدداً

(١٢٧) التاريخ، للسنة السابعة من التعليم الأساسي (الرباط: وزارة التربية الوطنية، ١٩٩١)، ص ٣٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٤.

إلى الفرس، الذين اعتمد عليهم العباسيون كثيراً في قيام دولتهم ما «جعل نظام الخلافة يتأثر بنظم الحكم الساسانية التي ترتكز على مبدأ تقديس الملوك. . .»[١٢٩]. لكن هذا لا يعني في ما تورده الكتب أمراً سلبياً، بل هو سرد للوقائع، يقابله عرض لحضارة الفرس الذين اقتبس الخلفاء الراشدون عنهم مظاهر التنظيم العسكري «للانخراط في الجندية ومراتبها وقيادتها. .»[١٣٠] كما اهتم الصفويون بالجانب الحضاري. . . فقد نظموا الجيش وأقاموا بعض الصناعات العسكرية، مثل صنع المدافع بمساعدة الانكليز، وشيّدوا الطرق والقنوات وأماكن نزول القوافل في جميع أنحاء إيران، ورعوا الحياة الفكرية وخصوصاً في مجالات الفقه والفلسفة والعلوم الطبيعية. وكان النشاط المعماري هو العلامة المميزة للعصر الصفوي. ولم يهتم الصفويون في تنظيم دولتهم بأمر الخلافة الإسلامية كما فعل المماليك، بل أقاموا دولة شيعية تختلف في مذهبها عن باقي منطقة الشرق الإسلامي ذات المذهب السني[١٣١].

ولا يغفل كتاب **التاريخ** للسنة الأولى الثانوية، وكذلك كتاب السنة السابعة، عرض خريطة زمنية تبين تعاقب الحضارات من فارسية ويونانية ورومانية وسواها. . والاستشهاد بمقطع من أحد الكتب القديمة للحديث عن عظمة وفن صناعة السجاد في بلاد الصفويين.

حتى الموالي الذين تنسب إليهم تهم العصبية والعنصرية والشعوبية بما هم أغلبية فارسية، كما يرد في الكتب العربية الأخرى، فإن كتاب **التاريخ** للسنة الأولى الثانوية يقدم لهم صورة «منصفة» يقرأ من خلالها الأسباب السياسية والاجتماعية التي أدت إلى حرمانهم من حقوقهم والمجالات التي تفوقوا فيها، من دون أن يشير إلى العرق الذي ينتمون إليه، «فقد كانت فئات الموالي أكبر الشرائح الاجتماعية عدداً. والموالي من السكان الأصليين للمناطق المفتوحة، اعتنقوا الإسلام وكانوا في أغلبهم يعملون في القطاعين الفلاحي والحرفي. وتأثرت وضعية الموالي، في العهد الأموي، بفعل سياسة العرب الرامية إلى الاستئثار بالسلطة والقيادة والثروة ونهج سياسة الاستعلاء ضد بعض الفئات الوسطى والدنيا منهم، وتجلّى ذلك في حرمانهم من المساواة في عدة مجالات.

وكان لهذه السياسة أثرها في مساندة الموالي من الفرس للحركة العباسية التي عملت بعد نجاحها على اشراك الفرس في الحكم والإدارة. . . وبرز تفوق الموالي في العصر العباسي في الاشتغال بالعلم، وحازوا مكانة كبيرة في الدراسات الدينية والفقهية، تولوا مناصب القضاء والإدارات وأصبحوا ذوي سمعة ونفوذ وسلطة في كثير من المناطق الإسلامية»[١٣٢].

---

(١٢٩) **التاريخ**، للسنة الأولى الثانوية (الرباط: وزارة التربية الوطنية، ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، ص ٧٠.
(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٤.
(١٣١) **التاريخ**، للسنة السابعة من التعليم الأساسي، ص ٤٦.
(١٣٢) **التاريخ**، للسنة الأولى الثانوية، ص ٨٣ ـ ٨٤.

إذاً ليس في كتب التاريخ والجغرافيا في المغرب، ما يرشد إلى صورة محددة لإيران المعاصرة. فهي دولة ما وراء الحدود، ليس لها علاقات أو مشاكل مباشرة مع المغرب. وما حصل فيها من تحولات غائب هو الآخر، بينما يحضر إلى جانب التركيز على المغرب كوطن في تاريخه وحاضره، التعريف بالدول الأوروبية وبتاريخها الحضاري والاستعماري ربما لأن المغرب على تماس مباشر مع أوروبا أكثر منه مع أي بلد آخر، وربما بسبب التركيز على المغرب كبلد وكمنطقة، وغياب مفاهيم القومية والوطن العربي التي لا ترد ولو مرة واحدة في إطار الانتماء إليها، في كل دروس التاريخ والجغرافيا في مراحلها كافة. يغيب أيضاً الحديث عن إيران ومشاكلها التاريخية العالقة مع بعض الدولة العربية. وتكتفي هذه الكتب بتقسيم العرب إلى المشرق والمغرب، مع التركيز الدائم على المغرب، كما تشدد على ذلك كل المقدمات في كتب **التاريخ والجغرافيا** على حد سواء.

خامساً: صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية السعودية

يشمل تدريس مادتي **التاريخ والجغرافيا في الكتب الرسمية في العربية السعودية** المرحلتين المتوسطة والثانوية، وقد بلغ عددها ٣٤ كتاباً موزعة بالتساوي تقريباً بين المادتين.

ويمكن تلخيص الدروس التي تشكل مضمون هذه الكتب بمحورين أساسيين هما: العالم الإسلامي، والعربية السعودية.

وتتوزع هذه المحاور على العناوين التالية: الأنبياء ودعواهم، الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وفي العهود الأموية والعباسية والعثمانية، موجات العدوان الداخلية والخارجية على العالم الإسلامي، نماذج من شخصيات إسلامية تاريخية، الدعوة السلفية وسيرة محمد بن عبد الوهاب والدولة السعودية في مراحلها الثلاث وسيرة ملوكها في العصر الحديث، مخاطر الصهيونية وتاريخ القضية الفلسطينية، ومعالم الحضارة الحديثة. تتكرر هذه المحاور في كتب الجغرافيا (جغرافية العالم الإسلامي وبلدانه، وجغرافية العربية السعودية وعلاقاتها بتلك البلدان)، فتحتل البرنامج المقرر في عشرات الدروس، بينما تتوزع الموضوعات الأخرى، على الجغرافيا البشرية والطبيعية والفلكية.

لا تبدو في كل هذه الدروس صورة خاصة لإيران. فحجم الاهتمام بالعالم الإسلامي الواسع، لا يترك لها مكاناً مميزاً. وعلاقات العربية السعودية الجيدة مع كل الدول العربية والإسلامية لا تستثني إيران، على الرغم من التفاوت في التشديد على هذه العلاقة بين دولة وأخرى. وعلى الرغم من السيرة التاريخية التي تروي أحداث المعارك التي خاضها الفرس ضد الجيوش الإسلامية في زمن الفتوحات الأولى، فإن صورة إيران المعاصرة لا تتأثر بما فعله الفرس في الزمن القديم، علماً بأن هذه الصورة نفسها تبقى في الإطار التاريخي من دون أي تحريض مباشر أو غير مباشر على الفرس كقوم أو كعنصر معاد للعرب. ولا يثير الحديث عن تاريخهم البعيد أكثر مما تثيره سيرة المغول وهمجيتهم.

لذلك يمكن القول إن صورة إيران هي في المقام الأول صورة الفرس القدماء دون أي محاولة لربط هؤلاء القوم بالصورة المعاصرة لإيران.

١ ـ معارك الفرس ضد الجيوش الإسلامية

بدأت هذه المعارك منذ عهد الخليفة الأول الذي أرسل خالد بن الوليد بجيش إلى العراق لمحاربة الفرس «الذين رفضوا الدعوة إلى الإسلام». أما أهم المعارك بين الفرس والمسلمين فهي:

ـ معركة الجسر: عند نهر الفرات، وكانت هذه المعركة هي المعركة الوحيدة التي انتصر فيها الفرس على المسلمين.

ـ معركة البويب: انهزم فيها الفرس وقتل قائدهم.

ـ معركة القادسية: قرب نهر الفرات، انهزم فيها الفرس بعد أن قُتل منهم نحو ثلاثين ألفاً.

ـ موقعة المدائن: التي سقطت فيها عاصمة الفرس في أيدي المسلمين.

ـ موقعة نهاوند: التي حاول الفرس فيها استعادة ما فقدوه إلا أنهم هزموا واستولى المسلمون على نهاوند، وأخذت البلدان الفارسية بعدها تتهاوى أمام المسلمين[١٣٣]. وفي الوقت الذي ذكرت الكتب العربية الأخرى معركة القادسية كمعركة هامة جرت ضد الفرس، ينفرد كتاب التاريخ للأول المتوسط[١٣٤] بأربع صفحات مفصلة عن معارك الفرس ضد الجيوش الإسلامية، ذاكراً في كل موقعة أعداد القتلى والجرحى، وطريقة الحصار، ومن مات من القادة، وطريقة الانسحاب ثم إعادة الهجوم، وكيفية بدء المعركة وعبور الجسر... إلى غير ذلك من تفاصيل تروى عادة في معارك تاريخية مماثلة. لكن هذا الوصف التفصيلي يكتفي بتسجيل وقائع العمليات العسكرية من دون أن يضيف أية تهم أو أحقاد خاصة بالفرس، فتظهر الصورة بطولات الجيش الإسلامي في مواجهة جيش آخر قوي ومتمكن.

وهكذا الحديث عن الفتوحات في عهد الأمويين فقد «تم افتتاح بلاد فارس وخراسان في عهد الخلفاء الراشدين، ولما جاء الأمويون استمرت فتوحاتهم في المشرق.. وتولى قتيبة بن مسلم الباهلي فتح أهم الممالك، مثل مملكة طخارستان ومملكة خوارزم ومملكة الصغد التي أهم مدنها بخارى وسمرقند.. ولم يكتف قتيبة بفتح هذه الممالك، بل

(١٣٣) السيرة النبوية وتاريخ الدولة الإسلامية، للصف الأول المتوسط (الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٤)، ص ٧١، والسيرة النبوية وتاريخ الدولة الإسلامية، للصف الأول الثانوي (الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٣)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٣٤) السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء الراشدين، للصف الأول المتوسط.

دعا السكان إلى دخول الإسلام..»[١٣٥].

أما العباسيون فقد تنبهوا إلى خطر أبي مسلم الخراساني منذ بداية عهدهم، وليس إلى خطر الفرس عامة أو الموالي كما تشير كتب أخرى، «وعرفوا مطامعه.. وأدركوا تأثيره الكبير على أهل خراسان.. وبعد مقتل أبي مسلم الخراساني ثار بعض غلاة الفرس على الدولة العباسية، فحاربهم المنصور وقضى عليهم»[١٣٦].

وللفرس، كما تذكر بقية الكتب المدرسية العربية، دور في إضعاف الدولة العباسية وانهيارها «فقد ساوت الدولة العباسية بين رعاياها المسلمين، ففتحت الطريق أمام بعض العناصر الفارسية التي كانت تتحيّن الفرص لإسقاط سلطان العرب منذ أيام بني أمية، فجلبت تلك السياسة أقواماً جدداً لم تكن تهمهم مصلحة الدولة قدر ما تهمهم مصالحهم الذاتية مثل الأتراك والفراعنة والمغاربة»[١٣٧].

أما الشعوبية، أحد أسباب ضعف الدولة الأموية وانهيارها، فلا إشارة إلى أصولها الفارسية. فقد «ظهرت الشعوبية بين الموالي وهم المسلمون من غير العرب، حيث رأوا اعتماد الأمويين على القبائل العربية في تولي المناصب الهامة، رغم أنهم يؤلفون جزءاً كبيراً من سكان الدولة، فاندفعوا إلى إثارة النقمة وتأييد أية حركة تقاوم الدولة الأموية»[١٣٨].

وقد استطاع الفرس عندما كانوا وزراء أيام هارون الرشيد «إقناعه بتعيين المأمون ولياً لعهد الأمين وإعطائه حكماً عاماً على خراسان، وكذلك إعطاء «القاسم» حكماً عاماً على الجزيرة، ويعتبر هذا أول تقسيم تشهده الدولة الإسلامية»[١٣٩].

كما ان هؤلاء الفرس الذين ساعدوا الخلفاء العباسيين «تقلدوا المناصب العالية المدنية والعسكرية، إلا أنهم حاولوا منازعة الخلفاء واستغلال السلطة لإعادة المركز القديم لبلاد فارس، ولكن الخلفاء العباسيين.. قضوا عليهم»[١٤٠].

٢ ـ الدولة الصفوية والمذهب الشيعي

في إطار الحديث عن الدول التي كانت تتنافس على وسط العالم الإسلامي، كانت الدولة الصفوية «تحكم إيران وأجزاء من العراق وشرقي الأناضول، وعاصمتها تبريز.

(١٣٥) **التاريخ الإسلامي**، للصف الثاني المتوسط (الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٤)، ص ٢٣.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(١٣٨) **تاريخ العالم الإسلامي**، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات (الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣)، ص ٨٦.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢١.

وكان على رأسها اسماعيل الصفوي المشهور بطموحه التوسعي وتعصبه للمذهب الشيعي»[141].

كما كان الشاه اسماعيل الصفوي يحاول نشر المذهب الشيعي في الأناضول ويحرض الثائرين على العثمانيين.. إلى أن «انتصر عليه السلطان العثماني سليم الأول»[142].

ولا تشير الكتب المدرسية السعودية إلى أي نوع من التفاعل الثقافي والحضاري مع الفرس من خلال الاتصال الذي حصل بينهم وبين العرب المسلمين.

٣ ـ القومية دعوة رجعية

على الرغم من تشديد الكتاب المدرسي السعودي على الانتماء الإسلامي، كما تؤكد ذلك كل الدروس في التاريخ والجغرافيا، ومقدماتها التي «تشد انتباه الطالب إلى أن العالم الإسلامي أمة واحدة مهما تفرقت بلادها في القارات»[143]، فإن للعالم العربي مكانة خاصة (يسردها فصل واحد) دون سائر العالم ليس بسبب العروبة أو القومية المشتركة بل لأنه يمتاز بأهميته الدينية، ففيه نزلت رسالات السماء على رسل الله وأنبيائه بدعوة التوحيد[144].

فليس للقومية أي أثر في تكوين هذا العالم، وهي لم تكن يوماً موضع دعوة أو اهتمام؛ لذا تتجنب الكتب السعودية ذكر القومية، وتتجاهل الدعوة إليها في الفترة المعاصرة من تاريخ العرب الحديث. وتكتفي عند الحديث عن أهمية العالم العربي ورغبته في التحرر سياسياً واقتصادياً من الحكم العثماني بالإشارة إلى أن دول هذا العالم جاهدت في سبيل ذلك وتغيرت أحوالها من دول متخلفة إلى دول نامية. أما الشرط الأساسي لكي تصبح هذه الدول دولاً قوية عزيزة الجانب فهو «تطبيق الشريعة الإسلامية وتعميق الإيمان في نفوس المواطنين المسلمين»[145]. ولا تُذكر كلمة الوطن أو القومية ولو مرة واحدة، لا في معرض تبنيها أو الموافقة عليها، أو حتى في معرض الإشارة إلى رأي القائلين بها. فهناك فقط دول وعالم عربي: «لقد تهيأت لبعض أراضي العالم العربي نعمة رخاء كبرى». «ويقدر ما تنتجه أقطار العالم العربي». «إن دول العالم العربي لا تستهلك من بترولها إلا مقداراً يسيراً». «إن الدول العربية التي تمر أنابيب البترول في أراضيها».

---

(١٤١) عبد الله صالح العثيمين، جوانب من تاريخ المسلمين من نهاية الدولة العباسية حتى الوقت الحاضر، للصف الثالث المتوسط (الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٤)، ص ٣٥.

(١٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٤٣) جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني (الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣)، ص ٤.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٠.

«يشغل العالم العربي موقعاً جغرافياً ممتازاً». و«أنشأ الكيان الصهيوني ليكون قاعدة ارتكاز للمصالح الاستعمارية والصهيونية في قلب العالم العربي»(١٤٦).

لا يقتصر الأمر على تجنب الإشارة إلى الوطن أو الأمة العربية أو قوميتها، خلافاً لما تفعله الكتب السورية والمصرية والعراقية، ولا تكتفي كذلك الكتب المدرسية السعودية بتأكيد الانتماء إلى عالم الإسلام وأمته الواحدة، بل تعتبر أن القومية إلى جانب الشيوعية والدعوات الدينية المنحرفة هي «أحد عناصر العدوان الداخلي على العالم الإسلامي في العصر الحديث. وهي من الدعوات العلمانية، واسم جديد للعصبية التي عرفتها أمم كثيرة في الماضي.. والقومية العربية حركة سياسية فكرية متعصبة، تدعو إلى تمجيد العرب، وإقامة دولة موحدة لهم، على أساس من رابطة الدم والقربى والتاريخ وإحلالها محل رابطة الدين، وهي صدى للفكر القومي الذي سبق أن ظهر ف؛ي أوروبا»(١٤٧).

أما كيف نشأت: «فقد شجع على ظهور القومية العربية في صورتها العلمانية عدد من الدول التي كانت تطمح إلى احتلال الشرق الإسلامي وعلى رأسها بريطانيا».. «كما ان الدعوة القومية المجردة دعوة رجعية». ويصفها الشيخ ابن باز بأنها «دعوة جاهلية تهدف إلى محاربة الإسلام والتخلص من أحكامه وتعاليمه.. وقد أحدثها الغربيون من النصارى لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول... هي دعوة باطلة وخطأ عظيم ومكر ظاهر وجاهلية نكراء وكيد سافر للإسلام وأهله»(١٤٨).

مقابل ذلك هناك مفهوم العالم الإسلامي «الذي يقصد به جميع البلدان التي دخلها الإسلام وترك فيها آثاره... وهو يشمل جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.. الذين يشتركون في تاريخ واحد يبدأ بقيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وفي الفتوح الإسلامية..» ويمتلك المسلمون من عناصر القوة ما يؤهلهم لأن تتبوأ أمتهم مكانتها الجديرة بها بنص القرآن الكريم ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾(١٤٩).

٤ ـ إيران: صورة إسلامية قديمة

وبسبب هذا الانتماء الإسلامي ولس القومي، تنظر هذه الكتب إلى إيران باعتبارها جزءاً من العالم الإسلامي، لا باعتبارها عدواً قومياً أو عنصرياً. فهي «بلد إسلامي عريق

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٤٧) **السيرة النبوية وتاريخ الدولة الإسلامية**، للصف الأول الثانوي، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٤٩) التاريخ (**الدولة الإسلامية**)، المرحلة الثانوية، الصف الثاني (الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣)، ص ٧٢، ٧٤ ـ ٧٥ و٧٩، وتتكرر هذه الأفكار في كتاب التاريخ للبنات للمرحلة نفسها. والآية المستشهد بها من: **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

في حضارته، فقد استقر فيه الإيرانيون، وهم من الهنود الأوروبيون، في العصور القديمة فعمروا القرى والمدن وشيدوا حضارة لا يزال الكثير من آثارها قائماً حتى اليوم. . . وقد اتبع الإيرانيون القدماء الديانة المجوسية التي جاء بها زرادشت، وهي ديانة فاسدة تقوم على الشرك وعبادة النار. . . وانتشر الإسلام بسرعة في بلاد فارس، كما أصبحت تسمى فيما بعد، فأنقذ أهلها وأخرجهم. . إلى رحاب الإسلام. . فتدفق الخير في البلاد»[(١٥٠)].

ويتوقف تاريخ إيران عند مرحلة دخولها إلى الإسلام. فليس هناك أية إشارة إلى التطورات المعاصرة التي حصلت فيها لا قبل الشاه ولا بعد انتصار الثورة الإسلامية ويكتفي كتاب الجغرافيا في معرض حديثه عن سكان إيران ولغتهم بالتوضيح أن «اللغة الفارسية هي الرسمية، وتكتب بالحروف العربية، ولكل مجموعة جنسية لغتها الخاصة بها إضافة إلى اللغة الرسمية، مع العلم بأن المدارس الدينية للجماعات كلها تدرس اللغة العربية»[(١٥١)]. ولا ندري إذا كان هذا الأمر (تدريس اللغة العربية) قديماً أم حديثاً، علماً بأن تدريس هذه اللغة أصبح إلزامياً بدءاً من المرحلة الابتدائية في جميع المدارس بعد انتصار الثورة في إيران. كما ان تغييب الجوانب المعاصرة والحديثة من تاريخ إيران لا ينطبق على جميع البلدان أو القضايا التي تناولتها كتب التاريخ. فالحديث عن أفغانستان، يرتبط بمساندة العربية السعودية إياها ضد الغزو السوفياتي. و«الجمهوريات الإسلامية كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفياتي السابق»[(١٥٢)].

وتضرب الكتب أمثلة أخرى لنزاعات حديثة كمشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر، ومشاكل كشمير والباكستان كنماذج للخلاف بين أبناء الأمة الإسلامية بسبب الاستعمار[(١٥٣)].

٥ ـ صورة الذات: المملكة العربية السعودية أساس التضامن الإسلامي

تبرز صورة المملكة العربية السعودية في إطار الانتماء إلى العالم الإسلامي كدولة مبادرة تحرص على وحدة المسلمين وتضامنهم ورفع شأنهم بين الأمم، لذلك عملت العربية السعودية دائماً من أجل ذلك ومن خلال قادتها جميعاً وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين، على بذل الجهد والمال الذي فاق كل تصور انسجاماً مع تعاليم الإسلام وأصوله. كما كانت سباقة إلى ما يوحد العرب ويجمع كلمتهم، «فقد حمل الملك فيصل

---

(١٥٠) التاريخ (العالم الإسلامي)، المرحلة الثانوية، الصف الأول (الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣)، ص ٥٠ ـ ٥١.

(١٥١) الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي، المرحلة الثانوية، الصف الثالث للبنات (الرياض: الرئاسة العامة لتعليم البنات، الوكالة المساعدة للتطوير التربوي، ١٩٩٣)، ص ١٠٣.

(١٥٢) جغرافية العالم الإسلامي، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات، ص ٧٩.

(١٥٣) التاريخ (الدولة الإسلامية)، المرحلة الثانوية، الصف الثاني، ص ٨٤.

بن عبد العزيز، طيّب الله ثراه، لواء الدعوة للتضامن الإسلامي». وبدأ بشرح دعوة التضامن الإسلامي في جميع المناسبات.. ولقد اتبع الملك فيصل رحمه الله القول بالعمل سواء كان ذلك في سياسته أم في البذل السخي الذي فاق كل تصور.

ودعوة فيصل للتضامن الإسلامي ليست جديدة على الإسلام والمسلمين وإنما هي تستمد أصولها وجذورها من تعاليم الإسلام.. وبناء على هذه الأسس... ألا يمكن أن تكون دعوة الفيصل للتضامن الإسلامي دعوة سلفية ولكن في ثوب جديد يلائم عصر التكتلات الدولية وعصر الذرة؟ فيحقق بذلك أمنية سلفه العظيم المغفور له الملك عبد العزيز الذي كان يعمل على أن تظل الجزيرة العربية «مهبط الإسلام ومبعث النور»[١٥٤].

«وقد تابع جلالة الملك خالد بن عبد العزيز رحمه الله خطة سلفه فواصل دعوة التضامن الإسلامي.. هذا ويتابع خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز جهوده في سبيل دعوة التضامن الإسلامي، فأكد السير على نهج سلفه الصالح في اتخاذ الإسلام منطلقاً للسياسة الداخلية والخارجية للعربية السعودية. إن دور العربية السعودية في إبراز فكرة التضامن الإسلامي، دور رئيسي فهي صاحبة الفكرة منذ دعا إليها المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز... وفي تأسيس رابطة العالم الإسلامي، وجهودها في إنجاح مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط والمؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة»[١٥٥].

والعربية السعودية أيضاً في علاقاتها مع الدول العربية ناصرت قضاياهم «وكانت سباقة إلى كل ما يوحد كلمة العرب ويجمع صفوفهم. ومن ذلك دعمها لكل جهد عربي عام!»[١٥٦].

وكان الملك عبد العزيز في مقدمة من وقف بجانب الفلسطينيين مادياً ومعنوياً للدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم، وظل قادة العربية السعودية ينظرون إلى القضية الفلسطينية على أنها «قضية العرب والمسلمين الأولى...»[١٥٧]. «وقد هب الملك فيصل رحمه الله لجمع كلمة المسلمين. وتوحيد صفوفهم..»[١٥٨]، لذلك كله تصبح صورة المملكة مكونة من العناصر التالية:

١ ـ «إن المملكة العربية السعودية هي قلب العالم الإسلامي؛ وفيها قبلتهم..

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦.

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(١٥٦) **تاريخ المملكة العربية السعودية**، للصف الثالث الثانوي (الرياض: وزارة المعارف، ١٩٩٣)، ص ١٣٢.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١٥٨) **جغرافية العالم الإسلامي**، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني، ص ١٤.

٢ ـ إن الحضارة الإسلامية التي دفعت عجلة التقدم الإنساني نبعت من هنا.

٣ ـ إن المملكة تحقق نهضة وإنجازات كبرى في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والعمرانية.

٤ ـ إن المملكة تقوم بدور قيادي في علاج مشكلات البترول العالمي.

٥ ـ إنها تسهم بقدر كبير (بنصيب الأسد) في حل مشكلات العالم الإسلامي الطارئة»[159].

٦ ـ العربية السعودية وإيران

عندما تتحدث الكتب السعودية عن علاقات العربية السعودية بالدول العربية والإسلامية، تحظى إيران بالجانب البارد فيها قياساً إلى الدول الأخرى. وفي الوقت الذي لا تشير فيه هذه الكتب إلى طبيعة المشاكل التي حصلت بين السعودية وإيران، منذ انتصار الثورة الإسلامية، إلى تعقيدات الحج وتوتر العلاقات بين الدولتين، فإنها تعيد استحضار الجانب التاريخي في هذه العلاقة من جهة، وتمر سريعاً على الجانب الراهن الذي تختصره فقط قضايا البترول وحضور موسم الحج من جهة أخرى. فـ «علاقات إيران بالمملكة العربية السعودية علاقات تاريخية منذ فتح العرب بلادهم لنشر الإسلام بها، وتقوم في الوقت الحاضر بين إيران والمملكة العربية السعودية صلات وثيقة من روابط الدين والمصالح المشتركة في ميادين التعاون الاقتصادي ولا سيما في قضايا البترول... ويحضر موسم الحج سنوياً عدد كبير من الحجاج الإيرانيين»[160].

أما مع دول إسلامية أخرى كتركيا والباكستان، فالعلاقات شديدة الحرارة تجمعها كلمة التوحيد ونصرة الإسلام وخصوصاً قضية فلسطين. فـ «لتركيا علاقات وتاريخ قديم مع المملكة، وتقوم في وقتنا الحاضر علاقات وطيدة لحمتها وسداها الروابط الدينية التي تجمع شعبيهما على كلمة التوحيد ونصرة الإسلام، ويزيد هذه الروابط رسوخاً التعاون الاقتصادي، وتكرار الزيارات لتوحيد وجهات النظر في المصالح المشتركة ووضع الخطط في قضايا الدول الإسلامية وحل مشكلاتها وبخاصة قضية فلسطين»[161].

وتربط العربية السعودية مع باكستان «روابط لا انفصام لها من الأخوة الإسلامية ومشاعر المودة الروحية.. وباكستان من أهم الدول الإسلامية التي تتجاوب مع المسلمين في القضية الفلسطينية»[162].

---

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٦٠) **جغرافية العالم الإسلامي**، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات، ص ٥٥.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٦٣.

وكذلك الروابط مع الدول العربية، هي روابط الدين والدفاع عن قضايا المسلمين، إلى التعاون في المجالات المختلفة. أما العراق فلا يحظى من هذه العلاقات سوى بروابط الدين والتعاون في قضايا البترول. «حتى العراق تربطه بالمملكة روابط الدين والدم واللغة والحدود المشتركة. وترتبط الدولتان بروابط ثقافية واقتصادية خاصة في قضايا البترول.. وهما عضوان في جامعة الدول العربية»[١٦٣].

إنها صورة مماثلة إلى حد كبير لصورة العلاقة مع إيران، تغيب عنها المشاكل المعاصرة، وتكتفي بالروابط التاريخية. وإذا عقدنا المقارنة مع دول عربية أخرى تبين حجم الفارق في حرارة تلك العلاقات. فمع ليبيا «تعمل المملكة على حفظ حقوق العرب، وسوف تزداد هذه العلاقات نمواً ورسوخاً بين الدولتين على اعتبار أنهما ركيزتان عظيمتان في الدفاع عن الإسلام والمسلمين مادياً وأدبياً»[١٦٤]. ومع المغرب «علاقة خاصة لنصرة الشعوب الإسلامية المغلوبة على أمرها في فلسطين والفيليبين وغيرها...»[١٦٥].

ومع الأردن تواجه الدولتان، إلى العلاقات الوثيقة بينهما في مجال السياسة الدولية، والتعاون الاقتصادي والثقافي، عدواً مشتركاً يتربص بالمسلمين الدوائر، ويزيد من متانة هذه الصلات ما تقدمه العربية السعودية من مساعدات مالية وحربية لتعزيز الجبهة الأردنية التي «تقف بصمود في وجه الصهاينة وأطماعهم وسيتحقق النصر بإذن الله قريباً»[١٦٦].

أما مع مصر فالعلاقات كثيرة وهي في ازدياد ونمو بفضل وحدة العقيدة الدينية واللغة والدم والأهداف المشتركة لخدمة المسلمين، و«تزيد هذه العلاقات رسوخاً بالروابط الاقتصادية والثقافية وتبادل التمثيل السياسي لتوحيد الآراء والمبادئ والوسائل التي تخدم القضايا الإسلامية والسياسية مادياً وأدبياً في المحافل الدولية وبخاصة قضية فلسطين..»[١٦٧].

وتتكرر طبيعة هذه الروابط مع معظم البلدان العربية والإسلامية، باستثناء واضح لإيران والعراق. انه بمثابة «نفي مزدوج» لهاتين الدولتين في إطار العلاقات الإسلامية الحارة للعربية السعودية مع سائر الدول العربية والإسلامية، لا يكشف حجم المشاكل المتبادلة بينهما وبين المملكة، ولا يعتبرهما في الوقت نفسه كمثيلاتهما من الدول.

وعلى الرغم من خطورة ما فعله العراق في احتلاله الكويت فإن الإشارة إلى ذلك ترد مرة واحدة، من دون أي تفصيل وفي معرض الإشادة بدور العربية السعودية

(١٦٣) **جغرافية العالم الاسلامي**، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني، ص ٥٦.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(١٦٥) **جغرافية العالم الإسلامي**، المرحلة المتوسطة، الصف الثاني للبنات، ص ٢٦.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ٩٢.

وسياساتها، «وقد ظهرت آثار فوائد تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالخطوات الوحدوية التي تمت في مجالات مختلفة، ثم بالموقف الموحد الذي وقفته دوله، خاصة المملكة في الدفاع عن الكويت وتحريرها من عدوان حاكم العراق عليها..»[١٦٨].

أما دور العربية السعودية في حرب تحرير الكويت ضمن «عاصفة الصحراء» أو في الحرب العراقية ـ الإيرانية، فتتجاهله الكتب تماماً وليس هناك أية إشارة للدلالة عليه.

خاتمة: كيف تشكّلت صورة إيران في الكتب المدرسية العربية؟

لا تقدم الكتب المدرسية العربية صورة واحدة لإيران، إذ تختلف عناصر هذه الصورة بين دولة وأخرى تبعاً للسياسات العامة لهذه الدولة محلياً وإقليمياً، وتبعاً لعلاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع إيران. كما تختلف صورة الذات أيضاً وإن كانت تشترك في بعض عناصرها بين دولتين أو أكثر.

ويمكن أن نستنتج فنقول إن لإيران صورة تنقسم إلى قسمين أو مستويين: قديم وحديث.

أما القديم فيعود إلى مرحلة الدولة الفارسية وهزيمتها أمام جيوش الفتح الإسلامي. هذه الصورة، تشترك في تقديم جانبها التاريخي كل الكتب المدرسية العربية عندما تتحدث عن مراحل تطور الدعوة أو عهود الخلفاء، أو مراحل تاريخ الإسلام عموماً. وتختلف الإشارة إلى تلك المرحلة من التاريخ الإيراني بين كتاب وآخر، من حيث التفصيل، أو التحريض أو عدم التدخل في سرد الأحداث. ففي حين تشرح الكتب السعودية بتفصيل يمتد على صفحات، طبيعة المعارك التي خاضها الجيش الإسلامي ضد الفرس من دون أية إضافات ايديولوجية على وقائع الأحداث، تفعل الكتب العراقية خلاف ذلك، إذ تشدد على النص الايديولوجي التحريضي وتهمل التفاصيل المتعلقة بسير المعارك، «لأن الفرس أعداء الإسلام والعروبة حاولوا تشويه القرآن وطعنوا اللغة العربية»، وتعتبر هذه الكتب «القادسية الأولى» مؤشراً للقادسية الثانية، «قادسية صدام» التي ستحصل في العصر الحديث. أما الكتب السورية فتذكر هذه الحادثة التاريخية، وكذلك تفعل الكتب المغربية والمصرية، دون أي إسقاط سياسي أو ايديولوجي عليها، وإن كانت هذه الأخيرة تعرضها سريعاً حتى من دون أي تفصيل ملفت.

أما عناصر هذه الصورة التاريخية غير المباشرة فيساهم في تشكيلها الموالي والشعوبية وأطماع الفرس؛ ففي حين تنفرد الكتب العراقية باعتبار الموالي والشعوبية حركات فارسية صافية تخدم الأطماع الفارسية التي عملت على تخريب الدولة العربية والتسلل إليها أو التآمر ضدها، فإن الكتب الأخرى السورية والمصرية والمغربية لا تشير إلى هؤلاء الموالي أو

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

إلى الحركة الشعوبية بالطريقة نفسها، وإنما تذكر أيضاً الأسباب التي أدت إلى اضطهاد هؤلاء الموالي «وفيهم بعض الفرس» من الدولة التي ميزت بين العرب وغير العرب في علاقتها مع رعاياها المسلمين. وفي الوقت الذي تشير فيه كل الكتب المدرسية إلى حضارة الفرس، وتقدم نماذج منها ومن التبادل والتأثير بينها وبين الحضارة الإسلامية، لا تفعل الكتب العراقية ذلك، وتستمر رؤيتها للدور الفارسي من خلال نظرة الاتهام المباشر فقط.

كذلك تفصل هذه الكتب بين صورتي إيران القديمة والمعاصرة. فلا تجعل إيران الحالية بسياستها وحكامها امتداداً لتاريخها الفارسي القديم المعادي عندما وقفت بوجه الفتوحات الإسلامية، باستثناء الكتب العراقية التي صدرت أثناء الحرب، التي تشدّد على هذا الامتداد والترابط وتجعل لإيران خلفية فارسية، وأطماعاً واحدة تبدأ منذ فجر الدعوة وصولاً إلى نظام الحكم الحالي. إلا أن هذا الفصل بين المستويين، القديم والحديث في صورة إيران، كما تقدمه الكتب المدرسية العربية، يتوقف عند حدود ما يمكن أن نسميه الحياد أو عدم التحريض من دون أن يتقدم إلى ما هو ايجابي. ففي حين لا تشير هذه الكتب مطلقاً إلى فارسية إيران الحالية تذكيراً بأطماعها التاريخية القديمة، لا تذكر أيضاً بالمقابل انتصار الثورة الإسلامية فيها. وتتركها دولة عادية ليس لها أية سلبيات أو ايجابيات، ناهيك عن تجاهلها كلياً في بعض الكتب. وحدها الكتب السورية ذكرت الوضع الجديد لإيران كجمهورية إسلامية، تغيرت سياستها عن السياسات السابقة أيام حكم الشاه. بينما أهملت كل الكتب الأخرى هذا التحول إهمالاً تاماً. ومن الممكن أن نربط بين هذا التجاهل وبين قلق معظم الدول العربية من الحركات والدعوات الإسلامية المعاصرة إلى التغيير أو الثورة، وبين إيران «المتهمة» بدعم وتشجيع ذلك.

ومن اللافت أيضاً في هذه القراءة لمضمون الكتب المدرسية العربية، أنها لا تعكس دائماً طبيعة العلاقات بين هذه الدولة العربية أو تلك وبين إيران. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على كل من مصر والسعودية والمغرب، فالعلاقات المصرية ـ الإيرانية مقطوعة دبلوماسياً، ومتوترة يتبادل طرفاها التهم المختلفة منذ سنوات طويلة، ولكن الكتب المدرسية المصرية لا تعكس هذا الواقع، بل تكتفي بالإشارة إلى الدور الذي لعبه الفرس في التاريخ، وتتجاهل إيران المعاصرة كلياً، فلا تشير إلى ما تملك تلك الدولة من ايجابيات، ولا إلى ما تسببه من أضرار نتيجة «دعم الارهاب» كما تكرر ذلك التصريحات الرسمية ووسائل الإعلام المصرية. كذلك تفعل الكتب المدرسية السعودية على الرغم من التوتر المتقطع الذي لم ينته تماماً في علاقات البلدين، وتكتفي هذه الكتب بالإشارة إلى إيران كدولة ضمن العالم الإسلامي لها بعض الروابط مع العربية السعودية.

أما الكتب المغربية فتتجاهل إيران كلياً، علماً بأن علاقات البلدين الدبلوماسية لم تستأنف إلا منذ حوالى السنتين. وحدهما العراق وسوريا، على الرغم من وقوفهما على طرفي نقيض يعبّران تماماً في كتبهما المدرسية عن طبيعة العلاقات التي تربطهما بإيران، فالعراق يُسقط حربه مع إيران على كتب التاريخ والجغرافيا والتربية من خلال نصوص

تحريضية واضحة، تستعيد أجواء حرب الثماني سنوات بين الدولتين على الرغم من توقفها منذ خمس سنوات. أما سوريا، التي حافظت على علاقات جيدة وتحالفت منذ انتصار الثورة مع إيران، فإن كتبها المدرسية تعكس ذلك، فهي لا تجعل التاريخ العربي القومي الذي يتهم إيران باحتلال أرض عربية، يطغى على التحول المعاصر الذي حدث للسياسات الإيرانية، فتفرد للجمهورية الإسلامية في إيران درساً خاصاً، لكنها لا تتجاوز ذلك إلى ما واجهته تلك الجمهورية من مشاكل أو حروب في الداخل أو في المنطقة.

إن الصورة التي يقدمها كل من العراق والسعودية عن نفسه تساهم بدورها في هذا الهجوم على إيران وفي تجاهلها في الكتب المدرسية للدولتين، فالعراق يقدم نفسه مدافعاً عن الأمة العربية، خصوصاً بعد حربه مع إيران، والسعودية تقدم نفسها كأساس للتضامن الإسلامي، وقيادة الدفاع عن قضايا المسلمين في العالم. وهو أمر يقابل ما تطرحه إيران على نفسها لمثل هذه القيادة، ومن الطبيعي في حالة مماثلة أن يتم تجاهل هذا الطرف المنافس خصوصاً في المضمون الإسلامي لطبيعة المنافسة.

هل يمكن العمل على تلافي هذه العناصر السلبية في صورة إيران؟

ربما نستطيع القول إن أشد هذه العناصر قوة موجود في الكتب العراقية. وهذه الكتب هي التي تحتاج بالدرجة الأولى إلى أن تتخلص من الأجواء النفسية والسياسية والايديولوجية التي رافقت الحرب المدمرة بين البلدين. وقد لا يكون هذا الأمر صعباً أو محالاً في ظل ما يشهده البلدان حالياً من تجاوز لمرحلة الحرب السابقة، إلا أنه بلا شك سيطال جوانب أساسية في المنهاج التعليمي العراقي، خصوصاً وان كتب ما قبل الحرب مع إيران خلت من ذلك التحريض المباشر الايديولوجي والسياسي.

أما في الكتب الأخرى فالتأثير السلبي باطني ضمني وغير ظاهر. وهو أصلاً ضعيف وغير مباشر. ولا يمكن النفاذ إليه إلا لذي عين بصيرة، أو لأستاذ يريد أن يربط التاريخ أو الجغرافيا بالسياسة المعاصرة لدولته. فإذا لم يتطوع مثل هذا الأستاذ لمثل هذا الربط أو الشرح، فإن ما تحتاجه تلك الكتب من تعديل يبقى بسيطاً، على ألا يبخس إيران حقها الإسلامي وثورتها التي كانت منعطفاً في حاضر علاقات دول المنطقة ومستقبلها. كما ان علاقات حسنة متبادلة بين إيران والدول العربية، ستجعل بمرور الوقت، استمرار وجود هذه العناصر السلبية في صورة إيران في الكتب المدرسية العربية أمراً لا مبرر له على الاطلاق.

ولكن من يسبق الآخر؟ تعديل المناهج أم تحسين العلاقات؟ إنه الثاني بلا ريب.

تعقيب (١)

محمد السيد سليم(*)

أحسن القائمون على صياغة مخطط هذه الندوة صنعاً بإدراج موضوع الصور العربية في الكتب المدرسية الإيرانية، وموضوع الصور الإيرانية في الكتب المدرسية العربية كموضوعين للمناقشة في إطار محاولة فهم العلاقات العربية ـ الإيرانية. ذلك أن رصد مصادر هذه الصور وتحليلها يعتبر عنصراً مهماً في العلاقات بين الدول، وذلك لأسباب عدة.

لعل **أول** تلك الأسباب هو أن المفاهيم والإشارات التي ترد في الكتب المدرسية، ونعني بها الكتب التي تدرّس في مراحل التعليم الابتدائي، والاعدادي والثانوي، تغرس في عقول النشء قيماً وتصورات تظل معهم طوال حياتهم تقريباً وتؤثر في سلوكهم اللاحق إزاء الآخرين. فلما كانت تلك المفاهيم والإشارات تعطى للنشء في سن صغير نسبياً، فإنها تكون أكثر رسوخاً، بصرف النظر عن موضوعيتها، في عقولهم. بعبارة أخرى، فإن المفاهيم والإشارات تنساب بشكل تلقائي في أذهان النشء في مرحلة التنشئة، الأمر الذي ينعكس على النسق الفكري والسلوك العام في مرحلة لاحقة.

من ناحية **ثانية**، فإن موضوع الصور الواردة في الكتب المدرسية، ربما كان من الموضوعات النادرة التي لا تختلف حولها النظم السياسية بشكل كبير. فالنظم السياسية الديمقراطية والتسلطية على حد سواء، وإن تفاوتت الدرجة، تتفق على أن تتضمن الكتب المدرسية مجموعة من المفاهيم عن الذات والغير، باعتبار أن تلك المفاهيم تشكّل الأساس الفكري لاستمرارية النسق السياسي، بالمعنى الواسع للكلمة. ومن ثم، يمكن توظيف أداة تحليل مضمون الصور الواردة في الكتب المدرسية لفهم ما تريد السلطة السياسية أن تؤكده وتنقله من قيم إلى النشء.

أما **الأهمية الثالثة** لتحليل مضمون الكتب المدرسية فتنبع من «علنية» هذا المصدر.

(*) مدير مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فالكتب المدرسية يتم توزيعها على الطلاب، وهي متاحة للجميع، وذلك بعكس الحال في بعض المصادر الأخرى كمحاضر الجلسات، والوثائق التي ربما لا تكون متاحة.

وأخيراً، فإن رصد وتحليل القيم الواردة في الكتب المدرسية «تكشف» عن السياسات التي تتبعها الحكومات من الناحية العملية، وإن تظاهرت في الأحاديث العامة للقادة السياسيين باتّباع سياسات أخرى. إن مجموعة القيم الحاكمة للنظام السياسي لا بد من أن تنعكس بشكل رئيسي على المضامين الواردة في الكتب المدرسية. ومن ثم، تتميز تلك الكتب بدرجة عالية من «الصدق» في الكشف عن السياسات والادراكات الحقيقية.

ولهذا كله أصبح موضوع تحليل الصور الواردة في الكتب المدرسية من الموضوعات التي اهتم بها السياسيون والأكاديميون على السواء. فنعرف مثلاً أن الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أصرّت على تعديل الصور الواردة في الكتب المدرسية اليابانية والألمانية في إطار عملية «التطبيع» بين الولايات المتحدة من ناحية واليابان وألمانيا من ناحية أخرى. كذلك طرحت اسرائيل بقوة قضية تعديل الإشارات الواردة في الكتب المدرسية المصرية عن اسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٩. كذلك أصبح تحليل مضمون الكتب المدرسية فرعاً مستقلاً للبحث العلمي. ولدينا عشرات الرسائل العلمية والكتب التي تناولت صور العرب والمسلمين في الكتب المدرسية الغربية وغيرها.

وتثير مناقشة الصور الواردة في الكتب المدرسية عدة قضايا بحثية أساسية أهمها:

أولاً: ما هو «حجم الاهتمام» الذي توليه الكتب المدرسية لقضية أو ظاهرة معينة؟

ثانياً: ما هو «السياق» الذي توضع فيه تلك القضية أو الظاهرة؟! هل هو سياق ديني، ايديولوجي، أم محايد؟! بعبارة أخرى، ما هو الإطار الفكري الذي توضع وتدرّس من خلاله القضية؟

ثالثاً: ما هي طبيعة «التوجّه» الذي تنقله الكتب المدرسية عن تلك القضية أو الظاهرة؟ هل هو توجه ايجابي أم أنه توجه سلبي؟ أما أنه توجه تقريري محايد؟

رابعاً: ما هي «مجالات الاهتمام» للكتب المدرسية في ما يتعلق بالقضايا والظواهر محل البحث؟ هل هي مجالات التاريخ، الجغرافيا، الثقافة، اللغة، الظواهر الاجتماعية أم غيرها؟

خامساً: ما هي عناصر الاستمرار والتغيّر في حجم الاهتمام، والسياق، والتوجه، ومجالات اهتمام الكتب المدرسية؟

سادساً: ما هي «السياسات» التي توصي الكتب المدرسية باتّباعها إزاء تلك القضية؟ هل هي سياسات مواجهة أم سياسات تعاون؟

ويتناول البحث الذي نتولى التعقيب عليه موضوع الصور العربية في الكتب المدرسية

الإيرانية. وقد بذل مؤلفه د. غلام علي حداد عادل من جامعة طهران جهداً طيباً لرصد تلك الصور ومقارنتها بالصور الواردة في الكتب المدرسية الإيرانية قبل الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ لإيضاح أوجه الاستمرار والتغير في تلك الصور كما ألحق بالبحث نماذج مصورة من صفحات واردة في الكتب المدرسية الإيرانية عن العرب.

وسنحاول أن نناقش الموضوعات الواردة في بحث د. غلام عادل من زاوية القضايا الست التي سبق أن طرحناها كموضوعات لتحسين الصور الواردة في الكتب المدرسية.

١ ـ حجم اهتمام الكتب المدرسية الإيرانية بالعرب

أشار المؤلف إلى الحضور الفعّال لمسألة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية اليوم، وألحق بالبحث نماذج مصورة لصفحات من تلك الكتب تتعلق بالعرب. ونحن لا نعترض على هذه النتيجة من حيث المبدأ، لأننا لا نستطيع في هذا التعقيب أن نثبت العكس. ولكن تظل هذه النتيجة في حاجة إلى «توثيق» لكي يوضح «نسبة» الإشارات إلى العرب في الكتب المدرسية الإيرانية من جملة الإشارات إلى الشعوب غير الإيرانية في تلك الكتب. ما هو عدد الكتب المدرسية الإيرانية التي أشارت إلى العرب؟ وما هي تسبتها من إجمالي تلك الكتب؟ ما هو عدد الصفحات الواردة في كل كتاب عن العرب؟ وما هي نسبتها إلى اجمالي صفحات كل كتاب؟ وفي رأيي فإنه ما لم نحصل على أرقام محددة عن تلك الأسئلة، فإن قضية حجم الاهتمام في الكتب المدرسية الإيرانية بالعرب، تظل قضية مطروحة للنقاش.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن بعض النماذج التي أوردها د. غلام في بحثه لا تتعلق بالعرب وإنما تتعلق بالمسلمين عموماً، وهي تتناول العرب ليس بصفتهم أمة، ولكن باعتبارهم مهد الرسالة الإسلامية. فالنموذج المقتبس من كتاب الفارسية للصف الخامس يشير إلى تعذيب الكفار للمسلمين الأوائل، وإلى اعتناق أحد الكفار للإسلام. والنموذج المقتبس من الدرس الديني للصف الرابع الابتدائي يتحدث عن قيام نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام بالدعوة إلى الإسلام، ويرسم سيدنا محمد في صورة رجل يدعو أهله وعشيرته إلى عبادة الله. والنموذج المأخوذ من الدرس الديني للصف الثالث الابتدائي يتحدث عن تعليم الوضوء. والنموذج المقتبس من كتاب العربية للصف الثاني الاعدادي يشير إلى طائرات الهليوكوبتر وكيف تتحرك.

إن تفادي هذه الإشكالية يكمن في ضرورة تبنّي معيار محدد سلفاً للتمييز بين الاهتمام بالعرب والاهتمام بالمسلمين. هل يعد الحديث عن نشأة الدعوة الإسلامية اهتماماً بالعرب؟ دعنا نوضح ما نقصد بصورة أخرى. هل يعد الاهتمام في الكتب المدرسية بأبحاث العالم الفرنسي لافوازييه اهتماماً بفرنسا أم أنه اهتمام بعلم الكيمياء؟ أعتقد أن غياب هذا المعيار ربما كان مسؤولاً عن تضمين البحث لنماذج لا تشير، في رأيي، إلى العرب كافة.

٢ ـ سياق اهتمام الكتب المدرسية الإيرانية بالعرب

يفهم من البحث أن الكتب المدرسية الإيرانية تضع العرب، وغيرهم من الشعوب الإسلامية، في سياق ديني إسلامي. أساس هذا السياق شقان: **الأول** هو أن الإسلام لا يعترف بالقوميات، وإنما يركّز على أمة إسلامية واحدة، **والثاني** هو أن إيران هي جزء من أمة إسلامية أكبر، ومن ثم فإن التركيز ينبغي أن يكون على تلك الأمة كأمة واحدة. من المفهوم في هذا السياق الديني أن يقل الاهتمام بالعرب كأمة متميزة عن الأمة الإسلامية، وأن يصبح مناط التركيز هو تلك الأمة. ولكن على رغم تأكيد البحث على ذلك السياق وما يؤدي إليه من نتيجة منطقية، فإن الباحث سبق أن قرر أن هناك حضوراً «عربياً» فعالاً في الكتب المدرسية الإيرانية.

٣ ـ توجه الكتب المدرسية الإيرانية تجاه العرب

أشار الباحث إلى أن هذا التوجه يتّسم بالايجابية وأنه على رغم أن بعض السياسات العربية تجاه إيران يتسم بالسلبية، فإن ذلك لا ينعكس في الكتب المدرسية الإيرانية. فاللغة العربية تدرّس على نطاق واسع في المدارس الإيرانية، ويشار إلى العرب كناقلي رسالة الإسلام الذين وجدوا قبولاً لدى الشعوب الإيرانية. ومرة أخرى، فإن ملاحظتنا تتعلق بالتوثيق المنهجي، وأننا لم نجد في النماذج الملحقة إجابة كافية على تلك الملاحظة.

٤ ـ مجالات اهتمام الكتب المدرسية الإيرانية بالعرب

أستطيع أن أستنتج من بحث د. غلام أن المجال الرئيسي لاهتمام الكتب المدرسية الإيرانية بالعرب هو مجال اللغة العربية. فتلك اللغة تدرّس على نطاق واسع في المدارس الإيرانية. ويلي ذلك مجال التاريخ القديم والمعاصر. وقد أشار الباحث إلى مجال الجغرافيا في إطار كتاب **جغرافية الدول الإسلامية** الذي يدرّس في المرحلة الاعدادية في الجامعات الإيرانية، ولكن لا نعتقد أن هذا الكتاب يمكن أن يدخل في نطاق البحث، لأن الكتب المدرسية يقصد بها تلك الكتب التي تدرّس في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، باعتبار أنه في التعليم الجامعي تقل قدرة النظام السياسي على التوجيه وغرس المضامين والقيم.

ولنعد إلى مجالات الاهتمام مرة أخرى. فما ذكره د. غلام عادل يثير عدة أسئلة: هل الاهتمام باللغة العربية لأنها لغة القرآن الكريم أم لأنها لغة العرب؟ هل تدريس تلك اللغة ناشئ من رغبة في تمكين النشء من قراءة القرآن فقط؟ أم من رغبة إضافية في التواصل مع الثقافة العربية وفهم المجتمع العربي؟ هل يدرس التاريخ العربي كتاريخ للعرب أم كتاريخ للمسلمين؟ هل يتم التركيز في التاريخ العربي المعاصر فقط على نماذج للمقاومة في فلسطين، أم على التاريخ العربي عموماً؟

٥ ـ الاستمرار والتغير في مضمون الكتب المدرسية الإيرانية تجاه العرب

ركّز الباحث على التمييز بين توجه إيراني سلبي تجاه العرب قبل الثورة الإسلامية الإيرانية، وتوجه ايجابي بعد تلك الثورة. وفي الصفحة الأولى من البحث أشار د. غلام إلى عناصر الصور الواردة في الكتب المدرسية الإيرانية قبل الثورة. ويمكن القول إن رصد التحليل هنا اتّسم بالانطباعية مع إعطاء نموذج واحد منتقى من الكتب المدرسية الإيرانية قبل الثورة. ونعتقد أن محاولة إثبات التغيير الجذري في مضمون الكتب المدرسية الإيرانية تجاه العرب بعد الثورة هي مصادرة على المطلوب. فمن الطبيعي مع نظام ثوري إسلامي جديد في إيران أن يتغير مضمون الكتب المدرسية. ربما كان من الأجدى أن ندرس عناصر الاستمرار والتغير في هذا المضمون بعد الثورة. ولكن غلام يحسم تلك القضية بقوله إنه على رغم أية سياسات سلبية عربية تجاه إيران، فإن مضمون الكتب المدرسية الإيرانية تجاه العرب لا يتغير. ومثل هذه النتيجة في حاجة إلى تحليل مصادرها، خصوصاً في ضوء ما نعلمه عن اتباع إيران الإسلامية سياسات عملية في مجال السياسة الخارجية طبقاً لمقتضيات المصالح الإيرانية. فلماذا ظل مضمون الكتب المدرسية الإيرانية ثابتاً؟

٦ ـ السياسات التي توصي الكتب المدرسية الإيرانية باتباعها تجاه العرب

لم يتعرض الباحث إلى تلك القضية، على رغم أهميتها. هل تطرح الكتب المدرسية الإيرانية دوراً إيرانياً إسلامياً قيادياً تجاه العرب؟ هل تطرح الاندماج مع العرب في وحدة إسلامية؟ هل تطرح سياسات توفيقية تجاه كل العرب أم تجاه بعض العرب؟ هل تربط السياسات التوفيقية تجاه العرب باتباع هؤلاء سياسات تتفق وتوجهات الثورة الإيرانية؟ أعتقد أن تلك كلها أسئلة ينبغي التعامل معها حين يتوفر لـ د. غلام وقت أكبر للاجابة عن تلك الأسئلة.

٧ ـ ملاحظات محددة

أ ـ أشار الباحث إلى وجود كتاب دراسي خاص للمرحلة الاعدادية للجامعات بعنوان **جغرافية الدول الإسلامية**، وأضاف أنه من المحتمل أن يكون الكتاب الوحيد المعدّ في هذا الموضوع في كل العالم. وهناك على الأقل ثلاثة كتب باللغة العربية في هذا الموضوع منشورة في مصر والسعودية. على سبيل المثال، هناك كتاب د. صلاح الدين الشامي عن جغرافية العالم الإسلامي المنشور في القاهرة.

ب ـ أشار الباحث إلى أنه «من الممكن الحدس بأن الحضور الإيراني في الكتب المدرسية في الدول العربية أقل بكثير من الحضور العربي في الكتب المدرسية في إيران». وكما هو واضح من العبارة، فإنها ذات طبيعة انطباعية بالأساس، ولا يمكن اطلاق تلك النتيجة من دون اجراء دراسة مقارنة للكتب المدرسية العربية والإيرانية.

ج ـ لاحظت أن البحث قد أورد ضمن النماذج المستقاة من الكتب المدرسية الإيرانية صوراً للرسول ﷺ والإمام علي بن أبي طالب وابنيه الحسن والحسين (انظر الدرس الديني للصف الثالث الابتدائي، والدرس الديني للصف الرابع الابتدائي، والدرس الديني للصف الخامس الابتدائي) وهي مسألة ربما لا تكون مقبولة لدى بعض المسلمين.

وأخيراً، فإن البحث الذي كتبه د. غلام عادل قد طرح أمام الباحثين الإيرانيين قضايا بحثية جديدة يتعين عليهم في المستقبل أن يتوفروا على دراستها والاجابة عنها، وهو بهذه الصفة يعتبر بحثاً رائداً في مجاله يعود إليه الباحثون لاختبار المقولات الواردة فيه.

تعقيب (٢)

محمد علي آذرشب(*)

لقد مر د. حداد عادل مروراً عابراً على صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية قبل التحول الإسلامي الكبير في إيران، وركّز على ملامح الصورة بعد التحول، وأود أن أقف عند الصورة الأولى أكثر، لما فيها من دلالات كبيرة على خطة الفصل العنصري والطائفي بين المسلمين، ولما فيها أيضاً من توضيح ـ بعد المقارنة ـ لأبعاد التحول في الكتب المدرسية المتداولة حالياً.

من نافلة القول ان الشاه كان يستند في حكمه إلى عناصر قد نالت رضا الدوائر السياسية الغربية والأمريكية لما أسدته من خدمات لهذه الدوائر في حقل التوغل وبسط النفوذ. وكانت هناك عوائل معروفة بانتمائها العريق إلى الاستخبارات البريطانية، مثل: قوام شيرازي، وعلم، وشيخ خزعل، وبختياري، وخان أكبر، وصارم الدولة، وقرا كوزلو، وهي التي يطلق عليها الجنرال الاستخباراتي السابق حسين فردوست اسم «اشرافيت اطلاعاتي»[1]، أي الارستقراطية الجاسوسية. وكانت الماسونية تشكل العمود الفقري لهذه الارستقراطية، ثم شاءت المخابرات البريطانية، بعد الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة، أن تفصل الماسونية عن أجهزة الاستخبارات، فتفرغ الماسونيون لإعداد دوائر تربوية هدفها تخريج الرجال الموالين لبريطانيا.

ثم جاء الأمريكيون إلى إيران لينافسوا البريطانيين فاعتمدوا بالدرجة الأولى على البهائيين، وظهرت عوائل معروفة بانتمائها إلى البهائية وارتباطها بالاستخبارات الأمريكية وإسرائيل. ويلاحظ أن البهائيين كانوا منهمكين في النشاط الثقافي والاقتصادي، وما كان مسموحاً لهم بأن يتولوا المناصب السياسية إلا في حالات

(*) أستاذ تاريخ الأدب العربي، جامعة طهران ومدير مركز الدراسات الثقافية الايرانية ـ العربية.

(١) **ظهور وسقوط سلطنت بهلوي** (فارسي) (طهران: انتشارات اطلاعات، ١٣٧٠هـ.ش.)، ج ١، ص ٣١٠.

استثنائية بعد الاستجازة من «عكا»[٢].

الماسونيون والبهائيون كان يجمعهما العمل التربوي المشترك لكسر الهوية الإسلامية في نفس الإنسان الإيراني وغرس روح الحقد والكراهية فيه تجاه الدين وأهله وتجاه الفتح الإسلامي لإيران. ود. حداد عادل أعلم من غيره بالرؤوس الماسونية التي هربت من إيران بعد الثورة من وزارة التربية والتعليم وبالأعداد غير القليلة من البهائيين التي كانت قد نفذت ضمن خطة مدروسة إلى أجهزة التربية والتعليم.

وأقف هنا عند ظاهرة مهمة تسلّط الضوء على سبب الصورة المشوّهة للعرب في الكتب المدرسية الإيرانية السابقة، هي أن كلمة العرب في ذهن الإنسان الإيراني تعني الإسلام، وأن اللغة العربية تعني القرآن. وتشويه صورة العرب يعني، إضافة إلى عملية الفصل والتمزيق بين أجزاء الأمة، تشويه صورة الإسلام في أذهان الإيرانيين.

أما محاور التشويه فتتمثل بما يلي:

أولاً، تصوير حضارة الإيرانيين قبل الإسلام بالعظمة والرقي والتطور، وأن الامبراطورية الإيرانية كانت تتعرض أحياناً لتحرشات العرب البدو، فكان أباطرة إيران يعمدون إلى تأديبهم، ومن ذلك ما فعله سابور، كما ورد في ورقة الباحث. وكانت هذه الكتب لا تتعرض، كما ذكر، لما جاء في **الشاهنامه** من مثالب النظام الشاهنشاهي، بل كانت تشيع على الأفواه أبياتاً منحولة على الشاهنامه تندّد بالفتح العربي وتذمّ العرب، من ذلك:

مِنْ شُربِ لَبنِ الإبلِ وأكلِ الضّب	بلغ الأمر بالعرب مبلغا
أن يطمعوا في تاج المُلك	فتباً لك أيها الزمان وسحقا[٣]

ثانياً، الادعاء بأن العرب حين جاؤوا إلى إيران أبادوا معالمها الحضارية، وأحرقوا مكتباتها. وحول إحراق المكتبات الإيرانية القديمة على يد الفاتحين العرب، يقول الشهيد مطهري، مشيراً إلى ما ورد من هذه الافتراءات في الكتب المدرسية «منذ حوالى نصف قرن تُثار هذه المسألة بشكل فعال، حتى إنها تُطرح باستمرار في كتب المدارس الابتدائية والثانوية والجامعية التي يفترض بها أن لا تُطرح فيها سوى المسائل القطعية التي لا شك فيها»[٤].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٣) | | |
|---|---|
| زشير شتر خوردن وسوسمار | عرب را بجاي رسيده است كار |
| كه تاج كياني كند آرزو | تفو برتو أى جرخ كردون تفو |

(٤) مرتضى المطهري، **خدمات متقابل إسلام وإيران** (فارسي)، ط ١٣ (طهران: [د.ن.]، ١٣٦٣هـ.ش.)، ص ٣٠٨.

ثالثاً، التركيز على دور بعض ملوك الفرس القدماء في إنقاذ اليهود مما تزل بهم من ظلم على يد نبوخذ نصَّر، وإعادتهم إلى بيت المقدس، وإعادة ما سُلب منهم إليهم. وهو تركيز له دلالته على إبراز مظلومية اليهود المزعومة في التاريخ، وارتباط الإيرانيين ارتباطاً ودياً عريقاً ببني اسرائيل. وهي مسألة لا ترتبط بصورة العرب مباشرة، بل لها دلالة سياسية على الموقف من الصراع الذي كان قائماً على أشده آنذاك بين العرب وإسرائيل.

رابعاً، مسألة انتشار الإسلام بالسيف ومقاومة الإيرانيين الطويلة أمام الفاتحين العرب، ركزت عليها كتب التاريخ المدرسية السابقة. وهي إذ تذكر المقاومة الصلبة، تصبّ اللعنات على أولئك الخونة من الإيرانيين، كما تسميهم، الذين ساعدوا الفاتحين، وسهّلوا لهم توغلهم داخل إيران.

خامساً، تناولت كتب التاريخ والتعليمات الاجتماعية الديانة الزرادشتية بمزيد من التجليل والتبجيل مبينة أهدافها الخيّرة في تربية الإنسان ذي العمل الحسن والقول الحسن والسلوك الحسن، ثم بينت في مواضع أخرى ما لاقاه أصحاب هذه الديانة من حرب مزعومة، وإجبار - على حد زعمها - على تغيير دينهم، حتى إن بعضهم اضطر إلى الفرار إلى شرق آسيا فانتشرت على أثر ذلك الزرادشتية في شبه القارة الهندية.

سادساً، صورت كتب التاريخ المدرسية الأمة في إيران بعد الفتح أنها استسلمت للأمر الواقع بعد الفتح الإسلامي (وتسميه طبعاً الغزو العربي)، وآثرت السكوت لمدة قرنين حتى تستجمع قواها. ثم إنها بعد ذلك انتفضت على الخلافة واستعادت استقلالها بالتدريج، وعادت - كما يزعمون - إلى تراثها الحضاري القديم.

سابعاً، حاولت كتب التاريخ والتربية الاجتماعية أن تعطي الحركات المنحرفة الشاذة التي ظهرت هنا وهناك في إيران خلال القرون الهجرية الأولى، وقضى عليها الإيرانيون أنفسهم، طابع الحركات التحررية من السيطرة العربية، وأضفت على أولئك المتمردين صفة الأبطال القوميين.

ثامناً، في كتب التربية الدينية والاجتماعية حديث عن التشيع باعتباره مذهباً صنعه الإيرانيون لأنفسهم كي يتخلصوا من الإسلام العربي، وليكون مناسباً لموروثهم الثقافي والحضاري.

تاسعاً، ضمن خطة محاربة العربية في إيران الشاه، كانت دروس اللغة العربية من أتفه دروس المنهج الثانوي. وتقسم حصص اللغة العربية في غير الأقسام الأدبية بين أساتذة الرياضيات والفيزياء لتكون لهم فترة استراحة يتركون خلالها الطلاب يعبثون داخل الصف، أو يعطلون الحصة تماماً. ولا يخفى ما لهذا الموقف من أثر معنوي سيئ في نفوس الطلاب تجاه العرب والعربية.

عاشراً، كانت كتب الجغرافيا ترسم خرائط المنطقة وفيها خارطة اسرائيل. ورأيت في محاضر زيارة وزير التربية والتعليم العراقي آنئذ إلى إيران، اعتراضه لدى اجتماعه

بنظيره الإيراني على ذكر اسم اسرائيل في خرائط الجغرافيا، فكان الجواب أنها خرائط تعبر عن واقع موجود على الأرض لا نملك أن نغيّره على الخريطة، ولا يخفى أن هذا الموقف كان يمثل آنئذ تحدياً للمشاعر العربية التي أرجو ألا تتغير على مرّ الزمن.

بعبارة موجزة، سعت الكتب المدرسية في زمن الشاه إلى خلق حاجز نفسي بين الإيرانيين والعرب، وتضعيف كل الأواصر التي من شأنها أن تربط بين أجزاء الأمة الواحدة، وقد تصاعد هذا العداء للعرب بشكل ملحوظ بعد استفحال العداء بين عبد الناصر والشاه، ومحاولات التدخل في خوزستان وإثارة التسميات الاستفزازية. ولم يكن الموقف العدائي الملكي في إيران للعرب ينطلق من هذه التطورات الأخيرة في زمن عبد الناصر طبعاً، بل كانت له منطلقات مبدئية واستراتيجية. غير أن المحاولات الاستفزازية ساعدت الشاه على أن يعبّئ ردود الفعل الشعبية الناتجة من هذا الاستفزاز على طريق تحقيق أهدافه.

ولا بد من الإشارة إلى أنني لم أتصد للجواب عن محاور تشويه صورة العرب في الكتب الإيرانية السابقة، بل أردت فقط أن استعرض هذه المحاور لتتجلى الصورة.

كما لا بد من أن أشير إلى موقف الطلاب والمعلمين من عملية التشويه هذه في الكتب المدرسية. إن تأثير هذه العملية في الدارسين أمر لا يمكننا أن ننكره طبعاً، خصوصاً بعد أن استغل الشاه بعض المواقف العربية متمثلة في فصل أجزاء من إيران وفي تغيير بعض الأسماء، وفي الهجوم الذي صاحب موجة التنافر القومي على كل ما هو إيراني. غير أنه كان تأثيراً محدوداً للغاية، ذلك لأن الإيرانيين في زمن الشاه كانوا، بشكل عام، ينظرون بعين الشك والريبة إلى كل ما يصدر من دائرة الشاه السياسية الثقافية والإعلامية، ويكفي أن تكون صورة الشاه في بداية الكتاب لتسقط قيمة الكتاب ومحتوياته في أنظار القراء، فما بالك بالكتب المدرسية التي كانت تحمل صورة الشاه وزوجه وابنه ومحملة بالثناء على العائلة البهلوية. ثم إن ما يقرأه الطالب في كتابه يتناقض مع ما يسمعه على منابر الوعظ والارشاد، وهي منتشرة في إيران على نطاق شعبي واسع.

تعقيب (٣)

محمد علي آذرشب

أهنئ د. طلال عتريسي على بحثه القيم واستقصائه الشامل، وتوخّيه دراسة الموضوع مستنداً إلى مصادره الأساسية معتمداً على كم جيد من الكتب المدرسية في آخر طبعاتها.

وأنا معه أُعرب عن أملي في أن يتجاوز العراق الشقيق محنته الحالية ويتجاوز معها سلبيات الماضي، بما في ذلك الأجواء النفسية والسياسية والايديولوجية التي رافقت الحرب الظالمة بين العراق وإيران.

واسمحوا لي أن أقف عند ظاهرة تشويه صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العراقية لأطرح ثلاث ملاحظات.

الملاحظة الأولى: إن هذه الكتب لم تستمد مادتها الأصلية من الهواء، بل من مؤلفات الكتّاب والمؤرخين العرب الذين اندفعوا ـ كما ذكرت أمس ـ بموجة التنافر القومي في العالم الإسلامي، وراحوا يصفون الإيرانيين بأنهم مصدر كل ما ظهر في التاريخ الإسلامي من زندقة ومجون وشعوبية وانحرافات في العقيدة الإسلامية، بل وحتى الانحرافات الجنسية! من هنا فإن هذه الكمية الهائلة من المؤلفات العربية في حقل التاريخ وتاريخ الأدب وتاريخ الثقافة تحتاج إلى مراجعة جادة، وإلى مركز نشط يُعنى بإعادة النظر، وكم سرّني قول د. الدوري حين أخبرني بأنه مهتم بإعادة النظر في كثير مما كان يركّز عليه بشأن الشعوبية بشكل خاص في بحوثه السابقة.

وإذا لم نعالج ظاهرة المؤلفات التاريخية المعاصرة المدفوعة بموجة التنافر القومي، فإن الحالة ستكون مرشحة في أية لحظة لإثارة محتوياتها في خضم أي خلاف يحدث مع إيران... سواء على مستوى الكتب المدرسية أو غيرها من وسائل التثقيف العام.

الملاحظة الثانية: هي أن هذه الكتب لم يدوّنها الحاكم بنفسه، بل دوّنها أناس ذوو قدرة على الكتابة، وعلى اطلاع على التراث القديم والمؤلفات المعاصرة، وذوو ذوق في

التأليف. إنها كتبت، على أكبر احتمال، على يد أساتذة قديرين وباحثين متمرسين، أي كتبت على يد من هم من شريحتنا نحن النخبات المثقفة. فلماذا هذه الظاهرة المؤسفة في انسياق الأقلام وراء كل ما يقرع من طبل؟!

أين حرية القلم؟ وأين حرمة الفكر؟

لا أقول هذا لأنحي باللائمة على أحد، بل لأخرج بنتيجة هي أن الأقلام ما دامت رخيصة في عالمنا الإسلامي فهي مرشحة في كل آن لأن تزيد الطين بلّة والطنبور نقرة. إنها بدل أن تقف في الأزمات موقف المعالج تتجه إلى تعميق الجراح وتصعيد الموقف، وبدل أن تعطي الحقائق تتجه إلى مزيد من التشويه للحقائق.

نحن بحاجة ماسة في هذا المجال إلى بثّ روح العزة في مجتمعاتنا بشكل عام، وفي الكتّاب والباحثين بشكل خاص... روح العزّة بفكرهم وقلمهم... تلك الروح التي دعا إليها فيمن دعا القاضي عبد العزيز الجرجاني، الإيراني محتداً والعربي لساناً، حين اطلق صرخته في قصيدته المعروفة:

يقولون لي فيك انقباض وانما ... رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما

ثم يقول في بعض أبياته:

ولم ابتذل في خدمة العلم مهجتي ... لأَخدم من لاقيت لكن لأُخدما

ويقول:

إذا قيل هذا منهل قلت قد أرى ... ولكن نفس الحر تحتمل الظما

ومن الضروري أن أذكر هنا أن الشاه كان قد جنّد أيضاً أساتذة من الجامعات وباحثين في المراكز العلمية لإحياء حضارة ما قبل الإسلام، وللكشف عمّا يسمى بالأمجاد القومية. لكن العلماء الأحرار تصدوا لهذه العملية على المنابر وبتأليف الكتب، ومنها هذا الكتاب الذي أشار إليه د. وجيه كوثراني أمس حول الخدمات المتبادلة بين الإسلام وإيران. والواقع أن هذا الكتاب استهدف أن يحل الإشكالية التي أثارها الشاه بين الروح الإيرانية والروح الإسلامية. وكان خطابه متجهاً إلى من يرون الروح الإسلامية تتعارض مع الروح الإيرانية. فاستعرض في فصول كتابه ما يثبت عدم وجود هذا التعارض.

ويبلغ الأمر بالعلماء الأحرار في إيران أن ينفذوا إلى دائرة تأليف الكتب المدرسية، واستطاع د. باهنر، رحمه الله، أن يخترق هذه الدائرة في زمن الشاه مستفيداً من اضطراب الأوضاع في السبعينيات، وينشر كتاباً في التعليمات الدينية يحمل مفاهيم إسلامية أصيلة لا تنسجم اطلاقاً مع سياسة الشاه. وعلى رغم كل محاولات السافاك لمنع نشره، فقد شق طريقه إلى المدارس وأصبح من الكتب المقررة.

الملاحظة الثالثة: إن الكتب المدرسية في البلدان التي تحمل الشعار الإسلامي أقل تأثراً بموجة التنافر القومي، وهذا أمر طبيعي، فالذي يتبنى شعار التضامن الإسلامي يتجه

حتماً إلى اتخاذ موقف ايجابي من كل بلد إسلامي، حتى ولو كانت علاقاته ببعض البلدان الإسلامية سيئة. وبعبارة أخرى، فإن التوجه الإسلامي مهما كانت درجة عمقه، يتجه إلى احتواء الأزمات بين البلدان الإسلامية. ومن هنا فإننا مدعوون إلى تعميق روح الجامعة الإسلامية باعتبارها السبيل الوحيد لاحتواء الأزمات والقضاء على الحساسيات.

وبعد، فاسمحوا لي أن أنقل إليكم رسالة حمّلني إياها لكم عدد غير قليل من الشخصيات الفكرية والعلمية حين ودعتهم للاشتراك في هذه الندوة الموقرة. قالوا لي: قل للنخبة العربية الموقرة المجتمعة في إطار الحوار الإيراني ـ العربي إن الإيرانيين لم يسمعوا من العرب سوى ما قالته بشأنهم الأجهزة السياسية والمجامع المرتبطة بهذه الأجهزة، وهي أقوال في مجملها غير سارة، بل مؤلمة ومحزنة. ولذلك فإن النخبات العربية تتحمل مسؤولية ايصال الصوت العربي الحقيقي إلى الإيرانيين، لتضمّد الجراح وتشفي الصدور، وتفوّت الفرصة على أولئك الذين يريدون أن يتصيدوا في الماء العكر، ويواصلوا خطة الشاه في إثارة الأحقاد ضد العرب.

ألا هل بلّغت... اللّهم اشهد!

المناقشات

١ ـ كمال مظهر أحمد

إنني لست بصدد تبرير الصورة القاتمة التي قدمها إلينا د. طلال عتريسي في بحثه «صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العربية»، فقد كان الباحث مخلصاً وموفقاً في موقفه الانتقادي من تلك الصورة. كما انني لست قلقاً، أو متشائماً بصدد تلك الصورة السلبية كونها حالة استثنائية غير ثابتة تدخل ضمن إفرازات الحروب والخلافات التي تكون سلبية بحكم الواقع، لا بد لها من أن تتحول إلى جزء من الماضي المؤلم حال زوال عوامل الخلاف والشقاق. وهي ليست الحالة الوحيدة في التاريخ المعاصر، فإن صورة الألمان الأوروبيين، شعب ماركس، كانت مشوّهة أيضاً إلى حدٍ كبير في الكتب المدرسية والأفلام السوفياتية تحت غطاء إدانة النازية وجرائمها، خصوصاً في سنوات الحرب.

أود في تعقيبي هذا توضيح بعض الأمور تعزيزاً لما ذهبت إليه:

النقطة **الأولى** هي أن صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العراقية قبل الحرب تختلف كلياً عن الصورة التي رسمها لنا الباحث، أما جيلنا نحن فقد تتلمذ على أفضل الكتب المدرسية بحسب جميع المقاييس.

النقطة **الثانية** المهمة هي أن هناك إدراكاً واقعياً داخل العراق نفسه للجانب السلبي الذي تحدث عنه الباحث الفاضل. وللاستدلال فقط، أشير إلى ما ورد بهذا الصدد في **آفاق عربية**، وهي مجلة معروفة على نطاق واسع في الداخل والخارج. تقول المجلة في المقال الافتتاحي لعددها الصادر في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٨٢، أي في أسخن أيام الحرب، ما نصه: «تعاني مكتباتنا من نقص خطير في ما يخص تأريخ إيران في جميع مراحله. فإن المكتبة العربية، والعراقية منها بالتحديد، لا تعاني من فقر مدقع فيما يخص تأريخ إيران فحسب، بل فيها، أيضاً، ما لا يشرّف العلم على أي حال».

أحسب أن هذا النقد أقوى، وأقسى، وأمر مما ورد في بحث د. طلال عتريسي، لا كونه نقداً للذات فحسب، بل أيضاً من حيث أسلوبه الجدي. إنني شخصياً ضمّنت هذا النص مقدمة كتابي **دراسات في تأريخ إيران الحديث والمعاصر** المطبوع سنة ١٩٨٥ في بغداد، ومعي نسخة من الكتاب بوسع من يرغب أن يطلع على ما ذكرته فيه.

أما النقطة الثالثة التي أود تسجيلها بهذه المناسبة، وهي نقطة في غاية الأهمية على ما أعتقد، هي أننا أعددنا في سنوات الحرب تحديداً، عشرات رسائل الماجستير والدكتوراه عن تأريخ إيران الحديث والمعاصر، تتسم جميعها بروح علمية موضوعية منهجية لا شائبة تشوبها، فقد عالجنا موضوعات تخص التطورات السياسية الداخلية والعلاقات الدولية لإيران في عهود ناصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦)، وأحمد شاه قاجار (١٩٠٩ ـ ١٩٢٥)، وفي العهد البهلوي وغيره، بلغ الأمر بنا حد معالجة حلقات ضيقة وصعبة من ذلك التأريخ مثل «الفلاح الإيراني في العهد البهلوي». ومن المفيد أن أشير إلى أن عدداً من تلك الرسائل قد تم طبعه ونشره في سنوات الحرب. إنك ترى في ثنايا تلك الرسائل الثورة الدستورية ١٩٠٥ ـ ١٩١١، مثلاً، واحدة من أهم الأحداث العالمية، ومؤشراً لنهوض آسيا، حركت شعوبها، وفي مقدمتها الشعب العراقي، كما ترى، وهذا مثل آخر، د. مصدق زعيماً وطنياً بارزاً هزّت خطوته الرائدة في ميدان التأميم، الجميع بمن فيهم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، وأن الوطنيين العراقيين رفعوا شعار تأميم النفط بتأثير مباشر من الأحداث الإيرانية.

ولدينا قسم فارسي كبير تأسس في أواخر الستينيات، يعمل فيه عدد كبير من الأساتذة المتخصصين في اللغة والأدب الفارسيين.

في الختام، كنت أود أن يتطرق الدكتور غلام علي حداد عادل في بحثه «صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية» إلى صورة العراقيين المعاصرين تحديداً في الكتب تلك، فهي أيضاً صورة مشوّهة على حد علمي المتواضع.

٢ ـ فؤاد شهاب

إن هذين البحثين يقدمان صورة وصفية بشكلٍ موضوعي يلتزمه المنهج الوصفي للكتب المدرسية في الاتجاهين العربي والإيراني. وأهميةُ هذين البحثين كبرى لأنهما يمهدان لسلسلة أخرى من الأبحاث والمشروعات، كما انهما ينبهان المسؤولين العرب والإيرانيين لأمر لا يلتفتون إليه عادة في إقامة علاقات تأسيسية جديدة ذات بعد استراتيجي مع الدول الأخرى... وتوضيح ذلك كله أننا كعرب لا بد من أن نلمّ بصورتنا في نموذج معياري لها، وهذا لا يتأتى إلا بأبحاث شاقة، وينطبق الأمر نفسه على الجانب الإيراني. ثم إننا نتبادل نتائج هذه الأبحاث ليتم تعديل الكتب المدرسية في ضوئها...

أما الأمر الآخر الذي أشرنا إلى عدم تنبه المسؤولين له عند إقامة علاقات تأسيسية جديدة مع الدول الأخرى، فهو ضرورة دراسة صورتنا في الكتب المدرسية عند الدولة التي نتفاوض معها وأن تكون لدينا تحفظاتنا على تلك الصورة واقتراحاتنا لتعديلها، لأنه من دون تلك الصورة ينتفي البعد الاستراتيجي للعلاقات... فالأطفال، كما نعلم جميعاً، هم الذين سوف يرعون هذه العلاقات في المستقبل.

٣ ـ محمد عدنان البخيت

أرجو أن تسمحوا لي بتقديم شكري وتقديري إلى الباحثين على هاتين الورقتين الشاملتين والمعدتين إعداداً موضوعياً وعلمياً، وأرجو أن تأذنوا لي بطرح الملحوظات التالية:

١ ـ ما هو موقفنا من تاريخ الأمم قبل الإسلام التي انضوت في ما بعد تحت راية الإسلام، وذلك في ضوء المكتشفات الأثرية حديثاً، خصوصاً النقوش وما تصوره لنا من مؤسسات ونظم حضارية لم يكن الإسلام ضدها بمقدار ما أنها لم تكن ضد الإسلام. وليس المطلوب من قادة إيران حالياً طمس تاريخ بلاد فارس قبل الإسلام ما دام الأمر يدرس بشكل علمي وموضوعي.

٢ ـ تنطلق الأقطار الإسلامية اليوم في تقديم تاريخ الأمة من خلال الأسر الحاكمة، وقلما تقدم المناهج المطبقة تاريخ إيران أو غير إيران، بما في ذلك تاريخ الجزيرة العربية مهد الدعوة الإسلامية، وبالتالي نحن جميعاً بحاجة إلى إعادة النظر من أجل بناء منهاج متكامل لتعليم التاريخ من جهة وحدة الموضوع وليس تحقيب هذا التاريخ إلى فترات زمنية فيها قسر وافتعال. فالأمر بحاجة إلى اجتماع المعنيين من العرب والترك والفرس والبربر وبقية المسلمين لرسم المعالم الأساسية لقسمات تاريخ الأمة الإسلامية، بتجاوز الحالة النفسية التي نمر بها جميعاً، لنجلس كلنا معاً لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية على غرار ما فعل عدد من الدول الأوروبية، وخصوصاً الاسكندنافية منها.

٤ ـ خير الدين حسيب

سيدي الرئيس،

أود أن أشكر كلاً من د. حداد ود. عتريسي على بحثيهما القيمين والمهمين.

أود التعليق على نقطتين؛ هناك عنصران مهمان كان يجب عرضهما في كل من البحثين. **العنصر الأول** هو التوثيق، وأعني بذلك تحليل المضمون نوعاً وكمّاً. **العنصر الثاني** هو ضرورة الإشارة إلى عوامل التواصل والاختلاف في صورة العرب وصورة الإيرانيين. وللأسف لم يجمع الباحثان هذين العنصرين في بحثيهما. لقد عرضت ورقة د. حداد صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية دون اعتماد التوثيق أو تحليل المضمون لتلك الكتب، ونحن نأمل أن يعمل د. حداد على معالجة هذا النقص في ورقته قبل طباعة كتاب الندوة، وأن يعدل بحثه على هذا الأساس.

أما ورقة د. عتريسي فهي موثقة جيداً وتعتمد تحليل المضمون. وكان المركز قد زوّده بجميع الكتب التي طلبها من العراق والسعودية وسوريا ومصر والمغرب. ولكن ورقته لا تبحث مسألة التواصل والاختلاف في هذه الصورة بالنسبة إلى العراق وهي حالة في غاية الأهمية. فالكتب المدرسية التي يعتمد عليها تعكس فترة الحرب الإيرانية ـ

العراقية، ونحن لا نعرف كيف كانت صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العراقية بين سنة ١٩٦٨، حين تولّى النظام الحالي السلطة، وسنة ١٩٨٠ قبل قيام الحرب بين العراق وإيران، وهل كانت الصورة نفسها كما في الكتب المدرسية الحالية؟

من المهم أيضاً أن نعرف كيف كانت صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العراقية قبل سنة ١٩٦٨ وهل كانت نفسها أو لا؟ هذا مهم جداً فإذا كانت صورة الإيرانيين في الكتب المدرسية العراقية ما بين ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠ مختلفة عمّا هي اليوم، فإنه بإمكان النظام الحالي التغيير والعودة إلى ما كانت عليه تلك الصورة. أما إذا كانت الصورة نفسها فيجب تغييرها. أنا آمل أيضاً أن يعدل د. عتريسي بحثه ليشمل هذا العنصر حول التواصل والاختلاف.

٥ ـ صالح عبد الرحمن المانع

أود أن أشكر الأستاذين الكريمين د. غلام علي حداد عادل ود. طلال عتريسي على بحثيهما الممتازين عن الصور الذهنية للشعب العربي وللشعب الإيراني كما تعكسهما الكتب المدرسية في البلدان العربية وإيران، وأعجبني البيت الذي ختم به د. غلام علي حداد عادل، حيث ذكر البيت الذي يقول:

انظر للغربة بيني وبين حبيبي ... كالعينين المتجاورتين ولم تتزاورا

وحرصاً مني على العلاقة بين هاتين العينين اللتين أرجو أن تظلاّ متجاورتين متحابتين، فإنني حزنت لما ورد في بحثه عن الكتب المدرسية الإيرانية في صفين مدرسيين مختلفين، حيث تتحدث هذه الكتب عن أحداث الحج بشكل أحادي مسيّس. وفي نظري فإن هذا الإشكال يجب أن لا يدرس في المستويات الدراسية الأولى بهذا الشكل الجزئي المخل بالعلاقات بين الدول الإسلامية، حيث قد ينشأ هؤلاء الأطفال الصغار على كره وتجنب الشعوب الإسلامية التي تصورها هذه الكتب بصورة سيئة. والحقيقة أن هذا التصور السيىء عن العربية السعودية في الكتب الإيرانية ليس مقصوراً على السياسات الرسمية أو الدبلوماسية، ولكنه أيضاً يؤثر في نظرتهم تجاه الشعب العربي في العربية السعودية. لذلك فإنني أدعو اخوتي الإيرانيين، خصوصاً الباحثين منهم، وممن يكتبون هذه الكتب المدرسية أو يساهمون في كتابتها أن يتحروا الحقيقة كاملة بكل أجزائها، وأن يتركوا الخوض في المسائل ذات الأبعاد السياسية المتعددة إلى المراحل الجامعية العليا، حيث يمكن لمثل هؤلاء الطلاب من تحليل مثل هذه المسائل بشكل أكثر دقة وتفصيلاً.

٦ ـ عبد العزيز الدوري

١ ـ أود أن أوجه أسئلة إلى أ. غلام علي حداد عادل للاستيضاح. أشار إلى اعتبار الإسلام من مقومات القومية الإيرانية. والفكرة ليست واضحة لدي. فالمفروض أن الوجهة الإسلامية تؤكد شمول الإسلام، ولا ترتضي اعتبار الإسلام من مقومات القومية. إن الاتجاه القومي هو الذي يقول هذا.

تتحدث الكتب المدرسية عن العرب في بعض الفترات التاريخية، ولكن هل يصدق هذا على الفترة الحديثة، مع تعدد الدول والمواقف؟

ما هي النظرة إلى التاريخ الإسلامي. لعل هناك قضايا في التاريخ الإسلامي في إيران، أو في مركز الخلافة تركز عليها الكتب المدرسية؟

٢ ـ السيد الرئيس، اسمح لي بالتعليق على إشارات ضمنية إلى كتيّب كتبته عن الشعوبية في أوائل الستينيات وفي ظروف صراع ايديولوجي سياسي آنئذ، وحاولت فيه أن أشير إلى نقاش في العصر العباسي قامت به جماعتان صغيرتان، الأولى جماعة قليلة من الكتّاب سعت إلى نقل التراث الساساني والترويج له وتطرقت إلى مهاجمة الثقافة العربية الإسلامية، الأمر الذي ولّد رد فعل قوي من مفكرين عرب ومستعربين، علماً بأن عموم الكتّاب خدموا المجتمع الإسلامي بقدراتهم الإدارية والفكرية، وجماعة أخرى من الزنادقة/المانوية الذين روّجوا لعقائدهم ومفاهيمهم واتجهوا إلى مهاجمة الإسلام، مع التظاهر بأنهم مسلمون.

وكانت رسالة الكتاب أن جماعات تتظاهر بالإسلام وبالانتماء للعربية، ولكنها تهاجم الإسلام وتحط من العربية ومن تراثها. ولكن ما كتبت حرف في ظروف وأسباب سياسية أنا بعيد عنها. فقيل إن المقصود بالكتاب مذهب إسلامي أجلّه، وقيل إنه كشف دسائس قوم وعداءهم، والكتاب بعيد عن كل ذلك.

٣ ـ وقال أحد الأساتذة في هذه الجلسة أن الدكتور الدوري قال انه يعيد النظر فيما كتب عن الشعوبية. واضح أنه حصل التباس في فهم ملاحظة أبديتها يوم أمس اثر المناقشات التي دارت في الجلسة الأولى والتي كانت حول بحثي عن «الخلفية التاريخية للعلاقات العربية ـ الإيرانية» التي أشار بعضها إلى المنهج. فقد قلت آنئذٍ؛ يبدو أن هناك دعوة لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي بمنهجية واضحة. ثم ذكرت بأننا سرنا في إعادة كتابة التاريخ وقطعنا مرحلة كبيرة وشارك في هذا عدد كبير من الأساتذة. وقصدت بذلك «مشروع تاريخ الأمة العربية». فملاحظتي كانت عن كتابة التاريخ بصورة عامة وهي تؤكد على المنهج ولم تتطرق إلى أي موضوع بذاته، أقول هذا للدقة والوضوح.

٧ ـ أحمد جلال التدمري

لتحقيق الهدف من هذه الندوة القيمة ولتجسيد عنوانها عملياً، أتقدم باقتراح يتألف من نقطتين:

النقطة الأولى، أن تكون هذه الندوة المباركة نواةً لملتقى عربي ـ إيراني يلتئم بشكل دوري كل ستة أشهر أو كل سنة على أبعد حد.

والنقطة الثانية التي أود طرحها، تتمثل باقتراح تشكيل لجان عمل مشتركة

متخصصة بمجالات التقارب المطلوبة حالياً... تعد صيغ الالتقاء لتصدر في ما بعد على شكل توصيات أو ميثاق عمل مستقبلي، لا شك في أنه سيكون لها الأثر الطيب، وكذلك رد الفعل العملي والايجابي على مستوى أصحاب القرار.

٨ ـ متروك الفالح

هناك نقطتان تتعلقان بموضوع الصور في الكتب المدرسية، سواء لدى العرب أو الإيرانيين بعضهم تجاه بعض، وبما يخص علاقة ذلك بالادراك المتبادل وكذلك الخطاب السياسي والإعلامي.

أولاً: إن هذه الصور من النقاط المهمة التي يجب التعمق فيها وتحليلها وملاحظة مصادر تكوينها بأنواعها، وإن كان الحديث هنا هو عن المصادر التعليمية الرسمية. ذلك أن الأمر يحتاج إلى ملاحظة المنظومة القيمية عن الآخر التي تم غرسها في تلك المناهج التربوية من قبل جهات صنع القرار المؤثرة في كل من إيران والبلدان العربية. وفي هذا الصدد، فإنني أثني على المعايير التي قدمها د. السيد سليم (وهي مستوى الاهتمام ـ السياق ـ مجالات الاهتمام ـ والاستمرارية، وكذلك السياسات المرتبطة بتلك المضامين للصور... الخ.)، مع تحديد ماإذا كانت تلك الصور ـ بعد رصدها رصداً دقيقاً وموضوعياً ـ تتطابق مع الأشياء (العرب/الإيرانيين) المتصورة أو تبتعد عنها؟

ثانياً: ومع ملاحظة تلك النقطة الأولى، يجب ملاحظة الربط بين تلك التصورات والإدراك، سواء على مستوى القيادات والنخبات أو الجماهير ومستويات تلك التصورات والادراكات وما يتصل بذلك من توفر صورة واحدة أو صور متعددة، بالإضافة إلى ملاحظة التباين على المستوى العربي من حيث تعدد البلدان العربية، وهو ما قد يعدد تلك الصور أصلاً. فضلاً عن هذا، فإن ذلك يحتاج إلى ربط ما سبق (الصور والادراكات بمستوياتها) بالخطاب السياسي والإعلامي، ومدى تأثر الأخير أو عدم تأثره بتلك التشكلات الصورية والادراكية.

وعليه، فإننا نريد أن نعرف من ذلك بعض الأمور في هذا الصدد: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر تلك الصورة سواء من الناحية السلبية الايجابية في صياغة والمساعدة في صياغة أو إعاقة الخطاب السياسي الإعلامي، ومدى التماهي والتطابق أو التعارض معه؟ وما مدى القدرة على الاستمرارية في ذلك التأثير مع تغير بعض المعطيات، خصوصاً الأحداث السياسية (كالحروب مثلاً)؟

ختاماً: هل يمكننا أن نقول إن السياسي يطغى على تلك التصورات ويضغطها وقت الحاجة دونما تأثير؟ نقول ذلك لأن الموضوع له صلة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية ومدى تحسنها أو تدهورها، حيث ان الصور والادراكات لدى الناشئة أو الجماهير تأتي مما تلقتها من الكتب المدرسية.

٩ ـ رياض قاسم

١ ـ لو تأملنا ما جاء من مفاهيم خلال سنوات الدراسة موضوع البحث لرأينا ضرورة أن نسأل:

أ ـ هل تعطي هذه المفاهيم، بشكلها المتسلسل التصاعدي، صورة كاملة، أو شبه كاملة عن إيران أو العرب؟

ب ـ ما هو الجانب الذي ركزت عليه هذه المعلومات: هل هو القِيم، هل هو الإسلام، الحروب، طبائع الشعوب. . . الخ.؟

٢ ـ لم يتطرق الباحثان في بحثيهما إلى كتب دور المعلمين في المرحلة الثانوية، وهي مرحلة تأسيسية في إعداد المعلمين.

٣ ـ كذلك، لم يتطرق الباحثان إلى أهمية صورة الفرس في النصوص الأدبية، فقد انحصر العمل في كتب التاريخ والجغرافيا. إن العودة إلى النصوص الأدبية، في المرحلة الثانوية، لضرورة في استكمال البحث. أسوق مثالاً على ذلك نصوص **البخلاء**، ونصوصاً من **البيان والتبيين** للجاحظ، وسواها من النصوص النثرية والشعرية.

وقد يُعترض علي، هنا، بالقول: إن البحث يُعنى بالمرحلة الحديثة. أقول: إن رسوخ الصورة عن المرحلة القديمة وتشويه المفاهيم الأكثر رسوخاً في الذهن، خصوصاً إذا كانت الصورة الأدبية كاريكاتورية، ترسّخ في أذهاننا صوراً للمروزيين والخراسانيين، وسواهم.

١٠ ـ سيّار الجميل

أسجل تعليقاً واحداً على البحثين المذكورين، أقول: ما دامت الكتب المدرسية الإيرانية كانت ـ كما ذكر د. غلام ـ مشحونة في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ضد العرب، ولم يكن بيننا وبينه حرباً، وقد تربى عليها جيل أو أكثر، فمعنى ذلك أن جميع من يجلس هنا معنا في هذه الندوة المباركة من الباحثين الإيرانيين قد تشبّعوا من مضامينها! أما الكتب المدرسية العراقية فكان لا بد من أن تتضمن موقفاً من الإيرانيين في أيام الحرب. وأعتقد ان في هذه القاعة أساتذة عراقيون يمثلون ثلاثة أجيال: يمثل أولها أستاذ الأجيال د. عبد العزيز الدوري، ويمثل ثانيها أستاذ الوحدة العربية د. خير الدين حسيب، ويمثل ثالثها أستاذ جامعي هو «المتكلم». . . ولا أعتقد مطلقاً أننا جميعاً قد درسنا في مدارسنا في القرن العشرين إلا الحقائق عن إيران بتواريخها الصعبة، سواء كانت متداخلة مع تواريخنا أو متنافرة عنها. . . إن ما تكتسبه الأجيال المعاصرة والقادمة سوف لا تعتمد على كتب المدرسة فحسب، بل ستعتمد في عصر جديد على وسائل الإعلام التي ازدادت فيها آليات التعبير.

١١ ـ حسن مكي

بعد الاستماع إلى وجهتي النظر، بحثت في نفسي وساءلتها: كيف تكونت في

مخيلتي صورة الإيرانيين أو الفرس؟ ووجدت أن هذه الصورة تكونت من عناصر منتزعة من هنا وهناك، وليس من درس التاريخ أو الجغرافيا، فمثلاً، قامت المكتبة المدرسية بالإسهام في تكوين هذه الصورة، فحينما أقرأ في الجاحظ، **البخلاء**، وكيف أن كل الديوك تطعم إناثها إلا الديك الفارسي أو نحو ذلك، ترتسم صورة البخل في مخيلتي وإن كانت ظالمة وقائمة على مجرد طرفة قصد منها التسلية. وهكذا أصبح ضحية لهذه الصور المنتزعة من هنا وهناك، ويصعب علي التفاهم الموضوعي مع الشخصية الإيرانية، وأخشى أن يكون ذلك حال الذات أو العقلية الإيرانية تجاه الشخصية العربية. فنحن في حاجة إلى تأسيس معاهد التقريب بين المذاهب، بل وتوحيد المذاهب، حتى لا تضيع الأجيال القادمة وتصبح ضحية للتكوين العقلي والفكري العشوائي الذي يغشانا.

إن ٦٠ بالمئة من الشعبين الإيراني والعربي هم دون سن السادسة عشرة، سن البناء الفكري والتكوين العقلي. والشباب في هذه المرحلة قابل للتشكل في أي اتجاه، فلماذا لا ننمي فيه الروح العلمية وروح الوحدة الإسلامية في الكتاب المدرسي الموحد والرؤى التي تنمي فيه عقلية البحث والنقد؟

١٢ ـ مريم سليم

أود أن أقدّم ملاحظات في الإطار العام؛ أريد أن أسأل **أولاً**: هل أن أهداف المناهج التعليمية في البلدان العربية تحتوي على الأهداف العامة، مثل تنمية القيم الإنسانية أو الوطنية أو الاجتماعية، أو مواقف من العنصرية وقبول الآخرين؟

أما الملاحظة **الثانية** فتتناول كلمة فتيان التي وردت في محاضرة د. عتريسي، وأود لو يقول: «الناشئة» حتى يشمل الإناث في كلمته.

١٣ ـ غسان بن جدو

١ ـ لعله من المفيد الإشارة إلى أن نظرة المغرب العربي اجمالاً إلى إيران ليست مميزة، فهي لا سلبية ولا ايجابية بشكل كبير، وهذه المنطقة لا تعيش مشكلة مذهبية أو قومية.

وفي تونس لا أذكر شخصياً وجود أوجه سلبية عن إيران، وحتى الحديث عن الفارسية، ليس من باب الاستهجان، أو التقدير. وما أذكره عن إيران عندما كنت أدرس في تونس هو الإشارة إلى إيران من زاويتين: واحدة في كتب التاريخ ومراحل الفتح الإسلامي، وثانية في الكتب الأدبية، وقد تمت الإشارة فيها إلى الحضارة الإيرانية. وبعد الثورة لم توجد إشارة إلى الثورة فهي من زاوية تاريخية حديثة.

٢ ـ في عام ١٩٨٨ بدأت السلطة التونسية في إصلاح ما سمي ببرنامج التعليم والتربية وقد كان جانب كبير، بل ربما الأكبر منه تعديل كل ما يعتبر مساهماً في دعم النزعة الدينية عند التلامذة والشباب. وهنا بدئ بالإشارة بصورة سلبية إلى إيران والحديث عن الشيعة، في مقابل حذف أية إشارة إلى الصراع مع الصهيونية، حتى إن هذا المصطلح

الأخير تم حذفه نهائياً ووضعت خريطة فلسطين تحت اسم اسرائيل. وعن إيران، تم إلغاء اللغة الفارسية في كلية الزيتونة الخاصة بشريعة وأصول الدين التي كانت تدرس قبل ذلك.

٣ ـ آمل أن يطور د. طلال عتريسي بحثه لدراسة الكتب المدرسية في تونس ودولة أخرى من المغرب العربي، ذلك أن دولة المغرب الأقصى لها خصوصياتها التاريخية التي تتميز بها بعض الشيء عن بقية بلدان المغرب العربي.

١٤ ـ جواد الحمد

إن النظرة إلى علاقة المسلمين غير العرب بالعرب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أنها علاقة حضارية أساسها الإسلام. وسيتعامل غير العرب مع هذه العلاقة وفق هذا المفهوم، ويتعامل المسلمون ككل، سواء في إيران أو باكستان أو الهند أو حتى أمريكا وأوروبا مع العرب باعتبارهم مصدر الرسالة المحمدية من جهة، وقادة الفتوح الذين أوصلوا الإسلام إلى كثير من بلدان العالم من جهة أخرى. لذلك لا يُنظر إلى وجود أمة مستقلة بحضارة مستقلة عن الإسلام تسمى أمة عربية، وإنما يُعتقد أنه لا تمييز ذا بال بينهما... وأن تاريخ الأمة العربية مرتبط تماماً بتاريخ الإسلام وفتوح الإسلام، وأن لغة العرب هي لغة القرآن. وظني أن هذه الحقيقة من أهم نقاط الالتقاء بين العرب والإيرانيين، وأعتقد أنه يجب تدعيمها إلى جانب العلاقات المصلحية الأخرى من اقتصادية وسياسية وأمنية... وليس من مصلحة العرب البحث عن علاقة أخرى تقوم على طروحات فكرية غير واقعية وغير عميقة الجذور في التاريخ الفاعل، وهو ما أعتقد أنه يجب أن ينعكس على مناهج التعليم العربية، كما ينعكس على مناهج التعليم الإيرانية أيضاً.

١٥ ـ زامل سعيدي

تعقيباً على تعقيب د. محمد السيد سليم حول التقييم الكمي لما يوجد من الصفحات في الكتب المدرسية الإيرانية عن العرب والعالم العربي، وكذلك حول تساؤله بشأن ما إذا كان ما يكتب عن العرب، هل يكتب عنهم لأنهم مسلمون أم لأنهم عرب؟ أريد أن أوضح أن الكتب التي تعتني بهكذا أمور هي كتب العلوم الإنسانية، ومنها كتب التاريخ والجغرافيا والعلوم الدينية التي نسميها في إيران بالفقه أو التربية الدينية. ومن الطبيعي أن تركز النصوص الدينية على الجانب الإسلامي في التاريخ العربي، وفي هذا المجال يكون الكلام باللغة العربية، ينقل صورة إسلامية أو يبين قاعدة فقهية إسلامية. أمّا إذا كان الحديث في التاريخ أو الجغرافيا، فالوضع يختلف ويصبح الحديث في إطار علمي التاريخ والجغرافيا في العالم العربي.

وعن استحضار كمية كبيرة من النماذج ضمن ورقة د. حداد عادل، فإنه ليس ممكناً عملياً أن ترفق كل الصفحات الموجودة في الكتب المدرسية الإيرانية، وهي كثيرة جداً، بهذا الورقة المختصرة.

١٦ ـ غلام علي حداد عادل (يردّ)

لدي بعض الملاحظات حول المداخلات والأسئلة التي طرحت.

من أجل تقديم دراسة نوعية وكمية شاملة عن الكتب المدرسية ضمن إطار البحث في العلاقات العربية ـ الإيرانية، يلزمنا أكثر من ٢٠ دقيقة، لأن عدد الكتب يفوق الألف. كما ان الهدف من هذه الورقة لم يكن دراسة مقارنة للفقرات الخاصة بالعرب وتلك الخاصة بالشعوب الأخرى. ولكن من المؤكد أن للعرب الحصة الأكبر مقارنةً بالاثنيات الأخرى، والسبب كما ذكرت في البحث، يعود إلى ارتباط الإسلام بالعرب وبالجزيرة العربية تاريخياً، وأيضاً عبر رسالته الجوهرية، القرآن الكريم.

إن صورة العرب هي إلى حد ما صورة جيدة تتسم بالاحترام وبشكل متواصل، بحيث انها لم تتأثر كثيراً بالأحداث السياسية وبمسار العلاقات بين الطرفين. تلك الصورة مبنية على جوهر الثقافة الإسلامية التي تدعو إلى الوحدة بين كافة المسلمين، إنها أيضاً مبنية على الحاجة الملحّة لمثل تلك الوحدة في عالمنا اليوم. الجمهورية الإسلامية في إيران لن تعمل على تغيير سلوكها وتعاملها تجاه صورة العرب في كتبها المدرسية، كما انها لا تنوي مبادلة العرب ما فعلوه في هذا السياق.

اعترف مجدداً بأن الكتب تفتقر إلى النوعية وتنقصها الحقائق في ما يتعلق بالعالم العربي المعاصر خاصة في الحقل الثقافي. ويعود ذلك للنفور النفسي والامتناع الذي سببته سنوات الحرب المفروضة على الشعب الإيراني من قبل دولة عربية. من الممكن إزالة هذا الحاجز تدريجياً في المستقبل عبر الحوارات العقلانية والبنّاءة بين الطرفين.

لا حاجة للاجابة عن السؤال عمّا إذا كان الهدف من تعليم اللغة العربية في المدارس الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية هو فهم القرآن الكريم، أو فهم أفضل للعالم العربي، فهذا السؤال يرتكز بشكل واضح على المنافسة بين المصالح العربية ـ الإيرانية والمسائل الإسلامية وهو افتراض مناقض تماماً لمبادئنا.

وختاماً أقول بأن الأثر العميق والواسع النطاق للكتب المدرسية وللصور التي تعكسها في تكوين فكر الأجيال القادمة للمجتمعين العربي والإيراني، يدفعنا لأن نكون أكثر حرصاً وأكثر نشاطاً في العمل ضمن هذا الإطار.

كتوصية ختامية لهذه الندوة، أقترح أن تقام دراسة ترتيبية شاملة للكتب المدرسية، لا تقتصر فقط على إيران والعالم العربي، إنما تشمل العالم الإسلامي بأسره، وتكون هذه الدراسة ضمن مشروع طويل الأمد تشكّل فيه حجر الأساس لخلق جوّ جديد من الصداقة في العلاقات بين مختلف الأطراف.

١٧ ـ طلال عتريسي (يردّ)

أوافق على ما تقدم به بعض الاخوة حول ضرورة دراسة تغيير صورة الإيراني في

الكتب المدرسية العربية بين مرحلة وأخرى، أي مرحلة ما قبل الثمانينيات، ومرحلة ما بعدها، أو ما قبل انتصار الثورة الإسلامية وما بعدها وبعد الحرب مع العراق. وهذا الأمر ضروري من الناحية العلمية والمنهجية. وقد أدركت ذلك عند إعدادي البحث الحالي. إلا أن الوقت المخصص لانجاز هذا البحث وتقديمه في الموعد المناسب لانعقاد الندوة لم يكن كافياً، إذ كان من المتعذر الحصول على كل الكتب المدرسية العربية التي تدرس في العراق وسوريا ومصر والمغرب والسعودية، على رغم تمكن «مركز دراسات الوحدة العربية» من تأمين تلك الكتب لمرحلة ما بعد الثمانينيات.

إنني أؤكد مجدداً استعدادي، إذا تم توفير تلك الكتب التي تعود إلى مرحلة ما قبل انتصار الثورة في إيران، لدراسة تلك الكتب لاكتشاف التبدل أو التغير الذي حصل في الصورة عن إيران في الكتب المدرسية العربية عموماً، وفي الكتب المدرسة العراقية خصوصاً.

كما انني أعلم تماماً أن هذه الكتب صدرت متأثرة بالحرب مع إيران، وهي لا تزال تعمل في أجواء تلك الحرب، علماً بأنها صدرت منذ الثمانينيات وتم تجديد طبعاتها حتى عام ١٩٩٤. وعلى صعيد آخر، وعلى الرغم من سوداوية وقساوة الصورة التي تقدمها هذه الكتب، أرى فسحة من التفاؤل، لأن النظام التعليمي الحالي في البلدان العربية هو نظام فاشل. ولا يمكن التعويل كثيراً على الأساليب والبرامج التي يعتمدها في تشكيل عقل الطالب وشخصيته، خصوصاً في ظل المؤثرات الأخرى الأكثر فعالية كوسائل الإعلام بأنواعها المتطورة والحديثة.

الفصل السادس

أوضاع المرأة العربية والإيرانية: عناصر الاختلاف والتشابه (الورقة الإيرانية)

معصومة ابتكار(*)

لا تزال الحاجة تدعو إلى كثير من الإيضاح لموقف الإسلام والدولة الإسلامية من المرأة، وكذلك لمركز المرأة الحقيقي، في حكومة ذات أساس ديني كحكومة جمهورية إيران الإسلامية. إن العدوان الثقافي الذي شنته وسائل الإعلام منذ خمس عشرة سنة ضد إيران الإسلامية قد ترك ندبات متعددة لم تلتئم بعد.

لقد ظهرت خلال العقد الماضي كتابات كثيرة توجز أحوال المرأة وحقوقها في الإسلام والدول الإسلامية، وهي كتابات تنطلق من وجهات نظر مختلفة وتفسيرات متباينة، غير أنها على الأقل وضعت قضايا المرأة على قائمة المسائل الساخنة الداخلية للأمم الإسلامية، ووضعتها كذلك في موضع الاهتمام على المستوى الدولي. وفي حين اتضح نظرياً أن الإسلام، كدين وطريقة حياة، يعلّم الناس التساوي في التمتع بحقوق الإنسان، غير أن التطبيق العملي للمبادئ الإسلامية يرتب تعقيدات أخرى ومصاعب عملية. لقد باشرت جمهورية إيران الإسلامية بخوض تجربة الحكومة الإسلامية في خضم دعاية معادية وموقف عالمي سلبي عام نحو الدين.

ثمة مؤشرات متعددة من الممكن اعتبارها قادرة على تصوير مركز المرأة وحالها في المجتمع الإيراني، إلا أن المؤشرات التي اقترحتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

(*) جامعة إعداد المدرسين في طهران، مركز دراسات وبحوث المرأة في طهران.

الدولية جاءت سطحية وضيقة النطاق، بمعنى أنها غير قادرة على تصوير التغيرات والتطورات الثقافية النوعية والجوهرية الجارية في المجتمع. والمؤشرات الحالية للتطور الإنساني والاجتماعي قادرة على أن تصور إلى حدٍ ما المركز الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع ما، أما الوضع الثقافي والسياسي فيه فهو بحاجة إلى مزيد من النظر العميق في المعالجة الأخلاقية للجوانب الإنسانية من التطور.

أولاً: منظورات متغيرة

إذا اخترنا منظوراً عاماً لمركز المرأة الإيرانية الحالي وأحوالها الحاضرة فإن أول ما يلفت انتباهنا هو الموقف المختلف للمجتمع نحو المرأة. هذا الموقف يختلف جذرياً عن الموقف التقليدي الاستهلاكي والجنسي الذي يجعل من الأنثى شيئاً جنسياً يتخذ لأغراض التسلية ولإشباع أهواء الرجل الشهواني في هذا القرن. إن هذا الاختلاف يتضح للعيان منذ النظرة الأولى، فالذي يزور إيران لن يشاهد حتى ولو حالة واحدة من الدعاية أو الاعلان الذي يستخدم المرأة كوسيلة لرفع المبيعات لسلعة بعينها. ولا يجري تصوير المرأة كمادة للجاذبية الجنسية، سواء في دور السينما أو في الشوارع، في الملصقات أو الاعلانات والكتب والجرائد والمجلات، أو في ما يعرض في التلفزيون من أفلام وإعلانات، كما لا تستخدم المرأة بأي شكل من الأشكال للكشف عن جمالها لغرض ترويج البيع لبضاعة ما.

هذا الاختلاف هو في واقع الأمر تعبير يكشف عن طريقة فريدة في بابها ولا سابقة لها في فهم وتصور قضايا الجنس ومركز المرأة.

إن قضية المرأة في إيران تمتد في جذورها إلى مبادئ الإسلام والتأويلات المعاصرة للسلطات الدينية، كسلطة الإمام الخميني التي تصور الإسلام كدين وكقوة محركة يمكنها أن تتدخل بمقترحات عملية للتغلب على المآزق الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة ولتقديم الحلول لأعقد المشاكل التي يواجهها الجنس البشري.

لذلك، فإن المرأة في المجتمع الإسلامي تتصور نفسها منذ الصبا، لا كمجرد موضوع للجنس، بل ككائن يعتز بقيم أخرى أرفع وأسمى. كذلك ينظر الذكور إلى المرأة في هذا السياق الرفيع من القيم الإنسانية الأخلاقية والروحانية. إن هذا الموقف الذي لا يميز بين الجنسين ولا ينظر إلى المرأة كموضوع جنسي يشكل الأساس لمنظور الجنس ولدور الجنس في الدولة الإسلامية، ومن هنا من الممكن القول بأن السياسات كلها، وطرق العمل كلها، إنما تنبثق من هذا المنظور.

ثانياً: المركز القانوني

بما أن أساس النظام القانوني في إيران هو الشريعة الإسلامية، فإن الأمور القانونية والتشريعية كلها ينبغي أن ينظر إليها في هذا السياق.

لقد تم، في ديباجة الدستور لجمهورية إيران الإسلامية، تحديد دور المرأة، وذلك في سياق دورها السامي في الأسرة بصفتها المربية للكائنات الإنسانية والمشاركة الرئيسية في التنمية الاجتماعية.

جاء في المادة الثالثة من الدستور أن «حقوق المواطنين كافة، رجالاً ونساءً، مصانة، وأن من اللازم توفير الأمن القانوني للجميع، والأفراد كلهم متساوون أمام القانون».

وتنص المادة الحادية والعشرون منه على «أن الحكومة مسؤولة عن ضمان حقوق المرأة من الجوانب كافة وفقاً للمبادئ الإسلامية».

وقد راعى القانون قضايا أخرى كإعالة الأمهات، والإعالة الشرعية للأسرة، وفرص التأمين للنسوة العاجزات، وحقوق الحضانة للأمهات.

يضاف إلى هذا أن المرأة والرجل في إيران يتمتعان بحقوق متساوية في القوانين والتشريعات الاقتصادية كافة، علماً أن المرأة قد منحت مزايا مالية معينة في حالات الأمومة.

وفي ما يخص فسخ عقد الزواج، أعطيت المرأة حق الطلاق في ظروف معينة. فالطلاق غير ممكن الوقوع إلا وفق شروط خاصة وشديدة بالنسبة إلى الطرفين. وهذا يناقض الرأي الساذج الذي يقول إن المرأة في إيران لا تتمتع بحقوق متساوية في عقد الزواج، والذي يسود في الأوساط النسوية المعاصرة، وهو يعتبر التفاوت في الحقوق الأساسية للجنسين مصدراً للتمييز وعدم المساواة بينهما. غير أن المساواة في جوهرها لا تعني بالضرورة التماثل، وعلى الأخص عند تناول قضايا جنس الجينات التي تترتب عليها أدوار شخصية واجتماعية مختلفة. بعبارة أخرى، إن العدالة والمساواة في قضايا جنس الجينات لا يترتب عليهما بالضرورة حصول التماثل في الحقوق أو زوال التفاوت فيها. إننا إذا نظرنا إلى الدور الخاص الذي تقوم به المرأة وإلى المسؤوليات الملقاة على عاتقها في جوانب شتى من حياتها الشخصية والاجتماعية، وإذا افترضنا أن هذا الدور يماثل دور الرجل، فإننا نكون قد حرمنا المرأة من حقوقها الأساسية كابنة أو زوجة أو أم أو كائن إنساني.

هذا وإن نقّاد الإسلام ومعارضيه في الوقت الحاضر تعوزهم وجهة نظر شمولية عن أوامر الإسلام ونواهيه، كما إنهم يجتزئون عادة شيئاً معيناً واحداً من المجموع الكلي للشريعة، ثم يقيّمونه ويحللونه بمعزل عن السياق الكلي، وذلك وفقاً لمقاييسهم في التطور والحداثة.

لقد جرى خلال السنوات الماضية إدخال تعديلات وتغييرات متعددة على القوانين المدنية والجزائية لجمهورية إيران الإسلامية، كان من شأنها تعزيز حقوق المرأة وفقاً لمبادئ الإسلام. وجرت كذلك المباشرة بتطبيق برامج توعية للنساء، وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، بيد أنه لم يزل هناك الكثير الذي ينتظر التحقيق في جميع جوانب المركز القانوني للمرأة. وهناك معضلة كبيرة تواجهها إيران اليوم، شأنها في ذلك شأن المجتمعات

الأخرى في العصر الحاضر، وهي وجود سنن اجتماعية سلبية ومواقف تحط من قدر المرأة، ويجري ترويجها زيفاً باسم دينٍ ثبت أنه يعلو على جميع المستويات المتصورة للقيم الإنسانية.

ثالثاً: المنفذ إلى صنع القرار

لا يمكن تصور العدالة الاجتماعية والمساواة، ولا يمكن الحفاظ عليهما إلا إذا تمتعت المرأة، مثلها مثل الرجل، بحقها في تقرير حياتها.

إن مبدأ حرية الإرادة هو بلا شك من المبادئ التي يتكرر ذكرها في القرآن الكريم بصرف النظر عن العرق أو الجنس. وبما أن الله تعالى قد قرّر لنا حرية الاختيار في الحياة، وضمن هذه الحرية، فكيف لأي نظام إسلامي أن يقوم من دون آلية فعالة تدخل المطامح المشروعة للناس في صلب قرارات السلطات الدينية المعاصرة؟ إن هذه الآلية قد طورت، في العقد الماضي، إنشاء «جمهورية» إسلامية بتوجيه من مذهب ولاية الفقيه، وبذلك أدخلت المرأة منذ البداية في الاستفتاء الأول وما تلاه من عمليات صنع القرار في الجمهورية. غير أن ذلك كان في أعقاب الدور الناشط والفعّال للمرأة في السعي من أجل الوحدة، وفي كفاح الأمة خلال سنوات المقاومة للشاه والثورة ضده.

لقد شهدنا في العملية التشريعية خلال العقد الماضي ثلاثة اتجاهات متصاعدة تتمثل بالناخبات والمرشحات للانتخاب والمنتخبات البرلمانيات. فلدينا في المجلس الاستشاري الحالي تسع نساء برلمانيات ناشطات، غير أنهن يؤلفن نسبة صغيرة من المجموع، لكن الاتجاه المتصاعد يبشر بالخير.

وأعلى مركز سياسي تشغله امرأة في الوقت الحاضر هو مركز المستشار لرئيس الجمهورية لشؤون المرأة، وهي كذلك رئيسة لمكتب شؤون المرأة ورئيسة اللجنة القومية. وقد عينت الوزارات الحالية كلها التي تعالج قضايا المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر مستشاراً لشؤون المرأة لديها. كما ان النساء يشغلن مناصب، مثل منصب رئيس دائرة أو قسم في وزارات متعددة وفي دوائر حكومية وغير حكومية. وقد جرى إدخال عدد من التحسينات على دور المرأة في الجهاز القضائي، فالنساء الآن ينشطن في مهنة المحاماة وأعمال الخبرة القانونية والاستشارات.

وثمة آليات أخرى في البلاد مكرّسة للمرأة، منها اللجنة الاجتماعية ـ الثقافية للمرأة، وتشارك هذه اللجنة في رسم السياسة والتخطيط لتعليم المرأة ورفع مستواها الثقافي. وقد أنشأت وزارة الداخلية لجنة لشؤون المرأة، وهي ذات فروع ناشطة في أنحاء البلاد، وحتى في أقصى الأقاليم، وتعالج مشاكل المرأة على مستوى تنفيذي.

وبالإضافة إلى هذه الآليات الرسمية العاملة من أجل تقدم المرأة في القطاع الحكومي، نشأت ظروف اجتماعية ـ سياسية مواتية وضعت الأساس لتشكيل منظمات

غير حكومية ذات أساس شعبي، وهي تعمل على ترقية مركز المرأة والإعلاء من شأن الأسرة.

إن معظم هذه المنظمات التي انبثقت من مجتمع متدين للغاية قد تطورت على أساس من الحوافز الدينية. وبالنظر إلى القيمة الثابتة في الإسلام التي تقضي برعاية الحاجات الضرورية، الأدبية والمادية، للناس، فإن المنظمات الخيرية تنتهج في العادة استراتيجيات في النهوض الأخلاقي والثقافي إلى جانب برامج المساعدة المالية للمحتاجين، ولا سيما النساء. وتشارك نساء الأقليات من الأرمن واليهود والأشوريين وغيرهم في هذه الفعاليات، ولهن أيضاً منظمات غير حكومية. وقد نشأ عدد من المنظمات غير الحكومية التي تركز اهتمامها على المرأة في زمن الحرب، إذ كانت المرأة تشارك بإخلاص في فعاليات تمهيدية، مثل الدعم اللوجستي لإقامة مراكز الإغاثة في المساجد الموجودة في المدن والقرى كافة. يضاف إلى هذا، ما قدمته المرأة من إسناد معنوي، وذلك بتشجيع الأبناء والأزواج على الاشتراك في الدفاع المقدس عن الإسلام والوطن، وفي هذه الأثناء كانت توضع الأسس لآليات شعبية لنشاط المرأة، فكانت هذه الحقبة مدخلاً لتحقيق قيام المرأة بدورها في الدفاع عن القيم الإنسانية والروحانية. إن شعب إيران، وقد وجد نفسه في عالم تمزقه دوافع رأسمالية، استهلاكية، ومواقف مادية علمانية، نهض قائماً لإحياء القيم الروحانية وإدخالها مجدداً في المجتمع.

لقد فعلت سنوات الثورة والحرب فعلها في تغيير السنن والمواقف الاجتماعية نحو المرأة في القطاعين التقليدي والعصري في المجتمع الإيراني. وكان الإمام الخميني، بصفته الزعيم الذي يتمتع بجاذبية أمام الجماهير، وبصفته أيضاً مرجعاً لا منازع فيه، قد قام بدور فعّال في إرساء الأسس الثقافية لموقف ديني تقدمي نحو المرأة، كما كان شأنه في مسائل حيوية أخرى تتصل بالمجتمع المعاصر.

رابعاً: الأحوال الاقتصادية والاستخدام

على الرغم من الضغوط الاقتصادية الناجمة من الحرب وعقابيلها واصلت المرأة الإيرانية بإصرار نشاطها الاقتصادي في الميدانين الزراعي والصناعي. وفي آخر إحصاء سكاني جرى في عام ١٩٨٦ نجد أن توزيع القوى العاملة النسائية بحسب الحرف المختلفة كان كالآتي:

١ ـ أعمال مهنية وفنية: ٣٥ بالمئة من النساء المستخدمات.

٢ ـ الزراعة وتربية الحيوانات وغرس الغابات وصيد الأسماك: ٢٦,٦ بالمئة من النساء المستخدمات.

٣ ـ الإنتاج والنقل: ٢٣,٤ بالمئة من النساء المستخدمات.

والمرأة في القرى تنتج زهاء ٤٠ بالمئة من الحاصلات الزراعية في البلاد. وفي حين

أنها تتمتع بحق متساوٍ مع الرجل في الحصول على التسهيلات المالية والدخل والملكية في المناطق الريفية والحضرية معاً، لكنها في العادة أدنى حقاً منه في الحصول على وسائل الإنتاج، وذلك لعوامل متعددة منها عدم أهليتها ووجود سنن اجتماعية متحيزة ضدها. وقد أنشأت وزارة الزراعة في عام ١٩٩١ مراكز تدريب زراعية للنساء نظراً إلى أهمية دورهن الرئيسي في الزراعة، كما كان مكتب تطوير المرأة الريفية ناشطاً كذلك في العمل على تقدم النسوة الريفيات.

ومنذ عام ١٩٩٠ عمدت السلطات إلى تشجيع برامج التدريب المهني وإدخالها في الخطط التربوية للبلاد.

تكوّن المرأة الآن قوة عاملة كبيرة في القطاع الصناعي، وهي تتمتع بأجرٍ متساوٍ للعمل المتساوي، وكذلك بمنافع التأمين، كما منحها قانون العمل لسنة ١٩٩٠ إجازة أمومة أمدها ثلاثة أشهر مع ضمان عودتها إلى عملها من دون أن تخسر شيئاً من القدم في الخدمة. كما أقدم عدد من النساء في السنين الماضية على القيام بمشاريع اقتصادية في القطاع الخاص.

هذا ويلاحظ في إحصاءات الاستخدام الرسمية وجود انخفاض في نسبة النساء المستخدمات رسمياً خلال العقد الماضي (١٩٨١ ـ ١٩٩١). ويعزى هذا إلى زمن الحرب الصعب وإلى الأحوال الاقتصادية التي أعقبت الحرب، فكانت من جملة العوامل التي خلقت منافسة على العمل ليست في مصلحة المرأة، وذلك في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي.

من الممكن أن يعزى هذا الانخفاض أيضاً إلى الزيادة الملحوظة في نسبة النساء العاملات في حقل التعليم. على أن الاتجاه في القطاعات المختلفة يثير الاهتمام، فهو اتجاه متناقص في الصناعة ومتزايد في الخدمات. أما الزيادة في خدمة الحكومة، وفي الأعمال التخصصية، فيعزوها الخبراء إلى موقف المرأة في تفضيل العمل في حرف أرقى نوعياً.

من الواضح على العموم اليوم عدم وجود عوائق قانونية أمام استخدام المرأة. وفي حين أن العمل بذاته، فضلاً عن مزاياه الاقتصادية ومنافعه الاجتماعية، أمرٌ يعتبر جزءاً لا يتجزأ من حياة المسلم، فإن الشكل الخاص الذي يتخذه هذا العمل يتوقف على عوامل عدة. وقد أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية توفير فرص العمل للمرأة، على ألا تؤدي شروط الاستخدام إلى تعريض دور المرأة في الأسرة إلى الخطر أو إلى المساس بالأمومة.

إن المحافظة على هذا التوازن الدقيق بين الأدوار الاجتماعية والأدوار العائلية للمرأة كان دائماً موضوع مطارحات تجري في أوساط النساء المثقفات اللاتي تفضلن عدم التضحية الكلية بدور من أجل دور آخر.

خامساً: التعليم والصحة

كما ذكرنا آنفاً، إن السنن والمواقف المتغيرة خلال الثورة الإسلامية وبعدها قد عبدت الطريق لضم المرأة في المجال الاجتماعي، ولا سيما في حقل التعليم. لقد

انخفض معدل الأمية في إيران خلال العقد الماضي انخفاضاً كبيراً، غير أن الفارق بين الجنسين لا يزال موجوداً في الاحصاء الأخير للسكان، لكن معدل تقارب النساء مع الرجال في هذا المضمار يبشر بنتائج طيبة. وجاء إدخال الحوافز الدينية في العملية التعليمية، الأمر الذي شجعه الإمام الخميني كثيراً، ليصعّد من الوتيرة إلى حد كبير، بحيث ان البنات كن يرسلن إلى المدارس مع البنين حتى في القرى النائية. لقد تضاعف عدد البنات في مرحلة الدراسة الابتدائية ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في حين لم يتزايد عدد البنين في المرحلة نفسها بهذه النسبة. يشير هذا إلى أن العوائق الثقافية والواقعية بوجه تعليم البنات قد تضاءلت كثيراً، كما ان التعليم العالي مجال واسع مفتوح أمام المرأة، وأكثر الاتجاهات تصاعداً هي في الحقول الطبية والعلوم الأساسية والإنسانيات وإعداد المعلمات.

وهناك في الوقت الحاضر نسبة غير قليلة من النساء يعملن في التدريس في المعاهد التعليمية، وهن ينظرن إلى عملهن هذا كخدمة ثمينة للمجتمع، كما انهن يحملن مثلاً عليا في هذا المضمار.

لقد أزيلت منذ عام ١٩٩٢ جميع العقبات التي كانت قائمة بوجه تعليم المرأة في حقول التعليم العالي كافة، ولا سيما حقول الهندسة والزراعة، وأصبحت المرأة في إيران تتمتع بفرص متساوية في حقول التعليم العالي كلها وعلى المستويات كافة.

أما الصحة، فهي في الوقت الحاضر من المؤشرات المهمة للتطور الاجتماعي، وتعتبر المرأة منتفعة من الخدمات الصحية، وكذلك عاملة على تقديمها. وبما أن الصحة ذات صلة بأمور اجتماعية ـ اقتصادية مختلفة، فإن أي برنامج فعّال يخصها ينبغي أن يتوخى تخطيطاً شاملاً.

إن للمرأة حاجاتها الصحية العامة كسائر السكان، ولها أيضاً حاجاتها الخاصة بها. لذلك فإن على التخطيط الناجح في هذا الحقل أن يأخذ بالاعتبار هذا المنظور المتعلق بحاجات الجنسين. ويتحقق هذا فعلاً عند اتخاذ القرارات، مع القبول التام بأهمية دمج الأمور الخاصة بالمرأة في عموم برامج التنمية.

إن أكثر من ٧٥ بالمئة من سكان الأرياف، وأكثر من ٦٠ بالمئة من سكان المدن في إيران مشمولون في الوقت الحاضر بخدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الحكومة، وسيتم شمول مئة بالمئة من السكان بهذه الخدمات في نهاية الخطة الخمسية الثانية. وقد ازداد معدل عمر المرأة من ٥٦,٣ سنة في عام ١٩٧٩ إلى ٦٩ سنة في عام ١٩٨٥، وكان هذا التحسن منتظراً بالنظر إلى الاستثمار الكبير الذي جرى في خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. يضاف إلى هذا أن تطبيق برامج التخطيط العائلي قد ساعد على تخفيض معدل وفيات الأمهات من ٢٤٥ إلى ٥٤.

لا يزال التفاوت بين الجنسين موجوداً في مسائل، مثل معدل وفيات الأطفال

ومتوسط الأعمار وسوء التغذية والعجز الجسدي أو العقلي، لكن رسم سياسة فعالة ستقضي في نهاية المطاف على هذه الفجوات. هذا ومن الجدير بالذكر أن العقيدة الدينية لها علاقة مهمة بممارسات الناس الصحية وبمواقفهم من الصحة أيضاً. وقد جرى توجيه هذه المعتقدات الدينية وجهة ناجحة لخدمة رفاه الناس وصحتهم ونظافتهم الشخصية، وهذه كلها لها أسانيدها في النصوص الإسلامية. كما أجريت مؤخراً تجربة ناجحة انطلاقاً من استعداد الناس للتضحية في سبيل الله، وذلك في مدينة شيراز. فقد جرى تجنيد الآلاف من ربات البيوت المتطوعات في برنامج صحي تتولى فيه كل امرأة مسؤولية مراقبة خمسين بيتاً في حارتها بشأن الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، ومسائل التطعيم والتغذية وتخطيط الأسرة. وفي عام ١٩٩٣، ومن خلال التخطيط الصحيح والسياسة المناسبة، جرت تعبئة القوى الشعبية لتنفيذ خطة تطعيم واسعة النطاق لغرض القضاء التام على شلل الأطفال، وشملت الخطة كافة الذين هم دون الخامسة من العمر.

إن أغراضاً مثل «الصحة للجميع» لا يمكن تحقيقها في المجتمعات النامية، ومنها المجتمع الإيراني، إلا بالنظرة الصحيحة إلى الفوارق بين الجنسين وإدخال هذه النظرة في برامج التخطيط، مع الأخذ بالاعتبار معتقدات الناس الدينية وقناعاتهم الثقافية.

لذلك، فقد باشرت إيران بشكل جدي بحملة واسعة النطاق لبلوغ الأغراض التنموية السامية في البعدين الاقتصادي والثقافي معاً.

ومن البديهي أن النماذج التقليدية للتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، وهي النماذج التي تروّج لسياسات الغرب الرأسمالية الاستهلاكية، وتشجع التفسخ الأخلاقي، وتؤدي إلى عدم الاستقرار في المؤسسات الاجتماعية، مثل الأسرة، وتنكر الدور المهم للعدالة الاجتماعية؛ هذه النماذج لا يمكن أية أمة تقدمية أن تتبناها.

فالتطور أمر يجب إعادة تعريفه لكي يشتمل على أبعاد روحانية وأخلاقية للإنسان، بغض النظر عن مناقشات ما بعد الحداثة في الثمانينيات التي سعت إلى إبعاد الدين والروحانية عن مسائل البحث، على الرغم مما تواجهه المجتمعات من ضيق وصعوبات اجتماعية كبيرة.

بيد أنه ما إن أخفقت النظريات العلمانية عن السياسة والنظام الاجتماعي في تدبّر أمر المآزق والمعضلات العميقة الجذور للمجتمعات المعاصرة حتى أخذت المواقف الاجتماعية بالتنوع، وباشر المنظرون والعلماء بشن حملة ترمي إلى إعادة النظر في الروحانية بصفتها من الجوانب الأساسية التي لا غنى عنها للطبيعة البشرية، ولا غنى عنها بالتالي للمؤسسات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن حركات التحرر النسوية في الستينيات كانت قد اتخذت طابعاً علمانياً منذ الابتداء، مفترضةً أن الدين يقف عقبة أمام تقدم المرأة، إلا أن هذا الموقف لم يكن مستبعداً، إذ إنه جرى في مجتمعات مسيحية، ولا سيما الكاثوليكية منها التي تشيع

فيها تأويلات أساسية لمنظور الجنس.

لقد تجاوزت حركة تقدم المرأة الآن مرحلة الشعارات وغدت حركة ذات اتجاه وطني وعالمي ما لبثت الأمم كلها أن اعتبرته اتجاهاً إلزامياً للتطور الاجتماعي. وهذا الاتجاه، الذي لا يزال ينطوي على نبرة علمانية مناهضة للدين، قد شق طريقه بقوة في أروقة الأمم المتحدة ذاتها.

هذا وإن ما يلاقيه الدين، وخصوصاً الإسلام، من اهتمام عالمي في السنوات الأخيرة، قد فعل فعله في تغيير المواقف. لقد صار الإسلام يعتبر الآن، وعلى نحو متزايد، ديناً فيه من الامكانات ما يجعله سنداً يدعم التطور الإنساني في المجالين الأخلاقي والروحاني، ويدعم كذلك العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويتفوق على مستويات الحداثة والتقدم العلمي والتقاني. إن على جمهورية إيران الإسلامية أن تزيد من جهودها من خلال تثقيف شعبها وتعبئته. على الرغم من العقبات والمصاعب، وذلك لتضرب مثلاً في الحكم الإسلامي وتقدم نموذجاً لتطبيق هذه المبادئ السامية من أجل مصلحة الأجيال القادمة.

المراجع

Amargeeriye Jariye Jamiat, 1370. *Natayeje Omomi Kole Keshvar* (Population Census 1991).

Bassiri, Sussan. «Women and Health: A Global and National Overview.» *Farzaneh Journal of Women's Studies* (Tehran): vol. 1, no. 4, 1995.

Bureau of Women's Affairs. *Draft National Report of Women in Islamic Republic of Iran.*

Iran, Ministry of Health and Medical Education. *National Report on Health, 1993.*

Iran, Statistical Center of Iran, Plan and Budget Organization. *Statistical Yearbook, 1370 (1991).*

Moghadam, Valentine. *Women's Employment Issues in Contemporary Iran.* [n.p.]: Middle East Association of North America, 1994.

UNICEF Tehran and Women's Bureau of the President's Office. *UNICEF Tehran, 1993: Gender Analysis Workshop, Proceedings, Tehran.*

Woman and Development, 1994. A Report on Important Measures Taken for Women since the Victory of the Islamic Revolution, Tehran.

(الورقة العربية)

مريم سليم(*)

مقدمة

يصادف انعقاد ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل» مع «مؤتمر المرأة العالمي الرابع» في بكين والواقع بين ٤ و١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

وكوني سأتناول في كلامي المرأة العربية، فإنه لم يكن من المعقول معالجة هذا الموضوع من دون الاطلاع على التقارير التي أعدتها اللجان الوطنية العربية المشاركة في المؤتمر المذكور أعلاه. من هنا أود أن أشير بادئ ذي بدء إلى أن ما سيرد في ورقتي مستل من هذه التقارير ومن بعض الأعمال التي تم القيام بها قبل انعقاد المؤتمر من ندوات ومؤتمرات ودراسات.

إن وضع المرأة العربية لا زال مطروحاً على طاولة النقاش، ويستحوذ على اهتمامات الباحثين والكتّاب. وعلى رغم حصول المرأة العربية على بعض المكاسب إلا أنها ما زالت غير قادرة على الوقوف بجانب الرجل كما ينبغي أن يكون. ولعل أحد أبرز أسباب ظلمها ناجم أو مرتبط بمدى التقدم الحضاري للمجتمع الذي تعيش فيه.

لكن التفاوت بين الرجال والنساء ما زال قائماً في العالم حسبما أفادت الأمم المتحدة حول وضع النساء في العالم، بأنه على الرغم من بعض التحسن فإن التفاوت بين الرجال والنساء بقي كبيراً خلال السنوات العشرين الأخيرة.

وأود هنا أن أشير إلى أوضاع النساء في العالم بصورة موجزة لنرى أين هي المرأة العربية؟ ذلك أن التحقيق الذي أجراه عدد من هيئات الأمم المتحدة المتخصصة، ومن

(*) كلية التربية، الجامعة اللبنانية.

بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية لصالح النساء ومنظمة العمل الدولية، أكد (التحقيق) أن الفروقات الاقتصادية بين الدول تفاقم التفاوت بين الرجال والنساء.

وللحكم على المتغيرات اعتمدت الدراسة خمسة ثوابت... التطورات الطارئة على الحياة العائلية والزعامة واتخاذ القرارات في مجال البنى الاجتماعية والصحة والحمل والتعليم والحياة الاقتصادية. ففي البلدان المتطورة (أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان) تحسنت صحة النساء خلال السنوات العشرين الماضية وانخفض معدّل الانجاب لديهن. إلا أن مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية كانت متنوعة.

فهذه المشاركة مرتفعة بشكل خاص في أوروبا الشمالية والشرقية (بما فيها الاتحاد السوفياتي) وأمريكا الشمالية، لكنها أكثر انخفاضاً بكثير في استراليا واليابان ونيوزيلندا وفي أوروبا الغربية والجنوبية. وما تزال الفروقات في الدخل كبيرة.

وتحظى النساء اللواتي يقل عددهن بقليل عن الرجال في العالم (٢,٦ مليار من أصل ٥,٣ مليار) باهتمام أقل من قبل الحكومات في مجالي الصحة والتعليم من الرجال. ففي العام ١٩٨٥ بلغ عدد النساء الأميات ٥٩٧ مليون امرأة مقابل ٣٤٢ مليون رجل.

وعندما يكون عمل المرأة مأجوراً، فإن الدخل يكون أقل في المتوسط العالمي بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة عن دخل الرجال لكن مدة العمل تكون أطول، وقد يصل الفرق إلى ١٣ ساعة أسبوعياً في افريقيا وآسيا.

ولا بد من أن نشير إلى ممارسات تكون نتيجتها المرأة ضحية عادات مؤذية، وقد اتخذت الجمعية العمومية لمنظمة الصحة العالمية قراراً يقضي بإلغاء «الممارسات التقليدية المؤذية» التي يذهب ضحيتها سنوياً ثمانون مليون فتاة وامرأة والمتمثلة في عمليات استئصال الأعضاء التناسلية كلياً أو جزئياً.

وأكدت المنظمة أن هذه العادات التي تشمل أيضاً عمليات خياطة الأعضاء التناسلية لمنع الاتصال الجنسي تتسبب في نصف وفيات النساء أثناء الحمل أو الولادة بسبب النزف أساساً والتي تبلغ ٥٠٠ ألف وفاة سنوياً، فضلاً عن أنها سبب وفاة أربعة ملايين من المواليد الجدد سنوياً. وتمارس عمليات الاستئصال سواء على الأطفال في الشهور الأولى من العمر أو الفتيات من سن السابعة أو الثامنة وحتى السابعة عشرة في نحو ثلاثين بلداً نذكر من البلدان العربية موريتانيا والصومال والسودان ومصر، وتقوم أكثر العادات وحشية على إزالة الأعضاء التناسلية البارزة للمرأة وخياطة الجرح بالأشواك أحياناً عندما لا تتوافر الخيطان. وأكد مدير برنامج الأمومة والطفولة في المنظمة أن تبني قوانين رادعة لا يكفي لأن هذه القوانين تبقى حبراً على ورق. وقد أدى توقيف النساء اللواتي يمارسن هذه العمليات إلى إثارة احتجاج السكان.

ولا تمارس تلك العادات لأسباب دينية وإنما اجتماعية، وكانت تهدف في الأصل إلى فرض سلوك تعففي، كما انها كانت تهدف إلى حماية الفتيات من الاغتصاب.

وأوضحت المنظمة أنها مرتبطة حالياً بالفقر والأمية وإخضاع النساء. ويرفض الرجال في بعض المجتمعات الزواج من امرأة لم تخضع لهذه العملية. والمفارقة أن ضحايا هذه الممارسات هن أكثر المدافعات عنها بدءاً بالقابلات التقليديات اللواتي يتعاطينها، وان أفضل الطرق لمكافحة الممارسات المشار إليها تقوم على تحسين وضع النساء في هذه المجتمعات ثقافياً واجتماعياً.

وتساهم الممارسات مساهمة غير مباشرة في انتشار سوء التغذية لأن النساء يعرفن الصعوبات التي تنتظرهن عند الولادة فيتناولن القليل من الطعام أثناء الحمل حتى لا يزيد وزنهن، ويصبن بفقر الدم.

انطلقنا من هذه المقدمة لتبيان الترابط بين التطورات الدولية والإقليمية والوطنية. وقد ازدادت أهمية هذا الترابط بالتطور المتنامي لوسائل الاتصال وتقنية الاعلام المرئي الذي جعل من الكرة الأرضية مدينة كبرى تشكل الدول فيها شوارع فرعية ومجمعات سكنية.

وكان هذا التطور حصيلة تعددية فكرية وعلمية أثرت البشرية بعطاءاتها، وعلى التوازي من ذلك كانت الشعوب والدول تعيش ضمن أجواء تعددية فكرية وسياسية تتنافس في ما بينها لتحقيق طموحاتها.

وأثمرت العلاقات الدولية القائمة على احترام السيادة وحق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول عن صدور مجموعة مهمة من الوثائق الدولية، وأصدرت الأمم المتحدة في عقدي الستينيات والسبعينيات الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري في ٢١/ ١٢/ ١٩٦٥، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان في ١٦/ ١٢/ ١٩٦٦، وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة في ٧/ ١١/ ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة العربية في ١٨/ ١٢/ ١٩٧٩.

أما بصدد المساواة بين الرجل والمرأة فقد أعلنت الأمم المتحدة في ١١/ ١١/ ١٩٧٢ بأن عام ١٩٧٥ يعتبر السنة الدولية للمرأة حيث عقد مؤتمر المكسيك، ثم عقد المؤتمر الثاني، ثم الثالث في نيروبي عام ١٩٨٥ الذي اعتمد استراتيجية نيروبي التطلعية لعام ٢٠٠٠ حول المساواة والتنمية والسلم.

إن الاطلاع على التقارير العربية المقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين يعكس تدهوراً في الأوضاع الخاصة بالمرأة في التسعينيات، ولعل هذا يعود إلى التدهور الاقتصادي وإلى الحروب التي شهدتها المنطقة، من الحرب اللبنانية التي امتدت سبعة عشر عاماً، وإلى الحرب العراقية ـ الإيرانية التي انتهت عام ١٩٨٨، ثم حرب الخليج التي أدت إلى نزف في موارد المنطقة وإلى انحسار التنمية، ونحن نعرف أن أي أوضاع صعبة يمر بها بلد، فإن المرأة هي التي تدفع القسط الوافر من هذه الصعوبات، حتى إن الدراسات الحديثة تتكلم على تأنيث الفقر.

أولاً: التغييرات التي طرأت على أوضاع المرأة العربية منذ بداية الثمانينيات حتى عام ١٩٩٥

يتضح من قراءة التقارير الوطنية للبلدان العربية بالنسبة إلى مشاركة المرأة في السلطة وفي مواقع اتخاذ القرار على المستويات كافة ما يلي:

١ ـ تفاوت مشاركة المرأة في البرلمان وتأرجح مشاركتها بين الارتفاع والانخفاض إما نتيجة:

أ ـ للتعديلات التي طرأت على بعض مواد التشريعات والقوانين.

ب ـ أو لاعتماد بعض البلدان على أسلوب تعيين المرأة في البرلمان لضمان مشاركتها السياسية.

٢ ـ محدودية تأثير دور المرأة السياسي لأسباب موضوعية في بعض البلدان تتعلق بنوعية وخصوصية التحديات والاشكاليات السياسية في تلك الدول.

٣ ـ ضعف مصادر التمويل المالي التي تدعم المرأة في دخول المعارك الانتخابية.

٤ ـ ضعف خبرة المرأة السياسية وعدم استقلاليتها في قرارها السياسي، وتبعيتها في بعض الأحيان لقرار الرجل السياسي.

٥ ـ اتسام مشاركة المرأة بالطابع الرمزي والشكلي.

٦ ـ عدم تمكن المرأة في بعض البلدان العربية من ممارسة حقوقها السياسية.

وبالتطرق إلى وضعية مشاركة المرأة السياسية يمكن التنويه إلى أنه على رغم حرص دساتير بعض البلدان العربية وتشريعاتها على حصول المرأة على حقوقها السياسية، وعلى عدم التمييز بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، فإن درجة إسهام المرأة في السلطة ووزنه، ومواقع اتخاذ القرار طبقاً لمؤشرات الأمم المتحدة اختلفت من دول إلى أخرى كما يلي:

١ ـ المشاركة في البرلمانات والمجالس العامة

أ ـ في مصر

عند استعراض واقع المشاركة النسائية في الحياة البرلمانية، فإننا نجد أن المرأة المصرية قد سبقت قريناتها في البلدان العربية الأخرى في الدخول إلى المؤسسة البرلمانية.

ففي عام ١٩٥٧ تم انتخاب أول سيدتين في البرلمان. ثم تضاعف هذا العدد بمقدار أربعة أضعاف بحلول عام ١٩٧٦. وقد كان للنشوء الحزبي المبكر في مصر (كحزب الوفد، والحزب الناصري، وحزب التجمع الوطني) أثر بارز في تعجيل دخول

السيدة المصرية في معترك الحياة النيابية. ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وازدياد نفوذ المرأة تبعاً لذلك، فقد صدر قانون ١٩٧٩ خصص بموجبه ثلاثون مقعداً في مجلس الشعب المصري، بحيث تمثل سيدة على الأقل لكل محافظة، أي بما نسبته ٩,٨ بالمئة من إجمالي عدد الأعضاء في المجلس، وقد تنامى عدد الأعضاء من الإناث في المجلس وأصبح ستاً وثلاثين بحلول عام ١٩٨٢.

ويبدو أن المكاسب التي تحققت للمرأة المصرية على صعيد المشاركة النيابية لم تدم طويلاً بسبب معارضة الرجال لهذا التطور السريع في المشاركة النسائية، حيث ألغى عام ١٩٨٦ مجلس الشعب قانون تخصيص المقاعد للمرأة بحجة اخلاله بقانون المساواة على أساس الجنس، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في عدد الأعضاء من الإناث في انتخابات ١٩٨٧، حيث لم يتجاوز عددهن آنذاك ١٨ عضواً فقط، أي بنسبة قدرها ٣,٩ بالمئة من العدد الكلي لأعضاء المجلس، ثم انخفض هذا الرقم في انتخابات ١٩٩٢ ليصل إلى ١٠ أعضاء، منهن ثلاث سيدات معينات من قبل رئيس الجمهورية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة النساء إلى ٢ بالمئة من اجمالي أعضاء المجلس.

ولعل من أبرز المؤشرات التي توصي بها الأرقام والنسب السابقة هو أن تعاظم دور المرأة المصرية في البرلمان، لم يكن نتيجة لزيادة مستوى الوعي أو تضافر جهود السيدات، بل كان وليد عملية تخصيص حصة أونسبة معينة من مقاعد مجلس الشعب للنساء، الأمر الذي يؤكد ضعف مستوى الثقة بدور المرأة السياسي.

من جهة أخرى واستكمالاً لصورة مشاركة المرأة المصرية في الحياة النيابية، فقد بلغ عدد المشاركات في مجلس الشورى المصري عام ١٩٨٠ ٧ أعضاء من الإناث شكلن نسبة قدرها ٣,٣ بالمئة من العدد الإجمالي لأعضاء هذا المجلس، وقد ارتفع هذا العدد إلى ١٢ عضواً من الإناث عام ١٩٩٢ لتصل نسبة المشاركة إلى ٩,٤ بالمئة من العدد الإجمالي للأعضاء.

ب - في سوريا

حققت المرأة في سوريا منذ بداية الثورة الاجتماعية وحتى الآن انجازات سياسية، فقد حظيت في انتخابات عام ١٩٨٦ بفوز ١٦ سيدة في مجلس النواب، وتمثل هذه الحصيلة نسبة قدرها ٨,٢ من العدد الإجمالي لمقاعد المجلس آنذاك. وفي انتخابات عام ١٩٩٠ أصبح عدد المقاعد النسائية ٢٢ مقعداً، ارتفعت عام ١٩٩٤ إلى ٢٤ مقعداً، لتشكل نسبة قدرها ٦,٩ بالمئة من إجمالي مقاعد مجلس النواب.

وقد أكدت الدراسة السورية على أن المرأة لم تصل إلى مجلس النواب عن طريق الترشيح المستقل، بل كان ذلك عن طريق انخراطها في الأحزاب.

ج - في لبنان

وكان دخول المرأة اللبنانية إلى المجلس النيابي عام ١٩٦٣ عن طريق التزكية، أما

العضو النسائي الثاني، فإنها لم تدخل المجلس النيابي إلا في عام ١٩٩١ عن طريق التعيين.

وكان دخول المرأة اللبنانية إلى المجلس النيابي عام ١٩٩٢ حيث دخلت المجلس ثلاث سيدات. ولكن يبقى أن نقول إن الترشيحات النسائية والوصول إلى المقاعد البرلمانية لم يكن مرتبطاً بخط سياسي أو بتنظيم اجتماعي، بل كان بمثابة ردة فعل ايجابية تجاه مواقف للرجال الذين ترتبط بهم هذه السيدات، كما إنها تدل على أن أصوات النساء اللواتي يشكلن نصف أصوات المجتمع اللبناني، لم تصل بعد إلى تشكيل قوة ضاغطة على صانعي القرار السياسي.

د ـ في فلسطين

وقد ذكرت الدراسة الفلسطينية بأن عام ١٩٦٤ شهد تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي شاركت فيه المرأة بعدد محدود من السيدات اللواتي تم اختيارهن من قبل القيادة السياسية، وبنسبة لا تتجاوز ٢ بالمئة من العدد الكلي لأعضاء المجلس، ثم تضاعفت هذه النسبة لتصبح ٤ بالمئة خلال عقد التسعينيات.

وفي عام ١٩٨٠ تكللت جهود الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالنجاح، حينما تمكن من رفع الأعضاء الإناث في المجلس إلى ٢٥ عضواً شكلن نسبة قدرها ٩ بالمئة من إجمالي عدد الأعضاء البالغ ٢٨٠ عضواً، وقد تنامى عدد أعضاء النساء حتى بلغ ٤٣ عضواً عام ١٩٩٢، شكلن نسبة قدرها ١٠ بالمئة من العدد الكلي للمجلس، وحينما تشكل المجلس المركزي كهيئة وسيطة بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبين المجلس الوطني الفلسطيني تم انتخاب ٥ سيدات لعضوية المجلس المركزي من أصل ١٠٨ أعضاء في المجلس، وتعكس هذه الحصة نسبة ٤،٦ بالمئة من اجمالي عدد المقاعد في المجلس.

هـ ـ في الأردن

وقد أشارت الدراسة الأردنية إلى أن مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية تعود إلى عام ١٩٧٨، حينما تم تعيين ثلاث سيدات من أصل ٧٥ عضواً، وقد ارتفع عدد السيدات ليصبح أربعاً عام ١٩٨٤.

وحينما جرت أول انتخابات نيابية في الأردن عام ١٩٨٩، تم ترشيح ١٢ سيدة لم يحالف الحظ أياً منهن، وفي عام ١٩٩٣ نجحت سيدة واحدة من ضمن ثلاث مرشحات.

أما على صعيد المشاركة في مجلس الأعيان، فقد بدأت عام ١٩٨٩ حينما تم تعيين أول سيدة في هذا المجلس، ثم أعقب ذلك تعيين سيدتين في المجلس الذي تشكل عام ١٩٩٣.

وتعزو الدراسة الأردنية أسباب إخفاق المرأة في احتلال المزيد من المقاعد داخل المؤسسة البرلمانية، إلى أنه راجع إلى عوامل عدة أهمها:

أ ـ الغياب الطويل للحياة الديمقراطية.

ب ـ ضعف مستوى وعي النساء بأهمية وجود ممثلات لهن داخل البرلمان.

ج ـ نقص الأموال اللازمة لتمويل الحملات الدعائية للمرشحات من النساء.

و ـ في اليمن

أما في اليمن، فإن نساء عدن قد خرجن منذ الأربعينيات من هذا القرن للمشاركة في المظاهرات السياسية والمطالبة بالخروج إلى الحياة العامة، إلا أن المشاركة في البرلمان قد جاءت متأخرة نسبياً، حيث إن أول برلمان معين في عدن عام ١٩٧٨، ضم ١٠ نساء من بين الـ ٣٠١ عضو في قائمة الحزب الحاكم.

أما في المحافظات الشمالية، فإنه لم يسمح للسيدات بترشيح أنفسهن في انتخابات مجلس الشعب التي جرت عام ١٩٨٧، وإن كان قد سمح لهن بحق الانتخاب فقط.

وحينما قامت الوحدة بين شطري اليمن عام ١٩٩٠، كانت النساء الأعضاء أنفسهن من برلمان عدن، هن المشاركات في البرلمان الموحد للشمال والجنوب.

وفي الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٣ وشملت المحافظات الشمالية والجنوبية فازت سيدتان من أصل ٣٠٠ عضو في المجلس.

ويذكر في هذا الصدد، بأن قضية مشاركة المرأة اليمنية في الحياة البرلمانية لا تزال رمزية، ولا يتوقع تحسن نسبتها ضمن المدى المنظور، كما إن نسبة السيدات المشاركات في عملية الاقتراع لا تزال متدنية ١٦ بالمئة من العدد الكلي للسيدات ذوات الحق بالاقتراع، على رغم صدور فتاوى دينية عدة تؤكد ضرورة مشاركة النساء في التصويت لصالح الرجال الصالحين.

ز ـ في دول الخليج

وأسفرت بيانات التقارير الوطنية عن عدم تعرض بعض الدول الخليجية لإسهام المرأة في الحياة السياسية. واكتفى تقرير الكويت بالإشارة إلى أن دستور الكويت لا يختلف عن الدساتير الأخرى من حيث التأكيد على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. فقد نص في المادة ٢٩ على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات ولا تميز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين». وذكر في تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة صراحة أن المرأة لا تعمل في السياسة حتى الآن. وأفصح تقرير سلطنة عُمان أنه لا يوجد في السلطنة نظام برلماني، بل يوجد مجلس للشورى ويضم أعضاء من الرجال والنساء.

ح ـ في العراق

وفي العراق كفل قانون المجلس الوطني مبدأ المساواة في الترشيح والانتخاب،

وبلغت نسبة النساء في المجلس سنة ١٩٨٠ ما يقرب من ٦ بالمئة من إجمالي عدد أعضاء المجلس، وارتفعت نسبة تمثيل النساء سنة ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ١٣,٢ بالمئة. ثم انخفضت نسبة تمثيلهن إلى ١٠,٨ بالمئة سنة ١٩٩٠. أما في ما يتعلق بمنطقة كردستان للحكم الذاتي، فقد بلغت نسبة النساء الممثلات في عضوية المجلس التشريعي سنة ١٩٨٨ ما يقرب من ٤ بالمئة.

ط ـ في السودان

وفي السودان يتضح ارتفاع مشاركة المرأة السياسية عبر تمثيلها في البرلمان من ١١ امرأة إلى ٢٥ امرأة مقارنة بـ ٣٠٠ رجل خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٤. وفي الصومال كانت هناك امرأة واحدة مقابل ٧٦ رجلاً.

٢ ـ المشاركة في الحكومة

يتضح من قراءة التقارير الوطنية للبلدان العربية ما يلي:

أ ـ الضعف النسبي لتمثيل المرأة في الوظائف القيادية العليا وغياب تمثيلها في تلك المناصب في بعض البلدان العربية.

ب ـ محدودية فعاليتهن في اتخاذ القرارات العليا.

ج ـ تمركز أعلى نسبة للقيادات العليا النسائية في مجالات التربية والتعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية.

د ـ حصول بعض النساء في بعض البلدان العربية على درجات وزير ونائب رئيس وزراء ووكلاء وزارات على سبيل الترقي في سبيل المستحقات المالية فقط من دون مشاركتهن في اتخاذ القرار.

هـ ـ صعوبة الحصول على بيانات إحصائية دقيقة عن وضعية المرأة في المواقع العليا لاعتبارات تتعلق بعدم وضوح وعدم توحيد تعريف أعلى مواقع في الدولة.

وفي ما يلي استعراض لأوضاع المرأة العربية في مجال المشاركة الحكومية:

لقد تم في مصر تعيين أول وزيرة عام ١٩٦٠، كما تم تعيين وزيرتين عام ١٩٩٣. ويعد تمثيل المرأة في الوظائف العليا والقيادية ضئيلاً ونسبته ١١,٨ بالمئة من اجمالي شاغلي الوظائف العليا مثل وكيل أول، ووكيل وزارة، ومدير عام.

في سوريا، عينت أول وزيرة عام ١٩٧٦، كوزيرة للثقافة، ثم إن المرأة الأردنية حظيت بهذا المنصب عام ١٩٧٩، وتم منحها وزارة التنمية الاجتماعية، ثم عادت وحظيت به مرة أخرى حين وليت منصب وزيرة الإعلام عام ١٩٨٤.

لقد شهد عقد التسعينيات مضاعفة حصة المرأة المصرية والأردنية من هذا المنصب،

حيث عينت الوزيرة الثانية في مصر عام ١٩٩٣، وفي الأردن عام ١٩٩٥.

كما شهد هذا العقد أيضاً تعيين وزيرة واحدة في هيئة رئاسة الدولة اليمنية الجنوبية عام ١٩٩٠، وتعيين امرأة واحدة في مجلس السلطة الفلسطينية الذي يعادل موقع وزيرة.

بقي أن نذكر أن المرأة اللبنانية لم تحظ بعد بمنصب وزاري، حيث لم يطالب أي من السياسيين، أو القوى الحزبية أو الهيئات الاجتماعية، بما فيها هيئات المرأة، بأي مقعد لها في مجلس الوزراء. ولكن عينت امرأة واحدة ولأول مرة مديراً عاماً لوزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٣.

ولا نجد في التقرير الكويتي أية إشارة إلى تدرج المرأة في الدخول إلى مجالات القيادة والسلطة، ولكن المرأة شاركت في قضايا تنمية مجتمعها، وارتفعت مكانتها، وشغلت المناصب والمستويات كافة حتى وصلت عام ١٩٩٤ إلى درجة وكيلة وزارة ومديرة عامة.

وفي الإمارات العربية المتحدة، يشير التقرير الوطني إلى أن المرأة استطاعت خلال الفترة الزمنية ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ أن تشغل نحو ٢٧,١ بالمئة من الوظائف الإدارية العليا.

وفي عُمان يشير التقرير الوطني إلى أنه سنة ١٩٩٠ عيّنت امرأة واحدة كوكيلة لوزارة التنمية وشؤون الاحصاء، وارتفع عدد النساء اللواتي يشغلن درجة مديرة من ٢٢ خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ إلى ٢٦٦ امرأة سنة ١٩٩٠.

وفي العراق، يبين التقرير الوطني التناقض بين الأرقام الإحصائية في التعبير عن معدل شغل النساء لأعلى المواقع الإدارية في الحكومة، وقد يرجع ذلك إلى عدم توحيد معنى أعلى المواقع في الحكومة، ومهما يكن من أمر فقد أشارت البيانات الاحصائية إلى أن نسبة النساء اللاتي شغلن أعلى المواقع في الحكومة وصلت إلى ١٠ بالمئة سنة ١٩٩٢، وأن أعلى مشاركة للمرأة في الوظائف القيادية والاشرافية كانت وزارة الصناعة والمعادن حيث بلغت ٣٨ بالمئة من اجمالي الوظائف، تليها وزارة الاسكان والتعمير بنسبة تقرب من ٢٥ بالمئة من إجمالي الوظائف.

٣ ـ المشاركة في الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية

في مجال المشاركة الدبلوماسية من الممكن الإشارة إلى ما يلي: اقتحمت المرأة السلك الدبلوماسي في البلدان العربية التي مرت بتجارب تنموية، مثل مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين، وارتفعت مشاركتها، فشغلت في بعض تلك البلدان منصب سفير إلى جانب تبوئها المناصب الدبلوماسية الأخرى.

لم تشر تقارير الدول الخليجية إلى شغل المرأة الخليجية منصباً من مناصب السلك الدبلوماسي، سوى إشارة وردت في التقرير الوطني للكويت عن شغل امرأة كويتية

منصب سفير. ولا بد من التنويه هنا بوجود ست نساء خليجيات من البحرين وعُمان والعربية السعودية، عاملات ضمن فئات الفنيين في الأمم المتحدة ويشغلن مقاعد من حصص دولهن.

وقد بلغ عدد الدبلوماسيات في مصر المعينين في وزارة الخارجية نحو ١٤ بالمئة من إجمالي عدد الدبلوماسيين.

وفي لبنان، ارتفعت نسبة النساء في السلك الدبلوماسي إلى ١٠ بالمئة في السنوات الأخيرة، وتفرض الأحكام القانونية شروطاً خاصة على عمل النساء في هذا القطاع، حيث إنه لا يسمح للمرأة المتزوجة بالتقدم إلى اختبارات السلك الخارجي.

إلا أن المرأة الأردنية لم تتمتع بحق أن تكون سفيرة سوى عام ١٩٨٠، حيث عينت أول سفيرة أردنية.

في العراق، تحتل المرأة المواقع القيادية في السلك الدبلوماسي. فلقد تبين من الاحصاءات الرسمية أن عدد النساء اللاتي شغلن وظيفة مستشار وسكرتير أول وسكرتير ثانٍ وسكرتير ثالث وملحق ومدير بلغ ٢٩ بالمئة في سنة ١٩٨٠، وارتفع سنة ١٩٨٥ إلى ٣٠ امرأة تبوأت احداهن منصب الوزير المفوض، وإلى ٥٤ امرأة سنة ١٩٩٣.

وفي السودان، يتضح من البيانات الاحصائية ضعف التمثيل النسائي في المجالات الدبلوماسية الرسمية في السودان، على رغم شغل المرأة مواقع قيادية على جميع مستويات صنع القرار.

٤ ـ المشاركة في المحليات الوطنية

تشير التقارير الوطنية إلى أهم مؤشرات مشاركة المرأة في المحليات الوطنية على الوجه التالي:

أ ـ لم تتولَّ المرأة العربية حتى الآن منصب المحافظ.

ب ـ تفاوتت مشاركة المرأة في بعض المجتمعات العربية لأسباب ترجع، إما لإلغاء بعض الدول نصوصاً كانت تدعم مشاركة المرأة، أو إلى عدم استفادة المرأة من الحق الممنوح لها.

ج ـ انخفاض نسبة مشاركة المرأة في مجالس القرى وانخفاض نسبة المشاركة في السنوات الأخيرة.

د ـ اعتماد بعض البلدان على تعيين المرأة في المحليات لضمان مشاركتها في إدارة شؤون المحليات.

ولقد تبين أيضاً:

أ ـ خلط بعض البلدان بين معنى المشاركة، ومزج مضمون المشاركة في إدارة

المحليات بمضمون النشاط الحزبي «سواء الحكومي أو المعارض».

ب ـ حرص بعض البلدان على تقديم المعلومات حول ممارسة المرأة إلى إدارة المحليات بما فيها تبيان مساهمتها في الإدارة المحلية، وإغفال بعضها الآخر هذا الأمر.

ج ـ بروز خصوصية المجتمع الفلسطيني في إدارة المحليات ومزج إدارة المحليات بالمضمون العسكري والسياسي.

٥ ـ كبار العاملات برؤوس أموالهن

تشير الدراسات السورية إلى أن النساء المسجلات في غرفة الصناعة والتجارة في مدينتي دمشق وحلب بلغ عددهن ٩٨٥ امرأة، وهي نسبة لا تتجاوز ٢,٣٧ بالمئة من إجمالي المسجلين.

وتشير احصاءات اتحاد غرف التجارة العراقي، إلى أن عدد النساء المساهمات في النشاط التجاري انخفض من ٢٧,٥ بالمئة إلى ١٦,٥ بالمئة، ويؤكد التقرير الوطني استمرار الانخفاض لأسباب تتعلق بظروف الحصار.

أما في فلسطين، فإن نسبة النساء العاملات برؤوس أموالهن تبلغ ١,٢٨ بالمئة من مجموع منتسبي غرفة تجارة نابلس، وفي القدس تبلغ نسبة مساهمة النساء ٦٥ بالمئة من مجموع المساهمين في شركة القدس للمستحضرات الطبية.

وفي الدول الخليجية، ورد في تقرير الإمارات العربية المتحدة عن اللواتي يعملن لحسابهن الخاص من العاملات برؤوس أموالهن، وأسفرت البيانات الاحصائية أن نسبة هؤلاء النساء بلغت نحو ٠,٤ بالمئة سنة ١٩٨٠ بالنسبة إلى المجموع الكلي للأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص، ثم انخفضت نسبة النساء إلى ٠,٣ بالمئة سنة ١٩٨٥، ثم إلى ٠,٢ بالمئة. وفي قطر تبين احصاءات ١٩٨٦ أن امرأة قطرية واحدة كانت تعمل لحسابها الخاص في مقابل ٤٩٩ قطرياً من الفئة نفسها. وتبيّن أنه يوجد نساء من جنسيات أخرى يعملن لحسابهن الخاص، وبلغ عددهن ٩ نساء مقابل ١٤٢٢ رجلاً من الفئة نفسها. وأسفرت إحصاءات عُمان الرسمية عن أنه في سنة ١٩٩٣ بلغت نسبة كبار العاملات برؤوس أموالهن نحو ٢٧ بالمئة من المجموع الكلي لأصحاب الأعمال في عُمان.

٦ ـ كبار العاملات في حقول الإدارة

تبين التقارير الوطنية عدم توفر بيانات تفصيلية عن وضعية المرأة العربية في فئة كبار العاملين في حقل الإدارة، إلا أنه من الممكن الاستنتاج أن هناك ضآلة في عدد النساء العاملات في هذا الحقل، وغياب تمثيل المرأة الخليجية فيها وصعوبة الحصول على بيانات احصائية دقيقة عن وضعية المرأة الفلسطينية لخصوصية ظرفها. ففي مصر تبلغ نسبة كبار العاملات في حقول الإدارة ١٩,٩ بالمئة، وفي سوريا يبلغ عدد المديرات في القطاع العام

١ من ٥٠٥٣. وفي الكويت ارتفعت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية إدارية من ٣,٢ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٧,٦ بالمئة عام ١٩٩٣ من إجمالي العاملين في تلك المناصب. وفي العراق تبلغ شاغلات تلك المناصب ١٠ بالمئة.

٧ ـ أرباب وأصحاب مؤسسات العمل

من أهم النتائج المستمدة من المؤشرات التي تضمنتها التقارير الوطنية ما يلي:

أ ـ عدم وضوح معنى أصحاب وأرباب مؤسسات العمل، فلقد عرضها بعض التقارير الوطنية إجمالياً من دون تفصيل لقطاعات النشاط الاقتصادي. وبعضها الآخر مال إلى الاستفاضة وسرد معدلات المرأة في القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي، والبعض الثالث اعتبر الأعمال الهامشية مثل «البائعات الجوالات» من ضمن أصحاب الأعمال. وفضل البعض الأخير عدم الإشارة إلى وضعية المرأة في هذا الخصوص.

ب ـ ارتباط معدل مشاركة المرأة بالسياسة الاقتصادية للدولة. ففي مصر على سبيل المثال، ارتبط ارتفاع معدل النساء صاحبات الأعمال بتطبيق سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي.

ج ـ ارتباط جنسية المرأة صاحبة العمل بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع بالنسق القيمي السائد. فلقد اتضح في دولة قطر مثلاً أن الغالبية العظمى للنساء صاحبات الأعمال مع ضآلتها تنتمي إلى جنسيات غير قطرية.

د ـ خصوصية الشعب الفلسطيني أدت إلى صعوبة التعرف إلى أوضاع المرأة الفلسطينية صاحبة العمل والمقيمة في الدول العربية، وأيضاً إلى قصور المادة الاحصائية التي تعبر عن وضعية المرأة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة.

وتبيّن إحصاءات الكويت أن عدد صاحبات العمل تضاعف مرتين ونصف ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٣، ويوضح ذلك الاتجاه المتنامي لتشجيع المرأة على إدارة أعمالها بنفسها، على رغم أنه لا يزال منخفضاً نسبياً مقارنة بأعداد الذكور في هذا المجال. وقد يرجع ذلك إلى الظروف الخاصة بالمجتمع الكويتي من حيث العادات والتقاليد، ومن حيث اعتبار رب العائلة هو المسؤول عن رعاية الأسرة مع احتفاظ المرأة بذمة مالية خاصة بها، وحسابات خاصة بها في البنوك، حسب ما تقتضيه قواعد الشريعة الإسلامية.

أما في الإمارات العربية المتحدة، فيتضح أنه توجد نساء صاحبات مؤسسات عمل، وإن لم يكن عددهن كبيراً، ولكنه في تزايد مستمر، كما لوحظ أنه على رغم تزايد عدد أولئك النساء، إلا أن نسبتهن مقارنة بإجمالي أصحاب الأعمال، كانت ثابتة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، فقد بلغت ٠,٤ بالمئة وانخفضت إلى ٠,٣ بالمئة عام ١٩٩٣. ومن المتوقع أن يؤدي تطور النشاط الاقتصادي في الدولة واتساع رقعة القطاعات الاقتصادية إلى دخول أعداد أكبر من النساء في هذا المجال.

ثانياً: الآليات والبرامج التي من شأنها تعزيز تقدّم المرأة

في إطار الاستراتيجيات التطلعية يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية المستمدة من التقارير الوطنية:

١ ـ عرضت غالبية التقارير الوطنية دور الحكومة في تعزيز آليات تقدّم المرأة، سواء بالتأكيد على آليات الوزارات المعنية بشأن المرأة، أو بالتأكيد على دور الحكومة في دعم الاتحادات والجمعيات النسائية. فلقد تبين أن دعم الحكومة للمنظمات غير الحكومية النسائية ساعد على تنشيط الاتحاد النسائي كآلية من آليات تقدم المرأة في إطار التنظيمات السياسية الفوقية، والتي يتحدد فيها دور المرأة مسبقاً، إلا أن ذلك قد يؤدي في بعض الأحيان إلى المظهرية، وإلى طروحات تتحدى التركيبة الاجتماعية العربية والنسق القيمي السائد.

٢ ـ طرحت غالبية التقارير الوطنية الآليات بشكل أفكار مفصومة عن واقع المرأة العربية، إضافة إلى عدم الإشارة بوضوح إلى: البرامج والمشاريع، السياسات المتبعة، الموارد المالية والبشرية، نوعية المستفيدات وشرائحهن واحتياجاتهن وعددهن، إغفال دور آليات الإعلام والبيئة، وأخيراً لم ترد أية إشارة واضحة عن مظاهر النقص في الآليات والبرامج.

٣ ـ بيّنت عدم وضوح سياسة فوقية منسقة بشأن تعزيز آليات تقدم المرأة، وعدم تناسق الآليات التي تستخدم، هذا إلى جانب توظيف تلك الآليات في دعم دور ومكانة بعض صفوة النساء من دون القطاعات العريضة من نساء المجتمع.

٤ ـ أشارت إلى توظيف مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات النسائية الأهلية كآلية بديلة شرعية من النشاط السياسي والنقابي، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تمحور عمل تلك التنظيمات النسائية حول العمل السياسي الحركي على حساب قضايا المرأة المجتمعية أو التمحور حول أنشطة نسائية رعائية على حساب المشاركة السياسية.

٥ ـ إدراك بعض التنظيمات الأهلية خلال الحقبة الأخيرة عدم فاعلية منهج الرعاية الاجتماعية في مواجهة تحديات المرأة واجتهادها في احتذاء منهج تحسين أوضاع المرأة وتعزيزها كأداة أساسية في تنفيذ برامجها.

٦ ـ وتتبلور خصوصية المرأة الفلسطينية في ازدواجية دورها، فالاحتلال الاسرائيلي أدى إلى توظيف آليات المرأة سياسياً وعسكرياً لصالح القضية الفلسطينية.

ثالثاً: الوعي بحقوق المرأة المعترف بها وطنياً ودولياً

في إطار طرح التقارير الوطنية للوسائل التشريعية والتدابير الأساسية التي اتّبعت في البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة، لزيادة الوعي بين الرجال والنساء بحقوق المرأة،

من الممكن استعراض المؤشرات التالية وتفاصيلها:

الوسائل التشريعية

تنص غالبية الدساتير على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وتنص على تكافؤ الفرص بينهما، وتقوم التشريعات الأساسية التي تنظم الحقوق العامة والعلاقات الاجتماعية والمالية والشخصية على أساس المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات مع مراعاة خصوصية دور المرأة. فأفردت لها التشريعات بعض الحقوق الخاصة من أجل حماية الأمومة والطفولة، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى رغم تمتع المرأة العربية بقدر كبير من الحقوق الاجتماعية، بقوة الدساتير والقوانين، وخصوصاً في مجال ممارستها حقوقها السياسية والاقتصادية واستقلالية ذمتها المالية، وعلى رغم إدخال بعض التعديلات على نصوص القوانين والاجراءات المتبعة في شأن الأحوال الشخصية، وعلى رغم كل ذلك لا تزال المرأة العربية تعاني الأمور التالية:

أ ـ الاستثناءات القانونية من القاعدة الأساسية للدساتير والقوانين وعدم السماح للزوجة بالسفر إلا بموافقة الزوج، وقصور النصوص التشريعية المتعلقة بالنفقة والحضانة عن مواجهة مشاكل المرأة المطلقة وحضانة الأطفال.

ب ـ عدم فاعلية النصوص التشريعية بصفة عامة، وقصورها في التطبيق، الذي يتجسّد في عدم تولي المرأة في غالبية الدول العربية منصباً قضائياً أو تقدمها إلى المراكز القيادية في المحليات كمركز المحافظ أو العمدة.

ج ـ عدم قدرة المرأة المتزوجة من غير مواطني البلد من إعطاء جنسيتها إلى زوجها وأولادها، بينما الرجل المتزوج من أجنبية يعطي الجنسية لأولاده وزوجته.

وتتجسد استثناءات النصوص التشريعية الخاصة بالمرأة والفجوة بين النص القانوني والتطبيق في موقف غالبية البلدان العربية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعدم تصديق بعض البلدان عليها، وتصديق البعض الآخر مع التحفظ على بعض البنود المتعلقة بالأحوال الشخصية بسبب تعارضها مع أسس الشريعة الإسلامية.

وتبقى الإشارة إلى خصوصية المرأة الفلسطينية من حيث معاناتها بسبب الخضوع إما لتشريعات البلدان العربية أو الأجنبية أو الاسرائيلية، إضافة إلى معاناتها مشكلة الجنسية، فالمرأة الفلسطينية مثلها مثل الرجل، تحمل حتى اليوم وثيقة سفر أو جنسية البلد الذي لجأت إليه.

تشير التقارير الوطنية إلى أن غالبية البلدان العربية تعاني تبعات عدم فاعلية التدابير في مواجهة نقص الوعي بحقوق المرأة، وقد يرد ذلك إلى عدم وجود سياسة عربية أو

قطرية واضحة متسقة مع احتياجات المرأة كقوة اقتصادية اجتماعية. وقد استفادت من تلك التدابير المرأة الحضرية، امرأة الشرائح الاجتماعية الوسطى على وجه الخصوص، من دون زميلتها في الريف، أو من الشرائح الاجتماعية الأخرى، واللائي يمثلن غالبية نساء البلدان العربية، ولعل سبب ذلك هو عدم اكتمال أو تكامل التشريعات والتدابير لمعالجة أوضاع غالبية نساء الوطن العربي، ولا بد من التأكيد أن من الصعوبة بمكان ممارسة الحقوق السياسية الممنوحة بقوة قراءات فوقية في إطار ثقافة القرية المقننة بتقاليد وأعراف تحكم العلاقات والأدوار بين الأفراد وتفرض تبعية المرأة للرجل.

رابعاً: الفقر

من منطلق تعريف منظمة الصحة العالمية الفئات المعرضة أكثر من غيرها للإيذاء بأنها النساء والأطفال والقطاعات العاملة من السكان الذين يعيشون في حالة حرجة ويتعرضون لمخاطر عالية، واعتبار البنك الدولي أن الوطن العربي كجزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، هو من المناطق التي ارتفع فيها معدل الفقر خلال النصف الثاني من الثمانينيات، وأن الفقر يتسم بتميز نوعي واضح، فنسبة كبيرة من الأسر الفقيرة ترأسها نساء، وكثيراً ما تكون حالة النساء من أفراد الأسرة الفقيرة أسوأ من حالة الرجال، نظراً إلى الفروق الناتجة من التوزيع النوعي في عملية توزيع الغذاء، والاستحقاقات الأخرى داخل الأسرة.

وفي ما يلي بعض مؤشرات الفقر في محيط النساء في المنطقة العربية:

١ ـ النساء المعيلات لأسرهن

أسفرت نتائج البحوث والدراسات المحدودة كما ونوعاً، عن ارتفاع نسبي لعدد الأسر التي ترأسها امرأة، وتمركز غالبية تلك الأسر في المناطق الحضرية.

أ ـ يعتبر الترمل هو السبب الرئيسي في إعالة النساء لأسرهن في غالبية البلدان العربية التي تعاني الفقر، ففي لبنان تبين أن غالبية المعيلات لأسرهن من الأرامل. وفي الصومال تبيّن نتائج البحوث ان من أهم أسباب الفقر في محيط النساء هو الترمل بسبب الحرب. فلقد أفصحت تلك البحوث عن أن ٧١ بالمئة من الأسر في المناطق الريفية تعيلها امرأة بسبب وفاة الزوج في الحرب في الصومال، إضافة إلى أسباب أخرى، منها هجرة الزوج للعمل في البلدان العربية المستوردة للعمالة.

ب ـ تتميز الدول الخليجية بظرف موضوعي أدى إلى وصف تلك الدول بمجتمعات الوفرة والرفاهية. فللدولة في تلك المجتمعات دور مهم يحول دون تفاقم ظاهرة النساء المسؤولات عن أسر، ويتجسد ذلك في رعاية الدولة المادية لتلك الفئة.

ج ـ أما فلسطين فهي حالة خاصة، بسبب التغيرات السكانية والحرب المستمرة

والهجرات والنزوحات الدائمة التي تؤدي بالنساء إلى إعالة أسرهن، إضافة إلى نساء الشهداء والمعتقلين والمبعدين.

د ـ يعتبر الصومال حالة خاصة أيضاً، فلقد أفصحت نتائج بعض الدراسات عن أن النساء اللائي تحت خط الفقر تبلغ نسبتهن في مناطق البادية نحو ٤٩ بالمئة من المجموع الكلي، وفي المناطق الريفية نحو ٤٧ بالمئة، وفي المناطق الحضرية ما يقرب من ٤٢ بالمئة من المجموع الكلي لسكان الحضر، والعامل الرئيسي لوجود الفقر هو الحرب بإفرازاتها المتجسدة في المجاعة والهجرة والعنف.

هـ ـ إن غالبية الأسر التي تعيلها امرأة تقع في شريحة الفقراء، ففي جمهورية مصر العربية ينخفض دخل الأسر التي تعيلها النساء بنحو ٣٧ بالمئة عن متوسط دخل الأسر التي يعيلها الرجل، وفي الأردن تتمركز الأسر التي ترأسها امرأة في الفئات الدنيا من شرائح الدخل التي تقل عن ١٠٠ دينار، مقابل ١٩,٣ بالمئة من مجموع الأسر التي يقع دخلها ضمن هذا المستوى من الدخل.

و ـ أما بالنسبة إلى الدول الخليجية التي لها خصوصيتها، فيبيّن التقرير الوطني للإمارات العربية المتحدة ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ١٧,٦ ألف دولار سنة ١٩٩٣. ويلاحظ أن نسبة النساء المعيلات لأسرهن قد ارتفعت من ١,٦ بالمئة من المجموع الكلي للأسر إلى ٢,٦ بالمئة، وتتولى الدولة رعاية تلك الأسر بالإعانات المالية اللازمة لتوفير مستوى معيشة يلائم الظرف الاجتماعي للدولة.

وللدولة في الكويت دور مهم يحول دون تفاقم أزمة النساء المسؤولات عن أسرهن، فالمرأة الكويتية لا تعاني تلك المشكلة بسبب تطبيق قانون المساعدات العامة. وفي عُمان، على رغم الارتفاع البسيط في نسبة النساء المعيلات لأسرهن، إلا أن الدولة حريصة على زيادة المبالغ المخصصة لهن.

٢ ـ البطالة

تبيّن التقارير الوطنية القضايا التالية:

أ ـ ترتبط بطالة النساء بالفقر والأمية.

ب ـ ينخفض معدل البطالة اجمالاً في الدول الخليجية بصفة عامة، وقد يرجع سبب الانخفاض إلى أن هذه الدول تسعى إلى توفير عمل لكل مواطن، إضافة إلى عدم السماح للعمالة الوافدة إليها بالدخول إلا بشرط التعاقد على عمل فعلي.

ج ـ ارتفعت نسبة البطالة في بعض البلدان العربية، مثل الأردن واليمن بعد حرب الخليج بسبب عودة العمالة إلى أوطانها الأصلية.

د ـ أدت ظروف الاحتلال في فلسطين، وأحداث لبنان وحرب الخليج إلى انخفاض

نسبة المرأة الفلسطينية في قوة العمل.

هـ ـ من المؤكّد أنه عند الأزمات الاقتصادية يرتفع معدل بطالة النساء على بطالة الرجال، فالتوجه العام في حالة ارتفاع معدّل البطالة هو تفضيل تشغيل الرجال إذا ما زاد عرض العمل، وهو ما تؤكّده نتائج الاحصاءات في الدول العربية.

٣ ـ المراكز العامة للعناية اليومية بالأطفال

تبيّن التقارير الوطنية ما يلي:

على رغم الارتفاع الملحوظ في عدد المراكز العامة خلال السنوات الأخيرة، فإن الاحصاءات تشير إلى أن نسبة الأطفال الملتحقين بها نسبة ضئيلة من مجموع الأطفال الذين يقعون في الفئة العمرية نفسها وفي حاجة إلى الالتحاق بتلك المراكز. إضافة إلى ما أفصحت عنه بعض البحوث من هامشية تلك المراكز وعدم فاعليتها في التخفيف من أعباء الأم العاملة.

٤ ـ التدريب المهني

تبيّن التقارير الوطنية ما يلي:

أ ـ يعتبر التدريب المهني من أهم الوسائل المساعدة على رفع المهارات المطلوبة لسوق العمل.

ب ـ اختلفت مؤشرات طرح التدريب المهني بين الدول العربية، فبعض الدول مثل مصر اعتمدت في توصيف التدريب المهني على مؤشرات التعليم المهني والفني النظامي. وتطرّقت دول أخرى مثل الأردن وفلسطين إلى توصيف دور مؤسسات التدريب الرسمية والأهلية في هذا الخصوص.

ج ـ تبيّن أنه على رغم تزايد عدد المتدربات خلال السنوات الأخيرة، فإن عددهن ما زال قليلاً بالنسبة إلى أقرانهن من الرجال.

د ـ ازداد الاهتمام بالتدريب في دول الخليج بعد حرب سنة ١٩٩٠ تلبية لسياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

خامساً: المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل

نتطرق هنا إلى المنطلقات الأساسية في دراسة قضايا التعليم والخدمات الصحية والعمل، ومن الممكن ايجازها في ما يلي:

١ ـ التحدي الأساسي لتمكين المرأة في مجالات التعليم والصحة والعمل هو ارتفاع معدل سكان بعض البلدان العربية. وإن نسبة النمو السكاني مرتفعة في البلدان العربية

مقارنة بنسب النمو السكاني في بقية الدول النامية. كما يعتبر الارتفاع النسبي لمعدلات الخصوبة هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدل النمو السكاني، وهذا يعني ارتفاع نسبة السكان في فئات العمر الصغيرة، الأمر الذي يؤدي بدرجة ما إلى تحجيم الامكانات المادية في توفير خدمات الصحة والتعليم والعمل.

٢ ـ من أهم الحقب التي تعرضت فيها المرأة لعوامل التغير والتغيير هي عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وكانت أهم تلك العوامل القوانين التي غيرت وحددت إطار وسياق المجتمع العربي خلال تلك الحقب، فتميزت تلك الحقب بارتفاع معدلات التعليم، وبالتزام غالبية البلدان العربية برعاية الأفراد صحياً واجتماعياً، والالتزام بتوفير فرص العمل لكل من الرجل والمرأة، واعتماد العديد من التشريعات من أجل زيادة مساهمة المرأة في مجال العمل ومن أجل مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات.

٣ ـ على رغم تطور التشريعات الاجتماعية، فإنها في التطبيق لا تعطي فرصة لتوظيف إمكانات المرأة وطاقاتها. وتعاني المرأة العربية تبعات تقاليد تكبل فلسفة التشريعات المتطورة في واقع يتصف بسرعة الحركة والتغير، وهذا يدفع بعض المجتمعات العربية إلى إصدار قوانين خاصة بالمرأة بقصد دعمها ومساعدتها على ممارسة حقوقها.

١ ـ الأمية

تشير التقارير الوطنية إلى التالي:

أ ـ حرص البلدان العربية على تنفيذ برامج محو الأمية في محيط كل من الرجال والنساء.

ب ـ على رغم الانخفاض النسبي لمعدل الأمية بين كل من الرجال والنساء، فإن المجتمع العربي ما زال يعاني تبعات مشكلة الأمية بصفة عامة، ومشكلة أمية النساء بصفة خاصة.

ج ـ تتفاوت معدلات نسبة أمية النساء من دولة إلى أخرى، ففي اليمن تبلغ نسبة أمية النساء ٨٥ بالمئة، تليها الصومال بنحو ٧٩ بالمئة، ثم مصر بنحو ٥٩,٢ بالمئة، ثم الكويت حيث بلغت النسبة ٣٨,٤ بالمئة، ثم سوريا ٣١,٦ بالمئة، والعراق ٢٥,٢ بالمئة، والأردن ٢٥ بالمئة، وفلسطين ٢١,٢ بالمئة. وتعود أسباب استمرار ارتفاع معدل الأمية بين الدول العربية إلى:

(١) التقاليد، خصوصاً في الريف والبادية.

(٢) ارتفاع معدل أمية المرأة الذي يمكن أن يفسر جزئياً بارتفاع معدل الأمية في الفئات العمرية التي تجاوزت سن الأربعين، والتي لم تتح لها فرص التعليم.

(٣) عدم الالتزام بسياسة التعليم الالزامي.

(٤) الكثافة السكانية لبعض الأقطار.

(٥) ضعف الامكانات المادية والبشرية في بعض الدول العربية.

د ـ تتميز بعض الدول الخليجية بوضع سياسات لبرامج محو الأمية، وبالانخفاض النسبي الملحوظ لمعدل الأمية، مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى، وقد يفسر ذلك بالقدرة المالية لهذه الدول، بالإضافة إلى قلة عدد السكان.

هـ ـ ايجابية دور المنظمات الأهلية وفعاليتها في برامج محو الأمية، والتعاون الفعّال بين تلك المنظمات والحكومات في هذا الشأن.

و ـ يتضح كذلك أن برامج محو الأمية لا تأتي بثمارها، إذ تكتفي بتقديم دورات مبسطة لتعليم مبادئ القراءة والكتابة بصورة عامة، وبانتهاء الدورة تفقد المرأة الدارسة ما اكتسبته تدريجياً لعدم المتابعة.

٢ ـ التعليم

يمكن تلخيص مؤشرات التعليم على مستوى البلدان العربية بما يلي:

أ ـ تنص جميع قوانين البلدان العربية ودساتيرها على حق المرأة في التعليم، وعلى تكافؤ فرصها مع الرجل في هذا الحق.

ب ـ حققت البلدان العربية خلال العقدين الماضيين تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم بصفة عامة، وتعليم المرأة بصفة خاصة، وتزايد عدد الإناث المسجلات في جميع المراحل التعليمية مقارنة بالعقود السابقة، وتساوت في بلدان عربية كثيرة معدلات تعليم الاناث بمعدلات الذكور في المراحل التعليمية المختلفة ومن الممكن القول إنه في غالبية البلدان العربية تتماثل نسب خريجات المراحل التعليمية المختلفة مع نسب التحاقهن بالمراحل التعليمية.

ج ـ تتأثر نسب التحاق الإناث بالتعليم في المناطق الجغرافية حيث تقل نسب الإناث الملتحقات بمراحل التعليم في الريف والمناطق النائية عن نسب الإناث الملتحقات بمراحل التعليم في المناطق الحضرية.

د ـ على رغم حداثة التعليم الإلزامي في الدول الخليجية، فإن بعض الدول يتميز بارتفاع معدل تعليم الإناث، بل وأحياناً تتفوق معدلات تعليم الإناث على معدلات أقرانهن من الذكور، وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة الخليجية تعتبر التعليم مصدراً لحركتها الاجتماعية وانخراطها في المجتمع.

هـ ـ بتجاوز الأرقام، من الممكن الاستنتاج أن التعليم كنظام اجتماعي جاء ليتكيف مع ثقافة المجتمع التقليدية، بمعنى آخر أن الرؤية التقييمية لمتغير التعليم لا ترتبط بالمؤشر الكمي فقط، فتفوق المرأة العربية في التحصيل الدراسي، على سبيل المثال، وإن كان

يعتبر مؤشراً إيجابياً ويدل على تميز المرأة من الرجل، إلا أنه قد يعتبر مؤشراً على استمرار عدم المساواة في تكافؤ الفرص المتاحة في المجتمع، فتنوع فرص الفتى ونشاطاته، تجعله يوزع طاقاته ونشاطاته على الفرص المتنوعة المتاحة له، وهذا يؤدي إلى عدم التركيز حول التحصيل الدراسي، في حين أن الفتاة ليست لديها الفرصة المتاحة للفتى، وبذلك لا خيار لها سوى التركيز على التحصيل الدراسي.

و ـ وتتأكد مصداقية عدم المساواة في الفرص أيضاً في أنه على رغم الارتفاع النسبي لمعدل الإناث خريجات مرحلة التعليم الثانوي، إلا أن غالبيتهن يلتحقن بالكليات النظرية، وقلة منهن (في حال سماح نظم التعليم) يلتحقن بالكليات العملية والتقانية.

ز ـ وفي إطار حالة فلسطين الاستثنائية من حيث مواجهة العمليات التعليمية وخصوصاً وقت الانتفاضة وخلال المرحلة الانتقالية الراهنة، تشارك المرأة الفلسطينية اختها العربية في عدم التكافؤ النسبي لفرص التعليم للأسباب الواردة أعلاه.

٣ ـ الصحة

على رغم التحسن الملحوظ في مستوى الصحة العامة في الدول العربية طبقاً لمؤشرات التنمية البشرية، فإن الدول العربية تتفاوت في ما بينها في مستوى الصحة العامة، فغالبية البلدان العربية ما زالت تعاني:

أ ـ الانخفاض النسبي لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة مقارنة ببعض الدول النامية، ومقارنة أيضاً بجميع دول العالم المتقدم.

ب ـ ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة.

ج ـ ارتفاع في معدلات وفيات الأطفال الرضع يصاحب ارتفاع المعدل السابق.

د ـ ارتفاع معدلات الخصوبة وتكرار الحمل والولادة، وكبر حجم الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض رعاية الأم والأسرة لكل طفل على حدة.

هـ ـ تدهور الوضع الصحي للمرأة العربية بتكرار عدد مرات الحمل والولادة في ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة.

و ـ تدهور مستوى التغذية وارتفاع نسبة الأطفال الذين يعانون فقر الدم. وفضلاً عن تلك القواسم المشتركة بين الدول العربية عن الوضع الصحي للمرأة العربية، فإن هذه الدول تتباين في توجهاتها وسياساتها الصحية وأساليب تناول تنظيم وتحديد النسل.

٤ ـ العمل

من أهم مؤشرات العمل على الصعيد العربي ما يلي:

أ ـ ازدياد حجم القوى العاملة بشكل عام، والقوى النسائية بشكل خاص، كنتيجة

للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلدان العربية.

ب ـ أدى الارتفاع النسبي لمعدلات التعليم إلى إحداث تطورات أساسية في البنية الهيكلية للقوى العاملة النسائية وإلى تنوع طبيعة الطلب عليها ضمن قطاعات الاقتصاد غير التقليدية، وفي الوقت نفسه كان ارتفاع معدل تعليم النساء عقبة تواجههن في عدم توفر فرص عمل تلائم اختصاصاتهن الدراسية في إطار معاناة بعض المجتمعات العربية الأزمات الاقتصادية والبطالة.

ج ـ تختلف معدلات النشاط الاقتصادي للإناث اختلافاً كبيراً بين البلدان العربية، خصوصاً في القطاع غير الرسمي وفي قطاع الزراعة.

د ـ تشير البيانات الاحصائية إلى وجود عدد كبير من النساء العربيات في مهنة التعليم، وقد يفسر ذلك باتجاه غالبية الإناث إلى التعليم التربوي الذي يؤهلهن لمهنة التعليم، والتي تتسق مع النسق القيمي السائد الذي يعتبر مهنة التعليم امتداداً لوظيفة المرأة الأساسية في التنشئة الاجتماعية.

هـ ـ أسفرت البيانات الاحصائية الواردة عن ارتفاع معدل عمالة المرأة في الزراعة، سواء كان عملها بأجر أو من دون أجر، ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية تتعلق بتولي المرأة أعباء العمل الزراعي، أو إلى عوامل أفرزتها التغيرات المجتمعية على مستوى الحقبة الأخيرة كهجرة الزوج للعمل في الدول الخليجية.

و ـ يستلزم الحديث عن ارتفاع معدل عمالة المرأة إعادة تعريف «أدوار المرأة» بالأسلوب الصحيح الذي يتلاءم مع متطلبات واقع المجتمع وتحدياته. فالدور هو الحقوق التي تكتسب والواجبات التي تقوم في إطار السياق الاجتماعي. إن قيام المرأة بأدوار متعددة داخل المنزل وخارجه أدى إلى عدم الفهم الصحيح لهذه الأدوار، فلقد كان عليها أن تعمل خارج المنزل طبقاً للمعايير الجديدة، كما كان عليها أن تعمل داخل المنزل طبقاً للمعايير القديمة. ولقد أدى تعدد أدوار الزوجة/الأم إلى إرهاق نفسي وجسدي، الأمر الذي أثر في دورها الإنتاجي ودورها الرعائي. ولقد ساهمت التشريعات في خلق نظم اجتماعية جديدة، وتصورات فكرية جديدة لم تحدث تغييراً جذرياً في اتجاهات الأفراد أو في ثقافة الأسرة بما فيها المرأة نفسها.

ز ـ هناك بعض المحاولات الفنية الاحصائية والتي تبلورت في النظام الجديد للحسابات القومية المعد من قبل الأمم المتحدة لاعتبار عمل المرأة في المنزل عملاً منتجاً واحتسابه ضمن النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا المفهوم ما زال محصوراً في المجالات البحثية ولم يستوعب اجتماعياً وثقافياً.

سادساً: العنف ضد المرأة

تتميز الفترة الراهنة باهتمام المنظمات الدولية والحركات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان بقضايا العنف ضد المرأة. ونظراً إلى ما يسود المجتمع العربي من قيم وتقاليد نابعة

من تعاليم الدين الإسلامي التي تحث على احترام المرأة وإكرامها والعناية بها، فإن مؤسسات المجتمع لا تعترف بوجود مشكلة وتحاول قدر الامكان طمس معالم العنف ضد المرأة. وقد يرجع ذلك إلى ما هو سائد عن أية مشكلة تعترض أحد أفراد الأسرة باعتبارها مشكلة داخلية يجب أن تعالج في إطار الأسرة، وخصوصاً إذا كان المتعرض لهذه المشكلة هو المرأة.

ويعتبر العنف ضد المرأة في بعض البلدان العربية مثل لبنان والعراق وفلسطين في مرتبة القضايا الثانوية نتيجة لمعاناة كل من الرجل والمرأة آثار الحروب أو الاحتلال.

١ ـ أهم أشكال العنف ضد المرأة العربية

الإجبار على ترك المدرسة، والإكراه في بعض الأحيان على الزواج، والزواج المبكر، وتعرض الفتيات للضرب من جانب الأهل، وإجبار المرأة في بعض الأحيان على التنازل عن حقوقها الشخصية أو المدنية بقوة ضغط التقاليد والأعراف. ويعتبر بعضهم استمرار ظاهرة تعدد الزوجات في بعض البلدان العربية شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة.

ومن الصعوبة بمكان قياس العنف ضد المرأة قياساً كمياً، لعدم وجود معلومات حوله أو اعتبار قضية العنف قضية أسرية، أو لعدم رؤية المرأة بعض هذه الممارسات كنوع من العنف.

٢ ـ الأساليب المتبعة لحماية المرأة من الاستغلال

توجد في بعض البلدان العربية تشريعات تحمي المرأة من الاستغلال، في حين يفتقر بعضها الآخر إلى هذه التشريعات التي تحرم الاعتداء على حقوق المرأة والقاصرات من الفتيات.

وبعض المنظمات الأهلية يسعى إلى توعية المرأة بحقوقها القانونية بإعداد ورش العمل وإصدار نشرات ومطبوعات شهرية، وتنظيم دورات تدريبية، وتقديم الاستشارات القانونية للنساء.

سابعاً: أثر النزاعات والحروب على المرأة

لقد شهدت المنطقة العربية ما يقرب من ست حروب نتيجة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب الخليج في عام ١٩٩١، وأحداث لبنان واليمن والصومال، وعانى سكان الدول العربية مختلف أنواع الطرد والتهجير والتشريد، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد اللاجئين الذين تمثل النساء والأطفال النسبة الأكبر منهم.

وعانى لبنان تبعات الحرب الأهلية والاجتياح الاسرائيلي واحتلاله بعض أراضيه، ولم تستسلم المرأة اللبنانية للمعاناة القاسية بل جابهتها وقاومتها بقوة. فالاعتقال والخطف والاستشهاد والتهجير والإعاقة زادتها عزماً وتصميماً. فكانت معيلة للأسرة. وعانت المرأة اللبنانية آثار التهجير المباشر وغير المباشر. وتعاني المرأة مآسي الحرب والاحتلال التي تتجسد في تدهور الأوضاع المعيشية.

كما تعاني المرأة الجزائرية تدهور الأوضاع في الجزائر وتتعرض للذبح والقتل ولأنواع العنف كافة.

وكذلك فإن الأردن استقبل الهجرة الثالثة من المواطنين الأردنيين والفلسطينيين العائدين من الخليج نتيجة لحرب الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن النساء شكّلن نصف اللاجئين والنازحين والعائدين. وقد تحملت المرأة العبء الاقتصادي الأكبر المترتب على موجة الهجرة. من ذلك زيادة المسؤولية الأسرية والأعباء المنزلية وانخفاض مستوى الخدمات المتوافرة، وارتفاع معدل البطالة بين العائدين الذي أدى إلى ارتفاع البطالة بين النساء.

وفي اليمن شهدت المحافظات الجنوبية فيها أحداث كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨٦ وكان للحرب أثرها في المرأة والطفل، وقد تحملت المرأة مسؤوليتها ومسؤولية أولادها في حال قتل الأب أو سجنه.

وفي الصراع الداخلي الذي نشب في عام ١٩٩٤ عانت المرأة اليمنية أيضاً، ذلك لأن النزاعات المسلحة واتخاذ القرار فيها قضية ذكورية.

وفي العراق منذ اندلاع الحرب بين العراق وإيران كانت المرأة في كلا البلدين أولى ضحايا الحرب، وكذلك في حرب الخليج، وللحصار آثاره في المرأة والأسرة، حيث أضافت ظروف الحصار عليها مهاماً ومسؤوليات داخل الأسرة وخارجها.

وفي حرب الصومال لجأ إلى اليمن نحو ٢٠ ألف أسرة صومالية. فاشتغلت النساء الصوماليات خادمات في المنازل وانتشرت في أوساطهن وأسرهن أمراض كثيرة.

وليست هناك امرأة في العالم عانت آثار النزاعات المسلحة والحروب المستمرة كما عانت المرأة الفلسطينية، فخلال نصف قرن من الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومعاناة الشعب الفلسطيني آثار الحروب والاعتداءات، بدءاً من العام ١٩٤٨، تشردت مئات الألوف من الأسر الفلسطينية، وازدادت هجرة الذكور، وارتفعت نسبة الإناث إلى نسبة الذكور بين سكان الضفة والقطاع، وارتفعت نسبة العزوبية بين الإناث، الأمر الذي رفع اعداد الزيجات المكررة كما رفع حالات الطلاق، وشهدت المخيمات الفلسطينية في لبنان حروباً تدميرية، الأمر الذي زاد من معاناة المرأة الفلسطينية.

ثامناً: المرأة والبيئة

يتجسد دور المرأة العربية في الحفاظ على البيئة في مؤشرات وردت في بعض التقارير الوطنية، منها:

١ ـ التحاق المرأة في بعض البلدان العربية بوزارة البيئة، وقد شكلت نسبتهن في سوريا نحو ٦٠ بالمئة من المجموع الكلي للعاملين في وزارة الدولة لشؤون البيئة.

٢ ـ ارتفاع نسبة النساء العاملات في مراكز بحوث البيئة والمشاركة في إجراء الدراسات ووضع المعايير الفنية لحماية البيئة من التلوث.

٣ ـ تنظيم مؤتمرات بشأن دور المرأة في حماية الأسرة من مخاطر التلوث.

٤ ـ حرص المنظمات الأهلية على حماية البيئة، ففي لبنان وطبقاً للاحصاءات المتوفرة توجد ٣٠ مؤسسة تعنى بشكل خاص بشؤون البيئة، وتضم تلك المؤسسات عدداً كبيراً من النساء.

٥ ـ يساهم العديد من النساء مندوبات عن الجمعيات النسائية والأهلية والمهنية، مساهمة فعالة في لجان حماية البيئة ولجان ترشيد واستهلاك المياه وجمعيات الحدائق والزهور، وجمعيات الصحة والسلامة حيث تقوم المرأة بتنفيذ العديد من البرامج والفعاليات الرامية إلى توعية المجتمع وكيفية المحافظة على البيئة بمختلف أشكالها من ترشيد في الطاقة من ماء وكهرباء، والمحافظة على النظافة وتنسيق الحدائق المنزلية وتربية الطيور والحيوانات، وترسيخ القيم والعادات السليمة للأبناء وأهالي المجتمع من خلال المحاضرات والندوات التثقيفية والإرشادية.

تاسعاً: المرأة والإعلام

في إطار ثورة الاتصال والتقانة، كآليات يستعان بها في التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي، يتجه العالم اليوم إلى تعزيز دور المرأة في الإعلام سواء على المستوى العملي في أجهزة الإعلام أو تحسين وتطوير البرامج الإعلامية التي تعالج قضايا المرأة.

وتنتهج البلدان العربية المنهج العالمي في دعم دور المرأة في الاعلام، ولكن نظراً إلى خصوصية المجتمع العربي، فإن له في هذا الخصوص مؤشراته التي منها ما يلي:

١ ـ لا تزال غالبية وسائل الإعلام العربية تعكس صورة المرأة التقليدية وتركّز على الدور التقليدي للزوجة وربة البيت والأم، وتبرز صورتها التقليدية على حساب أدوارها الأخرى كعاملة وكمساهمة في اتخاذ القرار، وكإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والواجبات. وعندما تظهر المرأة في أدوارها الجديدة فإنها تبدو خاوية وخالية من الانفعالات والعواطف وغير إنسانية، الأمر الذي يثير الآخرين ضدها.

٢ ـ عدم معالجة وسائل الإعلام قضايا المرأة المعاصرة، مثل البيئة والسلام والمساواة في تكافؤ الفرص وحقوق الإنسان.

٣ ـ استغلال الاعلان التجاري لصورة المرأة للترويج للسلع.

٤ ـ اضطراب الرؤية الإعلامية للمرأة في بعض البلدان العربية التي تعاني تبعات الحروب.

تعقيب (١)

نيفين عبد المنعم مسعد(*)

لعلني لا أضيف جديداً عندما أُثني على شكر كل من سبقني من الأساتذة والزملاء للطرفين المنظمين لهذه الندوة المهمة، وهما: مركز دراسات الوحدة العربية، وجامعة قطر. لكنني أضيف أنني أعتز اعتزازاً خاصاً بمشاركتي في هذه الجلسة تحديداً حول أوضاع المرأة العربية والإيرانية. وعندما أزعم أنها تعد واحدة من أهم جلسات ندوتنا فأنا لا أبالغ، ولزعمي ما يبرره. **أولاً** لأن موضوع المرأة في الجمهورية الإسلامية هو أحد أكثر الموضوعات تعرضاً للخلط والتلبيس. وهو تارة يدرج في قائمة حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع موضوع الأقليات العرقية والدينية واللغوية، وتارة أخرى يعالج مستقلاً بذاته، لكنه في كل الأحوال يعد هدفاً لفيض من الكتابات المتحيزة في اتجاه أو في آخر. وأحسب أن في وجود زميلتين إيرانيتين بيننا قطعتا طريقهما من طهران إلى الدوحة لتحاضران وتناقشان وتتفاعلان معنا ما يعين على وضع الصورة حيث ينبغي لها أن تكون. **وثانياً** لأننا عندما نتحدث عن المرأة العربية والإيرانية فإن هذا يعني أن نقارن، وأن نتلمس بعض النجاحات في أحد النموذجين، ونتعاون على تجاوز بعض السلبيات في موضع آخر... ولنا في إطارنا الحضاري الإسلامي الجامع ما يهيئ لنا مزيداً من حرية الحركة أخذاً وعطاء. **وثالثاً** لأنه في الوقت الذي تنعقد فيه جلستنا هذه يدور في بكين جدل حاد تمثل المنصة جزءاً منه. وهو جدل يطال كل شيء، كل شيء، مفهوم النوع، محتوى الحقوق والحريات، حدود العلاقات الاجتماعية، دور الأسرة وشكلها. كما أنه جدل يلجئنا إلى الخوض في ما خيل لنا ألا نخوض فيه، إما لأنه بالغ الوضوح لبديهيته، وإما لأننا فائقو الاستمساك به لحرمته.

ومن أهمية موضوع هذه الجلسة أنتقل إلى مناقشته، وأبلور ملاحظاتي في نقاط أربع أساسية تستفيد من ورقتي د. معصومة ود. مريم وتضيف إليهما.

(*) أستاذة العلوم السياسية المساعدة، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

النقطة الأولى تتعلق بما سبق أن ألمحت إليه وهو أهمية إدخال البعد المقارن في التحليل. فقد عالجت كلتا الورقتين موضوع المرأة من زاوية أحادية، وظلت الحاجة إلى الربط بين هذه وتلك والبحث عن القسمات المشتركة بينهما. والقاسم المشترك الأعظم في حالتنا هذه هو القصور مدللاً عليه بمؤشرات التعليم والعمل والمشاركة السياسية وإن كنا سنلحظ وجود تفاوتات عدة بين إيران والبلدان العربية من جانب، والبلدان العربية وبعضها البعض من جانب آخر. فمن حيث التعليم كانت نسبة المتعلمات في منتصف الثمانينيات تبلغ ٣٩ بالمئة من إجمالي الإناث في إيران مقابل ٥٩ بالمئة للمتعلمين من الذكور. وتراوحت النسبة في الفترة نفسها في سائر البلدان العربية بين أدنى حد لها في السودان بواقع ١٥ بالمئة من إجمالي النساء مقابل ٣٣ بالمئة من إجمالي الذكور، وبين أعلى حد لها في العراق بواقع ٨٧ بالمئة من الإناث مقابل ٩٠ بالمئة من الذكور. وغنيٌ عن البيان أن النسب السابقة لا تلتفت إلى ظاهرة التسرب من مراحل التعليم المختلفة. ففي مطلع التسعينيات كان إجمالي النساء الإيرانيات المتعلمات ١٣ مليون امرأة وكانت نسبة من أتممن تعليمهن العالي منهن لا تتجاوز ٢,٢ بالمئة.

ومن حيث العمل كان نصيب النساء الإيرانيات في عام ١٩٨٦ من إجمالي قوة العمل هو ٩,٤ بالمئة، وتفاوتت هذه النسبة بين ٨,٨ بالمئة في الجزائر، و٩,٦ بالمئة في قطر، وبلغت أعلى معدل لها في الكويت بواقع ٢٠,٨ بالمئة.

ومن حيث المشاركة السياسية حصلت المرأة الإيرانية على حق التصويت في عام ١٩٦٣، أي بعد أربعة عشر عاماً من نظيرتها السورية (١٩٤٩) وبعد سبع سنوات من نظيرتها المصرية (١٩٥٦) وقبل سبعة عشر عاماً من نظيرتها العراقية (١٩٨٠). أما في دول الخليج فلا زال هذا الحق محجوباً عن النساء حتى الآن. وبلغت نسبة الإيرانيات المشاركات في البرلمان في عام ١٩٨٧، ١,٥ بالمئة من إجمالي الأعضاء، مقابل ٢,٤ بالمئة في الجزائر، و٣,٩ بالمئة في مصر، و٥,٦ بالمئة في تونس، و١٣,٢ بالمئة في العراق. أما بالنسبة للتمثيل النسائي في الأجهزة التنفيذية في العام نفسه، أي عام ١٩٨٧ فلم يكن قائماً في إيران والسودان وليبيا بينما وجدت ٥ نساء كويتيات عاملات في تلك الأجهزة على سبيل المثال كوكيلات لوزارات كالنفط والتعليم.

وتدلنا المؤشرات السابقة في واقع الأمر ليس على القصور في وضع المرأة العربية والإيرانية فحسب ولكن على عدم تجانسه وهو الأهم. فالتعليم النسائي لا يصبّ بالضرورة في مجرى قوة العمل، فكثير من المتعلمات هنا وهناك لا يعملن، كما ان كثيراً من العاملات هنا وهناك من النساء الأميات اللائي يحترفن الزراعة أو يمتهنّ العمل اليدوي أو خدمة الأسر. كذلك وهو أيضاً مهم، فإن حصول المرأة على حقوقها السياسية لا يترجم إلى ممارستها هذه الحقوق ممارسة مباشرة. فعلى الرغم من عدم حصول النساء الخليجيات على تلك الحقوق إلا أن نمط التجنيد السياسي يسمح أحياناً لبعض النساء المنتميات إلى الأسر الحاكمة بالاقتراب من مراكز صنع القرار.

النقطة الثانية التي أود الإشارة إليها هي الخاصة بمنشأ هذا القصور أو الخلل والذي أحيله إلى ما أسميه بصراع المرجعيات الثلاث على تحديد العلاقة بين الرجل والمرأة. وتلك هي المرجعية الغربية الوافدة، والمرجعية الدينية الإسلامية، والمرجعية الاجتماعية. وأزعم أنه في الصراع بين هذه المرجعيات الثلاث فإن العادات والتقاليد تملك أحياناً قوة أكبر على توجيه السلوك في ما يسميه أحد الباحثين العرب بالتطابق بين الحدود الجنسية بين الذكور والإناث من جهة، وبين الحدود الاجتماعية، بمعنى الوظائف والأدوار التي يؤدونها من جهة أخرى.

وأضرب على ذلك مثالاً من داخل إيران. فعندما اندلعت الثورة الإسلامية، فإنها وجهت جلّ اهتمامها لضرب ومحاصرة مظاهر التغريب والعلمنة التي استحدثها الشاه. وقد تأثر بهذا التطور قطاع من النساء كان جزءاً من الطبقة الوسطى المتغربة المستهدفة بالتغيير. وعلى الرغم من أن الاجراءات التي اتخذت في هذا الإطار قصد بها أن تكون إسلامية الوجهة والغاية إلا أنها في واقع الأمر كانت تستجيب لقوة العادات والتقاليد أكثر من أي شيء آخر. ففرض الالتزام بالزي الإسلامي في عموم المعاهد والكليات له سنده الديني المعروف، لكن هذا السند لم يتهيأ لحظر دراسة النساء لتخصصات علمية معينة كالجيولوجيا والطب البيطري مثلاً. ووضع ضوابط للاختلاط بين الذكور والإناث له أسبابه الشرعية المقدرة، لكن تلك الأسباب لا تتيسر لحظر اشتغال النساء بالقضاء وإقالة المشتغلات منهن بالقضاء منذ عهد الشاه. إن المذهبية الشيعية تولي عناية فائقة للمرأة مستمدة من تثمينها لمكانة السيدة فاطمة رضي الله عنها إحدى أعمدة تلك المذهبية وأم الإمامة والتي قال الرسول ﷺ فيها: «من آذاها فقد آذاني». ولعل تلك المكانة الرفيعة على وجه التحديد هي التي رتبت اختلافات معينة اختصت بها المذهبية الشيعية مثل رفض التعصيب، أي تمييز الأقارب من جهة الأب في قضية الميراث، ومثل التشديد الفائق على حفظ العلاقة الأسرية وإحاطتها بضمانات الاستواء والاستمرار. ومن هنا فقد اكتشف المسؤولون في الجمهورية الإسلامية بعد حين، أنه ليس بتغيير الرموز وحدها يتحقق التواصل مع المذهبية الشيعية، وأنه لا يكفي أن يغير تاريخ الاحتفال بيوم المرأة ليوافق ذكرى مولد السيدة فاطمة، أو تتخذ «الزهراء» عنواناً لجامعة خاصة بالفتيات، أو تنشر المجلات النسائية مرصعة بأسماء السيدات فاطمة وخديجة وزينب رضوان الله عليهن جميعاً، . . . اكتشفوا أن هذا كله لا يكفي لأسلمة وضع المرأة، فقد كان المطلوب ما هو أكثر من الرموز لإنصاف المنتسبات لجنس ابنة النبي الخاتم.

مثل تلك المراجعة انعكست على صوغ خطاب سياسي إيراني أكثر ايجابية في ما يتصل بتجديد علاقة الرجل ـ المرأة. فميز علي شريعتي في تلك العلاقة بين المساواة والأخوة، فالنساء شقائق الرجال، أي يماثلنهم في الطبيعة، لكنهن لا يساوينهم من الناحية القانونية. وميز آخر بين المساواة والتماثل لكن بشكل عكسي فهناك مساواة بين الرجل والمرأة حيث لا تمييز إلا وفق معيار التقوى، بينما لا يوجد تماثل بيولوجي بينهما على نحو لا يرتب تطابقاً في الأدوار. وهذا هو المفهوم نفسه الذي تتبناه ورقة

د. معصومة. وأهم من مراجعة الخطاب السياسي كان اتخاذ المسؤولين في إيران بعد مرور بضع سنوات على قيام الثورة إعادة تقييم وضع المرأة هناك والتحرك على الطريق الصحيح. لذلك فقد سمح للنساء بالعمل كمستشارات للقضاة، وزيدت نسبة تمثيلهن في مجلس الشورى الحالي إلى ٣ بالمئة من إجمالي الأعضاء، وعينت منهن مساعدات لرئيس الجمهورية والوزراء في شؤون المرأة، ورفعت القيود عن التحاقهن بكليات البيطرة والجيولوجيا، وقرأت عمن تقود منهن الطائرات حربية ومدنية وتتطوع في مجال تعبئة القوات التي تمثل رديفاً للجيش. وعلى رغم ذلك فلا زال الوجود النسائي الإيراني محاصراً في بعض المجالات فلا يسمح له بتجاوز حصة الـ ٢٥ بالمئة من إجمالي الملتحقين بالدراسات القانونية مثلاً، كما انهن لا يشاركن في مناصب السلك الدبلوماسي ورئاسة اللجان في مجلس الشورى، والأخيرة إحدى مطالب الحركة النسائية الإيرانية الناشطة.

وإذا كنا نتحدث عن قوة المرجعية الاجتماعية في مواجهة المرجعية الدينية في تحديد علاقة الرجل بالمرأة، فإن النتيجة نفسها تبدو أدنى وأرجح إذا ما تعلق الأمر بالصدام بين المرجعيتين الغربية والاجتماعية. وهناك في الوطن العربي العديد من الأمثلة على دول حاولت أن تأخذ بمؤشرات الديمقراطية الغربية منذ ما يقرب من نصف قرن، وعلى رغم ذلك فإنها لا زالت عاجزة عن تجذير تلك المؤشرات في بيئاتها الاجتماعية. ففي مصر حصلت المرأة المصرية على حقها في الانتخاب والعضوية النيابية من نحو أربعة عقود من الزمان، إلا أنها لم تُؤمِّن بعد لنفسها حضوراً فعالاً في البرلمانات المتعاقبة، وهي تحتاج لمدد حكومي يسندها ويحشرها في قائمة الأعضاء العشرة المعينين بمجلس الشعب. كذلك فإنه على رغم التجربة الحزبية التي عاشتها مصر قبل الثورة وبعدها، فلا زال إقبال المرأة على العضوية الحزبية - ناهيك عن تمثيلها في الهيئات القيادية العليا لتلك الأحزاب - بالغ الضعف والهزال. ومن الغريب أن تلك الملاحظة تصدق حتى على بعض التيارات التي كانت تمثل تاريخياً ساحة لنشاط رائدات العمل النسائي المصري كالسيدتين صفية زغلول وهدى شعراوي، وأعني بذلك حزب الوفد.. وقد عالجت إحدى الدراسات المهمة تلك الظاهرة وأرجعتها إلى الصورة الاجتماعية المشوهة التي تترسخ في أذهان المصريين عن المشتغلات بالعمل العام حيث يصورن إما فاشلات في زواجهن وإما مسنات لم يتزوجن جبراً أو اختياراً. وفي كثير من الأحيان تلعب وسائل الإعلام دوراً مباشراً في خلق، ثم تكريس، ثم نشر تلك الصورة السلبية، فتحتفل احتفالاً جماً بالنواحي الجمالية للمرأة وتبدي اهتماماً متواضعاً بتمرين عقلها أو رفع وعيها السياسي.

إن المرجعية الاجتماعية تتحكم في اختياراتنا وبدائلنا واتجاهاتنا، واسمحوا لي أن أشير إلى أن مجمعنا هذا يعد تعبيراً عن الحقيقة السابقة. فقد لاحظ أحد الزملاء وهو محق في ملاحظته أنه من بين ما يربو على سبعين مفكراً من كل المشارب والثقافات والدول اجتمعوا ليناقشوا العلاقات العربية - الإيرانية لم تمثل النساء إلا أربع سيدات.

النقطة الثالثة هي أننا عندما نتحرر من الربط الميكانيكي بين الدين وبين قصور

وضع المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية، فسيسمح لنا ذلك بأن نلحظ بعض جوانب التشابه مع وضع المرأة في مجتمعات أخرى تشترك معنا في شدة تأثير المحيط الاجتماعي، لكنها بالضرورة ليست عربية ولا إسلامية. وفي هذا الخصوص تشير إحدى الدراسات إلى أن قوة العامل الاجتماعي في دول غرب وجنوب آسيا وبالذات في الهند هي المسؤولة عن تدني مستوى ما تحصل عليه المرأة من غذاء ورعاية صحية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الإناث بما في ذلك الإناث حديثات الولادة. كذلك فإن تعظيم التراث في بعض تلك الدول لنموذج المرأة التي تحرق جسدها بعد وفاة زوجها لا يعني إلا شيئاً واحداً هو اختزال أهمية الأنثى إلى الحد الذي تنتفي معه حاجتها إلى الحياة بمجرد وفاة زوجها. أكثر من ذلك يشار إلى أن تفاوت تأثير هذا العامل الاجتماعي حتى في إطار الدول الغربية يفسر التباينات في مواقفها تجاه المرأة، وإلى هذا السبب يعزو بعضهم تواضع السياسات الاجتماعية الأمريكية تجاه المرأة مقارنة بنظيرتها الاسكندنافية والكندية على سبيل المثال.

النقطة الرابعة، والأخيرة إنني لا أتحمس كثيراً للاعتقاد الرائج الذي يتعامل مع المرأة بوصفها مجرد ضحية للعادات والتقاليد، على العكس فأنا أعتبرها مشاركة وبقوة في نسج هذا الاعتقاد وصوغه. استسهالاً؟ ربما، انسياقاً وراء القطيع؟ ربما، جهلاً بحقوق المواطنة؟ ربما... وربما أيضاً كل تلك العوامل مجتمعة. فالمرأة ضالعة في تشكيل الكيفية التي يتعامل بها معها قومها. وقد نشرت مؤخراً دراسة بالغة الأهمية أعدتها باحثة إيرانية واعتمدت فيها على إجراء سلسلة من المقابلات مع نساء إيرانيات منهن المثقفات ومنهن غير المثقفات. وكان من المدهش أن نلمس حالة من الزهو في إجابات المبحوثات في كثير من الوظائف والأعمال كالهندسة الكهربائية أوهندسة النفط لسبب بسيط يتعلق بصعوبات الحركة. أكثر من ذلك بدت المبحوثات سخيات في التنازل عن بعض حقوقهن المكتسبة، إذ ما حاجة المرأة مثلاً إلى النيابة البرلمانية إن هي ضمنت النواب الرجال العدول؟.. إن العدالة لا جنس لها كما ذكرت إحداهن. وفي دراسة أخرى نوقشت بعض الإضافات التي طالبت بها المرأة الإيرانية على هامش قانون العمل الصادر في عام ١٩٨٥. وتأمل بعض تلك المطالب يكشف عن دونية النظرة لقيمة العمل. فبعض النساء طالبن بفرص العمل يقتسم كل منها شخصان، أو بزيادة الأجر على العمل لنصف الوقت، أو بتمديد فترة الإجازات الخاصة، أو بتقليل ساعات العمل... الخ. وهنا أتساءل عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات غير الحكومية وقوى المجتمع المدني وبالذات الجمعيات الأهلية في هذا الخصوص، وهو جانب مهم تمنيت لو حظي بتحليل أكبر في الورقتين. نقدر جميعاً أن كثيراً من الجميعات الأهلية قد تكون مطحونة بين شقي رحى: الانسحاق بتبعيتها للنظام أو الملاحقة باستقلالها عنه. لكن هذه الجمعيات يمكن أن تتحرك في إطار المسموح بتغيير نظرة المرأة إلى العمل، وفك ارتباط العمل بالظرف الطارئ كمرض الزوج أو قلة دخله أو خروجه للقتال. وأعتقد أيضاً أنها ربما كانت تملك أدوات أكثر تأثيراً في المرأة سواء من خلال أسلوب خطابها ذاته، أو من خلال المتحدثين بهذا الخطاب، أو من

خلال ما تقدمه من خدمات كرعاية أطفال العاملات مثلاً.

إن التغيير في نمط التنشئة الاجتماعية ومحتواها لن يتحقق بين عشية وضحاها، لكنه قادم لا ريب فيه لأنه جزء من حركة التاريخ. فهكذا تدلنا تجارب من سبقونا. ونحن في ما نتطلع إليه جميعاً من تغيير لا ندعو إلى الانفلات من أطر مرجعيتنا الدينية، بل العكس هو الصحيح. فنحن ندعو إلى الانفلات من أطر اجتهادات معينة لنصوص في تلك المرجعيات تحتكر لنفسها حق التأويل وتفرض النفي والتصغير على جزء من بني آدم.

تعقيب (٢)

بتول مشكين فام[*]

أولاً: المرأة الإيرانية والعربية قبل الإسلام وبعده

لقد عاشت المرأة الإيرانية والعربية قبل الإسلام وبعد ظهوره في ظروف تكاد تكون متشابهة. فقد كانت المرأة الإيرانية في انحطاط وذلّة، فإن التقاليد القديمة في فارس كانت تهين المرأة وتنظر إليها نظرة التعصب المذهبي الباطل والتشاؤم بها، وإن الأفراد المتعصبين في الديانة «الزرادشتية» كانوا يحقرون شأن المرأة ويعتقدون أنها سبب هيجان الشرور التي توجب العذاب والسخط لدى الإله، ولهذا يبيحون عليها أن تعيش أنواعاً من الظلم. وكانت المرأة في فارس القديمة تحت سلطة الزوج حتى أن الزوج كان يتصرف في زوجته تصرفه في ماله ومتاعه، وكان له أن يحكم بقتلها[1].

أما عند العرب الجاهليين وفي الجزيرة العربية بالذات فقد كانت المرأة بشكل عام على أسوأ حال[2]، فحقوقها مهدورة وكرامتها ضائعة، والمجتمع لا يعترف بإنسانيتها،

(*) أستاذة جامعية - إيران.

(١) أبو النصر مبشر الطرازي الحسيني، **المرأة وحقوقها في الإسلام** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤)، ص ١١.

(٢) لا يغرب عن البال أن تدهور مكانة المرأة ومعاناتها في العصر الجاهلي قد وصل ذروته العليا قبيل مجيء الإسلام. أما الكلام عن تلك المرأة التي ملكت عرش اليمن أو تدمر، ففي الحقيقة، كان ذلك في عهود غابرة بعيدة عن عصر الإسلام بمئات السنين، فالملكة بلقيس ارتقت عرش سبأ في زمن النبي سليمان عليه السلام كما هو في **القرآن الكريم** (انظر سورة النمل، الآيات ٣٣ - ٤٤)، والفترة بين سليمان ونزول الإسلام بعيدة جداً، وكذلك بالنسبة إلى الملكة زنوبيا ملكة تدمر، فالدول التي قامت في الشام واليمن وارتفاع مكانة المرأة فيها قد ذهب مع اضمحلال وسقوط تلك الحضارات. ولما انتشر الجهل والضلال بين صفوف العرب في الجاهلية، رأينا مبادئ الازدراء والتعسف وانحطاط مكانة المرأة قد برزت إلى الوجود بشكل واضح وتأصلت صوره حتى بلغ الذروة قبل تبشير الرسول الكريم ﷺ بالدين الإسلامي.

وكثيراً ما كان يتألم العربي إذا بشر بالأنثى، بل ويقتلها، وخير مصداق لقولنا ما جاء به القرآن الكريم: **﴿ولا تقتُلوا أوْلادَكُمْ خَشْية إمْلاق، نَحْنُ نَرزقُهمْ وإيّاكُمْ، إن قَتْلهُمْ كانَ خطأً كَبيراً﴾**[3] **﴿وإذا بُشر أحَدُهمْ بالأنثى ظل وجهه مُسْوَداً وَهُوَ كَظيمُ. يتوارى مِن القَوْم مِنْ سُوء ما بُشِّر به، أيُمسكُه على هُون أم يَدسُّه في التُّراب. . .﴾**[4]، **﴿وإذا الموؤدَةُ سُئِلتْ. بأيّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾**[5].

ولما جاء الإسلام استعادت المرأة العربية والإيرانية شخصيتها بمقدار ما استطاع الإسلام أن ينفذ إلى النفوس والعقول؛ إذ رفع شأنها واعترف بها كإنسان كامل الإنسانية وقرر لها حقوقاً تنسجم مع شخصيتها وكفاءتها وتطلعاتها ودورها الرئيسي في الحياة، أوصى الرجل بالمعاملة الحسنة لها، فقال سبحانه وتعالى: **﴿وعاشروهُنَّ بالمعروفِ﴾**[6]، وقال الرسول ﷺ: «خيركم خيركم للنساء»[7]، وفي حديث آخر قال ﷺ: «ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن إلا لئيم»[8]، وجعل النبي ﷺ الجنة بعظمتها تحت أقدام المرأة وقال: «الجنة تحت أقدام الأمهات»[9].

ومنح الإسلام المرأة المساواة مع الرجل، وجعلها متساوية معه في الكرامة الإنسانية. ونص القرآن الكريم في آيات عديدة على هذه المساواة. فقال سبحانه وتعالى: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمَكُمْ عِندَ الله أتقاكم﴾**[10].

وجعل الإسلام للمرأة من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات مصداقاً لقوله تعالى: **﴿ولَهُنَّ مِثْلُ الذي عَليهنَّ بالمعروفِ﴾**[11]. وتتفاوت حقوقها عن حقوق الرجل ولكن لا يعتبر هذا التفاوت مصدراً للتمييز وعدم المساواة بينهما؛ إذ إن المساواة في جوهر ما لا تعني بالضرورة التماثل. وبعبارة أخرى إن العدالة والمساواة في قضايا جنس لا يترتب عليهما بالضرورة حصول التماثل في الحقوق. وإننا إذا نظرنا إلى الدور الخاص الذي تقوم به المرأة وإلى المسؤوليات الملقاة على عاتقها في جوانب شتى من حياتها الشخصية والاجتماعية، وإذا افترضنا أن هذا الدور يماثل دور الرجل فإننا نكون قد حرمنا المرأة من حقوقها الأساسية كابنة أو زوجة أو كائن إنساني.

---

(٣) القرآن الكريم، «سورة الإسراء،» الآية ٣١.

(٤) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآيتان ٥٨ ـ ٥٩.

(٥) المصدر نفسه، «سورة التكوير،» الآيتان ٨ ـ ٩.

(٦) المصدر نفسه، «سورة النساء،» الآية ١٩.

(٧) نهج الفصاحة، الحديث رقم ١٥٢١.

(٨) المصدر نفسه، الحديث رقم ١٥٢٠.

(٩) المصدر نفسه، الحديث رقم ١٣٢١.

(١٠) القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(١١) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٢٨.

ومنح الإسلام المرأة الحرية، ولكن ليست هذه الحرية حرية مطلقة بحيث يفسدها ويخرجها عن حدود القانون والشريعة الإسلامية، وإنما هي ضمن نطاق محدود ودائرة شبه مغلقة لا يمكن تعدّيها حفظاً على سلامة المجتمع. فقد أعطاها الإسلام حق اختيار الزوج أو رفضه، وحق البيع والشراء والمتاجرة والتملك وحق الإرث وغير ذلك، وهذه الأمور هي من أهم المقومات الاجتماعية والاقتصادية لرقي البلد والمجتمع والأسرة.

ثانياً: المرأة الإيرانية والعربية في العصر الحديث

وفي العصر الحديث تواطأت مختلف العوامل والأسباب على عزل المرأة الإيرانية والعربية عن مشاكل المجتمع، وأبعدتهما عن أحداث الحياة، فعاشتا ظروفاً متشابهة. فقد كانت هناك تقاليد جامدة وسنن خاطئة تسود المجتمع باسم الدين وتدعو المرأة إلى الجهل والانغلاق وتفرض عليها الانطوائية والانعزال، وتعطل طاقاتها مع حاجة الأمة الماسة إلى أقل جهد أو طاقة لصراعها ضد الواقع المرير الذي تعيشه.

وكان لا بد من تحرير المرأة المسلمة... من تعليمها... من استنهاضها لمشاركة الرجل في بناء المجتمع، وصوت التحرير هذا كان ينبغي أن ينطلق أولاً من أفواه المصلحين الإسلاميين لتتجه دعوة التحرير هذه اتجاهاً أصيلاً صحيحاً يخدم شخصية الأمة واستقلالها الفكري والثقافي والحضاري، لكنها انطلقت أول ما انطلقت من المهزومين أمام الغرب، من الذين رأوا في المرأة الغربية مثلاً أعلى وقدوة حسنة للمرأة الشرقية الرامية إلى التحرر، ومن هنا كانت دعوة تحرير المرأة مقرونة في العالم الإسلامي بالدعوة إلى السفور، وراح أصحاب الاتجاه الأصيل يدافعون عن الحجاب.

ودار الصراع في البلاد العربية والإيرانية حول مسألة تحرير المرأة بين الإصلاحيين المهزومين من جهة، وأصحاب الاتجاه الأصيل من جهة أخرى، ولكن كانت معركتهما معركة نظرية لا غير.

ولما بزغت شمس الثورة الإسلامية في إيران قدّمت هذه الثورة تجربة جديدة جمعت بين الأصالة والمعاصرة. وحاولت عبر الإعلام المكثف إزالة التقاليد والخرافات الداخلية عن الفكر والتعاليم الإسلامية وقدمت الصورة الإسلامية الصحيحة للمرأة. وتصدت للغزو الثقافي الذي يسعى لتقديم صورة مشوهة للمرأة المسلمة ويحاول تدمير هوية المجتمعات الإسلامية وشخصيتها.

وأخذت هذه الثورة توفر الأجواء والظروف الروحية والأخلاقية والثقافية والاجتماعية لتقدم شخصية المرأة المسلمة وتطورها. ونفذت برامج وتخطيطات خاصة بالتنمية في سبيل تحقيق تقدم المرأة وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ودعمت مختلف النشاطات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والثقافية والرياضية والخيرية التي تمارسها المرأة المسلمة في إيران.

ولكن مع الأسف قد لُفت هذه التجربة الجديدة التي جمعت بين الأصالة والمعاصرة بضباب من التعتيم والمسخ الإعلامي وسلبت من العالم الإسلامي فرصة الاطلاع على هذه التجربة الرائدة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الإسلامي، وأرجو أن تكون هذه الندوة فرصة انفتاح على هذه التجربة التي وظفت كل طاقات الأمة لتحرير المرأة من سلطان التخلف والخروج بها من سجن التبعية الرذيلة للغرب. وقد ساهمت المرأة بدورها في استثمار هذه الطاقات ودخلت في نشاطات علمية ثقافية، تربوية، اقتصادية، صحية و... وكانت حصيلة هذا النشاط كما يلي:

١ ـ في مجال التربية والتعليم

لقد انخفض معدل الأمية خلال العقد الماضي انخفاضاً كبيراً. فالاحصاءات التي أجريت خلال سنة ١٣٥٥هـ/١٩٧٦م تشير إلى أن معدل النساء المتعلمات كان ٣٥,٥ بالمئة. وتشير الاحصاءات لسنة ١٣٧٠هـ/١٩٩١م إلى أن هذا المعدل ارتفع إلى ٦٧,١ بالمئة.

وفي مرحلة الابتدائية تضاعف عدد البنات ثلاث مرات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، في حين لم يتزايد عدد البنين في المرحلة نفسها بهذه النسبة. وتشير هذه المسألة إلى أن العوائق بوجه تعليم البنات قد تضاءلت كثيراً.

أما التعليم العالي فإن المرأة رأت مجاله واسعاً ومفتوحاً أمامها. فقد ازداد عدد الجامعيات وبلغ معدلهن ٣٢ بالمئة. وبينما كان عدد الطالبات الجامعيات ٥٤٢٤٨ في سنة ١٣٥٧هـ/١٩٧٨م بلغ عددهن في السنة الماضية ١٢٤,٣٥٠.

أما معدل الطالبات في الحقول الجامعية المختلفة فهي كما يلي:

١ ـ في حقل الطب	٤٥ بالمئة
٢ ـ في حقل العلوم الأساسية	٣٨ بالمئة
٣ ـ في حقل الفنون الجميلة	٣٦ بالمئة
٤ ـ في حقل العلوم الإنسانية	٣٧ بالمئة
٥ ـ في حقل الهندسة	٥ بالمئة

٢ ـ في مجال الشؤون الصحية

فيلاحظ أنه إثر تطبيق برامج التخطيط العائلي انخفض معدل وفيات الأمهات من ٢٤٥ من مجموع مئة ألف إلى ٥٤.

أما بالنسبة إلى لقاح الأطفال فقد جرت تعبئة القوى الشعبية ولا سيما النسوية منها

لتنفيذ خطة تطعيم واسعة النطاق لغرض القضاء التام على شلل الأطفال، وشملت الخطة كافة الذين هم دون الخامسة من العمر. وقد جرى مؤخراً تجنيد الآلاف من ربات البيوت المتطوعات في برنامج صحي تتولى فيه كل امرأة مسؤولية مراقبة خمسين بيتاً في حارتها بشأن الرعاية الصحية للأمهات والأطفال ومسائل التطعيم والتغذية وتخطيط الأسرة.

أما بالنسبة إلى معدل ازدياد السكان فقد انخفض ووصل إلى ١,٨ بالمئة في سنة ١٣٧٢هـ/١٩٩٣م بينما كان ٤ بالمئة في السنوات السابقة، و ذلك اثر توعية الناس ولا سيما النساء وتشجيع علماء الدين على منع الحمل وتوفير مستلزمات هذا الأمر بشكل مجاني، وفي جميع أنحاء البلاد النائية منها والقريبة.

٣ ـ المرأة والعمل في إيران اليوم

تشتغل المرأة اليوم في مجالات مختلفة، وليس هناك أي عائق قانوني أمام استخدامها، فهي تشتغل في القطاع الصناعي والخدمي والتعليمي والإنتاجي والفني والتقني. وتفضل المرأة الإيرانية القطاع التعليمي لأنه أرقى الحرف نوعياً... الخ.

وقد أخذت الجمهورية الإسلامية في إيران على عاتقها مسؤولية توفير فرص العمل للمرأة على ألا تؤدي شروط الاستخدام إلى تعريض دور المرأة في الأسرة إلى الخطر أو إلى المساس بالأمومة؛ إذ أنه من الضروري أن تحافظ المرأة على التوازن بين الأدوار الاجتماعية والأدوار العائلية كي لا تضحي بدور من أجل دور آخر. وعلى هذا الأساس منحت الدولة المرأة مزايا مالية معينة في حالات الأمومة، وسنح قانون العمل للأم العاملة إجازة أمومة أمدها ثلاثة أشهر مع ضمان عودتها إلى عملها من دون أن تخسر شيئاً من القدم في الخدمة. وتحاول الدولة أيضاً إنشاء مرافق للعناية بأطفال النساء العاملات في الدوائر والمعامل... الخ.

أما احصاءات اليد العاملة فإنها تبين أن المرأة الإيرانية ـ كما قلنا سابقاً ـ تفضل العمل في القطاع التعليمي، فإن احصاءات عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ تشير إلى أن النساء المعلمات أو المدرسات يشكلن ٥٤ بالمئة من عدد المعلمين. وقد بلغ عددهن في هذا العام ٢٧٣,٤٣١، بينما شكل الرجال ٤٦ بالمئة من نسبة المعلمين أي ٢٣٨,٢٩٣ معلماً.

وقد بلغت نسبة الأستاذات العاملات في الفروع غير الطبية ١٨ بالمئة في سنة ١٩٩٢م، أي ٥٥٣٩ من مجموع ٣٠٢٦٢ أستاذاً جامعياً. وبلغ عددهن في الفروع الطبية ٢٢٢٠، أي ٣٨ بالمئة من مجموع الأساتذة.

ونجد توزيع القوى العاملة النسائية في بقية الحرف كالآتي:

١ ـ أعمال مهنية وفنية	= ٣٥ بالمئة من النساء.
٢ ـ الإنتاج والنقل	= ٢٣,٤ بالمئة من النساء.

٣ ـ الزراعة وتربية الحيوانات = ٣٦,٦ بالمئة من النساء.

وهناك عدد ملحوظ من النساء يشتغلن في حقل الفنون الجميلة منها التمثيل، والرسم، والغرافيك، وفن التجسيم والموسيقى... الخ.، والاحصاءات تبين أن عدد النساء العاملات في حقل السينما قد بلغ ٩٠٠ امرأة، وبلغ عددهن في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ١٨٠٠ امرأة.

هذا بالنسبة إلى القطاع العام، أما بالنسبة إلى القطاع الخاص فإن هناك عدداً من النساء أقدمن على القيام بمشاريع اقتصادية في هذا القطاع من دون أي منع قانوني.

٤ ـ المرأة الإيرانية والمنفذ إلى صنع القرار

لقد شهدنا في العملية التشريعية خلال العقد الماضي اتجاهات متصاعدة تتمثل بالناخبات والمرشحات للانتخاب والمنتخبات البرلمانيات. فلدينا في البرلمان (مجلس الشورى) الحالي تسع نساء برلمانيات ناشطات من أصل ٢٧٠ ممثلاً برلمانياً.

ومع أنهن يؤلفن نسبة صغيرة من المجموع، لكن الاتجاه المتصاعد يبشر بالخير. وأعلى مركز سياسي تشغله امرأة في الوقت الحاضر هو مركز المستشار لرئيس الجمهورية لشؤون المرأة، وهي كذلك رئيسة لمكتب شؤون المرأة. وقد عينت الوزارات الحالية كلها، التي تعالج قضايا المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، مستشاراً لشؤون المرأة لديها.

ومن المنظمات الحكومية التي كرست نشاطاتها للمرأة اللجنة الاجتماعية الثقافية للمرأة. وتشارك هذه اللجنة في رسم السياسة والتخطيط لتعليم المرأة، ورفع مستواها الثقافي. وقد أنشأت وزارة الداخلية لجنة لشؤون المرأة، وهي ذات فروع ناشطة في أنحاء البلاد، وحتى في أقصى الأقاليم، وهذه اللجنة تعالج مشاكل المرأة على مستوى تنفيذي. وقد بلغت فروع هذه اللجنة حتى الآن ٢٢٠ فرعاً في أنحاء البلاد.

أما المنظمات غير الحكومية النشطة في الشؤون النسوية فقد نمت وازدادت بشكل ملحوظ، وقد بلغ عددها ٣٧ منظمة نسوية حتى الآن.

وأخيراً

أقول للمرأة العربية والإيرانية أننا نواجه في هذا العصر عديداً من التحديات التي تهدف إلى الانحراف بمسيرة المرأة، وطمس معالم شخصيتها وإبعادها عن الدين بدعوى منحها الحرية الكاملة التي تؤدي إلى تحلل مجتمعاتنا الإسلامية وتفشي الفساد والجريمة فيها.

وأعتقد أن الالتقاء الفكري والتفاعل الثقافي بين المرأة الإيرانية والمرأة العربية يستطيع أن يثري مسيرة المرأة في عالمنا الإسلامي ويغذيها بالتجارب الضخمة التي مرت على إيران والعالم الغربي في الحقل النسوي، ويقي أمتنا شرور الانزلاق في التبعية والابتعاد عن الهوية.

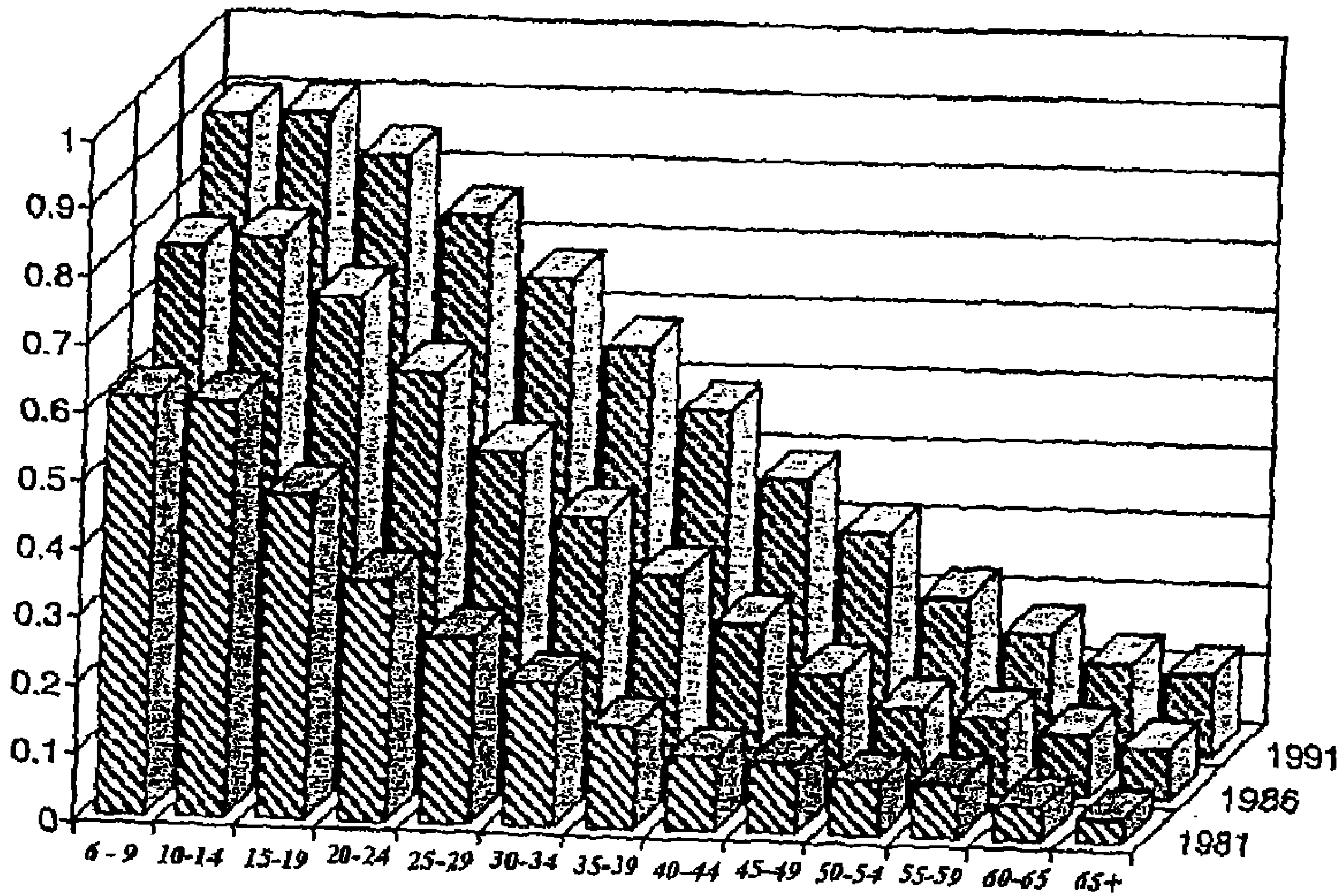
مصادر البحث

- إحصاءات وزارة التعليم العالي لسنة ١٣٧٠هـ.
- إحصاءات وزارة الصحة لسنة ١٣٧٢هـ.
- إحصاءات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لسنة ١٣٦٥هـ.
- التقرير الوطني لنشاطات النسوة الإيرانيات لمؤتمر الصين.
- الحسيني، أبو النصر مبشر الطرازي. **المرأة وحقوقها في العالم**. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤.

ملحق

الشكل رقم (٦ ـ ١)

عدد النساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة



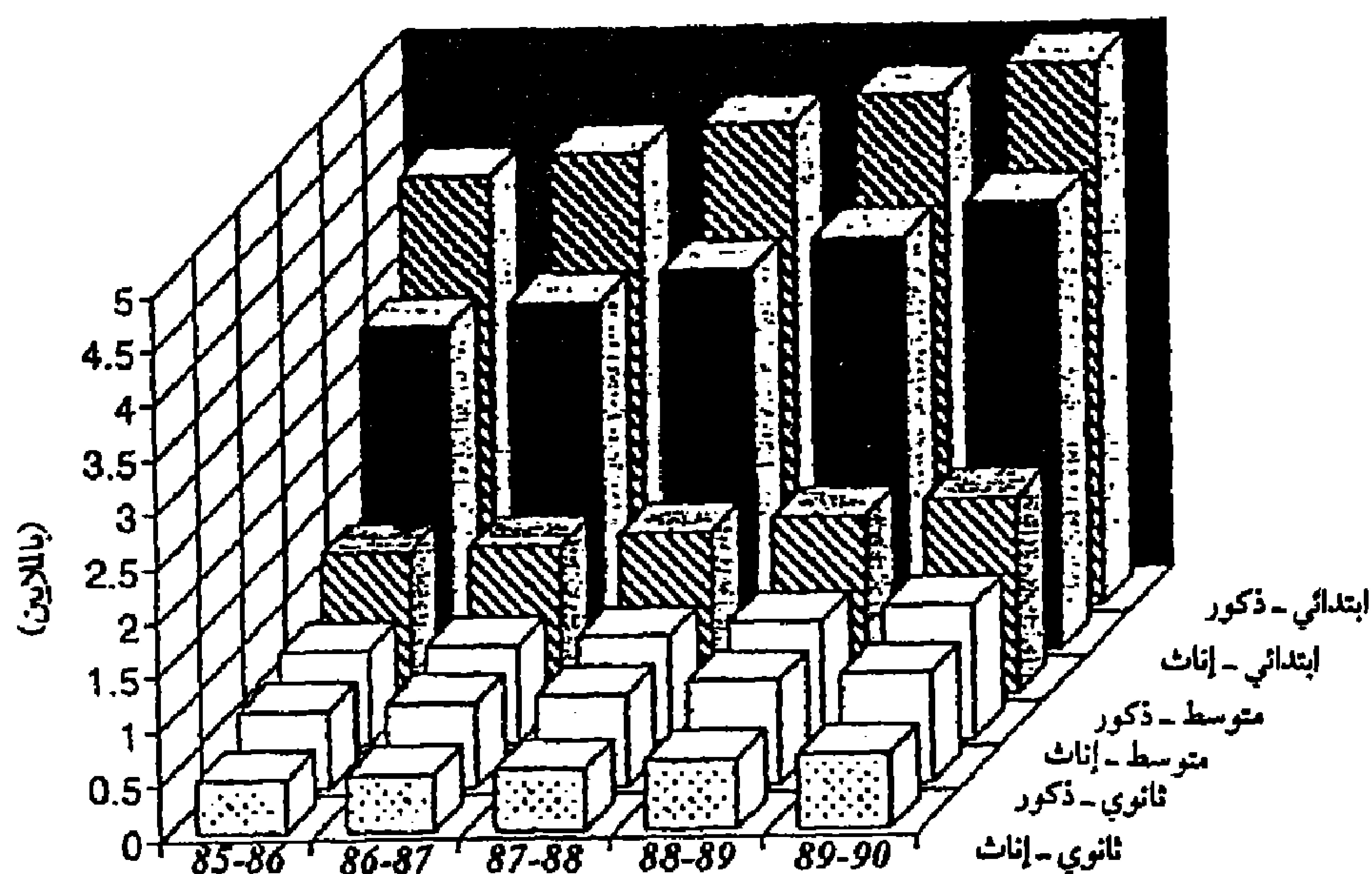
الجدول رقم (٦ ـ ١)

عدد النساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة

العمر	١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩١		
	معرفة القراءة والكتابة		الاجمالي	معرفة القراءة والكتابة		الاجمالي	معرفة القراءة والكتابة		الاجمالي
	النسبة المئوية	العدد		النسبة المئوية	العدد		النسبة المئوية	العدد	
٦ ـ ٩	٠,٦١٣٧٦٤	١٢١٥٩٧٠	١٩٨١١٦٨	٠,٧٧١٢٥٩	٢٢٠١٠٥٧	٢٨٥٣٨٤٩	٠,٩٠٣٧١٦	٣١٨١٣٩٦	٣٥٢٠٣٥٠
١٠ ـ ١٤	٠,٦٠٩٩٠٧	١٢٤٦٩٤٤	٢٠٤٤٤٨٣	٠,٧٨٧٦٧٨	٢٢٤٤٦١٩	٢٨٤٩٦٦٧	٠,٩٠٧٦٣٧	٣٣٠٨٩٤٨	٣٦٤٥٦٧٣
١٥ ـ ١٩	٠,٤٧٥٩٤	٨٤٧٩٩٤	١٧٨١٧٢٦	٠,٧٠٢٤٢٥	١٧٧٨٤٢٧	٢٥٣١٨٣٨	٠,٨٤٨٣٨٤	٢٤١٨٩٩١	٢٨٥١٢٩٤
٢٠ ـ ٢٤	٠,٣٥٣٠٨٣	٥١٢٤٥٠	١٤٥١٣٥٧	٠,٥٩٦٢٨٥	١٢٤٦٣٠١	٢٠٩٠١٠٩	٠,٧٦١٦٧٩	١٨٤٨٤٧٩	٢٤٢٦٨٤٨
٢٥ ـ ٢٩	٠,٢٧١٧٥٨	٢٩٩٣١١	١١٠١٣٩٠	٠,٤٨٢٢٧	٨٧٤١٩٠	١٨١٢٦٥٨	٠,٦٧٣٦٥٢	١٣٤٢٤٤٣	١٩٩٢٧٨٥
٣٠ ـ ٣٤	٠,٢١٠١٥٦	١٨١٦٨٩	٨٦٤٥٤٤	٠,٣٩١١٢٢	٥٦٥٧٦١	١٤٤٦٥٠٨	٠,٥٧٦٢٢٢	٩٩٣٥٧٢	١٧٢٤٢٨٨
٣٥ ـ ٣٩	٠,١٥٠٩٤٥	١٢٠٩٤٩	٨٠١٢٧٩	٠,٣٠٧٨١٤	٣٣٠٤٠٧	١٠٧٣٣٩٨	٠,٤٨٦٣٥٨	٦٨٣٠٠٧	١٤٠٤٣٣١
٤٠ ـ ٤٤	٠,١٠٧٦٦٦	٨٣٢٧٨	٧٧٣٤٨٤	٠,٢٣٩٤٨١	١٩٦٧٦٩	٨٢١٦٤٨	٠,٣٨٨٣٦٢	٣٩٢٢٥٣	١٠١٠٠١٨
٤٥ ـ ٤٩	٠,١٠٢٥١٧	٦٥٤٥١	٦٣٨٤٣٩	٠,١٧٠٢٩٣	١٣٠٤٧٤	٧٦٦١٧٣	٠,٣١٢٩١٣	٢٤٣٩٧٣	٧٧٩٦٨٤
٥٠ ـ ٥٤	٠,٠٨٠٣٨	٤٨٠١٧	٥٩٧٣٧٦	٠,١٢٣١٠٦	٩١٣٧٩	٧٤٢٢٧٨	٠,٢٢١٨٦٢	١٦٦١٨٠	٧٤٩٠٢٣
٥٥ ـ ٥٩	٠,٠٧٧٦١٥	٢٣٨٤٢	٣٠٧١٨٢	٠,١١١٦٦٥	٦٩٤٩١	٦٢٢٣١٨	٠,١٧٠٩٩٥	١١١٠٨٦	٦٤٩٦٤٦
٦٠ ـ ٦٤	٠,٠٤٨٢٨١	١٣٦٥١	٢٨٢٧٤٢	٠,٠٩٠٦٧٧	٤٨٣١٠	٥٣٢٧٦٨	٠,١٣٢٩٣٧	٧٧١١٣	٥٨٠٠٧٢
٦٥ وما فوق	٠,٠٣٤٧٦٧	١٩٥٤٢	٥٦٢٠٨٣	٠,٠٧٢٣٧	٥٣١٠٥	٧٣٣٨٠٢	٠,١١٨٤٩	٩٧٦٨٨	٨٢٤٤٤٠

الشكل رقم (٦ ـ ٢)

عدد التلاميذ على أساس مستوى التعليم



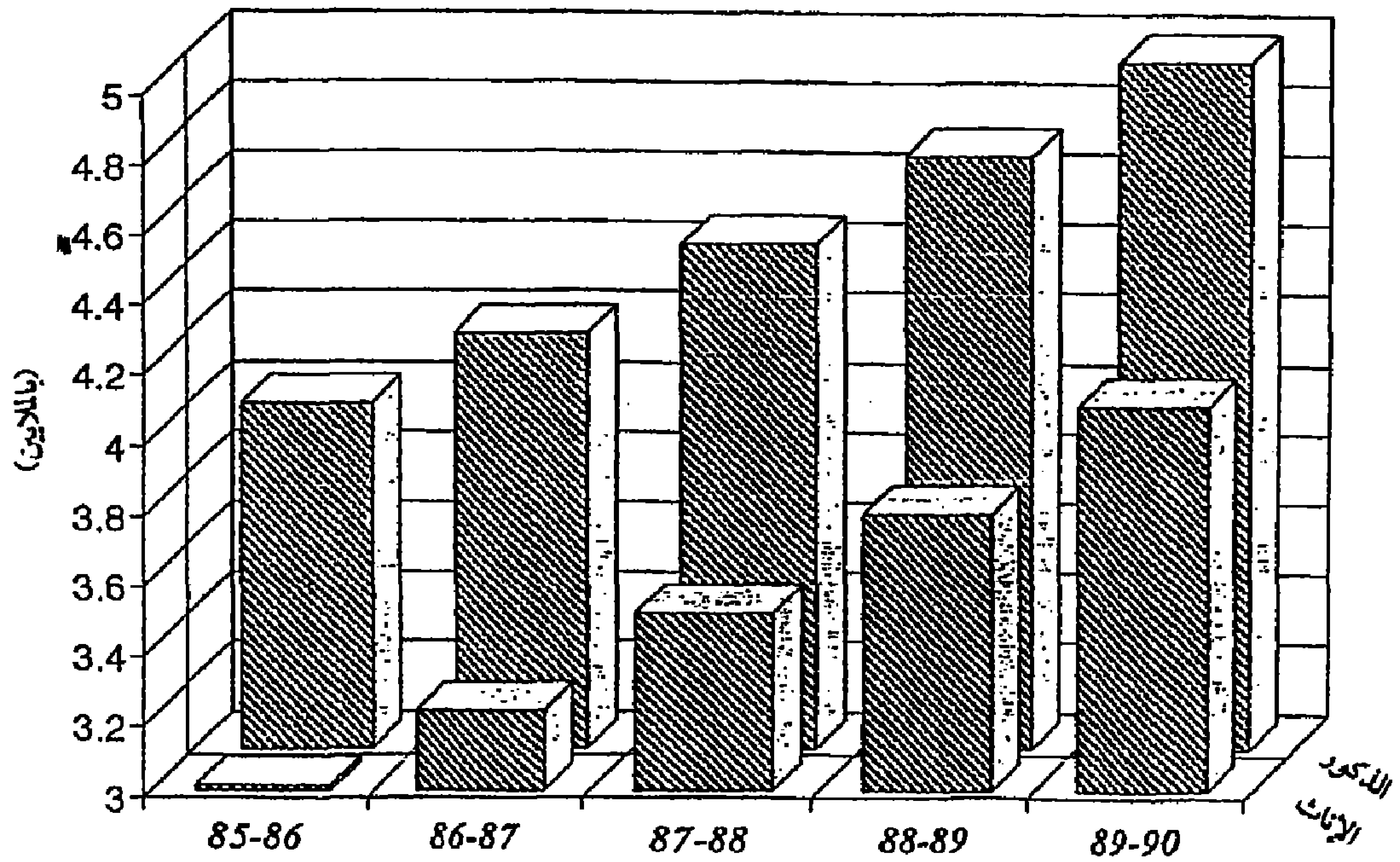
الجدول رقم (٦ ـ ٢)

عدد التلاميذ على أساس مستوى التعليم

السنة	التعليم الابتدائي		التعليم المتوسطي		التعليم الثانوي	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	٣٩٨٦٣١٤	٣٠١٦٢٤٤	١٣٥٥١٨٩	٨٥٤٦٥٣	٧٠٥٨١٣	٤٩٣٤٣٨
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٤١٨٣٢٧٨	٣٢٢٨٦١٧	١٤٠٦١١٨	٨٩٣٣٩٢	٧٧٦٢٧٠	٥١٥٥٩٦
١٩٨٧ ـ ١٩٨٨	٤٤٤٠٤٧٥	٣٥١١٣٠٨	١٤٩٨٨٣٤	٩٦٨٠٨٢	٨٣٦٥٤٧	٥٥٧٥٨٧
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٤٦٩٤٧٨٣	٣٧٩٣١٠٧	١٦٣٨٥٥٠	١٠٨٦٠٥٦	٩٥٧٣٥٣	٦٣٧٧٨٩
١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	٤٩٦٤١٣٦	٤١٠٠٢١٥	١٧٨٢١٣٠	١٢١٣٦٦٥	١٠١٥٦٤٨	٦٨٥١٦٣

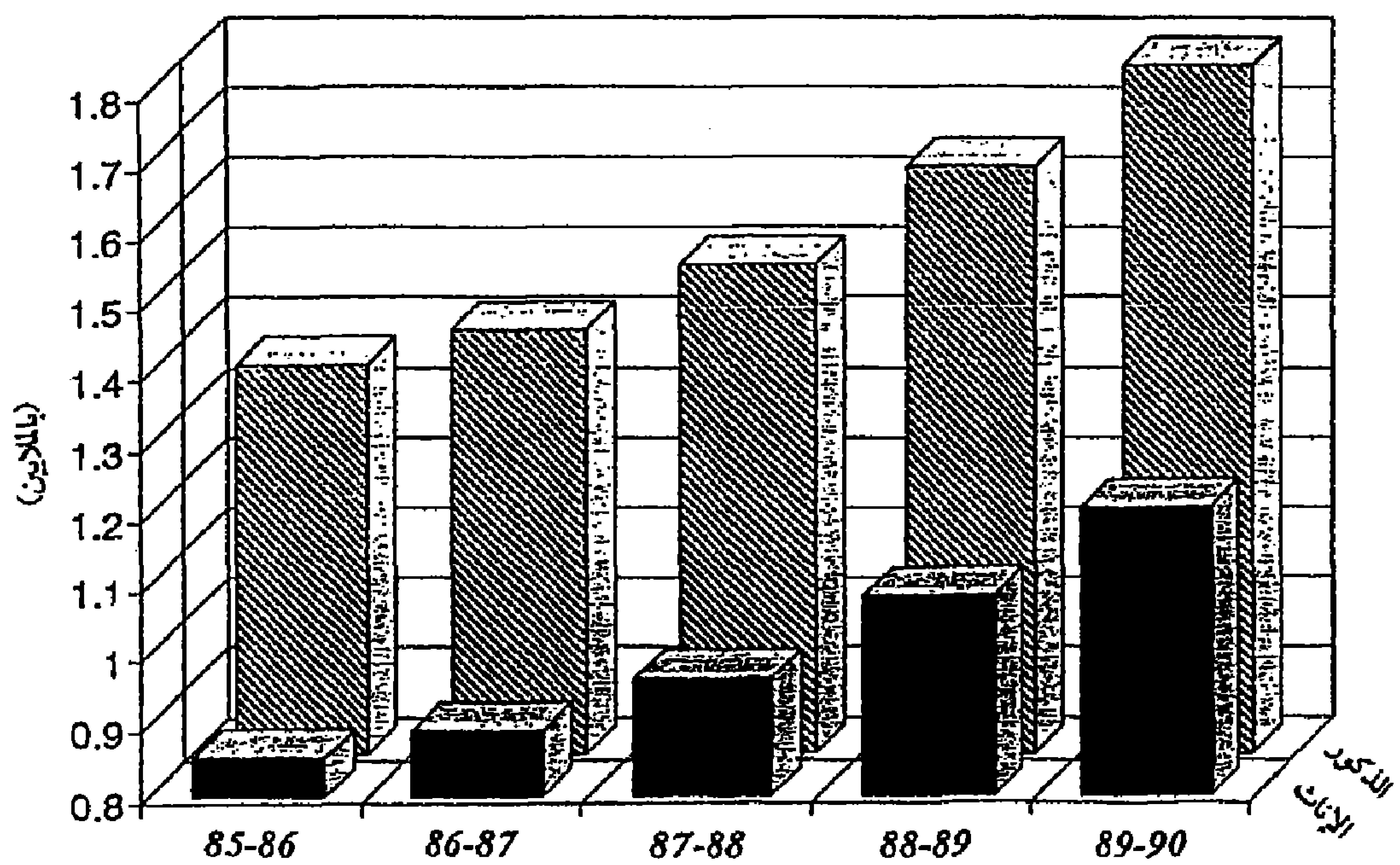
الشكل رقم (٦ ـ ٣)

عدد تلاميذ المدارس الابتدائية على أساس الجنس



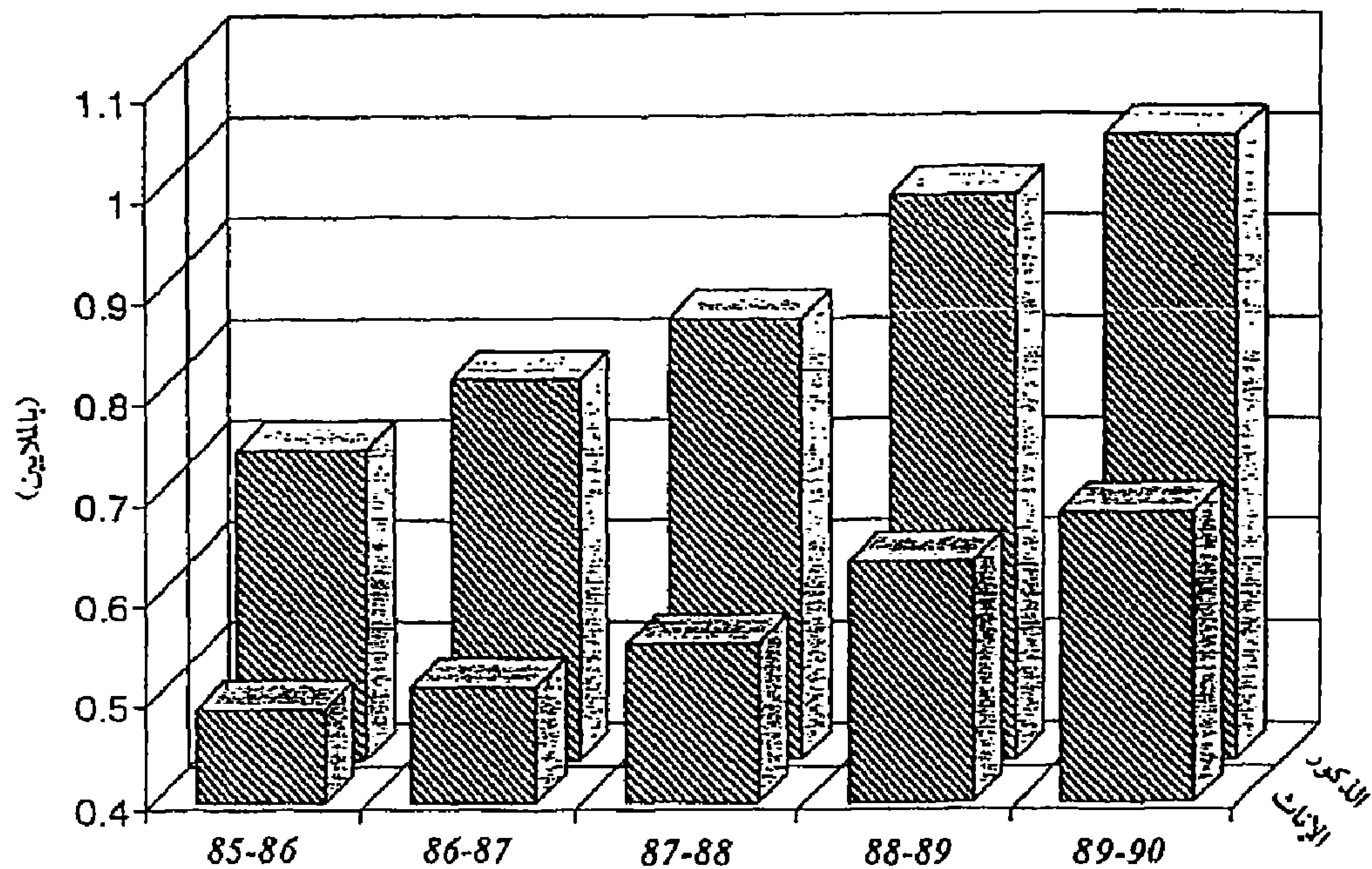
الشكل رقم (٦ ـ ٤)

عدد تلاميذ المدارس المتوسطة على أساس الجنس



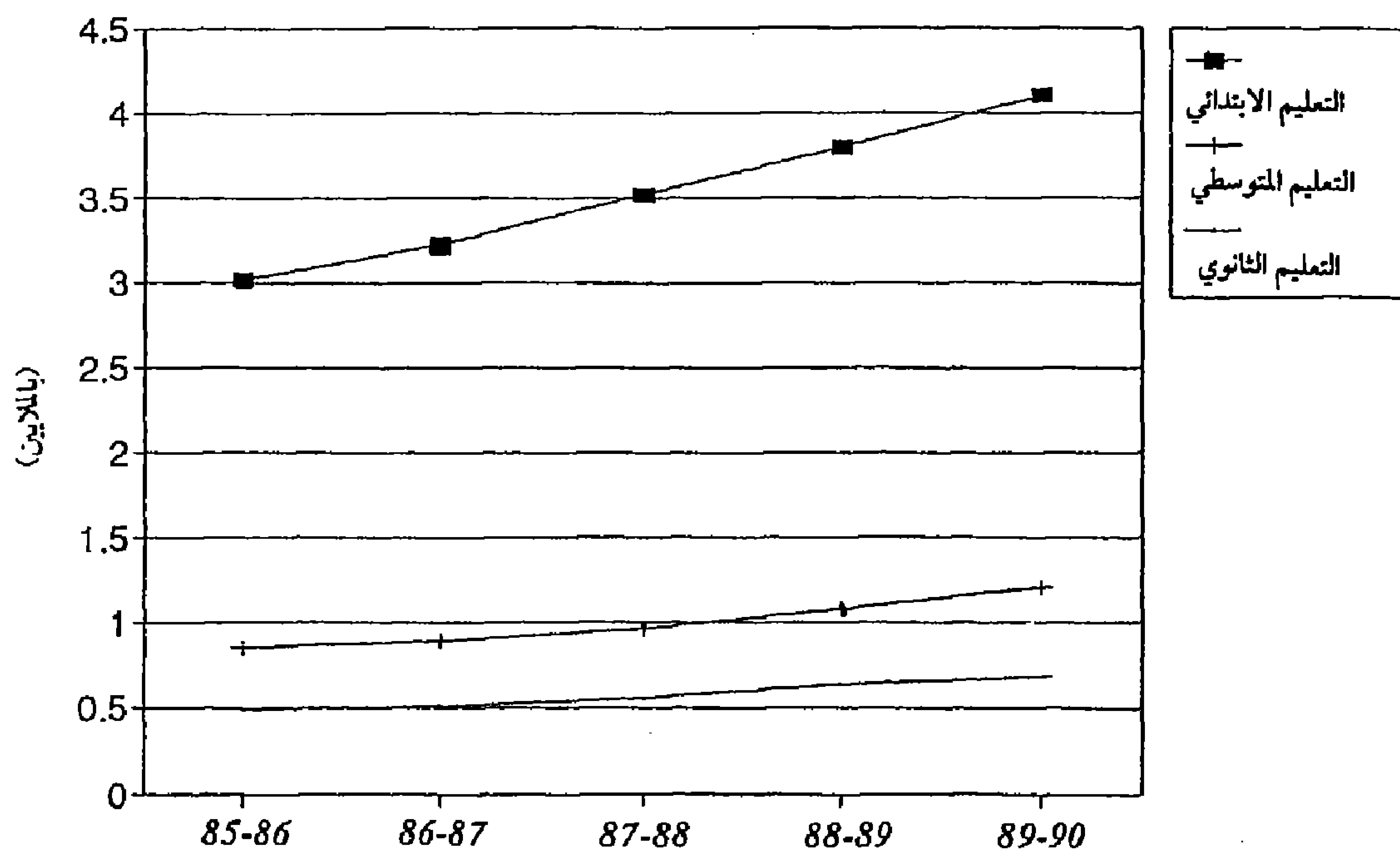
الشكل رقم (٦ ـ ٥)

عدد تلاميذ المدارس الثانوية على أساس الجنس



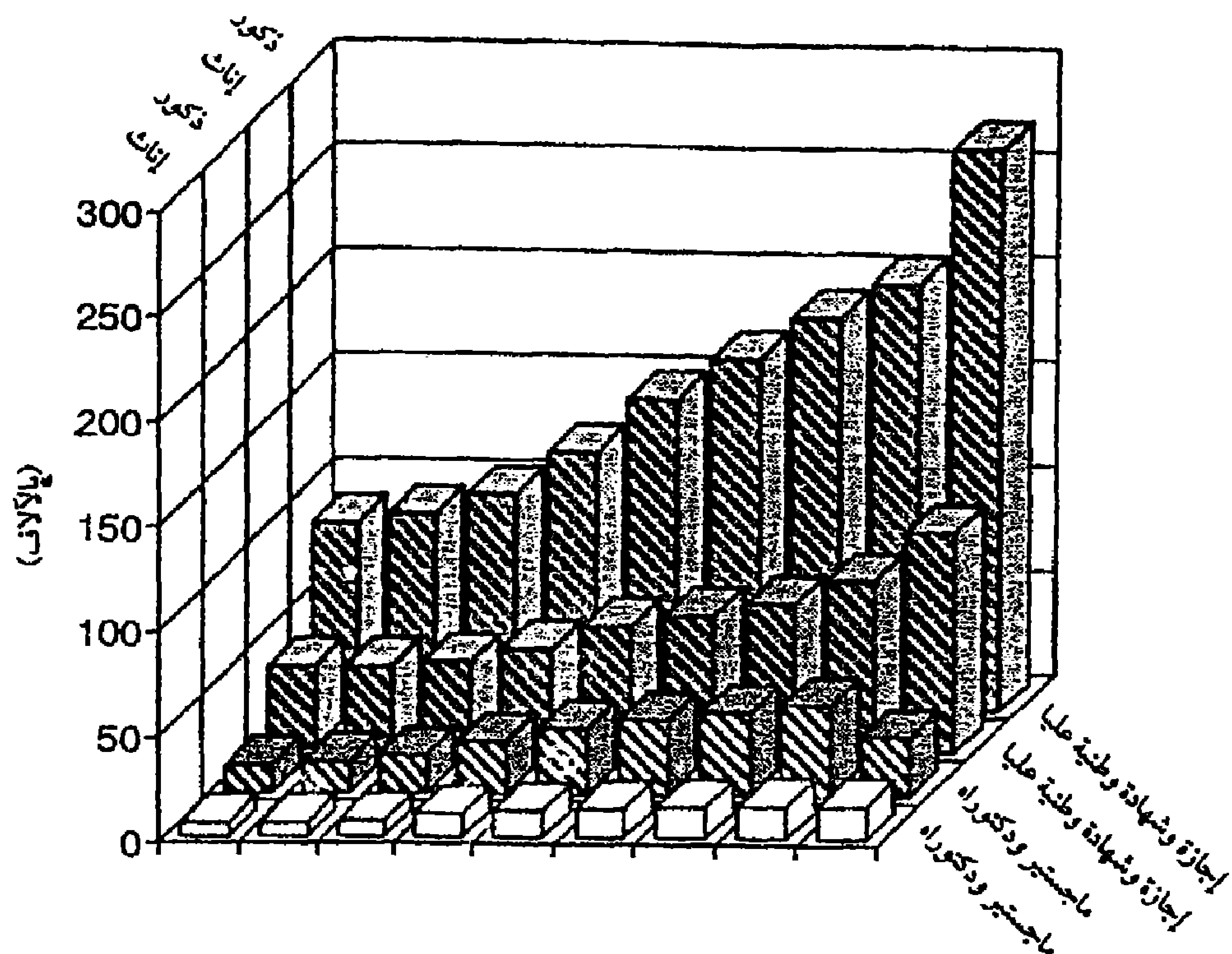
الشكل رقم (٦ ـ ٦)

عدد التلاميذ على أساس مستوى التعليم (الإناث)



الشكل رقم (٦ ـ ٧)

عدد تلاميذ الجامعات وغيرها من المعاهد الأكاديمية



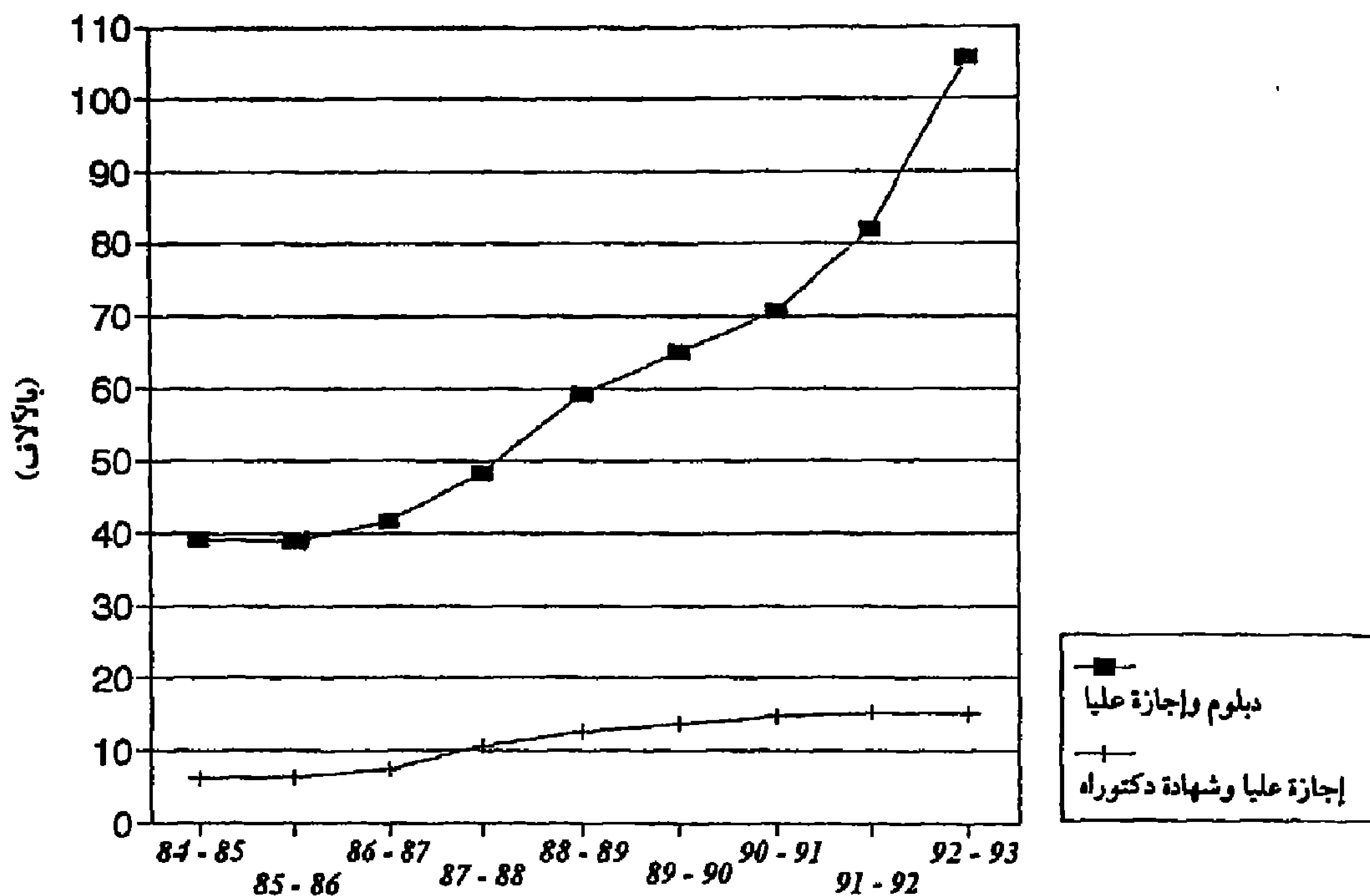
الجدول رقم (٦ ـ ٣)

عدد تلاميذ الجامعات وغيرها من المعاهد الأكاديمية

السنة	دبلوم وإجازة عليا		إجازة عليا وشهادة دكتوراه	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	٨٧٢٣٣	٣٩١٨٣	١٣٣٦٠	٦٠٣٣
١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	٩١٣٩٥	٣٩٠٠١	١٤٦٩٨	٦٤٠١
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١٠١٠١٦	٤١٦٥٢	١٧٨٧٠	٧٤٣٣
١٩٨٧ ـ ١٩٨٨	١٢١٣٩٦	٤٨٣٣٧	٢٤٥٣٧	١٠٥٩٢
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	١٤٧٥٥٧	٥٩١٨٨	٣١٣٣٠	١٢٥٩٤
١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	١٦٧٣٣٣	٦٤٩٧٦	٣٥٤٥٣	١٣٥٩٦
١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٨٧١١١	٧٠٧٢٦	٣٩٦٤٠	١٤٥٩٩
١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٢٠٤٠١٩	٨١٩٥٧	٤٣٠٥٧	١٥٠١٢
١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	٢٦٩٠٦٢	١٠٥٦٦٢	٢٧٩٣٧	١٥٠١٢

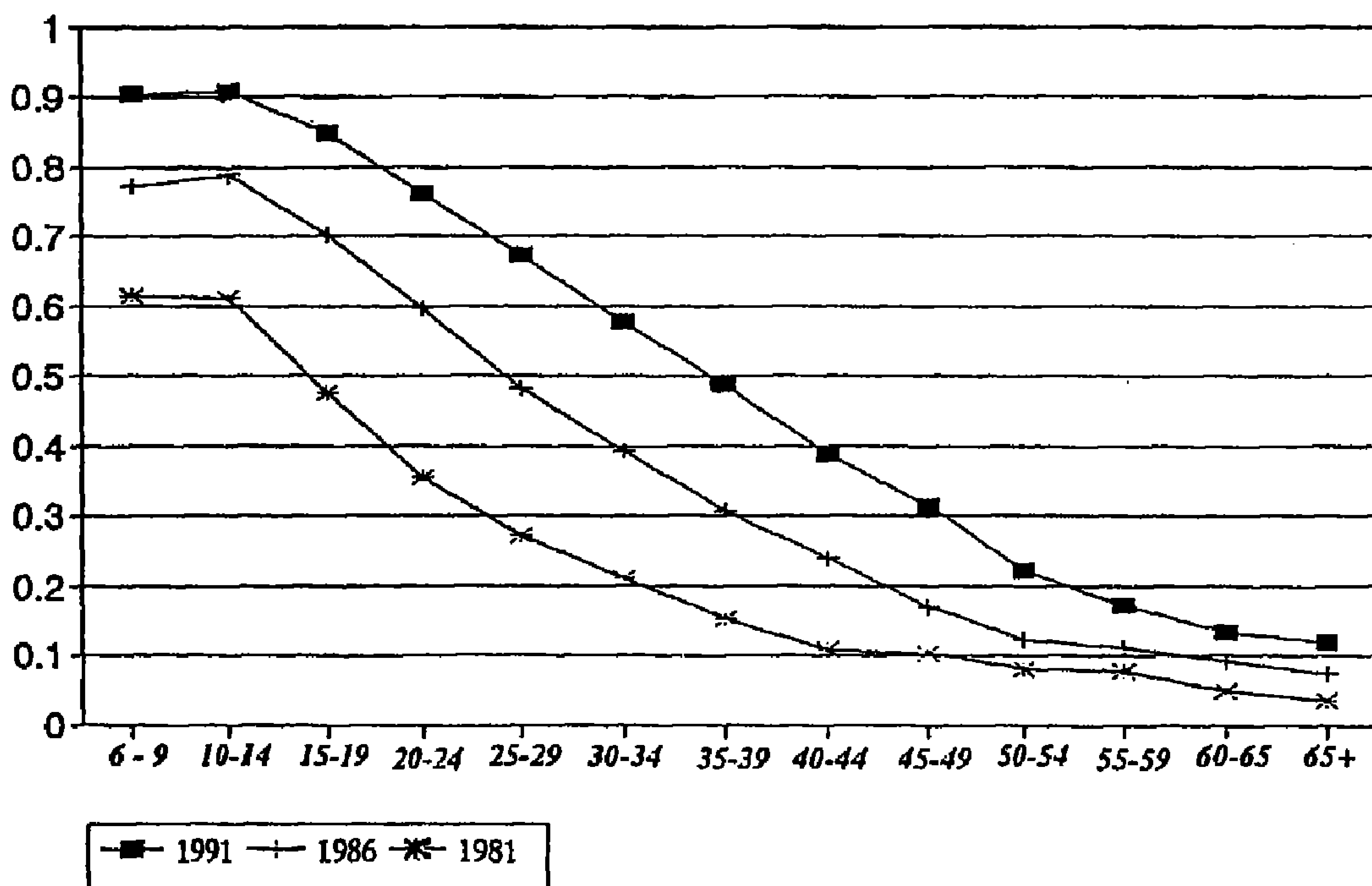
الشكل رقم (٦ ـ ٨)

عدد تلاميذ الجامعات وغيرها من المعاهد الأكاديمية (الإناث)



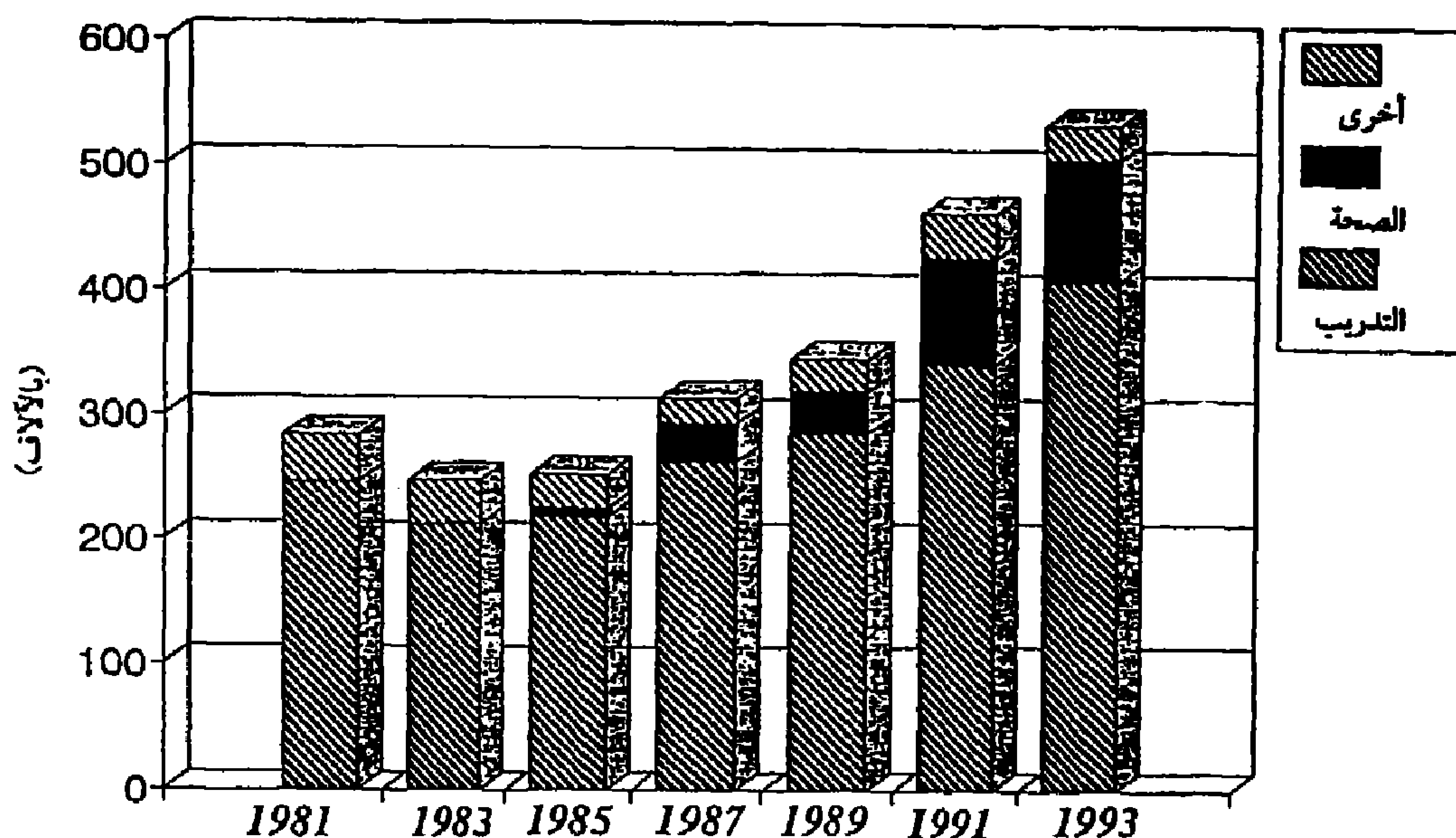
الشكل رقم (٦ ـ ٩)

عدد النساء اللاتي يعرفن القراءة والكتابة



الشكل رقم (٦ ـ ١٠)

توزيع المستخدمات في القطاع الحكومي، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣



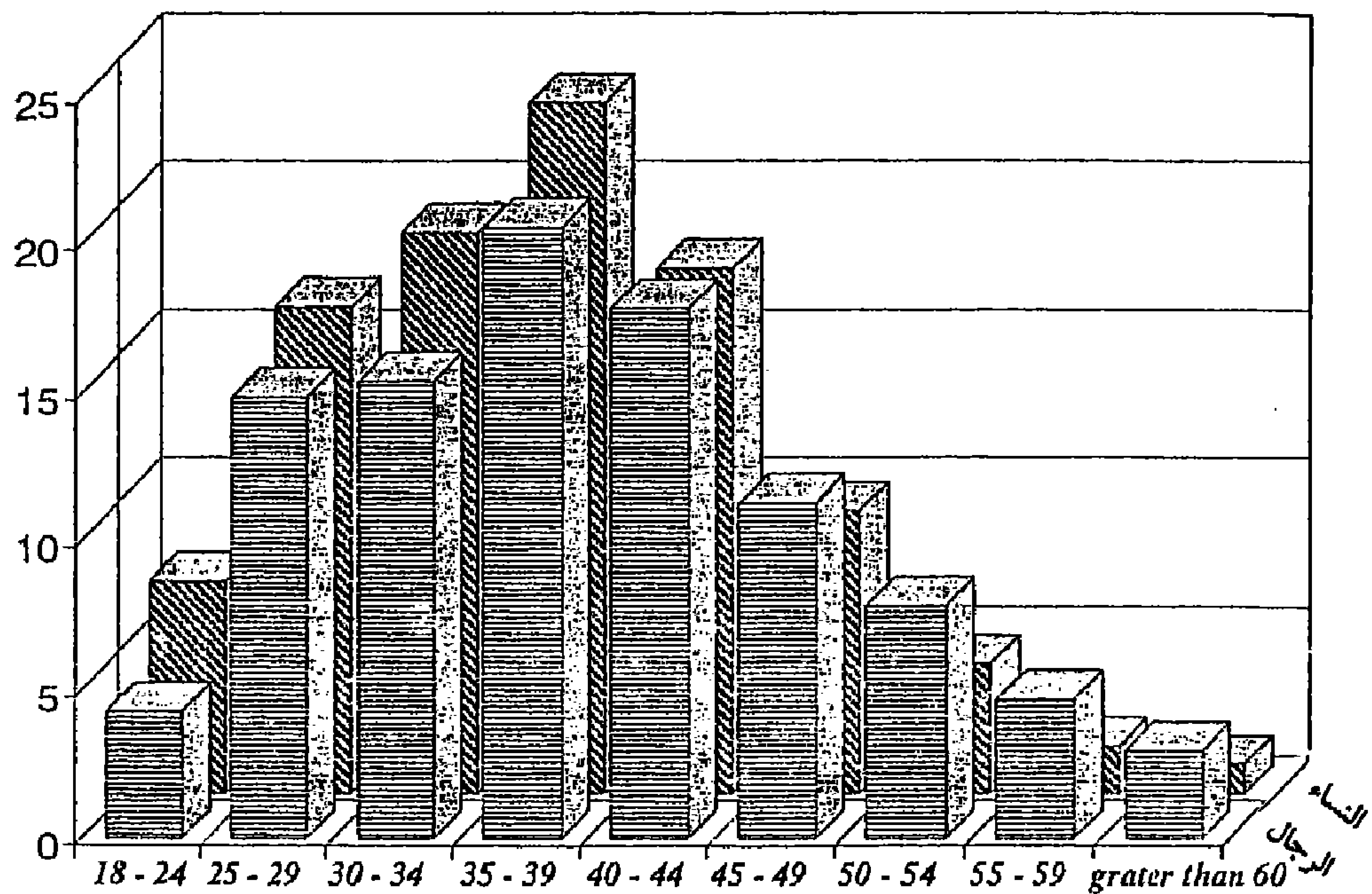
الجدول رقم (٦ ـ ٤)

توزيع المستخدمات في القطاع الحكومي، ١٩٨١ ـ ١٩٩٣

الوزارة	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٣
التدريب	٢٤٦٥٩٥	٢١٢٨٢٥	٢١٨٨٠٦	٢٦٣٧٧٦	٢٨٦٠٩٤	٣٤١٧٤٩	٤٠٩٢٦٨
الصحة	١١٤٠	١٠٦٨	٦٨٥١	٣١١٠٩	٣٤٥٨٩	٨٦٣٦٩	٩٧٧٦٩
أخرى	٣٨٤٦٠	٣٥٩٥٠	٢٧٨٧٣	٢٠٤٤٧	٢٦٣٨٧	٣٦٣٢٦	٢٧٧٠٨
الاجمالي	٢٨٦١٩٥	٢٤٩٨٤٣	٢٥٣٥٣٠	٣١٥٣٣٢	٣٤٧٠٧٠	٤٦٤٤٤٤	٥٣٤٧٤٥

الشكل رقم (٦ ـ ١١)

توزيع القوى العاملة على أساس الجنس والعمر



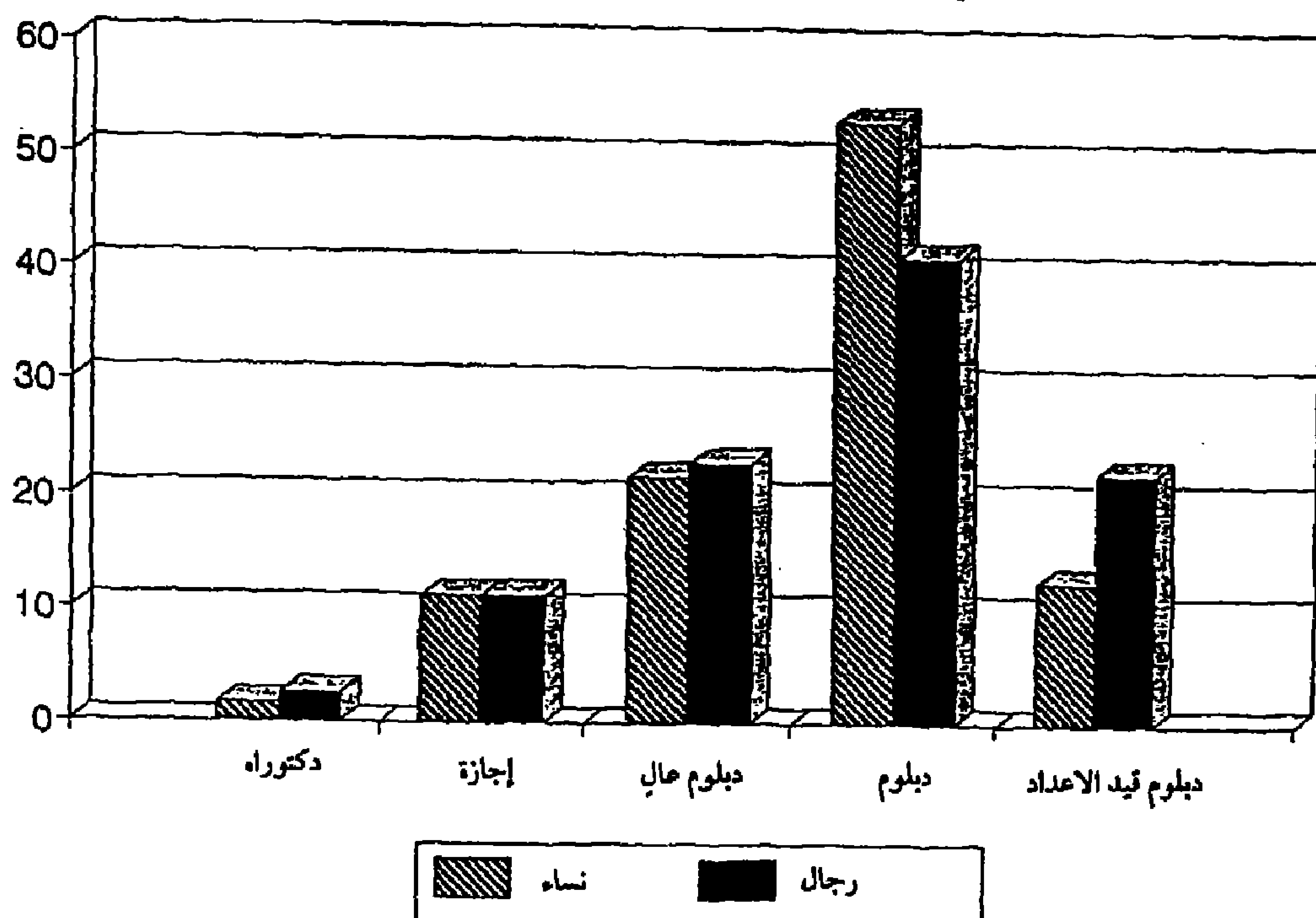
الجدول رقم (٦ ـ ٥)

توزيع القوى العاملة على أساس الجنس والعمر

العمر/الجنس	١٨ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٢٩	٣٠ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٤٩	٥٠ ـ ٥٤	٥٥ ـ ٥٩	أكثر من ٦٠	الاجمالي
النساء	٧,٢	١٦,٤	١٨,٩	٢٣,٣	١٧,٧	٩,٥	٤,٤	١,٦	١	١٠٠
الرجال	٤,٣	١٤,٩	١٥,٤	٢٠,٦	١٧,٩	١١,٣	٧,٩	٤,٧	٣	١٠٠

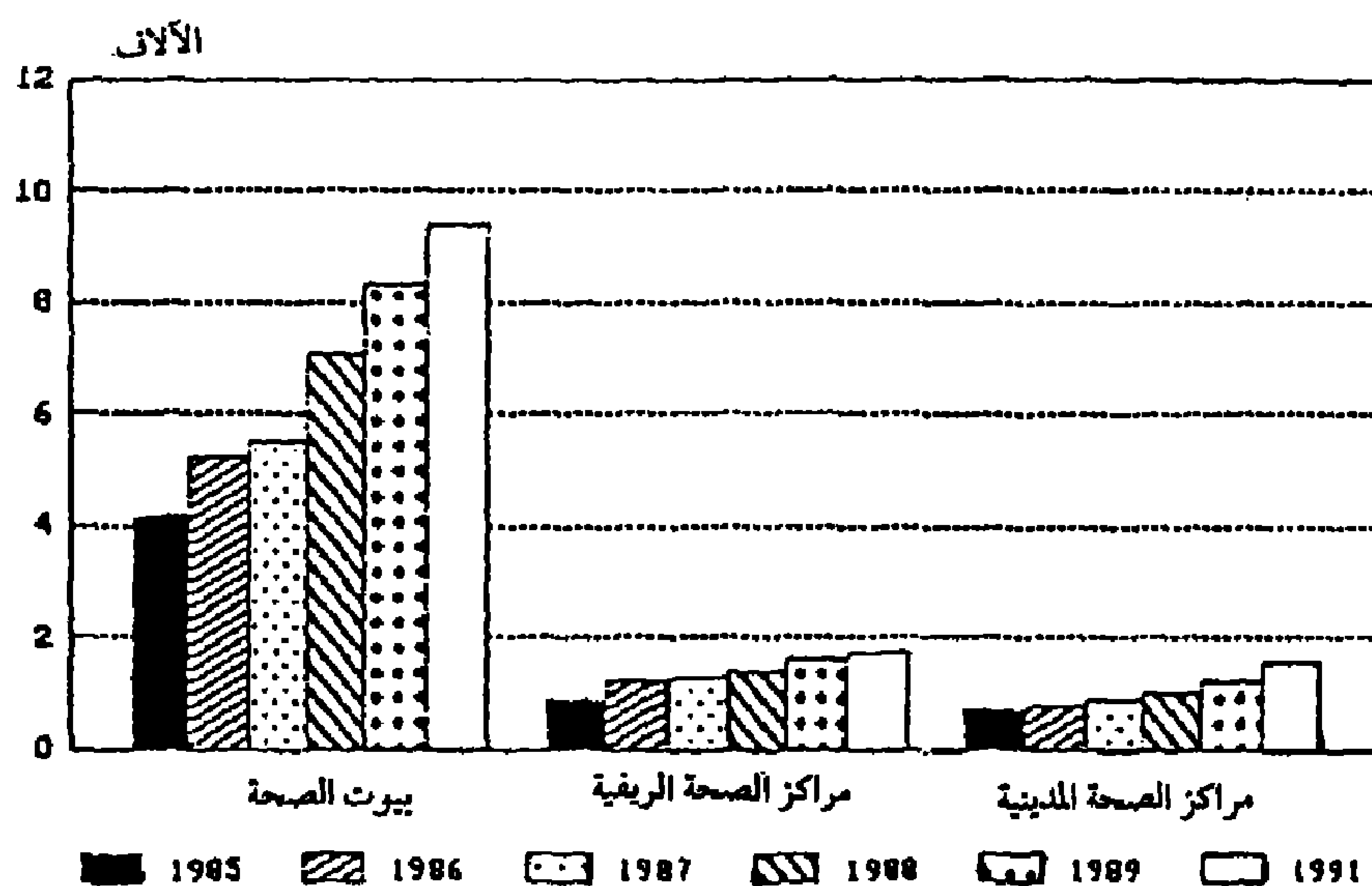
الشكل رقم (٦ ـ ١٢)

توزيع القوى العاملة النسائية على أساس التعليم



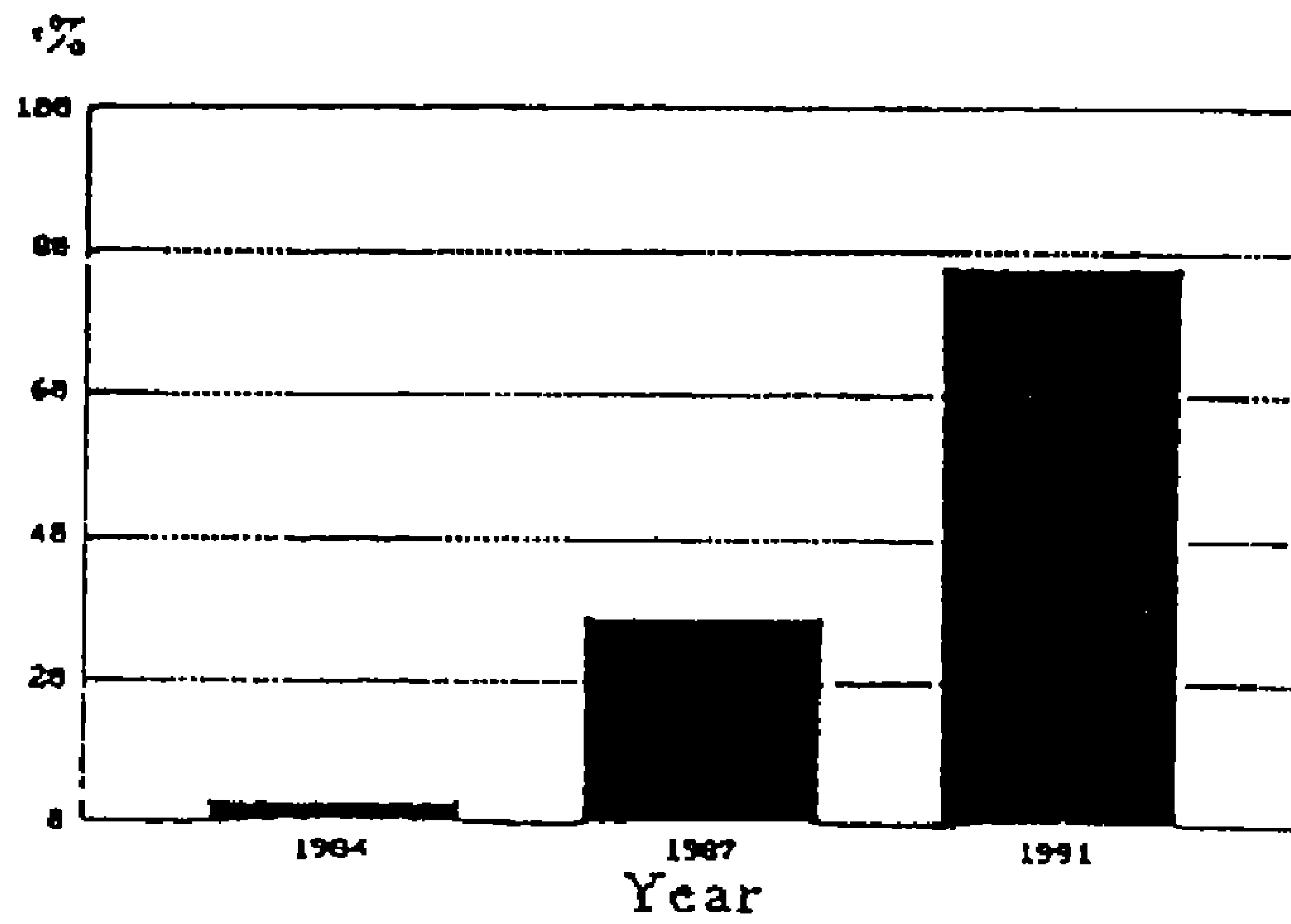
الشكل رقم (٦ ـ ١٣)

التوسع في الرعاية الصحية الأولية، ١٩٨٥ ـ ١٩٩١



الشكل رقم (٦ ـ ١٤)

مقدار التقدم في إعطاء الجرعة الثانية من مصل التطعيم ضد مرض الكزاز للحوامل، ١٩٨٤ ـ ١٩٩١



المناقشات

١ ـ جواد الحمد

ينظم طبيعة العلاقات العربية ـ الإيرانية خلال تعامل كل منهما مع موضوع المرأة أمران:

١ ـ الموروث التاريخي سواء ما كان من العادات والتقاليد أو ما كان من المبادئ الدينية أو ما يفتي به علماء الدين.

٢ ـ المتطلبات العصرية، وواقع التخلف في العالم الإسلامي حيال هذا الأمر وما يشار إليه من ظلم يقع على المرأة العربية والمسلمة بشكل عام.

ويعد تفهم الجانبين لهذه المسألة والاتفاق على مدلولاتها ومترتباتها الاجتماعية والقانونية مدخلاً مهماً لتقعيد تصور عربي إسلامي سليم ومتكامل لواقع المرأة ودورها في المجتمع.

ابتداءً أعتقد أن ما يشار إليه من اضطهاد أو حرمان للمرأة من بعض الحقوق الإنسانية المدنية، يكون أحياناً على شكل اغتصاب لهذه الحقوق، إنما بدأ بتزايد ملحوظ مع عهود الاستعمار الغربي للمنطقة، وإن كان قد بدأ قبلها بعقود عدة، غير أن ما شهدته المنطقة من توجهات (ربما كانت متطرفة أحياناً) في تحجيم دور المرأة والحجر عليها واتهامها بالعجز عن الاسهام في بناء المجتمع وتطوره إنما ساهمت فيه بشكل فاعل تلك التوجهات التي تبنتها تيارات تغريبية، حيث توجهت نحو تقليل الاهتمام بالأسرة، والهجوم على دور المرأة الأسري، الأمر الذي حدا بمفكرين وقوى اجتماعية وسياسية إلى اتخاذ موقف الدفاع بصورة متطرفة في كثير من الأحيان حيال التعامل مع المرأة.

غير أن الخمسة عشر عاماً الأخيرة شهدت تحولات ملحوظة في استعادة المرأة العربية والمسلمة دورها البناء في تشكيل صورة المجتمع ومستقبله في مختلف المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وبتوازن لا يخل ببنية المجتمع وعملية التكامل في الدور بين المرأة والرجل.

إن العمل المطلوب يقوم على قواعد ثلاث:

١ ـ إتاحة الفرصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكاملة للمرأة كما للرجل في المجتمع العربي والإسلامي لتأخذ دورها الطبيعي.

٢ ـ اعتماد قاعدة القيام على شؤون الأسرة والمرأة والأمومة للمرأة في المجتمعات.

٣ ـ اعتماد الموروث الديني والتاريخي لهذه الأمة كقاعدة للانطلاق مع الاستفادة في إدارة العملية وتطبيقاتها من الأساليب المعاصرة وما تطورت إليه أحوال المرأة في مناطق أخرى من العالم.

٢ ـ جميل مطر

لا أزعم أن هناك مؤامرة غربية لتغيير القيم والأخلاق في كل العالم. وما يلفت نظري، ونظر كثيرين، أنه في سنوات قليلة معدودة، عقدت خمسة مؤتمرات دولية، انتهت جميعها، من دون استثناء، إلى توصيات، من بينها ما يدعو إلى الاعتراف بقيم جديدة، وبعضها على قدر كبير من الخطورة بالنسبة إلى الأسرة، ويستند معظمها إلى قاعدة الفردية المتوحشة التي لا تراعي أن الفرد جزء من أسرة ومن مجتمع.

إن ما يقلق في هذا الموضوع ليس السعي أو الضغط من أجل التغيير، بل هذا التطرف في كثير من التوجهات في هذه المؤتمرات، ويلاحظ أن كل مؤتمر يتطرف عما قبله في توصية أو أكثر. ومجموع توصيات هذه المؤتمرات يشكل في مجمله مشروع ميثاق جديد للبشرية في المستقبل، تجري صياغته بطريقتين، الطريقة **الأولى** هي هذه المؤتمرات الدولية التي تلتزم نتائجها الحكومات، ولكن يتورط فيها ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية. أما الطريقة الثانية فهي الأخطر لأنها تتعلق بالدين، بتغيير النصوص الدينية.

قرأنا منذ أيام أن أكسفورد يونيفرسيتي برس (Oxford University Press) طبعت طبعة حديثة من الانجيل، أي العهد الجديد، والهدف من هذه الطبعة الحديثة أن يكون الانجيل متمشياً مع منظومة القيم المعاصرة، وهي المنظومة التي تبالغ في تعريف كلمة المساواة. وأضرب لكم أمثلة محددة:

ـ حُذفت في الإنجيل الجديد كلمة «السيد» (Lord)، فلم يعد هناك «السيد المسيح» أو «سيدنا يسوع»؟ وقال محررو الطبعة الحديثة إننا نعيش في عصر لا يوجد فيه سيد ومسود حتى لو كان السيد هو الرب «عزّ وجل».

ـ وحذفت في الطبعة الحديثة كلمة اليهود، وتغير النص القائل «اليهود الذين اغتالوا المسيح»، فأصبحت «هؤلاء» الذين اغتالوا المسيح.

ـ ولأن كلمة «الظلام» أو «الظلمة» ترتبط في الإنجيل بمعنى الشر، ولأنها بالانكليزية (darkness) تعني أيضاً البشرة السمراء، فقد حذفت بحجة أنها تؤذي مشاعر الشعوب السمراء والسوداء.

ـ وحُذفت عبارة «اليد اليمنى» للرب حيثما وردت في العهد الجديد، إذ لا يجوز

ـحسب محرري الطبعة الحديثة ـ أن نهمل حقوق الإنسان «الأيسر»، أي الذي يستعمل يده اليسرى في أداء مهامه أكثر من يده اليمنى.

ـ كذلك حذفت كلمة «الرجل» (man) في أية عبارة في الإنجيل، وحل محلها تعبير غير منحاز، فهي إما «الشخص»، أو «البشر»، أو «الإنسان».

ـ وتغير في الطبعة الحديثة النص «أبانا الذي في السموات» إلى «أبانا وأمنا اللذين في السموات».

لسنا ضد تطوير القيم وتحديثها، ولكنني لا أتصور أنه يجوز أن نترك لبعض الجماعات والفئات قليلة العدد والعضوية ولكن عالية الصوت في الولايات المتحدة، أن نترك لهذا البعض الانفراد بوضع ميثاق عالمي للقيم المتطرفة في عدميتها وقوتها التدميرية تحت أسماء بريئة، مثل المساواة والتنمية وحقوق الإنسان ومنع انتشار الأسلحة النووية ولقاء الحضارات والأديان.

٣ ـ شملان العيسى

أشكر الكاتبة مريم سليم على دراستها بتوضيح صورة المرأة في مجتمعنا العربي المتخلف.

لقد أوضحت الورقة بأن مشاركة المرأة في السياسة انحصرت في ٦ دول عربية من أصل ٢٢ دولة. فالكثير من الدول العربية لا يسمح بمشاركة الرجل في السياسة، فما بالك بالمرأة.

بدأت تجربتنا المتواضعة في الكويت مع الديمقراطية عام ١٩٦٣، وهي تجربة متواضعة قياساً بالدول الغربية، لكنها تجربة كبيرة قياساً بواقعنا العربي المتخلف. فالمرأة الكويتية بدأت تطالب بالمشاركة السياسية منذ فترة طويلة، لكن جميع محاولاتها باءت بالفشل بسبب وقوف التيارات الرجعية والإسلامية ضد حقوق المرأة. والغريب أن الكثير من النساء الكويتيات الفاعلات في العمل الإسلامي النسائي يرفضن المشاركة السياسية للمرأة.

هذه الإشكالية تطرح علينا تساؤلاً بسيطاً، وهو كيف أن المرأة المسلمة في إيران حصلت على حقوقها السياسية بينما المرأة المسلمة في الكويت ترفض هذه الحقوق. نعرف أن العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها تأثير في وضع المرأة في كلا البلدين، لكن الواقع أن الحكومات هي التي تعطي أو تمنع الحقوق السياسية بحسب مصالحها السياسية، والحقوق السياسية تؤخذ ولا تعطى.

وأخيراً، نرى أن وضع المرأة في مجتمعنا العربي والإسلامي لن يتحسن إلا بتحسن وضع الرجل، وهذا لن يتحقق؛ إلا بتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان في مجتمعاتنا.

٤ ـ عبد الله السيد ولد أباه

لن أتقدم بمداخلة حول مقارنة وضع المرأة العربية بالمرأة الإيرانية، وإنما سأكتفي

بأن أقول إنه مهما كان مبرراً منهجياً الحديث عن المرأة العربية بالتعميم، فإنني أرى من المشروع البحث عن الخصوصيات إذا كانت تنير علمياً الحالة المدروسة.

ولذا سأكتفي في هذا الحيز بالإشارة إلى منزلة المرأة في المجتمع الموريتاني، الذي يشكل أحد المجتمعات العربية الأقل حظاً من الدراسة والبحث. الواقع أن هذه المنزلة كثيراً ما تثير انتباه الدارس المتأمل، منذ البكري الذي تحدث عن «بلاد المرابطين» بأنها «بلاد الفقهاء والنساء»، وابن بطوطة الذي فاجأته جراءة، نساء مدينة «ولاته» (شرق موريتانيا الحالية) وحضورهن، إلى الصحفي العربي اليوم. ذلك أن هذا المجتمع الذي يُعتبر من أكثر المجتمعات العربية محافظة وتمسكاً بالقيم الدينية والتقاليد البدوية العريقة، احتفظ دوماً للمرأة بمركز متميز، يتجلى في مناح عدة نجملها اختصاراً في النقاط التالية:

١ ـ صورة المرأة في الخيال الجماعي والنسق القيمي، حيث لا نجد النظرة السلبية المعهودة، بل اعتباراً جلياً وتقديراً واضحاً. وتعني أخلاقيات «المروءة»، بحسب الدلالة المحلية، «حسن معاملة المرأة واحترامها».

٢ ـ انعدام ممارسات متجذرة في المجتمعات العربية الأخرى: تعدد الزوجات، العنف اللفظي والجسدي المسلط على المرأة، الحجاب، عدم الاختلاط، أمية المرأة.

٣ ـ الاستقلالية المالية للمرأة: وهي وضعية متوارثة تبدو اليوم واضحة في سيطرتها على جانب كبير من النشاط الاقتصادي (التجارة).

٤ ـ المشاركة الفعّالة في الحركة السياسية، سواء على المستوى الرسمي (وجود قطاع وزاري يعنى بشؤون النساء عمل على إرساء استراتيجيا وطنية لترقية المرأة) أو على مستوى المجتمع المدني بهياكله وتنظيماته كافة.

إن هذه الملاحظات تبرز، في ما وراء الحالة المدروسة، أن وضعية المرأة ليست رهن الإشكالية التراثية، بل ضوابط ومحددات الحركية التاريخية التي تختلف بحسب المجتمعات وتأويلات النص والإرادة البشرية الفاعلة.

٥ ـ زامل سعيدي

لقد أشارت د. نيفين مسعد إلى خروج المرأة الإيرانية من الجهاز القضائي بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، وهنا لا بد من تصحيح هذه المعلومة حيث ما زالت النساء اللاتي يشغلن منصب قاض يعملن في المحاكم الإيرانية وإن كانت قد حددت مهامهن في المحاكم الأسرية، وخصوصاً في ما يتعلق بالأحوال الشخصية والأمور الحسبية.

أما في ما يتعلق بالسلك الدبلوماسي وكون المرأة الإيرانية تعمل فيه، وإشارة د. نيفين إلى خلو الساحة الدبلوماسية الإيرانية من النساء، فأود إطلاع الحضور الكرام على أن المرأة الإيرانية تعمل في السلك الدبلوماسي في الوقت الحاضر، وأنا شخصياً

أعرف أكثر من سيدة تشغل مركز مستشار وسكرتير أوّل وسكرتير ثانٍ في وزارة خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فضلاً عن عدد كبير من النساء يعملن في مختلف الأقسام الإدارية والفنية في الخارجية الإيرانية وسفاراتها في الخارج.

إن حقوق المرأة الإيرانية لم تعطَ من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية كما أشار د. شملان العيسى، بل كانت هذه الحقوق موجودة قبل الثورة. ويعرف التاريخ القديم في إيران قبل انضوائها تحت لواء الإسلام الحنيف، المرأة الإيرانية التي كانت ملكة حكمت البلاد مباشرة (اثنتان من النساء بوراندخت وآذرميدخت كانتا ملكتين). والذي حصل هو أن الدعاية المعادية تقول إن الثورة الإسلامية قضت على حقوق المرأة في إيران، بينما الواقع الموجود، وكما جاء في الورقة المقدمة، يقول إن هذا القول غير صحيح وحقوق المرأة الإيرانية محفوظة ومصانة.

٦ ـ بتول مشكين فام (تردّ)

١ ـ ليس هناك أية علاقة بين الاختلاط ومهمة القضاء! فإن المرأة في إيران لا تتولى مهمة القضاء بسبب فقهي، وليس هناك أي ارتباط بين الاختلاط والقضاء!

٢ ـ ليس هناك أي عائق قانوني أمام المرأة للنفوذ إلى السلك الدبلوماسي أو المجلس النيابي، ولكن المرأة في إيران اليوم بحاجة إلى توفر بعض المسائل لها كي تدخل المجلس النيابي منها:

أ ـ تصل المرأة إلى مجلس الشورى (المجلس النيابي) عن طريق الترشيح المستقل، لا عن طريق الانخراط في الأحزاب، ولهذا تحتاج المرأة اليوم إلى تمويل مالي لتدخل المعارك الانتخابية.

ب ـ لم تتدخل المرأة الإيرانية الملتزمة قبل الثورة في المجالات السياسية ولأسباب عديدة، ولكنها بعد الثورة حاولت شيئاً فشيئاً أن تكسب ثقة الناس، وهي الآن تحتاج إلى مزيد من الوقت لتثبت جدارتها في المجال السياسي.

٧ ـ مريم سليم (تردّ)

إن أوضاع المرأة العربية لا تزال تحتاج إلى الكثير من العمل من أجل تحسينها. مثلاً، أود أن أتكلم عمّا يسمونه العذر المحل، ولا أود أن أقول «جرائم الشرف» إذ ليس من المعقول الربط بين الشرف والجريمة، وهذا العذر المحل موجود في الكثير من الدول العربية. ثم إن مستويات الأمية لا تزال مرتفعة في الكثير من الدول العربية، ومتوسط عمر المرأة في اليمن لا يتعدى الأربعين عاماً.

تكلم أحدكم عن مؤتمرات المرأة وكأن هذه المؤتمرات ستعمل على هدم الأسرة، أنا مع الأسرة لما لها من أهمية قصوى في حياة الإنسان. ولكن أود أن أقول: هل ان بقاء المرأة في البيت والقيام بالأعمال المنزلية المتكررة يؤدي إلى تحقيق الذات؟ وإنني أعرف

الكثير من النساء عندما تنتهي حياتهن البيولوجية، فإنهن يشعرن بعدم الفائدة في وجودهن ويقعن في الانهيارات العصبية والأمراض النفسية ـ الجسدية وتمتلىء بهن عيادات الأطباء، لأنهن لم يحققن ذواتهن أبداً خارج الدور المنزلي والبيولوجي.

ثم إن الأصوات اليوم ترتفع لتقول بأن العمل المنزلي يجب أن يقيّم، فلا يقول الرجل الذي تعمل زوجته في المنزل بأنها لا تعمل. وهنا لا أقول، كما أشار أحدهم، بأن ندفع للمرأة مقابل الطبخ والغسل والكي...

أود أن أشير إلى المرأة في موريتانيا، وقد سمعت في مؤتمر «محكمة النساء العربية» الذي عقد في بيروت ٢٧ ـ ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٥، وأردد ما ورد على لسان سيدة موريتانية كانت في المؤتمر المذكور، بأن الإناث في موريتانيا يخضعن لعمليات الختان والتعليف والتزويج من رجال يكبرونهن بعقود عدة... أنا لا أؤكد شيئاً، ولكن أروي ما سمعت.

الفصل السابع

الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين (الورقة العربية الأولى)

شملان العيسى (*)

مقدمة

تعتبر قضية النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مدخلاً إلى مرحلة جديدة من التوتر في منطقة الخليج العربي التي لم تعرف الاستقرار خلال أكثر من عقدين من الزمن، ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة أن إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام ١٩٧١ أو بحثه حيث عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلمياً بين الطرفين، إلا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

إن موضوع الجزر العربية بدأ يطفو على سطح السياسة الخليجية والعربية مرة أخرى، إذ تمّ بحثه في اجتماع القمة الخليجية الأخيرة التي عقدت في البحرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كما كان لقضية الجزر حضور بارز في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

تعالج هذه الدراسة قضية الخلاف بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الاسلامية بهدف فهم طبيعة العلاقات العربية ـ الايرانية في المرحلة المقبلة.

(*) قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت.

أولاً: الموقع الجغرافي للجزر الثلاث

تعود أهمية الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى موقعها الجغرافي المهم، إذ إنها تقع عند مدخل مضيق هرمز في الخليج العربي، الذي يعتبر أحد أهم المضائق في العالم، فالدولة التي تسيطر عليه يمكنها التحكم في منطقة الخليج العربي كله بسهولة[1].

ويجب التنويه هنا، قبل ذكر الموقع الجغرافي للجزر بأن المصادر قد اختلفت في تحديد المسافة بين هذه الجزر والساحلين العربي والايراني، فالجانب العربي يرى أنها أقرب إلى سواحله بينما يرى الجانب الإيراني عكس ذلك.

١ ـ جزيرة أبو موسى

تقع جزيرة أبو موسى على بعد ٩٤ ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد نحو ٧٥ كم عن الساحل الإيراني، بينما تبعد عن الساحل العُماني نحو ٤٨ كم قبالة إمارة الشارقة، وتبلغ مساحتها ٢٠ كم[2]. وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة.

كان يقطن جزيرة أبو موسى قبل الاحتلال الإيراني نحو ١٠٠٠ نسمة من العرب، وفيها مدرسة ابتدائية وجمرك ومسجد وقصر لنائب حاكم الشارقة. وكان سكان الجزيرة يعملون في صيد الأسماك والرعي. وتتوفر في الجزيرة معادن مهمة، مثل رواسب أوكسيد الحديد والنفط.

٢ ـ جزيرة طنب الكبرى

تقع جزيرة طنب الكبرى على بعد ٥٩ كم جنوب غربي جزيرة قشم، وعلى بعد ٧٨ كم شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها نحو ٣,٥ كم، ومساحتها نحو ٩ كم مربع.

ويعمل سكانها البالغ عددهم ما بين ٢٠٠ ـ ٧٠٠ نسمة في الرعي وصيد الأسماك، ويوجد فيها مدرستان وفنار لإرشاد السفن، ويتوفر فيها النفط، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة.

---

(١) عبد المالك خلف التميمي، «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية، ١٧٨٧ ـ ١٩٧١،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١٤، العدد ٧٥ (تموز/يوليو ١٩٨٨)، ص ١٣١.

٣ ـ جزيرة طنب الصغرى

تبعد هذه الجزيرة مسافة ٩٠ كم عن الساحل العربي و١٣ كم عن جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث طوله كيلومترين وعرضه نحو كيلومتر واحد عند نهايتها الجنوبية. وتتكون الجزيرة من ثلاث تلال داكنة اللون، وتسكن فيها طيور بحرية. وهي خالية من السكان، وتتبع إمارة رأس الخيمة[٢].

ثانياً: الخلفية التاريخية للجزر العربية

عند سقوط دولة «اليعاربة» في عُمان برز نجم دولة القواسم الذين حكموا الساحل العُماني، والذين نشطوا في بعض أجزاء إيران الجنوبية منذ بداية القرن الثامن عشر من خلال فرع قبيلة القواسم التي بدأت من رأس الخيمة إلى الساحل الايراني[٣].

لقد اعترف المؤرخون الإيرانيون بنشاط القواسم وسيطرتهم على جزء من جنوب إيران والجزر العربية، حيث ذكرت مجلة **كيهان العربي** تقول: قبل الخوض في أسباب الصراع حول ملكية الجزر الثلاث لا بد من العودة إلى أواسط القرن الثامن عشر، فبعد موت نادر شاه في عام ١٧٤٧ انحسر النفوذ الإيراني في منطقة الخليج الفارسي، وهذا الأمر مهّد الأرضية المناسبة لبدء التوغل (القاسمي) في المنطقة. والقواسمة أو الجواسمة هي عشيرة عربية قطنت الشارقة ورأس الخيمة، ثم توجه فخذ من هذه العشيرة إلى إيران فاستقر في بندر لنكه، واستناداً إلى مصدر تاريخي إيراني فإن رئيس هذا الفخذ المدعو الشيخ سعيد بن قضيب استطاع أن يستحوذ على إمرة هذا الميناء لقاء ألفي ريال إيراني، وذلك إبان حكم الزنديين، وبعده تناوب أولاده على إمرة الميناء من خلال تسديد بعض الإيجارات الشهرية. ولما كانت جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لبندر لنكه فإن القاسميين استقر لهم الأمر فيها خلال تلك الحقبة[٤].

واضح جداً أن المصادر الإيرانية تعترف بسيطرة القواسم على الجزر العربية وغيرها، ولكنها أرادت أن تشوّه ملكية العرب لهذه الجزر بالقول بأن حكام هذه الجزر كانوا يتقاضون رواتب من إيران نظير اهتمامهم بميناء لنغا العربي قبل أن تستولي إيران عليه.

لقد امتد نفوذ القواسم في القرن الثامن عشر إلى الساحل الشمالي، حيث استقر بعضهم في منطقة لنغا ووضعوا الجزر الثلاث والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم.

---

(٢) انظر: المصدر نفسه، ومحمد حسن العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة** (الكويت: دار السلاسل، ١٩٨٣)، ص ١٦٥.

(٣) التميمي، المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤) «الجزر الإيرانية الثلاث بين الشواهد التاريخية والتأليب الغربي،» **كيهان العربي** (إيران) (٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤).

وحدث في تلك الأثناء تقسيم عرفي عام ١٨٣٥ بين القواسم، وهم الحكام الحاليون في الشارقة ورأس الخيمة، الملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيرتا «صري وهنغام» تابعتين لقواسم لنغا، وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصيرنو نعير تابعة لقواسم ساحل عُمان، أي رأس الخيمة والشارقة[٥].

ومن الدلائل الأكيدة على عروبة الجزر العربية هو ما أكّده المقيم البريطاني في بوشهر في عام ١٨٧٩ حيث أكد أن جزيرتي طنب ولنغا كانتا تابعتين لسيادة القواسم[٦]. وفي عام ١٨٨٧ احتلت إيران إمارة لنغا العربية ومدت نفوذها وسيطرتها على جزيرتي صري وهنغام، وهي جزر عربية تابعة للقواسم تقع في الغرب من جزيرة أبو موسى ومقابلة لها تماماً. وفي عام ١٨٨٧ بدأت إيران مطالبتها بجزيرتي صري وأبو موسى، لكن بريطانيا، عبر وزيرها المفوض في طهران ردّت على إيران بالقول بأن الجزر عربية يملكها شيوخ العرب الذين يرتبطون بمعاهدات خاصة مع بريطانيا، وهم تحت الحماية البريطانية، وهي المسؤولة عن شؤونهم الخارجية[٧].

أما المطالبة الإيرانية الحديثة بالجزر العربية فبدأت في عام ١٩٢٣ عندما اكتشفت شركة الوادي الذهبي كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز، وأرادت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى، فقامت طهران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيراني. وفي عام ١٩٢٥ بعثت إيران بعثة جيولوجية لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود في الجزيرة، لكن بريطانيا وقفت ضد استغلال إيران للجزر وأعلنت مرة أخرى بأن هذه الجزر عربية. ولقد بذلت إيران محاولات عدة أخرى في بداية هذا القرن لاحتلال الجزر، لكن بريطانيا منعتها من عمل ذلك[٨].

لقد استغلت إيران انسحاب القوات البريطانية من الخليج وإعلان استقلال دولة الإمارات، فاحتلت الجزر العربية الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ بعد ساعات قليلة من استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث اجتاحت القوات الشاهنشاهية الجزر الإماراتية بدعوى استرجاعها إلى الوطن الأم إيران[٩].

يجب التذكير هنا بأن شاه إيران قد أعلن بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٧١ عن رغبة بلاده في احتلال هذه الجزر بالقوة إذا اقتضى الأمر في حالة إخفاق الوسائل السلمية لتسليم هذه

---

(٥) صالح الطيار، «عروبة الجزر الثلاث تؤكدها الوقائع التاريخية والقانونية،» جريدة عكاظ (السعودية)، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٤.

(٦) التميمي، «الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية - الايرانية، ١٧٨٧ - ١٩٧١،» ص ١٣٢.

(٧) العيدروس، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٦٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٩) مجلة الدولية (٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٤).

الجزر إلى إيران قبل حلول موعد الانسحاب العسكري البريطاني النهائي من الخليج العربي في نهاية تلك السنة. من المفارقات الغريبة هي أن بريطانيا وعدت إيران بتسليمها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في حالة انسحاب بريطانيا من الخليج. فلقد ذكر وزير البلاط الإيراني أسد علم في مذكراته هذا الحوار مع السفير البريطاني في طهران: «قابلت السفير البريطاني بعد الظهيرة، ناقشنا موضوع البحرين وجزر الخليج التي كان حريصاً على أن يقدمها كموضوعين بارزين. قال لي إن طنب ستكون سهلة لنا، أما أبو موسى فلا، والتي تقع قريبة جداً من شبه الجزيرة العربية. أجبت أن هذا لا يعتبر من حقوق إيران أو يعطي حقاً للعرب، وأن لا يتمسكوا بمنطقة إيرانية، منطقة لن يتركها سموه. اقترح السفير أن حل مشكلة البحرين سوف يشجع على قيام اتحاد الإمارات العربية، حيث يمكن لإيران أن تحتل أبو موسى كمصلحة للأمن المشترك في الخليج، ويمكن أن نعتمد على سند بريطانيا إذا حدث ذلك»[١٠]. ونتيجة الوساطة التي قامت بها بريطانيا، القوة الحامية لإمارات الخليج آنذاك، والمحادثات التي تمّت في طهران في أواسط شهر تشرين الثاني/ نوفمبر بين آخر مقيم سياسي بريطاني في الخليج وليم لوس بالنيابة عن حاكم الشارقة وشاه إيران، تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي سمّي بمذكرة التفاهم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، أعلن على أثره حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي بأنه قد قبل بتردد التوصل في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر إلى اتفاق نهائي مع إيران لحل النزاع الطويل بين الطرفين لممارسة الإدارة المشتركة على جزيرة أبو موسى أمام التهديد الإيراني باستخدام القوة إذا لم يقبل بهذا الإجراء. وتضمنت مقدمة «مذكرة التفاهم» المذكورة بأنه لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن تعترف أية منهما بمطالب الطرف الآخر، واستناداً إلى هذه المقدمة تمّ التوصل إلى الإجراءات والترتيبات التالية:

١ ـ إنزال القوات الإيرانية على الجزيرة وقيام هذه القوات باحتلال المناطق التي تمّ الإتفاق عليها على الخارطة التي أرفقت مع هذه المذكرة.

٢ ـ (أ) ستمارس إيران السيادة التامة ضمن المناطق التي تمّ الاتفاق على احتلالها من قبل القوات الإيرانية ورفع العلم الإيراني عليها. (ب) تحتفظ الشارقة بسلطتها التامة على ما تبقّى من الجزيرة، وسيبقى علم الشارقة مرفوعاً على مركز شرطة الشارقة استناداً إلى الأسس نفسها المعمول بها بالنسبة إلى رفع العلم الإيراني على الأماكن العسكرية الإيرانية.

٣ ـ تعترف كل من إيران والشارقة بإمتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة ١٢ ميلاً بحرياً.

---

(١٠) أسد علم، الشاه وأنا: المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني، إعداد علي ناغي علي خاني؛ تعريب فريق من الخبراء العرب (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٩٢.

٤ ـ تقوم شركة «بوتيزغاز اند اويل كومبني» بإستغلال الموارد النفطية لجزيرة أبو موسى وقاع البحر استناداً إلى الإتفاقية القائمة، والتي يجب أن تقبل بها إيران. وتقوم الشركة بدفع نصف العوائد النفطية للإحتياط المذكور مباشرة إلى إيران والنصف الآخر يدفع إلى الشارقة.

٥ ـ يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى.

٦ ـ سيتم التوقيع على اتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة[١١].

وعلى الرغم من أن إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبو موسى قد تمّ تنفيذاً لنصوص هذا الإتفاق إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض البلدان العربية الأخرى شجبت هذا العمل العدواني لإحتلال الجزر، فأصدرت دولة الإمارات بياناً بهذا المضمون يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، انتقدت فيه الإحتلال الإيراني وشجبته لاستخدامها القوة باحتلال جزء من الأراضي العربية، ودافعت فيه عن احترام الحقوق المشروعة وضرورة مناقشة أية خلافات بين الدول وحلّها بالطرق السلمية.

ومن الجدير بالذكر أن توقيع الإتفاق القسري بين حاكم الشارقة وحكام إيران آنذاك، قد تمّ تحت الضغوط والتهديد باحتلال هذه الجزر بالقوة في حالة عدم التوصّل إلى حلّ مرضٍ لصالح إيران، وفي هذه الحالة من الممكن اعتبار هذه الإتفاقية لاغية في ظل ذلك التهديد المنافي لمبادئ القانون الدولي التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، استناداً إلى المادة ٥٢ من اتفاقية قانون المعاهدات. وكان حاكم رأس الخيمة قد رفض الإستجابة للمطالب الإيرانية بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتهما إيران في اليوم نفسه بالقوة.

ثالثاً: عدم مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة من استخدام القوة في ظل القانون الدولي الحديث

جاء القانون الدولي الحديث ليلغي قاعدة «القانون في خدمة القوة» التي ارتضى بها القانون الدولي التقليدي، وليستند إلى قاعدة «القوة في خدمة القانون»، فحرّم على المخاطبين بأحكامه استخدام صور القوة وأشكالها كافة.

يتميز القانون الدولي الحديث، على نقيض سلفه بتعدد أشخاصه واتساع وظائفه وتنوع موضوعاته، فلم تعد الدول هي وحدها أشخاص القانون الدولي الحديث. فهناك كيانات أخرى تؤدي دوراً فاعلاً ومؤثراً في مجرى العلاقات الدولية، ولها أهلية تملك

(١١) الدولية (٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤)، انظر أيضاً الموجز عن إيران ـ لندن، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

الحقوق وأداء الالتزامات، كحركات التحرر الوطنية والمنظمات الدولية والشركات غير الوطنية، وأيضاً الفرد في حالات معينة. كما اتسعت وظائفه، فلم يعد القانون الدولي قانون السلطة وقانون التعايش وقانون التبادل، فهو يؤدي اليوم وظائف أشمل وأوسع، فهو «قانون التعاون» و«قانون التناسق»، الخ.[١٢].

وأخيراً، لم تعد العلاقات السياسية، أو القنصلية، أو قانون البحار أو الحروب، هي محاور القانون الدولي الحديث، بل تنوّعت موضوعاته لتشمل مواضيع شتى، مثل الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والبيئة والتنمية، ونادرة هي اليوم النشاطات الإنسانية التي تفلت من قبضة القانون الدولي[١٣]. على أن أهم تطور عرفه القانون الدولي الحديث تمثّل في نزع صفة المشروعية عن التغيرات الإقليمية التي تنشأ أو تنجم عن طريق استخدام القوة، وذلك بحظر استخدامها نهائياً في مجال العلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، فقد بذل المجتمع الدولي جهوداً كبيرة لإرساء قاعدة «حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية»، وتمثلت هذه الجهود في إصدار العديد من المواثيق والعهود الدولية التي حاولت تدريجياً نزع صفة المشروعية عن كل تغير إقليمي ينشأ عن طريق استخدام القوة.

وقد توّجت هذه الجهود بإعلان ميثاق الأمم المتحدة الصادر في السادس والعشرين من حزيران/يونيو عام ١٩٤٥ الذي نصت مادته الثانية في فقرتها الرابعة على أن «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة»[١٤].

رابعاً: التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى

في آذار/مارس عام ١٩٩٢ قام رئيس جمهورية إيران الاسلامية السيد هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى، وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى الجزيرة منذ احتلالها وشقيقتيها طنب الكبرى وطنب الصغرى من طرف إيران في عام ١٩٧١.

(١٢) سلطان حامد، عائشة راتب وصلاح الدين عامر، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية؛ مطبعة جامعة الكويت، ١٩٨٧)، ص ٤٢.

(١٣) محمد عزيز شكري، **المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم**، ص ٣٠ ـ ٣١.

(١٤) إينيس ل. كلود، **النظام الدولي والسلام العالمي**، ترجمة وتصدير وتعقيب عبد الله العريان (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٤)، ص ٦٥٦.

عقب هذه الزيارة، بادرت السلطات الإيرانية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت إيران من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها، في خطوة منها نحو ضمّها إلى أراضيها ضماً واقعياً. فمنعت رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة الموجودين في الجزيرة إلا ضمن كيلومتر واحد داخل المنطقة الجغرافية التي يوجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الاتحادية في أبو ظبي. كما فرضت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة سلسلة من الإجراءات الأمنية والإدارية على سفن الصيد التابعة لمواطني الاتحاد، وعلى الخصوص السفن المملوكة لسكان الجزيرة، كمنعها من الصيد بحرية في المياه الاقليمية للجزيرة، إلا بتصاريح صادرة عنها تجدّد كل خمسة أيام[١٥].

وفي إطار إجراءاتها الاستفزازية الهادفة إلى التضييق على السكان المحليين في وسائل كسب رزقهم، قامت السلطات العسكرية الإيرانية في الجزيرة بإغلاق جميع المحلات التجارية التي كان يبلغ عددها ثمانية عشر محلاً تجارياً، ولم يبقَ سوى محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التي لا تتوفر فيها احتياجات كافة السكان.

واستكمالاً لإجراءات التضييق على الحياة للسكان، منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أي شيء إلى الجزيرة مهما كان صغيراً، إلا بتصريح من القائد العسكري الإيراني هناك، كما شددت من عمليات التفتيش تجاه القادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات أو العاملين فيها في ظروف أقل ما يُقال عنها إنها لاإنسانية تفرض دونما ضرورة عسكرية ملحّة أو دواعٍ أمنية جادة، وفي ظروف مناخية صعبة، سواء في الصيف أو في الشتاء (تدل الوقائع التاريخية على أن السلطات الإيرانية لجأت أكثر من مرة إلى مضايقة سكان الجزيرة في مصدر رزقهم بزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهريب بعض السلع التي تحتكرها الدولة الإيرانية، كالسكر والشاي والتبغ).

ولم تكتفِ السلطات الإيرانية بهذا القدر من الإجراءات، بل عمدت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات، أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا في حدود ضيقة جداً. كما رفضت السماح بتوصيل خدمات الهاتف إلى الجزيرة، حيث لا يوجد في المنطقة التي يقطنها العرب إلا هاتفان، أحدهما في مخفر الشرطة، والآخر في منزل والي الجزيرة المعيّن من قبل حاكم الشارقة، أو السماح بإنشاء العيادات الطبية وعمليات الإخلاء الجوي للمرضى إلى المستشفيات في الإمارات مهما كانت طبيعة الحالة المرضية.

وفي محاولة من السلطات العسكرية الإيرانية لفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة قامت إيران بمنع إدخال السيارات التي تحمل لوحات رسمية إماراتية. كما منعت رفع

(١٥) **الدولية** (٢٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٤).

علم الإمارات فوق الجزيرة خلافاً لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتي الشارقة (الإمارات) وإيران عام ١٩٧١.

ووسّعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكري في الجزيرة التي تبلغ مساحتها ٣٢ كم مربع تقريباً. وفي نطاق هذا التوسع، قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية، وأقامت نقاطاً عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع في منطقة مناجم أوكسيد الحديد الأحمر (المغر) في الجزء الشرقي منها المعروف بمنطقة «الخلوة». وتشير مصادر دبلوماسية في أبو ظبي إلى أن إيران عززت قواتها العسكرية في الجزيرة، وزادت أعداد العسكريين من ١٢٠ إلى ٥٠٠ عسكري، ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع(١٦).

خامساً: الأسباب السياسية للتجاوزات الإيرانية

لماذا صعّدت إيران من تجاوزاتها في جزيرة أبو موسى في هذا الوقت بالذات؟

سؤال طرحه أكثر من مراقب ومهتم بشؤون العلاقات الإيرانية وتردد على لسان أكثر من شخص، لكن الإجابة عنه اختلفت اختلافاً ينبئ عن أن السلوك السياسي لدولة ما لا يكون دائماً نتاج عامل واحد فقط بل نتاج عوامل عدة تتضافر في ما بينها لتشكّل في نهاية المطاف السلوك السياسي النهائي للدولة في علاقاتها الدولية في لحظة زمنية معينة.

وفي معرض الإجابة عن السؤال السابق اختلفت الإجابات والآراء، فبعضهم يرى أن تمسّك إيران بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى هو بمثابة «رسالة تحذير» إلى القوميات التي تتشكل منها الدولة الإيرانية، والتي تتطلع إلى الإنفصال عن الوطن الأم وإعلان دولة قومية لها على غرار ما يحصل الآن في دول آسيا الوسطى المجاورة لإيران، أو مثلما يجري في العراق وأفغانستان، أو مطالبات الأكراد في تركيا... الخ.

ومؤدّى هذه الرسالة أن الدولة الإيرانية غير مستعدة للتفريط في أي جزء من أراضيها حتى ولو كان هذا الجزء بعض جزر صغيرة لا تتعدّى إجمالي مساحتها المئة كيلومتر مربع.

ولا يخفي أصحاب هذا الرأي تخوّفهم من حدوث مثل هذا الإنفصال نظراً إلى تشكّل الدولة الإيرانية من قوميات مختلفة، كالفرس والبلوش والأكراد والتركمان والآذريين والعرب، خصوصاً أن النزعة الانفصالية قد بدأت تظهر لدى الأكراد الإيرانيين

(١٦) **الأسبوع العربي** (٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢).

وأن المضايقات الأمريكية والتركية لإيران في جمهورية آذربيجان تقلق إيران وتقض مضجعها.

ويعزو رأي ثانٍ التجاوزات الإيرانية في جزيرة أبو موسى إلى تردّي الوضع الاقتصادي في إيران. فالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها إيران حالياً تدفعها إلى نهج أي سلوك يخفف من وطأة هذه الأزمة عليها، حتى ولو كان هذا السلوك بمثابة افتعال أزمة نفطية مع جيرانها في محاولة تهدف إلى زيادة عائداتها من النفط أو مخزونها النفطي.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن إيران تعاني تبعات ضعف احتياطها النفطي، وهي بفرض سيطرتها على جزيرة أبو موسى والطنبين ستؤكد ملكيتها لثروات هذه الجزر إذ ستعلن أن مياهها الإقليمية المقدرة بـ ١٢ ميلاً بحرياً تبدأ من نهاية الحدود البرية لهذه الجزر باتجاه الإمارات، وبذلك تكون جميع حقول النفط والمخزون النفطي في هذه المياه تابعة لها. وهنا تبدو مطالب الوفد الإيراني في مفاوضات أبو ظبي انعكاساً لهذه الأزمة، فقد طالب الوفد الإيراني دولة الإمارات العربية المتحدة بتعويضات مالية ادّعى أنه يستحقها بسبب الخسائر التي منيت بها إيران إبان حربها مع العراق.

وأعرب الوفد الإيراني عن شعوره بعدم الارتياح إزاء الحصة النفطية التي تحصل عليها إيران من حقل مبارك النفطي، واتهم الإمارات العربية المتحدة باستخراج كمية من النفط أكبر مما تستحق. ويرى جانب آخر من أصحاب هذا الرأي أن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي انتهجتها الحكومة أدّت إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار البطالة، وارتفاع معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية(١٧)، وقد أثارت استياء شعبياً تحوّل إلى أعمال شغب ومظاهرات في معظم مدن إيران الرئيسية هدد بسقوط الحكومة، بل والنظام بأكمله، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية إلى تصعيد إجراءاتها في جزيرة أبو موسى والحديث عن اكتشاف مؤامرة كبرى تحاك في هذه الجزيرة ضد أمن البلاد وسلامتها، رغبة منها في تحويل أنظار الشعب الإيراني عن المشاكل التي يعانيها، والإلتفاف حول القضية القومية الكبرى. ومثل هذه المقولة ـ اكتشاف مؤامرة ـ قد تلهي الشعب مؤقتاً، وتجعله يخفف من حملاته على الحكومة، أو يصرف النظر عن أية أعمال شغب أو اضطرابات قد يقوم بها احتجاجاً على الأوضاع البالغة الصعوبة التي تعيشها البلاد.

ويذهب رأي ثالث إلى أن التجاوزات الإيرانية في الجزيرة هي بمثابة «إنذار إيراني» موجّه إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أية ترتيبات أمنية في الخليج، لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران. والأمر الذي

---

(١٧) نازلي معوض أحمد، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العددان ١ ـ ٢ (ربيع ـ صيف ١٩٩١)، ص ١٩.

تريد إيران أن تبلّغه لدول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها هو أن إيران، بثقلها التاريخي، ورصيدها الحضاري والثقافي، ووزنها البشري والاقتصادي والعسكري، وتشعّب مصالحها السياسية والاستراتيجية في الخليج والعالم، لا يمكنها أن تقبل بدور هامشي لا يحقق أهدافها القومية في مسألة أمن الخليج. ويفصّل أنصار هذا الرأي رأيهم على نحو أن حرب الخليج الثانية أظهرت هشاشة نظام الأمن الخليجي وعدم فعاليته وعدم مقدرته بمفرده على مواجهة أي تحدٍ خارجي، فكان أن أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقات أمنية ودفاعية مع دول من داخل المنظومة العربية، واتفاقات أمنية ثنائية أخرى مع دول من خارجها. والملاحظ على تلك الاتفاقات أنها استبعدت إيران من الترتيبات الأمنية، وفي أقصى الحالات أعطتها دوراً هامشياً، في الوقت الذي كانت تصريحات المسؤولين في إيران تترك الانطباع بأن المقصود هو إقامة نظام أمني محوره إيران، وهذا ما أثار خيبة الأمل لدى المسؤولين الإيرانيين من سلوك جيرانهم العرب في الخليج.

وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن هدف إيران من إجراءاتها في جزيرة أبو موسى هو لفت انتباه دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها، وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أنها معنية أكثر من غيرها بأوضاع المنطقة، ولا يمكن استبعادها من أية ترتيبات أمنية فيها، وأنه من المكابرة تصوّر صيغة لأمن المنطقة لا تقيم وزناً لحضور إيران القريبة. والواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بُعيد توزيع المذكرة، واستمرت في الاتساع منذ قيام الثورة الايرانية وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية واستكملت إيران تجاوزاتها بإعلانها الضم الواقعي للجزيرة بعد الربع الأول من عام ١٩٩٢.

أما على المستوى المحلي الإيراني، فإن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران واشتداد الصراع بين التيار المعتدل والتيار المتشدد داخل المؤسسة الحاكمة، وبروز النزعات الانفصالية لدى بعض القوميات المكونة للدولة الإيرانية، هي الأخرى عوامل لا شك في أنها تهدد النظام الحاكم في إيران في شرعية بقائه، وليس هناك أجدى من إثارة مسألة السيادة الإيرانية على الجزر المتنازع عليها بين الإمارات وإيران لكي يلتف الشعب الإيراني حول حكومته.

الخاتمة: نحو تسوية سلمية لحل قضية الجزر

منذ اندلاع الأزمة بين العرب وإيران حول الجزر الثلاث برزت محاولات عدة لحل الأزمة سلمياً، حيث عقدت مفاوضات مباشرة بين أبو ظبي والجمهورية الاسلامية في الفترة من ٢٧ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ خلال ثلاث جلسات عمل، لكن لم يتوصل الطرفان إلى حلٍ مرضٍ، إذ رفضت إيران بحث موضوع احتلالها الجزر العربية أو مناقشته. ولقد أكّد مسؤولون إيرانيون رفضهم التام بحث هذا الموضوع، فقد صرح الشيخ ناطق نووي، رئيس مجلس الشورى، في رده على بيان دول مجلس التعاون

الخليجي، قائلاً: «إن قادة الدول العربية الخليجية ربما نسوا التاريخ، فحتى إلى ما قبل أن يكسبوا كيانهم من الاستعمار البريطاني، كانت هذه الجزر إيرانية ولم تزل إيرانية وستظل إيرانية»[18].

وقد حذّر الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني من التعرّض للجزر، وهدّد قائلاً بأن الإمارات ستعبر بحراً من الدماء للوصول إلى الجزر، وأكد بأن إيران لن تتخلى عن الجزر الاستراتيجية الثلاث في الخليج مهما كلّف الأمر[19].

واستمرت دولة الإمارات في دعوتها الداعية إلى الوصول إلى حلّ بالطرق السلمية على الرغم من إصرار إيران ورفضها الدخول في مفاوضات حول الجزر. ولقد كثفت الإمارات من تحركاتها على المستوى الإقليمي مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومع دول إعلان دمشق، ومع الدول العربية، من خلال الجامعة العربية، كما نقلت موضوع الجزر العربية إلى الأمم المتحدة. وقد ردت إيران على المطالب الإماراتية بتأكيد موقفها، وهو:

١ ـ إن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى جزيرتان إيرانيتان، وإنهما جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وإن السيادة الإيرانية عليهما ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين أبداً.

٢ ـ إن التفاوض بشأن جزيرة أبو موسى يجب أن يتمّ في إطار مذكرة التفاهم، وعلى نحو يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية في الخليج.

٣ ـ إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى تحت أي ستار كان، والتوقف عن إثارة أية مطالب إقليمية في المحافل الدولية.

ويسبب تغيّب إيران وعدم استجابتها للمساعي والمبادرات السلمية لحل المشكلة أعلنت دولة الإمارات العربية عن استعدادها التام للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز المنوط به تسوية النزاعات بين الدول، وعن تعهدها بقبول النتائج كافة التي قد يسفر عنها حكم المحكمة الدولية باعتباره حكماً قائماً على الحجج والأسانيد القانونية.

الحقيقة التي يعرفها الجميع هي أننا، كعرب، لا يمكننا تجاهل إيران كدولة إسلامية مهمة في المنطقة، خصوصاً، وأنها أكبر دولة خليجية، بمساحتها وموقعها الاستراتيجي المهم، وتعداد سكانها الذي يقارب الـ ٦٠ مليون نسمة. لقد لعبت القوى الاستعمارية دوراً كبيراً في إذكاء الصراع وتعميقه بين العرب وإيران، إذ لعبت بريطانيا دوراً غريباً

---

(١٨) ناطق نوري يدعو دول مجلس التعاون إلى عدم الانسياق وراء مكائد الطامعين في: **كيهان العربي** (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢).

(١٩) هاشمي رفسنجاني، «الامارات ستعبر بحراً من الدماء للوصول إلى الجزر،» **جريدة العرب** (لندن)، ٨/٦/١٩٩٤.

بتأييدها العرب تارة، وتأييدها إيران الشاه تارة أخرى، وذلك من أجل إبقاء مصالحها في المنطقة.

في السابق، كانت إيران حليفة الولايات المتحدة في الخليج، وأصبحت في الستينيات والسبعينيات من أكبر وأقوى دول المنطقة مالياً وعسكرياً، بسبب دعم الولايات المتحدة إياها، ولقد لعب شاه إيران دوراً فعالاً كشرطي للخليج.

اليوم تغيرت الصورة بعد الثورة الاسلامية في إيران، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي مؤخراً، حيث أصبح النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة يسعى جاهداً لتحجيم دور إيران، بسبب مواقفها الثورية من إسرائيل وأمن المنطقة ككل.

إن العرب والإيرانيين يحتاج بعضهم إلى بعض لاعتبارات كثيرة، سياسية واقتصادية واجتماعية، لذلك عليهم التعاون وتوثيق مصالحهم المشتركة، فالمنطقة العربية مقبلة على تغيرات كثيرة بسبب عملية السلام مع إسرائيل، فليس من المعقول أو المقبول أن تتوسع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية وتتجاهل الجارة الاسلامية الكبرى إيران... لذلك نرى أن على العرب والإيرانيين أن يركزوا على القضايا التي تخدم مصالحهم المشتركة، وأن يحاولوا حل مشاكلهم وخلافاتهم الحدودية بالطرق السلمية.

(الورقة العربية الثانية)

سيّار الجميل(*)

مقدمة

«إن عظمة الإنسان والمجتمعات والحضارات تكمن في فرصتها وجهدها للتعرف إلى ما من الممكن أن يدمرها حتى تضع السدود أمام تصعيد الأحداث والعنف، وحتى تتجه الحرية وحب الإنسان إلى الانتصار دوماً على حتمية الأشياء»(١). لقد كانت الخلافات العراقية الإيرانية الحدودية والإقليمية ولم تزل من أخطر المسائل الحيوية في جيوبولوتيكية الشرق الأوسط، خصوصاً في القرن العشرين الذي ترسبت فيه بقايا ما أنتجه الصراع التاريخي المزمن بين الإيرانيين والعثمانيين على مدى أربعة قرون.

تعد هذه «الورقة» محاولة في تحليل المجال الجغرافي، وتفكيك البنية التاريخية، وتحديد الرؤية المستقبلية، هادفة: الكشف الصريح لأجيالنا القادمة عن إشكاليات «الموضوع» وتعقيداته ومعضلاته ـ تلك «الأجيال» التي لا نريدها أن تقف البتة فوق بركان خامل قد ينشط ويثور ليقتل الآلاف والملايين ـ وأن يصبو الجميع إلى السلام والوئام بدل الحرب والظلام، وذلك برسم أبعاد فكرية حية، وتمثل خيارات سياسية فعالة، وزرع مضامين مستقبلية واعية يتمثلها روح العصر والتقدم والحرية.

لقد حُسمت خلافات ومشكلات حدودية وإقليمية وسياسية في العالم.. في حين لم تُحسم «الخلافات» موضوع البحث. صحيح أن هناك مشكلات إقليمية ودولية تشابهها، لكنها لا ترتقي في تاريخها إلى أكثر من قرنين، كنتاج قيام المستعمرات وأفولها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، في حين عمرت الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية

(*) أستاذ التاريخ الحديث، جامعة الموصل.

(١) Gaston Bouthoul, René Carrère de Jean-Louis Annequin, *Guerres et civilisations*, préface de Jean Guitton (Paris: [s.n.], 1978), p. 3.

والإقليمية قرابة خمسة قرون، وكانت مؤثرة جداً في التكوين التاريخي الحديث والمعاصر للشرق الأوسط.. فضلاً عن تأثيراتها القادمة في مستقبله وأجياله.

وعليه، فإن هذا «الموضوع» بحاجة ماسة إلى المزيد من التحليلات والمقارنات والدراسات، فضلاً عن استقراء عمليات الفهم الفكري والسياسي والسوسيولوجي والسيكولوجي للعرب والإيرانيين والأتراك، وهم من أبرز شعوب العالم الإسلامي الشرق أوسطية وأوسعهم عمقاً وتاريخاً وتأثيراً وحضارةً وثقافةً إسلامية وشراكةً إقليمية وجيرةً جغرافية. إلا أن ثمة أبعاداً فكرية وايديولوجية، مع تباينات في التفكير والأذهان والمفاهيم والمرجعيات والممارسات خلقت معضلات مزمنة تجعلهم اليوم وتلزمهم بإعادة النظر، كونهم عند مفترق طرق لتكوين تاريخي جديد واقتراب قرن جديد. ولعل في «ورقتي» البحثية هذه مساهمة رؤيوية لذلك التوجه.

أولاً: المدخلات: المجال الجغرافي والبنى التاريخية

١ ـ المجال الإقليمي

لقد رسمت الطبيعة بين العراق وإيران حدودهما وتخومهما ومنافذهما ومسالكهما الجغرافية منذ عصور موغلة في القدم. وعاشت استراتيجية مراكزهما الإقليمية وحواضرهما المدنية البرية والنهرية والبحرية تصل الشرق بالغرب، على رغم تبدلات العالم ومتغيراته سواء كان ذلك في العصور الكلاسيكية أو الوسطية أو الحديثة[٢].

وكان لكل من الطرفين مجاله الإقليمي المؤثر في علاقات أحدهما بالآخر سواء على مستوى الكيانات السياسية، أو الحلقات الاجتماعية أو التنوعات الاقتصادية أو التمركزات الدينية... وإذا كان العراق وبلاد الشام هما حلقة وصل أساسية تعلوها الجبال وتتدانى عنها الصحراء بين إيران وبين البحر المتوسط وأوروبا، فإن إيران بأقاليمها المتنوعة/ الواسعة هي حلقة وصل أساسية وبرية بين العراق وبين بلاد الشرق البعيد[٣].

وعليه، فإن الحدود العراقية ـ الإيرانية بمجمل تخومها الإقليمية وفواصلها الجغرافية وموانعها الطبيعية وخطوطها الجيوبوليتيكية، قد شكلت أهمية بالغة منذ القدم وحتى يومنا هذا، نظراً إلى استراتيجيتها وعراقتها وميراثها المتنوع عبر التاريخ. ولكن؟ يمكننا القول بأن معالم المجال الاقليمي قد حددت بين الطرفين وبشكل واضح من جراء التفاعلات التاريخية الساخنة في التاريخ الحديث، وخصوصاً تلك التي أنتجها الصراع العثماني ـ

---

(٢) سيّار الجميل، «استراتيجية العراق وأثرها في نشوء الصراع العثماني ـ الايراني،» **آفاق عربية**، السنة ٦، العدد ١٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ١٤.

(٣) انظر مقالة «إيران،» في: *Enciclopedia Italiana*, Dis. M. IL RED'ITALIA (Rome: [n.pb.], 1933), vol. 11, pp. 523-528.

الإيراني على امتداد أربعة قرون كاملة منذ مطلع القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن العشرين[٤]. كان لترسبات ذلك «الصراع» أثرها البالغ في الأحداث التاريخية التي أفرزها القرن العشرون، نظراً إلى أن المجال الإقليمي العراقي قد غدا الساحة الجغرافية الحقيقية التي تحركت فوقها الأحداث، بل وكان موقع العراق واستراتيجيته من المسببات الأساسية في تفاقم ذلك الصراع المزمن وآثاره الصعبة[٥].

أ ـ النطاق الإقليمي للعراق

يمتد «العراق الحديث» ـ بحسب توصيف جون م. كينير ـ إلى الشمال الغربي من إيران: طولاً من فوهة شط العرب جنوباً وحتى صخور ماردين شمالاً، وعرضاً من تخوم سلسلة جبال زاغروس شرقاً، وحتى بوادي ضفاف الخابور غرباً. معنى ذلك أن حدوده عموماً تمتد من أعالي نهر الفرات وأعالي الجزيرة الفراتية نزولاً إلى هضبة نجد جنوباً. أما في الشرق، فتمتد سلاسل جبال زاغروس حتى عربستان (خوزستان) وفي الشمال، تمتد ولاية ديار بكر عند تخوم الأناضول الشرقي وفيه كل من أرمينيا والمقاطعات الكردية في الشمال الشرقي[٦]. وقد اشتهر العراق منذ القدم بأقاليمه المشهورة الثلاثة: الموصل وبغداد والبصرة.

الفواصل الاقليمية بين بلاد العرب وبلاد الفرس

تمتد بين هذين العالمين مناطق إقليمية عدة متنوعة جغرافياً بطبيعتها الجبلية والمتموجة والسهلية والمائية (أي هوراً ونهراً وبحراً) من الشمال حتى الجنوب، بدءاً بأعالي زاغروس وصولاً إلى كرند ← زهاب ← مندلي ← زرباطية، مروراً بالأهوار المائية (marshes) وانتهاء بشط العرب والخليج العربي ثم خليج عمان والبحر العربي. أما الفواصل السكانية والقومية والأنثروبولوجية بين العالمين، فهي عديدة ومتنوعة يحكمها التباين الاثني ـ غرافي منذ القدم. ومن أهم السكان القدماء الذين استوطنوا الأقاليم الغربية لإيران بطبيعتها الصعبة، وغدوا من أبرز الفواصل بين العرب والفرس: الآذريون ← التركمان ← الأرمن ← الأكراد ← القاشقاجي ← البختياريون ← اللور (شمالاً ووسطاً) ← اللار ← السيستانيون ← البلوش (جنوباً)[٧].

---

(٤) من أبرز الكتب التي عنيت بهذه التواريخ، انظر: Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford: Clarendon Press, 1925).

(٥) انظر: Robert W. Olson, *The Siege of Mosul and Ottoman-Persian Relations, 1718-1743* (Indiana: Indiana University Press, 1975), chap. 1, pp. 11-30.

(٦) انظر التفاصيل الجغرافية الموسعة والقديمة المنشورة منذ عام ١٨١٣، في: John Macdonald Kinneir, *A Geographical Memoir of the Persian Empire* (London: John Murray, 1813), p. 236.

(٧) John Gaisford, ed., *Atlas of Man*, foreword by HRH Prince Charles (London: = Marshal Cavendish, 1978), pp. 132-133.

ب ـ النطاق الإقليمي لإيران

يمكننا القول بأن مساحة إيران الهائلة والمقدرة بـ ١,٦٤٠,٠٠٠ كلم٢، تشتمل في ثلاثة أرباعها على بادية مجدبة أو صحراء قاحلة ذات رمال حمراء ورقاع ملحية متحجرة (أي صحراء الملح). لذا فإن مصادر المياه العذبة والأراضي الزراعية والتركزات الديمغرافية تنتشر جميعاً في كل من شمال إيران وغربها(٨). ويزدحم المجال الإقليمي بتخومه المزدوجة بين العراق وإيران بعشرات الأنهار الجارية على امتداد أيام السنة(٩)، وهي «ثروة» طبيعية لا نجدها في جغرافيات مجالات حدودية وإقليمية أخرى. ولعل جبال زاغروس بسلاسلها الطويلة هي أبرز العوازل الطبيعية.

تكونت إيران من أقاليم مهمة عدة واكتسبت فضاءاتها المتنوعة كاملة مع تقادم الزمن، فغدت «فارسية» الشكل والمظهر. ولعل أشهر هذه الأقاليم المهمة التي تحيط بـ«الإقليم الأم» الواسع جغرافياً والمؤثر تاريخياً والواقع في القلب وغدت أقاليم المحور من توابعه منذ القدم حتى اليوم، هو إقليم فارس (أي پاريس) وعاصمته شيراز (جنوباً) ـ أصفهان (شمالاً). أما دائرة الأقاليم المحيطة به لتشكل جميعها عالم إيران، فهي: آذربيجان ← كرمنشاه ← لورستان ← عربستان/ خوزستان وجبال البختياريين ← لارستان ← بلوجستان ← سيستان ← كرمان ← خرسان ← مازندران ← قزوين ← كيلان... الخ.(١٠)، هذه الأقاليم التي تفرست جميعاً عبر التاريخ. ويهمنا لموضوعنا المجال الإقليمي بين العراق وإيران والذي يضم: آذربيجان ← كردستان ← كرمنشاه ← لورستان ← عربستان ← الخليج العربي والذي يُعد من أغنى الأقاليم الإيرانية بالمصادر الطبيعية بدءاً بالمياه وانتهاء بالنفط.

لقد بقي «السكان» بين العالمين العراقي والإيراني مصدراً مهماً لمعرفة حدودهما الفاصلة في التاريخ الحديث. وكان أبناء القرى الحدودية على مر الأجيال على معرفة تامة بحدود أراضيهم ومراعيهم ومنابع مياههم وقمم جبالهم وسهوبهم ودساكرهم. وكانت الدولة العثمانية تستعين بهم دوماً لإثبات حقوق العراق الإقليمية. ولم تكن الخرائط

= وانظر مقارناً المعلومات الجغرافية/ التاريخية لإيران، في: *The Cambridge History of Iran*, 7 vols. (Cambridge: Cambridge University, 1968-1991), vol. 6: *The Timurid and Safavid Periods*, edited by Peter Jackson and Laurence Lockhart, p. 116.

(٨) Donald Newton Wilber, *Contemporary Iran* (London: Thames and Hudson, [1963]), pp. 5-6.

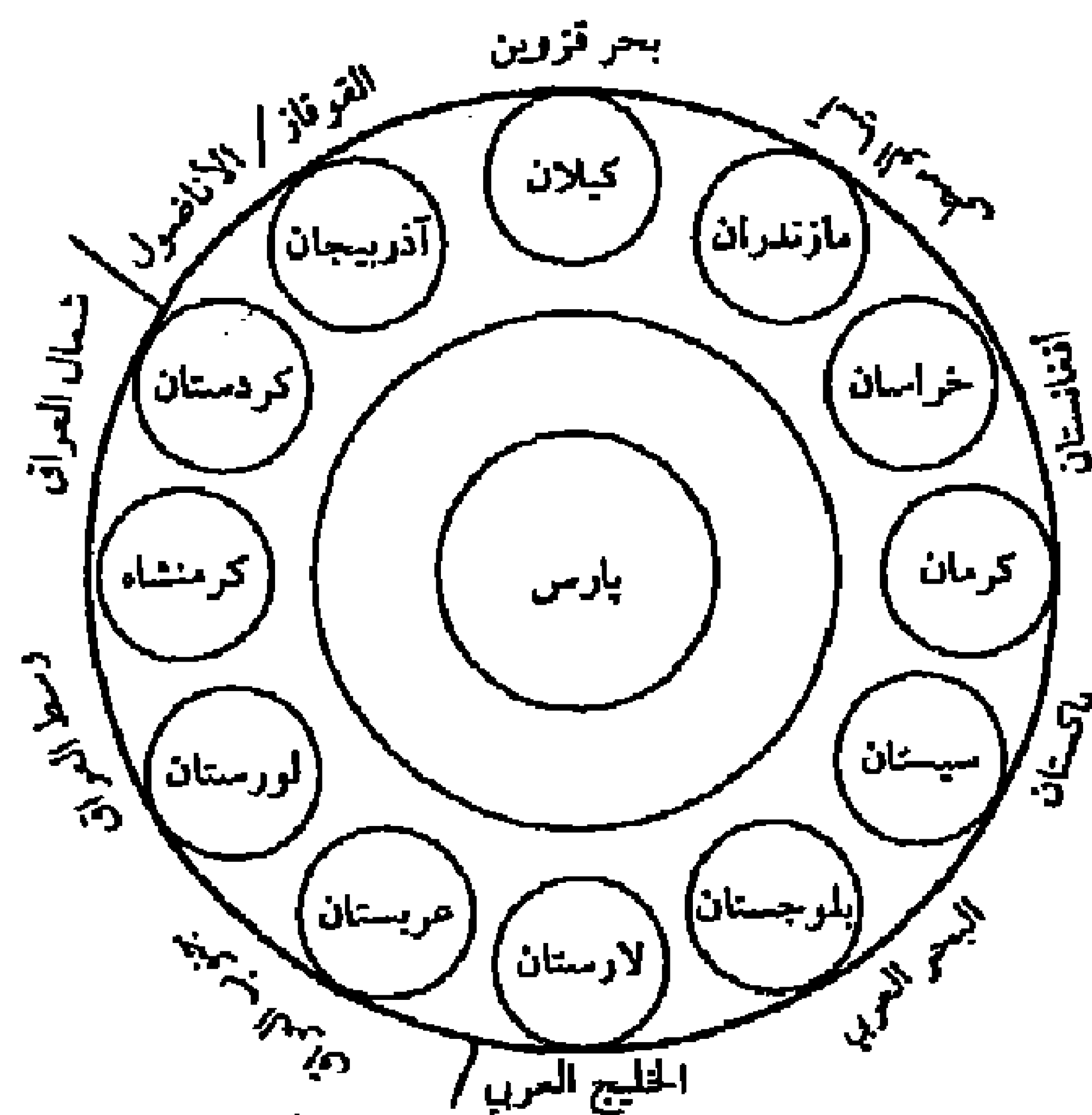
(٩) إن أفضل دراستين توثيقيتين بالعربية حول هذه «الأنهر» (ـ ٢٥ نهراً) وجغرافيتها المتشاطئة بين إيران والعراق هما: فلاح شاكر أسود، **الحدود العراقية الايرانية: دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٠)، ص ٣١ ـ ٩٢، ورشاد قزانجي، **تقرير الحدود العراقية الايرانية ومياه الأنهر المشتركة الحدودية** (بغداد: مديرية الري العامة، ١٩٦٩)، ص ١٢ ـ ١٩.

(١٠) انظر التفاصيل الجغرافية الموسعة في: Kinneir, *A Geographical Memoir of the Persian Empire*, pp. 54, 81, 85, 147-148, 159, 161, 168-169 and 189.

والرسوم معروفة، فلم تكن تعرف «الحدود» على أساس «الخطوط»، بل تقوم معرفتها أصلاً على أساس «التخوم» (zones)، أي بمعنى: ترك بعض الأراضي بمثابة «مجال جغرافي» لحركة التماس، والتي يطلق عليها مصطلح «ثغور» في التواريخ الوسيطة، (وخصوصاً: في الفضاء الجغرافي الإسلامي)، كما يطلق عليه اليوم مصطلح «المناطق المحايدة» في التواريخ المعاصرة(١١).

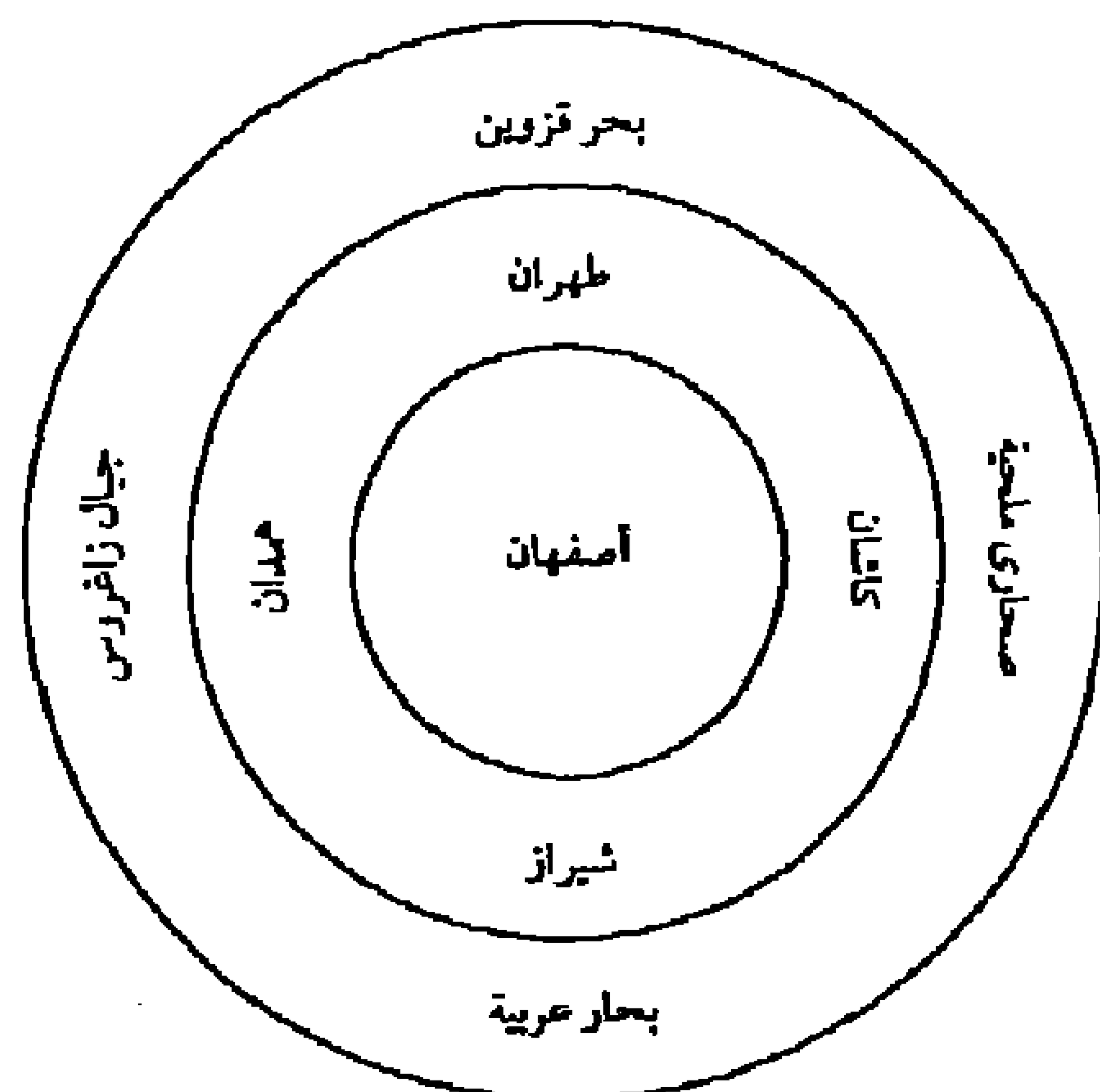
الشكل رقم (٧ ـ ١)

جغرافية الأقاليم الإيرانية والمجالات المحيطية (الفضاءات الاقليمية)



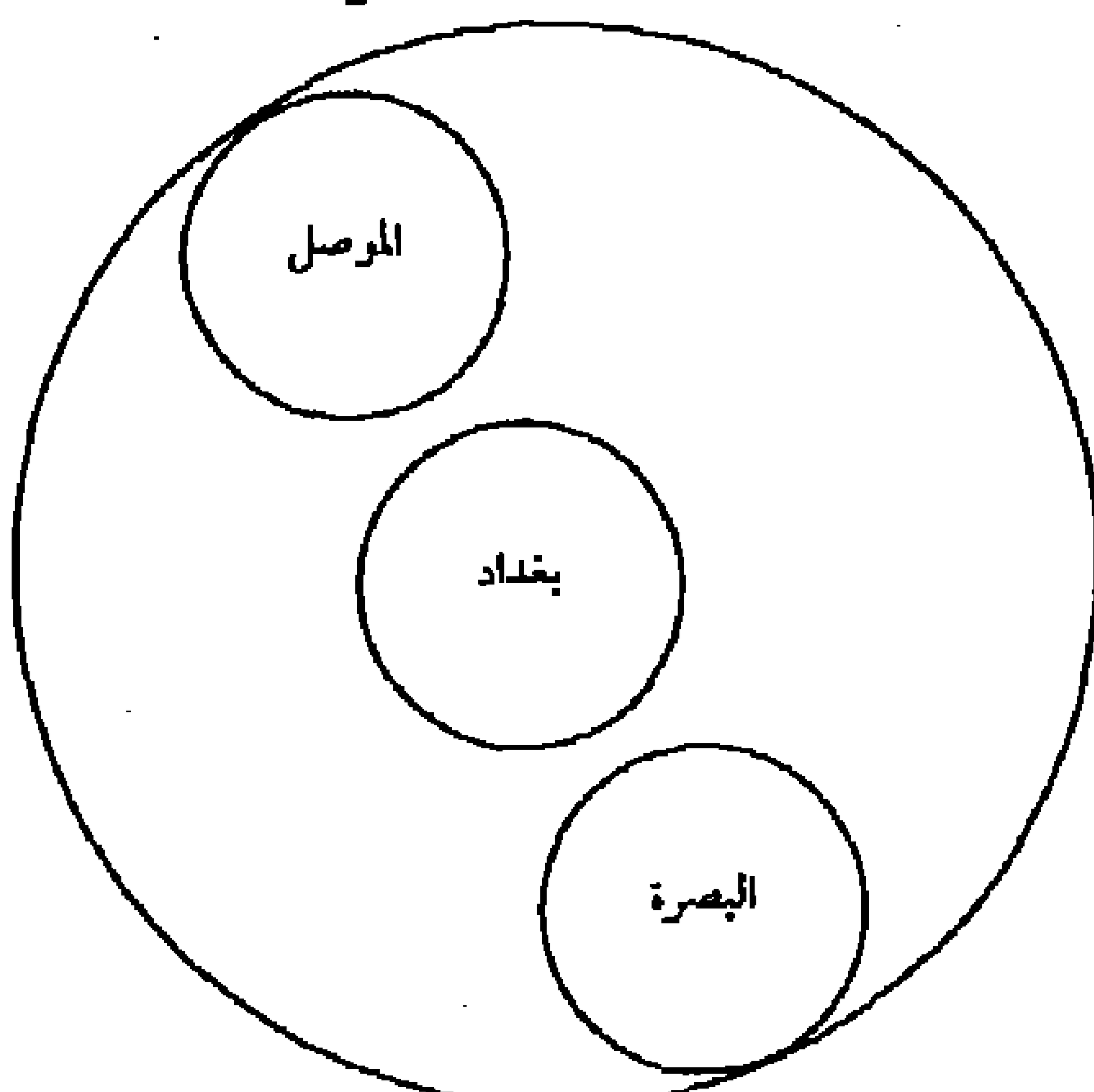
الشكل رقم (٧ ـ ٢)

النطاق الاقليمي لإيران



الشكل رقم (٧ ـ ٣)

النطاق الإقليمي للعراق



(١١) André Miquel, *La Géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11ème siècle* (Paris: Mouton, 1973), p. 18.

ج ـ الحدود والتخوم: المعنى الاصطلاحي والمفهوم الضمني

إن المعنى الحقيقي لمفهوم «الحدود» الامبراطورية القديمة هو كغيره كـ «مصطلح» محدد عند ظهور الدولة الحديثة التي استكملت عناصرها الثلاثة: شعب + إقليم + سيادة. وإذا كان نطاق «الإقليم» تشكله قديماً القوانين الداخلية فقط باعتراف الأطراف المعنية، أو الطرق التحكمية، فإن معيار الحدود الدولية الجديدة يحظى بعناية وحماية القوانين والدساتير الوطنية/القومية فضلاً عن القانون الدولي ومواثيق عصبة الأمم والأمم المتحدة والمنظمات الدولية واعتراف الحكومات(١٢)، بمعنى أن «الحدود» تحدد باتفاق الدول المعنية بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو قرارات تحكيم أو حيازات سكانية أو عوامل جغرافية أو مواريث تاريخية أو مقومات وطنية. وتكون أكثر استقراراً إذا ما خضعت للتخطيط من قبل لجان عمل ميدانية دولية مختصة لتحديد إقليم الدولة التي تمارس حق سيادتها عليها وتبسط عليها سلطتها قانونياً(١٣).

هكذا تجب التفرقة بين مصطلحي «التخوم» (frontiers) جغرافياً، و«الحدود» (boundaries) دولياً. ولكن؟ ثمة عوامل ارتكازية تؤثر في الخلافات الحدودية والمشاكل الإقليمية، منها: عوامل قانونية كالمسائل الجمركية والأمنية والإقامة.. وعوامل اجتماعية كالمسائل الأسرية والاختلافات المذهبية والنزاعات الدينية.. وعوامل اقتصادية تجارية وزراعية ونفطية.. وعوامل سياسية وفكرية وأيديولوجية ودعائية، وعوامل ثقافية كالهوية واللغة.. وعليه، فلا بد من أن تتطابق الحدود الجيوبوليتيكية مع الحدود الجغرافية للبلاد. لقد استقرت الحدود الدولية والخلافات الإقليمية عليها في معظم القارات، وخصوصاً في آسيا التي تمتلك مواريث قديمة معقدة.. عدا النزاعات الحدودية بين الصين وروسيا، وبين الهند وباكستان بشأن كشمير، وبين العراق وإيران(١٤).. وتعد النزاعات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية اليوم من أقدم وأخطر نزاعات العالم المعقدة لما قبل عصر الاستعمار. كان لا بد لها من أن تستقر وتهدأ منذ بدايات القرن العشرين الذي شهد أطول وأعنف «حرب» فيه بين هاتين الدولتين الجارتين. فلقد كانت حدودهما قد حُددت جغرافياً، وأُنهيَ تعيين الحدود الفاصلة بينهما، بواسطة لجنة تخطيط الحدود الدولية عام ١٩١٤ إثر التوقيع على أهم وثيقة تاريخية وهي المسماة بـ «بروتوكول الآستانة» عام ١٩١٣. ولما لم تستقم التوافقات بين الطرفين ولم تستقر حالة السلم والاستقرار بفعل مطالبات إيران

---

(١٢) التفاصيل في: A. O. Cukwurah, *The Settlement of Boundary Disputes in International Law* (Manchester: Manchester University Press; Dobbs Ferry, N. Y.: Oceana Publications, °1967), p. 10.

(١٣) John Robert Victor Prescott, *The Geography of Frontiers and Boundaries,* Hutchinson University Library, Geography (London: Hutchinson, 1965), pp. 30-39.

(١٤) انظر: محمود عبد الفضيل، «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٢ (شباط/فبراير ١٩٩٥)، ص ٢٥.

وترددتها المستمرة على امتداد القرن العشرين، فلا بد لنا من أن نعالج تاريخية العلاقات الثنائية وتحليل تكويناتها وبنيوياتها ومضامينها من المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الحدودية والإقليمية التي شغلت مسافات زمنية واسعة تمتد منذ بدايات القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن العشرين.

٢ ـ البنية التاريخية لإيران الحديثة

يعد هذا «المنظور» أحد الأسس المنهجية في فحص التكوينات والعناصر والمضامين التاريخية التي تتضمن بنيتها جملة من المعاهدات وبنود الاتفاقيات ومحاضر اللجان والبروتوكولات، من أجل فهم واضح لتباين السياسات والتوجهات والتطلعات والتفاعلات الإقليمية، مع فهم لعملية تطوّر واشتداد المفارقات في الخلافات والتنازعات الثنائية. السؤال الآن: ما هي طبيعة «العلاقات» بين البلدين من خلال تعاقب التكوينات التاريخية؟

لقد مرت تلك «العلاقات» غير المتكافئة بسلسلتين من التكوينات التي حكمتها تطلعات وامتدادات عدة من الدول والأنظمة السياسية والأسرية والشاهات التي حكمت إيران بنماذجها التاريخية العشرة والتي كان لها تأثير بالغ في الامتدادات والتداخلات أو في تفجير الصراعات والحروب باتجاه العراق، ويمكننا جدولتها[١٥] بنيوياً على ضوء الآتي:

الدول الإيرانية		إزاء العراق	العثمانيون
(١) المظفريون	١٣١٤ ـ ١٣٩٣	تداخل تاريخي	١٢٨١ التأسيس
(٢) الجلائريون	١٣٣٦ ـ ١٤٣٢		
(٣) التيموريون	١٣٧٠ ـ ١٥٠٦		
(٤) القرة قوينلو	١٣٨٠ ـ ١٤٦٨		
(٥) الآق قوينلو	١٣٧٨ ـ ١٥٠٨		
(٦) الصفويون	١٥٠١ ـ ١٧٨٦	صراع اقليمي	١٥١٦ ١٥٣٤
(٧) الافشاريون	١٧٣٦ ـ ١٧٩٥		السيطرة العثمانية
(٨) الزنديون	١٧٥٠ ـ ١٧٩٤		
(٩) القاجاريون	١٧٧٩ ـ ١٩٢٤		١٩١٤ ١٩١٨
(١٠) البهلويون	١٩٢٤ ـ ١٩٧٩	الدولة العراقية	الاحتلال البريطاني

ـ تفكيك البنية التاريخية

تعلمنا البنية التاريخية للأطراف الإقليمية الثلاثة: إيران والعراق وتركيا، أن العراق

(١٥) Clifford Edmund Bosworth, *The Islamic Dynasties: A Chronological and Genealogical Handbook* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1980), pp. 161-180.

كان منذ سقوط بغداد على يد هولاكو وانتهاء الخلافة العباسية عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م، ساحة تداخل وصراع وخلاف بين العالمين: الإيراني والتركي.. وإذا كان الأتراك بقوا وقد خرجوا على العالم بكيان تاريخي سلطاني متمثل بالعثمانيين منذ مطلع القرن الرابع عشر للميلاد، فقد عرفت إيران ومنذ التاريخ المذكور عشرة نماذج من الأنظمة السياسية[١٦].. ولقد تمثلت علاقة الطرفين بالعراق كما يرسمها لنا التكوين البنيوي أعلاه. فماذا نجد؟

أ ـ هناك خمسة أنظمة إيرانية عاشت على مدى قرنين كاملين كان لها تداخلها التاريخي على أجزاء واسعة من العراق وكانت تلك «الأنظمة» تركمانية صرفة.

ب ـ بدأت إيران حياتها في التاريخ الحديث مع ظهور **الدولة الصفوية** التي احتلت العراق في مطلع القرن السادس عشر، فكان ذلك مبعثاً أساسياً في الصراع العثماني ـ الإيراني وهو «الصراع» الذي ورثته الأنظمة السياسية التي تعاقبت على إيران على امتداد أربعة قرون حتى بدايات القرن العشرين. وهو صراع تاريخي عثماني ـ إيراني على العراق الذي امتد حكم العثمانيين عليه إلى الحقبة التاريخية بين نتائج حرب جالديران الإقليمية عام ١٥١٤ وحتى نتائج الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨[١٧].

ج ـ ورث القرن العشرون كل ترسبات تلك العلاقات التاريخية الإقليمية والدولية الساخنة، وخصوصاً في ترتيب العلاقات المعاصرة التي عجت بالخلافات والتنازعات والمشاكل والأزمات بين كل من إيران والعراق.

٣ ـ المنظور التاريخي لبنية العلاقات الإقليمية بين العراق وإيران

يعد المنظور التاريخي أحد الأسس والمرتكزات المنهجية في فحص العناصر والمضامين والترسبات (ومنها: المعاهدات وبنود الاتفاقيات)، ومن ثم في فهم الرؤى والسياسات والتوجهات في رسم البنية التاريخية للنظام الإقليمي بين الدول الأساسية في المنطقة (وأقصد: العراق وتركيا وإيران). ولما كان موضوع هذا «البحث» عن الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية، فإن جدولة البنية التاريخية له، سوف ترسم لنا ـ من دون شك ـ طبيعة المفارقات والإشكاليات والخلافات التي زخرت بها طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين خلال القرن العشرين الذي يعتبر جزءاً مكملاً بكل ما حفل به من الانشقاقات والتوافقات التاريخية التي عاشها الصراع العثماني ـ الإيراني، وبكل ما أفرزته مواريث ذلك «الصراع» من بقايا وترسبات سياسية وذهنية وسوسيولوجية داخلية[١٨]..

---

(١٦) سيّار الجميل، تكوين العرب الحديث، ١٥١٦ ـ ١٩١٦ (الموصل: جامعة الموصل؛ مؤسسة دار الكتب، ١٩٩١)، ص ٥٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٠ وما بعدها.

(١٨) سيّار الجميل، حصار الموصل: الصراع الاقليمي واندحار نادرشاه (الموصل: بيت الموصل للنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٣ ـ ٢٩.

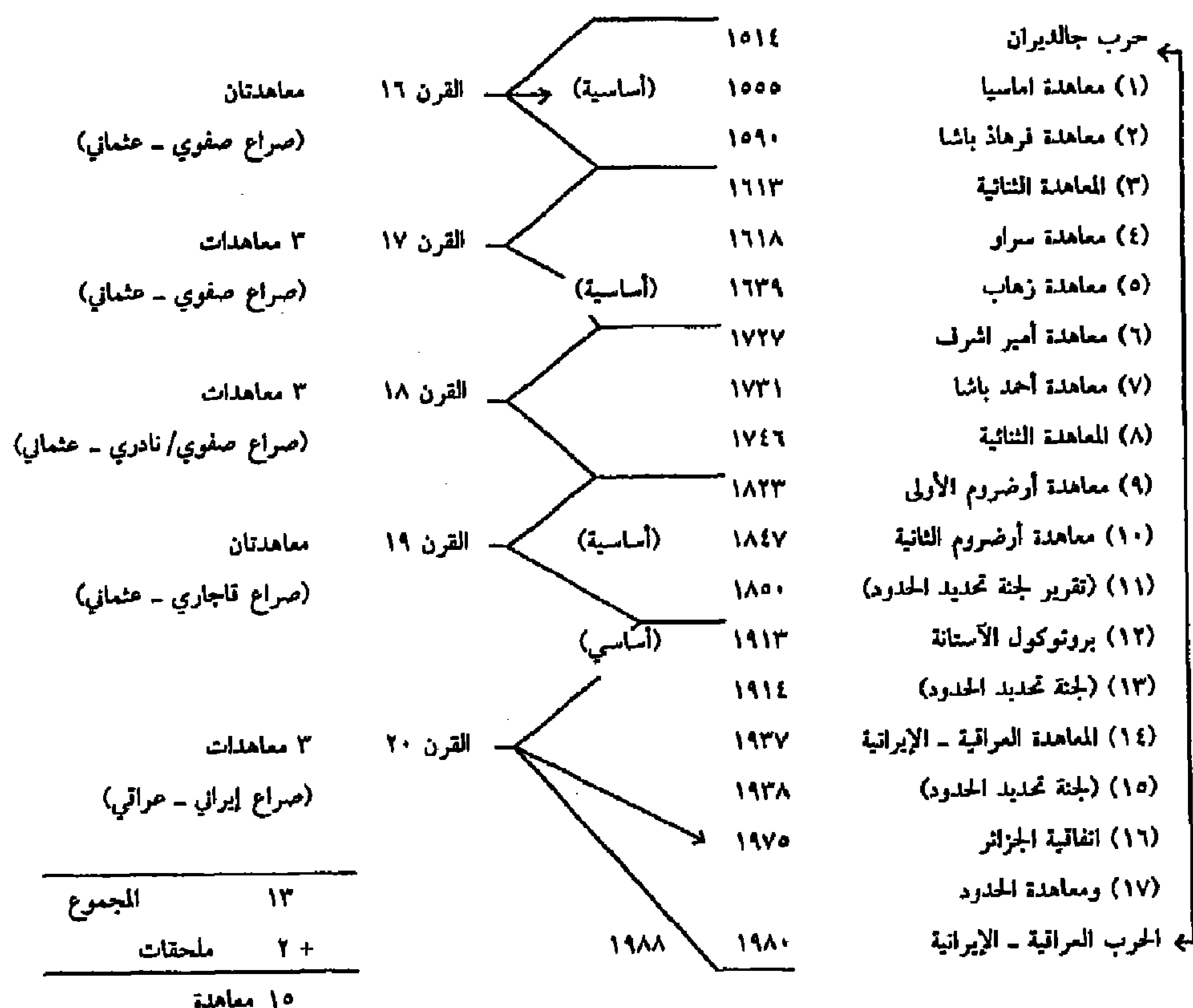
أو تلك «التفاعلات» التي بلورتها مسببات ومعلولات متنوعة: استراتيجيا اقليمية إزاء تحركات القوى الدولية والاستعمارية بدءاً بالاهتمام والسيطرة على المسالك التجارية وخطوط المواصلات البرية والنهرية والبحرية، سواء العراقية أو الإيرانية.. وصولاً إلى الاحتياطات النفطية الاستراتيجية الهائلة المتزايدة مع توالي الأيام والسنين.

إن المنظور التاريخي لبنية العلاقات الإقليمية بين العراق وإيران وخصوصاً لما أنتج من معاهدات واتفاقيات، سيعلمنا عن حجم المخاطر التاريخية التي تعرضت لها المنطقة بمدنها وحواضرها وسكانها، فلم تنتج تلك «المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات» من دون حملات ووقائع وحروب ومعارك وحصارات وهجومات.. كانت لها آثارها الصعبة في الذهنيات والأفكار والسيكولوجيات في مجتمعات المنطقة. وينفرد كل من العراق وإيران بثقل تاريخي كبير من الموروثات الحربية والمعاهداتية على امتداد التاريخ الحديث، وتكاد تكون حالتهما لمثل هذا الميراث من «العلاقات» لها خاصيتها وندرتها التي لا تمتلكها شعوب أخرى.

ـ التمفصل والتحقيب

يمكننا تحديد التقسيمات التاريخية لمضمون الخلافات الثنائية اعتماداً على «المعاهدات» السياسية التي تعد فواصل أساسية بين الطرفين منذ القرن السادس عشر وحتى اليوم.

البنية التاريخية للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الحدودية



إن فحصاً دقيقاً لنصوص «المعاهدات» أعلاه كاملةً وتحليلنا المقارن إياها سيميز

بعضها بما يمتلكه من ثقل تاريخي. ويمكننا اعتبار أربع منها معاهدات أساسية، فلقد كانت معاهدة أماسيا ١٥٥٥ هي الأساس التاريخي الذي بنيت عليه علاقات الطرفين القديمين على امتداد ٨٥ سنة، أي حتى معاهدة زهاب ١٦٣٩ التي غدت مرتكزاً لـ ٢٠٨ سنوات من العلاقات.. وحتى معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ كأساس تاريخي لـ ٦٦ سنة من العلاقات، أي حتى التوقيع على بروتوكول الآستانة ١٩١٣ الذي رسمت بنوده العلاقات المعاصرة بين الطرفين الجديدين (العراق/إيران) وعلى امتداد ٦٢ سنة، أي حتى التوقيع على اتفاقية الجزائر ١٩٧٥.

ثانياً: تحليل طبيعة الخلافات من خلال مضامين المعاهدات (المضمون التاريخي الحديث)

١ ـ رواسب الصراعات الإقليمية والحدودية بين العثمانيين والإيرانيين

لقد استغرق تثبيت الحدود العراقية ـ الإيرانية عهوداً طويلة، إذ بدأ متلازماً مع بدايات الصراع العثماني ـ الإيراني إثر الامتدادات الصفوية في السيطرة على العراق وشرق الأناضول.. ومع تفاعل واشتداد عوامل استراتيجية واقتصادية وسياسية ودينية وسلطوية لانفجار الصراع الإقليمي بين الطرفين أعلاه، غدا العراق في استراتيجيته الإقليمية/ والدولية معاً، براً ونهراً وبحراً، من أبرز الأقاليم العثمانية في الداخل والأطراف[١٩]. وكانت «الحدود العراقية» و«المسالك الإقليمية» من أساسيات معاهدة أماسيا بين الطرفين (العثماني/الإيراني) عام ١٥٥٥[٢٠]. ثم تنازلت إيران في معاهدة ١٥٩٠ للدولة العثمانية عن إقليمي لورستان وشهرزور اللذان أصبحا من الأراضي العراقية كما كانت صورتها في الماضي[٢١]. وفي معاهدة سراو عام ١٦١٨، تنازلت الدولة العثمانية عن درنه ودرتنك التابعتين لولاية بغداد، لإيران الصفوية لقاء تنازل الأخير عن أقاليم في شرقي الأناضول للعثمانيين[٢٢].

وتعد معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ من المعاهدت الشهيرة بين الجانبين، والتي عقدت إثر انتصار العثمانيين على الصفويين بعد إعادة السيطرة العثمانية على بغداد ولواحقها التي كانت قد بقيت تحت الاحتلال الصفوي قرابة ١٥ سنة. ونصّت بنود المعاهدة الأساسية

---

(١٩) مقاربات وتفصيلات عن نظرية «الدواخل والأطراف» في: سيّار الجميل، **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٥٦ ـ ٣٨٦.

(٢٠) عن معاهدة «أماسيه»، انظر: شاكر صابر الضابط، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران** (بغداد: دار البصري، ١٩٦٦)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤.

على أن تكون حدود جصان وبدران ومندلجين (أي مندلي) ودرنه ودرتنك من توابع ولاية بغداد.. وأن تكون جميع القرى الواقعة غربي قلعة زنجير تابعة للعثمانيين، فضلاً عن كامل شهرزور وممر أوكلي وقرية بنجوين[٢٣]. هكذا، فإن معاهدة زهاب، عُدّت بمثابة الركيزة التاريخية في تثبيت الحدود الأصلية والإقليمية بين العراق وإيران، وخصوصاً في العمليات الجيوتاريخية لسلسلة ما أعقبتها من معاهدات قادمة.

تفاقمت حدة الصراع العثماني ـ الإيراني على حلبة العراق إبان القرن الثامن عشر، وكانت أحداثه المأساوية والمريرة كفيلة بتغيرات حدودية وإقليمية واسعة النطاق[٢٤]، وخصوصاً أثناء مداخلات الحكم الافشاري في الحكم الصفوي، مع بقاء معاهدة زهاب ١٦٣٩، كأساس يعول عليه في تمفصل الحدود الإقليمية على الرغم من توقيع معاهدة أمير أشرف عام ١٧٢٧ التي ضمت الحويزة إلى الدولة العثمانية لتأمين سلامة البصرة، كما تقرر ضمن هذه «المعاهدة»: الإبقاء على الأراضي والقلاع التي سيطر عليها العثمانيون[٢٥]. ولقد توغلت القوات العراقية في أراضي إيران دفاعاً، فسيطرت على همذان وكرمنشاه وأردلان ولورستان وسلطانية.. وغدت جميعها تحت النفوذ العثماني، لكن العثمانيين تنازلوا عنها وعن الحويزة لإيران في معاهدة ١٧٣١ التي وقعها الوزير أحمد باشا والي بغداد الشهير[٢٦].

اشتعل فتيل الصراع بين الطرفين (العراقي ـ الإيراني) على مدى أكثر من عشر سنوات (١٧٣٢ ـ ١٧٤٣)، وكان منحصراً بين حدثين تاريخيين خطيرين، تمثل الأول بحصار الإيرانيين بغداد ١٧٣٢ ـ ١٧٣٣ حصاراً تراجيدياً مريراً دام نحو ٦ أشهر بقيادة نادر قولي خان الذي سينهي الحكم الصفوي عام ١٧٣٦، ويؤسس نظاماً إفشارياً ودولة حربية انتحارية، ويقود حملته الكبرى على العراق عام ١٧٤٣، ويحاصر الموصل حصاراً شرساً، لكنه يفشل أمام أسوارها ويعود إلى بلاده خائباً إثر مفاوضات محلية سريعة. ووُقعت بين العثمانيين والإيرانيين معاهدة ١٧٤٦ التي نصّت على أن يكون خط الحدود المثبّت في معاهدة زهاب ١٦٣٩ أساساً لها[٢٧].

---

(٢٣) التفصيلات القديمة عن معاهدة زهاب في: **تاريخ مصطفى نعيما** (استانبول: [د.ن.]، ١٢٨١هـ)، ج ٣، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥.

(٢٤) حول تلك التغييرات الجغرافية الواسعة، انظر الخرائط التاريخية التي رسمها: Donald E. Pitcher, *An Historical Geography of the Ottoman Empire from Earliest Times to the End of the Sixteenth Century* (Leiden: E. J. Brill, 1972).

(٢٥) الضابط، **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، ص ٤١ (نقلاً عن: **معاهدات عمومية مجموعه سي**).

(٢٦) شاكر سامي صبحي، **تاريخ صبحي** (استانبول: [د.ن.]، ١١٩٨هـ/١٧٨٣م)، ص ٥٠.

(٢٧) التفاصيل التاريخية في: Olson, *The Siege of Mosul and Ottoman-Persian Relations, 1718-1743*, p. 187.

وانظر تحليلات: الجميل، **حصار الموصل: الصراع الاقليمي واندحار نادرشاه**، ص ٢١٣ ـ ٢١٥.

٢ ـ الخلافات الإقليمية والتدخلات الدولية في القرن ١٩

تجدد الصراع بين الطرفين في القرن التاسع عشر بعد أن اكتسى هذه المرة طابعاً دولياً بتأثيرات واضحة من قبل الانكليز والروس. وبعد أن صد العراقيون قوات إيران الزاحفة نحو بغداد إبان العهد القاجاري، قبل الطرفان التفاوض الذي أسفر عن معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣ التي لم تكن معمقة ولا شاملة لكي تحل المشاكل المعقدة التي أدت إلى سلسلة حروب مزمنة بين الدولتين(٢٨)، مع انتهاز إيران فرصة التخلص من بنود معاهدة زهاب ١٦٣٩ فبقيت «الخلافات» جذرية في طياتها العميقة، وتفاقمت التدخلات الدولية في شؤون المنطقة، فكان أن اندلعت الحرب ثانية بين العثمانيين والإيرانيين عام ١٨٤٠ وعلى الحدود الشمالية والجنوبية للعراق باستيلاء إيران على مدينة السليمانية العراقية لفترة قصيرة(٢٩).

هكذا لم يكن من حلول غير الركون إلى المفاوضات من جديد. فبدأت لجنة تحديد الحدود العثمانية ـ الإيرانية أعمالها في مقرها في أرضروم سنة ١٨٤٣(٣٠). وطالب العثمانيون بإرجاع المحمرة وأرض في غربي نهر الكارون، وإرجاع زهاب مع ضرورة تنفيذ بنود معاهدة أرضروم الأولى.. وكانت هناك تدخلات دولية نافذة لكل من إنكلترا وروسيا القيصرية بضغوطات مارسها سفيرهما في ما يخص المحمرة وشط العرب بشكل خاص(٣١). ويمكننا أن نتوقف قليلاً عند بعض أحكام معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ التي غدت «معاهدة» أساسية لتحديد أطر العلاقات الإقليمية الثنائية على مدى أكثر من نصف قرن. فماذا يخص «العراق» فيها من أحكام؟

تتخلى إيران عن «السهول» غربي منطقة زهاب العراقية مقابل جبال وادي كرند في شرقي المنطقة، وتعترف الحكومة العثمانية رسمياً بسيادة إيران التامة على مدينة المحمرة وميناثها وجزيرة خضر والمرسي والأراضي الشرقية من شط العرب، التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران، (خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الباب العالي قد طرح، في حين، مسألة تفسير هذه المادة. وكان الجواب، كما ورد في «المذكرة الايضاحية حول بعض الشروط الواردة في معاهدة أرضروم المقترحة قدمها السفيران البريطاني والروسي في الآستانة إلى الحكومة العثمانية في ٢٦/٤/١٨٤٧» هو الآتي: سوف لا يكون لإيران الحق بأية حجة كانت في أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة

---

(٢٨) Jacob Coleman Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914*, 2 vols. (Princeton, N. J.: Van Nostrand, 1956), pp. 90-92.

(٢٩) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, p. 287.

(٣٠) انظر تفاصيل وافية عن هذا المؤتمر في: عبد العزيز نوار، العلاقات العراقية ـ الايرانية: دراسة في دبلوماسية المؤتمرات: مؤتمر أرضروم، ١٨٤٣ ـ ١٨٤٤ ([القاهرة]: دار الفكر العربي، ١٩٧٤)، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ وصفحات أخرى.

(٣١) Gabriel Noradounghian, *Recueil d'actes internationaux de l'empire ottoman* (Paris: F. Pichon, 1897-1903), tome 2: *1789-1856*.

على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الأراضي العائدة لتركيا على الضفة اليسرى حيث من تلك الضفة أو من تلك الأراضي عشائر إيرانية أو أقسام وتنص الأحكام الأخرى في المعاهدة على: حق الملاحة الإيرانية في شط العرب من البحر حتى نقطة اتصال حدود الدولتين. وتعهدت الدولتان بتعيين لجنة قوميسيرين (أي مندوبين) ومهندسين وممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بينهما. وتطرقت بقية الأحكام إلى سياسة حسن الجوار والحفاظ على أمن الحدود واستقرارها[٣٢].

ومن أجل تنفيذ ما جاء في «المعاهدة»، فقد تشكلت لجنة دولية عام ١٨٤٨ من ممثلي روسيا وانكلترا وإيران والدولة العثمانية لتحديد الحدود[٣٣]. وباشرت «اللجنة» أعمالها عام ١٨٥٠ في مدينة المحمرة التي قررت المادة (٢) من معاهدة أرضروم الثانية سيادة إيران عليها وجابهت اللجنة مشاكل وتعقيدات دولية كنشوب حرب القرم ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦ بين الدولة العثمانية وروسيا ودخول إنكلترا الحرب إلى جانب العثمانيين. . ثم اندلاع الحرب بين بريطانيا وإيران عام ١٨٥٦، فتوقفت أعمال اللجنة، ثم اندلاع الحرب الروسية ـ العثمانية ١٨٧٧ وعقد مؤتمر برلين ١٨٧٨.

وبعد حرب القرم، قام ممثلون عن إنكلترا وروسيا برسم خريطة مفصلة ودقيقة للحدود العثمانية ـ الإيرانية المشتركة، وقد أنجزت بعد جهود متعبة عام ١٨٦٩، وجهزت كلاً من الدولتين بها عام ١٨٧٠، وطلب إليهما تثبيت الحدود بموجبها، علماً أنه في عام ١٨٦٩ عقدت آخر معاهدة حدودية بين الدولتين، تقرر بموجبها «المحافظة على الوضع الراهن» (statu quo) على الحدود، حتى تحل المشاكل بالمفاوضات بينهما من قبل اللجنة الرباعية لتحديد الحدود[٣٤]. وعندما زار شاه إيران ناصر الدين بغداد والعتبات المقدسة في أواخر ١٨٧٠، اقترح الوالي مدحت باشا إجراء مفاوضات مع الوزير الأول لإيران، وكانت مفاوضات طويلة وشاقة لكنها لم تسفر عن نتيجة. . برجوع المتاعب والمشاكل الحدودية بشكل أعنف وأشد[٣٥]!

---

(٣٢) نصوص المعاهدة في: Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914*, pp. 91-92.

(٣٣) انتدبت الدولة العثمانية أحد مهندسيها اللامعين درويش باشا عضواً في اللجنة المذكورة، فوضع تقريراً عن الحدود الفارسية ـ العثمانية (قامت وزارة الخارجية العراقية بتعريبه عام ١٩٥٣) بعد قيام درويش باشا بزيارة المنطقة. انظر: درويش باشا، **تقرير تحديد الحدود الايرانية ـ العثمانية**، ترجمة وزارة الخارجية العراقية (العراق: [الوزارة]، ١٩٥٣). وقد أبرز هذا التقرير الملكية العثمانية لمدينة المحمرة العربية مع ما ذكر من مذاكرات بين أعضاء اللجنة بصدد الحدود المشتركة.

(٣٤) مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية** (البصرة: جمعية الدفاع عن عروبة الخليج العربي، ١٩٧٤)، ص ٨٤ ـ ٨٩.

(٣٥) ياسين عبد الكريم، «اتفاقيات الحدود الشرقية إلى نهاية القرن التاسع عشر،» في: **الحدود الشرقية للوطن العربي: دراسة تاريخية**، تأليف نخبة من المؤرخين (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨١)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

٣ ـ الثوابت الجديدة: بروتوكول الآستانة ١٩١٣

تعقدت المشاكل والخلافات كثيراً بين الجانبين عند مطلع القرن العشرين، الذي شهد تغيرات واسعة في المواقف مع تبدلات في الأفكار والمقاييس السياسية.. وازدياد تأثير كل من إنكلترا وروسيا في كل من الدولتين: العثمانية والإيرانية. وقد أثيرت مشاكل الحدود العراقية، ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١١، وقع على «بروتوكول طهران» الذي نص على تعيين لجنة مشتركة مقرها العاصمة العثمانية استانبول، وأنيطت بها مهمة تعيين الحدود بين الدولتين من جديد شرط أن تنبثق لجنة أخرى فنية تناط بها مهمة تثبيت خط الحدود ميدانياً على الطبيعة، واعتماد بنود معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ أساساً لذلك[٣٦]. ولما لم يتوصل الطرفان إلى وضع خطة عمل مشتركة، تدخلت بريطانيا وروسيا القيصرية في الموضوع، كي يتم عقد «بروتوكول الآستانة» الشهير في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٣[٣٧]، ويوقع عليه ممثلو روسيا وبريطانيا كدولتين وسيطتين أيضاً، إلى جانب كل من وزير الخارجية العثماني والسفير الإيراني في إستانبول نيابة عن دولتيهما.

والسؤال: ماذا حدد هذا «البروتوكول»؟

أ ـ لقد نصت المادة الثانية منه ما يلي: «يتم تحديد خط الحدود على الأرض من قبل قوميسيون تحديد مؤلف من قوميسيري **أربع حكومات**».

ب ـ نصت المادة الخامسة منه أنه «حالما يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائياً ولا يكون عرضة لأي تدقيق أو تعديل في ما بعد...».

ج ـ نصت المادة السادسة منه أن تجيز للحكومتين العثمانية والإيرانية «أثناء سير أعمال التحديد تأسيس مخافر على الحدود»، ولم تفرض عليها أي واجب[٣٨].

أتمت «اللجنة» بيان إحداثيات النقاط الحدودية على الخرائط وعلى الأرض من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب عام ١٩١٤، وأثبت ذلك في محاضر عام ١٩١٤، وبهذا تكون «الخلافات» الحدودية بين الدولتين القديمتين قد حُسمت لصالح قرن جديد، وكانت بريطانيا وفرنسا تعملان برفقة حلفائهما على تأسيس نظام دولي جديد بعد أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها عام ١٩١٨، وكيف ستبدو الخارطة الجيوبوليتيكية للعالم عقب

---

(٣٦) Tareq Y. Ismael, *Iraq and Iran: Roots of Conflict* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1982), pp. 230-236.

(٣٧) انظر نص «البروتوكول» في: جابر الراوي، **مشكلات الحدود العراقية ـ الايرانية والنزاع المسلح** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ٤٠٨ ـ ٤١٧.

(٣٨) النصوص في: المصدر نفسه، ص ٤١٦. انظر التفاصيل في: Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1535-1914*, vol. 2, p. 316.

مؤتمري الصلح في باريس عام ١٩١٩ وسان ريمو عام ١٩٢٠[٣٩].

ثمة عوامل استراتيجية مهمة تبلورت مع مفتتح القرن العشرين، ودخلت حيّز المجال التاريخي لموضوع الخلافات الحدودية والإقليمية العراقية ـ الإيرانية، وكان من أبرزها: اكتشاف النفط ومخزونه، ثم عملية استخراجه من العراق وإيران. وكان للنفط الدور الأساسي والحيوي للفترة من عام ١٩٠١ وحتى الثلاثينيات.. ثم تطورت فاعليته الاستراتيجية بشكل كبير على امتداد هذا القرن[٤٠]. ولما كان تقسيم الدول المعاصرة وتكوينها قد جرى في ما قبل الحرب الباردة أو في مداخلاتها الصعبة أو عن نتائجها المريعة، فإن التطورات الإقليمية اللاحقة وخصوصاً بين العراق وإيران قد جرت في مسارات مختلفة عما كان يمكن لها أن تكون. وحتى اندلاع الحرب الأولى، كان التنازع بين الشركات النفطية مستمراً للاستحواذ على امتيازات من الحكومة العثمانية سواء كانت ألمانية أو فرنسية أو إنكليزية أو أمريكية[٤١]. ويظهر جلياً أن رسم الحدود العراقية ـ الإيرانية في بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣، وأعمال لجنة الحدود العراقية ـ الإيرانية عام ١٩١٤، قد تأثر بتلك العوامل الدولية وأدوار أطماع الشركات النفطية، إذ وقع الشرق الأوسط تحت وطأة اقتصاد النفط العالمي.

دعونا نحلل الآن ما أقرته أعمال اللجنة المختلطة من رسوم للحدود العراقية ـ الإيرانية موضوعياً وميدانياً مع بداية كانون الثاني/يناير ١٩١٤، وبالتحديد من مدينة المحمرة منهية أعمالها فوق قمة جبل أرارات التي وضعت فيها آخر دعامة حدودية بين العراق وإيران. لقد انتهت أعمال اللجنة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٤، وسجلت في محاضر تفصيلية للجلسات بلغت ٨٧ محضراً تعد من الوثائق الدولية النادرة، كما رسمت ١٨ خارطة تفصيلية للحدود بين الدولتين وثبتت ٢٣٣ دعامة حدودية بين الجانبين العثماني والإيراني. وغدا خط الحدود يمر من منتصف شط العرب لمسافة ٤ أميال (نحو ٧ كلم). وكانت اللجنة قد منحت صلاحيات تعديلية وتكميلية في تخطيط الحدود[٤٢].

---

(٣٩) Hisham Sharabi, *Governments and Politics in the Middle East in the Twentieth Century*, Van Nostrand Political Science Series (Princeton, N. J.: Van Nostrand, 1962), pp. 61 and 87.

(٤٠) انظر: هـ. بوش، «البترول في الشرق الأوسط،» في: **دراسات جغرافية ألمانية حول الشرق الأوسط**، تحقيق أيوجين فيرت، تحرير وترجمة فؤاد ابراهيم [وآخرون] (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ص ٣١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣١. وانظر مقارناً: William Stivers, *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1930* (Chicago, Ill.: Chicago University Press, 1982), pp. 150-159.

(٤٢) تفصيلات موسعة في: C.H.D. Ryder, «The Demarcation of the Turco-Persian Boundary in 1913-1914,» *Geographical Journal*, vol. 66 (1925), pp. 227-242.

يعد بروتوكول الآستانة ١٩١٣ أكثر دقة ووضوحاً من معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ ، إذ إنه تأسس على مبادئ جديدة في تحديد الحدود وتخطيطها معاً، وهذا ما لم يجرِ العمل به في المعاهدات السابقة. وعليه، فإن الحكومات العراقية المعاصرة منذ عام ١٩٢١ وحتى اليوم، اعتمدت على نصوص معاهدة ١٨٤٧ وعلى بروتوكول ١٩١٣، وعلى محاضر تخطيط الحدود لعام ١٩١٤ في إثبات حقوق العراق الحدودية والإقليمية الموروثة(٤٣). لقد احتوى بروتوكول ١٩١٣ على ثماني مواد شملت الحدود البرية والنهرية(٤٤) وفق التحديد الهندسي الدقيق ووفق الفواصل الجغرافية القائمة على مرتكزات الهوية والانتماء والمبدأ القومي. ولقد حققت إيران مكسباً في البروتوكول ١٩١٣ يتمثل بتنازل الدولة العثمانية عن جزء من إقليمها قبالة ميناء المحمرة ومرساه لمسافة ٤ أميال، حيث أصبح خط الحدود يمر عبر هذه «المنطقة» عند منتصف شط العرب للمسافة المذكورة، ثم يعود ليسير مع الضفة اليسرى (الشرقية) لشط العرب حتى المصب في الخليج العربي(٤٥).

٤ ـ مملكتان جديدتان: العراق وإيران

لقد بدأت صفحة تاريخية جديدة من العلاقات الثنائية (العراقية ـ الإيرانية) في القرن العشرين إثر ولادة حياة دولة إقليمية جديدة بعد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩، فانبثقت المملكة العراقية (الهاشمية) عام ١٩٢١، ودولة إقليمية قديمة تجدد نظامها السياسي تحت اسم المملكة الفارسية (الإيرانية) (البهلوية) عام ١٩٢٥، مع استمرار الخلافات والاتفاقات وتباين وجهات نظر كل من الطرفين ومع اختلاف التوجهات الإقليمية والقومية/ الوطنية لهما. . فضلاً عن الرهانات السياسية/ الاقتصادية والتحالفات الدولية(٤٦). . وتبدلات خريطة الشرق الأوسط، وولادة قوى ودول وطنية أو قومية أو دينية (أو عنصرية كالكيان الصهيوني).

---

(٤٣) انظر النصوص كاملة في: **مجموعة جلسات قوميسيون تحديد الحدود التركية ـ الفارسية للسنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤** (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٨)، ص ٨ ـ ١٢.

(٤٤) انظر متتبعاً نقاط الحدود العراقية ـ الايرانية من الشمال حتى الجنوب، في: المصدر نفسه. وقارن ذلك مع ما جاء في: العراق، مجلس الوزراء، **دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠**، أشرفت عليه وزارة الارشاد؛ تحرير محمود فهمي درويش، مصطفى جواد وأحمد سوسة (بغداد: دار مطبعة التمدن، ١٩٦١)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٤٥) حول المشكلات المعقدة لـ «شط العرب»، انظر: Abdelkader Benabdallah, *La Question du Chatt el-Arab* (Montréal: Editions Canada-Monde Arabe, 1982), pp. 116-132.

وللمزيد من التفصيلات، انظر: Elihu Lauterpacht, «River Boundaries: Legal Aspects of Frontiers,» *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 9 (1960), pp. 208-235.

مع تحفظاتي حول بعض الآراء والأفكار التي وردت في سياقاته.

(٤٦) سيّار الجميل، «الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٥ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

خضع العراق للانتداب البريطاني ثم تأسس كيانه السياسي في ظل نظام ملكي عام ١٩٢١، فكان أن ورث البلد جميع الالتزامات التي تتعلق بذمة الدولة العثمانية لما قبل سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، كما ورث جميع الحقوق الدولية التي كانت تتمتع بها الدولة العثمانية بموجب «المادة الخمسين» من معاهدة لوزان عام ١٩٢٣[٤٧]. وعليه، فإن العراق ورث تركة المعاهدات التاريخية السابقة بين الدولتين العثمانية والإيرانية ومن ضمنها الخلافات الحدودية والإقليمية مع إيران، تلك «الخلافات» التي استمرت على امتداد القرن العشرين، فضلاً عما اكتسبته أوضاعها من صبغات جديدة، وعناصر مضافة، وتطورات جيوبوليتيكية أفرزها النظام الدولي بعد مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ ومؤتمر سان ريمو ١٩٢٠[٤٨]، ناهيكم عن بروز مبادئ سياسية وأيديولوجية وفكرية جديدة لم تكن معروفة سابقاً منها: الهوية الوطنية والنزعة العرقية والوعي السياسي، التفرقة المذهبية، والهيمنة الاستعمارية، ومواقف الأقليات، والامتيازات الأجنبية في ظل المعاهدات السياسية، وقوانين الجنسية، ومشكلة الرعاية الأجانب، وتعليمات السفر والانتقال والإقامة. . . الخ.

هكذا، فقد لازم الاضطراب والتوتر علاقات الدولتين الجديدتين الجارتين: العراق وإيران منذ مطلع العشرينيات. كانت إيران قد استهلت تلك «المرحلة» عقب انتهاء الحرب بما قدمته إلى مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩ الذي طالبته أن يضم إليها مناطق عراقية واسعة جداً منها إقليم كردستان العراق في الشمال، ووصلت بمطاليبها حتى مدينة الموصل، ومناطق أبعد منها يصل بعضها حتى نهر الفرات[٤٩]، ثم تجاهلت إيران تأسيس النظام الملكي العراقي عام ١٩٢١ وربما كان ذلك بسبب انشغالها بترتيب شؤونها الداخلية هي الأخرى، فلقد تأخر اعترافها به حتى عام ١٩٢٩[٥٠]، مطالبة بشمول رعاياها بالامتيازات الأجنبية في العراق، تلك «الامتيازات» التي كانت تتمتع بها رعايا بعض الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية (كاليابان). وقد استمر الخلاف حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في العراق عام ١٩٢٩.

---

(٤٧) انظر مقارناً: Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London; New York: Oxford University Press, 1953), p. 16, and Philip Willard Ireland, *Iraq: A Study in Political Development* (London: Jonathan Cape, 1937), pp. 21-37.

(٤٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*, Princeton Studies on the Near East (Princeton: N. J.: Princeton University Press, 1978), p. 201.

(٤٩) انظر: كمال مظهر أحمد، **كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى**، ترجمة محمد الملا عبد الكريم (بغداد: مطبعة المجمع العلمي الكردي، ١٩٧٧)، ص ٣٣٢.

(٥٠) محمد كامل عبد الرحمن، **سياسة إيران الداخلية في عهد رضا شاه، ١٩٢١ ـ ١٩٤١**، مراجعة كمال مظهر أحمد (البصرة: جامعة البصرة، مركز الدراسات الايرانية، ١٩٨٨)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

منح العراق مهلة زمنية تقدر بأربع سنوات (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨) إثر صدور قانون الجنسية العراقية للإيرانيين المقيمين في العراق، لكي يحددوا موقفهم من اختيار الجنسية أو عدمه. ولقد رفضت حكومة العراق طلب إيران تمديد الفترة إذ عرفت أن ذلك سيفسح المجال للقناصل الإيرانيين في العراق بإقناع الإيرانيين باختيار الجنسية الإيرانية وخصوصاً في مناطق البصرة[٥١].

بقيت إيران، من جانبها، تمارس سياسة التفرقة الإقليمية والمذهبية، وتكررت من جانبها حوادث الحدود بفعل بعض اللاجئين، ثم حدثت اعتداءات إيرانية على الحدود العراقية، ولم يكن هناك ثمة تعاون بين الحكومتين العراقية والإيرانية بشأن الأكراد. . . وامتد النشاط الإيراني نحو العشائر العراقية في التخوم الحدودية بين البلدين لغرض التجنس بالجنسية الإيرانية. وعد ذلك تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية العراقية، وقدمت الحكومة العراقية مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني أوضحت فيها أنها ستكون مضطرة إلى رفع الحصانة الدبلوماسية عن القناصل الإيرانيين في العراق[٥٢]. ونتيجة لحوادث الحدود التي تذكيها العناصر المسلحة من الأكراد، فلقد قاد ذلك إلى تدخلات إيرانية مسلحة عبر الحدود بشكل مكرر خلافاً لمبدأ حسن الجوار[٥٣].

٥ ـ موقف بريطانيا من الخلافات السياسية

كان موقف بريطانيا من الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية يعكس بشكل جلي مصالحها الاستراتيجية في أراضي كل من الطرفين، فمرة تستجيب لادعاءات إيران وتحاول إقناع العراقيين، ومرة تحتج على تجاوزات الإيرانيين، وتطالب العراق باتخاذ مواقف صلبة إزاء التوسعات والتعنتات الإيرانية[٥٤]، سواء بشأن الحدود، أو حوادثها، أو في ما يتعلق بموضوع الأنهار المشتركة وقطع إيران مياه بعضها، مما يسبب خسارة وضرراً عظيماً بسكان مناطق الحدود العراقيين فيضطرون إلى هجرها فتبدو مناطق فارغة[٥٥]. وقد سعت بريطانيا لإقناع إيران بأن تعترف بالحكم الملكي العراقي، ووصل

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٢ بالاعتماد على ملفات البلاط الملكي العراقي.

(٥٢) خليل علي مراد، «إيران،» في: ابراهيم خليل أحمد وخليل علي مراد، **تركيا وإيران: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر** (الموصل: [د.ن.]، ١٩٩٢)، ص ١٥٩.

(٥٣) C. W. Baxter, *Memorandum on Relations between Persia and Iraq* ([n.p.: n.pb.], 1928), pp. 10-15.

(٥٤) يتوضح ذلك من خلال دراسة معمقة للمعاهدات العراقية ـ البريطانية في ١٩٢٢، ١٩٢٦، ١٩٣٠؛ مقارنة بما نصت عليه الفقرة الثانية في المادة الثالثة من معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣. فضلاً عن تبيان مواقف الانكليز الحقيقية في وثائق: F. O. 371/13778 E. 613/58/84: Persia (1929).

(٥٥) خالد العزي، **مشكلة الأنهار الحدودية بين العراق وإيران** ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ٣٣ ـ ٣٦.

«الاعتراف» في نيسان/ابريل ١٩٢٩ بعد تسويف عمره ست سنوات، فجرى تبادل المذكرات والتمثيل الدبلوماسي وفقاً للقواعد المرعية[٥٦]. تم ذلك كله بعد حسم مشكلة الموصل لصالح العراق الوطن الأم، إذ كانت إيران ترقب التطورات عن كثب وباهتمام بالغ، كما كانت تعلق كثيراً من الآمال على النتيجة التي ستقررها عصبة الأمم بشأن إقليم الموصل، فلقد كان في نيتها لو لم يأتِ القرار لصالح العراق، أن تطالب ـ هي الأخرى ـ بضم أراضي الحدود إليها وتطالب بتعديل الحدود في شط العرب. علماً بأن هذا «الشط» هو نهر وطني وليس نهراً دولياً كنهر الدانوب في أوروبا، فنهر شط العرب يجري في أقليم دولة واحدة تملكه بواسطة الحيازة الأزلية.

٦ ـ تفاقم الخلافات الإقليمية والحدودية والمائية

إثر اعتراف إيران بدولة العراق وحكومته عام ١٩٢٩، أرسل الملك فيصل الأول مستشاره رستم حيدر إلى إيران لكي يقابل الشاه رضا بهلوي ويتلقى الاعتراف، ويوطد العلاقات فتتوقف حوادث الحدود نسبياً. فجرى تبادل المذكرات والتحقيق الدبلوماسي وفق الأصول، حيث عقد اتفاق مؤقت بين الدولتين مدته سنة واحدة، وأخذت الحكومتان تجدده كل ستة أشهر. وبعد اعترافها بالعراق، لم تعترف إيران بشرعية الاتفاقات السابقة، وأنكرت الوثائق التي سبق إبرامها وأعلنت عدم التزامها بها، ورأت في معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ وبروتوكول الآستانة ١٩١٣، وبالتالي التحديد الذي قام به قوميسيون التحديد عام ١٩١٤ ليست ذات صيغة تنفيذية لتقرير الحدود. وكانت أهم «المشاكل» التي أثارها الشاه هي: مشكلة الحدود البرية ومشكلة الأنهار الحدودية المشتركة، وعددها ٢٥ نهراً، ثم مشكلة شط العرب[٥٧].. وقد تطورت «الخلافات» حتى غدت خطراً ولا سيما بعد توقيع معاهدة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا المقرر فيها استقلال العراق ودخوله عضواً في عصبة الأمم.

وفي مطلع عام ١٩٣١، تأسست العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وعين توفيق السويدي أول وزير عراقي مفوض لدى إيران، فكان للرجل دوره البارع في تعزيز العلاقات الثنائية وبناء الثقة المتبادلة مع الساسة الإيرانيين أيام بقائه في طهران للفترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٤. وكان من أبرز ما سجله السويدي في مذكراته أيام بقائه في إيران من انطباعات ومعلومات ومواقف مهمة ما يلي:

أ ـ التسويف الإيراني والمماطلة في معالجة المذكرات السياسية العراقية.

ب ـ الخروقات الإيرانية الحدودية ضد العراق.

---

(٥٦) F.O. 371/13779 (Persia) E. 2708/58/34 (1929), and F.O. 371/18970 (Persia) E. 171/32/34 (1934).

(٥٧) أسود، الحدود العراقية ـ الايرانية: دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، ص١٨ ـ ١٩.

ج ـ قطع المياه الجارية من جبال إيران عن زرباطية ومندلي ومناطق عراقية أخرى.

د ـ القضية الكردية وتعقيب الأمور على الحدود واسترداد المجرمين.

هـ ـ انشغال العراق كثيراً بحالة أبنائه العرب في إقليم عربستان (خوزستان).

و ـ شط العرب وانشغال العراق بحقه في تملكه إياه بأجمعه بشاطئيه العراقي والإيراني[(٥٨)].

تعد مشكلة «شط العرب» من أخطر المشاكل الثنائية التي أثارتها إيران دوماً متخذة نظرية تيمور طاش وزير البلاد الإيراني (أو وزير الدربار الشاهي ـ كما يسمونه) أساساً لدعاويها. وتتلخص «النظرية» كما سجلها توفيق السويدي بقوله: «كانت نظريته في مسألة شط العرب أن تحديد الحدود في جميع الأمم له قواعد وأسس ثابتة تتمشى عليها فيُتخذ حداً فاصلاً نهراً أو واد أو جبل أو غير ذلك من التعاريج الأرضية، فتتعين النقاط البارزة في تلك التعاريج لجعلها فواصل ما بين البلدين، لكن لم يجرِ في العرف الدولي أن جعل نهر مهم كشط العرب حداً ما بين البلدين، وأعطي بأجمعه إلى مملكة واحدة»[(٥٩)]. وإن حجة الإيرانيين أنهم أكرهوا على الموافقة لما أقرته لجنة تحديد الحدود بفعل التدخلات الأجنبية ومطامع بريطانيا في الأقاليم المهمة من الدولة العثمانية.

٧ ـ المفاوضات الثنائية ومعاهدة ١٩٣٧

تحسنت العلاقات بين الطرفين بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢، ووجه شاه إيران رضا بهلوي الدعوة إلى ملك العراق فيصل الأول لزيارة إيران. وتمت الزيارة في شهر نيسان/ابريل ١٩٣٢. وكان موضوع الحدود في شط العرب أبرز ما بحثه الجانبان، وأبدت الحكومة الإيرانية رغبتها في أن يكون خط التالويك (Thalweg)[(٦٠)] هو الخط النهري العميق الفاصل بين الطرفين. فرفض العراق ذلك، فتصاعدت حدة التوتر والخلاف.. هكذا، ومن جديد بدأت سلسلة من الاعتداءات الإيرانية على العراق وقد أخذت إيران تمارس ضغوطاً من خلال:

أ ـ تجاوزات سفن إيرانية في شط العرب بعدم تقيدها بتعليمات ميناء البصرة العراقي.

ب ـ تجاوزات إيرانية على حقوق العراق في الأنهر الحدودية المشتركة.

---

(٥٨) توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ١٩٣ ـ ٢٤٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٦٠) يقصد بمصطلح «التالويك»: الخط الذي يسير مع أعمق مجرى ملاحي في النهر، أي أن يكون ماؤه أعمق جزء من النهر.

ج ـ تشييد المخافر الحدودية وحراستها داخل الأراضي العراقية حتى عام ١٩٣٤.

د ـ اعتداءات العشائر على الحدود من كلا الطرفين[٦١].

قرر العراق إثارة «الموضوع» أمام مجلس عصبة الأمم وفق الفقرة (٢) من المادة (١١) في بداية عام ١٩٣٥. وبعد مناقشات مستفيضة، قرر المجلس في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥، فتح مفاوضات مباشرة بين العراق وإيران، فالتقى نوري السعيد وزير الخارجية العراقي والوفد المرافق له في طهران بتاريخ ٥ آب/ أغسطس ١٩٣٥، الشاه رضا بهلوي الذي اعترف بشرعية معاهدة أرضروم ١٨٤٧. ومما قاله: «إن العراق يحاسبني على المليم والسانتيم، إنني لا أريد أكثر من ميلين (٣ كلم) في شط العرب أمام عبادان»[٦٢]. ولم يوافق مجلس الوزراء العراقي على طلب الشاه، لأن الدستور العراقي لا يجيز التنازل عن أي جزء من أملاك الدولة[٦٣]. لكن المجلس وافق على تأجير المساحة المذكورة شرط استجابة إيران لحقوق العراق المشروعة. وبتاريخ ١٧/ ١٢/ ١٩٣٥، وصل وفد إيراني إلى بغداد للتفاوض بشأن تسوية مشاكل الحدود[٦٤].

استمرت المفاوضات بين الجانبين زهاء سنتين بكل ما تخللها من أحداث مهمة، وقد بادر رئيس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك إلى التوسط بين العراق وإيران، من أجل بناء تكتل عسكري إقليمي في الشرق الأوسط بغية الوقوف أمام مخاطر الوضع الدولي يومئذ. ولقد تجسد ذلك كله ـ في ما بعد ـ بميثاق سعد أباد في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٧. أما العراق وإيران، فقد نجحت مفاوضاتهما أخيراً بتوقيعهما بالأحرف الأولى على نصوص «معاهدة الحدود» بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٣٧ في بغداد، تمهيداً للتوقيع النهائي عليها في طهران بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٩٣٧.

فماذا تضمنت المعاهدة الجديدة؟

لقد اعترفت إيران بشرعية بروتوكول الآستانة ١٩١٣، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الدولة ١٩١٤، كما تنازل العراق عن خط التالويك أمام عبادان لمسافة يقرب طولها من ٤ أميال. ووقع الطرفان على اتفاقيتين: الأولى في ١٨/ ٧/ ١٩٣٧، والثانية في ٢٤ منه، تتضمنان قضايا أمنية ودبلوماسية[٦٥].

---

(٦١) انظر: العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٣٤)، ومذكرات الحكومة العراقية في ١٣ أيار/ مايو و١٣ حزيران/ يونيو و١١ تموز/ يوليو سنة ١٩٣٣. ولاستكمال المعلومات، انظر: العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (١٩٣٤)، ملحق (ب).

(٦٢) العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٣٥)، ص ١٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٦ وما بعدها.

(٦٤) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ٣ ج (صيدا: مطبعة العرفان، ١٩٤٨)، ج ٣، ص ٣٢٧.

(٦٥) العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (١٩٣٥)، ص ٢٣.

٨ ـ ذروة التحالفات: من ميثاق سعد آباد ١٩٣٧ إلى ميثاق بغداد ١٩٥٥

إن التوقيع على معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وإيران في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٧، وعقد ميثاق سعد آباد في ٨ تموز/يوليو ١٩٣٧ بين الدول المتجاورة الأربع: العراق وإيران وتركيا وأفغانستان كتحالف إقليمي شرق أوسطي، كان بداية حقيقية لمرحلة تاريخية مهمة وجديدة في العلاقات الإقليمية (وخصوصاً بين العراق وإيران) استمرت زمناً طويلاً، قل فيه التوتر، وتعززت خلاله المصالح المشتركة. وكان نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، إذ تنازل الشاه رضا بهلوي عن العرش لولده محمد في شهر أيلول/سبتمبر[٦٦]. وكان العراق قد انقسمت سياسته بين المعسكرين المتحاربين مما قاد إلى ثورة مايس (أيار/مايو) الشهيرة والتي فجرت الحرب العراقية ـ البريطانية، في حين بقيت تركيا سليمة متعافية بحفاظها على الحياد. ولكن؟

تطورت العلاقات العراقية ـ الإيرانية كثيراً في عقدي الأربعينيات والخمسينيات، أو بالأحرى للفترة بين ١٩٣٧ ـ ١٩٥٨، إذ خفتت الخلافات الحدودية، وتعززت الروابط الإقليمية نتيجة التوقيع على أبرز ميثاقين إقليميين. وكانت لهما علاقاتهما بالغرب ودوائره الاستعمارية، وعلى الأخص بريطانيا والولايات المتحدة اللتين أبدتا عناية بالغة بمنطقة الشرق الأوسط واهتماماً فائقاً بكل من العراق وتركيا وإيران كحاجز إقليمي إزاء الاتحاد السوفياتي. . والميثاقان هما: ميثاق سعد آباد على عهدي الملك غازي والشاه رضا بهلوي عام ١٩٣٧، وميثاق بغداد على عهد وليديهما الملك فيصل الثاني والشاه محمد رضا عام ١٩٥٥.

السؤال الآن: كيف تطورت تلك «العلاقات» على مهل؟

يتوجب القول إن تطور «العلاقات» الإقليمية بين العراق وإيران كان رهين روابط الجانبين بالغرب في ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء كان ذلك مع بريطانيا أو مع الولايات المتحدة إبان الخمسينيات، تلك الروابط التي تعززت إقليمياً ودولياً معاً خلال ذلك العقد كي تضم أيضاً تركيا والباكستان، والتي توجت بميثاق أو «حلف» بغداد عام ١٩٥٥ المتألف من العراق وتركيا ثم بريطانيا وإيران وباكستان. . ثم انضمت إليه الولايات المتحدة الأمريكية[٦٧]، وعلى الرغم من أن فكرته وخطته قد صاغها نوري السعيد رئيس وزراء العراق، إلا أن تنفيذ «المشروع» وتحوله من التكتل الإقليمي إلى

---

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Rouhollah K. Ramazani, *The Foreign Policy of Iran: A Developing Nation in World Affairs, 1500-1941* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1966), p. 290.

(٦٧) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958: A Study in Iraqi Politics*, Royal Institute of International Affairs (London; New York: Oxford University Press, 1958), p. 165.

الترابط الدولي، قد غدا لدى الرأي العام الوطني والقومي العربي: تحالفاً استعمارياً يربط الشرق الأوسط بالغرب ربطاً محكماً. . وعلى الرغم من كونه عنصراً سياسياً رسمياً مضافاً إلى طابع الهدوء الإقليمي في المنطقة، إلا أنه كان أحد أبرز العوامل في تفجير الأوضاع نضالياً وجماهيرياً.

٩ ـ عشر سنوات من التوتر والتبدلات: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨

فعلاً، إن الوضع لم يستمر طويلاً، فبعد ثلاث سنوات، تفجرت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في بغداد والتي أطاحت بالنظام الملكي في العراق الحليف القوي لإيران وتركيا. وعليه، فقد انفصل العراق عن التحالف الإقليمي والدولي الذي كانت بغداد مصدره ومركزه. . ليشهد ثمة تغيرات وتبدلات واسعة النطاق في تاريخه المعاصر. وعاد التوتر والخلاف يسود بين الدولتين، إذ صرّح الشاه محمد رضا بهلوي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨، بأن معاهدة ١٩٣٧ غير محتملة ولا سابقة لها في التاريخ، وأعلن عن رغبته في إلغائها. وكان هذا «التصريح» بمثابة تفجير للمواقف الخفية، إذ قادت إيران حملة دبلوماسية ودعائية ضد العراق، وحشدت قواتها عند الحدود الجنوبية الغربية وضفاف شط العرب الشرقية، ووضعت جميع قواتها المسلحة في «حالة إنذار» مركزة مدفعيتها ودباباتها في مواقع عبادان الحصينة، وأرسلت أسراباً من طائراتها إلى قاعدة ديزفول، وحشدت في ميناء المحمرة ثلاث فرق عسكرية[٦٨]. . هكذا، غدت العلاقات العراقية ـ الإيرانية متوترة توتراً شديداً بات ينبئ بالانفجار في أية لحظة.

وأعلنت إيران في ٧ أيار/مايو ١٩٥٩، أن ميناء خسرو أباد هو ملحق بميناء المحمرة. ومعنى ذلك: كسب مرسى جديد للمحمرة على غرار ما كسبته سابقاً في عبادان عام ١٩٣٧. فرفض العراق الإعلان الإيراني، وأبلغ إيران في ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٩، أن مياه شط العرب كلها خاضعة للسيادة العراقية بموجب اتفاقيات ومعاهدات الحدود السابقة، باستثناء مساحة محدودة قبالة مينائي المحمرة وعبادان. نعم، ازدادت التجاوزات الإيرانية على السيادة العراقية في شط العرب، وعادت حوادث الحدود إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٣٧. ولم يفلح العراق بأساليبه السلمية درء تلك «التجاوزات» من خلال هيئة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية. ولم يتوصل الطرفان إلى أي حسم واضح، على الرغم من إجراء مفاوضات للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦. وعلى الرغم من تحسن العلاقات قليلاً وزيارة كبار المسؤولين العراقيين طهران بين السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ على عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف، إلا أن ذلك لم يتكلل بعقد أية معاهدة بين الجانبين تحسم الخلافات الحدودية والمشكلات الإقليمية[٦٩].

---

(٦٨) *New York Time News* (24 December 1959).

(٦٩) النجار، **التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب: دراسة وثائقية**، ص ٣١٠ ـ ٣١٣.

١٠ ـ تفاقم الخلافات ومعاهدة الجزائر ١٩٧٥

عند ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ في العراق وتبلور تغيرات سياسية كبيرة، بدأت المحاولات لتسوية الخلافات القائمة مع إيران. وقدم وفد إيراني رسمي إلى بغداد للمفاوضات في شباط/فبراير ١٩٦٩، مقدماً مشروعاً جديداً لمعاهدة بديلة من معاهدة ١٩٣٧، وبروتوكولاً ملحقاً بها ينص على إدارة شط العرب، وأن تتم الملاحة بصورة مشتركة بين الطرفين، في حين قدم العراق مشاريع اتفاقات لتنظيم شؤون الملاحة وصيانتها. ولما لم يجد الوفد الإيراني رغبة عراقية في عقد معاهدة جديدة بديلة، قطع الاجتماعات، وعاد إلى بلاده. فعادت التجاوزات الإيرانية قوية في شط العرب كرة أخرى، وقد استدعي السفير الإيراني في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٦٩، وتسلم احتجاجاً عراقياً قوياً عده ذلك السفير تهديداً ماساً بكرامة بلاده وسيادتها. كما نتج أن قام نائب وزير الخارجية الإيرانية بالإعلان في مجلس الشيوخ الإيراني يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٦٩ عن إلغاء الحكومة الإيرانية معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ من جانب واحد[٧٠]. واتخذت إيران إجراءات استفزازية من جانب حكومتها، وبدأت تحشد قوات عسكرية على طول الحدود المشتركة مع العراق، وخصوصاً عند شط العرب، فضلاً عن السفن الإيرانية التي بدأت تجوب شط العرب تحت حراسة السفن الحربية الإيرانية والطائرات المقاتلة الإيرانية[٧١].. خلافاً للقوانين المرعية كونها تبحر في مياه عراقية، فتأزمت العلاقات بين الدولتين بشكل ساخن، وبات الموقف يهدد بالانفجار، إذ كان الطرفان على شفير الحرب مع اشتداد الحرب الاعلامية والدعائية الشديدة بينهما. وقد قدم العراق من خلال مندوبه الدائم في الأمم المتحدة تقريراً يلفت نظر مجلس الأمن الدولي وإحاطته علماً بخطورة الوضع القائم على طول الحدود بين الدولتين[٧٢]. وأعرب العراق عن رغبته في إجراء المفاوضات لحل الخلافات سلمياً، كما جاء في خطاب وزير خارجيته في الأمم المتحدة بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٦٩، كما قبلت مساعي الحكومة الأردنية لحل النزاع من دون أية استجابة من إيران التي لاذت بالصمت.

---

(٧٠) مذكرة وزارة الخارجية العراقية: بغداد رقم ٦٦١٤/ ٤ في ٢١/ ٤/ ١٩٦٩.

(٧١) العراق، وزارة الخارجية، **تعليق على المزاعم والادعاءات الايرانية حول معاهدة الحدود العراقية ـ الايرانية لعام ١٩٣٧ والوضع القانوني للحدود بين البلدين في شط العرب** (بغداد: الوزارة، ١٩٦٩)، ص ١٩.

(٧٢) انظر ما كتبه المؤرخ مجيد خدوري في: Majid Khadduri, *The Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (London; New York: Oxford University Press, 1969), p. 169.

وقارن بين: مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الايرانية في بغداد رقم ٦٦١٤/ ٤ في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٩؛ وبـين: Iran, Ministry of Foreign Affairs, *Some Facts Concerning the Dispute between Iran and Iraq over the Shatt al-Arab* (Tehran: Ministry of Foreign Affairs, 1969), p. 79.

استمر التوتر والاضطراب في العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال السنوات التالية، وقد ولدت عوامل مضافة أخرى إلى التوتر، وخصوصاً موقف العراق القوي من احتلال إيران الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي عند نهاية عام ١٩٧١، فقامت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وقدمت مع ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي ضد عمليات إيران التوسعية في الخليج العربي. لقد بقيت الأوضاع ساخنة بين الطرفين، إذ حدثت اشتباكات حدودية سنة ١٩٧٤ بعد أن أعلن العراق في شباط/فبراير ١٩٧٤ رفضه التدخلات الأمريكية بعد حرب رمضان (تشرين الأول/اكتوبر) ١٩٧٣ لتوقيع صلح بين العرب والكيان الصهيوني[٧٣].. ولما اشترك العراق في تلك «الحرب» دعا إيران إلى وقف حملاتها الدعائية وعملياتها الحدودية وإيقاف دعمها الجيوب العميلة في الشمال.

وكان العراق قد أشغلته إيران سنوات طويلة بإعادة الأمن والاستقرار ضد التمردات في شماله التي كانت تمولها إيران الشاه.. وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الاقطار المصدرة للبترول (أوبك) في الجزائر آذار/مارس ١٩٧٥، قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بمبادرة تاريخية ناجحة لحل الخلافات العراقية ـ الإيرانية. فلقد جمع في ٦ آذار/مارس السيد صدام حسين (نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق آنذاك) مع شاه إيران محمد رضا بهلوي وبحضور الرئيس بومدين.. وتم التوقيع على اتفاقية الجزائر انطلاقاً من مبدأ حسن الجوار وتطبيقاً لمبادئ سلامة التراب الوطني، وحرمة الحدود المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين.

لقد تم الاتفاق بينهما على ما يلي:

أولاً: إجراء **تخطيط نهائي** لحدودهما البرية بناء على بروتوكول القسطنطينية (الآستانة) للعام ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد (تخطيط) الحدود للعام ١٩١٤.

ثانياً: **تحديد** الحدود النهرية بحسب خط التالويك.

ثالثاً: سيعيد الطرفان **الأمن والثقة** المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ويلتزمان إجراء **رقابة مشددة وفعالة** على حدودهما المشتركة، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت.

رابعاً: اتفق الطرفان على أساس **الترتيبات** المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي، فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر. وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس بومدين الذي سيقدم ـ عند الحاجة ـ

---

(٧٣) محمد حسنين هيكل، **مدافع آية الله: قصة إيران والثورة** (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٣٧.

معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذه «القرارات»[٧٤].

هكذا، ووفقاً لمعاهدة الجزائر، فلقد عادت الروابط التقليدية بين الدولتين العراق وإيران، وأعلنتا رسمياً ضرورة إبقاء المنطقة بعيدة عن أي تدخل أجنبي. وفي ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٥، اجتمع في طهران وزراء خارجية العراق وإيران والجزائر، وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية، تقوم الأولى بتخطيط الحدود البرية وفقاً لبروتوكول الآستانة عام ١٩١٣، ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام ١٩١٤. وتقوم الثانية بتحديد الحدود المائية بين الدولتين على أساس خط التالويك. وتقوم الثالثة بمهمة الرقابة على الحدود، ومنع التسلل وأعمال التخريب[٧٥].

وفي ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٥، تم التوقيع في بغداد على معاهدة الحدود وحسن الجوار والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، والتي تتعلق بأعمال اللجان الثلاث المذكورة. ولكن؟

وعلى الرغم من بداية كل من الطرفين بتطبيق اتفاقية الجزائر.. بدأت إيران تشهد تطورات داخلية ساخنة أخذت تعصف بأحوال الدولة إبان السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، والتي قفلت بسقوط الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٩ وإعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية.. وكان لتلك الأوضاع الخطيرة تأثيرها البالغ، فقد أدت إلى انتهاك صارخ لبنود اتفاقية الجزائر.. وبداية مرحلة تاريخية جديدة ومعاصرة من العلاقات العراقية ـ الإيرانية.

١١ ـ البروتوكولات الثلاثة وعوامل اندلاع الحرب[٧٦]

كان لا بد أن تكون معاهدة الجزائر بين العراق وإيران لعام ١٩٧٥، خطوة تاريخية حقيقية لإنهاء المشكلات القائمة والخلافات القديمة بين الجارتين؛ وأن يسود العلاقات الثنائية جو من التعاون والتفاهم، وبناء علاقات جوار تقوم على أسس متينة. وقد جرت مفاوضات واتصالات عدة بين الطرفين من أجل تطبيق بنود الاتفاقية، وخصوصاً في ما يتعلق بتخطيط الحدود البرية والنهرية، وتثبيت دعائم الحدود، وقضايا فنية عدة. وقد تم التوقيع على البروتوكولات الثلاثة المستندة إلى اتفاقية الجزائر في آذار ١٩٧٥، وهي:

١ ـ بروتوكول تحديد الحدود النهرية.

---

(٧٤) العراق، وزارة الخارجية، **قضية الحدود العراقية ـ الايرانية** (بغداد: [الوزارة]، ١٩٧٥). وانظر النصوص الوثائقية منشورة في جريدتي: **الجمهورية** (بغداد)، ٧/٣/١٩٧٥، و**الثورة** (بغداد)، ١١/٣/١٩٧٥.

(٧٥) الراوي، **مشكلات الحدود العراقية ـ الايرانية والنزاع المسلح**، ص ٣٠٨.

(٧٦) اعتمدت في كتابة هذا «المبحث» على جملة من الأوراق والمذكرات الدبلوماسية العراقية مع كتابات عدة تناولت عوامل اندلاع الحرب!.

٢ ـ بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية.

٣ ـ بروتوكول الأمن على الحدود المشتركة.

لقد نفذت إيران تطبيق البروتوكول الأول، وجعلت الحدود في شط العرب تسير مع خط مجرى الملاحة التالويك (Thalweg) بعد أن كانت تسير مع الضفة اليسرى للنهر.. في حين تطلب الأمر وقتاً أطول لإعادة تخطيط الحدود البرية على وفق بروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٣، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود لعام ١٩١٤ نظراً لمسافاتها الطويلة، وللاجراءات المطلوبة في عمليات إقامة الدعائم.

وكان من المفترض أن تسلم إيران للعراق أراضيه التي تحققت عراقيتها بموجب معظم المعاهدات؛ ولكنها تأخرت في تنفيذ ذلك بسبب الظروف الصعبة التي كانت إيران تمر في مخاضاتها الصعبة إبان السنتين الأخيرتين من عهد الشاه محمد رضا بهلوي ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وقد تتوجت الأحداث الدامية الأمنية والسياسية المريرة باندلاع الثورة الواسعة النطاق على النظام البهلوي.. وقد اشتركت في «الثورة» مختلف الفصائل السياسية الإيرانية؛ وحل النظام الجديد الذي تزعمه الإمام الخميني بديلاً من نظام الشاه القديم؛ وتسلم السلطة في إيران يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٧٩. وكان العراق قد أرسلَ اعترافه بالنظام الإيراني الجديد مباركاً إياه؛ بالوسائل الأصولية، ومؤملاً فيه التعاون ضمن مبادئ حسن الجوار، وتنفيذ الالتزامات التي ترتبت عليه بموجب الاتفاقية وخصوصاً ما يتعلق منها بتسليم الأراضي العراقية لسلطات العراق.

أعتقد بأن هذه «النقطة» قد سجلت البداية الحقيقية لازمة الثقة لدى العراقيين إزاء النظام الإيراني الجديد الذي لم يكتف بمواقفه من تنفيذ بنود معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥، بل أخذ يخل بمبادئ حسن الجوار بإطلاقه للتصريحات المتلاحقة والمتكررة بعدم التزامه بالاتفاقية. وعدم إعادة الأرض العراقية إلى السيادة العراقية الكاملة.. وزاد النظام الإيراني من حربه الإعلامية بإعلان تصريحاته على لسان مسؤوليه الكبار كون العراق جزءاً من أملاك الدولة الفارسية، ومناداتهم بتصدير الثورة، مع تدخلاتهم السافرة في الشؤون الداخلية.. وهجومات متكررة على السفارة العراقية في طهران وعلى القنصليات العراقية في إيران.

لقد سبب ذلك كله، توفر أساس قانوني لإلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ التي كان لا بد للنظام الإيراني الجديد أن يراعي بنودها باحترام كبير؛ كونها اتفاقية دولية لا بد أن تتمتع بقدسية عالية كقاعدة من قواعد القانون الدولي بين دولتين حفل تاريخهما المشترك بخلافات تاريخية معقدة حدودية وإقليمية، واستثناء من قاعدة عدم جواز إلغاء المعاهدة أو نسخها بالإرادة المنفردة لأحد أطرافها يجوز ذلك في حالتين:

١ ـ إخلال أحد أطراف المعاهدة بالتزامه إخلالاً جوهرياً.

٢ ـ تغير الظروف تغيراً أساسياً.

وقد استندت الحكومة العراقية إلى مبدأ قانوني أساسي في عد معاهدة الجزائر بحكم الملغاة، والإعلان عن إلغائها، وذلك للأسباب (المباشرة) التالية:

١ ـ عدم تسليم الجانب الإيراني الأراضي العراقية إلى العراق بموجب بروتوكول تخطيط الحدود البرية.. واستمرار إيران بتحرشاتها على الحدود، والسعي لضم أراضيَ جديدة.

٢ ـ تبلور المواقف العدائية لدى الطرفين كل طرف إزاء الآخر.. وباستطاعة المؤرخ أن يثبتها من خلال فحصه وإحصائه للمذكرات الرسمية العراقية التي تدين إيران بالاخلال بعلاقات حسن الجوار، وتهديد أمن العراق ووحدته الوطنية وذلك بازدياد الاعتداءات والتجاوزات التي قامت بها قوات إيرانية براً وبحراً وجواً، ومنها قصف المدن العراقية.

٣ ـ التصريحات الحادة والقوية المتكررة التي أطلقها المسؤولون الإيرانيون بعدم التزام إيران بتنفيذ بنود الاتفاقية التي كان الشاه قد وقعها مع العراق الذي كان يأوي الإمام الخميني سنوات طوالاً ضد الشاه. معنى ذلك، أن القيادة الإيرانية الجديدة لم تكن أبداً تنفذ بنود «اتفاقية» كهذه.. فضلاً عن «المواقف» المتبناة إزاء العراق خصوصاً!

٤ ـ التحسس العراقي والوعي العروبي بمخاطر فكرة «تصدير الثورة»، وهي «فكرة» لا مثيل لها في التاريخ، فالمعروف أن مبادئ الثورات تستلهمها الشعوب في الحرية والتقدم ولا تصدر إليها مطلقاً! فماذا يعني ذلك استراتيجياً بالنسبة للعراقيين بشكل خاص والعرب عموماً؟؟ إنه يعني ليس الإطاحة بالنظام السياسي وحسب، بل تفتيت لبنى النظام الاجتماعي العراقي وتمزيق لوحدة العراق الوطنية.. واختراق لنسيج الأمة العربية!

هكذا كان كل هذا وذاك مدعاة إلى أن يلغي العراق اتفاقية الجزائر يوم ١٧/ ٩/ ١٩٨٠ محملاً إيران المسؤولية الدولية الناتجة من ذلك!

١٢ ـ الحرب العراقية ـ الإيرانية: ذروة الصراعات وهول المنازلات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨[(٧٧)]

لقد تفاقمت المخاطر، وتسارعت الأحداث، وانعدمت فرص الحوار والتفاهم وازدادت شراسة الحرب الإعلامية الباردة لكي تغدو حرباً سياسية بعد انسداد كل السبل والقنوات أمام تيار الاصطدام الجارف بين الطرفين المتنافرين. ويعد اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية: لحظة تاريخية صعبة جداً تراكمت فيها كل رواسب التواريخ السلبية وتجمعت عندها كل مواريث الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية.. فضلاً عن

(٧٧) لقد اقتصرت في كتابتي هذا «المبحث» على المصادر العراقية الدبلوماسية، مع متابعات الأحداث في بعض الصحف المعروفة.

انشطار كل النوازع السيكولوجية المعقدة والخفية.. وبروزها إلى السطح بعد قرون طويلة من الانطواء والانعزال!

تشير المصادر العراقية إلى أن القوات المسلحة الإيرانية أخذت بقصف المدن العراقية (خانقين ومندلي ونفط خانه)، وقصف بعض المخافر الحدودية بدءاً بـ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، تم احتلال إيران لأجزاء من الأراضي العراقية في زين القوس وسيف سعد.. وعد هذا «اليوم» البداية الحقيقية لاندلاع الحرب في منطقة محصورة بين الدعامتين الحدوديتين (٤٦) و(٥١).. وتكمل المصادر العراقية حججها باضطرار العراق إلى تحريرها عنوة في يومي ١٠ - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، علماً بأن إيران قد اعترفت بعائدية هذه «النقطة» إلى العراق وفقاً لمعاهدتي ١٩٣٧ و١٩٧٥ إلا أن إيران لم تسلمها إلى السيادة العراقية، مما دعا العراق إلى استردادها بالقوة بعد قتال عنيف.. ولكن كان العراق قد أرسل بواسطة وزارة خارجيته بالمزيد من المذكرات عن تحرشات إيران دون مبرر، مع استدعائها للقائم بالأعمال الإيراني في بغداد يوم ١٩٨٠/٩/٨. وكان العراق قد أشار إلى حق الدفاع عن النفس في مذكرة وزارة الخارجية العراقية التي قدمتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

ولما لم تنفع كل المساعي لاحتواء الأزمة - كما تذكر المصادر العراقية الدبلوماسية - فقد قرر العراق بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ إلغاء اتفاقية الجزائر، وإعادة السيادة الكاملة قانونياً وفعلياً على شط العرب. وعليه، فلقد ألغي قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ حول تصديق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار، والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها مع ملحقاتها الأربعة والرسائل والمحاضر المشتركة. وردا على كل ما تقدم، بدأت القوات المسلحة العراقية هجومها ومنازلتها براً وبحراً وجواً ضد المواقع الإيرانية، وكانت تتقدم نحو أهداف مرسومة لها في قصر شيرين ومهران وسربيل زهاب.. كما تقدمت نحو الأهواز والمحمرة وديزفول، وعدد آخر من المدن في جبهة القتال التي اشتعلت بضراوة وقساوة... ومع مطالبة العراق لإيران بأن تعترف اعترافاً قانونياً وصريحاً بحقوق «العراق التاريخية المشروعة» في أرضه ومياهه، وعن تمسكها بسياسة حسن الجوار، والتخلي عن سياستها التوسعية (من خلال تصدير الثورة) وعن تدخلها في الشؤون الداخلية، وكان ذلك كله في يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. أبلغ العراق في اليوم نفسه الأمين العام للأمم المتحدة قراره بوقف القتال مع إيران إذا التزمت بذلك، واللجوء إلى المفاوضات المباشرة على ضوء صدور قرار مجلس الأمن الرقم (٤٧٩) بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

ولكن إيران رفضت قبول القرار، ثم حدد يوم ٥ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٨٠ موعداً لوقف إطلاق النار، ولكن الجانب الإيراني لم يلتزم بذلك.. فاستمرت الحرب بين الطرفين ضارية وقاسية ومعقدة ومتشابكة على مدى ثماني سنوات صعبة جداً.. شهدت مراحلها التاريخية المركبة والمتنوعة: معارك ضارية برية وبحرية وجوية، استخدمت فيها

أقوى وأشرس وأثمن الأسلحة المتطورة.. وعلى امتداد جبهة جغرافية طويلة تقدر بـ ١٢٠٠ كم تنوعت فيها الأرض والبحار بين جبال صعبة ووهاد وهضاب وسهول وأنهار وأهوار وبحار وسواحل ـ وجزر ومدن وقصبات... الخ. وتعددت خلال مراحلها الأربعة الانتقالات الصعبة من تحرشات إلى حروب هجومية كاسحة إلى هجومية مضادة إلى دفاعية ممركزة إلى دفاعية سيارة إلى الحرب الاقتصادية وحرب المنشآت الاقتصادية والنفطية إلى حرب المدن إلى قصف شرق البصرة إلى قصف مدن وجزر.. إلى هجومات الموجات البشرية إلى حرب صواريخ... الخ.

لقد كانت حرباً ضارية لم يشهد التاريخ بمثل شراستها وطول مداها، وغرابة عللها وأسبابها، وسر طواياها وخفاياها، واستفادة «العالم» من استمرارها وجنون نفقاتها، مع بلادة إيران في دفعها للموجات البشرية وقساوة أحداثها على المجتمعين العراقي والإيراني وعلى أجيالهما واقتصادهما.. وكان العالم قد سأم مآسيها وتناسى وجودها، فغدت تسمى بـ «الحرب المنسية».. لقد فشلت إيران في الوصول إلى أهدافها التي كانت قد أعلنت عنها في السنوات التي دعتها بـ «سنوات الحسم»؛ وقد نجح العراق في سلسلة حروب وهجومات متعاقبة ومتوالية كلّلها تحرير جزيرة الفاو.. ولقد توقف إطلاق النار بين الجانبين في يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨ واستتبت الأمور حتى اليوم ولكن دون عقد معاهدة بين الطرفين حتى يومنا هذا!

ثالثاً: حدود المستقبل: رؤية في الخيارات

١ ـ من أجل مبادئ جديدة

بعد استقرائنا طبيعة الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية في المجال/ التاريخ.. يستوجب علينا استنباط مشروع رؤية مستقبلية من أجل تحديد المسارات في إطار من «الخيارات» عدة ونحن على أبواب قرن جديد وفي «منطقة» حيوية تزداد أهمية باستراتيجياتها المتنوعة مع توالي الأيام. ومن غير الممكن أن تحدد الأطر والخيارات المستقبلية بين الجانبين في المنطقة أبداً، ومعالجة «الخلافات» المزمنة بينهما بحسم المسائل المشتركة في البقاء أسرى المخاضات التاريخية الصعبة والمعقدة.. بل الانطلاق لكشف حدود المستقبل. إن رؤية علمية لتشابكات الحاضر ورسم المسارات القادمة، لا بد من أن تمثل تحركات عناصر الجذب والقوة بكل مقوماتها ومحاورها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

نعم، إن رسم خطى مشتركة نحو المستقبل حاجة ضرورية وماسة بين العرب والأتراك والإيرانيين في ظل ما يشهده العالم المعاصر من متغيرات جوهرية اليوم، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية، وانفراد الإرادة الدولية بيد الولايات المتحدة الأمريكية.. ناهيكم عن اشتداد المفارقات في المواقف والسياسات

والممارسات إبان هذه المرحلة الانتقالية نحو مطلع القرن القادم، والتي ستقود جميعها إلى عصر «الكابيتالية» الاقتصادية وقيمها الغربية وآلياتها الجديدة. ولقد تعلمنا من تجارب «مآزق الشرق الأوسط» أن المشاكل الحدودية والإقليمية المعقدة بين العراق وإيران كانت منذ مطلع هذا القرن.. فرصة مناسبة للتدخلات الأجنبية في المنطقة(٧٨).

وهكذا، فإن بقاء الصراع بين الطرفين ساخناً أو بارداً سيؤثر كثيراً لصالح الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» بتجسيدها منظوراً جديداً تسعى لتحقيقه بعنوان: «الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠»(٧٩)، وسعيها الحثيث أيضاً على حساب ضعف المواقف السياسية، وتشوه القيم القومية، وانهيار المقومات الأساسية، وإشعال الصراعات الإقليمية، وإبقاء التجزئة العربية، بل والعمل على فصل المشرق عن المغرب العربيين، وإلحاق كل منطقة شرق أوسطية بقوة نفوذ جديدة.. وستبدو عملية «التفكيك» تتألف للمشرق الجديد من تركيا وإسرائيل ومصر والبلدان الداخلة في هذا الحزام كمنظومة أمنية اقتصادية أولى. وتتألف من الشمال الإفريقي عبر البحر المتوسط مع الجنوب الأوروبي كمنظومة أمنية اقتصادية ثانية. وستحجم دور كل من العراق وإيران لحساب البوابة الآسيوية(٨٠).. المؤمل قيامها في المرحلة القادمة.

السؤال الآن: ما هي المهام الملقاة على عاتق الدول الأساسية في المنطقة؟

إن حاجتها ضرورية وماسة قبل أن يدركها الخصوم، وقبل أن يستبقها الزمن من أجل بناء أوضاع جديدة ومصالح مشتركة وآفاق أمنية يسودها السلام واحترام الإرادة الوطنية والقومية مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية.. وألا تبقى مشاكل الحدود وخلافاتها بين الطرفين (العراق وإيران) تشكل عثرات إزاء بناء حدود المستقبل، خصوصاً أن لهما ميراثاً طويلاً ومعقداً جداً من التباينات الحادة والمنازلات الساخنة والمعاهدات والاتفاقيات.. ولعل أبرز ما يفيد حقاً في رسم صورة المستقبل هو ميراث العلاقات الثنائية في القرن العشرين. وماذا أيضاً؟ لا بد من التمييز في التعامل بين القوانين الدولية والأنظمة السياسية، فالأولى بكل ما تحفل به من مواثيق ومعاهدات واتفاقيات ثابتة كونها تمثل المصالح التاريخية والجيوتاريخية للطرفين. أما الأنظمة السياسية بكل ما تعكسه من مرجعيات وشعارات وخطابات ودعاوي وأفكار.. فهي متبدلة أو متغيرة مع تقادم الزمن.

---

(٧٨) Jacob Coleman Hurewitz, *Middle East Dilemmas: The Background of United States Policy* (New York: Russell and Russell, 1973), p. 6.

(٧٩) انظر المقترحات والتصورات التي قدّمها شمعون بيريس في كتابه: **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٦.

(٨٠) التفاصيل في: Marvin C. Feuerwerger, «Iraq: An Opportunity for the West?» *Middle East Review*, vol. 14, nos. 1-2 (Fall 1981-Winter 1981/1982), p. 27.

ثمة مبادئ أساسية تستوجب الارتقاء بها نحو المستقبل، ومنها:

أ ـ احترام العهود والمعاهدات والمواثيق التاريخية المبرمة.

ب ـ ضرورة التفرقة ـ هنا ـ بين القوانين الدولية والشعارات السياسية والعقائدية.

ج ـ الإيمان بالحدود الجغرافية المستخلصة من التخوم الجيوتاريخية بين الطرفين.

د ـ سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي طرف إزاء الطرف الآخر.

هـ ـ اشتراك جميع الأطراف المعنية والمحيطية/الإقليمية في أمن الخليج العربي.

و ـ العمل على إبعاد التدخلات الأجنبية وإمكانيات تلاعبها في المنطقة.

ز ـ تحديد الرؤية لاستراتيجية المنطقة إزاء المتغيرات الدولية الجديدة.

ح ـ تطوير علاقات العرب مع الأطراف الإقليمية (والإسلامية خصوصاً) وتمايزها في إطار من المصالح المشتركة والمتبادلة.

ط ـ الارتفاع فوق كل التشنجات والأحقاد التاريخية ومحوها.. والوعي بالمصير التاريخي بالكف عن النزوعات العرقية والمذهبية والطائفية... الخ.

ي ـ العمل على إلغاء الترسبات والبقايا التاريخية العالقة في التفكير السياسي.. والمركبة في الذهن الاجتماعي والمتلاحقة في التمفصل الثقافي.

٢ ـ نحن والغرب والمستقبل

لقد علمتنا التجربة التاريخية المريرة أن القوى العظمى تتأمل الحرب الإقليمية بين الطرفين المتصارعين (العراق وإيران) أكثر مما تؤثر فيها[٨١].. فضلاً عن دورها في إذكاء مثل تلك «الحروب» والتمتع بمآسيها وآلامها. كما تفيدنا التجربة الصعبة، أنه كلما دامت الحرب زمناً أطول، كان مجال استفادة الآخرين دولياً وإقليمياً وجواراً أكبر[٨٢].. كذلك أوضح المزيد من التجارب التاريخية الطويلة للعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط أن حواراً مشتركاً ومتبادلاً كان بين الغرب وبلدان الشرق الأوسط، لكنه تحول إلى حوار صامت منذ مطلع الخمسينيات، ذلك «التحول» الذي بدأ يؤثر بالضد في طبيعة العلاقات الإقليمية والقومية لدى دول المنطقة، والتي بدأت تهتز اهتزازات شديدة على امتداد قرابة نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية بفعل انقسام العالم إلى معسكرين أو كتلتين: رأسمالية

(٨١) Pierre Beylau, «Irak-Iran: Le Jeu des grands,» *Cahiers de l'orient*, no. 1 (1986), p. 126.

(٨٢) منها اكتشاف إسرائيل أن هذه «الخلافات» إحدى أبرز وسائلها لدعم مركزها، وتنمية مصالحها. انظر: Nadav Safran, *Israel: The Embattled Ally* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1978), p. 339.

واشتراكية، وما أثارته أدوارها من مؤثرات وسياسات وتحالفات في المواقف والوعي والمشاعر والعواطف. . والتي أثارت جميعها تفاعلات سياسية وأيديولوجية صاخبة لدى القوى الاجتماعية المتباينة(٨٣). وكان ذلك كله مثاراً أساسياً وحقيقياً للغرب لكي يفهم واقع المنطقة عن كثب، ويتراقص على تناقضاتها المستشرية، ويتقدم على حساب مصادرها الأولية/ النفطية. . ناهيكم عما كان ولم يزل يرسمه لمستقبل العالم من خلال «اقتصاد السوق» ومخططاته الكابيتالية. أما الشعوب الشرق أوسطية بالذات، سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو النخبات المختصة أو على مستوى المجموعات والأحزاب السياسية والقيادات السلطوية المتعددة والمتنوعة بمختلف اتجاهاتها وأنظمتها، فقد كانت جميعها على امتداد نصف قرن ولم تزل وستبقى غير مكتشفة لماهية الغرب أو فهم أساليبه وتفكيره أو مبادلته «الحوار» بالمنطق نفسه الذي يستخدمه ومن موقع القوة والفعالية والعقل. . ناهيكم عن اختبار خططه وفحوى رهاناته ومستقبلياته، وبحسب تنوع المراحل التاريخية وتلون الظروف السياسية، فما كان للانكليز والفرنسيين إبان فترة ما بين الحربين العالميتين هو غيره عند الأمريكان والسوفيات إبان فترة الحرب الباردة والوفاق. . وهو غيره اليوم عند الولايات المتحدة الأمريكية التي ترسم للعالم أجمع رسماً ثقيلاً وخطيراً نحو القرن القادم باسم «النظام الدولي الجديد»(٨٤).

السؤال الآن: ماذا يخصنا نحن من هذا كله؟

ونحن على أبواب قرن جديد، وتاريخ جديد، وتكوين جديد. . فلا بد من أن يكون للرؤية المستقبلية/ الرؤيوية مداها الواسع لدى كل من العرب والأتراك والإيرانيين الذين يمثلون ثقل الشرق الأوسط. . ولا بد أيضاً من حلحلة «الثوابت» التقليدية والجامدة ونقد سلبياتها والقضاء المبرم على ميكانيزماتها الخطيرة في مجتمعاتنا المثقلة بالموروثات المضادة للمعرفة والتقدم والمستقبل. إن تحرير مجتمعاتنا الإسلامية، من كوابحها وانقساماتها وتناقضاتها وصراعاتها وتواريخها الأليمة، لهو من أبرز المهام الارتكازية في تكوين مستقبلياتنا وبناء تواريخنا القادمة، من أجل اللحاق بدينامية الأحداث وصد المخاطر الآتية.

٣ ـ الرؤية الكونية والمنظومية: تفاعلات المستقبل

إن رؤية كهذه، استمدت منظورها المستقبلي من مضمون تاريخي معقد ـ وقد

(٨٣) Simon Jargy, *L'Orient déchiré: Entre l'est et l'ouest, 1955-1982* (Genève: Labor et Fides; Paris: Publications orientalistes de France, 1984), p. 51.

(٨٤) لمزيد من التحليلات، انظر: سيّار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤).

حرصتُ أن أكون حيادياً فيها ـ هي إحدى أهم ما بالإمكان أن يكون لتحديد الرؤى الكونية ـ المكانية من أجل فتح صفحة تاريخية جديدة تترسم القوى الفاعلة السياسية والاجتماعية فيها طريق المستقبل وطي صفحات الماضي المشبعة بالخلافات والتنافرات والتناقضات والصراعات والمفاوضات. . .

السؤال الآخر: هل من تحديد لرؤية كونية ـ مكانية للموضوع؟

أقول: إنه من دون «العراق» كبعد مكاني ـ استراتيجي وإقليمي بطوله وعرضه، من غير الممكن أبداً ترتيب العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطويرها. فالعراق يمثل بمركزيته الشرق أوسطية وجغرافيته التاريخية ـ العربية عمقاً أساسياً لنمط التطورات والتفاعلات القادمة كبوابة قارية ـ آسيوية أو كجبهة شرقية للأمة العربية. إن ترتيب العلاقات العراقية ـ الإيرانية على أسس السيادة والمصالح المشتركة سيعمل على بناء استراتيجيا إقليمية وعربية إزاء العالم الآسيوي. . فضلاً عن المركزية الكونية والتاريخية للعراق في الدائرة الإسلامية(٨٥). أفلا يستدعي ذلك كله، ونحن وسط عالم يموج بالتحولات، تجميع الأوراق الإقليمية والعربية والإسلامية من أجل إيجاد نهايات للمشاكل المعلقة بين البلدين؟

ومرة أخرى: لنتوجه بخطابنا وتساؤلنا الآخر تلو الآخر قائلين: أين نحن برصيدنا الجيوتاريخي وموروثاتنا «الاستاتيكية» أو السكولاستيكية. . وتمزقاتنا الإقليمية الراهنة، من أنماط التطورات والتفاعلات الخصبة والمسارات الدينامية الموحدة التي تشهدها أجزاء واسعة من العالم المعاصر وهو عند فاتحة قرن قادم؟

إن رؤية منظومية (systemic) لتحولات الشرق الأوسط في الأجلين القصير والمتوسط، وللمستقبل المنظور والبعيد(٨٦) تعلمنا من دون شك أن العراق بوابة العرب نحو العالم الآسيوي الذي سيشهد بمختلف منظوماته ـ أو بعضها على الأقل ـ تحولات خطيرة واسعة النطاق في القرن القادم، فكما كانت مصر بوابة العرب نحو العالم الأوروبي في القرن الماضي، سيكون العراق بوابة مهمة في المقابل، خصوصاً أنه يتوسط المجال الحيوي للشرق الأوسط ومربع أزماته القادمة(٨٧). لقد لمح ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير **اقتناص الفرصة السانحة** *(Seize the Moment)* الصادر عام ١٩٩٢، إلى أن

---

(٨٥) انظر مقدمة تحليلات: Claudia Wright, «Religion and Strategy in the Iraq-Iran War,» *Third World Quarterly*, vol. 7, no. 4 (October 1985), p. 849.

(٨٦) حول هذه التحولات في ما يسمى بـ «النظام الشرق أوسطي الجديد» في إطار النظام الدولي القادم، انظر: Haifa Jawad, ed., *The Middle East in the New World Order* (New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 51-56 and 77-79.

(٨٧) حول سيناريوهات النظام الدولي لترتيب مستقبليات الشرق الأوسط، انظر: Dru C. Gladney, «Sino-Middle Eastern Perspectives and Relations since the Gulf War: Views from Below,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 26, no. 4 (November 1994), p. 680.

التحدي الجديد الذي تواجهه الولايات المتحدة في المستقبل هو إمكانية نشوء «محور جديد للقوة» (Axis of New Power) يمتد بين الصين والعراق مروراً بجمهوريات آسيا الوسطى شمالاً والهند جنوباً وصولاً إلى إيران وبلدان الخليج العربي[٨٨]. ولا بد لإيران من أن تكرس وعيها لمثل هذه «المسألة» القارية التي ستؤثر كثيراً في مكانتها الشرق أوسطية. وما نظرية «الاحتواء المزدوج» إلا واحدة من السبل الجديدة في كيفية مواجهة التحديات ضمن أسلوب «اقتناص الفرصة السانحة».

هكذا، فإن العراق سيشغل بوابة العرب المستقبلية نحو «منظومة آسيا الجديدة» في تحولاتها وتركيباتها كافة.. فلا بد من الارتفاع فوق كل الجراح ومآسيها، كما لا بد من إعادة اللحمة الإقليمية وتحديث الرؤية الإسلامية وجدولة القومية العربية. إن إعادة السلم والاستقرار والصلح بين العراق وإيران ستفتح البوابات والقنوات الرئيسية باتجاه آسيا الجديدة الصاعدة، ومن دون ذلك سيتحولان برفقة بلدان الخليج العربي إلى «مناطق عازلة» (Buffer Zones) تقطع الطريق على لقاء قوميات العولمة الجديدة[٨٩].

استنتاجات رؤيوية

وأخيراً، أقول بأن الوعي المعرفي والتاريخي بطبيعة الموضوع وتحليلات عناصره.. والإفصاح عن إشكالياته، يصور لنا بوضوح كلاً من النظامين الاستعماريين: الكولينيالي في القرن ١٩، والإمبريالي في القرن ٢٠. وتأثيرهما الخطير في ترتيب شؤون العلاقات بين العراق وإيران. فلقد تمثل ثقل النظام الأول في معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ ولجنة تحديد الحدود ١٨٥٠ وصولاً إلى بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣ ولجنة تحديد الحدود ١٩١٤. وتمثل ثقل النظام الثاني بمعاهدة ١٩٣٧ ولجنة تحديد الحدود ١٩٣٨ وصولاً إلى حلف بغداد ١٩٥٥ والدور الأنكلو - أمريكي في ترتيب الوفاقات الإقليمية، أي: كان لبريطانيا في كل من النظامين المذكورين الدور المبرز في شؤون العلاقات بين البلدين.

أما الذي نحتاج إليه فعلاً، فهو الوعي الرؤيوي والمستقبلي بهذا الثقل المريع من الرواسب التاريخية والبقايا السيكولوجية التي لم تزل تحكم طبيعة «العلاقات»، فضلاً عن الرؤية الكونية لهذا «الميراث» الصعب من «الخلافات». إن أجيالنا القادمة ومستقبلنا الإقليمي سيطالباننا من دون شك بـ «تحقيق» نقاط جوهرية في بناء العصر الآتي الذي تختفي فيه كل الجروح والآلام والتعقيدات والأحقاد والأطماع والاعتداءات.. ونكران الاتفاقات وخرق المعاهدات.. ويأتي في مقدمة تلك «النقاط» ما يلي:

١ - الإيمان المطلق بالحياة الحديثة وتكويناتها التاريخية ومواثيقها الدولية والإقليمية،

---

(٨٨) عبد الفضيل، «حول أزمة «الفكر الاستراتيجي العربي»: نظرة مستقبلية،» ص ٣١.

(٨٩) يقوم المفكر المعاصر سمير أمين بإرساء مفاهيم جديدة في «العولمة» ضمن وثيقة برنامجه الخاص الجديد نحو المستقبل برفقة طاقم عمل من العلماء المعروفين في «العالم الثالث».

والعمل من خلال قوانينها وأعرافها وتقاليدها الحية التي تتلاقى في النظرة والتطبيق مع حالات الأمم الأخرى.

٢ ـ من غير الممكن مطلقاً إلغاء الواقع القائم في القرن العشرين بالقفز بعيداً فوق تاريخ طويل ومتنوع نحو ماضٍ بعيد جداً لا يمكنه أن يجد له اليوم أرضية واقعية في التعامل والتفكير والمصير.

٣ ـ معالجة كل خطايا هذا «الواقع» المؤلم من خلال احترام القوانين والمواثيق ونصوص المعاهدات التي أفرزتها الأطراف المعنية.. والاعتراف بالحقوق الجيوبوليتيكية المشروعة. والارتفاع فعلاً فوق جميع «التناقضات» التي تملأ هذا «الواقع» من أجل بناء مصالح مشتركة ودائمة.

٤ ـ مجابهة التحديات الجديدة المتوالدة عند نهاية هذا القرن، أو تلك الزاحفة على أجيالنا القادمة. وكما يقول المؤرخ ألبرت حوراني: «لا تفرحوا بسقوط النظام الاشتراكي، بل تأهبوا لملاقاة الفراغ والعدم وحرب الأعراق..»[٩٠].

٥ ـ إن العالم والشرق الأوسط معه بانتظار ولادة نظام «دولي» جديد تمثله بقوة الكابيتالية الجديدة وتقوده باضطراب الولايات المتحدة الأمريكية على مدى زمني قدرته بخمسين سنة. فكيف ستغدو عليه صورة الشرق الأوسط وجيوبوليتيكيته الآتية؟ وما هو دور إسرائيل في ما يسمى بـ «النظام الشرق أوسطي الجديد»؟ وما هو موقع الخلافات العراقية ـ الإيرانية الحدودية والإقليمية.. ثم السياسية والأمنية في جدولة التحديات الجديدة؟ وما هي قدرتنا الإقليمية والعربية والإسلامية في الاستجابة لذلك كله؟ هذا ما سيجيب عنه المستقبل.

(٩٠) انظر الحديث مع المؤرخ ألبرت حوراني في جريدة: القبس، ٢٤/٤/١٩٩٠.

(الورقة الإيرانية)

پيروز مجتهد زاده(*)

مقدمة

بانتهاء الحرب الباردة ذات البعد العقائدي، وذلك نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي وانحلال ميثاق وارسو، أخذ النظام العالمي المتغير الأطوار يظهر اتجاهات جديدة تنحو نحو هيكل دولي متعدد الأقطاب متصف باتجاهه وجهة اقتصادية.

تزامنت نهاية الحرب الباردة مع المنافسة الاقتصادية المتزايدة بين أمريكا الشمالية وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وجاء النجاح الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي ليشجع دولاً أخرى على تشكيل جماعات اقتصادية خاصة بها. فقد ضمت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها إلى كندا والمكسيك فألفت «منطقة التجارة الحرة لشمالي أمريكا» (نافتا)، كما ألفت سبع عشرة دولة من جنوب شرق آسيا مجموعة اقتصادية باسم «رابطة دول جنوب آسيا» (آسيان)، وتعتبر اليابان فيها الشريك القائد المحتمل في المستقبل. ومع أن «رابطة شعوب الدول المستقلة» التي ألفتها روسيا مع الدول السلافية والإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق قد لا تنجح بشكلها الحاضر في نهاية المطاف، إلا أن هذه الرابطة تمثل مع ذلك شكلاً جديداً من أشكال التجمعات في ذلك القسم من العالم. إن هذا النظام العالمي المتغير القائم في التسعينيات قد أثر تأثيراً عميقاً في المنظومة العالمية، فعلى الرغم من مساعي واشنطن في خلق مفهوم النظام العالمي الجديد الأحاديّ القطب، الذي تتربع الولايات المتحدة على قمة منظومته للسلطة الهرمية العالمية، فإن العالم يتجه سريعاً نحو نظام جيوسياسي للمنافسة الاقتصادية لم يسبق له مثيل في منظومة متعددة القطبية يمكنها، بمرور الوقت، أن تؤدي إلى نوع من الحرب الباردة الاقتصادية بين مجموعات عمالقة الاقتصاد.

(*) مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

إن بقاء الدول الأخرى في خضم هذا النظام الجيوسياسي الناشئ سيتوقف بلا ريب على قدرتها على الإحاطة بهذا الوضع وعلى قدرتها كذلك على إنشاء تجمعات اقتصادية خاصة بها في مناطقها. ويتوقف تشكيل التجمعات الاقتصادية الجديدة، قبل كل شيء آخر، على تحديد ساحة الحيز استناداً إلى المفهوم الجغرافي لـ «المنطقة». إن البلدان التي تقع في هذه الساحة تشترك بطبيعة الحال في جوانب معينة مشتركة من الحياة الثقافية والتاريخية والاقتصادية. إن «المنطقة» باختصار هي ساحة جغرافية ذات بيئات تتمتع ببعض الانسجام فهذه البيئات هي التي تتألف منها المناطق الجيوسياسية.

وقد اعتبر بعضهم خطأً على مدى عقود، أن منطقة الخليج الفارسي(*) تدخل في المنطقة المسماة بـ «الشرق الأوسط». إن مصطلح «الشرق الأوسط» أو «الشرق الأدنى» أو «الشرق الأدنى والأوسط» قد جرى استعماله بتنويع كبير في ما يتعلق بالأقاليم التي تدخل فيه. إنه يمتد حيناً من شمالي أفريقيا إلى شبه القارة الهندية، ويمتد حيناً آخر من القفقاس إلى البحر الأحمر وما وراءه. إن هذه المساحة الشاسعة التي تفتقر بداهةً إلى الانسجام في البيئة لا يمكن اعتبارها «منطقة جيوسياسية». إن المساحة التي تعرف بـ «شرقي البحر الأبيض المتوسط» (الليفانت) و«المغرب»... الخ.، وكل واحدة منها هي منطقة بذاتها على أساس الانسجام في بيئتها.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: هل أن من الضروري اعتبار هذه المساحة كلها ذات الاختلافات الكبيرة منطقة واحدة؟ ولا يمكن أن يكون الجواب عن هذا السؤال إلا بالنفي.

استخدم مصطلح «الشرق الأوسط» ببساطة إشارة إلى البيئة السياسية التي تشكلت أساساً بفعل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، ومثل هذا الاستخدام للمصطلح هو استخدام غير ضار. ومن بين المناطق التي يمكن تحديد مواقعها ضمن حدود ما يسمى بـ «الشرق الأوسط» يمثل الخليج الفارسي نموذجاً فذاً لمنطقة جيوسياسية. وفي حين أن النصف الجنوبي للخليج الفارسي يمكن ببساطة اعتباره شبه منطقة من «العالم العربي» بمعناه الأوسع فإن المنطقة الجيوسياسية للخليج الفارسي تمثل بيئة منسجمة قائمة بذاتها. إن هذه المنطقة تضم بلداناً متباينة في بعض الجوانب الثقافية ولكنها تتشابه في همومها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، وتشمل المنطقة إيران والعراق والسعودية وعُمان والكويت والإمارات المتحدة وقطر والبحرين.

عندما بدأت هجرة القبائل العربية إلى سواحل الخليج الفارسي قبل قرنين من ظهور الإسلام أخذ يظهر مزيج عظيم من السكان العرب ـ الإيرانيين في المناطق الساحلية من هذا البحر. وحينما طغى الدين الجديد، الإسلام، على غيره من الديانات بدأت عملية

(*) هكذا وردت في مواضع مختلفة من الورقة، وقد أبقيت كما أوردها الكاتب أينما ذكرت (المترجم).

ظهور جماعة بعينها خاصة بالخليج الفارسي شمالاً وجنوباً. ومع أن العرب والإيرانيين هم من خلفيات عرقية مختلفة، ومع ملاحظة أن الإيرانيين كانوا قد نجحوا خلال قرنين أو ثلاثة قرون من العصر الإسلامي في إحياء لغتهم القومية وهويتهم الوطنية واستقلالهم فإن الفئتين استمرتا في نشاطاتهما الثقافية المتشابكة في حضن الإسلام بل إنهما أصبحتا في هذا المضمار غير قابلتين للفصل في منطقة الخليج الفارسي.

إن التبادل التجاري المتزايد بين الضفتين خلق وضعاً معيناً أخذت فيه عملية التوحيد الثقافي والمزج اللغوي تعزز من فرادة المجتمع في الخليج الفارسي، كما أن الهجرة المستمرة من إيران ومن شبه الجزيرة العربية إلى المنطقة واختلاط المهاجرين بعضهم ببعض قد جعلا من الصعب القول، حتى في الوقت الحاضر، مَن هو من أصل إيراني قُح ومَن هو من أصل عربي قح في الخليج الفارسي.

من جهة أخرى فإن الموقع الجغرافي قد وضع الخليج الفارسي في صميم العالم القديم، ذلك أن الطرق العظيمة لذلك العالم كان لا بد لها من أن تمر من هذه المنطقة، الأمر الذي أكسبها أهميتها منذ الأزل. ثمة عامل آخر عزز من طبيعة المنطقة بصفتها منطقة جيوسياسية منفصلة، وهو أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الدول الخارجية المتنافسة وذلك منذ نهاية القرن الخامس عشر. إن البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين والروس كانوا قد أدركوا جميعاً أن سيادتهم على هذه المنطقة أمر حاسم بالنسبة إلى سياساتهم الاستعمارية في الشرق. وبهزيمة الفرنسيين في حروب نابليون صار البريطانيون والروس والعثمانيون والإيرانيون والوهابيون هم المتنافسون الأساسيون في المنطقة. وكانت البيئة السياسية التي خلقتها كل دولة، ولا سيما بريطانيا، ودامت طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، فضلاً عن الحياة الاقتصادية التي ازدهرت جراء صيد اللؤلؤ والتجارة، ثم حل محلها في النصف الأول من القرن العشرين اقتصاد النفط، قد أضحت كلها أموراً أحدثت بيئة فريدة متميزة يمكن أن تسمى باطمئنان «المنطقة الجيوسياسية للخليج الفارسي»[1].

تتيح هذه المنطقة الفريدة، بما فيها من بيئة وعوامل مشتركة، فرصة مثلى للدول التي تقع على سواحلها لكي تتعاون من أجل إنشاء تجمع اقتصادي تمسي الحاجة إليه كبيرة للحفاظ على البقاء الاقتصادي لبلدان المنطقة في عالم الجيوسياسية الآخذ بالظهور والمتجه وجهة اقتصادية والمتصف بتعدد الأقطاب. إن التشابه في الاهتمامات الاقتصادية وفي القضايا الاستراتيجية ذات الصلة، فضلاً عن الأهمية العالمية للمنطقة بسبب طاقتها الهائلة في إنتاج وتصدير النفط والغاز، والعلاقات التجارية الواسعة مع التجمعات الاقتصادية العالمية كافة، إن كل ذلك يتيح فرصة فريدة لإنشاء مثل هذا التجمع الاقتصادي، وهي فرصة ينبغي اغتنامها.

---

(١) انظر: Pirouz Mojtahed Zadeh, *The Changing World Order and the Geopolitical Regions of Caspian-Central Asia and the Persian Gulf* (London: Urosevic Foundation, 1992).

وفي حين أن التدخل في شؤون هذه المنطقة من قبل دول من خارجها سيضيف حتماً تعقيدات غير ضرورية إلى الحياة السياسية فيها، فإن إدخال دولة إقليمية مثل العراق سيجعلها على نحو لا مناص منه أكثر مسؤولية حيال حفظ السلام والمحافظة على الوضع القائم في المنطقة. يجدر هنا أن ننظر إلى ما إذا كان العراق سيتصرف على نحو غير مسؤول حيال جارتيه، إيران والكويت، إذا أصبح عضواً في ترتيبات إقليمية جماعية من أجل الأمن والتعاون؟

استناداً إلى وجهة النظر هذه بالذات يتضح أن غزو العراق للكويت واحتلاله إياها كان تحقيقاً لما تنبأت به إيران في أوائل السبعينيات من أن إقامة ترتيبات إقليمية ناقصة من شأنها أن تعتبر تهديداً للقطر الإقليمي أو الأقطار الاقليمية التي لم تشرك فيها. كان هذا التحذير قد صدر في أعقاب ما صرحت به السعودية من رغبة في إنشاء ترتيب للتعاون في الخليج الفارسي من دون اشتراك إيران والعراق[٢]. كانت تلك الرغبة قد تحققت في عام ١٩٨١ بإنشاء مجلس التعاون الخليجي.

بيد أن من المكونات المهمة لوضع ترتيب إقليمي لتجمع اقتصادي هو الاعتراف بالمصالح الطبيعية والمشروعة في المنطقة للعالم المستهلك للنفط، وذلك بضمان تجهيز النفط والغاز تجهيزاً آمناً ومستمراً من المنطقة، الأمر الذي يجري التداول بشأنه من خلال أسواق الطاقة الدولية.

هذا وإن التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية والحدودية هي أمر جوهري للإعداد لإقامة تجمع اقتصادي في المنطقة، في حين أن المساجلات التي لا مبرر لها، الرامية إلى إحياء منازعات اقليمية وحدودية محسومة، ستضر ضرراً فادحاً بإمكان التعاون الاقليمي البالغ الأهمية من أجل الحد من التنافس الاقتصادي في العالم الآخذ بالظهور.

أولاً: الخلافات الإقليمية العربية ـ الإيرانية

هناك عدد من المنازعات الاقليمية في منطقة الخليج الفارسي، ويمكن تصنيفها بوجه عام إلى فئتين: **المنازعات الاقليمية العربية البينية؛ والمنازعات الاقليمية العربية ـ الايرانية**. ومن الأمور الجديرة بالإشارة من الفئة الأولى ما يلي:

المنازعات الاقليمية بين العراق والكويت وهي التي يفترض أنها قد سويت الآن؛ وبين الكويت والسعودية بشأن جزيرتي قروح (Qaruh) وأم المرادم؛ وبين السعودية وقطر بشأن مناطقهما الحدودية؛ وبين قطر والبحرين بشأن أرخبيل حوار؛ وبين السعودية وأبو ظبي بشأن البريمي واللواء؛ فضلاً عن المشاكل الاقليمية التي لم تحسم بين الإمارات

(٢) انظر: Pirouz Mojtahed Zadeh, *Political Geography of the Strait of Hormuz* (London: University of London, School of Oriental and African Studies [SOAS]; Joint Geography Department/Middle East Centre Publication, 1990).

العربية وعُمان بشأن الأراضي حول منطقة دبا.

ومع أن البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات قد أنشأت في ما بينها «مجلس التعاون الخليجي» فإن التعاون الحقيقي والفعال بينهم لا يتم أحياناً جراء هذه المنازعات الاقليمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما وقع في السنين الأخيرة من صدامات حدودية بين قطر والسعودية، والنزاع القائم بين البحرين وقطر الذي تنظر فيه الآن محكمة العدل الدولية.

وهناك في الفئة الثانية نزاعان رئيسيان على الأراضي بين إيران والدول العربية في المنطقة، وهما نزاع الحدود بين إيران والعراق وقضية مطالب الإمارات العربية المتحدة بشأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

١ ـ المنازعات الاقليمية الايرانية ـ العراقية

إن المنازعات الاقليمية والحدودية بين إيران والعراق قد ابتدأت منذ قرون مضت وانتهت في حرب الثماني سنوات في عقد الثمانينيات. وقد جرى استغلال هذه المنازعات استغلالاً واسع النطاق من قبل الطرفين لأغراض سياسية. ففي حين استغلت إيران قضية الحركات الكردية العراقية (وهي قضية ثانوية في أهميتها في المنازعات القائمة بين القطرين) في السبعينيات لتثبيت سيادتها في المنطقة، استغل العراق منازعات الحدود الحقيقية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات لصياغة دور قيادي له في العالم العربي. وفي هذا السياق خطط العراق ومول حملة دعائية واسعة ضد إيران في العالم العربي في السنوات الثلاثين الماضية. لقد رأى العراق في نفسه واحداً من أحق المشاركين في المنافسة على الزعامة العربية في الحقبة المذكورة (حين كان العداء لإسرائيل هو العامل المؤثر والمقرر لبلوغ مركز الزعامة في العالم العربي) عندما وجد الزعماء العراقيون مطامحهم تصاب بالإحباط من قبل أقطار تقع على خط المواجهة مع إسرائيل مثل مصر. ولكي يَقلب هذا «النقص الجغرافي» إلى ميزة جغرافية تقتصر على العراق في العالم العربي استنتج الزعماء العراقيون أنهم بحاجة إلى خلق عدو مشترك جديد للعرب يكون العراق إزاءه هو الدولة العربية الوحيدة التي تواجهه. لم تكن إيران هي الخيار الطبيعي فحسب بل كانت الخيار الأوحد؛ فإيران قطر يحفل تاريخه بالمنافسات مع العرب؛ قطر كان بعض العرب يشكون في ذلك الوقت بأنه ذو صلة بتعاون سياسي أو اقتصادي مع إسرائيل؛ قطر كان للعراق معه منازعات إقليمية وحدودية الأمر الذي يوفر أداة مثلى للنزاع أو عذراً طيباً له. كانت هذه المنازعات تعرض على العرب بصفتها تمثل رمزاً لنيات إيران السيئة تجاه «الأراضي العربية». لقد جرى التخطيط المستفيض لحملة دعائية ضد إيران استنفدت أموالاً طائلة في العقود الثلاثة الماضية وشملت محاولات لتغيير الأسماء التاريخية لمواقع جغرافية[٣]، في

(٣) انظر بيانات پيروز مجتهد زاده في: A. M. Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 47.

حين رفضت إيران كل الرفض أن تقوم بمحاولات مشابهة. إن النهر الذي يفصل بين إيران والعراق لم يزل يشار إليه في إيران بأنه «شط العرب».

عند نجاح الثورة الاسلامية في إيران في شباط/فبراير ١٩٧٩ تدهورت في البداية العلاقات مع الجيران العرب. وقد نجم ذلك أساساً عن وجود تصور في المنطقة لقيام تهديد حاد للأمن فيها ناشئ إما من عمل مباشر من الحكومة الثورية في إيران على شكل تصدير للثورة الاسلامية إلى الأقطار المجاورة أو نتيجة لانتفاضة إسلامية في أقطار المنطقة يوحي بها الثوريون الايرانيون(٤). إن هذه التطورات، بالإضافة إلى التشجيع من الغرب، دفعت العراق إلى إلغاء اتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ المعقودة مع إيران إلغاءً من جانب واحد، وإلى رفعه لشعار الدفاع عن عرب الخليج ضد التهديدات الثورية الإيرانية.

راود العراق أمل بنصر سريع على الجيش الإيراني الذي زعزعته الثورة كثيراً فشن حرب استنزاف ضد إيران دامت من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨. وقد أخفق العراق في تحقيق أهدافه المعلنة من الحرب، وليس هذا فقط بل إن الرئيس العراقي صدام حسين كتب في الرابع عشر من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى الرئيس هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الاسلامية في إيران مؤكداً أن العراق على استعداد للتفاوض للتوصل إلى تسوية مسائل الأراضي والحدود مع إيران على أساس اتفاق الجزائر لسنة ١٩٧٥. كانت معظم الأراضي المحتلة من العراقيين في كردستان وخوزستان قد أُعيدت إلى الإيرانيين نتيجة لانسحاب القوات العراقية كلها إلى حدود ما قبل أيلول/سبتمبر ١٩٨٠(٥).

وبمعزل عن الحقيقة التي مفادها أن الخلافات على الأراضي والحدود مع إيران كانت تستغلها بغداد دائماً كأداة للمناورة السياسية من أجل الزعامة العربية فإن الملابسات الجغرافية والتاريخية التي تنطوي عليها هذه الخلافات كانت قد درست دراسة مستفيضة(٦) وليس هناك ما يدعو إلى تكرارها هنا.

---

(٤) Pirouz Mojtahed Zadeh, «A Geopolitical Triangle in the Persian Gulf: Actions and Reactions among Iran, Bahrain and Saudi Arabia,» *Iranian Journal of International Affairs* (IPIS, Tehran), vol. 6, nos. 1-2 (Spring-Summer 1994), pp. 47-59.

(٥) Keith S. McLachlan, «Iranian Policies in the North West Persian Gulf,» paper presented at: GRC Seminar on «The Kuwait-Iraq Boundary Issue», SOAS, February 1994, p. 10.

(٦) هناك العديد من المنشورات حول النزاعات على الحدود الايرانية ـ العراقية، ولكن للحصول على مقدمة حول الخلفية التاريخية لهذه النزاعات، انظر الفصلين السادس والسابع اللذين كتبهما ريتشارد سكوفيلد وپيروز مجتهد زاده على التوالي في: Keith S. McLachlan, ed., *Sovereignty, Territoriality and International Boundaries in South Asia, South-West Asia and the Mediterranean Basin* (London: University of London, SOAS, GRC, 1990).

٢ ـ جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى

مع أن محاولات قد جرت في السنتين الماضيتين لجعل مطالب الإمارات بشأن هذه الجزر ذات طابع سياسي ودولي، وربما على أمل استخدام القضية كأداة للضغط على جمهورية إيران الإسلامية، فإن من الممكن مع ذلك النظر إلى المطالب على أنها صادقة دفع إليها سوء الفهم لأحداث عام ١٩٩٢ من كلا الطرفين.

أحداث ١٩٩٢

ذكر أن السلطات الإيرانية قد منعت في نيسان/ابريل ١٩٩٢ مجموعة من المستخدمين الأجانب التابعين إلى الشارقة من دخول جزيرة أبو موسى. كانت المجموعة تتألف من عمال فنيين من جنسيات باكستانية وهندية وفيليبينية ومن معلمين مصريين. وقد كذبت إيران التقارير التي ذكرت أن موظفيها في جزيرة أبو موسى قد طردوا منها مواطنين من الإمارات المتحدة. اجتمع المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة في الثاني عشر من أيار/مايو لبحث «القضية» الخاصة بجزيرة أبو موسى. وقد ذكر أن الاتفاق قد تم في نهاية الاجتماع على أن تعتبر التزامات كل عضو من أعضاء الاتحاد التزامات الاتحاد كله(٧).

قبل هذا الاجتماع كان أحد ممثلي الإمارات العربية المتحدة يقوم بزيارة إلى طهران، فاقترح تأليف لجنة مشتركة من ممثلين عن إيران والإمارات لدراسة القضية، ولكن سلطات الجمهورية الاسلامية في إيران رفضت الاقتراح على أساس عدم وجود قضية تدعى قضية أبو موسى(٨).

وذكر أيضاً في الرابع والعشرين من آب/أغسطس ١٩٩٢ أن السلطات الايرانية كانت قد رفضت سابقاً دخول مجموعة كبيرة تتألف من أكثر من مئة شخص من جنسيات مختلفة (أغلبهم من المصريين) إلى جزيرة أبو موسى، وهي المجموعة التي كان قد رفض دخولها إلى الجزيرة أيضاً في نيسان/ابريل من تلك السنة(٩).

وبعد أن أثبت هؤلاء للإيرانيين أنهم مدرسون يصطحبون أسرهم إلى أبو موسى لإجراء الامتحانات المدرسية سمح لهم الإيرانيون بدخول الجزيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

هذا وإن السكان الأصليين لقرية أبو موسى هم تحت سيادة الشارقة وفق مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١. وحين نشرت جريدة تايمز اللندنية خبر الحادث المشار إليه أعلاه

---

(٧) *Echo of Iran*, vol. 40, no. 5 (13 May 1992), p. 9.

(٨) المصدر نفسه، ص ٩، و *Echo of Iran* quoting daily *Abrar* (Tehran), 13/5/1992.

(٩) BBC Radio, Persian Service News Bulletin, Tuesday, 25 August 1992.

زعمت «. . . أن إيران نكصت عن مذكرة التفاهم تلك، وأقنعت عدداً من المراقبين الدوليين بأنها تخطط لاستخدام الجزيرة في الممر المائي الذي يمر منه نصف نفط العالم، في حين أنها تريد بناء قاعدة في الجزيرة لثلاث غواصات اشترتها من روسيا». وكررت الجريدة كذلك ما ادعته أبو ظبي والقاهرة من أن إيران قد ثبتت سيادتها التامة على أبو موسى كلها[(١٠)]. وقد كذبت طهران هذه الاتهامات جميعها وأرسلت ممثليها إلى أبو ظبي لإيجاد حل سلمي ينهي المشكلة. وقد قُطعت المحادثات بغتة بسبب مطالبة الإمارات المفاجئة بإرجاع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إليها بالإضافة إلى جزيرة أبو موسى.

وقد قامت حكومة الإمارات بتوزيع ورقة تحدد وضعها على المندوبين الدائمين لأعضاء الأمم المتحدة وذلك في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢ وأوضحت في تلك الورقة ما ادعت أنه حقائق التاريخ بشأن تلك الجزر.

أوضحت المصادر الايرانية في تلك الأثناء أن السبب الذي دعا إلى تدبيرها ذاك كان «ما لوحظ في الأشهر الأخيرة من فعاليات مريبة في الجزء العربي من جزيرة أبو موسى»[(١١)].

ووفق ما ذكرته المصادر الايرانية فإن الذي حفز إيران على القيام بتلك الأعمال هو النشاطات المريبة التي كانت تجري في القسم الذي تسيطر عليه الشارقة من الجزيرة في الأشهر الماضية، وهي نشاطات شارك فيها عدد من رعايا أقطار ثالثة بضمنهم أشخاص من أقطار غربية: «يعتقد المراقبون بأن الحراس والوكلاء الايرانيين كانوا يراقبون دخول الأجانب إلى الجزيرة وخروجهم منها منذ بعض الوقت. وتفيد التقارير الواردة من مصادر إيرانية في طهران أن الإمارات المتحدة تقوم، من دون موافقة الحكومة الايرانية، ببناء منشآت جديدة في الجزء غير العسكري من الجزيرة. ويبدو أن هناك اتفاقاً مع أقطار عربية معينة يصبح موجبه عدد من العرب من غير أهالي الجزيرة أفراداً مقيمين فيها. وقد تحققت مخاوف إيران حين أعلن وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي عند انتهاء اجتماعهم المنعقد في جدة بأنهم سيدعمون الامارات العربية المتحدة في سعيها لاستعادة السيادة على الجزر الثلاث العائدة إلى إيران (١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)»[(١٢)].

كانت إيران قد قامت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ بتحذير الشارقة من خلال وزارة الخارجية البريطانية[(١٣)] بأنها ستتخذ في جزيرة أبو موسى من الاجراءات ما تراه

---

(١٠) *Times* (London) (22 September 1992), p. 11.

(١١) *Echo of Iran*, vol. 30, nos. 8-9 (55-56) (August-September 1992), p. 3.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٣) يمكن الرجوع إلى النص الأصلي في: Pirouz Mojtahed Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa* (London: University of London, SOAS, Middle East Centre, 1995), no. 6 of appendix III.

ضرورياً لحماية أمن الجزيرة و/أو القوات الايرانية فيها. وقد نقلت الوزارة المذكورة هذا التحذير إلى حاكم الشارقة مع الإشارة إلى أن من المفهوم أن الجواب عن التحذير لن يرقى إلى القبول به(١٤).

وأعلن هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إيران الاسلامية في خطبة صلاة الجمعة بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أن السلطات الايرانية قد قامت باحتجاز عدد من «المسلحين التابعين لأطراف ثالثة»، الذين كانوا يحاولون دخول جزيرة أبو موسى بصورة غير شرعية، ومنهم هولندي هو الآن سجين في طهران. ثم أضاف رفسنجاني قائلاً:

«إن سياسة إيران في الخليج الفارسي ليست خلق الأعداء والمنازعات، بل الدفاع عن وحدة أراضيها وإننا سنعمل على نحو جدي لضمان ذلك»(١٥).

كانت الإمارات المتحدة تقوم من جهتها، ومن دون أن تكذب رسمياً هذه الاتهامات الخطيرة بشأن انتهاك نص مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١ وروحها، باتهام إيران بمنع رعاياها من دخول أبو موسى مطالبةً إياهم بالحصول على سمة الدخول. كذلك اتهمت الامارات إيران بالتجاوز التدريجي على أبو موسى وذلك ببناء الطرق وإنشاء مدرج للطائرات واتهامها بالعزم على توسيع وجودها العسكري في الجزيرة(١٦).

وتصاعدت حملة وسائل الاعلام بعد إخفاق محاولات إيران بإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وظهرت تقارير لم تؤكد مفادها أن إيران والشارقة كانتا على استعداد لتأكيد نصوص مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١ بكليتها قبل أن يتدخل زعماء الإمارات المتحدة وإعلان وزير خارجية الإمارات قرار ربط أي اتفاق عن أبو موسى بطلب «إعادة» جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى سيادة الإمارات المتحدة(١٧).

وعندما اندلع نزاع الحدود بين قطر والسعودية، وظهرت نتائج مباحثات الطاولة المستديرة التي جرى فيها تبادل الآراء الصريحة والأكاديمية بين أكاديميين من الطرفين، وهي التي نظمت في لندن في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (وقد تزامنت مع هزيمة جورج بوش، الذي ينظر إليه مدافعاً عن مطالب الإمارات المتحدة، وذلك في الانتخابات الرئاسية الأمريكية)، وقامت السلطات الايرانية بالسماح للمدرسين العرب

---

(١٤) المصدر نفسه، رقم ٧ من الملحق (٣).

(١٥) Echo of Iran, vol. 30, nos. 8-9 (55-56) (August-September 1992), p. 4.

(١٦) انظر مطالعة حسن هـ. العلكيم التي قدّمت إلى: Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 32.

(١٧) Embassy of the United Arab Emirates, Press Release, London (October 1992).

بدخول أبو موسى، خفت التوترات بين الطرفين في أواخر عام ١٩٩٢. ولكن البيان الختامي الذي أذيع في أبو ظبي في أواخر كانون الأول/ ديسمبر من العام المذكور عن اجتماع القمة لمجلس التعاون الخليجي أشعل شرارة التوترات من جديد بين إيران والإمارات المتحدة. لقد دعا ذلك البيان جمهورية إيران الاسلامية إلى «إنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، اللتين تعودان إلى الإمارات العربية المتحدة...»(١٨).

إن هذا الهجوم الصارخ، بنظر إيران، على الترتيب الذي تم التوصل إليه بين إيران وبريطانيا العظمى نيابة عن الإمارات قبل نحو واحدةٍ وعشرين سنة والذي اعتمدته الإمارات منذ إقامتها في سنة ١٩٧١ ومجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في ١٩٨١ قد استفز طهران كثيراً، فأصدر الرئيس هاشمي رفسنجاني رئيس جمهورية إيران الاسلامية في الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ بياناً حذر فيه مجلس التعاون الخليجي من أن «... على المرء الذي يريد الوصول إلى تلك الجزر أن يعبر بحراً من الدماء»(١٩). وجاء في بيانه أيضاً أن هذه المطالبة غير مشروعة كلياً. ومع ذلك فإن مجلس التعاون الخليجي أعاد تأكيد المطالبة في بيانه الختامي لاجتماع القمة التالية، وبالتالي أطال النزاع بين إيران والإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: نظرة في بعض الحجج التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة

تتلخص النقاط البارزة في الحجج التي كان يطرحها البريطانيون في الماضي والتي تطرحها الإمارات العربية اليوم بما يلي:

١ ـ أسبقية الاحتلال: كتب الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية الايرانية في عام ١٩٠٤ يقول: «إن ما فعله شيخ الشارقة ليس سوى رفع علمه في الجزر التي لا تزال غير محتلة من أي حكومة...»(٢٠) وهذا زعم غامض ويتجاهل الحقائق الآتية:

أ ـ كانت إيران هي الحكومة الوحيدة المجاورة لتلك الجزر في ذلك الوقت، فالقول بأنها «لا تزال غير محتلة» من «أية حكومة» لا معنى له.

ب ـ إن شيخ الشارقة لم يكن في ذلك الوقت رئيس «دولة» أو «حكومة» في الخليج

---

(١٨) BBC Summary of World Broadcasts; the Middle East ME/1573/A/7, 29th December 1992.

(١٩) *Middle East Economic Survey*, C 3 (11 January 1993).

(٢٠) مقتطف من نص الرسالة الموجهة من الوزير البريطاني في طهران إلى وزارة الخارجية الايرانية باللغة الفارسية بتاريخ ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م، وثيقة رقم (٨٤) من «مختارات من وثائق الخليج الفارسي»، وزارة خارجية الجمهورية الاسلامية الايرانية، طهران، ١٩٨٩، ص ٢٦٨.

الفارسي. لقد كان رئيس عشيرة (وربما من أصل إيراني) تحت الحماية البريطانية ويتمتع بسيطرة عشائرية من دون أن تكون ذات بعد إقليمي. تؤكد هذا الوثائق البريطانية الرسمية كلها ذات العلاقة بشؤون الإمارات، وكذلك بما يقوله عدد من المقيمين السياسيين البريطانيين السابقين في الخليج الفارسي[٢١] وغيرهم من الأكاديميين البريطانيين الثقاة[٢٢].

ج ـ كان لدى إيران في القرن التاسع عشر ترتيبات خاصة بالإجارة مع عُمان، وبموجبها أعطى فتح علي شاه في عام ١٨١١ وناصر الدين شاه في عام ١٨٥٦ إلى سلطان عُمان حقوق إجارة عن بندر عباس وميناب (Minab) ومناطق الساحل جنوبي الخليج من الشرق إلى الغرب حتى البحرين. فإذا كانت كل هذه المساحات تعود إلى إيران فلا يمكن أن تكون جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والواقعة جغرافياً في الوسط منها، جزراً غير محتلة.

د ـ إن وضع علامات على الأراضي للتدليل على الاحتلال أو الملكية، وذلك برفع أعلام عليها، كان طريقة جديدة أدخلتها الدول الأوروبية إلى منطقة الخليج الفارسي، في حين كانت سيادة إيران على تلك الجزر، وملكيتها لها، وكذلك للأراضي الأخرى كلها خارج السواحل وداخلها في منطقة الخليج الفارسي، قد ثبتت تقليدياً من دون رفع أعلام الهوية.

هـ ـ إن إيران كانت قد رفعت علمها في عام ١٨٨٧ على جزيرة سري (Sirri) وجزيرة أبو موسى للتدليل على ملكيتها لهاتين الجزيرتين في أعقاب عزل القاسمي من نيابة الحاكمية لبندر لنغا.

و ـ إن المؤلفات كلها التي وضعها الجغرافيون والمؤرخون العرب والمسلمون عن جغرافية العصر الاسلامية وتاريخه بشأن منطقة الخليج الفارسي تؤيد أن الجزر كافة الواقعة في ذلك البحر تعود إلى إيران. وما على البريطانيين إلا أن ينظروا مثلاً في كتاب **نزهة القلوب** لحمد الله المستوفي ليجدوا ما يلي: «إن الجزر الواقعة بين السند وعمان وفي البحر الفارسي تعود إلى بلاد فارس، وأكبر هذه الجزر قِشم والبحرين...»[٢٣].

ويقول المقدسي، وهو مؤرخ وجغرافي عربي لبدايات العصر الاسلامي أن «أكثر الناس يسمونه (أي الخليج بين بلاد فارس والجزيرة العربية) بالبحر الفارسي حتى حدود اليمن، وأن أكثر صناع المراكب وملاحيها فرس... والعدد الأكبر من سكان عدن وجدة هم من الفرس... في صحار ينادون بعضهم البعض بأسماء فارسية ويتكلمون اللغة الفارسية. صحار هي وسط عمان... ومعظم سكانها فارسيون» (١٩٠٦: ١٨).

---

(٢١) انظر على سبيل المثال: J. B. Kelly, «Eastern Arabian Frontiers,» and R. Hay, «The Persian Gulf States».

(٢٢) انظر على سبيل المثال: J. C. Wilkinson, «Water and Tribal ...».

(٢٣) حمد الله أحمد بن أبي بكر المستوفي، نزهة القلوب، ٧٣٠هـ وطبع سنة ١٣٠٧هـ (١٩٢٨م).

تؤكد الوثائق الأوروبية على سيطرة إيران على جميع مناطق الخليج الفارسي في المراحل الأخيرة، واستناداً إلى وثائق من المراحل البرتغالية ـ الصفوية، يقول القبطان روبرت تايلر من الهند البريطانية: «... منذ أن استولى العرب على مسقط (١٦٢٠) وفقد البرتغاليون سيطرتهم على الخليج، انخفضت الضريبة التي يفرضها ملك الفرس على الصياد إلى خمسة عباسي (Abbasees) (بينما كان البرتغاليون يأخذون ١٥). أما الضريبة على التاجر فأصبحت عبارة عن مبلغ ضئيل يدفع إلى الملك مقابل كل ألف محارة»(٢٤).

ز ـ إن رئيس وزراء إيران الحاج ميرزا أغاسي أثبت رسمياً في عام ١٩٨٠ ملكية إيران للجزر كلها الواقعة في الخليج الفارسي(٢٥). إن هذا الإعلان لم يفند رسمياً من بريطانيا أو غيرها من الحكومات عند صدوره أو بعد ذلك.

ح ـ إن عدداً من الخرائط البريطانية الرسمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تثبت ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى(٢٦).

٢ ـ رأى البريطانيون، في منازعاتهم مع إيران بشأن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، «أن سيطرة القواسم على جنوبي الخليج والجزر كانت قد ثبتت قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الفارسي بأمد طويل»(٢٧).

إن هذا الكلام ينافي حقائق التاريخ للمنطقة، للافتقار بالدرجة الأولى إلى الوضوح بشأن ذلك الفرع من القواسم الذي يسند إليه أنه ثبت السيطرة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وسري «قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الفارسي بأمد طويل (تسوية ١٨٨٧ للفصل في شؤون لنغا)». إذا كان الكلام يشير إلى قواسم لنغا فلا شك في أنهم حكموا حاكمية لنغا وتوابعها من الموانئ والجزر بصفتهم من الرعية الإيرانية ومن الموظفين الايرانيين قبل عزلهم في عام ١٨٨٧ بأمد طويل. أما إذا كان الكلام يعني أن الفرع الرئيسي من القواسم كانوا قد ثبتوا سيطرتهم على تلك الجزر قبل عام ١٨٨٧ أو بعد ذلك فإن الحاجة تدعو إلى برهان قاطع لتوضيح الكيفية التي بها جرى تثبيت هذه «السيطرة» وما هو القطر الذي تعود إليه الجزر قبل سيطرة ذلك الفرع عليها.

هنا نجد وثائق بريطانية رسمية أخرى تعين على فهم أفضل للوضع. ثمة عدد من الخرائط الرسمية البريطانية والفرنسية والروسية وضعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي تؤكد أن تلك الجزر تعود إلى إيران.

---

(٢٤) Brief Notes of Captain Robert Taylor, Bombay New Series, no. XXIV-1856/27.

(٢٥) انظر الصفحات السابقة.

(٢٦) Mojtahed Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa*, appendix II.

(٢٧) مذكرة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٢٨، مكتبة المكتب الهندي وسجلاته، الملف رقم L/P & S/18/B 397، ص ٤٥١٢ ـ ٤٥٢٨.

هناك وثيقة رسمية أخرى صادرة عن الحكومة البريطانية توضح أن تلك الجزر كانت قد احتلت من أحد فروع القواسم بعد أن تثبت ذلك الفرع في لنغا أو ما جاورها، من دون أن تبين الوثيقة هل أن الذي احتل الجزر الايرانية هو ذلك الفرع ذاته أم الفرع الرئيسي من القواسم: «في النصف الثاني من القرن الثامن عشر احتل عرب سواحل القراصنة (وسميت في ما بعد السواحل المتصالحة) جزيرة طنب وتوابعها نابيو (Nabiyu) طنب وأبو موسى وسري؛ ومن المحتمل أنهم قاموا بذلك في الفترة المرتبكة جداً التي أعقبت وفاة نادرشاه. وقد استوطن هؤلاء العرب كذلك في السواحل الفارسية كما فعل عرب الحوالة (Huwala)؛ ولم يسجل الزمن الذي وصل فيه هؤلاء العرب فعلاً إلى الداخل، ولكن من المنطقي الافتراض أنهم قاموا بذلك بعد أن ثبتوا أنفسهم، هم أو بعض الآخرين من أصحابهم، في الجزر»(٢٨).

إن هذه الحكاية، إن صحت، فما هي إلا اعتراف آخر بأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وسري كانت ملكاً إيرانياً احتله القواسمة على نحو غير شرعي في وقت كانت إيران غارقة في البلبلة وليس على رأسها زعيم حاكم. هذا وإن الاحتلال المزعوم لتلك الجزر من قبل الفرع الرئيسي للقواسم لم يتم الاعتراف به من قبل البريطانيين إلا في عام ١٩٠٣ حين أشعروا ذلك الفرع (الموجود في الشارقة) برفع علمه في الجزر المذكورة.

٣ - إلى جانب اللجوء إلى هذه الحجج القديمة والمستنفدة التي قدمها البريطانيون العاملون في الهند خلال العصر الاستعماري فإن الإمارات العربية المتحدة تقيم مطالباتها بشأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى على عدد من الرسائل المتبادلة بين شيوخ الشارقة ورأس الخيمة من جهة، وبين الوكلاء السياسيين البريطانيين ورؤساء القبائل المختلفة في السواحل الجنوبية من الخليج الفارسي والقواسم من شيوخ بندر لنغا من جهة أخرى. يعود بعض هذه الرسائل في تاريخه إلى عام ١٨٦٤. وتحوي هذه الوثائق عدداً كبيراً من التناقض وعدم التوافق مع مطالب مسرفة في الخيال بشأن مواقع مختلفة في أرجاء المنطقة كلها. وصحة هذه المطالب التي تحتوي عليها هذه الرسائل لم تؤيد حتى من شيوخ دبي الذين وجدوها غير جديرة بالإجابة في معظم الحالات. وأهم هذه الرسائل هي الرسالة التي كتبها الشيخ يوسف القاسمي شيخ بندر لنغا إلى شيخ رأس الخيمة، وهي تقول: «تسلمت رسالتكم، جاءني الحاج أبو القاسم، وكيل دار الإقامة، وأخبرني بشكواكم بشأن جزيرة طنب، إن جزيرة طنب في الحقيقة جزيرة لكم، يا قواسم عُمان، ونحن حطينا يدنا عليها مغتنمين رضاك، فالعلاقات بيننا هي علاقات الود والصداقة.

---

(٢٨) مقتطف من الوثيقة السرية رقم (١٧١٨٨) لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن «الحدود الفارسية»، تاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، القسم ١، E 10136/4029/34, FO 371/45507 171546، ص ١٣، الفقرة ٧٢.

ولكن بما أنكم لا ترغبون الآن في قيامي بغرس فسائل النخيل هناك، ويعبور بوسميط Busmaithis لقص العشب هناك، فسأمنعهم حتى تظل علاقاتنا المتبادلة ودية»(٢٩).

إن الاستشهاد بهذه الرسالة بمعزل عن الظروف سيكون مضللاً. أما تفحصها في السياق الصحيح للظروف التي كتبت فيها فسيوضح الطبيعة الحقيقية لمحتوياتها. فحين اندلعت المنازعات بين شيوخ قواسم لنغا ورأس الخيمة بشأن رعي الماشية في طنب الكبرى جرى طلب التحكيم من الوكلاء السياسيين البريطانيين(٣٠). فقد اشتكى الشيخ حامد القاسمي شيخ رأس الخيمة بتاريخ العاشر من شباط/فبراير ١٨٧٣ لدى الحاج أبو القاسم، الوكيل السياسي البريطاني في لنغا، بأن أفراد عشيرة بوسميط في الموانئ الايرانية، السلافية وجَرَك ولنغا، بتشجيع من الشيخ خليفة القاسمي شيخ لنغا، قد قاموا بمنع رعاياه من دخول جزيرة طنب لرعي ماشيتهم. فأصدر الحاج أبو القاسم قراره بأن جزيرة طنب تعود إلى لنغا (إيران) وإن لبوسميط حقوقاً تقليدية في الرعي هناك. ثم تطلب الأمر إجراء مزيد من التحقيق في النزاع، فخول المقيم السياسي في بوشهر، ادوارد روس، الحاج عبد الرحمن، الوكيل السياسي في الشارقة، بالقيام بذلك. قام هذا بزيارة الجزيرة وقابل الشيخ القاسمي شيخ رأس الخيمة والشيخ القاسمي شيخ لنغا وكتب تقريراً ختمه بالقول إن جزيرة طنب تعود إلى إيالة فارس (إيران) وتديرها حاكمية لنغا. وعلى أساس هذا التقرير كتب روس إلى الشيخ القاسمي شيخ رأس الخيمة في التاسع عشر من نيسان/ابريل ١٨٧٣ يقول إن جزيرة طنب تعود إلى لنغا وإن على سكان رأس الخيمة الامتناع عن إزعاج مربي الماشية الايرانيين هناك، كما إن عليهم أن يخرجوا خيولهم من جزيرة طنب(٣١). وبعد مضي عشر سنوات، حين كانت العلاقات قد عادت إلى مجاريها الطبيعية وشجع الشيخ يوسف القاسمي شيخ لنغا على إقامة علاقات ودية مع القواسم شيوخ رأس الخيمة، قام هذا بكتابة رسالة المجاملة التي اقتبسناها آنفاً ووجهها إلى الشيخ القاسمي شيخ رأس الخيمة. إن الجملة التي تقول «إن جزيرة طنب هي في الحقيقة جزيرة لكم» إنما تكشف بلا ريب عن أصول المجاملة الشرقية، وبالتالي عن طبيعة

---

(٢٩) مقتطف من رسالة الشيخ يوسف القاسمي، زعيم لنغا، إلى الشيخ حامد بن عبد الله القاسمي، زعيم رأس الخيمة، بتاريخ الأول من جمادى الآخرة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م. انظر مطالعة حسن هـ. العلكيم التي قدّمت إلى: Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Dispute over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 35.

(٣٠) انظر: D. H. Bavand, «Bar-rasi-e Mabani-e Tarikhi va Hoquqi-e Jazayer-e Irani-e Tunb va Abu Musa, = Examination of Legal and Historical Backgrounds of the Iranian Islands of Tunb and Abu Musa,» *Jameh-e Salem Monthly* (Tehran), vol. 2, no. 7 (December 1992-January 1993), p. 15.

(٣١) مذكرات ومراسلات رايلي حول بلاد فارس والولايات العربية، ومجموعة أوامر الصلاحيات القنصلية من ١٨٥٧ إلى ١٨٨٢، القسم الثاني، مراسلات أخرى بشأن الصلاحيات القنصلية في بلاد فارس، خلال الفترة ١٨٧٤ ـ ١٨٧٦، في: FO 60/451, p. 19.

الرسالة، وهي رسالة مشروطة بأن تظل العلاقات ودية. بالإضافة إلى هذا، وبعد بضعة أسطر، يكشف الشيخ يوسف من دون أدنى شك عن طبيعة الرسالة الحافلة بالمجاملة الشرقية، فهو يقول: «وإن بلدة لنغا هي بلدتكم» (انظر القسم المؤشر برقم ٢ من الوثيقة الأصلية). ما من أحد ظن يوماً ما أن ميناء لنغا يعود إلى غير إيران، وهو ميناء كان ولم يزل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الايرانية. وعندما كتب عبد العزيز آل سعود ملك الدولة السعودية الجديدة في الجزيرة العربية، سنة ١٩٢٩ إلى الشيخ حمد آل خليفة، شاكياً سوء معاملة الجالية السعودية في البحرين، وصلته رسالة مجاملة من الشيخ يقول فيها إن البحرين والقطيف والإحساء ونجد بلاد واحدة وهي «تعود إلى جلالتكم»[(٣٢)]. من المؤكد أن ذكر البحرين مع بقية هذه المناطق لم يكن إلا من باب المجاملة). والسؤال هنا هو: بما أن إشارة المجاملة إلى أن لنغا «تعود» إلى شيخ رأس الخيمة لم تؤخذ، ولا يمكن أن تؤخذ حرفياً، فكيف يمكن أن تؤخذ الإشارة ذاتها إلى جزيرة طنب حرفياً؟

٤ ـ من جهة أخرى كانت المصادر البريطانية توحي بأن إيران طالبت بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على أنهما تعودان إليها، وذلك في عام ١٨٧٧، كما طالبت بجزيرة أبو موسى على أنها تعود إليها في عام ١٨٨٧ أو ١٨٨٨. إن ما تتجاهله هذه المصادر ببساطة هو الحقيقة التي مفادها أن إيران إنما ذكرت البريطانيين في عام ١٨٧٧ وفي عام ١٨٨٧ أو ١٨٨٨ بملكيتها هذه الجزر وإن التلميح بملكية الشارقة أو رأس الخيمة كانت غير ذي موضوع.

النسخة الأصلية للرسالة الموجهة بتاريخ الأول من جمادى الآخرة سنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٢م من الشيخ يوسف القاسمي، شيخ بندر لنغا إلى الشيخ حامد القاسمي، شيخ رأس الخيمة. وقد أشار كاتب الرسالة إلى جزيرة طنب بالرقم ١، بينما أشار إلى بندر لنغا بالرقم ٢.

---

(٣٢) الوثيقة رقم ٥٣ من: **مختارات من وثائق الخليج الفارسي** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٩٠ ـ ١٦٨.

٥ ـ الوضع القانوني المزدوج: في ما يتعلق بادعاء البريطانيين بأن هذه الجزر كانت قد حكمت من قبل حكام لنغا العرب بصفتهم شيوخ القواسم لا بصفتهم موظفين إيرانيين فإن مما يستعصي على الفهم كيف جرى ترتيب هذا الوضع القانوني المزدوج. كيف يمكن حاكم لنغا أن يحكم جزراً تابعة للحاكمية لا بصفته حاكماً لها بل بصفته يحمل عنواناً آخر رسمياً وقانونياً؟

ومع وجود كمية كبيرة من الوثائق البريطانية والإيرانية التي تؤكد المركز القانوني لقواسم لنغا وتصفهم بأنهم «موظفون إيرانيون في حاكمية لنغا ومن رعايا الحكومة الايرانية المخلصين» فإن البريطانيين على ما يبدو لم يأخذوا هذه الحقائق كلها بعين الاعتبار حين ذكروا ما جاء أعلاه. ومن غير المعروف ما سيكون عليه تفسيرهم مسائل مختلفة مثل: جرى تغيير القواسم من حكام لنغا فرداً فرداً أو عزلهم أو تعيينهم من قبل السلطات الإيرانية؟ وهل يؤثر هذا التغيير أو العزل في المركز الغامض الآخر، قانونياً كان أو تقليدياً، الذي للفرد المعني بصفته «حاكماً قاسمياً وراثياً» بشأن لنغا والجزر التابعة لها؟ ثم، ماذا جرى، حين ألغت السلطات الايرانية في عام ١٨٨٧ حاكمية القواسم للنغا، لمركزهم القانوني أو التقليدي بشأن لنغا والجزر التابعة لها، ولماذا لم يحتج البريطانيون ضد استمرار وضع لنغا وتوابعها تحت الاختصاص الايراني المباشر من عام ١٨٨٧ حتى عامي ١٩٠٣ و١٩٠٨ (وكانت طنب الصغرى قد احتلت في عام ١٩٠٨) من الجدير بالذكر أيضاً أن هذه لم تكن المرة الأولى التي ادعى فيها البريطانيون بمركز قانوني مزدوج للقواسم شيوخ بندر لنغا. كانوا قد قاموا بذلك بشأن جزيرة سري أيضاً ولكنهم تركوا هذه الحجة التي لا تثبت شيئاً بعد تبادل بضع مذكرات بشأن مطالب متقابلة مع الايرانيين[٣٣].

٦ ـ عامل الاستعمال: من الحجج القانونية التي تنوه بها الامارات العربية المتحدة الحجة التي تأخذ بعامل الاستعمال منذ نحو ثمان وستين سنة أي، من عام ١٩٠٣ حين رفع علم الشارقة على تلك الجزر إلى عام ١٩٧١ حين أعيدت الجزر إلى إيران؛ إذ إن حكام الشارقة ورأس الخيمة كانوا قد قاموا خلال تلك الفترة بإنشاء بنايات هناك وعينوا ممثلين رسميين فيها، وبهذا فإن عامل الاستعمال يجب الادعاء الايراني بالسيادة.

يجدر الذكر أن عامل الاستعمال هذا يقتضي بموجب القواعد الدولية أن يكون احتلال الأرض مستمراً على نحو «لم ينقطع»، و«لم يتقلقل» و«لم يعارض». وكما بحثنا آنفاً فإن الحكومة الايرانية بدأت تحتج وتعارض احتلال جزيرتي طنب وأبو موسى بعد أقل من سنة من احتلالهما من قبل الإمارتين في عام ١٩٠٣. كانت إيران تكرر احتجاجها ومعارضتها سنوياً منذ عام ١٩٠٤، وتلحف على بريطانيا بطلب التفاوض معها في مناسبات متعددة بشأن طرق الإقرار بحقوق إيران على هذه الجزر، وليس هذا فقط بل

---

(٣٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: Mojtahed Zadeh, *The Islands of Tunb and Abu Musa.*

كانت إيران تتدخل مادياً لقطع احتلال الجزر في مناسبات متعددة، حتى أنها نجحت في استرداد طنب الكبرى في نهاية عام ١٩٣٤ ولو لفترة وجيزة. ولا شك أن حملة إيران المتواصلة والقوية مدة ثمان وستين سنة ضد احتلال هذه الجزر من قبل الإمارتين لا تبقي مجالاً للتمسك بحجة عامل الاستعمال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن بعض مصادر الإمارات العربية المتحدة تذكر في هذا الصدد إن حقائق التاريخ يجب تجاهلها في مثل هذه المحادثات لأنه لو اتبعنا المقترب التاريخي «الذي نحن (الإمارات) لا نتفق معه في العلاقات الدولية، لاختفى من الوجود عدد من أقطار الشرق الأوسط. . .»(٣٤) إن هذا الكلام لا ينطبق على حالة الجزر المعنية لأنها ليست أقطاراً.

إن الأراضي التي انفصلت في الماضي عن الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية وتحولت إلى أقطار جديدة كانت مساحات شاسعة ومأهولة (Populaus) اختارت الاستقلال أو حققته بطريقة أو بأخرى. إنها أراضٍ لم تُحتل أو تُضم من قبل دول أخرى كما هو الحال بالنسبة إلى الجزر المعنية، فجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى لم تكن مأهولة حين أخذت من إيران في بداية القرن العشرين وضمت إلى الشارقة(٣٥). إن جزيرتي طنب الكبرى وأبو موسى لا زالتا غير مأهولتين إلا قليلاً في حين أن طنب الصغرى غير مأهولة على الإطلاق. كانت هذه أجزاء من الأراضي الايرانية استولت عليها بريطانيا العظمى في بداية القرن العشرين لأسباب تتعلق، في تصورهم، بالحاجات الأمنية في ذلك الزمن. يضاف إلى هذا أن مادتين في الأقل من مواد مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بين إيران والشارقة تؤكد صراحة سيادة إيران على جزيرة أبو موسى؛ فالمادة الثانية من المذكرة تسمح لإيران بوجود وحدات عسكرية في الأقسام الشمالية من أبو موسى مع سيادة كاملة. إن وحدات عسكرية مع سيادة كاملة على الأراضي المعينة لا يمكن وجودها إلا على أراضي القطر ذاته؛ والمادة الثالثة من المذكرة تعترف بـ ١٣ ميلاً بحسب قانون المياه الاقليمية الايراني بالنسبة إلى أبو موسى مع إن مدى المياه الاقليمية للشارقة كان في ذلك الوقت ثلاثة أميال بحرية وفق القانون البريطاني للمياه الاقليمية(٣٦).

٧ ـ تدعي الامارات العربية المتحدة الآن أن القبول بمذكرة التفاهم في عام ١٩٧١ كان قد تم بالإكراه وأنها إنما كانت قد قبلت بالوضع الجديد لجزيرة أبو موسى، وذلك

(٣٤) مطالعة حسن هـ. العلكيم المقدمة إلى: Farid [et al.], The Round Table Discussion on the Disputes over the Gulf Islands, Arab Research Centre, London, January 1993, p. 41.

(٣٥) كان تعداد سكان جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى ٣٠٠ و٢٥٠ نسمة على التوالي عندما أُعيدتا إلى إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١.

(٣٦) وسّعت الإمارات العربية المتحدة حدود مياهها الاقليمية إلى ١٢ ميلاً في عام ١٩٩٣.

بشكل اعتراف «واقعي» لا غير. إن إيران لم تكن تتفاوض مع الشارقة لكي تفرض عليها شيئاً بالإكراه. إن هذا الادعاء يتعارض تماماً مع الحقيقة التي مفادها أن الشارقة كانت في زمن توقيع المذكرة محمية بريطانية وكانت شؤونها الخارجية من مسؤولية الحكومة البريطانية وفق اتفاقيتي عامي ١٨٦٤ و١٨٩٢، وهي الحكومة التي توصلت معها إيران إلى مذكرة التفاهم. كانت بريطانيا العظمى في ذلك الوقت دولة كبرى في العالم، وهي لم تزل كذلك، كما أنها أقوى بكثير من إيران فهي لا تقبل بأي شكل من الأشكال التوقيع على اتفاقية كمذكرة التفاهم بإكراه من إيران.

والواقع أن حجة معاكسة ستكون أكثر انطباقاً على الحقائق. فبفرض اتفاق على إيران بشأن سيادة مشتركة على جزيرة أبو موسى فإن بريطانيا، الدولة الكبرى التي تعمل نيابة عن الإمارات، تكون قد حالت دون سيادة إيران الكاملة على جزيرة أبو موسى بأسرها. كان على إيران تحت الإكراه أن تمنح الوضع الجديد للجزيرة اعترافاً «واقعياً». يضاف إلى هذا أن الإمارات العربية المتحدة، في دفاعها الوارد في ورقة بيان الوضع المؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، تقول إن مذكرة التفاهم قد فرضت على الشارقة بالإكراه، وتطالب كذلك في الورقة نفسها بأن تظل إيران ملتزمة بمذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١. إن هذا الطلب يتناقض بوضوح مع حجة الإمارات المتحدة بأن المذكرة كانت قد فرضت بالإكراه، الأمر الذي يجعل حجتها لاغية وباطلة.

لقد تعمد المسؤولون من الإمارات المتحدة أن يتجاهلوا حقيقة معينة وهي أن وصول القوات العسكرية الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى في الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ كان قد جرى الاحتفاء به رسمياً إذ رحب بالقوات وقوادها سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي شخصياً، وهو أخ الحاكم الحالي للشارقة، وقام بتمثيل شقيقه المرحوم سمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي الذي كان حاكماً للشارقة. إن الاستقبال الرفيع المستوى الذي جرى للقوات الايرانية في جزيرة أبو موسى لا يمكن أن يعني قبول الشارقة مذكرة التفاهم بالإكراه.

استنتاجات ختامية

من الواضح في التحليل العقلاني أن مسألة سيادة إيران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى كانت قد حسمت بمفاوضات جرت في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ بين إيران وبريطانيا. وكانت هذه حصيلة احتجاجات إيران ومطالباتها على مدى زهاء ٦٨ عاماً من أجل إعادة تلك الجزر إليها. ولو أن الأمر غير ذلك لكانت بريطانيا ـ التي كانت لم تزل مسؤولة عن المصالح الاقليمية والحدودية والعلاقات الخارجية للإمارات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ـ قد قامت في الأقل بإصدار بيان بالاحتجاج ضد توقيع مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة بشأن وضع جزيرة أبو موسى وضد استيلاء إيران على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

هذا وإن هذا الاستنتاج لا يرمي إلى توكيد الملكية الايرانية للجزر المعنية. إن الحقائق الموثقة قد عرضت بما أمكن من الوضوح في هذا البحث وأنا أترك للقراء أن يتوصلوا إلى النتيجة النهائية حسب قناعاتهم. أما الذي أريد قوله هنا فهو أن إحياء قضية حسمت بمفاوضات بين إيران وبريطانيا العظمى لا يمكن إلا أن تضر بإمكانات التعاون في الخليج الفارسي من أجل السلم ومن أجل إنشاء تجمع اقتصادي إقليمي. ونظراً إلى الأهمية البالغة للتحرك نحو إنشاء مثل هذا التجمع في المنطقة من أجل البقاء في النظام الجيوسياسي الآخذ بالظهور في العالم والمتجه وجهة اقتصادية والمتصف بتعدد الأقطاب، يترتب علينا أن نتساءل عن الحكمة من محاولات إثارة نزاعات محسومة من جديد.

أعلن المجلس الأعلى في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ إن الالتزامات الدولية لكل إمارة من الإمارات في الفترة قبل عام ١٩٧١ هي التزامات الإمارات العربية المتحدة ذاتها. وبالنظر إلى أن إيران والشارقة كانتا تستعدان في ذلك الوقت للتفاوض بشأن خلافاتهما فإن هذا التعهد الذي أخذته على عاتقها الإمارات العربية المتحدة كان يهدف بوضوح إلى إضفاء صفة سياسية ودولية على السيادة المشتركة لإيران والشارقة على جزيرة أبو موسى وهي سيادة جرى ترتيبها قانونياً. ان تعهداً كهذا يكاد يخلو من روح الصداقة الضرورية للتغلب على الخلافات بالطرق السلمية. وتغدو نيات الإمارات العربية المتحدة أجلى بياناً حين تم جر الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي إلى إصدار بيانات متكررة تأييداً لمجهودات الإمارات العربية المتحدة لصبغ القضية بصبغة دولية. فليس هناك من معاهدة بين دولتين تنشئ حقوقاً ومسؤوليات لقطر ثالث، وذلك تطبيقاً للمبدأ القانوني السائد الذي يقول: «Pacta Tertiis nec nocent nec prosunt»[٣٧].

طلب الملك فهد ملك السعودية من إيران، في رسالته التي وجهها بمناسبة أداء فريضة الحج لسنة ١٩٩٤، أن تعطى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى الإمارات العربية المتحدة. وهذا أمر لم يسبق له مثيل. فللمرة الأولى في التاريخ يطلب زعيم أحد الأقطار من قطر آخر أن يعطي أجزاء من أراضيه التي تحت سيادته إلى قطر ثالث. إن الضجة التي ثارت من جراء هذا الحدث طغت على الرأي العام الدولي الذي تعالى ضد «تدخل» السعودية في الشؤون الداخلية لجمهورية اليمن وما أحدثه ذلك التدخل من حرب أهلية في ذلك القطر.

بلغت هذه المعالجة للخلافات الايرانية ـ الاماراتية ذروتها حين أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي المجتمعون في السعودية بياناً في الخامس من حزيران/يونيو

---

(٣٧) Mohammad Reza Dabiri, «Abu Musa Island: A Binding Understanding or a Misunderstanding,» *Iranian Journal or International Affairs*, vol. 5, nos. 3-4 (Fall-Winter 1993-1994), p. 583.

١٩٩٤ يعبرون فيه عن أسفهم لعدم تنفيذ إيران توصيتهم السابقة بـ «الجلاء» عن الجزر الثلاث.

إن الافصاح المتكرر عن تأييد مطالب الإمارات الاقليمية الموجهة إلى إيران الذي صدر عن اجتماعات القمة الخليجية السنوية وعن المؤتمرات الوزارية لا يخدم إمكانات السلام والتعاون في الخليج الفارسي، ولو أن هذا الإفصاح يبدو بنظر البعض شبيهاً بعدم جديته بما كان يصدر من بعض الزعماء العرب عند زياراتهم بغداد خلال سنوات الحرب الايرانية ـ العراقية تأييداً لمطالب العراق الاقليمية والحدودية من إيران، تلك التصريحات التي أخزاها الرئيس صدام حسين نفسه في رسالته المؤرخة ١٤/٨/١٩٩٠ الموجهة إلى الرئيس رفسنجاني.

وبالنظر إلى موقع الجزر المعنية في مضيق هرمز الحساس استراتيجياً، وبالنظر إلى أن كلاً من أقطار الخليج الفارسي المنتجة للنفط وأقطار العالم الصناعية المستهلكة له تعتمد كل الاعتماد على السلم والأمن في المضيق المذكور، فإن من المهم أن نلاحظ أن تأييد أيٍ من طرفي المساجلة ضد الآخر يمكن أن يؤدي بسهولة إلى نزاع قد يبلغ بشدة تفجره ما حدث في أزمة الكويت في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وقد حذر الايرانيون الزعماء السياسيين في الولايات المتحدة وأوروبا من خطر التلميحات التي تصدر بتأييد أحادي الجانب في هذه القضية. ففي رسالة الرئيس رفسنجاني التي وجهها في ٢١/٢/١٩٩٣ إلى جون ميجر رئيس وزراء بريطانيا وكان يومئذٍ رئيساً للجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي في ما بعد) ورد ما يلي: «أجد من الضروري أن أنتقد الازدواجية التي يتبعها الغرب في مقاربته المطالب الاقليمية القديمة التي تخلق في المنطقة حالة من عدم الاستقرار وعدم الأمن. يمكننا أن نشخص ازدواجية كهذه في موقفكم نحو مطالب العراق بشأن الكويت، ونحو إيران في ما يتعلق بالمطالب التي لا أساس لها التي يطالب بها بعض جيراننا الجنوبيين. وإذا كانت مثل هذه المقاربة صحيحة فإن بوسع إيران أن تتقدم بعدد من المطالب التاريخية والموثقة تجاه جيرانها»[٣٨].

هذا ومن الصحيح القول أن الخلافات الاقليمية والحدودية في الخليج الفارسي قد حالت دون التعاون الصحيح والدائم بين الدول العربية وإيران في المنطقة. كما أن من الصحيح أيضاً القول أنه كلما حدثت حالة طوارئ تمس المصالح العمومية لكلا الطرفين تحقق التعاون بين إيران وجيرانها العرب. وأحسن مثل على هذا هو فترة السنوات السبع (١٩٦٨ ـ ١٩٧٥) من التعاون العربي الايراني في المنطقة.

كان الحافز وراء هذه الفترة من التعاون العربي الايراني هو الشعور بحالة الطوارئ الناجمة عن إعلان الحكومة البريطانية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ عن انسحاب قواتها من شرق السويس تاركة بذلك مسألة الأمن في الخليج الفارسي إلى الدول الواقعة على

(٣٨) *Ettela'at*, 2/12/1371 = 21/2/1993.

سواحله. وقد تزامن هذا الاعلان مع بيان الرئيس نيكسون المتضمن مذهب عدم التدخل في المنازعات الاقليمية، والذي ترك الأمن الاقليمي في أرجاء العالم إلى الأطراف الاقليمية الصديقة ذات العلاقة. وقد خلق هذا الوضع إحساساً بالعجالة من أجل تحقيق التعاون الاقليمي في الخليج الفارسي لغرض الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. كانت هناك قوة دفع أخرى لظهور هذا الوضع تمثلت باجتماع عام ١٩٦٥ بين شاه إيران والملك فيصل ملك السعودية الذي جرى الاتفاق فيه على تعاون واسع بين الأمم الاسلامية. إن تلك الاتفاقية لم تضع نهاية حاسمة لسنين من النزاعات الشيعية ـ السنية في المنطقة فحسب بل عبدت الطريق أيضاً لتأسيس المؤتمر الإسلامي(٣٩).

وسرعان ما أدركت إيران وجيرانها من الدول العربية أن تسوية الخلافات الجغرافية إنما ينظر فيها بجدية كشرط ضروري مسبق لدفع التعاون إلى الأمام في ما بينهم في المنطقة. وبتأثير من حالة العجالة الاستراتيجية هذه تم تسوية العديد من قضايا الحدود المعقدة. ثمة اثنتان من أعقد القضايا الحدودية التي تمت تسويتها في تلك الفترة وهما تسوية الحدود الساحلية بين إيران والسعودية في أواخر عام ١٩٦٨ والتفاهم الذي جرى بين إيران والشارقة في عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى. وقد أعقب ذلك عدد من التسويات الأخرى مثل: تسوية الحدود الساحلية بين إيران وقطر في عام ١٩٧٠؛ وبين إيران والبحرين في عام ١٩٧٢؛ وبين إيران وعُمان في عام ١٩٧٥؛ وتسوية النزاع الحدودي النهري والأرضي بين إيران والعراق في السنة ذاتها(٤٠). أما الحدود البحرية بين إيران والكويت في أعلى الخليج فقد غطتها مسودة الاتفاقية بين الطرفين (وتم التوصل إليها في الفترة ذاتها) ولكنها لم تنفذ بسبب المنازعات الاقليمية والحدودية المستمرة بين العراق والكويت. كذلك قامت إيران بتقليص حدودها البحرية مع دبي في عام ١٩٧٢، ولكن التصديق الرسمي على هذا الاتفاق لم يتم إذ حالت دونه الشكوك التي نشأت عن البنود غير الواضحة لاتفاقيات عام ١٩٧١ بين إيران والشارقة على جزيرة أبو موسى. وضعت كذلك مسودة اتفاقية بين إيران وأبو ظبي في تلك الفترة ولكنها لم تدخل أيضاً حيز العمل بسبب الوضع الخاص بجزيرة أبو موسى(٤١).

---

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: Mojtahed Zadeh, «A Geopolitical Triangle in the Persian Gulf: Actions and Reactions among Iran, Bahrain and Saudi Arabia,» pp. 47-59.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول تحديد حدود المياه الاقليمية في الخليج الفارسي، انظر: Pirouz Mojtahed Zadeh, *Keshvarha a Marzha dar Mantaqeh-e Jeopolitik-e Khalij-e Fars = Countries and Boundaries in the Geopolitical Region of the Persian Gulf*, translated into Persian by Hamid-Reza Malek-Mohammadi Nouri (Tehran: IPIS Publications, 1993).

(٤١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Pirouz Mojtahed Zadeh, «Iran's Maritime Boundaries in the Persian Gulf,» in: Keith S. McLachlan, *The Boundaries of Modern Iran* (London: UCL Press, 1994), pp. 101-127.

ثمة مناسبات أخرى ظهر فيها التعاون العربي ـ الايراني في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ومنها تنازل إيران عن مطالبها التاريخية في البحرين الذي لقى ترحيباً على الساحة الدولية واستجابتها السريعة والناجحة جداً لطلب عُمان في عام ١٩٧٣ للمساعدة في نزع فتيل التمرد الذي كان موجهاً ضد السلطة في عمان. أدت تلك المساعدة العسكرية العاجلة والكبيرة إلى استئصال الكفاح المسلح الذي كان قد استمر اثني عشر عاماً في إقليم ظفار في عُمان، وقد تم القضاء عليه في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه إيران منشغلة بالدفاع عن وحدة أراضي عُمان كان معظم العرب يهاجمونها متهمين إياها بمطامح إقليمية في عُمان. إن تلك الهجمات أدت على نطاق واسع من تنامي عدم الثقة بين العرب والإيرانيين في المنطقة إلى إلهاب المشاعر التي كانت تنفخ في نيرانها مصادر مريبة في الغرب، ولا سيما بعد أن اتضح أن التعاون العربي ـ الايراني في ميادين أخرى، مثل السياسات النفطية الدولية لمنظمة الأوبك كان يميل كثيراً بميزان القوى في النظام الجيوسياسي الدولي لصالح الدول الاقليمية في الخليج الفارسي. كانت بعض الاتهامات الغربية ضد إيران بوجود مطامح إقليمية لديها ضد الدول العربية في المنطقة قد نجحت في التأثير في بعض العرب على الرغم من أن إيران كانت قد سحبت مطالبها الاقليمية تجاه البحرين، كما كانت قد دافعت عن وحدة أراضي عُمان. بلغت تلك الاتهامات أوجها في عام ١٩٧٧ حين نشر بول أردمان روايته المثيرة للخواطر *The Crash of 1979*. كانت هذه المكائد والدعايات الرامية إلى تدمير إمكانات التعاون العربي ـ الايراني برمتها قد أدت في نهاية المطاف إلى إخفاق الاقتراح الذي تقدمت به إيران لعقد «ميثاق أمن جماعي في المنطقة باشتراك الدول الواقعة على سواحل الخليج الفارسي كلها»[٤٢]، وإلى إنهاء تلك الفترة الوجيزة من التعاون العربي ـ الايراني في المنطقة. وليس من المستحيل اليوم أن نتصور التاريخ وقد أعاد نفسه بإحياء روحية التعاون الجماعي في المنطقة. ولا بد من أن تكون الخطوة الرئيسية في هذا الاتجاه إجراء تسوية مرضية للخلافات الاقليمية المتبقية بين الطرفين، ومنها خلافات إيران مع العراق التي لا يمكن حسمها إلا عندما يفصل العراق بإخلاص بين القضايا الجغرافية مع إيران وسياسته العربية. وبخلاف ذلك يكون الحل الانتقالي الوحيد المتبقي للمنطقة من أجل التعاون هو المضي قدماً من دون اشتراك نشط من العراق إلى أن يتمكن من إعطاء الأولوية لمصالحه الجغرافية على مطامحه الجيوسياسية في العالم العربي والتي استنفدت من أمد طويل، وإلى أن يتمكن من أن يماهي مصالحه الاقليمية والعالمية مع مصالح باقي المنطقة.

إن قضية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى يمكن تسويتها إذا شعر الطرفان بإخلاص بالحاجة إلى تعاون جاد في المنطقة. وسأتوسع في هذا قليلاً كما يلي:

بما أن النظام العالمي المتغير يجعل من الضروري إعادة النظر في أرجاء العالم كافة

---

(٤٢) Mojtahed Zadeh, *Political Geography of the Strait of Hormuz*, pp. 5 and 46.

من أجل الاستعداد لمواجهة التحديات النابعة من الوقائع الجيوسياسية العالمية الجديدة من خلال إنشاء هياكل اقتصادية ـ سياسية إقليمية للتعاون، فإن استمرار المنازعات الاقليمية العربية ـ الايرانية وغيرها من المنازعات بين الطرفين لن يؤدي إلا إلى خدمة المصالح الخارجية والعودة عليها بالنفع؛ بعبارة أخرى فإن التعاون بين إيران والدول العربية في المنطقة لا يكون ممكناً إلا إذا وضعت المصالح الوطنية قبل المصالح الجيوسياسية للدول العظمى. وسيتوقف تحقيق هذا التعاون، عندئذٍ على التسوية الودية والعادلة لقضية مطالب الإمارات العربية المتحدة تجاه جزيرة أبو موسى؛ وقد تكون المقترحات التالية في هذا السياق مفيدة في تقديم بعض المساعدة:

١ ـ نزع الصفة السياسية نزعاً كاملاً عن قضية هذه المطالب وذلك بمنع مصالح الأطراف الثلاثة من التدخل في هذا الأمر.

٢ ـ تعهد إيران باتخاذ الوسائل لتطمين الدول العربية في المنطقة بشأن إخلاصها وعدم وجود نيات سيئة لديها نحو الوضع القائم في المنطقة من حيث السيادة والأراضي.

٣ ـ تعهد الإمارات العربية المتحدة بالتقليل من مطالبها الاقليمية إلى حدود أكثر واقعية، أي أن تظهر الإمارات حسن نواياها وذلك بالتخلي عن المطالب غير الواقعية تجاه جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهما جزيرتان يقر المراقبون المستقلون جميعهم بأنهما إيرانيتان وذلك وفق المعطيات الجغرافية والتاريخية كلها.

٤ ـ قبول الطرفين بأن مذكرة التفاهم لسنة ١٩٧١ يعوزها الوضوح من جوانب مختلفة تتعلق بتطبيق سيادة كل من إيران والشارقة على انفراد على الجزيرة. لا بد من تحسين بنود المذكرة في ما يتعلق بالميادين المتصلة بمدى نشاط الطرفين في الجزيرة وزيارات رعايا الأطراف الثلاثة إليها.

٥ ـ تقصير الحدود البحرية بين إيران والإمارات العربية المتحدة على أساس ترتيبات محسنة في جزيرة أبو موسى الأمر الذي سيزيل الخلافات الحدودية كلها بين الطرفين.

تعقيب (١)

جمشيد ممتاز(*)

أود أن أدلي بالملاحظات التالية بشأن ورقة شملان العيسى:

أولاً: إن إيران قد استردت سيادتها على الجزر الثلاث بعد انقطاع طويل أملته الهيمنة الاستعمارية. وكان الاسترداد في يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من انتهاء الحكم البريطاني في المنطقة، وليس بعد إعلان الاستقلال للإمارات العربية المتحدة كما جاء في الورقة. بعبارة أخرى استردت إيران سيادتها عندما كانت بريطانيا العظمى لا تزال مسؤولة عن العلاقات الخارجية للإمارات.

ثانياً: إن جمهورية إيران الاسلامية مستعدة لمواصلة المحادثات الثنائية على أساس الاتفاقيات والتفاهمات القائمة. وإيران هي إلى جانب بحث القضايا المتصلة بإدارة جزيرة أبو موسى وتسويتها. وهي لا تُدخل، ولا تستطيع إدخال مطالب دخيلة لا علاقة لها بالموضوع، أو إدخال ربط زائف بقضايا أخرى جرت تسويتها من أمد بعيد. إن مجرد إدخال مسألة طنب الكبرى وطنب الصغرى من قبل الإمارات العربية المتحدة في جدول أعمال المفاوضات يعتبر أمراً غير مقبول.

وأخيراً، أقول إن علينا أن ندرك أن المنطقة بحاجة إلى السلم والاستقرار والسكينة أكثر من أي وقت مضى. لذا فإن إيران على أهبة الاستعداد التام لمواصلة المساعي من أجل المفاوضات الرامية إلى حل سوء التفاهم بشأن جزيرة أبو موسى وذلك على أساس الاتفاقيات والتعهدات القائمة. إن الإعلان في أبو ظبي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ عن إلغاء زيارة كان سيقوم بها وزير خارجية الإمارات إلى طهران هو أمر يدعو إلى الاستغراب.

(*) أستاذ في كلية الحقوق، جامعة طهران.

تعقيب (٢)

جمشيد ممتاز

يقول مجتهد زاده، وهو على صواب في ذلك، ان أسبقية الاحتلال لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كانت إحدى الحجج الأولى التي طرحتها بريطانيا العظمى[١] وتتمسك بها الإمارات العربية المتحدة اليوم.

أريد أن أضيف حجة أخرى إلى الحجج التي قدمها مجتهد زاده لدحض النظرية أعلاه. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ شكلت محكمة العدل الدولية هيئة من أعضائها للنظر في النزاع بين السلفادور وهندوراس (وتدخلت فيه نيكاراغوا) حول «الأرض والجزيرة والحدود البحرية»، فأصدرت حكمها الذي جاء فيه: «إن الجزر لم تكن terra nullius[٢]، وأن كل جزيرة من الجزر قد اختصت بها أصلاً واحدة من الدول الثلاث التي تحيط بخليج فونزيسا، كوريثة للجزء المناسب من الممتلكات الاستعمارية الاسبانية، لذا فإن الاستيلاء على الأرض، بالاحتلال لم يكن ممكناً»[٣].

يتضح من رأي المحكمة هذا أن من غير الممكن امتلاك أرض بالاحتلال إلا إذا كانت تعتبر خالية terra nullius في حينه. وبعبارة أخرى، وكما قال بحق سير جنينغ، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية: يكون الاحتلال مقبولاً بصفته «استيلاء دولة على أرض لم تكن في حينه خاضعة لسيادة أية دولة من الدول»[٤].

حين قام شيخ الشارقة برفع علمه على هذه الجزر الثلاث في كانون الثاني/يناير

---

(١) رسالة من السير أ. هاردنغ (A. Harding) إلى مشير الدولة، وزير الخارجية الإيراني، بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ١٩٠٤.

(٢) أي: أرض خالية.

(٣) *I.C.J. Report, 1992*, p. 566.

(٤) Robert Yewdall Jennings, *The Acquisition of Territory in International Law* ([Manchester]: Manchester University Press; [New York]: Oceana Publications, [1963]), p. 20.

١٩٠٣ بمبادرة من بريطانيا العظمى كانت هذه الأراضي، بحسب رأيي، تحت سيادة إيران. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ ما ذكره بيكيت، المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية في ١٢ آذار/مارس ١٩٣٥ بأن «الفرس كانت لهم السيادة على جزيرتي طنب وجزيرة أبو موسى خلال ١٨٨٠ ـ ١٨٨٧»(٥). واعتباراً من ١٨٨٧ حتى نيسان/ابريل ١٩٠٤، حين قام مستر دمبريان، مدير الجمارك في إيران، بزيارة إلى الجزر ووجد أعلاماً غريبة مرفوعة على جزيرتي طنب وجزيرة أبو موسى، وإيران مستمرة بأداء وظائف دولة في تلك الأراضي بطريقة تتفق مع الظروف.

وعند الاطلاع على بعض القرارات القضائية المهمة الخاصة بمنازعات حول جزر نائية وصغيرة ولا يسكنها، أو هي غير قادرة على استيعاب، سكان إلا إذا كان عددهم صغيراً أو كانوا متنقلين، نجد أن محكمة العدل الدولية تقبل دائماً في مثل هذه القضايا، الحقيقة القائلة بأنه ليس من المعقول ولا من الضروري أن يُمارس اختصاص دولة ذات سيادة في كل لحظة وفي كل جزء من أجزاء مثل هذه الأراضي.

في قضية لاس بالماس قال المحكم: «إن السيادة على جزيرة صغيرة ونائية ولا يسكنها إلا الأهالي المحليون، لا يمكن أن يتوقع لها، أي للسيادة، أن تكون دائمة»(٦) وفي قضية Minquiers و Ecretous قالت محكمة العدل الدولية إنه في جزر جرى التخلي عنها وغير مسكونة «تكون الممارسة الأولية للسيادة كافية حتى للاحتفاظ بالملكية»(٧).

وحتى عند عدم وجود أية ممارسة للسيادة أو إظهار لها من قبل إيران في هذه الجزر خلال الفترة ١٨٨٧ ـ ١٩٠٣، فليس هناك سبب للافتراض بأن إيران قد فقدت حقها من جراء ذلك بحكم هجرها للجزر لأنها لم تكن لديها النية قط بالتخلي عنها.

أخيراً أود أن أقتبس مرة أخرى من بيكيت الذي تساءل في ١٩٣٥ قائلاً: «هل أن احتلالاً دام ثمانية وأربعين عاماً يكفي لإنشاء حق في السيادة تجاه صاحب السيادة السابق الذي لم يتنازل رسمياً قط عن مطلبه فيها؟» ثم أضاف بيكيت يقول: «لا أظن أن من الممكن القول بثقة مطلقة إن محكمةً ما سترى أن هذه الفترة كافية لإنشاء حق بملكية الجزر».

إن إيران كانت منذ ١٩٠٤ تتحدى باستمرار الامتلاك المادي لهذه الجزر والسيطرة السياسية عليها وتضع ذلك موضع التساؤل. في قضية السلفادور ـ هندوراس أشارت محكمة العدل الدولية إلى الرأي القطعي الذي أبداه المحكم في قضية جزيرة لاس بالماس،

(٥) Foreign Office 371/18901.

(٦) *Reports of International Arbitral Awards* (United Nations), vol. 2, p. 867.

(٧) *I.C.J. Report, 1953*.

وهو رأي كلاسيكي، وقد جاء فيه «وفقاً للتطبيقات، وكذلك بمقتضى المبدأ القانوني، وإن بموجب صياغات قانونية مختلفة، ومع وجود اختلافات معينة كذلك، وكما يقتضي الحال، فإن الإظهار المتواصل والسلمي للسيادة على الأراضي (السلمي من حيث علاقته بالدول الأخرى) حكمه حكم الملكية»[٨]. وفي ١٩٧١، حين أعيدت الجزر الثلاث إلى إيران، لم يكن شيخ الشارقة وشيخ رأس الخيمة يمتلكان مثل هذه الملكية، وذلك لأن إيران كانت تبدي تحديها كلامياً وعسكرياً طوال فترة احتلال الجزر.

---

(٨) *I.C.J. Report, 1992*, p. 563.

تعقيب (٣)

جمشيد ممتاز

قرأت باهتمام كبير ورقة الجميل، واستمتعت اليوم إلى عرضه لها في هذه الندوة. وفي رأيي هناك في الورقة وملخص العرض معاً بعض من سوء التفسير وسوء الفهم المهيمن بشأن الحقائق الخاصة بتطبيق معاهدة الحدود المعقودة بين إيران والعراق بتاريخ ٤ تموز/يوليو ١٩٣٧ وما آلت إليه من إلغاء من جانب واحد من قبل إيران في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٦٩. في نيتي أيضاً أن أعالج باختصار بعض الحقائق المهمة المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة.

نقطتي الثانية تتعلق بمعاهدة ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥ الخاصة بـ «حدود الدولة وعلاقات الجوار» المعقودة بين إيران والعراق والبروتوكولات الملحقة بها. إن الجميل يتناول في ورقته بإيجاز مسألة تعليق تنفيذ نظام معاهدة ١٩٧٥ بعد اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية ويكرس فصلاً من ورقته إلى «الحدود في المستقبل». أرى أن هذا العنوان لا معنى له وغير ضروري وذلك لأن نظام هذه المعاهدة لم يزل نافذاً. أود أن أبدي ملاحظات موجزة جداً عن هاتين النقطتين.

١ ـ ملاحظات بشأن معاهدة ١٩٣٧

عقدت معاهدة ١٩٣٧ تحت ضغط بريطاني على الحكومة الإيرانية كان قد مورس قبل بدء المفاوضات. بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٣٦ وجه نوري السعيد رئيس وزراء العراق رسالة إلى الوزير الإيراني المفوض في بغداد تقول إن لجنة مرور السفن في شط العرب ينبغي أن تتألف من ثلاثة أعضاء: عضو إيراني وعضو عراقي وعضو من بريطانيا وهي الدولة [الأجنبية] الوحيدة التي لها مصلحة في الموضوع[١]. من المفيد كذلك الإشارة إلى رسالة بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في بغداد تقول إن

(١) رسالة رقم ١٩١٤.

العراقيين، بدعم من وزارة البحرية البريطانية، مصممون على مقاومة الاقتراح الإيراني بجعل ترسيم شط العرب بين الدولتين على أساس خط تالويك[٢]. والواقع أن وزارة البحرية البريطانية كانت تفكر في ذلك الوقت بمعاهدة التحالف بين بريطانيا العظمى والعراق التي عقدت في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٣٠[٣]. تنص المادة الرابعة من هذه المعاهدة على أنه في حالة وقوع خطر وشيك بحدوث حرب سيكون العون الذي يقدمه صاحب الجلالة ملك العراق «مؤلفاً من تزويد صاحب الجلالة البريطانية بكل التسهيلات والمساعدات التي بوسعه تقديمها على الأراضي العراقية، بما في ذلك استخدام سكك الحديد والأنهار والموانئ والمطارات ووسائل الاتصالات». والواقع أنه كان من مصلحة بريطانيا العظمى أن يكون شط العرب كله خاضعاً لسيادة العراق.

ولا حاجة إلى القول إنه بسبب المعارضة القوية من العراق وبريطانيا العظمى معاً لم تكن إيران قادرة على إقناع حكومة بغداد بالقبول بفكرة خط تالويك لتحديد الحدود المائية مع العراق في شط العرب وحتى الخليج الفارسي. إن معاهدة الحدود العراقية ـ الايرانية الموقعة في طهران في الرابع من تموز/ يوليو ١٩٣٧، كانت ترمي إلى تأكيد الحدود في شط العرب كما ثبتها بروتوكول القسطنطينية ومحاضر لجنة الحدود لسنة ١٩١٤، باستثناء المنطقة المحاذية لعبدان وخرمشهر حيث يتحول الخط من المياه المنخفضة إلى خط تالويك.

هناك حالات في العالم استخدمت فيها إحدى ضفتي نهر ما خطاً حدودياً بين دول واقعة على ضفاف الأنهار. وهذا النوع من الخط الحدودي لا يطبق إلا في فئتين من الحالات:

«١ ـ حيث تكون الدولة أقوى بكثير من الدولة الأخرى، فيكون الخط الحدودي ناشئاً عن سياسة القوة.

٢ ـ حيث تكون إحدى الدول الحدودية غير مهتمة اهتماماً جاداً بالحدود النهرية»[٤].

لا شك أن إيران في ذلك الوقت لم تكن من الفئة الثانية. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف الخاصة التي كانت سائدة آنئذٍ وجدنا أن إيران قد وقعت المعاهدة بنية حسنة وكانت مستعدة لتنفيذ ما جاء فيها بإخلاص.

إن المادة الرابعة من المعاهدة والفقرة الثانية من البروتوكول الملحق بها والذي وقع في الوقت نفسه كانتا تقضيان بأن يتوصل الطرفان إلى اتفاق في بحر سنة واحدة أو خلال

---

(٢) F.O. 371/20038 Doc. E 892/10/34, dated 4th February 1936.

(٣) *League of Nations Treaty Series*, vol. 132, no. 3048, pp. 364-370.

(٤) L. J. Bouchez, «The Fixing of Boundaries in International Boundary Rivers,» *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 12, part 3 (July 1963), p. 791.

مدة يتفقان عليها وذلك من أجل إدامة الملاحة وتحسينها في الشط، وكذلك من أجل تنظيم الكري وأجور المرشدين وجباية الرسوم والاجراءات الصحية والمسائل الأخرى المتعلقة بالملاحة في الممر المائي. وتكون الحكومة العراقية خلال الفترة الانتقالية مسؤولة عن هذه الأمور، غير أن عليها أن تبلغ الحكومة الإيرانية في كل ستة أشهر عن الاجراءات المتخذة والرسوم المجباة والنفقات المصروفة.

ولسوء الحظ لم تفلح مساعي إيران المتواصلة والمخلصة التي بذلتها من خلال الوسائل الدبلوماسية الاعتيادية ومن خلال إرسال بعثات خاصة إلى بغداد في إبرام الميثاق المطلوب والتوصل إلى نتيجة مرضية. وكانت الحكومة العراقية تحبط تلك المساعي الحثيثة بإرسال أجوبة متوسعة، فضلاً عن أنها لم تكن تبلغ إيران بالأعمال المنفذة والرسوم المجباة[٥].

ننتقل الآن إلى مسألة استغلال ميناء خسرو أباد الذي بني على شط العرب في عام ١٩٣٧ من قبل شركة النفط الأنغلو - إيرانية لاتخاذه ميناءً نفطياً، ونجد أن من الضروري أن نقول ما يلي: كان هذا الميناء يستخدم حتى عام ١٩٥١ لتصدير النفط وكانت تحمل فيه نحو عشرين ناقلة شهرياً. وفي أوائل ١٩٥٩ قررت شركة بان أمريكان إيران أن تستخدم هذا الميناء واستحصلت على موافقة إيران على ذلك. وعندما وصلت باخرة الشركة الأولى إلى مصب شط العرب متجهةً إلى خسرو أباد امتنعت السلطات العراقية عن إصدار إجازة الدخول لها بحجة أن هذا الميناء لم يعترف به بعد كميناء رسمي[٦].

إن المادة الخاصة من معاهدة ١٩٣٧ تنص صراحةً على أن لكلا الطرفين «مصلحة مشتركة» في الملاحة في شط العرب. إن ترسيم خط المياه المنخفضة على الجانب الإيراني من النهر كحدود لا يمنع إيران من استخدام شط العرب كله. وإن إقامة منشآت الموانئ والأرصفة تعتبر من المتطلبات الوطنية لاستخدام الحق المتساوي في الملاحة في الشط. لم يُعط العراق في أيٍّ من مواد معاهدة ١٩٣٧ حق احتكار إنشاء الموانئ على ساحل شط العرب، كما لم تُمنع إيران في أيٍّ من تلك المواد من إنشاء الأرصفة.

بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق ادعى عبد الكريم قاسم، الحاكم العسكري فيه، في مؤتمر صحفي عقد في الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ «أن معاهدة الحدود لسنة ١٩٣٧ قد فرضت على العراق بالضغط حتى يعطي العراق نحو خمسة كيلومترات من شط العرب إلى جيرانه، ولم يكن هذا إلا هبة وليس حقاً يصير مكتسباً». وأضاف قاسم قائلاً: «إن العراق يأمل بأن تجري تسوية المنازعات الحدودية مع إيران، لكن هذه المنازعات كغيرها من القضايا ظلت من دون حل حتى الآن، فإذا لم تتم تسوية

(٥) من رسالة المندوب الإيراني الدائم إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١ أيار/مايو ١٩٦٩، وثيقة الأمم المتحدة S/9190.

(٦) Iran, Ministry of Foreign Affairs, *Some Facts Concerning the Dispute between Iran and Iraq over the Shatt al-Arab* (Tehran: Ministry of Foreign Affairs, 1969), p. 51.

هذه المنازعات فإن العراق لن يظل غير مكترث بالأمر وسيقوم بإعادة الأرض الموهوبة بالقوة إلى الوطن»[7]. أخيراً، بادرت إيران إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٧ من جانب واحد[8].

٢ ـ ملاحظات بشأن نظام معاهدة ١٩٧٥

بعد اجتماع رؤساء دول منظمة أوبك المنعقد في الجزائر من الرابع إلى السادس من آذار/ مارس ١٩٧٥ أصدرت إيران والعراق بياناً مشتركاً بشأن حل المشاكل المتعلقة بحدودهما المشتركة على النحو التالي: الشروع بالترسيم النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة ترسيم الحدود لسنة ١٩١٤، وترسيم حدودهما النهرية بموجب خط تالويك. ولغرض تطبيق هذه المبادئ اجتمع وزيرا خارجية إيران والعراق مرات عدة بالتناوب في طهران وبغداد والجزائر. وبعد مفاوضات طويلة جرى التوقيع على «المعاهدة المتعلقة بالحدود الدولية وحسن الجوار» في بغداد في الثالث عشر من حزيران/ يونيو ١٩٧٥. وألحقت بالمعاهدة ثلاثة بروتوكولات عن ترسيم الحدود النهرية والبرية وإنشاء أمن حدودي[9]. وبعد أن صدق على المعاهدة برلمانا القطرين دخلت حيز التنفيذ في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. جرى ترسيم الحدود البرية خلال عام ١٩٧٦ من قبل فرقاء من الخبراء من الطرفين بالإضافة إلى الجزائر. أما الموقع الدقيق لكل علامة من علامات الحدود فقد قرره خبراء من الطرفين. وفي حالة الخلاف كان يرجع إلى ممثل الجزائر بصفته محكماً وينفذ رأيه بتحديد موقع العلامات الحدودية.

وبموجب المادة الرابعة من البروتوكول الخاص بإعادة الترسيم قرر وزيرا خارجية الطرفين في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، أن انتقال الأراضي، العامة والخاصة، التي تغيرت ملكيتها بإعادة الترسيم، ينفذ رسمياً بإشراف اللجنة المشتركة الإيرانية ـ العراقية. بدأت هذه اللجنة عملها في طهران في ١٤ أيار/ مايو ١٩٧٨، لكن الوفد العراقي طرح جدول الأعمال جانباً وأعلن أنه ينبغي، قبل المباشرة بهذا الانتقال، أن تغير مواقع إحدى وعشرين علامة حدودية. وعلى الرغم من إعلان الجانب الإيراني عن استعداده التام بالبدء بإجراء الانتقال فوراً[10]، غادر الجانب العراقي طهران قبل إكمال العمل. بعد ذلك أرسلت السفارة العراقية مذكرة إلى وزارة الخارجية الإيرانية كررت فيها رأي الوفد

---

(٧) S. Mahmoud and M. Aghili, *Iran and Iraq Disputes over Sovereignty and Shipping Rights of the Two Countries on Shatt al-Arab (Arvand Roud)* (Tehran: [n.pb.], 1980), p. 15.

(٨) مداخلة أمير خسرو أفشار، نائب وزير الخارجية الايراني، في مجلس الشيوخ بتاريخ ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٦٩. النص الكامل في: *International Legal Materials*, current doc., vol. 8 (1969), pp. 481-486.

(٩) *International Legal Materials*, vol. 14, no. 5 (September 1976), pp. 1133-1138.

المعاهدة، والبروتوكولات الملحقة بها والنصوص والوثائق ذات العلاقة سجلت تحت: «المعاهدات بين العراق وإيران»، رقم ١٤٩٠٢ ـ ١٤٩٠٧، في أمانة سر الأمم المتحدة.

(١٠) انظر المحضر الرسمي للجنة المشتركة الذي دوّن في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٨ ووقّع من رئيسي وفدي إيران والعراق.

العراقي. أجابت إيران معلنةً مرة أخرى عن استعدادها للبدء بإجراء انتقال الأراضي وقالت إن مسألة تقرير مواقع الصُوى[(١١)] الحدودية أمر مفروغ منه[(١٢)]. لم تجب الحكومة العراقية على المذكرة الشفهية[(١٣)] الايرانية مدة تزيد على سنتين ولم تتابع الأمر حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ففي السابع والثامن والعاشر من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ استدعي القائم بالأعمال الإيراني إلى وزارة الخارجية العراقية وسلم مذكرتين شفهيتين بشأن انتقال الأراضي العراقية. وقبل أن تحول هاتان المذكرتان إلى طهران قام العراق بعمل عسكري واحتل قوس الزين ومناطق أخرى، بالإضافة إلى مناطق تقع في داخل الأراضي الإيرانية لم يكن العراق يطالب بها.

في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وقبل خمسة أيام من الهجوم العراقي الواسع على الأراضي الإيرانية، أعلنت الحكومة العراقية أن معاهدة حزيران/يونيو ١٩٧٥ الموقعة في بغداد وبروتوكولاتها، والمعاهدات الإضافية الأربع الموقعة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، كلها باطلة ولاغية. وفي رسالة وجهت إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ أوضح العراق أن إيران لم تف بالتزاماتها. وزعمت الرسالة على الأخص أن إيران قد ماطلت في تنفيذ الإجراءات الخاصة بإعادة الأراضي العراقية[(١٤)].

على أية حال، إن عدم تطبيق نصوص من معاهدة سنة ١٩٧٥ لا يمكن أن يشكل أساساً لإلغاء من جانب واحد، فالمادة السادسة من هذه المعاهدة تنص على إجراءات مفصلة، بل قاطعة، لتسوية المنازعات: المفاوضات الثنائية المباشرة، المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة، وأخيراً التحكيم الإلزامي. إن الحكومة العراقية لم تلجأ إلى أي من الوسائل المذكورة.

هذا وأخذاً بنظر الاعتبار أن المادة الخامسة من معاهدة ١٩٧٥ تؤكد على أنها وبروتوكولاتها «غير قابلة للنقض، ودائمة، ونهائية»، فإن إلغاءها بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ من قبل الحكومة العراقية يعتبر بالتالي غير مشروع. بالإضافة إلى ذلك، إن من المقبول بشكل عام أن المعاهدات، ولا سيما معاهدات الحدود، لا تبطلها الحرب، لكنها على أسوأ الفروض تعلق بالحرب[(١٥)].

---

(١١) وهي أوتاد تتخذ علامات على الأرض.

(١٢) Ibrahim Anvari Tehrani, «Iraqi Attitudes and Interpretation of the 1975 Agreement,» in: Farhang Rajaee, ed., *Iran-Iraq War* (Gainesville: University Press of Florida, ©1993), p. 16.

(١٣) وهي مذكرة مكتوبة وغير موقعة.

(١٤) U.N. Doc. S/14191.

(١٥) Paul Tavernier, «Les Accords d'Alger et de Bagdad de 1975 sont-ils encore en vigueur?» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 1, no. 2 (Winter 1989-1990), p. 492, and Kaihan Kaikobad, *The Shatt al-Arab Boundary Question: A Legal Reappraisal* (Oxford: Clarendon Press, 1988), pp. 114-115.

في رسالة كتبت بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ أكد الرئيس صدام حسين للرئيس هاشمي رفسنجاني أنه مستعد الآن للموافقة على اقتراح إيراني مؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠ «يقضي بأن يتخذ اتفاق عام ١٩٧٥ أساساً» وبتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩١ أكدت مجموعة المراقبة العسكرية بين إيران والعراق التابعة للأمم المتحدة، في تقرير لها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، انسحاب القوات العراقية إلى الحدود الدولية كما حددتها معاهدة سنة ١٩٧٥. أحيل هذا التقرير من السكرتير العام إلى مجلس الأمن الذي قام بإقراره(١٦).

عند الأخذ بنظر الاعتبار هذه العناصر كلها يتراءى لي أن نظام معاهدة ١٩٧٥ لا يزال قائماً وأنه لم يعد هناك مجال لبحث حدود في المستقبل بين إيران والعراق. إن هذه المسألة تعتبر لحسن الحظ منتهية ولا حاجة لمعالجتها من جديد.

وملاحظتي الأخيرة هي أنني أود أن أشدد على أن شيئاً لم يذكر عن تحديد المناطق البحرية للدولتين في الخليج الفارسي، وهذه باعتقادي قضية مهمة جداً.

ختاماً أقول إنه يستدل من دراساتي للموضوع أن هناك لسوء الحظ أسباباً كثيرة لشيء من عدم الاتفاق بين الأطراف المعنية في هذه المنطقة.

---

(١٦) S/22263, dated 26th February 1991 and S/22279, dated 28th February 1991.

المناقشات

١ ـ محسن ميلاني

أود أن أطرح السؤال التالي: لدى العرب نهر اسمه شط العرب، لديهم بحر اسمه البحر العربي، لديهم حتى شبه جزيرة عربية وجامعة عربية. لِمَ لا يحق أن يكون لنا خليج صغير اسمه الخليج الفارسي؟ ومن هو التوسعي في هذه الحال؟

أخيراً هناك بعض القضايا التي توحد ليس فقط جميع الفئات بل البلد بأجمعه، أي الستين مليون إيراني الموجودين في إيران. سيادة إيران على الجزر الثلاث هي من تلك القضايا. الايرانيون من جميع الفئات سواء كانوا مناصرين للملكية أو يساريين أو قوميين إيرانيين أو وطنيين أو إسلاميين، جميعهم يطالبون بحق إيران السيادة على الجزر الثلاث. وكل من يعارض هذا التيار يرتكب انتحاراً سياسياً.

يجب أن نجد حلاً سلمياً لخلافاتنا وإلا فالجميع في المنطقة سوف يدفع الثمن. عندما اجتاح العراق الكويت، دفع كل من الكويت والسعودية وغيرهما من الدول الثمن غالياً. يجب أن نأخذ درساً من الحربين الماضيتين في منطقتنا المضطربة. يجب أن نبحث جميعاً عن طريقة سلمية مشرفة لتسوية مشاكلنا.

٢ ـ عدنان عمران

ـ المشكلة الحدودية الراهنة هي استمرار احتلال إيران الجزر الثلاث الذي هو ولاشك حالة سلبية في العلاقات العربية ـ الإيرانية وعائق للجهود المبذولة لإقامة التعاون الذي ننشده، الذي هو هدف هذه الندوة. ولذلك أرجو أن نقلع عن أسلوب الحماس الذي نشهده والعودة إلى الحوار الأكاديمي السياسي الهادئ.

ـ هذه الجزر هي، كما يرى الجانب العربي، تابعة لدولة الإمارات وفق الوثائق التاريخية. ونرى أن احتلال هذه الجزر في مطلع السبعينيات جاء في فترة اعتماد شاه إيران شرطياً أمريكياً في الخليج.

ـ عندما قامت الثورة الإسلامية كان لدينا الأمل بأن تقوم هذه الثورة بتصحيح ذلك الخطأ الخارجي. كما قامت بإصلاح الأخطاء الداخلية، إلا أن ذلك لم يتحقق.

لقد عادت جامعة الدول العربية إلى مناقشة الموضوع منذ عام ١٩٩٢ إثر إخفاق جهود الحوار. وقد تميز موقف الجامعة بالآتي:

١ - تأييد حقوق دولة الإمارات.

٢ - الحث على الحوار من أجل التسوية السلمية.

٣ - الحرص على العمل من أجل تعزيز وتطوير العلاقات مع إيران كدولة إسلامية شقيقة وكدولة جوار.

لذلك كنت أتمنى لو عمدت ورقة د. پيروز مجتهد زاده إلى تقديم الاقتراحات والتصورات لإيجاد التسوية، لا كما يبدو من الورقة ومن التقديم، اللذين هما بمثابة صيغة مرافقة حماسية بليغة لنائب عام أمام محكمة عسكرية، فما تحتاج إليه هذه الأزمة هو عقلية القضاء والتحكيم لا منطق النيابة العامة. فنحن هنا في هذه الندوة لا لتكرار حجج الفريقين التي يعرفها الجميع، وليس لكسب جولات نقاشية وهو أمر غير ممكن وغير مجدٍ، بل لتنمية الاقتراحات البناءة حول كيف يمكننا حل هذه الأزمة أمام تمسك كل طرف بموقفه!

ووسائل حل النزاعات هي: إما الحرب، وهذه الوسيلة يجب أن نعتبرها محرمة بين بلدين إسلاميين وجارين، أو الاحتكام إلى الهيئات الدولية والإسلامية. ونرحب بأية اقتراحات أخرى في هذا الاتجاه.

إن الجهود يجب أن تركز على إيجاد التسوية وفق الآليات الدولية وتكريس الجهود لبناء علاقات عربية - إيرانية ذات طبيعة استراتيجية ترتفع إلى مستوى ما يقوم بين الشعبين من روابط، ولمواجهة التحديات الراهنة والأخطر، تلك التي يحملها القرن الحادي والعشرون.

٣ - زامل سعيدي

لدي بعض الملاحظات على انطباعات د. شملان العيسى عن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتصوراته عن هذه الندوة بالذات، حيث يلاحَظ ومن دون مواربة تشاؤم كبير يخالج أفكار د. شملان عن أية إمكانية للتفاهم والتعاون الممهد للتقارب الروحي بين العرب والإيرانيين. وللتدليل على ما أقول، أشير هنا إلى أول عبارة تفوه بها في بداية ورقته التي قدمها الآن، وهي أن «شهر العسل [لهذه الندوة] قد انتهى»، وكررها بالانكليزية: «honey moon is over»، حتى تُفهَم، بينما نحن، وبحسب تقاليدنا الإسلامية، نقول دائماً: «تفاءلوا بالخير تجدوه».

أضف إلى ذلك أن إصدار الأحكام المسبقة من الممكن أن يثبط الهمم ويأتي بالإحباط، وهذا ما لا نتمناه لندوتنا هذه.

طبعاً لم تكن هذه البادرة هي الأولى بين مبادرات د. شملان، فقد أشار يوم أمس

في مناسبتين إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما يتعلق بحقوق المرأة في إيران، ولا أريد الحديث عما فات من الإشارات لأن هذه الجلسة لا تعنيها الأمور الماضية، ولكن أردت التلميح فقط إلى أن الروح الايجابية هي المطلوبة في ندوتنا هذه التي يُنظر إليها كمنعطف مهم يجمع لأول مرة عدداً من الباحثين الايرانيين والعرب بعيداً عن الرسميات الحكومية.

٤ ـ كمال مظهر أحمد

يتيح ما قيل حتى اليوم، وما ورد في بحث الأخ د. سيار الجميل، الفرصة للتطرق إلى دور الاستعمار والاستعماريين في إثارة الخلافات بين العرب والإيرانيين. بدءاً، أود أن أؤكد أنه ليس بوسع أحد أن ينكر دورهم الكبير في إثارة الخلافات والحزازات، وتعميق أسباب الشقاق بين العرب والإيرانيين، ولكن في أحيان غير قليلة، يُحمَّل ذلك الدور أكثر مما يتحمل، وغالباً ما نحوله إلى الشماعة التي نلقي عليها مسؤولياتنا نحن، ونبرر به أخطاءنا. وأقول أيضاً إن للاستعمار مصالحه، ويبذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق تلك المصالح على أفضل وجه، وحسناً يفعل، إذ لم يظهر، ولن يظهر أحد أو طرف لا يعمل من أجل مصالحه، بغض النظر عن مشروعيتها أو عدمها، ولكن المأساة تبرز حين نتحول نحن، عن إدراك منا أو من دون إدراك، إلى أدوات لتنفيذ سياسته وتحقيق مخططاته، فبدلاً من أن نحاسب الاستعمار بمناسبة أو من دون مناسبة، علينا أن نحاسب أنفسنا أولاً.

صحيح أن الدول الاستعمارية بدأت تبذل جهود كبيرة لإثارة المشكلات بين الطرفين منذ أواسط القرن التاسع عشر بصورة خاصة، لكن بالمقابل، كانت صراعاتها في ما بينها تخفف إلى حد واضح من آثار تلك السياسة التي تحولنا نحن إلى أداة لها، عن قصد أو عن جهل. إن الروس، مثلاً، بذلوا جهوداً حثيثة لإثارة الإيرانيين ضد العثمانيين منذ أواسط العقد الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أنهم لم يحققوا مبتغاهم إلا بفضل موقف غير ذكي من فتح علي شاه القاجاري، ذلك لأن الإنكليز كانوا واقفين لهم بالمرصاد. إلا أن مجرد ما قيل عن تحرش رجال الحدود بقافلة إحدى زوجات فتح علي شاه المتوجهة إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة كان كافياً ليعلن الحرب ضد الدولة العثمانية في العام ١٨٢١، والتي استمرت على مدى عامين، مع العلم أن فتح علي شاه نفسه ما كان يعرف أياً من زوجاته تعرضت للحادث، إذ كان لديه، بحسب بعض المصادر، ما لا يقل عن ألف زوجة شرعية، ومئات عدة من الأولاد والأحفاد، وكان هو نفسه حريصاً على لحيته أكثر من حرصه على شعبه أو جيرانه، إذ كان يتباهى بكونه صاحب أطول لحية في العالم كله.

خلاصة الكلام، آن الأوان لأن نبحث عن أسباب الخلاف في أنفسنا قبل أن نبحثها في غيرنا تبريراً لأخطائنا، وتهرباً من مسؤولياتنا.

٥ ـ محمد صالح المسفر

أستأذنكم لأعبر لكم عن تقديري الكبير للأساتذة الباحثين لأوراقهم المقدمة إلى هذه الندوة المباركة تحت بند «الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين»، ويقيني بأن كل السادة الحضور على علم ومعرفة بهذه الخلافات وجذور نشأتها. ولكن المحزن أنني كنت أستمع إلى خطاب لا يمثل قادة الفكر والكلمة من أصحاب القلم بقدر ما كنت أستمع إلى خطاب أهل السيف (السلطة السياسية)، أي إنني أستمع إلى بيان سياسي عن هذه الخلافات كأنه صادر عن وزير خارجية هذا البلد أو ذاك، وكأنه خطاب يقال في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، كل يحاول دحض حجة الآخر. والمحزن أيضاً أن المعلومات المستقاة كلها أو معظمها، صادرة عن وزارة المستعمرات البريطانية أو عن مصادر أوروبية من هولندية، أو برتغالية، أو فرنسية، ولم يذكر مرجع آخر سواء عربي أو إيراني، يعبر عن حركة سكان هذه المناطق المأزومة وما هي جذورهم وحركة نشاطهم وتنقلاتهم.

أستطيع القول في هذا الشأن، إنه عندما قامت ثورة إيران الإسلامية لقيت تجاوباً يفوق التصور في الشارع العربي. وساندت هذه الثورة بعض الحكومات العربية وعارضها بعض آخر، وأقول بأعلى صوتي، بأن فرحتنا تلك نحن العرب في تأييد الثورة الإسلامية كانت في بعض جوانبها فرحة بسقوط الشاه عميل الاستعمار والصهيونية.

كنت أرغب أيها السيدات والسادة، في أن نسمع من كل المشاركين اقتراح آلية تحقق لنا السلام والسلامة والأمن والاستقرار بعيداً عن إثارة النقاط التي تعمق الفرقة وتزيد من التشتت بين الأمتين المسلمتين العربية والإيرانية.

وفي شأن تسمية الخليج هل هو خليج عربي أم فارسي أم خليج بدون صفة، تعالوا نتفق على أنه خليج إسلامي لأن المسلمين يعيشون على جانبي هذا الخليج، فإذا كنتم لا ترغبون في إطلاق اسم الإسلام على الخليج فتعالوا نسميه خليج الغاز والبترول.

تعالوا يا أهل الكتاب ـ القرآن ـ من الأمتين إلى كلمة بيننا تجمع ولا تفرق، تشد من أزرنا وتعيننا على مواجهة من يريد بنا سوءاً وبأرضنا ومواردنا. إن الأعداء يتعاملون معنا جميعاً بمعيار واحد هو سلب إراداتنا وتشتيت شملنا والاستيلاء على مواردنا التي حبانا الله بها. ونحن يتعامل بعضنا مع بعض بنبش الماضي والبحث عما يفرقنا لا ما يجمعنا. أعداؤنا، نحن معشر المسلمين ـ ينقضون علينا واحداً بعد الآخر، فهل لنا أن نجد آلية تجمعنا عملياً وتُعين صانع القرار السياسي، في كل من الوطن العربي وإيران على الخروج من المأزق الذي نعيشه!

إنها دعوة صادقة إلى أهل القلم والحكمة.

٦ ـ قيس جواد

اطلعت على البحث القيم لـ د. سيار الجميل، وأُحيي جهده الكبير في معالجة هذا الموضوع الشائك. بيد أن هناك خللاً في الجزء الأخير من البحث اقتضت الإشارة إليه.

فلو اتبعنا منهج تفكيك الخطاب وتحليل مفرداته وهو المنهج الذي يسلكه الباحث في كثير من مساهماته التاريخية، لوجدنا ما يأتي:

١ ـ في باب «نحن والغرب والمستقبل» يذكر الباحث «. . . كذلك أوضح المزيد من التجارب التاريخية الطويلة للعلاقات الاقليمية في الشرق الأوسط أن حواراً مشتركاً ومتبادلاً كان بين الغرب وبلدان الشرق الأوسط، لكنه تحول إلى حوار صامت منذ مطلع الخمسينيات». ولا نعلم ما الذي يقصده الباحث. هل يريد أن يقول لنا إن دول الشرق الأوسط كانت قبل الخمسينيات على علاقة حوارية مع الغرب وانقطعت بعد الخمسينيات؟ أي بعد الثورتين المصرية والعراقية وبعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة؟ ما طبيعة هذا الحوار المتبادل بين هذه الدول والغرب؟ وهل كانت هذه الدول تمتلك إرادتها وقتذاك حتى تقيم حواراً مفيداً للمنطقة؟ ألم تكن هذه الدول في علاقة تبعية مع الغرب؟

٢ ـ ثم يذكر الباحث: «. . . أما الشعوب الشرق أوسطية بالذات، سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو النخبات المختصة أو على مستوى المجموعات والأحزاب السياسية والقيادات السلطوية المتعددة والمتنوعة بمختلف اتجاهاتها وأنظمتها، فقد كانت جميعها على امتداد نصف قرن ولم تزل وستبقى غير مكتشفة لماهية الغرب أو فهم أساليبه وتفكيره أو مبادلته «الحوار» بالمنطق نفسه الذي يستخدمه من موقع القوة والفعالية والعقل»؛ في هذا التعميم والقطعية ما ينافي المنهج العلمي الذي سار عليه البحث، فقد عمم الباحث في تقديرين نسبيين لا يقبلان القطعية وهما: تعميمه بالحكم على الشعوب الشرق أوسطية بكل فئاتها: النخبات والأحزاب والقيادات بمختلف اتجاهاتها مؤكداً أنها كانت ولم تزل وستبقى، أي إنه لم يكتفِ بالحكم على الماضي ولكنه حكم على الحاضر والمستقبل أيضاً؛ وتعميمه الحكم على شعوب الشرق الأوسط بمختلف اتجاهاتها وأنظمتها، وهذا يعني أن الشعوب العربية والتركية والإيرانية والقبرصية وحتى الإسرائيلية، بحسب المفهوم الغربي للشرق الأوسط، بمختلف أنظمتها، كانت ولم تزل وستبقى. . .

وأخيراً، فإن الباحث يرغب في مبادلة الغرب الحوار بالمنطق نفسه الذي يستخدمه من موقع القوة والفعالية والعقل، وتلك لعمري شروط معجزة، لأن شعوب هذا الشرق الأوسط لا تمتلك بالقدر الكافي قواعد المنطق المطلوب الثلاث: القوة والفعالية والعقل التي يمتلكها الغرب.

٧ ـ أحمد جلال التدمري

أجد من واجبي إيضاحاً للحقائق وتصحيحاً للمعلومات أن أعقب على ورقة الصديق د. پيروز مجتهد زاده الذي بذل جهداً واضحاً في إعداد بحثه عن الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، الذي سعى لأن يكون بحثه حيادياً، إلا أنه في الواقع جاء مغايراً للحقيقة ومنافياً للتناول العلمي للقضية فكان بذلك معبراً عن وجهة النظر الإيرانية والشاهنشاهية منها على وجه الخصوص.

ومع تجاوزي لعدد من النقاط التحليلية التي أوردها د. مجتهد زاده والأخطاء الكثيرة في ذكر أسماء المناطق والمدن التي وردت في نسخة البحث باللغة العربية سواء كانت تلك الأخطاء في متن البحث بالانكليزية أو نتيجة للترجمة والطباعة، فإني أركز على النقاط التالية.

تحدث الباحث عن التركيبة السكانية في سواحل الخليج فقال: إن السكان العرب والإيرانيين في المناطق الساحلية وقبل قرنين من ظهور الإسلام أصبحوا غير قابلين للفصل في منطقة الخليج حتى اختلط الأمر في تحديد من هو إيراني الأصل ومن هو عربي الأصل!. . وأقول: هذا أمرٌ طيب من أجل التعاون بين الشعبين، إلا أن الحقيقة السكانية تؤكد بأن السكان العرب لا يزالون يرتبطون بأصولهم العربية وبانتسابهم القبلي ويعتزون بذلك الانتماء والانتساب ويتمسكون به.

ادعى الباحث دون سند أو إثبات وجود اتفاقيات أو مراسلات عبر بريطانيا تعطي الحق لإيران بتحمل المسؤولية الأمنية في جزيرة أبو موسى ومياهها كاملة، في حين أن الإمارات ومنذ انسحاب بريطانيا وإنهاء معاهدات الحماية معها في الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ بقيام الدولة الاتحادية (دولة الإمارات العربية المتحدة) دولة حرة مستقلة، وهي تتحمل مسؤولياتها الأمنية وسيادتها على جميع أرجاء الدولة براً وبحراً وجواً.

وما الإجراءات الإيرانية إلا تجاوزات يرفضها الواقع وتتناقض مع مذكرة التفاهم الموقعة مع حاكم الشارقة آنذلك والخاصة بجزيرة أبو موسى.

ثم قال ان مسؤولية الإجراءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى في عام ١٩٩٢ وما بعدها قامت بها الإدارات المحلية في الجزيرة عن المحافظة الجنوبية مباشرة ولم تكن صادرة عن الحكومة المركزية في طهران. . . وهنا يحمل المنطق المسؤولية للحكومة المركزية وليس للإدارات المحلية.

ويعتبر الباحث قضية احتلال قوات الشاه للجزر الثلاث بأنها قضية محسومة بواسطة بريطانيا في عام ١٩٧١. في حين يؤكد الواقع ووثائق تلك الفترة ومحاضر المفاوضات البريطانية مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة أن قضية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى لم تحسم بل تم احتلالهما، وأن مسألة السيادة على جزيرة أبو موسى رغم مذكرة التفاهم بقيت عربية تابعة للإمارات في عرف دولة الإمارات العربية المتحدة والعرب جميعاً. ومن منطلق تاريخي تؤكد الدراسات الجغرافية والسكانية أن الساحل الشرقي للخليج كان عربياً حتى قبل عهد نادر شاه الذي عمل على القضاء على تلك الإمارات المنتشرة فيه وضم مناطقها ومراكزها للحكومة المركزية الفارسية في طهران، وهنا يشهد التاريخ أيضاً بأن الحقوق التي تسلب في حالات الضعف من جهة ما تبقى المطالبة بها حية إلى أن يحين الوقت لاستردادها بتبدل حالة الضعف إلى قوة. مما يدعونا إلى الالتزام بالعدالة والحق المجرد للتعايش الدائم بمحبة وسلام.

ويحذر الباحث من إدخال العراق في أي منظومة اقتصادية أو أمنية لمنطقة الخليج مفترضاً وجود خطر عراقي دائم على الأمن والسلام في المنطقة، كما يدعو إلى عزل العراق حتى لا تتعرض المنطقة لمسؤولية مواجهة الأخطار وحفظ السلام. وهذا يتعارض مع الدعوة العربية للمصارحة والمصالحة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وعدد من الزعماء العرب كما أنه يتناقض مع ما نسعى إليه جميعاً في هذه الندوة الخيرة من تصفية للجو وتقارب بين جميع الدول المطلة على الخليج العربي.

ويؤكد الباحث على تسمية الخليج بالخليج الفارسي.. وكأني به يركز في ذلك على معنى ملكية الفرس للخليج، وإعطائه الحق بالسيطرة الكاملة على ارجائه، وليس مجرد التسمية، ويشير إلى أن العرب في فترة ما كانوا يطلقون على الخليج (الخليج الفارسي).

وإيضاحاً للحقيقة أقول بأن الخليج سمي عبر التاريخ بأسماء عديدة منها خليج البصرة وخليج القطيف وخليج العرب وبحر العرب وعندما استخدم العرب في فترة من الفترات تسمية (خليج فارس) كان ذلك جرياً على عادتهم في إطلاق الاسم على البحار والمناطق بإسم ما توصل إليه أو تؤدي له، فقد سبق لهم أن أطلقوا على البحر المتوسط إسم بحر الروم، لأنه يؤدي إلى بلاد الروم، كما سبق أن أطلقوا على الخليج إسم خليج الهند، لأنهم يصلون من خلاله إلى الهند، وتلك العادة معمول بها حتى الآن على مستوى عامة الناس، حيث يعرف شخص ما مدينة أو شارعاً يسكن فيه أخاه بأنه شارع أخيه أو مدينة فلان، وليس ذلك بالطبع إكساباً لفلان ملكية الشارع أو المدينة.

بعد ذلك أقول بأني على ثقةٍ بأن الأمل كبيرٌ في العودة إلى الحق لحل كافة القضايا المعلقة والمختلف بشأنها بين العرب والإيرانيين لأن الحق فضيلة وإحقاق الحق فريضة واجبة في شرعة الله وفي تعاليمه السمحاء. وإننا نحن العرب في الإمارات وفي الخليج العربي عامة وفي غيره من أقطار الأمة العربية على يقين بما للوطن العربي من حقوق.

وأشير هنا إلى دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تلك الدعوة الخيرة للجارة المسلمة (جمهورية إيران الإسلامية) إلى التفاهم الثنائي من خلال الحرص على علاقات حسن الجوار وعلى أمن المنطقة واستقرارها. ونؤكد على ضرورة اتخاذ النهج الأخوي السلمي عملاً بقوله تعالى في محكم آياته:

بسم الله الرحمن الرحيم:

﴿وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين﴾(١) صدق الله العظيم.

٨ ـ محمد صادق الحسيني

إن قضية النزاع حول الجزر الثلاث بين الجمهورية الإسلامية ودولة الإمارات العربية

(١) القرآن الكريم، «سورة الأنفال،» الآية ٤٦.

المتحدة قضية ورثتها الدولتان تاريخياً وحقوقياً، وبالتالي لا يجوز لنا أن نطلب حلاً عاجلاً وآنياً للقضية منهما، باعتبار أنهما ليسا سبباً في إثارة «أزمة حديثة العهد»، بل لا بد لنا أن نعطيهما الفرصة الكافية لمناقشة الأزمة وبحثها من كل جوانبها في لجان أو ندوات مشتركة في محاولة للتوصل إلى تسوية مناسبة بالطرق السلمية.

وأما تعليقاً على البحث الذي قُدم من قبل د. شملان العيسى حول الموضوع، فإنني أعتقد أنه ينتقص الموضوعية بسبب وصفه الجمهورية الإسلامية بـ «العدوانية والهيمنية، وأنها تخاف من تطلعات انفصالية من قبل بعض قومياتها عندما تصر على احتلالها للجزر»، وكدليل على انعدام وجود مثل هذه النظرة لدى أهل الحكم في إيران في عهد المؤسسة الدينية لها، أذكر مثلين على ذلك:

أولاً: كان مجلس قيادة الثورة الإيراني قد فكر جدياً في بدايات الحكم بوضع إحدى الجزر الإيرانية النفطية تحت تصرف الفلسطينيين خدمة لقضية التحرير.

ثانياً: هناك مشروع رئاسي إيراني يُدرس في المجلس النيابي الإسلامي الإيراني يمنح الخليجيين حق امتلاك الأرض في إيران ودخولهم إيران من دون تأشيرة.

وأما في ما يخص إيجاد الحل لقضية الجزر الثلاث، فأقول **أولاً**: نحن هنا كمثقفين وكتاب وعلماء مجتمعين في هذه الندوة ليس من واجبنا أن نتكلم باسم الحكومات بل علينا أن نقترح ما يساعد حكوماتنا للتوصل إلى حلول سلمية أو تسويات مقبولة من جانب أطراف النزاع، وتالياً نقترح تصوراً مُحدداً لإيجاد مخرج مُشرّف للجانبين للبدء بمفاوضات مناسبة ومفيدة ومثمرة هو الآتي:

أولاً: التوقف عن الحديث عن السيادة والاحتلال وملكية الجزر من الجانبين.

ثانياً: استمرار المفاوضات الثنائية التي بدأت بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الإمارات العربية لدرء ما حصل من تجاوزات في جزيرة أبو موسى، وذلك على قاعدة رسالة الشيخ زايد آل نهيان إلى الشيخ رفسنجاني في نيسان/ابريل ١٩٩٢م.

ثالثاً: أن يعقد الجانبان عزمهما على استمرار المفاوضات الثنائية والمباشرة بينهما وصولاً إلى عقد قمة بين الشيخ زايد والشيخ رفسنجاني لإيجاد تسوية نهائية للقضية بعيداً عن التوترات الاقليمية والدولية المحيطة، باعتبار أن الغاية هي الوصول إلى سيادة المسلمين.

٩ ـ جهاد الزين

الملاحظة الأولى: الخلاف غير متصل بخلاف على اقتسام آبار النفط في المنطقة. ولنلاحظ أن كلتا الورقتين لم يأت على ذكر أي خلاف (وهو غير الخلاف بهذا المعنى بين قطر والبحرين أو بين تركيا واليونان في بحر إيجه) وبحدود علمي، وقد تابعت الموضوع في أكثر من جهة، لا تظهر أية مشكلة جادة.

الملاحظة الثانية: لا يبدو الجو السياسي العام في المنطقة حتى فترة طويلة باعتقادي مؤاتياً لحل مشكلة الجزر، لكن كانت هناك فرصة كبيرة ذهبت في بداية الثورة، عندما كان بإمكان إيران أن تقدم الموضوع باعتباره من إرث الشاه وأن تنسحب من الجزر على الأقل، من طنب الكبرى وطنب الصغرى، حيث الاحتلال لا يستند إلى أية واقعة معاصرة.

المشكلة الآن: أن الأطراف المحلية عاجزة عن الوصول إلى حل: وهذه الأطراف نوعان:

١ ـ النوع الأضعف داخلياً من أن يتخذ مبادرة حالياً، خصوصاً أن الاتجاه العام لإيران هو نحو التماهي أكثر مع مفاهيم الدولة القومية.

٢ ـ النوع الأضعف خارجياً، وهي الأطراف العربية، التي تبدو وقد تجاوزتها المسألة كلياً بعد الحماقة الصدامية في الكويت عام ١٩٩٠.

أخيراً، إن عودة العراق، عراق ديمقراطي مهمة لإعادة إيجاد المعطى الاقليمي الأمني العربي في حسابات الايرانيين والأمريكيين.

١٠ ـ خير الدين حسيب

سيدي الرئيس، هناك حلان للنزاعات الحدودية، إما بالطرق السلمية وإما بالحرب أو بالقوة. وإذا استبعدنا الحرب، فإن الطرق السلمية تبدأ بالمفاوضات المباشرة إلى الوساطة إلى لجنة التحكيم إلى محكمة العدل الدولية إلى مؤسسات الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، لدينا عدد من المشاكل أو عدد من القضايا المختلف عليها، والتي لا بد من حلها سلمياً، بطريقة أو أخرى:

أولاً، تسمية الخليج. وهل هو خليج فارسي أو خليج عربي أو الخليج، إلى آخره. على المختصين بالقانون الدولي أن يقولوا لنا ما إذا كانت تسمية الخليج خليجاً فارسياً أو خليجاً عربياً أو خليجاً تترتب عليها حقوق جديدة لطرف أو لآخر. وإذا كانت لا تترتب على ذلك أية حقوق فالقضية، مثل ما هناك شط العرب وبحر العرب... الخ.، لها حل ولا تستوجب كل هذه الضجة.

القضية الثانية، التي يجب إزالتها من الطريق، هي موضوع خوزستان وعربستان... الخ. هذه قضية تاريخية انتهت. وقد يكون لدى العرب الموجودين في خوزستان أو عربستان شكاوى من الوضع الحالي لكنهم إيرانيون، ويجب أن تعالج مشاكلهم في رأيي، في هذا الإطار، وأن تعالج هذه القضية بعقلانية.

القضية الثالثة هي موضوع الجزر، وأود أن أبيّن الملاحظات التالية حولها:

١ ـ إنه موضوع يُستغل من قبل الأطراف المعنية مباشرة ومن القوى الإقليمية والدولية.

٢ ـ إن هناك نقصاً في المعلومات وعدم الاطلاع الكافي لدى الطرفين العربي والإيراني على وجهات نظر بعضهما البعض. فأنا لأول مرة أقرأ من خلال بحث الأخ بيروز وجهة النظر الإيرانية. ولم أسمع قبلاً إلا وجهة النظر العربية. ربما الاخوة الإيرانيون كذلك غير مطلعين على وجهة النظر العربية. هناك وجهات نظر مختلفة، فكيف نحل هذه المشكلة؟ إذا تمكنت إيران والإمارات أن تحلّا هذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة، تكون المشكلة قد انتهت. وإذا لم تتمكنا من ذلك، فهناك إمكانية حلها من خلال وساطة طرف ثالث مثل المؤتمر الاسلامي أو أية جهة أخرى. وإذا لم تنجح الوساطة فهناك التحكيم، وإذا لم ينجح التحكيم يمكن إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وإذا كان الجانب الإيراني يعتبر أنه، تاريخياً، يقف على أرض صلبة فلماذا الخوف من أن تتعدى القضية المفاوضات المباشرة إلى محكمة العدل الدولية؟ هذه تعطي وسيلة وتغطية والحفاظ على ماء الوجه داخلياً لأي نظام أن يقبل شيئاً لا يستطيع أن يقبله مباشرةً. وهذا ما تم بين ليبيا وتونس في ما يخص الخلافات حول المياه الاقليمية. وهذا ما تم أيضاً بين ليبيا وتشاد. لقد دخلت ليبيا حرباً مع التشاد وتم حل القضية عبر محكمة العدل الدولية، ولم يعد هناك مشكلة.

سيدي الرئيس، لي ملاحظة على بحث د. سيار الجميل. الحقيقة أنا لا أختلف معه حول ما جاء في القسم الثالث حول «حدود المستقبل ورؤية في الخيارات». لكن عندي ملاحظة وهي أنه قفز من سنة ١٩٧٩ إلى الوقت الحاضر، أي إنه مضى من دون أن يأتي على الحرب العراقية ـ الايرانية. لنكن واقعيين، قد تكون لدي تحفظات حول اتفاقية ١٩٧٥، لكن هذه الاتفاقية تمت والقانون الدولي لا يسمح بإلغائها. وعندما ألغي الاتفاقية سنة ١٩٨٠ ثم أوافق عليها مرة أخرى فهذا لعب بمصالح الشعوب وهو شيء لا يجوز أن نجر إليه.

لقد حصلت اتفاقية، خطأ أم صواباً، وعلينا أن نقبل بذلك بغض النظر عن الدعاوى التاريخية لأنها لن تغير شيئاً، ولأننا إذا رجعنا إلى الدعاوى التاريخية فهناك بلدان عربية حالية سوف تختفي. هناك واقع وعلينا معالجته كما هو.

أنا موافق على التوصيات والاستنتاجات التي قدمها د. سيار، إنما هناك تناقضات في الصفحة الأخيرة، في النقطة الثانية حيث تقول: «... من غير الممكن إلغاء الواقع القائم في القرن العشرين...» أنا موافق تماماً معك.

في النقطة الثالثة تقول: «... معالجة كل خطايا هذا «الواقع» المؤلم من خلال احترام القوانين والمواثيق ونصوص المعاهدات...»، ثم تقول: «... والاعتراف بالحقوق الجيوبوليتيكية المشروعة». هناك تناقض وهذه المسألة قابلة للتفسيرات التي هي أحد أسباب المشاكل فأرجو معالجة ذلك.

١١ ـ منعم العمار

لدي نقطة واحدة مشتركة لجميع البحوث التي تناولها هذا المحور سأرسلها على شكل إشارات، وعذري حرصي للحفاظ على روح النقاش في هذه الندوة، أقول منذ عقود خلت والعلاقات العربية ـ الإيرانية محبوسة النفس لا تلبث بوادر التحسن تنالها حتى تضطرب من جديد.

ولعل أولى صور ذلك الارتباك تظهر في الخلافات الحدودية بين العرب والإيرانيين. فعلى الرغم من أصلها التاريخي، إلا أن الاختلاف فيه وعدم التثبت منه أضاف بعداً جديداً لتكرار الخلافات وتحولها إلى نزاعات مسلحة علاوة على اختلاف وجهات النظر ومرجعية النخبات السياسية المتبدلة على مر العصور.

ولعل المتتبع لذلك الأصل يكتشف، وعلى رغم ضخامة العقود التي أبرمت، حقيقة مفادها أن الخلافات لم تسوَّ وهذا يعني أن الخلافات الحدودية عندما تثار تتدخل في تأجيجها عناصر مقصودة أو إشارات خارجية. وهنا نتذكر الأطروحة التي تقول إن الحرب العراقية ـ الايرانية كانت مقصودة بهدف إشغال البلدين لما يحملاه من رؤى متضادة مع الاستراتيجية الأمريكية.

كما إن إحساس النخبات الحاكمة بالظروف المتبدلة وضرورة بناء استجابة خاصة حيالها أو بناء مواطئ قدم في ترتيبات تعد من قبل الآخرين، كانا مدعاة لإعادة نبش الخلاف، خصوصاً عندما يعاد رسم جغرافية المنطقة أو يكون إحساساً بذلك. وهنا أؤكد حقيقة ذكرتها في اليوم الأول للندوة، حيث يجب على العرب والإيرانيين تحقيق درجة من التضحية لأنها الطريق الأسلم للتغلب على أزمة التناقض بين الآمال والأفعال التي يحددها الواقع أو تلك التي يستدعيها الطموح.

من جانب آخر، يخطئ من يظن أن خلافات الحدود هي حدودية الصاعق والإثارة بل هي كشاف للذرائع وللنوايا، وهي غطاء لحالة أكبر. والأسباب المشخصة للخلافات الحدودية تكمن برأينا في عدم وجود معرفة حقيقية للأمن المطلوب وأبعاده: هل يعني تحقيق التعايش أم التوازن أم التفوق؟ وهل يصاغ بمسعى فردي أم جماعي؟ هل يفرض أم يرتب إقليمياً؟

وفي ظل غياب الإجابة الواضحة، وربما بسبب تعدد مشاريعها، نجد أنه لا بد للعرب والإيرانيين من أن:

١ ـ يبحثوا عن نقطة التقاء تلطف من شروطهم لتعزيز الفعالية الجماعية.

٢ ـ يحققوا نوعاً من الجدارة القادرة على تطويق التناقض، ومن ثم تحييده.

٣ ـ ولتأمين ديمومة نجاح الطرفين في الشرطين الأولين عليهما أن يبدعا في إيجاد حوافز مستمرة ومتعددة تحسيناً للأداء وحذراً في الاستفزاز الذي يردف غالباً، وكما شهد

بذلك التاريخ، بأفعال غير محسوبة.

١٢ ـ متروك الفالح

أولاً: في مسألة البعد القانوني والقوة للترتيبات الحدودية والاقليمية؛ في هذا الصدد نود أن نشير إلى أنه لكي تصبح الترتيبات والاتفاقات بين الدول حول المسائل الحدودية الاقليمية دائمة وعادلة فإنها تتطلب أن تتوافر على شرط أساسي معترف به حتى من القانون الدولي، وهو: مسألة توفر التكافؤ بين أطراف العقد أو الاتفاقية. ولذلك فإن القوة وعناصرها، وإن كانت تفرض شروطها وسياق الاتفاقيات في ظروفها، فإنها لا تقرر التوافق على مدى التطور الزمني وإنما توفر ذلك وبنوع من الرضوخ من جانب واحد، لفترة محدودة، ولكنها ما تلبث أن تضعف لضعف القوة المساندة إياها.

على هذا الأساس فإنه عادة ما يطالب الطرف الآخر الذي شعر بالظلم وبفرض الاتفاقية، بتغيير تلك الاتفاقات، بل وقد يحاول تغييرها بالقوة من جديد إذا ما توفرت له عناصرها في حالة عدم حلها سلمياً. وبحسب معرفتي بالعلاقات الصينية ـ السوفياتية (الروسية)، فإن الصين، ومنذ وقت ليس بقريب، تطالب بتعديل الاتفاقات والمعاهدات بينها وبين الروس (السوفيات سابقاً) في ما يخص الخلافات الحدودية والاقليمية بينهما على امتداد المنطقة العازلة بينهما، وذلك انطلاقاً من فكرة مسألة عدم عدالة تلك الاتفاقيات والمعاهدات، وإنها فرضت في ظروف غير متكافئة. وتنطبق تلك الحالة على الحالة اليابانية ـ الروسية، فيما يخص مطالبة اليابان بإعادة الجزر (الكوريل) التي احتلها الروس (السوفييت) منذ الحرب العالمية الثانية وتضع تحقيق هذه المطالب شرطاً لتعزيز العلاقات وتوقيع اتفاقية سلام بينهما.

ولذلك، فإننا في ضوء تلك المعادلة، نستغرب ما طرحه د. پيروز مجتهد زاده في قوله بأن مسألة الجزر انتهت منذ أربعة وعشرين عاماً عندما ـ كما يقول ـ «أعادت بريطانيا التي أخذت كل الجزر إلى إيران في عام ١٩٧١». وهذا في نظره يعني نهاية الأمر، ويستغرب أنها تظهر بعد تلك الفترة. ونحن نقول إن تلك الترتيبات تمت في ظروف غير متكافئة، وبالتالي فإن ظهورها الآن ليس أمراً غير طبيعي في ضوء التجربة التاريخية الدولية لمسائل الحدود. طبعاً هذا لا يستبعد أن تكون هناك بعض القوى الخارجية وراء تلك المسألة وإثارتها، ولكن هذه النقطة لا تقلل من أهمية التجربة التاريخية، كما انها أيضاً تستدعي عدم إغفالها وعدم محاولة حلها بحجة أن تلك المسألة لا تعكس تنازعاً ومطالبَ حقيقية من جانب الطرفين وخاصة مطالب الإمارات في ما يخص الجزر.

ثانياً: إن مسألة عدم التوصل إلى حل سلمي وإيجاد آلية مقبولة لذلك الحل، والخلافات الحدودية وخصوصاً مسألة الجزر الثلاث في الخليج العربي مسألة مطروحة للتفجر، ولربما فتح مجال أوسع للقوى الخارجية بتمزيق المنطقة وإقحامها في مواجهات دموية ضمن ما يمكننا أن نسميه الدوائر الصراعية المفتعلة، من مثل تلك القوى. والغريب أن كل من الطرفين يرجع إلى تلك القوى كمرجعية في إثبات دعواه. لذلك فإنه

وإن كان هذا المكان ليس مكاناً لمناقشة تفصيلية وتوثيقية (وثائقية) لتلك المسألة، فإن المهم في الموضوع هو إثبات حسن النوايا، وذلك بالتوجه سلمياً إلى نزع فتيل التوتر والمواجهة، وكذلك إلى الترقي بالعلاقات العربية ـ الايرانية.

١٣ ـ محمد عبد الله العزاوي

تعد مشكلة شط العرب واحدة من بين أكثر المشاكل تعقيداً وأكثرها أهمية في المنطقة طالما أنها ترسم الحد الفاصل بين ما هو عربي وما هو إيراني. ولهذا استغرق حل هذه المشكلة وقتاً طويلاً.

وتعتبر قضية النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة وجزيرتي طنب الصغرى والكبرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، من المشاكل المعقدة أيضاً.

لقد احتلت إيران الجزر الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١. ومن خلال دراسة بحث د. پيروز مجتهد زاده، تتبين طبيعة الحجج والأسانيد التي استندت إليها إيران لتبرير مطالبتها غير المشروعة بهذه الجزر العربية. ومن الممكن إيجاز هذه الحجج أو الادعاءات بالآتي:

١ ـ كانت إيران صاحبة السيادة على هذه الجزر منذ ثمانين عاماً تقريباً.

٢ ـ يؤكد عدد من الخرائط البريطانية الرسمية مُلكية إيران لهذه الجزر.

٣ ـ إن المسافة بين جزيرتي طنب الكبرى والصغرى من جهة، والساحل الإيراني من جهة أخرى، أقصر من المسافة بين هذه الجزر والساحل العربي (وهذه حجة لم يضمنها د. مجتهد زاده في بحثه الحالي، على الرغم من أنه قد اعتمد عليها كحجة في دراسته المنشورة في صحيفة **اطلاعات** الإيرانية الصادرة في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وتحت عنوان «الخلفية التاريخية والجغرافية السياسية للجزر الإيرانية: أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى»).

٤ ـ تحتم مصالح إيران الاستراتيجية داخل منطقة الخليج أن تكون هذه الجزر لإيران (كما جاء في دراسته السابقة أيضاً).

إن مناقشة الأساس الذي بنيت عليه مثل هذه الحجج والادعاءات تبين بوضوح أنها حجج واهية لا تصمد أمام حقائق التاريخ:

أ ـ فإذا كانت السيادة لإيران قائمة على تلك الجزر، فلماذا أقرت بممارسة القواسم لمظاهر السيادة عليها؟ وإذا كان الزعم الإيراني يستند إلى ممارسة السيادة قبل ثمانين عاماً، فأين هو الدليل على مثل هذه الممارسة؟ وحتى إذا ما ذهبنا مع الادعاء الإيراني إلى مداه، وهو أن إيران قد تخلت عن سيادتها على الجزر لتستعيرها بريطانيا، فإن ذلك ينقصه الدليل. فأين اتفاق الإعادة هذا؟ وإذا كان هذا الادعاء صحيحاً، فكيف تنفيه بريطانيا

بوثائقها وبتصريحات مسؤوليها الرسمية العديدة؟ وكيف أن بريطانيا لم تمارس السيادة على هذه الجزر منذ أن دخلت الخليج وحتى انسحابها منه، بل الذي مارسها هو إمارة الشارقة حتى عام ١٩٢١، ثم إمارتا الشارقة ورأس الخيمة بعد انفصالهما بعضهما عن بعض، وذلك بلا انقطاع حتى قيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث عام ١٩٧١، وكيف حصل أن قامت إيران بالتفاوض بشأن جزيرة أبو موسى مع الشارقة وتوصلت معها وليس مع بريطانيا إلى تسوية مؤقتة؟

إن ضعف الحجج الإيرانية بشأن السيادة على الجزر العربية الثلاث لا يحتاج إلى دليل. وتكفي الإشارة بهذا الصدد إلى أن إيران قد تقدمت بعروض لشراء هذه الجزر من أصحابها الأصليين مرتين: **أولاهما** عام ١٩٣٠، عندما عرض وزير البلاط الإيراني ذلك. **وثانيهما** في بداية عام ١٩٧٠، حين عرض وليم لوس قبل انسحاب بريطانيا من المنطقة مثل هذا العرض على الشيوخ العرب، غير أنه لقي الرفض من قبلهم.

ب - وإذا كانت الجزر تعود إلى إيران استناداً إلى ما جاء في كتب الجغرافيين والمؤرخين العرب والمسلمين (كما يؤكده د. مجتهد زاده)، فإن على إيران أن تسترجع آذربيجان وجورجيا ومناطق أخرى كثيرة كانت روسيا قد احتلتها ابتداءً من القرن التاسع عشر، كما عليها أن تسترجع مدينة هرات الأفغانية. وإذا اعترفت إيران بهذه الحقائق، فعليها أن تغير خريطة العالم وبذلك يختفي من الوجود الكثير من الدول.

ج - وبالنسبة إلى الادعاء الإيراني الخاص بالخرائط، فإنه ليس لدى إيران سوى خريطة واحدة قدمتها بريطانيا إليها عام ١٨٧٠، ومن الجائز أن تكون قد لونت الجزر فيها باللون نفسه الذي لونت به الأراضي الإيرانية. ولا شك في أن هذا خطأ في معلومات راسمي تلك الخرائط في ذلك الوقت. وهنا تجدر الإشارة إلى أن محاكم التحكيم الدولية تتحفظ كثيراً في قبول الخرائط واعتمادها وحدها كدليل على صحة الحدود القائمة بين الدول.

د - أما بالنسبة إلى الحجة الخاصة بالمسافة، فيكفي التذكير بتصريحات شاه إيران السابق لمراسل **التايمز** اللندنية في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ التي أشار فيها إلى أن الجزر الثلاث يملكها العرب، إلا أنها تهم إيران من الناحية الاستراتيجية. وأعتقد أن هذه حجة لا تشكل في مضمونها غير ادعاء سياسي صرف لا يستند إلى القانون في شيء ولا يعطي إيران الحق في القيام بالاستيلاء على الجزر مهما كانت تلك الأهمية الاستراتيجية.

هـ - إن الاتفاقية التي عقدت بين إيران وحاكم الشارقة بشأن جزيرة أبو موسى باطلة وعديمة الأثر لأنها عقدت قبل احتلال الجزيرة مباشرة وتحت ظروف التهديد. ولما كانت بريطانيا هي المسؤولة عن سلامة الأراضي التابعة لإمارات الساحل بمقتضى معاهدات الحماية التي عقدتها مع حكام الإمارات عام ١٨٩٢، فإن حاكم الشارقة لا يستطيع أن يعقد أية اتفاقية مع طرف ثالث تتعلق بأي جزء من إقليمه، وهذا يؤكد بطلان الاتفاقية المعقودة بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبو موسى لأن حاكم الشارقة في

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ لم يكن يملك حق السيادة من أجل الدخول في تعهد أو التزام دولي من هذا القبيل.

١٤ ـ وليد خدوري

تدعي إيران أن لها حق السيادة على الجزر الثلاث. ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعي أيضاً أن لها حقوقها السيادية على هذه الجزر. ومن ثم إذا كنا نتكلم بجد على خلق نظام جديد في منطقتنا، أليس من الأجدى والأنفع اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية، بدلاً من استمرار الكلام حول الحقوق التاريخية، التي لا نهاية لها؟

إن الذي نخاف منه هو أن يكون الكلام حول التاريخ فقط، وأن يستمر التشنج، الأمر الذي سيدفعنا في نهاية المطاف إلى النزاعات المسلحة أو اللجوء إلى الدول الكبرى الأجنبية لحماية مصالحنا، وهذا ما فيه مضرة للجميع. أرجو إبداء رأيكم حول هذا الأمر.

١٥ ـ محمد عبد الملك المتوكل

لا أعتقد أن أحداً في هذه القاعة يمكن أن يجعل من نفسه حكماً في هذه القضية الحساسة والتي تنبع حساسيتها من جو العلاقات القائمة المفعمة بالشك، وغياب روح التواضع والتسامح، والعجز عن تمثل المصالح البعيدة المدى لكل الأطراف.

وعليه فأنا هنا أود أن أطرح عدداً من الملاحظات:

أولاً: إذا انطلقنا من ديننا الحنيف وتراثنا الإسلامي فإن موضوع الحدود بيننا أمر دخيل علينا ولا يتفق مع روح ديننا أو تعاليمه.

ثانياً: إن الاتفاق على حدود الأراضي يجب أن يسبقه تحطيم الحدود النفسية وخلق روح المودة والتعاون في ما نحن متفقون عليه ويخدم المصالح المشتركة، وإذا ما بنيت هذه الجسور فإن قضية أمتار في الأرض تصبح قضية سهلة ولا تشكل عائقاً.

ثالثاً: الحدود في عالم اليوم بدأت تفقد أهميتها على الأرض، وأصبح الأهم منها الحدود الاقتصادية والسياسية والأمنية، وهذا ما تشهده أوروبا التي قدمت على حدود الأرض ستين مليوناً من ضحايا الحرب. وها هي اليوم تلغي هذه الحدود.

رابعاً: قد يختلف كثير من الشعوب المتخلفة على أمتار من الأرض لا قيمة لها اقتصادية أو سياسية أو جغرافية وقد تكلفهم وتكلف شعوبهم أضعاف أضعاف الفائدة المرجوة منها. وهذا التفكير الساذج لم يعد له مكان في عالم اليوم الذي تبحث فيه الشعوب عن كرامتها من خلال توفير الرخاء والتنمية والحرية لا من خلال حروب هوجاء وكبرياء فارغة.

خامساً: إن من الخطأ الجسيم أن يتصور طرف أنه يملك الحقيقة كاملة، وعليه فهو

يرفض الحوار. وحينها لا مجال لمن يملك وجهة نظر أخرى سوى تحين الفرصة للانقضاض، والقوى المتربصة بالجميع تجد فرصتها للتدخل. . . «وظلم ذوي القربى أشد مضاضة». ورفض التحكيم رفض لسنة من سنن الله والتي فرضها حتى بين الزوج وزوجته والذين دعاهم إلى اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها. وإذا كنا نود فعلاً أن نبني جسور علاقات حميمة ونتعاون على المصالح المشتركة، لا بد من أن نوفر القناعة لدى بعضنا البعض بأننا لا نفرض واقعاً بالقوة والقهر وعدم قناعة الطرف الآخر بأن حجته لم تثبت أمام القضاء.

١٦ ـ غسان بن جدو

١ ـ ما سأحاول إضافته كعربي لإخواني العرب هو إيضاح الفهم الإيراني لقضية الخلافات الحدودية وتأطيرها في السياسة الخارجية الإيرانية. لذلك سأسعى إلى أن أحدد أولويات السياسة الخارجية الإيرانية وكيفية تعاطيها مع الخلافات الحدودية.

٢ ـ المبادئ العامة للثورة والدولة في إيران هي: الإسلام، التشيع، الثورية، الثقافة الوطنية، المكانة الاقليمية والدولية، الحاجات الطبيعية لإيران كجزء من المجتمع الدولي.

وضمن الفضاء العام للمبادئ المذكورة حددت السياسة الخارجية الإيرانية أربعة أهداف لتحقيقها على الصعيدين المحلي والدولي، وهي توفير الأمن وتحقيق التنمية والرفاه الاقتصاديين، وكسب الاحترام على صعيد العلاقات الدولية، ثم نشر القيم والثقافة الوطنية.

٣ ـ في هذا الإطار تصنف أولويات السياسة الخارجية ضمن أربعة أنواع بحسب محدداتها، وهي: (أ) المكانة في النظام الإقليمي والعالمي، أو تحديد الدور الذي ينبغي أن تلعبه إيران، هل هو دور إقليمي أم عالمي أم محدود بالعلاقات الثنائية. (ب) تحديد المناطق الجغرافية التي توجد لإيران فيها أو معها مشاكل. (ج) تحديد القضايا والمسائل الإقليمية والدولية المرتبطة بنحو ما بالسياسة الخارجية لإيران، وقد حددها الخبراء الاستراتيجيون بخمسين قضية قسمت على أسس مختلفة، كالقرب أو البعد من أهداف السياسة الخارجية الأربعة المذكورة. (د) تحديد القضايا وتصنيفها ضمن مسائل لها أولوية قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، على النحو التالي:

(١) القضايا ذات الأولوية قصيرة الأمد هي حل مشكلة الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة، وحسم العلاقات مع العراق، ثم كيفية التعامل مع الموقف الدولي من قضية التسوية العربية ـ الاسرائيلية وتحديد طبيعة التفاعل معه.

(٢) القضية ذات الأولوية المتوسطة المدى هي تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية، ويشمل الديون الخارجية وارتباط التعاون الاقتصادي بالسياسة الإعمارية الجديدة في إيران بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، ثم تحديد أُطر التنسيق بين سياسات النفط والطاقة مع السياسة الخارجية، ثم تحديد السياسة والموقف المطلوبين إزاء روسيا وجمهوريات الاتحاد

السوفياتي السابق، وأخيراً كيفية الحصول على مكانة أفضل في منطقة الخليج والدول المحيطة بهذا الإقليم.

(٣) أما القضايا ذات الأولوية بعيدة المدى، فهي نشر الثقافة الاسلامية والإيرانية، وحل كليات المشاكل مع الغرب، ثم حل المشاكل مع العالم العربي. المقصود من عبارة قصيرة الأمد الفترة التي لا تتعدى السنة الواحدة؛ ومتوسطة الأمد الفترة التي تمتد من سنة إلى ثلاث سنوات؛ وبعيدة الأمد الفترة التي تتجاوز أكثر من ثلاث سنوات.

٤ ـ يبدو حينئذ مما سلف أن قضية الخلافات الحدودية ليست فقط من ضمن أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، بل أيضاً قضية ذات أولوية قصوى وحلها ينبغي أن يكون على المدى القصير، أي خلال عام واحد. والإمارات العربية تريد أيضاً حل الإشكال في أقرب وقت، لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الأمر يدخل في إطار الحسابات الدولية، خصوصاً في هذه الظروف الإقليمية والعالمية المعروفة، ولا سبيل أمامنا نحن العرب والإيرانيين إلا الحوار المباشر أو التحكيم الإسلامي أو التحكيم الدولي.

١٧ ـ يوسف الحسن

أود بداية أن أشير إلى أن هذا «البحث» الذي قدمه د. پيروز، قد سبق له ترديده، بل تقديم أجزاء كبيرة منه في ندوة عقدت قبل أكثر من عام في لندن في مركز الدراسات العربية الذي يديره عبد المجيد فريد. وهو جزء أو ملخص لكتاب له، وزعه على بعضكم خلال الندوة. ولا أضيف على ما قيل من أنه يمثل حرفياً وجهة النظر الرسمية، خصوصاً المتشددة منها، وبالتالي يسقط في امتحانات الأكاديميين والبحوث العلمية المحايدة والموضوعية.

وربما أعذره في تبنيه الرأي الرسمي الإيراني، فهذا حق من حقوقه، لكنني آسف لما حمله خطابه من تعالٍ وفوقية، ذكرتني بلغة الشاه البهلوي وعهده البائد... وحمل خطابه من الأخطاء والمغالطات ولوي الحقائق ما لا يجرؤ عليه باحث مبتدئ، لا أكاديمي مثله، يعيش منذ أكثر من عقد ونصف في الغرب وجامعاته.

في البداية، أود أن ألفت انتباهه إلى أن الاحتلال لا يعتبر سنداً قانونياً لممارسة السيادة، خصوصاً الاحتلال الذي تم بقوة وغطرسة حاكم مثل الشاه كان يجسد وينفذ استراتيجياً مبدأ نيكسون باعتماد الشاه كشرطي للخليج.

والسيادة الايرانية التي فرضت بقوة السلاح منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ حتى الآن ليست محسومة من دون اعتراض متصل من أصحاب الأرض، وأقصد حكومة الإمارات العربية المتحدة وشعبها. وإن مدة الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث لا تقارن بالفترة الطويلة جداً للممارسة العربية للسيادة على هذه الجزر.

وأعتقد أن الأخوة الإيرانيين هنا لا يخالفونني الرأي بأن إيران الجارة المسلمة قد

انتهكت مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى. وتجسد هذا الانتهاك بصور عديدة وأشكال مختلفة، من طرد السكان الأصليين إلى منعهم من بناء بيوت جديدة لهم، من تعيين حاكم إيراني للجزيرة إلى إقامة مطار فيها، إلى سيطرة كاملة على منافذها، إلى فرضها على المواطنين العرب الأصليين فيها قانوناً يجبرهم، إما على التجنس بالإيرانية أو طلب التصريح عند الدخول إليها، . . . إلى استخدامها عسكرياً في الحرب العراقية ـ الإيرانية. . . وإلى تغيير معالمها وأسماء مناطقها، وإحداث تغييرات ديمغرافية فيها، وغير ذلك من الأساليب والانتهاكات. لقد تم ذلك باعتراف رسمي إيراني. . . وهو انتهاك صارخ لترتيبات إدارية متفق عليها. . . ومن نافلة القول إن إعادة التأكيد على أن المذكرة نفسها تمت تحت التهديد الشاهنشاهي والإكراه والضغط البريطانيين. . . وهي تنص صراحة من غير لبس على أن السيادة على هذه الجزيرة معلقة. . . وأن هذه ترتيبات مؤقتة. أما جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى، فقد تم احتلالهما بالقوة والدم. ولقي هذا الاحتلال مقاومة رسمية وشعبية مسلحة. لقد أكره حاكم الشارقة السابق رحمه الله على توقيعها. وانتفى فيها شرط التعبير الحر والصريح عن الإرادة من جانب الطرف العربي الضعيف الموقع عليها. . . وسأعرض عليكم نص الإتفاقية، وستجدون أنها تصف بعبارات صريحة الوضع الإيراني في الجزيرة بأنه «وضع احتلال عسكري».

ولا أريد أن أرد على د. بيروز، وأقول إن لدي مئات الوثائق التي تثبت عروبة هذه الجزر التاريخية. فنحن هنا لسنا في محكمة للتحكيم. . . بل جئنا بعقل مفتوح لتبادل الرأي والأفكار التي يمكنها أن تسهم في عقلنة النزاعات مع إيران. . . وأن ندعو إخوتنا الإيرانيين إلى كلمة سواء. . . أن نسقط من خطابنا لغة الشاه القديمة، لغة الدم. . . لأننا نريد الخليج بحيرة سلام.

. . . وأتحدى من يقول إن هناك لغة وخطاباً أكثر تمسكاً بالأخوة الإيرانية والحرص على حسن الجوار معها، والدعوة المتواصلة إلى حل هذا النزاع السيادي على الجزر الثلاث بالطرق السلمية، من خطاب الإمارات العربية المتحدة بصورة خاصة ومجلس التعاون الخليجي بصورة عامة.

إن الإمارات العربية المتحدة لم تصمت على هذا الاحتلال طوال فترة السبعينيات، وأستطيع أن أقدم لكم صوراً عن المذكرات التي قدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية وأطراف أخرى إقليمية ودولية.

وهل يصدق أحد منكم أن الجزر لم تكن مأهولة كما يقول، وأتحداه أن يثبت لي أن إيرانياً واحداً كان يقطن هذه الجزر عندما تم احتلالها، كما أتحداه أن يعيد بنفسه أمامكم قراءة مذكرة التفاهم، وليرينا ما يدعيه بأن مادتين (الثانية والثالثة) تؤكدان «صراحة بأن السيادة هي لإيران على أبو موسى».

إن أكثر ما يخيفني في حجج پيروز مجتهد زاده قوله بأن الجزر كافة في بحر الخليج هي إيرانية، ويخص بالذكر دولة البحرين، مدعياً بطريقة خطابية غير علمية أن «كل

المؤلفات التي وصفها الجغرافيون والمؤرخون العرب والمسلمون تؤيد ذلك»!! أرجو أن يتقي الله في علمه ومعلوماته. . .

ولا أعتقد أن دعوته لإنشاء تجمع اقتصادي إقليمي في الخليج، هي دعوة صادقة، بعد أن أسمع منه هذا النوع من اللغة والنوايا والتهديد، أو حينما أسمع مسؤولاً إيرانياً كبيراً يقول: «من أراد الوصول إلى الجزر عليه أن يعبر بحراً من الدماء»، إنني أدعوه إلى حوار أخوي، وإلى حل سلمي لهذا النزاع، وإلى الاحتكام لمؤسسة قضائية معترف بها، وقد سبق لإيران أن احتكمت إلى محكمة العدل الدولية في نزاعاتها مع أمريكا حول الأرصدة المجمدة، وحول إسقاط الطائرة الإيرانية المدنية، كما أنه سبق لحكومة الشاه الأب أن تقدم بادعاءاته حول الجزر إلى عصبة الأمم.

١٨ ـ پيروز مجتهد زاده

في الواقع، إن الورقتين تحملان كلمات مشتعلة في بعض الأحيان، وخصوصاً في الموضوع الذي تناولته الورقة الثانية التي لم تحترم وحدة إيران وهويتها ووجودها الجغرافي على الناحية الشمالية من الخليج الفارسي عبر التاريخ.

في **الورقة الأولى**، يقدم الباحث نظرته الخاصة إلى حدود إيران الجغرافية وتاريخها، كما يستعمل أسماء مزيفة للإشارة إلى المقاطعة الإيرانية وخوزستان. وبهذا يكون الباحث قد فشل في حل المشاكل الراهنة، بالإضافة إلى إبراز أحد الأمثلة على محاولات العراق تغيير الأسماء الجغرافية لأمكنة إيرانية. أجد نفسي مجبراً في مثل هذا الوضع على أن أكون صريحاً وأشرح خلفية استعمال كلمة «عربستان». فكما هو متعارف عليه من قبل الجميع، وأنا متأكد من ذلك، إن اللاحقة «ستان» هي كلمة إيرانية معناها «مكان الـ» أو «أرض الـ»، وهي تستعمل في التعريف عن أسماء تتقدمها، مثل أفغانستان، ومعناها بلاد الأفغان، أو باكستان ومعناها بلاد «باكس»، وهي كلمة إيرانية أخرى ومعناها «النظيف» إشارة إلى المسلمين. في الوقت نفسه، تستعمل هذه اللاحقة في اللغة الفارسية العامية للاستخفاف بالناس والأمكنة. إنها تستعمل حتى في الحديث اليومي، وبشكل هزلي للإشارة مثلاً إلى مطعم يتردد عليه الهنود، فيقال عنه: «هندستان». لقد كان أحد شاهات قاجار من بدأ الإشارة، وبشكل غير رسمي وسلبي، إلى خوزستان، مستعملاً كلمة «عربستان»، وذلك خلال فترة لا تتجاوز الـ ٨٠ سنة في القرن الماضي، وكان هدفه أن يستهزئ بذلك الجزء من البلاد الذي تعيش فيه بعض القبائل العربية التي تتمسك بهويتها الإيرانية، وقد أظهرت ذلك خلال الحرب مع العراق.

إن الاسم المركب «عربستان» أو أية كلمة مركبة من «اسم مكان + ستان» هي كلمة فارسية يدرك الإيرانيون معناها واستعمالها في الطريقتين السلبية والإيجابية.

إن كلمة «عربستان» كانت تستعمل في العهد القاجاري بالطريقة الإيجابية للإشارة إلى الجزيرة العربية، وبالطريقة السلبية للإشارة إلى أجزاء من خوزستان. وهذه الكلمة

تستعمل اليوم بمعناها الإيجابي (وهي طريقة الاستعمال الطبيعية) للإشارة إلى «الجزيرة العربية»، فالسعودية بالفارسية هي «عربستان سعودي». وعليه فأنا لا أعتقد أن تعبيراً فظاً وعديم الاحترام كهذا، خصوصاً أنه يستعمل للإشارة إلى إخواننا العرب، يجب أن يستعمل من قبل الآلة العراقية للتحريض ضد إيران وكمبرر لاستبدال اسم خوزستان بعربستان.

إن كلمة «خوزستان» تستعمل منذ القدم، وبإمكاني إيجاد الكثير من الوثائق العربية حافظ فيها الباحثون العرب وغيرهم على هذا الاسم، كما فعلوا مع كل الأسماء الجغرافية الأخرى في التاريخ.

في الوقت نفسه، يظهر الباحث الكثير من الغضب في وصفه بعض الأحداث التاريخية الإيرانية. إنه يحتقر مثلاً محاولة نادر شاه أفشار استعادة العراق من العثمانيين. حتى إنه يشير إلى نادر شاه باسم «نادر قولي خان»، وهو لا يعتبر محاولة نادر شاه هذه كإحدى المحاولات الإيرانية ـ العثمانية العديدة لضم بلاد ما بين النهرين. إنه يصف حصار نادر شاه بغداد والموصل، فيراه «حصاراً تراجيدياً مريراً على بغداد» و«حصاراً شرساً على الموصل»، لكنه لا يستعمل الصفات ذاتها في وصفه الحصار العثماني أو غيره على مدن بلاد ما بين النهرين، وكأن الحصار المفروض من قبل الآخرين له طابع إنساني.

إن سرد الباحث تاريخ الأحداث والمعاهدات المتعلقة بالخلافات الحدودية يتسم بعدم الإنصاف. فهو يصف إيران بالعداء، بينما يعطي أعداءها العثمانيين والعراقيين صورة الطرف البريء. في النهاية يسرد الباحث بمرارة بعض الأحداث التي أدت إلى عقد اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥.

وعلاوة على ذلك، فهو يتحدث عن الاتفاقية ذاتها بارتياح من دون أن يذكر بأن في مرحلة ما قبل الاتفاقية لم يكن لإيران أية مطالب خارج نطاق اتفاقية ١٩٧٥، بينما لم تشهد علاقة إيران الجغرافية بجيرانها الآخرين أي تأثر بالثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩، فكيف يعتبر الباحث أن هذه المسألة الداخلية لإيران (أي سقوط الملكية وولادة الجمهورية الاسلامية) غيرت علاقتها الجغرافية بالعراق فقط؟ وكيف يبرر الباحث فكرته بأن هذه المسألة الداخلية لإيران قد أدت إلى وقف تنفيذ بنود اتفاقية الجزائر؟

بالإضافة إلى ذلك، يوجه الباحث نصائح كثيرة إلى إيران، فلا شك في أنه لو أخذ كل من إيران والعراق، ومثلهما من الدول، بهذه النصائح، لكان لدينا حياة أكثر سلماً وعالم أكثر مودة في منطقتنا.

إنني أقترح التقيد بالنصائح التالية أملاً في أن تساعد على إيجاد حل للمشاكل الحدودية بين إيران والعراق:

١ ـ رسالة الرئيس صدام حسين بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠ تمهد الطريق للعودة إلى اتفاقية الجزائر سنة ١٩٧٥.

٢ ـ المنع المطلق لإعادة تسييس قضية شط العرب وغيرها من القضايا الحدودية.

٣ ـ يجب أن يعمل مندوبون مختصون وأكاديميون، لا سياسيون أو دبلوماسيون أو عسكريون، على إيجاد حلول للجوانب التقنية للمشاكل.

في **الورقة الثانية**، لا يعترف الباحث بأن بريطانيا كانت قانونياً وفعلياً مسؤولة عن الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع للإمارات من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٩٧١. لو أنه اعترف بهذه الحقيقة لرأى الخلاف بين إيران والإمارات حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من المنظار الصحيح.

إن الباحث يشكو من تهديد إيران باللجوء إلى القوة سنة ١٩٧١ لاستعادة الجزر الثلاث، ويبرر من منظار القانون الدولي أن ذلك تصرف خاطئ، لكنه لم يشر كما يجب إلى أن إيران لم تلجأ حينها إلى القوة، فالتهديد كان جزءاً من مناورات سياسية وتكتيكية ضد بريطانيا. كان التهديد موجهاً إلى الإدارة البريطانية، وليس ضد الإمارات، فأعطت السلطات في ٨ أيار/مايو ١٩٧١ تعليمات للقوات الإيرانية بإطلاق النار على أية طائرة تمر فوق تلك الجزر.

يشكو الباحث أيضاً من زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني جزيرة أبو موسى، ويصور هذه الزيارة بأنها تجاوز لمذكرة التفاهم سنة ١٩٧١ بين إيران والشارقة. لكنه لم يحدد في أي بند من تلك المذكرة يحرم على رئيس كل من البلدين الطرفين زيارة هذه الجزر؟ أو في أي قانون دولي يمنع رئيس دولة من زيارة أرض تحت سيادة تلك الدولة؟

إن الباحث يشير ليس فقط إلى الجزر الثلاث المختلف عليها بأنها «جزر عربية»، ولكن أيضاً إلى جزر هنجام وصري الايرانيتين من دون أي شك، وقد أسماهما: «هنغام العربية» و«صري العربية». وهو يقول إن شركة الوادي الذهبي العربية اكتشفت سنة ١٩٢٣ كميات من الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز، فقامت إيران باحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيراني. وهكذا يلمح الباحث إلى أن جزيرة هرمز كانت أيضاً جزيرة عربية لأن شركة عربية اكتشفت بعض المعادن فيها. إن هذا يتعدى حدود العقلانية في دراسة مشاكل الأراضي بين إيران والبلدان العربية. إن الباحث يشير إلى المرفأ الإيراني بندر لنكه، بقوله «لنكه العربية»، وهو ينكر وجود إيران التاريخي والجغرافي على الناحية الشمالية للخليج الفارسي. عندما قرأت ذلك، ظننت أنه من الأفضل أن أحضر نفسي لقراءة أشياء أخرى في البحث عن «مشهد العربية» و«طهران العربية». إنه يقول إن إيران مؤلفة من قوميات عديدة تناضل كل منها للانفصال عن إيران. وهو يكرر أفكاره الوهمية حول الجغرافيا السياسية لإيران من دون أن يعطي أي دليل على صحة هذه الأفكار. إنه يتجاهل أيضاً كون إيران وطن ـ دولة ودولة لأمة واحدة مكونة من إثنيات عدة، مثل الفرس والأكراد والبلوش والمزندرانيين والآزريين، وهي جماعات عرقية تنتمي إلى الفرع الهندي ـ الإيراني من الشعوب الهندية ـ الأوروبية، باستثناء جماعات من الأتراك في شمال شرق إيران وثلاث أو أربع قبائل عربية الأصل تعد من بين الأقليات في خوزستان.

إن الباحث يقول بأن إيران «احتلت» الجزر الثلاث في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، «بعد ساعات قليلة من إعلان الإمارات استقلالها». إن هذا قول خاطئ. لقد أعيدت هذه الجزر إلى إيران في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، كما أن الوصاية البريطانية على الإمارات انتهت رسمياً في الأول من كانون الأول/ديسمبر، بينما أعلنت الإمارات استقلالها في ٢ كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة. وهكذا تكون الجزر قد أعيدت إلى إيران قبل أن ترفع بريطانيا وصايتها عن الإمارات.

يقول الباحث إن «توقيع التسوية الالزامية بين حاكم الشارقة وحكام إيران» تم تحت تأثير الضغوطات. هذا أيضاً قول خاطئ. وإلى جانب الأسباب التي ذكرتها في بحثي، من المفيد الإشارة إلى أن حاكم الشارقة كان يستلم من حكومة إيران (وليس «حكام إيران») ١,٥ مليون دولار سنوياً لمدة تسع سنوات. بالنسبة إلى رأس الخيمة، كان الاتفاق يقترح أن تدفع إيران ثمن طنب الكبرى وطنب الصغرى لكن إيران رفضت شراء جزيرتين تعتبرهما ملكاً لها.

أما في حديثه عن الخلفية التاريخية لـ «ملكية» القواسم للجزر الثلاث وبندر لنكه، فيقول الباحث إن «نفوذ القواسم امتد في القرن الثامن عشر إلى الساحل الشمالي، حيث استقر بعضهم في منطقة لنغا ووضعوا الجزر الثلاث والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم». بقوله هذا ومن دون أن يذكر بأن في ذلك الوقت كانت لنغا والجزر التابعة لها جزءاً من إيران، يعتبر الباحث، أو يريد أن يعطي انطباعاً بأن الشواطئ والجزر المذكورة كانت جزءاً من القطب الشمالي أو من قارة اكتشفت حديثاً خالية من السكان ولا يملكها أحد.

تحت عنوان «التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى» يقدم الكاتب ادعاءات لا برهان لها ضد إيران، ويقوم في ما بعد باتهام إيران بافتعال الاضطرابات سنة ١٩٩٢ حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. لا أعتقد أن هناك حكومة تفتعل اضطرابات على أراض تحت سيطرتها. لكن الباحث يؤكد حصول ذلك. ويلفق حكايات عديدة ليقدمها بمثابة حقائق تدل على وضع إيران الداخلي.

ثم يدعو القارئ إلى اختيار واحدة من هذه الحكايات لتكون السبب في ما يزعمه حول افتعال إيران اضطرابات على أراضيها. إن هذه الحكايات الخيالية ليست إلا رؤية غير واقعية للأحداث، ومن الأفضل عدم مناقشتها.

في جزء آخر من بحثه، يقول الكاتب إن الولايات المتحدة تتزعم النظام العالمي الجديد، وهو يدعو العرب والإيرانيين إلى تحسين سلوكهم في ظل هذا النظام الجديد. ليس هناك نظام عالمي جديد، فعلى عكس ما تحاول تلفيقه بعض الشخصيات الأمريكية حول وجود مثل هذا النظام في الجيوسياسية العالمية بزعامة الولايات المتحدة، إن النظام العالمي المتغير يدل كل الدلالة على التوجه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، ربما باستثناء سيطرة الولايات المتحدة على أجزاء من الشرق الأوسط. إني أتفهم بصدق الارتياح

الكويتي لنظام عالمي جديد تحكمه أمريكا، ولكن على الباحث أن يتفهم أن هناك عدم ترحيب من جميع الدول بنظام عالمي تحت سيطرة قوة واحدة.

في ختام البحث، يتحدث الكاتب عن «اندلاع الأزمة بين العرب وإيران». لست موافقاً على هذه الرؤية. فليس هناك أزمة بين العرب وإيران، إنما هناك خلافات حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بين إيران والإمارات العربية المتحدة التي تدعمها بعض بلدان مجلس التعاون وبلدان إعلان دمشق.

١٩ ـ محمد علي مهتدي

أعتقد أن د. مجتهد زاده أشار إلى نقطة مهمة جداً، وهي أن هناك خلافات حدودية عربية ـ عربية وعربية ـ إيرانية. فلماذا كل هذه الضجة حول الخلافات العربية ـ الايرانية، في حين نشهد تعتيماً وعدم اكتراث بخلافات الحدود بين الدول العربية. لكن د. سيار الجميل يقول إن الخلافات العربية ـ العربية هي سياسية في حين أن الخلافات العربية ـ الايرانية على الحدود هي خلافات تاريخية.

أتساءل: هل إن الخلافات الحدودية بين العراق والكويت سياسية؟ وكذلك الخلافات بين قطر والعربية السعودية!؟

٢٠ ـ شملان العيسى (يرد)

أثار أحد الإخوة الإيرانيين بأن أحد الأسباب الرئيسية لتدخل إيران في جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ كان دخول دخلاء أجانب آسيويين وعرب إلى الجزيرة وتم إبعادهم جميعاً لأن ليس بينهم مواطنون من دولة الإمارات، وأن إيران لم تقم بإبعاد المواطنين.

١ ـ ردنا على مثل هذه المداخلة هو أننا في الخليج (المواطنين)، نشكل أقلية سكانية في بلداننا لاعتبارات كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا... لكن يمكن القول بأن معظم العمالة في الخليج جاءت من دول آسيوية وعربية، وهؤلاء الناس البسطاء الذين ذهبوا إلى جزيرة أبو موسى للعمل لم يكونوا عملاء للاستعمار الغربي أو لدولة الإمارات، بل كانوا عمالة من دولة الإمارات تريد العمل في الجزيرة... لا يعقل أن نصدق بأن إيران لا تعرف التركيبة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢ ـ يحاول د. ميلاني، من إيران، أن يقول لنا حقائق نعرفها جميعاً وهي أن إيران ليست مستعدة للانسحاب من الجزر العربية، وأن الحكومة والشعب الإيراني متفقان على رفض الانسحاب من الجزر. وأكد أن إيران غير مستعدة لقبول الواسطة سواء من محكمة العدل الدولية أو المنظمات الدولية.

الغريب أن د. ميلاني في تعليقه يذكر بأن إيران تسعى إلى حل سلمي للصراع... نحن من جهتنا كعرب نوافقه الرأي ونطرح عليه تساؤلاً بسيطاً، وهو كيف يمكن حل المشكلة سلمياً إذا كانت إيران ترفض مبدأ المفاوضات حول الجزر وترفض كذلك الذهاب

إلى محكمة العدل الدولية.

٣ ـ إن د. زامل سعيدي مستاء من استعمالي كلمة «شهر العسل قد انتهى»، وأنني رددتها باللغة العربية والإنكليزية، وأن قصدي منها هو إثارة الخلافات بين العرب والإيرانيين.

أود أن أرد عليه بالقول بأن قصدي من العبارة لم يكن الإساءة إلى إيران، بل القصد منها هو محاولة خلق روح من المرح لأن الندوة اليوم بدأت تناقش جدياً المشاكل العالقة بين العرب وإيران، أما بالنسبة إلى قوله بأنني متشائم من مستقبل إيران، فإن ردنا على ذلك هو أنني شخصياً لست متشائماً، بل متفائل. لكنني ألاحظ أن هناك مغالاة في رسم صورة وردية عن الأوضاع في إيران من قبل الأكاديميين الإيرانيين.

إننا نأمل أن تحقق إيران كل ما تصبو إليه من تقدم ونجاح، لكن التمنيات والتفاؤلات، وحتى الصلوات شيء، وتقدم إيران وتطورها شيء آخر.

إن تقدم الأمم وتطورها في مجال التنمية لا يأتي عن طريق رفع الشعارات وترديدها، بل إن ذلك يتطلب عملاً جاداً وصبوراً يعتمد على العلم.

ذكر أحد الأخوة العرب بأنني متخوف من إيران والإيرانيين في الخليج، وبدا ذلك واضحاً من تعليقاتي السلبية تجاه إيران... هذا غير صحيح لأن ورقتنا هي عن الخلافات العربية ـ الإيرانية حول الجزر، ولم أذكر فيها أي شيء عن تخوفنا من الإيرانيين، والدليل على عدم تخوفنا من الإخوة الإيرانيين، هو وجود أعداد كبيرة من الإيرانيين يعملون في الدول الخليجية، حتى إن أعداد بعضهم قد تفوق أعداد المواطنين في هذه الدول... ليس صحيحاً القول بأننا نعادي إيران.

٢١ ـ سيار الجميل (يرد)

لا بد لي من أن أوضح بعض «الأفكار» التي اضطربت في فهمها أذهان المداخلين الإيرانيين مع خالص الشكر لاهتمام الزملاء العرب بما قدمته:

١ ـ إن ما أعرفه منذ زمن ليس بالقصير أن المفاوضين الايرانيين يشحنون أنفسهم بالتشنج في معالجة قضايا العلاقات والخلافات بين الطرفين. ولم يحسن الزميلان الإيرانيان، المحاضر والمعقب، فهم ورقتي التي أراداها أن تكون بمنأى عن مواريثنا التاريخية المشتركة المعقدة.

٢ ـ لقد قلت إن الخلافات العراقية ـ الايرانية الحدودية والإقليمية قد حسمت للفترة بين ١٩٣٧ ـ ١٩٥٨، لماذا؟ لأن حواراً فاعلاً وليس صامتاً كان متواجداً في الساحة وقت ذاك، وقد تمخض ذلك على يد كل من الملك فيصل الأول ونوري السعيد منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى سقوط الملكية عام ١٩٥٨. ولكن إيران كانت منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى اليوم خارقة للاتفاقيات.

٣ ـ أما «الحدود» السياسية بيننا وبين إيران فلم تحددها بريطانيا، ولكنها أنتجت بدفع بريطاني وبجهود هيئة دولية أشرفت ميدانياً على تخطيط الحدود وباستخدام «دعامات» لأول مرة ضمنت الحقوق الجغرافية للطرفين، معنى ذلك: أنها «حدود» دولية بين دولتين غدا لهما ميراث تاريخي وجغرافي من الخلافات الحدودية والإقليمية، فهي ليست كـ«الحدود» التي تفصل بين الدول العربية.

٤ ـ عندما تحدث د. پيروز مجتهد زاده في موضوعه عن الخلافات العربية الايرانية وبفوقية واضحة، بدا لي وكأنه يرد على موضوعي قبل أن ألقي الموضوع وكان قد قرأ «الموضوع» الذي كتبته، وما كان هذا من شأنه لأن هناك معقباً يمكنه أن يضيف ويناقش. أما قوله بأن لا فائدة من الرجوع إلى التواريخ لفهم الأوضاع المعاصرة فهذا فهم قاصر لا يمكننا قبوله مطلقاً، لأن كل أمراض اليوم مصادرها في الأمس، فإذا لم نفهم تلك «المصادر» فلا يمكننا فتح صفحة جديدة.

٥ ـ لقد ذكرت في بداية تقديمي هذا البحث أن ثمة اختلافات وتباينات في المعلومات والأحداث والنصوص لأن هناك ركاماً من المشاكل المتوالية على مر السنين والعقود، وخصوصاً منذ معاهدة أرضروم الثانية حتى معاهدة الجزائر. ونحن نعرف كيف تُختلق الاختلافات لتبنى بعد ذلك مواقف وكيف تُخرق الحدود لكي تتأجج بعد ذلك الأوضاع!

٦ ـ لا بد لي من أن أقول رداً على ما قاله المعقب د. جمشيد ممتاز، بأن المعلومات التي ذكرها حول معاهدة ١٩٣٧ أشكك في مصادرها، لأن المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها وثائقية أو موثقة توثيقاً أكيداً على النصوص الرسمية والبنود والاتفاقيات والرسوم والخرائط، وكلها تحتفظ بها وزارات الخارجية في كل من العراق وإيران وبريطانيا. ويمكنني أن أعرض عليكم خرائط دولية تتواجد في حوزتي الآن، توضح استحوازات إيران على المنطقة العراقية.

٧ ـ أما بصدد ما ذكرته حول عدم فهمنا ماهية الغرب، وهي حقيقة واضحة عندي، فالغربيون يعرفون عنا وعن دواخلنا أكثر مما نعرف عنهم وعن دواخلهم. لقد كتبوا ويكتبون عنا أكثر مما كتبناه ونكتبه عنهم.

٨ ـ أشكر لـ د. خير الدين حسيب تساؤلاته، وأود أن أقول: (أ) لقد قادت الظروف الصعبة إلى اندلاع الحرب عام ١٩٨٠، ولما لم تحسم الأمور بين الطرفين إلى يومنا هذا، ولما كنا نتابع تلك الظروف والأحداث، فإننا نأمل من الطرفين أن يستقر السلم بينهما. (ب) بصدد الفقرة الثالثة حول الاعتراف بالحقوق التاريخية والجغرافية المشروعة، صحيح أنه علينا طي صفحة الماضي لطي أحداثه وقساوتها، ولكن ليس طي الحقوق التاريخية والجغرافية المشروعة، وأؤكد شرعية تلك «الحقوق» لأن معاهدة الجزائر ١٩٧٥ قد استندت في بنودها إلى معاهدة ١٩٣٧ وإلى بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣ وإلى اتفاقية تخطيط الحدود عام ١٩١٤.

٢٢ ـ پيروز مجتهد زاده (يرد)

١ ـ من المؤسف جداً أن نجد أنفسنا هنا نتجادل حول اصطلاح جغرافي متبع منذ نحو ٣٠٠٠ سنة. إن التعبير «الخليج الفارسي» يستعمل منذ زمن اليونانيين والرومانيين. وحتى عن قول القرآن الكريم ﴿**مرج البحرين يلتقيان**﴾[٢]، يقول كل من ابن الفقيه والمقدسي وغيرهما من الجغرافيين والمؤرخين العرب بأن «الله يعني بحر الفرس والروم». هناك آلاف من الخرائط الحديثة والقديمة من جميع البلدان تثبت تسمية «الخليج الفارسي». لقد أعلنت الأمم المتحدة رسمياً، وفي مناسبات عدة، بأن اسم هذا البحر هو «الخليج الفارسي» علماً أن جميع الدول، باستثناء بعض الأطراف العربية، لا تعرف له تسمية أخرى غير تسمية «الخليج الفارسي».

سيدي الرئيس، ما هي المصالح التي كانت تخدمها تلك الجهود التي بذلها التيار القومي العربي المتطرف في الستينيات، والنزعات البعثية في السبعينيات، وغيرها لتغيير هذه التسمية؟ لم تفعل إلا تقسيم الإيرانيين والعرب الذين كانت وحدتهم تهدد مصالح الاستعمار الجديد والامبريالية الجديدة في منطقتنا. لو كنا نطلق على الخليج الفارسي تسمية «الخليج الإيراني» لكان العرب على حق في تقديم شكواهم. نحن الإيرانيين نحترم المبادئ المعنوية التي تحكم المجتمعات الحضارية. هناك نهر وبحر يفصلان إيران جغرافياً عن جيرانها العرب. إنهما «بحر عُمان» و«شط العرب». نحن الإيرانيين لم نحاول ولن نحاول تسميتهما «بحر إيران» و«شط إيران». الهدف هو أننا نلتزم بتلك المبادئ. أنا نفسي أيها الرئيس لن أوافق على أية محاولة لباكستان مثلاً، بتبديل اسم «المحيط الهندي» باسم «المحيط الباكستاني» أياً كانت الأسباب، لأنني جغرافي ومؤرخ.

إن الذين يقولون بأن تسمية «الخليج الفارسي» تشكل تعسيراً لغوياً، يجب أن يدركوا أن تلك هي مشكلة اللغة العربية، وأنه لا يجوز لوم الآخرين على ذلك؛ إن بإمكانهم القول «خليج الفرس». أما الذين يشيرون إلى بعض الخرائط التي تذكر اسم «خليج البصرة» أو «خليج شيء» أو آخر، يجب أن يفهموا أن محاولة المقارنة بين اثنين أو ثلاثة أو عشرة أدلة من هذا النوع وبين آلاف الخرائط وغيرها من الأدلة المأخوذة من أرشيف العرب والدول الأخرى التي تؤكد تسمية «الخليج الفارسي»، هي محاولة غير عقلانية.

يجب أن يعرفوا أن بإمكاننا أن نشير إلى بعض الخرائط القديمة التي تعطي أسماء أخرى لشط العرب وبحر عُمان، لكننا لا نحاول تغيير أسماء هذه المعالم الجغرافية معتمدين على مثل تلك الأدلة الثانوية وغير المتناسقة، لأننا نعرف أن تلك المحاولة غير عقلانية ولا تدل إلا على عدم احترام المبادئ الدولية المتعارف عليها، أي عدم احترام

---

(٢) المصدر نفسه، «سورة الرحمن،» الآية ١٩.

التاريخ والجغرافيا. إن تسمية «الخليج الفارسي» لا تجعل من هذا البحر ملكاً لإيران، كما أن تسمية «بحر عُمان» لا تجعل من ذلك البحر ملكاً لعُمان. ونحن نعلم تماماً أن مثل تلك القضايا التي توقع الشقاق بين العرب والإيرانيين تخدم الغايات السيئة ضد مصالحنا المشتركة في منطقتنا المشتركة.

٢ ـ بالنسبة إلى الاتهام الذي يقول بأنني أكرر وجهة نظر الحكومة الايرانية، أقول إنه من الممكن توجيه هذا الاتهام إلى أي شخص من أية جهة. ولو أن الذي وجه ذلك الاتهام على معرفة جيدة بأعمالي لعرف أنه افتراض خاطئ في الواقع، قد يكون العكس أكثر واقعية. إنني أجمع وأنشر أفكاراً ووثائق تفيد الحكومات. في الحقيقة يمكننا القول بأن الحكومة الايرانية تجد إفادة من أفكاري وأبحاثي.

كان هناك أيضاً افتراض بأن مذكرة التفاهم سنة ١٩٧١ بين إيران والشارقة كانت صفقة بريطانية حصلت فيها إيران على جزيرة أبو موسى مقابل تنازلها عن البحرين. يجب أن نرد على هذا الافتراض بالنفي المطلق. فمنذ سنة ١٩٠٣ حين أعطى البريطانيون جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى الإمارات العربية المتحدة، حتى سنة ١٩٧١ حين أعادوها إلى إيران، كان الايرانيون يبذلون أقصى جهدهم لاسترجاع هذه الجزر وكادوا على مراحل عديدة ينجحون في السيطرة عليها. ولقد نجحوا في استعادة طنب الكبرى لفترة قصيرة. إنه حدث موثق شرحته في كتابي عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والذي قامت بنشره جامعة لندن. وفي مراحل أخرى كان البريطانيون يطمحون إلى عقد صفقة من النوع المذكور، فكان على أساس تلك الطموحات البريطانية القديمة أن كتبت جريدة **الأهرام** سنة ١٩٦٨ حول احتمال عقد اتفاق من هذا النوع بين بريطانيا وإيران. ولكن مع الزمن تبين أنه احتمال خاطئ، لأن إيران كانت وقتها تطالب بالبحرين والجزر الثلاث معاً.

إن الذي حصل سنة ١٩٧١ هو التالي: عندما قرر البريطانيون الانسحاب من المنطقة وخلق فدرالية من الإمارات العربية المتحدة، أعلنت إيران أنها لن تعترف بفدرالية تتضمن جزءاً من أراضيها، أي الجزر الثلاث. كما أعلنت العربية السعودية أنها لن تعترف بفدرالية تتضمن جزءاً من أراضيها، أي واحة البريمي. وقد أعلن العراق أنه نظراً إلى خطة بريطانيا الامبريالية، فهو لن يعترف بفدرالية تكون تحت وصايا بريطانيا. كان هذا الوضع يشكل عقبة في وجه تأسيس وحدة الإمارات، ولإزالة هذه العقبة قررت بريطانيا الاتفاق مع أقوى دولة في المنطقة ـ إيران ـ والتفاوض معها على قضية هذه الجزر بعد ٦٧ سنة من تأجيل الوعود لإجراء مثل هذه المفاوضات. إن اتفاق عام ١٩٧١ حول الجزر كان «التسوية المتفق عليها» لمشكلة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بين إيران من جهة، وبريطانيا عن الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى. وما لم نحترم مثل هذا الاتفاق الرسمي، فماذا علينا أن نحترم، ولماذا نطالب بمحادثات سلام لتسوية المشاكل؟

وأخيراً، بالنسبة إلى موضوع اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية المشكلة حول مطالبة الإمارات العربية المتحدة بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، أود أن ألفت انتباهكم إلى ما يلي:

أ ـ لقد سبق أن حدث ذلك عندما تقدم كل من الجزائر والعراق وليبيا واليمن الجنوبي (سابقاً) والكويت والإمارات العربية المتحدة، بشكوى إلى مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، تطالب بالتحكيم الدولي. لقد عالج مجلس الأمن طلبها في ٩ كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها وأقر عدم صلاحيته. أما إذا أرادت الإمارات العربية المتحدة المحاولة مجدداً فالقرار عائد لها.

ب ـ إن مذكرة التفاهم عام ١٩٧١ بين إيران والشارقة تحت إشراف، ومن خلال، الحكومة البريطانية تحدد الوضع الشرعي لجزيرة أبو موسى. إذا كانت الإمارات العربية المتحدة الآن تريد أن تنكر هذه المذكرة عن طريق اللجوء إلى التحكيم الدولي، فعليها أن تجعل ذلك واضحاً تماماً.

ج ـ إن الاتفاق الذي تم بموجبه إعادة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إيران سنة ١٩٧١ كان تسوية مبنية على مفاوضات بين مختلف الأطراف. وإن كان ذلك غير صحيح، بإمكان بريطانيا أن تقدم شكوى ضد إيران، بما أنها كانت لم تزل تدير الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع للإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك لم تتقدم بريطانيا بأية شكوى، كما أن مجلس الأمن أكد في ٩ كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة أن بريطانيا تفاوضت مع إيران حول تلك المسألة.

علاوة على ذلك، إن هذه الجزر في حوزة إيران وهي لا ترى أي دافع للجوء إلى التحكيم الدولي. إذا جاء أحدهم إليك وطالب بمنزلك، هل تذهب مباشرةً إلى المحاكم؟ إن فعلت ذلك، فإنك ستضيع وقتك في المحاكم.

على أية حال، لقد قدمت في نهاية كتابي، وبحثي في هذه الندوة، اقتراحاً لتسوية المشكلة الحالية عبر الحوار. لا يمكن لمثل تلك الحوارات بالتأكيد أن تتم طالما أن أحد الطرفين أو كليهما يحاولان تسييس المسألة وتدويلها، وبهذا، إعطاء المبررات لتمديد الوجود العسكري الأجنبي في منطقتنا. من المؤكد أنه لا يمكن اتهام إيران بذلك.

الفصل الثامن

القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها (الورقة العربية)

سعد ناجي جواد(*)

أولاً: كيف يفهم العرب والإيرانيون مسألة الأقليات بصورة عامة

ظل الموقف العربي والإيراني من مسألة الأقليات قبل الحرب العالمية الأولى وقيام الدول القومية في المنطقة معتمداً بصورة أساسية على الفهم الإسلامي المرن للمشكلة، والذي لم يفرق بين قومية وأخرى، وإنما اعتمد الإيمان كأسلوب للمفاضلة. وعلى الرغم من أن القرآن الكريم قد ميّز العرب من غيرهم بقوله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾(1)، إلا أن هذا التميز جاء مقيداً بقوله تعالى: ﴿**تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**﴾(2). في حين: ان آيات القرآن الكريم الأخرى وأحاديث الرسول الكريم ﷺ أكدت على عدم وجود أي فرق بين شخص وآخر إلا بالتقوى مثل الآية: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾(3) والحديث «لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى» وغيره من الأحاديث الأخرى الكثيرة. إن الدين الإسلامي والممارسة السياسية للحكام المسلمين ظلا، حتى بالنسبة إلى غير المسلمين والذين فضلوا الاحتفاظ بتميزهم، يحترمان هذه

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(1) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

(2) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

(3) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

الفوارق. وفُرضت عليهم ضريبة تجنبهم الحرج، المتمثل في العمل في الجيش الإسلامي وخدمة أهداف الدولة الإسلامية. لذا لم تبرز في ظل الإسلام والدولة الإسلامية مشكلة الأقليات العرقية التي اعتنقت الإسلام أو التي لم تعتنقه. وظل الإسلام هو الرابطة الأساس والحامي الوحيد في هذا المجال. وازدادت هذه الرابطة عمقاً عندما وجد المسلمون من غير العرب أن حقيقة كونهم غير عرب لم تشكل عائقاً أمامهم في التمتع بالحقوق والامتيازات كافة التي يتمتع بها العرب في داخل الدولة الإسلامية، بل إن هناك أمثلة كثيرة على تمكن أبناء الأقليات من الاستئثار بالحكم وتصفية العناصر العربية في الحكم. وهناك أمثلة أكثر على الصراع بين العناصر العربية وغير العربية للسيطرة على الحكم أو التلاعب بمصير الدولة المركزية. إلا أن ما يجب أن يقال إن انتصار العناصر غير العربية في مثل هذه الصراعات لم يكن يعني نهاية الدولة الإسلامية العربية (باستثناء المحاولات العثمانية المتأخرة)، وإنما كانت تعني الاستمرار في تحقيق الأهداف الإسلامية. وما قام به صلاح الدين الأيوبي خير مثل على ذلك.

وهكذا يمكن القول إن الصراع ظل يدور في إطار الإسلام، إطار السلطة السياسية للدولة المسلمة، ولا يمكن اعتبار، ما كان يحدث آنذاك، محاولات تقوم بها أقليات للحصول على حقوق قومية.

في نهاية القرن التاسع عشر بدا واضحاً أن الأفكار القومية قد أصبحت ذات تأثير في عدد غير قليل من شعوب المنطقة. وأصبح أمر المطالبة بحقوق قومية أمراً مألوفاً. وعلى الرغم من أن الأكراد لم يشكلوا في تاريخهم دولتهم المستقلة أسوة بشعوب المنطقة، وبالتالي فإن شعورهم القومي ظل متأخراً بعض الشيء، إلا أن هذا لم يكن يعني عدم ظهور مثل هذا الشعور بينهم. وقد أصبح من مهمات الدول المركزية الحاكمة آنذاك (العثمانية والصفوية) وضع حد للشعور القومي المتزايد والمحاولات القومية الرامية إلى تثبيت حقوق القوميات المحكومة من قبلهم، بل إن القوميات المختلفة تعاونت لمجابهة محاولات الدولة العثمانية لتتريكها. من ناحية أخرى، فإن الصراع ما بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية أدخل الأكراد طرفاً مباشراً فيه بسبب كونهم يقطنون المناطق التي فصلت بين الدولتين. وقد تم استغلال الأكراد كمقاتلين لحماية حدود الدول التي ينتمون إليها مقابل حصولهم على بعض المكاسب كتأسيس بعض الإمارات. وقد وضعت هذه العملية الأكراد في كلا الدولتين على طرفي الحدود يقاتل أحدهم الآخر من أجل حماية مصالح دولهم. وربما يفسر ذلك سر استعداد الأكراد الدائم للاقتتال في ما بينهم وعدم استعدادهم للتعاون المشترك.

أشّرت بداية القرن العشرين، وبالتحديد أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، ظهور دول جديدة على أنقاض الامبراطوريات القديمة. وبدأت الأقليات تنظر إلى نفسها نظرة أخرى. ففي الدول الصغيرة الجديدة أعطيت القوميات الغالبة حق تأسيس دولة والاستئثار بالحكم، وأهملت الأقليات الأصغر. وإذا كان يمكن تفسير ما فعلته الإدارات الأوروبية

الاستعمارية بأنه محاولات ناجحة لبذر بذور الشقاق والفرقة بين أبناء المنطقة وشعوبها، فإنه لمن المؤسف أن تنجرف القوميات الغالبة الحاكمة وراء هذه المحاولات وأن تتناسى ما قاسته هي من محاولات صهر من الحكومات السابقة (العرب في ظل الأتراك مثلاً)، وأن تعمد هي إلى اضطهاد القوميات الأصغر، أو في أحسن الأحوال أخذت تنظر إلى الأقليات نظرة ريبة وشك. لقد ظهرت هذه المشكلة في العراق بالذات وهو القطر العربي الأكثر تنوعاً وتعدداً من ناحية الأقليات، حيث كانت نسبة من اتهم من الأكراد بالتواطؤ مع الانكليز أكثر بكثير من نسبة المطالبين بفهم حقيقة مشاعرهم وتلبية رغباتهم القومية، أو الرامية إلى الاحتفاظ بتميزهم القومي. وحدث الأمر نفسه في سوريا حيث اتهم الأكراد بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي ضد أهداف الحركة الوطنية.

وفي إيران لم يختلف الأمر كثيراً عن ذلك. فلقد ظهر واضحاً أن القومية السائدة (الفارسية) كانت غير مستعدة للقبول بمطالب الأقليات الأخرى ولا حتى التحدث عن وجود أقليات، لأن ذلك كان من وجهة نظر الفرس سيعرض وجود الدولة الإيرانية لخطر الزوال. وحدث أمر مشابه لما حدث في العراق وسوريا عندما بدأت الدولة الإيرانية تتهم الأكراد (وغيرهم من الأقليات المجاورة) بالتعاون والتواطؤ مع الاتحاد السوفياتي السابق ضد مصلحة الدولة الإيرانية. ثم جاء تأسيس جمهورية مهاباد في عام ١٩٤٦ وبدعم سوفياتي ليؤكد هذه المخاوف ويزيدها.

ومقابل ازدياد مطاليب الأكراد بحقوقهم القومية، هذه المطاليب التي كانت مبررة بحقيقة أنهم كغيرهم من شعوب المنطقة يستحقون الحصول على دولتهم، ازداد عمل القوميات الحاكمة الأكبر على تأسيس دولة تتصف بالمركزية العالية، وبالتالي فإن الأقليات أصبحت معرضة إلى فقدان حتى القليل من (الاستقلالية) أو (اللامركزية) التي تمتعت بها أثناء حكم الدولتين العثمانية والصفوية، بل حتى في ظل الحكم الاستعماري المباشر. وهكذا كان على الأكراد أن يتقبلوا الوضع الجديد ويتعاونوا معه، والمبني على المعادلة غير العادلة التي تقول إن الدول التي يعيشون فيها هي دول قومية (عربية، فارسية، تركية) وإنهم يجب أن يرضوا بما تمنحهم إياه القومية الحاكمة.

لقد جاءت تجربتا مهاباد وإنشاء الكيان الصهيوني في قلب فلسطين لتزيدا من معاناة الأكراد، حيث أصبحوا يضطهدون في إيران بسبب تخوف الحكومة من قيام تجربة مماثلة، في حين انهم اضطهدوا في الوطن العربي بحجة عملهم على إنشاء (إسرائيل) أخرى في شمال العراق من دون اعتبار لحقائق التاريخ والجغرافيا وكونهم أبناء هذه المنطقة وليسوا طارئين عليها.

ثانياً: ظهور المشكلة الكردية في العراق وإيران

يقطن الأكراد في العراق في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية، يجاورهم في المنطقة الشمالية الغربية من إيران أكراد إيران. ويتفوق أكراد إيران عدداً على أكراد العراق، حيث

يبلغ تعداد نفوسهم ما بين خمسة ملايين ونصف مليون وستة ملايين ونصف مليون نسمة، في حين أن عدد أكراد العراق يتراوح ما بين مليونين ونصف وثلاثة ملايين ونصف نسمة[٤]. إلا أن نسبة أكراد العراق بالنسبة إلى عموم نفوس العراق أكبر من نسبتهم في إيران، حيث يشكل أكراد العراق نسبة ١٥ ـ ٢٠ بالمئة من نفوس العراق، في حين أن نسبة أكراد إيران تتراوح بين ٩ ـ ١١ بالمئة من التعداد العام لنفوس ذلك البلد.

لم تظهر المشكلة الكردية كمشكلة عرقية أو مشكلة أقلية في مواجهة أغلبية مغايرة في بلدان الشرق الأوسط (تركيا، إيران، العراق، وسوريا) إلا في بداية القرن الحالي، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تجلت وبوضوح نية الحلفاء الرامية إلى تأسيس دول جديدة في المنطقة على أنقاض الدولة العثمانية المهزومة. وتأكدت هذه الرغبة في مقررات مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في عام ١٩١٩. وعلى الرغم من أن الأكراد قاموا بإرسال من يمثلهم إلى هذا المؤتمر أسوة بالعرب والأرمن من أجل تثبيت حقوقهم في الاستقلال، واعتماداً على مبادئ ويلسون الأربعة عشر، إلا أن محاولتهم هذه أخفقت في حين نجح العرب في الحصول على دول متفرقة. من ناحية أخرى، وفي عام ١٩٢٠، حصل الأكراد على وعد بتأسيس دولة خاصة بهم في وثيقة دولية هي معاهدة سيفر، حيث ورد في المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤، منها أن للأكراد القاطنين في تركيا الحق بتأسيس دولة لهم تتمتع بالحكم الذاتي يمكن أن تتطور إلى دولة مستقلة. إلا أن هذه المعاهدة لم تطبق واستبدلت نتيجة لضغط تركي بمعاهدة لوزان (١٩٢٣) التي قسمت المنطقة بالشكل الذي نجده الآن. وهكذا نقض التعهد الدولي للأكراد.

وفي العراق، شهدت منطقة كردستان أكثر من حركة مثلت اتجاهات مختلفة. ففي البداية قامت حركات عشائرية مسلحة ضد التقدم الانكليزي وانتصاراً للجيش العثماني المسلم. ثم تغير الأمر وقامت حركة مطالبة بدولة مستقلة أسوة بالدولة العراقية. وبعد القضاء على هذه الحركة قامت حركات عشائرية كثيرة ضد توسع الإدارة الحكومية وسلطاتها التي طالت مناطق كردستان النائية، ذلك التوسع الذي كان سيعني نهاية النفوذ و(الاستقلال العشائري) الذي تمتعت به العشائر لفترة طويلة. استمرت هذه الحركات للفترة من ١٩١٨ وحتى عام ١٩٣٣ وأخمدت جميعاً بمساعدة بريطانية وعشائر كردية موالية لها وللسلطة المركزية في العراق. ثم قامت للفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٤٦ حركات من نوع آخر اختلفت المصادر في تقييمها. فهناك من وصفها بأنها ثورات من صنع بريطانيا نكاية بالجيش العراقي الذي أطاح لفترة قصيرة بالحكم الموالي لبريطانيا (١٩٤١)، ومن وصفها بأنها قامت نتيجة لدعاية نازية. في حين أن قسماً آخر اتهم الشيوعيين والاتحاد السوفياتي السابق بالتحريض على مثل هذه الحركات. والأكيد أن هذه العناصر كلها، بالإضافة إلى دور الأحزاب والجمعيات السياسية الكردية التي قامت في تلك الفترة، قد تضافرت في جهودها لقيام مثل

(٤) حسب إحصاء عام ١٩٩٣ بلغ عدد نفوس إيران ٦١,١٨٣,١٣٨ نسمة في حين أن تعداد نفوس العراق قد بلغ للسنة نفسها ١٨,٤٤٥,٤٨٧ نسمة.

هذه الحركات، التي قادها بالأساس الملا مصطفى البارزاني، والتي انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية بطرده ومؤيديه من الأراضي العراقية إلى الأراضي الإيرانية.

لم يكن انتقال البارزاني ومؤيديه إلى إيران هرباً من ملاحقة الجيش العراقي فقط وإنما كان لدعم حركة كردية أو الالتحاق بها، وهي حركة نجحت، بدعم سوفياتي، في إقامة جمهورية كردية (ذات حكم ذاتي) لأول مرة عرفت باسم جمهورية مهاباد.

إن تأسيس جمهورية في منطقة مهاباد جاء لسببين: **الأول** هو وجود حركة ثقافية قومية نشطة في تلك المنطقة عمدت القوات السوفياتية الموجودة في شمال إيران إلى استغلالها، **والثاني** رغبة الاتحاد السوفياتي في تأسيس جمهوريات ذات نمط سوفياتي إلى جوار حدوده الجنوبية.

وهكذا نجح أكراد إيران في مأربهم، وهم الذين كانوا حتى ذلك الحين ينظرون إلى أكراد العراق كمرشد لهم في تأسيس حزب طليعي يمثلهم برئاسة القاضي محمد، قاضي المدينة وعينها، هو الحزب الديمقراطي الكردي في إيران. هذا الحزب شكل وزارة أدارت الجمهورية في فترة قيامها من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦. من ناحية أخرى، فإن أكراد العراق، الشيوعيين بصورة خاصة، وكذلك ذوي التوجه اليساري، دفعوا باتجاه الاقتداء بالتجربة الكردية الإيرانية، فشكلوا في عام ١٩٤٦ حزباً ديمقراطياً كردياً عراقياً على نمط الحزب الموجود في إيران.

في تلك الفترة أيضاً (١٩٣٩ ـ ١٩٤٦) شهدت منطقتا كردستان العراق وإيران نشاطات سياسية وثقافية كثيرة نتج منها تأسيس عدد من الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية من اليمين إلى اليسار. كما شهدت هذه الفترة سلسلة من الانشقاقات والاختلافات استناداً إلى قوة شخصية القيادات التي كانت تظهر على السطح السياسي.

أمام هذه الحالة (ظهور الحركات المسلحة في شمال العراق وجمهورية مهاباد في كردستان إيران)، لم تجد الحكومتان الملكيتان العراقية والإيرانية أي حل سوى الحل العسكري المسلح. وحتى عندما كانت تعلو أصوات مهادنة داخل هذه الحكومات، كما حصل بالنسبة إلى محاولات رئيس الوزراء العراقي المعروف نوري السعيد الرامية إلى إيجاد حل سياسي للمشكلة في عام ١٩٤٤(*)، وذلك بإبداء بعض التنازلات والاصلاحات لحل المشكلة، كانت الغالبية الحاكمة ترفض هذه المحاولات وتشدد على الحل العسكري.

من ناحية أخرى، فإن تشكيل الدولة القومية العراقية والإيرانية كان قد تزامن مع تزايد نفوذ الحركة القومية في كلا البلدين، وفي الحقيقة فإن الفهم القومي الأول للحركة الوطنية للعرب والفرس والأكراد على حد سواء كان فهماً تحديثياً وليس تعصبياً. وكانت مطاليب الحرية والتحرر والتنمية وإنهاء الاقطاع والفساد هي المفاهيم السائدة، إلا أنه سرعان ما أهمل الطابع التعددي للدول المعنية واحتل التركيز على إعلاء شأن القومية الغالبة، العربية والفارسية، مركزاً أكبر بالمقابل. ورغم ما كان يمثله هذا التفكير من خطر

(*) وردت في الأصل ١٩٤٥، لكنها عُدّلت أثناء إعداد هذا الكتاب.

على الوحدة الوطنية في البلدين، إلا أن هذا الاتجاه استمر، حتى وصل الأمر إلى أن يتحول إلى مفهوم صهري يهدف إلى تذويب الأقليات في داخل القومية الأكبر. وبدأت الكتابات والتنظيرات والبحوث الدراسية تظهر في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، ركزت كتابات عربية على أصل الأكراد واعتبرتهم ينحدرون من نسل عربي وينتمون إلى الشخصية التاريخية (كرد بن مرد بن عامر)، وأنهم بذلك عرب نزحوا إلى مناطق نائية معزولة واكتسبوا عادات هجينة. وهكذا وحسب هذه النظرية، فإن الأكراد لا يملكون خصوصية قومية أو عرقية، وإنهم مطالبون بأن ينضموا إلى القومية العربية الغالبة. وبالنسبة إلى قسم آخر من الآراء العربية، فإن عليهم أن ينزحوا من الأراضي العربية التي يسكنون فيها إلى تركيا وإيران. في حين أن كتابات أخرى ركزت على حقيقة أن كلمة كرد تعني باللغة الفارسية شجاع أو مقاتل ذو بأس. وبالتالي، فإن هذه المجموعة الجبلية (الأكراد) قد اكتسبت هذا اللقب بسبب صفاتها، وإن الصفة هذه لا تملك أية دلالة قومية. ولقد تبنى عبد الكريم قاسم وجهة النظر الثانية، فيما تبنى عبد السلام عارف وجهة النظر الأولى. ولقد ساعد على الترويج لمثل هذه الاعتقادات حقيقة وجود بعض العشائر الكردية التي تصر على انتمائها إلى النسب العلوي الشريف.

من ناحية أخرى، كان الفهم السوري للمشكلة مختلفاً تماماً، حيث رفض الوطنيون السوريون الحديث عن مشكلة كردية في سوريا معتمدين على حقيقة أن الغالبية العظمى من الأكراد المتواجدين في سوريا هم بالأصل نازحون من تركيا في فترات متفاوتة، وهذه الحقيقة جعلت الحركة الوطنية السورية لا تفكر بجدية في هذه المسألة أو احتمال تطورها. علماً أن العدد القليل من الأكراد في سوريا كان هو الآخر عاملاً مساعداً آخر ساهم في بلورة الموقف السوري.

وفي إيران، ظهر اتجاه مشابه حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه من القوميين الفرس بأن الأكراد هم جزء من الشعب الفارسي وأنهم لا يمتلكون أية خصوصية قومية، وأنهم تاريخياً كانوا يسكنون أراضي ميديا أو مملكة كوروش التي كانت تشكل الدولة الإيرانية القديمة. ثم طوّر هذا الرأي إلى حد وصل إلى المطالبة بكل أجزاء كردستان (الواقعة في تركيا والعراق وسوريا وآذربيجان) على أساس أنها أجزاء لا تتجزأ من الأراضي الإيرانية. ولقد لعب عاملان دوراً مهماً في الترويج لهذا التفكير: **الأول** هو اللغة الكردية التي تنتمي في أصولها إلى الفرع الهندو - أوروبي نفسه الذي تنتمي إليه اللغة الفارسية، **والثاني** هو تأكيد الكثير من الكتّاب على مسألة أن الأكراد كشعب يرجعون في أصولهم إلى أصول ميدية أو آرية، وهما الأصلان اللذان ينتمي إليهما الشعب الفارسي. ولم تكن تسمية شاه إيران السابق لنفسه بـ(آريا مهر) - أي ختم الشعب الآري - بالبعيدة عن هذا التفكير، حيث أراد أن يجعل من نفسه الحامي أو الحارس لكل الشعب الآري في إيران والذي يقع ضمنه الشعب الكردي.

ثالثاً: الفهم الكردي للمشكلة

لم يكن الفهم الكردي للمشكلة بالفهم الواضح هو الآخر. والأمر الملفت للانتباه

أن فهم موقف الوطنيين الأكراد في بداية القرن العشرين كان أكثر تطوراً من موقفهم في النصف الثاني من القرن ومابعده. فأثناء الحرب العالمية الأولى وخلال بروز الحركة الوطنية في كل من العراق وسوريا وإيران تعاونت العناصر الكردية المثقفة مع العناصر العربية والإيرانية في مواجهة الإدارات الاستعمارية. وكان الأكراد المتعلمون والمثقفون عناصر فعالة في الأحزاب الوطنية العراقية والسورية والإيرانية التي طالما انتفضت ضد الحكومات المرتبطة بالإدارة الاستعمارية. بكلمة أوجز، فإن العناصر الكردية غلّبت الأهداف الوطنية الأوسع والأشمل على الأهداف الأضيق. حتى العناصر المتعصبة في الجانب الكردي كانت تجد صعوبة في الإفصاح عن رأيها ومجابهة المد الوطني الموحد. إلا أن هذا الشعور لم يستمر لسببين: **الأول** هو حصول الأغلبية على جزء من أهدافها الوطنية وإهمالها لقضايا الأقليات وتعاملها مع الأحزاب الكردية والحركة الكردية بصورة عامة من موقع متعالٍ ممزوج بشكوك كثيرة. **والثاني** هو دخول العامل الأجنبي والتدخل الخارجي كعامل مهم في إثارة قضايا الأقليات، حيث وجد البعض أن التعاون مع الأطراف الأجنبية أكثر نفعاً من الناحية المادية والسياسية.

في نهاية الأمر تبلور الفهم الكردي للمشكلة حول هدفين: **الأول** بعيد المدى ويتمثل في الاستقلال، **والثاني** قريب المدى ويتمثل في الحصول على الحكم الذاتي الواسع. وفي الوقت الذي أدركوا فيه جميعاً أن الهدف الأول هو هدف بعيد المنال، فإنهم ظلوا يصرون على ضرورة الحفاظ على تميزهم عن طريق تحقيق الحكم الذاتي، أو الفدرالية مؤخراً. المشكلة الأعقد هي أن الأحزاب الكردية ظلت تغير أهدافها ومطاليبها إلى الدرجة التي كانت تبدو فيها في بعض الأحيان مستحيلة، خصوصاً عندما كانت تجد أن الحكومات المعنية في مركز ضعيف، في حين أن هذه الحكومات نفسها كانت تتناسى ما تعدهم به عندما تجد نفسها في موقع أقوى وأقدر على استيعاب المشكلة عسكرياً.

والأمر الذي زاد في تعميق المشكلة هو انقسام المجتمع الكردي بين قسمين: قسم مستعد دائماً للتعاون مع السلطة المركزية، وقسم آخر مستعد دائماً لمعارضتها. وهذان القسمان لا يلتقيان أبداً.

الظاهرة الجديدة التي طغت على تصرف الأحزاب الكردية المعارضة في العراق وإيران هي عجزها، ليس فقط عن توحيد المجتمع الكردي، وإنما عجزها حتى عن التعامل مع الحكومات أو الحركات الوطنية. لهذه الأسباب، وبسبب من تعدد المراكز الكردية وعدم وضوح الأهداف الكردية، وعدم واقعيتها في بعض الأحيان، أخفقت جميع المحاولات التي كانت ترمي إلى حل المشكلة بطريقة تفاوضية سلمية. أضف إلى ذلك، أن الحلول الحكومية التفاوضية كلها كانت تقتصر على التعامل مع المشكلة من الأعلى ومن دون التوسع في بناء القاعدة الديمقراطية المطلوبة، في حين أن التعامل مع المشكلة في إيران ظل مبنياً على أساس عدم أحقية الأكراد في المطالبة بحالة تحفظ تميزهم العرقي والثقافي.

رابعاً: الحلول العربية والإيرانية للمشكلة

على الرغم من أن مشكلة وجود أقليات بين العرب والإيرانيين كانت واضحة منذ

بداية تأسيس الدولة الوطنية للشعبين، إلا أن الملفت للنظر أن الطرفين عجزا، وبشكل واضح، عن تحقيق الحل الذي ينهي المشكلة، أو بكلمة أخرى، فإنهما عجزا عن تطوير حل ينسجم واستمرار المشكلة وتطورها.

يمكن القول بأن النظامين الملكيين في العراق وإيران ورغم ضيق أفقهما، استطاعا تثبيت بعض الأسس الصحيحة لطمأنة الأكراد. فمثلاً، كان غالباً ما يتم اختيار رؤساء الوزراء من بين الشخصيات الكردية المعروفة. وإذا لم يكن رئيس الوزراء كردياً فإنه كان يتم تعيين عدد غير قليل من الأكراد كوزراء بارزين في الوزارة (كوزراء الدفاع أو الداخلية). وكانت الشخصيات المدنية والعسكرية الكردية الموالية للنظام أو الكفوءة إدارياً تجد دائماً نفسها في المراكز العسكرية والمدنية المهمة في الدولة. وانتهجت هذه الحكومات سياسة خلق هوية جديدة يمكن أن تستوعب الجميع، فكان الحديث يدور حول الهوية العراقية والهوية الإيرانية، وهكذا.

من ناحية أخرى، فإن الشخصيات الكردية الوطنية المعارضة كانت دائماً تجد نفسها في مواقع متقدمة في الأحزاب الوطنية السرية. هذا لم يكن يعني طبعاً أن هذه الأنظمة كانت مسالمة دائماً في عملية مواجهة المشكلة، وإنما استخدمت أقسى الأساليب العسكرية في سبيل سحق أية حركة كردية مسلحة تظهر في المنطقة. وكثيراً ما كانت القسوة تشمل قبائل أو عشائر كاملة. ومع ذلك، فإن هذا الأسلوب لم يؤثر في السياسة المهادنة التي اتبعتها هذه الأنظمة مع العناصر الكردية الموالية التي آمنت حقيقةً بالهوية الجديدة.

إن نجاح الحركة الوطنية في إنهاء النظام الملكي في العراق، ثم في إيران، وضع الحركة في مأزق كبير بخصوص معالجة مسألة الأقليات. فمن ناحية، كان نجاح الثورات قد فتح الباب على مصراعيه لمشاعر العرب والإيرانيين والأكراد، في حين أن هذه الثورات أخفقت في إرضاء طموحات ومشاعر الأكراد الوطنية والقومية التي أججتها (وهناك من يقول بصواب، بأن هذه الثورات قد أخفقت أيضاً في إرضاء مشاعر أغلب الوطنيين العرب والإيرانيين. إلا أن هذا الإخفاق كان يُغطى بقدرة هؤلاء الوطنيين على إبداء آرائهم من دون أن يتهموا بكونهم شوفينيين أو انفصاليين، كما كان يحدث مع المطالبين بالحقوق القومية الكردية).

لقد أخفقت الحكومات المتعاقبة في العراق في ايجاد حل سياسي سليم للمشكلة الكردية حتى عام ١٩٧٠، وكان النظام الملكي الذي قضى على الحركات العشائرية والانتفاضات الكردية في العشرينيات والثلاثينيات، وحتى عام ١٩٤٦، قد وجد أن توسيع مفهوم الهوية العراقية كفيل بأن يحلّ المشكلة ويخفف من المخاوف الكردية. اعتمد هذا النظام، كما ذكرنا، أسلوب تعيين أكراد موالين في مناصب حساسة. وعندما قام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في نيسان/ ابريل ١٩٥٨، تم تعيين شخصية كردية بارزة لرئاسة وزراء العراق لتهدئة المخاوف الكردية التي قد تثار حول التفوق العددي العربي في الدولة الجديدة. وعلى الرغم من أن هذه الاجراءات كانت أبعد مدى من الاجراءات التي اتخذت في ما بعد، إلا أن هذا الاحساس بالواقع الكردي لم يشمل جذور

المشكلة. فلم يحدث أن أجيز في العهد الملكي حزب كردي واحد على الرغم من محاولات الأكراد للحصول على ذلك، في الوقت الذي كانت تجاز فيه الأحزاب العربية العراقية. وحدث الشيء ذاته في إيران. ولما سقط النظام الملكي في العراق وحل محله النظام الجمهوري في عام ١٩٥٨ تصوّر عبد الكريم قاسم أن مجرد رفض فكرة الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك (مصر وسوريا)، والسماح للملا مصطفى البارزاني وأتباعه بالعودة إلى العراق والتساهل مع نشاطات الحزب الديمقراطي الكردستاني، والتشديد على الاخوة العربية ـ الكردية، كانت أموراً كافية لكسب الأكراد وتطمينهم. ولم يستوعب قاسم حقيقة أن طموحات الأكراد ومطاليبهم في ظل النظام الجديد هي أكبر من هذه الاجراءات الشخصية، في حين أن الاتجاه القومي الذي خلف قاسم والذي ركز على فكرة الوحدة العربية أخفق في افهام الأكراد أن فكرة الوحدة العربية لا تعني صهر الأكراد. لقد كان الأكراد آنذاك يطمحون إلى مركز أفضل يصل إلى حد المطالبة بالحكم الذاتي، وهذا ما لم يكن قاسم أو من خلفه مستعداً لتلبيته. وظل الحل حتى عام ١٩٧٠ يعتمد على خطوات واجراءات ارتجالية غير جذرية.

الأمر نفسه حدث في إيران. فعقب القضاء على جمهورية مهاباد قام شاه إيران بالتعامل مع الأكراد على أساس الولاء للنظام، فكل موال للنظام يمكن أن يصل إلى أعلى المراكز الرسمية، في حين يكون مصير المطالبين بتحسين أوضاع الأكراد الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية مصيراً مختلفاً تماماً. وعندما نجحت الحركة الوطنية في إسقاط الشاه ظن النظام الجديد أن إسقاط الشاه هو الانتصار الكبير للجميع، وأن الأطراف الوطنية كلها يجب أن توالي النظام وتذوّب خلافاتها.

كما كان هناك تشابه في أسلوب التعامل مع المسألة الكردية في الأوقات التي كانت تشعر فيها الحكومات بأن هناك حاجة إلى تخفيف الضغط أو إعطاء بعض التنازلات، حتى تحين الفرصة لاستخدام القوة لإخضاع الأكراد. حدث ذلك مثلاً في العراق عقب ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وفي العراق إبان النزاع مع شاه إيران أو في أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وهكذا استمرت المشكلة بالتفاقم. وتفاقم معها الشرخ في الجدار الوطني في كلا البلدين. فلقد وصل الأمر في العراق إلى أن تصبح الحركة الكردية المسلحة قوة لا يستهان بها وحكومة غير معلنة.

وعندما وصل حزب البعث إلى السلطة للمرة الثانية في العراق في عام ١٩٦٨ وجد أن هناك حاجة إلى حل المشكلة بطريقة تختلف تماماً عن الطريقة التي عالج بها المشكلة نفسها في الفترة الأولى من حكمه (١٩٦٣)، أي بالقوة العسكرية. وبالفعل عمد الحزب إلى اتباع سياسة توفيقية ومتفهمة في بعض الأحيان لصلب المشكلة. وهكذا جاء الاعتراف بالحقوق القومية الكردية وصولاً إلى حق التمتع بالحكم الذاتي. كما تضمن ذلك اعترافات أهم بحق الشعب الكردي بالتوحد و التحرر، كل ذلك من أجل حل المشكلة حلاً سلمياً. وبالفعل، تحقق هذا الحل السلمي واستمر لمدة أربع سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)،

إلا أن الذي ظل من دون حل هو مشكلتان أساسيتان: **الأولى** هي أزمة عدم الثقة المتبادلة، **والثانية** هي المتمثلة بالبون الشاسع في الفهم بين من يصدر القرارات الجذرية والعميقة والمهمة التي كانت تصدر لحل المشكلة، وبين الإداريين الضيقي الأفق الذين يطبقونها. يضاف إلى ذلك، التدخل الخارجي (الإيراني والإسرائيلي) الذي ظل يعمل من أجل إفشال الاتفاق، وعدم ايجاد المناخ الديمقراطي اللازم والمؤسسات القادرة على إقامة الحل السلمي وتطويره. وهكذا، ورغم سعة أفق الاتفاق، ظل الطرفان يتباعدان وكل منهما يعتقد أنه يمتلك القوة العسكرية التي يمكن من خلالها قلب الموازين لصالحه عند الحاجة. وهكذا اتجهت الأمور نحو الحرب. واستمرت الأمور على هذا النحو حتى أصبحت عملية اللجوء إلى السلاح أسهل بكثير من عملية اللجوء إلى الحوار بين الطرفين. وعلى الرغم أن العراق حقق نقلات نوعية جيدة في مجال وضع التشريعات الدستورية والقانونية الضامنة للحقوق الكردية، إلا أن المشكلة لا تزال قائمة.

في إيران سارت الأمور على النمط نفسه في البداية. فلقد شارك الأكراد في الانتفاضة الشعبية التي أسقطت الشاه. وعندما تم ذلك لم يلتفت النظام الجديد إلى المطاليب الكردية، حيث شعر النظام الجديد أن نجاح الثورة كفيل بإرضاء جميع المناوئين للشاه، وأن أية مطالب جانبية تعني معاداة الثورة والنظام الجديد. أما بالنسبة إلى الأكراد الإيرانيين، فلقد شعروا أن دورهم في الانتفاضة الوطنية يجب أن يمنحهم الحق في التمتع بحقوقهم القومية. وعندما أبدوا رغبتهم في ذلك ثارت مشكلة كبيرة واعتبر تصرفهم تحدياً للنظام الجديد يجب أن يسحق بالقوة حفاظاً على نجاح الثورة وديمومتها. إن أحداث سنندج ومهاباد التي تلت إسقاط الشاه، وما يحدث الآن من اضطرابات في كردستان إيران، وعمليات الاغتيال المستمرة للقادة الأكراد الإيرانيين كلها أمور تؤكد السياسة الإيرانية الحالية تجاه القضية. وهكذا اتجه الطرفان إلى المواجهة العسكرية المسلحة وما زال هذا الأسلوب متبعاً في إيران اليوم.

من ناحية أخرى، فإن النظام في إيران لم يشعر في أي وقت من الأوقات بالحاجة إلى وضع التشريعات والقوانين التي تحمي الأقلية الكردية أو أية أقلية عرقية أخرى (وهذا عكس ما حصل في العراق)، بل على العكس، فإن النظام الجديد في إيران عدّل الدستور بطريقة أهملت الطبيعة التعددية العرقية للدولة. لقد حاول النظام الجديد إشعار الأكراد بأنهم مقبولون في التركيبة الجديدة كمسلمين. بكلمة أخرى، فإن الحل الإسلامي قد اعتمد لاستيعاب المشكلة. وفي الوقت الذي كان يمكن فيه أن ينجح هذا الحل في تخفيف حدة التوتر لو أن المفهوم الإسلامي الواسع والمرن قد استعمل، إلا أن الذي طرح وطبق هو عكس ذلك. فلقد ضُيِّق المفهوم الإسلامي وحُوِّل إلى مفهوم طائفي، حيث جُعل المذهب الجعفري الاثنا عشري هو المذهب الرسمي للدولة، ولرئيسها كما ورد في الدستور. وبما أن غالبية الأكراد ينتمون إلى مذهب آخر، فإن ذلك كان يعني بصورة غير مباشرة بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وفي ما عدا هذا الحل لم يطرح في إيران أي مشروع يلبي الطموحات القومية الكردية.

وفي المحصلة النهائية استمرت المشكلة تعبر عن نفسها بالأسلوب المسلح في العراق وإيران معاً. وظلت الحالة بين مد وجزر. فكلما استطاعت العناصر الكردية أن تحقق بعض النجاحات تشددت في مواقفها وباعدت بينها وبين السلطة المركزية. وكلما شعرت الحكومة في العراق وإيران بأن لديها القدرة والإمكانية للسيطرة على المناطق الكردية فعلت ذلك من دون تردد. وظل كل طرف يتحين الفرص للطرف الآخر. وفي كل حالة ومناسبة يجد الأكراد دعماً من الدولة المجاورة للدولة التابعين لها نكاية بنظامها. وفي خضم هذه الحالة كانت تهمل الحلول السلمية وتُنحَى الأفكار النيرة جانباً.

خامساً: بعض الملاحظات الختامية

يتضح مما تقدم أن المشكلة الكردية قد تطورت وتوسعت وأصبحت بحاجة إلى حل شامل وبعد نظر ووقت طويل لرأب الصدع الذي أصاب البنية الوطنية. كما ان تعقّد المشكلة استند بالأساس إلى الأفق الضيق لدى جميع الأطراف. إن هناك اتجاهاً سائداً لدى الكثيرين يتمثل في وضع اللوم الأكبر على الطرف الخارجي والأجنبي في إثارة وإدامة المشكلة. وإن كان هذا الأمر صحيحاً، إلا أنه من المؤكد أن هذا العامل لم يكن لينجح لولا وجود العوامل والعناصر الداخلية التي تساعد على ذلك. كما ان تتبع المشكلة وتطورها أظهر الحاجة إلى تغيير الكثير من المفاهيم السائدة والتي يمكن ادراجها كما يأتي:

١ ـ إن الاعتقاد بأنه ما تزال هناك إمكانية لفرض حل قسري أو من الأعلى هو أمر يجب تغييره. إن أي حل للمشكلة يجب أن يعتمد على الأسلوب الديمقراطي الذي يسمح فيه للأقلية بالتعبير عن نفسها بحرية تضمن فيها حماية الرأي والرأي المقابل. ان غياب الديمقراطية أدى إلى غياب الحوار والمشاركة الجماهيرية المطلوبة في الحل. من ناحية أخرى، أثبتت التجارب التي اعتمدت على هذا الأسلوب (الديمقراطي) نجاحها في بناء وحدة وطنية يكون الجميع على استعداد للدفاع عنها والتمسك بها. فضلاً عن أن هذا الأسلوب كفيل بالحفاظ على الخصوصية الأصغر ضمن الخصوصية الأكبر مع ضمان عدم اضرار إحداهما بالأخرى. بكلمة أخرى، فإن الحل الديمقراطي سيمكّن الشعوب من المشاركة فيه، وهذا أمر ضروري ومهم جداً.

٢ ـ هناك اعتقاد سائد وخاطئ آخر وقف طويلاً حجر عثرة في طريق حل المشكلة سلمياً تمثل في إيمان القومية الغالبة بأن الحكم الذاتي أو الفدرالية هما خطوة نحوالانفصال، إن لم يكن ذلك انفصالاً فورياً حقاً. لقد ثبت أن تطبيق هذا النمط من الحلول بصورة سليمة وديمقراطية لم يؤد إلى انفصال الأقليات. الذي حدث هو أن الاضطهاد كان دائماً يؤدي إلى التعنت وتزايد الشعور المضاد والرغبة في الانفصال.

٣ ـ هناك اعتقاد آخر عند النخبات الحاكمة في العراق وإيران مفاده أن الوضع الدولي لن يسمح بإقامة دولة كردية. وبالتالي، فإنه لا حاجة إلى الخشية من هذه النتيجة ولا حاجة للتفكير بحل جدي للمشكلة، وإن مصير الأكراد سيبقى معلقاً بمصير البلدان التي يعيشون فيها. وإذا كان هذا الاعتقاد قد أثبت صحته إلى الآن، فإنه ليس هناك ما

يشير إلى أنه سيثبت صحته في المستقبل. وهكذا فإن النخبات الحاكمة والحركة الوطنية العربية والإيرانية مطالبة بالاسراع في ايجاد صيغ للتفاهم قبل أن يرغمهم المجتمع الدولي بحجة حقوق الإنسان والديمقراطية على القبول بوضع آخر ومختلف تماماً.

٤ ـ الاعتقاد أو الفهم الخاطئ الآخر الذي يجب أن يتغير لدى الأطراف كلها من عرب وإيرانيين وأكراد هو الذي يقول إن التعاون مع الأجنبي هو أمر سهل وأكثر نفعاً من التعاون المشترك بين العرب والأكراد أو بين الإيرانيين والأكراد، وإن هذا التعاون يمكن أن يحل المشكلة بصورة أسرع. لقد أبدى العرب والإيرانيون استعداداً واضحاً للتعاون فيما بينهم أو مع أطراف خارجية أخرى ضد الأكراد، في حين أن الأكراد وجدوا سهولة ومنفعة مادية أكبر بالتعاون مع الأجنبي ضد الشعوب التي عاشوا معها، حتى وإن شعروا بأن الأجنبي لا يؤمن بأهدافهم أو حقوقهم. لقد آن الأوان لأن يشعر الجميع بأن الحل الوطني هو الحل الوحيد الصحيح، وأن الاعتماد على الخارج لا يخدم المصلحة الوطنية.

لقد أثبتت التجارب العالمية المرة تلو المرة أن سياسة الصهر والاستيعاب مصيرها الاخفاق مهما طال أمدها. وعلى العكس من ذلك، فإن احترام خصوصية الأقليات كفيل دائماً بإغناء التراث الثقافي والوطني للجميع. وتبقى الحاجة ماسة إلى اجراءات دستورية ومؤسسية تضمن ديمقراطية الحل وإدامته بعيداً عن تأثير الأشخاص.

وأخيراً وليس آخراً، فإن الاستمرار باتباع الحل العسكري المجرد للمشكلة يمكن أن يهدئ المشكلة لمدة بسيطة، إلا أن هذا الأسلوب سينجح في النهاية فقط في المباعدة بين الأكراد والشعوب التي يعيشون في ما بينها، وإن العرب والإيرانيين والأكراد مطالبون بالعمل في الاتجاه الذي يضمن لهم حياة أفضل للمستقبل.

بعض المصادر الرئيسية

جواد، سعد ناجي. **العراق والمسألة الكردية، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٠**. لندن: دار اللام، ١٩٩٠.

الطالباني، جلال. **كردستان والحركة القومية الكردية**. ط ٢ مزيدة ومنقحة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١.

قاسملو، عبد الرحمن. **كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية**. بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، ١٩٧٠.

Ghassemlou, A.R. [et al.]. *People without a Country: The Kurds and Kurdistan.* Edited by Gérard Chaliand; translated from French by Michael Pallis. London: Zed Press, 1980.

Jawad, Saad. «The Kurdish Revolt in Iraq: An Assessment of its Failure.» *Inter State* (UCW-Aberystwyth, U.K.): vol. 1, no. 2, 1981.

Kutschera, Chris. *Le Mouvement national kurde*. Paris: [s.n.], 1979.

(الورقة الإيرانية)

سعيدة لطفيان(*)

ملخص

تركز هذه الورقة على الرابطة بين الإثنية والتماسك القومي والتطور الإنساني بصورة عامة، وبينها وبين مستقبل الشعب الكردي في الشرق الأوسط بصورة خاصة. ومع أن اتفاقاً واسعاً في الرأي قد ظهر بخصوص الحاجة إلى تطور اجتماعي ـ اقتصادي مستقر، إلا أن عدداً قليلاً من أقطار الشرق الأوسط قد حقق تحسناً جوهرياً ومتواصلاً في مستوى العيش لشعوبه. والسؤال الحاسم هو: لماذا؟ أما الجواب المنطقي تماماً، فهو: عدم الاستقرار السياسي. وعند النظر الدقيق في العوائق الأكثر خطورة التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة، نجد أن السبب في مشكلة البطء في التقدم الاقتصادي ومداه يرجع إلى عوامل سياسية واقتصادية. وعند تحليل أهم العوامل السياسية، يتعين على المرء أن يبحث في أسباب القلاقل السياسية في مجتمعات المنطقة. ويقع في الصلب من الهدف الرامي إلى تحقيق مستويات أعلى للتنمية الاقتصادية موضوع الاقرار بأن على دول المنطقة أن تسعى إلى حلول لمشكلة عدم الاستقرار، وأن تضع حداً للنزاعات كافة من شتى الأنواع. بيد أن عدداً من العقبات يقف حجر عثرة في الطريق نحو إنهاء النزاعات الأساسية. وبما أن حكومات المنطقة تدرك تمام الادراك الأخطار التي تتعرض لها مجتمعاتها، وهي تحاول أن تتحصن ضد أعمال التخريب، والهجمات المسلحة التي تقوم بها قوات الثوار، وأعمال الهدم من الخارج، وكلها تعتبر من النتائج الخطيرة للعنف الاثني أو من مراحل هذا العنف، فسوف نبدأ بافتراض معين مفاده أن التحسن في الجوانب العمومية للتنمية ورفاه العيش سيقلل من عدم الاستقرار السياسي الذي يتمثل بالصراعات الإثنية، كالتمرد الكردي الذي تشهده أقطار عدة في الشرق الأوسط. ومن الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها: في أي اتجاه تتجه علاقة الأقلية بالأغلبية (أو علاقة

(*) أستاذة مساعدة في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طهران.

المركز بالأطراف) في النظام الإقليمي لما بعد الحرب الباردة؟ لماذا يقلق العراق وإيران وتركيا بشأن مستقبل أمنهم في سياق المطالب الكردية من أجل مزيد من الحكم الذاتي؟ وبمعزل عن القضايا المتصلة بالأمن، ما هي الأسباب التي تدعو الدول المذكورة إلى القلق بشأن مستقبل الوضع القانوني لأقاليمها التي يقطنها الأكراد؟ هل أن منح الحكم الذاتي المحلي للأقلية الكردية من شأنه منح فرصة أكبر، أم أقل، للسلام؟ هل هناك أمل بأن قيامنا بعمل فوري سيمكننا من ضغط البعد الإثني في ظروف العيش للناس الأقل حظاً في الحياة؟

مقدمة

كانت القلاقل والمنازعات السياسية مستمرة على مستوى خطير في معظم دول الشرق الأوسط الجديد، المنطقة الممتدة من أفغانستان وإيران إلى منطقة البحر الأحمر في الغرب، وجمهوريات آسيا الوسطى للاتحاد السوفياتي السابق في الشمال. لماذا حدثت الصراعات ولا سيما منها انتفاضات الأكراد الإثنية؟ وقبل الجواب عن هذا السؤال سنقدم بعض التعاريف لبضعة مفاهيم أساسية استخدمت كثيراً في هذه الدراسة، مثل الاثنية والقومية والدولة ـ الأمة. إن مفهوم القومية يصف علاقة الشخص بدولة معينة. ويشير مصطلح الإثنية إلى ما يسمى بالأقليات التي لم تندمج بعد وبوسعها أن تثير المشاكل للحكومات المركزية[1]. كما ان المجموعة الإثنية هي جماعة بعينها من الناس ذات ثقافة مختلفة وتعيش في دولة ما. وهذه المجموعة يرتبط أعضاؤها بروابط مشتركة من الثقافة أو العرق أو القومية. ويعود أصل مصطلح القوم (nation) إلى الفعل اللاتيني (nasci) ويعني «يولد»، وكان يطلق في البداية على أناس ولدوا في المكان نفسه. وبالتالي تحددت مجموعتان خاصتان من صفات الأمة (nationhood) هما: (١) الصفات الموضوعية كالجغرافية والتاريخ والهيكل الاقتصادي؛ (٢) الصفات الذاتية كالضمير والولاء والإرادة[2]. وهكذا تتكون الأمة من مجموعات من الناس تنظر إلى نفسها على أنها شعب واحد على أساس اشتراكها في السلالة والتاريخ والمجتمع والمعتقد واللغة والأرض والدين. ويوجد اليوم آلاف من المجموعات الإثنية في العالم، بعضها مجموعات صغيرة جداً من حيث السكان والمنطقة التي تقطنها، وبعضها الآخر مجموعات كبيرة. لنأخذ مثلاً مجموعة أورومو في الحبشة، فالعرق السائد في الحبشة هو الماهارا، وثمة أعراق أخرى منها التيغري والآفار والصومال، إلا أن المتحدرين من عرق الأورومو يؤلفون نحو ٤٠ بالمئة من مجموع سكان الحبشة البالغ ٤٦ مليون نسمة، أي أكثر من ١٨ مليون نسمة.

(١) Teodore Shanin, «Ethnicity in the Soviet Union: Analytical Perceptions and Political Strategies,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 31, no. 3 (July 1989), pp. 404-411.

(٢) David L. Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 17 vols. (New York: Macmillan; Free Press, 1968), vol. 5.

وتتراوح الدول في الحجم من وحدات سياسية كبيرة كالهند التي تمتد مساحتها عبر ٣,١٦٥,٥٩٦ كم٢ ويبلغ سكانها ٨٤٥ مليون نسمة من متعددي القوميات واللغات منها ١٧ لغة رسمية إقليمية ومئات اللغات غير الرسمية(٣)، إلى دول مجهرية مثل موناكو التي تبلغ مساحتها كيلومترين مربعين ويبلغ عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة، والبحرين ومساحتها ٦٨٨كم٢ التي تشكل أرخبيلاً من نحو ٣٣ جزيرة في الخليج الفارسي، وعدد سكانها الأصليين زهاء ٣٣١ ألف نسمة(٤). إن أغلبية ما يسمى بالدولة ـ الأمة لم تحقق درجة عالية من التجانس(٥). يقول هوبزباوم: «في عالم قد لا يزيد عدد الدول على عدد أصابع اليدين من مجموع ١٨٠ دولة ويمكنها أن تدّعي بشكل مقنع أن مواطنيها يكوّنون بالمعنى الحقيقي للكلمة مجموعة إثنية أو لغوية واحدة، في عالم كهذا تكون القومية القائمة على مثل هذا التجانس ليس فقط غير مرغوب فيها وإنما أيضاً مدمرة لنفسها إلى حدٍ كبير»(٦).

وحتى بعض أقدم الدول ـ الأمم، مثل بريطانيا العظمى وفرنسا، يتصف بالتعدد القومي أو اللغوي أو الإثني، إذ إن أكثر من ٩٥ بالمئة من دول العالم هي دول متعددة القوميات، أي تتألف من أمم متعددة. وتمارس دول العالم هذه السيادة على نحو خمسة آلاف أمة وشعب. فالدولة ـ الأمة المتجانسة حقاً هي دولة غير مألوفة أبداً في النظام الدولي المعاصر، وثمة عدد من المجموعات الإثنية واللغوية والقومية اضطربت علاقاتها مع الدول التي تعيش في ظلها، ومنها الأوسيتيون في جورجيا، والباسكيون والكتالاينيون في اسبانيا، والكورسيكانيون في فرنسا، والفنلنديون في السويد، والقاناغ في كلدونيا الجديدة في جنوب المحيط الهادي، والمايانيون في غواتيمالا، والمستيزو في بليز، والمسكيتو في نيكاراغوا وهوندوراس، والبربر في الجزائر والمغرب، والأورومو في الحبشة، والآفار من أصل حبشي في جيبوتي، والتوتسي في بوروندي ورواندا في افريقيا الوسطى، والتيبتيون في الصين، والتاميل في سري لانكا، والأكراد في سوريا وإيران والعراق وتركيا، والبلوش والپاتان في باكستان، وغيرها كثير. ويحفل تاريخ العلاقات

---

(٣) يعترف الدستور الهندي بالهندوسية لغة رسمية، وينص كذلك على ١٧ لغة محلية (منها: التلوغوية، البنغالية، التاميلية، الأوردو، المراثية، الكجراتية... الخ.). ثمة عدد آخر من اللغات المحلية يتكلم بها كذلك الهنود.

(٤) Saideh Lotfian, «The Relative Position of Micro-states and Dependent Territory in International System in the 1990s,» *Journal of the Faculty of Law and Political Science*, no. 31 (April 1994), pp. 183-226.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Milton J. Esman, «Ethnic Politics: How Unique is the Middle East?» in: Milton J. Esman and Itamar Rabinovich, eds., *Ethnicity, Pluralism, and the State in the Middle East* (Ithaca, N. Y.; London: Cornell University Press, 1988), pp. 271-288.

(٦) Eric J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth and Reality* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), pp. 186-187.

الدولية بما كان يقوم به الحكام الاستعماريون من ضرب أمثال هذه المجموعات في المقاطعات الخاضعة لهم إحداها بالأخرى. كما كانت السياسة الاستعمارية البريطانية تسير على قاعدة لا تشجع الاندماج الإثني في امبراطوريتها. وقد أدى عدم التوافق في أوضاع الأغلبية والأقلية إلى توترات شديدة طالما كانت تتفجر في صراعات دامية تدوم طويلاً. ننتقل الآن إلى موضوع الأكراد كأقلية في إيران.

أولاً: الأكراد في إيران

تتكوّن إيران من مجموعات إثنية ودينية وعشائرية متعددة، ومن بينها الأكراد. إن نحو ٩ بالمئة من الإيرانيين هم من الأكراد، أما الباقون فهم فرس (٥١ بالمئة)، وآذريون (٢٥ بالمئة)، وبلوش وعرب ولور وغيرهم (١٥ بالمئة). والأكراد هم أقلية كذلك في العراق (٢٠ بالمئة)، وتركيا (١٧ بالمئة)، ولبنان (١ بالمئة)، وفي آذربيجان وسوريا حيث يقل عددهم عن ثلاثة ملايين نسمة. وتبيّن هذه الأرقام أن الأكراد هم إحدى الأقليات الإثنية الرئيسية في الشرق الأوسط التي سيكون لها القدرة على إثارة المتاعب لدول المنطقة في القرن القادم. ومن مخاطر الأمن التي تذكر دائماً أنه من الممكن استغلال القوميات الإثنية القاطنة في أكثر من دولة واحدة واستخدامها كطابور خامس من قبل دولة مجاورة تنوي زعزعة الاستقرار من الداخل في دولة أخرى ذات نظام حكم مناهض(٧). وفي إيران، يعيش بعض أفراد هذه المجموعات الإثنية في جماعات متجانسة نسبياً في أنحاء شتى من البلاد، إلا أن أعداداً أخرى من الأقليات المختلفة قد انتقلت من مكان إلى آخر واستقرت في المناطق التقليدية التي تقطنها مجموعات أخرى. ومن المألوف مشاهدة التعايش المشترك بين الفرس والآذريين والأكراد وغيرهم في أنحاء مختلفة من إيران.

تبلغ مساحة الإقليم الكردي في إيران (ويسمى أوستان) نحو ٢٨,٢٠٣كم٢، أي عشرة أمثال حجم اللوكسمبرغ تقريباً. وتكوّن أوستان الغربية هذه ١,٧ بالمئة من مساحة إيران الجغرافية بأسرها. ويقطن أقل من مليون ونصف نسمة في كردستان، أي نحو ٢,١ بالمئة من السكان الإيرانيين في عام ١٩٩٢(٨). وتبلغ كثافة السكان في أوستان هذه ٤٣,٦ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ويأتي تسلسلها الثاني عشر من مجموع ٢٤ أوستاناً في

(٧) وهذا استئناساً بما ورد في: John W. Anderson, «Ethnic Dilemmas in Pakistan, Iran and Afghanistan as Security Problems,» in: Hafeez Malik, ed., *Soviet-American Relations with Pakistan, Iran and Afghanistan* (New York: St. Martin's Press, 1979).

(٨) Jomhori-e Islami Iran, *Sazeman Barnameh and Budgeh-e Ostan-e Kurdistan. Amarnameh-e Ostan-e Kurdistan, 1371* (Tehran: Markaz-e Amar-e Iran, Khordad 1373). [Islamic Republic of Iran, *The Program and Budget Organization of the Kurdistan Province,* and *The Statistical Yearbook for the Kurdistan Provice, 1992* (Tehran: Centre for Statistics of Iran, June 1994)].

إيران. تقع في هذه المنطقة مدينة سنندج المركزية وكان يقطنها ٣٨,٨ بالمئة من السكان في عام ١٩٩٢، كما تقع فيها مدن كبيرة أخرى مثل سكّيز وبانه وماريفان وغارڤه وبيجار. وتعود الاختلافات في الأرقام الرسمية وغير الرسمية إلى أسباب سياسية إلى حد كبير. كما ان الزعامة الكردية تميل إلى المبالغة في تقدير عدد الأكراد في العراق وإيران وتركيا. وتحدد معظم المصادر الاحصائية عدد الأكراد الإيرانيين بـ ٥,٤ مليون نسمة (أي نحو ٩ بالمئة من مجموع السكان)(٩).

إن أجزاء من كردستان هي من الأراضي الخصبة، أما الأجزاء الأخرى، ولا سيما في المناطق الجبلية الشمالية، فهي غير قابلة للسكن إلى حدٍ كبير. والأراضي التي تمتد على طول الأنهار العديدة وفي الوديان هي من الأراضي الخصبة جداً وتكثر فيها الغابات. ولغرض تلبية الطلب على الطاقة جرى قطع عدد كبير جداً من الأشجار في كردستان، بحيث أزيلت الغابات من أجزاء منها، الأمر الذي يرفع من احتمال حدوث فيضانات في المنطقة. وإذا استمر الميل الحاضر نحو اقتلاع الغابات لأغراض توسيع مساحات الزراعة والرعي استمراراً لا نهاية له فستكون النتيجة تدمير ٣٢٠,٠٠٠ هكتار من الغابات الطبيعية تدميراً تاماً في أقل من خمس وعشرين سنة. وتعمل الآن حكومة طهران على زرع غابات لإنتاج أخشاب الوقود وغيرها من أخشاب الاستعمال التجاري ولأغراض حماية البيئة، فتقوم بالتخطيط لذلك وتشجيعه. وقد انصب الاهتمام كثيراً في السنين الأخيرة على زراعة الغابات في كردستان وغيرها من الأقاليم.

وفي عام ١٩٩٢ كان ما مجموعه ٦٧٠ هكتاراً من الأراضي المستصلحة خاضعاً لمشاريع التأهيل، بما في ذلك غرس الأشجار (وأكثرها من أشجار البلوط والجوز والصنوبر المحلية)، ولتحويطه بالأسيجة لإحياء الأراضي في كردستان، وهي مشاريع تقوم بها إدارة المصادر الطبيعية التابعة لمنظمة الجهاد لإعادة البناء. أما المصادر المعدنية في كردستان، فلم تستغل بعد استغلالاً كاملاً، إذ لا تشجع الكلف العالية للإنتاج والنقل على استثمارات كبيرة في الصناعات المعدنية.

يقدر أحد الإحصاءات الرسمية سكان إقليم كردستان في عام ١٩٩٢ بأقل من مليون وربع نسمة، ويعيش أكثر من نصفهم في مناطق ريفية، ولا سيما في الأراضي الشمالية المرتفعة، الكثيرة الأشجار، حيث توفر سلسلة جبال زاغروس في إيران الكثير من المراعي للعشائر الكردية وللجماعات الرحّل كذلك. أما أنهار المنطقة فلها قدرة كبيرة على الري، وثمة زراعة في الوديان منذ القدم. كما يقطن في الوقت الحاضر أكثر من ٤٧

---

(٩) تعطي المصادر الكردية أرقاماً مختلفة. انظر: A. R. Ghassemlou, «Kurdistan in Iran,» in: A. R. Ghassemlou [et al.], *A People without a Country: The Kurds and Kurdistan*, edited by Gérard Chaliand; translated from French by Michael Pallis (New York: Olive Branch Press, 1993), pp. 95-121.

بالمئة من سكان كردستان في مناطق حضرية. وهناك اختلافات مهمة في داخل المنطقة. فمدينة سنتداج مدينة حضرية بنسبة ٦١ بالمئة تقريباً، وهذا يعكس المرحلة التي بلغتها في التطور ويصوّر السمات الخاصة لهيكلها الحضري، كما يعيش اليوم معظم سكان كردستان في عشر مدن و٧٦ قرية في هذا الإقليم الغربي. وعلى الرغم من الهجرة إلى المدن ظل عدد سكان الريف في بعض المناطق كبيراً نسبياً. غير أن كثافة سكان الأرياف في كردستان ليست عالية جداً مقارنة مع أقسام عديدة أخرى من البلاد. أما مستوى المعيشة فهو منخفض وإن كان آخذاً بالتحسن. ولم يتضح بعد هل أن الضغط السكاني المتزايد سيعمل على نفع التنمية الزراعية، أم أنه على العكس قد يهدد تطور المناطق الريفية. ومع أن الإنجاب في المدن في كردستان أقل منه في الأرياف الكردية ولكنه مع ذلك أعلى منه في الأقاليم الإيرانية الأخرى. وثمة رأي يقول إن السكن في المدن والهجرة إليها هما من الأعباء، ذلك أن الفائض في سكان الأرياف يصبح فائضاً في المدن ويخلق «قطاعاً غير رسمي» يتصف بعدم الكفاءة وعدم الإنتاجية ويتألف من الباعة المتجولين في الشوارع وغيرهم من ذوي الحرف الهامشية. وكان حكومة طهران وبعض متبرعي المعونة الخارجية قد باشرا بمشاريع تنموية زراعية متواضعة في الستينيات، ولكن قرب مناطقها من الحدود الإيرانية ـ العراقية، وصعوبة الوصول إليها والافتقار فيها إلى مصادر طبيعية قابلة للاستغلال الفوري، جعل تلك المشاريع ذات أولوية منخفضة في التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (٨ ـ ١)

مؤشرات مطلقة ونسبية للتطور في إقليم كردستان في إيران، في عام ١٩٩١

المؤشرات	القطر بأسره	كردستان	المرتبة الإقليمية
المساحة (كم٢)	١,٦٣٣,١٨٩	٢٨,٢٠٣	١٦
مجموع السكان (مليون)	٥٨,١١٠,٢٢٧	١,٢٣٠,٥٦٠	١٦
متوسط معدل النمو السنوي لمجموع السكان	٣,٢٨	٢,٦٧	٢٠
كثافة السكان	٣٥,٦	٤٣,٦	١٢
سكان المدن (بالمئة)	٥٧	٤٧,٧	١٥
متوسط معدل النمو السنوي لسكان المدن	٤,٣٠	٦,٥١	٣
سكان الأرياف (بالمئة)	٤٣	٥٢,٣	١٠
متوسط معدل النمو السنوي لسكان الأرياف	٢,٠٢	−٠,٢	٢٣
معدل وفيات الأطفال (لكل ألف ولادة)(١)	١٤,٣	١٨	٥
عدد الأطباء لكل ألف نسمة	٠,٣١	٠,١٩	٢٢
عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة	١,٤٨	١	١٥
عدد العيادات والمراكز الصحية لكل ألف نسمة	٨,١	٩	١٣
معدل الأمية (بالمئة + ٦)(٢)	٧٤,٣	٥٩,٤	٢٣
التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية (متوسط العدد)	٣٠,٧٩	٢٨,٦٢	٧
مساحة الأرض الزراعية (١٠٠٠ هكتار)	١٦,٨٧٢	١,١٩٧	٣
عدد التراكتورات لكل ألف هكتار	١١	٧,٣	٢١
استهلاك الأسمدة(٣)	٨٦,٥	١٢,٣	٢٤

(١) هذه الأرقام هي لسنة ١٩٩٢.

(٢) معدل الأمية للسكان الذين تتجاوز أعمارهم ست سنوات.

(٣) عدد الكيلوغرامات من المغذيات الزراعية لكل هكتار من الأراضي القابلة للزراعة.

المصـــدر: Jomhori-e Islami Iran, *Sazeman Barnameh and Budgeh-e Ostan-e Kurdistan. Amarnameh-e Ostan-e Ostan-e Kurdistan, 1371* (Tehran: Markaz-e Amar-e Iran, Khordad 1373), various pages.

يتضح من الجدول رقم (٨ ـ ١) أن ٥٩,٤ من سكان كردستان هم من الأميّين، وبذلك يكون هذا الإقليم في المرتبة ٢٣ من مجموع ٢٤ إقليماً في إيران في ما يتعلق بالأمية. فليس هناك نسبة أقل من الأمية إلا في إقليمي سستان وبلوخستان في الجنوب الشرقي حيث تبلغ نسبتها ٥٠ بالمئة[١٠]. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال في كردستان ١٨ وفاة لكل ألف من الولادات في عام ١٩٩٢، فيكون الإقليم بذلك في المرتبة الخامسة في البلاد. كما بلغ عدد الأطباء ٠,١٩ لكل ألف نسمة في عام ١٩٩٢، وهذه هي المرتبة ٢٢ في البلاد، أما عدد أسرة المستشفيات فكان واحداً لكل ألف في العام المذكور، وهي المرتبة ١٥ من مجموع ٢٤[١١]. وهذه الاحصاءات لا تكشف إلا عن جزء من الوضع السائد، وهي لا تكشف أيضاً شيئاً عن التعليم ومستويات المعيشة العامة في المنطقة التي يسكنها الأكراد في إيران. كما ان هذه الأرقام لا تصف السجايا الشخصية للأكراد، وهم في أغلبيتهم من المتدينين، المجدين، والمرنين في التعامل، والمعروفين بشجاعتهم وقوتهم في المنطقة. كذلك فإن إخلاص موظفي الحكومة الذين أرسلوا إلى كردستان لمساعدة سكانها المحليين لا يظهر له ذكر على الاطلاق في جداول الاحصاء. وغالباً ما كان يتعرض الأطباء والممرضون والجنود والمعلمون وغيرهم من الموظفين الذين يقدمون شخصياً خدماتهم المباشرة لسكان كردستان إلى هجمات يشنها المتمردون الذين يعبرون الحدود المشتركة مع العراق.

مع كل هذا، يعود أحد أسباب المشكلة الكردية في إيران إلى ظروف سياسية. إن من الصحيح القول بأن التمرد كان سيصبح غير محتمل الوقوع لولا الحرب الإيرانية ـ العراقية. ومع أن الشعور بالظلامة قد تزايد تدريجياً بين الأكراد غير أن مصلحتهم تكمن في عدم تجاهلهم من قبل صناع القرار وفي مزيد من الاهتمام العملي الفعلي في شؤونهم، ولا تكمن في الانفصال. إن مشكلة الاصطدامات بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية قديمة قدم الزمن، ويحدث أمثالها في عدد من أقطار العالم الثالث. أما السبب وراء عدم تطور حالات مشابهة للثورة أو التمرد في أقاليم أخرى من إيران فهو عدم وجود مصلحة لأي قطر مجاور في تنظيم حركات التمرد وتمويلها وتسليحها. يتضح من ذلك أن دوافع التدخل الخارجي، وإن كانت اقتصادية إلى حدٍ ما في طبيعتها، فإنها كانت أساساً سياسية واستراتيجية، ذلك أن السيطرة على المنطقة الجبلية في كردستان لا توفر فقط منطقة عازلة فعالة لحماية أنظمة صديقة وإنما تضع كذلك القوات الأجنبية في وضع مسيطر في المنطقة يوفر منفذاً مباشراً إلى إقليم كردستان الغني بالنفط. لقد كان من شأن الصراع الإقليمي الذي اندلع في إيران في أوائل الثمانينيات أن يكون قليل الأهمية لولا الدعم الأجنبي. وكجزء من برنامج زعزعة الاستقرار في إيران وكسب موطئ قدم في المنطقة، من المحتمل أن يجري تشجيع وقوع تمردات على نحو خفي في إقليم كردستان وغيره من الأقاليم الإيرانية.

---

(١٠) Islamic Republic of Iran, Ibid., p. 552.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٥٣.

ثانياً: المنافسة بين الدول الكبرى والمحنة الكردية

ننتقل الآن إلى تقديم مناقشة مقتضبة للسياسات الخارجية العمومية التي اتبعتها الدول الكبرى بشأن المأزق الكردي، وأثر هذه السياسات في تطورات إقليمية معينة، فنلاحظ ما كان لكردستان من موقع أساسي في المفاوضات السرية التي دارت بين الدول الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى. ففي نيسان/ابريل ١٩١٦ أرسل وزير خارجية روسيا سازانوف رسالة سرية إلى السفير الفرنسي في سانت بطرسبرغ وفيها ذكر على وجه الخصوص نقطتين رئيستين:

١ ـ إن روسيا ستضم إليها أقاليم أرضروم وطرابزون وڤان وبتليس إلى الحد الذي سيقرر لاحقاً على ساحل البحر الأسود إلى الغرب من طرابزون.

٢ ـ إن منطقة كردستان إلى الغرب من ڤان وبتليس بين موش وسيرت ومجرى نهر دجلة وجزيرة ابن عمر وقمم الجبال التي تهيمن على العمادية ومنطقة مرغه ڤار سيجري التنازل عنها إلى روسيا. وبالمقابل تعترف روسيا بحق فرنسا في المناطق الواقعة بين ألماداغ وقيصري وخربوط[١٢].

من الملاحظ كذلك أن المسؤولين الفرنسيين كانوا يهدفون إلى مد نفوذ فرنسا إلى المناطق الكردية في سرادشت داخل إيران:

كانت روسيا في البداية تعارض بحزم إعطاء أي جزء من كردستان إلى فرنسا لأنها كانت تريد أرمينيا وكردستان العثمانيتين بأسرهما لها. بيد أنها وافقت في الأخير، بعد مساومات ومداهنات طويلة، على أن تكون مناطق كردية واسعة ضمن منطقة النفوذ الفرنسية. وكانت لدى بريطانيا من جهة أخرى مطالب معروفة بولاية الموصل، وحاولت أن تحقق موطئ قدم فيها بكل الوسائل، كجزء من خطتها للسيطرة على حقول النفط وعلى المنافذ الضرورية إلى الشرق الأوسط. وقد ساقها هذا الدافع إلى النظر في أمر حصولها على جزء من كردستان الإيرانية بالنظر إلى أهميتها في هذا الشأن، متجاهلة الحقيقة التي مفادها أن إيران ظلت محايدة طوال سنوات الحرب[١٣].

وعلى الرغم من هذه المخططات السرية لم تستطع الدول الكبرى أن تقيم محمية في كردستان. هذا، وكلما تزايدت القلاقل السياسية في إيران، وتفاقم الارهاب الموجه نحو قوات الحكومة المسلحة، تزايد الضعف في حكومة طهران. وفي عام ١٩٢٥ حصل رضا

---

(١٢) انظر السرد التاريخي الذي يتضمن كثيراً من المعلومات عن تخاصم الدول الكبرى بشأن المناطق الكردية، في: Kamal Mahdar Ahmed, *Kurdistan during the First World War* (London: Al-Saqi Books, 1994), p. 187.

(١٣) المصدر نفسه.

خان على سلطات خاصة من المجلس الإيراني، فبطش بمعارضيه بلا رحمة بمن فيهم رؤساء العشائر ورؤوس السلطة الدينية. وكان الرؤساء الأكراد الثائرون الذين دعوا إلى الانفصال من بين المعارضين العشائريين الذين استولت الحكومة المركزية على أراضيهم. وقد أصدر الشاه، لشعوره بالقلق بشأن تنامي القومية الإثنية داخل الأراضي الإيرانية، أمره إلى قواته بأسر القوات المتمردة التي كانت أقل عدداً كما كانت سيئة التجهيز.

ولعل أهم حدث في تاريخ حركة الأكراد في إيران المنادية بالاستقلال هو الذي وقع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث قام الأكراد الإيرانيون يساعدهم الاتحاد السوفياتي بإقامة دولة كردية ألعوبة في مهاباد، المعروفة سابقاً باسم سوج بولاغ. لقد كان من الواضح أن الاتحاد السوفياتي ينوي ضم الأجزاء الشمالية الغربية من إيران إليه. وقد دامت جمهورية مهاباد من ٢٢ كانون الثاني/ يناير إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦، إذ انهارت أخيراً بعد أن سحب الاتحاد السوفياتي قواته من الأراضي الإيرانية(١٤). والظاهر أن الحركة الكردية الإيرانية عجزت عن أن تقدم نفسها كقوة موحدة وقوية أمام حكومة طهران، لأن الشاه لم يثق قط بالأكراد وكان مستعداً لقمع أية انتفاضة إثنية. وقد جرت محاولات وبذلت جهود من قبل نظام الشاه لـ «تفريس» الأقاليم الكردية [أي جعلها فارسية]. إلا أن مشاريع التنمية التي قام بها الشاه في كردستان أخفقت، كما أخفقت برامجه الأخرى، في إحداث تغييرات جوهرية في نوعية الحياة لشعب كردستان. وعلى أية حال، فإن تشجيع العراق المباشر ربما أسهم في تجدد قتال الأكراد المتقطع مع الحكومة الإيرانية. وعلى الرغم من قيام السافاك (جهاز المخابرات الإيراني) بتعقب زعماء الحركة، فإن القوات الكردية المدعومة من العراق قامت بتمرد ضد نظام الشاه.

ومع أن المنازلة بين الحكومة والأقليات غالباً ما نشأت عن صراعات قوة داخلية، فلا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التي قد تفاقم كثيراً من مشكلة تفكك مجتمع متعدد الإثنيات. ويعتبر الكفاح الكردي من أجل الحكم الذاتي في الشرق الأوسط مثلاً جيداً للسبب الذي يدعو الحكومات الأجنبية إلى تقديم الدعم لجماعة شبه قومية (Subnational)، إذ إن مسالك السياسة الخارجية للدول الكبرى في كردستان لا يمكن

---

(١٤) للاطلاع على بحث في الأحداث التي سبقت تأسيس جمهورية مهاباد، بالإضافة إلى الكتب الأقدم عهداً، نلفت الانتباه إلى: Gérard Chaliand, *The Kurdish Tragedy* (London; New Jersey: Zed Books, 1994), pp. 5 and 74.

ويكتب أحد المسؤولين الأمريكيين وكان في إيران في حينها قائلاً: «بالنظر إلى عدم وجود سلطة إيرانية فعالة حافظ السوفيات على علاقات مباشرة مع العشائر ـ مع الجلالية في الشمال والشكاكية في الجبال الواقعة غربي شاهبور والهركية إلى الغرب من رضائية. سمح السوفيات لرؤساء العشائر هؤلاء أن يديروا شؤونهم بأنفسهم ولم يطلبوا منهم سوى المحافظة على الأمن وتجهيز الحبوب للجيش الأحمر». انظر: Archie Roosevelt (Jr.), «The Kurdish Republic of Mahabad,» in: Ghassemlou [et al.], *A People without a Country: The Kurds and Kurdistan*, pp. 122-138.

فهمها في إطار العلاقات الإقليمية وحده، بل إن العامل الحاسم في تدخل القوى الكبرى هو المنافسة الدولية للحصول على منفذ للوصول إلى قواعد استراتيجية في الخليج الفارسي والمحيط الهندي. ومن غير المستغرب أن تبدي دول كبرى مختلفة في المنظومة العالمية لما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً بالخطة الطموحة لتشكيل كردستان مستقلة وأن تأخذ جانب الانفصاليين. فمثلاً، حين وجد صناع القرار في الاتحاد السوفياتي أن هدف سياستهم الخارجية في إقامة كردستان مناصرة للسوفيات هو هدف غير قابل للتحقيق، فإنهم قطعوا دعمهم للحركة الانفصالية الكردية. ومن الواضح أن الزعماء الروس سيكونون على قدر كبير من الحذر في تجديد إقامة علاقات وثيقة مع مجموعات كردية متمردة. كما ان أمام روسيا في الوقت الحاضر صراعات إثنية داخلية خطيرة عليها مواجهتها. وثمة مشاكل أخرى، كتباطؤ النمو الاقتصادي والافتقار إلى الموارد المطلوبة للاستثمار الداخلي في القطاعين المدني والعسكري معاً، ستثني موسكو كذلك عن اتباع سياسات مغامرة في الشرق الأوسط.

ومن وجهة النظر الغربية، إن أخطر المضاعفات الاستراتيجية الناجمة من خلق كردستان مستقلة هو ما يحدثه ذلك من تأثير في مستقبل الأمن في خليج هرمز الذي تمر من خلاله صادرات دول الخليج من النفط. وثمة قضايا أخرى ذات أهمية، منها أثر الأمن في توسيع نفوذ الغرب في المنطقة، وأثره في وجود القواعد العسكرية فيها في المستقبل. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لكردستان، ولا سيما قربها من الجمهوريات السوفياتية السابقة وموانئ الخليج الفارسي، فإن الحصول على منفذ للوصول إلى منشآت عسكرية كردية يعتبر ميزة أمنية كبرى.

ثالثاً: الشعب الكردي في العراق وتركيا

إن أهم حدث في تاريخ كفاح أكراد العراق من أجل الاستقلال هو توقيع ملاّ مصطفى البارزاني، زعيم الحركة الكردية العراقية، وصدام حسين، اتفاقية أعلنها رسمياً رئيس جمهورية العراق البكر في الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠. وعدت بغداد بموجب هذه الاتفاقية، لغرض حل المشكلة الكردية، بالاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية، والسماح بمزيد من مشاركة الأكراد السياسية، ولا سيما تعيين أحد الأكراد نائباً لرئيس الجمهورية، وإقامة منظمات سياسية كردية(١٥). إن اتفاقية

---

(١٥) للاطلاع على تفاصيل مانفستو آذار/مارس ١٩٧٠، انظر: Martin Van Bruinessen, «The Kurds between Iran and Iraq,» *Middle East Report,* vol. 16 (July-August 1986), pp. 14-27; Nader Entessar, «The Kurds in Post-Revolutionary Iran and Iraq,» *Third World Quarterly,* vol. 6, no. 4 (October 1984), pp. 911-933; William E. Hazen, «Minorities in Revolt: The Kurds of Iran, Iraq, Syria and Turkey,» in: Ronald de McLaurin, ed., *The Political Role of Minority* = *Groups in the Middle East* (New York: Praeger, 1980); Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question*

١٩٧٠ المعقودة بين بغداد والزعامة الكردية قد عكست ميزان القوى للطرفين المتعاقدين، فقد قبلت حكومة البكر بتقديم اعتراف رسمي بالهوية الكردية وضمنت للأكراد حكماً ذاتياً كاملاً، لكنها احتفظت لنفسها بالحقوق السياسية اللازمة للسيطرة على الأقاليم التي يسكنها الأكراد في العراق. غير أن القمع والفساد وسوء الإدارة عملت على إثارة استياء الأكراد من الحكومة العراقية(١٦).

وقد تحول هذا الاستياء في بعض الأحيان إلى معارضة السلطة المركزية في بغداد، وظهرت إلى السطح علامات الاضطراب في عام١٩٨٠. وبدأت موجة جديدة من الإرهاب والقتل حين أمر الرئيس العراقي بغزو إيران في صيف ١٩٨٠ وحوّل معظم قواته إلى الحدود الإيرانية المجاورة لكردستان. وقد أتاح ذلك الفرصة لأكراد العراق للتشديد من تمردهم في داخل العراق وفي مناطق الحدود التركية. لقد كان تجدد العنف الذي اندلع في أعقاب حربي الخليج الأولى والثانية مرحلة أخرى أكثر شدة من مراحل الصراع الإثني الذي برز في أواخر الثمانينيات(١٧). وهذا يؤكد حقيقة مفادها أن النزاعات شبه القومية من شأنها، إن لم تحل ودياً، أن تكون طويلة الأمد وأن تستمر إلى ما لا نهاية، على الرغم من حدوث فترات متقطعة من السلام القلق، كما انه يكشف عن إخفاق الدول الخارجية في الإسهام في حل المنازعات.

---

in Iraq (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1981); Arthur Campbell Turner, «Kurdish Nationalism,» in: Peter Chelkowski and Robert Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East* (Durham; London: Duke University Press, 1988), and W. Thom Workman, *The Social Origins of the Iran-Iraq War* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1994), pp. 71-74.

(١٦) عند استعراض الدساتير لأقطار المنطقة يتوصل المرء إلى نتيجة مفادها أن الحريات وحقوق الإنسان مصونة من قبل الحكومات بالنسبة إلى جميع المواطنين بضمنهم الأقليات؛ هناك ثلاث دول فقط هي إسرائيل وعمان والعربية السعودية، ليس لديها دساتير مكتوبة ورسمية. أما في الدول الأخرى فإن مبدأ المساواة والعدالة معترف به في نصوص دستورية مثل «إن جميع المواطنين متساوون أمام القانون، من دون تمييز بسبب الجنس أو الدم أو اللغة أو الأصل الاجتماعي أو الدين» (الدستور العراقي)، ومثل «إن جميع الأفراد متساوون من دون تمييز أمام القانون، بصرف النظر عن اللغة أو الجنس أو اللون أو العرق أو الرأي السياسي أو المعتقد الفلسفي أو الدين أو الطائفة أو أي اعتبار آخر» (الدستور التركي). ومن حيث الواقع فإن الحريات وحقوق الإنسان غالباً ما يجري تقييدها. وقد تم اللجوء إلى سلسلة واسعة من الاجراءات القسرية بضمنها تقييد حرية الوصول إلى مناطق معينة ومراقبة حركة الناس والنقل الجماعي للسكان والطرد من البلاد وتدمير البيوت والقرى، وفرض الأحكام العرفية والسجن والتعذيب والإعدام من دون محاكمة، بل حتى إبادة الشعوب. وآخر ما جرى هو استخدام هذه الأساليب ضد المواطنين الأكراد في العراق وتركيا. للاطلاع على عرض لهذه المواضيع وتحليلها، انظر: Saideh Lotfian, «Human Rights and the Challenge of Ethnic Separatist Movements in the Middle East,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 6, nos. 1-2 (Spring-Summer 1994), pp. 91-118.

(١٧) للاطلاع على بيان أوسع لهذه الحجة، انظر: Edgar O'Ballance, «The Kurdish Factor in the Gulf War,» *Military Review*, vol. 61 (June 1981), pp. 13-20

وفي تركيا اتهم الأكراد بأعمال التخريب والتدمير للبنية التحتية، كالطرق وأنابيب النفط والسدود وخطوط الكهرباء، وذلك لإشاعة الاضطراب في الحياة الاقتصادية للبلاد. ويتهم الأرمن بالتعاون مع الأكراد انطلاقاً من وادي البقاع الذي يسيطر عليه السوريون لشن حرب عصابات ضد تركيا. لقد اتخذ النشاط الذي له صلة بالحركات السياسية والذي يقوم به الأكراد في تركيا شكلاً جديداً بعد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق. وكما ذكرنا سابقاً، أتاحت نهاية حرب الخليج الفارسي لبغداد فرصة التركيز على إحداث الاضطرابات في أقاليمها الكردية. كما أدت سياسات العراق التي لا ترحم إلى إجبار الأكراد على عبور الحدود والإقامة في معسكرات للاجئين في تركيا، حيث يعيش معظمهم هنا كلاجئين حتى اليوم[(١٨)]. وتظهر الاحصاءات التي أعدتها منظمات حقوق الإنسان الدولية أن آلاف الأكراد قد ماتوا كنتيجة مباشرة لهجمات القوات المسلحة العراقية عليهم[(١٩)]. وقد فتح سحق تركيا للحركة الكردية وهروب الأكراد فصلاً جديداً في تاريخ كردستان. كما شددت الحكومة التركية مؤخراً من جهودها للقضاء على التمرد ضد سياسة أنقرة التي ترفض الاعتراف بالأكراد كجماعة إثنية بعينها[(٢٠)].

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بشأن معاناة المدنيين العراقيين الأبرياء، نتيجة الحصار المستمر المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة، يقول عدد من صناع السياسة بوجوب عدم التخلي عن الضغوط الاقتصادية على النظام البعثي في بغداد. ويخشى هؤلاء أن يصبح صدام حسين شخصاً لا يكبحه جماح في قمع الشعب الكردي وارتكاب أعمال عدوانية أخرى ضد جيرانه. وبالنظر إلى أن لا نصر عسكرياً كردياً يلوح في الأفق، فإن

---

(١٨) Amir Hassanpour, «The Kurdish Experience,» *Middle East Report*, vol. 24, no. 4 (July-August 1994), p. 5.

(١٩) Andrew Whitley and Susan Meiselas, «The Remains of Anfal,» *Middle East Report*, vo. 24, no. 4 (July-August 1994), pp. 8-11.

وللاطلاع على بحث مفصل حول استخدام العراق للأسلحة الكيمياوية ضد القرى الكردية، وعلى مقابلات أجريت مع الناجين من الهجوم، انظر: Middle East Watch, *Human Rights in Iraq* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990), pp. 75-96, and Peter Sluglett, «The Kurds,» in: Fenner Brockway, trans., *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?*, Third World Books (London: Zed Books, 1986).

(٢٠) للاطلاع على كفاح الأكراد في تركيا، انظر: Michael Gunter, «The Kurdish Problem in Turkey,» *Middle East Journal*, vol. 42, no. 3 (Summer 1980), pp. 389-406; Joane Nagel, «The Conditions of Ethnic Separatism: The Kurds in Turkey, Iran, and Iraq,» *Ethnicity*, vol. 7 (1980), pp. 279-297; Ali-Fuat Borovali, «Kurdish Insurgencies, the Gulf War, and Turkey's Changing Role,» *Conflict Quarterly*, vol. 7 (1987), pp. 29-45, and Robert Olson, «The Kurdish Question Four Years on: The Policies of Turkey, Syria, Iran and Iraq,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 3 (1994), pp. 136-144.

على زعماء الجماعات الكردية المختلفة (المبينة في الجدول رقم (٨ ـ ٢)) أن تسعى بقوة إلى التوصل إلى حل دائم متفاوض عليه لمواجهتها مع الحكومات المركزية، بيد أن العقبات رهيبة في بلاد لا تريد الأطراف المتحاربة فيها أن تغير من مواقفها المتصلبة. وطالما كان العرب والأكراد والأتراك والآذريون والفرس في كردستان تشدهم معاً، جغرافياً واقتصادياً وسياسياً، لا روابط الثقة بل روابط الشك والكراهية، بحيث يرهب أحدهم الآخر على الدوام، فإننا سوف نشهد مآسي إنسانية من القتال الدموي.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)

الجماعات الكردية في إيران والعراق

إيران

○ **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، وهو حزب يؤيد مصالح الأقلية الكردية، وكان يتزعمه عبد الرحمن قاسملو. حظر نشاطه في عام ١٩٧٩.

○ **الحزب الاشتراكي الكردستاني** (باسوك).

○ **حزب الكادحين**، من الأحزاب الكردية الكبيرة، وهو بزعامة الشيخ عز الدين حسيني.

العراق

○ **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، أسسه الملاّ مصطفى البارزاني في عام ١٩٤٦. وقد عانى انقسامات متعددة قبل وبعد وقف اطلاق النار في آذار/ مارس ١٩٧٥. وهكذا فإن المجموعة التي انضمت إلى الجبهة الوطنية في عام ١٩٧٤ كانت من حيث الأساس مجموعة ماركسية من الحزب الأصلي. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ أكدت المجموعة تأييدها للجبهة ولـ «النضال» الثوري لحزب البعث. إنها بزعامة عزيز هاشم عقراوي.

○ **الحزب الديمقراطي الكردستاني** (القيادة الموقتة) وقد تألف في عام ١٩٧٥ بعد اتفاقية الجزائر في آذار/ مارس بين إيران والعراق والانهاء المشترك للعون الذي تقدمه إيران والولايات المتحدة للأكراد. وبانسحاب البارزاني من حركة التمرد، مكملاً بذلك تفكك الحزب الأصلي، أعلنت القيادة الموقتة أنها الخلف الشرعي لحزب البارزاني. وبعد أن رفضت التعاون مع الجبهة الوطنية أو مع الشيوعيين تولت حرب العصابات مجدداً من خلال الجناح العسكري للحزب القديم، والمعروف بالبيش مركَة. ومنذ ذلك الحين، عارضت القيادة الموقتة باستمرار مجهودات الحكومة لإعادة توطين الأكراد في جنوب العراق وانهمكت في مصادمات مع الجيش العراقي ومع الحزب الغريم، الاتحاد الوطني الكردستاني. وقد توفي البارزاني في واشنطن في آذار/ مارس ١٩٧٩، وفي أواسط تموز/ يوليو ١٩٧٥ عاد مئات من أعضاء الحزب إلى

العراق من إيران، حيث أقاموا منذ عام ١٩٧٥. هذا وقد أخفق مؤتمر عقد في أواخر ١٩٧٩ في حل الخلافات بين الفئة التقليدية للحزب (بزعامة ابني البارزاني مسعود وإدريس) وفئة المثقفين (بزعامة عبد الرحمن)(*).

○ **الحزب الثوري الكردي**، وأصله فرع انفصالي من الحزب الديمقراطي الكردستاني الأصلي، وانضم في عام ١٩٧٤ إلى الجبهة التقدمية الوطنية هو والحزب الديمقراطي الكردستاني الجديد وفرع آخر هو حركة كردستان التقدمية. وفي مؤتمر عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ كرر أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الذين ظلوا في بغداد تأييدهم للجبهة الوطنية.

○ **الاتحاد الوطني لكردستان**(**)، ومقره في دمشق. وقد تلقى التأييد من البعث السوري. ونشأ هذا الحزب في عام ١٩٧٧ عندما اندمج حزب جلال الطالباني، الاتحاد الوطني الكردي، مع الحركة الاشتراكية والعصبة الماركسية اللينينية لكردستان. كان الاتحاد الوطني الكردي قد تشكل في أواسط عام ١٩٧٥ حين رفض الطالباني، وهو عضو يساري في الحزب الديمقراطي الكردستاني الأصلي، قبول ادعاء البارزاني بأن الثورة الكردية قد انتهت.

○ **البيشمركة**(***) (وتعني: الذين يواجهون الموت)، ويؤلفون العصابات المسلحة للحزب الديمقراطي الكردستاني.

○ **الحزب الاشتراكي الموحد لكردستان**، بزعامة الدكتور محمود عثمان(****).

(*) المقصود هو محمد محمود عبد الرحمن (سامي) وقد انضم مع مجموعته إلى الحزب الأم بزعامة مسعود البارزاني (المحرر).

(**) الاسم الصحيح هو: الاتحاد الوطني الكردستاني ومقره في شمال العراق وهو يتقاسم النفوذ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان العراقية (المحرر).

(***) البيشمركة هي القوات المسلحة للتنظيمات الكردية ولا تنحصر بالحزب الديمقراطي الكردستاني (المحرر).

(****) جرت تغييرات عدة في الحزب الاشتراكي الموحد، وانضمت غالبية عناصره إلى التنظيمين الرئيسيين: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ولم يعد للدكتور محمود عثمان علاقة بالحزب المذكور (المحرر).

استنتاجات

إن استنتاجاتي ليست نهائية، إذ إن هدفي الأول من البحث لم يكن تقديم جواب محدد عن أسئلة تجريبية (امبريقية)، بل أن أقترح نوع البرهان المطلوب لتفحص العلاقة بين الأكراد كأقلية مهمة ودول الشرق الأوسط. لقد شددت بدرجة أكبر على وضع الشعب الكردي في إيران وموقف حكومة طهران منه. من الواضح أن تقييم السياسات ينبغي أن يجري في سياق المصالح والأهداف للدولة وللمجموعات الإثنية شبه القومية، وأن

القرارات يجب أن تصاغ وفق ما يمكن تحقيقه. وكذلك وفق ما تدعو الحاجة إليه.

أما بالنسبة إلى الفرضية القائلة بوجود رابطة مباشرة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، فإن من الواضح أنه ما من حكومة في الشرق الأوسط يسعها أن تتجاهل المشاكل الإثنية الداخلية، إذا ثبت أن خلق بيئة سياسية مستقرة هو شرط ضروري للتنمية الاقتصادية[٢١]. إن المفتاح لفهم النزاعات الإثنية يتمثل بالعلاقات القائمة بين الجماعات الأعلى والجماعات الأدنى والسائدة بين المجموعات الإثنية وغيرها من المجموعات شبه القومية. إن الأقليات غير الراضية هي في معظم الحالات أسوأ حالاً من سكان الدولة الآخرين. وتتلخص المطالب الرئيسية للأقليات بالتوزيع العادل للسلطة وللثروة وبالحفاظ على الثقافات الإثنية. وعند عدم تلبية هذه المطالب تصاب الأقليات الإثنية بخيبة الأمل، بل تصبح مناضلة. في مثل هذه الظروف، يكون من الأجدر بالحكومات أن تتجه إلى معالجة المهمة الصعبة الخاصة بالتفاوض مع زعماء الحركات الإثنية لأن الناس لا ينسون مظلماتهم القديمة، فهم ينتظرون حدوث الظرف المناسب لتجديد كفاحهم من أجل حياة أفضل اقتصادياً وسياسياً. إن هذا يفسر السبب وراء الاضطرابات والقلاقل السياسية الواسعة النطاق التي تحدث حين تضعف الحكومة المركزية وتفقد سيطرتها التامة على مناطق الأطراف في القطر[٢٢]. كما انه ليس هناك من جديد بشأن حالة المواجهة هذه بين الأقلية والأغلبية، ذلك أن الأكراد، كغيرهم من الجماعات الإثنية المتميزة من غيرها، قد رغبوا منذ القدم بدرجةٍ ما من تقرير المصير وبوضع حد نهائي لقيام الآخرين بالسيطرة عليهم كلياً. هذا وإن السعي من أجل حياة أفضل، وليس تكوين دولة كردستان، هو الهدف الأعز لأغلبية الأكراد.

أما بالنسبة إلى وضع الأكراد الإيرانيين، فإن من الممكن الاستنتاج أن التحسن الاقتصادي منذ نهاية الحرب الطويلة مع العراق كان واضحاً في كردستان، لكن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به بعد. إن المجموعات الإثنية والثقافية لا تشكل، في المجتمع الإيراني، منظومة من تراتب الشرائح الاجتماعية. كما ان عدداً من هذه المجموعات قد بدأ يفقد الاحساس بالانفصال الإثني، إذ إن المجموعات المختلفة ترتبط معاً اقتصادياً وسياسياً، كما ترتبط بروابط الزواج وما ينجم عنها من تحالفات. ومن الواضح أن الحصول على منفذ إلى سلطة اقتصادية أو سياسية لا يتوقف على الأصول الإثنية للأفراد.

---

(٢١) Cynthia Enloe, *Ethnic Conflict and Political Development* (Boston: Little, Brown and Co., 1973); Lewis W. Snider, «Minorities and Political Power in the Middle East,» in: McLaurin, ed., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East,* and Dennis Thompson and Dov Ronen, eds., *Ethnicity, Politics and Development* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1986).

(٢٢) Lotfian, «Human Rights and the Challenge of Ethnic Separatist Movements in the Middle East,» pp. 91-118.

لهذا كان من الممكن للأكراد الانتساب إلى الخدمة المدنية أو القوات المسلحة أو الدخول إلى الحلبة السياسية. كما ان من غير الحكمة إيلاء أهمية كبيرة جداً للعامل الإثني في المجتمع الإيراني أو في سياسات البلاد على حساب العوامل الأخرى التي أبقت على الخلافات الإقليمية.

وفي العراق وتركيا، فإن احترام الحقوق الأساسية والحريات الديمقراطية للشعب الكردي، وحماية البيئة الطبيعية في كردستان، والبدء بمفاوضات جادة عن العلاقات بين الحكومة المركزية والأقلية الكردية، كلها أمور يجب التأكيد عليها، إذ إن الفائدة التي تجنى من تحقيق ذلك تتجلى بما ستجلبه من استقرار في المستقبل للأقليات الكردية في الدولتين المذكورتين، وهو مستقبل حافل، على ما يبدو الآن، بالشكوك. هذا، وفي التحليل النهائي، يتوقف نجاح هذا المخطط على الجمع بين الأطراف كلها معاً. إن هناك خلافات جوهرية قائمة بين الأطراف المعنية تتعلق بدرجة السيادة والحكم الذاتي التي ينبغي أن تعطى للأكراد في إيران والعراق وتركيا. وهناك أيضاً خلاف بين القيادات الكردية المختلفة على مسائل أخرى مثل: هل ينبغي إقامة كردستان موحدة، وماذا سيكون عليه الوضع الرسمي لكردستان؟ إن من الممكن القول بالطبع أن المركزية السياسية والإدارية هي السبب الحقيقي لعدم الاستقرار، وليس الإثنية. ولا بد من أن يترك تناول هذا الموضوع إلى بحوث أخرى تجرى في المستقبل. أما الأمر الواضح فهو أن المعضلة لن تحل نفسها بنفسها، كما لا يمكن حلها بعمل خارجي، سواء كان ذلك بالقوة أو بالوسائل الدبلوماسية، بل إن الحل سيتطلب اتفاقاً بين الأكراد والحكومات المعنية، وتدعو الحاجة إلى إظهار الاستعداد للتوصل إلى حلول وسط، وذلك لمصلحة السلام والأمن. كما لا يمكن أن يكون هناك مكسب دائم لأي طرف من الأطراف ما لم تتحقق المكاسب للجميع.

إن ما يستقرأ من نتائج سياسات بغداد نحو الأقلية الكردية في العراق يدعم الرأي القائل بأن اللجوء إلى القمع السياسي، وفقدان الحرية السياسية، يقودان إلى عدم الاستقرار في القطر نفسه وفي الأقاليم المحيطة به. والأهم هو أن الحالة الكردية تلقي الضوء على التفاعل بين الرفاه الاقتصادي للسكان المحليين وبين الصراع المدني. إننا نعلم أن الفئات الإثنية لا تطالب كلها باستقلال ذاتي تام، وأن قمعها قد أخفق في إنهاء مواجهتها مع الحكومات المركزية. كما ان العثور على حلول هو من الأهمية بمكان كبير للاستقرار والرخاء الاقتصادي في المنطقة، مع مضاعفات أساسية بالنسبة إلى الحياة الاقتصادية والسياسية في العالم. وطالما ظلت قائمة الأسباب الاقتصادية للتذمر الشديد السائد في أوساط الجماعات الإثنية، فإنه لا يمكن المرء إلا أن يتوقع استمرار المشاكل القومية في الشرق الأوسط. والواقع أن هناك أقليات أخرى غير إثنية (ونعني المجموعات المحرومة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية) قد تبدي التزامها بتقرير المصير. ويتعين ألا تضطر أية مجموعة إثنية، بصفتها مجموعة متميزة بذاتها، إلى أن تفقد هويتها الإثنية وميراثها

الثقافي[٢٣]. ومن الممكن تعليم اللغة السائدة واللغات الإقليمية معاً في المدارس والجامعات في المجتمعات المتعددة اللغات. ولعل من المفيد أن نشدد أيضاً على أن الأسباب الرئيسية للحركات القائمة والكفاح الجاري ضد الحكومات القومية هي أسباب أقلها عقائدي ـ سياسي، وأكثرها اقتصادي في طبيعته، وأن استخدام أساليب القمع والقهر لا يعني بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط إلا مزيداً من الصراعات الإثنية في المستقبل بدرجة أشد مما يجري الآن. كما إن إنهاء هذه الصراعات يتطلب تغييرات جوهرية تتضمن تعديلات في الهياكل السياسية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، ولا يؤدي إنكار الوجود ذاته للمشاكل الإثنية (في تركيا على الأخص)، أو اختيار الوسائل العسكرية لمعالجة الوضع (بقسوة بالغة في العراق)، إلا إلى تشجيع تنامي الحركات الانفصالية[٢٤].

ثمة احتمال لقيام مواجهة على أسس إثنية وإقليمية، إن لم تقم الحكومات المركزية بتطوير الأقاليم المتخلفة ولم تفتح للشباب فرص التحسن.

ومن المشاكل التي تقلق بال الأقطار في الشرق الأوسط، وفي الأقطار النامية الأخرى أيضاً، أن اقتصاداتها إنما تعمل في بيئات دولية ومحلية شديدة الوطء، الأمر الذي يجعل التنمية عسيرة التحقيق. ولا ينكر أن عدداً من أقطار الشرق الأوسط تواجه عقبات كبيرة (مثل الموارد غير الوافية، والبنية التحتية المحدودة، والقدرة الإدارية الضعيفة). وحتى لو تغلبت هذه الدول على مشاكلها الاقتصادية فإن أغلبها لا يمكنه أن يقوم بتوزيع المنافع المتأتية من الأداء الاقتصادي الجيد بالتساوي بين الناس، أو أنه لن يقوم بذلك، بل إن الذين ينتفعون أكثر من غيرهم من السياسات الاقتصادية لنظام حكم ما هم الذين يؤيدون هذا النظام. وإذا لم تقم الحكومات بمسؤولياتها في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين جميعاً، ولم تنعم عليهم بشكل منصف، فإنها ستضع الأساس لمشاعر واسعة الانتشار من الإحباط والتذمر. ولا خيار للحكومات، إذا أرادت حل مشكلة عدم الاستقرار السياسي، إلا أن تتجه استثماراتها إلى مصلحة الناس، وذلك عن طريق الترقية في ميادين التعليم والصحة وتحديد النسل وحماية البيئة. وعلى الرغم من هذه المشاكل، وفي سياق سياسة الإنصاف الاجتماعي ـ الاقتصادي، يتحتم العمل على التضييق التدريجي للهوة التقليدية القائمة بين المركز والأطراف، وذلك لتقليل احتمال اندلاع التمرد العنيف إلى الحد الأدنى. كما ان من المعقول الافتراض أن معالجة التفاوت غير العادل في مستويات التنمية الاقتصادية للأقاليم المختلفة من شأنها أن تمكن الدول من إزالة مصادر الصراع البنيوية الجوهرية. ولا ريب بالتأكيد، ووفقاً لمبدأ الأمن المتساوي، أن أمن أحد

---

(٢٣) للاطلاع على تحليل لهذه المرجعية، انظر: Paul R. Brass, «Ethnicity and Nationality Formation,» *Ethnicity*, vol. 3 (1976), pp. 225-241.

(٢٤) Lotfian, Ibid.

الأطراف هو شرط مسبق لأمن الطرف الآخر. أما إذا لم تتخذ الاجراءات للتحول السياسي الجذري ولتحسين الحياة الاقتصادية للجماعات غير المستفيدة كالأكراد، فإن الصراعات الإثنية سوف تستمر بابتلاء دول المنطقة بالكوارث. كما إن التعاون بين الدول المتجاورة والاستعداد للحلول الوسط للقضايا الحيوية لأمنها يجب أن يطبعا علاقاتهما بطابعهما، إذ إن الأقطار كلها تريد التمتع بقدرتها على توكيد مصالحها الوطنية بمعزل عن التدخل الخارجي، ولا سيما في قضايا مهمة مثل مسألة وحدة الأراضي فيها والسيطرة على مستقبل شعوبها. ومع أن الحركة القومية ظلت قوة مفرّقة خلال الحرب الباردة، فقد كان هناك تحرك مشهود نحو أشكال من التعاون الدولي والتنظيم السياسي في العالم. ففي أواسط الثمانينيات بدأت المجموعة الأوروبية بمحاولة تاريخية لتشكيل سوق مشتركة واحدة، وتخطط الدول الأوروبية الاثنتي عشرة لأن تصبح أكبر كتلة تجارية في العالم، وهي تخطط حتى لإزالة الحدود الفاصلة بينها، إذ إن أوروبا الغربية ما هي إلا مثل واحد لمجموعة من الأمم تتجه عن وعي، وطوعاً، لتشكيل جماعة متقاربة. وثمة كتلة تجارية أخرى (نافتا) تتألف في أمريكا الشمالية من كندا والمكسيك والولايات الأمريكية، ودول البحر الكاريبي، ولا شك في أن الدول الإقليمية في شرق أوسط متحد ستجد أن من الأسهل عليها حل مشاكلها الاقتصادية والسياسية بالتعاون في ما بينها[٢٥].

كلما اندلعت الأعمال العدائية المسلحة من المجموعات الإثنية تمكنت الحكومات المركزية، باستخدام القوة، من السيطرة على الصراع الإثني من دون أن تتمكن من القضاء عليه، ولا سيما حين تتفاقم هذه الصراعات بفعل التدخل الخارجي المخطط له في شؤون الدول السياسية. وثمة عوامل خارجية قوية قد توقف التطور المحتمل لنمط ما من أنماط التعايش. ولا ريب أن جذور تفكك العراق السياسي، الإثني في أساسه، تمتد إلى إرث السياسة الاستعمارية البريطانية التي كانت تنحو إلى تثبيت الانقسامات الإثنية بواسطة التنظيم المنفصل للجماعات الموجودة في المناطق المستعمرة. وبتشجيع الطائفية، ومحاولة ضرب إحدى المجموعات الإثنية بالأخرى (على أساس مبدأ «فرق تسد» التي كانت بريطانيا سيدة استخدامه في امبراطوريتها)، حاولت الدول العظمى أن تعزز مواقعها في عدد من المجتمعات في الشرق الأوسط.

إن الطريقة الفعّالة الوحيدة لمعالجة مشاكل عدم الاستقرار الداخلي من هذا النوع هو أن تتسم المفاوضات مع الأقليات بالجدية، مع الاستعداد للتوصل إلى حلول وسط. وقد يكون من الحكمة إقامة أساس جغرافي جزئي على الأقل من أجل فدرالية سياسية في القطر لتحل محل نظام الحكومة المركزية. وعلى زعماء الأقليات أن يقنعوا بسيطرة مشتركة

---

(٢٥) للاطلاع على بحث حول تدهور الإقليمية والدولة ـ الأمة والقومية في النظام الدولي الجديد وطرق التفكير الجديدة بشأن العلاقة بين الأفراد والمجتمعات، انظر: Mathew Horsman and Andrew Marshall, *After the Nation-State: Citizens, Tribalism and the New World Order* (London: Harper Collins, 1994).

على مقاديرهم. وبالنظر إلى تاريخ التمرد، فإن المرء لا يستطيع إلا أن يتساءل: هل أن لدى زعماء الحركات الكردية أهدافاً أخرى؟ فليس هناك من حاجة إلى دولة «كردستان» منفصلة لضمان سلامة الأكراد ورفاههم. على العكس، فإن كردستان مستقلة حديثاً، وليس لديها منفذ مائي، لن تكون لديها المصادر الكافية لرفع مستوى المعيشة لشعبها. ولن يتمكن الأكراد من تأسيس اقتصاد قابل للدوام إلا بمساعدات خارجية كبيرة، اقتصادية وفنية، إلا ان آخر شيء يحتاج إليه الشرق الأوسط هو دول ضعيفة تعتمد على الخارج، لأن الدول المؤسسة حديثاً قد تعطي تسهيلات استراتيجية لدولة كبرى لأغراض استخبارية وعسكرية. ومن شأن هذا أن يقود إلى منافسة أجنبية شديدة من أجل الحصول على قواعد في المنطقة، ويضيف بذلك إلى مستوى التوتر[٢٦].

لقد كانت مجهودات الغرب متواصلة «لحل» المشكلة، لكنها للأسف كانت مخفقة، إذ لا بد من وجود ضمان لتوزيع منصف للسلطة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، على الرغم من أن هناك في العالم الثالث ميلاً نحو المركزية، وشكاً بالفدرالية. كما ان الحجج القائلة بأن على الدول المتعددة القوميات أن تتجه نحو الفدرالية، بسبب التنوع الإثني في أقاليم البلاد المختلفة، هي حجج تتعرض للوهن بسبب خطر التفكك والتقسيم لهذه الدول. ولا يعني هذا القول بأن تظل الحكومات المحلية خارج عملية صنع القرار. والواقع أن من الضروري أن تتمتع الوحدات المحلية بفرص إضافية تتيح لها التأثير في وضع القرارات القومية. كما ان نظاماً سياسياً لا يشعر فيه الناس أن صوتهم مسموع هو نظام غير سليم وغير مستقر. أما أغراض الحكومة فينبغي أن تكون التمسك بالسيادة الوطنية والحفاظ على الانسجام الداخلي. وإذا كان المفتاح للتنمية الاقتصادية هو الاستقرار السياسي، فإن على الحكومة المركزية أن توحي بالثقة في الميدانين السياسي والاقتصادي، وتوجه الأمة بأسرها نحو خطة تنمية طويلة الأجل. وفي حالة إيران، وإذا أخذنا بالاعتبار سلسلة المصالح للجماعات الاجتماعية، وكذلك حاجات النظام الإسلامي وأغراضه، فإننا سندرك أن تنفيذ تحولات ضخمة فيها هو في ذاته مهمة صعبة للغاية، على الرغم من أن تحت تصرف القطر قطعاً موارد واسعة لتسريع وتيرة التنمية على مستوى القطر كله.

---

(٢٦) يرى عدد من المؤلفين أن التدخل الخارجي عامل مهم، انظر على سبيل المثال: Lutfian, Ibid., and Edward Chaszer, «International Protection of Minorities in the Middle East: A Status Report,» *Middle East Review*, vol. 18 (Spring 1986), pp. 37-48.

تعقيب (١)

وميض نظمي (*)

سيدي الرئيس،

من المفيد، بدءاً، أن أضم صوتي إلى د. كمال مظهر بشأن إيلاء الأهمية في التعاون الجماعي والأكاديمي حول البحوث. وحبذا لو كانت البحوث مشتركة. ومؤخراً وقبل سفري بفترة قصيرة، ناقشنا في قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد أطروحة عن الحركة الكردية في إيران. وكان من الواضح أن الأطروحة تفتقد المصادر الإيرانية، ولكن كان من الواضح أيضاً أن الأطروحة كتبت بروح ايجابية وعلمية وموضوعية. كذلك قبل سفري بأيام تمت الموافقة على طبع أطروحة تحت إشرافي حول الحركة الإسلامية في كل من تركيا وإيران وعلاقتها في التحديث الذي تم في هذين المجتمعين، وحبذا لو كانت قد توفرت لنا مثل هذه المصادر. لذلك أحثّ د. حسيب على تشكيل لجنة مؤقتة باسم مركز، أو لجنة البحوث العربية ـ الإيرانية، نظراً إلى الفائدة الكبرى التي سنجنيها سوياً.

قبل أن أناقش بحثي سعد ناجي جواد وسعيدة لطفيان، لا بد لي من أن أوضح الإطار النظري الذي ننطلق منه في مناقشة موقع المسألة الكردية وأهميتها بالنسبة إلى العراق، وإيران، وسوريا وتركيا. الحقيقة أن مسألة المدخل (approach) مسألة مهمة، فأنا استمد أفكاري مما يمكن تسميته بـ «روح مؤتمر باندونغ». إن العالم الثالث عليه أن يتحالف ويتعاون وينمّي بعضه بعضاً، ليصمد أمام قوى الاستعمار العالمي، ولكي يعوض ما فاته من التخلف، ويعوض ما فاته من روح الحضارة والعصر. وبالتالي أنا أرى أن هناك ثمة خلافات بين العرب والإيرانيين، يجب ألا نتناساها في ندوتنا هذه، وكذلك بين الإيرانيين والأتراك، وبين العرب والأتراك، وبين العرب أنفسهم، وبين الأتراك أنفسهم، وبين الأكراد أنفسهم. ولكن الروحية التي يجب أن ننطلق منها بتقديري هي أن الأتراك والعرب والإيرانيين والأكراد والآذريين والبلوش وغيرهم من شعوب تجد ما هو مشترك

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

بينها إلى درجة عالية بدلاً من الهدر المبالغ فيه للحروب التي نشبت والتي لا تزال تهدد المنطقة بالنشوب، وهي حروب لن تؤدي إلى انتصار هذا الطرف أو ذاك في أغلب الأحوال.

في الصباح سمعنا حديثاً مطولاً عن الخليج، هل هو عربي أو فارسي؟ طبعاً، لي وجهة نظر خاصة في هذا الموضوع، ولكنني أقول لكم إن الحرب العراقية ـ الإيرانية لم تحسم هذه المشكلة إلا لمصلحة أن يكون الخليج كما هو الآن أمريكياً، بغض النظر عن التسمية. فالموقف من القضية الكردية ينبع من هذه الروح، روح باندونغ التي عبّر عنها المفكر الإيراني علي شريعتي، ولا أعلم على وجه التحديد ما هي قيمتها الفكرية في الأوساط الإيرانية الشقيقة. وقد عبّر عنها قبل علي شريعتي، المجاهد والمفكر جمال الدين الافغاني، أو جمال الدين الأسدأبادي الذي دعا إلى وحدة الشرق ووحدة الإسلام، حتى مع المسيحية المناضلة في الشرق لاستخلاص الحقوق وإيجاد ما هو مشترك. ولعل ما يدهش أننا حتى الآن لسنا متأكدين في ما إذا كان جمال الدين الافغاني سنياً أو شيعياً، وتلك مأثرة كبيرة له وللمجتمع الذي أفرزه.

الحقيقة، لا أكتم اعجابي بالبحثين، خصوصاً تقديري العالي لبحث سعد ناجي جواد. ويضاعف من هذا الاعجاب أنه عراقي ومقيم في العراق، وأنه عربي. وأعتقد أنه يؤمن بالوحدة العربية، ومع ذلك اتخذ موقفاً واضح الايجابية وبعيداً عن أية عقد شوفينية إزاء الأشقاء الأكراد. وهذا نهج نحلم به ونشجعه في الجامعات. فالمثقف يجب أن يكون مثقف المستقبل، وليس المثقف المتسكع على أبواب السلاطين.

بالنسبة إلى بحث سعيدة لطفيان، أرجو أن تسمح لي بالقول بأنه من الناحية الأكاديمية كان بحثها ممتازاً، وقد قدمت إلينا معلومات جديرة بالاهتمام ربما لم تقدمها ورقة سعد ناجي جواد، ولكن الذي لاحظته هو أنها حاولت أن تتجنّب اعطاء رأي في المسألة الكردية بشكل مفصل، وربما يعود ذلك إلى تعقيدات الوضع في إيران، أو ربما يعود إلى أن لطفيان ذاتها ليست واثقة من وجهة نظرها، وبالغت كثيراً في دور الأجنبي، وهي النقطة التي اعترض عليها سعد ناجي جواد، وأنا أتفق معه في ذلك، ولكن النتيجة التي وصلت إليها لطفيان أعتقد أنها ايجابية، ولا تخلو من جرأة موضوعية وأكاديمية، فقد ختمت بحثها بالقول إن الطريقة الفعّالة الوحيدة لمعالجة مشاكل عدم الاستقرار الداخلي من هذا النوع هو أن تتم المفاوضات، أي أنها تدعو إلى بدء المفاوضات بجدية مع الاستعداد للتوصل إلى حل وسط، وليس شن الحرب العسكرية.

إن الوقت الممنوح لي يمنعني من مناقشة الكثير من الآراء القيمة التي وردت في البحثين، لكن باختصار شديد أقول إن في اعتقادي أن مقدمة سعد ناجي جواد حول قدرة الإسلام سابقاً على تجميع كل القوميات فيها شيء من النظرة المثالية الوردية. فالإسلام كخُلُق، كقِيَم، كقرآن كريم، كحديث شريف، شيء، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمجتمع فعلى الإسلام أن يتفاعل مع هذا المجتمع. وإن من مصلحة الإسلاميين أن

يدركوا هذه الحقيقة ولا يضفوا على الإسلام الاجتماعي نظرية مطلقة كالإسلام الديني. لذلك أنا أعتقد أن الإسلام، على الرغم من انجازاته الكبيرة في التوحيد بين العرب أنفسهم، ومن ثم بين العرب والإيرانيين والأتراك، فهو يبقى غير قابل لإخفاء الخلافات القومية والإثنية بشكل مطلق. وعندما يعود جواد نفسه في ما بعد إلى القول بأن صراعات كثيرة نشبت، ونلقي نظرة على التاريخ بشكل متفحص وبشكل علمي، نجد أنه قد فاته في هذا المقطع أن يشير إلى أن السلطة الإسلامية، سواء كانت عربية أو تركية، كانت تعمد إلى نوع من طمأنة الشعور القومي عبر السلطة اللامركزية، فهذه كانت تعطي ضمانات للعرب للتحرك الداخلي ضمن مجتمعاتهم، وربما للإيرانيين، وكذلك للأكراد. إن مشكلة الدولة القومية الحديثة ـ إيران وسوريا وتركيا ـ تكمن في أنها كلها تحاول إقامة دولة مركزية. لذلك أصبح رد الفعل الكردي الذي كان يشارك في الحركة الوطنية لهذه المجتمعات ذا طابع اثني خاص، وهذا شيء له مبرر، لأن شكل اللامركزية، على الأقل بالنسبة إلى الدولة العثمانية، قد اختفى بكل تأكيد.

بالنسبة إلى الموضوع الأجنبي، فالحقيقة أنه قد مرّ به سعد ناجي جواد. وإذا سمحت لي سعيدة لطفيان، التي أشارت إلى المطامع الروسية قبل الثورة السوفياتية، وحتى إلى المطامع الفرنسية، في كردستان، أن أعلق على الموضوع فأقول: من الواضح أن في العراق الآن نوعاً من الحماية التي تفرضها فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عبر تركيا لحماية أكراد العراق، في الوقت الذي تشنّ فيه تركيا حملات عسكرية محمومة وتطرد النواب الأكراد من مجلس النواب التركي. وفي الحقيقة فالشخص أو الشعب، أو الفئة، لا يلجأ أيٌّ منهم إلى الأجنبي إذا كان محترماً في داره ويتمتع بأوضاع المساواة. لذلك أرجو، كوني عربياً، من العرب والأتراك والإيرانيين أن يقللوا من الكلام على القوى الأجنبية ودورها في الاتصال مع الأكراد، لأن الأكراد الإيرانيين، لولا الضغط عليهم لما تعاونوا مع حكومة بغداد إذا اعتبرنا أن حكومة بغداد هنا حكومة خارجية. والشيء نفسه ينطبق على الأكراد العراقيين، فلولا الضغط عليهم، وعدم توفير شروط الديمقراطية أو حق تقرير المصير لهم، لما كانوا بحاجة، بحسب اعتقادي، إلى اللجوء إلى الأتراك، أو حتى إلى الحكومة الإيرانية. هذه المشكلة مشكلتنا نحن، فإذا سلّمنا جدلاً بأنه من حق الاستعمار أن يتدخل، وهذا ليس من حقه بالمعنى الموضوعي أو الأخلاقي، فهو قوة كبرى تستغل الخلافات بين القوى المحلية لكي تسيطر على المنطقة، ولكن يبقى علينا نحن، عرباً وأكراداً، أتراكاً وإيرانيين، أن نمنع بشتى الوسائل هذا الانحياز لدى شعوبنا إلى القوى الخارجية.

تعقيب (٢)

پيروز مجتهد زاده

أولاً: خلفية جغرافية

يوصف الأكراد بأنهم قوم ريفيون شبه رحّل، يعيشون في منطقة جبلية متنازع عليها تقع بين تركيا وروسيا وإيران والعراق وسوريا، وتربط الأكراد بعض الوشائج بالعرق الإيراني[1] ولو أنهم يدّعون لأنفسهم عرقاً نقياً. كذلك يصف الجغرافيون هؤلاء الأكراد بأنهم من الذين يقطنون في أقصى الغرب من الإيرانيين، ولعلهم مزيج من الفاتحين الإيرانيين والسكان الأصليين الذين يقطنون المناطق الجبلية من زاغروس والأناضول[2].

يتكلم الأكراد الكردية، وهي فرع هندي - إيراني من أسرة اللغات الهندية - الأوروبية.

في عام ١٩٤٥ عقد مؤتمر للترويج للغايات الانفصالية الكردية. وتطايرت المزاعم التاريخية والجغرافية في أرجاء القاعة. ادعى البعض من المشاركين أن النيروز (وهو بداية السنة الجديدة الإيرانية) يعود في أصله إلى الأساطير الكردية. وليس هذا فقط، بل قال البعض إن شخصية كافي الخرافية، وهو الحداد في **الشاهنامه** الشهيرة للفردوسي، هو زعيم كردي. كذلك قيل أن مملكة الميديين في إيران لم تكن سوى امبراطورية كردية[3]، وأن بعض الملوك و الزعماء الفرس المعروفين مثل كريم خان في زند هم أكراد. وحاول

(١) W. B. Fisher, *The Middle East: A Physical, Social and Regional Geography*, Methuen Advanced Geographies, 5th ed. (London: Methuen, 1971), p. 100.

(٢) W. Barthold, *Joghrafia-ye Tarikhi Iran = Historical Geography of Iran*, Persian translation by Hamzeh Sardavar, Tus Publications; no. 90 (London: [n. pb.], 1980), p. 208.

(٣) Maria T. O'Shea, «The Question of Kurdistan,» in: Keith S. McLachlan, ed., *The Boundaries of Modern Iran* (London: UCL Press, 1994), p. 49.

آخرون وضع خريطة للمزاعم الكردية فرسموا خريطة لـ «كردستان الكبرى» وفق مزاعمهم. وقد أصبحت هذه الخريطة جزءاً لا يتجزأ من الأسطورة القومية الكردية(٤). وقد توسعت هذه الأسطورة الجغرافية من حيث الأراضي حتى وصلت إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط غرباً والخليج الفارسي جنوباً.

وجاءت الجمهورية الكردية التي خلفها السوفيات ألعوبةً في مهاباد في إيران في ذلك العام نفسه لتلهب هذا المخطط الجليل وما اتصل به من عواطف جياشة، وخلاف ذلك فإن «كردستان» ليست سوى تجريد سياسي في الجغرافية السياسية لتركيا، حيث يسمى الأكراد، إلى وقت قريب جداً باسم «أتراك الجبل»، وهكذا ينكر وجودهم المادي ذاته. أما في سوريا ولبنان وآذربيجان فلا يحسب للأكراد سياسياً كثير حساب. وأما في العراق فإن كردستان هي واقع إثني موجود بصفته «منطقة» تتمتع دستورياً بحكم ذاتي، وهو الذي يبرر في الوقت الحاضر التدخل الغربي المتزايد.

وكردستان، في إيران، هي منطقة من خمسة وعشرين إقليماً، والأكراد مجموعة إثنية من مجموعات أخرى متعددة تعرف نفسها بأنها إيرانية. ويذكر عن زينوفان أنه قال عن «Karduehoi» أنه موقع يعترف به الآن على أنه كردستان الإيرانية. ويزعم أن هذه كانت مملكة في وسط الامبراطورية الأخميدية التي لم تكن تحترم الحكام الفرس(٥). في هذا الزعم جهل بالنظام الفدرالي الأخميدي الذي كانت فيه ممالك إقليمية ذات حكم ذاتي ولها قوانينها التي تدير شؤونها لكنها تلتزم بالسلطة المركزية في ظل ملك الملوك. وهناك مؤشرات تدل على أن كردستان كانت تؤلف منطقة إدارية في الامبراطورية الساسانية (٢٢٤ ـ ٦٥٢ ب.م.)، وكانت عاصمتها كرمنشاه. وقيل عن هذه المدينة أنها بنيت من قبل أحد الملوك الساسانيين في الفترة ٣٨٨ ـ ٣٩٩ ب.م. لعله الملك فراهرام أو الملك بهرام الرابع. كان فراهرام، قبل أن يصبح ملكاً، حاكماً على كرمان، ومن هنا سميت كرمنشاه(٦).

كان من نتائج هذا التواصل السحيق في القدم مع الإيرانيين ظهور ثقافة كردية تتماهى كثيراً مع ثقافة الإيرانيين. ولا عجب، مع هذا التواصل الجغرافي والتاريخي والثقافي مع الإيرانيين الآخرين، أن يشعر الأكراد في إيران وكأنهم في بلدهم. أما أن يعيش الكردي في دولة تركية (تركيا) أو في دولة عربية (العراق) فهذه مسألة أخرى.

هذا ويرجع تاريخ الإقليم الإداري الأول في المنطقة التي سميت «كردستان» إلى الملك السلجوقي المشهور السلطان سنجار الذي توفي سنة ١١٥٧ب.م. والذي كان جده أرسلان قد هزم في عام ١٠٦٩ب.م. امبراطور الامبراطورية الرومانية الشرقية رومانوس

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٥) المصدر نفسه، اقتباسات أخرى، ص ٤٩.

(٦) Barthold, Ibid., p. 207.

ديوجينيس، فأضاف مناطق الأناضول وأرمينيا وحلب وزاغروس إلى الامبراطورية السلجوقية في إيران.

لم تكن للأكراد، من حيث تكوين أمة، أهمية في التاريخ، لكن بعض عشائرهم دخلت في خدمة الملوك، ووصل بعض كبار الأكراد إلى مراكز رفيعة. كان الكردي الشهير صلاح الدين الأيوبي مثلاً أعظم زعيم مسلم في الحروب الصليبية.

ثانياً: خلفية تاريخية

من الناحية التاريخية لم يحقق الأكراد شيئاً في بلورة أسطورة الأمة. ينحي بعض الجغرافيين باللائمة في ذلك على فردية الأكراد وحبهم للانقسامات العشائرية. إن الفردية والنوازع القبلية المحلية هي الصفات الأساسية التي تحول دون الأكراد وتحقيقهم تنظيماً سياسياً مستقراً واسع النطاق[(٧)]. يشهد على ذلك ما يدور الآن من حروب بين المنظمات السياسية الكردية في العراق وبينها وبين الأكراد في تركيا.

ومن صفاتهم السياسية استعدادهم لكي يستخدمهم الغير. إن مساعدة الأكراد للعثمانيين في حربهم عام ١٥١٤ للميلاد ضد إيران الصفوية أثمرت اعترافاً عثمانياً، إلى حين، بوجودهم في ست عشرة ولاية كردية في الأناضول وفي جبال زاغروس. أدى هذا التطور إلى استخدام العثمانيين للأكراد بزجهم بعضهم ضد بعض وضد إيران بالدرجة الأولى، أكثر مما أدى إلى تسريع الاستقلال الكردي. إن الأتراك، بدلاً من ذلك، لم يعترفوا قط بوجود الأكراد كجماعة إثنية منفصلة لها رسمياً حق التخاطب بلغتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم. هذا وقد استمر تلاعب الأتراك بمصائر الأكراد. مثلاً، أثارت معاهدة برلين، المعقودة في عام ١٨٧٨ بين روسيا والامبراطورية العثمانية، مشاعر قومية كردية بزعامة الشيخ عبيد الله وانتهت بالنتيجة إلى غزو الأراضي الإيرانية[(٨)].

وفي عام ١٩١٥ رفض العثمانيون الاعتراف بحياد إيران في الحرب العالمية الأولى، ووجهوا الأكراد لمهاجمة إيران. غزا الأكراد الأراضي الإيرانية واحتلوا مؤقتاً تبريز في كانون الثاني/يناير من ذلك العام[(٩)]. وفي هذه السنة نفسها قام الأكراد، بتحريض من الأتراك، بمجزرة أبادوا فيها نصف مليون أرمني في أعقاب تراجع روسيا القيصرية من الحرب مع تركيا في عامي ١٩١٥ و١٩١٦[(١٠)]. أدى قيام الأكراد باجتثاث الحركات

(٧) Fisher, *The Middle East: A Physical, Social and Regional Geography*, p. 181.

(٨) Robert K. Olson, *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925* (Austin, Texas: University of Texas Press, 1989).

(٩) Malcolm E. Yapp, «1900-1921: The Last Years of the Qajar Dynasty,» in: Hossein Amirsadeghi, ed., *Twentieth Century Iran*, assisted by R.W. Ferrier; introduced by Sir Denis Wright (London: Heinemann, 1977), p. 17.

(١٠) Fisher, *The Middle East: A Physical, Social and Regional Geography*, p. 183.

الأرمنية إلى تضافر الجهود بين الانكليز والروس والإيرانيين والعثمانيين ما نجم عنه قمع الانتفاضة الكردية[١١].

بدأت الحركة الكردية المنادية بهوية سياسية في عام ١٩٢٧، ونظراً إلى تفرق الأكراد أسرعت الحكومات في الأقطار التي فيها أكراد إلى الاستفادة من حركتهم. بعبارة أخرى، إن الطائفية عملت على تسريع قيام الجماعات الكردية بالانحياز إلى حكومات أخرى متنازعة مع حكومتهم. من الأمثلة على ذلك استخدام العثمانيين للجماعات الكردية في البداية؛ واستخدام الروس للحركات الكردية في أواسط القرن العشرين؛ واستخدام الإيرانيين الحركات الكردية العراقية في أواخر الستينيات وأواخر السبعينيات؛ واستخدام أمريكا وتركيا الأكراد العراقيين في الوقت الحاضر.

ثالثاً: جمهورية كردية

من الجوانب الملفتة في الحركات الكردية الافتقار إلى الإخلاص في تبيانها غايتها النهائية. إن غايات الأكراد المعلنة في الحكم الذاتي أو تقرير المصير نادراً ما تتطابق مع طروحاتهم و/أو أدبياتهم، وهذا هو أساس الشكوك التي تساور الحكومات المعنية في الحركات الكردية. وتكشف جمهورية مهاباد عن هذا الافتقار إلى الإخلاص كشفاً جلياً.

في المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، ولغرض إجبار إيران على منح الاتحاد السوفياتي امتيازات نفطية ضخمة[١٢]، قام هذا الأخير بإنشاء جمهوريتين ألعوبتين في داخل الأراضي الإيرانية في عام ١٩٤٥، وهما الجمهورية الشيوعية في تبريز بزعامة يشيفاري والجمهورية الكردية في مهاباد بزعامة قاضي محمد. ادعت كل منهما كياناً مستقلاً ذاتياً في داخل إيران، أما كيف لهم أن يبرروا نظاماً جمهورياً يتمتع بالحكم الذاتي في دولة ملكية فهو أمر يظل لغزاً.

جرى تعزيز جمهورية قاضي محمد بعددٍ من المحاربين العشائريين يناهز الألفين جاؤوا من العراق بقيادة ملاّ مصطفى البارزاني[١٣]، وهو نفسه الذي مهّد الطريق في ما بعد لاستخدام الإيرانيين لحركته الكردية في إيران.

بيد أن الضغط الذي مارسته إيران والولايات المتحدة والأمم المتحدة أدى إلى قيام الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من شمالي إيران في أيار/مايو ١٩٤٦، في حين ظلت

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(١٢) William Griffith, «Iran's Foreign Policy,» in: George Lenczowski, ed., *Iran under the Pahlavis* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press; Stanford Junior University, 1978), p. 373.

(١٣) George Lenczowski, «Political Process and Institution in Iran,» in: Lenczowski, ed., Ibid., p. 448.

موسكو مترددة في السماح بإزالة الجمهورتين الألعوبتين. إلا أنه ما أن دخلت القوات الإيرانية إقليم آذربيجان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ حتى انهارت الجمهوريتان إحداهما بعد الأخرى. وتجدر الملاحظة هنا أن هذه الحركة السوفياتية المجهضة في إيران كانت بداية للحرب الباردة بين الشرق والغرب التي استمرت حتى سقوط الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١.

واليوم، وبصرف النظر عن «الملجأ الآمن» للأكراد العراقيين ـ الذي تنفذه قوات أمريكية ـ الذي يعزز عملياً الحكم الذاتي الكردي في شمالي العراق، نجد أن الزعماء الأكراد السياسيين يفضلون إطلاق النار بعضهم على بعض وعلى الأكراد في تركيا، فيعمقون بذلك من التدخل الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط بدلاً من العمل على تطوير ما تم إنجازه في أعقاب تطبيق الملجأ الآمن. إن هذا ينسجم مع التقليد السياسي للأكراد. إن آمال الزعماء الأكراد بتوسيع التدخل الأمريكي في كردستان العراق وما قد يؤدي ذلك إلى تحقيق آمالهم القومية هي آمال غير واقعية وتدل على الافتقار إلى الوعي بحقيقة مفادها أن وضعهم المحلي ليس في صالح التغيير بذلك الاتجاه، وأن المجتمع الدولي سيعتبر أي تغيير في أمر الأراضي والحدود بما في ذلك المناطق الكردية بمثابة عودة صارخة إلى الحروب والصراعات التي شهدها القرن الماضي، والتي حسمت مسألة الحدود الحالية وموضوع الأراضي في الشرق الأوسط.

تعقيب (٣)

قيس جواد(*)

إن البحث القيم الذي قدمه د. سعد ناجي جواد عن «القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها» هو بمثابة محاولة للإمساك بكل خيوط القضية، وربما يكون هذا سبباً في غياب بعض العناصر التفصيلية وفي استبعاد مرحلة راهنة من حياة هذه القضية. . وفي محاولته هذه، ترك الباحث لدينا انطباعاً بأنه حاول صياغة أشبه ما يكون بالقوانين لبعض الأفكار السائدة فوقع، في تقديرنا، بتعميمات وتبريرات وبعض الأخطاء التاريخية اقتضت الإشارة إليها أولاً قبل أن نقوم بمقاربتنا النص نفسه.

أولاً: استدراكات

١ ـ التعميمات

أ ـ في مجال تطرقه إلى انضمام الأكراد إلى دولهم التي يعيشون فيها في معترك الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، يرى الباحث أن هذه العملية وضعت «الأكراد في كلا الدولتين على طرفي الحدود يقاتل أحدهم الآخر من أجل حماية مصالح دولهم. وربما يفسر ذلك سر استعداد الأكراد الدائم للاقتتال في ما بينهم وعدم استعدادهم للتعاون المشترك». إن الخروج بنتيجة خطيرة كهذه من خلال حدث كان وما زال يتكرر في كل المناطق الحدودية للدول الدينية أو القومية فيه الكثير من التجني. إن الصراعات التي يتحدث عنها الباحث التي انضم إليها الأكراد، على رغم، بحكم «ولائهم الوطني»، لا تسمح بالوصول إلى حكم «استعدادهم الدائم للاقتتال وعدم استعدادهم للتعاون المشترك». إنه حكم متعجل نوعاً ما وقد يكون بعيداً عن الموضوعية المطلوبة في مثل هذه المقاربات.

(*) رئيس تحرير مجلة دراسات شرقية، باريس.

ب ـ في بحثه عن «الفهم الكردي للمشكلة» الذي يراه فهماً غير واضح، يوجه الباحث نقده إلى الأكراد عموماً فيقول: «. . . والأمر الذي زاد في تعميق المشكلة هو انقسام المجتمع الكردي بين قسمين: قسم مستعد دائماً للتعاون مع السلطة المركزية، وقسم آخر مستعد دائماً لمعارضتها، وهذان القسمان لا يلتقيان أبداً». ومن جديد يصوغ الباحث قانوناً لا يقبل الجدل: «قسمان لا يلتقيان»! إن هذه المقولة كلها بحاجة إلى إعادة النظر إن لم نقل النقض. . فلا المجتمع الكردي هو المنقسم إلى قسمين، بل ممثلوه السياسيون، وهم ككل السياسيين تتجاذبهم التحالفات والمصالح دوماً أياً كانت جنسيتهم أو عروقهم أو دياناتهم؛ ولا هما قسمان لا يلتقيان، لأن لغة السياسة لا تعترف بالمستحيلات، فلا يوجد صديق دائم ولا عدو دائم، بل توجد مصالح دائمة. والمصلحة تجمع الأعداء أحياناً، فكيف لا تجمع دعاة قضية واحدة؟!

ج ـ وفي ملاحظاته الختامية يخلص الباحث في الملاحظة الرابعة إلى القول: «لقد أبدى العرب والإيرانيون استعداداً واضحاً للتعاون في ما بينهم أو مع أطراف خارجية أخرى ضد الأكراد، في حين أن الأكراد وجدوا سهولة ومنفعة مادية أكبر بالتعاون مع الأجنبي ضد الشعوب التي عاشوا معها. . .». هنا أيضاً نرى نتائج سهلة ومتسرعة لقضية معقدة وتستدعي المزيد من التأني قبل إطلاق الأحكام.

٢ ـ التبريرات

في مجال تطرقه إلى منح الأكراد الحكم الذاتي في العراق من أجل حل المشكلة حلاً سلمياً، يذكر الباحث أنه «. . . وبالفعل، تحقق هذا الحل السلمي واستمر لمدة أربع سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) إلا أن الذي ظل من دون حل هو مشكلتان أساسيتان: **الأولى** هي أزمة عدم الثقة المتبادلة، و**الثانية** هي المتمثلة بالبون الشاسع في الفهم بين من يُصدر القرارات الجذرية والعميقة والمهمة التي كانت تصدر لحل المشكلة، وبين الإداريين الضيّقي الأفق الذين يطبقونها».

نحن نتفق مع الباحث في المشكلة **الأولى**، فعلى الرغم من محاولات الحل السلمي، غابت الثقة بين الطرفين كلياً، ولذلك بالطبع أسباب لا داعي للخوض فيها. أما المشكلة **الثانية** فلا نحسب أن الباحث نفسه مقتنع بها، فليس من الواقعية بشيء تبرئة ساحة القادة الذين يصدرون القرارات الجذرية والعميقة والمهمة وإدانة البائسين من الاداريين (ضيقي الأفق) الذين لا يجرؤون بأي حال على الاستهانة بقرارات خطيرة مثل هذه.

ولعل المشكلة الحقيقية والجديرة بالذكر والتي كان مفترضاً أن يضعها الباحث كمشكلة أولى لتبرير عدم الثقة المتبادلة هي التي أشار إليها بشكل جانبي بقوله: «عدم إيجاد المناخ الديمقراطي اللازم والمؤسسات القادرة على إقامة الحل السلمي وتطويره».

٣ ـ أخطاء تاريخية اقتضى تعديلها

أ ـ يذكر الباحث كيف شكل أكراد إيران، برئاسة قاضي محمد، الحزب الديمقراطي الكردي في إيران، فيقول: «... هذا الحزب شكل وزارة ادارت الجمهورية في فترة قيامها من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٦»، والصحيح أن الحزب الديمقراطي الكردستاني ولد في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٥ من رحم جمعية بعث كردستان «كومه لي» التي تأسست في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٢[1]، أما جمهورية مهاباد فلم تتأسس كما ذكر الباحث عام ١٩٤٥، بل في ٢٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦، وسقطت بعد ١١ شهراً و٢٣ يوماً، وتم إعدام قادتها في عام ١٩٤٧.

ب ـ تطرق الباحث إلى «محاولات رئيس الوزراء العراقي المعروف نوري السعيد الرامية إلى ايجاد حل سياسي للمشكلة [يعني القضية الكردية] في عام ١٩٤٥». عند تدقيقنا في هذه الفترة، وجدنا أن نوري السعيد لم يكن رئيساً للوزراء طيلة عام ١٩٤٥، بل كان حمدي الباجه جي الذي تقلد رئاسة الوزارة مرتين متتاليتين من ١٩٤٤/٦/٣ وحتى ١٩٤٦/١/٢٩، وقد عرف هذا العهد بالحرب التي شنّها على الأكراد بقيادة الملاّ مصطفى البارزاني. أما الإصلاحات التي يتحدث عنها الباحث فقد تقررت في الوزارة السعيدية الثامنة، حين أصدرها رئيس الوزراء نوري السعيد بتاريخ ١٩٤٤/١/٢٥[2] وليس عام ١٩٤٥ كما ذكر الباحث.

إن هذه الملاحظات الشكلية لا تنتقص من جهد الباحث، بيد أن دوافع ذكرها هي: الحرص على تجاوز الأخطاء التاريخية والتعميمات، وكذلك البعد عن محاولة صياغة قوانين ثابتة بدلاً من تقديم مقاربة واقعية للأوضاع تلتزم النسبية والموضوعية.

ثانياً: مقاربة النص

حلّق النص/البحث فوق المشكلة، فألمّ بأطرافها من دون أن يبحث في ملابساتها.. كما انه، لأسباب قد تكون خارج إرادة الباحث، قد تغاضى عن إحدى مراحل القضية الكردية، وهي مرحلة على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة معاً، ونعني بها المرحلة الاستثنائية التي تعرض لها العراق بعد حرب الخليج الثانية، وما خلفته من وجود المنطقة الأمنية أو المحمية الأمنية في كردستان العراق. وبناء عليه، سنتعرض لهذه المرحلة مع ملاحظة أن الوسيلة الناجعة لعرض القضية الكردية ومواقف الأطراف المعنية منها قد تكون في إلقاء نظرة ولو سريعة على تاريخية هذه القضية.

---

(١) جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط ٢ مزيدة ومنقحة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٢٣.

(٢) انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ٦ ج، ط ٦ (بيروت: منشورات مركز الابجدية، ١٩٨٢)، ج ٦، ص ١٦٧ ـ ٢٠٧.

١ ـ تاريخية القضية

تشكل الوعي القومي الكردي مثل الوعي القومي التركي والعربي بعد أن شهدت أوروبا عصر القوميات وبناء الدول القومية. بدأت بعض ملامحه إبان مرحلة الإمارات الكردية والثورات والتمردات والانتفاضات في نهاية القرن التاسع عشر. وبعد ذلك شهد تطوراً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، ومن مظاهره ما ذكره عبد الرحمن الكواكبي في كتابه **أم القرى** عندما جعل ممثلاً للأكراد باعتبارهم قومية مضطهدة مثل العرب يحضر «مؤتمر النهضة الإسلامية» الذي تخيل انعقاده في مكة المكرمة مسمياً إيّاه بـ «الرياضي الكردي».

ويشير المؤرخون إلى مظاهر قومية كردية أخرى مثل صدور أول مجلة كردية عام ١٨٩٦ باسم **كردستان** في اسطنبول ثم في القاهرة، وحضور مندوبين عن الأكراد مؤتمر المعارضة العثمانية الذي نظمته الأحزاب العثمانية المعارضة بالاشتراك مع ممثلي القوميات والطوائف الدينية والعثمانية المنعقد في باريس عام ١٩٠٢. وقد شارك الأكراد في الثورة الدستورية التي حدثت في إيران، وقامت حركة كردية تدعو إلى الاستقلال عن إيران يقودها جعفر اها شكاك الملقب بسمكو عام ١٩٠٥. وحدث تطور ملحوظ في الوعي القومي الكردي بعد الثورة الدستورية في تركيا عام ١٩٠٨، فتأسست جمعية تعالي وترقي كردستان وجمعية نشر المعارف الكردية عام ١٩٠٨ وجمعية هيوا ـ الأمل عام ١٩١٠، وجمعية الاستقلال الكردي التي تأسست بعد الهدنة في القاهرة. وفضلاً عن ذلك، تم تأسيس جمعيات عديدة أخرى مثل: التشكيلات الاجتماعية الكردستانية وحزب الأمة الكردية ومنظمة جهانداني في كردستان إيران عام ١٩١٣. وصدر بعد ذلك العديد من الصحف مثل: **هيوي كورد، ورزي كورد، وهمتاوي كورد**... باختصار، يمكننا عرض القضية الكردية من خلال إبراز المحطات الكبرى في تاريخها، وتتجلى تلك المحطات بالتالي:

ـ معاهدة قصر شيرين ١٧/٥/١٦٣٩ بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية التي وقعت في زهاب حيث جرى ترسيم الحدود بين الدولتين، كما جرى تقسيم الأكراد بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية. وقد أكدت هذا التقسيم معاهدة أرضروم الثانية التي عقدت بضغط بريطاني وروسي عام ١٨٤٧ وثبتت الحدود نهائياً عام ١٨٦٥.

ـ معاهدة سيفر التي عقدت في آب/اغسطس ١٩٢٠ وما نصت عليه المادة ٦٢ من إقرار مشروع للحكم الذاتي المحلي للمساحات التي تقطنها غالبية كردية والواقعة بين شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا ومابين النهرين؛ المادة ٦٣ الخاصة بموافقة الحكومة التركية على هذه المعاهدة؛ والمادة ٦٤ التي تعطي حق الاستقلال للشعوب الكردية في المناطق المحددة في المادة ٦٢ إذا رغبت فيه، وذلك خلال سنة من بدء تنفيذ المعاهدة.

ـ اعتراف بريطانيا المنتدبة على العراق وحكومة العراق في بيان رسمي صادر بتوقيع الحكومتين في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢ بحق الأكراد القاطنين ضمن الحدود العراقية في أن يؤسسوا حكومة كردية ضمن هذه الحدود(٣).

ـ تأسيس أول جمهورية كردية في منطقة مهاباد في كردستان إيران التي أعلنها قاضي محمد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ بدفع ومباركة سوفياتية.

ـ بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ وإعلان الحكم الذاتي في منطقة كردستان العراق، وقد كان العراق الدولة الأولى في المنطقة التي تعلن حكماً ذاتياً للأكراد. وقد صدر قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان متضمناً أبواباً ثلاثة هي: أسس الحكم الذاتي، المجلس التنفيذي، والعلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي.

ـ المنطقة الأمنية في شمال العراق: على أثر الهجرة الجماعية الكردية باتجاه جنوب شرق تركيا عام ١٩٩١، شكل الحلفاء قوة تدخل عسكري سموها «قوة المطرقة» في صيف ١٩٩١ اتخذت مركزاً لها في ديار بكر في تركيا، كما فتحت لها مكتب ارتباط في زاخو في شمال العراق، وكان هدف القوة حماية أكراد العراق من الطيران العراقي ومنعه من التحليق في المنطقة الأمنية التي تقع شمال خط عرض ٣٦. وفي هذه المنطقة تشكل البرلمان الكردي مناصفة بين الحزبين المتنفذين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وقامت حكومة «إقليم كردستان»، وفي الرابع من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ أعلن البرلمان الكردي الفدرالية من طرف واحد.

ومن الملاحظ أن هذه المحطات جميعها قد حدثت في أعقاب حروب دامية اجتاحت المنطقة، فقد وقّعت معاهدة قصر شيرين بعد حرب دامت أكثر من قرن ونصف بين العثمانيين والصفويين، وعلى أثر نجاح «الحملة» التي قادها مراد الرابع واسترجع خلالها بغداد من الصفويين، رسمت الحدود بين الامبراطوريتين فتوزع الأكراد بين الدولتين. وقد أبرمت معاهدة سايكس ـ بيكو ومعاهدة سيفر بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت جمهورية مهاباد بعد الحرب العالمية الثانية. أما بيان الحكم الذاتي لكردستان العراق فقد أُعلن بعد سلسلة حروب بين حكومات الجمهورية العراقية المتعاقبة والحركة الكردية. وأخيراً، كما ذكرنا، أُقرت المنطقة الأمنية بعد حرب الخليج الثانية.

٢ ـ الفهم العربي والإيراني

أما مسألة كيف يفهم العرب والإيرانيون القضية الكردية أو مسألة الأقليات القومية بشكل عام، فإننا نعتقد أن المنطقة العربية الإسلامية بأجمعها عاشت تاريخاً حافلاً من

---

(٣) محمود الدرة، **القضية الكردية**، ط ٢ منقحة وبفصول جديدة (بيروت: دار الطليعة، [١٩٦٦])، ص ١٤٨.

التجارب المماثلة وينبغي الاستفادة من هذا التاريخ. إن التيارات السياسية الأساسية التي سادت منطقتنا هي إما إسلامية لا تعترف بأي نزوع قومي، أو قومية تصرفت بمفهوم القومية المسيطرة. ولن تستطيع النخبة الحاكمة والمعارضة، على حد سواء، الانفلات من الإرث التاريخي من دون إعادة صياغة جذرية للمفاهيم **أولاً**، وإرساء البنى التحتية اللازمة للمؤسسات المدنية الضامنة للتحولات الديمقراطية **ثانياً**، وإقرار الحقوق المشروعة للقوميات **ثالثاً**، وجعل هذه المهمات أهدافاً مركزية لسياسة التحولات الضرورية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية **رابعاً**.

وبعبارة تفصيلية أخرى، فإننا لو اطلعنا على مبادئ الجمعيات العثمانية (من العثمانيين الأحرار إلى الاتحاد والترقي إلى وطن وحرية) لوجدنا أن المشكلة التي سكنت في أذهان هذه النخبات هي بناء الدولة القوية وليس الدولة الدستورية التي تضمن الحريات الديمقراطية. لقد كانت الطموحات تذهب إلى أبعد من حدود الدولة القومية لبناء دولة امبراطورية. لذلك فإن أوهام اللامركزية والعدالة والمساواة التي راودت القوميات المتآلفة في الامبراطورية العثمانية بعد إجبار السلطان عبد الحميد على إعادة العمل بدستور مدحت باشا قد أُصدمت بشكل عنيف بحقيقتين:

الأولى، إصرار الاتحاديين على بناء الدولة المركزية القوية؛

والثانية رؤيتهم بشأن الدستور العثماني كما حددتها صحيفتهم المركزية **طنين**. فالدستور، في نظرهم، «لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركي... لأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، فلا مجال إذاً للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى»[(٤)].

أنكر الاتحاديون الحقوق القومية للعرب واستنكروا مطاليبهم باللامركزية والحكم الذاتي والمساواة، واتبعوا سياسة التتريك، فماذا فعل العرب والإيرانيون غير السير على هذه الطريق! ولكن هل تنكر العرب وهم دعاة اللامركزية والحكم الذاتي لولاياتهم ودعاة الفدرالية العربية التركية، تنكروا لإخوانهم ومواطنيهم الأكراد حين طالبوهم بما سبق وطالبوا به الأتراك؟ لربما نجد الجواب في توضيح أمرين:

ـ **الأول** أن خارطة الدول التي تأسست في المنطقة العربية الإسلامية بعد تفكيك الدولة العثمانية رسمتها اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦. وعلى الرغم من الوعود السخية للأكراد في معاهدة سيفر، فإنه لم يبقَ منها سوى ما جاءت به معاهدة لوزان المعقودة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ والتي تضمنت بعض النصوص الواردة في المواد ٣٨ و٣٩ و٤٠، وخلاصتها مطالبة الدول المعنية بحماية الأكراد. أما الدول التي تأسست في

---

(٤) توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، رسائل وبحوث (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٦)، ص ٣٢٥.

ظل الانتداب فقد سارت على السياسة الاستعمارية نفسها، ولم يكن في مقدورها بأي شكل كان تجاوزها.

والثاني أن الدول المستقلة أخذت بالمبادئ السياسية التي فرضها الغرب في عملية تقسيم العالم بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث أعيد الاعتبار إلى اتفاقية سايكس ـ بيكو التي حوربت وعمل بقوانينها في تكوّن الدول ومواصفاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، كما تم الاعتراف بالحدود التي وضعها الاستعمار. وقامت دول قطرية حاربت للحفاظ على الحدود الاستعمارية على رغم شعاراتها الوحدوية العربية أو الإسلامية.

من خلال هذه الدوائر المغلقة عولجت القضية الكردية، وتركت للتدخلات الأجنبية الأبواب المشرعة لتستعدي هذا على ذاك وتمارس الضغوط والمناورات لتحقيق مصالحها وتعزيز سيادتها على الآخرين، من دون أي اعتبار لمبادئ ويلسون أو حق تقرير المصير وحقوق الإنسان، وأمثلة ذلك عديدة في الأوضاع الراهنة.

٣ ـ الفهم الكردي

لقد لاحظ الباحث ـ وهو محق ـ اختلاف فهم الأكراد وموقفهم قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وخرج بنتيجة أن الأكراد غلّبوا الأهداف الوطنية الأوسع على الأهداف الأضيق، بيد أن الموقف قد تغير بعد قيام الدول الوطنية، ويعزي ذلك إلى سببين، هما: إهمال الأغلبية قضايا الأقليات، ودخول العامل الخارجي.. ونحن نعتقد أن هذا الاهمال وكذلك العامل الخارجي ما كان لهما أن يحدثا لو توفرت الأجواء الديمقراطية. فالديمقراطية وحدها كفيلة بتقديم الضمانات اللازمة للعمل الوطني، وهي أيضاً، وبالقوة نفسها، طاردة للتدخلات الأجنبية.

ونشير في هذا الصدد إلى استيعاب ذكي لأحد القادة الأكراد وهو عبد الرحمن قاسملو، لهذه الإشكالية، ففي تصريح له إلى مجلة الدستور اللندنية قال: «إن شعارنا هو الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان... وفي حال تحقق الجزء الأول من الشعار سينجز الجزء الثاني منه وسيكون من الخطأ أن يتوهم البعض بأن الحكم الذاتي في كردستان يمكن أن يقوم دون قيام حكم وطني ديمقراطي في إيران»(٥).

لقد رفع القادة الأكراد العراقيون أيضاً الشعار ذاته ولكنهم كانوا وباستمرار على استعداد لقبول الحكم الذاتي حتى من دون ديمقراطية. لذلك نزعوا مراراً إلى التفاوض مع الحكومات واقعين في الوهم الذي أشار إليه قاسملو. وبعد أن وقعت حرب الخليج الثانية وقلبت، كما يقال، الطاولة على الجالسين من حولها، عرفت الساحة السياسية العراقية دخولاً قوياً للعامل الخارجي، على مستوى العراق ككل حين سمح قرار الأمم المتحدة

(٥) الدستور، ١٣/٧/١٩٨٩.

«حق التدخل» للقوى الخارجية بانتهاك السيادة العراقية من ناحية، وحين حددت المنطقة الأمنية بخط ٣٦ شمالاً وتقررت الحماية الدولية للأكراد من ناحية ثانية.

ومع أن الظروف الدولية والاقليمية والداخلية العراقية كانت مهيأة لعمل وطني مشترك، بيد أن القادة الأكراد فضلوا التعامل مع طرف من المعارضة العراقية له علاقات دولية، وقادتهم تلك المعادلة الخاطئة إلى قرار خاطئ آخر وهو قرار البرلمان الكردي بإعلان الفدرالية من طرف واحد، ومجموع الخطأين، كما هو معروف، لا يشكل صواباً.

إن جهل المعطيات الجيوبوليتيكية التي جعلت منطقة كردستان العراق منطقة مغلقة لا منفذ بحري لها ولا بري إلا من خلال الدول المحيطة التي اعتبرت قرار إعلان الفدرالية تهديداً مباشراً لأمنها الوطني، هذا الجهل أو التجاهل - فالأمر سيان لهذه المعطيات - قادا إلى عزلة حقيقية للمنطقة الأمنية. وأخفقت أحلام الدعم الغربي[٦]، فالغرب تحركه مصالحه وليس مبادئه. أما الدول المحيطة، فخشية منها من توسع هذه التجربة، قررت توحيد مواقفها، ولم يمضِ وقت طويل حتى أعلن حكمت تشتين، وزير الخارجية التركي، عن تنظيم اجتماع ثلاثي بين وزراء خارجية إيران وسوريا وتركيا عقد في أنقره بعد شهر ونيف من إعلان الفدرالية، وأعلن الوزراء معارضتهم تقسيم العراق، وبدأت مرحلة تعاون من خلال اجتماعات دورية لوزراء خارجية الدول الثلاث. وهكذا كسب القادة الأكراد بغياب الحكمة والتروي والمعرفة بالأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية استعداء الجميع لهم: الدول المحيطة والحكومة العراقية وجانب كبير من المعارضة العراقية، وانتهوا للتقاتل في ما بينهم.

وسوف تبقى مشكلة التعامل مع الأقليات القومية والطائفية إحدى أبرز مشاكل دول المنطقة ما لم تجد لها حلولاً محلية تلبي مصالح الأطراف جميعها وتطلعاتها، من خلال الإقرار بالحقوق المشروعة لهذه الأقليات. إن تلمّس الحل الجذري لمشكلة الأقليات في عالم التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى ليس بمزيد من التجزئة بل بمزيد من الديمقراطية. ولن تتحقق القطيعة المطلوبة مع فكر القومية المسيطرة إلا بتأصيل المسألة الوطنية وتأسيس آلياتها، لأنه لا حل للقضية القومية إلا بحل القضية الوطنية أولاً.

---

(٦) اعتادت وسائل الإعلام الغربية على تسريب معلومات صادرة عن الدوائر السياسية لدول الحلفاء هدفها الضغط على الحكومات المحلية من جهة، وزرع الأوهام لدى بعض الجهات الموالية لها من جهة أخرى. ولعل آخر ما وزعته وسائل الإعلام هو طرح الوفد الأمريكي، في لقاء رباعي ضم فرنسا وبريطانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية في ١٠/٣/١٩٩٤، مشروعاً أمريكياً يقضي بضرورة التعاطي الجدي مع مسألة انفصال أكراد العراق في إطار حق الأقليات في تقرير مصيرها. ويشمل هذا الحق، بحسب الوفد الأمريكي، أكراد إيران.

أوردها: محمد نور الدين «المسألة الكردية في تركيا: تقويم للمعطيات والاحتمالات،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣١ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٣٨.

المناقشات

١ ـ كمال مظهر أحمد

لو كنت معقّباً على البحثين لما قلت سوى ما قاله د. وميض عمر نظمي[١]، خصوصاً في ما يتعلق ببحث د. سعد ناجي جواد الذي ليس لي سوى أن أثني على علميته وموضوعيته، والذي يصلح بحثه لأن يكون برنامج عمل واقعي لحل القضية الكردية التي تدخل ضمن العوامل التي تغذي الخلافات بين العراق وإيران من منطلقات مختلفة. وغير ممكن حل القضية تلك إلا على أساس ديمقراطي يتفق مع روح العصر، ويزول بحلها أحد أسباب الخلاف حتماً.

مع مزيد الأسف، إن صناع القرار لم يتعاملوا تاريخياً مع هذه القضية بأسلوب صحيح، الأمر الذي زاد باستمرار من عوامل التوتر والشقاق، إذ تنصبّ سياستهم، عادة، على مرتكزين أساسيين: إما التعاون من أجل القضاء على الحركات الكردية، أو تأييد هذه الحركات من أجل النيل من الطرف الآخر. لا يستثنى من ذلك حتى الملك فيصل الأول الذي كان من أكثر حكام المنطقة حكمة، فقد وقع في أخطاء غير قليلة بالنسبة إلى القضية الكردية، إذ إنه كان متحمساً للتعاون العراقي ـ الإيراني من أجل احتواء القضية الكردية عن طريق استخدام القوة بالتنسيق بين الطرفين، فكانت القضية الكردية من المسائل القليلة التي لم يحالفه النجاح في معالجتها، مع العلم أنه كان أفضل بكثير من غيره في نظرته إلى الشعب الكردي، وتعامله مع أبنائه.

إن قصر النظر هذا أدى إلى أن يستمر المسلسل الطويل الذي تبيّن أحداثه وتجاربه يومياً، وعلى مدى عقود طوال، أن لا سبيل أمام الأطراف المعنية سوى اللجوء إلى العقل والمنطق والأسلوب الديمقراطي لإيجاد حل عادل لمشكلة نحن نتحمل أكثر من غيرنا وزر تعقيدها.

(١) إشارة إلى د. وميض جمال عمر نظمي الذي كان أحد المكلفين من إدارة الندوة بالتعقيب على البحثين.

من مشكلات حكام العالم الثالث أنهم قلما يعرفون التاريخ، وقلما يعتبرون من دروسه الحكيمة، ولا يلتفتون إلى تجارب الآخرين الناجحة. فهذه سويسرا المتعددة القوميات التي لم يستطع هتلر بكل أساليبه وإمكاناته المعروفة أن يثير فيها الحزازات بين الألمان السويسريين، وهم يؤلفون أكثر من ٦٠ بالمئة من مجموع الشعب السويسري، والفرنسيين السويسريين الذين يؤلفون أقل من ٢٠ بالمئة منه، في حين كان الفرنسيون والألمان يذبحون بعضهم بعضاً حيثما وجدوا خارج سويسرا. ينطبق القول نفسه على موسوليني الذي لم يكن بوسعه أن يثير أبناء الأقليتين الايطالية والريتورومانية السويسريتين المتجاورتين ضد اخوتهم الفرنسيين. وربما هناك بين الأخوة الحضور من لا يتفق مع هذه المقارنة بحكم اختلاف الظرف والمكان، ولكن علينا ألا ننسى أن السويسريين كانوا يوماً ما من أكثر شعوب أوروبا تخلفاً، وأن تعقيدات موقع بلادهم الجغرافي لا تقل عن تعقيدات موقع كردستان الجغرافي.

لدي ملاحظات كثيرة، وكثيرة جداً على ورقة د. سعيدة لطفيان لا يسمح الوقت بشرحها مع الأسف، لكنني باختصار شديد أركز على النقاط الثلاث التالية:

١ ـ لا أفهم لماذا تأخر تزويدنا ببحوث اخوتنا الإيرانيين بحيث لم يتسنّ لنا دراسة بحوثهم مثلما تسنى لهم ذلك بالنسبة إلى بحوث الطرف الآخر.

٢ ـ إن الباحثة الفاضلة لم تكن دقيقة في العديد من المعلومات والحقائق التي أوردتها عن الوجود الكردي في إيران، وهو ما يتناقض لا مع معظم المصادر المعروفة وحسب، بما في ذلك المصادر الوثائقية والانسكلوبيدية المعاصرة، بل يتناقض أيضاً مع ما ورد في المصادر الكلاسيكية الفارسية المعنية المعروفة، بما في ذلك كتاب **نزهة القلوب** وكتاب **شرفنامه**، وأيضاً مع المصادر الفارسية المعاصرة المرموقة، مثل الجزء الخاص بكردستان من كتاب الجنرال رازمارا المعروف عن جغرافية إيران.

٣ ـ إن الباحثة ديمقراطية، وواقعية تماماً في نظرتها إلى بعض جوانب القضية الكردية في العراق وتركيا، وغير ديمقراطية وشوفينية إلى أقصى حد في معالجتها القضية الكردية في إيران.

في الختام، أتمنى من أعماق قلبي أن يجيء بأسرع ما يمكن ذلك اليوم الذي لا تكون القضية الكردية فيه أحد أسباب الخلاف.

٢ ـ جهاد الزين

١ ـ يجب الانتباه حين نستخدم تعبير الحل الديمقراطي للمسألة الكردية داخل الدول التي يقيمون فيها. فالديمقراطية لا تعني فقط نوع الحكم الذاتي للأكراد في مناطقهم، بل الأهم حجم مشاركتهم أو «حصتهم» في السلطة المركزية في العاصمة المعنية؟ وهي مسألة ستأخذ باعتقادي قدراً كبيراً من الاهتمام في أي حل آت لعراق موحد.

٢ ـ يُنظر إلى الأكراد من وجهة نظر السياسات الدولية على أنهم «قوة مدربة على إضعاف العرب والإيرانيين والأتراك»... أياً تكن الأسباب التي أدت إلى ذلك.

كيف نخرج من هذا الوضع، أي كيف ننقل الأكراد من قوة محترفة ضد القوميات الثلاث؟ هذه مسؤولياتنا. وعلينا أن نتحملها حيال أشقائنا الأكراد بالنضال من أجل حل ديمقراطي للمسألة الكردية.

٣ ـ رياض قاسم

لي ملاحظتان، **الأولى** تتناول تفسير آية كريمة، **والثانية** تدخل في الإطار الهيكلي لتنظيم الندوة.

الملاحظة **الأولى**: أشير إلى تصحيح عبارة، في بحث سعد ناجي جواد إذ قال: «وعلى الرغم من أن القرآن الكريم قد ميّز العرب من غيرهم بقوله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾»[٢]، هذا التفسير لما جاء في الآية الكريمة خطأ: فالمقصود هنا الأمة الإسلامية التي تلتزم وتمارس التقوى، وليس المراد، هنا، الأمة العربية، أو الجنس العربي. وهذا التفسير خطورته في أنه عدا كونه يثير مسألة التعصب التي ألغاها الإسلام، فإنه يتقابل مع أدبيات اليهود إذ اعتبروا أنهم شعب الله المختار؟!

الملاحظة الثانية: كنت أتمنى أن يكلف باحث من الأخوة الأكراد فيدرس هذه القضية، التي تعنيهم أولاً، مع احترامي ما جاء في البحثين المقدّمين. أقول ذلك انسجاماً مع اعترافنا بعدالة قضية الشعب الكردي، وحقهم في حياة كريمة مستقرة.

٤ ـ غسان العطية

إن مداخلتي هي أقرب إلى الإضافة منها إلى التعقيب على ما جاء في البحوث المقدمة.

يقال ليس للأكراد من صديق سوى الجبال، فيا ترى هل بإمكان العرب أن يكونوا أصدقاء للأكراد؟

إن الخطاب الحكومي العربي يعكس مصالح الحاكم الضيقة، فهو ضد الأكراد إذا كان الأمر يناقض علاقته الطيبة بالنظام الحاكم في بغداد. والعكس صحيح. ولكن في مداخلتي هذه أتوجه إلى النخبات العربية والقوى الشعبية، وأقول إن موقفها من القضية الكردية فيه الكثير من السلبية. فالصفة الغالبة لهذا الموقف هي الاستعلاء أو الأبوية، باعتبار العربي الأخ الأكبر الذي عليه أن يوجه أخاه الأصغر. إن الكردي لا يحب ويرفض مثل هذه الوصاية، ويرى الكردي أن له حقوق المشاركة في الوطن العراقي وليس مجرد أقلية تمنح بعض التحسينات أو المساعدات.

يستغرب الكردي عندما يرى أن العرب يطالبون بحق تقرير المصير للشعب

---

(٢) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية ١١٠.

الفلسطيني في وقت يستكثرون ذلك عليهم. كما يتألم الكردي من السكوت الإعلامي العربي عن المجازر التي تحل به، خصوصاً تلك التي حصلت عام ١٩٨٨ في حلبجة باستخدام الغازات السامة لإرهاب الأكراد.

إن الأكراد، كأية قومية لها حق في أن تتطلع إلى أحلام الوحدة القومية وقيام الدولة الكردية، ولكنهم في الوقت نفسه مدركون، كما يعلنون ذلك من دون أي ضغط، أنهم اليوم ليسوا دعاة انفصال بل دعاة اتحاد مع العرب ولكن ضمن كيان يسمح بالعيش المشترك القائم على المشاركة المتكافئة. وهذا أمر غير ممكن تحقيقه إلا في جو من الديمقراطية، ومن هنا تلتقي مصلحة العراقي العربي بأخيه الكردي في المناداة والمطالبة بالديمقراطية.

إن السلم الأهلي الداخلي للقطر العراقي هو ضرورة غير ممكن تحقيقها إلا من خلال مصالحة وطنية تسمح وتؤكد إرادة العيش المشترك بين أبناء الشعب على أسس مقبولة للأطراف المعنية. كما ان السلم الأهلي ضرورة لا بد منها إذا أردنا التوصل إلى حالة من السلم الإقليمي. إن استغلال القضية الكردية من هذا أو ذاك الطرف الإقليمي هو نتيجة فقدان المناعة الوطنية عند أبناء الشعب نتيجة اضطهاد الحاكم.

إن الكردي يريد أن يكون شريكاً وليس مجرد أقلية. وبالمناسبة، إن البيان الأول لثورة ١٤ تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ أشار إلى هذه الحقيقة، وهي أن الأكراد شركاء في الوطن، ولكن سرعان ما نسي ثوار تموز/ يوليو والأنظمة المتعاقبة هذا البيان.

أرى أن من جملة أهداف الندوة هي المساعدة في فهم بعضنا بعضاً فهماً مشتركاً أفضل. وأعتقد أن قدرتنا في التوصل إلى فهم أفضل للقضية الكردية يمكنها أن تكون خطوة في هذا الاتجاه الصحيح.

إن ممثلي الأكراد في العراق أعلنوا عبر صناديق الانتخاب عن تمسكهم بالديمقراطية والعيش مع بقية أبناء الشعب العراقي في إطار دولة فدرالية ديمقراطية موحدة. إذا كانت هذه هي إرادة الشعب الكردي في العراق، فعلينا احترام هذه الرغبة والعمل عليها قبل رفضها بدوافع ومخاوف غير مبررة. وختاماً، أؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية هي المدخل الحقيقي لحل القضية الكردية، وأية محاولة لتسوية القضية بالقوة سيكون مصيرها الاخفاق.

٥ ـ محمد عبد الله العزاوي

السؤال الذي أطرحه في مثل هذا التجمع الخير هو: «هل ان في مصلحة العرب والإيرانيين إقامة دولة كردية في العراق وإيران»؟

وفي تقديري أن الإجابة واضحة، وهي أن الأكراد لا يمكن أن ينسلخوا على حين غرة، ويشكلوا ما يسمى بالدولة الكردية في العراق، خصوصاً أن العراق هو البلد الوحيد الذي اعترف بالحقوق القومية للأكراد عن طريق إصدار قانون الحكم الذاتي والكثير من التشريعات.

أعتقد، وأنا أشارك د. سعيدة لطفيان، بأن الغرب (بما فيه أمريكا) لعب دوراً كبيراً في تحريض الأكراد ضد العراقيين والإيرانيين بهدف تشويه مسيرة العلاقات بينهم. كما أن البعض من قادة الأكراد قد ساهم، في الوقت نفسه، ومنذ الثلاثينيات من هذا القرن، في تشويه هذه العلاقات.

إن بقاء الأكراد ووجودهم ضمن الدولة العراقية، وانتهاج طريق الحوار والنقاش بين العرب والأكراد هو السبيل الوحيد لتحقيق المصالح القومية والوطنية للأكراد.

ولا بد من القول إن تعاون الأكراد مع الأجنبي لم ولن يخدم في يوم من الأيام القضية الكردية. وأخيراً أعتقد أن الحل الديمقراطي سيمكن الأكراد من العيش بسلام واستقرار مع إخوانهم العرب.

٦ ـ جواد الحمد

يتفاوت واقع الشعب الكردي في كل من إيران والعراق وتركيا وسوريا، لاعتبارات تتعلق بالتجربة التاريخية للعلاقة بين الأكراد وشعوب كل من هذه الدول، ناهيك عن التركيبة السياسية للأكراد، والنظام السياسي الحاكم في كل من هذه الدول.

إلا أنه من الملاحظ أن الشعب الكردي يتوزع على أربع دول متجاورة تحكمها ثلاث قوميات، هي العربية في العراق وسوريا، والفارسية في إيران، والتركية في تركيا.

أ ـ الاعتراف بنوعية المشكلة الكردية وحجمها

الملاحظة الغريبة أنه على رغم تعداد الأكراد (الرقم متفاوت بحسب مصادر مختلفة) الذي يبلغ ما بين ٢٠ ـ ٢٦ مليون نسمة في الدول الأربع، وبغض النظر عن ممارسات حكومات هذه الدول تجاه الأكراد، غير أن القومية الكردية هي القومية الوحيدة التي لم يسمح لها بإقامة كيان مستقل أسوة بالقوميات الثلاث الأخرى. وغادر الاستعمار الغربي المنطقة وقد زرع مشكلة الأكراد في هذه الدول كنقطة تسخين سياسي وأمني تستخدمها الدول الأوروبية لخدمة مصالحها بشكل أو بآخر. ولم تتقدم أي من الدول الأربع بمحاولة تقديم حل سياسي سلمي يحقق للأكراد كينونتهم السياسية أسوة بالقوميات الأخرى، وإنما اعتمدت الحلول على معالجات عسكرية أمنية أو جزئية، كما في محاولة مشروع الحكم الذاتي في العراق، والاحتواء في إطار الدولة الإسلامية في إيران، والدمج الكلي في إطار الدولة التركية.

إن حل المشكلة الكردية يبدأ بالاعتراف بأنها مشكلة شعب متكامل، تعداده يزيد على تعداد العديد من الدول العربية والإسلامية المعترف بها عربياً ودولياً.

ب ـ نحو حل المشكلة

أعتقد بضرورة المبادرة، مبادرة عربية ـ إيرانية نحو إقامة دولة كردية مستقلة، يدعمها كل من العراق وإيران عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وفق منظومة إقليمية مقننة، الأمر الذي سيدفع تركيا إلى التجاوب مع هذا التوجه ولو بعد حين، علماً بأن إغلاق ملف المشكلة الكردية بسلبياته المختلفة سوف يخدم الاستقرار السياسي في العراق وتركيا،

ويوفر فرصة للتعايش السلمي بين مختلف القوميات المتجاورة في إطار الموروث الحضاري الإسلامي.

ج ـ هدف هذه الخطوة

(١) إنهاء المشكلة في جوانبها السياسية والانسانية.

(٢) إلغاء نقطة تسخين سياسي يستخدمها النظام الدولي للضغط على توجهات الاستقلال والنهوض وزرع عدم الاستقرار.

(٣) جعل هذه النقطة نقطة انطلاق لبناء منظومة إقليمية مستقلة الإدارة والقرار، والتحول نحو تحديد خيارات المستقبل السياسي والاقتصادي بشكل مستقل.

د ـ واقعية الحل بعيداً عن التنظير

لا شك في أن هذه المسألة مثيرة للجدل من المنطلقات الايديولوجية التي تحملها الثورة الاسلامية في إيران والبلدان العربية وتركيا أو القومية العربية أو القومية التركية، ويلجأ إلى إثباتها من خلال طرح النظريات الوحدوية والمثالية ليأتي تطبيقها على الأكراد. كما أنه من المعلوم أن إشكالات لوجستية وسياسية واقتصادية تقف في سبيل تحقيق هكذا برنامج. غير أنني أعتقد أن البداية تكون بالاعتراف بحق الشعب الكردي بالعيش وفق إرادته المستقلة تماماً كالشعب العربي والتركي والفارسي... وعندما تتحول هذه الوحدات المتناثرة من جغرافية العالم العربي والإسلامي نحو الوحدة أو التنسيق أو التعاون الكونفدرالي أو الفدرالي، فإن الدولة الكردية ستكون واحدة فقط تضاف إلى أكثر من أربعين دولة أخرى في أكثر من عشرين قومية.

خلاصة

لنعمل من أجل تكوين اتحاد كونفدرالي عربي ـ إيراني ـ كردي كأحد التوجهات نحو تأسيس علاقات وتعاون أوثق في المستقبل.

٧ ـ رضوان السيد

أرى أن عرض أ. مجتهد زاده يعبّر عن وجهة نظر قومية متشددة. وإذا كان يأخذ على المحاولة السوفياتية لإنشاء جمهورية كردية داخل إيران أنها غير معقولة، فمن غير المعقول أيضاً هذا الإلغاء الكامل من جانب إيران وتركيا للأكراد تارة باسم القومية، وطوراً باسم الإسلام. لابد من الاعتراف بحكم «ذاتي» للأكراد في إيران كما جرى نظرياً في العراق. لا مجال للإلغاء المستمر باسم الإسلام. فالإسلام قامت رحابته ضمن الدولة العثمانية على الاعتراف بخصوصيات الإثنيات والأعراق والألسن والمحليات والمذهبيات. هذه الإلغائية الإيرانية والتركية هي من مواريث الدولة/الأمة، الدولة القومية، وليست من مواريث الإسلام.

٨ ـ منعم العمار

أثارت الورقة التي قدمتها د. سعيدة لطفيان في ذهني نقاطاً عديدة:

الأولى، تلك التي تتعلق بالعلاقة الحاصلة بين القضية الكردية، سلوكاً وتحالفات، وربما وضعاً مأمولاً كصيغة للحل والأمن القومي للوطن الأم الذي يحويها، فضلاً عن الأمن الإقليمي وحصة الخلل الذي سببته القضية الكردية في العراق وإيران وتركيا في ما يتعلق بترتيبات الأمن أو تكوينه.

والأمن، كما هو معلوم وتبعاً لضخامة التحدي الذي تواجهه دول الشرق الأوسط، أخذ صيغته المجتمعية، وهو متغير فعال حالته لم تثبت على صيغة ثابتة. لذا ليس ممكناً انتقاص مفصل منه لإدراكه أو تأمينه. وفي ذلك تكمن المعضلة الأساسية حيث تكاثر الاختلالات، وبالتالي صعوبة التوصل إلى معالجة واضحة لها.

وأولى معطيات تلك المعضلة نجدها شاخصة في التدخل الخارجي لكسب الأكراد كحركة مضادة سواء للواقع أو النظام السائد أو لإدخال المنطقة بتوتر محسوب أو لجعلها قوة معارضة تستخدم للتأثير في السلطة في الوطن الأم. وهنا اكتسبت القضية الكردية بعداً جديداً، حيث دخلت كنقطة في ترتيبات السلوك الإقليمي الذي استلبت مبادرة تحقيقه أصلاً من أطرافه.

ومن هنا، وربما بدراية أو بغير تصور، حققت القضية الكردية وفصائلها سبباً أو استدعاءً للقوى الخارجية (دولية أو إقليمية) ـ والغريب في الأمر أن القوى الإقليمية المتدخلة هي ذاتها تعاني المشكلة نفسها ـ للتدخل أو تدويل أية قضية مثارة بهذا الخصوص. لذا حدث شرخ كبير في تصور المعالجة بسبب أن السلطات المركزية أخذت تنظر إلى القضية الكردية لا بدلالاتها كأقلية، بل من باب التآمر أو المخطط الهادف إلى تجريدها أو اقتلاعها. وهكذا كان الحال مع الأكراد في العراق، وإيران وحتى تركيا، أو من باب التفتيت تبعاً لمطالبهم المغالى بها بالانفصال. وكنتيجة منطقية أخذ العنف يلقي بظلاله كخيار معلن تبعاً لحاجة السلطة المركزية إلى تطويق درجة الاختراق للأمن القومي، وأصبحت القضية الكردية قضية وجود لا قضية مشاركة، ولا سيما بعد أن حضرت في خانات متعددة للعلاقات المتضادة بين الخارج والوطن الأم (الديمقراطية، حقوق الإنسان... الخ.).

هنا نحن بحاجة إلى فهم جديد لمعطيات العلاقة بين الأكراد والسلطة المركزية.

الثانية، مفادها أن ربط القضية الكردية بعدم الاستقرار وإعاقة التنمية الاقتصادية كسبب مشترك يحتاج إلى جهد كبير للتبرير والحذر لفهم دورة التأثر والتأثير، بينما الحقيقة تنبئنا بأن عدم الاستقرار وإعاقة التنمية الاقتصادية أصبحا كنتيجة واضحة، تبعاً لحقائق الدفع في إشغال الأكراد للسلطة المركزية، لتعنت النخبات الكردية وربما تعصبها، وانقسامها أو تعويلها على نتائج التحالف مع الخارج.

والذي يهمنا في هذه الندوة هو أن نحقق الخلاص، فهناك الحل الداخلي كخيار مميز لأن تسوية القضية داخلياً تهيئ الأساس للاتفاق القوي بين العرب والإيرانيين، وتصفي

الأجواء، وتقضي على ظروف عدم الثقة الحاصلة بين النخبات الحاكمة ومضاعفاتها السياسية الكبيرة، سواء من حيث اللاجئين أو الغزو، لإنهائها. كما ان الحل الداخلي سيغني الجميع عن القلق من الانتقاص أو التحلل من أي اتفاق بهذا الشأن حال تبدل ظروف القلق أو تزايد درجته أو الاختلاف أو ظهور مطامح غير محسوبة تُستخدم لتدعيم ظروف عدم الثقة، ولا سيما أن مسوغات ذلك كثيرة تبعاً للمشاكل المتعلقة بالقضية الكردية نفسها وما تحققه طبيعة المعالجة الآن.

في الوقت نفسه تبقى الحاجة ماسة إلى الالتقاء الإقليمي، أو حتى الثنائي، لحل المشكلة، لكي نحقق لبنة أساسية في بناء جاد لحالة الاتصال بين العرب والإيرانيين التي نريد لها تراكماً حقيقياً.

٩ ـ قيس جواد

هناك مجموعة من الأخطاء التي وقعت بها الباحثة اقتضت الضرورة الإشارة إليها وهي:

أولاً: هناك خطأ يخص عدد السكان الأكراد في إيران، فتذكر الباحثة أن عدد السكان الأكراد هو ٥,٤ مليون ويشكلون ٩ بالمئة من سكان إيران، لكن المصادر الكردية تقول إن عددهم يشكل ١٧ بالمئة من السكان؛ وفي موقع آخر تذكر أن عدد سكان إقليم كردستان عام ١٩٩٢ كان أقل من مليون وربع مليون نسمة.

ثانياً: إن الفرضية التي ذكرتها الباحثة، وهي أن حل المشكلة الكردية ممكن من خلال الاهتمام بالتنمية وتحسين الشروط المعيشية للأكراد، إن هذا الافتراض مبسط جداً ويتناسى الحقوق القومية للأكراد.

ثالثاً: إن المعلومات التي أوردتها الباحثة بخصوص الأحزاب الكردية العراقية غير دقيقة مثل:

١ ـ القول إن زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني هو عزيز هاشم عقراوي قول خاطئ، فالباحثة خلطت بين رجلين، وهما عزيز عقراوي الذي تزعم الحزب وقتذاك، وهاشم عقراوي وهو أحد ممثلي الحزب في الخارج.

٢ ـ أوردت الباحثة اسم الحزب الاشتراكي الموحد لكردستان، وهو اسم قديم لم يعد متداولاً منذ عام ١٩٨١، فقد أصبح اسم الحزب بعد انسحاب د. محمود عثمان منه وانتخاب رسول مامند، الحزب الاشتراكي الكردستاني.

٣ ـ ذكرت الباحثة أن مجموعة ماركسية انضمت إلى الجبهة الوطنية عام ١٩٧٤، والصحيح أن الحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه هو الذي انضم إلى الجبهة.

٤ ـ تقول الباحثة إن الحزب الديمقراطي الكردستاني نشأ عام ١٩٧٥، والواقع أن الحزب نشأ قبل ذلك بكثير، ولكن القيادة المؤقتة بزعامة د. محمد محمود عبد الرحمن هي التي نشأت عام ١٩٧٥.

٥ ـ تذكر الباحثة أن الشيخ عز الدين الحسيني كان زعيماً لحزب الكادحين في إيران، والواقع أن الشيخ كان قد تعاون فقط مع الكومه لي أي «بعث كردستان» في بداية الثمانينيات. ولم يكن في أي وقت زعيماً لحزب الكادحين، وقد انتخب الشيخ بعد انتصار الثورة الإسلامية عضواً في مجلس الشورى.

رابعاً: تذكر الباحثة أن «اللور» من الشعوب الإيرانية، لكن المراجع الكردية والمراجع الأجنبية، مثل **دائرة المعارف الاسلامية**، وكذلك المراجع العربية مثل **معجم البلدان** لياقوت الحموي، تؤكد أن اللور هم من الأكراد الذين يسكنون الجبال بين إقليم خوزستان وإقليم أصفهان. إن بعض المصادر تفرق بين اللور الكبرى واللور الصغرى وتذكر بأن اللور الصغرى يسكنها الأكراد الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي، ولكن أحداً لم يختلف حول كون «اللور» من الأكراد. وأقول أحداً وأعني المصادر غير الإيرانية بالطبع.

خامساً: تجد الباحثة أنه من الحكمة معالجة المشكلة الكردية من خلال «إقامة أساس جغرافي جزئي على الأقل من أجل فدرالية سياسية في القطر لتحل محل نظام الحكومة المركزية». كما تقول: «إن الحجج القائلة بأن على الدول المتعددة القوميات أن تتجه نحو الفدرالية، . . . هي حجج تتعرض للوهن بسبب خطر التفكك والتقسيم لهذه الدول». هل نفهم من ذلك أن الباحثة مع الفدرالية عندما يتعلق الأمر بدولة أخرى، وضدها عندما يتعلق الأمر بإيران؟ نأمل أن توضح لنا ذلك.

١٠ ـ ميشال نوفل

لا يختلف اثنان على أن هناك الآن اتجاهاً عالمياً متزايداً للاعتراف، بشكل من الأشكال، بالكيان الكردي الذي لا تزال معالمه غير واضحة. أقول ذلك لأن الواقع القومي الكردي بات يدق بقوة جدول الأعمال الدولي عقب حرب الخليج الثانية وتداعياتها؛ **أولاً**، بسبب السيناريوهات التي تدور حول منطقة الحماية الدولية في شمال العراق، **وثانياً**، بسبب حرب الانفصال الدائرة في جنوب شرق تركيا والتي تدور بين حزب العمال الكردستاني والقوات النظامية التركية، هذه المواجهة التي بلغت حداً من العنف والاتساع يهدد تماسك الدولة المركزية التركية.

من جهة أخرى، هناك نوع من الآلية الإقليمية للتعامل مع أبعاد المسألة الكردية في ضوء الأزمة العراقية، وهذه الآلية تجمع بين الأتراك والعرب والإيرانيين الذي يتفقون جميعاً على قطع الطريق على احتمال تحول الحكم الذاتي في شمال العراق إلى دولة كردية معترف بها دولياً.

أنا أخاف أن تسبقنا التحولات العالمية المتسارعة فنجد أنفسنا فجأة وقد تحول الاهتمام الدولي بالمسألة الكردية قنبلة موقوتة تهدد التضامن الإقليمي الإسلامي. أقصد من ذلك أنه يتعين علينا عرباً وإيرانيين العمل لكي تعود المسألة الكردية إلى جدول الأعمال

الإقليمي، وأن نجعلها في رأس اهتماماتنا. عملياً، أرى أنه علينا أولاً الاعتراف بوجود هذه المشكلة، ثم محاولة انتزاع المبادرة من النخبات الثقافية والسياسية في الغرب لناحية وضع تصورات وخطط لمعالجة هذه المسألة بعيداً عن الأسلوب العسكري أو القهري.

١١ ـ وجيه كوثراني

يبدو أن عقولنا السياسية الشرقية، عربية كانت أو إيرانية أو إسلامية الخطاب، لا تتفق إلا في حيز النفي للآخر، وخصوصاً عندما يكون هذا الآخر طرفاً مستضعفاً كالأكراد.

ويبدو لي أن منطق البحثين الإيرانيين (البحث والتعقيب) يذهب باتجاه التوافق مع منطق النظام العراقي في سياسته تجاه الأكراد.

فاجأني أن يستخدم الباحثان الإيرانيان مصطلح الأقلية، ويتعاملان مع الأكراد على أساس الأرقام (ورقة د. سعيدة لطفيان)، أو على أساس التقليل من أهميتهم في التاريخ (تعقيب د. پيروز مجتهد زاده).

أود هنا أن أذكّر الباحثين الإيرانيين بأن مصطلح «الأقلية» هو مصطلح نحتته اللغة القومية الحديثة، وذلك على موازاة نشوء الدولة القومية الحديثة في المنطقة مع مطلع القرن العشرين، أي الدولة/الأمة القطرية ذات الحدود وذات الغلبة البشرية القومية (من ناحية العدد).

وعلى الرغم من تطريز الباحثة (د. سعيدة لطفيان) بحثها بمقدمة إسلامية حول قدرة الإسلام على تحقيق المساواة بين الشعوب واحتوائها، وعلى الرغم من عودة د. مجتهد زاده إلى التاريخ السياسي الإسلامي، فإن الباحثين ظلاّ بعيدين عن دروس الإسلام وعبرة التاريخ.

أود أن أذكّر الباحثين أن مسألة التعدد الإثني والقومي في الدولة السلطانية القديمة (وفي أية منطقة أو دائرة برزت هذه الدولة) كان يُتعامل معها على قاعدة الولاء وتراتبية السلطة في الهرم السلطاني ومن دون أن يكون هناك أية ثوابت حدود في ما يمكننا أن نسميه الامتداد الجيو ـ ثقافي لدار الإسلام. ومن هنا يمكننا فهم ظاهرة بروز أقوام مختلفة إلى رأس السلطة، ومن بين هؤلاء الأيوبيون الأكراد وعلى رأسهم صلاح الدين، وليس كما يفهمها د. مجتهد زاده على أنها ظاهرة زعامة عابرة وهامشية. إننا نفهم هذه الظاهرة تاريخياً كما نفهم ظاهرة بروز الصفويين والقاجار وحكمهم، كما نفهم ظاهرة الأتراك السلاجقة ثم الأتراك العثمانيين.

الخلاصة في هذه المسألة أنه ينبغي ألا نستخدم التاريخ عشوائياً واعتباطاً. وهذه نصيحة سبق للمعقب أن نصح بها عندما كان الأمر يتعلق بمسألة الجزر والنزاع عليها.

وإذا ما عدنا إلى التاريخ الحديث والمعاصر، فينبغي على علماء السياسة الذين

يرفضون حق الأكراد في دولة أو في إدارة لا مركزية أن يتذكروا، على سبيل العبرة والدرس لا على سبيل التماثل، أن الدولة الإقليمية الحديثة في المنطقة (الدولة/الأمة) نشأت بشكل أساسي نتيجة توازنات دولية وإقليمية استقرت على قاعدة نتائج الحرب العالمية الأولى.

وفي هذا السياق من المفيد، بل من الضروري، من ناحية المنهج، أن نتذكر أن معاهدة سيفر (Sèvres) التي عقدت إثر نهاية الحرب مع الأتراك كانت تعطي الأكراد حق إنشاء دولة في كردستان. ويعود الفضل في إلغاء سيفر إلى مصطفى كمال أتاتورك الذي خاض مقاومة شعبية حتى العام ١٩٢٣ حتى تمكن من إلغائها وإحلال معاهدة لوزان بديلاً منها. وهذه المعاهدة ألغت إنشاء دولة كردية. ومن المفيد أن يتذكر الأخوة الإيرانيون، سواء كانوا قوميين أو إسلاميين، أن لوزان هي كسيفر، نتاج توازنات دولية وإقليمية، وأنه لا علاقة لبنود هاتين المعاهدتين بالتاريخ المشوّه الذي يستحضره د. مجتهد زاده، ولا بالأرقام المموّهة التي تتسلح بها د. سعيدة لطفيان.

لنتذكر أيضاً أنه لولا مصطفى كمال لما توزّع الأكراد على دول ثلاث، ولكان لهم دولة في كردستان.

هذا لا يعني ولا يدعو إلى العودة إلى التاريخ لتثبيت حق الأكراد في دولة مستقلة، فأنا لا أذهب هذه الوجهة. لكن الوعي التاريخي القائم على معرفة تاريخية سليمة قد يساعد على التعامل مع الأكراد تعاملاً فيه رحابة صدر وانفتاح ونسبية تاريخية، وإلا فإن خطاب «الإسلامية» أو خطاب «الديمقراطية» أو خطاب التنمية يبقى بلا فعالية وبلا مصداقية، فالأهم هو الموقف من «البشر» أي الإنسان، كفرد وكجماعات.

١٢ ـ سعيدة لطفيان (تردّ)

أود الاجابة أولاً عن السؤال الذي طرحه د. مظهر. يهمني معرفة المراجع التي كان يفضل أن يستعملها. إن جميع الكتب والتقارير التي استعنت بها في كتابة بحثي تعود إلى باحثين محايدين نسبياً.

المرجع الإيراني الوحيد الذي استعملته هو كتاب الاحصاءات السنوي للمقاطعة الكردية وهو المرجع الوحيد المتوفر حول مؤشرات النمو لهذه المنطقة. لم يكن هناك مرجع عالمي بديل كي أستعين به.

كما ان أحد أهم المراجع المستعملة في بحثي هو كتاب **أوروبا السنوي** *(Europa Yearbook)* في لندن. نظراً إلى رغبتي في تحسين فهمي للقضية الكردية، أرجو من د. مظهر أن يزودني، ان استطاع، بقائمة مراجع غير متحيزة، وأقول غير متحيزة لأنني على معرفة قريبة بالمراجع الكردية المتحيزة.

١٣ ـ سعد ناجي جواد (يردّ)

أولاً، أقدم شكري لكل المعقّبين.

كما قلت ابتداءً، فإن هذه الورقة لا تبحث في التطورات التاريخية للقضية الكردية، لأن هدف هذه الندوة وعنوان البحث الذي كلفت به «الفهم العربي والإيراني للقضية الكردية»، وهذا ما فعلت.

إن تعقيب د. پيروز مجتهد زاده أدهشني. ففي اليوم الثاني للندوة وأثناء حديثه عن مشكلة الجزر العربية الثلاث ظل ينصحنا بعدم جدوى العودة إلى التاريخ والحوادث والشواهد التاريخية، بل أكد على مضرّة فعل ذلك في التعامل مع المشاكل والأحداث المعاصرة، إلا أنه في الحديث عن المسألة الكردية تجاهل المعقّب الأحداث المعاصرة وعاد إلى التاريخ بكل تفاصيله، ولم أعلم ما الذي يريد إثباته، علماً بأن ما ذكره من أحداث لم يكن دقيقاً، لأنه في اعتقادي اعتمد على مصادر أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها ثانوية. فهو مثلاً يتحدث عن مؤتمر في عام ١٩٤٥ للترويج للغايات الانفصالية، ولا يخبرنا أين عقد هذا المؤتمر، ولا أدري إن كان يقصد المؤتمر الذي تمخض عنه إنشاء الحزب الديمقراطي الكردي الذي تبنى وحكم جمهورية مهاباد. وإذا كان هذا هو المؤتمر فإنّ ما دار فيه هو أمر آخر تماماً.

ثم إنه يقول إن التواصل في القدم مع الإيرانيين جعلهم يشعرون وكأنهم في بلدهم (في حين أنهم ليسوا كذلك في المناطق الأخرى كما يرى هو). وليسمح لي د. مجتهد زاده أن أسأله: إذا كان الحال كذلك، فلماذا المشكلة الكردية في إيران، والحركة المسلحة المستمرة، وعمليات التصفيات المقابلة للقيادات الكردية المعارضة، والمطالبة بالحكم الذاتي؟ إن الاعتراف بوجود مشكلة قومية في البلد المجاور ونكران وجودها في بلدنا هو منزلق لا أحسب أن الباحثين العلميين يجب أن ينحدروا إليه. كما أن الاقتتال الداخلي الكردي يجب ألا يضعنا في موضع المتشفي في هذه الحالة، وأن لا نأخذه كدليل على عدم جدية الأكراد في مطالبهم أو في أحقيتهم للحصول على مطالبتهم القومية المشروعة. إن المصلحة الوطنية يجب أن تدفعنا لإيقاف الاقتتال وإيجاد الحل المناسب لخلق وحدة وطنية هي التي ستجنب المنطقة الصراعات والحروب المدمرة.

أما بالنسبة إلى تعقيب د. قيس جواد، فلا يسعني إلا أن أقدر دقته التاريخية التي لم أتجاهلها لجهلي بها، وإنما لأني هدفت، كما قلت كتابة، إلى بحث يوضح المشكلة ومداخلاتها، ويصف العقبات التي تقف في وجه حلها ويعطي فكرة، أو قل وجهة نظر شخصية في هذا المجال. وهكذا جاء البحث مليئاً بالاجتهادات والاستنتاجات التي جاءت نتيجة بحثي وخلاصة لحواراتي مع المهتمين بهذه القضية التي لم تكن تهدف سوى إلى المصلحة الوطنية. وهكذا فإني لم أقصد أن أكتب «تعميمات» أو «تبريرات» ولا «التحليق فوق المشكلة». إن البحث في تقديري المتواضع تصدّى لمشاكل ومفاصل أساسية في القضية، ولم يتهرب من التحدث عن أي جانب فيها، مهما كانت حساسيته. وأعتقد أن ما يذكره في متن تعقيبه موجود بصورة أو بأخرى في البحث باستثناء الحوادث التاريخية، التي كما ذكرت لم تكن هدف البحث. وإذا طلب مني الكتابة عن تطورات المشكلة

فسأكتب عنها وبالصراحة نفسها إن شاء الله.

في بداية تعقيبه يقول د. غسان العطية أن مداخلته هي أقرب إلى الإضافة منها إلى التعقيب (وهذا ما لم يقله في رده الشفوي في الندوة)، لكنه يعود مباشرة فيقول إنه يتوجه في تعقيبه إلى النخبات العربية والقوى الشعبية (ولا أدري لماذا العربية فقط وليس الإيرانية أيضاً) ويصف موقفها من القضية الكردية بأنه سلبي ويتسم بالاستعلاء والأبوية. لا أدري إن كان المعقب يقصد بحثي، وأحسبه يفعل ذلك لأنه لم يذكر عكس ذلك في بداية حديثه، كما قلت، ولأنه عقّب على بحثي من دون سواه مع أنه كان هناك بحثان (البحث الآخر عن المشكلة الكردية في إيران). وبتواضع أقول إن بحثي وموقفي لا يتسمان بالاستعلاء والأبوية، بل كنت أحرص دائماً على أن أناقش الموضوع بصراحة على الرغم من حساسية الموضوع ودقته. ثم إن الانفعال في الحديث عن الحقوق القومية الكردية لم يكن هناك ما يبرره، إذ إن ورقتي كتبت بهذا النفس، وتحدثت عن الأكراد كشعب وأيدت حصولهم على حقوقهم المشروعة وأيدت بكل الاحترام مشاعرهم القومية.

ثم لا أدري ما الذي جعل المعقّب يدخل مسألة خليجية في تعقيبه، ونحن نتحدث عن ضرورة البحث عن بداية جديدة، كما يذكر هو في نهاية تعقيبه، علماً بأن هذا الموضوع لا يزال يدور فيه جدل كبير كان آخره التحقيق المحايد الذي أجرته جريدة **انترناشونال هيرالد تريبيون** *(International Herald Tribune)* الذي توصلت فيه إلى نتائج تختلف عما قاله د. غسان وما تكتبه أجهزة الإعلام الغربية. ولا أخال ذلك بخافٍ عليه.

أبدي أيضاً ملاحظة سريعة، هي أن الدستور المؤقت لثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ هو الذي ذكر في مادته الثانية أن العرب والأكراد شركاء في الوطن وليس البيان الأول للثورة.

أخيراً، فإن الحديث عن صناديق الانتخابات الكردية يظل موضع شك، إذ إن الاقتتال المؤسف الذي يجري في كردستان العراق، الذي يروح ضحيته أبناء الشعب الكردي، وغلق البرلمان الكردي ومنع ممثليه من التعبير عن رأيهم، كل ذلك يضع علامة استفهام على هذه الحرية في التعبير عن الرأي. أما ورقتي، فأعتقد وبتواضع، أنها تمثل رأياً يشاركني فيه عدد كبير من المخلصين من «ممثلي النخبات العربية والقوى الشعبية» يتمثل في المطالبة بالحل السلمي التفاوضي للمسألة الكردية مبنياً على الرغبة الكردية وضمن الدولة العراقية الديمقراطية الواحدة. وهذا رأي كتبناه ونكتبه ونقوله في أجهزة الإعلام العراقية والعربية ولا نحيد عنه. وأتمنى أن يبادر د. غسان إلى بناء «جسور المحبة والتسامح والتعايش الاخوي» كي نعبر عليها جميعاً، عرباً وأكراداً وإيرانيين، من دون مزايدات واستغلال لفرص أو محاولات طعن من الخلف.

الفصل التاسع

القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ـــ الإيرانية (الورقة العربية)

أحمد صدقي الدجاني(*)

استهلال

إخواني وأخواتي

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته

وأوجه تحية باللسان الفارسي **وقت شما بخير** ـ مساءكم خير ـ و«**آز ديدار شمامسرورم**» ـ انني سعيد برؤيتكم ـ «**وإن شاء الله حال شُماخوبه**» ـ إن شاء الله أنتم بخير ـ وهي تحية عطرة من واحد من أبناء فلسطين العرب لكل إخوته الإيرانيين.

أشير إلى أنه حتى بداية القرن العشرين الميلادي الذي شهد حدوث صدع في ثقافتنا في الدائرة الحضارية العربية الإسلامية، كان الخاصة من أقوامنا يتحدثون العربية والفارسية والتركية. وأنا أسمع مذ كنت طفلاً أن جدّ والدتي وجدي لأبي كانا يتقنان الفارسية. وقد لفت انتباهي حين تفتحت أن كتابي **المخلاة** و**الكشكول** لـ بهاء الدين العاملي شأن كتاب **الكشكول** للبحراني فيه مقاطع بالفارسية التي تستخدم في الكتابة الحرف نفسه المستخدم في كتابة العربية. وكم سعدت حين تعرفت على الأدب الفارسي مترجماً وقرأت أشعاراً للشيرازي والسعدي وجلال الدين الرومي وغيرهم. ولن أنسى تلك اللحظات الرائعة

(*) مجمعي، دارس تاريخ، معني بالدراسات المستقبلية عن فلسطين.

التي عشتها مؤخراً مع «أم البنين» نقرأ معاً قبل النوم مقتطفات من شعر مولانا جلال الدين من كتاب صدر حديثاً في أبوظبي يورد الشعر بالفارسية ثم يقدم ترجمته العربية، فكنت أترنم مستمتعاً بحلاوة الوزن والقافية وأنا أتلو بالفارسية، ثم نستمتع بالمعاني الرفيعة وزوجتي تقرأها بالعربية. وإن لنا أن نتطلع إلى يوم قريب نرأب فيه الصدع الذي أصاب ثقافتنا.

إن من أهم الأفكار التي بلورتها هذه الندوة هي ضرورة تكثيف العمل لرأب الصدع الذي أصاب ثقافتنا وفصل بين الثقافتين الفارسية والعربية في حضارتنا العربية الإسلامية المعاصرة. وقد أقبل أجدادنا من قبل، منطلقين من قول رسول الله ﷺ «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»، على النهل من ثقافات فارس والهند والصين وافريقيا، فقطفنا ثماراً طيبة من أعمال ابن المقفع وأمثاله وقرأنا فيما قرأنا من حكم الفرس ما جاء في كتاب **جاويدان خرد** ـ الحكمة الخالدة ـ جمعهم أمر العباد في أربع خصال، «العلم والحلم والعفاف والعدالة». وكم نحن تواقون اليوم من خلال ما سمعناه في هذه الندوة إلى تحقق التفاعل الثقافي بين إيران والوطن العربي وبقية أنحاء عالمنا الإسلامي ليقوى اسهامنا في تجدد عالمنا الحضاري.

لقد تميزت ندوتنا بغنى المشاركة الصحفية فيها من خلال هذا العدد الكبير من الاخوة الصحفيين الذين تابعوا أعمالها وعمموا أخبارها. وإن لنا أن نعرب عن اعتزازنا بجهودهم وسعادتنا بمشاركتهم. كما شهدت هذه الندوة شأن ندوات المركز ـ **مركز دراسات الوحدة العربية** ـ تواصلاً حيوياً لأجيال ثلاثة، وما أسعدنا بتواصل الأجيال. وإن لنا أن نشيد بخاصة باسهام اخواتنا المشاركات الغني وعطائهن الفكري السخي. ونحن نقدّر تقديراً عظيماً الدور الذي نهض به السادة المترجمون الذين وصلوا بيننا فشكراً جزيلاً لهم.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك جمعنا لنتدبر قوله تعالى في **سورة النجم** ﴿**أم لم ينبأ بما في صحف موسى. وابراهيم الذي وفّى. ألا تزر وازرة وزر أخرى. وأن ليس للإنسان إلا ما سعى. وأن سعيه سوف يُرى. ثم يجزاه الجزاء الأوفى. وأن إلى ربك المنتهى. وأنه هو أضحك وأبكى. وأنه هو أمات وأحيا**﴾[1]. كما نتدبر **سورة العصر** داعين الله أن يجعلنا من الذين ﴿**آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر**﴾[2].

تمهيد

تحتل قضية فلسطين منذ بروزها قبل أكثر من قرن مكاناً مهماً في العلاقات العربية ـ الإيرانية، بحكم ما مثلته الغزوة الصهيونية الاستعمارية لفلسطين في قلب «الوطن العربي

(١) **القرآن الكريم**، «سورة النجم،» الآيات ٣٦ ـ ٤٤.

(٢) المصدر نفسه، «سورة العصر،» الآية ٣.

والعالم الإسلامي» من تحد لشعوب الدائرة الحضارية الإسلامية كافة، ومنها شعوب الأمة العربية والشعوب الإيرانية. وقد دخل هذا التحدي مرحلة جديدة في أعقاب زلزال الخليج عام ١٩٩١ مع انعقاد «مؤتمر سلام الشرق الأوسط» في مدريد يوم ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١، وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض نظام إقليمي على «الدائرة الإسلامية» باسم «نظام الشرق الأوسط»، تكون القيادة فيه للكيان الصهيوني الاسرائيلي.

سيتناول هذا البحث قضية فلسطين في العلاقات العربية ـ الإيرانية في إطار ندوة «العلاقات العربية ـ الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، محاولاً أن يعالج وفق مخطط الندوة «موقع قضية فلسطين ومدى مركزيتها لدى الأخوة العرب والإيرانيين، وموقعها بالنسبة إلى الأمن القومي لكل منهما، وآثار محاولات التسوية الراهنة للصراع العربي ـ الإسرائيلي في العلاقات العربية ـ الإيرانية».

حين نتحدث عن علاقات عربية ـ إيرانية، تتداعى إلى الخاطر دائرة الوطن العربي ودائرة إيران المتجاورتين في «عالم إسلامي» ازدهر فيه عمران حضاري إسلامي منذ أربعة عشر قرناً، بعد أن حمل رسالة الإسلام وتمثل حضارات المنطقة. ويخطر على البال أن مصطلح «العالم الإسلامي» الذي تقع فيه الدائرتان مصطلح حديث استخدمه الكتّاب الغربيون منذ القرن الماضي للدلالة على «ديار المسلمين»، الممتدة من المغرب الأقصى على المحيط الأطلسي غرباً إلى إقليم سينكيانغ في الصين شرقاً، ومن أواسط آسيا شمالاً إلى افريقيا المدارية جنوباً. وقد شاع استخدامه في الأوساط الإسلامية بعد صدور كتاب **حاضر العالم الإسلامي** في العشرينيات متضمناً تعليقات الأمير شكيب أرسلان على ما كتبه لوثروب ستودارد الأمريكي في كتابه **عالم الإسلام الجديد** الذي ترجمه عجاج نويهض. ويخطر على البال أيضاً أن مصطلحاً غربياً آخر أكثر حداثة هو «الشرق الأوسط» أصبح اليوم أكثر شيوعاً في الاستخدام بين الغربيين للدلالة على الجزء الأكبر من «ديار المسلمين». ويبدو من تطور مدلول هذا المصطلح الذي استخدم أول مرة عام ١٩٠٢ أنه تأسس على «الشأنين النفطي والفلسطيني»، على حد تعبير معين حداد في مقاله: «مفهوم الشرق الأوسط»، وأنه ارتبط بالفكر الاستراتيجي البريطاني، كما أوضح جلال معوّض في مقاله «الشرق الأوسط: الدلالات. . .»، ومن ثم بالفكر الاستراتيجي الأمريكي، وقد شرح كاتب هذا البحث هذه المصطلحات في كتابيه **عن المستقبل. . . وفي مواجهة نظام الشرق الأوسط**.

إن عامل الجوار الجغرافي هو أحد العوامل المهمة التي تحكم العلاقات العربية ـ الإيرانية وموقع قضية فلسطين في هذه العلاقات. وهذا ما حدا ببعض العرب المشتغلين بالعلوم السياسية أن يضعوا إيران ضمن مصطلح «دول الجوار» المحيطة بالوطن العربي. لكن هناك عوامل أخرى تحكم هذه العلاقات العربية ـ الإيرانية عددت منها ورقة عمل هذه الندوة «روابط تاريخية وجيوستراتيجية ومصالح مشتركة وتحديات النهوض المعاصر»؛ وجماع هذه العوامل هو الانتماء إلى حضارة واحدة. وهذا ما يحدو آخرين من العرب

المشتغلين بالعلوم السياسية إلى إبراز هذا الانتماء الحضاري، والحديث عن «دائرة الحضارة الإسلامية» التي يسمونها أيضاً «دائرة الحضارة العربية الإسلامية» لإبراز اللسان العربي الذي غلب التعبير به عنها لأن القرآن الكريم نزل به. وقد يجري اختصار المصطلح إلى «الدائرة الإسلامية»، وهو المصطلح الذي استخدمه جمال عبد الناصر في كتابه **فلسفة الثورة**. ويحرص هؤلاء على تجنب استخدام مصطلح الشرق الأوسط للدلالة على هذه الدائرة، ومن الملفت أن **المؤتمر القومي العربي الخامس** اعتمد في بيانه مصطلح «الدائرة الحضارية» هذا، حين رصد «الاستقرار النسبي لعلاقات الدول العربية مع كل من إيران وتركيا في إطار النظر إلى العرب في دائرتهم الحضارية الأوسع»، وحين أكد «ضرورة تطوير الجوانب الايجابية مع هذه الدائرة الحضارية التي تمثل في الوقت نفسه عمقاً استراتيجياً للأمة العربية بما يضمن المصالح المشتركة للطرفين ويصون الروابط الروحية والحضارية العميقة التي تربط بينها».

وفي ضوء حقيقة انتماء كل من الوطن العربي وإيران إلى دائرة الحضارة الإسلامية التي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ومؤمنون آخرون، يتحدّد مفهومنا للعلاقات العربية ـ الإيرانية. فهي علاقات بين شعوب الأمة العربية والشعوب الإيرانية على الصعيد الشعبي تضع نصب العين المشروع الحضاري لكل منهما بأهدافه جميعها، وهي أهداف متماثلة في جوهرها بحكم الانتماء الواحد الحضاري والظروف المتشابهة التي أحاطت أثناء بلورتها، تشمل تحرير الأرض من الاحتلال الأجنبي، ووحدة الأمة والوطن، والشورى والديمقراطية، والتنمية التي توفر الكفاية، والعدل الاجتماعي، والتجدد الحضاري. وهي أيضاً علاقات على الصعيد الرسمي بين الدولة الإيرانية والدول العربية، فرادى ومجتمعين، في إطار النظام العربي الذي تمثله جامعة الدول العربية، وفي إطار التجمعات الإقليمية العربية.

أولاً: موقع قضية فلسطين لدى كل من العرب والإيرانيين

تحتل قضية فلسطين موقعاً خاصاً لدى كل من الاخوة العرب والإيرانيين. وقد تجلّت هذه الحقيقة في اهتمامهم الكبير بها منذ بروزها قبل أكثر من قرن في مراحلها المتتالية واحدة تلو الأخرى، وفي بلورتهم هدف تحرير فلسطين، هدفاً عظيماً يضعونه نصب أعينهم ويحلمون بتحقيقه ويسعون له. ويبدو ارتباط كل من الاخوة العرب والإيرانيين بقضية فلسطين قوياً تمتد جذوره في أعماق التاريخ من خلال الذاكرة التاريخية، وهو مستقر في الضمير الشعبي. وليس أدل على قوة هذا الارتباط وعمق جذوره من أن التحولات التي أحاطت بشعوب الأمتين العربية والإيرانية، وبقضية فلسطين على مدى أكثر من قرن، لم تؤثر في ثبات هدف تحرير فلسطين، وإن أثرت أحياناً في درجة الاهتمام بقضية فلسطين، نقصاناً أو زيادة.

حين نتأمل في أسباب احتلال قضية فلسطين هذا الموقع الخاص لدى كل من

الاخوة العرب والإيرانيين نقف أمام سببين رئيسيين، يتصل الأول بفلسطين، بينما يتصل الآخر بقضيتها.

فلسطين في الضمير الشعبي لكل عربي وإيراني أرض باركها الله، فيها المسجد الأقصى الذي يقترن بالإسراء والمعراج عند المسلم، وفيها كنيسة القيامة التي يحجّ إليها النصراني، وفيها الحرم الإبراهيمي ومرابع الأنبياء الذين يؤمن بهم المسلم والنصراني واليهودي. وزيارتها من ثم حلم يسعى الواحد إلى تحقيقه. وهي في الذاكرة التاريخية للعربي والإيراني تقترن بأحداث منذ أقدم العصور تهز أوتار قلبه حفظتها روايات قصص الأنبياء منذ الطوفان. كما تقترن بأحداث منذ ظهور الإسلام هي جزء من تاريخه الحي بما حفل به من انتصارات وهزائم وأمجاد ونكسات. وقد احتلت أحداث الغزو الفرنجي لبيت المقدس وما حولها ومقاومته بالجهاد، مكاناً خاصاً في هذه الذاكرة التاريخية تشير إليه سيرة الملك الظاهر الشعبية التي بقي عامة الناس في ديار الإسلام يرهفون السمع لرواتها جيلاً بعد جيل إلى وقت قريب. ويبرز في هذه السيرة من بين من يبرز «الفداوية» الذين تنقلوا بين إيران والوطن العربي وأسهموا بدور متميز في مقارعة الفرنجة المعتدين. كما يبرز فيها تبادل العطاء بين فلسطين وأقطار عربية أخرى، وبين إيران وبلاد ما وراء النهر، من خلال قصة الظاهر بيبرس نفسه. وفلسطين في الحياة اليومية لكل عربي وإيراني جزء من دائرته الحضارية التي تصون مصالحه ومعاشه. وكم من التجار تنقلوا بين أرجاء هذه الدائرة وهم يسلكون طريق الحرير منذ قديم الزمان وطرق التجارة الأخرى، وكم من الرحالة.

برزت قضية فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، بفعل الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية لفلسطين، بينما كان الوطن العربي وإيران وأقطار أخرى من ديار الإسلام ودائرته الحضارية يواجهون تحدي الغزو الاستعماري الأوروبي في موجته الكبيرة الثانية. فإيران كانت قد تعرّضت لعدوان روسيا القيصرية في الشمال ولتحرشات بريطانيا في الجنوب. وقد فقدت فارس جورجيا وأرمينيا (اريفان ولنكوران) بعد حربين في ثلاثة عقود في مطلع القرن التاسع عشر، وتم القضاء على الخانات الإسلامية وقمع الحضارة المحلية والشعور القومي بالإرهاب، كما يقول جمال حمدان في **استراتيجية الاستعمار والتحرير**. وبدأت روسيا تتطلع إلى احتلال الخليج الذي قال فيه بطرس الأكبر: «من يسيطر على الخليج يسيطر على العالم». وطرقت روسيا إيران من ثلاث جهات واعتبرت السياسة الروسية الاستعمارية كل ما هو جنوب القوقاز مجالاً حيوياً ومنطقة نفوذ، ورأت في إيران «قناة السويس الروسية» وسعت إلى فتح ممر لها في الخليج. وكانت إيران أيضاً قد عانت الكثير من التدخل البريطاني في الخليج الذي قاده منذ عام ١٧٦٣ مقيم سياسي بريطاني عام في ميناء بوشهر كان «بمثابة ملك الخليج المتوّج». وارتفعت حمّى هذا التدخل بعد غزو بونابرت مصر عام ١٧٩٨، واشتدت مع هذا الارتفاع مقاومة فارس للتدخل البريطاني. وقد تكرر اتهام المقيمين البريطانيين حكومة إيران بالسعي لإضعاف النفوذ البريطاني في مياه الخليج وبقية الأقطار الإسلامية، ومن

هؤلاء جونز الذي كتب بذلك إلى السفير رولنسون في طهران عام ١٨٦٠، كما أورد مصطفى عقيل في كتابه **سياسة إيران في الخليج العربي ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦.**

كان الوطن العربي قد تعرض هو الآخر للغزو الاستعماري الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨، ونجح في صد حملة بونابرت. لكنه لم يلبث أن واجه موجة استعمارية كبيرة منذ عام ١٨٣٠ استهدفت فرنسا فيها الجزائر، واستهدفت بريطانيا فيها عدن وسواحل الجزيرة العربية والخليج. وما أسرع أن واجه وهو يتابع مقاومته الموجة الاستعمارية الثانية منذ عام ١٨٨١ التي بدأت بغزو فرنسا تونس، ثم احتلال بريطانيا مصر.

لم يكن صعباً على الاخوة العرب والإيرانيين منذ بروز قضية فلسطين وبدء الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية لبيت المقدس وما حولها، أن يربطوا بين المخططات الاستعمارية في فلسطين وما خططه الاستعمار لموطن كل واحد منهم في مختلف أنحاء «الدائرة الإسلامية». وقد أدركت خاصتهم، من خلال إمعان النظر وإعمال الفكر ما أدركته عامتهم بحسّها الفطري وبما وعته ذاكرتها التاريخية، أن هذا الكيان الصهيوني الذي تعمل القوى الاستعمارية الأوروبية على تثبيته في فلسطين إنما هو في حقيقته قاعدة استعمارية أوروبية أمامية في قلب العالم الإسلامي يستخدمها الغزاة الأوروبيون في إحكام سيطرتهم على مختلف أقطار العالم الإسلامي في آسيا وافريقيا. كما أدركت الخاصة والعامة معاً ما يعنيه استهداف المقدسات الإسلامية والنصرانية من قصد أوروبي للمساس بالإسلام والحضارة الإسلامية وتحطيم معنويات المنتمين إليها. وهكذا بدت قضية فلسطين منذ بروزها للاخوة العرب والإيرانيين قضية كل واحد منهم، لها بعدها الروحي عند المسلم، فهي قضية إسلامية، وعند النصراني المنتمي إلى الحضارة الإسلامية التي شارك في بنائها، ولها أبعادها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية بفعل ما تتضمنه الغزوة الصهيونية لفلسطين من تخريب وتهديد على هذه الصعد كافة.

لقد تأكدت هذه الحقيقة وترسخت، من خلال مسار قضية فلسطين على مدى قرن، والمراحل التي مرت بها الغزوة الصهيونية، متسللة (١٨٨٢ ـ ١٩١٧)، ومتغلغلة (١٩١٧ ـ ١٩٤٨)، وغازية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧)، ومتوسعة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢)، وساعية لقيادة المنطقة وكيلاً عن قوى الهيمنة الدولية (١٩٨٢ ـ   ). والتسميات الأربع الأولى لجمال حمدان الذي انتهى من دراسته لإقامة اسرائيل في كتابه **استراتيجية الاستعمار والتحرير** إلى ثماني نتائج يحددها الجغرافي السياسي. فإسرائيل كدولة ظاهرة استعمارية صرف، واستعمارها طائفي بحت، وهو عنصري مطلق، وقطعة من الاستعمار الأوروبي عبر البحار، واستعمار استيطاني في الدرجة الأولى، وعلى الرغم من ذلك يجسم الاستعمار المتعدد الأغراض (استيطاني استراتيجي اقتصادي)، وهو استعمار توسعي أساساً شعاره الصهيوني «من النيل إلى الفرات أرضك يا اسرائيل»، وأخيراً هو استعمار بالأصالة والوكالة لحساب الصهيونية العالمية والاستعمار العالمي.

يكفي للتدليل على تأكد حقيقة موقع قضية فلسطين الخاص لدى الاخوة العرب

والإيرانيين، أن نستحضر مسارها، ونقف أمام علامات فارقة فيه بالنسبة إلى الوطن العربي وإيران. فمؤتمر الصلح عام ١٩١٩ في أعقاب الحرب الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) الذي ثبت الاستعمار الأوروبي في جل الوطن العربي بعد أن فصل بين أجزائه بحدود سياسية وقسمه إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا، وحتى ايطاليا، هو الذي رفض مطالب إيران، وهو الذي مكّن انكلترا من فلسطين باسم الانتداب لتعمل على تنفيذ تصريح بلفور الصادر في ١٩١٧/١١/٢ بإقامة دولة يهودية في فلسطين. وقد واجهت انكلترا هذه إيران بمعاهدة استهدفت وضعها تحت السيطرة البريطانية التامة، كما يقول دونالد لبر في كتابه **إيران: ماضيها وحاضرها**، ومع أن الشاه والحكومة أظهرا استعدادهما لقبولها، إلا أن التحرك الشعبي قاومها ومنع إجازتها.

من هذه العلامات الفارقة، كان انعقاد المؤتمر الإسلامي العام في بيت المقدس بين ٧ و١٩٣١/١٢/١٧. فقد جاء انعقاده في وقت كانت شعوب الأمة العربية والشعوب الإيرانية مشغولة بالنضال القطري من أجل الاستقلال وطرد المستعمر بعد أن فرضت التجزئة على الوطن العربي وفصل بين أجزاء العالم الإسلامي. وبدا واضحاً من أعمال المؤتمر وتداعيات انعقاده والإعلام الذي أحاط به، ما لقضية فلسطين من موقع خاص لدى جميع شعوب الدائرة الإسلامية. وتضمنت قراراته قراراً بشأن الأماكن المقدسة والبراق بخمسة بنود عالجت قضية فلسطين ودعت إلى مواجهة الخطر الصهيوني، تماماً كما تضمنت قراراً باستنكار كل أنواع الاستعمار في أي قطر في إطار أحد أهداف المؤتمر، وهو «البحث في نشر أساليب التعاون الإسلامي». والملفت ما ناله هذا المؤتمر من تجاوب شعبي، على الرغم من دأب القوى الاستعمارية الأوروبية ومن وقع في شباكها من «الانغماسيين»، على النفخ في مشاعر التعصب القطري والضرب على وتر الاستعلاء القومي لتخريب الانتماء القومي الأصيل. وقد أشار شكيب أرسلان في تعليقاته على **حاضر العالم الإسلامي** إلى هذه المحاولات لإذكاء «العصبية المقيتة» بين أقوام بغية محاربة الجامعة الإسلامية وانجرار فئة للقيام بها بين الفرس «كما عند غيرهم من الأمم الإسلامية»، ثم قال: «ولكنها لا تزال ضعيفة بالقياس إلى السواد الأعظم الذي عمدته الإسلام، بل قد زال من بينهم أكثر النفرة التي كانت عندهم لأهل السنة، بما هو نتيجة انحطاط القوة السياسية الإسلامية بأجمعها وشعور العجم بالحاجة إلى التضامن مع سائر المسلمين». وتحدث أرسلان عن رؤيته لارتباط الاخوة الفرس بقضايا المسلمين بصورة عامة، وقضية فلسطين بصورة خاصة، في فترة ما بين الحربين أثناء مرحلة التغلغل في الغزوة الصهيونية، فقال: «إن الدولة الفارسية لا تزال دولة إسلامية وحامية للتشيّع في الإسلام. ولقد لحظ كل من ساح في بلاد العجم حتى من الأوروبيين أن الأمة الفارسية تشعر بشعور العالم الإسلامي جميعه، فتهتم لتركيا ولبلاد العرب ولمصر وللمغرب ولكل بلاد الإسلام اهتماماً أكيداً. ويكرثها ما يكرث المسلمين ويسرها ما يسرّهم...». ثم ضرب مثلاً بما حدث في المؤتمر الإسلامي العام قائلاً: «وفي أواخر السنة الماضية عندما انعقد المؤتمر الإسلامي شهده جماعة من أعيان الشيعة، كالسيد الطباطبائي، والسيد حسين

آل كاشف الغطاء، وجماعة من علماء الشيعة في العراق... وقد صلّى أعضاء المؤتمر المثلون لجميع العالم الإسلامي مرتين بإمامة المجتهد الكبير السيد حسين آل كاشف الغطاء مما أبهج المسلمين جميعاً، وصرح رياض بك الصلح مفخرة شباب سوريا بأنه اليوم قد انبثق فجر الوحدة الإسلامية». ويكشف هذا الحديث الذي يعود إلى عام ١٩٣٢، فضلاً عن مكان قضية فلسطين لدى الاخوة العرب والإيرانيين، عن دورها في اخضاع تناقضات ثانوية بين الاخوة المسلمين، سنة وشيعة، وبين الاخوة المنتمين إلى الحضارة الإسلامية، أقواماً ومللاً، لصالح مواجهة التناقض الرئيسي بينهم جميعاً وبين الاستعمار الأوروبي وحليفته الحركة الصهيونية، وقد سمى المؤتمر الإسلامي العام صلاح الدين الطباطبائي من إيران أميناً عاماً له.

من العلامات الفارقة الأخرى، الاستجابة لتحدي نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وإقامة اسرائيل دولة للكيان الصهيوني، وقد بدت واضحة قوية في كل من الوطن العربي وإيران. ونذكر كيف خرجت المظاهرات في طهران سنة ١٩٤٨ تندد باغتصاب فلسطين، تماماً كما حدث في العواصم العربية، وكيف قاد آية الله الكاشاني الحركة الشعبية التي طالبت بالتصدي للصهيونية. ثم كيف عبّرت الاستجابة للتحدي عن نفسها في حركة تأميم النفط التي ساند فيها الكاشاني مصدقاً، تماماً كما عبرت عن نفسها في قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر وتدفق الثورة العربية. وقد شهدت إيران، شأن الدول العربية ودولاً إسلامية أخرى، حملات شعبية إبان حرب فلسطين لجمع الأموال وإرسال المتطوعين.

جرى اختبار الموقع الخاص لقضية فلسطين في إيران عام ١٩٦٠ حين اعترف الشاه بـ «اسرائيل» وسمح لها بتمثيل سياسي وتجاري. فقد عم الغضب قطاعات واسعة من الأمة الإيرانية على نظام الشاه، واعتبر كثيرون تعاونه مع اسرائيل «بمثابة طعنة موجهة إلى كبريائهم واعتزازهم بدينهم، إلى حصنهم ووعائهم»، على حد تعبير فهمي هويدي في كتابه **إيران من الداخل**. وحين تحرك النضال الفلسطيني بقيام منظمة التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٤، وبدأت حلقة جديدة من الثورة الفلسطينية، رأينا تجاوباً قوياً بين الشباب الإيراني مع هذه الثورة، وقد ازداد هذا التجاوب بعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل القدس الشرقية. ومثل هذا الاختبار جرى في مصر العربية عام ١٩٧٧ حين زار رئيسها الكنيست في القدس المحتلة، ثم أبرم معاهدة عام ١٩٧٩ معها برعاية أمريكا التي شهدت على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨. وكانت نتائج الاختبارين واحدة في جوهرها، وإن اختلفت في التفاصيل، تماماً كما كانت ردود الفعل في إيران والوطن العربي على اعتراف إحدى دول دائرتنا الحضارية بالكيان الصهيوني.

لقد كان دخول الغزوة الصهيونية مرحلة التوسع عام ١٩٦٧ عاملاً حاسماً في تعميق ارتباط غالبية الاخوة الإيرانيين والعرب بقضية فلسطين، وعاملاً حاسماً في الوقت نفسه في قيام قلة منهم بالتسليم للغرب بقيادة الولايات المتحدة والقبول بالأمر الواقع، والتخلي من ثم عن قضية فلسطين. ويلفت النظر أن عمق الارتباط بقضية فلسطين لدى

هذه الغالبية تغذى من البعد الروحي للقضية ومن بعدها القومي على السواء، فزاد وضوحها عند العرب باعتبارها قضية عربية إسلامية، وعند الإيرانيين باعتبارها قضية إيرانية إسلامية، وربما إذا أردنا مزيداً من الدقة: قضية «إسلامية إيرانية». والرأي الغالب بين الدارسين أن نتائج حرب عام ١٩٦٧، ثم الإقدام على الصلح مع «اسرائيل»، كانا من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور حركة الإحياء الإسلامي في أقطار العالم الإسلامي. هذه الحركة التي تضع تحرير فلسطين والمقدسات فيها من الاحتلال الصهيوني في صلب أهدافها.

واضح أن مسار الصراع ضد التحالف الصهيوني الاستعماري في منطقتنا، جعل الارتباط بقضية فلسطين ينتقل من مجرد العاطفة إلى الوعي العقلي لدى عامة الناس، العرب والإيرانيين. وهذا ما يفسر قدرتهم على الصمود أمام حرب نفسية همها فصلهم عن قضية فلسطين، وبعض أسلحتها الموجهة شديد النفاذ، وخصوصاً تلك التي تستغل التناقضات بين الاخوة والتحولات في المواقف إلى درجة تجاوز الخطوط الحمراء. وقد أثبتت أحداث الثمانينيات أن الارتباط بقضية فلسطين لدى الاخوة الإيرانيين صمد في أشد الظروف صعوبة، سواء أثناء الحرب بين العراق وإيران أو حين تحول موقف القيادة الفلسطينية تجاه إيران. وحين تعرض الشعب العربي في مصر لهذه الحرب النفسية بغية فصله عن قضية فلسطين في الفترة نفسها أثبت هو الآخر عمق ارتباطه بقضية فلسطين، والأمر نفسه يصدق على شعوب عربية أخرى.

إن هذا الوعي العقلي لقضية فلسطين جعل الاخوة العرب والإيرانيين يدركون طبيعة صراعهم ضد الصهيونية. وقد عبرت كتابات الثورة الإسلامية في إيران عن رؤية الغالبية لهذا الصراع، تماماً كما عبرت كتابات التيارين العربي والإسلامي في الوطن العربي. فهو صراع مصيري، وهم يواجهون فيه دول الغرب الاستعمارية والصهيونية العالمية، وهدف هذا التحالف الاستعماري الصهيوني ليس احتلال فلسطين فحسب وإنما إحكام السيطرة على الوطن العربي وبقية دول العالم الإسلامي. ونجد تفصيلاً لهذه الرؤية في كتاب رفعت السيد أحمد **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**.

ثانياً: موقع «اسرائيل» بالنسبة إلى الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي

يتحدد موقع «اسرائيل» بالنسبة إلى الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي تبعاً لحقيقة كونها «دولة استعمار استيطاني بالأصالة والوكالة لحساب الصهيونية العالمية والاستعمار العالمي» على حد تعبير جمال حمدان. فإيران والوطن العربي يقعان ضمن الدائرة الإسلامية وينتميان إلى الحضارة الإسلامية. واسرائيل اغتصبت فلسطين التي تقع في موقع مهم من الدائرة الإسلامية، وهي بعد أن تكونت تجمعاً استعمارياً استيطانياً تعمل لنفسها ولقوى الهيمنة الغربية، للتحكم في المنطقة.

لقد حدث في مطلع عام ١٩٩٥ أثناء كتابة هذا البحث أن تلقت وكالات الأنباء يوم ٧/١/١٩٩٥ خبر «صدور تهديدات اسرائيلية بضرب مفاعلات إيران النووية». وفي الفترة نفسها، نقلت هذه الوكالات تصريحات لرئيس الوزراء الاسرائيلي تهدد مصر والدول العربية وتتحدث عن حرب. وجاءت هذه التهديدات لدى زيارة وزير الدفاع الأمريكي «بيري» إلى المنطقة. وكانت «اسرائيل» قد دأبت في النصف الثاني من عام ١٩٩٤ على اتهام إيران بمساندة الارهاب، واتهام دول وقوى عربية بأنها ارهابية، مرددة اتهامات أمريكية لهذه الدول والقوى. وإذا ما استحضرنا ما قامت به «اسرائيل» من ضرب للمفاعل النووي العراقي في حزيران/يونيو ١٩٨١ تنفيذاً لهدف أمريكي اسرائيلي، ندرك مدى جدية هذه التهديدات الاسرائيلية، حين تأتي تنفيذاً لسياسة أمريكية، ويتضح لنا الخطر الذي تمثله اسرائيل للأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي.

ومن الملفت أنه على الرغم من وضوح هذا الخطر لكل من الاخوة الإيرانيين والعرب على أمنهم، فإننا نجد أن اسرائيل نجحت في إقامة «اتصالات» ببعض دول المنطقة، سرية في غالب الأحيان، وإن بدأت تتجه إلى العلنية بعد انعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠/١٠/١٩٩١. وقد جاءت هذه الاتصالات دوماً في ظل تفجر خلافات بين الدول الشقيقة في الوطن العربي والعالم الإسلامي على السواء. واستهدفت النفخ في الصراعات الناشبة من جهة، بغية اضعاف أطرافها واستنزاف طاقاتهم، والتغلغل في المنطقة من جهة أخرى، بغية الوصول إلى دور قيادي فيها. وواضح أن هذا الأمر أيضاً يتضمن في نهاية المطاف خطراً اسرائيلياً على الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي. وهو يكشف في الوقت نفسه عن «تعقّد» مسألة الأمن القومي في ظل أوضاع المنطقة السائدة والخريطة السياسية لدولها التي كان للدول الاستعمارية دور بارز في رسم الحدود بينها.

إن جوهر عقدة «الأمن القومي» لكل من إيران والوطن العربي هو وجود خطر خارجي بالغ يهددهما معاً وكل الدائرة الحضارية الإسلامية التي تضمهما، ويبرز هذا الخطر أكثر ما يبرز على «الخليج» الذي يقع بينهما، وتمثل «اسرائيل» فيه رأس الحربة بين قوى الهيمنة الخارجية. ثم إن هناك تناقضات بين إيران وبعض جاراتها الشقيقات العربيات بسبب الحدود واختلاف السياسات؛ الأمر الذي جعل نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية ممكنة الحدوث عام ١٩٨٠ والاستمرار ثماني سنوات، وجعل العلاقات متوترة بين إيران وبعض بلدان الخليج العربية الأخرى. وقد برزت هذه التناقضات أيضاً بين بعض البلدان العربية واشتدت بفعل غلبة النظرة القطرية. وهكذا أصبح من الضروري عند الحديث عن الأمن القومي العربي «تحديد المقصود، وتوضيح علاقته بالأمن القطري، وبالأمن الإقليمي وأمن المجموعات الإقليمية، واستحضار مصادر التهديد وكيفية التعامل معها والسياسات الأمنية التي يمكن رسمها وصياغتها بغية دعم الأمن والحفاظ عليه».
وقد تساءل عدد من الباحثين ومنهم عبد المنعم المشاط: «هل يمكن في الظروف الراهنة الحديث عن أمن قومي عربي، أم أن هناك تحولاً كاملاً ونهائياً نحو الأمن القطري بكل ما

يعنيه من خيارات قطرية قد تتناقض مع الأمن الجماعي»[٣]. ولاحظ بيان المؤتمر القومي العربي الخامس الصادر في أيار/مايو ١٩٩٤ «أن إزالة المرجعية القومية للأمن القومي العربي أدت إلى أن يصبح الأمن القطري منفلتاً من دائرة الأمن القومي وساعياً وراء الارتباط بمراكز أجنبية». ولعل من أشد الصعوبات في تحديد فهم بعض الدول للأمن، قطرياً كان أو قومياً، هي على حد قول وزير دفاع عربي سابق: «وجود خلط كبير عند قياداتها بين أمن الدولة وأمنهم الشخصي».

كان من أخطر ما أدت إليه التناقضات «القطرية» المحكومة بنظرة «الدولة القطر» وحدودها السياسية، ان ظهرت آراء تجعل تهديد اسرائيل للأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي ليس هو التهديد الوحيد. ووصل الأمر إلى الحديث عن تهديد دولة شقيقة لأمن أخرى ووضعه أحياناً قبل التهديد الاسرائيلي. وأصبح من المألوف في بعض البحوث ذكر «اسرائيل» مع إيران ودولة عربية أو أكثر باعتبارها مصدر تهديد لأمن دولة عربية أخرى، بل بدأنا نرى نذر السكوت عن طروحات خارجية تتحدث عن التقاء المصالح الأمنية لأحد أقطار منطقتنا مع المصالح الأمنية لإسرائيل، وتدعو من ثم إلى التعاون على هذا الصعيد. لكن لم يلبث أن شهد وطننا العربي تراجع هذه الطروحات بعد أن تكشفت عملية التسوية الأمريكية التي بدأت في أعقاب زلزال الخليج على حقيقتها بفضل قيام الفكر العربي ـ القومي ـ الإسلامي بدوره، وتجلي حقائق كثيرة على أرض الواقع.

قلنا إن التهديد الاسرائيلي للأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي نابع من العلاقة الاستراتيجية التي تربط الكيان الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية، وبسياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي بصورة عامة و«الخليج» بصورة خاصة. وقد تحدث وليام كوانت عن هذه السياسة بعد «عاصفة الخليج» قائلاً «دعونا نذكر أنفسنا بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وماذا تكون فعلاً في عصر مابعد الحرب الباردة؟ لا يزال لدينا مجموعتان من المصالح السياسية والاقتصادية المحددة التي تشدنا إلى هذا الجزء من العالم، وهي ببساطة النفط وإسرائيل. فالولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط في العالم، وباعتبارها القوة العظمى لا يسعها عدم المبالاة بنفط الخليج. والالتزام الأمريكي لإسرائيل وإن لم تكن جذوره ممتدة إلى مصالح اقتصادية أو سياسية ملموسة، فهو على الأقل مصلحة آمرة كمصالحنا في الخليج، لاعتبارات سياسية أمريكية محلية في الأساس. ونتساءل عما إذا كانت إحدى المصلحتين تعزز الأخرى. الجواب بوضوح لا. ومن هنا أهمية السلام في الشرق الأوسط»[٤].

---

(٣) عبد المنعم المشاط، «الأمن القومي العربي: لا تزال هناك فرصة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

(٤) ميشيل جوبير [وآخرون]، ماذا بعد عاصفة الخليج: **رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**، تقديم ابراهيم نافع (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

ويلفت النظر في حديث كوانت عن اسرائيل أنه يتبنّى الرأي القائل بأن إسرائيل لا تمثل مصلحة سياسية أو اقتصادية ملموسة للولايات المتحدة وأن أسباب الالتزام بها يعود إلى السياسة الأمريكية الداخلية. وقد اتسعت دائرة القائلين في الولايات المتحدة بتناقص أهمية اسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بينما كانت في الذروة إبان الثمانينيات طول عهد الرئيس ريغان انسجاماً مع سياسته في مواجهة الاتحاد السوفياتي، مما أوصل إلى ابرام التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الاسرائيلي الذي شرحه يوسف الحسن في كتابه اندماج: **دراسة في العلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل في ضوء اتفاقيات التعاون الاستراتيجي بينهما**. وأياً كان الحال، فإن السياسة الأمريكية لم تلبث أن عادت إلى العهود لإسرائيل بمهام معينة في المنطقة. وقد حدد لِس أسپن، وزير الدفاع الأمريكي السابق، في خطابه يوم ١٦/٦/١٩٩٣ أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية ـ الاسرائيلية (ايپاك) في واشنطن، ستة أهداف اتفق عليها مع رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين في إطار ما أسماه: «تعديل تفكيرنا الاستراتيجي في ضوء التغيرات التي طرأت على العالم». وهذه الأهداف جميعها تهدد الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي في الصميم، وهي «التيقن من أن مؤسسات الأمن القومي في الولايات المتحدة واسرائيل تعمل في الاتجاه نفسه، وتحديد نوع المخاطر التي تواجهها اسرائيل اليوم ومواجهتها، والحفاظ على المساعدات الأمنية الأمريكية لإسرائيل ومعاونتها، والحفاظ على تفوقها التقني العسكري، والحفاظ على الاتصالات الوثيقة بين العسكريين، والاستخدام الأمثل لقاعدة الصناعة العسكرية في البلدين، والحفاظ على حضور عسكري أمريكي قوي في المنطقة، والعمل مع اسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمائية».

نزداد فهماً لهذه الأهداف المشتركة حين نستحضر السياسة الأمريكية للسيطرة على نفط الخليج. وقد أوضح ميشيل جوبير في حديثه عن هذه السياسة «أن السيطرة على النفط كميات وأسعاراً لا تزال هي الهاجس الوحيد الدائم المتسلط على الولايات المتحدة. وكل ما عدا ذلك ليس سوى توابع وملحقات»، وطالب بالتركيز على الأمر الأكثر أهمية، وهو «الوصاية الأمريكية الموجودة في كل زمان ومكان لأسباب اقتصادية واستراتيجية». ويزداد فهمنا، من ثم، للهدف الأخير الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية، والمقصود به اليوم إيران ودول عربية عدة. ويتداعى إلى الخاطر كيف تبجح ارييل شارون، وزير الحرب الاسرائيلي السابق في مطلع عام ١٩٨٢، في أعقاب ابرام الاتفاق الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة بأن اسرائيل ستتحرك في خمس دوائر، أوسعها بين باكستان شرقاً والمغرب غرباً، وداخلها دائرة تشمل إيران وتركيا، وداخلها دائرة تشمل دول نفط عربية، وداخلها دائرة تشمل دول الجوار العربي لفلسطين، ثم دائرة فلسطين.

لقد اشتد التهديد الاسرائيلي لأمن إيران والوطن العربي مع مجاهرة السياسة الأمريكية بعزمها على مضايقة «الدول الرافضة» في منطقتنا لعملية التسوية التي تقودها وللمخطط الذي باشرت تنفيذه لإقامة نظام شرق أوسطي. ورأينا هذه المجاهرة في ما كتبه مستشار الأمن القومي الأمريكي انتوني ليك في فورين أفيرز في ربيع ١٩٩٤ بعنوان

«مواجهة الدول الرافضة» (Confronting Backlash States)، ووصف فيه بعض هذه الدول بأنها «خارجة على القانون، لم تختر أن تبقى خارج العائلة فحسب بل هاجمت أيضاً قيمها الأساسية»[٥]. والوصف يكشف عن مدى الحرص الأمريكي على فرض النظام العالمي الذي تريده، ومدى حنقها على من يصمد في مقاومته له. وقد وضع إيران في قائمة هذه الدول التي يجب على الولايات المتحدة أن تواجهها. وهكذا ما أسرع ما رأينا شن حملات إعلامية منتظمة أمريكية ـ اسرائيلية على إيران بلغت ذروتها مؤخراً في مطلع عام ١٩٩٥، حين أعلن مسؤول في البيت الأبيض يوم ١٩٩٥/١/٥ أن الولايات المتحدة «قلقة للغاية» من تصميم إيران على امتلاك السلاح النووي على الرغم من توقيعها معاهدة الحد من انتشارها، واعتبر أن نجاح طهران في الحصول على السلاح النووي «يشكل تهديداً لمصالحنا الحيوية في الخليج». ولم يخف متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن هذه المسألة ستكون محل بحث بين وزير الدفاع والمسؤولين الاسرائيليين أثناء زيارته المنطقة، لكنها «لن تكون المحور الرئيسي للمحادثات».

واضح اليوم أن «اسرائيل» صعّدت من حملتها الإعلامية على إيران إلى درجة أن تساءل بعض الباحثين: هل ثمة مقاربة اسرائيلية جديدة إزاء إيران؟ وقد أجاب هوشنك أمير أحمدي عن هذا السؤال في بحثه «إيران والتهديد الإسلامي: المقاربة الاسرائيلية الجديدة»[٦] ملاحظاً أن اسرائيل دأبت على اتهام إيران بأنها وراء التفجير الذي حدث في بيونس أيرس في الصيف الماضي، وأن هناك دعوة اسرائيلية لمطاردة الإيرانيين والهجوم على إيران تحكمه اعتبارات استراتيجية وتكتيكية. وأوضح «أن اسرائيل قلقة من مساندة إيران للحركات الرافضة للتسوية، وهي تربط بين هذه المساندة والموقف الإيراني الرافض للتسوية، لتحصل على مساندة الولايات المتحدة وبعض الأنظمة العربية. وهكذا راح الاسرائيليون مؤخراً يتحدثون عن خطر إيراني بدلاً من الحديث عن خطر إسلامي».

إن الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي هو في نطاق أمن «العالم الإسلامي» الذي دأبت قوى الهيمنة الدولية على النظر إليه باعتباره دائرة واحدة ينبغي تفكيكها وتفجير العلاقات بين بعض أقطارها. وقد رأينا كيف قامت الصهيونية الفكرية بدور خاص في اختلاق فكرة «الخطر الإسلامي» بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتعميمها في الغرب. وهكذا كتب برنارد لويس مقاله «جذور الغضب الإسلامي» عام ١٩٩٠، ثم مقاله عن «شرق أوسط جديد» نعى فيه القومية العربية عام ١٩٩٢. كما رأينا كيف قام قادة اسرائيل بتعميم فكرة «الخطر الإسلامي» من خلال زيارتهم الرسمية إلى دول كثيرة في أعقاب حرب الخليج.

---

(٥) Anthony Lake, «Confronting Backlash States,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994).

(٦) هوشنك أمير أحمدي، «إيران والتهديد الاسلامي: المقاربة الاسرائيلية الجديدة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

لقد أدركت القيادات التاريخية في كل من إيران والوطن العربي موقع اسرائيل بالنسبة إلى أمن العالم الإسلامي بصورة عامة، والأمن القومي العربي والأمن الإيراني بصورة خاصة. وهكذا رأينا ثورة ٢٣ تموز/ يوليو تتحدث عن خطر اسرائيل على الدائرة الإسلامية، ورأينا الثورة الإسلامية في إيران تتحدث عن هذا الخطر، «فليس هدف الدول الاستعمارية الكبرى من خلق اسرائيل هو احتلال فلسطين فحسب، وإنما سيكون لكل الدول العربية نفس مصير فلسطين إذا أعطيت لإسرائيل الفرصة»، على حد ما جاء في بيان الإمام حول دعم قضية فلسطين(٧). وقد نبّهت تصريحات رسمية إيرانية وعربية مراراً إلى «أن اسرائيل تحاول استغلال الانقسامات الحاصلة في العالم العربي لتحقيق أهدافها بالهيمنة»، كما جاء في البيان الذي صدر مؤخراً عن الرئاسة الإيرانية بمناسبة زيارة وزير الخارجية السوري يوم ١٩٩٥/١/٧. وتشهد منطقتنا في هذه الفترة ما يشبه الاجماع على استشعار خطر «التسلح النووي الاسرائيلي»، وعلى ضرورة تعبئة قدرات دول المنطقة الدبلوماسية لإجبار اسرائيل على تدمير أسلحتها النووية. ومن الملفت التقاء مصر وإيران على هذا الأمر على الرغم من اختلافهما في أمور أخرى، مما يؤكد تنامي الادراك بموقع اسرائيل من الأمن القومي لكل منهما، وما تمثله من تهديد لأمن العالم الإسلامي كله.

ثالثاً: آثار محاولات التسوية الراهنة للصراع العربي ـ الاسرائيلي في العلاقات العربية ـ الإيرانية

تتم محاولات التسوية الراهنة للصراع العربي ـ الاسرائيلي وفق مخطط أمريكي ـ صهيوني لإقامة «نظام الشرق الأوسط» في دائرتنا الحضارية الإسلامية. وما يتضمنه هذا المخطط يحمل في طياته تأثيرات سلبية في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ولكي نحيط بهذه التأثيرات السلبية ينبغي أن نستحضر مخطط النظام، وقد صدرت كتابات جادة حوله في وطننا العربي، من بينها واحد أصدره **مركز دراسات الوحدة العربية**، ونقف عند أمور بعينها فيه فصلت شرحها في كتابيّ **في مواجهة نظام الشرق الأوسط** و**لا للحل العنصري في فلسطين**.

أول هذه الأمور أن هذا النظام موجه إلى الدائرة الإسلامية مكاناً بهدف تثبيت الكيان الصهيوني فيها والتحكم من ثم في أمورها. وهو وثيق الصلة بالمخطط الأمريكي لإقامة «النظام العالمي الجديد» الذي رفع شعاره جورج بوش إبان أزمة الخليج، وبما يتضمنه هذا النظام من جوانب تتصل باعتبارات السوق. وقد أكد ساتو الياباني، مدير عام الأبحاث في مؤسسة دولية للسلام في طوكيو، في حديثه إلى جريدة **الحياة** يوم ١٩٩٤/٥/٣١ بعد أن زار المنطقة: «وجوب التعاون بين دول المنطقة لأنك إذا نظرت إلى تاريخها تجد أن الحدود الحالية لا معنى لها، وأن العلاقات الاقتصادية بين دولها ايجابية في كل الأحوال».

---

(٧) **في مواجهة الصهيونية**، ترجمة خضر نور الدين ورفعت سيد أحمد.

ثاني هذه الأمور أن هذا النظام بعد أن يعمد إلى تصفية قضية فلسطين من دون احقاق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، ينصّب من «اسرائيل» قائدة للمنطقة، تتحكم في سياسات دولها من خلال التدخل في ستة موضوعات، هي أنظمة الحكم والاقتصاد والبيئة والتسلح وتوزيع الثروات والسكان.

ثالث هذه الأمور أن هذا النظام يأخذ في حسبانه الأطراف الدولية، التي سيكون لها نشاطات في المنطقة. وهذا ما دعا مخطط عملية التسوية إلى أن يجعلها في مسارين: مسار المباحثات الثنائية بين اسرائيل وأطراف عربية، ومسار المفاوضات المتعددة الأطراف التي يشارك فيها أكثر من ثلاثين دولة وتناقش في لجان الموضوعات الستة.

لقد جاء انعقاد مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادي آخر شهر تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٤ في إطار المساعي لإقامة نظام الشرق الأوسط. وكان من الملاحظ فيه أن الدعوة لم توجه إلى إيران والعراق وليبيا وهي من الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة «رافضة»، كما لم تحضر المؤتمر سوريا، ولم يحضره لبنان. وحين سئل شمعون بيريس عن إمكانية قيام شرق أوسط جديد في غياب هؤلاء، أجاب: بـ «إنه لا يمكن ذلك»، لكنه شدد على أن اسرائيل تؤيد السياسة الأمريكية تجاه «الدول الرافضة». ويلفت النظر أن ساتو الياباني أوضح في تصريحه سالف الذكر «أن الغرب واليابان ينظران باهتمام إلى فرص السلام في المنطقة، لكن ما يخافونه هو أن تتزايد مشكلة إيران، في ظل التباين في وجهات النظر حول طريقة احتواء هذه الدولة وسياستها الراهنة». وهذا الحديث يكشف عن مرامي الغرب والدول التابعة له من هذا النظام، كما يكشف عن كيفية تأثير تنفيذ المخطط في العلاقات العربية ـ الإيرانية. وقد أدركت سوريا مبكراً الهدف من المفاوضات متعددة الأطراف، فقاطعتها مع لبنان. والدعوة إلى مقاطعتها متزايدة في أوساط المفكرين العرب الاستراتيجيين، ومنهم أمين هويدي الذي دعا في مقال في **الاهرام** يوم ١٩٩٥/١/٣١ إلى «مقاطعة اللجان متعددة الأطراف التي تحاول اسرائيل من خلالها «نشل» عوامل القدرة، من مياه وقوة بشرية ورأس مال وسوق كبيرة وطاقة، من جيب العرب».

واضح أن لعملية التسوية الجارية عند «مصمميها» واضعي مخطط النظام شرق الأوسطي أهدافاً استعمارية تستهدف، في ما تستهدف، تخريب العلاقات العربية ـ الإيرانية، لتمكن اسرائيل من النفاذ إلى المنطقة، وقوى الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من احكام سيطرتها عليها. وقد حذرت صحيفة **طهران تايمز** بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية للدول العربية من فتح أسواقها لإسرائيل، معتبرة أن الدور الاسرائيلي في الأسواق العربية سيخدم اسرائيل وحدها.

واضح أيضاً أن لعملية التسوية الجارية مضاعفاتها وتداعياتها التي لم يكن بعضها في حسبان «مصمميها». وقد توقع حدوثها الفكر النابع من المنطقة. والملفت أن المخططات الخارجية تتضمن دوماً ثغرات تؤدي إلى حدوث تناقضات عند تنفيذها، وليس هذا غريباً وواضعوها هم من خارج المنطقة، لا يفهمونها حق الفهم ويريدون بها شراً، فيمكرون

ويمكر الله والله خير الماكرين. وما أكثر ما اعترف أولئك المخططون بهذه الحقيقة بعد فوات الأوان. ومثال على ذلك، وصف انتوني ليك، في مقاله في **فورين افيرز**، الاستراتيجيا الأمريكية تجاه إيران والعراق مرتين خلال السبعينيات، ثم الثمانينيات، بأنها كانت مدمرة.

وقد كرّر ذلك الوصف مارتن انديك في مجلس الشيوخ في شباط/فبراير ١٩٩٤. ومعلوم كم عانت دائرتنا جراء هذه الاستراتيجيا المدمرة وانسياق البعض منا إلى الوقوع في شباك تفجير التناقضات بيننا. وحين نستحضر تداعيات عملية التسوية ومضاعفاتها، نجد من بينها تصاعد الارهاب الرسمي الاسرائيلي وازدياد الأطماع التوسعية التي تتطلع في هذه المرحلة إلى «الهيمنة الاقتصادية» لما أسماه بعض مفكرينا العرب بـ «اسرائيل العظمى» في المخيلة الصهيونية، تماماً كما نجد تصاعد المقاومة وصلابة عودها وارتقاء عملياتها النوعية، بفعل روح الإيمان الفياضة التي اتسمت بها وتجسدت في جنوب لبنان وفلسطين. ونجد تعثر عملية التسوية على كل المسارات، سواء تلك التي استطاعت قوى الهيمنة الدولية فرض «اتفاقات مملاة» على أطراف عربية فيها، أو التي لم تستطع.

لقد توقع بعضهم في الغرب هذا التعثر مبكراً، ومنهم ميشيل جوبير الذي قال في دراسته سالفة الذكر: «ربما تتوافر الفرص لتسوية عرجاء بين الاسرائيليين والفلسطينيين، تحرم المزايدات في الدول العربية من ميدانها المفضل، لكن يمكن للمرء أن يراهن بأنه إذا ما قام هذا الهدوء المقلقل، فإن المنازعات بين العرب ستستأنف بقوة أكثر فأكثر، مما يبرر ويسهل في آن واحد الوجود الأمريكي». وما يصدق على العرب في ما بينهم يصدق على العلاقات العربية ـ الإيرانية بين بعض الدول العربية وإيران، حين يحدث الانسياق إلى تضخيم التناقضات الثانوية وتناسي التناقض الرئيسي مع العدو الخارجي الذي يتربص بها جميعاً.

هناك مثل واحد صارخ على تضخيم التناقضات الثانوية، يسهم فيه أهل القلم وأهل السيف على السواء، في دائرتنا الحضارية، ويؤثر سلباً في العلاقات العربية ـ الإيرانية، هو ما يكتبونه وما يصرحون به عن «الخليج». فبينما حقائق المكان والزمان والإنسان تطرح «الخليج» واصلاً بين الاخوة العرب والإيرانيين، كما شرحت في كتابي **وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط**، في فصل «الوصل من وحي الخليج»، نجد من يتفنن في طرح «الخليج» فاصلاً بين هؤلاء الأخوة، و«مادة» للصراع حولها بدءاً من الاسم. وينساق باحثون سياسيون إلى التعسف في قراءة التاريخ، فيقول أحدهم مثلاً: بقي الخليج آلاف السنين تحت سيطرة... المصرية»، ويذكر اسم دولة، ويرد عليه آخر بالجملة نفسها ذاكراً اسم دولة أخرى. والتاريخ يؤكد أن هاتين الدولتين وجميع «الدول» المحيطة بالخليج كانت في إطار دولة واحدة هي دولة الخلافة الإسلامية على مدى قرون.

لقد أدى زلزال الخليج في مطلع عام ١٩٩١ إلى أن يتكثف الوجود الأجنبي في الخليج بفعل تضخيم التناقضات الثانوية؛ وواضح أن قوى الهيمنة الدولية تتابع استغلال

عملية التسوية الجارية للحفاظ على وجودها المكثف فيه، بغية نهب ما يمكن نهبه من ثروات المنطقة النفطية، ويعمد هذا النهب إلى وسائل عدة، منها بخس أسعار النفط الخام، ومنها أيضاً استنزاف ثروات الأقطار المصدرة للنفط بشراء السلاح. وواضح أيضاً أن قوى الهيمنة الدولية تستغل عملية التسوية الجارية، فضلاً عن افساد العلاقات العربية ـ الإيرانية، في الاستفراد بالدول التي تقاوم هيمنتها في الدائرة الإسلامية دولة بعد أخرى. وها نحن نراها تعمد إلى فرض اللقاء مع اسرائيل على الأطراف التي وقعت «اتفاقيات سلام»، كما حدث يوم ٢/ ٢/ ١٩٩٥، وتحاول ايجاد مؤسسة من هذا اللقاء، كما صرح وزير الخارجية الأمريكي، تواجه الدول التي ترفض التوقيع. وقد رأينا كيف حرصت بعض هذه الأطراف على أن تعلن عن عدم قبولها بذلك، وأن تعمل على وضع اللقاء في حجم صغير وتحاول التمسك بالنظام العربي.

لعل من أهم الظواهر التي نراها اليوم في سماء «دائرتنا الإسلامية» هي ظاهرة الاستجابة لتحدي عملية التسوية التي تحاول قوى الهيمنة فرضها علينا، ونهوض الفكر في منطقتنا بدوره في اطار هذه الاستجابة. وقد كان من أهم ما طرحه هذا الفكر ضرورة العمل لإقامة نظام إقليمي نابع منا للدائرة الإسلامية جمعاء. وكان جمال حمدان قد تحدث في كتابه **استراتيجية الاستعمار والتحرير** عن «مثلث القوة» الاقليمي الذي يضم في نطاق هذه الدائرة تركيا وإيران ومصر. وقد تبنّى محمد السيد سليم هذا المصطلح في بحثه في **شؤون الأوسط**[٨]. ونجد في إيران حديثاً عن «شرق أوسط ثقافي ثوري جديد يرتكز على الانتماء للإسلام ويضم الشعوب الإسلامية من آسيا الوسطى إلى شمال افريقيا في إطار مفهوم ثوري يقترب من المفهوم الإيراني للعلاقات الدولية» كما يقول ابراهيم عرفات. وكان كاتب هذه السطور قد عالج موضوع «التضامن الإسلامي وإمكانية قيام نظام إقليمي في العالم الإسلامي» لندوة العالم الإسلامي والمستقبل التي عقدت في القاهرة (١٠/ ١٩٩١)، ونشره في كتابه **عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة**، ثم طرح الموضوع في مطلع عام ١٩٩٢ في مقال «نظام اقليمي في منطقتنا» الذي ضمنه كتابه **عمران لا طغيان**. وهو يجد أن أفضل ما يختتم به هذا البحث هو ما جاء في ذلك المقال، ولذا فإنه يستأذن في ارفاقه بنصه.

ملحق
نظام اقليمي في منطقتنا

نحن في الأيام الأولى من عام ١٩٩٢ الميلادي. والمناسبة تغري أهل الرأي العرب

(٨) محمد السيد سليم، «التفاعل في «مثلث القوة» إطار فكري ومؤسساتي،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «نحو حوار ثلاثي متكافئ بين العرب وإيران وتركيا»، التي عقدت في بيروت بتاريخ ١٤ ـ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

بوقفة استشراف وتشوّف يحددون فيها أهم الموضوعات المتعلقة بحاضر أمتهم ومستقبلها التي ينبغي أن يتناولها فكرنا السياسي بالنظر، ثم يرتبون هذه الموضوعات بحسب الأولوية، ويعكفون عليها لبلورة رؤى مستقبلية بشأنها واقتراح أفكار لمعالجتها.

لقد انتهيت من وقفة الاستشراف والتشوّف هذه حين وقفتها إلى أن هناك موضوعات عدة تتزاحم على المكان الأول، ولكني وجدت أن أكثرها إلحاحاً عليّ هو موضوع العمل لإقامة «نظام إقليمي لمنطقتنا».

سألت نفسي: لماذا يلح هذا الموضوع اليوم؟ وكيف نعالجه؟ في ضوء وجود «جامعة الدول العربية» كنظام عربي إقليمي، ووجود «منظمة دول المؤتمر الإسلامي» كنظام إقليمي للعالم الإسلامي.

أول ما يخطر على البال في تعليل إلحاح هذا الموضوع اليوم هو أن جميع دول المنطقة التي تشمل الدائرتين العربية والإسلامية ستواجهه في «المفاوضات المتعددة الأطراف» بعد أيام ضمن «مؤتمر التسوية» الخاص بالصراع العربي - الصهيوني. فهذه المفاوضات وفق ما يعتقد متبنّو قرار المؤتمر ينبغي أن تتركز على قضايا المنطقة المتنوعة، مثل «الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك»، كما جاء في نص دعوة الرئيسين بوش وغورباتشيف لحضور المؤتمر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. وواضح أن هذه القضايا جميعها تقع في صلب موضوع النظام «الاقليمي في منطقتنا». ولا بد من أن تكون لنا نحن العرب أفكارنا بشأنها وبشأن الموضوع ككل.

هناك سبب آخر لالحاح هذا الموضوع يتضح لنا حين نتأمل في الداعي لهذه المفاوضات، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية في نطاق توجهها لإقامة ما دعاه الرئيس بوش «نظام دولي جديد»، تتزعم محاولة لتهدئة «بؤر التوتر الاقليمية»، و«انهاء المنازعات» القائمة بسببها وترتيب «أنظمة إقليمية» تنسجم مع أفكارها حول هذا النظام الدولي الجديد.

وهكذا سنجد أنفسنا نحن العرب أمام «عملية دولية» تستهدف رسم منطقتنا، بلورت أفكارها الرئيسية الولايات المتحدة الأمريكية مع حليفاتها الغربيات وكان «لليهودية الغربية» دور خاص في هذه البلورة. ومن المتوقع من ثم أن تضع هذه العملية في الاعتبار الأول «الأمن الاسرائيلي» والتمكين لـ «الكيان الصهيوني» في المنطقة. وما أسوأ ما سيواجهنا إذا نحن لم نطرح بالمقابل أفكارنا النابعة منا بشأن النظام الإقليمي لمنطقتنا.

إن هذا التوجه الأمريكي الغربي إلى ترتيب منطقتنا متزامن مع توجه أمريكي غربي لترتيب مناطق أخرى في عالمنا تقوم بين شعوبها وشعوبنا روابط ووشائج وتجمعهم مصالح مشتركة، كما هو الحال مع دول افريقيا السوداء التي لم تدخل دائرة الحضارة العربية الإسلامية، ومع دول أوروبا الشرقية، ومع دول جنوب شرق آسيا. والمطلوب من ثم أن

يبلور فكرنا السياسي تصوراً للعلاقات التي يمكن أن تقوم بين النظام الإقليمي في منطقتنا والأنظمة الاقليمية في هذه المناطق، في إطار «هدف التعاون» الذي تدعو إليه روح حضارتنا، وليس من «منطلق فكرة الصراع». وهذا سبب ثالث لإلحاح الموضوع.

واضح اليوم بعد زلزالي أوروبا الشرقية والخليج أن الرأي الغالب بين المفكرين السياسيين والمشتغلين بالعلوم السياسية في عالمنا وفي الولايات المتحدة بصورة خاصة، بشأن الوصول إلى الأمن الجماعي في إطار نظام دولي، هو أن يقوم هذا النظام على «أنظمة إقليمية» قوية تتوصل إلى حلول للمنازعات الإقليمية وإلى ايجاد صيغ للتعاون. وهذا الاقتناع متصل بالمرحلة الجديدة التي دخلتها الأمم المتحدة في أعقاب تحولات الثمانية عشر شهراً، بين خريف عام ١٩٨٩ وربيع عام ١٩٩١. وهي مرحلة تختلف عن سابقتها التي استمرت أربعة عقود من السنين. وقد كانت أكاديمية المملكة المغربية سبّاقة في دراسة هذه المرحلة في ندوتها حول «الأمم المتحدة بعد حرب الخليج» التي انعقدت في الدار البيضاء في نيسان/ابريل ١٩٩١. كما ان هذا الاقتناع يأخذ في اعتباره الأخطار التي يمكن أن تنجم من نزوع متزايد في أوساط الدولة الأعظم والدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بإغراء «غطرسة القوة» التي حدثنا عنها ملياً عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الراحل وليم فولبرايت في كتابه الشهير، وبأسماء وذرائع جديدة. وقد كشفت ندوة أكاديمية المملكة المغربية الأخيرة حول «مبدأ التدخل وهل يعطي شرعية جديدة للاستعمار؟» التي انعقدت في تشرين الأول/اكتوبر الماضي ١٩٩١ في الرباط عن جسامة هذه الأخطار. وإن لنا أن نستشهد هنا بما أوضحه تشارلز ويليام ماينز رئيس تحرير مجلة **فورين بوليسي**، من «أن الأمم المتحدة لن تصبح في النهاية رجل شرطة بغض النظر عن نتيجة أزمة الخليج. ومن ثم فإن ما ينبغي التماسه في المدى البعيد هو الحل على المستوى الإقليمي»[٩]. وتوقع ماينز أن تكون الولايات المتحدة كدولة عظمى، ومثلها الدول الكبرى الأخرى، واعية في المستقبل «الأعباء الباهظة للتدخل، من دم يسيل ونقود تبدد في المقام الأول. ويجب من ثم أن يقوم النظام الدولي على شيء أكبر من أكتاف القدرة العسكرية الأمريكية. ولا يمكن لأولئك الذين يراهنون على غير ذلك أن يتوقعوا أن تجهد الولايات المتحدة نفسها بالدرجة عينها في أزمة قادمة».

كما نستشهد بما قاله شاهرام شوبين في مقاله في مجلة **سرفايفل**: «أصبح من المسلم به أن الأبنية الإقليمية ينبغي أن تكون هي أحجار الزاوية في بناء الأمن في مختلف أجزاء العالم. ويعكس هذا جزئياً الصعوبات السياسية واللوجستية للتدخل وتكاليفه. وكذلك التصور الشائع عن أن الترتيبات الإقليمية هي انعكاس مشروع للسياسات المحلية. ومن المعتقد عادة أن مثل هذه التجمعات تعكس روح المناطق، وتبني توافق الرأي وتسهم

---

(٩) Charles William Maynes, «Dateline Washington: A Necessary War?» *Foreign Policy*, no. 82 (Spring 1991).

في الأمن العام»[١٠]. وهكذا نجد أنفسنا أمام سبب رابع لإلحاح موضوع «النظام الإقليمي في منطقتنا»، لأننا المسؤولون عن هذه المنطقة، ومخطئ من يتوهم أن الآخرين يمكن أن يتحملوا هذه المسؤولية عنا.

أول ما يخطر على البال حين نفكر في كيفية معالجة هذا الموضوع الحيوي هو أن نقف أمام أمور عدة تتعلق به:

الأمر **الأول** هو أن الوقت مناسب اليوم في أعقاب الزلزالين للمعالجة. فهناك استشعار للحاجة إلى هذا النظام الإقليمي في أوساطنا، ولدى الآخرين. وقد جرى التعبير عنها صراحة إبان أزمة الخليج حين حدث التطلع إلى حل إقليمي للأزمة. وتأكد آنذاك أن هناك معاناة بسبب افتقاد وجود نظام اقليمي فاعل.

والأمر **الثاني** هو أنه لا يوجد بعد تصور مكتمل لما ينبغي أن يكون عليه هذا النظام الإقليمي لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات، وإن وجدت أفكار بشأنه. فالغرب الذي رتب بيته الغربي في معاهدة باريس أواخر عام ١٩٩١ لا يزال يفكر في ما سيكون عليه شكل البيوت الأخرى في عالمنا. ونضرب مثلاً على هذا الأمر ما يطرح من أفكار في أوساط الغرب لإقامة «نظام لأمن الخليج»، حيث نلاحظ وجود حيرة في تحديد دائرة هذا النظام ومكانها في منطقتها، فضلاً عن وجود تناقضات بين العناصر المقترحة لهذا النظام.

وقد أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أوائل عام ١٩٩١ «أن هناك حاجة إلى نوع من بنية للأمن الاقليمي في الخليج ينبغي لدول الغرب أن تؤيدها إن طلب ذلك إليها، وأن الأمر يتطلب إقامة نظام للحد من الأسلحة، وأن المعونة الاقتصادية داخل المنطقة يجب أن يكون لها دور، وأن يجري التصدي للمشكلة العربية الاسرائيلية بقوة متجددة». وأكدت المملكة المتحدة رغماً عنها «أن فكرة الأمن ينبغي أن تتطور من المنطقة ولا تفرض عليها من الخارج». ويلاحظ شاهرام شوبين، وهو يعرض لهذه العناصر «أن الغرب يحتاج إلى التركيز على أسباب عدم الاستقرار المحتملة، والتسليم بأن تأثير القوى الخارجية عليها محدود».

والأمر **الثالث** هو أننا لم ننضج نحن أصحاب المنطقة تصوراً لهذا النظام الإقليمي، وإن ترددت أفكار بشأنه في أوساطنا. ومن الأمثلة على هذه الأفكار التي ترددت في أوساط رسمية ما تضمنه إعلان دمشق منها، وما جاء في بيان قمة التعاون الخليجي الأخيرة بشأن أمن الخليج. وقد صدرت كتابات عدة على صعيد الفكر السياسي العربي تضمنت أفكاراً تتردد في أوساط غير رسمية. وما نود أن نؤكد عليه هنا هو أن فكرنا

(١٠) Shahram Chubin, «Post-War Gulf Security,» *Survival*, vol. 33, no. 2 (March-April 1991).

السياسي قادر على وضع هذا التصور، وقد طرح خلال العقود الأربعة الماضية خطوطاً أساسية فيه، كان يمكن لو جرى تبنيها ان تجنبنا أهوالاً وقعت، لكن العلة كمنت دوماً في افتقاد الآلية التي تصل بين الفكر السياسي واتخاذ القرار في حياتنا السياسية العربية وممارساتنا، وما أحوجنا اليوم إلى شفاء هذه العلة.

إن الخطوة الأولى في معالجة هذا الموضوع الحيوي، بعد الوقوف أمام هذه الأمور الثلاثة، هي تحديد دائرة «المنطقة» التي يقوم فيها هذا النظام الإقليمي وفق مقياس يعتمد، لتتحدد من ثم زاوية النظر. وصعوبة هذه الخطوة نابعة من حقيقة تعدد دوائر الانتماء التي يمكن أن يكون منها الانطلاق في المعالجة. فهل «المنطقة» هي أقطار عدة تقوم فيها دول تلتقي على مصلحة معينة، أم هي دائرة القوم بكاملها، أم أنها دائرة الانتماء الحضاري العمراني الأوسع؟ وقد رأينا الغرب في معاهدة باريس يعتمد هذه الدائرة الأخيرة للوصول إلى «نظام غربي» دخلت فيه أوروبا الشرقية مع أوروبا الغربية مع كندا والولايات المتحدة. والفارق كبير بين اعتماد هذه الدائرة الشاملة وأن يكون الاقتصاد على دائرة جزئية داخلها تضم «الغرب الرأسمالي الليبرالي» الذي حمل اسم الغرب في نطاقها تمييزاً له عن شرق «أوروبي غربي» في نطاقها أيضاً كان يتبنى نظاماً آخر قبل الزلزال الذي هزّ كيانه.

لم نمل من التأكيد على مدى ثلاثة عقود على أن ما يحدد منطقتنا هو انتماؤنا العمراني الحضاري لحضارتنا العربية الإسلامية التي شاركنا في تشييد صرحها نحن العرب، مسلمين ونصارى، أقواماً أخرى ومللاً. وقد حمل هذا التأكيد في طياته التحذير من أن نقع في الخطأ الذي وقعت فيه أوروبا حين اعتمدت دائرة القوم وجعلتها سبباً للصراع بين الأقوام، وخصوصاً أن نموذجها هذا الذي فرضته علينا إبان تسلطها الاستعماري عمد أيضاً إلى تقسيم دائرة القوم الواحدة إلى دوائر قطرية أصغر، لكل منها جنسيتها. وكم ضلّ أولئك الذين حاولوا أن يوفروا الأمن لأنفسهم وهم أسرى هذه الدائرة القطرية الأصغر أو حاولوا أن يحققوا النماء. وما أكثر ما استشهدنا بحديث أرنولد توينبي عن هذا الموضوع وهو يشرح النتائج الوخيمة للنموذج الغربي في أوروبا نفسها، «وكيف أنها مع ذلك لا تعتبر شيئاً إزاء الضرر الذي أحدثه هذا المبدأ نفسه حين صدر إلى بلدان أخرى»، كما قال في كتابه **العالم والغرب**. واستحضرنا ما عمد إليه في دراسته للتاريخ حين جعل «الحضارة» وحدة الدراسة. ويلفت النظر إلى أن المدارس الفكرية في الغرب تشهد عودة إلى اعتماد هذه الدائرة في النظر إلى الأمور بعد أن ركزت فترة على «الدائرة العالمية الكلية» باعتبارها «قرية عالمية»، وقد استشهدنا في دراسة كتبناها مؤخراً عن «الوحدة الفكرية» بما كتبه مايكل فلابوس في بحثه «الثقافة والسياسة الخارجية» من «أن الحقيقة الأكبر بالنسبة إلى القبائل العالمية هي منطقتها الثقافية وليس القرية العالمية»، والمنطقة الثقافية عنده هي دائرة العمران الحضاري. وقد انتهى من بحثه إلى «أن احساس الشعوب بالنفس يتشكل أساساً على مستوى المنطقة الثقافية

وليس على مستوى دائرة القوم أو الدائرة الأممية»[١١].

إن إغفال هذه الدائرة العمرانية الحضارية في التوجه إلى إقامة نظام اقليمي تنجم عنه نتائج وخيمة. وقد رأينا كيف أدى هذا الاغفال في مرحلة من تاريخنا المعاصر إلى حدوث صراع بيننا وبين أشقائنا الذين يمثلون عمق وطننا العربي حين وقعنا نحن وهم في أسر «رد الفعل». ولا تزال بقايا هذا الأمر تظهر في دراسات فكرية سياسية تصدر عنا وعنهم تجعل «الصراع» الذي قام هو أساس البحث بدل أن يكون «التعاون» هو الأساس والمنطلق. وما فتئنا ننبه لضرورة التخلص من هذه البقايا. ونتيجة وخيمة أخرى نراها حين يجري البحث عن دائرة جزئية بمعزل عن الدائرة الحضارية الأكبر، هي الانسياق وراء التعسف في التعامل مع الواقع. ومثل على ذلك ما نجده في الدراسات الغربية عن «أمن الخليج»، وهي تحاول عبثاً القفز فوق حقيقة المكان في تعاملها مع هذه الدولة وتلك.

حين نعتمد «الدائرة العمرانية الحضارية» أساساً لتحديد منطقتنا وزاوية النظر في معالجة قضاياها، فإن ذلك لا يعني أن نغفل عن وجود دوائر داخلها أساسها الانتماء إلى مصلحة بعينها أو إلى جهة أو إلى قوم. فمن الممكن أن يكون «للنظام الإقليمي الحضاري» أنظمة فرعية داخله، وقد رأينا كيف شهد عقد الثمانينيات في أوله وفي آخره قيام أنظمة فرعية داخل النظام العربي.

إن الخطوة الأخرى في معالجة هذا الموضوع الحيوي بعد تحديد دائرة المنطقة، هي الوقوف أمام حقيقة وجود كيان استعماري استيطاني يحتل موقع القلب منها. وهو أحد كيانين استعماريين استيطانيين غربيين بقيا في العالم القديم، والآخر هو النظام العنصري في جنوب افريقيا. وقد أدى زرع الغرب الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين، قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي إلى صراع لا يهدأ حتى يتجدد. وهذا الصراع، كما يقول تشارلز ماينز، له بعده الدولي المؤثر، ويكفي أن نشير إلى أن هذا البعد الدولي هو الذي جعل الغرب يزوّد هذا الكيان بالسلاح النووي، تماماً كما فعل مع نظيره في جنوب افريقيا، الأمر الذي جعل الغرب يواجه سعي دول المنطقة لامتلاك هذا السلاح النووي. وواضح أن هذا الغرب يسعى منذ أقام الكيان الصهيوني إلى أن يضعه في موقع متميز ضمن نظام اقليمي في المنطقة يرسمه وفق مصالح آنية. وهو اليوم مستشعر إمكانية ذلك أكثر من أي وقت مضى، ومتهيئ له في هذه «المفاوضات المتعددة الأطراف». فكيف نتعامل مع هذا المستجد؟

لا بديل من التمسك بموقف مبدئي جوهره أنه لا يمكن لقاعدة استعمارية استيطانية في إقليم ما أن تكون جزءاً من نظامه الاقليمي. وحتى لو تم فرض ذلك بالقوة

---

(١١) Michael Vlabos, «Culture and Foreign Policy,» *Foreign Policy*, no. 82 (Spring 1991).

فإن استمراره متعذر، لأن هذه القاعدة مشدودة دوماً إلى موجديها ونظامهم الاقليمي، ولأن هناك سنناً تاريخية تحكم العلاقات المتصلة بوجودها، بينها وبين من أوجدها، وبينهما وبين الشعب المستهدف بها، ومنطقته المستهدفة بها أيضاً.

إن النظام الإقليمي في منطقتنا، في ضوء ما سبق، هو فعلاً موضوع حيوي ملح. وهو يستحق أن نوليه عنايتنا الفائقة في هذه الفترة. وحبذا لو أن كلا من أمانة جامعة الدول العربية وأمانة منظمة المؤتمر الإسلامي شكلتا له «لجنة تفكر» تضم نخبة من مفكرينا في الدائرتين العربية والإسلامية لتصوغ كل منهما ورقة عمل بشأنه توطئة لمناقشة الورقتين في اجتماع مشترك للجنتين يكون عليه بلورة أفكار وتصور، وتناقشه المؤسسات المعنية فيهما وصولاً إلى إقراره.

(الورقـة الإيـرانيـة)

زامل سعيدي(*)

مقدمة

يطيب لي أن أتطرق في بحثي هذا إلى قضية من أهم القضايا التي شغلت عالم السياسة والسياسيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكثر من أي قضية إقليمية أخرى، كما تسببت في العديد من التطورات المهمة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، جعلت من هذه المنطقة محوراً فاعلاً وشغلاً شاغلاً للعاملين في مجال السياسة العالمية طيلة خمسة عقود من الزمن، وهذه القضية هي قضية فلسطين التي يعبّر عنها ويحق، بأنها لب الصراع في الشرق الأوسط.

وكما هو واضح من عنوان البحث، فإن الدراسة مخصصة لجانب محدد من الجوانب المتعددة للقضية الفلسطينية ألا وهو «علاقة القضية الفلسطينية بالعلاقات العربية ـ الإيرانية» وكيفية انعكاسها على هذه العلاقات. وقد حاولت قدر المستطاع التطرق إلى ما هو جامع وما هو مفرّق بين الإيرانيين والعرب من خلال تعاملهم مع قضية فلسطين لعلي أتوصل في النهاية إلى إظهار حقيقة أن ما يجمع لهو أكثر وأقوى ممّا يفرق، وهذا ما يعزز الأمل في مستقبل أفضل مبني على أن القضايا المصيرية مثل القضية الفلسطينية من شأنها توحيد كلمة أبناء الأمة الإسلامية ورصّ صفوفها تحقيقاً لحقوقها المشروعة ودفاعاً عن مصالحها المشتركة.

أولاً: موقع القضية الفلسطينية بين قضايا العالم العربي

في الحديث عن مركزية القضية الفلسطينية بين قضايا العالم العربي رأيت من المفيد أن أركز على تقسيم خصوصيات القضية من حيث انعكاساتها على العالم العربي إلى «ايجابية»

(*) معهد الدراسات السياسية، طهران.

و«سلبية»، يهديني في محاولتي هذه تحليل شخصي وتجربة معاشة.

١ ـ الانعكاسات الايجابية

ففي ما يمكن تسميته بالانعكاسات الايجابية للقضية الفلسطينية على العالم العربي يندرج الآتي:

أ ـ توحيد العرب

لقد كانت الوحدة العربية وشعار «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي» عاملاً يلهب مشاعر الجماهير العربية لعدة عقود خلال القرن العشرين. كما شكلت هذه الوحدة النواة الفكرية لمعظم حركات التحرر العربية في التاريخ المعاصر. وقد استند العرب إلى هذه الوحدة في مواجهتهم النزعات القومية المحلية، مثل القبطية في مصر، والقومية السورية في بلاد الشام، حتى وصلت الدعوة إلى الوحدة بين أبناء العروبة إلى حد التعبير عن فكرة تأسيس دولة اتحادية عربية واحدة تضم العالم العربي بأسره، وقد طرحت هذه الفكرة في مؤتمر «مستقبل الأمة العربية» الذي عقد في بيروت في الثمانينيات[1].

وكانت القضية الفلسطينية دائماً المحور الأساسي الذي تمحور حوله الوحدويون العرب، حيث قال بعضهم: «إن البعد التوحيدي الناصري القائم على السأم القومي والنقمة على أنظمة الهزيمة في فلسطين أساساً، نجح هذا البعد في خلق يقظة جماهيرية تجاوزت الحدود»[2].

فإذا كانت الجامعة العربية تعتبر رمزاً من رموز الوحدة العربية، نجدها قد عنيت بالقضية الفلسطينية أكثر من اعتنائها بأي قضية أخرى، منذ اغتصاب فلسطين الذي تزامن مع السنوات الأولى لإنشاء جامعة الدول العربية. وعلى سبيل المثال، نلاحظ أن مجلس الجامعة، وفي اجتماعه المنعقد في الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٤٧ قد أقر سبعة عشر قراراً كان أحد عشر منها يخص القضية الفلسطينية[3].

كما أصبحت القضية الفلسطينية وطرحها على الساحة العالمية باعتبارها قضية الأمة

---

(١) خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٣.

(٢) غسان تويني، **قراءة ثانية في القومية العربية** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩١)، ص ١٧.

(٣) حسن نافعة، «الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية،» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة)، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٤٣.

العربية جمعاء، المهمة الأولى التي تناط بجامعة الدول العربية منذ نعومة أظافرها.

ومع مرور السنين وتتابع الأحداث تجذرت القضية الفلسطينية في وجدان الأمة العربية، خصوصاً بعد نكسة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ حيث «أصبحت القضية الفلسطينية والجهاد والفدائيين محط الأنظار والآمال، بل ومحور التعامل بين الدول، فتساوت العروبة بالقضية الفلسطينية وأصبحت هذه القضية ذلك الجامع الذي يجمع العرب، فإذا نجحت نجحوا وإذا فشلت فشلوا»[٤].

ب ـ تصحيح مفهوم القومية العربية

لقد قيل كثير من الكلام عن القومية العربية، فتخيلها بعضهم من غير العرب على أنها حركة عنصرية استعلائية تفضل العربي على غيره مما خلق الله، وبذلك تكون مناقضة لرسالة الإسلام والقرآن الكريم اللذين يرفضان التمييز العنصري ولا يقرّان بمزيد كرامة لأحد إلا بالتقوى: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٥] صدق الله العظيم، في حين صورها بعضهم الآخر على أنها، أي القومية العربية، لم تكن إلا ردة فعل عربية تجاه الخلافة الإسلامية العثمانية التي كانت تهيمن على الوطن العربي حتى الحرب العالمية الأولى. ومن هذا المنظار أيضاً تصبح القومية العربية على طرفي نقيض مع العقيدة الإسلامية.

ولكن بعض أصحاب الرأي من العرب أنفسهم رأى المسألة بصورة مختلفة. فهذا د. مجيد خدوري في كتابه الشهير **الاتجاهات السياسية في العالم العربي** يقول: «إن القومية العربية وإن كانت أوروبية الصبغة حيث أتت إلى العالم العربي من القارة الأوروبية ولكنها تمتاز بصفة خاصة وهي كونها غير علمانية بعكس القومية الأوروبية التي تؤكد على فصل الدين عن السياسة»[٦].

فالقومية العربية لم تكن تنادي بإقصاء الديانة الإسلامية عن المجتمع العربي، لأنها تعلم أن الدين الإسلامي محفور في وجدان الإنسان العربي. لذلك نلاحظ دعاة القومية يعتبرون الإسلام عنصراً أساسياً في تكوين الهوية والقومية العربيتين، وهذا هو العنصر الايجابي في القومية العربية من وجهة نظر الشعوب الإسلامية غير العربية والذي يدحض الادعاءات القائلة بأن القومية العربية أسست لمواجهة الخلافة الإسلامية المتمثلة في الامبراطورية العثمانية.

فالواضح هو أن المجابهة هذه كانت بين العثمانيين من طرف، والشعوب العربية من طرف آخر، وليس بين العروبة والإسلام.

---

(٤) تويني، المصدر نفسه، ص١٨.

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٦) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص١٨٧.

أما عن الدوافع الرئيسية التي تقف وراء القومية العربية، فلا بد من الاشارة إلى أن «إرادة مواجهة الاستعمار شكلت الدعامة الأساسية للقومية العربية، وأن تزايد الضغوط الصهيونية في فلسطين أدت إلى تجذير المشاعر القومية لدى الجماهير العربية»(٧).

وهنا تقترب الشعوب الإسلامية غير العربية من القومية العربية حيث تراها تسير في الاتجاه الصحيح، أي في خدمة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية كل المسلمين.

فعندما يقال إن قضية فلسطين تجذر المشاعر القومية لدى الجماهير العربية لا بد من اعتبار هذا الكلام ـ وهو حقيقي وملموس ـ تصحيحاً لمفهوم القومية العربية، ويعود الفضل في هذا التصحيح إلى القضية الفلسطينية ذاتها.

ج ـ انضاج الأهداف الوطنية للدول العربية

كان للقضية الفلسطينية منذ اغتصاب أرض فلسطين عام ١٩٤٧ بالغ الأثر في تشحيذ المشاعر العربية، لا على المستوى القومي فحسب، بل على المستوى الوطني أيضاً. فمشاهدة مساوئ الاستعمار والمستعمرين المتمثلة في التنكر لحقوق العرب في فلسطين والسعي لتفتيت العالم العربي من خلال ايجاد كيان أجنبي في أرض فلسطين زاد من نقمة كل مواطن عربي على الاستعمار الغربي بشكل عام ودفع بكل عربي، سواء في الجزيرة العربية أو شمال افريقيا، إلى التحرر من براثن المستعمرين والوصول إلى الاستقلال الوطني. وبهذا نجد أن الشعور المعادي للقوى الاستعمارية المغتصبة لفلسطين انعكس ايجابياً في اتجاه اذكاء نار الحماس الوطني في الجماهير العربية، مما أتى بنتائج باهرة تمثلت في حصول معظم الدول العربية على استقلالها الوطني في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن.

ولا ننسى أن تجمع العرب حول القضية الفلسطينية كانت له انعكاساته الايجابية أيضاً على القضايا الوطنية لكل دولة عربية على السواء، «لأن العالم المعاصر لا يوفر الأمن أو الاستقلال لكيانات الشظايا التي لا تملك مقومات التطور المستقل»(٨).

هذا وقد رأى بعض المفكرين العرب أن القضية الفلسطينية كانت حجر الزاوية في بناء الحركة العروبية في مصر، لأن القضية الفلسطينية حظيت باهتمام المصريين منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الحاضر، وذلك قبل أن يظهر تهديد الصهيونية لمصر مباشرة(٩).

---

(٧) فهمية شرف الدين، **الاشتراكية العربية: الحدود ـ الأبعاد الخلفية الفلسفية** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٧)، ص ٣٥.

(٨) علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، ص ٧٧ ـ ٩٢.

(٩) محمد العربي موسى، **وحدة تاريخ مصر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢٣٦.

وفي هذا الشأن قال د. أنيس صايغ: «إن لقضية فلسطين أبلغ الأثر في تطور فكرة العروبة في مصر»[10].

د ـ إضفاء الشرعية على الأنظمة العربية

لا بد لكل نظام حكم من أن يستند إلى أبناء شعبه حتى يتمكن من الصمود أمام المخاطر التي يمكن أن تعصف به في أي حين، سواء من الخارج أو الداخل. ولا شك في ضرورة وجود هذا السند الشعبي حتى بالنسبة إلى أنظمة الحكم التي لم تأت إلى السلطة عبر طرق الديمقراطية المتعارف عليها، فيحاول كل نظام عادة خطب ودّ أبناء شعبه والنفاذ إلى أعماق مشاعرهم من خلال وقوفه إلى جانب القضايا التي يؤمن أبناء هذا الشعب بعدالتها وبكونها تهم هذا الشعب إلى درجة اعتبارها مصيرية بالنسبة إليه.

والقضية الفلسطينية هي إحدى هذه القضايا، فقد رأى بعض الكتّاب العرب «أن شرعية الدول العربية تنبثق من التزامها بالدفاع عن كبريات قضايا العالم العربي ومنها بالخصوص قضية فلسطين»[11].

فلطالما سمعنا خلال ردح من الزمن رنين الشعارات وأزيز الأناشيد التي تتغنى بحب فلسطين، وهي ترمي في الأساس إلى استجلاب مشاعر الجماهير نحو الأنظمة والابتعاد عن تهمة التقصير والتفريط في أقدس قضية عرفها العالم العربي في القرن العشرين. وقد أصبح لبعض القيادات العربية، بفضل وقوفها إلى جانب قضية فلسطين، شعبية خارج حدودها الوطنية، في الأقطار العربية، فاقت شعور الجماهير في تلك الأقطار بالوفاء لأنظمتها الوطنية. وكان ذلك الوضع يجسد قمة الشرعية التي منحتها القضية الفلسطينية للأنظمة العربية.

٢ ـ الانعكاسات السلبية

تلك النقاط الأربع تمثل بعض الانعكاسات الايجابية للقضية الفلسطينية على الوضع العربي بصورة عامة. ولكن وكما أشير في بداية الحديث، فإن للقضية انعكاساتها السلبية أيضاً، وهذا ما يشار إليه على النحو التالي:

أ ـ شرذمة الوطن العربي

لا شك في أن اغتصاب فلسطين يمثل مؤامرة متكاملة الأطراف تجتمع فيها كل عناصر التآمر المدبر، ليس ضد الشعب الفلسطيني فحسب، بل ضد الأمتين العربية والإسلامية. ففي نظرة جغرافية سريعة، يلاحظ ذلك الموقع المهم والاستراتيجي لفلسطين

---

(١٠) أنيس صايغ، **الفكرة العربية في مصر** (بيروت: هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ٢٣٩.

(١١) بشارة خضر، «النظام الجهوي العربي: معطيات جيوسياسية،» في: **حريق الخليج والنظام العربي** (تونس: جمعية الدراسات الدولية، ١٩٩٢)، ص ٧٢.

في الخارطة الاقليمية. كما يلاحظ كيف أدى اقتناص واسطة العقد إلى انبتات الخط الواصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وأصبح في المنطقة عنصر أجنبي جاثماً على حدود العديد من الدول، لا يهدد هذه الحدود فحسب، بل يطمع في تهديد الوجود أساساً. ولم تأت هذه التطورات الإقليمية بمحض الصدفة، بل جاءت نتيجة دراسات معمقة قامت بها القوى الاستعمارية المهيمنة على العالم آنذاك، واستمرت هذه الدراسات قرابة قرن من الزمن، امتد من أواسط القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، تأرجحت فيه الحلول بين توطين اليهود المشردين في العالم (الدياسبورا) في مكان ما في امريكا اللاتينية (مثلاً في الأرجنتين) أو في أوغندا الافريقية. ولكن رأي المستعمرين استقر في النهاية على اتمام العملية الاستيطانية هذه في أرض فلسطين، لأن الموقع مهم وحساس للغاية وفيه ما فيه من جوانب بالغة الخطورة، سياسياً واقتصادياً وسوقياً. فهل يخفى على أحد ما للشرق الأوسط من أهمية استراتيجية واقتصادية في عالمنا المعاصر؟ أوليس بكافٍ على هذه المنطقة اختزان ما يقارب الـ ٧٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي في طياتها؟

لقد أدى اغتصاب فلسطين إلى وضع منطقة الشرق الأوسط على كف عفريت، تتقاذفها الأحداث والتطورات، طال بعضها العلاقات العربية ـ العربية ذاتها، بحيث أصبح الرمي بالخيانة بسبب التقاعس والتفريط في الدفاع عن القضية الفلسطينية، العلامة البارزة في «العلاقات العربية ـ العربية، مما أدى إلى شرذمة العالم العربي لا جغرافياً فحسب ـ بقضم همزة الوصل بين المشرق والمغرب ـ بل وسياسياً أيضاً. فقد قسمت القضية الفلسطينية العالم العربي إلى كتل ومجموعات، فصار يوصف بعضها بالرجعية والآخر بالتقدمية، وتراوحت المواقف بين المهادنة والتنازع حتى داخل الفريق الواحد، لدرجة أن حتى الدول التي كانت توصف بالثورية كانت أشد اقتتالاً وتنافساً فيما بينها»(١٢).

ب ـ تشديد العداوات بين الحكومات العربية

عندما تعرضت فلسطين لمؤامرة التقسيم حسب القرار رقم (١٨١) للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ كان العالم العربي الذي لم يتجاوز عدد دوله المستقلة آنذاك السبع (مصر، اليمن، العربية السعودية، الأردن، العراق، سوريا، لبنان)، يعيش فترة من التنافس، لا بل التناحر في ما بين هذه الدول السبع. وكانت الحرب العربية ـ العربية قد بدأت فعلاً منذ سنة ١٩٤٣ حين أقدم نوري السعيد في العراق على طرح فكرته حول وحدة الهلال الخصيب من خلال كتابه **الأزرق** المعروض على كيزي المفوض البريطاني الموجود في القاهرة حينذاك. وقد قوبلت هذه بردة فعل شديدة من مصر والعربية السعودية تمثلت في صراع مرير حول تأسيس الجامعة



(١٢) مروان بن العربي، «تأملات في ملامح النظام العربي خلال نصف قرن،» في: **حريق الخليج والنظام العربي**، ص ٤٥.

العربية[١٣] وحتى حول اسمها على أن تكون «الجامعة العربية» أم «جامعة الدول العربية» بما لكل من هذين المصطلحين من معانٍ تفيد بأن الجامعة، هل هي جامعة للشعوب العربية توحّد في ما بينها، أم أنها جامعة للحكومات العربية وأجهزتها الرسمية؟

فقد كانت مصر بقيادة حزب الوفد تحاول الامساك بزمام المبادرة في العالم العربي، في حين كان نوري السعيد يحاول مدعوماً من بريطانيا للغرض ذاته، وكانت الخلافات العائلية بين العائلات المالكة في كل من الجزيرة العربية والعراق والأردن وسوريا تؤجج نار الصراع بين الأطراف المتنافسة[١٤].

هذا وقد اشتدت الحالة التنافسية التي كانت تسمى بسياسة المحاور، بعد ضياع فلسطين لتصل إلى عداوات عميقة الجذور بين أنظمة الحكم العربية تطورت إلى التقاتل واستنزاف القوى العربية بعضها بعضاً، كما حصل في اليمن في الستينيات، وكذلك ما حصل مع الفلسطينيين بعد ذلك في الأردن ولبنان.

فقد رأى بعض المفكرين العرب أن «خيبة الأمل في التصدي لضياع فلسطين ابتداء من عام ١٩٤٨ تسببت في زعزعة المنطقة العربية، وطفت على السطح عداوات تقليدية بين بعض الأقطار والأنظمة، وحتى بين الزعماء بصفة شخصية. فدخلت منطقة الشرق الأوسط في دوامة الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية والدسائس والمناوشات بأشكالها، وجاءت أنظمة جديدة تحمل شعارات ثورية، وظهرت في الساحة ايديولوجيات متناحرة، وبرزت زعامات متنافسة، وانحازت الولاءات لهذا القطب الدولي أو ذاك تمشياً مع أجواء الحرب الباردة (إذ ذاك) والتوتر بين القطبين (أمريكا والاتحاد السوفياتي سابقاً)، وجاء حلف بغداد فحاربته الناصرية حتى سقط»[١٥].

وبذلك أضحت القضية الفلسطينية بامتداداتها الشعبية بين الجماهير العربية وانعكاساتها على الوضع العربي بصورة عامة، عنصراً من عناصر التناحر والعداء بين الحكومات العربية، وإن كانت القضية غير ملومة في هذا لأنها لم تقم بخلق تلك الأجواء المشحونة، بل إن أجواء التوتر هي التي فرضت نفسها، ولطالما كان الفلسطينيون وقضيتهم أول ضحاياها!

ج ـ تأخر الوطن العربي

خمسون عاماً من الصراع واستمرار حالة الحرب بين العرب والاسرائيليين لها من

---

(١٣) عبد الحميد الموافي، «تأسيس جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٨١)، ص ١٠.

(١٤) Barry Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1981), p. 151.

(١٥) بن العربي، «تأملات في ملامح النظام العربي خلال نصف قرن،» ص ٤٤ ـ ٤٥.

دون شك تأثيراتها في الحياة العربية بكل أبعادها. وكانت الحرب والقضية التي هي السبب الأساس فيها، المبرر لكل تأثير سلبي ناتج من هذا الصراع. ففي هذا الإطار كان يلقى دائماً باللائمة على القضية لتبرير عدم تقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، أو على الأقل في الجزء الأكبر منه المعني مباشرة بصراع الشرق الأوسط.

وكما رأى بعض المفكرين العرب: «إن الوحدة العربية شكلت طيلة فترة من الزمن ملاذاً للأنظمة العربية التي فشلت في تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار لشعوبها، ولذلك فقد لجأت هذه الأنظمة إلى المنظمات الوحدوية حتى تلقي بمسؤولية الفشل تلك على عاتق هذه المنظمات الإقليمية»[(١٦)]، فإن قضية فلسطين أيضاً شكلت مبرراً لكل مظاهر التأخر في العالم العربي، حتى في ما يتعلق بتطور فكرة الديمقراطية، حيث إن الحروب المتكررة أعاقت نمو الديمقراطية في العديد من البلدان العربية. وهنا لا بد من الإشارة إلى واقع مرير، وهو أن الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً، وهي التي تهيمن كلياً على مجريات عملية التنمية الاقتصادية العالمية، وتكاد تمسك بخيوط اللعبة كافة، يقف معظمها إلى جانب الكيان الصهيوني، مما أدى إلى حالة من عدم إبداء التعاون الجاد مع معظم البلدان العربية وعدم تزويدها بمستلزمات التطور والتقدم الاقتصادي.

وهكذا تظهر القضية الفلسطينية مرة أخرى وكأنها عامل من عوامل التأخر بالنسبة إلى العالم العربي، وهي غير مذنبة في هذا بالطبع، لأنها لم توجد هذا الوضع، بل هي إحدى ضحاياه، كما أشير من قبل.

ثانياً: موقع القضية الفلسطينية في إيران

في دراسة سريعة لموقع القضية الفلسطينية في إيران يجب على الدارس تقسيم الفترة الزمنية موضوع الدراسة إلى قسمين: يخص **الأول** منهما فترة ما قبل انتصار الثورة الإسلامية، والثاني يبدأ منذ انتصار الثورة الإسلامية في الحادي عشر من شهر شباط/فبراير عام ١٩٧٩ ويستمر حتى يومنا هذا.

١ ـ مرحلة ما قبل الثورة

في ما يتعلق بمرحلة ما قبل الثورة لا بد من القول إن الموقف والموقع كانا مختلفين تماماً على المستوى الشعبي والحكومي. ففي حين كانت مشاعر الجماهير المسلمة منحازة بشكل لا غبار عليه إلى جانب القضية الفلسطينية، لأن الشعب لم يخالجه أدنى شك في أحقية هذه القضية وان اغتصاب أي أرض إسلامية من قبل قوات غير مسلمة يستوجب الدفاع عن أرض الإسلام، كانت الحكومة تسير في واد مختلف يتماشى مع السياسة التي

(١٦) عبد الإله بلقزيز، «من ينقذ الاتحادات الإقليمية العربية،» الشروق (١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٢٨.

كان مرسومة لنظام الشاه في مراكز القرار الغربية. والكل يعلم أن نظام الشاه في إيران كان يشكل ركيزة أساسية من ركائز الغرب في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية في خضم الحرب الباردة، شأنه في ذلك شأن الكيان الصهيوني الذي كان يشكل الكفة الثانية في ميزان الشرق الأوسط حسب المفهوم الغربي للتوازن المؤطر لفترة الحرب الباردة.

وما كان الشعب الإيراني المسلم ليطيق انتهاج هكذا سياسة من قبل النظام، وإن كان النظام الملكي عاش العزلة والانفصام الكامل عن جماهير الشعب الإيراني حتى سقط وانهار أمام ثورة شعبية رفعت شعار تحرير فلسطين والقدس الشريف بين أول ما رفعت من شعارات حتى قبل انتصار هذه الثورة. فكان أبناء الشعب الإيراني يرددون كلاماً مأثوراً للإمام الخميني (قدس سره) يقول فيه: «اليوم إيران وغداً فلسطين».

وللتاريخ نقول إن انتفاضة الخامس عشر من خرداد سنة ١٣٤٢ هجرية شمسية (الموافق الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٣) الشعبية التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الإيراني وأدت إلى ترحيل الإمام الخميني (قدس سره) إلى تركيا وبعدها إلى النجف الأشرف، ما كانت إلا ردة فعل غاضبة على سلوك النظام الحاكم المتعاون مع الصهاينة وحماتهم، ذلك التعاون الذي يتناقض مع مشاعر الجماهير والمصلحة الوطنية التي لم تر أي مبرر لدعم جهة أجنبية تغتصب أرضاً إسلامية.

يتذكر أبناء الشعب الإيراني والكثير من الملمين بمجريات الأحداث في إيران قبل انتصار الثورة الإسلامية، العديد من المحاولات الفاشلة من قبل النظام الملكي من أجل تطبيع العلاقات بين إيران والكيان الصهيوني، والتي كانت تجابه بسخط وغضب جماهيريين عنيفين. فعندما استدعي فريق رياضي اسرائيلي لخوض مباراة كرة القدم في طهران، خرجت بعدها المظاهرات التي هزّت أركان النظام الشاهنشاهي واستنفرت قوات الأمن لتفوق عدد المتفرجين في الملعب. وبناء على تلك المشاعر الجماهيرية الرافضة كان لا مناص للنظام الملكي من المحافظة على سرية علاقاته بالكيان الصهيوني.

إذاً كان موقع القضية الفلسطينية في إيران ما قبل الثورة الإسلامية يتسم بالحضور في وجدان الشعب الإيراني المسلم، حضوراً روحياً وتاريخياً وعقائدياً وحماسياً، في حين كان الموقف الرسمي (الحكومي) منصاعاً لإرادة أجنبية في مواجهة أبناء الشعب الإيراني. ولذلك كان النظام يتستر على علاقاته بالكيان الصهيوني خشية من غضب الجماهير. وفي بعض الأحيان كان النظام الملكي يتظاهر بالتودد لبعض العرب، لا حباً منه لهم وإنما امتصاصاً لغضب الشعب الإيراني الذي كان يرفض سياسة النظام جملة وتفصيلاً.

٢ ـ الثورة الإسلامية والقضية الفلسطينية

لقد آمنت الثورة الإسلامية الإيرانية بعدالة القضية الفلسطينية حتى قبل أن تنتصر الثورة نفسها، لأنها أدركت منذ زمن بعيد مدى الظلم الفادح الذي تعرض له الشعب

الفلسطيني، كما أدركت مدى الخطر الذي تمثله الهجمة الصهيونية الاستيطانية على العالم الإسلامي برمته.

لذلك، فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران أصبح الدفاع عن فلسطين من أولويات السياسة الخارجية في إيران، وكان استبدال سفارة الكيان الصهيوني في طهران بسفارة فلسطين في الأيام الأولى لانتصار الثورة الإسلامية من أول القرارات التي اتخذتها الحكومة الثورية في إيران.

إن قرار قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني جاء من وجهة نظر بعض الخبراء السياسيين «كأول إجراء سياسي أوجد دوياً كبيراً في المنطقة حيث كان النظام السابق في إيران يؤمن ٦٠ بالمئة من احتياجات الكيان الصهيوني النفطية، وكان الصهاينة والشاه رأس حربة السياسة الأمريكية المعادية للاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط»[(١٧)].

لكن الموقف الثوري الإسلامي الإيراني هذا لم يتم استيعابه حقه كما هو من قبل بعض الفلسطينيين، حيث جاءت الحرب المفروضة العراقية ـ الإيرانية لتكشف واقعاً مراً تمثل في إعطاء الأولوية للاعتبارات القومية المبنية على العصبية على حساب الاعتبارات الإسلامية وتوجهاتها العالمية التي لا تحدها حدود، بل هي تنظر إلى المسلمين من حيث كونهم مسلمين أينما وجدوا.

وشعر العديد من الإيرانيين بالإحباط من جرّاء تغليب العواطف العصبية على المصالح الإسلامية، ولكن الشعور بالإحباط هذا لم يتجاوز حدوده، حيث لم يتسرب إلى إيمان الشعب الإيراني المسلم في عدالة القضية الفلسطينية وضرورة الدفاع عنها، باعتبارها تخص أرضاً إسلامية مقدسة تعرضت للعدوان والاغتصاب، ولأن القضية الفلسطينية تشكل محوراً استراتيجياً للأمة الإسلامية جمعاء.

إذاً، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران توحد الموقفان الشعبي والرسمي من القضية الفلسطينية، فأصبحا يشكلان موقفاً واحداً، عكس ما كان عليه الوضع قبل انتصار الثورة الإسلامية. ومن هذا المنطلق، وأيضاً من منطلق شمولي يرى في القضية الفلسطينية قضية مبدئية تهم الأمة الإسلامية برمتها، اتخذت إيران الإسلامية موقفاً حاسماً من القضية الفلسطينية وطريقة حلها، وكذلك من المحاولات التي جرت وتجري في هذا الصدد. وجاء هذا الموقف مبنياً على أساس أن «لا مناقشة في المبادئ»، أي إذا كان هناك نقاش بين الأطراف في ما يتعلق بالفروع، فلا يمكن اطلاقاً النقاش في الأصول (أي المبادئ). وبما أن سلامة أرض الإسلام من العدوان اللاإسلامي قضية مبدئية، إذاً لا نقاش فيها. كما ان عودة الحق إلى أصحابه أمر واجب لا مناص من تحقيقه.

---

(١٧) Rouhollah K. Ramazani, *Revolutionary Iran* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 148 and 152.

وبناء على هذا، جاء الموقف الإيراني من عملية التسوية في الشرق الأوسط معبراً عن رفض كل ما يتعارض واعتقادها بالمبادئ. ولا بد من التأكيد على حقيقة، وهي أن إيران لا ترفض السلام لو كان سلاماً حقيقياً لأنها ليست بصدد محاربة السلام، ولكنها في الواقع ترفض الاستسلام، وانها لا ترى في ما يجري فعلاً، سلاماً يعيد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ويصون للأمة الإسلامية كرامتها المتهنة.

لقد سعت القوى الاستكبارية، وما زالت، من خلال الدعاية المضللة إلى محاربة المسلمين بشتى الوسائل والحيل. فلم يكفها اغتصاب أرضهم ونهب ثرواتهم، بل قدّمت من المسلمين مثالاً للارهاب، وهي التي تمارس الارهاب المنظم على مستوى الدول ذاتها، هذه القوى التي ما برحت تضلل الرأي العام لدى شعوبها على أن الإسلام وما يسمونه بالأصولية والتطرف تشكل التهديد الرئيسي ضد الغرب بعد انهيار الشيوعية.

إن تلفيق هذه الأباطيل لا يقصد منه إلا الشر وإلحاق الضرر بالمسلمين في كل مكان وتمرير الحلول التي أصبح واضحاً للجميع مدى إجحافها بحقوق الشعوب العربية والإسلامية.

إن القوى الاستكبارية عملت وتعمل المستحيل في سبيل تخريب علاقات الدول العربية والإسلامية بعضها ببعض، حتى تعيش هذه الدول كجزر مبعثرة منطوٍ كل منها على نفسه لا يربطه رابط بالآخرين، ولا يرى لذاته مصلحة في تنشيط علاقاتها بمحيطه ومنطقته.

وهنا يطفح على سطح الذاكرة حديث لأستاذ جامعي أمريكي كان يتحدث عن الوضع في المغرب العربي، وذلك في عام ١٩٩٥، فكان تركيزه الأساسي على احتمال احتلال ليبيا أو الجزائر للشمال التونسي وظهور الخطر الداهم بعد هذا الاحتلال المزعوم(!) لأن الشمال التونسي قريب جداً من جنوب أوروبا، وإذا ما حصل مثل هذا الاحتلال يصبح بمقدور الصواريخ الليبية والجزائرية إصابة جنوب أوروبا. ولهذا السبب يرى الأستاذ الأمريكي ضرورة استمرار الوجود العسكري الفعال لأمريكا في البحر الأبيض المتوسط لكي تمنع احتلال الشمال التونسي من قبل ليبيا أو الجزائر(!) لا حبّاً في تونس، بل دفاعاً عن أوروبا، وفي واقع الأمر تبريراً للاحتفاظ بأسطول بحري ضخم في المتوسط وقواعد جوية في أوروبا.

هذه التخيلات تظهر كل يوم بحلة جديدة في الغرب، لأن الدول الغربية لا تفكر إلا بمصالحها الخاصة، وهي لا تدخر محاولة في سبيل تأمينها.

وما مشروع السوق الشرق أوسطية التي يتحدثون عنها هذه الأيام إلا خيال جديد من هذه التخيلات يراد بها الإجهاز على القليل مما تبقى من الثروات العربية التي التهمت معظمها كارثة احتلال الكويت، وكذلك تهميش دور مصر في منطقة الشرق الأوسط على رغم أنها هي التي بدأت مسيرة التسوية منذ زيارة السادات لفلسطين المحتلة في ١٩

تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٧٧.

٣ ـ فلسطين تجمع بين العرب والإيرانيين

لقد بدأت القضية الفلسطينية وطنية ـ قومية، فتحولت إسلامية بفضل هذه الحالة الإسلامية الثورية التي أضحت ماثلة في قلوب المسلمين أينما وجدوا خلال العقدين الأخيرين من الزمن. فتجذرت الروح النضالية وبرز التفاني في سبيل القضية التي لا ريب في عدالتها، وخرجت قضية فلسطين إلى ساحة أرحب الا وهي الساحة الإسلامية التي تجمع المسلمين من عرب وغيرهم حول الدفاع عن هذه القضية المشروعة العادلة.

من هنا تتجلى القضية الفلسطينية كعامل جمع وتوحيد بين أبناء الأمة الإسلامية كافة. وطبيعي أن ينظر إليها كوسيلة جمع بين العرب والإيرانيين، باعتبارهم منضوين تحت راية الإسلام. أما الدليل على صحة ما قيل فهو ما يلي:

أولاً: لقد رأى العرب في القضية الفلسطينية قضيتهم القومية، كما رأى المسلمون فيها قضيتهم الأولى، لأن فلسطين تحتضن قبلتهم الأولى ولا يمكن القبول باغتصابها.

إذاً عندما يتوحد السبب وتتطابق الرؤية حوله يصبح المهتمون به في صف واحد شاؤوا أم أبوا.

ثانياً: وحدة المخاطر المرتبطة نوعاً ما بالقضية الفلسطينية تجمع بقوة كلاً من الإيرانيين والعرب وبقية المسلمين بعضهم إلى بعض. فبنظرة سريعة يمكن أن يستشف الكثير من المخاطر التي تتهدد العالم الإسلامي من قبل الصهيونية وحماتها المستكبرين. لننظر إلى هذه الهجمة الدعائية الشرسة التي تشن ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية واتهامها بالسعي للحصول على الأسلحة النووية والتمادي في موجة التهديد هذه لدرجة الحديث عن احتمال توجيه ضربة لمنشآتها العلمية المخصصة للأغراض السلمية، وهي الموجة نفسها التي كانت تنتشر قبل سنوات ضد باكستان وتبرر كل هذه الأباطيل على أن هذه الدول الإسلامية تهدد الكيان الصهيوني وهيمنته على فلسطين المسلمة.

وما الضغوط التي تمارس على مصر في الوقت الحاضر في ما يتعلق بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا حلقة من حلقات هذه المخاطر المحدقة بالعالمين الإسلامي والعربي.

ثالثاً: وحدة الاستهداف، والمقصود بها أن كل الدول العربية والإسلامية مستهدفة من قبل القوى الممعنة في نهب ثروات هذه المنطقة، وإن اختلفت طريقة التعبير عن هذا الاستهداف. فمثلاً يتهمون إيران بالارهاب والتطور النووي ويهددون بضربها لهدف واحد، وهو ثنيها عن معارضة الحلول الظالمة التي يريدون فرضها في فلسطين. وفي جانب آخر، يلوحون بقطع المساعدات المالية أو تخفيضها عن مصر، وحتى يتحدثون عن معاقبتها ومطالبتها بمياه النيل لأنها تصر على أن يوقع الكيان الصهيوني على معاهدة حظر

انتشار الأسلحة النووية إذا ما أُريد من الدول العربية أن توقع عليها!

إن القوى الاستكبارية لم تكتف باستهداف إيران والعرب بصورة مباشرة فحسب، بل هي تسعى لتخريب العلاقات العربية - الإيرانية من خلال قضية فلسطين بالذات، فتوظف ما يجري في المنطقة باسم السلام في توتير العلاقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول العربية من خلال طرح إيران وكأنها العقبة الرئيسية في طريق ما يسمونه «العملية السلمية»، وذلك من أجل استعداء العرب لإيران وعرض هذه الدولة الإسلامية المؤاخية للعرب في إطار الإسلام الحنيف، كعدوة لهم، كما حصل من قبل ولمدة ثماني سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨) من الحرب المفروضة بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الخاتمة

في ختام البحث حول «القضية الفلسطينية في العلاقات العربية - الإيرانية» ترد الملاحظات التالية:

- القضية الفلسطينية، إسلامية كما هي عربية، فمن هذه الزاوية تهم المسلمين كافة الذين لا يقبلون التفريط في الأرض والحقوق الإسلامية.

- بامكان القضية الفلسطينية أن تكون عنصر جمع وتوحيد بين العرب كافة، ومن جهة أخرى بين العرب والمسلمين.

- السلام يجب أن لا يكون استسلاماً وفرضاً للأمر الواقع.

- لم تستخدم امكانيات الأمة الإسلامية بعد لحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً.

- إن وحدة المخاطر الناجمة من اغتصاب فلسطين والتي تهدد الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولاً إسلامية أخرى من شأنها أن توحد صف هذه الدول حفاظاً على أمنها الوطني والإقليمي ودفاعاً عن القيم والمبادئ المقدسة، وفي مقدمتها فلسطين والقدس الشريف.

تعقيب (١)

هاني الحسن(*)

مما لا شك فيه أن الحديث عن القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ـ الإيرانية ليس خوضاً في موضوع القصد منه إجراء تمارين عقلية، بل نقاش يدور حول موضوع محوري ومستقبلي لكل من العرب وإيران على حد سواء، الأمر الذي انطلقت منه الورقتان اللتان أعدهما لهذه الندوة د. صدقي الدجاني ود. زامل سعيدي.

إن البحث القيم الذي قدمه د. الدجاني، الذي يكمن خلفه جهد من البحث والاستقصاء بعيون المؤرخ القدير، والبحث القيم الآخر الذي قدمه د. زامل سعيدي بعيون أستاذ العلوم السياسية، يتطابقان بالتحليل والنتائج بالنسبة إلى الالتفاف الدائم لأبناء الشعبين الإيراني والعربي حول دعم القضية الفلسطينية، متراكماً فيها الواجب الوطني والديني للشعبين بما يخدم أهدافهما القومية والدينية المشتركة.

لقد أصاب د. سعيدي عين الحقيقة عندما ميز بين موقف إيران من القضية الفلسطينية قبل الثورة الإسلامية وبعدها، حيث حُكِمَت بلاد فارس وعلى مدى قرون عدة من قبل الصفويين والقاجار وآل بهلوي، وكان يومها يغلب على موقف السلطة الانحياز السياسي للغرب المناوئ آنذاك للخلافة العثمانية والمضاد للمصالح العربية والفارسية على حد سواء، فتصدّت له القوى الوطنية الفارسية بكل قوة وحزم بقيادة رجال الدين، الأمر الذي وسم الموقف الداخلي بموقفين متناقضين: موقف الدولة وموقف الشعب الإيراني العظيم. وانتظرت إيران طويلاً إلى أن جاء رجل ليس كغيره من الرجال، وفقيه ليس كغيره من الفقهاء، يملك عمق الفهم الشرعي وأفقاً سياسياً ذا خيار، إنه آية الله العظمى الخميني، فقاد ثورة أسقطت نظام أسرة بهلوي ذا السمة الغربية الصهيونية، لتبدأ مرحلة تطابق تام بين الموقفين الشعبي والرسمي ولينهي ازدواجية الموقف الذي فرضته عائلة بهلوي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية.

(*) سفير فلسطين السابق في إيران.

لقد قادت عين المؤرخ والباحث د. الدجاني إلى محطات تاريخية اعتبرها علامات مميزة وفارقة، كتواكب التآمر الاستعماري وردود الفعل المشتركة عليه. فمؤتمر الصلح الذي انعقد في باريس عام ١٩١٩ أسند لبريطانيا مهمة تنفيذ وعد بلفور بإقامة دولة يهودية في فلسطين، ورفض أيضاً الاستجابة لأي مطلب إيراني يتعلق بالأراضي التي اقتطعت من قبل روسيا القيصرية، وعمل على فرض معاهدة تهدف إلى وضع إيران تحت السيطرة البريطانية التامة ممهداً بذلك إلى تمكين عائلة بهلوي من حكم إيران.

لقد تمخض عن مؤتمر الصلح ذلك قرارات تعسف وإذعان وظلم ولدت عدواً مشتركاً بريطانياً ـ صهيونياً للشعبين العربي والإيراني تبلور عملياً على الأرض منذ أوائل العشرينيات. ففي فلسطين عين الصهيوني هربرت صموئيل مندوباً سامياً للحكومة البريطانية لينفذ مخطط تغيير طبيعة المنطقة العربية هوية وثقافة عبر إقامة جسم غريب يفصل بين عرب آسيا وأفريقيا. أما البلدان العربية الأخرى فقد اجتاحتها القوات الانكليزية والفرنسية حسب خارطة رسمها سايكس وبيكو.

أما في إيران، فقد فرض الانكليز رضا بهلوي قائد حامية طهران ملكاً بسياسة جديدة سار جميع الملوك الصفويين والقاجار على نقيضها. فبينما عمد أولئك إلى مجاراة رجال الدين والعمل على كسبهم والتفاهم معهم، جاء الشاه الجديد لينفذ سياسة تقوم على ضرب المؤسسة الدينية وتشريدها وعلى إبراز العصبية العرقية واذكائها، وخصوصاً بين إيران وجيرانها، وكان طبيعياً أن يترتب على ذلك تحالف الشاهنشاهية في إيران مع الصهيونية حامية المصالح الامبريالية في المنطقة.

إن النقطة الجوهرية من وجهة نظري ـ والتي أريد ابرازها ـ تندرج تحتها جميع الأحداث التي اعتبرها د. الدجاني علامات فارقة، وأرى فيها أساساً للاجابة عن تساؤلات طرحها د. سعيدي وهي: ان المخططات التي أفرزها مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ التي تمثلت بخطط لضرب العروبة والإسلام والسيطرة على الثروات الطبيعية عند العرب والإيرانيين والأتراك على حد سواء، جعلت من وجود الشاهنشاهية في إيران وسياساتها البالغة الخطورة أمراً يهتم به العرب والفلسطينيون، وكأنه شأن داخلي لهم، كما ان وجود الصهيونية في فلسطين وإقامتها لحلف مشترك مع الشاهنشاهية جعل قضية فلسطين عند القوى الوطنية الإيرانية، رجال الدين والليبراليين، قضية وطنية إيرانية ترقى إلى الشأن الداخلي أيضاً وبشكل جدي جداً، حيث تراكم الواجب الديني مع الجانب الوطني والمصلحي.

إن استذكاراً سريعاً لمسار النضال الوطني الإيراني بموازاة النضال الوطني العربي سيرينا تداخلاً وتشابهاً ملفتين للنظر. ففي إيران قبل رجال الدين التحدي، فهبوا في وجه الشاهنشاهية، وبرز فريق قوي ذو صوت مسموع يرفض هذه المرة الحلول الوسط ولا يمثل التمسك بدستور ١٩٠٦ سقفه الأعلى، ويصر على التغيير الجذري عبر نظرية المواجهة المتصاعدة مع الشاهنشاهية في الداخل ومع الاستعمار في الخارج بالوقوف ضد المخطط

الصهيوني، فانعقد عام ١٩٣١ المؤتمر الإسلامي العام في بيت المقدس والذي اعتبره د. الدجاني بحق علامة فارقة، حيث شارك في ذلك المؤتمر كبار علماء السنة وكبار علماء الشيعة، وصلوا جميعاً مرتين بإمامة المجتهد الكبير حسين آل كاشف الغطاء، واتخذوا قرارات حول قضية القدس في إطار نشر أساليب التعاون الإسلامي.

وفي أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات قاد آية الله الكاشاني المظاهرات ضد قيام دولة اسرائيل رافضاً سياسات الشاه المتحالفة مع الصهيونية. وبينما كانت الناصرية تسقط حكم الملك فاروق كاد آية الله الكاشاني ومصدق في الحقبة ذاتها أن يسقطوا حكم الشاهنشاهية في إيران.

ولعل أكثر العلامات الفارقة مدلولاً على الترابط الديني والمصلحي في السياستين الوطنيتين الإيرانية والعربية تحرك الرئيس عبد الناصر قائد الحركة الوطنية العربية تجاه مصدق وإيواءه عدداً من المناضلين الإيرانيين، إلى جانب رفضه التوقف عن دفع راتب لعائلة حسين فاطمي في أصفهان على رغم تحولها إلى عقبة في وجه العلاقات المصرية ـ الإيرانية. والأهم من ذلك مبادرة الأزهر الشريف بالإعلان عن أن مذاهب المسلمين الفقهية خمسة، والمذهب الاثني عشري واحد منها، وذلك في خطوة دعمها الرئيس جمال عبد الناصر لمد جسور الوحدة والتوحد ومنع الصهاينة والاستعمار من الاصطياد في الماء العكر عبر العزف على وتر الخلافات الايديولوجية. فحركة النهوض العربية الحديثة بحاجة إلى التفاهم الإيراني ـ العربي، والتركي ـ العربي كحد أدنى لمواجهة محور الهجوم الأساسي عليها الآتي منذ العشرينيات عبر اسرائيل.

يضاف إلى تلك العلامات الفارقة موقف الثورة الفلسطينية التي انطلقت عام ١٩٦٥، وبعدما اشتد عودها وغاص جذرها في الأرض، عرض الشاه مرات ومرات إقامة علاقات معها، وزار وفد فلسطيني طهران سراً واستمع مطولاً لعروض مالية مغرية، إلا أن القيادة السياسية رفضت إقامة علاقات سياسية وغير سياسية مع إيران الشاه. وكانت بذلك إيران الشاه الدولة الوحيدة في العالم، غير اسرائيل، التي جرى التعامل معها بهذه الطريقة انطلاقاً من أن الحركة الوطنية الإيرانية والفلسطينية توأم واحد. ومضينا معاً في خندق واحد، نساند بعضنا بعضاً، وجاءت الثورة الإيرانية ومعها علامة فارقة وذات دلالة كبيرة اعتبرها دايان زلزالاً سياسياً، عندما اتضح للعالم أن رفض الشعب الإيراني الشاه كان رفضاً دينياً سياسياً أكثر منه اقتصادياً، وأن شعار مرك بر إسرائيل (الموت لإسرائيل) كان شعاراً محركاً لقوة الغضب الجماهيري، وأن القضية الفلسطينية قضية وطنية إيرانية.

لقد شهد القرن العشرون ثلاثة مؤتمرات دولية لرسم خارطة النظام العالمي، فرساي ويالطا واتفاق يالطا الجديدة، بين دول المحور الأمريكي إثر حرب الخليج، حيث جرى إعلان أمريكي عن نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. والمستعرض تلك المؤتمرات سيجد أن هنالك ثابتاً دائماً في كل المؤتمرات الدولية المذكورة، وهو احتلال

أراضي عرب المشرق والوجود العسكري الأمني فيها بقصد تشديد القبضة عليها ومنعها من التطور والنمو، يواكب ذلك سياسة مدروسة لاستيعاب إيران وتركيا من الداخل، وإقامة مثلث تركي - إيراني - إسرائيلي ككماشة بيد الغرب للسيطرة على العرب بغير العرب.

إلا أن الوضع في يالطا الأمريكية الجديدة قد تغير هذه المرة جذرياً بالنسبة إلى إيران المسلمة التي أصبحت أسلمتها مصدر أزمتها معه، فالإسلام السياسي من وجهة نظر أمريكا مرفوض حتى لو كان في إطار السيطرة، فكيف به إذا ما اعتصم بإيران ذات الموقع الجغرافي المتحكم بالخليج والممرات النفطية ومستقبل الدول الإسلامية الخمس التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي سابقاً.

لقد أحسن د. الدجاني، بل أجاد عندما أفرز نصف بحثه للحديث عن موقع «اسرائيل» بالنسبة إلى الأمن القومي لكل من إيران والوطن العربي. فهذه قضية مفصلية يترتب على الاجابة عنها تحديد الاستراتيجيات لكل من إيران والقوى الوطنية العربية غير المعنية وغير القابلة بضبط إيقاعها على الإيقاع الأمريكي - الاسرائيلي، خصوصاً لقضايا الأمن القومي المعبر عن السيادة والوجود. ولعله من المفيد أن نستذكر ما جرى أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي في الدار البيضاء، حيث فوجئت الدول العربية بدعوة موقعة من وزراء خارجية كل من أمريكا وتركيا و«اسرائيل» لعقد اجتماع على هامش المؤتمر، الاقتصادي الصبغة، لبحث شؤون الأمن لمنطقة الشرق الأوسط. والغريب أن بعض الدول ظنت أن خطأ غير مقصود قد حصل، الأمر الذي جعل الدعوة تخلو من توقيع أية دولة عربية، كمصر مثلاً الموقعة على اتفاق كامب ديفيد الذي يفرض على أمريكا التعامل المتساوي والمتكافئ معها، أو كالمغرب مثلاً اللاعب الكبير في ساحة السلام والمضيف للمؤتمر. إلا أن كريستوفر أجاب بوضوح إن هذا هو النظام الأمني الجديد للمنطقة: أمريكا واسرائيل وتركيا. فأمريكا التي كانت تمسك بالكماشة الإيرانية - الاسرائيلية - التركية في عهد الشاه عادت لتصبح هي واسرائيل عتلة الارتكاز، وذلك لتحقق أهدافاً عسكرية وسياسية وأمنية واقتصادية ريثما يتم اسقاط النظام الإيراني.

والمعلومات المذكورة تشير إلى عرض أمريكي قدم إلى القيادة العراقية قبل خمسة أشهر يقضي بسماح العراق للطائرات الاسرائيلية باستخدام بعض مطاراته للانطلاق منها لقصف المفاعلات النووية الإيرانية مقابل رفع الحصار والتفاهم الأمريكي - الاسرائيلي معه، إلا أن القيادة العراقية رفضت حتى التفكير بالموضوع.

مما سبق يتضح لنا جميعاً أن تأمين الأمن القومي الإيراني والعربي على حد سواء سيبقى طيلة السنوات المقبلة يقوم على مقاومة المخططات الاسرائيلية والاتقاء من السياسة الأمريكية حسب توجهات الإدارة الأمريكية القائمة، الأمر الذي يعني أننا سنبقى معاً كما كنا دائماً في خندق واحد، ليس بدافع الرغبة فقط وإنما بدافع الضرورة أيضاً وهو الأهم، فكيف إذا ما اجتمعت الرغبة والضرورة.

إن الموت في السياسة ليس الموت وإنما هو عدم ادراك الجديد. وأهم الجديد هو سقوط التوازن الدولي بسقوط الاتحاد السوفياتي، وان نظاماً جديداً من التوازن الدولي في طريقه إلى التشكل في أماكن متعددة من العالم، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط.

صحيح أن الجديد لم يتبلور بعد، إلا أن ملامح أساسية من خصائص اللعبة الاستراتيجية الدولية في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة أمست واضحة للعيان. فالمنطقة العربية وإيران تتعرضان لهجوم على مستوى الأمن القومي باسم السوق الشرق أوسطية كتمويه لإخفاء الهدف الحقيقي الهادف إلى إنشاء امبراطورية النفط الأمريكية ـ البريطانية بالتنسيق مع اسرائيل التي نجحت في الحيلولة دون إعادة انتخاب الرئيس بوش مقابل موافقة الرئيس كلينتون على أن قرار أمريكا في الشرق الأوسط قرار اسرائيلي، وليس قراراً أمريكياً يتخذ بعد التشاور مع اسرائيل كما جرت العادة، الأمر الذي دفع الكاتبة البريطانية الشهيرة، هيلينا كوبانا، إلى كتابة مقال بعنوان «الرئيس كلينتون ومعبوده رابين».

لن يتحقق إنشاء امبراطورية النفط الأمريكية ـ البريطانية إلا بعد السيطرة المطلقة على منابع النفط في العراق وليبيا والجزائر وإيران، الأمر الذي يفسر أسباب الحصار المفروض على هذه الدول بالذات، وإصرار أمريكا كلينتون على استخدام أسلوب يحمل طابع القسر والإجبار لفرض ترتيبات سياسية واقتصادية وأمنية على العرب وإيران، وإدخال اسرائيل طرفاً في تلك الترتيبات متمتعة بمزايا اقتصادية وأمنية وإنما غير اعتيادية كحقوق مكتسبة لها مقابل قبولها بعملية السلام، وعلى رأسها جعل اسرائيل الدولة التي يجري عبرها امتصاص رؤوس الأموال العربية والإيرانية لتغذية التنمية الاسرائيلية ولو بطريق غير مباشر.

إن أمريكا كلينتون تريد اقناعنا جميعاً بأن لا فائدة من تحدي اسرائيل في الشرق الأوسط، وبالتالي فليس هناك مفر من الرضوخ لشروطها، حتى وإن تضمنت تنازلات عن السيادة الوطنية، وفرساي الفلسطينية التي يجري اعدادها في طابا، هي النموذج الصارخ لتلك السياسة.

إننا جميعاً ندرك الجديد وحقائقه، والمتغيرات التي حدثت على الأرض، ونحن جميعاً لسنا ضد قيام نظام في الشرق الأوسط يتم التفاهم به مع جميع دول المنطقة من دون تهديد أوحصار أو وعيد. إن المرفوض هو أن تكون ترتيبات الوضع الجديد مفروضة وعلى نحو يقتضي تجاهل هويتنا القومية والدينية ومصالح دول المنطقة، والإصرار على سيناريو الاستفراد بدول المنطقة دولة بعد دولة وإدخالها واحدة تلو الأخرى في ذلك النظام، وجعل اسرائيل تحصل على مكاسب اقتصادية وأمنية هائلة تعجز عن الحصول عليها بالمنافسة أو الحرب.

إن أمريكا كلينتون وإسرائيل تفرضان على دول المنطقة خوض سياسة المواجهة والمجابهة. وهناك من خضع، إلا أن القوى العربية الأساسية وعلى رأسها سوريا وإيران، ما زالت صامدة في مواقعها. ولقد آن الأوان لأن تبادر القيادة الإيرانية إلى مد جسور

الحوار بشجاعة وصبر وموضوعية بينها وبين جميع جيرانها العرب، وخصوصاً مع العراق والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فذلك أمر أصبح من مقتضيات إدارة الصراع التي لا يجوز تأخيرها، إلى جانب الاستمرار في تعميق العلاقات مع سوريا ولبنان وصولاً إلى خطة مشتركة لمواجهة الوضع الراهن.

ليسمح لي د. سعيدي بتعليق أختتم فيه هذا التعقيب لأشاركه فيه رأيه ورأي القيادة الإيرانية بأن ما يجري حالياً من اتفاقات فلسطينية ـ اسرائيلية ليس تسوية، بل تكريس لسيطرة الاسرائيليين على الأرض مع التبعية الاقتصادية والأمنية للإسرائيليين، وهي اتفاقيات تعارضها غالبية الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، حتى ان الاتفاقات الراهنة لم يُقرها المجلس الوطني الفلسطيني، ولذلك فهي تفتقد الشرعية.

تعقيب (٢)

محمد صادق الحسيني (*)

قبل كل شيء أود أن أشكر أخي الدكتور أحمد صدقي الدجاني على بحثه المتميز حول «قضية فلسطين في العلاقات العربية ـ الإيرانية»، كما ينبغي تقديم الشكر أيضاً إلى الأخ الأستاذ زامل سعيدي الذي قدم هو الآخر بحثاً جيداً عن الموضوع من الجانب الإيراني. ولما كانت فلسطين تعني بالنسبة إلي ليس فقط «قضية العرب والمسلمين الأولى ولب الصراع في الشرق الأوسط» كما تفضل زامل سعيدي، أو «التحدي الأكبر لشعوب الدائرة الحضارية الإسلامية كافة»، ومنها شعوب الأمة العربية والشعوب الإيرانية كما ألمح د .الدجاني في مقدمة بحثه، بل إنها قضية عشتها بكافة أحاسيسي وكبرت على أنغام أناشيد انتصاراتها، كما على تفاعلات معاناة شعبها والملتحمين في نضالاتها من العرب والإيرانيين في آن معاً، وعايشت تطور العلاقة بين قادة الثورة الفلسطينية المعاصرة وقادة الثورة الاسلامية الإيرانية من بداياتها حتى اللحظة الراهنة، لذلك قررت أن أقول كلاماً غير الكلام الذي قيل في المحاضرتين أو البحثين الآنفي الذكر.

أولاً حتى لا أضيف كلاماً مكرراً، **وثانياً** حتى لا نُبقي البحث في «الموقف النظري الجميل» الذي يشيد بنقاط الالتقاء بين العرب والإيرانيين وإن كان مطلوباً هو الآخر، **وثالثاً** حتى أنقل للمجتمعين اليوم في ندوة الحوار العربي ـ الإيراني، خلاصة تجربة لا تزال حية بين أنبل ظاهرتين عرفتهما المنطقة العربية والإسلامية في القرن الحاضر ألا وهما ظاهرتا الثورة الفلسطينية والثورة الإسلامية. حاول قياديون من فلسطين ومن إيران أن يوجدوا تلاحماً استراتيجياً بين الظاهرتين فتعثروا، ولا أقول أخفقوا، لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، سأحاول من خلال هذه الورقة ايرادها انطلاقاً من التجربة المعاشة دون تدخل من مشاعري الخاصة تجاه الظاهرتين أو القيادتين قدر الامكان.

أولاً: المعروف أن الاسرائيليين كانوا قد وجدوا طريقهم إلى إيران منذ أوائل

(*) مندوب إذاعة مونت كارلو في طهران.

الخمسينيات وساروا إلى بناء خطط ومشاريع طويلة الأمد لاستثمار البلاد الإيرانية كميدان خصب لنفوذهم، إلى أن وصل التعاون فيما بينهم وبين بلاط الشاه في نهاية السبعينيات، أي قبل أشهر من قيام الثورة الإسلامية إلى درجة صارت تتزود اسرائيل خلالها بالنفط الإيراني بما يبلغ نحو ٩٠ بالمئة من احتياجاتها، هذا فيما بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى إيران من ضمنها السلاح ووسائل القمع الأمنية في العام ١٩٧٨ إلى أكثر من ٢٢٥ مليون دولار، أي بنسبة ٧٠ بالمئة من مجموع الصادرات الاسرائيلية في ذلك، العام[١]. مقابل ذلك لم تقم النخبات العربية والثورية بواجبها في ايجاد تلاحم قوي ومؤثر يُعيق الحركة الاسرائيلية الهيمنية تجاه منطقة الجوار الجغرافي للعرب أو تجاه الدائرة الحضارية الأوسع، حيث بقيت المواقف النظرية الايجابية التي اشتهر بها علماء إيران بفتاواهم المعروفة تجاه القضية الفلسطينية وبعض مواقف الغضب الشعبي الإيراني المتعاطف مع المواقف العربية والفلسطينية يتيمة في المعادلة المقابلة للنظم الحاكمة في المنطقة، هذا فيما نشطت الجهود المصرية الرسمية في مرحلة متقدمة من تزايد النفوذ الصهيوني على حكومة الشاه لثنيه عن الاستمرار في التحالف مع تل أبيب، ولكن ليس باتجاه المشروع العربي الثوري بالطبع، بل باتجاه شكلي تمثل بالطلب إليه بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية أسوة باعترافه بالدولة الاسرائيلية، وذلك عن طريق جمعه بياسر عرفات في العام ١٩٦٩ خلال المؤتمر الإسلامي في المغرب مرة، أو من ثم اقناعه بعدم تزويد اسرائيل بطائرات الفانتوم خلال حرب تشرين الأول/اكتوبر ـ رمضان ١٩٧٣، وانتهاء بالاجتماع السري الذي ضم سعيد كمال ممثل فتح المنظمة في القاهرة مع وزير الخارجية الإيرانية عباس خلعتبري وكبار معاونيه في طهران قبل أشهر قليلة من انتصار الثورة الإسلامية في إيران[٢].

ثانياً: لقد أحدث استلام الإمام الخميني للسلطة في طهران في شباط/فبراير ١٩٧٩ اختلالاً في ميزان القوى بين ما يسمى «دول الشرق الأوسط»، إذ أدى قطع العلاقات بين طهران وتل ابيب واستبدال ذلك بعلاقات ثورية بين الثورة الإيرانية الإسلامية والثورة الفلسطينية، ليس فقط إلى خسارة اسرائيل لأهم مرتكز إقليمي داعم لسياساتها العدوانية، بل «أصيبت سياسة دول الإطار» التي نادى بها بن غوريون غداة عدوان السويس عام ١٩٥٦ التي شملت اسرائيل وإيران وتركيا واثيوبيا بضربة موجعة للغاية[٣].

وهكذا تكون القيادة الدينية الإيرانية قد أخذت على عاتقها احداث تحول استراتيجي في النظرة إلى القضية الفلسطينية، إن من الزاوية الداخلية الوطنية أو من الزاوية الإقليمية

---

(١) شموئيل سيجف، **المثلث الإيراني: العلاقات السرية بين إسرائيل ـ إيران ـ الولايات المتحدة**، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٣).

(٢) ملفات وزارة الخارجية الايرانية في عهد الشاه والتي اطلع عليها كاتب هذه السطور.

(٣) **استراتيجية الصهيونية وإسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها**، إشراف حبيب قهوجي (دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٢).

والدولية، وبالتالي فقد وضعت مراهنات عالية على امكانية حصول تنسيق عميق ورفيع المستوى بينها وبين قيادة الثورة الفلسطينية.

لكن هذا التوجه الايجابي والثوري سرعان ما اصطدم بعاملين: العامل **الأول** وهو النظرة القدسية للقضية الفلسطينية من الجانب الإيراني التي حملها قادة إيران الجدد معهم منذ أيام وجودهم في المعارضة دون قراءة واقعية لمجريات الأمور في ساحة المحاور العربية وصعوبة السير في حقول الالغام الاقليمية والدولية من قبل القيادة الفلسطينية فيما تمثل العامل **الثاني** بالسياسات البراغماتية، أو بالأحرى «الانتهازية» التي أخذ قادة الثورة الفلسطينية يتعاملون بها مع الظاهرة الخمينية. وأبرز محطتين لاصطدام هاتين النظرتين بالواقع المختلف عن التمنيات أو الصورة المشتهاة هي استنجاد ياسر عرفات بالخميني عبر برقية مستعجلة إلى سفارته الجديدة في طهران يطلب فيها أن تقوم إيران بقطع علاقاتها مع القاهرة في خطوة أراد منها احراج المترددين والمنقسمين من العرب المجتمعين في بغداد آنذاك لمناقشة مبادرة السادات حول الصلح مع اسرائيل لا لشيء إلا لتحسين مواقعه في معادلة المحاور العربية، وهو ما قبلته إيران الخميني يومها وتعبيراً عن نظرتها التلاحمية والقدسية مع القضية الفلسطينية بشكل ثوري عجيب على حساب مصالح إيران «القومية» المباشرة[٤]. لكن القيادة الدينية الإيرانية الثورية سرعان ما اكتشفت المفارقة المترافقة بصدمة عاطفية كبيرة وهي ترى قيادة المنظمة تتخذ ذلك الموقف الوسط والمتردد تجاه خطوة احتلال الطلبة الثوريين للسفارة الأمريكية في طهران. فبينما كانت قيادة طهران الثورية الدينية تعتبر خطوة احتجاز الرهائن الأمريكيين خطوة متقدمة على طريق الثورة الشاملة على إرث نظام بهلوي، بل «ثورة ثانية» كما قال عنها الخميني، كان قادة الثورة الفلسطينية منشغلين في كيفية استثمار علاقاتهم الطيبة مع الخميني لصالح كسب ود الأمريكيين، وبالتالي كسب الاعتراف الدولي بالمنظمة وتسجيل مزيد من النقاط لصالح تقدم حركتهم الدبلوماسية العالمية.

ثالثاً: في هذه الأثناء كانت المنطقة العربية والإسلامية تزداد المؤامرات ضدها من كل جانب. فلبنان حيث مقر القيادة الفلسطينية آنذاك بدأت تغرق في حروب أهلية وأخرى عربية ـ عربية كلها لصالح العدو الاسرائيلي وحليفه الأمريكي. هذا بينما جاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية لتطلق شرارة الحرب الغربية العالمية لمحاصرة ظاهرة الصحوة الإسلامية التي شكلت ثورة إيران الإسلامية واحدة من أهم محطاتها المتقدمة.

---

(٤) تم استلام البرقية المذكورة في سفارة فلسطين في طهران بحضور كاتب هذه السطور، وقد تم التوجه يومها إلى قم حيث مقر الإمام الخميني، الذي أصدر أمراً شفهياً إلى حكومة بازرجان بقطع العلاقة مع مصر فوراً، وهو ما نفذته الحكومة الموقتة رغم معارضتها الشديدة للموقف انطلاقاً من المصالح القومية الايرانية.

وهنا أيضاً افترقت خطوط القيادتين الإيرانية والفلسطينية، وبدل أن تبقى القيادة الفلسطينية على الحياد من هذه الحرب المفروضة على إيران في أقل التقديرات، ذهبت القيادة الفلسطينية بعيداً جداً في الموقف من تلك الحرب ولا سيما في مراحلها المتأخرة، حتى باتت من وجهة نظر القيادة الإيرانية وكأنها طرف مساند ومشجع للجانب العراقي، ولم يسعفها في ذلك كل المحاولات المبكرة التي بذلت فيها جهداً مضاعفاً لإيقاف تلك الحرب خدمة لاستراتيجيات فلسطينية مباشرة. ذلك أن قيادة إيران كانت تتوقع من قيادة المنظمة أن تقف إلى جانب مظلوميتها، وهو أمر لم يكن من السهولة بمكان على القيادة الفلسطينية التي كانت تعاني صراع المحاور العربية التي اخترقت دفاعاتها، إلى جانب ازدياد الضغط العالمي عليها للعدول عن استراتيجياتها الثورية.

رابعاً: كان اجتياح اسرائيل للبنان هو «القشة التي قصمت ظهر البعير» في العلاقات الإيرانية ـ الفلسطينية، فقد تم الطلاق تقريباً بين القيادتين الإيرانية والفلسطينية إثر تلك التجربة المرة عند الجانبين، ذلك أن الاجتياح المذكور وما تركه من تداعيات على الاستراتيجيا الفلسطينية والاستراتيجيات العربية إلى جانب بلورته لتيارات ومنظمات لبنانية، وتالياً فلسطينية أصولية استطاعت مع الأيام أن تجد موقعاً مرموقاً لها في إطار استراتيجية قادة طهران وتباعاً موضع احترام وتقدير القيادة السورية، جعل إيران أكثر تمسكاً بشعار أسلمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ايديولوجياً من جهة، ولكن من الناحية العملية أكثر ارتباطاً بالاستراتيجيا العملانية السورية تجاه القضية الفلسطينية التي أصبحت تمثل لدى الإيرانيين بمثابة خط الدفاع الأخير الذي ينبغي إسناده لعرقلة حصول أية تسوية للصراع على حساب الموقف الشرعي. بكلمة يمكن القول ان إيران استطاعت أن تتحلل من خلال الربط مع سوريا من كثير من الاحراجات في هذا المجال عندما وظّفت الخيار العسكري سورياً فيما أبقت على شعار الأسلمة نظرياً بعيداً عن الاستحقاقات العملية على الساحتين الفلسطينية والإيرانية.

خامساً: لقد تركت حرب الثماني سنوات العراقية ضد إيران أثراً بالغاً في السياسات الإيرانية تجاه المنطقة العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، إذ أساءت هذه الحرب كثيراً إلى صورة العرب لدى الإيرانيين، كما أضاعت مُقدرات إيران والعراق حتى بات من الصعب الحديث عن دور لهذين البلدين في أية استراتيجيا تحريرية لفلسطين بعد توقف تلك الحرب. فقد خرجت إيران دولةً في أمس الحاجة إلى إعادة البناء والعمران، وبالتالي وان كانت قد أبقت على شعاراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية والموقف المبدئي تجاه لا شرعية الكيان الاسرائيلي، إلا أن دورها انحسر ليتمثل فقط في وقف عملية التدهور التي اجتاحت المنطقة ابتداء من التسعينيات.

وهكذا بدأت تُسمع في طهران أصوات تقول: «ان باستطاعة الفلسطينيين تقسيم الأدوار فيما بينهم بين رافض لعملية السلام وقابل بمبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة المقامة على أي جزء من الأرض يمكن استحصاله» و«ان الإيرانيين لا يمكن أن يكونوا ملكيين

أكثر من الملك فيما يخص القضية الفلسطينية»(٥).

سادساً: إن اندلاع حرب الخليج الثانية في ظل غياب أي دور فاعل للإسلاميين كما للثوريين العرب فيها دفع باتجاه تبلور طاولة مدريد للسلام بين العرب واسرائيل وصعود نجم الولايات المتحدة باعتبارها المنقذ الوحيد للعرب المنهزمين في المعركة ولقضيتهم المركزية التي باتت تائهة. ورغم ابقاء طهران على موقفها المبدئي والشرعي تجاه التسوية واستثمارها الانتفاضة الفلسطينية إلى أقصى الحدود إلا أن قطار التسوية مضى ووصل إلى محطته الأكثر حرجاً وهي اتفاق غزة ـ أريحا، وهنا أيضاً كررت طهران الموقف نفسه الذي سبق أن اتخذته أثناء الحرب الخليجية الثانية، حيث أكدت «ان مواجهة الشيطان الأكبر يمكن اعتبارها عملاً جهادياً، وان من يسقط خلال المواجهة يعتبر شهيداً»، كما أعلن مرشد الثورة وقتها حين تمثلت الاستراتيجيا العامة بالانسحاب من المركز تجاه الأطراف تحاشياً للصدام المباشر الذي لا تحتمله دولة إعادة البناء والإعمار. وفي مقابل البيانات المبدئية الصادرة عن علماء إيران من رفض اتفاق غزة ـ أريحا، كان المسؤولون الرسميون الإيرانيون يكررون في غير مناسبة «إن طهران وعلى رغم اعتبار الاتفاق لاشرعياً ومناقضاً لمصلحة الشعب الفلسطيني إلا أنها ليست بصدد اتخاذ أية خطوة عملية من جانبها لمنع تطبيقه»(٦).

وفي المجال الأوسع قال الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في مقابلته الشهيرة مع الـ سي .ان .ان. بأن «علاقة إيران وسوريا لن تتأثر إذا ما عقدت سوريا اتفاقاً للسلام مع اسرائيل يرضي السوريين»، الأمر الذي يعني بأن إيران قد أودعت كل خياراتها العسكرية والسياسة الاستراتيجية بوجه الكيان الاسرائيلي في جيب المفاوض السوري في محاولة أخيرة لشد أزره ووقف الأوضاع المتدهورة للمفاوض العربي بشكل عام.

سابعاً: أود القول إننا نواجه اليوم تحدي «السلام الشامل» و«السوق الشرق أوسطية» التي يخطط لها أن تقوم بمركزية اسرائيلية ومرجعية غربية على أطلال النظام الإقليمي العربي والدائرة الحضارية الإسلامية معاً، ومثل هذا بات تحدياً للأمن القومي للعرب والإيرانيين على السواء بعد أن حصلت اسرائيل أو تكاد على الهوية الشرق أوسطية التي كانت إحدى أهدافها الاستراتيجية، كما أوضح ابا ايبان وزير خارجية العدو الأسبق ذلك مبكراً. وباتت بذلك طهران وسائر العواصم العربية الرافضة لقيام الشرق أوسطية أمام خيارين أحلاهما مُرّ، فإما أن تظل على موقفها المبدئي الرافض للوجود الاسرائيلي وتعيش حصاراً دولياً، أو تقبل بالدور الاسرائيلي كأمر واقع داخل الدائرة الشرق أوسطية

---

(٥) في مقابلة صحفية مخصصة للقضية الفلسطينية مع جريدة **كيهان** للرئيس رفسنجاني في أواخر عهده في رئاسة مجلس الشورى الاسلامي وفي محادثات متعددة مع موفدين رسميين عرب.

(٦) تصريحات لمسؤولين إيرانيين كبار أبرزها لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان وأمين عام مجلس الأمن القومي د. حسن روحاني لوكالة الأنباء النمساوية.

الجديدة، فأي الشرين ستختار إيران ومعها حليفاتها أو صديقاتها العربيات؟ يقول مسؤول إيراني كبير في حديث خاص مع كاتب هذه السطور «بأنه شخصياً يشك في إمكانية قيام سوق شرق أوسطية بهيمنة اسرائيلية لأسباب عديدة أهمها أن المنطقة العربية لن تقبل بسهولة تمدداً اسرائيلياً في أسواقها كما يحاول البعض أن يروج لذلك. كما ان الغربيين أنفسهم من أمريكيين وفرنسيين وانكليز وغيرهم بعدما باتوا موجودين بشكل مباشر ومكثف في المنطقة لم يعودوا بحاجة لأية خطة تمنح دور المهيمن لإسرائيل». ولكن مهما كانت صحة توقّعات ذلك المسؤول الإيراني، فإن أمام إيران والعرب معاً امتحاناً صعباً للغاية عليهم تجاوزه بامتياز، انه امتحان تجنب خوض «المعارك الكبرى» من أمثال «عاصفة الصحراء» ضد العراق التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تكرارها بأشكال متعددة وبأساليب جديدة ضد كل من يقف بوجه مشروعها للنظام العالمي الجديد والسوق الشرق أوسطية. ومن وجهة نظرنا، نعتقد بأن على المسلمين بشكل عام، والعرب والإيرانيين بشكل خاص، أن يستفيدوا من تجارب الماضي بخصوص تعاملهم مع القضية الفلسطينية، إذ نعتقد من جهتنا بأنه، وكما يوجد في المنظور الفلسفي للوجود والعدم عوالم انتقالية متنوعة، فإنه يمكن اختيار عوالم انتقالية عديدة بين المقاومة والاستسلام للمشروع الأمريكي ـ الاسرائيلي، حيث يستطيع خلالها العرب والمسلمون خوض معارك طويلة في هذا المجال فيها الكثير من الكرّ والفرّ والتعامل مع حركة الواقع بعقلانية شديدة الحساسية تجاه الأصول والمبادئ، في الوقت نفسه الذي يتطلب تكتيكات من نوع الانسحاب من بعض معارك المواجهة المباشرة بانتظار حكم التاريخ واستثمار الفرص الذهبية لقيام تحولات تاريخية تساعد على انكفاء موجة العواصف الصحراوية المعدة للمنطقة.

إن الوضع الراهن بات باختصار يعني كل مواطن عربي ومسلم على امتداد ديار المسلمين من طنجة إلى جاكارتا مروراً بالعالم الآسيوي المسلم الجديد بشكل عملي ومباشر، وعلى الجميع أن يدلوا بدلوهم في هذا المجال، لأن المعارك القادمة ليست معارك الدول والكيانات فقط، إنما معارك ما صار يعرف «بالتطبيع»، والاسرائيليون والأمريكيون يخوضونها اليوم ضد أمتنا تحت يافطات ورايات متعددة، أهمها راية محاربة الأصولية والارهاب الذي يسمونه مرة بالعربي، وأخرى بالإيراني، وثالثة بالنووي، وهي أوجه متعددة لعملية واحدة هي التطبيع الذي يريدون فرضه علينا بقوة الإرهاب الفكري إن لم يحصل بقوة السلاح، فهل أعددنا العدة لذلك؟ سؤال تحدٍ مطروح على العرب والإيرانيين معاً ومجتمعين لا متفرقين، علينا نحن المجتمعين في هذه الندوة المباركة أن نسهم في وضع بعض النقاط على الحروف لكي نحاول الاجابة عنه، والله خير ناصر ومعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعقيب (٣)

هادي خسروشاهي

المقدمة

نود في البداية أن نشكر **مركز دراسات الوحدة العربية** لاستشرافه مستقبل الوطن العربي والأهمية التي يعطيها في هذا المجال للعلاقة مع دول الجوار الجغرافي وأهمية التلاقي الاستراتيجي معها. ونكرر شكرنا لدعوتهم لنا في المشاركة في هذه الندوة، التي تعتبر الأولى من نوعها على أمل تنظيم مثيلاتها على المستوى الرسمي خدمة لشعوب المنطقة بما يمكن من تحسين العلاقات وتطويرها أكثر، بحكم الروابط الدينية والتاريخية والجيوستراتيجية والمصالح المشتركة بين الأمة الإسلامية المؤمنة بوحدانية الله تعالى ورسالة نبيّه الأكرم ﷺ وسنّته الشريفة المباركة على الرغم من اختلاف أجناسها وألسنتها وطبيعة أرضها وعاداتها الاجتماعية، تلك العلاقات التي لن يستطيع الهجوم الثقافي والعسكري الأجنبي أن يؤثر في أصلها ورسوخها بين المسلمين الذين أرادت المشيئة الإلهية أن يكونوا الأمة المنتخبة، صاحبة الرسالة الربانية في الأرض، والمرشدة لشعوب العالم إلى الله والخير والصلاح. وهذا الواجب الثقيل والمسؤولية العظيمة، تحتاج إلى إمكانيات مادية ومعنوية واسعة، والله سبحانه وتعالى قد وفّر كل ذلك للمسلمين. ولكننا مع أسفنا الشديد نرى الأمة الإسلامية تعيش زمن التردي بعد أن حباها الله كل النعم، ووراء هذا التردي أسباب وأسباب، وأهمها ابتعاد الأمة عن خط القيادة الموحدة والصراط المستقيم. فغطّت الثقافة الإلحادية الامبريالية التي جاءت على شكل هدايا إلى العالم الإسلامي معالم التعاليم الإسلامية المشرقة. واستخدمت ثروات المسلمين ضد المسلمين، وتمكنت القوى الكبرى من الفصل بين المسلمين بتأجيج القومية بشكل عدائي، وزرع الخلافات الحدودية، وإثارة نوع من الصراعات الجانبية على أساس عرقي. وبهذه الأعمال وغيرها استطاعت القوى الإلحادية نقل الأمة الإسلامية من موقع القيادة إلى موقع التبعية. وقد فتح انتصار الثورة الإسلامية أكثر من موضوع في النظام الدولي القائم، ومن ثم في العلاقات الدولية التطبيقية، إذ ثمة تغيرات واسعة فرضت على التوزيعات الإقليمية والكيانات المحلية السائدة، خصوصاً تلك الملامسة لمركز الانتصار، الأمر الذي فرض أن تنعكس هذه التغيرات على مراكز السيطرة الدولية نفسها. ولما كانت الصلة قائمة ـ وفق علاقة ضرورية ـ بين النظام الدولي ونظريته السياسية «نظرية العلاقات

الدولية»، لذلك فإن الانتصار الإسلامي جعل هذه النظرية في موقع الجدال والتساؤل. وطرح الحدث موضوعاً مهماً ذا شقّين في النظام الدولي القائم، وهو التحول في السياسة الدولية إزاء المنطقة، وفي الوقت نفسه التحول في السياسة المحلية لنظم المنطقة، وذلك عندما شعر مفكرو وساسة العلاقات الدولية أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وزعماءها، عبروا من خلال المفاوضات الثنائية والمؤتمرات الدولية عن إيمانهم الراسخ بأن القوة الاقتصادية والعسكرية ليست هدفاً وحيداً يحكم العلاقات الدولية، بل إن القوة الإنسانية الحقيقية وتطورها إنما يقومان على الأخلاق ونمو الفضيلة. وقد يبدو الأمر غريباً لدى العديد من العاملين في السياسة الخارجية على المستوى اليومي المباشر، وقد مثل هذا الاتجاه جزءاً مهماً في تكوين المنظار الذي نظرت النخبة الإسلامية الإيرانية من خلاله في شؤون وقضايا السياسة الخارجية، فالمساواة والتوحد الإنساني في جذور الايديولوجيا الإسلامية يرفض ترتيب البشر والطبقات بحسب بناهم العسكرية والاقتصادية، وعملت الثورة الإسلامية على إعداد دولة تؤمن بالمساواة، ولا تعد نفسها أفضل من الآخرين بما تملكه من قوى وقدرات، وترفض مبدأ التمايز العرقي، وبرزت هذه الفكرة في السياسة الاجتماعية الداخلية، وترسخ البناء بالعودة إلى المرجعيات الروحية والأخلاقية والإنسانية للسلوك، التي على ضوئها يتم التعامل مع القوة العسكرية والاقتصادية بوصفها واقعيات مادية. وقد انعكس هذا البناء على سياسة الثورة الإسلامية، وأنتج صعوبات كبيرة، وخصوصاً في مجال السياسة الخارجية والتعامل مع الدول التي لم تهضم هذه المفاهيم بعد، باعتبار أن شكل البناء في المجتمع الدولي مبني على أساس القوة، والواقعية المادية الطاغية على نمط التفكير الغربي الذي تهيمن علاقاته الاقتصادية والإنتاجية على الدبلوماسية الدولية الخارجية وتفرض عليها مبدأ المصلحة وبراغماتية العلاقات.

ولم تفاجأ الثورة بالمواقف السلبية للعديد من البلدان واختلاف وجهات نظرها بدرجات متفاوتة تصل أحياناً إلى ١٨٠ درجة، باعتبار أن طرح الإسلام السياسي يحل لأول مرة محل الخرافات والايديولوجيات ذات السيطرة القومية، وخصوصاً في دول العالم الثالث. وبما أن التاريخ بسنّته الإلهية يسير بإيقاع سريع، والشعوب الإسلامية ومنها العربية أصبحت واثقة بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بإمكانية وواقعية الحكم الإسلامي. فقد دخلت منطقة الشرق الأوسط في أزمة علاقات مفتعلة مع الجمهورية الإسلامية في إيران ليس لها أساس جذري وواقعي، ووصل الأمر إلى شنّ النظام العراقي حرباً على الجمهورية الإسلامية، تلك الحرب التي لاقت الدعم الكبير من أطراف عدة، وقد وجدت دول صغيرة نفسها محصورة في دائرة الأزمة المفتعلة وعانت ما عانت. وبما أن منطقة «الشرق الأوسط»[1] تحدد نمو اقتصاد العالم الغربي، فقد عملت الدول

---

(١) ويطلق اليوم على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية الممتدة من المغرب إلى شبه الجزيرة العربية وإيران ضمناً وحتى إلى ما وراء إيران في بعض الأحيان. انظر: المورد، ج ٧، ص ٢٧.

الاستكبارية ـ وفي مقدمتها أمريكا التي حدد الإمام الخميني الراحل (قدس سره) سياسة الجمهورية الإسلامية تجاهها بأنها «الشيطان الأكبر» ـ على الضغط بشكل كبير على حكومات البلدان العربية لغرض تحجيم علاقاتها إلى أدنى المستويات مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ووصل الأمر في أكثر الأحيان إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها، كما حذرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بعض الحكومات العربية من الاتصال المباشر لدبلوماسييها مع الدبلوماسيين الإيرانيين[٢]، وذلك انطلاقاً من قوة معارضة حكومة الثورة الإسلامية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

أولاً: القضية الفلسطينية

والقضية الفلسطينية هي إحدى أهم نقاط الخلاف الرئيسية بين الجمهورية الإسلامية في إيران وبين واشنطن.

تعود المطامع الغربية في فلسطين إلى القرن السادس عشر، لذا فإن احتلال فلسطين من قبل الصهيونية العالمية في ١٦ أيار/مايو ١٩٤٨ لم يكن أمراً عشوائياً، بل كان مخططاً من قبل الاستعمار العالمي والصهيونية العالمية، حيث وجدت في هذه البقعة المقدسة من الميزات الكثيرة التي تجعلها ذات أهمية استراتيجية، وأهم هذه المزايا كونها تقع في قلب العالم الإسلامي. وقد توجت المساعي الصهيونية بتصريح بلفور وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٧م الذي سُمي بـ «وعد بلفور». وقد اشتدت مساعي الصهيونية العالمية للحصول على فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء على ألمانيا والدولة العثمانية واحتلال الجيش البريطاني لفلسطين عام ١٩١٨ ومن ثم الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢. وقد كانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي تعيين الصهيوني هربرت صموئيل مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين. وإكمالاً للخطة المعدة أعلن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم أنه اتضح لحكومته أن الانتداب غير قابل للتنفيذ من ناحية عملية، لذلك فإن بريطانيا تعلن عن نيتها في التخلي عن هذا الانتداب في ١٩٤٨/٥/٥. واستكمالاً للمخطط الصهيوني الاستعماري أقرت الهيئة العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ مشروع تقسيم فلسطين، ولم يكد يطل يوم ١٩٤٨/٥/١٥ حتى أعلن المندوب السامي البريطاني انسحابه من فلسطين ممهداً الطريق لإعلان قيام (دويلة الكيان الصهيوني) على أرض فلسطين في ١٩٤٨/٥/١٦ التي ضمت جميع الأراضي الفلسطينية بعد حرب حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، واستولت على أراض سورية ومصرية ولبنانية، وواجهت الشعب المسلم داخل الأراضي المحتلة مواجهة همجية ظالمة، بإحراق المسجد الأقصى، وارتكاب المجازر الرهيبة بحق الآمنين العزل في فلسطين ولبنان وغيرهما من المناطق.

---

(٢) بيار سالينجر وأريك لوران، حرب الخليج: الملف السري، مترجم إلى العربية (بيروت: دار آزال، ١٩٩١)، ص ٢٥٣.

ثانياً: اهتمام علماء الإسلام والشعب الإيراني المسلم بالقضية الفلسطينية قبل انتصار الثورة الإسلامية

نستعرض الآن بشكل موجز أهم مواقف الشعب الإيراني المسلم منذ بداية الأزمة وحتى ما قبل انتصار الثورة الإسلامية المباركة.

ففي أيار/مايو ١٩٣٠(٣) شارك وفد من إيران إلى جانب وفود مصر والعراق وسوريا ولبنان في لجنة «البراق» التي أصدرت تقريراً اعتمدته بريطانيا لإصدار الكتاب الأبيض في العام نفسه، الذي اعترف بملكية المسلمين للقدس وتصرفهم فيها.

ولم يتوان علماء الإسلام في إيران في اسناد ثورة القسّام الإسلامية في فلسطين عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وتغذية الكفاح بكل ما استطاعوا رغم الحكم الشاهنشاهي الطاغوتي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية زادت الحركة الصهيونية نشاطاً، واستطاعت الصهيونية أن تحصل على اعتراف دولي بمشروعيتها عندما أصدرت الأمم المتحدة في ٢٩/ ١٩٤٧/٩ قراراً بتقسيم فلسطين، وقد أحدث قرار التقسيم ـ كما هو معروف ـ ضجّة في العالم الإسلامي، وفي إيران كان آية الله السيد أبو القاسم الكاشاني (قدس سره) يتزعم الحركة الجماهيرية آنذاك، فأصدر في ١٩٤٨/١/١ بياناً أوضح فيه للجماهير الإسلامية المسلمة حجم المأساة وعمق الفاجعة وشدة الخطر المحدق بالمسلمين جميعاً، وليس بالعرب وحدهم.

والتهب الشارع الإسلامي في إيران بالتظاهرات والاحتجاجات ضد بريطانيا دعماً للشعب الفلسطيني، في حين كانت حكومة الشاه الإيرانية تعارض تصاعد الحماس الجماهيري بسبب ارتباطها ببريطانيا.

كما دعا المرجع الديني آية الله العظمى السيد البروجردي (قدس سره) إلى تأييد نضال الشعب الفلسطيني ودعمه، وتواصلت بيانات العلماء الآخرين وبرقياتهم بهذا الشأن، وأرسل آية الله العظمى الخوانساري (قدس سره) رسالة إلى رئيس الوزراء الإيراني دعاه فيها إلى ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومساعدته في المحنة التي يمر بها. كما أصدر فتوى بجواز صرف الأموال والحقوق الشرعية لدعم الشعب الفلسطيني.

وفي عام ١٩٥٠ اعترفت الحكومة الشاهنشاهية بالنظام الصهيوني، وأقامت معه علاقات تجارية ودبلوماسية، وكشفت علناً عن وجهها الحقيقي، فعمت التظاهرات طهران وقم، حيث انطلقت مسيرات عظيمة من جموع المصلين بعد أداء الصلاة في المدرسة الفيضية بإمامة آية الله العظمى السيد الخوانساري (قدس سره)، الذي اعتبر القرار خيانة للإسلام والمسلمين.

---

(٣) شهدت من عام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ هدوءاً نسبياً بسبب التسوية النهائية لأمر الانتداب في عصبة الأمم.

وفي مرحلة النكسة وحرب عام ١٩٦٧ كانت مواقف علماء الإسلام والشعب الإيراني المسلم مشهودة، وكان أبرزها موقف الإمام الخميني (قدس سره) وقد أصدر آية الله العظمى مير سيد علي البهبهاني (قدس سره) فتوى بتحريم العلاقات مع المغتصبين جاء فيها: «. . . يجب على جميع المسلمين الامتناع عن إقامة علاقات مع اسرائيل وعملائها». كما أصدر آية الله العظمى السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي (قدس سره) بياناً بالمناسبة.

لقد قام علماء الإسلام في إيران بدورهم في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم، وطالبوا بقطع العلاقات مع اسرائيل، حيث ان نظام الشاه كانت له علاقات قوية معها آنذاك. ولم يكتف نظام الشاه بهذا الحد في عدائه لعواطف الشعب المسلم، بل بادر إلى دعوة الأمريكيين والبريطانيين المقيمين في الدول العربية إلى إيران، حتى امتلأت فنادق طهران بهم(٤)، كما سارع نظام الشاه إلى استقبال الجرحى الصهاينة في الحرب لمعالجتهم في المستشفيات الإيرانية نكاية بعلماء الإسلام والجماهير المسلمة التي تصاعد غضبها ضد الصهاينة. وهكذا استمر الشعب المسلم في إيران في عدائه للصهيونية حتى انتصار الثورة الإسلامية المباركة عام ١٩٧٩، واستلام الشعب المسلم بقيادة السيد الإمام الخميني الكبير (قدس سره) السلطة ومؤسساتها، حيث أخذت القضية الفلسطينية منعطفاً آخر، وقد أدرك الشعب الإيراني المسلم وقيادته العلمائية الدور التخريبي القذر الذي لعبته اسرائيل في إيران، حيث اتخذت من إيران بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ معبراً ومحطة لنقل يهود العراق وترحيلهم إلى اسرائيل. وقد حرص الشاه على إقامة علاقات وتحالف استراتيجي مع الصهاينة من خلال التعاون الأمني والاستخباراتي العسكري والاقتصادي، وهذه من أهم عوامل تأجيج ثورة الشعب الإيراني المسلم على الشاه والإطاحة به، لرفض هذا الشعب المسلم لمثل هذه العلاقات التي تضر بإخوانهم العرب المسلمين.

ثالثاً: اهتمام الثورة وقادتها بالقضية الفلسطينية

لم تكن المسافة الواسعة التي تفصل بين إيران وإسرائيل كافية لمنع «بيغن» من التلويح والإشارة في أحاديثه وتصريحاته فور انتصار الثورة الإسلامية بأن عصر الظلمات الصهيوني قد بدأ. والذي أدهشه أكثر هو وصول أول وفد من الخارج إلى عاصمة الثورة الإسلامية من المقاومة الفلسطينية، لتسلم مفاتيح مبنى «سفارة اسرائيل». وفي هذا الاجراء أكثر من مغزى أهمها تأكيد معنى الترابط الكبير بين الثورتين الإسلاميتين في إيران وفلسطين. فإسرائيل في نظر مفجر الثورة الإسلامية كيان سرطاني استباح خيرات إيران، وانتزع مقدسات المسلمين في فلسطين.

وكانت الصهيونية الأفعى السامة التي أفرزها التعصب اليهودي الحاقد لتضرب أمن

---

(٤) نهضت إمام خميني، ط طهران، ص ٢٣٣.

الإنسانية، وتفرز سمها في مناحي الحياة، وانها وليدة الحقد والحقارة، والمصارع الإنسانية، والجشع المادي وكل ما في قاموس الشر من تعابير، كل هذا وغيره أدركه الإمام مبكراً، فراح يعمل على ضربها بشتى وسائله، بأفكاره، ومحاضراته، وتربيته، وأخيراً بثورته التي بدأت بخطوات تطويق الصهيونية وتجميع القوى ضدها، وضرب أوكارها، وكشف القناع عن عملائها، وإعداد الأمة للانقضاض عليها.

يقول الإمام (قدس سرّه): «ذكّروا الناس دائماً بخطر اسرائيل وعملائها، وكذلك ذكّروهم في مجالس عزائكم المصائب التي حلت بالإسلام والمراكز الفقهية والدينية وبأنصار الشريعة السمحاء»، وحول هذا الموضوع «التذكير الدائم بالأراضي الفلسطينية الإسلامية السليبة» حدد الإمام يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان المبارك وأسماه «يوم القدس» كي يكون داعياً للنهوض والقتال ضد اسرائيل الغاصبة للقدس.

ومنذ عام ١٩٦٢ حتى رحيله «رضوان الله عليه» عام ١٩٨٩ ما انفك يعادي الصهيونية ويعمل بكل جهده ضدها ويعلن براءته وبراءة الشعب الإيراني المسلم من حلفائها: «يا شعوب العالم، اعلموا أن شعبنا يعارض التحالف مع اسرائيل، وإن حلفاء اسرائيل ليسوا منا، وليسوا من شعبنا».

وقد خاطب سماحته رؤساء الدول الإسلامية والعربية والعالم أجمع بكل صراحة عام ١٩٦٣ بالقول: «إن علماء الإسلام وشعب إيران المؤمن والجيش الإيراني الأبي يرتبطون بوشائج الأخوة الحقّة مع الشعوب العربية والدول الإسلامية المتحررة، يشاركونهم همومهم في السراء والضراء، ويعلنون استنكارهم وشجبهم لتحالف السلطة الملكية مع اسرائيل عدوة الإسلام وإيران. لقد أعلنتها واضحة وليخطط عملاء اسرائيل لاغتيالي...»(٥).

ومثلما قلنا، فإن الإمام شخّص الداء مبكراً حين قال عام ١٩٦٤: «إن كل مصائبنا اليوم هي من أمريكا، وإسرائيل، فإسرائيل جزء من أمريكا»(٦).

وخلال عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ وجّه سماحته نداءً مهماً بشأن التصدي للصهاينة جاء فيه: «... يجب على الدول الإسلامية وشعوبها الأبيّة على اختلاف قومياتها ولغاتها أن تتوحد وتبذل كل جهودها وإمكانياتها من أجل اقتلاع هذا الكيان الغاصب المعتدي...»(٧).

وحول إحراق المسجد الأقصى وتجديد بنائه صرح سماحته بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩ لوكالة الأنباء العراقية بقوله: «لا يجب إعادة بَناء المسجد الأقصى ما دامت اسرائيل محتلة لفلسطين، كي تبقى جنايات وجرائم اسرائيل حيّة وظاهرة

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٧.

للمسلمين، مما يبعثهم على التحرك والعمل على استعادة الأراضي والمقدسات الإسلامية...»[٨].

كما وجه سماحته نداءً في العام ١٩٧١ إلى حجاج بيت الله الحرام جاء فيه: «... فكروا في تحرير أرض فلسطين من مخالب الصهيونية عدوة الإسلام اللدود، ولا تغفلوا عن مساعدة الفدائيين المقاتلين في سبيل تحريرها...»[٩].

وفي ١٩/٢/١٩٧٩ صرح الإمام بموقف الجمهورية الإسلامية من القضية الفلسطينية مخاطباً عرفات: «... ما زالت نظرتنا إلى فلسطين كما كانت قائمة. وإن شاء الله سننتقل بعد الانتهاء من إصلاح ما أفسده الشاه في بلادنا إلى مواجهة اسرائيل مباشرة».

وبعد انتصار الثورة بأشهر وبالضبط في ٧/٨/١٩٧٩ أعلن سماحته أن تكون آخر جمعة من شهر رمضان المبارك «يوم القدس» ودعا كافة المسلمين أن يعلنوا في هذا اليوم تأييدهم للحقوق القانونية للشعب الفلسطيني المسلم.

وهكذا توالت نداءات وخطب الإمام الراحل (قدس سره)[١٠] بخصوص القضية الفلسطينية رغم كل المؤامرات ضد الثورة الإسلامية، ورغم الحرب المفروضة. وعقدت المؤتمرات العديدة في طهران، وسارت التظاهرات المليونية تأييداً للقضية. ولا يخفى على أحد الدعم المادي والمعنوي الذي قدّمته وتقدّمه الجمهورية الإسلامية للقضية الفلسطينية، وهذا الثبات في الموقف إلى اليوم، رغم تبدل كل المواقف الرسمية للدول العربية وانجرار أكثرها وراء الحلول الأمريكية والغربية، إنما ينبع من كون الخط الذي سار عليه الإمام (قدس سره) والثورة الإسلامية هو خط الأنبياء والرسل ومنهج أهل البيت الذي لا يعرف التراجع والمساومة على الحق حتى لو كلف ذلك تقديم آخر قطرة دم وآخر دينار.

١ ـ العلاقات أول الثورة الإسلامية

لم تكن الحرب التي شنها النظام العراقي إلا جزءاً من مخطط الامبريالية العالمية في مواجهة الثورة الإسلامية، والتخلص من المد الإسلامي العارم الذي أحدثته في المنطقة، لأن الثورة الإسلامية قلبت موازين القوى باتجاه فلسطين بقوة. كما عصفت رياح الحرب العراقية ـ الإيرانية بالموازين وغيرتها ودفعت في النهاية حتى منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتخاذ موقف يميل إلى العراق، كما وتشكلت بعد الانتصار الإسلامي محاور عدة لغرض

(٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٠) كان الإمام الخميني (قدس سره) أول مرجع شيعي يطرح قضية العلاقات السياسية في رسالته العملية، فقد كتب فتاوى عدة بشأن عقد صلات سياسية بين دول العالم الإسلامي والدول الاستكبارية والدول التي تعتدي على المسلمين وأراضيهم وممتلكاتهم.

مواجهة الثورة الإسلامية الفتية، حيث يُعتبر الخطر الإسلامي القادم من إيران في الرؤية الأمريكية ـ الصهيونية مدخلاً مهماً من مداخل تعزيز العلاقات أو انفراجها مع الدول العربية، وذلك على أساس أن التهديد الإسلامي الإيراني يهددها هي الأخرى. ولاحظت اسرائيل التغيير الذي طرأ على الفكر الاستراتيجي لمصر، والدول العربية بأسرها، إذ إن هذا الفكر بات يعتبر أن اسرائيل لم تعد هي الخطر المركزي الذي تواجهه المنطقة العربية، بل الجمهورية الإسلامية الإيرانية. خلاصة القول ان العلاقات العربية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أول الثورة كانت محكومة بالمخطط الاستكباري لإسقاط هذه الثورة(١١).

٢ ـ العلاقات بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية

بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية ونشوب حرب الخليج الثانية، برزت فرصة واسعة لتطوير العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والدول العربية والخليجية على وجه الخصوص، وذلك للموقف الإسلامي الإيراني من أحداث حرب النفط. ولكن هل تستطيع الحكومات العربية واستجابة لمصالحها أن تقول لا لواشنطن ولا للمصالح الأمريكية والمصالح الاسرائيلية؟ حيث ان الهدف الأبعد لواشنطن هو ايهام الدول الخليجية بأن اسرائيل هي الجهة الإقليمية الوحيدة التي يمكنها تأمين «الأمن الخليجي» من «الأخطار الإيرانية المزعومة» التي لم نر لها مصداقاً واحداً منذ انتصار الثورة الإسلامية وإلى اليوم.

وكان موقف الجمهورية الإسلامية موقف الداعم والمساند والمؤيد والمؤازر والحليف والشريك للانتفاضة الفلسطينية، على العكس من مواقف الحكومات العربية التي تراوحت بين متبرّم ومتحفظ. وتحاول الدول العربية حالياً إحراج الموقف الإسلامي الإيراني وإفراده بما يصوره خارجاً عن المنطق، لذا تتسارع وتتكالب على توقيع الاتفاقات وتطبيع العلاقات، وبعد أن يتم ذلك وتقام العلاقات مع الصهاينة سيتوجهون إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإقامة علاقات معها بعد غلق الملف الفلسطيني تماماً، ويبنون علاقاتهم على هذا الأساس، فإذا رفضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذا المنطق فإن بلدانهم ستصبح قاعدة كبيرة للقوات الأجنبية وحتى الاسرائيلية تحت ذريعة الأمن القومي، وهذا ما تريده أمريكا بالضبط لمحاصرة الثورة الإسلامية والمد الإسلامي المتفجر من أعماق الجماهير المسلمة.

رابعاً: التراجع الفلسطيني عن الحق شيئاً فشيئاً

أدى الواقع الذي تجسد بهياكله الثلاثة: المؤامرات الصهيونية، خيانات الحكومات العربية والإسلامية المباشرة للقضية، الخلافات الفلسطينية الداخلية، بالموقف الفلسطيني إلى

(١١) آهارون بارنيع، «صدام ليس المشكلة،» حداشوت، ٢٥/١/١٩٩٣.

المزيد من الانشقاق والاقتتال وإلى المزيد من التراجعات، والذي تُوّج باستسلام عرفات الذي اعتقد أنه غير قادر على تجاوز هذه الهياكل، ولا بد من السقوط في حبائلها رغم كل ما أعطاه الشعب الفلسطيني من دماء في سبيل وطنه، حتى وصل بهم التنازل بالتحول إلى قوات شرطة تعتقل المجاهدين الفلسطينيين، وتزود الصهاينة بالمعلومات عن تواجدهم وأعمالهم وتركيبة أُسرهم.

كان المفروض من عرفات والسائرين معه في خط التسوية أن لا يخضعوا للمناخ السياسي الذي أوجدته أمريكا في المنطقة، إذ أثبت الواقع انخراط عرفات في العملية التساومية والخروج باتفاق غزة ـ أريحا، حيث أخذت الاتجاهات «الثورية» تميل نحو الدعة والراحة والخطابات السياسية بعيداً عن دوي الرصاص والبنادق، ومن ثم نُزع فتيل البارود الفلسطيني، ودُجّن الثائر حتى أصبح أكثر انسجاماً مع المؤتمرات والأضواء والصالونات، حتى رأينا عرفات عام ١٩٧٤ يرفع غصن الزيتون في الأمم المتحدة وهو يستجدي السلام ويصيح: «لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي». ووصل الأمر إلى شرب الأنخاب مع الصهاينة في أغلب العواصم العربية بعد توقيع الاتفاقات الجزئية وإقامة العلاقات الخاصة. ولم يبق في الساحة الفلسطينية سوى الاسلاميين وبعض الفصائل، ولم يبق من العرب سوى الاسلاميين الثوريين في لبنان يقاتلون ويقدمون قوافل الشهداء كل يوم. ومن خلفهم موقف الحكومة الإسلامية الإيرانية الذي يرفض كل الحلول المهينة.

خامساً: الموقف من كامب ديفيد وباقي أنماط التسوية وأثره في العلاقات العربية ـ الإيرانية

سنشير إلى الموقف الرسمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية وسياستها الخارجية:

كان يوم الاثنين ١٩٧٩/٣/٢٦ أي بعد حوالي شهر ونصف من انتصار الثورة الإسلامية في إيران، يوماً تاريخياً في مسيرة الشعب الإيراني المسلم، فقد أصدر قائد الثورة الإسلامية بياناً أعلن فيه استنكاره للاتفاقية الاستسلامية بين مصر و«اسرائيل» وقال: «إن هذه الاتفاقية تعد خيانة للأمة الإسلامية كلها»[١٢]. كما أصدر أمراً إلى الحكومة الإسلامية الإيرانية بقطع علاقاتها بحكومة مصر. وقد خرجت تظاهرات عارمة بالرغم من برودة الجو وهطول الأمطار، وكان رجال الثورة الإسلامية يلبسون الكوفية الفلسطينية تضامناً مع الشعب الفلسطيني. وهذا الرفض الإسلامي للاتفاقية أعطى القضية زخماً وبعداً جديدين، باعتبار أن الموقف صدر من نظام إسلامي ثوري أصيل يعتمد الإرادة الإلهية وإرادة الأمة الإسلامية في قراراته ومواقفه، ولا يمكن لأي نفوذ استكباري سواء كان سياسياً أو عسكرياً أن يؤثر في مواقفه.

(١٢) الاسلاميون والقضية الفلسطينية، ص ١٦٤.

وفي عام ١٩٨١ جاء «مشروع فهد» الذي لم يحمل جديداً، وقد رفضت القيادة الإسلامية وعلى رأسها الإمام الخميني (قدس سره) والشعب الإيراني المسلم هذا المشروع رفضاً قاطعاً.

وجاءت بداية تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٨٧ فانطلقت الانتفاضة الإسلامية للجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة، لتصبح واحدة من الثورات الشعبية الواسعة التي طالما تاقت إليها الثورة الفلسطينية في عمرها، ولتضع الجماهير الفلسطينية أقدامها على الطريق الصحيح، وكان موقف الجمهورية الإسلامية في إيران موقف الداعم والمساند والمؤيد والمؤازر والحليف والشريك للانتفاضة الفلسطينية.

وحين نسلط الضوء على مواقف المرشد الحالي آية اللّه السيد علي الخامنئي نجد أن خط الإمام (قدس سره) مرسوم بكامل أبعاده في مسيرته القيادية على كافة الأبعاد والأصعدة بما فيها القضية الفلسطينية التي أخذت حيزاً كبيراً من مواقفه الدولية والاستراتيجية التي ترشّد مواقف الجمهورية الإسلامية النهائية، كما عكس سماحته خلال أحاديثه مع مختلف فئات المجتمع وشرائحه وخلال لقاءاته كبار مسؤولي الدولة والجيش القضية الفلسطينية معتبراً إياها القضية الأولى للمسلمين. فخلال لقائه المشاركين في الندوة السنوية السادسة لقادة وكوادر حرس الثورة الإسلامية يوم ١٦/٩/١٩٩٣ قال سماحته: «. . . لقد احتفل اليوم أولئك الذين يتخيلون أن قضية فلسطين قد طوت صفحاتها، وأنا أؤكد أن القضية الفلسطينية لن تنتهي أبداً وإن ذلك خطأ محضاً. . . فالشعب الفلسطيني لا يمكن أن يمثله شخص مثل عرفات. . . هل بمقدور الأمة الإسلامية أن تغض النظر عن كل تلك التضحيات التي بذلتها خلال «٤٥» عاماً؟ أم هل ترضى الأمة الإسلامية أن يمثلها حفنة ملوك ورؤساء خونة تكفيهم إشارة من أمريكا ليهبوها كل ما تريد عن يد وهم صاغرون؟. . .».

ومن توجيهات سماحته للأمة الإسلامية والشعب الإيراني المسلم بكل قواه يقول: «إن قضية فلسطين هي القضية الإسلامية الأولى على الصعيد الدولي، واليوم إذ يعمل كفاح الشعب الفلسطيني تحت لواء الإسلام على سلب النوم والراحة من جفون الدويلة الصهيونية الغاصبة وحماتها، فإن من أكبر واجبات الشعب والحكومة الإسلامية في إيران، وكل الشعوب والدول المسلمة دعم هذا الكفاح، فإن الغدة السرطانية إنما يمكن اجتثاثها وانقاذ العالم الإسلامي من أخطارها بهذا الأسلوب لا غير. . .».

سادساً: تقويم للواقع ونظرة إلى المستقبل

إن الاستعمار خلال تسلطه المقيت على البلدان العربية واجه مسألة العروبة بطريقتين:

الأولى: هي شحن العرب بالعنصرية من خلال اضفاء طابع الأصالة على العروبة كي تكون حاجزاً فاصلاً بين العرب وغيرهم من شعوب الأمة الإسلامية.

الثانية: تحقير العرب والاستهانة بهم وذلك بفرض العملاء المكلفين بتحطيم تلك الثقافة الإسلامية التي هي قوام العرب.

إن صنائع الاستكبار العالمي في المنطقة العربية مارسوا خلال إدارتهم للشؤون السياسية والثقافية هاتين الطريقتين معاً، ولا يزالون يواصلون العمليتين: عملية اذلال العرب أمام الغزاة السياسيين والاقتصاديين والعسكريين والثقافيين، وعملية تعميق الفواصل باسم العروبة بين هذا الجزء من أمتنا الإسلامية الكبرى وبقية الأجزاء. وفلسطين جزء من جسد الوطن العربي الإسلامي، فسلبوها من أصحابها وأبنائها وسلموها إلى عنصريين يعتبرون العداء للعرب من مبادئهم، وكل الذين ساروا بنحو من الأنحاء على طريق ما يسمى بالتطبيع مع الصهاينة ومهادنتهم، فإنهم يعطون الضوء الأخضر للاستكبار العالمي كي يستمر في هذا التحقير.

لقد لعب الاستكبار لعبته في الوطن العربي في محاولة لاحتواء التوجه النضالي الثوري والالتفاف وراء التألق الثقافي والموقعية الدينية لخدمة سلطات ثورية مزيفة يمسك الاستعمار بمراكز الثقل فيها ويوجهها توجيهاً علمانياً يخدم الأهداف البعيدة للاستعمار في المنطقة، واستطاع خلال سنوات من العمل الثوري المزيف أن يؤسس تياراً قومياً علمانياً يستخدم الدين والثقافة والأدب واجهة له في العمل، حتى راجت بضاعته وأصبحت مصر أم القومية العربية. والدليل على ذلك هو النجاح الكبير في جعل المُتبنّى الرئيسي لحركة مصر في المنطقة هو القومية العربية، ولذا رأينا كيف انتشرت الحركات القومية في جميع البلدان العربية بقيادة مصر... وبعد توجيه أنظار العرب نحو مصر وإعطائها الموقع القيادي للأمة العربية في قيادة نضالها ضد العدو الصهيوني الغاصب لفلسطين، وبعد أن بلغ استقطاب مصر للعرب قمته ومن موقع الصرح الشامخ والأمل الكبير في تحقيق أحلام العرب والمسلمين في تحرير فلسطين يلعب الاستعمار لعبته في تقويض هذا الصرح الشامخ، وتبديد ذلك الحلم الكبير في نظر الشعوب ودول المنطقة... والأنكى من ذلك أن يتم هذا التقويض بصورة تُقبر فيها كل إرادة في النهوض من جديد، وتعبئة الإرادة الشعبية لإعادة الأمل العتيد في تحرير فلسطين من يد الاستعمار والصهيونية العالمية... كانت هذه الصورة القاتلة هي حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ التي أنهت المارد العربي بقيادة مصر في ستة أيام... وبهذا تصبح دويلة اسرائيل اللقيطة أقوى دولة في المنطقة بالمقاييس السياسية المعلنة للرأي العام العالمي والعربي، وحسب الخطة، يجب أن يحل اليأس في نفوس الشعوب الإسلامية والدول العربية أمام قوة العدو الصهيوني وقدرته على البقاء والسيطرة، خاصة وأنها فقدت محط آمالها ومركز الثقل في حركتها بانهيار القدرة العسكرية والسياسية لمصر.. كانت هذه المرحلة الأولى من مخطط الاستعمار ولعبته الدولية في المنطقة.. أما المرحلة الثانية فهي تكريس حالة الانهزام والانهيار والتسليم بالأمر الواقع إلى مستوى أن تكون مصر قلب الأمة العربية وقائدة حركتها النضالية عبر عشرات السنين هي أول دولة تلقي بالسلم لإسرائيل اللقيطة وتعترف بها كدولة ذات سيادة وسلطة، بل وترفع علمها الصهيوني على أراضيها.. وجاءت الخطوات متتابعة من قبل الاستعمار وعملائه في

المنطقة لتكريس هذا الاستسلام سياسياً وإعلامياً. . . وبعد الانتصار الإسلامي العظيم في إيران وانتشار لهيب ثورته العارمة في المنطقة التي أجبرت الاستعمار على التراجع خطوات كبيرة إلى الوراء، وراح يعيد حساباته من جديد لأن إرادة شعبية إسلامية رافضة وتياراً جماهيرياً أقوى من الاستعمار والحكومات في المنطقة بدأ يلوح بانفجار هائل[١٣].
وسقطت الحواجز الاستعمارية القائمة بين العرب ومئات الملايين من المسلمين الناطقين بالتركية والفارسية والأوردية وسائر اللغات الآسيوية والافريقية والأوروبية، هذه الحواجز التي أرادت حصر القضية في إطار العالم العربي لغرض تحجيمها ومحاصرتها بعد ذلك داخل هذا العالم، والهدف حجب المسلمين من غير العرب بحواجز سلطوية وإقليمية.
وقد لاحظنا كيف عملت الولايات المتحدة بعد انتصار الثورة الإسلامية على الاسراع بخطوات الانسحاب الاسرائيلي من سيناء لتحقق خطوة في طريق الحل السلمي والاعتراف الرسمي بحدود «اسرائيل» ولتحفيز الدول العربية الأخرى على الاتفاق مع «اسرائيل» والمساهمة في تقوية العراق إقليمياً ودولياً ليقف سداً بوجه مد الإسلام وغلق بوابة الوطن العربي، وذلك وفق حساباتهم الميكانيكية والمادية، رغم ادراكهم أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس من ايديولوجيتها واستراتيجياتها تصدير شعاع زائف خلف طلقة مذنّبة، كما ان الاستكبار نفسه يدرك، كما تدرك الجمهورية الإسلامية، أن الشمس إذا أشرقت فمن غير الممكن اغتيالها، أما شعاعها فلا تشعر المدن والأرض والبحار إلا وقد غمرها فجأة بفرح بعد انتظار قسري داخل الظلمة.

ولعل التحجر والانغلاق على الحسابات الميكانيكية الذي أصيبت به أمريكا وكل العالم المادي، وجهلهم المطبق بالقوانين الجديدة التي تتعامل بها الثورة الإسلامية المعاصرة ـ قوانين النصر الإلهي للشعوب الإسلامية الثائرة، وقوانين الانتصار الساحق للدم والشهادة في سبيل الله على سيوف ومدافع الطغاة المستكبرين ـ ذلك التحجر وهذا الجهل هما السبب الحقيقي لاندحاراتهم المتوالية وإخفاقهم المتواصل في محاولاتهم وخططهم الرامية إلى اخضاع العالم الإسلامي لسيادتهم وتركيعه لإرادتهم. . والاستمرار بهذه المنهجية الميكانيكية هو الذي سيكرس هذا الاخفاق ويحيلهم إلى سجل التاريخ القديم[١٤].

نعم. . لقد جاءت الثورة الإسلامية لتدق المسمار الأخير في نعش الشعارات «القومية» التي صنعها الاستعمار في القرن التاسع عشر لمواجهة (مشروع الوحدة الإسلامية) الذي طرحه السيد جمال الدين الافغاني، ولتلغي كل الحدود والاستقلالات المزيفة والدساتير التي زرعها الاستعمار في المنطقة، فأصبح منطق الإسلام السياسي يواجه الطرح القومي الذي طحن شعوب المنطقة لعدة عقود من السنين، فمن السيد جمال الدين وحتى اقبال اللاهوري ومحمد عبده وآية الله البروجردي، حتى الثورة الإسلامية بقيادة

(١٣) فؤاد كاظم المقدادي، البعث يحترق، ص ٧٦ ـ ٧٨.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١١.

الإمام الخميني تشكلت عناصر الوحدة الإسلامية، خصوصاً بعد التفاف الشعوب المسلمة مع أفكار ومبادئ الثورة العملاقة، ومنذ الانطلاق شهدت بلدان المنطقة انتفاضات شعبية ومعارضة جماهيرية، بل مسلحة استطاعت أن تنزل إلى الشارع، وذلك لعودة عامل الثقة إلى النفوس، وإمكانية بناء دول إسلامية عصرية تملأ الدنيا حضارة وطمأنينة.

لقد كانت أفكار الإمام الخميني (قدس سره) الواضحة والعميقة في آن واحد هي المحرك الأساس ومحور المشروع الإسلامي السياسي بصدد القضية الفلسطينية، واضحة لكونها سهلة الألفاظ يسيرة الفهم حتى لدى أبسط الناس وأقلهم وعياً، وعميقة لأنها تستهدف تنحية كل المشاريع والأطروحات الاستسلامية مهما تغيرت ألوانها أو تبدلت أسماؤها. وهذه المحاور هي التي تبنتها الاستراتيجيا الخارجية لإيران المسلمة في الماضي والحاضر، وستتبناها في المستقبل. ويمكن تلخيص وايجاز المشروع السياسي للثورة الإسلامية لحل القضية الفلسطينية بالنقاط التالية:

١ ـ نقل قرار المواجهة من أيدي الحكومات إلى الشعوب المسلمة ومنظماتها الجهادية التي لا بد أن تأخذ دورها في الساحة السياسية عامة، والمشاركة في قرار التحرير خاصة.

٢ ـ نبذ كل الحلول والمشاريع التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل ولو تلويحاً، أو الابقاء عليها، واعتماد تفجير طاقات الأمة الإسلامية باتجاه الحل العسكري والمقاومة الشعبية.

٣ ـ نبذ الخلافات والتفرقة، والالتفاف حول محور تحرير الأراضي المغتصبة.

٤ ـ ان اجتماع عناصر الحل الإسلامي لتحرير فلسطين وتنفيذها يهدف بالإضافة إلى نقل المعركة من الأطر القومية والمحلية إلى دائرة العالم الإسلامي الواسعة ودائرة الاستضعاف الأوسع منها[١٥].

لقد أصبحت الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم وبقيادة المرشد آية الله السيد علي الخامنئي ـ حفظه الله ـ مصدر القرار السياسي أو الرأي الإسلامي الذي ينتظره المسلمون بصدد أي مشروع أو مخطط، ولعلها البلد الوحيد الذي يؤمن بحقيقة الكفاح المسلح واستعداده لخوض معارك من أجل فلسطين، وهذا ما أكده ويؤكده دائماً المرشد ـ حفظه الله ـ حيث يقود الأمة باتجاهين منسجمين في آن واحد وهما: البناء الفكري للمسلمين والاستعداد الدائم لاحتمال وقوع الحرب مع أعداء الإسلام في كل لحظة. وقد استقطبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أفكار وآراء كل الشعوب المسلمة برفضها لكل الحلول الاستسلامية، واعتمادها في علاقاتها مع الحكام على ميزان الاقتراب والابتعاد من هذه الحلول.

ـ والحمد لله رب العالمين ـ

---

(١٥) **الاسلاميون والقضية الفلسطينية**، ص ١٢٥ ـ ١٥٧ بتصرف.

المناقشات

١ ـ عبد الباري عطوان

أعتقد أنه بعد انتهاء اسرائيل من اختراق الوطن العربي من خلال معاهدات سلام واتفاقات مع الفلسطينيين، بدأت الآن تتجه إلى إيران لضربها، وتجد دعماً أمريكياً كبيراً في هذا الإطار. فالاستراتيجيا الأمريكية ـ الاسرائيلية تقوم على أساس عدم وجود قوة إقليمية كبيرة وفاعلة بالقرب من آبار النفط، والنشوء الملموس للقوة الإيرانية يتعارض مع هذه الاستراتيجيا، ولذلك فإن جر إيران إلى حرب جديدة لتدمير هذه القوة على غرار ما حدث مع العراق لم يعد مستبعداً.

أما بخصوص الموقف الإيراني الرسمي الراهن تجاه القضية الفلسطينية الذي يقوم على عدم معارضة اتفاق اوسلو وعملية التسوية، فهو موقف غامض وغير مفهوم، فليس هناك أسهل من الرفض وإدارة الظهر لقضية ما، ولكن التحدي الحقيقي هو في العمل ووضع برامج بديلة مضادة لافرازات التسوية المفروضة.

إن الخلل في اعتقادي، ليس في أوسلو فقط، بل الخلل في الظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية التي أفرزت الاتفاق. وتتحمل إيران مسؤولية كبيرة في هذا الإطار تماماً مثلها مثل أية دولة عربية أخرى. نريد أن نتحالف مع إيران، ولكن على أي أساس ووفق أي تصور؟ وفق برنامج عملي محدد ومدروس، أم وفق مفهوم اللامبالاة، والوقوف موقف المتفرج؟!

هناك ٦٥٠ مليار دولار تستثمر في الخارج، من قبل الدول العربية، بينما عمال الأرض المحتلة يتوقون إلى العمل في اسرائيل لبناء المستوطنات وتنظيف مراحيض اليهود.

يتطلب إفشال اتفاق اوسلو آلية عملية، لما قبل الاسقاط ولما بعده. فاللافت أننا لم نسمع أو نقرأ عن أي برنامج عملي للذين يريدون إسقاط اوسلو حول كيفية إدارتهم الصراع بعد سقوطه. مثلاً، هل هناك قاعدة عربية جاهزة ومهيأة لانطلاق عمل عسكري؟ وهل هناك قدرة مالية وإعلامية وسياسية لدعم انتفاضة في الداخل؟!

أنا أعتقد أن اتفاق اوسلو المليء بالثغرات والعيوب، خلق واقعاً فلسطينياً على الأرض. وبغض النظر عن ضعف هذا الواقع وهشاشته فهو أفضل من لا شيء،

خصوصاً هذه الأيام ونحن نتابع عمليات الطرد المتواصلة والمنظمة للفلسطينيين من ليبيا ودول عربية أخرى، وإغلاق جميع الدول الأبواب في وجوههم.

إن عملية النضال عملية مستمرة، ولن تتوقف عند أوسلو. والشعب الفلسطيني الذي تتفاقم معاناته، والذي بات واعياً لكل ما يجري، يجب عدم التعامل معه كشعب قاصر غير مبدع ومبتكر لوسائل النضال والمقاومة.

إن إيران تستطيع أن تقود تياراً عربياً إسلامياً قوياً لمواجهة اسرائيل ومخططات أمريكا، ولكنها يبدو، ولأسباب داخلية، لا تريد ذلك، وحتى تريد فإن الصورة ستكون مختلفة كلياً.

٢ ـ علي شمس أردكاني

أنا أُخطّئ الذين يقولون بأن دول الخليج الفارسي، بما فيها إيران، ليس لديها مصلحة وطنية في الاهتمام بمصير فلسطين والفلسطينيين. شئنا أم أبينا، ان الكتلة الصهيونية والذين خلقوها والذين يدعمونها، يعتبرون مواردنا وأرضنا ومياهنا وسماءنا جزءاً من أمن الدولة الصهيونية. انهم يطالبون حتى بالحصول على حصة في مواردنا، كما لو كانت ملكاً لهم، ولهذا يصرون على إقامة علاقات اقتصادية قبل التطبيع. وعندما يطالبون بحصتهم في مواردنا، انهم يقصدون بترولنا وغازنا ومياهنا. لسوء الحظ ان الدولة التركية العلمانية مستعدة لإعطائهم المياه، على رغم أننا سمعنا كيف أن دولة عربية مهمة تمدح تركيا في كتبها المدرسية لدعمها للإسلام.

إن الضغوطات على جمهورية إيران الإسلامية من قبل اللوبي الصهيوني في العالم بأسره لها أبعاد عديدة ومخطط لها بطريقة ذكية لدرجة أننا أنفسنا نقع في الفخ. نحن نعلم كيف يشوهون صورة إيران في الاعلام الغربي، وكيف تجد هذه الصورة المشوهة مكانها في معظم الاعلام العربي واعلام العالم الثالث. ولقد أشار إلى ذلك البارحة د. فهمي هويدي.

إذاً حتى لو تجاهلنا الصهاينة، فإنهم لن يتركوننا في سبيلنا. هذا ما يهدد فعلاً الأمن الوطني للجميع، أفراداً وجماعة. ولكي ينجحوا في عملهم يريدوننا أن نختلف حول أمور غير مهمة شهدنا على بعض منها هنا، والتي لا ينجم منها إلا تغذية الكراهية بين الشعوب.

٣ ـ جواد الحمد

هناك مسألتان جامعتان بين العرب والإيرانيين:

أ ـ العمل على تحرير فلسطين ودعم القضية الفلسطينية.

ب ـ مقاومة الهيمنة والسيطرة الأمريكية الصهيونية على مقدرات الأمة العربية الإسلامية وقرارها السياسي والاقتصادي.

وموضوع الطرح الأساسي هو الاستفادة من قضية فلسطين كقضية جامعة بينهما.

والسؤال هو كيف تكون القضية الفلسطينية عنصراً ايجابياً في بناء العلاقات العربية ـ الإيرانية؟

يمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد استراتيجيا مشتركة أبرز ملامحها:

أ ـ اعتماد القضية الفلسطينية كقضية مركزية أولى للعرب والإيرانيين، على قاعدة استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه كافة، بما فيها العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، ومواجهة المشروع الصهيوني الأمريكي للسيطرة والهيمنة على الأمة ومقدراتها.

ب ـ توفير الدعم الإعلامي والسياسي والمادي المشترك للقوى الفلسطينية التي تعمل وفق هذه القاعدة لتحرير فلسطين ووقف الزحف الصهيوني واختراقه الأمة العربية والإسلامية.

ج ـ تشجيع ودعم الثقافة والفكر والبحوث التي تخدم القضية الفلسطينية في الجانبين، وتنفيذ أعمال مشتركة تفشل التطبيع مع الصهيونية في بقاع العالم العربي والإسلامي.

د ـ العمل على بلورة جبهة عربية ـ إسلامية تبدأ نواتها عربية ـ إيرانية، لمواجهة الإرادة الجبرية التي تفرض على المنطقة اليوم لإغلاق ملف قضية فلسطين.

هـ ـ مقاومة برامج العزل والتشويه والفتن والوقيعة التي يحاول البرنامج الأمريكي ممارستها في ما بين الدول الرافضة أو المتحفظة على التسوية وبين الدول المشاركة أو الداعمة لهذه التسوية، بما في ذلك محاولات إشعال الحرب الأهلية بين أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفق هذه التوجهات نفسها.

و ـ العمل على إبراز البعد الإسلامي لقضية فلسطين لاعتبارات الأرض والمقدسات، وطبيعة أهداف المشروع الصهيوني وتوجهاته، وذلك من خلال تعميق ارتباط الشعب الإيراني بالقضية من خلال هذا البعد، ومماثلة ذلك في أرجاء الوطن العربي ذاته.

٤ ـ سيار الجميل

لقد قرأت لـ د. أحمد صدقي الدجاني منذ أكثر من ربع قرن، وكنت ولم أزل معجباً بما كتبه عن السنوسيين والفلسطينيين، وما كنت لأتكلم الآن لولا تعليقكم في بداية محاضرتكم حول «الحدود». فاسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات.

أ ـ انكم تدركون ـ ولا شك ـ مقومات أية «أمة». فالأمة القومية هي غير الأمة الدينية، ناهيكم عن اختلاف ما تحتويه أية «أمة» من عناصر وركائز وأساسيات وتطلعات وهموم وأهداف. . . الخ.

ب ـ لا بد من التأكيد ـ هنا ـ على أن «الحدود» في هذا العصر هي المعتمد عليها في الجغرافيا السياسية، إذ انتهى ذلك العصر (أو العصور) التي اعتمدت الدول القديمة فيها على «التخوم». وهذا ما أوضحته في القسم الأول من ورقتي البحثية في هذا

الصباح. إن من أهم ما يؤخذ في الاعتبار اليوم: القوانين الدولية والمصالح الإقليمية.

ج ـ إذا كان مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ قد رسم «الحدود» لدول العالم عند مطلع هذا القرن، فقد غدت الكيانات السياسية المعاصرة واقعاً جغرافياً. السؤال: هل نحن صنعناه؟ الجواب: لا، إلا في ما يخص دخول بعض الشخصيات العربية قاعة مؤتمر الصلح في فرساي.

د ـ ما يفيدنا اليوم هو البحث عن أجوبة عن تساؤلات يفرضها علينا الآتي من الزمن. فإذا كان هناك مشروع جديد اليوم لتجزئة المنطقة الشرق ـ أوسطية من جديد، فلا أعتقد أن أبناءه سيشتركون في صنعه. فماذا ستقول الأجيال القادمة عنا؟ فضمن مشروع النظام الدولي القادم ثمة نظريات ستطال تطبيقاتها المشرق العربي وتركيا وإيران.

٥ ـ محمد السيد سليم

أعتقد أن البحثين المقدمين إلى هذه الجلسة قد قدما معلومات مفيدة عن الجوانب التاريخية للعلاقات العربية ـ الإيرانية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولكنهما لم يتعرضا إلى السياسة الإيرانية الراهنة تجاه القضية الفلسطينية، وآثار تلك السياسة في العلاقات العربية ـ الإيرانية في المستقبل. وأريد في هذه المداخلة أن أوضح هذا الجانب لأنني أعتقد أنه لا يمكن بناء تفاهم عربي ـ إيراني إذا لم نفهم الحقائق الراهنة. فقد حدث تحول في السياسة الرسمية الإيرانية في اتجاه «التعايش» مع التسويات السلمية في الشرق الأوسط. فقد اعتبر الرئيس الإيراني رفسنجاني أن قيام الحكم الذاتي الفلسطيني إلى جانب الحكم الاسرائيلي هو خطوة ايجابية «نحو الهدف النهائي»، كما أشار سفير إيران في ألمانيا إلى أن بلاده لا تعارض السلام في الشرق الأوسط. وهناك تيار من المثقفين الإيرانيين يؤيد هذا التوجه. بيد أن هناك تياراً آخر في إيران، تعبر عنه قيادات الثورة الإيرانية، يعارض التسوية السياسية للقضية الفلسطينية. وهناك أقوال لآية الله خامنئي ومحسن رضائي، القائد العام لجيش حراس الثورة، وكتابات في مجلة **جمهوري إسلامي** ترفض التسوية السياسية وتطالب بـ «تحرير فلسطين».

وأود أيضاً أن أعقب على بعض المعلومات التي أشار إليها أ. هاني الحسن الذي عقب على البحثين. فقد أشار إلى أن الجمهورية الإسلامية في إيران قد قطعت علاقاتها مع مصر على رغم أن إيران كان لها ديون على مصر مقدارها ٢ مليار دولار في ذلك الوقت، موضحاً أن ذلك مؤشر لعمق التزام إيران بالقضية الفلسطينية. ولا أعتقد، من حيث المبدأ، أن هناك ما يدعو إلى الفخر والاشادة بقيام دولة إسلامية بقطع علاقاتها مع دولة إسلامية أخرى للاختلاف في التعامل حول القضية الفلسطينية. ففضلاً عن أن هذا القرار لم يفد إيران أو الفلسطينيين في شيء، فإنه، بعد مرور خمس عشرة سنة على القرار الإيراني، كان من الضروري على أ. هاني الحسن أن يقرر ما إذا كان من المفروض على إيران آنذاك أن تستمر في علاقاتها وحوارها مع مصر بدلاً من قطعها، وهو مبدأ سلبي في العلاقات بين الدول الإسلامية. من ناحية أخرى، فقد أشار أ. الحسن إلى أن مصر

كانت مدينة لإيران بـ ٢ مليار دولار، وأعتقد أنه يقصد الاستثمارات الإيرانية. وحتى إذا كان ذلك مقصده، فإن حجم الاستثمارات الإيرانية في مصر لم يصل أبداً في أقصى أوجه إلى ربع هذا الرقم.

٦ ـ أحمد لواساني

أ ـ تقدير صادق للعلَمَين الفلسطينيين المحترمين د. أحمد صدقي الدجاني والسفير هاني الحسن. فالعاطفة والصدق والاخلاص بيّنة جداً في كلمتيهما، إضافة إلى حسن الاستيعاب وبُعد الادراك.

ب ـ قال أحد الاخوان إن إيران لا تفعل شيئاً جدياً وتتصرف على أساس أن السلم الأمريكي ـ الاسرائيلي واقع، وقال آخر (هو د. محمد السيد سليم) إن إيران موافقة على التسوية.

وتعقيباً على ذلك نقول إن الجبهة العربية المتصدعة، وتسليم العرب أصحاب القضية الأولين بحكم السلم الاسرائيلي والسير في رحلة النظام الشرق أوسطي الأمريكي، وكذا التيار الدولي الشامل والصاعق، يجعل إيران غير متمكنة من أن تقف وحدها في مجابهة كل تلك القوة، بل لا بد من تقديرها بأنها لم تسر هي في ذلك الخط التمزقي الضعيف، واستمرت ولو وحدها تقول لإسرائيل وأمريكا وكل من معهما: لا، لا.

ج ـ إن المسيرة السياسية الصلحية بين الأنظمة والحكومات العربية وبين اسرائيل تبدو محققة، ولكن مصائر الأمم لا يقررها الحكام وحدهم. إن واجبنا الآن جميعاً أن نقف في وجه التطبيع الذي هو يجعل استمرار اسرائيل ممكناً.

٧ ـ رضوان السيد

لم يذكر المحاضران شيئاً عن الموقف الإيراني الآن على مستوى الدولة من القضية الفلسطينية. لا شك في عواطف الشعبين العربي والإيراني من القضية الفلسطينية، لكن مواقف الشعوب ليست هي التي تقرر دائماً السياسات الخارجية للدول.

تلخيصاً أتساءل عن الأبعاد الجيوستراتيجية الكامنة وراء السياسة الخارجية الإيرانية ومن ضمن مجالاتها القضية الفلسطينية، بمعنى أن الولايات المتحدة من خلال سياسة «الاحتواء المزدوج» تحاول إخراج إيران من المنطقة أو إنكار دورها ومصالحها عليها، فترد إيران بأشكال مختلفة: بالتوتير في الخليج، والقوة النووية والتسلح، ورفض التسوية في الشرق الأوسط، واستخدام حزب الله في جنوب لبنان، والحركة في آسيا الوسطى والقوقاز.

٨ ـ هادي خسرو شاهي

أ ـ لقد أشار د. سليم بأنه لا فرق بين موقف إيران الرسمي وموقف العرب بالنسبة إلى السلام(!!) في المنطقة، ثم اعترف بأن القائد آية الله الخامنئي والشارع الشعبي يعارض الفكرة... ولعل د. سليم قد نسي بأن كلام القائد وموقف الشعب المسلم في

إيران، هو الموقف الرسمي للدولة، وليس للدولة أي خيار ورأي آخر. أما ما قاله الرئيس رفسنجاني، فلقد كان بمناسبة موقف سوريا تجاه القضية. فقد صرح الرئيس رفسنجاني، بأننا لا نقطع صلتنا الودية والسياسية مع سوريا حتى لو انضمت إلى ما يجري في الساحة باسم «السلام»!.. وصرح مباشرة بعد هذا الكلام، بأننا نحفظ موقفنا في عدم قبول السلام... وليس هناك «سلام» إلا بعد عودة المشردين الفلسطينيين إلى وطنهم وعودة الصهاينة ـ لا اليهود الفلسطينيين ـ إلى أوروبا وأمريكا... وأي مكان آخر قد صودروا منه.

وقد زاد تعجبي في هذه الندوة، من المعلومات والأخبار الناقصة أو الكاذبة، عند بعض الاخوة.. وأعتقد أنهم قد أخذوا هذه الأخبار إما من CNN أو من إذاعة اسرائيل، أو من الذين هم على صلة دائمة مع أمريكا واسرائيل... فلو استمعوا إلى إذاعة الجمهورية الإسلامية، بالعربية لعرفوا كل الحقائق...

أما بالنسبة إلى ديون مصر إلى إيران، فهذا هو الأمر الواقع وقد صرح به المسؤولون في مصر مرات عدة، ولا تزال مصر تدفع أقساط الديون كل شهر... وما ندري لماذا لا يعرف الأخ الدكتور شيئاً عن الموضوع وهو يعيش في مصر؟!...

ب ـ بالنسبة إلى الدعم الإيراني للاخوة الفلسطينيين والذي يثيره الأخ عطوان، لا أستطيع أن أشير إلى نوعية الدعم، ولكن الاخوة الفلسطينيين الموجودين في الساحة، هم يعرفون الحقائق، فليس من الضروري التصريح بالموضوع في ندوة عامة...

ولكن من الضروري أن أشير بأن الدعم للمقاومة الفلسطينية، بشتى فصائلها، مستمر بإذن الله، ونحن فخورون بهذا النوع من التعاون وهذا واجبنا.

٩ ـ هاني الحسن

إنني أود أن أعقب على كلام د. سليم الذي سمع من السيد هادي خسرو شاهي أن رقم المليارى دولار الذي كان استثمارات وديوناً لإيران الشاه على مصر هو رقم حقيقي وأن مصر ما زالت تسدد هذا المبلغ شهرياً، علماً بأن أصل المبلغ ليس مليارين وإنما هو محسوب مع ما ترتب على ذلك من مرابح.

أما بالنسبة إلى مؤتمر كازابلانكا، فأرجو أن أكون واضحاً، إذ إن د. سليم تداخل عليه الموقف، وخوفاً من أن يكون التداخل قد حدث مع الإخوة الآخرين أيضاً، فإنني لا بد من أن أعيد وأوضح أنني لم أقل إن مؤتمر كازابلانكا قد عقد بدعوة وقعها كريستوفر وبيريس ووزير خارجية تركيا، وإنما قلت إنه أثناء انعقاد مؤتمر كازابلانكا وجهت الدعوة إلى عقد مؤتمر على هامش المؤتمر الاقتصادي لبحث الأمن الاقليمي للمنطقة وقعها كريستوفر وبيريس ووزير خارجية تركيا، ولم يوقع عليها أي طرف عربي، الأمر الذي أدى إلى انفجار حرب دبلوماسية وكلامية بين مصر من جهة، واسرائيل وأمريكا من جهة أخرى، حول القدس والتسلح النووي... الخ.

أما بالنسبة إلى ما قاله الأخ عبد الباري عطوان من أن إيران لم تقدم شيئاً إلى القضية الفلسطينية، فليسمح لي بالقول بأن إغلاق السفارة الاسرائيلية وإخراج إيران من الفلك الأمريكي ـ الاسرائيلي والتوقف عن مد اسرائيل بـ ٢٠ بالمئة من حاجاتها النفطية بسعر متدنٍ، كل ذلك وحده ليكفي أن يكون شهادة للثورة الإيرانية في عهد آية الله العظمى الخميني وشهادة يُعتز بها.

أما بالنسبة إلى ما يطالب به الأخ عبد الباري عطوان من تقديم عون إلى الفقراء، فإن تجربتي مع الإيرانيين تفيد أنهم يدعمون وفق رؤية خاصة بهم، وأنا شخصياً أرى أننا لا نريد من إيران أن تقدم إلينا مالاً، وإنما نريد منها سياسة تتضامن فيها مع الموقف السوري ـ اللبناني كسياسة، وتحل مشاكلها مع السعودية والعراق والإمارات، ومقاومة السياسات الأمريكية ـ البريطانية ـ الاسرائيلية للمنطقة، أي نريد بصراحة دورها الإقليمي. فهي بحاجة ماسة إلى العرب، والعرب بحاجة ماسة إلى إيران، وإلا فقدنا جميعاً سيادتنا وأمتنا لصالح الغرب وإسرائيل.

١٠ ـ زامل سعيدي (يردّ)

لقد أوضح كل من حجة الإسلام خسرو شاهي ود. أحمد لواساني، الأمور المتعلقة بالمساعدات المقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاخوة الفلسطينيين، وأشار إلى أن المسؤولين الفلسطينيين الحاضرين في هذه الندوة يعرفون ذلك أكثر من غيرهم.

وإنني أريد إضافة نقطة واحدة حول الموضوع، وهي أن المستشفيات والمستوصفات والصيدليات الخيرية الإيرانية الناشطة في لبنان تقدم خدماتها للفلسطينيين كما هي في خدمة اللبنانيين.

أما في ما يتعلق بالسياسة الإيرانية الراهنة تجاه القضية الفلسطينية والموقف الإيراني مما يسمى بالمسيرة السلمية في الشرق الأوسط، وخصوصاً ما قيل عن أن بعض المسؤولين الإيرانيين قبلوا بما يسمى بمشروع السلام في حين أن بعضاً منهم يعارضه، لا بد من التوضيح بأن هناك التباساً في الاستنتاج من تصريحات المسؤولين الإيرانيين، حيث إن الحقيقة المؤكدة هي أنه لم يقبل أي من المسؤولين الإيرانيين بهذا المشروع، ولكن بعض المسؤولين أعلن أنه سوف لن يحاربه. والهدف من هذا الإعلان والتصريح هو أنه إذا ما اتفقت سوريا مع الكيان الصهيوني، فإن هذا التطور سوف لن يؤدي إلى تدمير العلاقات الإيرانية ـ السورية. إن الهدف من هكذا تصريحات هو تفويت الفرصة على أعداء الأمة الإسلامية الذين يسعون بكل الوسائل إلى تمزيق هذه الأمة وتحقيق الوقيعة بين الدول الإسلامية توصلاً إلى أهدافهم المشبوهة في الهيمنة على منطقتنا.

الفصل العاشر

دراسة مقارنة للمجتمع المدني في كل من إيران والوطن العربي

(الورقة العربية)

رضوان السيد(*)

«. . . واعلموا أن الملك والدين أخوان توأمان لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه. لأن الدين أُس الملك وعماده، ثم صار الملك بعد حارس الدين. . . واعلموا أنه لن يجتمع رئيس في الدين مسر، ورئيس في الملك معلن في مملكة واحدة قط إلا انتزع الرئيس في الدين ما في يد الرئيس في الملك؛ لأن الدين أسّ والملك عماد، وصاحب الأس أولى بجميع البنيان من صاحب العماد. . .».

عهد اردشير، حققه وقدّم له إحسان عباس
(بيروت: دار صادر، [١٩٦٧])، ص ٥٣ ـ ٥٤.

«عندما تصبح الكارزما الدينية أكثر قوة من النظام السياسي؛ فإنها تحاول إخضاعه، إن لم تستول عليه بالكلية. وبما أن الدولة بدورها تدعي لنفسها كارزما خاصة بها؛ فإن ذلك قد يدفع (الجهة الدينية) لاعتبارها عملاً من عمل الشيطان».

Max Weber, *Economy and Society* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1978), vol. 3, p. 1163.

ـ ١ ـ

في مقالة صدرت هذا العام، يسأل باحث إيراني الأصل نفسه[1]: لماذا سارع

(*) أستاذ الدراسات الاسلامية في الجامعة اللبنانية.

(١) Roy P. Mottahedeh, «The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion,» = *Contention*, vol. 4, no. 3 (Spring 1995), pp. 111-112.

الإيرانيون إلى وضع دستور وإعلانه وتطبيقه خلال عام واحد بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩؟ وهل تحتاج «الدولة الإسلامية» إلى دستور؟ ويجيب الباحث نفسه: لا شك أن الدستور ليس بين أولويات الإسلاميين اليوم؛ وبخاصة أولئك الذين يعتبرون أن الشريعة أو القرآن هما الدستور ولا شيء غير. ثم انه لا شك أن الدستور لا يعني في إيران ما يعنيه في البلاد الغربية. لكن الإيرانيين الذين قاموا بأول ثورة في آسيا عام ١٩٠٦م من أجل الدستور، مسكونون بالدستور فكرة وتطبيقاً، ولا يتصورون - بمن فيهم الخميني - امكان العيش الوطني بدون دستور!

والواقع أنه في مطلع القرن العشرين، بل ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، لم تخلُ كتابات ونشاطات النخبات الإسلامية في سائر أقطار العالم الإسلامي من أفكار الدستور والقانون والإصلاح والتنظيمات والدولة[٢]، وإن اختلفت الأولويات حسب ظروف كل بلد أو دولة. ويكفي في هذا المجال أن نذكر مصر والدولة العثمانية وتونس والهند وبلاد الشام. أما إيران فقد انشغلت نخباتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر على التوالي بأفكار: الدولة الوطنية القوية، والخلاص من النفوذ الأجنبي، والإدارة المنتظمة والنظيفة، والحكم الدستوري أو الديمقراطية البرلمانية[٣]. ثم تبيّن لتلك النخبات أن الهدفين الأولين (الدولة الوطنية القوية، والخلاص من النفوذ الأجنبي) كليهما، لا يمكن تحقيقهما أو الوصول إليهما إلا بالحكم الدستوري والبرلمان. وقد يكون من المهم هنا التساؤل عن الكوامن وراء فكرة الدستور: هل كان المعني بها ما عناه الإصلاحيون العثمانيون من واضعي دستور العام ١٨٧٦: سلطة الشعب أو سيادته، بحيث تتحدد بالدستور صلاحيات الحاكم، ويقوم مجلس الشورى - كما سُمي البرلمان في إيران في ثورة ودستور العام ١٩٠٦ - أو (المبعوثان) - كما سُمي البرلمان العثماني - بالرقابة على الحكومة في تطبيق الدستور، وتسيير شؤون الدولة؟ إن المتبادر إلى الذهن من الاسم الذي أُطلق على البرلمان العثماني: (المبعوثان) أن فكرة التمثيل والتفويض - وهي منطلق مبدأ سلطة الشعب أو

= وانظر قراءةً نقديةً للدستور الإيراني الجديد مقارنةً بدستور عام ١٩٠٦، في: Asghar Shirazi, «Die Widersprüche in der Verfassung der Islamischen Republik,» *Occasional Papers* (Berlin), no. 32 (1992).

(٢) قارن على سبيل المثال: Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, ©1980); Uriel Heyd, *Foundations of Turkish Nationalism: The Life and Teachings of Ziya Gökalp* (London: Luzac, 1950); Roderic H. Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964), and Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (Oxford: Oxford University Press, 1979).

(٣) انظر: Amin Banani, *The Modernization of Iran, 1921-1941* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1961), pp. 5-27.

سيادته[٤]، وحقه في إنشاء سلطته والرقابة عليها ـ هذه الفكرة، كانت أوضح لدى الإصلاحيين الدستوريين العثمانيين منها لدى الدستوريين الإيرانيين. لكن على رغم ذلك، فإن الدوافع القريبة كانت واحدة: تحديد سلطات الحاكم وسحب الأمور الإجرائية أو التنفيذية من يده، ووضعها في يد سلطة تنفيذية ونظيفة ومسؤولة أمام البرلمان. وفي ما عدا ذلك فإن الاختلافات في الدوافع البعيدة، والأهداف غير المباشرة، تعود إلى اختلاف ظروف الدولة الإيرانية عن ظروف الامبراطورية العثمانية، وظروف بلد كمصر خاض أيضاً تجربة الحكومة المسؤولة قبل إيران بل والامبراطورية العثمانية[٥]. أما التجربة العثمانية فهي في الأصل تجربة تحديثية بدأت مطلع القرن التاسع عشر، بعد تفاقم أوضاع الجيش، وهزائمه المتكررة أمام القوى الأوروبية والحركات القومية لدى الشعوب الخاضعة للسيطرة الامبراطورية. وقد أدى تحديث الجيش وإدارة الدولة والانفتاح على التجارب العصرية الأوروبية، إلى ظهور بيروقراطية جديدة، ونخبات جديدة، من الضباط والموظفين والتجار والمثقفين، من سائر شعوب الامبراطورية المترامية الأطراف. وقد بدأت تلك النخبات تطالب بالمشاركة في السلطة أو تدعو إلى لامركزية قوية ضمن الامبراطورية أو تطالب بالاستقلال. ولذا فإن الدستور والبرلمان لدى العثمانيين جاء استجابة لعدة احتياجات أو مطالب ما كانت الامبراطورية تستطيع الاستمرار بدونها: الحفاظ على وحدة الدولة عن طريق تساوي الجميع أمام قانون واحد، وإشراك سائر الشعوب والجماعات المكونة للامبراطورية في الإدارة والبرلمان، وإعطاء الولايات والنواحي سلطات تنفيذية تحقق لها فعالية وذاتية مُرضية ضمن الاطار الواسع للكيان التاريخي العثماني[٦]. ولذلك فإن التمثيلية العثمانية ضمن مجلس (المبعوثان) كانت تمثيلية للجماعات والشعوب المؤطرة في الولايات التي سنّها قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤م، بعد أن كان الخط الهمايوني الصادر عام ١٨٥٦ قد شرّع للمساواة والمواطنية العثمانية الشاملة[٧]. وما كانت إيران تواجه المشكلات التي واجهها رجالات النخبة السياسية العثمانية. فقد كانت أدنى إلى

---

(٤) R. H. Davison, «The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire,» in: William Roe Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; 1 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), pp. 93-108.

(٥) قارن بـ: علي الدين هلال، السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧)، ص ٢٦ ـ ٤٣، و Israel Gershoni and James P. Jankowski, *Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1986, ©1987), pp. 3-20.

(٦) Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, pp. 52-80; Davison, Ibid., pp. 93-97, and Hasan Kayali, «Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1876-1919,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 27 (1995), pp. 265-286.

(٧) Davison, *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, pp. 52-80 and 358-408.

الكيان القومي بالمفهوم المعاصر. صحيح أنه كانت هناك أقليات قوية فيها من التركمان والبلوش والأكراد والعرب، لكن الأكثرية كانت وما تزال إيرانية شيعية. وكانت لروسيا وانكلترا وجوه نفوذ وقوة في البلاط وعلى الحدود، لكن تحدي تينك القوتين ما كان يتهدد وجود الكيان الإيراني، بل يسهم في تقوية الاحساسات الوطنية والقومية لدى النخبات(٨). وقد أدى فساد الشاه الإيراني ناصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦) وإسرافه في الإنفاق إلى تصاعد ديون إيران للخارج الأوروبي، وازدياد نفوذ رجال الأعمال الأجانب والحكومات الأوروبية، مثلما صار عليه الحال في مصر في عهد الخديوي اسماعيل؛ لذلك جاءت مطالب النخبات الإيرانية بالدستور ومجلس الشورى للحد من سلطات الشاه وتحديدها، وإصلاح الشأن المالي. أما مطلب الدولة الوطنية القوية فقد كان لتوحيد الولايات المتناثرة، وضرب النفوذ القبلي في الجيش والدولة، والتصدي للتدخلات الروسية في شمال إيران. ومن هنا فإن شأن الدستور والدولة الوطنية في إيران كان شأناً وطنياً قومياً مثلما كان عليه الحال في مصر عشية ثورة عرابي والاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢(٩).

سمى الإيرانيون دستورهم مشروطة. وكان الطهطاوي قد عرّب أولاً الكلمة الفرنسية «La Charte» بهذه الطريقة (الكارت أو الكارتا). ونموذج الدستور الإيراني بلجيكي، فلا يبعد أن تعود الكلمة عندهم إلى الأصل نفسه. لكن ديناميات الأحداث بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٦ أعطت الكلمة مفهوم الشروط أو الحدود، إشارة إلى أن المقصود الاشتراط على الشاه، ووضع حدود لسلطاته. وكان باحثون(١٠) قد ذهبوا إلى أن الفكرة الدستورية التي أثارت حماساً شديداً في البداية، خبا ضوؤها تدريجياً بعد أن تبيّن أنها ذات أصول أجنبية بل إن الضغوط الأجنبية أسهمت في تحقيقها. لكن ذلك لا ينطبق على دستور العام ١٩٠٦ في إيران، ولا على دستور العام ١٩٢٣ في مصر، وإذا شئنا الدقة، فإن ذلك لا ينطبق أيضاً على الدستور العثماني الصادر عام ١٨٧٦ إلا إذا صدقنا

---

(٨) Mansour Moaddel, «Shi'i Political Discourse and Class Mobilization in the Tobacco Movement of 1890-1892,» in: John Foran, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran*, Social Movements, Protest, and Contention; v. 2 (Minneapolis: University of Minneapolis Press, ©1994), pp. 1-20.

(٩) Janet Afary, «Social Democracy and the Iranian Constitutional Revolution of 1906-1911,» in: Foran, ed., Ibid., pp. 21-43.

(١٠) قارن على سبيل المثال: غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، الثقافة القومية؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦١ ـ ٦٣ و٦٨؛ حيدر ابراهيم علي، «المجتمع المدني في مصر والسودان،» ص ٥٠٩ ـ ٥١٠، وعبد الله ساعف، «المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي،» ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ورقتان قدّمتا إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢).

البهلوانيات التي ترويها لنا مراسلات السفير البريطاني كانينغ (Cunning) مع وزارة الخارجية البريطانية حول تسببه في إصدار الخط الهمايوني العثماني عام ١٨٥٦ وما تلا ذلك أو حتى ما سبقه من مراسيم وقوانين(١١). أما في إيران فالأمر شديد الوضوح. في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأ التجار الإيرانيون وبعض الموظفين والمثقفين بتكوين جمعيات سرية شأنهم في ذلك شأن أقرانهم في اسطنبول والقاهرة(١٢). وهناك مبالغة في تأثير البهائيين والماسون في تلك الجمعيات، بل وهناك نظرة إلى هاتين الفئتين بمنظار ما حدث أو ما تطورت إليه الأمور حوالى منتصف القرن العشرين. والحقيقة أن تلك النخبات كانت شديدة التذمر من الإدارة الأجنبية للضرائب والرسوم (Naus البلجيكي)، وفوضى الجيش، وإسراف الشاه في رحلاته وديونه، ومظالم وإجراءات حاكم طهران. وقد أدركت تلك النخبات امكان الضغط على النظام وفوائده مما حدث في قضية احتكار التنباك في التسعينيات، واضطرار الشاه إلى التراجع عن قراره تحت وطأة فتوى المراجع الدينية المحرمة للتدخين(١٣). هكذا التقت مجموعات من التجار والمثقفين ورجال الدين على الاجتماع واللجوء إلى مزار شاه عبد العظيم على مقربة من طهران في ٢٦ نيسان/ ابريل ١٩٠٥، وكان مطلب تلك الجماعة: عزل مدير الضرائب البلجيكي، وحاكم طهران. وعندما لم يستجب الشاه لذلك، وانقضت شهور دونما جدوى، مضت في منتصف كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٥ مجموعة أكبر تضم عدداً من مجتهدي طهران إلى مزار عبد العظيم احتجاجاً مطالبة هذه المرة - بالإضافة إلى عزل البلجيكي - بإنشاء مجلس للعدل. وقد نقل رسالة المجموعة إلى الشاه السفير العثماني في طهران، فقبل الشاه المطلب في كانون الثاني/ يناير ١٩٠٦. فجرّأ ذلك المحتجين الذين تزايدوا عدداً وإعداداً على طرح مطلب الدستور أو المشروطة الذي صاغه لهم السياسي صنيع الدولة، بعد أن كان المثقف يحيى دولت أبادي قد صاغ المطلب الأول المتعلق بمجلس العدل أو هيئته. وفي ٥ آب/ أغسطس ١٩٠٦ قبل الشاه المطلب الجديد وأصدر فرماناً إلى رئيس وزرائه الجديد بتكوين مجلس للشورى (مجلس شوري ملّي)؛ مهمته: «البحث في الأمور الهامة

(١١) A. Cunningham, «Stratford Cunning and the Tanzimat,» in: Polk and Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East*, pp. 245-266.

(١٢) Ervand Abrahamian, *Iran between Two Revolutions*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, ©1982), pp. 57-59; Saïd Amir Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, Studies in Middle Eastern History (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 35-36; Ann K.S. Lambton, «Secret Societies and the Persian Revolution,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 4, no. 1 (1958), and *Middle Eastern Affairs*, vol. 16 (1963).

(١٣) Ann K.S. Lambton, «The Tobacco Régie: Prelude to Revolution,» *Studia Islamica*, vol. 22 (1965), pp. 36-62, and Nikki R. Keddie, *Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891-1892* (London: Cass, 1966).

في الدولة والامبراطورية وحماية المصالح العامة». وجرى انتخاب المجلس في طهران، كما جرت انتخابات لمجالس الولايات والبلديات، وافتتح المجلس دورته الأولى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٠٦[١٤].

عمل المجلس بنشاط بين عامي ١٩٠٦ و١٩١٣: أصدر ملاحق متعددة ذات صبغة تشريعية أو تنظيمية على الدستور، وأنشأ هيئات إقليمية ذات صلاحيات ومنتخبة جزئياً، وأنشأ شرطة وطنية، وأعاد تنظيم الجيش، وقام بمحاولات متعددة لإصلاح الشأن المالي، وأصدر قانوناً لتنظيم ملكية الأرض، واستطاع بالدعم الشعبي الذي أحاط به أن يُفشل محاولتين للشاه محمد علي لاستعادة المُلك إلى أن تمكن أخيراً من هزيمته عسكرياً، وارغامه على المغادرة إلى روسيا[١٥].

بيد أن أهم انجازين للحياة البرلمانية/الدستورية كانا: إقامة سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان، وتشجيع قيام حياة حزبية. ففي العام ١٩٠٧ ظهر حزبان اثنان كان أكثر أعضائهما المؤسسين من رجالات مجلس الشورى: الاعتداليون، والديمقراطيون. ويمثل الاعتداليون بعض كبار رجال الدين، وكبار التجار، وبعض الارستقراطية القريبة من البلاط. ويقال انه كانت لهذا الحزب ميول روسية. أما الديمقراطيون ـ الذين كانون يُتهمون بالميل لبريطانيا ـ فقد كانوا أقلية في المجلس، لكنهم كانوا أكثر فعالية، وبينهم الصحفيون والخطباء والكتّاب، وبعض عناصر الطبقة الوسطى الجديدة. وكانوا يسيطرون على أكثر الصحف التي بدأت تصدر في طهران والأقاليم. وقد كان برنامجهم شديد الجرأة، ويتكون من ثماني نقاط: فصل السياسة عن الدين، والخدمة العسكرية الاجبارية، وتوزيع الأرض على الفلاحين، والحد من صلاحيات السلطة التنفيذية، والتربية الإلزامية، وإنشاء مصرف زراعي، وتفضيل الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، والمطالبة بإلغاء مجلس الأعيان. وقد أدى التحالف البريطاني ـ الروسي خلال الحرب الأولى إلى تضييق الشقة بين الحزبين، وأعطى الديمقراطيين قدرة أكبر على الفعل. لكن نهاية الحرب بانتصار بريطانيا، وظهور الاتحاد السوفياتي وخروج روسيا مؤقتاً من مواقع النفوذ في إيران أدى إلى تغيير الخارطة الحزبية بحيث ظهر الحزب الاشتراكي (الشيوعي)، واندمج الآخرون في حزب الإصلاح الذي حصل على الأكثرية في برلمان العام ١٩٢٣[١٦].

---

(١٤) الدراسة الكلاسيكية عن الثورة الدستورية الايرانية هي دراسة E.G. Browne التي صدرت عام ١٩١٠ (وطُبعت ثانية عام ١٩٦٦)، وهناك دراسة كلاسيكية باللغة الفارسية لأحمد كسروي (١٩٥١). ورجعت هنا أيضاً إلى: Vanessa Martin, *Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906* (London: I.B. Tauris, 1989), and Afary, «Social Democracy and the Iranian Constitutional Revolution of 1906-1911,» pp. 21-43.

(١٥) Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 40-57; Afary, Ibid., pp. 63-41, and Abrahamian, *Iran between Two Revolutions*, pp. 86-99.

(١٦) Ann K. S. Lambton, *Iranian Political Societies*, pp. 88-89, and Banani, *The Modernization of Iran, 1921-1941*, pp. 20-21.

وتلقّت الحياة البرلمانية والدستورية ضربة قاصمة بصعود رضا شاه إلى سُدّة العرش عام ١٩٢٥. وما تعرض رضا شاه لدستور العام ١٩٠٦، لكن الحياة البرلمانية صارت هامشية كما كانت أثناء الحرب العالمية الأولى. وكانت القوى المحافظة التي تجمعت مطلع العشرينيات، وبحثت عن رجل قوي لتوليه السلطة، قد عللت تأييدها لرضا شاه بالفوضى التي ما استطاع المجلس وحكوماته الدستورية أن تُلجم من عنفها، وتأثيراتها السلبية في حياة المواطنين. والواقع أن المجلس ما استطاع لأسباب مختلفة أن يحقق وعداً مهماً من وعوده هو وعد الدولة الوطنية المركزية القومية، التي تستطيع لجم الفوضى في الداخل بين القبائل والمناطق من ناحية، ومن ناحية أخرى، التصدي للنفوذ والغزو الأجنبي المتمثل بالدرجة الأولى بالروس في الشمال الذين سارعوا لاحتلال تبريز عشية الحرب الأولى، والبريطانيين الذين كانوا يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة في البلاط والحكومة ومجلس الشورى(١٧). وقد نجح رضا شاه في نزع سلاح القبائل وإخماد ثوراتهم، وبناء جيش إيراني عصري خال لأول مرة من العناصر الأجنبية، وربط الأقاليم بقوة بالسلطة المركزية، وفرض نظام تربوي وطني شامل حدّ كثيراً من نفوذ رجال الدين. على أن ذلك كله تم بين العامين (١٩٢٢ و١٩٤١) بطرائق عنيفة واستبدادية، استوحت نموذج مصطفى كمال في تركيا (زار الشاه تركيا عام ١٩٣٤ وعاد شديد الاعجاب بالتجربة الكمالية، وأكثر عداءً تجاه رجال الدين الذين أسهموا اسهاماً أساسياً في ايصاله إلى السلطة!)، من دون أن يكون له الماضي الوطني في مقاومة الغزو الأجنبي الذي كان لمصطفى كمال، ومن دون أن يكون لديه الحرص الكمالي على احترام الدستور، والتجربة البرلمانية. وعزل البريطانيون رضا شاه عام ١٩٤١ لاتهامه بالميل لألمانيا، فخلفه ابنه الشاب محمد رضا الذي كان ضعيفاً وعديم الخبرة، مما مكّن البرلمان من استعادة قوته نسبياً، وعادت الحياة الحزبية إلى العمل (وكان من أبرز مظاهرها ظهور وقوة حزب توده (أي الحزب الشيوعي)، والجبهة الوطنية التي تجمعت من حول محمد مصدّق) حتى كانت المعركتان اللتان خاضهما رئيس الوزراء محمد مصدّق لتحويل الشاه إلى ملك دستوري محدود الصلاحيات، وتأميم النفط الإيراني. وبدا للوهلة الأولى أن القوى الوطنية كسبت المعركتين؛ لكن مخاوف الجيش من القوى الجديدة، وتراجع رجال الدين عن تأييد البرامج الراديكالية لمصدّق؛ هذان الأمران مكنا المخابرات الأمريكية، والجيش في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣ من الانقلاب على الوزارة الدستورية، والبرلمان المنتخب، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه أيام رضا شاه، حتى كانت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩(١٨).

---

(١٧) M. Zirinsky, «The Rise of Reza Khan,» in: Foran, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran*, pp. 44-77, and Nikki R. Keddie, *Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran* (New York: [n. pb.], 1965), pp. 111-142.

(١٨) Abrahamian, *Iran between Two Revolutions*, pp. 267-280; Sussan Siavoshi, «The Oil Nationalization Movement,» in: Foran, ed., Ibid., pp. 78-105, and Arjomand, *The Turban for* = *the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 71-72.

انتهت الحياة الحزبية الإيرانية، وتجربتها البرلمانية في الوقت نفسه تقريباً الذي انتهت فيه التجربة الحزبية المصرية (١٩٥٣). وما بدا أن المجتمع السياسي وقواه المدنية في البلدين الإسلاميين، قد قاوما هذا الإلغاء المفاجئ بالقدر الذي كان منتظراً. وقد اختلفت التعليلات لذلك بين منتصر للعوامل الخارجية (الولايات المتحدة كقوة عظمى غالبة، وظروف الاستقطاب في الحرب الباردة) أو الداخلية (ضعف القوى البرجوازية الحاملة للتجربتين، خضوع الأحزاب والبرلمان لقوى الهيمنة الخارجية وعجزها عن تحقيق الأهداف الوطنية، فساد الحياة الحزبية والسياسية وفوضاها التي أخافت المحافظين، تجذّر فكرة الدولة القوية الموروثة في أوساط سائر الفئات الشعبية... الخ.)[١٩]. بيد أن هذه «القوى الجديدة» الحاملة لأفكار الدستورية والبرلمانية، والتي يقال إنها لم تكن صلبة البنية على رغم اتساع تأثيرها الاجتماعي، وفعاليتها السياسية؛ هذه القوى، تُظهر في مصر وتجربتها تشابهاً مع التجربة الإيرانية وافتراقاً عنها في الوقت نفسه. كان الخديوي اسماعيل قد عمد إلى إنشاء نظام نيابي محدود عام ١٨٦٦ باسم مجلس شورى النواب، له لائحتان: اللائحة الأساسية، واللائحة التنظيمية. وقد كانت صلاحياته في البداية محدودة بمناقشة المسائل التي تعرضها عليه الحكومة. لكن في خضم الصراع مع المستشارين الأجانب، وافق الخديوي على توسيع صلاحياته رجاء أن يدعمه أمام القوى الأوروبية الدائنة والمتنفذة في مصر آنذاك. وعلى الرغم من أن الانكليز بالتعاون مع العثمانيين ـ أصحاب السيادة الاسمية على مصر ـ عمدوا إلى عزل الخديوي اسماعيل عام ١٨٧٩، وأتوا بتوفيق مكانه، فإن المجلس دعم صلاحياته، وتوصل إلى فرض ما يشبه أن يكون دستوراً عام ١٨٨٢[٢٠]. وتعطلت الحياة الدستورية والبرلمانية باحتلال الانكليز مصر عام ١٨٨٢،

= وانظر عرضاً طريفاً لحياة مصدق وكفاحه وأفكاره الاصلاحية، في: Roy P. Mottahedeh, *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran* (New York: Simon and Schuster, 1985), pp. 115-133.

(١٩) قارن بـ: الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٣٩ ـ ٣٦٧؛ سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، ص ٦٨؛ John Waterbury, «Democracy without Democrats? The Potential for Political Liberalization in the Middle East,» in: Ghassan Salamé, ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994), pp. 23-47, and Roger Owen, «The Practice of Electoral Democracy in the Arab East and North Africa: Some Lessons from Nearly a Century's Experience,» in: Ellis Goldberg, Resat Kasaba and Joel. S. Migdal, eds., *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society*, Jackson School Publications in International Studies (Seatle: University of Washington, ©1993), pp. 17-42 and esp. 20-21 and 35-40.

(٢٠) Jacob M. Landau, *Parliaments and Parties in Egypt* (New York: Praeger, 1954), pp. 73-75; هلال، **السياسة والحكم في مصر: العهد البرلماني، ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢**، ص ٣٠ ـ ٤٠، ويونان لبيب رزق، =

وأُنشئت مجالس وهيئات في ظل الاحتلال ما كانت لها صفات تمثيلية أو صلاحيات حقيقية، حتى اشتد الصراع بين الخديوي عباس الثاني والمندوب السامي البريطاني مطالع القرن العشرين؛ وهو الأمر الذي أعطى مساحة من الحركية السياسية مكنت مصطفى كامل من الخروج من إطار الجمعيات السرية إلى اعلان إنشاء الحزب الوطني عام ١٩٠٧. وتلا ذلك انشاء حزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، وأحزاب أخرى أصغر، في العام نفسه[٢١]. والملاحظ أنه في ذلك العام أيضاً بدأت الحياة الحزبية العلنية في إيران التي كانت تعيش ثورتها الدستورية الأولى. وكما في إيران، فقد اعتبر «حزب الأمة» حزب كبار الملاّك والموظفين الموالي للانكليز، بينما ضمّ الحزب الوطني الانتلجنسيا الراديكالية الجديدة، وصغار الموظفين. واعتبر حزب الإصلاح حزباً خديوياً على رغم أن مصطفى كامل كان أيضاً على علاقة طيبة بالخديوي. ثم ما لبثت فعالية تلك الأحزاب أن تقلصت لاتفاق الخديوي مع المندوب السامي الجديد، وتعرض الحزب الوطني لضغوط سلطوية قوية بعد موت زعيمه الأول، واضطرار محمد فريد زعيمه الثاني إلى الخروج من مصر عام ١٩١٠[٢٢]. وكما في إيران؛ فإن الحرب العالمية الأولى جلبت معها قوانين طوارئ، وسيطرة بريطانية كاملة، حتى كانت حركة العام ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول، والتي اضطرت الانكليز إلى القبول باستقلال مصر رسمياً ١٩٢١، وصدور دستور العام ١٩٢٣[٢٣]. وهنا تختلف مصائر التجربة البرلمانية في مصر عنها في إيران حتى منتصف القرن العشرين. فعلى الرغم من ضغوط المحتلين البريطانيين، وتدخلات القصر، وتعطيل الدستور مراراً، واختراع أحزاب موالية للقصر والبريطانيين؛ استمرت التجربة الدستورية والبرلمانية في مصر حتى العام ١٩٥٣ حين ألغتها ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، في العام نفسه الذي ألغى فيه نظيرتها في إيران انقلاب الجيش والأمريكيين، على أن الفروق بين التجربتين لا تنحصر بطول عهد التجربة المصرية نسبياً؛ بل هناك بالإضافة إلى ذلك عدة أمور تميزت بها التجربة المصرية؛ **أولها**: أن النخبات الجديدة في مصر (من المثقفين

= **تاريخ الوزارات المصرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٧٦ - ٨٢.

(٢١) يونان لبيب رزق، **الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني، ١٨٨٢ - ١٩١٤** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ٣ - ٢٠؛ محمود متولي، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢** (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص ١٨ - ٣٢، وهلال، المصدر نفسه، ص ٥٨ - ٨٩.

(٢٢) هلال، المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٨٢، وعصام ضياء الدين، **الحزب الوطني والنضال السري** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص ٦٨ - ٧٣.

(٢٣) قارن عنها: عبد العزيز رفاعي، **ثورة مصر سنة ١٩١٩: دراسة تاريخية تحليلية، ١٩١٤ - ١٩٢٣** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦)؛ عبد الخالق محمد لاشين، **سعد زغلول: دوره في السياسة المصرية، ١٩١٤ - ١٩٢٧** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥)، ص ١٧٠ - ١٨٦. وانظر:
Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939* (London: Ithaca Press, 1979).

والمحامين والصحفيين والموظفين الإداريين ورجال الرأسمالية البازغة) كانت أكثر عدداً، وأوسع تأثيراً من مثيلتها في إيران في مطلع القرن. وقد لعبت تلك النخبات دوراً أكبر من ذلك الذي لعبته في التجربة الدستورية والبرلمانية الإيرانية. **وثانيها**: أن النخبة الدينية المصرية ما لعبت دوراً أساسياً في الحركة الوطنية المصرية يشبه ذاك الدور الذي لعبته النخبة الدينية الإيرانية. هناك طبعاً التأثير غير المباشر لإصلاحية جمال الدين ومحمد عبده وتلامذتهما. وهناك دور الأزهر وانضواؤه ضمن الحركة الوطنية العامة عام ١٩١٩. لكن ذلك لا يمكن مقارنته بدور المجتهدين والمراجع في الحركة الوطنية الإيرانية؛ منذ ضرب احتكار التنباك (١٨٩١) وإلى المشاركة الفعّالة في حركة العام ١٩٠٥، وإلى الانقسام حول الدستور (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩) وبروز دور الشيخ نوري المعارض للدستور، وإلى دعم المراجع لرضا شاه (١٩٢٣ ـ ١٩٢٥)، فإلى الميل لمصدّق ثم التخلي عنه (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣). وسأعود إلى قراءة خصوصية التكوينات الإسلامية في مصر وإيران في ما بعد. **وثالثها**: قيام حركات شعبية قوية مؤطرة حزبياً في مصر، وهو أمر لم تعرفه الحياة الحزبية في إيران. فليس هناك حزب إيراني يشبه حزب الوفد، كما انه ليس هناك حزب إسلامي يشبه حركة الاخوان المسلمين، من حيث الانضواء الشعبي، والاستمرارية. **ورابعها**: ازدواجية الدور والوظيفة لدى الحركة الوطنية المصرية، والمتمثلة في: الكفاح من أجل الاستقلال، والضغط في الوقت نفسه من أجل تحقيق حياة ديمقراطية حقيقية في مواجهة القصر. بينما ما عرفت الحياة الحزبية والبرلمانية الإيرانية ازدواجيةً في الأهداف بالقوة نفسها إلا في النصف الثاني من الأربعينيات في النضال من أجل إخراج السوفيات من إيران (١٩٤٥ ـ ١٩٤٧)، وتأميم النفط (في مواجهة البريطانيين والأمريكيين)، وتوسيع الحياة الدستورية والديمقراطية[٢٤] (في مواجهة محمد رضا: مصدّق).

ـ ٢ ـ

اكتسح المغول مشرق العالم الإسلامي وصولاً إلى بغداد في حقبة لا تتجاوز الأربعين عاماً. واستطاعوا عام ٦٥٦هـ/١٢٥٨م أن يقتحموا العاصمة العريقة للدولة العباسية، ودار الإسلام، وأن يقتلوا الخليفة العباسي الأخير فيها المستعصم بالله[٢٥]. وبذلك وقعت الأقاليم الشرقية لدار الإسلام والعراق حتى الفرات تحت سيطرتهم. ولم تمض على ذلك ستان حتى كان فرع من فروع أسرة جنكيز خان (أبناء وأحفاد هولاكو بن تولي بن جنكيز

(٢٤) قارن: Abrahamian, *Iran between Two Revolutions*, pp. 86-92; Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 72-75, and Siavoshi, «The Oil Nationalization Movement,» pp. 131-133.

(٢٥) J.A. Boyle, «Dynastic and Political History of the Ilchans,» in: *The Cambridge History of Iran*, 7 vols. (Cambridge: Cambridge University Press, 1968-1991), vol. 5: *The Saljuq and Mongol Periods*, edited by J.A. Boyle, pp. 365-390.

خان) يُنشئ مملكةً خاصةً به في إيران سميت الإيلخانية من المثقفين والإداريين: إيران زمين (بالفارسية الجديدة. وكان اسم البلاد أيام الساسانيين: إيران شهر ـ وهي تعني ما تعنيه إيران زمين: بلاد الآريين). وقد مثل ذلك وعياً متجدداً بالذاتية والخصوصية من جانب النخبات الإيرانية المثقفة التي حافظت على استمرارية واعية مع إيران ما قبل الإسلام، كما مثلتها شاهنامة الفردوسي المكتوبة حوالى العام ١٠١٠م. وما كان المغول إيرانيين، لكنهم رأوا مصلحةً في تشجيع تلك الهوية الخاصة التي تفصلهم عن «دار الاسلام» الباقية بيد خصومهم من المماليك في مصر والشام، والتي أعاد المماليك فيها إحياء الخلافة العباسية في القاهرة(٢٦). وعندما اعتنق بعض سلاطين الايلخانيين الإسلام بعد ثلاثين عاماً من تأسيس دولتهم، رأوا من المناسب ـ زيادةً في التمايز عن المماليك السنّة ـ إعلان التشيع على المذهب الإمامي/الاثني عشري شعاراً لدولتهم في إيران زمين(٢٧). وعلى الرغم من أن هذا الإعلان لم يستمر طويلاً لأن أكثر سكان إيران كانوا ما يزالون على المذهب السنّي؛ لكن ذلك أكسبهم دعم النخبات الإيرانية الشيعية القوية، التي تابعت عملية التشييع إلى أن تحول التشيع إلى جزء أساسي ومكوِّن ثابت من مكونات القومية أو العصبية أو الهوية الإيرانية في القرن السادس عشر الميلادي مع استتباب الأمر للصفويين الذين كانوا الأسرة الحاكمة الأولى التي سادت في إيران كلها، وأعلنت التشيع الإمامي مذهباً للدولة والأمة(٢٨). ومن المعروف أن الأساطير الإيرانية القديمة تجعل من «طوران» (الشعوب التركية في أواسط آسيا) العدو الرئيسي لإيران. ومن هنا فإنه كما استخدم العثمانيون في صراعهم مع الصفويين والقاجاريين التسنُّن عاملاً ومحرضاً في الصراع، فكذلك لجأ سلاطين الأسرتين إلى العصبية الوطنية الإيرانية (إيران في مواجهة طوران) وإلى التشيع (الإمامية في مواجهة السنية) للدفاع عن سلطانهم في وجه الزحف العثماني(٢٩). وتوقف الصراع بين الامبراطوريتين في القرن السابع عشر بعد أن استطاع

---

(٢٦) دوروتيا كرافولسكي، «مصطلح «ايران» القومي وإعادة إحيائه في عصر الإيلخانيين المغول،» في: دوروتيا كرافولسكي، العرب وايران (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٣)، ص ١٧٧ ـ ١٨٩.

(٢٧) A. Bausani, «Religion under the Mongols,» in: *The Cambridge History of Iran*, pp. 540-573, and

دوروتيا كرافولسكي، «السلطة والشرعية: دراسة في المأزق المغولي،» في: كرافولسكي، المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ٢١٥ وبخاصة ص ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٢٨) Roger Savory, *Iran under the Safavids* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980).

وانظر عن الفروق والمشتركات بين تجربتي علاقة الدين بالدولة عند العثمانيين والصفويين والقاجاريين كتاب: وجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين: العثمانية والصفوية ـ القاجارية** (بيروت: دار الراشد، ١٩٨٩). وقارن بمراجعة لي للكتاب في: **الاجتهاد**، السنة ١، العدد ٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٥.

(٢٩) قارن بعادل علوش: *The Origins and Development of the Ottoman-Safavid Conflict (906-962/1500-1555)* (Berlin: Klaus Schwarz Verlag, 1983); Elke Eberhard, *Osmanische Polemik gegen die Safawiden im 16. Jahrhundert nach Arabischen Handschriften*, Islamkundliche =

العثمانيون انتزاع العراق من قبضة إيران؛ لكن الوعي القومي أو شبه القومي في إيران كان قد اكتمل، وصار الصراع صراعاً على الحدود (مع روسيا وليس مع العثمانيين) لا على الهوية. ولذا فإن الدخول العسكري والثقافي الغربي بعد القرن الثامن عشر، ما أحدث من المشكلات والمصاعب في هوية الأمة والدولة لدى الإيرانيين ما أحدثه لدى العثمانيين، وسائر أجزاء العالم الإسلامي السُنّي الأخرى المتعددة الاثنيات والأعراق والثقافات.

وكما اختلفت ردود الفعل في إيران على الاختراق الأوروبي عنها لدى العثمانيين من حيث تأثيرات ذلك الاختراق على الهوية العامة؛ فإن التوازنات الداخلية لدى المنظومتين كانت مختلفة. فالاختراق الأوروبي جعل العثمانيين والشعوب الخاضعة لهم أكثر تمسكاً بالإطار الجامع: إطار الخلافة المستوعبة والضابطة والمنظمة للتعدد داخل الامبراطورية. وفي هذا السياق، فإن المؤسسة الدينية السنية (التي كان رمزها مشيخة الإسلام في اسطنبول) عملت ضمن الهرمية القوية للامبراطورية باعتبارها جزءاً عضوياً منها يحكمها مبدأ الجماعة والطاعة(٣٠). أما في إيران، فإن المؤسسة الدينية ما أمكن استيعابها وإخضاعها لهرمية الدولة هناك. لقد أيد علماء ومجتهدون كبار سياسات الشاهنشاهات الأقوياء أيام الصفويين والقاجاريين، لكنهم بسبب من خصوصيات الشيعية الإثني عشرية (غياب الإمام الثاني عشر، صاحب السلطة والمشروعية المكتملة، وانتظار رجعته أو ظهوره) ما كان بوسعهم الذهاب إلى الحد الذي ذهب إليه أقرانهم من علماء أهل السنّة مع السلاطين، في القول بالمشروعية التامة للشاهنشاهات؛ وبخاصة أن الفقه الإمامي يستخلف المجتهدين من علماء المذهب على الجماعة في غيبة الإمام(٣١). إن الجماعة الشيعية تنيط بالمجتهدين إدارة أمورها الدينية في فترة الغيبة (على الاختلاف في

Untersuchungen; Bd. 3 (Freiburg: Schwarz, 1970). =

(٣٠) قـــارن: Richard C. Repp, *The Mufti of Istanbul: A Study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy* (London: Ithaca Press, 1986), pp. 238-246.

وقارن بمراجعتي للكتاب في مجلة: **الاجتهاد**، السنة ١، العدد ٣ (صيف ١٩٨٩)، ص ٢٨٧ ـ ٢٩١، وبكتابي: **الأمة والجماعة والسلطة: دراسات في الفكر السياسي العربي الاسلامي** (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٨٤؛ ١٩٨٧).

(٣١) قارن بـ: ابن المطهر الحلي، **الباب الحادي عشر** (طهران: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ٢١١ ـ ٢١٦؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، **النهاية في مجرد الفقه والفتاوى** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣؛ المحقق الحلي، **المختصر النافع** (طهران: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١٣١ ـ ١٤٨؛ J. Eliash, «The Ithnā 'Asharī-Shī'ī Juristic Theory of Political and Legal Authority,» *Studia Islamica*, vol. 29 (1969), pp. 25-28, and Wilferd Madelung, «Authority in Twelfer Schiism in the Absence of the Imam,» in: Wilferd Madelung, *Religious Schools and Sects in Medieval Islam*, Variorum Reprint; CS 213 (London: Variorum Reprints, 1985), pp. 170-193.

فهم سعة: الأمر الديني). ويعطيهم ذلك سلطة مستقلة، واتصالاً مباشراً بالجمهور أوثق من صلة السلطات السياسية به. وقد كان المجتهدون الكبار لا يتعاطون في العادة الشأن السياسي التفصيلي، باعتبار أنه لا مشروعية سياسية في غيبة الإمام. لكنهم ما كانوا يستطيعون الوقوف جانباً عندما يتعلق الأمر بخطر يتهدد الجماعة كلها مثل الزحف العثماني أو الغزو الروسي، أو خضوع السلطات للاحتكارات الأوروبية، أو الظلم الفادح الشامل من جانب بعض الشاهنشاهات، أو ظهور اتجاهات مقسمة للجماعة مثل البابية والبهائية. وقد أصبح التدخل المستند إلى تلك الخصوصية أمراً واقعاً مطلع القرن التاسع عشر عندما نضج الفقه الشيعي بانتصار تيار الأصوليين على توجه الاخباريين، إذ توحد الشأن الفقهيّ والعقديّ، وبدأ انتظام أمر مرجعية كبار المجتهدين المقلدين في النجف وقُم ومشهد[٣٢]. في ذلك الوقت (وبالتوازي مع محاولات العثمانيين في اسطنبول ومحمد علي في مصر) عمد القاجاري فتح علي شاه (١٧٩٧ ـ ١٨٣٤)، وخليفته محمد شاه (١٨٣٤ ـ ١٨٤٨) إلى إجراء إصلاحات في الجيش وإدارة الدولة، باتجاه التحديث والمركزة؛ وهما أمران أثارا حفيظة المؤسسة الدينية التي تخوفت من تلك المحاولات المضرة في نظرها بفئات واسعة من الشعب[٣٣]. وفي الفترة نفسها، ظهرت البابية باعتبارها خروجاً على التيار الرئيسي الشيعي، فضغط المجتهدون على السلطات لضربها وهو ما سارعت إليه تلك السلطات خوفاً من ثورة المراجع أو استعانتهم بالعامة عليها وعلى البابية[٣٤]. وفي العام (١٨٩١ ـ ١٨٩٢) تزعم المجتهدون حركة احتجاج ضد امتياز احتكار التنباك الذي أعطاه ناصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦) لشركة انكليزيّة، مما أرغمه على التراجع[٣٥]. واندفع المجتهدون الإصلاحيون على رأس الانتلجنسيا وتجار البازار عام ١٩٠٥ فأرغموا الشاه مظفر الدين (١٨٩٦ ـ ١٩٠٧) على إقرار الدستور والحكم البرلماني عام ١٩٠٦. لكن بروز الليبراليين المتطرفين في البرلمان والحركة الدستورية، أخاف النخبة الدينية، فانقسمت حول الاستمرار في دعم الحكم الدستوري، فتزعّم الشيخ فضل الله نوري (ـ ١٩٠٩) تياراً

---

(٣٢) عن علاقة رجال الدين بالقاجاريين، وسواد التيار الأصولي، قارن: Hamid Algar, «Religious Forces in Eighteenths-and Nineteenths-Century Iran,» in: *The Cambridge History of Iran*, vol. 7: *From Nadir Shah to the Islamic Republic*, edited by Peter Avery, Gavin Hambly and Charles Melville, pp. 705-731.

(٣٣) Hamid Algar, *Religion and State in Iran, 1785-1906: The Role of the Ulama in the Qajar Period* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1969), pp. 126-133; Ann K. S. Lambton, *Qājār Persia: Eleven Studies* (London: I.B. Tauris, ©1987), pp. 194-222, and Shaul Bakhash, *Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars, 1858-1896*, St. Antony's Middle East Monographs; no. 8 (London: Ithaca Press, 1978).

(٣٤) Algar, «Religious Forces in Eighteenths-and Nineteenths-Century Iran,» pp. 726-729.

(٣٥) Lambton, «The Tobacco Régie: Prelude to Revolution,» pp. 46-52, and Keddie, *Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco Protest of 1891-1892*, pp. 111-136.

عادى الدستور والحركة الليبرالية (مشروطة مشروعة) مما أدى إلى إعدامه بعد هرب الشاه الجديد علي قاجار (١٩٠٧ ـ ١٩٠٩) الذي دعمه الشيخ في وجه الدستوريين(٣٦). وعندما بدا أن الزمام يكاد يفلت من يد السلطة المركزية عام ١٩٢٣ بسبب الصراعات الحزبية، والتخوف من الكمالية، والتدخل الأجنبي، عمد المراجع في النجف وقُم وطهران (البهبهاني والنائيني، أما المدرِّس فبعد تردد) إلى دعم وصول رضا شاه إلى السلطة كملك لا كرئيس للجمهورية (لأن الإسلام ضد الجمهورية كما قال عدة مجتهدين، لما رأوه من عنف مصطفى كمال الجمهوري ضد الإسلام ورجال الدين) عام ١٩٢٥(٣٧).

ـ ٣ ـ

ذكر شاه رخ أخوي في دراسته المعروفة عن «الدين والسياسة في إيران المعاصرة» أن الجهاز الديني الإيراني ما عرف في القرن التاسع عشر تياراً إصلاحياً يشبه ما عرفته مصر وتركيا(٣٨). هذا الرأي لا يمكن اعتباره صحيحاً على اطلاقه. فقد كان هناك اهتمام عام بالجديد والتجديد بين المجتهدين الشيعة في إيران والعراق، وإن اختلفت الطرق والمناهج وأدوات ووجوه المقاربة، بل إن انتصار تيار الأصوليين على تيار الاخباريين التقليدي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يمكن اعتباره حسماً لصالح التجديد والتقعيد والعقلنة في مقاربة النصوص. في هذا المجال يمكن ذكر البهبهاني وحجة الإسلام شفتي (ـ ١٨٤٤)، وأخيراً الشيخ مرتضى الأنصاري (ـ ١٨٦٤)(٣٩). فما اكتفى الأنصاري بتطبيق الطرق الجديدة في أصول الاستنباط؛ بل أضاف إلى ذلك اهتماماً خاصاً بالمعاملات أو العقود، مما عنى احساساً عميقاً بالعصر وضروراته. ومنذ الأنصاري صار

---

(٣٦) قــــارن بـــــــ: Saïd Amir Arjomand, «The Ulama's Traditionalist Opposition to Parliamentarianism, 1907-1909,» *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 2 (1981), pp. 38-56; Abdul-Hadi Hairi: «Shaykh Fazl Allah Nuri's Refutation of the Idea of Constitutionalism,» *Middle Eastern Studies*, vol. 13, no. 3 (1977), pp. 331-346, and *Shi'ism and Constitutionalism in Iran: A Study of the Role Played by the Persian Residents of Iraq in Iranian Politics* (Leiden: E.J. Brill, 1977), pp. 72-108; Mohsen M. Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press, 1988), pp. 29-30, and Shahrough Akhavi, *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period* (Albany, N.Y.: State University of New York, ©1980), pp. 25-26.

(٣٧) Akhavi, Ibid., pp. 18 and 28-32.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢. وانظر مراجعة للكتاب في: الفضل شلق، «الدين والسياسة في إيران المعاصرة،» **الاجتهاد**، السنة ٢، العدد ٥ (خريف ١٩٨٩)، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٤.

(٣٩) Algar, *Religion and State in Iran, 1785-1906: The Role of the Ulama in the Qajar Period*, pp. 126-133, and Mottahedeh, *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran*, pp. 210-219.

التأليف في العقود والمعاملات التجارية لدى المجتهدين هو المدخل المتعارف عليه للدخول في عداد كبار المجتهدين والمراجع[40]. وإذا كان الأنصاري مهماً في تاريخ الاجتهاد الإمامي، باعتباره الأول الذي اجتمعت الآراء على مرجعيته أو الانفراد بها، فإن السيد محمد حسن الشيرازي (١٨١٥ ـ ١٨٩٦)، تلميذ الأنصاري لعب دوراً خاصاً في تاريخ الجهاز الديني الإيراني، لوجاهته بين المراجع الكبار من جهة، ولأنه صاحب الفتوى الشهيرة في تحريم استهلاك التنباك رداً على قرار ناصر الدين شاه إعطاء احتكار التنباك لشركة بريطانية (١٨٩١ ـ ١٨٩٢)[41]. وإذا كان تاريخ التجديد السياسي والفقهي السُنّي يضع السيد جمال الدين الأفغاني في طليعة الداعين إلى ذلك في مصر والعالم الإسلامي؛ فإن فتوى الشيرازي السالفة الذكر إنما جاءت بناء على رسالة بعثها جمال الدين من ملجئه في مزار شاه عبد العظيم على مقربة من طهران، إلى السيد الشيرازي، ينبهه فيها إلى خطورة خطوة الشاه ناصر الدين على سلامة استقلال البلاد واقتصادها. ويعني هذا أن الشيرازي ما كان بعيداً عن الأجواء المحيطة بالسياسات الاستعمارية تجاه إيران، كما يعني أنه كان يعرف جمال الدين وآراءه، ويدرك معنى الاستجابة لطلبه في الانكار على الشاه.

ومع مطلع القرن العشرين نشهد جماعةً معتبرةً من رجال الدين الإيرانيين، تشارك في قيادة الحركة الداعية إلى الدستور، كما نشهد صيرورة حوالى الخمسين سيداً وشيخاً ومجتهداً نواباً في المجلس الأول الذي انتخب عام ١٩٠٧. هذا الجيل من كهول رجال الدين كان يحمل أفكاراً مشابهة لأفكار جمال الدين ومحمد عبده والكواكبي ومحمد رشيد رضا. نلحظ من بين هؤلاء شخصيتين اثنتين: احداهما شاركت في البرلمانات والسياسات عملياً في العشرين سنة الواقعة بين عامي ١٩٠٥ و١٩٢٥، والأخرى أصدرت بحثاً نظرياً في نُصرة نظام الدستور والشورى. أما الشخصية الأولى فهي الشيخ حسن مدرِّس (ـ ١٩٣٨) الفقيه الطهراني المعروف بالنزاهة والإيمان بالدستور والبرلمان. وقد ظل يترشح للبرلمانات المختلفة حتى العام ١٩٢٥ عندما عارض مع النائب محمد مصدّق إنهاء حكم الأسرة القاجارية؛ لكنه سكت في ما بعد عن رضا شاه خوفاً من الفوضى[42]. أما الشخصية الأخرى فهي الميرزا حسين خان نائيني (١٨٥٠ ـ ١٩٣٦)، تلميذ السيد الشيرازي وأحد المجتهدين المستقرين في النجف. ففي العام ١٩٠٩ عندما كان الشيخ فضل الله نوري (ـ ١٩٠٩) يناضل ضد الدستور ويصارع مجلس الشورى، أصدر النائيني كتابه المعروف: **تنبيه الأمة وتنزيه الملّة في نُصرة الدستور والديمقراطية**. وقد تحدث النائيني عن الاستبداد حديثاً يشعر بمعرفته بكتاب الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢) **طبائع الاستبداد** الذي طبع في القاهرة عام ١٩٠٥. ثم مضى مدللاً على أفضلية الحكومة الدستورية في غيبة الإمام، وعلى أن

(٤٠) Mottahedeh, Ibid., pp. 221-222.

(٤١) Lambton, «The Tobacco Régie: Prelude to Revolution,» pp. 36-62.

(٤٢) Akhavi, *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period*, pp. 30-31, and Mottahedeh, Ibid., pp. 224-225.

تلك الحكومة هي مقتضى الشورى القرآنية(٤٣).

قرّظ الشيخان محمد كاظم الخراساني وعبد الله المازندراني في مقدمة طويلة كتاب الشيخ النائيني. بيد أن فهم الخراساني (ـ ١٩١١) لعلاقة الشورى بالدستور والديمقراطية، تختلف عن فهم النائيني، كما يتبيّن من برقيته المرسلة من النجف عام ١٩٠٧ إلى النواب الإيرانيين التي يؤيد فيها الدستور، لكنه ينصح بالأخذ برأي الشيخ فضل الله نوري في عدم إنشاء برلمان بل تحويله إلى مجلسٍ للشورى، يجري فيه تطبيق مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»(٤٤). وفي الواقع فإن رجال الدين الشيعة الكبار ما كانوا على درجة من التسيّس تمكن من فهم التعقيدات المحيطة بقضايا الدستور والبرلمان، بخلاف تلامذتهم من الكهول والشباب ممن شاركوا في البرلمان طوال عهده الأول. كانت المسألة بالنسبة إلى كبار المجتهدين أخلاقية تتعلق بهوية الجماعة ووحدتها وأمانتها للإسلام. ومن هنا جاء الانقسام بين الشيوخ والشبان، وبين هاتين الفئتين من جهة، وعناصر الانتلجنسيا العلمانية من جهة ثانية. وهذا ما كان عليه الأمر في مصر وتركيا بين المجددين والتقليديين من رجال الدين؛ لكن المجددين والإصلاحيين ظل صوتهم هناك أعلى لانتظامهم في مشروع الدولة للتحديث والتجديد. حتى إذا جاءت عشرينيات القرن العشرين بمستجدات لم تكن في الحسبان عادت مواقف رجالات الإسلام في مصر وإيران إلى التقارب والتلاقي.

ظهرت الإصلاحية الإسلامية السنّية في مصر وأقطارٍ إسلامية أخرى في العقد السابق على منتصف القرن التاسع عشر، وظلت شديدة التأثير حتى ثلاثينيات القرن العشرين. وقد تحالفت موضوعياً مع رجالات الدولة في عصر التنظيمات العثمانية في مجال إقامة منظومة جديدةٍ تستوعب المتغيرات العالمية التي أحدثتها صدمة الغرب؛ ضمن المجالات الجغرافية والديمغرافية الرئيسية في عالم الإسلام؛ وصولاً إلى أمرين اثنين: **إقامة نظام سياسي جديد وتجديد دعوة الإسلام وفقهه**(٤٥). في هذين المجالين قدّمت الإصلاحية

---

(٤٣) Fereshteh M. Nouraie, «The Constitutional Ideas of a Shiite Mujtahid: Muhammad Hussain Na'ini,» *Iranian Studies*, vol. 8, no. 4 (1975), pp. 234-247; Hairi, *Shi'ism and Constitutionalism in Iran: A Study of the Role Played by the Persian Residents of Iraq in Iranian Politics* pp. 101-151, and

وجيه كوثراني، «قضايا الاصلاح والشريعة والدستور في الفكر الاسلامي الحديث،» **الاجتهاد**، السنة ١، العدد ٣ (ربيع ١٩٨٩)، ص ٢٤٧ ـ ٢٦٣.

(٤٤) Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, p. 52.

وقد تحول موقف النائيني نفسه بعد إعدام الشيخ نوري، والاحتلال الروسي/البريطاني لجهات من إيران؛ قارن: Hairi, Ibid., pp. 114 ff.

(٤٥) قارن بـ: فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١٤ ـ ١٨٦، ورضوان السيد، «تيارات الفكر الاسلامي المعاصر: أصولها واتجاهاتها ومآلاتها،» في: رضوان السيد، **سياسيات الاسلام المعاصر** (تحت الطبع).

الإسلامية أطروحتين أساسيتين: أطروحة «المنافع العمومية» بتعبير رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣)، وأطروحة «التنظيمات» بتعبير خير الدين التونسي (١٨١٠ ـ ١٨٩٠).

وقد حققت الإصلاحية الإسلامية إنجازات كبرى في سائر مجالات اهتمامها، التي كانت شاملة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وأخلاقية. أما في مجال تجديد الوعي بالإسلام دعوةً وثقافةً وفقهاً فقد أعادت تلك الإصلاحية في مصر وبلدان المغرب العربي اكتشاف الأطروحة الفقهية القديمة حول «مقاصد الشريعة» من خلال كتابي **الموافقات والاعتصام** للفقيه المالكي الكبير أبي اسحاق الشاطبي (ـ ٧٩٨هـ/ـ ١٣٩٥م). رأى الشاطبي وفقهاء آخرون من قبله مثل الجويني (ـ ٤٧٨هـ/ـ ١٠٨٥م) والغزالي (ـ ٥٠٥هـ/ـ ١١١١م)، وعز الدين بن عبد السلام (ـ ٦٦٤هـ/ـ ١٢٦٥م)، أن الشريعة مقاصدها مصالح العباد التي تتحدد بضروريات خمس هي: حق النفس، وحق الدين، وحق العقل، وحق العِرض أو النسل، وحق المال أو الملكية[(٤٦)]. وجاء الإصلاحيون المسلمون، فالتقطوا الفكرة من مرحلة الذروة في تطورها لدى الشاطبي. كانت الظروف التاريخية والثقافية قد عزلت الإسلام وفقهه في مجالات محددة، وكادت الهجمة الغربية أن تزيله تماماً من المجتمع والدولة. لذلك انصبت جهود الإصلاحيين وأنظارهم على محاولة إحداث تجديد شامل لا تفيد فيه لعمومه وشموليته الآليات التقليدية للقياس الفقهي القديم الذي أصابه العطب والتعطيل للانفصال التدريجي للسياسة عن الشريعة في التاريخ السياسي والثقافي الإسلامي، ولاستيلاء آليات المنطق الأرسطي على تطبيقات القياس[(٤٧)].

وهكذا فإنه تحت مظلة هذه المقاصد أو الضروريات الشرعية التي اعتبرها الشاطبي مصالح وضرورات عقلية أو فطرية أيضاً (قريبة من «القانون الطبيعي»)[(٤٨)]، وضع الإصلاحيون سائر مسائل المجال العام أو الحياة العامة للجماعة والدولة (المنافع العمومية بتعبير الطهطاوي): النظام السياسي ومؤسساته، وبناء الجيش، والنظام التعليمي، والخدمات العامة. وكان من ضمن ما توصل إليه فقه «المصالح الإنسانية» هذا: مفاهيم المواطنية، والدستور، وحرية المرأة، وانفتاح الإسلام (باعتباره دعوةً عالمية) على العالم، مما نتج عنه تراجع أهمية المقولة الفقهية القديمة عن دار الإسلام ودار الحرب. وقد وعى الإصلاحيون حضارة الغرب، باعتبارها حضارة العصر والعالم، وقالوا بضرورة الإفادة منها،

---

(٤٦) قارن بـ: رضوان السيد، «مسألة الانسان وحقوقه في المدرسة الأشعرية،» **أوراق جامعية** (بيروت)، العدد ٢ (شتاء ١٩٩٣)، ص ٨١ ـ ٩٩.

(٤٧) قارن بـ: رضوان السيد، «التأصيل والتجديد في الفكر الاسلامي المعاصر،» في: السيد، **سياسيات الاسلام المعاصر** (تحت الطبع). وانظر: Ibn Taymiyya, *Against the Greek Logicians*, translated with an introduction and notes by Wael B. Hallaq (Oxford: Clarendon Press, 1993), pp. 131-174.

(٤٨) لأنه يقول في **الموافقات** عن هذه الضروريات: «وقد قيل إنها مراعاة في كل ملة». قارن بـ: عبد المجيد تركي، «الشاطبي والاجتهاد التشريعي المعاصر،» **الاجتهاد**، السنة ٢، العدد ٨ (صيف ١٩٩٠)، ص ٢٣٧ ـ ٢٥٥.

والانخراط فيها لأن في ذلك مصلحة للإسلام والمسلمين(٤٩). ولم يجدوا حرجاً في القول إن التنظيمات السياسية التي بدأت تنتشر في أنحاء العالم الإسلامي بأسماء وعناوين تراثية إسلامية هي في الحقيقة مفاهيم وتنظيمات غربية اقتضتها المصلحة. يقول السيد رشيد رضا في إجابة له على رسالة «من قارئ» لمجلة المنار عام ١٩٠٧(٥٠): «لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم المقيد بالشورى أصل من أصول الدين، ونحن قد استفدناه من الكتاب المبين، ومن سيرة الخلفاء الراشدين، لا من معاشرة الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين. فإنه لولا الاعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك أن هذا من الإسلام...».

وأثارت إجراءات مصطفى كمال في تركيا ضد الخلافة مخاوف شديدة لدى علماء السنّة والشيعة على حد سواء. فقد ألغى مجلس النواب التركي الخلافة في آذار/مارس ١٩٢٤، وأعلن تركيا جمهورية برلمانية، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية. ومهدت لذلك الإعلان، وتلته إجراءات وقوانين بدت كلها موجهة ضد الإسلام ومؤسساته ورجالاته، بحيث بدا العداء للإسلام كدين ومؤسسات لازمةً من لوازم الفكرة الجمهورية. ففي أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ فصل البرلمان التركي السلطنة عن الخلافة، مما عنى فصلاً للدين عن الدولة بشكل غير مباشر. وعندما ألغيت الخلافة في آذار/مارس ١٩٢٤ تلا ذلك إلغاء المدارس الدينية، والمحاكم الشرعية، ومنصب شيخ الإسلام. وجاء القانون رقم ١٦٣ عام ١٩٢٦ فمنع إمكان إنشاء أحزاب دينية. وفي عام ١٩٢٧ جرى تأميم الأوقاف، ووضعها في تصرف الدولة. ثم جاء دستوز العام ١٩٢٨ أخيراً خالياً من أي ذكر للإسلام في مواده(٥١). وما كان ذلك الاخراج للإسلام بالحدة نفسها في الدستور المصري (١٩٢٣)، والممارسة السياسية (المصرية)؛ لكن بدا أن الكيان الجديد، والكيانات المشابهة التي بدأت تنشأ في المشرق بعد الحرب الأولى، والسيطرة البريطانية والفرنسية؛ تلك الكيانات ما عادت بحاجة إلى جهود الإصلاحيين المسلمين وفتاويهم واجتهاداتهم. وظهرت كل من انكلترا وفرنسا بوصفهما القائمتين (بل والمنتدبتين رسمياً من جانب النظام الدولي آنذاك: عصبة الأمم) على إنشاء الكيانات الجديدة، بما

---

(٤٩) جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث**، ص١١٦، ١٨٣ و١٩٢ وصفحات أخرى كثيرة في استعراضه لآراء المفكرين المسلمين.

(٥٠) محمد رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة «المنار»**، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، ص٩٧. وقارن برأي مماثل لـ: خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحقيق معن زيادة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص١٩٥.

(٥١) Bernard Lewis, *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford Paperbacks; no. 135, 2nd ed. (London: Oxford University Press, 1968), pp. 242-281, and Jacob M. Landau, *The Politics of Pan-Islam: Ideology and Organization* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990), pp. 176-182.

يعنيه ذلك من سيطرة أجنبية على مقدرات تلك البلدان، ونخباتها. أما **المعارضات الوطنية** للانتداب والنفوذ الأجنبي، فإنها ما كانت تريد العودة إلى إطار الإسلام القديم أو الإصلاحي، بل تطالب باسم القيم الغربية نفسها التي يحملها البريطانيون والفرنسيون بإنشاء كيانات قومية، وبرلمانات، واستقلال، والاعتراف بسلطة الشعب، وحقه في تقرير مصيره بنفسه، وما ظهرت في مصر وإيران في العشرينيات نخبات علمانية تملك ذلك العداء اليعقوبي للإسلام الذي كان يملكه النخبويون الأتراك في تلك الفترة، لكن النخبات الإيرانية والمصرية بدت مستقلة ومصممة على تجاوز الماضي الإسلامي (حسن تقي زاده وكسروي في إيران وعلي عبد الرازق وأحمد لطفي السيد في مصر على سبيل المثال)، والحاضر الاستعماري (محمد مصدّق في إيران وسعد زغلول في مصر على سبيل المثال) على حد سواء.

هذه الظواهر الجديدة التي فاجأت النخبات الإسلامية في العشرينيات: قضت في إيران على البقية الباقية من الدعم للبرلمان، والنزعات الجمهورية لدى رجال الدين، وأدت إلى وصول رضا شاه إلى السلطة بموافقتهم. أما في مصر، فقد ضربت تلك الظواهر الإصلاحية الإسلامية، فتراجعت أطروحاتها الانفتاحية، وانكمشت في خوف على الإسلام، وهوية المجتمع. في هذه الظروف بدأت تظهر في البلدان الإسلامية الجمعيات الدينية المهتمة بالحفاظ على الهوية، والشديدة العناية بالقضايا الرمزية والشعائرية، والتي ما كانت تعنى بداية بالشأن العام بشكل مباشر إلا إذا اتصل بالتصدي للنفوذ الأجنبي في البلاد، ومن الوجهة العقائدية الأخلاقية لا من الوجهة السياسية. من تلك الجمعيات: الشبان المسلمون، والاخوان المسلمون، والجمعية الشرعية في مصر، وفدائيان إسلام وغيرها في إيران، واتحادات الشبيبة الإسلامية، وجمعيات الكشاف المسلم، في مدن بلاد الشام[٥٢].

حرص رضا شاه في ما بين العامين ١٩٢٣ و١٩٢٥ على إرضاء رجال الدين الشيعة الكبار في النجف وقُم ومشهد. واستجابوا هم لمحاولات الارضاء، وطالبوه بعدة قضايا تتعلق كلها بالهوية الدينية للبلاد والجماعة: مناهضة النفوذ البريطاني المتزايد، والحفاظ على الطابع الإسلامي للدستور (دين الدولة: الاسلام على المذهب الجعفري)، وضرورة تلاؤم التشريعات والقوانين مع الشريعة، وتشكيل مجلس من الفقهاء المجتهدين للنظر في مدى ملاءمة القوانين والمراسيم للشريعة)، ومناهضة البهائية[٥٣]. بيد أن الشاه سرعان ما تناسى

(٥٢) قارن على سبيل المثال بـ: C.D. Smith, «The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930's,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 4 (1973), pp. 382-410, and Akhavi, *Religion and Politics in Contemporary Iran: Clergy-State Relations in the Pahlavi Period*, p. 66.

(٥٣) Akhavi, Ibid., pp. 26-32, and Hairi, *Shi'ism and Constitutionalism: A Study of the Role Played by the Persian Residents of Iraq in Iranian Politics*, pp. 144-149.

وعوده، وانصرف إلى بناء مؤسسات حديثة قلصت من نفوذ رجال الدين، والمرجعية الشيعية: في الإدارة، وفي المجال التربوي، وفي الأوقاف، وفي المحاكم والنظام القضائي. وتجاوز الأمر ذلك إلى المسائل الرمزية: منع الظهور بالحجاب، ومنع توظيف الذين يرتدون الزي الديني، والتركيز على ماضي إيران في ما قبل الإسلام(٥٤). وفوجئت النخبات الدينية بالنزعات الكمالية لرضا شاه، وما استطاعت تنظيم صفوفها لمواجهته حتى نحي الشاه من جانب البريطانيين والسوفيات عام ١٩٤١. ومثلما دعم آية الله عبد الكريم حائري رضا شاه أو سكت عنه؛ فإن آية الله بروجردي (١٩٦١) أيد محمد رضا شاه، أو لم يتعرض له مباشرة بشكل عام؛ وبخاصة في فترة حكمه الأولى (١٩٤٢ ـ ١٩٥٣) عندما كان يبدو أن البلاد مهددة بالاحتلال السوفياتي في الشمال، والسيطرة البريطانية في كل مكان. بيد أن كثيرين من رجالات المذهب الجعفري خرجوا من حالة الرعب والذهول التي استولت عليهم أيام رضا شاه، وعادوا إلى ساحات الصراع على هوية إيران في أيام الفعالية الحزبية النسبية أثناء فترة حكم محمد رضا الأولى. تزعم هؤلاء آية الله الطباطبائي القمي، ثم آية الله كاشاني، واستطاعا مع مؤيديهما إرغام الشاه وحكوماته على ابطال كثير من قوانين وإجراءات رضا شاه ذات العلاقة برجال الدين، وهوية البلاد(٥٥). والشائع أن تنظيم «فدائيان إسلام» بزعامة نواب صفوي، حظي دائماً بدعم الطباطبائي والكاشاني في تظاهراته الشعبوية، واغتيالاته للخطرين على الهوية الإسلامية للبلاد ـ من وجهة نظره ـ من السياسيين والمثقفين(٥٦). وفي حين أدت المخاوف من الشيوعية، وقوة حزب توده، إلى تخلي الكاشاني عن مصدّق، ومهادنة الشاه محمد رضا؛ فإن فريقا ثالثاً من العلماء بزعامة آية الله الخميني ظل يعتبر النظام الملكي خطراً على الدستور، وعلى إسلامية البلاد، مستدلاً بما فعله رضا شاه عندما قويت شوكته بعد العام ١٩٢٥، وبدعم الولايات المتحدة والبهائيين للشاه(٥٧). وتوفي آية الله بروجردي عام ١٩٦١، ففقد الشاه آخر آيات الله الكبار الذين ظلوا يدعمون سلطته. وانصرف محمد رضا في الستينيات بعد ضرب سائر الأحزاب، إلى تجديد شرعيته، عن طريق إجراءات تحديثية، وإصلاحية، اعتبر أنها تُرضي الإدارة الأمريكية، والفلاحين، والبرجوازية المدينية الصاعدة: كان هناك قانون انتخابي جديد أعطى النساء حق التصويت، ثم جاءت «الثورة البيضاء» لتصفية الإقطاع لصالح صغار المزارعين والملاك. وتحدث الشاه عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ عن ضرورة فصل الدين عن الدولة، وضرورة إنشاء مؤسسة تعليم ديني تابعة للدولة لتخريج رجال

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٥٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٣، و Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 84-86.

(٥٦) Akhavi, Ibid., p. 66, and Arjomand, Ibid., pp. 94-95, and فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، ط ٢ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٥٧) Akhavi, Ibid., pp. 99-105; Milani, *The Making of Iran's Islamic Revolution*, pp. 41-46, and Arjomand, Ibid., pp. 91-93.

دين موالين للنظام[٥٨]. وفي الوقت نفسه، ازداد عدد المستشارين الأمريكيين في الجيش والأمن والإدارة، واعترفت إيران بإسرائيل[٥٩]. وقد أثارت القوانين والمراسيم المختلفة سخط مجموعات وفئات شعبية مختلفة: رجالات الجبهة الوطنية الجديدة ذوي الاهتمام بالقضية القومية والوطنية، وتجار البازار، ورجال الدين[٦٠]. بيد أن الحياة السياسية والحزبية وقنواتها كانت قد ضُربت، فما أمكن لتلك الفئات أن تتحرك، باستثناء كهول رجال الدين وطلبتهم، الذين تصدر بينهم الخميني في اعتباره الشاه عميلاً للأمريكيين والاسرائيليين والبهائيين. خرج الخميني في آذار/مارس ١٩٦٣ حاملاً المصحف بيد، ودستور العام ١٩٠٦ باليد الأخرى؛ معلناً أن الشاه خان الإسلام، وخان الدستور. وقمعت التظاهرات أخيراً بعنف في حزيران/يونيو ١٩٦٣، وأوقف الخميني ثم نفي إلى تركيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، فمضى إلى النجف في العراق عام ١٩٦٥[٦١]. وفي النجف عمل الخميني بين العامين ١٩٦٥ و١٩٧٥ على بلورة أسباب مطالبته بإزالة آل بهلوي، وإقامة «الدولة الإسلامية» على النحو التالي:

١ ـ استبداد الشاه، وخروجه على الإسلام كما تجلى ذلك في احتفالات العام ١٩٧١ التي عظمت من شأن إيران الوثنية القديمة.

٢ ـ ارتباط الشاه بجهات معادية لإيران والإسلام: الولايات المتحدة واسرائيل.

٣ ـ خروج الشاه على التقاليد الإسلامية والأخلاقية في حياته وسلوكه وقوانينه[٦٢].

وأصدر الخميني عام ١٩٧١ كتابه **الحكومة الإسلامية** الذي أوضح فيه البديل الإسلامي للحكم الإيراني القائم: ولاية الفقيه في عصر الغيبة[٦٣].

أما في مصر، فإن حركة الاخوان المسلمين تصاعدت شعبيتها في الأربعينيات، وركزت على مسائل الهوية والمسائل الأخلاقية. كما قام بعض عناصرها باغتيالات تشبه ما فعلته منظمة «فدائيان إسلام» في إيران. وتحول الافتراق عن النظام السائد إلى قطيعة عام ١٩٥٤، عندما اصطرع «الاخوان المسلمون» مع نظام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ على السلطة، فقمعتهم الثورة وحلت تنظيماتهم[٦٤]. والملاحظ أن المواجهة بين النظام الإيراني

---

(٥٨) Akhavi, Ibid., pp. 105-108.

(٥٩) Arjomand, Ibid., pp. 100-101.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٦، و Akhavi, Ibid., pp. 120-123.

(٦١) Misagh Parsa, «Mosque of Last Resort: State Reforms and Social Conflict in the Early 1960's,» in: Foran, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran*, pp. 135-159.

(٦٢) Arjomand, Ibid., pp. 98-105, and Akhavi, Ibid., pp. 166-168.

(٦٣) صدر الكتاب بالعربية مرتين، مرة باسم «الحكومة الاسلامية» ومرة باسم «ولاية الفقيه». انظر عن مطالب رجال الدين قبل كتاب الخميني: هويدي، **إيران من الداخل**، ص ٥٢ ـ ٥٤.

(٦٤) الدراسة الكلاسيكية عن الاخوان المسلمين هي دراسة Richard P. Mitchell (١٩٦٩). وقد ترجمت إلى العربية مرتين.

ورجال الدين هناك، وحدت رجال الدين وتجار البازار، ورجالات الجبهة الوطنية تدريجياً حول الخميني، بينما لم يحدث ذلك في مصر، لأن نظام ثورة تموز/يوليو ـ على رغم إنهائه الحياة السياسية في البلاد ـ ظل يحظى بدعم شعبي قوي لإخراجه البريطانيين من مصر وصراعه مع اسرائيل وفرنسا وبريطانيا ـ بل والولايات المتحدة في ما بعد ـ حول الثروة الوطنية، والاستقلال، ومطالب العرب القومية، ولإقدامه على اجراءات لصالح الفئات الأكثر حاجة في المجتمع. ثم إن المعارضة الإسلامية لنظام الرئيس جمال عبد الناصر لم تحظ بدعم الإسلام التقليدي المتمثل في الأزهر ومؤسساته، والتي ظلت تدعم النظام حتى في مواجهة الاخوان، قبل أن يتحول مزاج المتدينين إلى غير صالح النظام بعد منتصف الستينيات. وهناك دلائل على استخدام المعارضين الإيرانيين أدبيات الاخوان المسلمين (وبخاصة سيد قطب وعبد القادر عودة) في معارضتهم الشاه. لكن الاخوان ـ الذين كانوا يعرفون نواب صفوي وحركته منذ أواخر الأربعينيات ـ ما عرفوا أهمية معارضة رجال الدين الإيرانيين، ربما لأن زعماءهم كانوا متناثرين في المنافي في بلدان الخليج وأوروبا، وقد دخلوا في علاقات وتحالفات وعوالم فكرية مختلفة عن عالمهم الفكري والسياسي الذي عرفوه في مصر الأربعينيات ومطالع الخمسينيات(٦٥). لكن البارز لدى الطرفين ذلك التحول عن أطروحات الإصلاحية الإسلامية لصالح القطيعة مع الغرب، ومع الأنظمة التي اعتبروها صنيعة من صنائعه: رأسماليتها واشتراكيتها. وكما أخرج الخميني من إيران عام ١٩٦٤ فانقطعت لديه ولدى النظام الإيراني كل إمكانية للمفاوضة أو المصالحة، فكذلك مثل كتاب سيد قطب **معالم في الطريق**، الصادر عام ١٩٦٤، قطيعة مع كل الأنظمة الحديثة بحسبانها جاهلية جهلاء. وإذا كان آية الله الخميني قد صرح ببديله الإسلامي عام ١٩٧١؛ فإن الشيخ يوسف القرضاوي بدأ يصدر منذ العام ١٩٧٤ سلسلته المعروفة باسم: **حتمية الحل الإسلامي**(٦٦).

ـ ٤ ـ

عرفت المجتمعات الإسلامية الوسيطة في مشرق العالم الإسلامي ومغاربه أشكالاً متنوعة من التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية(٦٧). وقد شهدت القرون

---

(٦٥) Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 97-98.

(٦٦) صدرت من السلسلة أجزاء عدة بعناوين مثل: **بينات الحل الاسلامي**، **وشبهات الحل الاسلامي**، **والحل الاسلامي فريضة وضرورة**... الخ.

(٦٧) قارن بـ: رضوان السيد، **مفاهيم الجماعات في الاسلام** (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٨٤؛ ١٩٩٢)؛ وجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١١٩ ـ ١٣١، وخالد زيادة، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني: قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، ١٩٨٤).

الإسلامية الثلاثة الأولى ظهور حضارة مزدهرة، تنوعت في داخلها الثقافات وأشكال الولاء، في ما يشبه أن يكون نسقاً عاماً تتداخل فيه وتتمايز وتتوازن أنساق فرعية، تتميز التنظيمات السياسية/الدينية أو ذات الطابع السياسي من بينها باللجوء إلى أشكال متنوعة من المعارضة للسلطة أو السلطات المركزية. أما التنظيمات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والحرفية، فتتوازن مع السلطات السائدة من ضمن آداب وأعراف النشاط أو المهنة أو الحرفة، تلك الأعراف وأشكال التضامن التي تكونت وتطورت مع تكون المجتمع الحضري وتطوره. وهناك ما يشير في **كتاب المدينة** الذي وضعه النبي ﷺ بين فئات المجتمع السياسي الأول الذي تشكل بعد هجرته إلى يثرب (فئاته الأساسية: المهاجرون، والبطون القبلية في يثرب، واليهود)؛ هناك ما يشير إلى الطبيعة التعاقدية للاجتماع السياسي في الإسلام(٦٨). بيد أن الفتوحات خلقت امبراطورية ضخمة، وتقاليد وأعرافاً امبراطورية، أدت إلى صراعات تاريخية طويلة ليس حول هوية المجتمع، بل حول هوية النظام أو الاجتماع السياسي. ويمكن القول ان تلك الصراعات بلورت تقليدين سياسيين عريضين: **التقليدي الشوزوري** الذي بلغ ذروته في القرن الثامن الميلادي بالتنظير في الأمصار الكبرى (وبخاصة الكوفة) للفكرة القائلة إن الشورى هي حق: «السواد الأعظم» من الأمة. والتقليد الآخر يمكن تسميته: **التقليد الامبراطوري**، الذي يعتبر التعاقد السياسي تعاقداً دينياً بين الله **والخليفة**، الذي اتخذ لنفسه لقب **خليفة الله**(٦٩). ووصل الأمر إلى نوع من المصالحة والتوازن بين التقليدين في القرن التاسع الميلادي وما بعد حين جرى اعتبار «أهل الحل والعقد» أهل الشورى. ومع أن أهل الحل والعقد هؤلاء ما شكلوا أبداً هيئة واضحة المعالم أو الصلاحيات، لكن المفهوم لدى فقهاء السياسة ونظرية الدولة انهم وجهاء الناس من العلماء والأمراء وشيوخ العشائر وكبار رجالات الدولة والجيش. ومع استتباب الصيغة هذه للمشاركة في القرار والإدارة حدث فصل عملي بين الشريعة والسياسة، لا بين الدين والدولة(٧٠). وظل التجاذب قائماً على أطراف المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية (أهل السيف وأهل القلم والعامة في المشرق، والمخزن والسيبة في المغرب) من دون أن تختل تلك الصيغة اختلالاً كبيراً إلا في ظروف الأزمات الداخلية (النزاعات على السلطة أو الفتن والمجاعات) أو الخارجية (الغزو الخارجي: الصليبيون والمغول والتتار وحروب الاسترداد وبدايات الدخول الأوروبي إلى العالم الإسلامي). وقد عرفت المدن الإسلامية الكبرى (وبخاصة التي لم تكن منها مقراً لسلطة

---

(٦٨) قارن بـ: رضوان السيد، «مسألة الشورى والنزوع الامبراطوري في ضوء التجربة التاريخية للأمة،» **الاجتهاد**، السنة ٦، العدد ٢٥ (خريف ١٩٩٤)، ص ٤١ ـ ٦٢.

(٦٩) قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٦٢، ورضوان السيد، «مسألة الشورى بين النص والتجربة التاريخية للأمة،» في: السيد، **سياسيات الاسلام المعاصر** (تحت الطبع).

(٧٠) قارن بـ: السيد، «مسألة الشورى والنزوع الامبراطوري في ضوء التجربة التاريخية للأمة،»، ورضوان السيد، «قضاء المظالم: وجه من وجوه علاقات الدين بالدولة في الاسلام،» **دراسات** (الجامعة الأردنية)، العدد ١٢ (١٩٨٥)، ص ٥ ـ ٣٦.

مركزية قوية أو في فترات ضعف السلطة المركزية) إلى جانب التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، إدارات مدينية محلية اصطلح عليها الأعيان (الرؤساء والفرقاء في إيران ومشرق العالم الإسلامي)، والشيوخ أو الأعيان أو القضاة (في بلاد الشام ومصر والغرب الإسلامي)[٧١]. وقد كان الاحتكام والضبط في التنظيمات الاجتماعية (الفتيان والطرق الصوفية والعشائر وجماعات المحلات والمدارس والخانات والسبل والمساجد) وفي تنظيمات التجار والحرفيين (الأصناف) إلى آداب المدينة أو المهنة أو العصبية أو الجماعة وأعرافها وفقهها. أما أهل الحل والعقد فكان مناط احتكامهم: الشورى وما توصل إليه من اصطلاح وتنازلات واجماعات[٧٢]. وشهد العالم الإسلامي في القرن الثامن عشر، السابق للدخول الأوروبي المباشر إلى قلب العالم الإسلامي باقتصادياته وعسكره، حركة تجديد شاملة تعددت مظاهرها، بعد أن ظهرت اختناقات في أواليات الضبط والربط والانفتاح التقليدية[٧٣]. بيد أن الدخول الأوروبي خلق ظروفاً جديدة تماماً، أدت إلى استجابة لدى «أهل الحل والعقد» تبلورت في فكرتي «المنافع العمومية» و«التنظيمات» لدى الإصلاحيين، كما عبر عن ذلك الطهطاوي وخير الدين التونسي. وقد اعتقد الاصلاحيون من السياسيين والعلماء والمثقفين أن استجابتهم القائمة على المؤسسات والبيروقراطية وتحديث إدارات الدولة والجيش؛ كل ذلك كافٍ لمواجهة التحديات[٧٤]. لكن الفكرة القومية أو الوطنية، حسب النموذج الأوروبي، ما انتهت مطالبتها عند هذا الحد، إذ تصاعدت دعوى الاندماج الوطني والقومي في ظل الدولة الكلية السلطة والقدرة.

لقد تبلورت تدريجياً ثقافة عربية شاملة تتنكر للواقع ولا تعترف به، سواء لدى

---

(٧١) قارن بـ: Richard W. Bulliet, *The Patricians of Nishapur: A Study in Medieval Islamic Social History*, Harvard Middle Eastern Studies; 16 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1972), pp. 126-148;

ورضوان السيد: «المدينة والدولة في الاسلام: دراسة في رؤيتي الماوردي وابن خلدون،» **الأبحاث** (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة ٣٤ (١٩٨٦)، و«المصطلح السياسي العربي الحديث: نظرة في أصوله وتحولاته الأولى،» **منبر الحوار**، العدد ١٠ (صيف ١٩٨٨)، ص ٦ - ٣٠ وبخاصة ص ٢٩.

(٧٢) قارن: Roy P. Mottahedeh, «Toward an Islamic Theology of Toleration,» in: T. Lindholm and K. Vogt, eds., *Islamic Law Reforms and Human Rights* (Oslo: [n.pb.], 1993), pp. 25-36.

(٧٣) قارن: Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760-1840*, foreward by Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Modern Middle East Series; no. 4 (Austin, Texas: University of Texas Press, 1979).

(٧٤) قارن بـ: معن زيادة، «المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٥٣ - ١٧٢.

النخبات القومية أو الإسلامية. فالنخبات القومية كانت ترى مثالها في الكيانات الأوروبية التي تصورتها شديدة التوحد والاندماج. والنخبات الإسلامية راعها إلغاء الخلافة، فانصرفت إلى النضال من أجل استعادتها واضعةً في خلدها صورة الخلافة الراشدة الأولى. أما الواقع فكان ـ وما يزال ـ ظهور واستتباب كيانات قطرية متكاثرة ومتناثرة لا تمت بسبب واضح إلى المقالات القومية والإسلامية، بل وما تمكنت من تحقيق ما وعدت به أو ما عقد عليها من آمال مستمدة من تلك المقالات. وربما كانت تلك المفارقة الصارخة بين المثال الثقافي والواقع السياسي بين أسباب عدم الحرص على التجربة الديمقراطية الأولى في الوطن العربي، تلك التجربة التي بدأت تتساقط أواخر الأربعينيات، مخلية المجال لما اعتبر نظم حكم وطنية وقومية «صافية». وقد اقتربت التجربة المصرية/السورية أواخر الخمسينيات شيئاً ما من ذلك المثال القومي للدولة الاندماجية. بيد أن التباعد بين المثال والواقع عاد فصار ظاهرة مسيطرة منذ مطلع الستينيات، وأضيفت إلى ذلك، الطبيعة الكوربوراتية للنظم القطرية ذات التطلع أو المثال القومي؛ تلك الطبيعة التي ما اكتفت بضرب التعددية السياسية عن طريق ضرب الأحزاب السياسية، بل مضت قدماً في التنكر لكل المؤسسات والهيئات غير الحكومية إلا ما صار منها صنيعة للنظام القائم، مما يعني فقدها تدريجياً مشروعيتها التمثيلية الوظيفية، من مثل نقابات واتحادات العمال والشباب والطلبة والمحامين والصحافيين ونوادي أساتذة الجامعة والقضاة.

حدث ذلك في الستينيات في كل البلدان العربية التي شهدت تجارب تعددية أو ليبرالية نسبية من قبل. وحتى البلدان التي لم تلغَ فيها التعددية السياسية رسمياً مثل المغرب ولبنان، فإن التجربة البرلمانية تعطلت إلى حد كبير: في المغرب لأسباب سياسية داخلية، وفي لبنان بسبب اندلاع الحرب الأهلية، بحيث لم يشهد لبنان انتخابات نيابية في ما بين العامين ١٩٧٢ و١٩٩٢. وفي هذه الحقبة بالذات، الممتدة على عقدين من الزمان (الستينيات والسبعينيات) انفجرت **الظاهرة الإسلامية** في أكثر الدول العربية[٧٥]. فمن جهة **أولى** كانت الدولة الوطنية/القومية قد أثبتت عجزها عن تحقيق ما وعدت به، ومن جهة **ثانية** كانت تلك الدولة ما تزال تمسك بيدها الزمام كله، سادّة كل وسائل وطرق التعبير عن المصالح أو عن الآمال والمطامح. فجاء الإسلام الثوري تعبيراً عن الخيبة والاحتجاج، وعن المضادة لكل السائد على الساحتين السياسية والثقافية. وجاء انفجارياً وثورياً أو كفاحياً للافتقار إلى الوسائل والقنوات التي تمكن من الحصول على موقع ومساحة بالطرق السلمية. أما مشروع الإسلام الثوري ومشروعيته فلم يخرجا عن الفكر والممارسة السائدين في الستينيات والسبعينيات: وأين كان يمكن لأولئك الشبان أن يتعرفوا إلى فكر آخر أو تفسير آخر للإسلام ووظائف الدولة؟ أفي المنافي الخليجية أم في

---

(٧٥) حول الظاهرة الاسلامية، انظر: Nazih N. Ayubi, *Political Islam: Religion and Politics in the Arab World* (London; New York: Routledge, 1991), and John Ruedy, ed., *Islamism and Secularism in North Africa* (New York: St. Martin's Press, 1994).

بلدانهم الأصلية؟ كانت اللحظة الليبرالية التي عرفتها الإصلاحية الإسلامية قد انقضت. وكان السائد في بلدانهم الحتميات (أو ما تسميه أجهزة الإعلام: الثوابت) القومية والاشتراكية، فقالوا هم بالحتمية الإسلامية. وكان الطابع الغالب طابعاً عقائدياً، وهم في الأصل جماعات إحيائية تعنى بالهوية وطهوريتها ورموزها وشعائرها، فتحولت بياناتهم وشعاراتهم بل وبراجهم إلى اعلانات عقدية. فحركات الإسلام الثوري أو النضالي هي الابن الشرعي للدولة الوطنية ذات المثال القومي. ولأنهم كذلك فهم ظاهرة جديدة تماماً؛ وهذا سبب مفارقتهم الإسلام التقليدي والإسلام الإصلاحي على حد سواء. فالإسلام التقليدي نمط حياة، وأسلوب عيش. والإسلام الإصلاحي شرعنة لفضاء مغاير ملتحق بالعصر أو منخرط فيه. أما الإسلام الاحيائي الجديد فهو دعوة لنوموقراطية متشددة وطهورية. فالعدل قيمة عليا في الإسلام/الدين، والإسلام/الثقافة. والشريعة هي الرمز الممثل لتلك القيمة، في عالم من حولهم غاص باللاشرعية والتحكم والبغي والطغيان!

أما في إيران، فإن ضربة العام ١٩٥٣ وما تلاها عطلت الحياة السياسية إلى حد كبير. لكن الجبهة الوطنية حاولت تنظيم نفسها من جديد أواخر الخمسينيات، وتحركت أو هي حاولت ذلك في مطلع الستينيات. كما ان اتحادات الطلبة، ونقابة المعلمين، كان لها نشاط بارز في صورة تظاهرات واحتجاجات وإضرابات(٧٦). لكن منذ منتصف الستينيات، فإن كل النشاط صار سرياً، وغلبت عليه الحركات الراديكالية: حزب توده، وشراذم اليسار الجديد. بيد أن الانفجار الديني بزعامة الخميني جاء مبكراً عام ١٩٦٣ (أيكون صحيحاً أن الاخوان المسلمين في مصر كانوا يخططون لتمرد عام ١٩٦٤ أو ١٩٦٥؟). ويعود ذلك في جانب منه إلى الطبيعة المكشوفة للنظام الشاهنشاهي القائم على الارهاب الداخلي، والتبعية للأمريكيين. ومن ناحية ثانية، فإن الجهات الدينية في إيران ملكت دائماً تنظيماً فضفاضاً حول آيات الله والمراجع في قم والمدن الرئيسية التي تحتضن مدارس تاريخية للعلم الديني، بين شيوخها غالباً أحد كبار رجال الدين، مما يمكنها من الحركة بفعالية وسرعة لا تملكها الأحزاب السياسية العادية أو النقابات المعرضة لرقابة أجهزة الأمن المختلفة وتتبعها وملاحقتها. أما الراديكالية الانفجارية، فيمكن اعادتها إلى أمرين: يتعلق أحدهما بالتكوين النفسي الإيراني، والآخر بالتشيّع. فمن المعروف أن الديانات الإيرانية القديمة ذات طبيعة ثنوية مفارقة، تتضمن صراعاً دائماً وأبدياً بين مبدأ الخير (أهورامزدا)، ومبدأ الشر (أهرمن). ولا منتهى أو مستقر لهذا الصراع إلا بالانتصار الكامل للخير على الشر(٧٧). أما التشيع فيقوم على مبدأ الحق لا المصلحة. ففي التقليدين

---

(٧٦) قـارن بـ: John Foran, «The Iranian Revolution,» in: Foran, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran*, pp. 160-188.

(٧٧) قـارن بـ: Richard Nelson Frye, *The Heritage of Persia*, History of Civilization (London: Weidenfeld and Nicolson, [1962]), pp. 3-28, and Arthur Emanuel Christensen, *L'Iran sous les Sassanides* (Osnabrück: O. Zeller, 1971), pp. 286-294.

الزرادشتي القديم، والشيعي الوسيط والحديث؛ لا مجال للتسوية مبدئياً، إذ إن ذلك يعني استسلاماً للشر والباطل، ثم إن عقيدة **الغيبة** تتبطن توجهاً مهدوياً ونشورياً، حد منه في الحالات العادية مبدأ **التقية** الذي سرعان ما يتوارى في الأزمات وسياقات التغيير العنيفة ليترك المجال مفتوحاً لانتظار وترقب لا يلبثان أن ينفجرا بصور كاسحة كفاحاً واستشهاداً. وتتمثل قدرات آية الله الخميني القيادية في جمعه في مشروعه بين أمرين اثنين: **البعد الكارزمي** للإمامة الشيعية (ولذا أطلق عليه الجمهور الشيعي بصورة تلقائية لقب **الإمام**)، **والبعد العملي**، الذي دفعه للقيام بموضعة للمقدس (ولاية الفقيه، ١٩٧١). ولولا ذلك لما أمكن تحويل التمرد شبه المهدوي للجمهور إلى حركة لإنشاء سلطة، وتأسيس دولة، عام ١٩٧٩.

وجاءت الثمانينيات، وقد أمكن للثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني أن تؤسس نظاماً كوربوراتياً جمعياً يشبه في سياساته وطرائقه في التصرف النظام الناصري إلى حد بعيد. بيد أن النظام الإسلامي الإيراني كان أكثر محافظة في سياساته الاقتصادية والزراعية(٧٨)، وأقسى مع خصومه أو معارضيه السياسيين. فكما كان نظام الرئيس جمال عبد الناصر غير متسامح مع الإسلاميين بشكل خاص؛ فإن النظام الإيراني كان قاسياً بشكل خاص مع حزب توده، والفرق اليسارية الأخرى(٧٩). ولا يخلو تقرير من تقارير الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان من ذكر لعددٍ من الدول العربية في مجال التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان فيها. وكذا الأمر بالنسبة إلى إيران التي تذكرها تلك التقارير باستمرار منذ العام ١٩٨١. وختمت الثمانينيات في الوطن العربي بانقلاب عسكري في السودان، أنشأ هو الآخر نظاماً كوربوراتياً يسوده النمط النوموقراطي الذي عرفته الحركات الإسلامية السنية، أي أن الكارزما فيه للشريعة وليس للإمام. وفي ما بين هذا وذاك تمايزت داخل النظام في إيران بعد وفاة الإمام الخميني، وبين رجال الدين

---

(٧٨) قـارن بـ: Shaul Bakhash, «The Politics of Land, Law and Social Justice in Iran,» *Middle East Journal*, vol. 43, no. 2 (1989), pp. 186-201; Mehrdad Haghayeghi, «Politics and Ideology in the Islamic Republic of Iran,» *Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (January 1993), pp. 36-52, and

هويدي، **إيران من الداخل**، ص ١٥٦ - ١٦٠.

(٧٩) قارن بـ: Ervand Abrahamian: *Khomeinism : Essays on the Islamic Republic* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1993), and «Public Confessions in the Islamic Republic of Iran,» in: Goldberg, Kasaba and Migdal, eds., *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society*, pp. 191-223; Haggay Ram, «Crushing the Opposition,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 3 (1992), pp. 426-239; Mansoor Moaddel, *Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution* (New York: Columbia University Press, 1993), pp. 199-264, and Ali Banuazizi, «Iran's Revolutionary Impasse Political Factionalism and Societal Resistance,» *Middle East Report* (November-December 1994), pp. 2-8.

المشاركين في النظام، اتجاهات معتدلة وأخرى راديكالية. لكن يمكن فهم تلك التمايزات باعتبارها منافسات في عملية الصراع على السلطة. وهناك صحف قليلة مستقلة، كما ان هناك مثقفين يتحركون ويكتبون من خارج النظام. بيد أن أبرز التطورات بعد وفاة الإمام الاتجاه الذي صار واضحاً الآن للعودة إلى تعدد المراجع. فالمعروف أن الإمام الخميني وحد المرجعية في شخصه، وقاد الدولة في الوقت نفسه باعتباره مرشدها. وما استطاع خليفته في المرشدية (خامنئي) أن يجمع بين الأمرين على رغم الإصرار الرسمي على ذلك. ويعني هذا أن المؤسسة الدينية التي تحكم فئات منها إيران، ما أصبحت كلها طبقة حاكمة. فهناك اليوم اتجاهات قوية بين كبار المجتهدين، لاعتزال العمل السياسي والتنفيذي، والعودة إلى الاعتكاف على التدريس والافتاء في قم، واختيار المرجع الأكبر - إن أمكن - من بين أولئك المعتزلين. فإن لم يمكن ذلك بسبب ضغوط السلطة من أجل الاعتراف بخامنئي مرجعاً، فإن كبار آيات الله هؤلاء يؤثرون الابقاء على تعدد المراجع، كما كان عليه الحال في أكثر عقود القرنين الماضيين(٨٠).

أما في الوطن العربي، فقد شهدت الثمانينيات ظواهر بارزة عدة في ما يتعلق بعودة مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل والفعالية. فقد أعيدت التعددية الحزبية في عدد من البلدان العربية، وتجري فيها الانتخابات النيابية بوتيرة منتظمة. لكن تلك الأحزاب باستثناءات قليلة (المغرب واليمن) ما تزال ضعيفة الفعالية، لضغوط السلطات، وضعف التمثيل، وارتباط أكثرية الناخبين بالنظام أو الحزب الحاكم لسيطرتهما على إدارات الدولة والمرافق الأساسية التي تهم المواطنين(٨١). وقد تحول الإسلاميون (التيارات الرئيسية من بينهم) إلى فريق سياسي قوي مشروع (الأردن واليمن) أو غير مشروع (مصر وبقية الدول العربية). وقد خاض الإسلاميون الانتخابات في الثمانينيات ودخلوا البرلمانات أو كادوا بهويتهم الصريحة (الأردن واليمن ولبنان والجزائر) أو عبر حزب من الأحزاب المشروعة (مصر). لكن هذه الدمقرطة المحدودة ما أدت إلى تغييرات ظاهرة

---

(٨٠) Mottahedeh, «The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion,» pp. 116-118; R. Cottam, «Inside Revolutionary Iran,» *Middle East Journal*, vol. 43, no. 2 (1989), pp. 168-185, and Shahrough Akhavi, «Elite Factionalism in the Islamic Republic of Iran,» *Middle East Journal*, vol. 41, no. 2 (1987), pp 181-201.

وهناك طبعاً الخلاف المشهور حول ولاية الفقيه وحدودها. والولاية العامة هي الاتجاه الرسمي، ويختلف معها فقهاء كثيرون. وأشهر آثار المؤيدين كتاب آية الله منتظري، **ولاية الفقيه**، وقارن بـ: هويدي، **إيران من الداخل**، ص ١٤١ - ١٤٨.

(٨١) انظر: Saad Eddin Ibrahim, «Civil Society and Prospects for Democratization in the Arab World,» in: Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East* (Leiden: E.J. Brill, 1995), pp. 39-44, and Owen, «The Practice of Electoral Democracy in the Arab East and North Africa: Some Lessons from Nearly a Century's Experience,» pp. 35-39.

في سياسات الدول، أو إلى انتقال سلمي للسلطة، أو إلى تغيير للنظام أو الرئيس في أي بلد عربي طبقت فيه.

وقد كان حظ الهيئات غير الحكومية أوفر في الثبات والفعالية والتأثير في النظام ومجريات الأمور. ونعني بتلك الهيئات: النقابات العمالية والمهنية (الصحافيين والمحامين والمهندسين والأطباء والغرف التجارية)، والاتحادات النسائية، وجمعيات حقوق الإنسان. وقد يكون سبب ذلك تأدية تلك النقابات والجمعيات وظائف محددة للفئات التي تمثلها، وبالتالي فإن تلك الفئات تحرص أن تحافظ عليها. ويبلغ عدد تلك الهيئات والجمعيات في الوطن العربي اليوم حوالى الستين ألفاً، وإن اختلفت درجة قوتها أو فعاليتها أو تأديتها وظائفها[(٨٢)]. ويبدو أنه مع استمرار الانتقال إلى التخصيص واقتصادات السوق، في بلدان عربية عدة، فإن الهيئات غير الحكومية، وربما الأحزاب السياسية ستزداد قوة وفعالية. وقد أظهرت دراسة أجريت على اتحاد (المحامين العرب) ومنظمة (حقوق الإنسان) أن تجربة تينك الهيئتين في العقد الماضي كانت ناجحة نسبياً على رغم ضغوط الأنظمة، والظروف الصعبة التي تحيط بعمل تينك المؤسستين القوميتين غير الحكوميتين[(٨٣)].

ـ ٥ ـ

أحاطت بهذا البحث صعوبات منهجية وعملية منذ البداية. فالمطلوب كان قراءة في المجتمع المدني عند العرب والإيرانيين في العصر الحديث والفترة الحاضرة. وإيران دولة واحدة مستقلة ـ بالمعنى المتعارف عليه للاستقلال اليوم ـ منذ حوالى خمسة قرون، بينما العرب ليسوا كذلك. ثم ان الظروف الاجتماعي والسياسية مختلفة إلى حد كبير في التكوينات التاريخية لدى العرب من جهة، والإيرانيين من جهة أخرى، ولن يقلل من هذه الصعوبات القول بالشرق أوسطية أو العالمثالثية. وقد اخترت بعد تأمل طويل أن أقارن بين إيران ومصر، مع إشارات إلى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وإلى الكيانات العربية الأخرى بعد سقوطها في الحرب العالمية الأولى. وغلب على المقاربة العرض التاريخي المقارن ـ مع أن التاريخ لا يوضح كل شيء ـ لفهم وجود التشابه والمفارقة. ولأن

---

(٨٢) Ibrahim, Ibid., pp. 51-54.

وقد ذكر سعد الدين ابراهيم نموذجي بلدين من بلدان الجامعة العربية: لبنان والصومال، نشبت فيهما حرب أهلية، فتفكك الصومال اجتماعياً وسياسياً لقصور الهيئات غير الحكومية فيه، وظلت البنى الأساسية في لبنان سليمة رغم طول الحرب لوجود مؤسسات قوية غير حكومية.

(٨٣) مصطفى كامل السيد، «مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦٥٢ وما بعدها.

الدولة، والمجتمع السياسي، تاريخياً ونظرياً، وفي الواقع، لعبا الدور الحاسم في التكوين الحاضر لطرفي المقارنة، فقد ركزت على التجربة السياسية لدى الطرفين: السلطة، والأحزاب السياسية، والدستور، دونما اهمال للقوى الاجتماعية الأخرى. وفائدة هذا المدخل لقراءة المجتمع المدني إظهاره أن الصعوبات التي واجهتها التعددية السياسية، أثرت سلباً في الهيئات الأهلية التاريخية، وفي الجهات الحديثة غير الحكومية كالنقابات. فالدولة ذات الطابع الكوربوراتي الجمعي التي بدت مفيدة، وعاملة لصالح الجمهور في الخمسينيات والستينيات، تظهر منذ فترة بوصفها قوة قاهرة أو القوة القاهرة ولغير صالح الجمهور والمؤسسات والهيئات الأهلية والنقابية.

وإذا كان الضعف الرئيسي في المقارنة هنا اعتبار «العرب» «وحدة واحدة»، في مقابل إيران أو بالمقارنة بها، فإن الإشكالية الأخرى المهمة تتعلق بالعامل الإسلامي الذي صار حاسماً على المستويين الاجتماعي والسياسي منذ السبعينيات، ولدى الإيرانيين أكثر مما هو لدى العرب. وقد أظهرت المقاربة أن لإيران خصوصية في هذا المجال، لكنها ليست مطلقة بدليل القوة التي يتمتع بها الإسلام السياسي في أكثر الدول العربية اليوم. وقد جرى الباحثون حتى اليوم على اعتبار الإسلام السياسي هذا العقبة الكأداء في وجه استتباب «المجتمع المدني»[(٨٤)]. فقيل تارة أن الإسلاميين لا يقرون التعددية السياسية والاجتماعية، إما بسبب الظروف التي ظهروا فيها، وإما لعوامل تتعلق بطبيعة الإسلام نفسه[(٨٥)]، وقيل طوراً إنه بغض النظر عن الظروف واختلاف الطبائع بين الإسلام والمجتمع المدني، فإن تجربة الإسلام السياسي في إيران والسودان والجزائر تثبت صعوبات ذهاب الإسلاميين إلى التسليم بالتعددية. والواقع أن الكوربوراتية الجمعية ظاهرة ثقافية وسياسية لا تختص بها المجتمعات الإسلامية، كما ان للتجارب المذكورة وجوهاً أخرى،

---

(٨٤) قارن عن مفاهيم المجتمع المدني في السياقات التاريخية: Z. A. Pelezynski, ed., *The State and Civil Society: Studies in Hegel's Political Philosophy* ([Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984), and Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Context,» *International Social Science Journal*, no. 129 (1991), pp. 495-501.

أما اليوم فتتوزع الرؤية بين أولئك الذين ما يزالون يضعون الدولة في مواجهة المجتمع، والذين يعتبرون الدولة مؤسسة من مؤسسات المجتمع شأنها شأن أية جماعة ضغط قوية؛ قارن: E. Shils, «The Venture of Civil Society,» *Government and Opposition*, vol. 26, no. 1 (1992), pp. 3-20; M. Walzer, «The Idea of Civil Society,» *Dissent* (Spring 1990), pp. 293-304, and Ch. Taylor, «Modes of Civil Society,» *Public Culture*, vol. 3, no. 1 (1990), pp. 95-132.

(٨٥) قارن على سبيل المثال: B. Turner, «Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam,» in: Asaf Hussein, Robert Olson and Jamil Qureishi, eds., *Orientalism, Islam and Islamicists* (Brattleboro: Amana Books, 1984), pp. 23-42, and Yahya Sadowski, «The New Orientalism and the Democracy Debate,» *Middle East Report*, no. 183 (1993), pp. 14-21, and Waterbury, «Democracy without Democrats?» pp. 23-47.

ذكرت بعضها، ولا يصح تناسيها في التحليل[86]. وليس المجال مجال اعتذار أو دفاع، مع ملاحظة أن البراديغمات قليلاً ما تفيد في الوصول إلى فهم لعلائق الجماعات بالخطاب الذي تنضوي تحت لوائه، ولعلائق المجتمع بقواه المتعددة ـ بالدولة وبيروقراطيتها.

فليست الإشكالية اليوم عند العرب والإيرانيين أن هناك ديمقراطيةً من دون أن يكون هنا ديمقراطيون[87]، على طريقة محمد عبده أن هناك إسلاماً من دون أن يكون هنا مسلمون! بل إن الإشكالية أن «التنظيمات» التي اعتبرها خير الدين التونسي معياراً للحداثة، يثبت اليوم أنها لن تكون كذلك إلا إذا استندت، بل وانبثقت عن «المنافع العمومية» أو المجال العام، الذي دعا إليه الطهطاوي. والمجال العام الذي يغص اليوم لدى العرب والإيرانيين بالحركية والتغيير باتجاه التوسيع، وفتح الآفاق، واستشراف المصالح، والتطلع إلى المستقبل؛ هذا المجال المواز بوتيرة متصاعدة، يبشر بمفاهيم جديدة للتنظيمات والدولة والمجتمع السياسي[88]؛ وعند العرب والإيرانيين على حد سواء.

---

(٨٦) قارن على سبيل المثال بـ: Ahmad S. Moussalli, «Modern Islamic Fundamentalist Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy,» in: Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, pp. 79-119; Ellis Goldberg, «Private Goods, Public Wrongs, and Civil Society in Some Medieval Arab Theory and Practice,» in: Goldberg, Kasaba and Migdal, eds., *Rules and Rights in the Middle East: Democracy, Law and Society*, pp. 248-271, and

سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٧٩ ـ ٣١١.

(٨٧) عنوان الكتاب الذي صدر بتحرير غسان سلامة (١٩٩٤) ومقالة جون واتربوري (John Waterbury) في الكتاب بالعنوان نفسه. والقضية هذه هي موضوع الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في قبرص وصدرت أعمالها بعنوان: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤). وانظر في تلك الندوة بحث سمير أمين: «ملاحظات دول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» ص ٣٠٧ ـ ٣٢٤ والتعليقات عليه.

(٨٨) وقارن برؤية متشائمة لـ: Mustafa Kamil al-Sayyid, «A Civil Society in Egypt?» in: Norton, ed., *Civil Society in the Middle East*, pp. 269-293.

(الورقة الإيرانية)

محمد هادي سمتي(*)

مقدمة

يبدو أن فكرة المجتمع المدني وما ينتج منها طبيعياً من ديمقراطية قد أضحت اليوم فكرة رائجة. فقد تولتها بالاهتمام صحف كبيرة وكتب متعددة ومؤتمرات شتى. وهذا أمر متوقع بالنظر إلى ما حدث من تحولات عميقة في الاتحاد السوفياتي السابق، وما جرى من ثورات مخملية [سلمية] عبر أوروبا الشرقية. إن تلك الانتفاضات الشعبية قد وسعت حقاً في مجال المشاركة السياسية، وأدت للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية إلى ظهور مؤسسات جديدة تحتضن مثل هذه المشاركة. لكن هذه الفورة العاطفية تخفي وراءها بلبلة لم تزل قائمة بشأن ما يعنيه بالضبط المجتمع المدني. إن التطورات الحديثة التي جرت في المجتمعات المذكورة قد أحدثت تغييراً شاملاً، وصاحب ذلك احتدام النقاش في الديمقراطيات الصناعية حول طبيعة المجتمع المدني ووظائفه. والغرض من هذه الورقة لا يقتصر فقط على تناول الاشكاليات النظرية التي تثيرها فكرة المجتمع المدني.

سأحاول، بعد عرض موجز لبعض الصعوبات التي تكتنف التنظير لمفهوم المجتمع المدني، أن أفسر الطبيعة الخاصة للدولة الإيرانية وعلاقتها بالمجتمع المدني، وأن أعرض إلى امكانات التطور لمجتمع مدني يتمتع بدرجة أعلى من الاستقلالية. سأوجه كذلك عناية خاصة إلى المآزق التي تواجه نظام حكمٍ ديني التكوين في مجتمع ما بعد الثورة.

أولاً: المجتمع المدني

إن فكرة المجتمع المدني، بالنظر إلى أصل نشوئها في الفكر السياسي الأوروبي، وقد أصبحت من الأدوات المفاهيمية في تحليل مجتمعات متباينة جداً مثل ألمانيا الشرقية سابقاً

(*) كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة طهران.

وكولومبيا والصومال، وهي لا تقع فقط في قارات مختلفة بل تنتمي ثقافياً إلى عوالم ثلاثة مختلفة أيضاً. والتطور التاريخي الذي شهدته هذه المجتمعات في التغير الذي طرأ على حياتها على مدى السنين يجعل تقييم المنفعة التي تجتنى من المفهوم المذكور أشد صعوبة. وقد يقول البعض إن ادخال المفهوم في الخطاب السياسي المعاصر وتقبل الأوساط الأكاديمية له قد أضفت عليه صفة المقوم العام.

إن الفكرة الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني بصفتها فكرة متجانسة نسبياً، منفصلة عن الدولة أو مناهضة لها، هي من نتاج أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. إن تكوّن المفهوم والجدل الذي دار حوله قبل عصر التنوير لا يهمنا هنا كثيراً في ما ستعرضه هذه الورقة، وإن كان مفيداً للبحث. ومن الأنسب كثيراً تناول التصورات الأبرز التي ظهرت عن المجتمع المدني بعد عصر التنوير.

ذلك أن بعض المجتمعات المدنية هي بالأساس ساحة لحياة اجتماعية تشد قوى اجتماعية ـ سياسية متنوعة بعضها إلى بعض فتجعل منها كياناً متجانساً إزاء الدولة[(١)]. إن هذا التصور المفاهيمي الواسع يركز على المصالح الفردية والمشتركة التي يجري السعي من أجلها في نطاق عام يتمتع بحصانة من سيطرة الدولة. ويرى البعض في المجتمع المدني ساحة مستقلة يجري تنظيم المصالح فيها ضمن هياكل شكلية إلى حد ما تستطيع أن تمارس ضغطاً على الدولة وتظل بعيدة عن وصايتها.

يعرّف غرامشي المجتمع المدني بأنه ذلك الملكوت الذي تحكم فيه الدولة لا من خلال القوة السافرة بل من خلال الهيمنة الثقافية ومن خلال خلق نظام أخلاقي راسخ. إن الدولة في رأيه تهيمن على المجتمع المدني من خلال «عناصر بارزة من المجتمع المنظم»[(٢)]. أما بولانتزاس فقد تخلى عن فكرة المجتمع المدني كلياً وقال إن هذا المجتمع يخفي، من وراء قناع، الطبيعة الحقيقية للدولة ووظيفتها[(٣)] إن الدولة الموجودة في كل مكان تتغلغل في المجتمع من خلال الهيكل الاقتصادي وبذلك تجعل فكرة المجتمع المدني عديمة الفائدة.

إن نشوء مفهوم المجتمع المدني من مجرد مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تحررت من سلطة الدولة المطلقة في أوائل تكوين أوروبا الحديثة وتطوره إلى مفهوم أحدث وأكثر تقدماً في ظل الأفكار الماركسية الجديدة، هما اللذان يرسمان الخط النظري الفاصل

---

(١) Augustus Richard Norton, «The Future of Civil Society in the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 2 (1993), p. 211.

(٢) Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, edited and translated by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith (London: Lawrence and Wishart, 1971), p. 263.

(٣) Nicos Poulantzas, *Political Power and Social Classes*, translation editor O'Hagan (London: New Left Books, 1973), p. 124.

الموجود في الأدبيات التي تكتب عن الموضوع. وليس من السهل جسر الهوة الفاصلة بين هذه المفاهيم المختلفة.

ويبدو أن التعريف السائد للمفهوم يؤكد على وجود مجال عام بين الدولة والحياة الخاصة، حيث تعمل أعداد كبيرة من الجمعيات والمنظمات والحركات الاجتماعية على الدفاع عن نفسها ضد تجاوز الدولة المحتمل عليها، إن هذا التعريف بالذات يفترض مسبقاً وجود مجموعة من الحقوق والامتيازات يكون من شأن الحفاظ عليها وإبرازها في المجال العام الكشف عن الحاجة إلى الاستقلال عن الدولة. إن تعبئة الجماعات بشكل ذاتي لا يمكن أن يحدث في فراغ. ومن الضروري جداً أن تضع الدولة حدوداً للأفراد والمنظمات لكي تعمل ضمنها وتمارس الضغط على الدولة. لذا لا يمكن للمرء أن يتصور تطور المجتمع المدني في سياق تاريخي معين من دون أن يتحرى طبيعة الدولة ومسارها في ذلك المجتمع ذاته. ويصدق هذا أكثر ما يصدق في المجتمعات المتخلفة والنامية حيث تكشف تجربة بناء الدولة عن تناقضات داخلية وعن تطور متباين، وحيث تترك الدولة بصماتها على التكوين الاجتماعي وعلى التنوع في القوى الاجتماعية. ولكي نفهم تاريخ المجتمع المدني في إيران وحالته علينا أن نبدأ بإجراء تشريح للدولة.

ثانياً: رأسمالية دولة الريع: ١٩٦٣ ـ ١٩٧٨

لعل هذه المرحلة هي من أخطر المراحل التي مرت بها عملية التنمية المعقدة في إيران، ذلك أن الدولة قد تولت دوراً مهماً وأثرت في تحديد شكل التكوين الاجتماعي على نحو فاعل. لقد أعطيت الأسبقية الأولى لمسألة الإصلاح الزراعي الذي كان يهدف إلى هدفين، اقتصادي وسياسي معاً. كانت الدولة مهتمة، على الجانب السياسي، بـ (١) اجتثاث قاعدة القوة التي تملكها طبقة مالكي الأراضي في الأرياف، و(٢) نزع فتيل الانتفاضات المحتملة التي قد يقوم بها الفلاحون وذلك بتلبية شيء من مطالبهم. وقد حققت الدولة الكثير في ما يتعلق بالهدف السياسي الأول وذلك بتشتيت طبقة مالكي الأراضي[٤].

أما على الجبهة الاقتصادية فقد كان الهدف الأساسي دمج القطاع الزراعي بالسوق الوطنية، التي أصبحت من مؤسسات نمط الإنتاج الرأسمالي الجديد. لم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف بعمل ذاتي أو طوعي من جانب الفلاحين. لذلك تدخلت الدولة لتحقيق دمج الاقتصاد الزراعي بالسوق الوطنية[٥]. ومع أن الدولة أنشأت دوائر واسعة

(٤) Farhad Kazemi, *Poverty and Revolution in Iran: The Migrant Poor, Urban Marginality and Politics* (New York: New York University Press, ©1980), pp. 35-36.

(٥) Afsaneh Najmabadi, *Land Reform and Social Change in Iran* (Salt Lake City: University of Utah Press, 1987), p. 169.

ومتشابكة تقوم بأعمال ترمي إلى جعل الزراعة تجارية، أو إلى إدخال الزراعة الرأسمالية، فإن محاولتها لدمج الزراعة في السوق الوطنية لم تحقق نجاحاً. أما الذي حققته الدولة فهو توسيع دور الدولة[٦].

لقد وفرت الإيرادات النفطية مصدراً مالياً «مأموناً» للدولة طوال الستينيات والسبعينيات. في عام ١٩٦٧ كان النفط يمثل ١٣,٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وقد تزايد هذا الرقم إلى ١٩,٥ بالمئة في عام ١٩٧٢ وإلى ٤٨,٧ بالمئة في عام ١٩٧٧[٧] يضاف إلى هذا أن دخل النفط قد ازداد من ٤٥,٦ بالمئة من مجموع ايرادات الحكومة في عام ١٩٦٣ إلى ٤٩,٢ بالمئة في عام ١٩٧٣ وإلى ٧٣,٦ بالمئة في عام ١٩٧٧. إن التصاعد الهائل في إيرادات النفط قد أعطى دفعة قوية لبرنامج التصنيع الطموح الذي كانت تنتهجه الدولة. وقد ازداد دور الدولة فانتشر في قطاعات مختلفة. بلغت حصة الدولة من الاستثمار في ذروة التصاعد ما مقداره ٥٨,٥ بالمئة في الخطة الخامسة (١٩٧٣ - ١٩٧٧)[٨].

شهدت الأجهزة القمعية التابعة للدولة نمواً مطرداً لم يسبق له مثيل وذلك كماً ونوعاً[٩]. وتطلبت عمليات التصنيع السريع، والإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وتطوير القوات المسلحة، وإنشاء أجهزة بيروقراطية واسعة لأداء وظائف الإدارة والتنسيق. وأدى هذا بدوره إلى تشجيع الاتجاه نحو الميل إلى سكنى المدن في السبعينيات. وبلغت نسبة ما تستخدمه الدولة أكثر من ٥٠ بالمئة من عدد المستخدمين في عدد من الأقاليم. أما بنية القرية التي تغيرت بسبب الإصلاح الزراعي فقد أخذت تتعرض إلى تدخل وكلاء الدولة الذين يمثلون جهات بيروقراطية مختلفة.

لقد غدت الدولة في إيران، في عقدي الستينيات والسبعينيات، هيكلاً بيروقراطياً ومتوسعاً إلى أقصى الحدود ومتغلغلاً في كل جانب من جوانب التنظيم الاجتماعي. أما المفارقة في ذلك فهي أن قوة الدولة صارت تمثل ضعفها. ذلك أنها كانت «دولة ريعية» أدى مصدرها الوفير من الدخل النفطي ووجودها البيروقراطي في كل مكان وأجهزتها

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦٨، و Eric Hoogland, *Land and Revolution in Iran, 1960-1980* (Austin, Texas: University of Texas Press, 1982), chap. 5.

(٧) للاطلاع على حال الصناعة النفطية وتأثيرها في الاقتصاد القومي، انظر: Fereidun Fesharaki, *Development of the Iranian Oil Industry: International and Domestic Aspects*, Praeger Special Studies in International Economics and Development (New York: Praeger, 1976), p. 145.

(٨) تتوفر البيانات الخاصة بخطط التنمية وتحليلاتها في: Ervand Abrahamian, *Iran between Two Revolutions*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, ©1982), pp. 426-435.

(٩) المصدر نفسه، و Mark J. Gasiorowski, *U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991).

البوليسية إلى فصم ارتباطها بالطبقات الاجتماعية الرئيسية[١٠]. كانت الواسطة الأساسية التي تشد روابط الدولة بالمجتمع هي المؤسسات القمعية. وهكذا نجد أن الدولة كانت في أواسط السبعينيات منظمة ذات استقلالية ذاتية عالية بوجه المجتمع المدني. وقد كان لوجود الدولة المنتشر في كل زاوية من الزوايا مضاعفات خطيرة أعاقت بناء المؤسسات التي تعلي من شأن مشاركة المواطنين. أدى ذلك إلى الحد كثيراً من تطور المجتمع المدني وجعل للدولة اليد العليا دون غيرها من الهيئات، الأمر الذي سيكون التغلب عليه صعباً على مدى سنين قادمة.

ثالثاً: اتجاهات في عهد ما بعد الثورة

ليس من السهل الكتابة عن نتائج ثورة اجتماعية كبرى لما تزل تشق طريقها ولم يمر على حدوثها بعد جيل واحد. إن الثورات الاجتماعية تؤدي عادةً إلى بناء دول أقوى ذات بيروقراطية أشد، تصحبها تعبئة جماهيرية لصالح النظام الجديد[١١]، ولا تستثنى الثورة الإسلامية في إيران من هذا. فبعد أن تحولت السلطة جرت إعادة بناء الدولة وإنشاء أطر مؤسسية جديدة لرعاية التعبئة الثورية. والواقع أن النخبات الجديدة استطاعت أن تعيد إنشاء سلطة الدولة ضمن إطار عقائدي جديد يتناقض تماماً مع إطار النظام القديم[١٢]. إن ارهاصات العدالة الاجتماعية الممتدة الجذور في الإسلام، مصحوبة بالحماسة الثورية والمثل العليا للثورة قد دفعت الدولة في عهد ما بعد الثورة إلى أن تكون أكثر استجابة لحاجات المسحوقين. كان هذا يعني زيادة تدخل الدولة في إعادة التوزيع وفي الانفاق للأغراض الاجتماعية. وقد ظهر من جراء هذه العملية عدد متنوع من المنظمات الثورية والهياكل البيروقراطية.

ويبدو أن المعتقد الخاص بمذهب الدولة وآلية الدولة المنتشرة في الأرجاء كافة هما استمرارية لتاريخ إيران المعاصر. وبالنسبة إلى البعض يعتبر هذا التراث المنتقل من حقبة ما قبل الثورة، وما صاحبه من عملية بناء الدولة في عهد ما بعد الثورة، من المعوقات الهيكلية أمام بناء المؤسسات ضمن المجتمع المدني. إن البترو دولارات المضمونة، على

---

(١٠) Hossein Mahdavi, «The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: Michael A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), and Theda Skocpol, «Rentier State and Shi'i Islam in the Iranian Revolution,» *Theory and Society*, vol. 11, no. 3 (1982), p. 269.

(١١) Theda Skocpol, «Social Revolutions and Mass Military Mobilizations,» *World Politics*, vol. 40, no. 2 (1988), p. 147.

(١٢) Farideh Farhi, *States and Urban-Based Revolutions: Iran and Nicaragua* (Urbana, Ill.: University of Illinois Press, ©1990), chap. 5.

الرغم من الادراك المعلن عن مخاطرها، لم تزل هي التي تغذي الاقتصاد السياسي في إيران لتلبي مطالب الزبائنية التقليدية المستشرية في الاقتصادات الريعية.

إن الطبيعة الريعية للدولة الإيرانية ليس من شأنها أن تفضي إلى تحقيق «حضارة» للمجتمع. يقول لوسياني بدقة بالغة: «أفترض ضمناً أن الدولة سوف تتوسع إلى حدود قدراتها الاقتصادية. فإن كانت لديها الوسائل للقيام بذلك فستقوم الدولة بكل شيء، ولن يكون هناك ما يقوم به المجتمع المدني (القطاع الخاص) إلا الأعمال التي تدعم الدولة. أما إذا لم تكن لدى الدولة الوسائل المطلوبة، ويتحتم عليها التماسها من المجتمع (القطاع الخاص) تكون هناك عندئذٍ فرصة لدى هذا المجتمع بأن يحد من سلطة الدولة»(١٣). لذا، ليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل إلا إذا حدث تغيير في الهيكل الاقتصادي(١٤).

إن مستلزمات التنمية في بعض الأقطار الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية يتطلب عملاً قوياً تقوم به الدولة. وتقوم هذه المجتمعات عادة باتباع طرق التفافية في التصنيع وفي تنمية البنى التحتية. ولغرض توفير المناخ الملائم للاستثمار يترتب على الدولة أن تتدخل لإقامة النظام والاستقرار ولتحقيق تحالف بين المصالح المتنافسة. وبذلك يصبح تدخل الدولة في عملية التنمية ضرورة ماسة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الهيكل الاجتماعي في الأرجاء المختلفة. ومثل هذا الانتشار الذي تتشابك فيه مجالات المجتمع المدني ومجالات الدولة يكون غير قادر على خدمة المصالح المتباينة. ويصبح القمع أداة من أدوات حل الاشكالات المستقرة في البنية الاجتماعية. قد يقال إن هذا يعتمد على الخيارات التي تطرحها النخبات في العالم الثالث، ولئن جرى اختيار الاستراتيجية التنموية الصحيحة فلن تكون هناك حاجة إلى القمع إبان إجراء التنمية، بيد أن الكتابات الخاصة بالبحوث التجريبية (الامبريقية) لا تبشر بالخير في ما يتعلق بتدخل الدولة في عملية التنمية(١٥).

هل هناك مستوى أمثل لتدخل الدولة من الممكن فيه إجراء توازن بين التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية والاستقلال الذاتي للمجتمع المدني؟ وإذا وجد هذا المستوى فكيف يمكن تحقيق ذلك التوازن؟ إن من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، الحفاظ على توازن كهذا في إيران، حيث يوجد خليط من الضغوط الشعبوية والقيود الدولية الخطيرة،

---

(١٣) Giacomo Luciani, «The Oil Rent,the Fiscal Crisis of the State and Democratization,»in: Ghassan Salamé, ed.,*Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994), p. 135.

(١٤) من المناسب أن تبين هنا أن الحاجة تدعو إلى مزيد من البحوث التجريبية (الامبريقية) على أساس من البيانات المعتمدة لمعرفة هل أن الدولة لم تزل ريعية في طبيعتها كما كانت سابقاً. هناك من يقول في الأوساط الأكاديمية ودوائر صنع القرار أن الطبيعة الريعية للدولة آخذة بالتغير تدريجياً.

(١٥) للاطلاع على دراسة مثيرة للاهتمام بشأن تعطيل حقوق الإنسان لقاء إجراء التنمية، انظر: Jack Donnelly, «Human Rights and Development: Complementary or Competing Concern?» *World Politics*, vol. 36 (1984).

بالإضافة إلى اقتصاد دمرته الحرب، الأمر الذي يجعل الدولة مشتتة في اتجاهات مختلفة. وعلى الرغم من الإشكالية السائدة في مستلزمات التنمية نجد أن الجمهورية الإسلامية في إيران قد أظهرت مرونة مدهشة للتكيف بوجه الأزمات الحادة التي لا تطاق. بيد أن الدولة لم تزل تقوم بالدور القائد في الاقتصاد، ومن المشكوك فيه حدوث تقليص مطرد في هذا الدور في المستقبل القريب، يضاف إلى هذا أن الشقاق القائم بين النخبات بشأن النهج الصحيح للعمل، بقدر ما يتعلق الأمر بتدخل الدولة، قد ولد تردداً لدى الحكومة نجم عنه قيامها بأعمال غير حاسمة. إن هشاشة السياسة وتفرق آراء النخبة بشأن قضايا التنمية قد فاقم كثيراً من الأحوال غير المواتية أصلاً على المستويين المحلي والدولي.

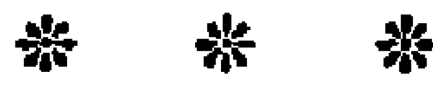
إن الذي يجري في إيران يشي بحدوث تغييرات جوهرية معينة ستكون لها آثار عميقة في البنية الاجتماعية على المدى الطويل. ومع أن هناك تغييرات تحت السطح من الممكن تلمسها، غير أنها كلها في حالة مائعة ومن الممكن أن تنقلب على أعقابها. **أولاً**، ان الدولة تتقلص بالتدريج، فتفتح بذلك مجالاً إلى لاعبين آخرين لكي يحصلوا على قسط من عملياتها. وتراجع الدولة لن يقتصر على الميدان الاقتصادي، بل من المحتمل جداً أن يمهد هذا التراجع السبيل إلى جهات ما خاصة لتحدي الدولة في ميادين أخرى. إن البرامج الليبرالية الحالية التي باشرها الرئيس رفسنجاني أخذت تزيل الطابع السياسي من جانب من جوانب الحياة الاقتصادية اليومية، الأمر الذي يجعل من غير الضروري للدولة أن تتصدى للدفاع عن نفسها. بعبارة أخرى، إن أي تناقض أو إخفاق في سياسة ما اقتصادية لن يتحول إلى قضية سياسية تشلّ الدولة. يضاف إلى هذا أن انسحاب الدولة سيقلل كثيراً من الصراعات الاجتماعية المحتملة إذ ان هيكل العلاقة سيكون أقل عرضة للتصادم. إن هذا يصدق بشكل خاص على حالة إيران حيث يدرك رجال الدولة الآن مآزق صنع السياسة في بيئة الأزمات.

ثانياً، إن الأزمات المستمرة، المالية وغيرها، التي تواجه الدولة أجبرت النخبات على أخذ مسألة تكوين إجماع في الرأي وإقامة التحالفات مأخذاً جدياً. كذلك يبدو أن حقائق الأمور المتعلقة بسياسة القوة قد أظهرت أن السياسات الفئوية تتطلب في ما تتطلبه وجود استراتيجية وتوفر مصادر، وفوق هذا وذاك تتطلب حلفاء. إن من الممكن أن يكون هذا استهلالاً لسياسات يكون الحل الوسط فيها من العناصر المهمة. قد لا تكون التجربة التي تمر بها إيران مشابهة تماماً لما مرت به بعض أقطار افريقيا الشمالية، لكن المنطق الأساسي في ذلك هو المنطق ذاته. «في أقطار مثل الجزائر والأردن وتونس والمغرب عملت الأزمة المالية الحادة فيها في أواخر الثمانينيات على وضع سياسة الاتفاق في الرأي وإقامة الائتلافات على الأجندة السياسية، وإن بأشكال محدودة وأشكال تم التلاعب فيها»[١٦]. وما أن تسير خطط

(١٦) Manochehr Dorraj, «State Petroleum and Democratization in the Middle East and North Africa,» in: Manochehr Dorraj, ed., *The Changing Political Economy of the Third World* (Boulder, Colo.: Lynne Reinner Publishers, 1995), p. 136.

التنمية قدماً، وتبدأ الضغوط الدولية وعلى رأسها العقوبات الأمريكية بإيقاع الأذى حتى يكون بناة الدولة في إيران ما بعد الثورة أكثر اهتماماً ورعاية للحاجة إلى المساومة في حقل السياسة الداخلية. إن الافتقار إلى الاجماع من أجل العمل الموحد صار مضراً. إن سياسة متماسكة تنتهجها الدولة في زمن الأزمات الحادة تقتضي اتفاقاً سياسياً ضمنياً تستطيع الفئات المختلفة على أساسه أن ترضي إحداها الأخرى. إن دواعي بناء الاجماع في الرأي وتحقيق التعاون أخذت تتغير في سياق خطاب الحل الوسط المتنامي في الظهور، تحت ضغط هائل، سواء من الداخل أو من النظام الدولي.

ثالثاً، إن تغيراً في البنية الطبقية لإيران يمضي قدماً. فتكوين الطبقة الوسطى من السكان آخذ بالتوسع، كما ان الهيكل الديمغرافي للمجتمع الإيراني، شأنه شأن عدد من الأقطار الإسلامية، يُبرز بوضوح أهمية هذه الطبقة(١٧). ومرد هذه الأهمية إلى التوسع العددي الجاري في الطبقة الوسطى، وإلى ما تتمتع به من فرص محسنة في التعليم، الأمر الذي يتيح لها المجال للتعبير عن نفسها، إن مطالب هذه الطبقة المتعلمة المتنامية تشدد الخناق على قدرات الدولة المالية وغيرها وتزيد من فرصة حدوث اصطدام بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي يدعو الدولة إلى زيادة سيطرتها على المجتمع من خلال إجراءات قمعية. مع هذا فإن الميل نحو المطالب يبدو أمراً لا مفر منه، ولا سيما وأن المزيد من المطالب الجديدة لا يمكن إيقافه عند حدّ إلى الأبد، ولو أن من الممكن تجميده مدةً قصيرة. وعليه قد يكون الهيكل الطبقي تربة خصبة لتغذية قوى اجتماعية قادرة على الحد من تجاوزات الدولة. وعندما يتصاعد مستوى المطالب وتصبح المطالب ذاتها أكثر وضوحاً، فإن الدولة لا تعود قادرة على الحفاظ على سلطتها القاسية إزاء المجتمع بالشكل الفعال الذي كانت عليه في السابق.



فلننتقل الآن إلى التغيرات الملموسة التي فعلت فعلها لظهور مجال مدني في إيران. تمثل هذه التغيرات، التي ما فتئت تتكشف في سياق دينامي، كفاح أمة مرت بتحول ثوري، وهي تحاول حل تناقضات داخلية قائمة على أساس من تاريخ الأمة نفسها ومواجهاتها مع العالم الخارجي. **فأولاً**، جاء تأسيس الهيكل البرلماني بعد الثورة. وحدثت مناقشات تتسم بالحيوية والانفتاح حول سلسلة من القضايا شملت السياسات الخارجية والاقتصادية والثقافية، وكان من شأن تلك المناقشات تطوير الخطاب الخاص بالتشريع وبالاستقلال الذاتي النسبي للهيئة التشريعية. ومع أن إيران كانت قد مرت بتجربة برلمانية ودستورية، غير أنها هذه المرة فاقت ما كان متوقعاً، إذا أخذنا بنظر الاعتبار نمط بناء

---

(١٧) Philippe Fargues, «Demographic Explosion or Social Upheaval,» in: Salamé, ed., *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World*, p. 157.

الدولة في عهد ما بعد الثورة[١٨]. وعلى الرغم من التصلب المزعوم الذي تنعت به الشريعة الإسلامية فقد كان مجلس الشورى الإسلامي مرناً في الاستجابة للظروف المتغيرة خلال السنوات السبع عشرة الأخيرة.

ومن نافلة القول إن على البرلمان أن يعمل ضمن إطار دستوري فريد في بابه، إذ أنه يخضع أعماله التشريعية لسلطة أعلى هي مجلس الأوصياء، وهذا المجلس معيّن من الحكومة. هذا وأن فكرة التشريع ونشر المعلومات عن الماحكات السياسية التي تجري داخل البرلمان قد أضفت الحيوية على النقاش المحتدم بشأن الدور الصحيح الذي تقوم به هيئة تشريعية حديثة تتبع الفقه الشيعي. إن هيكلاً تشريعياً متطوراً تماماً، ويستطيع المواطنون والجماعات المختلفة المشاركة فيه، إنما يأخذ بالظهور من خلال التفاعل بين القوى الاجتماعية ـ السياسية المختلفة. إن هذه القوى أخذت بالتشكل حقاً في إيران المعاصرة، والمرجو أن تكون حصيلة ذلك مزيداً من المؤسساتية للحياة البرلمانية وظهور برامج سياسية محسنة وواضحة.

ثانياً، انتفع الجمهور كثيراً في السنوات الأخيرة من نشر صحف متعددة تمثل قناعات سياسية وفلسفية متباينة، وتتضمن المواد التي تنشر مواضيع تتعلق بالفن والعمارة والفلسفة والدين والاتصالات والفقه والأخلاق. ولا تزال المجلات الجديدة تتوالى على المستويين القومي الواسع والمحلي المحدود. إن سوق الأفكار الغزيرة قد خلق مناخاً ثقافياً بالغ الحيوية كان نادراً جداً في تاريخ إيران الحديث. والأفق الجوال الذي يطوف فيه الخطاب الثقافي يعتبر تجربة غنية تثار فيها أسئلة جوهرية تتعلق بمستقبل المجتمع الإيراني. وهذا الجو الذي يجري فيه تحليل الذات، والناشئ عن التبادل الفكري الذي تقوم به المطبوعات المختلفة، يعتبر خطوة جوهرية نحو الأصالة. والبحث عن الأصالة، وإن كان أحياناً مدمراً للذات، فهو ينشر احساساً بالثقة بالنفس في النخبات التي هي أساس تعزيز المجتمع المدني، وترسيخه، ولا يعني هذا القول بالطبع عدم وجود سيطرة للدولة أو قيود مفروضة من قبلها. على العكس، فالمرء لا يستطيع أن يقول أو يكتب ما يشاء.

إن المناقشات الحالية الجارية تدل على تحول ملموس في نظرة المثقفين بالمقارنة مع الأجيال الماضية. إنها من ناحية تبتعد عن التصنيف المبسط للعالم وللتجربة الإنسانية، والجيل الجديد يبتعد من ناحية أخرى عن الانموذج التنموي للتحديث، وهو الجيل الذي

(١٨) للاطلاع على بحث ممتاز في موضوع وضع الدستور والحياة البرلمانية في إيران، انظر:
Saïd Amir Arjomand, «Constitutions and the Struggle for Political Order: A Study in the Modernization of Political Tradition,» in: Serif Mardin, ed., *Cultural Transitions in the Middle East*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 48 (New York: E. J. Brill, 1994).

في هذا المقال ينظر الكاتب في التفاعل الجاري بين التقاليد السياسية الدولية والوطنية وعلاقة ذلك بوضع الدستور وبالتالي بالهياكل البرلمانية.

ظل أسيراً على مدى عقود للمخطط الثنائي الشعبة الذي وضعه بارسون. ومن جهة ثالثة فإن المثقفين الآن على اطلاع حسن على النظرية الاجتماعية الغربية وعلى البحوث الدقيقة الجارية في العلوم الاجتماعية والإنسانيات. وأخيراً وليس آخراً، يبدو أن الجيل الحاضر يتأمل في الماضي وهو ينظر إلى المستقبل. وبعبارة أخرى، ثمة ميل في المنشورات العلمانية والدينية معاً للاهتمام بقوة التقاليد.

ثالثاً، تعبئة الجماعات التي لم يكن تأثيرها ملحوظاً في التغيرات الاجتماعية ـ السياسية الكبرى. فالنساء يزداد وجودهن في الحياة العامة، وتسنح لهن فرص للتقدم في السلم الاجتماعي. وقد ساعدت الثورة في رفع عدد من القيود التي كانت تمنع المرأة من العمل في الشؤون الاجتماعية والسياسية. إن ما توفر للمرأة من مجالات قد ولّد وعياً جماعياً وهو ما بث النشاط في جزء كبير من السكان. وثمة مؤشرات رئيسية تدل على تحسن كبير في أحوال المرأة. فقد أدت قوانين الطلاق المعدلة وقوانين العمل المحسنة والتقدم في التعليم وغير ذلك إلى وضع قضايا حقوق المرأة في مقدمة المسائل الاجتماعية. وما كل هذا إلا علامات على تطور النضوج في المجال الاجتماعي. وستكون المرأة قوة مهمة يحسب لها حسابها، أما بنيتها التضامنية، وإن كانت لم تزل ضعيفة، فهي ستضيف لبنة أخرى إلى شبكة المجتمع المدني القائمة أصلاً. أنا لا أزعم أبداً أن المرأة التي قاست من قرون من الاضطهاد قد تحررت فجأةً من الاستعباد، بل أقول ان المرأة بشكل عام، وبالقياس إلى دورها التاريخي، أخذت تشغل الآن مركزاً في الحياة العامة أكبر مما كانت تشغله في السابق، وهذا طبعاً أمر حاسم في مجتمع تؤلف المرأة فيه أكثر من نصف السكان بقليل(١٩).

رابعاً، إن المنافسة الحزبية ليس لها تاريخ طويل في إيران، إذ لم تدم الحالات التي تم فيها تأليف الأحزاب إلا مدة وجيزة. كما أن مثل هذه التجربة لم تكن ناجحة بعد الثورة كذلك. أما المشهد السياسي بعد السنوات القليلة الأخيرة من ممارسة السياسة الفئوية فهو أكثر وضوحاً على الرغم من تعقيده. إن الفئات والجماعات والزمر من الممكن التعرف عليها بسهولة، كما أن المنضمين إليها يقدرون على التماهي معها. ومع أن العضوية في الأحزاب لم تزل متغيرة باستمرار، إلا أنها تؤثر تدريجياً بالطبيعة الجماهيرية للسياسة. وبسبب الفروق الحادة بين الجماعات المختلفة وعقائدها المعلنة وخلافاتها السياسية، فقد ثار النقاش مرة أخرى بشأن الأحزاب ومنفعتها الوظيفية، وهو نقاش يرتبط كل الارتباط بالحاجة إلى الاجماع بشأن سياسات التنمية. وعلى الرغم من عدم وجود هيكلية حزبية شكلية، فإن الشبكات غير الرسمية وجماعات الضغط تقوم بمهماتها

---

(١٩) ينظر عدد من المراقبين الخارجيين إلى أن لباس المرأة الالزامي خارج المنزل هو انتهاك لحقوقها. في ما عدا ذلك نجد أن المرأة تعمل بشكل تفرض نفسها فيه في عدد من الأعمال الجديدة بالمقارنة مع مرحلة ما قبل الثورة. لم يعد المجال العام مقتصراً فقط على نخبة صغيرة جداً من النساء.

علناً وبحرية نسبية. وقد أصبحت هذه الشبكات فعالة في وضع أجندة الشؤون العامة. وبما أن المؤسسة الأساسية في المجتمع المدني هي الحزب فإن أي تحرك نحو تطوير ثقافة للمنافسة الحزبية هو أمر يستحق الترحاب.

إن هذه التغيرات كلها، المذكورة آنفاً، إنما تجري في سياق خلاف نظري آخذ بالظهور بشأن طبيعة الدولة والسلطة السياسية في الفقه الإسلامي الشيعي. ويجري النقاش حول مصادر الشرعية وحقوق الدولة والمواطنين ومسؤولياتهم، وما هي الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع إن وجدت.

وباختصار، يدور النقاش حول الفلسفة السياسية التي تقوم عليها الدولة الإسلامية. إن هذا النقاش كان مألوفاً في العالم العربي، ولا سيما في مصر[٢٠]. وهكذا نجد أن إيران تمر وإن في وسط قومي ودولي مختلف جداً، بحالة من إعادة النظر في الخطاب الديني الخاص بالأصالة.

أما فكرة المجتمع المدني فثمة مدرستان معروفتان تتبادلان الرأي بشأنه ولم تتضح نتائج ذلك بعد. فالمدرسة التي تتمسك بالتفسير الحرفي لنص الكتاب ترفض مفهوم المجتمع المدني من أساسه[٢١]. وهذه المدرسة ترى أن مجرد القبول بالمصطلح يناقض الولاية المطلقة للفقيه. بعبارة أخرى «ليس هناك مؤسسة قانونية من صنع الإنسان لها الحق في الإشراف على الفقيه، وهو مسؤول فقط أمام الله»[٢٢]. وبما أن السلطة قد عهدت إليه بأمر إلهي فإن من غير الممكن لمؤسسات المجتمع أن تقوض شرعيته: إن هذا التفسير لا يترك مجالاً لمجتمع مدني مستقل ذاتياً عن الدولة. أما المدرسة الأخرى فتأخذ التفسير القائل بالتأويل، وهي تسمح بإشراف المؤسسات على السلطة السياسية وعلى مساءلة هذه السلطة من قبل المواطنين[٢٣] إن حل هذا النزاع النظري أمر مهم حقاً بالنسبة إلى مستقبل المجتمع المدني في إيران.

---

(٢٠) للاطلاع على آراء المفكرين الاسلاميين الذين خاضوا في هذا الأمر مثل سيد قطب وحسن البنا، انظر: Ahmad S. Moussalli, «Modern Islamic Fundamentalist Discourses on Civil Society, Pluralism and Democracy,» in: Augustus Richard Norton, ed., *Civil Society in the Middle East* (Leiden: E. J. Brill, 1995), vol. 1.

(٢١) يرى إرنست غيلنر أنه لا يسهل تبرير فكرة المجتمع المدني على أساس النصوص الاسلامية. بما أن السياسة والدين أمران لا ينفصلان فإنه من الصعب تصور الفصل بين الدولة والمجتمع. انظر:
Ernest Gellner, «Civil Society in Historical Context,» *International Social Science Journal*, vol. 43 (1991), p. 506.

(٢٢) Mohsen Kadivar, «State Theories in the Shi'ite Jurisprudence,» *Rahbord*, no. 4 (1994), p. 29.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٠.

الخاتمة

إن التغيرات الجوهرية الدقيقة تجري في أرجاء الشرق الأوسط بأسره. إن من الممكن تلمس حركات جديدة وأفكار مبتكرة وأنواع مختلفة من الخطاب الخاص بتحديث التقاليد، وذلك في أقطار شتى تمتد من شمال افريقيا إلى الجزء الجنوبي من الخليج الفارسي. وثمة تحولات بنيوية معينة في طبيعة الدولة ووظيفتها تجري في إيران والعالم العربي معاً. إن الدولة في حالة تراجع في المنطقة كلها. إن خيبة الأمل واليأس والإخفاق في بلوغ الذات الأصيلة المتصورة، في وجه الضغوط الدولية الكثيرة، قد أشعلت شرارة البحث عن إعادة البناء الاجتماعي ومعرفة الذات. وفي إيران بدأ النقاش حول الدرب «الذي يشق محلياً» والموصل إلى حالة التمدن، من الدرجات الأولية. وهناك في العالم العربي مناقشات مشابهة وإن كانت أكثر تقدماً. إن النقاش حول الترتيبات المؤسسية التي تحد من سلطة الدولة هو نقاش واسع النطاق. وبالرغم من قصر نظر البعض الذي لا يقوم على أساس تاريخي فإننا لم نبلغ بعد «نهاية العقيدة»، ولكن عصر إعادة البناء السياسي القائم على تحليل الذات قد بدأ لتوه. وفي اعتقادي أن هذا منعطف حاسم وعلى العالم الإسلامي بأسره أن يتخذ قرارات استراتيجية بشأنه. إنها لأرض وعرة سيكون من الأفضل للعرب والإيرانيين أن يمشوا فيها معاً.

تعقيب (١)

محمود سريع القلم

إن الورقتين عن المجتمع المدني في إيران والعالم العربي كلتاهما دراسة بحثية وتثير قضايا مهمة عن المجتمع المدني ومفاهيمه في الشرق الأوسط بأسره. ويُظهر كلا الباحثين اهتماماً كبيراً في محاولة الكشف عن تغييرات ذات شأن في العملية الجارية في الشرق الأوسط المتعلقة بالموضوع مع ذكر ما يحيط بها من شكوك وصعوبات. إنهما يدركان كذلك عدم تطابق مفاهيم المجتمع المدني مع السياق المدني والسياسي السائد في الشرق الأوسط. وفي النهاية، ومع إقرارهما بوجود تغيير في المنطقة، فإنهما يعبران عن شكوكهما بشأن وتيرة هذا التغيير، ولا سيما عند الأخذ بالاعتبار التغيرات العالمية الدرامية الجارية على الخصوص في العالم الثالث.

جاءت ورقة رضوان السيد تتضمن سرداً تاريخياً للتعددية والدستورية في إيران ومصر وتركيا، مع التركيز على التجربة الإيرانية. يشير الكاتب إلى أن التغييرات الدستورية التي جرت في إيران في عام ١٩٠٦ كانت الأولى من نوعها في آسيا، ويقول إن الإيرانيين قد تمكنوا من إحداث تغييرات كثيرة، من حيث المفاهيم ومن حيث الجوهر، في عمليتهم السياسية. ولكن بالنظر إلى وجود عجز مؤسساتي وثقافي فإن الحركة التي كانت ترمي إلى تغيير نظام الحكم لم تستمر. يقول رضوان السيد إن الانجازات الرئيسية للعهد الدستوري كانت تتمثل بإنشاء سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان وبتشجيع الأحزاب، وهو يسجل لإيران فضل التحرك نحو العقلانية السياسية والحكومة الجماعية قبل غيرها من الدول.

يقدم هذا الكاتب إلى القارئ عرضاً طويلاً لنشوء الدستورية وسقوطها في إيران، ويعقد باستمرار مقارنات مع الحالتين المصرية والتركية في أوائل القرن العشرين. وهو يوضح كيف كان رجال الدين في هذه الحالات كلها سباقين في الحفاظ على الاستقلال عن الغرب وفي البحث عن دور ديني في التطور الوطني. كما انه يعرض الحركة الإسلامية بصفتها حركة تبحث عن الهوية والأصالة.

إن رضوان السيد لا يحل الإشكالية القائمة في ثنائية المجتمع المدني ـ الإسلام. ومع أنه يثير المسألة في خاتمته إلا أنه لا يستكشفها. يضاف إلى هذا أن ورقته لا تقدم شرحاً

سبباً للنشوء الأولي والسقوط السريع للتعددية والدستورية في أقطار الشرق الأوسط. تركز هذه الورقة على تقديم سرد لقضية التنوع السياسي وملاءمة وجود الأبعاد المتعددة في السياسة. وهي، أخيراً، لا تثير الجوانب السياسية لمسألة المجتمع المدني.

أما ورقة هادي سمتي فهي أساساً عرض للمفاهيم لا للنظريات في تجربة إيران بشأن قضايا المجتمع المدني. ومع أن الباحث يدرك أهمية إجراء عمل إمبريقي يشمل النواحي المختلفة للمجتمع المدني في إيران وضرورة إبراز هذا العمل غير أن ورقته تقتصر فقط على إثارة بعض المآزق المفاهيمية المهمة التي تواجه إيران. إن ورقته تركز على المفهوم الأهم للمجتمع، ألا وهو العلاقة بين طبيعة الدولة والبدء الفعلي بتكوين المجتمع المدني. ويقول الباحث، وهو مصيب في قوله، إن الدولة هي التي تضع الحدود التي يمكن للأفراد والمؤسسات أن يعملوا في داخلها ويمارسوا الضغط على الدولة. ثم يستنتج أن تاريخ المجتمع المدني هو في الواقع تاريخ تطور الدولة في إيران.

بعد أن يقدم سمتي نبذة قصيرة عن أدبيات المجتمع المدني ومفاهيمه، ينتقل إلى تحليل التجربة الإيرانية بعد الثورة في قضايا المجتمع المدني. وهو يقول إن الدولة الإيرانية في مرحلة ما بعد الثورة كانت أكثر انشغالاً بالشؤون الثقافية وإعادة التوزيع، لكن فعاليتها في ذلك هي موضع تساؤل. وأظن أن بوسع المرء أن يضرب مثلاً بأندونيسيا لدحض حجة لوسياني القائلة بأن الدولة الريعية لا يمكنها أن تشهد مجتمعاً مدنياً. ويثني الباحث على إيران لإظهارها المرونة والتكيف في حل بعض أزماتها المحلية، الاجتماعية والسياسية، كما انه يشير إلى أن العقوبات الاقتصادية قد ساعدت إيران على التطور داخلياً وعلى إظهار التسامح تجاه التنوع، وهذا أمر يكاد لا يوجد في الشرق الأوسط.

إن لدي شكوكاً بشأن حجة الباحث القائلة بأن الطبقة الوسطى قد توسعت وأنها أخذت كذلك تؤكد وجودها. أنا أعتقد أن النخبة السياسية الإيرانية قد أضحت نخبة اقتصادية كذلك بصفتها آلية للترسيخ النخبوي ولتثبيت الشرعية أيضاً. وأرى أن النقطة التي يتناولها سمتي بشأن الدور المهم للبرلمان الإيراني هي نقطة أساسية جداً. سيكون البرلمان الإيراني قوة أساسية في تطور المجتمع المدني في إيران. وتقدم ورقة سمتي تحليلاً مثيراً للاهتمام للحياة السياسية في إيران ولا سيما نظام الأحزاب والفئوية الكامنة في بنيته.

أنا أعتقد أن المناقشات والمجادلات الجارية في الشرق الأوسط بشأن المجتمع المدني هي أساساً رد فعل للنقاش العالمي الدائر حول الموضوع. إن طبيعة الدولة في الشرق الأوسط هي القضية الإشكالية الأعوص في هذه المنطقة. إن عقلية النخبة وتكوينها الطبقي وتعرضها للتغيير العالمي هي من أبعاد طبيعة الدولة التي تحتاج إلى استكشاف. وفي رأيي هناك حاجة، قبل التطبيق الناجح للجوانب المتعددة لقضايا المجتمع المدني، إلى إصلاح جدي للثقافة السياسية الاقليمية. ينبغي أن تحل الموضوعية محل الذاتية. والتسامح ينبغي أن يغدو ثقافة بذاته. والتنوع والفردية عليهما أن يُبرزا إلى السطح التفاعلات الاجتماعية. والأهم من هذا كله برأيي أن على الدولة و الجمهور معاً إدراك ضرورة التغيير وإقامة المجتمع المدني.

تعقيب (٢)

باقر النجار(*)

إذا كان من الصعب على الباحث أن يتحدث عن موضوع المجتمع المدني في المنطقة العربية بفعل الشحة المعلوماتية والإشكالية المنهجية، فإن هذه الصعوبة تبدو لي مضاعفة بالتعقيب على ورقة الزميل د. رضوان السيد، ليس بفعل السببين السابقين، وإنما لما حوته الورقة من غزارة في المعلومات وعمق في التحليل ورصانة في النهج.

وفي مناقشة موضوع المجتمع المدني في المنطقة العربية، فإن أول ما نلحظه هو ذلك الشيوع في استخدام المصطلح الذي أحسب أنه قد بات في بعض جوانبه مماثلاً لشيوع «الموضة»(١). إننا نحن العاملين بالأكاديمية، وكما يبدو، قد أخذنا مصطلح «المجتمع المدني» بزهوه، فجانبنا الصواب في عملية المقاربة حتى أن البعض ذهب إلى اعتبار الحوزات والزوايا الدينية كما القبيلة والعشيرة مكونات أساسية للمجتمع المدني. فهل حقاً ما بين أيدينا من نماذج في المنطقة العربية وإيران يمثل مجتمعاً مدنياً، ثم أليس المجتمع المدني بمؤسساته يمثل نتاج تراكم اجتماعي وحضاري ومعرفي، ثم أليس المجتمع المدني في نموذجه الأوروبي من رحمه خرجت الدولة ومؤسسات المجتمع واكتسبت الشرعية بفعل ذلك(٢). ثم أليس هو ـ أي المجتمع المدني ـ يقوم على فكرة حرية تأسيس الجمعيات السياسية والاجتماعية. وهل التحولات المجتمعية التي طرأت على الوطن العربي وإيران قد أفضت إلى السابق أو إلى ذهنية قابلة بتداول السلطة حتى في أوساط أولئك المنادين بتداولها. أو في أقلها، القبول بمحاسبة مؤسساتها. إننا، كما يبدو، بحاجة إلى إعادة

(*) رئيس قسم الدراسات العامة، جامعة البحرين.

(١) انظر: سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، «المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة (مراجعة منهجية)،» ورقة قدّمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢).

(٢) انظر: سعيد بنسعيد العلوي، «مقدمة،» في: المصدر نفسه، ص ١٠.

اختبار المصطلح في مقاربته العربية، أو لنقل الشرقية. فرغم اتفاقنا على أن بعض المجتمعات العربية (كمصر والشام)، وإيران قد خبرت منذ مطلع القرن الماضي وربما قبل ذلك بقليل أو أكثر، تحولات مجتمعية وبروزاً لقوى وتنظيمات اجتماعية، تفاوتت درجة ثقلها الاجتماعي السياسي بطبيعة المضامين الاجتماعية لخطابها السياسي كما هو في الأصول الاجتماعية لقياداتها السياسية. ثم إن بعض هذه التجمعات أو القوى تمثل ذاتها أكثر مما هي ممثلة لقوى أو تجمعات اجتماعية أكبر، أو إنها في كثير من حالاتها وبفعل تكوينها المدني، وربما طبيعتها النخبوية، باتت منعزلة عن المجتمع في عمومه، وخصوصاً أطرافه غير الحضرية، أو هكذا قد بات خطابها، اللهم تلك ذات النزوع الديني التقليدي التعبوي، إلا أنها في كل الأحوال لا تعني بالضرورة تشكّل المجتمع المدني بمفهومه السائد في المجتمعات المتقدمة.

ثم إن القوى التي قد وصفت في الورقة بأنها إسلامية، قبل بروز جماعات الإسلام السياسي، أقرب في أطروحاتها مما قد يسمى تجاوزاً بـ «الاسلام الليبرالي» أو هي في الواقع ما يسمى بـ «الاسلام الشعبي»، عنه بالإسلام السلفي أو السياسي. وهذه القوى ورموزها المختلفة في إيران والوطن العربي من أمثال محمد عبده والافغاني وخير الدين التونسي ورفاعة الطهطاوي ومرتضى الأنصاري وغيرهم... بدت مستوعبة في مواقفها لمتغيرات العصر ومتعايشة معه، أي بمعنى آخر، إن مفكري عصر النهضة كانوا جميعاً في الغالب الأعم ممن نشأوا نشأة إسلامية تقليدية ورأوا ضرورة الارتباط بالشريعة، إلا أنهم جميعاً قد اتخذوا موقفاً نقدياً من مجتمعاتهم ومن الدولة العثمانية الإسلامية. كما رأوا في الغرب مركزاً للعلم والقوة ولم يكن في ذلك مركزاً للفسق والجاهلية[٣]. وعلى رغم أننا قد لا نختلف في ما ذهبت إليه الورقة من تأكيد الدور المهم الذي لعبته رموز الإسلام الإصلاحي من أمثال الافغاني والأنصاري وغيرهما في تشكيل الوعي السياسي في المنطقة العربية وإيران، لا وكذلك دورها في تأكيد ضرورة عملية التحديث السياسي ومطلب الحياة النيابية، وفي محاربة الهيمنة الخارجية، إلا أننا بالمقابل نؤكد الدور المماثل الذي لعبته القوى والشخصيات الليبرالية والإصلاحية من غير أصحاب الاتجاهات الدينية في عملية التحديث وكذا انشغالها بمطلب الدستور والاستقلال الوطني. فالجمعيات والتنظيمات السياسية والاجتماعية التي نشأت مع أواخر القرن الماضي ومطلع هذا القرن ليست في جلها ذات نزوع ديني. فالجمعيات السرية التي نشأت مثل **جمعية العهد** و**حزب اللامركزية الإدارية العثماني** في بلاد الشام[٤] وحركة أحمد عرابي و**حزب الجلاء** و**جمعية مصر الفتاة** وغيرها، كانت ذات حضور في صياغة المطلب الاجتماعي بالتحديث والدستور والاستقلال الوطني.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤) سليمان موسى، الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ٣٣.

إن إشكالية المجتمع المدني ومؤسساته في المنطقة العربية وربما إيران، مرتبطة أساساً بطبيعة إشكالية الدولة القائمة في المجتمع العربي وتقديمها كبديل عن المجتمع الذي خرجت منه. فالدولة ونتيجة لاختراقها المجتمع وفي بعض الحالات العربية إطاحتها به، أو بالأحرى بمؤسساته المختلفة، كما هو في توسع جهازها البيروقراطي وتنوع خدماتها، يجعل من قدرة المنظمات غير الحكومية على النمو والاستقلال محدودة، فخطوة السلطات المصرية مؤخراً بإغلاق العيادات والمستشفيات الطبية التابعة للجماعات الإسلامية المصرية، رغم عجزها هي عن تقديم ذلك إلى العامة، يعبر في بعضه عن جزء من هذه الإشكالية. فهي أي الدولة في المجتمع العربي، تفكر عن المجتمع وتخطط بعيداً عنه، ويقدم المثال العراقي نموذجاً ليس لانقطاع الدولة عن المجتمع، وهو الحال الذي عليه معظم الدول، إن لم يكن كل الدول العربية، وإنما نموذجاً صارخاً لتدمير الدولة للمجتمع.

كما يجب التشديد هنا على أنه رغم الفارق الزمني الذي يفصل بيننا وبين ما تحدثت عنه الورقة، الذي قارب القرن من الزمان، أو يزيد قليلاً أو كثيراً، فإن محور الاهتمام لا يبدو قد تغير، فلا زالت قضايا مطلب الإصلاح والتحديث السياسي الداخلي وتحديداً علاقة الدولة بالمجتمع، وقضية الهيمنة الخارجية وعلاقتها بالغرب، قضايا ومطالب محورية في اهتمام الجمعيات والتنظيمات الأهلية العربية والإيرانية المعاصرة، وكذا الرموز السياسية والثقافية الفاعلة في المجتمع العربي وإيران، وكأن قرناً من الزمان لم يأت علينا، أو كأننا قد راوحنا مكاننا. فلا مسألة الاستقلال الوطني قد اكتملت، ولا تحديث الدولة قد قربها من المجتمع الذي خرجت من رحمه، ولا التنمية يبدو أنها أوتيت ثمارها أو أنها في ثمارها ذات شمول مجتمعي أكبر.

وأخيراً، فإذا كانت هناك كلمة لا بد من قولها بخصوص الورقة المقدمة من قبل د. هادي سمتي، فإننا ننوه هنا بأهمية الورقة وأهمية المدخل النظري الموظف فيها لفهم مجمل التحولات المجتمعية في المجتمع الإيراني ونشوء المجتمع المدني. وهو المدخل الذي يعرف بمدخل «الدولة الريعية» (Rentier State) كمدخل طور بشكل كبير على يد الكثير من المفكرين الإيرانيين لفهم عمليات التحول في المجتمعات النفطية الشرق أوسطية. ملاحظتي على الورقة، أنها في الوقت الذي تؤكد فكرة جنينية المجتمع المدني في إيران، وأنه كحالة، هو في طور التشكل، فإن الورقة قد خلت من الشواهد الامبريقية المدعمة لذلك، حيث بدا ذلك واضحاً في المتغيرات الأربعة التي يسوقها تأكيداً على كلامه القائل بجنينية المجتمع المدني الإيراني.

المناقشات

١ ـ وجيه كوثراني

الأسئلة التي أسجلها على البحثين، هي:

١ ـ قيل إن المجتمع الإيراني يسير نحو تشكل مجتمع مدني. وكنت أتمنى أن أسمع أو أن أقرأ عن تعبيرات هذا المسار على المستوى الفكري والسياسي والتنظيمي. ثمة إشارة إلى تنظيمات ومؤسسات غير حكومية. المهم، في رأيي، ليس التعداد وإنما الحديث عن اتجاهات القوى وأفكارها وتوجهاتها تجاه الدولة وتجاه المجتمع، وتجاه قضايا التنمية والحريات وقضايا الإنسان وقضايا المرأة...

٢ ـ وعلى مستوى تعدد الأفكار، وهذا شرط أساسي ومحوري من شروط قيام المجتمع المدني، اسمحوا لي بأن أطرح السؤال التالي: هل صحيح كما كتبت الصحف اللبنانية منذ شهور أن مخطوطات تخص أكثر من ١٣٠ كاتباً إيرانياً محجور عليها، وأنهم عندما طالبوا بالإفراج عنها والسماح بنشرها اتهمهم بعض الصحف الحكومية بالعمالة للامبريالية والصهيونية وبقايا «السافاك» والغرب؟

أتساءل هنا: لماذا نستخدم «فزاعة» الغرب كلما تحدثنا عن حق في حرية تعبير، أو حقوق إنسان، أو حقوق امرأة؟

٢ ـ محمد عدنان البخيت

أود أن أشير إلى بعض الملاحظات حول ورقة الدكتور رضوان السيد المعروف لدى الجميع بواسع اطلاعه وعمق فهمه لحركة التنظيمات الأهلية التي عرفها المجتمعان الإيراني والعربي، وخصوصاً في ما يتعلق بمؤسسات هذين المجتمعين في زمن ضعف الدولة المركزية، ومنها تنظيمات الأصناف والطوائف مضافاً إليها تشكيلات الفتوة والزعر والأحداث والعيّارين التي أخذت على عاتقها حماية الحارات والاحياء، مضافاً إلى ذلك تنظيمات الاشراف من خلال النقابات وتخويل القادة الروحيين إدارة مجتمع الأقليات في ما عرف بنظام الملل. أما إذا ما انتقلنا إلى الريف، فنجد الزعماء والمقدمين. أما على مستوى البادية والعشائر، فكانت منظمة من خلال شيوخ العشائر وأمرة العرب التي أرسى

قواعدها الأيوبيون، واستمرت حتى يومنا هذا. واستطاعت مشيخات الصوفية أن تصل من المدينة إلى الريف وبعض مواقع محدودة في البادية. وكانت تساهم هذه التشكيلات جميعاً في تنظيم المجتمعات الإسلامية.

أما الإصلاحات التي أدخلتها الدولة العثمانية، وما أدخله محمد علي في مصر، وما عرفته تونس، فقد كانت، واسعة وكثيرة. ولكن أشير هنا إلى المجالس العمومية، وإلى المجالس البلدية وهيئات المخاتير، ناهيك عن إدخال الدساتير وما ترتب عليها من حياة نيابية.

وأخيراً نلاحظ أن هذه المنظمات العريقة قد واجهت تحدياً كاسحاً على يد السلطة الأوروبية. كما أن الدولة الحديثة لم تعرها أي اهتمام يذكر، ولكن سنبقى بحاجة إلى التمييز ما بين منظمات مدنية وأهلية. والسؤال: هل يقبل الفكر الديني مثل هذه المسميات! أي مؤسسات المجتمع المدني، لكونها تحمل نكهة علمانية؟

٣ ـ صالح عبد الرحمن المانع

أود أن أشكر الباحثين وأن أحاول تحليل المنهجية المتبعة في بحثيهما. لقد عالج كل منهما الموضوع بطريقة مختلفة. اتبع د. هادي نموذج الدولة الريعية بينما عالج د. رضوان السيد الموضوع من خلال نموذج الدولة الكوربوراتية. يعتبر نموذج الدولة الكوربوراتية نموذجاً أوروبياً بينما يتمثل نموذج الدولة الريعية في النظام الأمريكي. وأنا أوافق صديقي الدكتور هادي حين يتحدث عن تراجع الدولة الريعية.

وفي الواقع، إذا نظرنا في العلاقات ما بين المجتمع والدولة نجد أنها في تقلب مستمر خاصةً بسبب ضعف بنيتها بالنسبة إلى المؤسسات الاجتماعية، ولأول مرة منذ خمس وعشرين سنة نشاهد نمواً متكاثراً يتمثل ببروز مؤسسات مستقلة جديدة.

هناك ملاحظة أخرى حول المنهجية هي بتقديري ضرورية لتكوين رؤية جديدة، وهي أن إدراك الآخر يؤدي إلى الادراك المتبادل بين النخبات في كل من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية. لن يكون هناك استقلالية لكل من هذه المؤسسات دون التخلص مما يسمى بالايديولوجيات الطاغية التي تحول دون الادراك والعمل الفردي. وإذا سمحنا بتعدد الايديولوجيات نكون قد تخطينا تجاهلنا للآخر والذي قد يتمثل بفرد أو بأقلية ما في الإطار الداخلي، أو تجاهلنا لمصالح الدول المجاورة في الإطار الخارجي. فالمدنية تتطلب القبول بالآخر.

٤ ـ عبد الله السيد ولد أباه

لدي ملاحظة مختصرة أسوقها على هامش البحث الرصين الذي قدمه د. رضوان السيد. وتتعلق الملاحظة بتفسير أسباب غياب أو انعدام فاعلية المجتمع المدني في البلدان العربية وإيران؛ فعادة ما يتم إرجاع هذه الظاهرة إلى مجموعتين من العوامل:

أولاهما: اقتصادية تنموية: أي انعدام البنية التحتية المولدة لأنماط من الانتظام السياسي والاجتماعي ضرورية لقيام المجتمع المدني.

وثانيهما: ثقافية ايديولوجية: أي غياب أفكار الاختلاف والتعددية والتحديث، المؤسسة للتعاقد الديمقراطي ولمؤسسات المجتمع المدني.

ومن دون الخوض في تعريفات مقولة «المجتمع المدني»، أكتفي بالإشارة إلى أن هذا المفهوم كما صاغه الفيلسوف الألماني هيغل يحيل إلى الفضاء الوسيط بين المواطن والدولة، ويفترض مجموعة من المحددات التصورية (قيم العقلانية الحديثة) والمحددات الاقتصادية (نظام الطبقات المتولد عن التقسيم الجديد للعمل).

فبهذا المعنى نقول إن «المجتمع المدني» غير موجود في البلدان العربية وإيران، ولكن هل غيابه بهذه الدلالة يعني انعدام خط مجتمعي متفرد عن الدولة مهما كان نمطه أو منطقه الداخلي؟

٥ ـ بتول مشكين فام

رداً على مداخلة د. كوثراني، ليست إيران جنة، وليس وضع المرأة اليوم وضعاً مثالياً، ولكننا نتحرك نحو الحياة المثالية، والوضع الحالي يبشر بمستقبل أفضل.

أما عما تطالب به المرأة اليوم في إيران؛ المرأة اليوم تطالب بأكثر من المساواة مع الرجل لتتقدم، لأنها كانت متأخرة في ما سبق وتحتاج إلى الحركة السريعة والقوية لتصل إلى ما وصل إليه الرجل اليوم (وهو أيضاً ليس وضعه مثالياً)، فالمرأة تعاني الأمية، والجهل، والفقر، وبطالة بعض المتعلمات. ولكن هناك محاولات جادة في سبيل التخلص من هذه الظواهر في المجتمع.

٦ ـ محمود المراغي

انتهى د. رضوان السيد في ورقته بأن المشكلة ليست وجود ديمقراطية بلا ديمقراطيين... لكن المشكلة هي في ارتباط المنظمات بفكرة المنافع العامة، وليس هناك خلاف حول ارتباط المنظمات وجوداً وعدماً، بالمنافع العامة، لكن أظن ـ وأمامي النموذج العربي على الأقل ـ أن القضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الديمقراطية.

وفي مصر ـ على سبيل المثال ـ ترفض الإدارة تسجيل جمعيات تحس أن لها توجهاً سياسياً أو فكرياً غير مرغوب فيه... وتختلف التسهيلات الحكومية وفقاً لنوع المنظمة المدنية ومدى توافقها مع الدولة.

وهناك جوانب أخرى تقيد المجتمع المدني سواء في مصر أو غيرها، منها:

١ ـ هناك بلاد عربية ما زالت ترفض الاعتراف بالنقابات وتعتبر التنظيمات العمالية رجساً من عمل الشيطان.

٢ ـ هناك بلاد عربية تضع القوانين المقيدة للاجتماعات وللنشر والاتصال، وهو الشيء الشائع.

إنني أظن أن وجود وغياب الديمقراطية عنصر أساسي بالنسبة إلى المجتمع المدني.

٧ ـ سيار الجميل

لا أدري هل أن استخدام مصطلح «المدني» في البحث القيم لـ د. رضوان السيد يعني «الحضري» كمصطلح خلدوني، أو يعني «الأهلي» كمصطلح محلي/تقليدي، أو يعني فعلاً «المدني» (Civil) كمصطلح أغنى معناه ماكس فيبر (Max Weber).

إن هذا الموضوع مهم لأنه يخص «المجتمع» أكثر مما يخص «الدولة»، وكما نعرف، إن الدولة يجب أن تكون في خدمة المجتمع وليس العكس كما يحدث اليوم في بعض البلدان ـ مع الأسف.

لماذا ينحصر الحديث عن المجتمع المدني لدى كل من العرب والإيرانيين وكأنه من صنع علماء الدين والمجتهدين؟ ربما كان ذلك صحيحاً نوعاً ما في إيران ولأسباب مرحلية قاجارية، ولكن لا أظن ذلك أبداً في مجتمعنا العربي، فالأحزاب والمجموعات والتيارات المدنية هي أكثر بكثير من تلك التي كانت دينية، بدءاً بفكرة الجامعة الإسلامية، وصولاً إلى الاخوان المسلمين، وانتهاء بالفصائل الإسلامية المتعددة اليوم.

٨ ـ محمد الهاشمي الحامدي

كنت أتمنى من الصديق د. رضوان السيد أن يبدأ بداية جديدة من الصفحة التاسعة عشرة من بحثه، أي من الموضع الذي بدأ فيه بتناول مرحلة الثمانينيات مشيراً إلى قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران ونجاح ثورة الانقاذ الوطني في السودان.

ومن الواضح اليوم أن حصة كبيرة من النقاش العربي الدائر حول مفهوم المجتمع المدني تتلخص في الإشكال التالي: هل يمكن أن يقوم مجتمع مدني في ظل دولة تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، وهو المطلب الذي تكافح من أجله الحركات الإسلامية المعاصرة؟

ومن الواضح أيضاً أن جواب هذا السؤال لدى كثير من المفكرين والكتّاب في الدول العربية هو النفي، بل إن كثيراً من الحكومات العربية التي لا تعرف فعلياً بأية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، تدعي الآن أنها تقمع معارضتها الإسلامية دفاعاً عن المجتمع المدني.

لذلك كنت أتمنى من د. رضوان السيد أن يفصل القول في تجربة الدولة الإسلامية الإيرانية، وأن يجيب بالأدلة عن السؤال المهم، حول ما إذا كانت الشريعة الإسلامية، على المذهب الجعفري، نقيضاً جوهرياً للمجتمع المدني، بمعناه الأكثر شيوعاً، أي احتكام الدولة إلى القانون، واحترام حريات الرأي والتعبير والتجمع للجماعات المهنية والنقابية والأهلية والسياسية.

أقول، باختصار انه على الرغم من التهويل المبالغ فيه لبعض المفكرين المتطرفين ضد الشعارات الإسلامية جملة، فإن تجربة البلدين (ايران والسودان) تعطي إشارات قوية على أن العلماء فيهما لا يقدمون أنفسهم «نواباً» عن الله عز وجل في حكم شعوبهم. وبينما

تتنافس في إيران مجموعات ضغط ونفوذ، ويحظى البرلمان بسلطات فعلية تصل إلى حد رفض برنامج رئيس الحكومة وإقالة عدد من وزرائه، فإن حكومة السودان تعلن وبشكل رسمي رغبتها في توسيع دائرة المشاركة في السلطة لكل قوى المعارضة التي تقبل معها أرضية عامة من المبادئ الوطنية، كالدفاع عن وحدة البلاد واحترام المرجعية الإسلامية، وإقرار حق غير المسلمين في عدم الاحتكام إلى قوانين الشريعة.

وعلى النقيض مما يظن بعضهم، نجد أن جماعات المعارضة في السودان، مثلاً، هي التي ترفض علناً الحوار مع السلطة، وتتبنى في برامجها منع قيام أية أحزاب سياسية إسلامية!!

ومن الصحيح أيضاً أن تجربتي إيران والسودان لا تقدمان نموذجاً مثالياً لدولة الحرية والتعددية. ولكن هذا لا يتصل نظرياً بالمبادئ الإسلامية، وإنما بمنطق اجتهاد الدولة في الدفاع عن أمنها.

ويمكننا القول إن «الفزاعة» التي يهددنا بها بعضهم لمصادرة حقوق الحركات السياسية الإسلامية لا أساس لها من الصحة. إن الشريعة الإسلامية لا تمنع أبداً قيام مجتمع مدني حقيقي في بلادنا. أما الحركات الاسلامية فإنها تعبر عن اجتهاد سياسي من الاجتهادات الجديرة بالاحترام، وبالنقد والتصحيح أيضاً، حتى نتحرر من عوامل الجمود والتخلف الموروثة في الفكر الإسلامي.

٩ ـ محمد هادي سمتي (يردّ)

أود أن أشير إلى بعض الملاحظات رداً على على الأسئلة التي طرحت. **أولاً**، في ما يتعلق بنموذج الدولة الريعية، وإيران كما ذكرت في أحد الهوامش في بحثي تشهد الآن جدلاً حول الفائدة من النموذج الريعي، الخلاف هو أن دولة إيران أقل اعتماداً على الموارد النفطية، وأن موارد الدخل الإضافية بما فيها الضرائب تجعل الدولة أكثر اعتماداً على القوى الاجتماعية المختلفة. ذلك يعني أن الدولة في إيران لم تعد ريعية كما كانت في بداية الستينيات والسبعينيات.

ثانياً، في ما يتعلق بحقوق المرأة وطبيعة انجازاتها: إن التحول الأكثر أهمية في وضع المرأة هو امتداد دورها إلى الدائرة العامة كنسبة من عدد السكان. بمعنى آخر، إن مجتمع ما بعد الثورة رفع بعض الحواجز التي كانت تمنع المرأة من الدخول إلى ساحة العمل. كما ان تراجع الأميّة بين النساء وازدياد فرص التعليم أدى إلى خلق جوٍ يساعد بشكل أوسع على حركة المرأة في المجتمع. أما بالنسبة إلى إمكانية المرأة أن تشغل مناصب في جهاز القضاء، وبالأخص مناصب قضاة، على حد علمي هناك الآن نساء قضاة في المحاكم العائلية. بالطبع هناك مسائل مهمة حول المرأة في الجهاز القضائي طرحها العلماء، وتطرح الآن في بعض الأوساط الدينية.

ثالثاً، ليس هناك جواب بسيط للسؤال عن انسجام الإسلام والمجتمع المدني. اعتقد ان بشكل عام هناك مدرستين أساسيتين: **المدرسة الأولى** التي يسميها البعض المدرسة

الأصولية ترفض كلياً مفهوم المجتمع المدني. من وجهة النظر هذه، ان انصهار السياسة والدين يجعل من المستحيل فصل الدولة عن المجتمع. وانطلاقاً من هذه النقطة، تعتبر السلطة السياسية مسؤولة أمام الله. المدرسة الثانية تقول أنه بإمكاننا الفصل بين الدولة والمجتمع بسبب التعددية الضمنية في النظام الإسلامي. بمعنى آخر، ليس هناك حقيقة نهائية وثابتة، إلا كلام الله، ولا يمكن أحد أن يزعم وجود حقيقة واحدة. إضافة إلى ذلك تقول هذه المدرسة إن في الإسلام مبررات نظرية ما يكفي للسماح بامكانية تحقيق مجتمع مدني.

وختاماً أقول ان على زملائي هنا في هذه الندوة إعادة النظر في تصوراتهم لإيران. إيران اليوم هي مجتمع ديناميّ نابض بالحياة ويسعى للتطور. إنه مجتمع يعيش تحولات جمّة، كما ان تجربته مع الدولة الإسلامية ومع فلسفة سياسية ناشئة سوف تكون ذات أثر عميق في تجربة العالم الإسلامي بأسره.

١٠ ـ رضوان السيد (يردّ)

في ما يتصل بالجمع بين الأهلي والمدني، أود التوضيح أنني قصدت بمؤسسات المجتمع الأهلي المؤسسات التقليدية، مثل تجمعات العشائر والأسر والأوقاف والطرق الصوفية والمذاهب الفقهية؛ وبمؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الحديثة، مثل النقابات ونوادي الأساتذة والقضاة. . . الخ.

أما الحديث حول مدخلي لفهم الدولة في مصر وإيران بالدرجة الأولى؛ فقد استخدمت النموذج أو المدخل الكوربوراتي، ليس لانحياز إليه في التحليل؛ بل للدور الهائل الذي لعبته الدولة في اجتماعنا السياسي الحديث والمعاصر، وبنية السلطة التي تداني النموذج الكوربوراتي.

وفي ما يتصل بالطابع السردي أو التاريخي للمحاضرة، أرى أن التهمة الأولى ظالمة، فالسائد هو التحليل لا السرد. أما الطابع التاريخي فقد سوغتُه وتحدثتُ عنه في المحاضرة نفسها. وخلاصة رأيي في الدولة بين العرب وإيران، أن إيران تملك مجتمعاً سياسياً وقومياً شبه مكتمل. وما تتجه إليه هو نوع من التعددية السياسية المحدودة. أما في الوطن العربي فما نزال نعاني مشكلات أساسية تتعلق بهوية الدولة، وبنيتها وأهدافها العليا. لكن الطرفين العرب والإيرانيين يعانيان مشكلات مزمنة مع النظام الدولي، نظام الاستتباع والهيمنة ـ فقد لا تصدق توقعاتي القائمة على تحليلٍ مقارنٍ للتطورات التاريخية، والبنية المعاصرة للدولة. ولقد كان الأمر يحتاج إلى قراءةٍ للدستور الإيراني، ومجلس الشورى ووظائفهما، والعلائق بين الهيئات المختلفة في النظام، وبدائل قوى المعارضة. لكن الأمر كما قلت أن المجريات الداخلية للأمور ـ وعند العرب أكثر مما هو عند الإيرانيين ـ تقوم على توازن قوى خارجية إلى حد ما.

الفصل الحادي عشر

العلاقات الدولية للدائرتين العربية والايرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما (الورقة الايرانية)

محمود سريع القلم

تمهيد

تحاول هذه الورقة أن تستكشف العلاقات العربية ـ الايرانية من جوانبها المختلفة، ولا سيما عقب الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩. إن الشرق الأوسط، بالمقارنة مع عدد من الأقاليم الأخرى في المنظومة الدولية، يعتبر، بصفته نظاماً فرعياً، إقليماً مُدَوْلَناً بارزاً. ومع أن الأقاليم كلها هي الآن مدولنة في منظور الاقتصاد السياسي، لكن ثمة تمييزاً بعينه بين الشرق الأوسط وغيره من الأقاليم النامية القادرة كذلك على البقاء (المحيط الهادي وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية): فالشرق الأوسط من بينها هو الإقليم الأكثر اعتماداً على السياسة والأشد تسيساً.

من هذا المنطلق تنطلق فرضيات هذه الورقة، وللورقة افتراضان متداخلان: **أولهما** أن الشرق الأوسط هو أشد الأقاليم دولنة بين المناطق النامية، والثاني أن العلاقات العربية ـ الايرانية تتأثر تأثراً قوياً بهذا البعد الخاص بالشرق الأوسط. ستقدم هذه الورقة ثيمتين تنظيميتين، وهما تقدمان في إطار سببية الصلة المتبادلة للسياسة الدولية في الشرق الأوسط من جهة، والطبيعة المدولنة للعلاقات العربية ـ الايرانية من جهة أخرى. والثيمتان التنظيميتان هما: ١ ـ إن الهيكل الضعيف للدولة في الشرق الأوسط قد أدى إلى النفوذ السياسي الدولي الكبير فيه؛ ٢ ـ إن ديناميات الشرق الأوسط الإقليمية، وأبرزها الصراع العربي ـ الاسرائيلي والتشعبات السياسية والأمنية الناشئة من صناعة النفط، تعكس مجالاً سببياً آخر أدى إلى دولنته المستمرة. والنتيجة المترتبة على ذلك تشير إلى أن عدم تطور

العلاقات العربية ـ الايرانية تطوراً فعالاً إنما يرجع أساساً إلى الهيكل الضعيف للدولة العربية وإلى البنية السياسية المدولنة كثيراً في الشرق الأوسط.

مقدمة: الشرق الأوسط ونظرية التكامل الداخلي

لقد جرى تفكيك الشرق الأوسط وقلقلته نتيجة ظهور العالم الحديث بشكل لا مثيل له. فالشرق الأوسط، بسبب سماته الثقافية وتشعباته السياسية، لم يكن جاهزاً لاستيعاب التحديث وما فيه من تشعبات، أو لم يكن مستعداً للتعلم منه[1]. وفي لقاء ذلك، تم استخدام وإساءة استخدام الشرق الأوسط بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم الحديث في القرن العشرين. قد يكون من الممكن توجيه اللوم إلى الغرب على كثير من العلل التي يشكو منها الشرق الأوسط، والتي نشأت من خلال عملية الاستعمار بنوعيه التقليدي والجديد، لكن كاتب هذه الورقة يعتقد أن عدم كفاءة الجماعات النخبوية في المنطقة يعتبر من الأسباب الجوهرية المسؤولة عن كثير من التفسخ التاريخي والسياسي. إن العالم العربي قد تكيف مع الغرب بطريقة سلبية، بحيث لم ينتفع من هذا التكيف من أجل تحقيق النمو وإعادة البناء. أما إيران فإنها لم تتمكن، من جراء نواقصها الداخلية وما تشكو منه نخباتها من تنافر وتباين طبقي اجتماعي، من التوفيق بين التقاليد والحداثة في عملية نموذجية من التطور السياسي والاجتماعي، وإن كانت قد تراوحت في مواقفها بين مواجهة هذا الأمر والقبول به[2].

إن تاريخ منطقة المحيط الهادي يكشف عن إمكانية مثل هذا الاستيعاب الإيجابي. فقد أظهرت دول هذه المنطقة قدرة عالية على التعلم. وتمكنت في الوقت عينه من فرض عمليات تكييف صعبة لإنشاء دولة ـ أمة حديثة[3]. ومع أن الكثير من الاتجاهات التقليدية السابقة قد أفسح في المجال للطرق الحديثة في النظرة إلى الظواهر، لكن الدراسات الدقيقة لتجارب هذه الأقطار تبين أن الميول نحو الحفاظ على الحساسيات الثقافية والتاريخية والمجتمعية قد استمرت في البقاء[4]. إن الأقطار المصنعة حديثاً (على حد المصطلح الذي

---

(١) انظر: Bernard Lewis, *The Shaping of the Modern Middle East* (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 24-44, and William L. Cleveland, *A History of the Modern Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1994), pp. 61-79 and 113-125.

(٢) Lewis, Ibid., pp. 89-90 and 144-145.

(٣) Gary Hawes and Hong Liu, «Explaining the Dynamics of the Southeast Asian Political Economy: State, Society and the Search for Economic Growth,» *World Politics*, vol. 45, no. 4 (July 1993), pp. 634-647.

(٤) Doh Chull Shin, «On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research,» *World Politics*, vol. 46 (October 1994), pp. 135-170.

اشتقه أحد خبراء العالم الثالث) في شرق آسيا قد «دجّنت»[٥] سنناً حديثة للسلوك الدولي الاقتصادي والسياسي. وباعتقادي أن السبب الأساسي لنجاح هذه الأقطار يكمن في أساليب التعلم والتغيير والتكيف من جهة، وفي عملية بناء الإجماع على مستوى النخبات من جهة أخرى. هناك، بطبيعة الحال، عوامل اقتصادية ودولية تسهم في تنمية المنطقة الآسيوية في المحيط الهادي. ولكن المتغيرات غير الكمية المذكورة آنفاً كانت ذات أثر مشهود في مسيرة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي[٦].

يعاني الشرق الأوسط كله سلسلة من النواقص الهيكلية، وهي مسؤولة كلياً عن تفسخه المتزايد وعن ابتعاده النسبي عن الأمور الحيوية. لقد انتفعت هذه المنطقة كثيراً من وجود عقلية النخبة وقدرتها على حل المشاكل. ويبين التاريخ أن رجال السياسة أكثر إسهاماً في حل المشاكل من منظري العقائد، إذ إن مثالية هؤلاء المنظرين تهدر الطاقات والموارد الإنسانية من دون ثمرة تذكر. والأفضل من المثالية هو مذهب المستقبل لما فيه من اعتبار للآماد الزمنية والظروف الناضجة للتغيير والتكيف والبناء. إن المثالية، كما كان شأنها أيضاً في التجربة الغربية، يعوزها رؤية عملية ومنطلق عقلاني وفعال من أجل فن إدارة الدولة. وقد كانت النتيجة سوء التصرف والهدر والبلبلة والإحباط والقنوط، بل كانت النتيجة الاعتماد على الغير، وهذا أهم مما ذكر جميعاً[٧].

في تطويري الأدبيات التي تكتب حول الموضوع صرت أميل إلى وضع وزن أثقل على المؤشرات المحلية دون المؤشرات الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية قمت بوضع نظرية التكامل الداخلي، وذلك لتوضيح أسباب ظهور الأقطار المصنعة حديثاً، وكذلك لوضع وصفة لاستراتيجيات التطوير لأقطار مثل إيران وغيرها من دول الشرق الأوسط[٨]. وفي هذا السياق يعتقد الكاتب أن من الأنسب تحليلياً ونظرياً البحث في المتغيرات المحلية والإقليمية من دون تحري سببية التخلف والتبعية في الشرق الأوسط، من هنا إذاً يبرز داعي النظر في الفرضيتين المتداخلتين لهذه الورقة.

---

(٥) Ali Mazrui, «Exit Visa from the World System: Dilemmas of Cultural and Economic Disengagement,» in: Altaf Gauhar, ed., *Third World Strategy* (New York: Praeger Publishers, 1983), p. 144.

(٦) انظر في هذا المجال: Alasdair Bowie, *Crossing the Industrial Divide: State, Society and the Politics of Economic Transformation in Malaysia* (New York: Columbia University Press, 1991).

(٧) حول الأعمال الأدبية الكلاسيكية، انظر: Kenneth W. Thompson, *Masters of International Thought: Major Twentieth-Century Theorists and the World Crisis* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1980), pp. 67-92 .

(٨) Mahmood Sariolghalam, «The Theory of Internal Integration,» *Nameh Farhang* (a Cultural Quarterly in Farsi), no. 13 (Spring 1994), pp. 100-110.

أولاً: هيكل الدولة والعلاقات العربية ـ الايرانية

تنصب المحاولة في هذا المبحث على معرفة ما يربط بين هيكل الدولة في الشرق الأوسط والنفوذ الدولي في المنطقة. أما في ما يتعلق بطبيعة الدولة في إيران، فمن البديهي أن من الممكن بسط مجموعتين مختلفتين من الحجج بشأن عهد ما قبل الثورة وعهد ما بعدها. وبما أن هذه الورقة تركز على حقبة ما بعد الثورة، فسنقدم في ما يلي تحليلاً للمفهوم الابتدائي للدولة في إيران.

مع أن التوجه الداخلي للثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ قد عمل كثيراً على تقليص السيطرة الأجنبية والتوجيه الخارجي في وضع تسلسل الأجندة الإيرانية، ولكن مبادرات السياسة الخارجية الإيرانية أسهمت فعلياً في دولنة المنطقة إلى حد أكثر من السابق، وذلك جراء الضعف الذي تعانيه أنظمة الحكم في دول الشرق الأوسط. كانت إيران، داخلياً، تتحدث وتعمل بحرية أوسع وبتمسك بالسيادة أشد، الأمر الذي يعزى إلى طبيعة الثورة الإيرانية. أما تاريخياً، فقد كانت إيران دائماً ذات إحساس شديد بأصالتها، إنما تزايد هذا الإحساس كثيراً في أعقاب الثورة[٩]. إن مفهوم الأصالة يتركز بعد الثورة في إيران على أسس إسلامية، وقد اتجه تصور الساسة الإيرانيين نحو الحصول على مزيد من الأصالة الإسلامية. كما جرى تشجيع دول الشرق الأوسط على أن تتطلع إلى باطنها بدلاً من التوسع في الاعتماد المتبادل في ما بينها. كانت الضغوط العقائدية التي وجهتها دولة الثورة الإيرانية نحو الدول العربية ترمي إلى أن تعمل هذه الدول على صون الاستقلال من النفوذ الأجنبي، وعلى تقليص التغلغل الخارجي في الشؤون الإسلامية، وعلى التحرك نحو «وحدة إسلامية» بين الأقطار الإسلامية. يضاف إلى هذا، أن الدولة الإسلامية في إيران شجعت أنظمة الحكم العربية على العودة إلى الإسلام، وعلى تحصين المسلمين ضد الافتتان بالغرب، وعلى الابتعاد عن مخالطة الثقافات الأجنبية. وقد تابعت السياسة الخارجية الإيرانية عملية تجريد سياسات الشرق الأوسط من اتجاهاتها الأمريكية، ذلك أنها تعتبر النفوذ الأمريكي عقبة كأداء بوجه مثلها السياسي الأعلى، ألا وهو تحقيق السيادة الإسلامية والأصالة الإسلامية على وجه أمثل[١٠].

كان رد الفعل الأساسي في العالم العربي يتمثل بالشعور الواسع النطاق بالتهديد. وقد سببت هذه التصورات سلسلة من ردود الفعل من جانب الدول العربية أدت في واقع الحال إلى معارضة ما كانت تهدف إليه إيران أصلاً، وذلك بجعل المسافة السياسية

---

(٩) Mahmood Sariolghalam, «Conceptual Sources of Iranian Foreign Policy,» Occasional Papers of the Emirates' Centre for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, January 1995.

(١٠) Mahmood Sariolghalam, «Conceptual Sources of Post-revolutionary Iranian Behaviour toward the Arab World,» in: Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar, eds., *Iran and the Arab World* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1993), pp. 22-26.

الفاصلة بينها وبين إيران أبعد مدى، وتطوير علاقات أوثق مع الغرب ولا سيما مع الولايات المتحدة، بل كانت الدول العربية تضع «التهديد الإيراني» في موضع التهديد الاسرائيلي، ولكنها كانت في الوقت عينه تبدي داخلياً حرصها على اتخاذ «مواقف إسلامية»[11].

إن طبيعة الدولة العربية اعتباراً من عُمان وحتى المغرب، ناهيك عن العراق والسعودية لقربهما الجغرافي من إيران، هي طبيعة لا يسعها تلبية متطلبات نابعة من سياسة خارجية ذات اتجاه يقوم على أساس مثالية سياسية ترجع إلى الأصول العقائدية للثورة الإسلامية الإيرانية.

إن هذه التطلعات والمطالب للسياسة الخارجية، وإن كانت حسنة النية ومبتكرة وبناءة، لكنها غير واقعية ويعوزها المضمون الاستراتيجي، إذ إنها تغفل أمر التبعية العميقة الجذور للعالم العربي والتصورات السيئة التي تراكمت عبر التاريخ بين إيران ومنظومة الدول العربية. ولم تشهد إيران والعالم العربي في تعاملهما المتبادل تاريخياً فترات طويلة من السلام والعلاقات البناءة، فقد كانت الدول العربية الكبيرة وإيران تقف موقف المنافسة إحداها تجاه الأخرى في التجارة ومسألة الأراضي وقضية التحكم الديني والسلطة السياسية والمركز الإقليمي. لهذا فإن نفوذ اللاعبين الدوليين قد عمل عمله في البيئة السائدة أصلاً والمتميزة بالتوتر والشك، وأدى إلى توسع نطاق التفاعل السياسي والثقافي بين الدول العربية. فلم يكن من المصادفات إذاً أن يكون شركاء إيران التجاريون الكبار وحلفاؤها السياسيون من خارج المنطقة على مدى التاريخ.

والحجة المطروحة هنا أنه كان بوسع منظومة عربية أقوى أن تسهم في تعزيز الاستقرار وتساعد على نجاح عملية للفهم الحسن بين إيران والعالم العربي، كالتي جرت مثلاً بين فرنسا وألمانيا وإنكلترا وأدت إلى تعزيز العلاقات بينها وإلى تفاعلها الإيجابي. والواقع أن وجود دول قوية في هذه الأقطار هو الذي أحدث عملية الفهم الحسن بينها على مستوى رفيع وعمل على تعزيز علاقات القوة المتبادلة بينها[12]. إن محنة الشرق الأوسط المتمثلة بدوله الضعيفة التي تسعى إلى الحصول على آليات أجنبية للمحافظة على أمن النظام، والتي تبتغي الشرعية بعمليات زائفة، ليست محنة فريدة في بابها ومقتصرة على هذه المنطقة، بل ثمة عدد من الأقطار الأفريقية، والأمريكية اللاتينية، وعدد من أقطار آسيا الوسطى الآن، يعاني هذا الضعف أيضاً.

سيكون من الصعب دحض الحقيقة القائلة بأن الدولة الايرانية أصبحت بعد الثورة أقوى بكثير مما كانت عليه قبلها، وأنها دولة تدافع عن القضايا التي تؤمن بها كما تدافع

---

(١١) Fouad Ajami, «The Summer of Arab Discontent,» *Foreign Affairs*, vol. 69, no. 5 (Winter 1990-1991), pp. 7-16.

(١٢) Peter J. Katzenstein, ed., *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States* (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1978), pp. 3-23.

عن مصالحها كلها. ثمة حقيقة أخرى أيضاً وهي أن الدولة الايرانية قد تمكنت من إيقاف القوات العراقية المسلحة تسليحاً حسناً وإرجاعها إلى الوراء من دون خسارة أراض إيرانية على الرغم من الإجماع الدولي والإقليمي على هزم إيران. ولا بد من أن نذكر أن هذه الحرب كانت الحرب الأولى التي خاضتها إيران خلال ١٦٠ سنة ماضية ولم تخسر فيها شيئاً من وحدة أراضيها.

وينبغي القول بأن الدولة القومية هي انعكاس للتجانس الداخلي. لقد تم الحفاظ على تجانس المجتمع الإيراني طوال الحرب حتى عام ١٩٨٨ وهذا أقل ما يقال. هذا وتكون العلاقات بين الدولة والمجتمع، في دولة قوية، بشكل تتمكن فيه النخبة الحاكمة من كسب حد أدنى على الأقل من نقاط المساومة في تعاملها المتبادل مع ممثلي المشاريع الاقتصادية العالمية و/ أو ممثلي الحكومات، وتستطيع بذلك دعم المصالح الأجنبية وكسب موقع وطني أفضل إزاء المصالح والتأثيرات الخارجية. إن من الواضح أن منظومة الدول العربية لا تتمتع بمثل هذا المركز.

لإثبات هذه النقطة أود أن أستشهد بدراسة دقيقة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية. تقول هذه الدراسة، بشأن العلاقات بين الدولة والمجتمع: «إن هناك تضارباً معيناً في التسلسل العمودي أو التوزيع الأفقي للتكوينات الاجتماعية في العالم العربي»(١٣). كما تقول الدراسة إن المجتمعات العربية هي في حالة انتقال من مرحلة تقليدية يحكمها معيار الوراثة إلى مرحلة يوجهها معيار الإنجاز والوظيفية(١٤). إن الظهور العرضي لتكوينات اجتماعية عصرية في بعض الأقطار العربية لا يعني اختفاء التكوينات القائمة على التقاليد والقرابة واختفاء الذهنية التي ينبعان منها. إن هناك «تعلقاً بـ وولاء للتكوينات التقليدية يشعر بهما الأفراد على نحو مستمر»(١٥). كذلك يشير كتّاب هذه الدراسة المثيرة للاهتمام والمستشرفة للمستقبل إلى «أن أحد التناقضات في المنظومة الاجتماعية العربية منذ الاستقلال السياسي يكمن في حقيقة معينة مفادها أن بعض التكوينات الاجتماعية العصرية تسعى هي ذاتها، في فترات الاضطراب أو الصراع الاجتماعي، إلى الاستفادة من هذه الولاءات التقليدية في الصراعات التي تخوضها»(١٦).

أما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي لمنظومة الدول العربية، فإن أمثلته البارزة تخص أقطار منظمتي أوبك وأوابك. تشير الدراسة الآنفة الذكر إلى أن تجربة أوبك ترمز الآن إلى عصر من الآمال الخائبة والانهيار الذي يتفاقم سريعاً في قوة المساومة الاقتصادية العربية.

---

(١٣) Khair el-Din Haseeb [et al.], *The Future of the Arab Nation: Challenges and Options* (London; New York: Routledge; Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 1991), p. 107.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

فخلافاً لما كان يتوقعه بعضهم لم يحقق تدفق الدخل النفطي على بعض الأقطار العربية تضامناً عربياً و/أو دولاً عربية قوية إزاء المحيط الخارجي. أما الأقطار العربية غير المنتجة للنفط فإنها أخذت تعول كثيراً على القروض الخارجية لتعويض العجز في ميزان مدفوعاتها، إذ يبلغ الدين الخارجي حالياً للدول العربية أكثر من مئة بليون دولار، وكان يبلغ في عام ١٩٧٠ أربعة بلايين وسبعمئة مليون دولار[١٧].

إن الزيادة الكبيرة في صادرات الدول العربية ووارداتها لم تؤد إلى مزيد من التضامن العربي أو إلى قيام منظومة دول عربية أقوى مما كانت عليه: «لقد أنفقت عشرات البلايين من الدولارات في سوق المقاولات والهندسة المدنية على مشاريع مختلفة، وقد ذهبت حصة الأسد من تلك المبالغ إلى شركات أجنبية ومقاولين أجانب ومكاتب استشارية أجنبية»[١٨]. وتشير البيانات كذلك إلى أن جزءاً كبيراً من المقاولات في العالم التي كانت قد رست على شركات المقاولات الأمريكية الكبرى البالغ عددها أربعمئة شركة يتكون من مقاولات إنشائية عربية. وتفيد الدراسة الآنفة الذكر أنه على الرغم من الدخل الهائل الذي حصل عليه العالم العربي خلال الثلث الأخير من القرن العشرين فإن البلدان العربية قد أضحت أكثر اعتماداً على العالم الخارجي من أجل القروض والمنتجات المختلفة والمواد الغذائية والأسلحة، وكذلك من أجل دعم الأوضاع [السياسية] القائمة. هذا ومن الواضح على العموم أن العالم العربي صار أكثر اعتماداً على مزيد من الصادرات النفطية والاستيرادات من الخارج والقروض، مع تبعية تقنية وغذائية وثقافية، بحيث يمكن تلخيص الحصيلة النهائية بأنها تبعية سياسية[١٩].

أما إيران، فمع أنها لم تعطِ نتائج ملموسة في حملتها من أجل الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وفي استراتيجيتها التالية لما بعد الحرب من أجل الخصخصة الاقتصادية، إلا أنها تتمتع بدرجة أعلى من الاستقلال السياسي بالمقارنة مع أي قطر من الأقطار العربية. إن سيادة النخبة هي دالة على الاتجاه العقائدي والمصالح المادية للائتلافات الحاكمة[٢٠]. وهذه الائتلافات هي من الأمور البارزة في إيران وفي الكثير من الدول العربية، غير أن النخبة الإيرانية التي ظهرت بعد الثورة لم تكن منفتحة على الوضع الدولي وقد تسلمت السلطة من خلال عمليات ثورية، وكانت ذات جذور اجتماعية على مستوى الطبقة الوسطى الدنيا. وقد أتاحت شبكة رجال الدين في إيران المجال لكي تظل البلاد على حالها المحلي الأصلي سياسياً. وأخذت في الوقت عينه تتعلم فن إدارة الدولة بطرقه وآلياته في عملية غير سهلة. أما معظم النخبات العربية فيعتمد كثيراً على ائتلافات القوة الدولية

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١٢٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢٠) Katzenstein, ed., Ibid., p. 306.

وشبكات القوة العالمية[٢١]، بل إن في وسع المرء أن يقول إن عدداً من البلدان العربية قد وُلد وتكوّن بفعل مسببات خارجية. والمصفوفة السياسية التي تضم إيران وجزءاً كبيراً من العالم العربي تنطوي على تناقضات متعددة بقدر تعلق الأمر بعمليات تكوين الدولة. ويدعونا الانصاف إلى القول بعدم وجود شيء على الإطلاق من المجموعات النخبوية المنتجة والمدعومة المؤسسة على أساس محلي في منظومة الدول العربية. وحين تكون المصالح الدولية وغير الإقليمية قادرة على تكوين طبيعة العلاقات وتحديد مداها بين دول متجاورة متنافسة ومتنازعة، يصبح الانكشاف للأخطار هو السائد على طرفي المصفوفة الإقليمية. إن الطبيعة الهشة والمتفككة للعلاقات العربية ـ الإيرانية، ولا سيما في فترة ما بعد الثورة، هي ضحية من ضحايا خريطة الإقليم السياسية، تنظمها وتوجهها مصالح غير إقليمية، وذلك جراء ضعف الإقليم السياسي والافتقار إلى مصالح وطنية محلية متطورة.

ثانياً: الهيكل الإقليمي والعلاقات العربية ـ الإيرانية

شهد الشرق الأوسط في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية جواً مشحوناً بالصراعات والمواجهات بشكل لم تشهد مثله أية منطقة أخرى في العالم. ويعتبر الشرق الأوسط أقل المناطق تطوراً في العالم الثالث مقارنة بمناطق آسيوية في المحيط الهادي ومناطق أخرى في أمريكا اللاتينية، في حين أنه منطقة ذات إمكانية كبيرة للنمو والتطور. وهو كذلك في هذا السياق أقل المناطق تمتعاً بالسلام. يرى سبينوزا بشأن الحرب وطرق احتوائها «أن السلام بين الدول وفي داخلها ذاتها أمر جوهري لتطور القدرات الإنسانية الفذة»[٢٢]. كما أن روسو لاحظ «. . . إن الصعوبة هي ليست فقط في الفاعلين وإنما في الأوضاع التي يواجهونها». ومع أن روسو لا يتجاهل بأي شكل من الأشكال الدور الذي يلعبه الجشع والطموح في ولادة الصراع ونموه، فإن تحليله يظهر بجلاء أن «الصراع أمر حتمي في شؤون الإنسان الاجتماعية»[٢٣]. كذلك يقدر آدم سميث، في كتابه **ثروة الأمم**، كل التقدير أمر السلام كشرط مسبق مهم للنمو والغنى[٢٤]. إن أجواء الصراع في الشرق الأوسط هي السبب في سقوطه المتواصل وتزايد هامشيته السياسية. وحصيلة هذا الوضع التي هي في صلب الموضوع الذي تعالجه هذه الورقة تتمثل بالتعميق الجاري في دولنة الشرق الأوسط.

(٢١) Michael Hudson, «State, Society and Legitimacy: An Essay on Arab Political Prospects in the 1990's,» in: Hisham Sharabi, ed., *The Next Arab Decade: Alternative Futures* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell Pub., 1988), pp. 22-38.

(٢٢) Kenneth N. Waltz, *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press, 1954), p. 163.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٢٤) Adam Smith, *The Wealth of Nations*, Books I-III; with an introduction by Andrew Skinner, Pelican Classics (Harmondsworth: Penguin, 1970), pp. 77-82.

عند تحري سببية هذه العملية الثانية من الدولنة، فإن من الممكن للمرء أن يستشهد بالصراع العربي ـ الاسرائيلي والشبكة المعقدة التي تحوي صناعة النفط ومبيعات السلاح والتبعية العربية. كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي دون غيره هو الذي استنفد موارد العرب وطاقاتهم وأوقاتهم. وفي هذا كانت خسارة الفرص خسارة فادحة. ومما لا شك فيه أن المنطقة أضحت أكثر دولنة بفعل ما يجري من عمليات لحل النزاع القائم فيها ومن توجهات نحو ذلك. إن من الأساليب الموضوعية، بالطبع، لتحليل هذه العلاقة أن تقدم الإحصاءات والأحداث التاريخية وأن تعرض التصريحات العاطفية للنخبة، وذلك لتبيان أهمية الحروب العربية ـ الإسرائيلية في دولنة المنطقة. لكن ما تحاوله هذه الورقة يخرج عن نطاق تحليل الأرقام. إن المتغيرات غير الملموسة في حسابات القوى كما يتصورها الذهن هي أكثر تأثيراً في تقرير الأمور من المتغيرات الملموسة. ونقاط الضعف في النظام العربي، ولا سيما في مجالات التماسك المفاهيمي والاستراتيجي، وفي مجالات الالتزام وتعبئة الموارد المعنوية والمعتقدات الواسعة الانتشار والدائمة بشأن المستقبل، هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن الاستعداد العربي للاختراق من قبل النفوذ الخارجي.

لعل من الممكن القول إن حرب عام ١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل فاقمت من الضغوط الرامية إلى دولنة الشرق الأوسط. وقد عملت مصر، بالسماح للسوفيات بالاشتراك في دبلوماسية الشرق الأوسط، على كسر الاحتكار السياسي الغربي في المنطقة. «إن دخول السوفيات إلى المنطقة حرر العرب من اعتمادهم على الغرب وأعطاهم مزيداً من المجال للمناورة في الشؤون الدولية، وجعل الدول العظمى تتنافس في ما بينها من أجل الحصول على ألطافهم. وما كان بوسع الفاعلين المحليين أن يحددوا شكل علاقتهم بالدول العظمى لولا السياق البنيوي للحرب الباردة. لقد منح هذا السياق الدول الصغرى حرية واسعة للعمل، إنما كانت فيه بعض العيوب كذلك»(٢٥). وجاءت المنافسة التي أفرزتها ديناميات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لتجعل دبلوماسية الأقطار العربية والعلاقات بين دول المنطقة عرضة لحسابات موسكو وواشنطن العالمية، وبذلك تزايد التعقيد في اعتماد العرب على العالم الخارجي.

كانت مصداقية إسرائيل وكفاءتها تكمنان في تنظيمها المتقدم ونظرتها الاستراتيجية وفي ما تتمتع به من عقيدة الجماعة ومعنويات الفريق. ثمة خصال سياسية معينة في الشرق الأوسط، في المناطق العربية وغير العربية معاً، تعتبر مسؤولة عن كثير من التفسخ والانهزام والبلبلة. ومن العيوب العملية والجوهرية في حكم الدولة في الشرق الأوسط الأساليب ذات الطابع الشخصي لصنع القرار، والنظرة غير العملية للدولة والمجتمع والسياسة، وسيادة المثالية، وحجب وقائع الأمور بالخطب الرنانة التي يلقيها أفراد النخبة،

---

(٢٥) Fawaz A. Gerges, *The Superpowers and the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1994), p. 246.

وإخضاع المصالح الوطنية إلى هياج الجماهير. وقد عكست السبعينيات أصداء اليأس والتردد في العالم العربي. وجاءت اتفاقيتا كامب ديفيد لتزيد من الفرقة في السياسة العربية. وحين غزا الاسرائيليون لبنان خيم الصمت على العواصم العربية. وفي الثمانينيات تزايد التعرض للمخاطر في الداخل، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، فأخذ العالم العربي يتطلع إلى واشنطن لحسم القضايا والبت في السياسات، الأمر الذي أصبح الآن تقليداً ثابتاً. وهكذا فإن القضية الاسرائيلية استنفدت كثيراً من الموارد العربية، كما إنها أدت كذلك إلى التثبيط في السياسة العربية. وما إن صارت لإسرائيل اليد العليا في وضع جدول الأعمال في المفاوضات، حتى صارت الدول العربية تتطلع فردياً وجماعياً إلى دول خارجية لكسب نقاط مساومة إزاء إسرائيل(٢٦).

أما في الجانب الذي يخص أعضاء أوابك من العالم العربي، فقد ظهرت ثنائية التبعية والدولنة من خلال الصناعة النفطية. وبما أن تحقق صفة الدولة في معظم أقطار أوابك كان حديثاً، وقد جرى بفعل اعتبارات قانونية وسياسية وخارجية، فإن الوضع المؤسسي الذي تطورت ضمنه صناعة النفط في هذه الأقطار تشابك تشابكاً وثيقاً مع المصالح السياسية الخارجية، فالنفوذ السياسي الكبير للشقيقات السبع في الصناعات النفطية في شبه الجزيرة العربية لا يمكن طرحه جانباً والتقليل من أهميته(٢٧).

إن المثلث المركب من شركات النفط وأمن الدول العربية ومبيعات السلاح يمثل قوة الدولنة الأكثر نفوذاً وقدرة على تقرير الأمور في شبه الجزيرة العربية. وما سباق التسلح في الخليج الفارسي الذي تفاقم في أعقاب الحرب الايرانية ـ العراقية إلا انعكاس لتصورات أخطار مصطنعة لا ضرورة لها تثير أوارها مصالح غير إقليمية يجري التعبير عنها ومتابعتها بشكل معقد. وقد أدى اكتساب صفة الدولة في بعض الأقطار العربية الذي جاء متأخراً ولم يزل في حالة تطور، وكذلك اعتماد هذه الدول الفوري على شبكة معقدة من الصناعات النفطية الدولية، إلى خلق قوى ومصالح لا يمكن التعامل معها على أساس إقليمي فقط، فثمة مصالح دولية واسعة تتشابك مع ديناميات إقليمية. ومن البديهي أن الافتقار إلى أوضاع مؤسسية محلية وإلى ائتلافات وطنية تقوم على أسس انتخابية قد شدد من عملية الدولنة(٢٨).

---

(٢٦) Richard Bordeaux Parker, *The Politics of Miscalculation in the Middle East*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington: Indiana University Press, ©1993), pp. 167-212.

(٢٧) John Malcolm Blair, *The Control of Oil* (New York: Vantage Books; Pantheon Books, ©1976), pp. 98-121.

(٢٨) Hudson, «State, Society and Legitimacy: An Essay on Arab Political Prospects in the 1990's,» pp. 35-37; Charles Butterworth, «State and Authority in Arabic Political Thought,» and Fahmi Jadaane, «Notions of the State in Contemporary Arab-Islamic Writings,» in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State* (London: Croom Helm, 1987), pp. 91-149.

يشير أحد الكتّاب في هذا الصدد قائلاً: «. . . الاتجاه منذ بداية السبعينيات كان نحو مزيد من الحكم الاستبدادي. فقد تناقص عدد المظاهرات والاحتجاجات العفوية، والسلالات والأنظمة التي كان يظن أن من غير المحتمل بقاءها لم تزل معنا؛ وتراجعت أهمية أحزاب المعارضة المستقلة حقاً وغيرها من الحركات والتجمعات، كما كبتت الحريات السياسية بدرجة أو بأخرى في ما أصبح «حالة طوارئ» دائمة. . . إن الصيغ التقليدية للشرعية كالقرابة الوراثية لم تعد كافية بذاتها لتوفير الأمن. وقد اضطر الحكام إلى اللجوء إلى ثلاث. . . استراتيجيات: ايديولوجيات ورموز كلتاهما تعمل على تعبئة «الجماهير» وتهدئتها معاً؛ التعويل على مراجع اعتماد سياسية في الخارج مثل معونة دولة كبرى في حقلي الأمن والدبلوماسية والروابط الغربية التجارية والمالية لتلبية مصالح نخبات وفئات مهمة؛ تزايد عدد المؤيدين المخلصين»(٢٩).

إن توفر مبالغ طائلة من البترودولارات التي جرى تحصيلها بمعونة التقانة الأجنبية والإدارة الأجنبية، وما صاحب ذلك من أزمات السلطة والشرعية، قد خلق ظرفاً من شأنه ظهور حالات عدم الاستقرار التي لم يجر حلها واحتواؤها إلا بتبعية بنيوية عسكرية وسياسية. لهذا فإن الايرادات النفطية، على فائدتها في تطوير مشاريع البنية التحتية الفرعية في بعض أقطار أوبك، قد أفرزت معايب سياسية قد لا يمكن تلافيها في المدى المتوسط، ناهيك عن المدى القصير(٣٠). كما ان وجود دول صغيرة عديدة لم تبلغ شأواً طويلاً في التمتع بصفة الدولة يمثل مأزقاً آخر يواجه مسائل النمو والأمن والتعاون في الخليج الفارسي، فدعوة حكومات أجنبية لتوفير الأمن والردع تضع نهاية فورية للعلاقات الثنائية الحقيقية وللعلاقات الاقليمية متعددة الأطراف في الميدانين الاقتصادي والسياسي، وكذلك للتكامل فيهما. وبعبارة أخرى، ان هيكل منظومة الدول التي تضم إيران والعالم العربي المجاور لها مباشرة يعكس من تنوع المؤسسات وتباين التجارب السياسية وقوالب التفكير السياسية ونزعات التصور، ما يجعل سلسلة التنسيق والتكاتف والتعاون والاتحاد والاندماج أمراً عسير المنال في أقل تقدير. إن العاقبة السياسية لديناميات النفط والأمن وللتباين الجوهري القائم بين الدول في الشرق الأوسط قد فاقمت من دولنة هذه المنطقة.

الخاتمة: المصفوفة الدولية للعلاقات العربية ـ الايرانية

إن التحليلات السابقة لا تعني توجيه الانتقادات أو الافصاح عن التشاؤم. إنها وقائع يجري تناولها بتعاقب منطقي؛ إنها وقائع لم تدركها إيران ما بعد الثورة ولم ترسم سياستها الخارجية بموجبها. والغرض من هذه الورقة هو تفسير السبب الذي جعل إيران والعالم

---

(٢٩) Hudson, Ibid., p. 23.

(٣٠) F. Gregory Gause, «The Political Economy of National Security in the GCC States,» paper presented at: The Conference on [Persian] Gulf 2000, Abu Dhabi, 27-29 March 1995, pp. 3-7.

العربي غير قادرين على تطوير علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، متواصلة وتكاملية، إذ لا ينبغي التقليل من أهمية جذور الانقسام التاريخي بين الفرس والعرب. وعند التأمل في الماضي يمكننا أن نعتبر الاختلافات العرقية والدينية هي المسؤولة عن عدم الاتفاق السائد. أما في العصور الحديثة، فإن هذه الاختلافات غير كافية لتفسير عدم الاستعداد للتعاون والاعتماد المتبادل بين الطرفين ولتوضيح الشكوك القائمة بينهما في هذا المجال.

تكشف المنظومة الدولية في القرن العشرين عن بيئة يسودها التنوع والتسامح فيه. فما الذي يمكن إذاً أن يقدم في هذا السياق كثيمات توضيحية للتفجرات التي تحدث بين إيران وجاراتها العربية؟ ففي ما يتعلق بمرحلة ما بعد الثورة تمت البرهنة على حجة ذات شقين: ضعف منظومة الدول العربية والدولنة المتزايدة للشرق الأوسط التي أفرزتها الأزمات والتبعية. لقد أصبحت الدولة الايرانية بعد الثورة أقوى مما كانت عليه قبلها، وفي الوقت عينه تزايدت سيطرة الدولة في العالم العربي، كما تعاظمت درجة اعتمادها على الخارج وتبعيتها له. لقد كانت السياسة الخارجية الايرانية في الثمانينيات والتسعينيات شديدة الانشغال بسياسات العالمين العربي والاسلامي، الأمر الذي هيمن عليها. وربما كان من عدم الحكمة أن تقوم إيران باتباع سياسة تطالب الدول العربية بمزيد من السيادة والأصالة. لهذا أريد أن أقول إن هذه المطالبة قد عرّضت مصالح إيران العقائدية والقومية معاً إلى الخطر، ذلك أن السيادة الكاملة إنما يضمنها التماسك الوطني والمساءلة والمحاسبة داخل الدولة نفسها، ولا تضمنها توجيهات أو مقررات تعمل على تنفيذها سياسة خارجية لدول أخرى.

في مرحلة ما بعد الثورة، وربما بسبب إدراك عقائدي واضح جداً، لم تتبين إيران الضعف البنيوي الموجود داخل الدول العربية من جهة، كما إنها قللت من أهمية بروز المصالح الدولية في المنطقة من جهة أخرى. لهذا قامت إيران بوضع سياسة وطنية ترمي إلى تشجيع الزعماء العرب على التقليل من اعتمادهم على قوات خارجية وعلى حكومات أجنبية. ومن البديهي أن إيران كانت تعني خيراً لجاراتها، لكنها لم تدرك الطبيعة الهشة للسلطة والشرعية في هذه الدول المجاورة. وقد تلقت هذه الدول تلك السياسة الخارجية بالشك والشعور بالدونية. وكان جواب معظم الأقطار العربية الابتعاد مسافة ما عن إيران، وكذلك جسر الهوة القائمة بينها وبين الدول الغربية خصوصاً. إن العالم العربي لم يشهد ثورة بمعناها البنيوي ولم يحاول أن يفهم العواقب السياسية المباشرة للثورة. وجاء الغزو العراقي لإيران وما أعقبه من إجماع عربي لاحتواء الثورة الإيرانية لكي يثبت من دعائم الانقسام التاريخي.

قد يكون من الممكن إقامة التقدم التدريجي في العلاقات العربية ـ الإيرانية على أساس «نظرية التكامل الداخلي» التي عرضها الكاتب في هذه الورقة[٣١]، فهذه النظرية

(٣١) Sariolghalam, «The Theory of Internal Integration».

من حيث الأساس تأخذ بحجة البنية الداخلية، وهي ترى تشجيع المزيد من المأسسة، وتنادي بالحاجة إلى إزالة الصفة الشخصية من الزعامة الوطنية. إن عصور التفوق العرقي قد انقضت الآن، إذ إن الميزة التفضيلية النسبية، والإبداع الثقافي، والمصداقية السياسية، والمؤسسات الوطنية السياسية والاقتصادية المتينة الأركان هي من المؤشرات العقلانية ومن الإجراءات الموثوقة في فن الحكم وإدارة شؤون الدولة. كما ان إيران والعالم العربي هما بحاجة إلى مزيد من الاتصالات لتسوية خلافاتهما، وعلى الطرفين البدء بمسألة المصالح الاقتصادية والثقافية وحدها. وسيكون من شأن الاعتماد الاقليمي المتبادل دعم التطلعات الايجابية وخلق آليات للحفاظ على السلام ولتجنب المنازعات. وإذا استمر العالم العربي في النظر إلى إيران لمعرفتها بعيون غربية، فإن ذلك سيؤخر إمكانية تعزيز الاجراءات الرامية إلى بناء الثقة. ولا يمكن كلا الطرفين أن يأمل في علاقات عقلانية ثنائية ومتعددة الأطراف إلا من خلال عمليات محلية واسعة تهدف إلى بناء قوة سياسية ومؤسسية. وحتى لو كان من أغراض الطرفين إزالة الدونية من الشرق الأوسط إلا أن تعزيز القوى الداخلية هو أفضل سياسة وأرجح بديهية اختبرها التاريخ، إذ إن هذا الأسلوب لحل المشاكل ليس موجهاً لأغراض المدى القصير، وإنما هو يفترض مسبقاً سبيلاً طويلاً حافلاً بالمتاعب وزاخراً بالحيوية لكي يبلغ كلا الطرفين ما ينشده من تغيير وتكيف وتعلم وتلبية للحاجات كافة.

(الـورقـة الـعـربـيـة)

نيفين عبد المنعم مسعد

مقدمة

من المقولات الشائعة في الكتابات حول ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد»، والتي تبنتها الباحثة من قبل، وصفه بالتحيز ضد المسلمين بوجه عام، والعرب منهم على وجه الخصوص[1]. ولم يكن أولئك وهؤلاء هم وحدهم المروجون لتلك المقولة، فقد عرف عالم ما بعد الحرب مفكرين، أمثال جيرونوفسكي في روسيا، أو هانتنغتون في الولايات المتحدة، اصطلحوا على التحامل على العرب والمسلمين وصوروا الدين الخاتم في صورة الخطر القادم، وربما الوحيد على «العالم المتحضر». وتحاول هذه الدراسة أن تعيد اختبار المقولة السابقة وتدقيقها، وأن تحلل وضع العرب والإيرانيين في ظل «النظام الدولي الجديد» منطلقة في ذلك من مجموعة مسلمات أساسية:

١ ـ إن هناك تراجعاً فعلياً وملموساً في وضع كل من العرب والإيرانيين في إطار هذا النظام.

٢ ـ إن تراجع المكانة الدولية كأي ظاهرة أخرى لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، لكن بجملة عوامل متشابكة عقائدية وسياسية واقتصادية، إنما في التحليل الأخير أو في ترتيب أسباب التراجع، فإن سوء الأداء الاقتصادي للعرب والإيرانيين على المستوى الدولي يحتل مكانة متقدمة.

---

(١) نيفين عبد المنعم مسعد، «أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣،» في: جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، **العلاقات العربية ـ الايرانية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠. انظر أيضاً: محمد الأطرش، «تطور النظام الدولي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٢٥ ـ ٥٦، وسيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، «حول التحيز في مفهوم النظام العالمي الجديد،» **مستقبل العالم الاسلامي**، السنة ٢، العدد ٨ (خريف ١٩٩٢)، ص ٧ ـ ٨.

٣ ـ طالما احتفظ بعض الدول بقدرته على التحكم في سلعة استراتيجية حيوية كالنفط أو الغاز، فإن هذا يفتح المجال للحديث عن ظاهرة نسبية التراجع، وبالتالي عن اختلاف نسبي في شكل التفاعلات مع القوى الكبرى. لكن وبطبيعة الحال إذا كانت الدولة المعنية راديكالية في اتجاه معين، يميناً أو يساراً، فإن هذا يضيف أبعاداً جديدة للتحليل.

٤ ـ إن قضايا كالديمقراطية، وضبط التسلح، وعالمية الأسواق، وبصفة أخص الشرق أوسطية، تعد خير مثال على الظاهرتين معاً: ظاهرة التراجع في الأهمية من ناحية، وظاهرة النسبية في هذا التراجع من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: يتعرض **الأول** للأطروحات المختلفة التي وردت لتحليل العلاقات الدولية، اختلافاً وائتلافاً، قبل بضع سنوات من بدء القرن الحادي والعشرين. ويتناول **الثاني** مجموعة من القضايا الكاشفة لأنماط تفاعلات العرب والإيرانيين مع القوى الكبرى الفاعلة. أما القسم **الثالث** والأخير فإنه يركز على الأفكار الشرق أوسطية ويتحرى موضع العرب والإيرانيين منها.

أولاً: العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة: محاولات للتفسير

هناك ثلاثة محاور كبرى تبلورت من حولها التفسيرات المختلفة لأسباب التعاون والصراع الدوليين بعد سابقة الانهيار السوفياتي، وتمثلت تلك المحاور في المحور الحضاري، والمحور القومي، والمحور الاقتصادي.

١ ـ المحور الحضاري

في صيف العام ١٩٩٣ كتب صمويل هانتنغتون مقالاً في مجلة **فورين أفيرز** *(Foreign Affairs)* فجّر جدلاً واسعاً من حوله ولا يزال، وعدّ علامة فارقة في تطور الفكر السياسي الأمريكي، مثلما كان مقال جورج كينان في الخمسينيات الذي أرخ لمفهوم الاحتواء، وحمل عنواناً له طابع استفهامي هو «صدام الحضارات؟». انطلق هانتنغتون من مسلّمة أساسية هي تفوق الحضارة الغربية ـ المسيحية ـ الكاثوليكية على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية كافة. فالخصم السوفياتي اختفى من خريطة العالم، والصراع العسكري الغربي ـ الغربي بعيد الاحتمال كون الديمقراطيات في رأيه لا تتصارع، وباستثناء حالة اليابان فما من تحد اقتصادي حاد يواجه الغرب، والمؤسسات الدولية، كمجلس الأمن وصندوق النقد، تستلهم مصالح الغرب في ما تقرره، بحيث لا يعدو مصطلحا «العالم الحر» و«المجتمع الدولي» كونهما وجهين للعملة نفسها.

وفي الوقت الذي تشهد فيه الحضارة الغربية تطوراً هذا شأنه، يتزايد وعي

الحضارات الأخرى (الكونفوشيوسية، واليابانية، والاسلامية، والهندوسية، والسلافية - الأرثوذكسية، والأمريكية - اللاتينية وربما الافريقية) بذواتها لجملة أسباب مختلفة، أهمها التحديث. فمع الثورة الاتصالية الهائلة التي يشهدها العالم، تزايد وعي الحضارات بالحدود الفاصلة بينها، وهي حدود تجبّ ما عداها ويصعب تجاوزها، بعكس الحدود الاقتصادية أو الايديولوجية، بل وحتى القومية. فالحضارة عند هانتنغتون جماع بين لغة وثقافة، وأساساً دين، والدين عادة ما لا يتغير. وفي هذا السياق رشح هانتنغتون أنماطاً ثلاثة للتفاعل بين الحضارة الغربية - المسيحية - الكاثوليكية (The West) من جهة، وسواها من حضارات العالم (The Rest) من جهة أخرى. **النمط الأول** هو الانكفاء على الذات، وهو بطبيعته صعب الانتشار كونه يفترض انسحاباً من المجتمع الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، بل إن ثمة شكوكاً في استقراره حتى في نموذجيه التقليديين: بورما وكوريا الشمالية. **والنمط الثاني** هو اللحاق بالغرب (band wagoning) من خلال تطويع القيم الحضارية الذاتية لتلك الخاصة بالغرب، وهذا بدوره مطلب صعب المنال، فكل المحاولات الأخرى التي قامت بها خارج نطاق التجربة اليابانية الناجحة، دول ممزقة حضارياً كتركيا قد منيت بالاخفاق. أما **النمط الثالث** والأخير فهو بناء الذات استعداداً لموازنة قوة الغرب ثم مواجهته، وهنا قد ينشأ تعاون اقتصادي وعسكري بين حضارتين أو أكثر مع احتفاظ كل طرف بخصوصيته الحضارية. وقد رشح هانتنغتون هذا النمط الثالث مضموناً للتفاعلات الدولية بعد الحرب الباردة، ورجح في إطاره تعاوناً ثنائياً بين الحضارتين الاسلامية والكونفوشيوسية. فالحضارتان المعنيتان تتقاسمان مجموعة من المبادئ التي تصطدم مع الديمقراطية الغربية، كالاهتمام بالواجبات دون الحقوق، والجماعية دون الفردية (الكونفوشيوسية)، أو كعدم فصل الدين عن السياسة، والإيمان بالوحدانية والحاكمية (الاسلام). واجتهد هانتنغتون في رصد العديد من الأمثلة التي يدلل بها على تأهب الحضارتين الكونفوشيوسية والاسلامية للمواجهة مع الغرب، فهما تكدسان السلاح وتطورانه وتتداولانه في ما بينهما (تسليح الصين لليبيا والعراق، وتسليح كوريا الشمالية لإيران وسوريا)، وذلك أن من دروس حرب الخليج الثانية أن حيازة السلاح النووي شرط لقتال الولايات المتحدة.

وبناء على ما سبق توقع هانتنغتون أن تكون صراعات ما بعد الحرب الباردة صراعات حضارية لا ايديولوجية ولا قومية، وزاد أن حرباً عالمية ثالثة مرشحة لأن تنطلق شرارتها الأولى من البلقان أو القوقاز. وكمسيحي كاثوليكي غربي شرح هانتنغتون في نهاية مقاله ما تصوره مسؤولية الغرب لمواجهة هذا الموقف. ففي المدى القصير، تكون المهام العاجلة أمام الغرب هي حفظ وحدته، وجذب مشايعيه من داخل الحضارات الأخرى، وتطوير تعاون مع روسيا، مع إذكاء الخلاف بين الحضارتين الاسلامية والكونفوشيوسية والاعتدال في اندفاعه نحو ضبط تسلحه. أما في المدى الطويل، فمن واجب الغرب تدجين الحضارات غير الغربية التي تقترب منه في قوتها ولكنها تختلف معه في قيمها ومصالحها، وسبيله إلى ذلك مزيد من الفهم للديانات الأخرى ومزيد من التطوير لأوجه

الاتفاق معها. وهكذا بدأ هانتنغتون في النهاية وكأنه يهدم جوهر مقاله الذي يقوم على استحالة المصالحة بين الحضارات المختلفة!!

ولقد تعرض مقال هانتنغتون بكيفيته السابقة للعديد من الانتقادات استدرجت صاحبه للدفاع عن نفسه والتشكيك في الوقت ذاته في صدقية أي إطار نظري آخر محتمل. وتلخصت أهم الانتقادات لأطروحة هانتنغتون في ما يلي:

أ ـ إنكار أثر التحديث في التخفيف من حدة التعصب الحضاري، فدولة كالهند في تقدير فؤاد عجمي لم تبلغ مكانتها إلا بتجنبها هذا التعصب وتبنيها العلمانية، والأصولية الاسلامية مع كل ما يقال عنها يمثلها شباب علّمه متغربون ويبحث هو نفسه عن حريته في بلاد الغرب، أما انبعاث الكونفوشيوسية كما يشير ليوبنيان فليس إلا وهماً في ذهن هانتنغتون، فالصين تواجه تحللاً أخلاقياً بعد ٤٧ عاماً من الحكم الشيوعي المتصل. وما يصدق على تحليل الحضارة الواحدة يصدق على تحليل التفاعل بين الحضارات المختلفة، فخطوط التمايز الحضاري أوْهَى مما يصورها هانتنغتون، وبإمكان الجميع، حسب رأي صلاح الدين حافظ الالتقاء دائماً حول قيم المحبة والخير والسلام. وفي ما يتعلق بالحضارتين الغربية والاسلامية تحديداً، فإنهما مع كل خبراتهما الصدامية داخل أوروبا وخارجها إلا أنهما أقرب إلى بعضهما البعض منهما إلى الحضارة الكونفوشيوسية مثلاً. ويلاحظ أن مجلة **الإيكونوميست** *(Economist)* في تحقيقها المهم حول «الإسلام والغرب» لم تعترف من بين الحضارات الثماني التي تحدث عنها هانتنغتون بغير ثلاث فقط، هي الاسلام، والمسيحية، والكونفوشيوسية. أما الحضارات الأخرى فهي من النسيج نفسه أو من نسيج متقارب (حضارات أمريكا اللاتينية، والسلاف ـ الأرثوذكس، واليابان) أو أنها لا تمثل تحدياً دولياً (الهندوسية)، أو أنها من الأصل لا وجود لها (الحضارة الافريقية). وفي كل الأحوال، فإن التعايش بين الحضارات الثلاث قائم وممكن، بل ومطلوب، وهذا المنطق يدفعه السيد يسين خطوة أبعد مبشراً بنظام توفيقي عالمي جديد يوازن بين متناقضات، كالمادة والروح، والمركزية واللامركزية، ونسبية الفكر وإطلاق الايديولوجيا.

ب ـ في الوقت الذي تهكّم فيه هانتنغتون على فكرة نهاية التاريخ التي أتاها فوكوياما بعد هزيمة الايديولوجيا الشيوعية، فإنه أوقع نفسه في الشرك ذاته بحديثه عن سمو الحضارة الغربية وإيحائه بأنها سوف ترث الأرض وما عليها. وفي هذا السياق حصر عبد الوهاب المسيري الفارق بين فوكوياما وهانتنغتون في المدى الزمني الذي تصوره كل منهما لانتصار الحضارة الغربية، **فالأول** آمن بتحقق هذا الانتصار فعلاً بانتهاء ثنائية: رأسمالية/ شيوعية، بينما أكد **الثاني** أن على العالم أن يتعايش إلى حين مع ازدواجية كونفوشيوسية ـ إسلامية/ مسيحية. أكثر من ذلك، يضع المسيري فلسفة ما بعد الحداثة في الخندق نفسه مع أطروحتي نهاية التاريخ والصدام الحضاري، فثلاثتها تنطلق من مصادرة حق الانسان في الاختيار الثقافي الحر.

ج ـ إن الحديث عن التحالف الكونفوشيوسي ـ الاسلامي ينطوي على تكرار لما

سبق أن أورده هانتنغتون عن الحتمية الثقافية في كتابه الموجة الثالثة، وقوله إن هناك حضارات بذاتها مؤهلة لحمل قيم الديمقراطية الغربية وأخرى لا. ولقد سبق أن انتقد برتراند بادي تلك الأفكار ملمحاً إلى أن الدكتاتورية التي يتنصل منها هانتنغتون اليوم قد ازدهرت زمناً طويلاً في دول غربية ومسيحية وكاثوليكية بالترويج للحق الإلهي للملوك في الحكم. ومن بعد، فإن هانتنغتون لم يوضح كيف يمكن التوفيق بين تلك الحتمية الثقافية وبين ثقته في قدرة الغرب على أن يفرض ثقافته الديمقراطية على ما تبقى من دول وكيانات وحضارات.

د ـ إن الدول القومية كانت ولا زالت أهم الأطراف الدولية الفاعلة، فالحضارات المختلفة تعمل في أطر قومية، وليس العكس. وقد أدى تخطي هانتنغتون تلك الحقيقة إلى تقليله من أثر عامل المصلحة في توجيه سياسات الدول، فالمصالح، لا الديانات، هي التي حددت طبيعة المواقف الدولية، سواء في حرب الخليج الثانية أو في البوسنة والهرسك. أكثر من ذلك، ذهب عجمي إلى أن إيران قد دعمت أرمينيا في صراعها مع أذربيجان، وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بمصلحة الجمهورية الاسلامية في عدم التصعيد مع روسيا. وفي السياق نفسه، ذكر كيشور ماحبوباني أن مصلحة الغرب تدفعه دفعاً إلى الانفتاح على العالم وليس إلى التسامي عليه، ذلك أن الرخاء الأمريكي مثلاً يرتبط بالوصول إلى أسواق الدول النامية(٢).

---

(٢) انظر مقال هانتنغتون والانتقادات التي تعرض لها ودفاعه عن رأيه في:

Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilization?» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), pp. 22-49; Fouad Ajami, «The Summoning: But they Said, We Will not Hearken,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 4 (September-October 1993), pp. 2-9; Kishore Mahbubani, «The Dangers of Decadence: What the Rest Can Teach the West?» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 4 (September-October 1993), pp. 10-14; Liu Binyan, «Civilization Grafting: No Culture is an Island,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 4 (September-October 1993), pp. 19-21; Samuel P. Huntington, «If Not Civilizations, What? Paradigms of the Post-Cold War World,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 5 (November-December 1993), pp. 186 ff;

صلاح الدين حافظ، «حوار الأديان وتحديات السلام،» الحياة، الحلقة الأولى، ٢٠/١٢/١٩٩٤؛ جميل مطر، «حرب حضارات،» الحياة، ٢٠/٩/١٩٩٣؛ السيد يسين، **التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير**، كراسات استراتيجية؛ ١٤ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣)، ص ١٢؛ عبد الوهاب المسيري، «النظام العالمي الجديد،» منبر الشرق، السنة ٣، العدد ١٤ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ١٠ ـ ١٢، و «Islam and the West (Survey),» *Economist*, vol. 332, no. 7875, pp. 3-5.

وحول رأي هانتنغتون في علاقة الثقافة والديمقراطية ورد بادي عليه، انظر: Samuel P. Huntington, *The Third Wave* (Norman; London: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 298-316, and Bertrand Badie, «Democracy and Religion: Logics of Culture and Logics of Action,» *International Social Science Journal*, no. 128 (August 1991), pp. 511-521.

٢ ـ المحور القومي

إذا كان هانتنغتون قد راهن على تراجع أهمية القومية في تشكيل العلاقات الدولية، فإن هناك أمثال جيمس كالاس من ثمنوا أثر العامل القومي على المستويين الداخلي والخارجي. ففي كتاب بعنوان **سياسات القومية والإثنية** صدر في عام ١٩٩١، ركز كالاس كثيراً على انبعاث الولاءات الأولية في صورة قومية، وأشار إلى أن هذا الانبعاث يشكل الحلقة السادسة من حلقات التطور القومي الذي بدأ قبيل القرن التاسع عشر ببناء الأمم واستمر حتى اليوم بانهيار الاتحاد السوفياتي. وفي معرض تحليله الصحوة القومية الراهنة، ميز كالاس بين ما أسماه القومية ـ الاثنية التي تتمحور حول سلالة معينة (الأكراد والتاميل)، والقومية ـ الاجتماعية التي تشترك في الثقافة ذاتها وتستقر تفاعلاتها الاجتماعية لفترة من الزمن (كاتالونيا)، والقومية ـ الرسمية التي يحدد الدستور شروطاً لحامليها بقطع النظر عن انتماءاتهم السلالية أو الثقافية (بريطانيا).

لكن الاختلاف القومي شيء والتحرك القومي شيء آخر، وقد أرجع كالاس هذا التحرك على المستوى الداخلي إلى نقص العدالة بمعناها السياسي والاقتصادي والثقافي، فالقوميات المقهورة تنتفض داخل أقطارها في محاولة لتغيير واقعها الظالم. ويلاحظ هنا أن كالاس لم يستثنِ من هذا التحليل الدول المتقدمة، فالصحوة القومية شاملة في رأيه لكل الدول وإن كان ذلك بأشكال مختلفة. ومن جهة أخرى، فإنه من بين مظاهر الظلم المختلفة ركز كالاس على الظلم الثقافي، وهو بذلك يتفق مع الكثير من المحللين في تعظيم أثر المتغير الثقافي، سواء في تكوين القومية أو في تحريكها، ومن هؤلاء بنديكت أندرسون الذي شدد على الدين تحديداً واستخدم لفظاً له إيحاءاته الخاصة كـ «الحج» للإشارة إلى تبرك كل قومية برموزها الدينية. أما على المستوى الخارجي، فلقد أكد كالاس على أن درجة التجانس القومي للدول تتحكم في شكل تفاعلاتها. فالدول بالغة التنوع عادة ما تولد الصراعات القومية مع غيرها من الدول أو في القليل تتورط في مثل تلك الصراعات، وهي قد تفعل ذلك عندما يتهدد وضع قومية معينة تمثل امتداداً داخلها، أو لمجرد أن تصرف الانتباه عن سوء الأوضاع فيها (الأكراد في العلاقات العراقية ـ الايرانية ـ التركية). ومع كون ذلك هو القاعدة، فإن هذا لا يمنع القوميات من أن تحرض على، أو تسهّل، التكامل مع أطر أقليمية أوسع، علها تثبت خصوصيتها بشكل أفضل مما هو قائم على المستوى القطري الضيق (سكان الباسك في اسبانيا وتأييدهم الوحدة الأوروبية). وأخيراً، ورغبة من كالاس في تحجيم سلبيات الانبعاث القومي، اقترح الأخذ بالديمقراطية في شكلها التوافقي الذي يقضي بالتدخل الدستوري لرعاية القوميات الأضعف، لكنه لم يوضح هل يقترح الحل الديمقراطي عموماً للصراعات القومية عبر القطرية أم لا[٣].

---

(٣) James Kellas, *The Politics of Nationalism and Ethnicity* (London: Macmillan, 1991).

أثار مثل هذا التحليل لكالاس بدوره عدداً من الملاحظات أهمها:

أ ـ الخلط بين الإثنية والقومية، ففي بعض الأحيان بدا كالاس مدركاً الفارق بين المصطلحين، واعتبر الإثنية ظاهرة بيولوجية قد تمهد لظهور القومية كظاهرة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة. لكن في أحيان أخرى جمع المصطلحين معاً تحت مسمى: القومية ـ الاثنية، قاصداً بها السلالة، ومثّل لذلك بالأكراد، وهو تمثيل غير موفق، فالأكراد يمتلكون كل مقومات القومية وأركانها. وجدير بالذكر أن الخلط المشار إليه كثيراً ما يقع فيه محللو الظاهرة القومية، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى أقلياتها. ففي عام ١٩٩٣، وضع آلان غريش كتاباً عن القوميات في الشرق، جعل فيه من الإثنية تركيبة سلالية لغوية دينية، وهو توسيع لمفهوم الإثنية يقربها أكثر من المفهوم القومي. وقد اعتبر غريش أنه باستثناء النموذجين الروسي والأوكراني فإن انبعاث المشاعر الأولية في أوروبا الشرقية والوسطى قد اتخذ صورة إثنية وليست قومية. وإذا أضفنا التعريف الخاص بكالاس للقومية ـ الرسمية فسوف تزداد الصورة تعقيداً، لأن القومية وفق هذا التعريف تكون مرادفة للجنسية التي يحملها أبناء الدولة، وقد يحملها من ليسوا من أبنائها[٤].

ب ـ يستثني بعضهم أوروبا الغربية من ظاهرة الانبعاث القومي، سواء في علاقات الدول الأوروبية مع بعضها البعض أو في كل منها على حدة. وحول هذا المعنى كتب مطاي دوغان مقالاً مهماً حاول أن يثبت فيه أن شعور الألمان، أو الفرنسيين، أو الهولنديين، أو الإيطاليين... الخ. بالانتماء المصلحي إلى الجماعة الأوروبية قد أصبح يجبّ شعور كل منهم بالانتماء القومي إلى الدولة الألمانية، أو الفرنسية، أو الهولندية... الخ. ودلل على ذلك بنتائج مجموعة من الدراسات الميدانية كشفت عن تراجع فخر الغربيين بأوطانهم، وضعف ثقتهم في جيوشهم، وإحساسهم بالانهزامية، مقابل ثقتهم العالية في بعضهم البعض، وازدهار وعيهم بالولاء للجماعة الأوروبية. أما النقطة الجديرة بالتسجيل في مقال دوغان فهي كونه قد أكد على أن التعصب القومي لا زال يحرك سياسات الدول الغربية تجاه القوميات الأخرى في افريقيا وجنوب آسيا وأوروبا الشرقية[٥].

ج ـ من الفروض الأساسية في كتاب كالاس أن القوميات في الدول بالغة التنوع: إما أن تكون عامل تشطير وصراع خارجي، أو أن تكون عامل تنسيق وتكامل إقليمي، وهو فرض ينقضه واقع عشرات الدول الافريقية التي على الرغم من تنوعها البالغ إلا أن قومياتها لم تدفع في أي من الاتجاهين، بل اكتفت بنوع من جلد الذات أو الانتحار

---

(٤) Alain Gresh [et al.], *A l'Est: Les Nationalismes contre la démocratie?* (Bruxelles: Editions complexe, 1993).

(٥) Mattei Dogan, «The Decline of Nationalism within Western Europe,» *Comparative Politics*, vol. 26, no. 3 (April 1994), pp. 281-303.

الجماعي من خلال انتشار ظاهرة الحروب الأهلية.

د ـ التركيز على الوعي القومي الحقيقي دون الوعي القومي الزائف في تشكيل التفاعلات الدولية. ومن أهم أسباب هذا التزييف حاجة الدولة (أو الطبقة) المستغلة اقتصادياً إلى إيهام الدول (أو الطبقات) المستغلة اقتصادياً بأن لكل منها خصوصيته القومية، وهدفها من ذلك تكريس عوامل الفرقة ومنع توحد هذه الدول (أو الطبقات) في مواجهتها. وقد اختار كريس هارمان الساحة اليوغوسلافية ليطبق عليها المقولة الماركسية السابقة، ففي رأيه أن جوهر الصراع اليوغوسلافي الداخلي اقتصادي وليس قومياً، ذلك أن بيروقراطية الدولة دأبت على استغلال الطبقة العاملة تحقيقاً للتراكم الرأسمالي وتعظيماً للربح. لكن رفض تلك البيروقراطية تقديم أي تنازلات اقتصادية جعلها تخرج الصراع الدائر هناك في صورة قومية خادعة(٦). ومن الواضح أن رأي هارمان يختلف كذلك عن رأي آلان غريش حول الطابع الإثني لصراعات أوروبا الشرقية.

٣ ـ المحور الاقتصادي

من أبرز من تبنوا التكييف الاقتصادي للعلاقات الدولية بعد انهيار القطبية الثنائية الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي. ففي مقال استهلالي نشرته له مجلة **السياسة الدولية** تحت عنوان «الحوار والصراع بين الشمال والجنوب» في صيف ١٩٩١، ذكر غالي أنه بعد سقوط الستار الايديولوجي الحديدي بين الشرق والغرب، فإن سُتُراً أخرى مختلفة الكثافة تشكلت لتفصل بين الشمال والجنوب. فبالنسبة إلى المحيط الهادي سيظهر ستار بين الاتحاد السوفياتي (لم يكن قد انهار بعد) والصين، أو بين أستراليا وإندونيسيا، وبالنسبة إلى البحر المتوسط سينشأ ستار مماثل بين شواطئه الغنية وتلك الفقيرة، أما بالنسبة إلى البحر الكاريبي فسيكون الستار بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية.

ومن بين تلك الستر الثلاثة المقترحة، رجح غالي أن يكون الستار بين شاطئي البحر المتوسط هو الأمتن والأعز اختراقاً، لماذا؟... في تفسير ذلك أورد غالي سببين أساسيين: **الأول** جيوبوليتيكي ويتمثل في أن دول شمال المتوسط ستجد نفسها مضطرة إلى حماية نفسها من موجات الهجرة الجنوبية التي يحركها القرب الجغرافي والأزمة السياسية والاقتصادية. ويعزز من هذا الانطباع التزايد السكاني المطرد في الجنوب والذي ستبلغ

---

(٦) Chris Harman, «The Return of National Question,» *International Socialism*, no. 56 (Autumn 1992), p. 361

وبشأن استخدام المنظور الاقتصادي ـ التطبيقي نفسه على الصراعات الاثنية في أفريقيا، انظر: أوكواد بانولي، **الصراع العرقي في أفريقيا** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩١). وانظر العرض النقدي لتحليل كتاب كالاس في: نيفين منير توفيق، «الصحوة القومية: تحليل مقارن،» (ورقة غير منشورة، ١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٢٩.

نسبته في أربع دول عربية فقط (هي مصر وتونس والجزائر والمغرب) ٦٧ بالمئة، من ١٢٠ مليون نسمة حالياً إلى ٢٠٠ مليون نسمة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت أوروبا الغربية ستغلق أبوابها أمام تقاطر الهجرات العربية والافريقية والإيرانية والتركية إليها، فإن شمال الكاريبي سيفعل الشيء نفسه مع جنوبه، لكن بتشدد أقل وبتسامح أكبر، فجنوب الكاريبي مهيأ للتحاور مع شماله بحكم تبلور وعيه السياسي، وبفضل حضارته المسيحية، وبتعدد خيارات مواطنيه، ولا سيما في دولة كالأرجنتين أو المكسيك، سواء بالبقاء حيث هم بارتياح أو بالنزوح إلى الشمال. أما السبب **الثاني**، فيتصل بمجموعة المتغيرات الدولية الراهنة التي أدت إلى مزيد من اهتمام أوروبا الغربية بشؤونها، وأعادت أوروبا الوسطى والشرقية إلى البيت الأوروبي الكبير، وجعلت من الجنوب كمّاً مهملاً وعبئاً ثقيلاً. فلقد زالت المبررات التي كانت تحرض الولايات المتحدة على بناء القواعد العسكرية، أو كانت تدفع فرنسا لإجزال العطاء، أو كانت تجعل الاتحاد السوفياتي (السابق) يشارك في تمويل مشروع عملاق كالسد العالي. لقد انتهى الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، وفوق ذلك أساءت دول الجنوب إنفاق حصصها من المساعدات الاقتصادية، فحق عليها القصاص. ومن نماذج القصاص التي ساقها غالي الاتجاه إلى خفض التسهيلات المالية للجنوب، وعدم التحمس لعقد مؤتمر دولي يبحث في قضايا المديونية[٧].

ومن دون إغفال أثر المتغيرين الحضاري والقومي في تشكيل العلاقات الدولية بوجه عام، تعتقد الدراسة أن المدخل الاقتصادي يمثل مدخلاً مناسباً لتفسير تدهور مكانة العرب والإيرانيين في ما يوصف بـ «النظام العالمي الجديد». لكن من جهة أخرى، وعلى الرغم من الاتفاق مع التوجه العام لأطروحة غالي، ترى الدراسة أن هناك أكثر من ستار يفصل شمال الهادي عن جنوبه، وشمال الكاريبي عن جنوبه، وكذلك شمال المتوسط عن جنوبه. ذلك أن جنوب كل من تلك البحار والمحيطات ليس كتلة واحدة، لكنه أكثر من جنوب، والمعيار الاقتصادي أساساً هو الذي يميز بين جنوب وجنوب. ويذكر أن تفاوت القدرة والأهمية الاقتصادية بين دول الجنوب وبعضها البعض ارتبط بالثورة التقانية الثالثة التي بدأت قبل ما يقرب من عشرين عاماً وقادت إلى إحداث تغيير جوهري في بنية الاقتصاد العالمي (World Economic Structure). ذلك أنه إضافة إلى كون تلك الثورة أظهرت بوضوح التدهور في القوة النسبية للاتحاد السوفياتي (السابق)، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى انهياره، فإنها أوجدت معايير للاختلاف والتمايز بين دول الجنوب بحيث أمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات أساسية، هي:

أ ـ مجموعة الدولة الصناعية الجديدة من قبيل هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية،

---

(٧) بطرس بطرس غالي، «الحوار والصراع بين الجنوب والشمال،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ١٥٥ ـ ١٦٠.

وسنغافورة، وماليزيا، والمكسيك، وإلى حد ما الأرجنتين، وقد حققت انجازات اقتصادية مهمة في غضون العقدين الماضيين، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وعلى الرغم من أنها ككل دول الجنوب تواجه مشكلات في علاقتها بدول الشمال (من زاوية الوصول إلى الأسواق العالمية مثلاً)، إلا أنها باتت في موقع قوة يمكنها من المساومة.

ب ـ مجموعة الدول النفطية الغنية، مثل دول الخليج، وليبيا قبل أزمة لوكربي، وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهي بحكم فوائضها النفطية وفورة أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر أصبحت تشكل مجموعة متمايزة من زاوية أوضاعها، ومصالحها، وأهدافها.

ج ـ مجموعة الدول المتوسطة التطور، المتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات، والمدينة في الوقت نفسه، ومن نماذجها مصر، وسوريا، ودول المغرب العربي الثلاث، وتركيا والعراق وإيران. وعلى الرغم من أن الدولتين الأخريين نفطيتان إلا أن حربي الخليج الأولى والثانية أدتا إلى تأزم وضعهما الاقتصادي.

د ـ وهناك أخيراً مجموعة الدول المهمّشة التي تعتمد على تصدير المواد الأولية، ومنها السودان، واليمن، والصومال، وموزمبيق، ومالي[(٨)].

ويحتل كل من المجموعات الجنوبية السابقة موقعاً مختلفاً على الخريطة العالمية انطلاقاً من طبيعة أدائه الاقتصادي، فنجد مثلاً أنه في مقابل ٤,١ بالمئة أسهمت بها ٥٠ دولة افريقية مهمشة في الناتج المحلي العالمي عام ١٩٩٠، فإن ٤ فقط من الدول الصناعية الجديدة أسهمت بأكثر من نصف النسبة السابقة في العام نفسه، أي ٢,٤ بالمئة[(٩)]. وبالنسبة إلى حجم الصادرات، نجد أن ماليزيا صدّرت في عام ١٩٩٢ ما قيمته ٤٠,٧٠٥ مليار دولار، مقابل ٤١,٨٣٣ مليار دولار للعربية السعودية، و ٤,٠٤٠ مليار دولار لتونس، و٤١٢ مليون دولار للسودان، أما إيران فصدرت بـ ١٨,٢٣٥ مليار دولار[(١٠)]. لكن تحليل هياكل صادرات تلك الدول، وبالذات من المعدات وآلات النقل التي تعد مؤشراً مهماً من مؤشرات التقدم الاقتصادي، سيؤدي إلى اختلاف الصورة. وفي هذا السياق، نجد أنه بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٢، انخفضت نسبة صادرات ماليزيا من الوقود

---

(٨) حديث مع طه عبد العليم، رئيس الوحدة الاقتصادية في مركز الدراسات والاستراتيجية في القاهرة، في: الأهرام، ٢٩/١١/١٩٩٤.

(٩) World Bank, *World Development Report, 1994* (Oxford: Oxford University Press, 1994), pp. 186-187 and 190-191.

(١٠) يلاحظ أن السعودية وتونس والسودان هي أكبر الدول العربية كل منها في مجموعته (النفطية، متنوعة الهياكل، المهمشة)، كما أن إيران من أكبر دول المجموعة الثالثة، ومن ثم فإن رصد الأداء الاقتصادي لتلك الدول الأربع له دلالته. واختيرت ماليزيا في هذه الجزئية تحديداً لأنها دولة مسلمة على الرغم من أنها ليست أكبر الدول الصناعية الجديدة.

والسلع الأولية من ٣٠ بالمئة إلى ١٧ بالمئة، ومن ٦٣ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة من اجمالي صادراتها على التوالي، بينما ارتفعت نسبة المعدات وآلات النقل من ٢ بالمئة إلى ٣٨ بالمئة من إجمالي صادراتها، كما زادت نسبة السلع المصنعة الأخرى من ٦ بالمئة إلى ٢٣ بالمئة، ومن صناعة المنسوجات والملابس من ١ بالمئة إلى ٦ بالمئة من إجمالي صادراتها. أما العربية السعودية فقد ظلت نسبة السلع الأولية والسلع المصنعة الأخرى، والمنسوجات والملابس، تساوي صفراً من اجمالي صادراتها، وارتفعت نسبة صناعة الآلات ومعدات النقل من صفر إلى ١ بالمئة، وانخفضت نسبة الوقود انخفاضاً طفيفاً من ١٠٠ بالمئة إلى ٩٩ بالمئة من إجمالي صادراتها. وبالنسبة إلى تونس، فقد تدهورت نسبة الوقود والسلع الأولية من ٦٤ بالمئة و٣٥ بالمئة إلى ١٦ بالمئة و١١ بالمئة من اجمالي صادراتها على التوالي، ومقابل ذلك زادت نسبة معدات وآلات النقل من صفر بالمئة إلى ٩ بالمئة من إجمالي صادراتها، كما ارتفعت بوضوح نسبة السلع المصنعة الأخرى والمنسوجات والملابس من ١٩ بالمئة و٢ بالمئة إلى ٦٤ بالمئة و٤٠ بالمئة من اجمالي صادراتها على التوالي. وبالنسبة إلى السودان، ارتفعت نسبة الوقود من ١ بالمئة إلى ٣ بالمئة من اجمالي صادراته، كما زادت نسبة السلع المصنعة الأخرى والمنسوجات والملابس من صفر بالمئة في الحالتين إلى ١ بالمئة من اجمالي صادراته، وانخفضت نسبة السلع الأولية من ٩٩ بالمئة إلى ٩٦ بالمئة من اجمالي صادراته، بينما استقر نصيب المعدات والآلات عند نسبة صفر بالمئة. وفي حالة إيران، ظل الوقود يمثل نسبة ٩٠ بالمئة من اجمالي صادراتها في الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٢، كما ثبتت نسبة السلع الأولية والآلات ومعدات النقل والمنسوجات والملابس عند مستوى ٦ بالمئة وصفر بالمئة و٣ بالمئة من اجمالي صادراتها على التوالي، وانخفضت نسبة السلع المصنعة الأخرى من ٤ بالمئة إلى ٣ بالمئة من إجمالي صادراتها[١١].

أكثر من ذلك، إذا ما أخذنا في الاعتبار تأثير علاقات القوة الاقتصادية في علاقات القوة الشاملة فسوف تزداد الصورة تعقيداً. ذلك أن ثورة الاتصالات أفادت دولاً معينة، كدبي والبحرين اللتين دخلتا في شبكة ومنظومة البورصات والمراكز المالية العالمية. وعلى العكس من ذلك، فإن دولاً، كالعربية السعودية أو إيران أو الكويت على الرغم من استمرار أهميتها الاقتصادية، إلا أن حجم قدرتها المالية سيتحدد بحسب شكل التفاعل بين مجموعتين من العوامل: تشير المجموعة **الأولى** إلى أن الطلب العالمي على النفط سيتزايد بمعدل ١,٥ بالمئة سنوياً ليبلغ ٧٤,٥ مليون برميل يومياً بحلول نهاية القرن، مقابل نحو ٦٠ مليون برميل يومياً في الوقت الحالي، وأن دول الأوبك، وبالذات الدول الثلاث المذكورة مع العراق بعد رفع الحظر عنه ستلبي ما بين ٣٠ ـ ٣١ مليون برميل يومياً من الطلب العالمي الجديد الذي سيأتي أساساً من شرق آسيا والمحيط الهادي[١٢]. وتحمل

(١١) *World Economic Outlook, 1993* (Washington, D. C.: International Monetary Fund, 1993), pp. 124-125.

(١٢) البهي عيسوي، «المتغيرات العالمية في السياسات البترولية،» **الأهرام**، ٢/٩/١٩٩٤.

المجموعة الثانية من العوامل انعكاسات سلبية على سياسات التسعير، ولا سيما مع تزايد إنتاج الدول خارج الأوبك، والخلافات بين دول الأوبك نفسها حول حصص الإنتاج، وأهم من ذلك ضريبة الكربون لو تم فرضها. وجدير بالذكر أن قضية الضريبة على المحروقات كانت قد أثيرت على نطاق واسع في مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة قبل نحو ثلاثة أعوام، وارتبطت نشأة الفكرة بحاجة الدول الأوروبية إلى خفض استهلاكها من النفط ولا سيما مع احتمال اسهام ثاني أوكسيد الكربون في رفع حرارة الغلاف الجوي. وحتى الوقت الحاضر، فإن ثمة من يعارض الاقتراح من داخل الجماعة الأوروبية، وفي الولايات المتحدة، فضلاً عن الدول النفطية بطبيعة الحال، تشككاً في أن الضريبة المقترحة ستخفض الاستهلاك بالنسبة المطلوبة، وترجيحاً لخيار آخر هو تطوير التقانة «النظيفة». لكن على الرغم من ذلك، فإن الضريبة على الكربون لا زالت تطرح في مناسبات مختلفة، بدعوى تركز النفط في منطقة غير مستقرة تارة، وبدعوى الحاجة إلى تمويل عمليات خفض تكلفة العمالة الأوروبية (وبالتالى الصادرات الأوروبية) تارة أخرى[١٣].

وأخيراً، وبالنسبة إلى مجموعة الدول المهمشة، نجد أن وضعها تأثر سلبياً بتغيير شروط التجارة الدولية لصالح السلع المصنعة، ولا سيما ذات التقانة الرفيعة. ويذكر في هذا الشأن أن الدول الافريقية جنوب الصحراء الكبرى لا زالت تصدر العديد من المواد الأولية الأساسية، إلا أن الهندسة الوراثية مكنت دول الشمال (مثل كندا، فرنسا، الولايات المتحدة) من التحكم في تجارة الغذاء العالمي، كما ان تقانة توفير المواد ساعدت على إنتاج السلعة نفسها بعدد أقل من المواد الأولية. وفي الوقت الذي يقل فيه الطلب على تلك المواد، فإن الدول الافريقية تدفعها احتياجاتها من العملة الصعبة إلى مضاعفة المعروض من إنتاجها، الأمر الذي يزيد في إضعاف مركزها.

ثانياً: العرب والإيرانيون وقضايا «النظام العالمي الجديد»

إذا كانت الجزئية السابقة أجابت عن سؤال: لماذا تراجعت أهمية العرب والإيرانيين في ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد»؟ فإن هذا القسم يتعامل مع سؤال آخر هو: كيف حدث هذا التراجع وما هي مظاهره؟ وبمراجعة الأجندة الدولية بعد انهيار نظام القطبية الثنائية نجد أن أهم الموضوعات المدرجة فيها تمثلت في التالي: موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وموضوع ضبط التسلح، وموضوع عالمية الأسواق.

١ ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان

تتفق دول الشمال على أنه لم يعد بالامكان غض الطرف عن «الأسلوب الذي تعامل

(١٣) انظر الحديث مع جيلبار بورتال، الأمين العام لجمعية الصناعة النفطية، في: الحياة، ٢٩/٩/١٩٩٤.

به الحكومات الأخرى مواطنيها» على حد تعبير الرئيس الأمريكي بيل كليتون[١٤]، لكنها تختلف حول المدى الذي ينبغي لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تذهب إليه في توجيه سياساتها الخارجية. فعلى جانب، هناك من يرى أنه من واجب الدول الشمالية أن تعزز من التجارب الديمقراطية المختلفة وأن تستفيد من التطورات العالمية الهائلة بهذا الخصوص. فـ «الشرعية الدولية» التي خاضت باسمها قوى التحالف حرباً ضروساً ضد العراق مثلت فاتحة لتمثل السلوك نفسه ـ أي احترام القانون ـ على الصعيد الداخلي، والثورة التقانية التي أدركت حلقتها الثالثة أوقفت المواطن العادي على أبعاد التطور الديمقراطي في العالم وعززت استقلاليته الاقتصادية عن الدولة، وأخيراً فإن انتهاء الصراع بين الشرق والغرب جعل صحة الإنسان وحريته ورفاهيته في بؤرة الاهتمام الدولي بقطع النظر عن انتمائه الجغرافي[١٥]. ويدفع بعض المحللين هذا المنطق أبعد بحديثه عن أن التعاطف (sympathy) غدا الدافع الوحيد للتدخل العسكري في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويشير إلى أنه على عكس سوابق هذا التدخل التي كانت تأتي استجابة لأسباب اقتصادية (الغزو الأمريكي لهاييتي في القرن العشرين)، أو أداء لمهمة حضارية تبشيرية (الاستعمار الأوروبي لدول افريقيا وآسيا)، أو دفاعاً عن الأمن القومي للدول المعنية (التدخل السوفياتي في أفغانستان)، فإن نماذج الصومال والبوسنة وشمال العراق جسدت تدخلاً من نوع مختلف. . . تدخلاً لإنقاذ أشخاص يتضورون جوعاً حتى الموت[١٦]. ولما كان أهم ما يميز الولايات المتحدة كشعب وكأمة هو «تعلقها بالحرية السياسية والاقتصادية، والانفتاح، والتعددية، والديمقراطية وحكم القانون»، فإنه كان من الطبيعي أن تقود الحملات الدولية المتعاقبة إلى توفير الراحة وإعادة الأمل[١٧].

وعلى جانب آخر، هناك من يحذر من المبالغة في انسياق السياسة الخارجية وراء شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان على أساس أن اتخاذ تلك الشعارات محكاً، سواء للتعامل مع النظم الحاكمة أو رفضها ومعاقبتها، لن يترك لدولة مثل الولايات المتحدة إلا قليلاً من تلك النظم (أساساً في أوروبا الغربية واليابان) لتعترف بها، ذلك أن ٨٠ بالمئة من دول العالم تعاني شكلاً أو آخر من أشكال الحكم التسلطي. ويضرب هؤلاء مثلاً بالتحديد بقضية سلمان رشدي في العلاقات الإيرانية ـ الغربية، ويتساءلون عن مدلول انتهاك حقوق الإنسان في حالة كاتب تجاوز حدود اللياقة بانتقاده المقدسات الإسلامية، أو

---

(١٤) أحمد عبد الرزاق شكارة، «الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٥٥.

(١٥) عبد المنعم سعيد، «الديمقراطية والنظام العالمي الجديد،» **مجلة الديمقراطية**، الكتاب ٤ (آب/أغسطس ١٩٩٢)، ص ١٢ ـ ١٤.

(١٦) Michael Mandelbaum, «The Reluctance to Intervene,» *Foreign Policy*, no. 95 (Summer 1994), pp. 13-16.

(١٧) Larry Diamond, «Promoting Democracy,» *Foreign Policy*, no. 87 (Summer 1992), p. 29.

عن مبلغ حكمة الدول الغربية التي تسمح بتدهور علاقاتها مع العالم الإسلامي إلى نقطة اللاعودة بسبب كلمات لا مسؤولة لكاتب محدود الموهبة[18]، أو عن امكانية تجاهل نسبية التطبيق الديمقراطي في دولة، على الرغم من كل تقييدها الحريات الخاصة والعامة، إلا أنها تملك قاعدة مناسبة لتطور محتمل: برلمان منتخب؟[19]. فإذا ما انتقلنا إلى نطاق المنطقة العربية فسوف نلاحظ ما يلي:

أ ـ إن سجل الدول العربية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد انتهاء الحرب الباردة، هو سجل بالغ التواضع، وإن كان غير كاف بالضرورة لتحريك احتجاج دولي أو فرض عقوبات صارمة على منتهكيه. فدولة كالعربية السعودية، على سبيل المثال، شهدت ولا زالت دورات متعاقبة من الاعتقالات العشوائية للمعارضة السياسية بكل فصائلها (نساء، أساتذة جامعات، رجال دين)، وكان آخرها في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ عندما تم توقيف ١١٠ سعوديين وفق الاحصاءات الرسمية للدولة[20]. ولقد عبر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ديك تشيني صراحةً عن موقف بلاده مما يجري في العربية السعودية عندما رد على سؤال عما إذا كانت الولايات المتحدة ترغب جدياً في تغيير المؤسسات السعودية لتصير أكثر ديمقراطية بقوله: «الاجابة المختصرة هي لا، فعلى مر السنين سعينا لحفظ تلك المؤسسات، وأحياناً كان ذلك على حساب القوى الديمقراطية التي تجري مطاردتها في المنطقة»[21]. وخارج نطاق شبه الجزيرة العربية، فإن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وتونس لا تلقى اهتماماً يذكر، وعندما قرر البرلمان الأوروبي معاقبة المغرب وسوريا على مستوى المساعدات المالية المقدمة لهما في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ فإنه سرعان ما أعاد حساباته. وفي الأردن، فإن التطور الديمقراطي ينظر إليه بتوجس مخافة أن يفضي إلى انتخاب أنصار «حماس»، وهم معارضون أشداء للصلح مع إسرائيل. أما في الجزائر، فمن المثير للانتباه كما سوف نرى أن عام ١٩٩٢ الذي شهد تشكيل مجلس رئاسي غير دستوري كان هو العام الذي شهد تدفق القروض الدولية إلى الجزائر، فضلاً عن مختلف صور الدعم السياسي، والعسكري للنظام الجديد.

---

(١٨) George Lenczowski, «Iran: The Big Debate,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 2 (1994), p. 61.

(١٩) James A. Bill, «The United States and Iran: Mutual Mythologies,» *Middle East Policy*, vol. 2, no. 3 (1993), p. 100.

وحول انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، انظر: Mahmoud Monshipouri and Christopher G. Kukla, «Islam, Democracy and Human Rights: The Continuing Debate in the West,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 2 (1994), p. 33.

(٢٠) الحياة، ٢٧/٩/١٩٩٤.

(٢١) Mehdi Noorbaksh, «The Middle East, Islam and the United States,» *Middle East Policy*, vol. 2, no. 3 (1993), p. 91.

وعلى أساس القول المعروف، «وبضدها تتميز الأشياء»، يكون من المفيد مقارنة المسلك الدولي تجاه التجربة الجزائرية بنظيره تجاه هاييتي والبيرو؛ ففي حالة هاييتي اجتمعت منظمة الدول الأمريكية بعد انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لتعرب عن رفضها الاعتراف بالنظام العسكري للجنرال سيدراس وتؤيد محاصرته اقتصادياً، وبالفعل علقت فنزويلا صادراتها النفطية إليه، كما قامت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأكبر بتجميد الأرصدة الهاييتية في بنوكها، وأخيراً في عام ١٩٩٤، وقع الغزو العسكري الأمريكي للجزيرة لإعادة الرئيس المخلوع جون برتراند أرستيد. أما في حالة البيرو، فإن العقوبات الاقتصادية مثلت في حد ذاتها رادعاً كافياً لنظام ألبرتو فوجيموري لتنظيم انتخابات تشريعية تحت رقابة منظمة الدول الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ويذكر أن كلاً من الولايات المتحدة واسبانيا وألمانيا واليابان كانت قد أوقفت مساعداتها الاقتصادية للبيرو، كما جمدت معونة قدرها ١,٤ مليار دولار كان قد تم الاتفاق عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير[٢٢].

ب ـ من النتائج التي قد تستخلص من تحليل الاختلاف في رد الفعل الدولي من حالة إلى أخرى: من الشيشان إلى كردستان، ومن العربية السعودية إلى إيران، أن الشماليين يتدخلون عسكرياً عندما يقتتل المسلمون وليس عندما يُقتل المسلمون بأيدي المسيحيين، أو أن الشماليين كقاعدة عامة لا يضغطون لبناء الديمقراطية في دولة مسلمة، وإذا ما فعلوا على سبيل الاستثناء فإنما يكون ذلك لإحراج النظام الأصولي الحاكم[٢٣]. لكن القراءة السابقة لحصيلة المقارنة بين نماذج وحالات مختلفة ليست هي القراءة الوحيدة، فمن القراءات الأخرى المحتملة تلك التي تعتمد على حسابات المكسب والخسارة، فتعطيل الديمقراطية في منطقة الخليج ينبع من أن الشمال لا يعرف على وجه الدقة ما قد يحدث لدولة، كالعربية السعودية أو الإمارات أو الكويت، بما لها من أهمية اقتصادية (النفط، الأسواق، الودائع) إذا ما ولي الحكم فيها ديمقراطيون[٢٤]. ولعل تلك النقطة بالذات كانت وراء انتقاد بعض المحللين للدور الأمريكي في تشجيع أكراد العراق

---

(٢٢) Morton H. Halperin, «Guaranteeing Democracy,» *Foreign Policy*, no. 91 (Summer 1993), pp. 112-115.

وحول موقف البرلمان الأوروبي من انتهاكات حقوق الإنسان في المغرب وسوريا، انظر: خيما مونيوز، «حقوق الإنسان والتحولات نحو الديمقراطية في البلدان العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أزمة الخليج والنظام السياسي في الشرق الأوسط، اكس أون بروفانس، ٢٣ ـ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ص ٢٠.

(٢٣) حول قراءة الاسلاميين لموقف الغرب من الديمقراطية، انظر: Ghassan Salamé, «Islam and the West,» *Foreign Policy*, no. 90 (Spring 1993), pp. 28-32.

(٢٤) Noorbaksh, «The Middle East, Islam and the United States,» p. 91.

وانظر وجهة النظر نفسها، في: برهان غليون، «الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو،» في: برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١١٦ ـ ١١٨.

وشيعته، ليس فقط مخافة تهديد التكامل الإقليمي للعراق ولكن، وهذا هو الأهم، تحسباً لزعزعة استقرار الخليج ككل[٢٥]. ومن زاوية أخرى، فإن حالة إقليم تيمور الشرقي الواقع في إندونيسيا (وهي دولة مسلمة) والمطالب بحق تقرير المصير، يعد بالغ الدلالة على أثر عامل المصلحة في تكييف موقف الشمال من قضية الديمقراطية سلباً أو ايجاباً. فعندما أثارت البرتغال تلك القضية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بعد المظاهرات التي اجتاحت الإقليم وما أعقبها من اعتقالات ومحاكمات، واستخدمت الفيتو ضد اتفاقية جديدة بين الجماعة الأوروبية وجماعة الآسيان لهذا السبب، لم تتحمس الجماعة كثيراً لوجهة النظر البرتغالية تلك وقررت استئناف علاقاتها الاقتصادية المعتادة مع الآسيان، وكان منطقها في ذلك أن المشكلة المثارة مشكلة ثنائية بين إندونيسيا والبرتغال[٢٦]. أما في ما يتعلق بالحديث عن ترويج الديمقراطية خارج نطاق العالم الإسلامي، فهو بدوره مردود عليه، ذلك أن إثارة الولايات المتحدة القضية الخاصة بتشغيل المعتقلين في سجون الصين أو الأطفال دون سن العمل في تايلاند، ترتبط بقدرة هاتين الدولتين على تصدير منتجات رخيصة الثمن وذات قدرة تنافسية عالية[٢٧]. أكثر من ذلك، يدفع بعضهم بأن التدخل الأمريكي في هاييتي لم يكن لاستعادة الديمقراطية بقدر ما كان لوقف موجات الهجرة البشرية من منطقة البحر الكاريبي، ويدلل على ذلك بالموقف الأمريكي الداعم انقلاب العسكريين على الديمقراطية الناشئة في هاييتي عام ١٩٨٨، بل وبالنظرة الأمريكية الدونية إلى الرئيس أرستيد نفسه عشية الانقلاب الذي أطاح به[٢٨].

٢ ـ ضبط التسلح

على الرغم من أن فكرة ضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط ارتبطت في نشأتها بالبدايات الأولى للصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٩]، إلا أن اعتبارات عدة خلعت عليها أهمية

---

(٢٥) Richard Falk, «Can U.S. Policy toward the Middle East Change Course?» *Middle East Journal*, vol. 47, no. 1 (Winter 1993), p. 17.

(٢٦) Bilabari Kausikan, «Asia's Different Standard,» *Foreign Policy*, no. 92 (Fall 1993), p. 29.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٨. وحول تأثير العامل الاقتصادي في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العلاقات الأمريكية ـ الصينية، انظر: Robert A. Manning, «Clinton and China: Beyond Human Rights,» *Orbis*, vol. 38, no. 2 (Spring 1994), pp. 197-199, and Mariam Daftari, «Sino-American Relations: From Hostility to Friendship and from Friendship to...?» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 3, no. 182 (Spring-Summer 1994), pp. 188-197.

(٢٨) نبيل شبيب، «هاييتي: عصر الحرب على الهجرات البشرية؟» الحياة، ٢٨/٩/١٩٩٤، و David C. Hendrickson, «The Renovation of American Foreign Policy,» *Foreign Policy*, vol. 71, no. 1 (1992), p. 62.

(٢٩) حول الجهود المبكرة لمصر في هذا الخصوص، انظر: عبد المنعم سعيد ومحمد قدري سعيد، «ضبط التسلح جنوب البحر الأبيض المتوسط: وجهة نظر عربية،» السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ٣٣ ـ ٣٧.

مضافة في السنوات القليلة الماضية. أحد هذه الاعتبارات هو شعور الولايات المتحدة بمزيد من الاقتدار على ضبط تدفقات السلاح إلى المنطقة بعد الانهيار السوفياتي. كما ان قراءة الشمال خبرات الحروب السابقة في المنطقة أسلمته إلى الربط بين سباق دولها على التسلح واشتعال صراعاتها السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقدم مساعي ضبط التسلح ـ النووي تحديداً ـ بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي مناطق مختلفة من العالم (أمريكا الجنوبية، شبه الجزيرة الكورية، جنوب افريقيا، الصين، بعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق... الخ.) ترك الانطباع بإمكانية التعميم[٣٠]. لكن في واقع الأمر، فإن تطوراً هذا شأنه لم يكن ميسراً لمنطقة الشرق الأوسط، ليس فقط لأن قضية ضبط التسلح كانت أعقد من ارتباطها بدولتين اقليميتين رئيسيتين، كما في حالة البرازيل والأرجنتين، أو الكوريتين، أو حتى الهند وباكستان[٣١]، لكن، وهذا هو الأهم، لأن وجود اسرائيل كحليف استراتيجي للشمال جعل من المتعذر توخي التوازن بينها وبين العرب وإيران. يصدق ذلك في إطار المبادرات الدولية لضبط التسلح في المنطقة، كما يصدق في إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

أ ـ على المستوى الأول، أقرت المبادرات المختلفة، سواء منها تلك الأمريكية (أيار/ مايو ١٩٩١ وتموز/يوليو ١٩٩٢)، أو الفرنسية (حزيران/يونيو ١٩٩١)، أو الصادرة عن الخمس الكبار (تموز/يوليو ١٩٩١)، أو عن مجلس الأمن (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١) التدرج في التعامل مع أسلحة المنطقة، من الازالة إلى التجميد، إلى الحد، الأمر الذي كرس من الاختلال الاستراتيجي القائم لحساب اسرائيل[٣٢]. أما الازالة، فقد انصبت على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تمثل قوة الردع الأخيرة في يد العرب وإيران، وتم النص على وجوب التقيد التام بالمعاهدتين الدوليتين الخاصيتين بهذين النوعين من

---

(٣٠) بخصوص تفاصيل تلك التطورات، انظر: Barry R. Schnider, «Nuclear Proliferation and Counter Proliferation: Policy Issues and Debates,» *Mershan International Review*, vol. 38, supplement 2 (October 1994), p. 212; Stephen J. Cimbala, «Nuclear Weapons in the New World Order,» *Strategic Studies*, vol. 16, no. 3 (June 1993), pp. 173-199, and Ted Galen Carpenter, «Closing the Nuclear Umbrella,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994), pp. 8-13

(٣١) Gerald M. Steinberg, «Non Proliferation: Time for Regional Approaches?» *Orbis*, vol. 38, no. 2 (Spring 1994), p. 418.

(٣٢) في عرض ونقد تلك المبادرات بالتفصيل، انظر: محمد عبد السلام، «سياسات الضبط الدولي لتسلح الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٨، العدد ١٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦؛ أحمد ابراهيم محمود، «الأمن والتسوية، اتجاهات ضبط التسلح في الشرق الأوسط،» **العربي**، ١٦/ ١٩٩٣/٨، و Mohammad El-Sayed Selim, «The Arms Control Dimension in the Middle East Peace Process: Approaches and Prospects,» *Studies in Security and Strategy*, vol. 2, no. 8 (July 1994), pp. 8-19.

الأسلحة. وبذلك، تواصلت اجراءات إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨)، فقرة جيم[٣٣]، كما خضعت الجهود الإيرانية ذات الصلة لمراقبة دقيقة، من نماذجها اعتراض السفينة الصينية ين هي (Yin He) وتفتيشها في ميناء الدمّام السعودي اشتباهاً في أنها تنقل أسلحة كيميائية إلى الجمهورية الإسلامية[٣٤].

وأما التجميد، فانصرف إلى حيازة كل من الأسلحة النووية وصواريخ أرض - أرض وإنتاجها وتطويرها مع الالتزام بتدمير هذه الأخيرة. ويذكر أن هذا البند بكيفيته السابقة يساعد على تثبيت الفجوة التقانية الراهنة بين من يملك السلاح النووي، أي اسرائيل (بين ١٠٠ و٢٠٠ قنبلة نووية)[٣٥]، ومن لا يملكه، أي العرب وإيران، فضلاً عن أنه، إذ يتضمن تدمير الأسلحة الصاروخية إنما يأخذ بعين الاعتبار إنهاء الميزة النسبية للعرب وإيران. وفي هذا السياق، يلحظ أحد المحللين أنه على الرغم من أن الصواريخ أرض - أرض الاسرائيلية يتراوح مداها بين ١٣٠كم و١٥٠٠كم، الأمر الذي يجعلها في وضع أفضل من نظيرتها العربية والإيرانية التي يتردد مداها بين ٧٠كم و٦٠٠كم (خلا العربية السعودية التي تمتلك صاروخاً يصل إلى بعد ٣٠٠٠كم)، إلا أنها تظل دون تلك الأخيرة من حيث دقة إصابة الهدف، كما يبدو بمقارنة صاروخ لانس لدى اسرائيل بصاروخ سي - اس ٢١ لدى الدول العربية، كذلك فإن الصواريخ البالستية متوسطة المدى المملوكة لدى الطوق قادرة على إصابة العمق الاسرائيلي في مقتل والتحايل من ثم على التفوق الذي يتمتع به الدفاع الجوي الاسرائيلي[٣٦]. وفي معرض تنفيذ البند السابق، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية لوقف تصدير السلاح للمنطقة، ووصلت في ذلك إلى حد تهديدها الصين بحرمانها من وضع الدولة الأكثر رعاية احتجاجاً على بيعها صواريخ إم - ٩ وإم - ١١ إلى سوريا[٣٧]، واستمرارها في بناء المفاعل النووي الإيراني بالتعاون مع روسيا. وبالنسبة إلى العراق، فإن ملابسات ما بعد حرب الخليج الثانية تكفلت بتهيئة الأسباب لتدمير القسم الأعظم من صواريخ منصات اطلاقها، سواء الثابتة أو المتحركة (حوالى ٢٠٠ منصة)[٣٨].

وأما الحد، فاختص بالأسلحة التقليدية بمناشدة الدول الخمس الكبرى وكبار

---

(٣٣) انظر نص القرار في: السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٥ (تموز/يوليو ١٩٩١)، ص ١٣٥.

(٣٤) Manning, «Clinton and China: Beyond Human Rights,» p. 196.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول السلاح النووي الاسرائيلي، انظر: طارق زيادة، «تعزيز السلاح النووي الاسرائيلي في زمن المفاوضات،» الحياة، ١٩٩٤/٧/٤.

(٣٦) محمود عزمي، «تحديد التسلح في الشرق الأوسط: بين اقتسام الأسواق وتهديد الأمن القومي،» شؤون الأوسط، العدد التجريبي ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩١)، ص ٣٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

المصدرين في العالم ضبط تدفقات تلك الأسلحة إلى المنطقة. لكن إذا كان الأصل في النص السابق هو التقييد وليس الإباحة، فإن ربط التقييد أو عدمه بمعايير بالغة المرونة، مثل مدى الوفاء بالاحتياجات الدفاعية للدولة من دون الاضرار باقتصادها، أو درجة إشاعة الاستقرار الإقليمي ومحاربة الارهاب الدولي... الخ، قد فتح الباب على مصراعيه أمام الاجتهاد في التفسير. ولقد لفتت إحدى الدراسات الجادة الانتباه لخطورة تدفق الأسلحة التقليدية إلى مناطق العالم المختلفة في غمرة الانشغال بضبط أسلحته التقليدية، وأثارت تحديداً حالة رواندا التي انهالت عليها الأسلحة التقليدية من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة وجنوب افريقيا، بل ومصر بوساطة فرنسية، الأمر الذي أسهم في إذكاء الصراع القبلي الدائر فيها(٣٩). وبالتطبيق على منطقة الشرق الأوسط، نجد أن الدول النفطية كانت هي المستفيد الأساسي من بيع الأسلحة التقليدية، جنباً إلى جنب مع اسرائيل، ليس لكونها جامعة للشرائط أو مستوفية للمعايير بالضرورة، لكن لأنها قادرة على الإنفاق عن سعة وتعويض العجز في موازنات الدول الكبرى، ولا سيما مع التحول من الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني. ومن هنا لم يكد يمضي يوم واحد على إعلان مبادرة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١ حتى تعاقدت الولايات المتحدة على صفقة جديدة مع اسرائيل بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار خصصت لشراء عشر طائرات إف ـ ١٥، وتمويل ٧٠ بالمئة من تكاليف تطوير صاروخ اسرائيلي مضاد للصواريخ أرض ـ أرض. كما لم تمض بضعة أشهر على هذا التاريخ حتى أعلنت الولايات المتحدة عن اعتزامها بيع ٢٨ طائرة هليكوبتر أ هـ ـ ٦٤ لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠ طائرة) والبحرين (٨ طائرات)(٤٠). وعلى الجملة، استقطبت دول الخليج القسط الأعظم من مبيعات السلاح الأمريكي والفرنسي والبريطاني إلى المنطقة، والتي رصدت بعض المصادر قيمتها بـ ٥٠ مليار دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣(٤١). وفي المقابل، حوصرت جهود التسلح في الدول التي يعدها الشمال دولاً شاردة (rogue states)(٤٢) أو مثيرة للقلاقل (backlash states)(٤٣)، وهي سوريا والسودان وليبيا وإيران، فضلاً عن العراق. فلقد كان تدخل الولايات المتحدة سبباً في إفشال صفقة دبابات تي ـ ٧٢ (٣٠٠ دبابة) قيمتها ٢٠٠ مليون دولار كانت تعاقدت عليها

---

(٣٩) Stephen D. Goose and Frank Smyth, «Arming Genocide in Rwanda,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 5 (September-October 1994), p. 89.

(٤٠) عزمي، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤١) **الشرق الأوسط**، ١٧/٨/١٩٩٣.

(٤٢) استخدم هانتنغتون هذا التعبير، وهو مذكور في: John Sigler, «Pax Americana in the Gulf: Old Reflexes and Assumptions Revisited,» *International Journal*, vol. 49, no. 2 (Spring 1994), p. 289.

(٤٣) استخدم هذا التعبير أنتوني ليك واتخذه عنواناً لمقاله: Anthony Lake, «Confronting Backlash States,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994).

سوريا مع تشيكوسلوفاكيا (السابقة) في أيار/مايو ١٩٩١، وامتنعت روسيا عن توقيع اتفاقيات جديدة لتوريد الأسلحة التقليدية إلى سوريا[٤٤]. كذلك فرض البرلمان الأوروبي حظراً على توريد تلك الأسلحة إلى السودان، بل وأخذ في توسيع الحظر ليشمل حتى المعدات العسكرية والأمنية اللازمة لحماية الأمن الداخلي[٤٥].

وبالنسبة إلى إيران، فإنها مع كونها تلهث بشدة لتعويض اختلال التوازن الاستراتيجي مع دول جوارها الخليجي (٢٠٦ طائرات لإيران، منها ٤٠ طائرة فقط متقدمة طراز ميغ ٢٩، مقابل ٦٢٤ طائرة لدول مجلس التعاون، منها طائرات ميراج ٢٠٠٠ وتورنيدو وإف ـ ١٥ التي تملك العربية السعودية منها ١٥٠ طائرة) إلا أنها لا زالت دونها بكثير من حيث معدلات الإنفاق الدفاعي (أقل من ٣ مليارات دولار سنوياً فيما أنفقت العربية السعودية في عام ١٩٩٠ نحو ١٣ مليار دولار)[٤٦]، كما انها تحتاج إلى وقت طويل لاستيعاب تقانة بعض الأسلحة التقليدية، كالغواصات مثلاً[٤٧]، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تزعمت الحملة الداعية إلى منع تزويدها بالأسلحة التقليدية، وقامت ٤٩ شخصية أمريكية بارزة من تخصصات وتيارات فكرية مختلفة بتوقيع بيان للاحتجاج على مبيعات السلاح والتقانة الألمانية إلى إيران عبر الوساطة التشيكية[٤٨].

ب ـ وعلى المستوى الثاني، فإن أعمال لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي التي انطلقت منذ مؤتمر موسكو في عام ١٩٩٢ اصطدمت بتعنت اسرائيل بخصوص مسألتين أساسيتين: احداهما رفضها إخضاع ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية) لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل واعتبارها هذا الموضوع خارجاً عن اهتمامات اللجنة[٤٩]. ومن الملاحظ أنه بينما مالت الولايات المتحدة إلى قبول الموقف الاسرائيلي السابق، فإنها لم تعلق على تهديد اسرائيل بضرب الجهود النووية الإيرانية، ومضت تحث مصر والدول العربية الأخرى على تجديد توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ويذكر أن المؤتمر الخاص بتمديد سريان معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في الفترة ما بين نيسان/ابريل و١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، واجه بعض القضايا الخلافية أهمها التزام الدول غير النووية بعدم حيازة الأسلحة النووية (المادة ٢ و٤)

---

(٤٤) Yahya Sadowski, «Scuds Versus Butter: The Political Economy of Arms Control in the Arab World,» *Middle East Report*, vol. 22, no. 4 (July-August 1992), p. 7.

(٤٥) الحياة، ١٨/١٢/١٩٩٤.

(٤٦) Bill, «The United States and Iran: Mutual Mythologies,» pp. 103-104.

(٤٧) Dore Gold, «The U.S. and Gulf Security,» in: Schloma Gazit, ed., *The Middle East Military Balance, 92-93* (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1993), p. 81.

(٤٨) Lenczowski, «Iran: The Big Debate,» pp. 57-58.

(٤٩) انظر تصريح ديفيد ايفري، رئيس الوفد الاسرائيلي، في اجتماعات لجنة ضبط التسلح في تونس، في: الحياة، ١٦/١٢/١٩٩٤.

ومدى فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (مادة ٣)[٥٠].

أما المسألة **الأخرى** فهي تمسك اسرائيل بالاتفاقيات الثنائية كإطار للتفاهم مع كل دولة من الدول العربية على حدة، وكذلك مع إيران حول قضية أسلحة الدمار الشامل بعد اتمام التوصل إلى التسويات السياسية. ومن الجلي أن الطرح السابق يستثمر بعض الاختلافات في وجهات النظر العربية للتخلص من أي التزام، إذ بينما تطالب مصر بإخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار الشامل، تدعو سوريا (التي تقاطع جلسات اللجنة) إلى التعهد بعدم استخدام تلك الأسلحة، وليس إزالتها. وإذا أضفنا الموقف الرسمي لإيران تزداد الصورة تعقيداً، فعلى الرغم من أن إيران ليست مدعوة إلى المشاركة في لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، إلا أنها بلورت رؤية قوامها رفض ما تثيره الولايات المتحدة حول قضية الاستخدام المزدوج للتقانة العسكرية. ولقد أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً دافعت فيه عن حق الجمهورية الإسلامية في حيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، سواء للإفادة من الاستثمارات فيها والتي تعود إلى عهد الشاه أو، وهذا هو الأهم، للانتفاع بثمارها المرجوة في مجالات الزراعة والصناعة والصحة (أي الاستخدام السلمي للأسلحة التدميرية)، وأشارت إلى أن حجة الاستخدام المزدوج تقوم على من لم ينضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (أي اسرائيل)، وليس على أعضائها (ومنهم إيران)[٥١]. أما خارج هذا الإطار، فإن بعض الأصوات الإيرانية لا تمانع في الاستفادة من أسلحة الدمار الشامل في الأغراض الدفاعية، وتعتبر ذلك من لوازم حفظ الأمن القومي للدولة[٥٢].

وفي التحليل الأخير، فإنه باستعراض الاحتمالات المختلفة لمستقبل المنطقة من زاوية أسلحة الدمار الشامل، وهي الردع المكشوف (Overt Deterrence)، والانتشار المنضبط (controlled proliferation)، وإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي (A Nuclear Weapon Free-Zone)، والغموض (opaqueness)، فإن الشرق الأوسط وحتى إشعار آخر سيظل يجسد ملامح الوضع الأخير بكل ما يمثله من عدم توازن في غير صالح العرب وإيران، **أولاً** بسبب عدم التيقن التام من أبعاد القدرات النووية الاسرائيلية، **وثانياً** لرفض اسرائيل الالتزام بضمانات متبادلة وشاملة مع دول المنطقة. **وثالثاً** لتهديدها (إنذارها في عام ١٩٩٥ بضرب الجهود النووية الإيرانية)، بل واستخدامها القوة بالفعل لمنع غيرها من حيازة السلاح النووي (سابقة ضرب المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١)، وأخيراً

---

(٥٠) John Simpson, «Nuclear Nonproliferation in the Past Cold War Era,» *International Affairs*, vol. 70, no. 1 (January 1994), pp. 30-35.

(٥١) *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 6 (1994), pp. 242-245.

(٥٢) Daniel Pipes and Patrick Clawson, «Ambitious Iran, Troubled Neighbors,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 1 (1992-1993), p. 127.

لضعف الضغوط والاغراءات الدولية مع وجود بيئة محلية (أحزاب، مؤسسة عسكرية، رأي عام... الخ.) تثمن الخيار النووي وتعظّم مكاسبه(٥٣).

٣ ـ عالمية الأسواق

إلى أي مدى استفاد العرب والإيرانيون من ظاهرة عالمية الأسواق التي أفرزتها الثورة التقانية في حلقتها الثالثة؟ وفي أي درجة من الحرية تتدفق الاستثمارات والتقانة الشمالية إليهم، أو يشد عمالهم الرحال إلى الشمال متى عنّ لهم ذلك؟.. تساؤلان يفتحان المجال لرصد الحركة في أسواق رأس المال والعمالة، من دول الشمال إلى الدول العربية وإيران، وبالعكس. أما في ما يتعلق بسوق التقانة فقد شملتها مناقشة موقف الشمال من قضية ضبط التسلح.

أ ـ بداية بسوق رأس المال (الاستثمار الأجنبي، والأوراق المالية، والقروض)، نجد أن البلدان العربية وإيران لم تستفد كثيراً من الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ منتصف الثمانينيات، والتي أصبحت تمثل حالياً خُمس تدفقات رأس المال. فعلى الرغم من أن نصيب دول الجنوب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع من ١٢ بالمئة عام ١٩٨٧ إلى ٢٢ بالمئة عام ١٩٩٢، إلا أن معظم هذه النسبة آل إلى دول شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويعزى ذلك إلى كون الأخيرة توفر المناخ المواتي للاستثمار (تعليم، طرق، كهرباء... الخ.)، وتأخذ بنمط للتنمية له توجهه الخارجي (الاقتصاد التصديري)، وتتبع سياسات تحقق العدالة بين المستثمرين، وطنيين وأجانب، هذا فضلاً عن تغير هدف الاستثمار الأجنبي نفسه من القطاع الاستخراجي إلى مجالات تزدهر بطبيعتها في تلك الدول، كالصناعة عالية التقانة والنقل والصيرفة(٥٤).

ولو تحركنا بشكل أكثر تفصيلاً إلى مستوى الدول، لوجدنا أن نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض من ٥٤٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٥٩ مليون دولار عام ١٩٩٢، وذلك على الرغم من أنها جاءت في طليعة الدول العربية في هذا الخصوص. وارتفع نصيب تونس التي جاءت في المرتبة الثانية من ٢٣٥ مليون دولار إلى ٣٧٩ مليون دولار، كما ارتفع نصيب سوريا من صفر إلى ٦٧ مليون دولار. وتدهور

---

(٥٣) Etel Solingen, «The Domestic Sources of Regional Regimes: The Evolution of Nuclear Ambiguity in the Middle East,» *International Studies Quarterly*, vol. 38, no. 2 (June 1994), pp. 306-307 and 311-329.

وحول شروط ضبط التسلح في الشرق الأوسط، انظر: أمين هويدي، «الحد من التسلح في الشرق الأوسط بين المصداقية والوهم،» **مستقبل العالم الإسلامي**، السنة ٢، العدد ٨ (خريف ١٩٩٢)، ص ١٨٤.

(٥٤) *World Economic Outlook, 1993*, pp. 74-75.

نصيب سلطنة عُمان من ٩٨ مليون دولار إلى ٥٩ مليون دولار. أما السودان فقد ثبت نصيبه عند مستوى الصفر. وبالنسبة إلى إيران، فقد ارتفع نصيبها من صفر في عام ١٩٨٠ إلى ١٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وتفتح الأرقام السابقة المجال لتسجيل ملاحظتين أساسيتين: الأولى هي أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً بين أنصبة الدول المنتمية إلى المجموعة الجنوبية نفسها، كما بين مصر وتونس من جهة، وسوريا وإيران من جهة أخرى، وهو ما يمكن تفسيره بعوامل تتعلق بضعف الطاقة الاستيعابية أو بتعثر سياسات التحرير الاقتصادي في حالات معينة. أما الملاحظة الثانية فهي أن مجمل أنصبة الدول العربية وإيران يقل بكثير عن نصيب دولة مثل المكسيك الذي ارتفع خلال الفترة نفسها من ٢,١٥٦ مليار دولار إلى ٥,٣٦٦ مليار دولار، أو مثل ماليزيا التي زاد نصيبها من ٩٣٤ مليون دولار إلى ٤,١١٨ مليار دولار، أو مثل الأرجنتين التي قفز نصيبها من ٦٧٨ مليون دولار إلى ٤,١٧٩ مليار دولار[٥٥]. وخطورة هذا الوضع بالنسبة إلى الدول العربية وإيران تنبع من كون الاستثمار الأجنبي المباشر يطلب فيها بإلحاح لدفع جهود التنمية بسبب محدودية الاستثمارات المحلية وضعف كفاءتها (أقل من ١٠ بالمئة من الناتج المحلي)[٥٦]. وفي الاتجاه المعاكس، فإن رؤوس الأموال العربية ليست حرة الحركة على الصعيد الدولي، فثمة سقف لا تتعداه وإن حاولت، فعندما تطلعت الدول الخليجية إلى زيادة حصصها في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لم يستجب لها، خصوصاً أن المؤسستين المعنيتين من مؤسسات السيادة الدولية، والسيادة لا تكون لغير الشمال.

وفي ما يتعلق بتدفقات الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلته، فقد شهدت بدورها زيادة ملحوظة، ولا سيما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢، من ٨ مليارات دولار إلى أكثر من ٣٤ مليار دولار. وكما كان الحال مع الاستثمار الأجنبي المباشر اختصت دول شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي بمعظم تلك الزيادة. فبينما ظل نصيب الدول العربية وإيران من تلك التدفقات يساوي صفراً من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٢، فإن دولة مثل البرازيل ارتفع نصيبها من صفر إلى ١,٧٣٤ مليار دولار، كما ارتفع نصيب أندونيسيا من صفر إلى ١١٩ مليون دولار، وذلك من دون الحديث عن المكسيك التي زاد نصيبها من صفر إلى ٥,٢١٣ مليار دولار[٥٧]. لقد انطلقت تلك الدول كافة من نقطة الصفر، لكن مرور اثني عشر عاماً دفع كلاً منها في مسار مختلف.

وبالنسبة إلى القروض، فإن الحاجة إلى تعمير دول أوروبا الشرقية، أو ارتفاع حجم المديونية الجنوبية، أو وجود مصادر أخرى للتمويل، كانت جميعها من عوامل الحد من

---

(٥٥) World Bank, *World Development Report, 1994*, pp. 204-205.

(٥٦) البنك الدولي، **التقرير السنوي، ١٩٩٤**، ص ١٥٤.

(٥٧) World Bank, Ibid., pp. 204-205.

تدفقات القروض إلى الجنوب، وذلك كاتجاه عام بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٢. وشمل هذا الانخفاض على مستوى الجنوب ككل دولاً متفاوتة الأداء الاقتصادي، مثل تنزانيا من ٧١٠ ملايين دولار إلى ١٦٥ مليون دولار، والارجنتين من ٣,٠٢٣ مليار دولار إلى ٢,٤٤٧ مليار دولار، فيما زادت تدفقات القروض إلى كل من ماليزيا وأندونيسيا من ١,٤٢٣ مليار دولار و٤,٢٧٧ مليار دولار إلى ١,٦٨٠ مليار دولار و ٦,١٩٧ مليار دولار على التوالي. وبالتطبيق على المنطقة العربية، نجد أن الانخفاض العام في مجمل تدفقات القروض تفاوتت درجته بين دولة وأخرى، فكان هذا الانخفاض حاداً في مصر من ٢,٥٥٨ مليار دولار إلى ١,٤١٦ مليار دولار، وفي الصومال من ١٨٨ مليون دولار إلى صفر، وفي سوريا من ١,١٦٨ مليار دولار إلى ٣٥٠ مليون دولار، وكان متوسطاً في عُمان من ٤٥٤ مليون دولار إلى ١٤٤ مليون دولار، وفي المغرب من ١,٦٨٦ مليار دولار إلى ١,٢٧٤ مليار دولار. ولم تسجل زيادة في تدفقات القروض إلا في تونس من ٧٧٧ مليون دولار إلى ١,١٥٧ مليار دولار، وفي الجزائر من ٣,٥٣٨ مليار دولار إلى ٨,٥٣٨ مليار دولار. وإذا كان تحسن الأداء الاقتصادي قد يفسر الزيادة في حالة تونس، فإن الخوف من تدهور الأوضاع وتقاطر موجات الهجرة صوب الشمال بعد إلغاء الانتخابات التشريعية يفسر الزيادة في حالة الجزائر[٥٨]. وفي ما يخص إيران، فإنها قد مثلت نموذجاً استثنائياً ثالثاً للزيادة في تدفقات القروض من صفر في عام ١٩٨٠ إلى ٤,٣١٤ مليار دولار في عام ١٩٩٢[٥٩] لسببين أساسيين: انفتاح نظام رفسنجاني على الخارج لحاجته إلى تمويل ما دمرته الحرب مع العراق، واستعداد المجتمع الدولي لمكافأة إيران على موقفها من غزو الكويت.

وعلى الرغم من أن المزيد من تدفقات القروض قد ينظر إليه من زاوية معينة على أنه محاولة لتوريط الدول العربية وإيران في فخ الديون مع كل ما تمثله من عبء ثقيل (نموذج مصر على سبيل المثال)، إلا أنه من زاوية أخرى يسهم في تعزيز جهود التنمية. ويثير هنري عزام في هذا الخصوص حالتي ليبيا والعراق على أساس أنهما، فضلاً عن التعقيدات المشار إليها، تخضعان لعقوبات دولية صارمة تجعل من المستحيل عليهما الاقتراض من أجل تطوير إنتاجيتهما النفطية. ويقارن ذلك بوضع الدول النفطية الغنية التي لا تجد صعوبة في الاقتراض من الخارج. وفي الوقت نفسه، فإن شركاتها النفطية الوطنية يمكنها تدبير احتياجاتها النقدية لإجراء مثل هذا التطوير[٦٠].

ب ـ بالنسبة إلى سوق العمالة، فإنها تعد من ساحات المواجهة بين الجنوب

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٦٠) هنري عزام، «طبيعة المنافسة على اجتذاب رؤوس الأموال العاملية،» الحلقة الثانية، الحياة، ١٧/١١/١٩٩٤.

والشمال، إذ إن جوهرها هو قضية النزوح شمالاً، والنازحون الجنوبيون في اطراد من ٥,٧ مليون نسمة عام ١٩٧٩ إلى ١٨,٢ مليون نسمة عام ١٩٩٢، أي بمعدل للزيادة يقارب الثلاثة أضعاف[٦١]. وقد سبقت الإشارة إلى المشكلة السكانية (la démographie) كعامل من عوامل الطرد من الجنوب، ويمكن إضافة كل من تعثر جهود التنمية (le développement)، وإحباط التجارب الديمقراطية (la démocratie)، وثلاثتها عوامل يرمز لها بعضهم برمز (Les 3 D)، وهي المحركة للهجرات الجنوبية[٦٢].

وتثار قضية الهجرة عموماً بالنسبة إلى الجنوبيين، عرب ومسلمين، وغير عرب وغير مسلمين، ففي الولايات المتحدة نقاش لا يفتر حول الآثار السلبية للمهاجرين في الاقتصاد القومي الأمريكي، من قبيل تقليل فرص العمل، وخفض الأجور، والاستفادة من الخدمات العامة بأكثر مما يُجبى من الضرائب. والمهاجرون إلى الولايات المتحدة هم أساساً من الآسيويين الذين ارتفعت نسبتهم من ٦ بالمئة من اجمالي المهاجرين في الخمسينيات إلى ٤٥ بالمئة منهم في الثمانينيات، يليهم الأمريكيون اللاتينيون الذين استقرت نسبتهم عند ٤٠ بالمئة منذ الستينيات، أما الأوروبيون فقد تقلصت نسبتهم من الثلثين في عقد الخمسينيات إلى نحو ١٥ بالمئة في الوقت الراهن[٦٣].

وفي أوروبا تطرح القضية بشكل أكثر الحاحاً بسبب اشتداد حدة المنافسة الاقتصادية، فإذا كان في وسع الاقتصاد الأمريكي توفير ٢١ مليون فرصة عمل ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥، فإن فرص العمل انكمشت داخل الجماعة الأوروبية في الفترة نفسها بمقدار مليون فرصة. وعندما حدث تحسن طفيف بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، وأمكن الجماعة توفير ٤,٨ مليون فرصة عمل، كان نحو ٤٠ بالمئة منها يمثل عملاً لنصف الوقت[٦٤].

وإذا كان هذا هو السياق العام لمشكلة المهاجرين الجنوبيين (الهنود، الهايتيين، الباكستانيين. . . الخ.)، إلا أنه لا يستوعب كل المشكلات التي تواجهها العمالة العربية أو الايرانية، أو التركية أيضاً، في اختراقها أسوار الشمال، فتلك العمالة على تنوعها تنتمي إلى منطقة ملتهبة بالصراعات الداخلية وعبر القطرية والاقليمية، كما تبين، على نحو يخشى معه أن يتحول الغرب إلى ساحة تتواجه فيها شعوب المنطقة وتصفي حساباتها (تفجير مركز التجارة العالمي، اغتيال الحاخام اليهودي كاهانا، ضرب المصالح اليهودية هنا

---

(٦١) جميل مطر، «عصر الهجرة إلى الشمال،» الحلقة الأولى، الحياة، ٢٠/٨/١٩٩٤.

(٦٢) Bichara Khader, «L'Immigration maghrébine face à l'Europe,» (papier non publié, 1992), p. 22.

(٦٣) Jeffrey S. Passel and Michael Fix, «Myths about Immigrants,» *Foreign Policy*, no. 95 (Summer 1994), pp. 152-154.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

وهناك، تصفية المعارضة الايرانية أو الكردية... الخ.)(٦٥). وبطبيعة الحال، فإن المخاوف الشمالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع نسبة العرب أو الايرانيين أو الأتراك إلى إجمالي المهاجرين. ففي دولة مثل فرنسا، لم يزد المهاجرون من أصول أفريقية على ١ بالمئة من إجمالي المهاجرين عشية اندلاع حرب تحرير الجزائر، ثم وبالتدرج ارتفع وزنهم النسبي ليبلغ ٢٤,٥ بالمئة في عام ١٩٦٨، ووصل إلى ٤٣ بالمئة في مطلع الثمانينيات، أغلبهم (٩٠ بالمئة منهم) من أبناء المغرب العربي، أي بواقع ٣٨,٤ بالمئة(٦٦). وتعزو بعض المصادر إلى الجالية المغربية تحديداً المسؤولية عن نصف الزيادة في عدد الأجانب في فرنسا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢، بسبب فتوتها وارتفاع خصوبتها، كما يقدر حجم ما أرسله المهاجرون المغاربة إجمالاً إلى ذويهم في عام ١٩٨٥ بنحو ٢٢ مليار فرنك فرنسي، وهو مبلغ ضخم(٦٧). ومع كل تشابكات الأوضاع في الدول المغاربية الثلاث (علاقة النهضة بالإنقاذ، ونشاط الانقاذيين في المغرب... الخ.)، وتورط بعض الجزائريين في فرنسا فيها، بشكل أو بآخر(٦٨)، يجد اليمين الفرنسي المتطرف الصاعد من يسيغ خطابه ويردده.

وبوجه عام، لجأ الشماليون للتحايل على مشكلة الهجرة إلى نوعين من الاجراءات: **أحدهما** طويل الأمد ويختص بتجفيف المنابع من خلال الدعوة إلى ضبط زيادة النسل في الجنوب، وإباحة الإجهاض، وتشجيع علاقات الجنسين خارج إطار الزواج، وهي الموضوعات التي انعقد من حولها المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية في القاهرة. أما النوع **الثاني** من الاجراءات فهو قصير الأمد، يتعامل مع الوضع الراهن ويقلل من سلبياته ما أمكن. ويدخل في هذا الإطار التشدد في منح بطاقات الإقامة وسحبها فور الإخلال بشروطها، وتقييد انتقال المهاجرين بين دول الاتحاد الأوروبي حتى لو نقلت الهيئة التي يتبعها المهاجر نشاطها من دولة أوروبية إلى أخرى، والتعسف في تطبيق سياسة «لم الشمل» (اشتراط دخل مرتفع لرب الأسرة أو سن مرتفع للأبناء، أو ترحيل الزوجة فور وقوع الطلاق)، وأخيراً عدم تشغيل الأجنبي إلا تبعاً لحاجة السوق، مع مكافحة العمل غير المشروع، وتشجيع من تعطلوا على العودة من حيث جاؤوا. ومع تسارع خطوات الوحدة الأوروبية، فإن بعضهم يعرب عن مخاوفه من أن يتم توحيد التشريعات الخاصة

---

(٦٥) حول نشاط الاسلاميين على وجه التحديد في الغرب، انظر: Michael C. Dunn, «Islamic Activists in the West: A New Issue Produces Backlash,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 1 (1994), pp. 137-145.

(٦٦) يلاحظ أنه لا يوجد موريتانيون أو ليبيون في فرنسا إلا بأعداد بالغة الضآلة.

(٦٧) Robert Escalier, «Les Chiffres de l'immigration maghrébine en France,» dans: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste (Paris: La Découverte, 1991), pp. 95 and 97.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل حول نشاط أنصار جبهة الإنقاذ في فرنسا، انظر: Nevine Mosaad, «The Case of Jabhat Al-Enqadh in Algeria,» in: Ola Abu Zeid, ed., *The Islamic Movements in Changing World* (Forthcoming).

بالهجرة عند أدنى مستوى ممكن من المكاسب للعمالة العربية(٦٩).

وتقودنا الملاحظة السابقة إلى مناقشة نقطتين أخيرتين تتصلان بعالمية الأسواق، وتحديداً حرية التبادل التجاري ومدى تأثر الدول العربية وإيران بها: **النقطة الأولى** هي التكتلات الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاتجار مع الدول الواقعة خارج نطاقها، وكذلك في الاستثمار فيها. لقد أدى توسع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٦ ليشمل كلاً من البرتغال وإسبانيا إلى خلق مشاكل أمام صادرات تونس والمغرب من الموالح. ويذكر أن الاتحاد الأوروبي كان في عام ١٩٩١ هو الشريك التجاري رقم (١) لكل من تونس والمغرب، إذ إنه قدم إلى هاتين الدولتين ٦٨ بالمئة و٧٢ بالمئة من وارداتهما على التوالي، كما استوعب ٧٤ بالمئة و٦٨ بالمئة من صادراتهما على التوالي. كذلك فإن اتفاقية الوحدة الجمركية بين الاتحاد الأوروبي وقبرص في عام ١٩٨٨ أثرت في صادرات مصر من البطاطا التي كانت تنافس نظيرتها القبرصية، وبحلول عام ١٩٩٢ انخفضت القيمة الاجمالية للصادرات المصرية إلى دول الاتحاد إلى ١٠٤ ملايين دولار مقابل ١٢٧ مليون دولار في عام ١٩٨٩. وبالنسبة إلى الدول النفطية الغنية، فإن دولة مثل العربية السعودية تحقق عجزاً قيمته ٢,٥ بليون دولار من تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض المشتريات النفطية للاتحاد (خلافاً لليابان والدول الحديثة التصنيع)، فضلاً عن إعفاء وارداته من الجمارك (خلافاً للصادرات البتروكيماوية السعودية والخليجية عموماً)(٧٠). وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، فإن قيام دول الآسيان (سنغافورة، الفيليبين، تايلاند، بروناي، ماليزيا، إندونيسيا)(٧١) بتكوين منطقة للتجارة الحرة في ما بينها أسهم في تنشيط تجارتها البينية التي أصبحت تشكل حاليا ٣٠ بالمئة من إجمالي تجارتها الخارجية. كما ان انضمام دول الآسيان إلى منظمة الأوبك (دول النافتا + دول أخرى، أهمها اليابان والصين وكوريا الجنوبية) ينتظر أن يؤدي إلى تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها(٧٢).

ومن جانبها، حاولت إيران مجاراة هذا التطور من خلال توسيع العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي لتشمل الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي (السابق) فضلاً عن أفغانستان وتركيا وباكستان، إلا أن هذا التكتل ظل محدود الفعالية بسبب المشاكل الداخلية لدوله (الحرب الافغانية والصراع الطاجاكستاني) وفي ما بينها (التنافس

---

(٦٩) Khader, «L'Immigration maghrébine face à l'Europe,» pp. 4-17.

(٧٠) Rodney Wilson, «The Economic Relations of the Middle East: Toward Europe or within the Region?» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), pp. 270-275.

(٧١) يلاحظ أن ثلاثاً من الدول الاسلامية تتمتع بعضوية هذه المنظمة.

(٧٢) عبد الرحمن صبري، «الصعود الاقتصادي لشرق آسيا: الاتجاهات والمحددات،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ١٣٥ - ١٣٦، وأحمد محمد فرج، «الآسيان والأبيك: خيارات الاقليمية والعالمية في شرق آسيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٦ (نيسان/ ابريل ١٩٩٤)، ص ١٤١ - ١٤٢.

التركي - الإيراني على الجمهوريات الإسلامية).

أما النقطة الثانية، فإنها تتعلق ببزوغ منظمة التجارة العالمية منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ لتشرف على مدى عقد كامل (أي حتى عام ٢٠٠٥) على تطبيق نتائج جولة أوروغواي لتحرير التجارة الدولية. والرأي الراجح أن وقف «الأفضليات التاريخية» التي كانت تتمتع بها منتجات الجنوب وإطلاق قوى المنافسة الحرة على الصعيد العالمي سيحمّل الدول العربية(٧٣) وإيران تكلفة عالية فيما لو استمر أداؤها الاقتصادي على ما هو عليه، علماً بأن المجموعتين الجنوبيتين، الثالثة (متنوعة الإنتاج) والرابعة (المهمشة)، ستكونان الأكثر تضرراً. فدولة كمصر، أو كالسودان، تمثل وارداتهما الغذائية ٢٩ بالمئة و٢٢ بالمئة على التوالي من إجمالي وارداتهما، ستتأثران بشكل مباشر من تحرير تجارة السلع الزراعية وما يعقبها من رفع أسعار تلك السلع بنسبة تتراوح بين ١٠ بالمئة و٢٥ بالمئة. وفي الوقت نفسه، فإن الالتزام بخفض الدعم المقدم إلى المزارعين في كلتا الدولتين قد يضطرهم إلى تغيير طبيعة نشاطهم بما يعمق من الفجوة الغذائية القائمة. ومن جهة أخرى، فإن تحرير تجارة السلع المصنعة سيفقد المناطق الحرة في دولة مثل إيران (في قشم Qeshm وكيش Kish) أهميتها لأن الشركات الأجنبية لن تكون مضطرة إلى الاستثمار في تلك المناطق تحايلاً على القيود الكمية التي كانت تفرض على صادراتها. كما ان وقف العمل باتفاقية الألياف الصناعية سيقوي مركز الدول الصناعية الجديدة على حساب بلدان كالمغرب أو تونس أو مصر، خصوصاً أن صادرات الأولى من الملابس الجاهزة تتمتع بميزة نسبية بسبب انخفاض أجور العمالة. ويذكر أن البلدان العربية الثلاثة تستثمر أموالاً ضخمة في صناعة المنسوجات كونها كثيفة العمالة، محدودة التقانة، وتتيح فرصاً لتنويع الصادرات بعيداً عن المواد الأولية. هذا إلى جانب أن فتح أسواق الدول المهمشة (موريتانيا والصومال مثلاً) أمام المنتجات الكهربائية والالكترونية المتقدمة سيحرمها فرصة إنتاجها، فضلاً عن تطويرها. وعلى الرغم من أن الدول النفطية ستتأثر بالجوانب السلبية السابقة، خصوصاً في ما يتعلق بتحرير الخدمات (البناء والصيرفة والنقل... الخ.) لضعف قوى المنافسة، إلا أن سياسة منع الاغراق ستخفف من حدة الضغط على المنتجات الوطنية مقارنة بالفترة السابقة على قيام منظمة التجارة العالمية. كذلك فإن تحرير تجارة السلع الزراعية سيقود إلى ترشيد إنتاج السعودية من القمح بتكلفته المرتفعة، بما يؤدي إلى وقف الإنتاج على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسعودية(٧٤).

---

(٧٣) الدول العربية الموقعة على اتفاقية الغات هي مصر والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وقطر والبحرين. لكن من المنتظر انضمام بقية الدول العربية خصوصاً بعد إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية للبضائع الاسرائيلية.

(٧٤) ابراهيم نوار، **اتفاقيات الغات والاقتصادات العربية**، كراسات استراتيجية؛ ٢٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤)، ص ١٢ و١٨ - ٢٧؛ **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٢٠٠؛ علي عبد العزيز سليمان، «**اتفاقية الجات: المكاسب والمخاوف**،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ١٠٢ - ١٠٣ و١٠٥؛ =

إن عالمية الأسواق ظاهرة آخذة في التشكل يوماً بعد الآخر، ومع الاحتفاظ ولو بشعرة معاوية تحفظ على الشمال تقدمه، فإن دائرة العالمية تتسع لتشمل شرائح متزايدة من دول الجنوب، أما العرب والإيرانيون على ما يبدو فسوف يظلّون، وفي حدود الأمد المنظور، بمعزل عن دورة التاريخ، وربما ضدها.

ثالثاً: النظام الشرق أوسطي: أي دور فيه للعرب والإيرانيين؟

تنبع مشروعية النظام الشرق أوسطي في نظر دعاته من كونه يسهم في تمتين «النظام العالمي الجديد» وتدعيمه من جوانب شتى، فهو **أولاً** يؤمن تدفقات النفط إلى الدول الصناعية ويجنبها تذبذب أسعاره. وهو **ثانياً** يحول دون تفجر الحروب الإقليمية بسبب انفلات سلوك قوى طامحة، كالعراق وإيران، أو بسبب استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي لأجل غير معلوم. وهو **ثالثاً** يحرر دول الشمال من التورط المباشر والمنتظم في قضايا المنطقة العربية من دون إخلال بمصالحها الاستراتيجية[٧٥]. ومن واقع تلك الأهداف المربوطة للنظام المقترح، شهدت فترة ما بعد حرب الخليج الثانية فيضاً من المشروعات الشرق أوسطية، أبرزها ما جاء من طرف قوى لا تنتمي إلى المنطقة لكنها ذات مصالح مؤكدة فيها، وأقل منها أهمية ما جاء من دول المنطقة ذاتها، وإن تجري نفاذه أحياناً بالتطابق مع المبادرات الشمالية في الشكل كما في المضمون. ومن دون المصادرة على المطلوب يمكن إجمال مشروعات الشرق الأوسط المطروحة على الساحة في ما يلي:

أ ـ **المشروع الأمريكي**، ويتكّون في جوهره من شقّين أساسيين: **الشق الأول** هو اصطفاء كل من دول القلب العربية (مصر + دول المشرق العربي باستثناء العراق) ودول الخليج العربي (باستثناء إيران) مع ربطها بعلاقات استراتيجية بإسرائيل وتركيا. **والشق الثاني** هو الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران[٧٦]. ومن الممكن القول إنه إذا كان الشق الأول من المشروع الأمريكي يهدف إلى حفظ التوازن، أو بتعبير أدق اللاتوازن، بين العرب وإسرائيل، فإن الشق الثاني يهيئ البيئة المناسبة لذلك من خلال المراقبة الدقيقة لأي تغير في علاقات القوة العربية ـ العربية وفي علاقات القوة العربية ـ الإيرانية[٧٧]. ويفسر

= عمر عبد الله كامل، «الاقتصاديات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الجات،» **الأهرام الاقتصادي** (٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٦٨ ـ ٦٩، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٦.

(٧٥) جميل مطر، «نحو نهاية النظام الاقليمي العربي كما عرفناه،» الحياة، ١٩٩٠/٨/٩، وناصيف يوسف حتي، «التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٧٦) طه المجدوب، «أضواء على التحولات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية،» **الأهرام**، ١٩٩٤/٥/١١.

(٧٧) انظر عرض كتاب مروان بشارة، «بيل كلينتون: الحملة، الإدارة، السياسة الخارجية،» الحلقة الأولى، الحياة، ١٩٩٣/٥/١.

لنا ذلك ازدواجية المسلك الأمريكي حيال دولة كسوريا على سبيل المثال، فجهود سوريا لتطوير قدراتها العسكرية تحاصر، كما تبيّن، شأنها في ذلك شأن إيران والعراق بطبيعة الحال، فثلاثتها في المنطق الأمريكي تتقاسم كل خصائص الدولة المهددة للاستقرار (backlash state)، وهي: هيمنة أجنحة معينة على السلطة، وكراهتها المشاركة الشعبية، وعجزها عن التحالف الخارجي حتى مع من يشاركونها توجهها الايديولوجي، وميولها للتوسع خارج حدودها، وتعرضها عادة للعقوبات الدولية[٧٨]. لكن في الوقت نفسه، فإن سوريا على خلاف العراق، يتم دمجها في إطار النظام الشرق أوسطي الأمريكي المقترح، فدورها حاسم في نجاح مسار التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وعلى الرغم من أن المشروع الأمريكي السابق يكتسب أرجحية عالية في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة، إلا أن هذا لم يحل دون تعرضه للنقد، ولا سيما في الشق الثاني منه، وكأنه قدر بذلك لسياسة الاحتواء المزدوج أن تفجر جدلاً واسعاً من حولها في أواسط القرن كما في نهايته. ففي الخمسينيات كتب جورج كينان، رئيس جهاز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، مقالاً بعنوان «مصادر السلوك السوفياتي» أوضح فيه أن عداء الاتحاد السوفياتي للعالم الخارجي هو انعكاس لنظامه السياسي الداخلي الذي يتفرد فيه الحزب الشيوعي بالقوة والتنظيم فيما تضرب الفوضى أطنابها في بقية هياكل الاتحاد. ونظراً إلى أن هذا النظام في تصوره لم ولن يستجيب للسياسات التوفيقية الغربية، فإن الحل يكمن في محاصرة الروس أينما يكونون وحينما يبادرون إلى التعدي على «مصالح عالم آمن ومستقر». ولقد انصبت الانتقادات لأطروحة كينان، كما أتاها ونستون تشرشل وهنري والاس وواتر ليغمان، على أنها تستنزف موارد الولايات المتحدة باستدراجها إلى نزاعات لا تتوافر أحياناً لأطرافها صفة الدولة بالمعنى الحديث للكلمة، وإنها تنكر على النفوذ السوفياتي مشروعيته في محيطه الإقليمي المباشر (وسط أوروبا وشرقها)، وأنها تضيع على الغرب فرصة صنع السلام العالمي في لحظة كان يمكنه التفاوض فيها من موقع قوة[٧٩].

أما في التسعينيات، فإن مارتن إنديك، المسؤول السابق عن شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي، جدد الدعوة إلى أطروحة «الاحتواء المزدوج» نفسها، وإن كان ذلك في سياق سياسي مختلف. والنقطة الأساسية في تصور إنديك هي أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى أن تدعم إيران على حساب العراق، أو العكس، لسببين اثنين: أهمهما سلبيات السوابق التاريخية بهذا الخصوص، فقد كان حصاد الإدارات الأمريكية المتعاقبة لنظام الشاه، ثم لنظام صدام حسين، هو اندلاع ثورة إسلامية

---

(٧٨) Lake, «Confronting Backlash States,» p. 46.

(٧٩) Henry Kissinger, «Reflections on Containment,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 3 (May-June 1994), pp. 113-130.

وحربين إقليميتين. أما السبب الثاني، فهي أن انهيار الاتحاد السوفياتي حرم العراق من ورقة للضغط، مثلما ستحرم التسوية السلمية إيران من ورقة الجنوب اللبناني، كذلك فإن الحربين الخليجيتين، الأولى والثانية، تكفّلتا بحفظ التوازن بين الدولتين عند أدنى حد من إمكاناتهما العسكرية، وأخيراً فإن اجتياح العراق للكويت ساعد على تليين معارضة «الأصدقاء» الخليجيين للدخول مع الولايات المتحدة في شبكة من الترتيبات الأمنية يستردون بها استقلالهم، فالولايات المتحدة بعكس أية قوة غير شرق أوسطية لا تخدم طموحاتها الامبريالية في المنطقة!![٨٠]. ومع ذلك حرص مارتن إنديك على التمييز بين سياسة الاحتواء المزدوج من قبل كل من العراق وإيران، فهي مع العراق تهدف إلى إطاحة النظام القائم، أما مع إيران فإنها تقنع بتغيير مسلك الجمهورية الإسلامية تجاه الولايات المتحدة، فالخلاف مع إيران «لا ينبغي تصويره خطأ على أنه صراع حضارات»، لكنه صراع مصالح. وفي التحليل الأخير، فإن الولايات المتحدة لا تمانع في إجراء حوار سلطوي (authoritative dialogue) مع نظام الرئيس هاشمي رفسنجاني[٨١].

ومن الممكن القول إن الانتقادات التي تعرضت لها الرؤية السابقة لمارتن إنديك، سواء ما صدر منها من المعسكر الغربي أو ما صدر منها من داخل الولايات المتحدة نفسها، تراوحت ما بين التشكيك عموماً في إمكانية الاحتواء المزدوج وما بين الاعتراض، خصوصاً على مشروعية الاحتواء لهذا الطرف أو ذاك. فعلى جانب كان هناك المشككون في احتمالات نجاح سياسة الاحتواء المزدوج على أساس أنه لا يمكن احتواء الدولتين معاً، فاحتواء إيران يتطلب عراقاً قوياً لا يغدو ساحة مستباحة تتحرر فيها إيران من عزلتها الإقليمية، بقدر ما يحتاج احتواء العراق تعاوناً إيرانياً من دونه تصبح العقوبات الدولية على العراق غير ذات مضمون. كذلك فإن احتواء الدولتين في الوقت نفسه يمد جسور التفاهم بينهما بعد أن ظلت سياسة رفسنجاني تجاه العراق تقوم على محاصرته وإبرازه كخطر أكبر يتهدد الممالك النفطية الغنية[٨٢].

وعلى جانب آخر، كان هناك المعترضون على مشروعية سياسة رفع العصا في وجه إيران، وبدرجة أقل في وجه العراق. ففي ما يتعلق بإيران، حدد المحلل السياسي الأمريكي، غراهام فولر، اثني عشر وجهاً للاختلاف بينها وبين العراق، للتدليل على لامشروعية عزلها. وكان من أهم ما ساقه فولر من اختلافات أن العراق شنّ حربين ضد جيرانه على مدى الخمسة عشر عاماً الأخيرة، فيما عدلت إيران عن مواجهاتها السابقة في

---

(٨٠) Falk, «Can U.S. Policy toward the Middle East Change Course?» p. 12.

(٨١) Martin Indyk [et al.], «Symposium on Dual Containment: U.S. Policy toward Iran and Iraq,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 1 (1994), pp. 1-5.

(٨٢) Mohsen M. Milani, «Iran's Post-Cold War Policy in the Persian Gulf,» *International Journal*, vol. 49, no. 2 (Spring 1994), p. 338, and F. Gregory Gause III, «The Illogic of Dual Containment,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994), pp. 60-61.

الخليج، وأن العراق بنظامه التسلطي القائم غير قابل للتطور لأن كل شيء فيه يعتمد على شخص رئيسه، أما إيران فإنها ذات نظام مفتوح نسبياً، وهي قابلة لمزيد من التطور لو غيّر الغرب مسلكه حيالها، وأن كل ما يقال عن دور إيران في عرقلة عملية السلام أو في دعم الإسلاميين فيه من الخيال أكثر مما فيه من الواقع. وعلى حد تعبير فولر، فإن إيران لو اختفت من فوق خريطة العالم بين عشية وضحاها، فإن هذا لن يغير شيئاً من مشكلات مصر أو الجزائر مع الإسلاميين(٨٣). مثل تلك المحاجاة في مشروعية حصار إيران تقلل من صلابة الموقف الدولي حيالها، وهي ملاحظة تتضح أكثر لو أدخلنا في التحليل عنصر المصلحة الاقتصادية. فدول مثل ألمانيا (الشريك التجاري الأوروبي رقم (١) لإيران) واليابان وإيطاليا لا تتحمس لفكرة عزل الجمهورية الإسلامية ولو من باب الحرص على سداد هذه الأخيرة ديونها تمهيداً لتوريطها في مزيد من الديون(٨٤)، أي أن هناك حدوداً لقدرة تلك الدول على ممارسة الضغوط الاقتصادية على إيران، وقد قامت بالفعل بالاشتراك مع تسع دول أوروبية في عام ١٩٩٤ بإعادة جدولة ٨,٠٢٨ مليار من المديونية الإيرانية قِبَلها وحولتها من ديون قصيرة الأجل إلى ديون متوسطة الأجل (تسدد على ٦ سنوات)(٨٥). أكثر من ذلك، فإن نفراً من رجال الأعمال الأمريكيين أنفسهم هم ذوو مصالح في الاتجار مع الجمهورية الإسلامية، وفي عام ١٩٩٢ بلغ حجم هذه التجارة ٧٥٠ مليون دولار(٨٦). فإذا ما أضفنا الحسابات الخاصة لبعض دول الخليج وسوريا والسودان، وربما تركيا وباكستان، فإن الصورة سوف تزداد تعقيداً(٨٧).

أما في ما يتعلق بالعراق، فإن المعضلة الحقيقية تنبع من التناقض بين الأساس القانوني الذي تستند إليه العقوبات الدولية ضد نظام صدام، أي قمعه مواطنيه، وبين كون تلك العقوبات واستمرارها من أهم أسباب معاناة الشعب العراقي نفسه. ويذكر في هذا الخصوص أن الحصار المفروض على العراق للعام الخامس على التوالي أدى إلى مجموعة من النتائج السلبية أهمها: تراجع قيمة الناتج المحلي العراقي في عام ١٩٩٣ إلى ٣,٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٩ بالمئة من نظيره قبل غزو الكويت، أي في عام ١٩٨٩، وزيادة نسبة التضخم خلال الفترة نفسها من ٤٠ بالمئة إلى أكثر من ١٠٠ بالمئة، وانخفاض متوسط دخل الفرد بشكل متتالٍ من ٣٣٥ دولاراً سنوياً في عام ١٩٨٨ إلى ٦٥ دولاراً في عام ١٩٩١، ثم إلى ٤٤ دولاراً في عام ١٩٩٢، أي دون الخط الدولي للفقر المحدد

(٨٣) Indyk [et al.], Ibid., pp. 7-10.

(٨٤) Edward G. Shirely, «The Iran Policy Trap,» *Foreign Policy*, no. 96 (Fall 1994), p. 78.

(٨٥) Vahe Petrossian, «Iran Puts its Finances in Order,» *Middle East Economic Digest (MEED)*, vol. 38, no. 33 (19 August 1994), pp. 2-3.

(٨٦) Phebe Marr, «The United States, Europe and Middle East in the Past Cold War Era,» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 2 (Spring 1994), p. 222.

(٨٧) Lenczowski, «Iran: The Big Debate,» p. 55.

بـ ١٠٠ دولار سنوياً. وتشتد وطأة تلك العقوبات أكثر على كل من الأطفال والمسنين، وآية ذلك زيادة وفيات الأطفال (دون الخامسة) على معدلاتها الطبيعية بـ ١٠٠,٠٠٠ حالة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣، وتضاعف وفيات المسنين (فوق الخمسين) قياساً على عام ١٩٨٩، هذا علاوة على تفشي الكثير من الأمراض والأوبئة نتيجة نقص الأدوية وقطع غيار الأجهزة الطبية وقلة المياه الصالحة للشرب... الخ.(٨٨). ومن زاوية أخرى، فإن مشروعية الموقف الدولي بشأن مسلك العراق تجاه لجنة إزالة أسلحة الدمار الشامل هي محل خلاف، فبينما تنكر الولايات المتحدة عليه أي تعاون يذكر مع اللجنة المعنية، فإن دولاً، كالصين وروسيا وفرنسا، لها رأي مختلف يمهد لرفع العقوبات الدولية بالتدريج(٨٩). ولعل العبارة التي أوردها أحد المعلقين الغربيين هي بالغة الدلالة على مبلغ التشوش في الموقف الدولي من العراق، حيث قال: «إن التحالف الغربي في الخليج الفارسي تحول إلى تحالف يفعل به كل حليف ما يرغب فيه»(٩٠).

ب ـ **المشروع الإيطالي** الذي يتخذ نهجاً مغايراً لنظيره الأمريكي في ما يتعلق بعملية التضمين (inclusion) والإقصاء (exclusion) للبلدان العربية في، وعن النظام الشرق أوسطي المقترح. فوفق هذا المشروع يتم إشراك الدول كافة المطلة على البحر المتوسط، عربية وغير عربية (عدا فرنسا) في تشكيل ما يشبه مجلس التعاون والأمن الأوروبي، وفي المقابل يجري استبعاد جميع البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر، ولكلا المسلكين ما يبرره. فمن ناحية، يأتي الطابع البحر المتوسطي للنظام الجديد استجابة لوحدة مشكلاته، ولا سيما الأمنية منها، التي كشفت عنها بوضوح أزمتا الخليج وحرباه، فالقرب الجغرافي والتطور الهائل في أسلحة الدمار الشامل جعلا شمال المتوسط امتداداً طبيعياً لصراعات جنوبه، وهي كثيرة. ومن ناحية أخرى، تراعي تنحية الدول غير المتوسطية، خصوصاً تلك الخليجية منها، خياراتها المختلفة والتي تتجه بالأساس إلى تفضيل الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة، وليس على أوروبا. وفي الحالة الأولى، كما في الحالة الثانية، يشير لطفي الخولي إلى أن المبادرة الإيطالية تستجيب لحاجة أطرافها إلى نفض مشاعر الدونية وإثبات ذواتها بطريقة أو بأخرى: الأوروبيون (اسبان، ويونانيون، وإيطاليون، وقبارصة... الخ.) من خلال التحرر من الهيمنة الفرنسية ـ الألمانية المشتركة على الجماعة الأوروبية؛ والعرب (شعوب المغرب العربي تحديداً) من خلال التواصل مع جوارهم الجغرافي اللصيق عوضاً من نظام شرق أوسطي أوسع يغيب فيه دورهم أو يكاد.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الطرح الإيطالي، مثّل تطويراً لمفهوم الشرق

---

(٨٨) Thomas R. Mattair and Stephen Brannon, «U.N. Sanctions against Iraq: Issues Influencing Continuation or Removal,» *Middle East Policy*, vol. 3, no. 1 (1994), pp. 36-39.

(٨٩) الحياة، ٢١/١٢/١٩٩٤.

(٩٠) Mohammad Ali Emami, «Perspective on the Security of Persian Gulf,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, nos. 3-4 (Fall-Winter 1994), p. 677.

الأوسط بإضافة البعد الأوروبي إلى بعديه الافريقي والآسيوي التقليديين، وفي هذا نفسه ما يشكك في قابليته للتطبيق. فلقد رأينا أن التطور في اتجاه الوحدة الأوروبية سيدفع في اتجاه تكثيف التفاعلات البينية بين أعضائها على حساب ارتباطاتهم الخارجية، وإذا أضفنا إلى ذلك التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والتقاني بين الأطراف، فإن ذلك ينذر بأن تمارس الدول الأوروبية جنوب البحر المتوسط السياسة نفسها التي تخضع لها وتعاني تبعاتها في نطاق جماعتها الأوروبية: سياسة الاخضاع أو التتبيع(٩١). ولعل المغرب قد أعرب عن وعي بتلك الحقيقة (أي احتمال تهميش دوره) إبان مؤتمر الدار البيضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ذلك أنه في الوقت الذي اقترح فيه مجموعة من المشروعات الاقتصادية التي تربطه باسبانيا، فإنه في الوقت ذاته سعى إلى الانفتاح على افريقيا جنوب الصحراء وعرض ربطه بأوروبا بشبكة من السكك الحديد عبر مضيق جبل طارق، وكأننا بذلك نتهيأ لتراتبية ذات مستويات ثلاثة: أوروبية ـ اسرائيلية، عربية ـ بحر متوسطية، وعربية ـ افريقية، تحت مسمى نظام واحد(٩٢).

ج ـ **المشروعات المختلفة التي أتتها دول المنطقة نفسها**، وأبرزها المشروع الاسرائيلي والمشروعان التركي والإيراني. بداية بالمشروع الاسرائيلي، كما أتاه شمعون بيريس في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، فإنه ينطلق من كون الفقر يمثل التحدي الأساسي لدول المنطقة، وهو يربط بشكل مباشر بين هذا الفقر وبين انتعاش التشدد الديني «الأصولية» التي تصادر على اسهامات الثقافة الإسلامية في عصور ازدهارها، ولا يسيغ سوى القوة مضموناً للخطاب وأسلوباً للتفاعل. وفي تلك الحدود يتبنّى بيريس الدعوة إلى ما يسميه بـ «النظام الإقليمي الاقتصادي»، أو السوق الشرق أوسطية المشتركة التي تستلهم التجربة الأوروبية المناظرة من أجل استثمار القدرات الكامنة في المنطقة وتوظيفها لصالح شعوبها. يبدأ العمل في هذا المشروع تواً، وحتى قبل «توطيد سلام دائم» من خلال التعاون العربي ـ الاسرائيلي المشترك في مجالات تشمل استغلال الصحراء أو تحلية المياه، ذلك **كمرحلة أولى**. وتبدو **المرحلة الثانية** أكثر طموحاً باشتمالها على كونسورتيومات دولية لتنفيذ المشروعات الإقليمية الضخمة، من قبيل شق قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الميت، أو إنشاء ميناء اسرائيلي ـ أردني ـ سعودي. **أما في المرحلة الثالثة** والأخيرة، فإنها تنصرف إلى تدعيم الجانب السياسي للنظام المقترح بتكوين شبكة من المؤسسات الرسمية عبر القومية تكرس الديمقراطية وتحترم حقوق الإنسان(٩٣).

---

(٩١) لطفي الخولي، **عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضاً** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٦٩ ـ ٨٥.

(٩٢) عبد المنعم المشاط، «قراءات استعادية لمؤتمر الدار البيضاء ومسائل السلام والإنماء الاقليمي،» **الحياة**، ١٣/١١/١٩٩٤.

(٩٣) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

ومن الواضح أن السوق الشرق أوسطية المشار إليها تقصر، سواء في مضمونها المادي أو في حدودها الجغرافية، عن الصورة المثالية التي رسمها لها بيريس، ذلك أن تأمل المشروعات المرشحة لإنماء التعاون «الإقليمي» يكشف عن أن ما يقال له توظيف قدرات المنطقة لصالح شعوبها لا يخدم في واقع الأمر سوى اسرائيل، فيما يغض الطرف عن نوعيات أخرى من المشروعات (طرق، كهرباء، تجارة) لا تمر عبر اسرائيل بالضرورة كنقطة التقاء. ويرشح غسان سلامة الأردن وفلسطين تحديداً ليكونا في طليعة الخاسرين من تدشين السوق الشرق أوسطية المقترحة، فمقابل زيادة متوقعة في قيمة الصادرات الاسرائيلية لعموم الأطراف العربية من ١١ ملياراً إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً، فإن قيوداً صارمة ستفرض على دخول البضائع (خصوصاً المنتجات الزراعية) والعمالة (خصوصاً فئة التكنوقراط) إلى اسرائيل[٩٤]. ومن زاوية أخرى، وعلى الرغم من أن مشروع بيريس يعطي الانطباع لأول وهلة بأنه يشمل سائر البلدان العربية، إلا أن كونه يوجه ضد ما يسميه وزير الخارجية الاسرائيلي بالأصولية الإسلامية، فإن هذا يستبعد تلقائياً دولة مثل السودان، ناهيك عن إيران كدولة جوار.

فإذا انتقلنا إلى تركيا، فإننا نجد أنها مثل إيران تعتقد أن منظمة التعاون الاقتصادي ربما كانت تصلح لأن تكون أساساً مناسباً لنظام شرق أوسطي جديد بعد تمددها جنوباً لتشمل الدول النفطية الغنية. ولقد تبنت تركيا بالفعل مشروعاً بهذا المعنى قبيل انتهاء حرب الخليج الثانية، واقترحت بمقتضاه تشكيل ما يشبه الحلف الأمني ـ الاقتصادي بين هذه الدول واتخاذه من أنقرة مقراً لأمانته العامة[٩٥]. غير أن أحد أهم النقاط الخلافية بين المشروعين، التركي والإيراني، تتعلق بدور اسرائيل في إطارهما، وذلك أنه بينما تشكل هذه الدولة ركناً أساسياً من أركان المشروع الشرق أوسطي التركي، فإن علاقتها بالجمهورية الإسلامية كما تبيّن تقوم على نوع من الرفض المتبادل. وأقل من ذلك في

(٩٤) يلاحظ أن مجمل قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى الخارج شهد زيادة مطردة في السنوات القليلة الماضية، من ٧,٨٣٩ مليار دولار في عام ١٩٨٦ إلى ١٢,١٣٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٢٨٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢. ومثلت المعدات الالكترونية والكهربائية على وجه التحديد نسبة مرتفعة من تلك الصادرات (٢٧,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠). وتعزى الزيادات السابقة أساساً إلى نجاح إسرائيل في توقيع اتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة واتفاقية تجارية مع المجموعة الأوروبية، الأمر الذي ساعد على دخول البضائع الاسرائيلية إلى أسواق تلك الدول في ظل رسوم جمركية مخفضة.

انظر: غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٦٧ ـ ٧٤. ولمزيد من التفاصيل حول أداء الاقتصاد الاسرائيلي، انظر: تريزه الأفندي، **الاقتصاد الاسرائيلي: محددات الأداء وانعكاسات السلام**، كراسات استراتيجية؛ ١٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤)، ص ٩ و٢٦ ـ ٢٧.

(٩٥) جلال عبد الله معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٢٨.

الأهمية، الموقف من المشاركة السورية والمصرية في النظام المقترح، فتركيا لا تمانع في إشراك مصر، وبدرجة أقل سوريا، لجملة مشكلات موروثة. أما موقع هاتين الدولتين من المشروع الإيراني، وبالذات مصر، فهو موقع قلق مشوش، خصوصاً عند ربطه بأداء وظيفة أمنية معينة في إطار منطقة الخليج. ولقد جسد رد الفعل المختلف لكلتا الدولتين على إعلان دمشق بعض جوانب هذا الاختلاف في وجهتي نظرهما. وعلى صعيد ثان، وبحكم المتغيرات الإقليمية والدولية السائدة، تتفاوت القدرات التنافسية لتركيا وإيران، كما تتباين إمكانياتهما في التأثير في النظام الشرق أوسطي المقترح. فتركيا هي عضو في حلف الأطلنطي، وهي مستثناة من ضبط التسلح التقليدي وفق أول مبادرة لبوش بهذا الشأن، وهي تقدم نفسها كمعقل الديمقراطية والحرية السياسية، وفوق ذلك كله فإنها تبدي استعدادها للمشاركة في حل أحد جوانب المعضلة الاقتصادية للنظام الجديد والمتمثلة في نقص المياه، وليس لإيران شيء من تلك المؤهلات. أما بالنسبة إلى البلدان العربية المقصودة بالمشاركة الشرق أوسطية، فإن مخاطر المشروعين التركي والإيراني معاً تكمن في كونها تورط هذه البلدان العربية في منطقة غنية بمشكلاتها، فقيرة بمواردها (وسط آسيا والقوقاز)، وتحملها بالتالي جزءاً من نفقات إعادة إعمارها.

خاتمة

إن المدخل الحضاري ليس كافياً لشرح التمايزات في المكانة الدولية بين المسلمين، فقد رأينا منهم من يشكّل قطباً جاذباً لاهتمام الجماعة الدولية، وينتظم مع قواها الكبرى في تنظيمات عبر إقليمية، ويمارس المفاوضة من موقع قوة، وهي اعتبارات تخلع أهمية على المدخل الاقتصادي في التحليل. وتمثل المشروعات الشرق أوسطية على اختلاف دعاتها شاهداً على صحة المقولة السابقة، فجميعها انطلق من أهمية الاقتصاد في إفشاء السلام بين دول المنطقة، وجميعها اتخذ من الاقتصاد معياراً لاصطفاء دول بذاتها وتنحية أخرى ومحاصرتها، وجميعها، وهذا هو الأهم، راهن على عجز العرب عن تشكيل سوق اقتصادية عربية أو توظيف خيراتهم لحسابهم الخاص. ولذلك، فإنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تشكل دول الخليج القاسم المشترك الأعظم في كل مشروعات الشرق الأوسط (عدا المشروع الإيطالي)، وأن يشدد على ربطها بتركيا أو إيران أو اسرائيل أو وسط آسيا والقوقاز، بينما تقلع عن سياقها العربي أو بعضه. وفي ضوء ذلك، من الممكن القول إنه إذا كان القرن الحادي والعشرون هو، وبحق، قرن التكتلات الاقتصادية الكبرى، فإن البديل الآخر، ومن دون أن يحيي العرب مواثيق التكامل الاقتصادي في إطار الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، ليس فقط مزيداً من التراجع في مكانتهم الدولية، لكن الأخطر أن يكون قدرهم لأجل غير معلوم هو الاستمرار في وظيفة الممول لطموحات الآخرين، شمالاً وغرباً.

تعقيب (١)

جميل مطر[*]

مقدمة

لم يعد ممكناً، ولا جائزاً، دراسة التحولات في إقليم منعزل عن متابعة التحولات الدولية عموماً. كما انه لم يعد ممكناً، ولا جائزاً، الاستفراد بقطر بدعوى دراسة التحولات الجارية فيه بعمق أو بتركيز. والأقطار تحدث الآن تحولات متبادلة الصلة وإن بدرجات ومعدلات متفاوتة، وعادة ما تتسارع المعدلات وقليلاً ما تتباطأ، ولا يوجد إقليم واحد لم يتغير فيه شيء صغير أو شيء كبير. وما يتحول في إقليم ليس هو بالضرورة نفسه ما يتحول في إقليم آخر. ففي إقليم ما تغيرت مثلاً ملامح أو ممارسات سياسية، فأصبح للديمقراطية أو بعض جوانبها مكاناً في العملية السياسية. لكن في إقليم آخر حدث أكثر التحول في ملامح أو ممارسات اقتصادية، فأصبح لاقتصاد السوق أو بعض جوانبه مكاناً في العملية الاقتصادية. ولذلك تعذرت وتتعذر المقارنة. ويصعب أن تصدر أحكام بأن هذا الإقليم يتقدم على ذلك الإقليم في سباق التحولات القطرية أو الإقليمية أو في سباق التأقلم مع التحولات الدولية والتأهب للمستقبل.

بل إنه حين نحاول المقارنة بين إقليمين أو دولتين، جرت في كل منهما تجارب أو تغيرت ملامح أو ممارسات سياسية، نجد صعوبة في قياس الدرجة التي تحققت للديمقراطية في هذا الإقليم أو ذاك أو هذه الدولة أو تلك. ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال، قد تفخر دولة بأنها خطت خطوات واسعة على طريق الديمقراطية، وأحياناً تبالغ أجهزة الإعلام فيها ونخبتها الحاكمة فتعتبر أن الديمقراطية تحققت فعلاً. ويكون الدليل أو الحجة هذا القدر أو الهامش الرفيع الذي يسمح أن يجري في إطاره حوار مفتوح، ولكن بشروط لا تهم كثرتها أو قلتها، بينما قد تفخر دولة أخرى بأنها السابقة

(*) مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، مصر.

والفائزة، فقد تعددت فيها الأحزاب السياسية التي تسمح لها نظرياً بأن تشارك في الانتخابات النيابية وأن تمارس حرية الاجتماع وإصدار الصحف، ولكن بشروط. وهنا أيضاً لا تهم كثرة الشروط أو قلتها. فالأساس في كل هذه التجارب هو الشروط والقيود وليست الممارسات الديمقراطية.

ففي الحالتين حدث تغيير. فحيث لم توجد حرية تعبير صارت توجد درجة ما من هذه الحرية يتمتع بها صاحب رأي، وحيث لم توجد مشاركة سياسية صارت توجد درجة ما من المشاركة بالترشيح أو الانتخاب لمنصب سياسي. حدث التغيير ولكن لم يحدث تحول. فالهامش الرفيع لا يغير حجم الصفحة. وإضافة هامش إلى هامش لا يصنع صفحة جديدة. في الحالتين يوجد خداع وعمليات تزييف. ولذلك تتعذر المقارنة. فقد يكون الفرد أحياناً في حاجة لأن يعبر عن رأيه بحرية، ولو كانت القضية المسموح بالجدل حولها بسيطة وهامشية. قد يعتبر التصريح بقضاء هذه الحاجة مهماً. لكن وبدرجة مختلفة، قد تكون الحاجة أشد عند فرد آخر لكي يشارك في اتخاذ قرار أو صنع سياسة، ولو كان الثمن المعنوي أو الأخلاقي أو المادي الذي يتعين دفعه لقضاء هذه الحاجة باهظاً. وليس ممكناً القول إن تلبية الحاجتين متساوية في القيمة المعنوية، أو في حساب معدل التغيير والتحول في المجتمعات. لكن تحدث هذه المحاولات بشكل مستمر في الشرق الأوسط.

كلنا في المنطقة نقارن ـ بشكل أو بآخر ـ بين مجتمعاتنا. ونسأل أنفسنا ونستفهم من بعضنا، هل سارت إيران على الطريق نحو الديمقراطية خطوات أبعد من الخطوات التي خطتها مصر أو تونس أو سوريا؟ هل النظام السياسي التركي يحقق للشعب التركي ما كان يصبو إليه من حرية في التعبير، ورغبة في المشاركة السياسية، بقدر يتفوق على ما كان يطمح إلى تحقيقه الشعب المصري، علماً بأنه لم يحدث في الدولتين أن انحسر كلية دور المؤسسة العسكرية في الإشراف والمراقبة وحماية النخبة التي أوكل إليها العمل السياسي؟

كلنا يلاحظ في كل مكان في الشرق الأوسط هذا المزيج الغريب المتكون من قليل من الديمقراطية أو كثير من الادعاء بها، مع كثير أو كثير جداً من العنف. ويلاحظ هذا المزيج الأغرب المتكون من قليل من المشاركة السياسية عن طريق صناديق الاقتراع، وكثير من المشاركة السياسية عن طريق صناديق السلاح وحروب العصابات ضد الحكومة. ويلاحظ مزيجاً ثالثاً، وهو الأشد غرابة، والمكَون من قدر لا بأس به من حرية التعبير، وعدد محترم من الأحزاب، وقدر كبير من العنصرية والتمييز في التعامل مع أقليات أو مع شعوب أخرى. ويلاحظ مزيجاً رابعاً، ولكنه ليس غريباً: تسخير أقدس ما عند البشر، وهي الأديان السماوية لخدمة مصالح أو نزوات جماعة سياسية معينة في مواجهة جماعات أخرى.

في كل دولة من دول الشرق الأوسط يوجد قليل أو كثير من هذا المزيج أو ذاك، ولا توجد دولة واحدة في الإقليم صنعت لنفسها المزيج الأمثل، أي جمعت بين أفضل ما

في التراث من قيم إنتاج وعمل وطموح وتكافل أسري واجتماعي، مع أفضل ما في العصر من أساليب العلم والتقانة والتعليم والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان، في وعاء الفهم والوعي بمستقبل ستكون الهيمنة فيه لاقتصادات وأنماط حياة شديدة الاختلاف عن كل ما عرفته الإنسانية من قبل.

لن أكرر في هذا التعقيب الموجز ما جاء في الورقتين الممتازتين عن العلاقات الدولية التي تتم في إطارها التفاعلات الإيرانية ـ العربية، أو عن العقبات والعراقيل التي تعطل تحسن التفاعلات الإيرانية ـ العربية أو تطورها. فاهتمامي منصب في هذا التعقيب، بل ومنذ سنوات، على تطورات معينة أعتقد أنها التطورات الأهم في سلسلة التطورات التي يشهدها العالم منذ عقد أو أكثر. وقد تعسفت في اختيار هذه التطورات وفي استبعاد تطورات أخرى، لكنه التعسف الذي أجد أكثر من تبرير له. فالتطورات التي اخترتها ليست لها خصوصية إقليمية معينة، إنما هي من نوع الموجات التاريخية التي تعلو فتكتسح، ثم تهبط فينحسر معها في انحسارها الكثير والمهم من القديم والمتعارف عليه. أتحدث هنا عن تدهور قيم وصعود قيم. كما أتحدث عن اندثار أفكار وانبعاث أفكار، وأتحدث عن انفراط تكوينات اجتماعية وظهور تكوينات أخرى.

أتحدث تحديداً عن أعمدة المستقبل، بعيداً عن التمني أو الرغبة في أن يكون المستقبل على شاكلة معينة، وبعيداً عن تأثيرات الشعور بالاحباط واليأس نتيجة تدهور الأوضاع الذاتية من جانب، واستمرار تدهور ما يمكن أن نسميه نظام الأخلاق العالمي أو نظام القيم الدولي، أو بتعبير أدق نظام «الفوضى الدولية في القيم» (A System of Chaotic Values) من جانب آخر. فعلى المستوى الإقليمي حدثت تطورات في القيم والممارسات لا تختلف كثيراً في النوع أو في الدرجة أو في الأهمية عن تطورات تحدث على المستوى العالمي. وعلى الرغم من الاختلاف الشاسع في أنظمة الحكم، سواء بين دول الإقليم أو بين دول الاقليم وبقية دول العالم، نلاحظ صراعاً محتدماً بين قوى جذب شديدة من خارج الإقليم نحو قيم وممارسات عالمية، وقوى طرد شديدة من داخل الإقليم يقاوم بها قوى الجذب والاندماج في النظام العالمي للفوضى الأخلاقية.

ـ ١ ـ

من المعروف عن الشرق الأوسط أنه إقليم تتعدد فيه، وفي كل دولة من الدول المكونة له، الانتماءات والهويات. ولعل هذا الواقع هو أحد أهم خصوصيات الشرق الأوسط. وليس معنى أن الكتابات الغربية تستعمل تعبير الفسيفساء في تصويرها ومناقشتها خرائط الشرق الأوسط السكانية، أن نرفض هذا الواقع أو نقلل من شأنه ومن أهميته. فقد لعبت هذه التعددية دوراً مهماً في التطورات السياسية والاجتماعية في العديد من دول المنطقة، وكان لها تأثير مباشر في العلاقات بين دول المنطقة، وفي العلاقات بين دول المنطقة والعالم الخارجي.

ليس هنا مجال حصر التنوعات العرقية، والطائفية، والدينية، والقومية، وهو أيضاً ليس مجال رسم خريطة توضح مواقع هذه التنوعات ونقاط التماس بينها، وتطابق حدودها أو تعارضها مع الحدود السياسية للدولة، وأوزانها المطلقة وأوزانها النسبية. ليس هنا المجال، فالمجال هنا هو مجال البحث في التعددية كعامل استقرار أو كدافع لعدم الاستقرار في الحاضر المشوب بالتوتر وفي احتمالات المستقبل المنبعث من هذا الحاضر المتوتر.

كنت دائماً أحد الذين يعتقدون في إمكانات القوة الواقعية أو الوهمية للدولة حديثة الاستقلال، وفي الأهمية الحقيقية أو المتصورة لعملية بناء الأمة. فالنخبة السياسية التي حققت الاستقلال وأقامت الدولة اعتنقت فكرة تجميع الشعوب في أمة. وسواء كانت التجربة ناجحة أو مخفقة، فإننا الآن لا نستطيع إلا أن نقول إنها كانت عملية ضرورية. لم يكن ممكناً لهذه الشعوب أن تحظى باعتراف «المجتمع الدولي» إلا إذا تجمعت وانطوت في إطار كيان سياسي، على أن تختار لنفسها علماً، ونشيداً وطنياً، وترسم لنفسها أو يرسم لها الآخرون حدوداً سياسية، وتضع دستوراً أو تسمي دستوراً، وتشرع قوانين أو تنقلها. ثم إن الأمر لم يكن كله محل الاختيار الحر لهذه الشعوب، إذ قامت دول أجنبية مع نخبات الاستقلال بالدور الأعظم في تجميع الشعوب داخل كيانات سياسية أطلقت على كل منها صفة الدولة ومنحتها الشرعية الدولية اللازمة. حدث هذا قبل أن تنشأ الأمة. بمعنى آخر قامت الدولة قبل أن تقوم الأمة. وبمعنى ثالث قامت الدولة وفي مقدمة مهامها بناء الأمة. ولذلك ـ باستثناء حالات نادرة ـ لم تنشأ في الشرق الأوسط الدولة ـ الأمة على النمط الأوروبي، كما في فرنسا وألمانيا وإيطاليا، حيث نشأت الأمة أولاً ثم قامت الدولة، وحيث نبت ونما نموذج الدولة ـ الأمة. أما حيث كان مفهوم الأمة قائماً بالمعنى التاريخي وبالحلم القومي، فقد عملت القوى الأجنبية مع نخبات الاستقلال على محاربته أو تجاهله.

قلت إن الدولة في الشرق الأوسط قامت، وفي مقدمة مهامها بناء أمة الدولة بعد أن استحالت إقامة الدولة ـ الأمة على اتساع الأرض العربية، أي أن هذه «الدولة ـ ناقص ـ أمة» قامت وفي مقدمة مهامها «تأميم» شعوبها. وقد يبدو من الناحية اللغوية ـ على الأقل ـ أن تعبير بناء الأمة مرادف لتعبير تأميم شعوب (أو قبائل، أو طوائف، أو سكان) الدولة. وهذا صحيح، ولكني أستعمل تعبير «التأميم» متعمداً، إذ لم يحدث في الشرق الأوسط أن جرى ذوبان (ولا أقول تذويب) أو انصهار (ولا أقول صهر) الأقليات في الأغلبيات. ما حدث في معظم أنحاء الشرق الأوسط أن الدولة تجاهلت شكلياً ودستورياً واقع التعددية، وخصوصيات مختلف الانتماءات، وفرضت على الجميع ـ أغلبيات وأقليات ـ صفات عامة وقواعد عامة وقوانين عامة، وهو ما بدا منطقياً ومبرراً من جانب نخبات الاستقلال. لكن من غير المنطقي هو أنها، أي الدولة، اعتبرت أية محاولة من جانب هذه الأغلبيات أو الأقليات للتمسك «بالخصوصية» خيانة، أو غدراً، أو مؤامرة موجهة ضد الدولة ـ الأمة، التي هي في الحقيقة دولة لم تكن لها أمة. بمعنى

آخر، فرضت الدولة على سكانها صفة الأمة، وهم ليسوا أمة. وفرضت عليهم شكل التوحد، وهم في حال تنوع. وفرضت عليهم الانتماء أولاً للعام وإنكار الخاص حتى قبل أن يقتنعوا بمزايا العام على الخاص.

لم نكن وحدنا حين أقدمنا على تجربة تأميم الشعوب وإقامة الدولة قبل بناء الأمة. اكتشفنا أننا لم نكن وحدنا حين كنا نتفرج على سباق السقوط بين أنظمة الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية، ثم في الاتحاد السوفياتي. هناك كانت الثقة قوية في إمكان تأميم كل ما هو خاص، ابتداء من خصوصية الفرد مروراً بخصوصية العمل (أو النشاط الاقتصادي)، وبخصوصية الجماعة دون القطرية (عرقية أو لغوية أو دينية أو طائفية) وانتهاء بخصوصية الكيان السياسي. ولم يكن الأمر مقتصراً على الاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية السائرة في فلكه، بل كانت للقطب الرأسمالي الأعظم، أي الولايات المتحدة، تجربة مع التعددية لا تختلف كثيراً في الجوهر عن التجربة الشيوعية. فالأمريكيون شعب متنوع الأصول والجذور. هناك الأغلبية الأنغلوسكسونية، وكانت ساحقة حتى عهد قريب. وهناك أقليات، وكانت قليلة وصغيرة نسبياً ومتناثرة حتى عهد قريب. واعتمدت النخبات البيضاء الحاكمة في الولايات المتحدة على فلسفة بوتقة الصهر، أي أنها اعتمدت على أساليب تشجع وتدفع نحو انصهار الأقليات الوافدة في بوتقة منظومة القيم الأمريكية.

وفي خلال سنوات قليلة لا تزيد على العشرين، تغيرت التركيبة السكانية في الولايات المتحدة. ظلت الأغلبية بيضاء وأوروبية، ولكن لم تعد أغلبية كاسحة. وزادت الأقليات عدداً وحجماً. لكن الأهم أنها بدأت تتركز في أقاليم أو ولايات بعينها. ثم حدث ردّ الفعل المتوقع. أصبحت قضية التنوع القضية الاجتماعية الأولى في الولايات المتحدة. واعترفت النخبات الحاكمة والأكاديمية بإخفاق سياسة بوتقة الصهر. وبرز قطاع قوي في الرأي العام «الأبيض» يطالب بوقف هجرة غير الأوروبيين، وبإلغاء الامتيازات التي قررها المشرعون في الستينيات لتعويض الأقليات من السود وغيرهم من الظلم الذي حاق بهم على مدى قرون، ولحمايتهم ضد التمييز في العمل والمسكن والتعليم وغيرها.

بمعنى آخر، نشبت ثورة ـ وإن هادئة ـ في الولايات المتحدة تهدف إلى الاعتراف بالتنوع وضرورة تعميقه وتأكيد التعددية العرقية. ونشبت ثورة وإن أقل هدوءاً ـ ضد طغيان «الدولة» على خصوصيات الأغلبية والأقليات. فالأغلبية تعتبر أن حقوقها الموروثة نتيجة وضعها كأغلبية حقوق مغتصبة، والأقليات تعتبر أن حقوقها في وقف التمييز وحقوقها في المحافظة على خصوصيتها مهدرة. وكلها، أغلبية وأقليات تطلب التوقف عن العمل بفلسفة الصهر، أي بفلسفة تأميم «الشعب».

على الناحية الأخرى، أي في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الاتحاد السوفياتي، كانت الوتيرة أسرع في خطوات الثورة الهادئة التي نشبت ضد تأميم الأفراد والجماعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن ما يعنينا هنا هو التصعيد المفاجئ في ثورة

«الأنواع»، سواء أكان النوع قومياً أم طائفياً، لغوياً أم دينياً، اجتماعياً أم جغرافياً، أغلبية أم أقلية. وانتشرت الثورة فاستحقت أن يطلق عليها «صحوة القوميات» أو «الانبعاث القومي».

كثيرون في الشرق الأوسط ـ وخصوصاً في الأجزاء العربية منه ـ لم يعرفوا أن الاتحاد السوفياتي كان يضم شعوباً وأقاليم متنافرة، بل لم يعرفوا أن روسيا وحدها تضم شعوباً وأقاليم متنافرة، وأن هذه الشعوب ـ على الرغم من مرور قرن أو قرون على خضوعها لإرادة سياسية موحدة ـ لم تنصهر في الأغلبية ولم تندمج في الكيان الأكبر، ولكن نعرف الآن أن في روسيا أقاليم وكيانات متنوعة الشعوب والأديان، وفي معظمها توترات عرقية أو دينية ونزعات انفصالية. وفي بعضها توجد أغلبية واضحة من السكان الأصليين، كما في بلاد الشيشان وفي انغوتشيا، حيث تشكل الأغلبية نحو ٧١ بالمئة، وفي أوستيا الشمالية ٥٣ بالمئة، وفي توفا ٦٤ بالمئة. لكن في أقاليم وكيانات أخرى توجد الأقلية الروسية بكثرة كبيرة، ففي باشكيريا تمثل الأقلية الروسية نسبة ٣٩ بالمئة، وفي كاليميكيا ٣٨ بالمئة، وفي ماري ٤٧ بالمئة، وفي تتارستان ٤٣ بالمئة، وفي كاراتشاي ـ شيكاسيا ٤٢ بالمئة. وفي عدد آخر من الأقاليم نجحت الأقلية الروسية في أن تتحول إلى أغلبية كما في بوراتيا. وفي كومي، وكوريليا، وموردوفيا، وأودموريتا، وياكوتيا، وأديجي، وغورنو التاي، وخاكاسيا، أصبحت الأغلبية الروسية تمثل ٧٠ و٥٨ و٦١ و٥٩ و٥٠ و٦٨ و٦٠ و٧٩ بالمئة على التوالي.

لم يكن الكثيرون في الشرق الأوسط يعرفون، وهم الآن يعرفون، أن روسيا تغلي بالتوتر بسبب صحوة نوازع متباينة داخل الشعوب المكونة لروسيا. ويعرفون أن في كل الجمهوريات التي استقلت بعد انفراط الاتحاد السوفياتي توترات مماثلة. يوجد هذا التوتر على الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لمنطقة الشرق الأوسط. ففي طاجكستان وأرمينيا وآذربيجان وقرغيزيا واوزبكستان وقازاخستان، توترات، بعضها عنيف، وكثير منها شديد العنف، وعدد من التوترات متصلة أو متشابكة بتوترات أخرى في أفغانستان وباكستان وتركيا وإيران.

لا شك في أن التطهير العرقي مؤشر مهم على أن التوتر بلغ درجة عالية من الشدة والعنف، بل إنه ـ في رأيي ـ أخطر المؤشرات على الحال الراهنة للنظام الدولي القائم على درجة عالية من الفوضى. وما حدث ويحدث في شبه جزيرة البلقان، وما يمكن أن يتطور إليه مستقبلاً، أمر لا بد من أن يكون مثيراً لقلق الحكام في الشرق الأوسط. فالشرارات المنطلقة من البلقان قد تهبط إحداها أو بعضها على منطقة أو أخرى من المناطق الساخنة في الشرق الأوسط بسبب التوتر العرقي أو الديني أو القومي. ولا يجوز أن نغفل حقيقة أنه حدث منذ زمن غير بعيد أن انضمت القوات النظامية التركية إلى الأكراد وقامت معهم بذبح أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ أرمني في العام ١٨٩٤. ثم حدثت مذبحة أخرى في العام ١٩١٥، وفيها فقد الأرمن أكثر من مليون ونصف المليون نسمة، وفقدوا أيضاً

نصف أراضيهم. وفي الوقت نفسه، كانت تركيا تنفذ عملية تطهير متدرجة ومنظمة ضد المتحدرين من أصل يوناني. ولا ننسى، ولا يجوز أن ننسى أن اليهود قاموا خلال هذا القرن بعمليات تطهير عرقي في فلسطين استخدموا خلالها أنواعاً شتى من العنف تراوحت بين الذبح الجماعي لسكان قرى عربية والطرد المنظم لأهالي فلسطين. وعلى كل حال، فالظاهرة الأكثر انتشاراً في أوروبا الوسطى والشرقية لن تكون في المستقبل التطهير العرقي باستخدام العنف بقدر ما يحتمل أن تكون نزاعات «انفصالية» تحتكم أولاً إلى الأساليب السلمية.

الشرق الأوسط ليس بعيداً عن روسيا ومجالها الحيوي، وليس بعيداً عن أفغانستان وشبه القارة الهندية، وليس بعيداً عن القارة الافريقية، وليس بعيداً عن أوروبا الشرقية والوسطى. بمعنى آخر، الشرق الأوسط في قلب تيار الصحوة «القومية» العالمية. ففي كل مكان في محيط الشرق الأوسط شعوب في موقع الأغلبية أو في مواقع الأقلية تطالب بحقوق الانفصال والانفراد بهوية أو صنع انتماء جديد. في كل مكان حولنا تنشط حركات احتجاج على عمليات تذويب أو صهر أو تأميم تحدث باسم الدين أو الوطن أو الأمة أو الاقتصاد، بل إن العالم بأسره من حولنا يتفتت وينفرط استعداداً وتمهيداً لعملية اندماج جديدة.

وتتعدد احتمالات المستقبل في هذا الصدد. لكن الاحتمال الأكبر - في رأيي - هو أن الدولة «المؤممة» (nationalized) لن تكون جوهر أو نواة النظام العالمي الجديد، ليس فقط لأنني أتوقع أن يستمر التصاعد في النزعات الانفصالية ورغبات تأكيد الهويات الأولية، ولكن أيضاً لأني أتوقع مزيداً من القيود على قوة «الدولة» وسيادتها في مواجهة اختراق وزيادة نفوذ القوى الداخلية والخارجية الممثلة للمصالح «الكونية»، مثل قطاعات المال والخدمات والمعلومات والتجارة الخارجية. ثم إن التجربة الأوروبية في الغرب كما في الشرق (كالتجربة الباكستانية ـ البنغالية، والتجربة الأمريكية، والتجربة الافريقية)، تثبت أنه لا المصلحة الاقتصادية المشتركة ولا الانتماء إلى دين واحد، ولا العيش المشترك لقرون طويلة على إقليم واحد، كان رادعاً كافياً أو حاسماً ضد دوافع الانفصال والانفراط اللغوية والقومية.

ـ ٢ ـ

السمة الثانية في سمات النظام الراهن «للفوضى» الدولية هي الميل المتصاعد نحو التطرف واستخدام العنف. وقد يبدو هذا التصريح متناقضاً مع الحكمة السائدة التي يرددها عدد كبير من رجال الدولة، وعدد أكبر من الكُتاب والمعلقين الصحفيين، وهي الحكمة القائلة بأن البشرية والعلاقات الدولية دخلت أخيراً عصر تسوية المنازعات بالطرق السلمية، عصر نبذ الحروب والخلافات الحادة، عصر الاعتدال والتشاور والائتلافات الدولية ضد الدول والحركات الخارجة على القانون الدولي.

هناك تناقض لا شك فيه بين التصريحين، أو بين التصريح والحكمة. أما أنا فلم أعثر ـ خلال السنوات الخمس الماضية ـ على حجة واحدة تدعم الحكمة وتفند التصريح. لقد نشأ ظن عند بعضهم بأن نهاية الحرب الباردة، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي، كانتا خطوتين مهدتا لقيام نظام دولي وحيد القوة العظمى. ثم تطور الظن فصار أنه بفضل النظام الدولي وحيد القوة سيسود العالم سلام. فالعالم سوف تسيطر على حركته وتطوراته دولة عظمى واحدة، وسوف تحكم دوافعه ونزواته منظومة قيم واحدة، هي منظومة الجانب المنتصر في الحرب الباردة، وسوف تنحسر كل حركات الاحتجاج والثورة والتمرد، لأن التاريخ بدأ يوم انتصرت الليبرالية الرأسمالية وانهزمت الشيوعية. والتاريخ في نظر أهل هذا الظن يبدأ عند الصفر، أي عند حال سلام إنساني مثالي، إذ لا صراع، ولا منافسة، ولا غيرة، ولا حسد، ولا قومية، ولا تعصب، لا شيء من هذا يحدث عند بداية التاريخ، أو عند لحظة استئنافه. فالصراع والمنافسة والغيرة والحسد والقومية والتعصب كانت من علامات الساعة، أي من علامات نهاية التاريخ، ولم تكن، ولا يمكن أن تكون من علامات نهايته وبدايته في آن واحد.

لقد كان ظناً خائباً. فالسلام والعنف توأمان. بل هما توأمان «سياميان»، خرجا إلى الوجود ملتصقين. فحيثما وجد بني البشر وجد السلام والعنف. ولن تسمح هذه الورقة بالعودة إلى مناقشة عمرها قرون طويلة حول أصل الشر وأصل الخير، وأيهما يجسده الإنسان. إنما أكتفي بأن أعرب عن رأي خلاصته أن السلام ما كان ليتحقق في لحظة أو عام أو قرن إلا بسبب عنف واقع أو عنف محتمل، أي بسبب أعمال عنف أو بسبب الخوف من أعمال عنف. والعكس أحياناً غير صحيح. فالعنف لا يحدث دائماً بسبب سلام واقع أو سلام محتمل، إلا إذا كان السلام مفروضاً بالعنف أو ملوحاً باستخدامه، أو إذا خرج الظالمون من عباءة السلام ودفئه ومله.

لقد شهدت الدول العظمى ـ على مدى خمسين عاماً ـ حال سلام لم تشهد لها مثيلاً منذ قرنين على الأقل. وقد تتعدد الأسباب عند الخبراء والمحللين، ولكن عندي لا أجد أسباباً أقوى من عنصر الخوف بسبب العامل النووي. ولذلك ساد السلام علاقات الدول العظمى، وساد العنف ـ بفضل سلام الدول العظمى ومن أجله ـ أقاليم العالم الثالث. لكن حدث تطور مهم، إذ وضع سلام القمة شروطاً لحركة العنف المسموح به ومداه في دول الجنوب. بمعنى آخر، كان العنف محكوماً ومضبوطاً ومنضبطاً وهادفاً. لذلك يختلف عنف مرحلة السلام الطويل التي امتدت نحو نصف قرن بعد الحرب العالمية الثانية عن عنف المرحلة الراهنة. إن عنف المرحلة السابقة محكوم ومضبوط ومنضبط وهادف، وعنف المرحلة الراهنة منفلت ومتقلب وفوضوي ومشتت.

وأعتقد أن القارئ ليس بحاجة إلى حجج للاقتناع بقدر ما هو بحاجة إلى نماذج وأمثلة، بل لعلني وأنا أسوق بعض النماذج أو الأمثلة أقدم ما يشير إلى أن ما يتغير على صعيد العلاقات الدولية له ما يماثله على صعيد العلاقات الاجتماعية داخل الدول، إذ ما

إن غاب عنصر الخوف من احتمالات استخدام القوة النووية بانتهاء الحرب الباردة ومرحلة السلام الطويل، حتى اضطربت العلاقات الدولية، وسادت فوضى في المفاهيم والممارسات، واهتزت هيبة حكومات الدول الكبرى والعظمى، ليس فقط على مستوى شعوب وحكومات دول الجنوب، بل وأيضاً أمام شعوبها. ثم إنه عندما اهتزت هيبة حكومات الدول الكبرى والعظمى، كان من المنطقي أن تهتز هيبة حكومات دول عالم الجنوب. لاحظ أنه يحدث هذا التسلسل الذي يبدو منطقياً في الوقت الذي تنتقص التطورات في الاقتصادات والاتصالات ومنظومات الأخلاق العالمية من «سيادة الدولة»، وتشكك في قيمة وجودها واستمرارها.

- ٣ -

إن الحقيقة التي لا شك فيها هي أن المجتمع الأمريكي مجتمع متميز بدرجة من العنف في العلاقات بين أفراده أو بين جماعاته أو بين أفراده وأجهزة السلطة. وهناك حقيقة أيضاً أنه في الأعوام الأخيرة ارتفعت درجة العنف إلى حدود لم تكن معروفة سلفاً. ومن المعروف مثلاً عن الخطاب السياسي في الولايات المتحدة أنه كان يتسم غالباً بالاعتدال. لذلك يبدو مستغرباً في السنوات الأخيرة هذه الدرجة العالية من العنف المتبادل في الحوار السياسي بين مختلف التيارات السياسية. ويبرز هذا العنف بشكل خاص في برامج إذاعية مخصصة للحوار بين مذيع وجماهير المستمعين وتذيعها مئات المحطات الإذاعية في الولايات المتحدة.

وترتبط بظاهرة العنف المسلح والعنف الخطابي ظاهرة التطرف المتزايد في الأفكار والتوجهات السياسية والاجتماعية. وقد تعددت في الأعوام الأخيرة الأحداث التي تكشف عن أن جماهير المتدينين الأمريكيين صارت تفضل الكنائس المتطرفة في دعواتها وبرامجها واتجاهاتها، وأن أعداداً أكبر من الجمعيات والروابط الدينية المتطرفة التي تنشأ كل عام تدعو إلى تكفير المجتمع وتعبئ الأتباع لمعاقبة الحكومة وأجهزة الأمن الاتحادي بدعوى اشتراكها أو خضوعها لمؤامرة دولية ضد حريات الفرد أو المجتمع الأمريكي. من ناحية أخرى، عادت إلى الظهور الأفكار والتيارات العنصرية المتطرفة، وتصاعدت الحملات الإعلامية والسياسية ضد الأقليات، وخصوصاً الأقلية السوداء، وبين الأقليات، وخصوصاً بين اليهود والسود، وبين السود والآسيويين.

كان هذا التطرف في المشاعر وعمليات التهييج والإثارة السبب الرئيسي في اشتعال العنف الدموي والمدمر في عدد من المدن الأمريكية، وخصوصاً في لوس أنجلوس ونيويورك وفلادلفيا وميامي، وكلها مدن مكدسة بالأقليات، وأكثرها متخم بالمخدرات وعصاباتها.

وفي ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا تزداد بنسب ملحوظة قوة التيارات اليمينية المتطرفة. جميع هذه التيارات يتخذ مواقف حادة تجاه الأجانب القادمين من شرق

أوروبا، ولكن بشكل أكثر حدة تجاه المواطنين من أصول تركية وشمال افريقية بشكل خاص، والمهاجرين المسلمين بشكل عام. والملفت للنظر أن بعض الأحزاب المعبرة عن هذه الاتجاهات المتطرفة حصل على نسب عالية نسبياً في الانتخابات العامة والبلدية في كل من فرنسا وإيطاليا. ويبدو في كل الأحوال أن هناك اتجاهاً بين دول الاتحاد الأوروبي يهدف إلى توحيد سياسات الدول الأعضاء تجاه الأجانب عموماً، والمسلمين تحديداً. يحدث هذا بينما تتصاعد وتشتد عنفاً لهجة الخطاب الإعلامي الغربي عن الإسلام في عدد من الدول العربية والإسلامية. ويحدث أيضاً بينما تتصاعد مظاهر العنف المسلح في كثير من الدول العربية والإسلامية ضد حكومات هذه الدول وضد مواطنيها وضد جماعات منتمية إليها أو متعاطفة معها.

وتجد أوروبا «الموحدة» عشرات الأسباب التي يمكن أن تبرر بها الاجراءات التي تتخذها دولها للحد من هجرة المسلمين، أو لحماية مجتمعاتها من بعض عناصر وجماعات التطرف المنتمية إلى تيار أو آخر من التيارات الإسلامية. ومن أهم المبررات قضية سلمان رشدي، وقضايا أخرى يثيرها التطور السريع لبعض الأحداث في منطقة الشرق الأوسط. لذلك لا يجوز تحميل الغرب المسؤولية كاملة عن مشاعر الشك، وأحياناً الكراهية المتزايدة ضد كثير من مظاهر الصحوة أو الثورة أو التطرف الإسلامي. فكثير من هذه المظاهر يختلط في العقل الأوروبي باحتمال قائم وغير مستبعد إطلاقاً، وهو احتمال حدوث هجرات جماعية هائلة تنزل إلى البحر نازحة في اتجاه القارة الأوروبية. ويعرف الساسة الأوروبيون حق المعرفة أن هذا الاحتمال قائم وغير مستبعد، ليس لأن هناك مؤامرة لغزو أوروبا بالجماهير المسلمة، ولكن لأن المسافة التي تفصل بين الثروة الأوروبية والفقر الإسلامي تزداد اتساعاً، بينما تضيق كل المسافات الأخرى التي تفصل أو تربط بين العالمين الأوروبي والإسلامي. بمعنى آخر، تزداد قوة و«شرعية» جميع حوافز الهجرة، وتزداد ضعفاً احتمالات التواصل الحضاري بسبب العنف المتصاعد في أوروبا ضد المهاجرين، والعنف المتصاعد أو المحتمل ضد الأوروبيين ومصالحهم في المجتمعات العربية والإسلامية.

وفي روسيا يسود نوع مختلف من العنف والتطرف. هناك يغلب عنف الجريمة المنظمة على غيره من أنواع العنف. ويبدو صحيحاً إلى حد ما اختلاط الأمر بين عنف دافعه الجريمة وعنف دافعه الخصوصية القومية أو الخصوصية الدينية، إذ توحشت العصابات الإجرامية وانتشرت أذرعها لتمسك بكل مواقع السياسة والاقتصاد في الدولة. ثم تمددت خارج روسيا وأصبح لها ممثلوها في معظم أنحاء أوروبا الغربية والصين وعدد من دول الخليج وجنوب آسيا وجنوب أوروبا، وفي نيويورك عاصمة النظام الدولي للجريمة المنظمة. لكن كذلك لم تشذ روسيا عن غيرها من الدول الأوروبية في موضوع التطرف، فقد تعددت فيها التيارات القومية المتطرفة، وخصوصاً التيار الذي يمثله جيرونوفسكي، وهو تيار لا يقل تطرفاً عن بقية التيارات اليمينية الأوروبية، بل إنه يتفوق طموحاً حين ينفرد بالدعوة إلى إعادة بناء الامبراطورية الروسية ومد نفوذها إلى شواطئ

المياه الساخنة في المتوسط والبحر العربي والمحيط الهندي.

ـ ٤ ـ

تلك كانت بعض نماذج العنف والتطرف في المناطق غير الإسلامية من عالم اليوم. وهناك نماذج أخرى في منطقتنا العربية والإسلامية وبدرجات مختلفة. يوجد تطرف وصل في بعض نماذجه إلى درجة قصوى، أي إلى حالة المرض. ويوجد عنف وصل في بعض نماذجه إلى درجة قصوى، أي إلى حالة الحرب الأهلية. ترسم هذه النماذج مجتمعة صورة عن بيئة دولية تقوم في إطارها العلاقات العربية ـ الإيرانية. ولا شك عندي في أنه مهما حسنت النوايا الطيبة وصدقت الإرادات المخلصة المسالمة، فإن العلاقات الإيرانية والإسلامية سوف لن تسلم من شظايا انفعالات التطرف ذي الأشكال المتنوعة والمتوالدة، ولن تسلم من المتطاير من شرارات العنف ذي الطاقة المتجددة في هذه البيئة الدولية والإقليمية.

من المؤسف أن بعضنا قد يكتفي بهذه النماذج دليلاً على أن مشكلات العلاقات الإيرانية ـ العربية تقع مسؤوليتها على عاتق هذه البيئة المتطرفة والعنيفة. أقول هذا لأن لدينا ميلاً طبيعياً لتحميل «الخارج» أو «العالم» أو «الآخرين» مسؤولية قصورنا وعجزنا، وكل حلقات، بل وسلاسل، الاخفاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي كبلت التطور في مجتمعاتنا. يجب أن نعترف بين أنفسنا وأمام الغير، أننا ـ كعرب أو كإيرانيين ـ نختزن كماً هائلاً من التطرف لا يقل بحال عن حجم مخزون التطرف الأوروبي والأمريكي والروسي، ونستحوذ على طاقة من العنف ليست أقل شأناً من طاقة العنف المجتمعي في أي من هذه المجتمعات. عندهم تطرف وعنف وعندنا تطرف وعنف. وكل العالم يمر بمرحلة يسودها الكثير من التطرف والكثير من العنف. وأتوقع أن تطول المرحلة. فأسباب التطرف الظاهرة والكامنة قائمة ولم يصبها ضعف أو تآكل. وأسباب العنف مستمرة وأدواته متجددة ومتوافرة، سواء أكانت بشراً أم أسلحة. والنخبات السياسية التي تمارس الحاضر ويُفترض أنها منشغلة بصنع المستقبل أو الاستعداد له نخبات مأزومة ومنهكة. نخبات شاخت فكراً وعمراً وقدرة وطاقة، وترفض تجديد الفكر أو العمر أو القدرة الكامنة. العيب الرئيسي في هذه النخبات سوء اختيارها أساليب حل مشكلاتها مع المجتمع. إن أساليبها المفضلة هي الإفساد بالمال أو بالجاه أو بالسياسة، والقمع بالعنف أو بالقهر أو بالإفقار. لكنه ليس بالعيب البسيط، إذ إن عيباً كهذا العيب إذا تسلط على نخبة من النخبات جعل منها نخبة عاجزة عن إعداد مجتمعها لمواجهة تحديات المستقبل وهي كثيرة، أو جعل المستقبل الزاحف يتجاوز هذه النخبة، أو يقفز فوقها وفوق مجتمعها متجاهلاً وجودها ومتجهاً نحو مجتمعات أخرى ذات نخبات سياسية أكثر استحقاقاً واستعداداً.

ثم إن هذا المستقبل، قد يسعى لتجنيد نخبات جديدة أو تسعى إليه نخبات جديدة

من صنع خبرة مختلفة ومعارف أخرى غبر الخبرة أو المعرفة السياسية. ففي معظم أنحاء المنطقة التي نعيش فيها، لا توجد المؤسسات أو الممارسات «المدنية» المستقرة التي تنشغل بتخليق براعم سياسية، ولا توجد أحزاب سياسية مغروسة قواعدها في مختلف طبقات المجتمع، ولا توجد حركات نقابية واتحادات مهنية حرة وقوية تدرب أعضاءها على التعامل مع السلطة السياسية. ما يوجد بالفعل هو جماعات «بيروقراطية دولية» أو جماعات «دين» أو جماعات «مال» مستعدة دائماً لإقامة تحالفات في ما بينها وبين قطاع في النخبة السياسية ليحكم باسمها وينفذ مصالحها. بمعنى آخر، لا يوجد أساس مؤسسي متين للبناء فوقه.

ومن قراءة واقع جيل الشباب وحجم مساهماته في معظم دول المنطقة الإسلامية العربية، أعتقد أنه لم توجد بعد النواة التي تشجعنا على أن نتصور شكلاً من أشكال المستقبل القريب توجد الحكم فيه وتتولاه نخبة سياسية غير خاضعة لهذه الجماعات غير السياسية. لا توجد النواة لأن النخبات الحاكمة في معظم أنحاء المنطقة تستخدم مع الشباب أساليب متخلفة في التعليم والتنشئة وتقدم لهم نماذج من القدوة فاسدة أو جاهلة، أو شديدة التخلف.

- ٥ -

للمنطقة العربية الإسلامية، وخصوصاً لمنطقة الشرق الأوسط، خصوصية لا شك فيها، وهي الدين. لكن عندما يكون موضوعنا مستقبل الدور الذي يلعبه الدين في الحياة السياسية والاجتماعية، تندمج هذه الخصوصية في «عمومية» ملفتة للنظر. منذ مدة ونحن نتحدث عن صحوة دينية في العالم الإسلامي. وقد اختلف الكثيرون حول مفهوم الصحوة تماماً كما اختلفوا ويختلفون حول مفاهيم أخرى متعددة متصلة بالصحوة وبالدين وبالمسلمين وبالمؤمنين وغيرها، مما يتعدى الحصر في ورقة كهذه. للصحوة الدينية معان متعددة، ولكن المعنى الذي أقصده في هذا المجال تحديداً هو زيادة كبيرة ومفاجئة في عدد من الناس الذين أصبحوا يفضلون التعبير علانية عن إيمانهم ويختارون ممارسات وأشكالاً متعددة للتعبير عن هذا الإيمان. ويتضمن هذا المعنى أيضاً الزيادة الكبيرة والمفاجئة في عدد المؤمنين بالرموز والتقاليد المتصلة بالدين، ويتضمن ثالثاً احتمال أن يكون جزء من هذه الزيادة الكبيرة والمفاجئة معبراً عن حالة مزاجية أو أزمة اجتماعية طارئة. وتبعاً لهذا التعريف لا أعتبر التطرف الديني لصيقاً بالصحوة، ولا أتصور أن الصحوة هي السبب في ظاهرة استخدام العنف المسلح تحت مسميات دينية.

بهذا المعنى أعتقد أن هناك صحوة دينية عالمية، تبدو أكثر ما تبدو في الدول الصناعية المتقدمة. لكنها تبدو أيضاً في الدول التي تمر بأزمة انتقال في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أو بالأزمة الناتجة من الاختلاط العنيف بين العصور؛ عصر الزراعة، وعصر الصناعة، وعصر الخدمات، والمعلومات كلها في مرحلة زمنية واحدة.

وفي مسح أطلق عليه «المسح العالمي للقيم» وأجري في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣، أجاب ٨٢ بالمئة من الذين استطلع رأيهم في الولايات المتحدة بأنهم متدينون، مقابل ٥٥ بالمئة في بريطانيا، و٥٤ بالمئة في ألمانيا، و٤٨ بالمئة في فرنسا. وقال ٤٤ بالمئة من الأمريكيين أنهم يشاركون في الصلاة بالكنائس مرة على الأقل أسبوعياً، مقابل ١٨ بالمئة في ألمانيا «الغربية»، و١٤ بالمئة في بريطانيا، و١٠ بالمئة في فرنسا، و٤ بالمئة في السويد كما هو متوقع. من ناحية أخرى، ازداد اهتمام السياسيين الأمريكيين بالدين والرموز الدينية على الرغم من أنهم ما زالوا حريصين على التمسك بمبدأ فصل الدين عن الدولة. ومع ذلك، في واقع الأمر أصبح الدين أداة من أدوات السياسة يتنافس في استخدامها السياسيون من الحزبين. يقول الرئيس الأسبق جيمي كارتر ان السياسيين في أمريكا تعودوا على التعامل مع الدين كجانب غير مهم من جوانب الحياة الأمريكية، وعلى أنه لا يجوز أخذه مأخذ الجدية. وقال إنه حدث تتفيه للإيمان في الحياة السياسية الأمريكية، ودعا إلى احترام الدين، وممارسة مظاهر الإيمان علانية. أما زعيم الأغلبية الجمهورية في الكونغرس والأب الروحي الجديد لتيارات المحافظين في الولايات المتحدة نيوت جنجريش، فلديه رؤية محددة عن موقع الدين في مستقبل الولايات المتحدة. يرى جنجريش أمريكا المستقبل «وقد احتل الإيمان بالخالق مرة أخرى مكانه في جوهر التعريف بأمريكا والهوية الأمريكية».

ويستمد تحليل الزعيم الجمهوري موقع الدين في الحياة الأمريكية في القرن الماضي من وصف الفيلسوف الفرنسي دي توكفيل لمكانة الدين في ذلك الوقت (عام ١٨٣٥) حين كتب يقول إن الدين «لا يلعب دوراً في حكم المجتمع، ولكن يجب أن ينظر إليه باعتباره المؤسسة الأولى بين المؤسسات السياسية الأمريكية».

وتشير التقديرات إلى أن ١٧ بالمئة فقط من الأمريكيين البالغين كانوا ينتمون إلى كنيسة من الكنائس عندما استقلت الولايات المتحدة عن بريطانيا. ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٧ بالمئة باقتراب الحرب الأهلية في الفترة (١٨٦١ ـ ١٨٦٥)، ثم إلى ٥٠ بالمئة خلال العقد الأول من القرن العشرين، إلى أن وصلت النسبة حسب آخر إحصاء في التسعينيات من القرن الحالي إلى ما يقترب من نسبة ٧٠ بالمئة.

ولا شك في أن عناصر متعددة دفعت الأمريكيين إلى الاقتراب من الدين وممارسة شعائر الإيمان. وأعتقد شخصياً أن الانفراط الأخلاقي الذي تشهده الولايات المتحدة منذ مدة، وتدهور القيم، يدفعان قطاعات مهمة في الشعب الأمريكي للسعي بحثاً عن قيم في المستودع الديني. وهنا يبدو التناقض شديداً، إذ يترافق تدهور القيم الاجتماعية مع البحث عن قيم في منظومة القيم الدينية. وتترافق ظاهرة الثقافة المضادة مع ظاهرة العودة إلى الثقافة الدينية (الثقافة المسيحية)، التي كانت دائماً بمثابة الأساس الروحي للحضارة الأمريكية، وأحد أسس الحضارة الغربية عموماً.

وينعكس هذا التناقض على الحياة السياسية الأمريكية، إذ نجد زعماء سياسيين

يشنون حملة عنيفة على مراكز صنع الثقافة المضادة، أي المراكز المتهمة بتحقير «وتوضيع» العقل الأمريكي والثقافة الأمريكية، وهي تحديداً مراكز صناعة أفلام السينما والفيديو والموسيقى في ولاية كاليفورنيا عموماً، وضاحية هوليوود تحديداً. ونجد هؤلاء الزعماء وغيرهم متنافسين على كسب شعبية لدى المنظمات والحركات الدينية المتزايدة الأهمية في الحياة الأمريكية. لكننا نجدهم في بعض الأوقات أشد حرصاً على عدم فقدان ولاء حركات أخرى مناهضة لرموز الصحوة الدينية، مثل الحركة اليهودية التي تقف ضد النشاط المتصاعد للتيار الأساسي في البروتستانتية الأمريكية، ومثل حركات الشواذ جنسياً، وحركة الدعوة إلى إطلاق حرية الإجهاض. لكن يلفت النظر إلى أن من بين كل هذه الحركات تنفرد الحركة اليهودية بازدواجية صارخة، بينما تلح المنظمات اليهودية ـ وبكل حماسة ودأب ـ على تأكيد مبدأ فصل الدين عن الدولة، وإقامة العزل المتين بين المواطن وهويته الدينية، ومحاربة فكرة إقامة الصلاة جماعة أو تنظيم ممارسة الدين وتلقينه والدعوة إليه داخل مؤسسات التعليم. هذه المنظمات اليهودية التي تزعم أنها لا تتدخل بصفتها الدينية في العملية السياسية، نجدها هي نفسها تمارس كل أنواع النشاط السياسي تحت أسماء أخرى، مثل: المنظمات الصهيونية أو منظمات الدفاع عن إسرائيل وحمايتها، أو جماعة الضغط الاسرائيلية ـ الأمريكية.

لقد أفضنا في الحديث عن الصحوة أو الانتعاش الديني في الولايات المتحدة باعتبارها نموذجاً، وليس حدثاً طارئاً أو فريداً في الساحة الدولية. وقد لا يكون النموذج متكرراً بالشكل نفسه أو بالدرجة نفسها في أماكن أخرى من العالم، ولكنه متكرر بشكل أو بدرجة تجعله يستحق وصف الظاهرة، ويستحق التعميم. فقد رأيناه متكرراً في كثير من دول أوروبا الغربية، وفي روسيا والجمهوريات الإسلامية والمسيحية التي كانت تابعة لها، وهي اليوم جارية في فلكها، وفي شرق أوروبا، وفي البلقان. وهي أيضاً في تركيا وفي الهند وباكستان، وهي حديث متكرر، ولكن في إطار ثقافي أو حضاري مختلف، في دول جنوب آسيا وفي اليابان وكوريا الجنوبية.

ـ ٦ ـ

هناك ـ إذاً ـ عدد من الظواهر تحوم فوق التفاعلات الشرق أوسطية، وتحديداً فوق سطح العلاقات السياسية العربية ـ الإيرانية. تحدثت عن الهوامش الضيقة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط والمحاولات الأمريكية لجعل «توسيع الديمقراطية» أساساً من أسس ايديولوجية تبرر سياسة توسعية أمريكية. وتحدثت عن الأهمية المتزايدة للتنوع كواقع سياسي عالمي وكرد فعل «التأميم» الشعوب، أي محاولات خلق أمة من شعوب متنوعة، والآثار المتبادلة بين التنوع والتأميم وضعف الدولة وتراجع مبدأ سيادة الدولة والصحوات القومية والإثنية. ثم تحدثت عن ظاهرة التطرف والعنف، كظاهرتين عالميتين، وانفصالهما أو ارتباطهما بالظاهرة العالمية الأهم، وهي الصحوة الدينية والضغط الهائل الذي تمارسه هذه الصحوة على نخبات سياسية خائرة القوة، أو طائشة الرشاد، أو تافهة القصد

والتكوين، أو فاقدة الهوية الوطنية، أو متقلبة الهويات، وتمارسه أيضاً على الحياة السياسية بشكل عام، وعلى الهويات الأخرى. بمعنى آخر، ناقشت الضغط الذي تمارسه الصحوة الدينية على المجتمع، سواء في اتجاه التجميع أو في اتجاه الانفراط، إذ توجد مؤشرات تدل على أن الصحوة الدينية تقوم بدور فاعل في تجميع شعوب وفئات وطبقات المجتمع وتوحيدها، ولكن توجد مؤشرات ـ ربما بالعدد والأهمية نفسهما ـ تدل على أن الصحوة الدينية تقوم بدور فاعل في بعثرة المجتمع وانفراطه إلى أجزاء مشتبكة في صراعات دموية أو متوترة توتراً حاداً.

وبما أننا نتحدث عن مؤشرات في محاولة للتعرف إلى صورة أكثر شبهاً بالمستقبل، قد يكون مهماً أن نناقش ما قد يبدو أموراً حساسة بالنسبة إلى مختلف أطراف ومقومات الشرق الأوسط. تأتي في مقدمة هذه الأمور قضية الارتباط أو عدم الارتباط بين الصحوة الدينية من ناحية، والتقدم الحضاري من ناحية أخرى، إذ بينما يبدو مؤكداً في سجلات التاريخ أو تبعاً لمنطق الدورات الحضارية، أن الدين لعب دوراً جوهرياً في نشأة حضارات عالمية كان لها شأنها، فإنه لا يوجد ما يؤكد أن الصحوة في الدين ـ بمضمونها السلفي السائد حالياً ـ أقامت حضارة في أي عصر من عصور التاريخ أو في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية. لذلك فإن التنوير في المسيحية الأوروبية والذي أطلق شرارات الحضارة الغربية القائمة حالياً، لم يكن من علامات صحوة السلف، بل علامة من علامات الثورة على السلفية الدينية، وعلامة من علامات النهضة بمعنى التجديد. يبقى سؤال حائر تردده نخبات مثقفة في أنحاء الشرق الأوسط كافة ولا يجد إجابة واضحة: كيف يمكن شعوب الحركات السياسية والاجتماعية وقادتها في الشرق الأوسط التمييز بين صحوة علاماتها تنشئ حضارة، وبين صحوة علاماتها لا تنشئ حضارة، وبين صحوة علاماتها تدعم إمكانية التأقلم مع حضارة عالمية قائمة تغذيها أو تساهم في تشكيلها؟

ويبقى السؤال الثاني كذلك من دون إجابة واضحة: هل تقوى الدولة الشرق أوسطية الضعيفة عموماً بتركيبتها الطبقية، وتنويعاتها الإثنية والقومية والثقافية، وترهل نخبتها السياسية وخوائها، وخصوصاً النخبة الحاكمة، هل تقوى هذه الدولة على التعامل مع الصحوة الدينية أياً كان معناها، سواء كان المعنى الثائر سلفياً، أو المعنى الثائر مستقبلياً، وإذا كانت الاجابة بالايجاب فإلى أي مدى، وتحت أي ظروف، وبأية تكلفة مادية أو سياسية أو اقتصادية؟

ثم هناك السؤال الثالث، وكسابقيه لم يقدم أحد إجابة واضحة عنه. ماذا عن مستقبل الدولة في ظل انتشار الصحوات «القومية»؟ وأقصد هنا القومية بمعناها الوحدوي، كالقومية الفارسية، والقومية العربية، والقومية الاسرائيلية، والقومية التركية. لكني أقصد أيضاً وفي الوقت نفسه القومية بمعناها التجزيئي، كقوميات التنوعات المتعددة، أي «قوميات الفسيفساء» التي يزخر بها الشرق الأوسط. والنوعان، القومية بمعناها الوحدوي، والقومية بمعناها التجزيئي، في حال صحوة لا يمكن إنكارها. هل

ستقوى الدولة الشرق أوسطية ـ وهي على الحال الذي وصفناه ـ على التعامل مع هذه الصحوات القومية، فلا ترتبك وتدخل في صراعات داخلية فتنفرط، أو لا تتشنج وتدخل في صراعات خارجية، فتفقد سيادتها ثم تنفرط؟

وليسمح لي القارئ بسؤال رابع، إذ مهما قيل وكُتب ضد مفاهيم الكونية أو الغلوبالية أو العولمة، فإنه مما لا شك فيه أن هناك تحوّلات هائلة في الاقتصاد الدولي تجعل من الضروري إعادة تعريف مفاهيم وممارسات متعددة، مثل الثروة ومصادرها، والرأسمالي وهويته، والصناعة وأهدافها، وعلاقة رجل السياسة بالمتغيرات الكونية، وعلاقة السياسة بعملاء الكونية أو بالكونيين في الداخل، والآثار المباشرة لحرية التجارة على تكتلات الدول المنتجة لمادة الخام، مثل تكتل الأوبك، وقدرته على الصمود. نحن إذاً أمام سؤال لا نجد عنه إجابة شافية: هل تقوى الدولة في الشرق الأوسط، وهي على هذه الحال من الضعف المؤسسي على أن تتعامل من موقف التقدير أو الاعتراف المتبادل مع هذه القوة الهلامية الأخطبوطية التي تستحوذ على أهم مصادر الثروة الاقتصادية الجديدة، وهي المعلومات، وتسيطر على أهم مفاتيح الثقافة، وهي أدوات الاتصال؟

نحن نتحدث عن دولة نخباتها السياسية ضعيفة، وتداول السلطة فيها والنخبات محدود إن لم يكن معدوماً، واقتصادها يعتمد غالباً على مورد أو موارد ثروة تتضاءل أهميتها النسبية، سواء كانت هذه الموارد محصولات زراعية، أو مخزونات جوفية. ومجتمعاتها مشحونة بتوترات بين عناصر تحت «الوطنية» وعناصر فوق «الوطنية». وفوق أو تحت هذا وذاك، تفتقر هذه الدول إلى الثقة في علاقاتها بجاراتها، عربية كانت أو غير عربية. ثم إن هذه الدول والعلاقات القائمة بينها تنتظم أو تضطرب متأثرة ببيئة دولية ضاغطة، ضاغطة بالصحوة الدينية وصراعات جديدة بين الأديان تحت أسماء أخرى، مثل صراع الحضارات، وضاغطة بحال الفوضى السياسية الدولية الناتجة من ظروف الانتقال من نظام دولي إلى نظام دولي آخر، وضاغطة بحال الضعف النسبي لجميع مراكز السلطة المركزية في معظم دول العالم، المتقدم منها والمتخلف على حد سواء، وضاغطة بمعدلات تكاد تكون خيالية للتقدم التقاني في مجالات الاتصال والخدمات والمعلومات، ثم هي ضاغطة باتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، وبقدر هائل من مخزون التحفز لدى شعوب الجنوب. ثم هي ـ أي البيئة ـ ضاغطة بغزارة ملوثاتها، وبندرة مواردها، واتساع ثقوبها، واختلال توازنات غازاتها وكل مكوناتها.

ـ ٧ ـ

أردت أن يكون تعقيبي إضافة إلى ما ورد في الورقتين وأتمنى أن يكون كذلك. وأعتقد أن الرؤية التي جسدتها ورقة د. نيفين مسعد ربما كانت السبب في اختيار هذا المقترب، إذ ان الورقة التي قدمتها د. نيفين حاولت معالجة الموضوع من منطلق أن ما يتغير في البيئة الدولية والإقليمية أوسع وأشمل بكثير مما يتعرض له عادة باحثو العلاقات

الدولية. كانت في ورقتها أقرب إلى رؤية العالم كنسق أخلاقي، بيئوي، إنساني، اجتماعي، إلى جانب كونه نسقاً دولياً، أي أوسع وأشمل من كونه مجموعة تفاعلات دولية.

وقد شجعني هذا الاختيار على أن أغوص بدوري في هذه الأنساق لأستخرج بعضاً من هذه العناصر التي لم تتعرض لها ورقة د. نيفين، إما لأنها لم تهتم بها بينما أراها مهمة، أو لأن الحجم المسموح به لورقتها لم يتسع لعناصر أخرى.

من ناحية أخرى، يركز د. محمود سريع القلم على جانب مهم آخر، وهو الاندماج الداخلي في إيران والدول العربية، باعتباره الأسلوب الأمثل للخروج من وضع الاعتماد الراهن في الشرق الأوسط. ويردد محمود سريع القلم مقولات أؤيده فيها كل التأييد، وهي: أولاً أن الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر مأسسة بين مختلف أقاليم العالم النامي، وثانياً أن الشرق الأوسط أشد أقاليم العالم تدويلاً، أي اختراقاً من النظام الدولي. ونعتبر معاً ـ الباحث وأنا ـ أن دول الشرق الأوسط من أنشط دول العالم في بذل كل جهد ممكن لاستدعاء النفوذ الأجنبي تحت اسم التدخل الخارجي، أو تشجيع الوجود الاستعماري، أو الدفاع الاقليمي... الخ. ويقدم الباحث أسباباً لهذه الظاهرة، أهمها وأبرزها الهيكل الضعيف للدولة في الشرق الأوسط، وثانيها طبيعة التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وضخامة احتياطيات النفط.

وكما قلت، تدور ورقة محمود سريع القلم حول النغمة الرئيسية، وهي نغمة أيضاً أؤيدها وأجدها أكثر النغمات اقناعاً، وهي طبيعة النخبات السياسية الحاكمة وغير الحاكمة في دول الشرق الأوسط. فالباحث يعتقد، وعن حق، أنها نخبات لم تتمكن من العثور على صيغة تضمن تعايش التقاليد مع الحداثة في عملية تنمية سياسية واجتماعية. وهو يعدد ايجابيات النموذج الباسيفيكي الآسيوي باعتباره النموذج الأمثل للنخبات السياسية القادرة على الانتقال بمجتمعاتها من عصر إلى عصر في انسجام وتناسق وتأقلم هادئ.

ويخلص إلى أن إيران أخطأت عندما تصورت أنها تستطيع أن تنتظر حتى يمتلك العرب ناصية السيادة على مقدراتهم والتمسك بالثوابت وبحقوقهم، وأخطأت مرة أخرى عندما قللت من أهمية عنصر الاختراق الدولي للمنطقة العربية. ويوصي بأن تكون السياسة ممارسة عقلانية، وأن تتجه نحو إقامة المؤسسات والتقليل من الاعتماد على قيادات فردية. وينصح بأن تتكثف الاتصالات المباشرة بين العرب والإيرانيين لتصفية خلافاتهم.

تعقيب (٢)

هوشنك أمير أحمدي(*)

من دواعي سروري أن أشارك في هذا الاجتماع الذي يحضره عدد من الباحثين البارزين مع خبراء في السياسة الخارجية من إيران ومن العالم العربي. إن اقتصار هذا المؤتمر على مشاركين عرب وإيرانيين فقط لهو خطوة، رمزية في الأقل، في الاتجاه الصحيح لتحسين العلاقات الإيرانية ـ العربية. إن الخلاف الذي شق إيران عن جاراتها العربية لا يمكن تخفيف حدته إلا من قبل الشعبين نفسيهما من دون الاعتماد الكثير على القوى الخارجية. أنا مسرور بوجه خاص أن أجد قطر وقد بادرت إلى استضافة هذا المؤتمر. وبما أن العلاقات الإيرانية ـ القطرية هي علاقات ودية، فإن قطر في وضع مثالي للتقريب بين إيران والعالم العربي. ويسرني من ناحية شخصية أن أزور قطر للمرة الأولى وآمل أن أطور صلات قوية مع زملائي القطريين. وأغتنم الفرصة لأعبّر عن امتناني من منظمي المؤتمر، وعلى الأخص د. خير الدين حسيب، المدير العام **لمركز دراسات الوحدة العربية**.

مهمتي الأساسية اليوم هي التعقيب على بحثين قدّما الآن، ومن دواعي سروري أنني أعرف د. سريع القلم منذ سنوات عديدة على المستويين الشخصي والعلمي. غير أنني أقابل للمرة الأولى د. نيفين عبد المنعم مسعد، وأنا أعتز بالتعرف إليها. هذا وعندما قرأت الورقتين اللتين قدمتا الآن أعجبت برصانة الحجج المقدمة وعمق المعرفة اللذين عالج بهما الكاتبان مسألة العلاقات الإيرانية ـ العربية.

سوف أبدأ بتلخيص أهم ما ورد في ورقة عمل د. سريع القلم مضيفاً على ذلك مقترحاتي. وسأقوم بالمثل في ما يتعلق بورقة د. مسعد، ناهياً تعقيبي بملاحظة كونتها خلال الجلسة وتتعلق باعتقاد مهم حول العلاقات الإيرانية ـ العربية.

أستنتج من قراءتي ورقة د. سريع القلم أن اهتمامه الأول كان منصباً على الأسباب

(*) جامعة رتغرس، إدارة التخطيط المدني والإنماء السياسي.

الكامنة وراء عدم قدرة إيران والعالم العربي على تطوير علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تكون قابلة للدوام ومتكاملة، في أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. والكاتب يرجع هذا الاخفاق إلى أن الشرق الأوسط وقع فريسة للتدخل الأجنبي، أكثر مما جرى في أجزاء أخرى من العالم النامي. وعلى حد تعبير المؤلف، فإن المنطقة قد جرى «تدويلها» بشكل جامح، وجردت دول المنطقة من تقرير المصير والاستقلال الذاتي. وفي رأيه أن وراء هذا «التدويل» أمرين: **الأول**، ضعف بنية الدول في العالم العربي، **والثاني**، التقلب والتقلقل في العلاقات بين دول المنطقة، وهو ما يسميه «البنية الإقليمية».

يرى د. سريع القلم أن ضعف الدول العربية يرجع إلى الافتقار إلى الرسوخ التاريخي وإلى المؤسسات الشعبية. ويجري في هذه الدول تحديداً جعل الزعامة شخصية، والحكام فيها يحكمون بمراسيم لا من خلال هيئات وظيفية عقلانية ووفق قوانين وأنظمة. من جهة أخرى، يتصل الضعف في البنية الإقليمية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبالسياسة الجغرافية للنفط، وبسباق التسلح. إن العوامل التي تجعل الدول والعلاقات في ما بينها غير مستقرة تعمل بدورها على جعل المنطقة أكثر اعتماداً على الدول الخارجية، وتتمثل في الوقت الحاضر بالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

والانعطاف اللافت هنا والمنطوي على مفارقة يتعلق بأثر الثورة الإيرانية. ففي حين رغبت دولة إيران الثورية المؤسسة حديثاً في أن ترى إلى جوارها دولاً عربية أكثر استقلالاً وأكثر تمسكاً بالإسلام، فإن النظام الإيراني بمطالبه الجذرية وغير الواقعية عمل في واقع الأمر على زيادة اعتماد العرب على الغرب. وقد رأى الغرب في هذا، ولا سيما الولايات المتحدة، فرصة سانحة لمزيد من الفصل بين إيران والعالم العربي وذلك باللعب على وتر «الخطر الإيراني». ينتقد د. سريع القلم كذلك سياسة إيران الخارجية الموجهة توجيهاً عقائدياً لأنها تبالغ في تقييم الرباط المشترك للإسلام بين إيران والدول العربية، مع التقليل من أهمية العوامل التي فرقت على مدى قرون بين الشعبين، ومن هذه العوامل موضوع القومية والمنازعات على الأراضي.

يضع الكاتب في ختام بحثه حلولاً معينة بالتركيز على تقوية الدول العربية من خلال ما يسميه «التكامل أو الاندماج المحلي» وبنزع فتيل الثورات بين دول المنطقة، بضمن ذلك إيجاد حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي رأي د. سريع القلم أن هذه الاجراءات ستساعد على نزع صفة التدويل من المنطقة، فتزيد من استقلال الدول الذاتي، وبالتالي تؤثر ايجابياً في العلاقات الإيرانية ـ العربية.

إن هذه، على العموم، حجة مبنية بتضييق شديد. لا شك في أن الشرق الأوسط كان على مدى قرون ساحة للخصومات والمكائد بين الدول العظمى. بيد أن علينا أن نتجاوز المصطلح التجريدي وهو «التدويل» ونواجه الدور المركزي للولايات المتحدة في إعادة رسم سياسات المنطقة، ولا سيما العلاقات الإيرانية ـ العربية. عندنا في هذا الصدد ردود الفعل المتباينة جداً بشأن النزاع بين إيران والإمارات العربية حول جزر طنب الكبرى

وطنب الصغرى وأبو موسى. ففي عام ١٩٧١ حين استولت إيران على الجزر، وكان الشاه الشرطي الأمريكي في الخليج الفارسي، لم تبد لا دول الخليج الملكية ولا الولايات المتحدة وبريطانيا أية معارضة جدية لعمل إيران. وعلى الضد من ذلك، وبعد إحدى وعشرين سنة، اتحدت الدول نفسها في إدانة السياسة «التوسعية» للجمهورية الإسلامية «المرتدة».

ينحو د. سريع القلم باللائمة في هذا على التدويل المفرط للشرق الأوسط. ولكن من غير المتصور عزل المنطقة عن بقية العالم. وعلى أية حال، يظل الإيرانيون والعرب معتمدين على التقانة الأجنبية وعلى رأس المال الأجنبي، ولا سيما من أجل تطوير حقولهم النفطية. ثم انهم بحاجة إلى بيع نفطهم طالما كان العالم الصناعي بحاجة إلى شرائه. بيد أنه يجب التحقق من أن إيرادات النفط يجري إنفاقها بحكمة في تنمية المنطقة، بدلاً من تغذية سباق التسلح الذي هو المستنزف الأكبر لموارد المنطقة. يضاف إلى هذا أن التركيز الشديد على نفوذ الدول الخارجية يضبب الأثر القوي لدول إقليمية معينة في العلاقات الإيرانية ـ العربية، مثل إسرائيل ومصر.

إن لدى كاتب الورقة ما يبرر تصويره الدول العربية على أنها ضعيفة وتحتاج إلى إصلاح سياسي. إن من المناسب تماماً أن توصف لهم وصفة «التكامل أو الاندماج الداخلي» كخطوة أولى نحو الاستقرار والتطور. ولكن إيران، وإن كانت ذات تجربة أطول أمداً في شؤون الدولة، فإنها ليست على الاطلاق نموذجاً لبناء ناجح للمؤسسات ولا لحكم القانون. قد تكون إيران متقدمة عن جاراتها العربية في السير على درب التعددية، إلا أنها بحاجة إلى تقوية مؤسساتها الديمقراطية الناشئة وإلى تطوير التكامل أو الاندماج الداخلي كذلك. هذا وإن كانت مستقلة في عقيدتها وخطابها، فإنها بالتأكيد ليست مكتفية ذاتياً أو ذات قدرة تنافسية في التقانة ورؤوس الأموال.

إن المفارقة التي يشير إليها د. سريع القلم بخصوص بنية الجمهورية الإسلامية والأثر الفعلي لسياستها الخارجية نحو العالم العربي هي مفارقة ذات بعد آخر. إن الثورة الإسلامية التي اكتنفت إيران في عام ١٩٧٩ أنهت توجه البلاد نحو الغرب وغيرت الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ولا سيما في الخليج الفارسي. وسرعان ما وجدت الدول العربية المجاورة والغرب أن تيار الصدمة الذي أطلقته الثورة الإيرانية أمر مقلق للغاية. وصعّد رجال الدين، الذين تولوا الحكم فجأةً في إيران، من خطابهم المناهض للغرب، ودعوا جيرانهم العرب إلى إقامة جمهوريات إسلامية على غرار الأسلوب الإيراني، والثورة ضد الاستعمار الغربي الجديد. إن إيران لم تعد منطقة عازلة مستقرة ضد عدم الاستقرار اليساري التي كان الغرب وإمارات الخليج بحاجة إليها، إنها الآن هي ذاتها مصدر عدم الاستقرار، تنذر بالخطر الحكومات المحافظة المناصرة للغرب في المنطقة.

ومن السخرية أن رجال الدين الحاكمين كانوا في هذا الوقت يسعون جهدهم لتوحيد إيران المسلمة مع المسلمين العرب من جديد. وقد قللوا من ذكر أمجاد إيران قبل

الإسلام لإظهار إسهامات البلاد في الثقافة الإسلامية، بل إنهم حتى حاولوا أن يحلوا اللغة العربية محل اللغة الانكليزية كلغة ثانية تدرس في المدارس الإيرانية في محاولة للوقوف بوجه ما سموه بـ «التغريب». كان الشاه قد حاول أن يبعد إيران عن العرب ما وسعه ذلك. وكان أداته الأساسية لتحقيق هذه الغاية تمجيد الماضي الآري لإيران والفخر بتاريخها قبل الإسلام، بل ذهب الشاه حتى إلى أبعد من ذلك بتغييره التقويم الإسلامي المتبع في إيران إلى تقويم آخر يستند إلى تاريخ تولي سايروس العظيم ـ مؤسس الامبراطورية الفارسية ـ العرش في القرن السادس قبل الميلاد. والمفارقة أن تكون للشاه العلماني المناصر للغرب علاقات صداقة أكثر وداً مع إمارات الخليج من علاقات رجال الدين الإسلاميين معهم. لم يكن من المهم أن الشاه كان ينفخ في بوق قومي مناهض للعرب، فالأمر الأهم أنه كان عازماً على المحافظة على طابع ملكي مؤيد للغرب في الخليج.

أخيراً، إن المقترب السياسي المحض الذي اتبعه د. سريع القلم لمسألة العلاقات الإيرانية ـ العربية من شأنه تضييق أفق البحث، إذ ينبغي عدم تجاهل الأثر الثقافي والتجاري والاقتصادي. إن علاقات اقتصادية وثقافية مطورة وموسعة بين إيران والأقطار العربية لها أهمية خاصة إذا أرادت المنطقة أن تقلل من تبعيتها للغرب، التبعية التي هي مصدر الشقاق بينهما. إن صلات اقتصادية وثقافية متزايدة ستقلل من التوتر السياسي، وتحسن في الوقت عينه من التعاون بين الدول. تتمتع أقطار مجلس التعاون الخليجي بميزة نسبية تتجلى في مواردها المالية الضخمة، في حين أن بوسع إيران أن تقدم للمنطقة قوى عاملة متنوعة جداً ولكنها رخيصة.

إن أهمية هذا المقترب الاقتصادي هو الذي يبرز محور الورقة التي كتبتها د. مسعد. لقد بدأت بتعداد ثلاثة مقتربات مختلفة للصراع والتعاون الدوليين: المقترب الحضاري والمقترب القومي والمقترب الاقتصادي. إنها، في ما يتعلق بمسألة العلاقات الإيرانية ـ العربية، تستبعد المقترب الأول لأنه يقدم العالم الإسلامي بأسره ككتلة واحدة متراصة ويشوه سمعة الإسلام والمسلمين، إذ يصورهم مفطورين على النزاع ومناهضين للغرب. أما المقترب الثاني فهو معيب كذلك لأنه يركز على مفهوم تجريدي، مثالي، للقوميتين الإيرانية والعربية بصفتهما المصدر الرئيسي للخصومة والتوتر بينهما. ويفسر هذا المقترب تفسيراً خاطئاً لتخلف الشرق الأوسط كدالة على تنوع القوميات ذات المصالح المتنافسة في المنطقة.

تبدي د. مسعد كذلك شكوكاً على صدق خطاب «النظام العالمي الجديد» الذي يدور حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ومراقبة التسلح وتدويل الأسواق. وتبين الكاتبة أن خطاب الغرب يكذب التزامه الأساسي بالإبقاء على الإيرانيين والعرب في حالة أبدية من الركود الاقتصادي والخنوع السياسي. وهي تحمل بعنف على ازدواجية الغرب واستخدام الديمقراطية وحقوق الإنسان أسلحةً سياسية ضد الدول غير الصديقة في

الشرق الأوسط، وهو يغمض عينه عن الحاجة إلى الإصلاح السياسي في الدول التي تسير في فلكه. وتبيّن د. مسعد، في ما يتعلق بمراقبة التسلح، أن الغرب ملتزم ضمناً بالحفاظ على تفوق إسرائيل الاستراتيجي. كما تلاحظ، في ما يتعلق بتدويل الأسواق، أن إيران والعالم العربي ليسا من المستفيدين من التدفق الحر لرأس المال والتقانة، على خلاف ما هو الحال بالنسبة إلى عدد من الدول الآسيوية.

وفي رأي د. مسعد أن الإخفاق الاقتصادي في المنطقة هو الذي يحول دون الدول وتحقيق إمكانياتها في الساحة الدولية. وتستشهد للبرهان على ذلك، بعدد من «المشاريع الشرق أوسطية» التي صممتها حكومات أمريكية وإيطالية وإسرائيلية. وهذه المشاريع هي بدورها مدفوعة فقط بحسابات اقتصادية، لا بالقومية أو الصراع الحضاري أو القيم التي تعكس نظاماً عالمياً جديداً. والوصفة التي تقدمها الكاتبة هي إحياء معاهدات التكامل الاقتصادي التي عقدت في إطار الجامعة العربية وإعادة تنشيط منظماتها المتخصصة. إنها تقترح كذلك أن تقوم الدول العربية بإنشاء شركات كبرى متعددة الأطراف تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

إن الملاحظات التي تبديها د. مسعد هي ملاحظات حصيفة وتغوص في صلب المواضيع. وهي تستند في حججها إلى مجموعة ضخمة من المعلومات. أما تحليلها فذو جوانب متعددة وإن كان أحياناً متقطعاً بعض الشيء. إنها تصور العالم، ولا سيما الجزء الصناعي منه، على أنه يتآمر على كبح مسلمي الشرق الأوسط، أي العرب والإيرانيين. وفي حين أن رؤيتها لا تخلو من مزايا، لكن عليّ أن أقول انها رؤية أحادية الجانب. تقول د. مسعد مثلاً أن السبب الرئيسي وراء نجاح الاقتصادات الآسيوية المعجزة هو العمل الحثيث والطبيعة التعاونية لحكوماتها ومواطنيها. والواقع أن من غير الممكن مقارنة الانضباط والدقة اللتين تتحلى بهما النخبة الكورية الجنوبية بنظيراتها الإيرانية والعربية. إن المثقفين في إيران والعالم العربي قد أنحوا باللائمة طويلاً على القوى الخارجية في مسألة إخفاقاتهم. إن عليهم بدلاً من ذلك أن ينظروا إلى داخل أنفسهم.

إن على د. مسعد أيضاً أن تعرف أن السبب وراء الإفتقار إلى الوحدة بين الأقطار العربية أو بينها وبين إيران ليس فقط التآمر الغربي؛ إنه أيضاً حصيلة ثقافة سياسية أكل الدهر عليها وشرب، تتصف بالدوغماتية العقائدية والبطولة الشوفينية والاستعداد لعبادة الأشخاص والخنوع للسلطة والخوف منها، وروح التهكم والارتياب. وتكشف هذه الثقافة السياسية كذلك عن حب شديد يشبه المرض للغلو وتشويه الحقيقة، وهي ثقافة تشجع الفرد على أن يعتبر نفسه أقوم أخلاقاً من غيره، وعلى ازدراء النقد الذاتي والتفكير النقدي، وتدعو إلى اعتبار الانتقام السياسي سنةً اجتماعية مقبولة، وتعتمد على الغنائم السياسية والفساد ولا تعرف حدوداً في توجيه الاتهامات ضد الذين لا يسيرون في ركابها. إن رفيق الأمس يصبح خائناً اليوم، كما ان خائناً يمكن أن يصبح رفيقاً غداً! والاتهام على أساس الظنون هو سمة أخرى من سمات هذه الثقافة السياسية. في مناخ

كهذا يضحّي الزعماء السياسيون بمصالح الأمة كلها لإرضاء نزواتهم الشخصية.

إن د. مسعد مصيبة في عدم الأخذ كلياً بالتفسير الحضاري والقومي للعلاقات الدولية. ولكن المرء لا يستطيع أن يتجاهل تماماً أثر الحضارات والقوميات. والنقطة التي أريد أن أقولها هي أن الأحداث نادراً ما يكون لها سبب واحد أو تفسير منفرد. إنما الأمر مزيج من عوامل كثيرة، وهو في هذه الحالة مزيج من العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والجغرافية التي تنظم التفاعل بين الدول وتقرر منزلتها في النظام الدولي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن وصفات العلاج التي وضعها الكاتبان لها نبرة متشابهة. إنهما وقد أدركا أهمية تحسين الصلات الإيرانية ـ العربية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، أخذا يدعوان إلى تماسك داخلي أكبر في المنطقة. ويؤكد الكاتبان كذلك على أهمية الإقلاع عن علاقات التبعية ومحاولة التقليل من التفاضل في القوة عند التعامل مع الدول الأجنبية. وإذا أضفنا التحولات الثقافية الضرورية التي لا بد من أن تحدث لكي تجعل من الممكن بناء المؤسسات وحكم القانون، فأنا أعتقد، عندئذٍ، أننا لن نمهد الطريق فحسب لعلاقات إيرانية ـ عربية أفضل، وإنما سنهيئ أنفسنا أيضاً إلى مستقبل اقتصادي أكثر ازدهاراً وإلى منزلة دولية أعلى شأناً على مدى الأجيال.

وختاماً أقول إن الكاتبين يسيران مسار الكثير من الباحثين في العلاقات الإيرانية ـ العربية الذين يبالغون في التركيز على السمات المشتركة بين إيران والعالم العربي، متجاهلين نقاط الاختلاف بينهما. ولهذا السبب نجدهم في حيرة أمام توتر العلاقات بين إيران والعالم العربي. علينا أن نتذكر دائماً بأن الإيرانيين يختلفون عن العرب على الأقل بقدر ما يشبهونهم، وأن العلاقات لن تشهد تحسناً ما لم يكن هناك احترام متبادل من قبل الطرفين لكل من الاختلافات والتشابهات بينهما.

ولعلنا نتساءل لماذا يمد العرب والإيرانيون علاقات صداقة مع الغرب، وهم يعتبرون أنفسهم ضحية، بينما يختلفون في ما بينهم؟ أعتقد أن السبب الأول يعود إلى أن العرب والإيرانيين يدركون أن للغرب هوية تختلف عن هويتهم. ولهذا تراهم يعاملون الغربيين بطريقة عقلانية وعملية. ولو ان العلاقات العربية ـ الإيرانية تأخذ اتجاهاً نحو اهتمامات عملية ونحو انتهازية متبادلة، فأنا على يقين من أنها ستلقى آفاقاً أفضل. وكما قال تشرتشل: «ليس للدول أصدقاء إنما مصالح»، وشكراً.

المناقشات

١ ـ يوسف الحسن

ملاحظاتي منصبة على بحث د. محمود سريع القلم، وهي كالآتي:

أ ـ اعتمدت الورقة في كل مراجعها (ما عدا مرجعين)، على مراجع أمريكية، بعضها معروف بفقدان مصداقيته العلمية والمعنوية مثل «فؤاد عجمي» الموسوم بكراهيته الشديدة المعلنة للعرب، والذي اتخذته مرجعاً يخبرك بأن الدول العربية قدمت التهويد الإيراني على التهويد الاسرائيلي.

ب ـ إن مصطلح «الشرق الأوسط» الذي تردد في معظم فقرات الورقة، كان غامضاً وبلا تحديد لهذا المفهوم... هل هو مفهوم جغرافي أم سياسي، فمرةً أفهم منه أنه يعني «الدول العربية»، ومرة أفهم منه أن «إيران داخلة فيه».. ومرة لا أفهم حدوده.

ج ـ إن تدويل المنطقة خصوصاً في الخليج... لا يكفي في ذكر أسبابه التحدث عن تناقضات ونواقص عربية فقط: نفط، أمن، سباق تسلح، نزاعات، صغر عمر الدولة... الخ. وإنما يلاحظ أنك تحاشيت ذكر العوامل الإيرانية المساهمة في عملية التدويل، وقد قلت مختصراً هذا الأمر: «إن مبادرات السياسة الخارجية الإيرانية أسهمت فعلياً في تدويل المنطقة»، لكن كان بودي أن أسمع منك تفصيلاً عن هذه المبادرات في السياسة الخارجية الإيرانية التي أدت أو أسهمت في التدويل.

د ـ أردت أن تفسر الأسباب التي حالت دون تطوير علاقات عربية ـ إيرانية ثنائية أو متعددة.. لقد قلت إنها: (١) جذور الانقسام التاريخي بين فرس وعرب. (٢) اختلافات عرقية أو دينية.

لكن هذين السببين أو السبب الواحد، في الواقع، غير كافٍ لتفسير عدم التعاون في العصر الحاضر. وفي رؤيتك الحاضر، تقول إن الأسباب هي:

(١) ضعف الدول العربية، وتزايد اعتمادها على الخارج بتبعيتها للغرب.

(٢) تدويل «الشرق الأوسط».

(٣) تزايد قوة الدولة الإيرانية.

لكنك لم تضف عامل تدخل الدولة الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية. لقد كان هناك تدخل في شؤون الغير انتقدته أنت قائلاً: «وربما كان من عدم الحكمة أن تقوم إيران باتباع سياسة تطالب الدول العربية بمزيد من السيادة والأصالة».

ويبدو أن سياسة المطالبة، أي تقديم «القدوة» اتخذت أساليب عدة، بعضها ثوري وعنيف وذو مزاج ساخن في التدخل في شؤون الغير، وبعضها في رأي د. سريع القلم «توجيهات ومقررات تعمل على تنفيذها سياسة خارجية» لإيران.

وقال الباحث أيضاً: «ومن البديهي أن إيران كانت تعني خيراً لجاراتها». ولا أدري كيف يصنف د. سريع القلم هذه الجملة في سياسات الدول واستراتيجياتها، وفي علم العلاقات الدولية التي درستها في جامعة كاليفورنيا.

هـ ـ اقترح الباحث في النهاية نظرية أو «وصفة» للتقدم في تأسيس العلاقات الإيرانية ـ العربية أسماها بالاعتماد الاقليمي المتبادل.

(١) إقامة المجتمع المدني والمؤسسي وإدارة شؤون الدولة بفن قائم على الابداع والمصداقية.

(٢) تسوية الخلافات وتجنب المنازعات!!

(٣) تبادل المصالح الاقتصادية والثقافية.

(٤) خلق آليات للحفاظ على السلام.

(٥) التوقف عن النظر إلى إيران بعيون غربية!!

إنني أوافقك تماماً على هذه الخطة ـ الوصفة إذا وافقتني أن الطريق إليها ذو اتجاهين: وعلينا أن نجلس معاً لنضع لها آليات للتنفيذ.

إن تسوية الخلافات في عصرنا، ومن واقع تجربة الخليج المرة، في حربين طاحنتين... لا تحققها لغة الدم وغرور القوة والعدد، بل الطرق السلمية، فلنلتمس، بادئ ذي بدء، طريق الحوار والمفاوضة، لتحقيق الوساطة، التوفيق، التحكم، التسوية القضائية وغير ذلك من الوسائل السلمية..

إن تبادل المصالح يحتاج إلى اجراءات ثقة، لا إلى شك وريبة وفوقية؛ وإلى النظر إلى إيران، والعرب أيضاً بعيون إيرانيين صالحين، وعرب صالحين ممن اكتووا بنيران الحروب، وعاشوا تاريخاً مشتركاً وحضارة واحدة، لا من عيون الكارهين إياهما، أو من معلومات زائفة، تفبركها بقايا فلول الشاه الهاربين بقوميتهم البغيضة إلى عواصم الغرب، وعادوا اليوم ناصحين أو مستشارين أو خبراء لأهداف غير معلومة، أو من فلول عناصر عربية خرجت من جلدها وهويتها، ولبست عباءة غربية مزورة أو مذهبية أو عرقية فاسدة، وباعت نفسها للشيطان.

أخي سريع القلم،

دعنا نبحث معاً بعقل مفتوح وبرغبة صادقة عن «وصفة» لاستراتيجيا متوازنة تحقق الأمن المتبادل وتعترف بالمصالح المشروعة والمتكافئة بيننا على أرضية حضارة مشتركة وحسن جوار، وحاجة استراتيجية.

٢ ـ جهاد الزين

أوافق د. سريع القلم على التشخيص العام لضعف الدولة الداخلي في الشرق الأوسط، وخصوصاً حيال الدول العربية، على رغم أنه يجب هنا الاشارة إلى تميّز بعض الدول مثل مصر، حيث الإجماع على الدولة، والخلاف على النظام السياسي، أو أن الخلاف على النظام لم يصب الإجماع التاريخي على الدولة.

لكن ما أرغب في التوقف عنده هو إشارته المتكررة إلى قوة الدولة الإيرانية بالمقارنة بعهد الشاه: ما هو معنى القوة هنا: القدرة على ضبط المجتمع؟ هذا معيار تسلطي للقوة حتى مع التسليم بوجود الشرعية الداخلية.

إن معنى قوة الدول الذي يجب التركيز عليه على مشارف القرن الحادي والعشرين هو الذي تتبناه د. نيفين مسعد أو ما تسميه في دراستها المحور الاقتصادي.

في هذا المجال، إن الأرقام الإيرانية مثيرة للشفقة كالكثير من أرقام دول المنطقة، مثلاً:

- الصادرات غير النفطية تبلغ ٤ مليارات دولار.

- الصادرات النفطية تبلغ ١٢ مليار دولار وكانت أكثر في السنوات السابقة.

من الـ ٤ مليارات، مليار ونصف المليار لمواد تصنعها الخبرة الإيرانية منذ عهد السلاجقة وربما قبل، هي السجاد والفستق، وغيرهما. إذاً ٣ مليارات أو أقل هي حصيلة إنتاج الكفاءة البشرية الصرفة.

في دولة مثل تركيا صادراتها حوالى ١٥ مليار دولار العام المنصرم، الفارق ضخم من حيث قدرة الدولة على تحريك الطاقات الخلاقة للمجتمع. فالصادرات غير النفطية هي التي تؤشر على أهمية تحريك العامل البشري. بهذا المعنى تكون إيران دولة شديدة الضعف.

أختم بالقول: إذا كانت الحالة العربية مدعاة للسخرية، فالحالة الإيرانية مدعاة للشفقة.

٣ ـ جواد الحمد

تلقي الحساسيات الدولية وربما الإقليمية جزئياً، بثقلها كمعوق أمام علاقات إيرانية ـ عربية متقدمة. وأعتقد أن أبرز هذه المعوقات يتمثل بما يلي:

أ ـ التوجه الأمريكي إلى عزل إيران الإسلامية واستبعادها عن منظومة العمل الإقليمي، سواء على المستوى الأمني أو السياسي أو الاقتصادي، وذلك انطلاقاً من فرضيات ثلاث: (أ) أن إيران تشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي، و(ب) أن إيران مصدر لدعم وتطور ما يطلق عليه بـ «الأصولية الإسلامية»، و(ج) أنها تتخذ موقفاً متشدداً تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

ب ـ الجهود الأمريكية ـ الاسرائيلية باتجاه عدم تمكين العراق من القيام بدوره الطبيعي في المنطقة باعتباره عمقاً استراتيجياً للجبهة العربية الشرقية في مواجهة المشروع الصهيوني من جهة، وكسند داعم للاستراتيجيا العربية في منطقة الخليج العربي من جهة ثانية، وكقوة متوازنة يمكن لتعاون أو تفاهم بينها وبين إيران أن يشكل أثراً إقليمياً يمكنه الخروج على الخطوط الحمراء الأمريكية من جهة ثالثة، الأمر الذي يعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي بحسب الدراسات الأمريكية (النفط/اسرائيل/النفوذ السياسي في الخليج).

ولعل استمرار الحصار وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتوتير علاقات العراق مع جاراته العربية، وربما إيران، هو لخدمة هذه التوجهات الأمريكية.

وكلا الأمرين السابقين: عزل إيران وتشويهها، وإضعاف العراق وتدمير قوته الاستراتيجية، يتيح الفرصة لوجود وتدخل وهيمنة عسكرية أمريكية في الخليج وفي قطاعات أخرى من منطقة الشرق أوسط.

ج ـ مواجهة ما يطلق عليه بـ «الأصولية الإسلامية» والراديكالية العربية ومحاربتهما من منطلقات تُقارب ما ذهبنا إليه بخصوص العراق وإيران، كما ان حركة النهوض الإسلامي الحديث تتخذ سياسة التحدي والمواجهة، وربما خوض المعركة في بعض القطاعات العربية مع السياسة الصهيونية الأمريكية. وتعتبر حركة النهوض هذه مدعومة إسلامياً وثورياً من إيران، ومدفوعة قومياً وعربياً من العراق.

وتمثل المسائل الثلاث آنفة الذكر: إيران/العراق/ الأصولية قاعدة انطلاق وبناء السياسة الأمريكية الاسرائيلية في الشرق الأوسط باعتبارها مصادر تهديد ثلاثة توجب العمل على إعادة بناء المنطقة بما يقلل من هذا الخطر، من خلال:

(١) ادماج اسرائيل وتطوير قوتها العسكرية لتكون قوة عظمى شرق أوسطية.

(٢) منع إيران الثورة الإسلامية وحلفائها من العرب أو أصدقائها، من تحقيق قدر عالٍ من النفوذ (السودان/حركة حماس الفلسطينية).

(٣) منع العراق من إعادة بناء نفسه عسكرياً واقتصادياً وعزله عربياً.

(٤) دعم الدول التي تواجه الحركات الإسلامية، سواء كانت عبر المواجهة المسلحة أو عن طريق حملات الاعتقال من دون ضوابط من حقوق الإنسان وخلافه.

(٥) تكثيف الوجود العسكري المتقدم في الخليج ودول عربية أخرى إضافة إلى اسرائيل.

ومن أجل تخفيف حدة هذه التوجهات الدولية في إعاقة العلاقات العربية ـ الإيرانية، لا بد من اعتبار ما يلي:

أ ـ الاحتجاج العربي والإسلامي شعبياً ورسمياً ما أمكن على حجم الوجود العسكري الأمريكي ونوعه، والعمل على اعتباره عدواناً على السيادة العربية والإسلامية على أراضيها، ووضع البرامج التي تخدمها.

ب ـ سرعة اللقاء الإيراني ـ العراقي، وتوجيه الدعم لحركات النهوض والدول المتضررة من السياسات الأمريكية، خصوصاً السودان، وتشكيل محور موازٍ ومتعارض مع المحور الأمريكي ومنعه من تحقيق أهدافه المناهضة للأمة.

ج ـ تراجع برامج الأطماع الإقليمية، وبرامج التدخل في الشؤون الداخلية المتبادلة، والعمل على التعاون البراجي في المجال الدولي.

د ـ دعم عمل المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي حيث يشكل شغلاً للمشروع عن التقدم من جهة، واستنزافاً لجزء من طاقاته، ولعدم تمكينه من تحقيق قاعدة الاستقرار في فلسطين باعتباره مدخله ومنطلقه إلى المنطقة.

هـ ـ تحويل مسألة المصالح القومية لكل من إيران والعرب إلى قواسم مشتركة ولو بالحد الأدنى بدلاً من أن تكون هذه المصالح متعارضة إلى حد الاقتتال أو الصراع أو التنافر لمصلحة التوجهات الدولية المعادية.

٤ ـ سعيدة لطفيان

أود التعليق على بعض النقاط:

النقطة الأولى تتعلق ببرنامج إيران النووي. على الرغم من تأييد إيران لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، فإن قرارها بإعادة بناء المفاعل النووي في بوشهر لم يعتبر إجراءً سلمياً يهدف إلى الحد من اعتمادها على النفط كمورد وحيد للطاقة، بل دليلاً واضحاً على سياسة إيران التوسعية التي تهدف إلى احتلال وضم أراض عربية. لدي سؤال: هل يجب أن يقلق العرب لوجود مفاعل نووي إيراني غير مكتمل، أم أنه عليهم الخوف من مئتي أو ثلاثمئة صاروخ نووي في حوزة اسرائيل؟

النقطة الثانية التي أود أن أشير إليها هي حول صورة إيران كدولة ذات أكبر ميزانية عسكرية في المنطقة. نسبةً إلى كتاب **سيبري السنوي** (Sipri's Yearbook) لسنة ١٩٩٥، يقدر العبء العسكري السعودي بنسبة ١٢,٣ بالمئة لسنة ١٩٩٣ (تقدر المصاريف العسكرية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP). أما نسبة المصاريف العسكرية الكويتية لسنة ١٩٩٢ فهي ٣٣,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. إن استعمال الأرقام الكويتية لسنة

١٩٩٢ يعود إلى عدم توفر الأرقام لسنة ١٩٩٣. وأود أن أشير إلى أن نسبة المصاريف العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي في إيران بلغت ١,٨ بالمئة سنة ١٩٩٣.

في الواقع، أن العبء العسكري الإيراني ظل ثابتاً نسبياً (ما بين ١,٥ بالمئة و٣ بالمئة) في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٣. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدول الإقليمية التي تتبع برامج تسلح مكثف، تنظر إلى محاولة إيران تحديث قواتها المسلحة بنوع من الترقب. والواضح هو أن الدول المصدرة للأسلحة تحاول تبرير عملها بإعطاء إيران صورة القوة العسكرية التي تهدد أمن العرب.

٥ ـ سيار الجميل

لدي ثلاث ملاحظات حول ما سمعته وقرأته في بحث د. نيفين مسعد:

أ ـ بخصوص «فترة الحضارة الإسلامية» وربطها بالكونفوشيوسية... أعتقد أن لدينا الآن ثقافات شرقية تتناقض فيها الآليات والأساليب والعوامل، لأننا نعيش عصر الحضارة الغربية بكل ما يقدمه لنا من معطيات، فنحن نمتلك تواريخ وبقايا حضارتنا الإسلامية، ولكننا لا نمتلك حضارة إسلامية متكاملة معاصرة نظراً إلى ازدياد التناقضات والمزدوجات حسب نظرية كارل مانهايم. معنى ذلك: أن هناك فوضى قيمية. وكما قال أ. جميل مطر: تناقضات قيمية نجدها صارخة حتى في هذه القاعة التي تجمعنا.

ب ـ نحن العرب عند نهايات قرن نهتم الآن بالديمقراطية التي أكدت عليها الورقة، ولكن إيران لها أولويات تختلف فيها الآن عن العرب، في حين اشترك العرب والإيرانيون والأتراك في نهاية القرن الماضي بمشكلة أحادية واحدة هي المطالبة الجماعية بتحقيق «الدستورية».

ج ـ إنه عرض واسع، ولكني أجد أن النتائج قليلة، فلقد طالبت الباحثة بالتكامل الاقتصادي العربي ومد الجسور مع إيران... مع أن هناك مشاريع عدة للشرق الأوسط: مشروع إسرائيلي، ومشروع تركي، ومشروع إيراني... وهنا أسأل: أليس من الأهمية بمكان أن نطالب بـ «مشروع عربي»، وأن نطالب بتحقيق منظومة كتلوية عربية تراعي المصالح القومية إلى جانب المصالح الإقليمية؟

٦ ـ منعم العمار

لدي مداخلة عامة أحسبها مهمة للغاية، وهي تتعلق بمجال العلاقات العربية ـ الإيرانية في ظل نظام الشرق أوسطي «نشا»، أعقبها بدعوة. وهنا لا أرغب في الدخول في ما يعنيه «نشا»، بل أرغب في تفحصه كإطار مطروح ولو مستقبلاً للعلاقات العربية ـ الإيرانية. إيران ترفضه، والعرب انقسموا حياله ويبدوا مشوشين في رؤيتهم إياه.

فانضمامهم إليه لا يعني أنهم امتلكوا أمر الضغط على إيران أو تحجيمها، بل على العكس من ذلك، فالعرب ضمن هذا الإطار سيكونون فرادى وتتنوع أساليب تعاملهم مع

إيران التي تضمن التعامل مع العرب كأقطار لا كوحدة متكاملة ذات بعد مؤثر واحد، وبهذا تكون لها منافذ محسوبة للتأثير: بحراً، حيث مكنتها من السيطرة على مضيق هرمز؛ سياسياً، حيث حكمتها السياسية، وتعود خياراتها المتاحة؛ أمنياً، تصاعد قدرتها على فرض خلاصات جهدها على الآخرين والتي عبرت عنها بأفعال ملموسة، كما هو حال إعادة سيطرتها على جزر أبو موسى والطنبين؛ واجتماعياً، حيث قدرتها على تحريك جهود الجاليات الإيرانية في الخليج؛ وايديولوجياً، حيث مسعاها في دعم أو الترويج لمطامحها في فرض تأثيرها المذهبي.

كما ان العرب حتى لو سلموا بـ «نشا» لم يسلموا من آثار الفعل الإيراني، ولا سيما أن دول مجلس التعاون الخليجي ستظل، حتى مع استحداث أفضل ما يمكن من اتفاقيات أمنية مع الدول الكبرى، معرضة دفاعياً وأمنياً للتهديدات الإقليمية بسبب ضآلة قدراتها العسكرية وضعف صناعتها الأمنية.

لذا كان على العرب، ولا سيما على الإيرانيين، أن يحققوا استجابة خاصة لاحتمالات «نشا»، لا الرفض المتعنت له فحسب، بعيداً عن ذلك التساؤل الملح: ماذا لو سُمح لإيران بدخول «نشا»؟ ولكن وتبعاً لظروف البعثرة جاءت الاستجابة لذلك متفاوتة حيال العلاقة بإيران ضمن «نشا» المتوقع.

وكخلاصة للآراء، يخرج المتتبع بتوقع مفاده أن العرب فاقدو الإرادة في ظل «نشا»، سيستخدمون كمعوّق وكابح ومفتت للقدرة الإيرانية ولا سيما الإسلامية. وبهذا تكون العلاقات العربية ـ الإيرانية هي الضحية حيث ستفقد شخصيتها لتذوب في علاقات ثنائية تكون المبادرة فيها مبتسرة ويفقد الطرفان أية فرصة لإعادة تأطيرها، سواء لمواجهة التطرف الاسرائيلي أو التهديد العربي.

فما أحوجنا الآن إلى تشكيل لجنة لدراسة خيارات العرب والإيرانيين في ظل هذا النظام، لا تركها سائبة، لكي نفي بواجبنا في التحذير.

٧ ـ محمد هادي سمتي

أود أن أعلّق على نقطتين، ولحسن الحظ أنه قد تمت الاشارة إليهما.

النقطة **الأولى** تتعلق بمسألة البنية. إن نظام الدولة العربية ونظام الدولة الشرق أوسطية على العموم هو بمثابة ظاهرة جديدة علينا. قبل أن نفهم طبيعة هذا النظام وكيفية سيره، نحن نواجه الآن نظاماً عالمياً مختلفاً تماماً. إن نظام الاعتماد المتبادل وسيرورة الكونية يجعلان مهمة تعديل النظام الحالي أكثر صعوبة. فنحن في مرحلة حاسمة تتطلب قدرات على التأقلم مع هذه التعقيدات.

النقطة **الثانية** هي أن المشكلة الأكثر بروزاً في العلاقات العربية ـ الإيرانية تكمن في الاحساس بالتهديد. ان السبب الأول لتوتر هذه العلاقات هو الادراك الخاطئ. إن

سياسة جيراننا العرب، تماماً كسياسة الولايات المتحدة، ترتكز على رصد نية إيران وليس قدراتها. هناك نقطة مهمة يجب أن توضح وهي التفاوت بين الحقيقة والنية. إن مهمتنا كأكاديميين ومستقلين تكمن في العمل على إزالة هذا الادراك الخاطئ والتمهيد لبناء صورة أكثر واقعية للتهديد الأمني الذي يواجه كلاً من الطرفين. من المؤكد أن هناك قوى من خارج الإقليم تعمل على بناء بعض هذه الصور، ولهذا يجب أن لا نتجاهل هذه القوى. ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الهموم الداخلية والقانونية لكل من الطرفين. إن الحقيقة والواقع يثبتان أن إيران تعتمد على إيرادات النفط أكثر من أية دولة أخرى ومن صالحها أن تحافظ على الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي في سبيل إعادة بناء نفسها.

٨ ـ محمد عبد الملك المتوكل

هناك حقيقة لا بد من أن ندركها بوضوح، وهي أن العالم اليوم أصبح قرية إعلامية واقتصادية وسياسية، بل وجغرافية بعد التطور الهائل الذي شهدته ثورة الاتصالات والمواصلات.

والحديث عن العرب والإيرانيين والعالم نرجو ألا يتجه إلى شوفينية جديدة أو إلى الانكفاء على الذات والانعزال عن العالم حولنا. الذي أفهمه أننا كجيران ولنا مصالح مشتركة وننطلق من تراث حضاري ومشترك، علينا أن نعمل سوية لكي نطور من قدرتنا على المساهمة الايجابية في عالم اليوم، وأن نملك قدرة أكبر على الدفاع عن مصالحنا وقدرة أوسع في المساومات التفاوضية على صناعة مستقبل هذا العالم.

أما الاتجاه إلى الانعزال عن العالم وعن التطور، الذي نشهده في كل مجال ـ تحت أي مبرر ـ فهو إلى جانب استحالته، فإنه يضيع علينا جهوداً وإمكانيات في الطريق غير الصحيح.

٩ ـ كاظم هاشم نعمة

إن الورقتين ثريتان بالفكر النظري والمعلوماتي، وتؤشران إلى التحديات الجديدة في البيئة الدولية والإقليمية، وتأتيان إلى المشكل من منطلقين متباعدين.

يسود في الفكر النظري والمفاهيمي للسياسة الدولية تيار يتمظهر في هيئة «أخلاقية» أو مثالية جديدة فحواها أن السياسة الدولية أخذت بالعدول عن سياسة القوة التقليدية.

وفي الحقيقة أن البيئة الأمنية الدولية تكشف في هذه المرحلة الانتقالية عن وجود ما يمكن نعته بسياسة الحرمان (deprivation policy) أو سياسة الاجراءات الوقائية (preventive measures policy)، وأحسب أن العلاقات العربية ـ الإيرانية هي المرشحة لمثل هذه السياسة أو أن تكون مصلحة بحد ذاتها.

يتقدم د. سريع القلم بمعالجة يمكن وصفها بالإصلاح من الداخل في مضامين بناء الدولة وعمليات صياغة السياسة الخارجية من جهة، والانتباه إلى جدوى تمتين العلاقات

الإيرانية ـ العربية من جهة أخرى. والأمران مصلحة مشتركة عند الطرفين. وعلى الرغم من نقاء هذا الرأي، فإنني أراه يستدعي متطلبات لم تنهض بها السياسة العربية أو الإيرانية حتى الآن.

ولا أحسب أن ثمة فوارق نوعية بين ما يقع في إيران والبلدان العربية. وهذا عكس ما يريد عرضه د. سريع القلم.

أما في ما يخص بحث د. نيفين مسعد، فيبدو أنها أعطت البيئة الدولية حضارياً وأمنياً واقتصادياً وعسكرياً ثقلاً تكاد تكون العلاقات العربية ـ الإيرانية أمامه شبه ساكنة أو أن تكون في موقف رد فعل. ومع ذلك فإن ما جاءت عليه يُعد حاثاً على ضرورة الجري إلى ترميم العلاقات بين العرب والإيرانيين. وهذا في تقديري مطلب مشروع وإلا فإن الانكشاف في العلاقات الراهنة سيتسبب في تدهور أسرع وأكبر. وعلينا أن نختار بين مراقبة البيئة الدولية وبين المشاركة فيها. وكلما أفلحت القوى الكبرى في جعل التطبيع والتقارب بين العرب وإيران متعثراً سيكون من العسير احتواء أزمة بناء الدولة التي تواجهنا. وكلما أصابنا السكون تباعدت المسافة بين البيئة الإقليمية والعالمية.

من هنا أرى أن نجمع بين المنظورين المطروحين في البحثين:

أ ـ إن دائرة علاقات الطرفين لا يصح أن تكون في البيئة الدولية وظيفة للعالمية (كما كانت عليه في الحرب الباردة) إلا بقدر عالمية الاقتصاد. وفي وسعنا التحرك في هذه البيئة من أرضية تعاون اقتصادي مؤطر.

ب ـ إن الوجهة الحضارية التي يراد لها أن تكون قبلة لجميع شعوب العالم لا يمكن املاؤها على العرب وإيران. فكما هو معلوم إن هذا الفضاء يكاد يكون الأكمل صورة وهوية بدلالة كامن القدرات الاقتصادية والقيم الحضارية والثقافية والدينية.

ج ـ ان نعمل على فحص مدركات الأمن البيئي إقليمياً ودولياً وتعيين المصالح بغية التقرب من التعاون.

د ـ في الوقت الذي تتنوع الاعتمادية الدولية وتشد العرب والإيرانيين إليها بقوة، علينا أن نسعى في ميدان العلاقات العربية ـ الإيرانية إلى اعتمادية إقليمية، ففي ذلك منافع عديدة:

(١) إنها تخفف من تطلع دول إقليمية إلى دور قيادي، وبذلك يهفت هاجس الأمن.

(٢) توجه الموارد إلى الإنماء ويقتصد فيها من الإنفاق العسكري.

١٠ ـ غسان بن جدو

أ ـ أضاف بحثا د. سريع القلم ود. مسعد بلا شك متعة على هذا المحور والندوة، لكن ملاحظتي هي أن كلا البحثين لم يتحدثا كما ينبغي عن السياسات الحاضرة للدائرتين العربية والإيرانية. فلا د. سريع القلم أوضح لنا أهداف وأولويات وعناصر السياسة

الخارجية الإيرانية حتى نقف على كليات وجزئيات علاقاتها العربية، ولا د. نيفين مسعد حدثتنا عن السياسات الخارجية العربية. وإذا وجدت في بحثها إشارة إلى السياسات العربية، فقد كانت شمولية وليست تحديدية، وكنت آمل أن توضح لنا سياسات الدول العربية الخليجية، ومصر والعراق والمغرب العربي الخ. . . وربما أجد عذراً لأختي نيفين مسعد في عدم إطلاعها مسبقاً على مختلف محاور الندوة، ذلك أنني أرى أن تضمين بحثها موضوع النظام الشرق أوسطي إضافة كان يمكن الاستغناء عنها.

ب ـ تحدثت د. نيفين مسعد عن السياسة الأمريكية القائمة على «الاحتواء المزدوج» للعراق وإيران الذي نظر له «مارتن انديك» سفير أمريكا الحالي في اسرائيل. لكنني أعتقد أن العامين أو الثلاثة أعوام القادمة ستشهد صدامات مباشرة. وهنا أرجع إلى الخلاصات التي قدمها مستشارو الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في بداية هذه السنة، ومفادها أن إعادة انتخاب كلينتون خلال العام القادم ستكون مرهونة بتحقيقه اختراقات ومكاسب في السياسة الخارجية. وقد حدد مستشاره لذلك ثلاثة مجالات: ضرب إيران، أو ضرب العراق، أو تحقيق اختراق على المسار السوري ـ الاسرائيلي في التسوية. وقد انطلق البرنامج في إيران عندما قرر كلينتون حظر التعامل التجاري والاقتصادي مع إيران ودعا العالم كله إلى الالتزام بذلك، إلا أن علامات الاخفاق في ذلك أكبر من علامات النجاح. لكن في كل الأحوال، فإن ضرب إيران وتهشيم الكيانات العربية أمران ضروريان لواشنطن في زمن هيمنتها الدولية ووجود قواتها العسكرية مباشرة حول منابع النفط.

١١ ـ قيس جواد

في بحثها الثري تناولت الباحثة نيفين مسعد «النظام الشرق أوسطي: أي دور فيه للعرب والإيرانيين؟» فعددت مشروعات الشرق الأوسط المطروحة على الساحة مثل المشروع الأمريكي والمشروع الايطالي، والمشروعات المختلفة مثل المشروع الاسرائيلي والمشروعين التركي والإيراني. بيد أن الباحثة لم تأت على ذكر المشروع الأوروبي ـ المتوسطي، وبالتالي لم توله الأهمية التي يستحقها على الرغم من كونه بات مطروحاً على ساحة العمل السياسي العربي والأوروبي.

وإن المشروع الأوروبي ـ المتوسطي يقوم على محاولة دمج دول المنطقة المتوسطية في خطة الأمن والسوق الأوروبيتين. ورغم الاختلاف الواضح بين هذا المشروع ومثيله الأمريكي والمنافسة القائمة بينهما، فإن حصيلة السياستين الأمريكية والأوروبية في المنطقة واحدة، وهي تقسيمها إلى دول حوض المتوسط الملتحقة بالمصالح الأوروبية، ودول شرق أوسطية تمثل حيزاً إقليمياً تدخل فيه اسرائيل طرفاً رئيسياً، بل إنها تسعى لتكون قلبه الاقتصادي، ودول ثالثة خليجية ترتبط بالمصالح الأمريكية، وأخيراً دول افريقية هامشية.

١٢ ـ عبد الله السيد ولد أباه

استمتعت بالتحليل البارع الذي قدمته د. نيفين مسعد حول شبكات التأويل التي

استهدفت قراءة وضع العلاقات الدولية ودراستها في ما بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي.

وقد آلت الباحثة على نفسها تقديم رؤية شمولية لهذه الأنماط التحليلية فوزعتها إلى محاور حضارية وقومية واقتصادية من دون الانتهاء إلى فرز حصيلة تركيبية تكون توفيقية أو ترجيحية أو بديلة.

وفي غياب فسحة وقت لإفاضة الكلام في هذه المناحي، نكتفي بالإشارة إلى أن الفكر الاستراتيجي لم يوفق إلا لماماً في بلورة نماذج تحليلية كافية الرصانة والدقة، من شأنها استنطاق المتغيرات الدولية الجديدة وتفسيرها. ويمكننا في هذا الباب أن نقدم الومضات السريعة التالية:

ـ **في المجال الجيوسياسي**: ظلت التحليلات المقدمة سجينة إشكال «القطبية» الموروث عن العرقية المندثرة: فتفاوتت بين الحديث عن القطبية الأحادية (الهيمنة الأمريكية) أو القطبية التعددية (نظرية المجموعات الاقتصادية) أو نفي القطبية (الفوضى الدولية المعممة)، فلم تتمكن من استقراء صفحة الواقع في تعقيداتها واتجاهاتها المتباينة ومنطقها الداخلي، بما لا يتسع المقام لتفصيله.

ـ **في المجال الايديولوجي**: تراوح الحوار الدائر بين إعلان «موت الايديولوجيات»، أو التبشير بالايديولوجيا الرأسمالية التي أثبتت ـ من هذا المنظور ـ «نجاعتها» و«سلامتها»، من دون التمكن من رصد مؤشرات التغير الجذري في مستوى مقارنة الواقع الاجتماعي ـ السياسي، التي تحيلنا إلى إعادة بناء الحقل الايديولوجي وتركيبه بصورة مغايرة لتركيبته السابقة.

ـ على أن **المجال الثقافي** كان أقل هذه المناحي حظاً من الدراسة والتأمل، على رغم أنه العامل المحدد «في نهاية المطاف»، فلم تشتهر في هذا السياق سوى مقالة هانتنغتون البينة الهشاشة، كما أوضحت الباحثة. وهكذا لم يتمكن الفكر الاستراتيجي من الاستفادة من الأدبيات الفلسفية والاجتماعية التي تعرضت لمسار الحداثة الغربية بالتقويم والنقد في مستويات مكوناتها المختلفة: النزعة الذاتية الإنسانية، التصور الموضوعي الأدواتي، التاريخانية، الدولة التعاقدية الكلية...، إننا نعتقد أن هذه الجوانب بالغة الدلالة والأهمية في أية مقارنة استراتيجية تطمح إلى فهم الكثير من الظواهر الحالية غير المسبوقة وتحليلها (أزمة الأنظمة الديمقراطية ـ تآكل الكيانات السياسية التقليدية ـ ظهور حركات الاحتجاج الراديكالي...).

ـ **بخصوص النظام الشرق ـ أوسطي** تناولت الباحثة صيغاً عدة مطروحة (المشروع الأمريكي ـ الايطالي ـ والمشروعات التي تعتمدها دول المنطقة). والواقع أن الحديث عن مشروع ايطالي فيه مبالغة كبرى إذا ما أمعنا النظر في موقع ايطاليا الاستراتيجي على مستوى الخارطة الدولية، خصوصاً في ظروف الأزمة العاتية التي عصفت بها داخلياً،

وحولتها إلى دولة من دول العالم الثالث، كما لا يمكننا الحديث عن مشروع تركي أو إيراني، بل إن عبارة «مشروع شرق أوسطي» قد لا تكون دقيقة، إذ لا تتوفر حتى الآن سوى مؤشرات متناثرة متباينة، لا تسمح باستنتاج معالم مخطط مستقبلي محدد الصيغة والتوجه، وإن كان مختلف هذه المؤشرات يكشف عن العزم الأكيد على إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في إطار نظام إقليمي هجين مفرغ من الاعتبارات القومية، حيث تلعب اسرائيل دوراً رئيسياً بدعم من القوى الغربية الرئيسية. ولعل نقطة التمايز الوحيدة بين الأطروحتين الأمريكية والأوروبية تكمن في التركيز الأوروبي على البعد المتوسطي (مبادرة برشلونة).

وفي كل الأحوال، ما زال هذا المخطط ـ في تصميمه النهائي وتنفيذه ـ مشروطاً بالعديد من المتغيرات المجهولة، من أبرزها: مسار التسوية الدائرة بين العرب و«إسرائيل»، الوضع في العراق، التحولات الداخلية في إيران.

بخصوص الخلاصة التي توصلت إليها الباحثة، ألاحظ، باختصار، أن العامل الحضاري حاسم في مدى استيعاب أو إقصاء إيران عن المعادلة الإقليمية، ففي حين تشكل بعمقها الجيوستراتيجي مركز أي نظام شرق أوسطي بديل من المشروع القومي العربي، إلا أنها تكون بعمقها الحضاري وتوجهها الحالي تشكل تحدياً رئيسياً أمام النظام المرتقب.

١٣ ـ محمود سريع القلم (يردّ)

هناك نقطتان:

أولاً، يجب أن يشعر العرب والإيرانيون بالأمان تجاه بعضهم البعض، وهو العامل الأكثر أهمية.

ثانياً، إذا أردنا تغيير الواقع، يجب أن نعيد النظر في نمط التواصل بيننا وأن نتعهد بإصلاح ثقافتنا السياسية.

١٤ ـ نيفين مسعد (تردّ)

أشكر للأستاذين المعقبين إضافاتهما التي استفدت منها كثيراً. كما أشكر كل من تفضل بإبداء ملاحظاته القيمة على ورقتي. وبالنسبة إلى ما ورد بشأن تركيزي على المتغير الاقتصادي في تفسير التفاعلات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، أود أن أؤكد أنني لم أنكر اطلاقاً وجود متغيرات أخرى، ثقافية وقومية وجغرافية، ولا غمطت تأثير العوامل الخارجية، لكن في التحليل الأخير، وفي ترتيب مداخل التفسير لا بد من الاختيار. وقد رأيت أن المدخل الاقتصادي هو الأنسب من وجهة نظري للتفسير. لقد أخذ عليّ د. هوشنك أن تحليلي كان فيه نوع من التشعب والاتساع وأنا أعالج متغيراً واحداً باستفاضة، فما بالك لو أدخلت كل المتغيرات في التحليل المستفيض؟ تلك واحدة.

والأخرى أن بعضهم سألني لماذا سقتُ بعض مشاريع الشرق الأوسط وهي غير ذات أهمية، كالمشروع الإيطالي، ولماذا أغفلت مشاريع أخرى وهي مهمة كالمشروع العربي أو الرؤية العربية للنظام الشرق أوسطي. وفي الواقع أن الغرض من عرض تلك المشروعات لم يكن هو الرصد، لكن كان هو عرض وجهات نظر مختلفة، كل منها يحمل مخاطر معينة للبلدان العربية. فالمشروعات المطروحة كافة يتم فيها إبعاد هذا الطرف أو الإقليم العربي أو ذاك. ومنها ما يجمع ذلك، إضافة إلى إخضاع العرب لمعاملة دونية، أو يوظف ثرواتهم لخيره وفي اتجاه واحد، أو يورطهم في مناطق غنية وصراعاتها البينية. أما المشروع العربي للشرق الأوسط فأتصور أنه غير موجود، هو غير موجود، اما انطلاقاً من رفض مفهوم الشرق الأوسط من الناحية المبدئية، أو هو غير موجود لأن القابلين به أنسوا إلى تجاذبهم بين المشروعات المختلفة.

والثالثة أنه بالنسبة إلى خلاصة الورقة، ولماذا تم التركيز فيها **أولاً** على التكامل الاقتصادي العربي وليس الوحدة العربية، **وثانياً** على مجرد مد جسور التفاهم مع إيران وليس التكامل؟ وأنا أقول دعونا نأمل بتحقيق الممكن في هذه الآونة، وهو في حد ذاته إنجاز مهم أن نوظف ثروات العرب ومواردهم وطاقاتهم لحسابهم، وأن يتم التغلب على سوء الفهم في العلاقات العربية ـ الإيرانية والنماذج المسبقة لكل طرف عن الآخر. ومن بعد نتطلع معاً في ما بين العرب إلى ما هو أكثر من التكامل، وفي ما بين العرب والإيرانيين إلى ما هو أكثر من التفاهم.

وأخيراً وبالنسبة إلى قضية المصطلحات واستخدام مصطلح الحضارة للدلالة على الكونفوشيوسية، وهي ليست حضارة بل ثقافة، أشير إلى أنني لست من استعمل المصطلح. وفي الورقة تفصيل في أطروحة هانتنغتون التي قسم فيها حضارات العالم إلى ثماني حضارات، إحداها من وجهة نظره الكونفوشيوسية. ومن الممكن إضافة هذا النقد إلى ذلك النقد المذكور في الورقة والذي يعتبر أن الكونفوشيوسية بعد سنوات طويلة من الحكم الشيوعي لم تعد قادرة على إحياء نفسها، ناهيك عن تحدي غيرها من الحضارات.

الفصل الثاني عشر

مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب والإيرانيين منه وموقعهم فيه

(الورقة العربية)

محمد السيد سليم

ينطلق هذا البحث من افتراضات عدة، ويثير مجموعة من القضايا التي عسى أن نوضحها بجلاء قبل أن نشرع في الحديث عن مضمونه. ولعل أول هذه الافتراضات هو أن الرؤى والتصورات الذهنية، بصرف النظر عن واقعيتها أو زيفها، هي التي تصنع السلوك السياسي. وبالتالي، فإن فهم مضمون تلك الرؤى ضروري لفهم التفاعلات السياسية بين الأفراد والدول. وإذا كانت الرؤى والصور الذهنية هامة، فإن رؤى وتصورات النخبات السياسية والثقافية يعتبر أمراً محورياً لفهم السياسات الخارجية، واحتمالات التقارب والتنافر بين الدول. فتصورات النخبات تؤثر في وتصنع المشروع القومي، وتحدد حركة الدول في محيطها الخارجي. ولعلنا في هذا الصدد، نشير إلى دراسة هولستي الشهيرة في أواخر السبعينيات التي حدد فيها مصدر أزمة السياسة الخارجية الأمريكية بعدم اتفاق النخبة السياسية على توجه خارجي محدد، وشبه الولايات المتحدة آنذاك بـ «النسر ذي الرؤوس الثلاثة»، كل رأس فيها يمثل توجهاً لفريق من النخبة الأمريكية[1]. ونضيف إلى ذلك أن رصد وفهم رؤى النخبات السياسية والثقافية في دولتين أو أكثر تجاه قضايا معينة مهم، إلى حد بعيد، في فهم حركية العلاقات بينهما. فالمسافة النسبية بين رؤى نخبتين بالنسبة إلى قضية معينة تؤثر إلى حد كبير في احتمالات

(١) Ole Holsti «The Three-Headed Eagle: The United States and System Change,» *International Studies Quarterly*, vol. 23, no. 3 (September 1979), pp. 339-359.

التقارب بين دولتيهما. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم النخبات ليس مقصوراً على النخبات الرسمية، ولكنه يشمل النخبات غير الرسمية. وبما أن أكثر النظم تسلطية فإن النخبات غير الرسمية تلعب دوراً في التأثير في السياسات. وأخيراً، فإن هذا البحث نهض على افتراض أن قضيتي الشرق أوسطية وأمن الخليج هما من أهم القضايا المطروحة في العلاقات العربية ـ الايرانية في الحقبة الراهنة، وان رؤى وسياسات النخبات العربية والإيرانية لهاتين القضيتين ستؤثران بشكل جوهري في مسار العلاقات بين العرب والإيرانيين في المستقبل، كما أنها ستؤثر في فرص نجاح أو إخفاق كثير من السياسات التي تنتهجها القوى الأخرى في الشرق الأوسط لسياسة الاحتواء المزدوج التي تتبعها الولايات المتحدة، وسياسة الاختراق الإسرائيلي لحاجز المقاطعة العربية.

إذا سلمنا بهذه الافتراضات، فإن هذا البحث يثير أسئلة وقضايا نظن أنها ذات أهمية محورية في العلاقات العربية ـ الايرانية. لعل أول تلك الأسئلة: هل النخبات العربية والإيرانية متفقة أم منقسمة حول أساليب التعامل مع قضيتي الشرق أوسطية وأمن الخليج؟ وما هي مساحات ومجالات الاتفاق والاختلاف؟ وإلى أي حد يوجد اتفاق أو انقسام داخل كل نخبة حول هاتين القضيتين؟ بالإضافة إلى ذلك، هل هناك تقاطعات وتشابهات بين رؤى كل نخبة؛ بعبارة أخرى، هل النخبات العربية متفقة على رؤية واحدة ضد النخبة الايرانية؟ أم ان هناك تفاوتات؟ من ناحية ثالثة، كيف سار التفاعل بين النخبات العربية والنخبات الايرانية حول قضيتي الشرق أوسطية وأمن الخليج؟ هل حدث تفاعل فكري وحوار ديمقراطي، أم اننا بصدد حوار تصادمي؟ وأخيراً، ما هي نتائج تلك الرؤى والسياسات بالنسبة إلى مستقبل القضيتين محل البحث؟

سنقسم هذا البحث إلى قسمين: نتناول في **القسم الأول** السياسات والرؤى العربية تجاه قضية الشرق أوسطية، وانعكاسات ذلك على العلاقات العربية ـ الايرانية، وفي **القسم الثاني** السياسات والرؤى العربية تجاه قضية أمن الخليج وانعكاساتها على العلاقات ذاتها. وينبني هذا التقسيم على تصور أساسه أن حركيات تأثير قضية الشرق أوسطية في العلاقات العربية والإيرانية تختلف عن الحركيات المؤثرة في العلاقات ذاتها في ما يتعلق بأمن الخليج.

أولاً: العرب والإيرانيون والشرق أوسطية

على الرغم من أن المشروع الشرق أوسطي قد ظهر على الساحة السياسية منذ أوائل الخمسينيات كبديل من المشروع العربي، إلا أنه لم يظهر كمشروع سياسي حقيقي قابل للنقاش والتنفيذ إلا مع أوائل التسعينيات، وبالذات منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١، وهو المؤتمر الذي أسفر عن «المفاوضات متعددة الأطراف» المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، واللاجئين، والمياه، وضبط التسلح وغيرها. واكتسب هذا المشروع زخماً قوياً مع إعلان الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٣ ثم انعقاد مؤتمر

الدار البيضاء في تشرين الأول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٤، وهو المؤتمر الذي دشن نقطة انطلاق المشروع الشرق أوسطي. فقد نص «إعلان الدار البيضاء» على أن «بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقتضي في مرحلة معينة تدفق السلع ورأس المال واليد العاملة في المنطقة بما في ذلك إنشاء بنك للتنمية». وقد أنشأ المؤتمر لجنة للتسيير، وسكرتارية تنفيذية، وقدمت فيه مئات المشروعات الاقتصادية التي تدشن مفهوم بناء «إطار شرق أوسطي».

١ ـ العرب والشرق أوسطية

تفاوتت رؤى الأطراف العربية وسياساتها تجاه المشروع الشرق أوسطي ما بين مؤيد، ورافض، ومؤيد أو رافض بشروط معينة. وقد انطلق المؤيدون من رؤية «مصلحية» للتحولات العالمية مؤداها أن تلك التحولات تدفع في اتجاه إعادة بناء النظام الإقليمي المشرقي، وأنه من الضروري العمل «مع» تلك التحولات للاستفادة منها لا «ضدها». كذلك انطلق هؤلاء من تصور أن الشرق أوسطية ليست مباراة صفرية، ولكنها تنطوي على مكاسب متبادلة لجميع الأطراف، وأن ما أخفق العرب في تحقيقه على مدار نصف القرن الأخير يمكن أن تحققه الشرق أوسطية. وأخيراً، فقد أكد المؤيدون على أن هناك مساحة واسعة لحرية الحركة والمناورة في إطار المشروع الجديد، وأنه ما من جهة يمكنها أن «تملي» على الطرف العربي سياسات معينة، ومن ثم، فإن العرب سيأخذون من هذا المشروع ما يتفق ومصالحهم. أما الرافضون فقد انطلقوا من رؤية «تاريخية» للمشروع الشرق أوسطي باعتباره امتداداً لمشروعات الهيمنة الاستعمارية التي طرحها الغرب في أوائل الخمسينيات. ومن ثم، فهو جزء من استراتيجيا غربية كبرى ممتدة للهيمنة على العرب. وبالتالي، فإن مشروعاً من هذا القبيل ليس إلا «مباراة صفرية» يخسر فيها العرب لصالح إسرائيل والغرب، إذ يخسر العرب تكاملهم وهويتهم وثقافتهم، ويتم تذويبهم في إطار جغرافي أكبر.

وأخيراً فقد أكد الرافضون على أن هذا المشروع يتم برعاية الغرب، ومن ثم فهو «مباراة مملاة» لا مجال فيها للمناورة. فالمشروع الشرق أوسطي، كما يؤكدون، هو صفقة متكاملة يزيد فيها الغرم على الغنم للطرف العربي، ولا مجال للاختيار. وفي ما بين هذين النقيضين ظهرت تيارات أخرى أيدت أو عارضت بشروط وتحفظات معينة، أهمها أنه من الممكن قبول المشروع الشرق أوسطي بشرط تحقيق التسوية السياسية العربية ـ الاسرائيلية أولاً (المؤيدون بتحفظ)، أو تحقيق التكامل العربي أولاً ثم الانتقال إلى المشروع الشرق أوسطي كمرحلة تالية (المعارضون بتحفظ)[٢]. وفي إطار كل من هذه التيارات يمكن

---

(٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣ (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٢٣١.

التمييز بين رؤى وسياسات حكومية، ورؤى وتصورات غير حكومية عبر عنها رجال الأعمال والمثقفون والأحزاب السياسية العربية والإسلامية.

أ ـ الرؤى والسياسات العربية المؤيدة للشرق أوسطية

تنضوي تحت لواء هذه المجموعة مجموعة من الحكومات والتيارات السياسية والاقتصادية العربية التي أيدت المشروع الشرق أوسطي تأييداً مطلقاً أو بشروط معينة. وقد انطلق هؤلاء من مرتكزات فكرية أساسية عدة أهمها[٣]:

(١) إن التحولات العالمية التي حدثت في أوائل التسعينيات تدعو إلى قبول حل وسط تاريخي مع الأطراف غير العربية في منطقة الشرق الأوسط، وبالذات مع إسرائيل، خصوصاً بعد أن تبين عدم قدرة قوى عظمى (الاتحاد السوفياتي السابق) على الصمود أمام الهجمة الغربية.

(٢) تحقق السوق الشرق أوسطية مجموعة من المنافع للدول العربية من زاوية إيجاد سوق واسعة، وتحقيق التزاوج بين التقانة (التكنولوجيا) والموارد، والمساعدة على التخصص الاقتصادي، وتحويل الأموال من الإنفاق العسكري إلى التنمية.

(٣) لا تستطيع إسرائيل أن تسيطر على الوطن العربي لأنها تعتمد على المعونات الخارجية، كما أن أهميتها، مع تحقيق المشروع الشرق أوسطي، ستقل بالنسبة إلى حلفائها.

(٤) لا تعارض بين الشرق أوسطية والعروبة، فالأولى مشروع اقتصادي، والثانية مشروع حضاري، ويمكن أن يتعايش كلاهما.

(٥) يمكن من خلال مجموعة من الترتيبات العربية تفادي الآثار السلبية المحتملة للمشروع الشرق أوسطي.

وفي إطار هذه المجموعة يمكن التمييز بين سياسات التأييد الرسمي، وتيار التأييد غير الرسمي، وسياسات التأييد الرسمي المشروط، وتيارات التأييد غير الرسمي المشروط (التيارات التوفيقية). وسنعرض لكل من تلك السياسات والتيارات على التوالي:

(١) سياسات التأييد الرسمي

تتزعم هذه المجموعة حكومتا المغرب والأردن. ولذلك لا يبدو غريباً أن ينعقد المؤتمر الشرق أوسطي الأول في الأولى، كما أن المؤتمر الثاني سينعقد في الثانية. وتنطلق الحكومة المغربية من التلازم الوثيق بين التسوية السياسية والشرق أوسطية، بحيث إن كلاً منهما يؤدي إلى الآخر، ومن أن الهدف النهائي هو «رسم خريطة لعالم عربي جديد يوجه اهتمامه نحو النماء والتطور ويبتعد عن كل سياسة قائمة على المواجهة والانكماش».

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

وفي هذا الإطار تتحدد السياسة المغربية في أن السلام العربي ـ الاسرائيلي هو خط استراتيجي لا رجعة فيه، وأن المقاطعة العربية لإسرائيل قد انتهت عملياً، وأن هذا المدخل من شأنه تهيئة المناخ المناسب للتسوية السياسية[٤]. أما الحكومة الأردنية، فإنها تنطلق من قبول التصور الشامل للمشروع الشرق أوسطي، بمعنى أن يرتكز المشروع على مجموعة من الترتيبات الاقتصادية والأمنية في إطار مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الأوسط ينشأ على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي. والهدف في التصور الأردني هو «إنشاء شرق أوسط يكون منطقة تجارة حرة»[٥]. وعلى الرغم من أن المغرب والأردن يشيران إلى أهمية التسوية السلمية، فإن مجمل السياسات المعلنة لحكومتيهما يرتكز على الهدف النهائي للمشروع الشرق أوسطي، والمضمون الشامل (الاقتصادي والأمني) لهذا المشروع، ولا يبدو أنهما يربطان بين تلك التسوية والشرق أوسطية بشكل عضوي مباشر.

(٢) تيارات التأييد غير الرسمي

تضم هذه المجموعة معظم رجال الأعمال العرب، وبعض المثقفين العرب ممن لهم صلة وثيقة بحكومات التأييد. ونظراً إلى المنافع الاقتصادية التي يحتمل أن يجنيها رجال الأعمال من المشروع الشرق أوسطي، فإنهم أشد المدافعين عن هذا المشروع. ولعل أبرز هؤلاء هو **محمود وهبة** الذي أصدر مؤلفاً بعنوان **إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية** أكد فيه «أن السوق الشرق أوسطية هي واقع اقتصادي جديد لا يمكن إغفاله، وليس في الأمر خيار، فإن هذا الوضع الاقتصادي سيفرض نفسه بمرور الوقت. فليس أمامنا سوى أن نستعد له». ويوصي وهبة بالتدرج في بناء السوق الشرق أوسطية وصولاً إلى «التكامل الاقتصادي لدول الشرق الأوسط»، مشيراً إلى أن تلك السوق ستحقق للعرب الميزة النسبية في مواجهة المنافسة الاسرائيلية، كما أن تلك السوق ستواجه إسرائيل بعقبات أهمها انخفاض قدرتها على الاعتماد على الخارج[٦].

كذلك، أكد بعض المثقفين الأردنيين والمصريين على أهمية المشروع الشرق أوسطي باعتباره جزءاً من النظام العالمي الجديد، وأنه سيفيد العالم العربي بالضرورة. ففي دراسة

---

(٤) انظر خطاب الملك الحسن الثاني في افتتاح مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، في: **الأهرام**، ٣١/١٠/١٩٩٤ وفي ختام المؤتمر، في: **الأهرام**: ١ و٢/١١/١٩٩٤.

(٥) انظر تصريحات الملك حسين وخطابه إلى ندوة مستقبل البحر المتوسط بعد عملية السلام، في **الأهرام**، ١٠/٢/١٩٩٥ والمعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية التي نصت على إنشاء هذا المؤتمر، في: **الأهرام**، ٢٠/١٠/١٩٩٤.

(٦) محمود وهبة، **إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤)، ص ٧٧ ـ ٨٠. وقد عبّر عن توجهات مماثلة رجال الأعمال المصريون، مثل شريف دولار ومحمد جنيدي وأحمد بهجت وغيرهم. وقد أشاروا عموماً إلى أننا يجب أن نشارك في البناء المعماري الجديد للشرق الأوسط، وألا نتخوف من المنافسة الاسرائيلية، فالتفوق الاسرائيلي مبالغ فيه. انظر: **الأهرام**: ١٢/٢/١٩٩٥، و٨/١/١٩٩٥.

له عن «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي»، «أشار فهد الفانك إلى أن الخطر الاقتصادي مبالغ فيه، وأن إسرائيل في إطار الشرق الأوسط الجديد ستصبح كأية دولة أجنبية تتعامل مع الدول العربية»[٧]. كذلك أشار علي شفيق مهنا إلى أن المشاركة العربية في المشروع الشرق أوسطي واجبة لأنه «قائم لا محالة»[٨]. ويؤكد عبد المنعم سعيد أن التخوف من السوق الشرق أوسطية «لا يبدو له ما يبرره»، فالطرف العربي لديه الموارد البشرية والطبيعية، وما لدى إسرائيل من تكنولوجيا علمية عليها أن تنافس فيها العالم أجمع بما فيهم حلفاؤها، كما أن الغزو الفكري الاسرائيلي ليس له أيضاً ما يبرره نتيجة التعدد الثقافي الاسرائيلي وعمق الثقافة العربية. ويدعو إلى رابطة عربية تتداخل مع الرابطة الشرق أوسطية[٩].

(٣) سياسات التأييد الرسمي المشروط

وتتزعم لواء هذه المجموعة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية. وتدور سياسة هذه الأطراف تجاه المشروع الشرق أوسطي حول الموافقة عليه في إطار مجموعة من الشروط والتحفظات التي يجب أن تسبق تحقيقه، هذا مع «تحجيم» مفهوم هذا المشروع لكي يقتصر على ترتيبات للتعاون الاقتصادي الاقليمي من دون الدخول في مفهوم السوق المشتركة بكل ما تعنيه من التزامات. لعل أول الشروط التي يضعها أعضاء هذه المجموعة هو أن «يسبق المشروع الاقليمي الشرق أوسطي التوصل إلى اتفاقية شاملة بين الدول العربية وإسرائيل على مختلف الأصعدة»، بحيث تنص تلك الاتفاقيات على ترتيبات الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة أو ترتيبات الأمن القومي. وبالتالي، فإن تحقيق التعاون الاقتصادي رهن بتحقيق السلام الشامل والانسحاب الكامل[١٠]. وتختلف هذه السياسة عن السياستين المغربية والأردنية في التركيز على «أولوية» التسوية السياسية والأمنية على المشروع الشرق أوسطي، بينما يؤكد المغرب والأردن على «التزامن» بينهما على أفضل التقديرات. أما الشرط الثاني، فهو أن يسبق المشروع الشرق أوسطي بناء مشروع عربي، بحيث لا يكون الأول بديلاً من الثاني[١١]. وأخيراً، فإن المشروع الشرق أوسطي ينبغي أن يوضع في إطاره الحقيقي، فهو ليس نظاماً

---

(٧) فهد الفانك، «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي،» ورقة قدّمت إلى: مشروع النتائج الاقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، منتدى الفكر العربي، عمّان، ١٩٩٢.

(٨) علي شفيق مهنا، «الشرق أوسطية ليست وهماً،» **الأهرام**، ١/١١/١٩٩٤.

(٩) عبد المنعم سعيد، «.. بدلاً من الخوف،» **أوراق الشرق الأوسط**، العدد ١٢ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ٥٩ - ٨٢.

(١٠) خطاب عمرو موسى، وزير خارجية مصر، أمام مؤتمر قمة الدار البيضاء، في: **الأهرام**، ٢/١١/١٩٩٤، وحديث أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى إحسان بكر، «إيضاح من الأمين العام،» **الأهرام**، ١٣/١١/١٩٩٤.

(١١) حديث وزير خارجية مصر، في: **الأهرام**، ٢٨/١٠/١٩٩٤.

إقليمياً جديداً، ولكنه مجرد ترتيبات تعاون اقتصادي إقليمية لا ترقى إلى مستوى المشروع الإقليمي، وهذه الترتيبات يجب ألا تكون مبعث خوف للعرب لأن «السلام مع إسرائيل لن يترتب عليه أية ميزة اقتصادية لها»[١٢].

(٤) التيارات التوفيقية غير الرسمية

ونقصد بذلك تلك التيارات غير الرسمية التي تنطلق من قبول الفكرة الشرق أوسطية، مع تقديم مجموعة من السياسات التي تكفل تفادي آثارها السلبية وتعظيم آثارها الإيجابية. ومن أبرز الأسماء في تلك التيارات **سعد الدين ابراهيم**، و**سعيد النجار**، و**غسان سلامة**، و**عبد الرؤوف الريدي**، و**لطفي الخولي**. فقد أكد سعد الدين ابراهيم أن التخوف من المشروع الشرق أوسطي لا مجال له، لأنه فضلاً عن أن هذا المشروع لن يتحقق في المدى المتوسط، فإنه لا يشكل بالضرورة خطراً على العرب إذا أحسنوا التعامل معه[١٣].

ويقدم **سعيد النجار** رؤية توفيقية شاملة تتضمن استراتيجيا للتعامل مع المشروع الشرق أوسطي تتلخص في عناصر عدة أهمها العمل على إنجاح الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وصولاً إلى سلام شامل عادل بين العرب وإسرائيل، وربط إنهاء المقاطعة العربية بالاتفاق على تسوية القضايا السياسية بين العرب وإسرائيل، وبقرار جماعي عرفي، ويتلو ذلك قيام سلام عربي - إسرائيلي يسمح بإقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية عادية، وبالتالي قبول إسرائيل باعتبارها جزءاً من الشرق الأوسط، ويلي ذلك التبادل التجاري العادي القائم على المساواة في المعاملة بين إسرائيل وغيرها من البلاد الأجنبية، والتنسيق بين بلدان المواجهة العربية الخمسة، مصر، وفلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان، خلال فترة التفاوض، ولا يجوز أن يكون إنشاء أية مشروعات أو مؤسسات شرق أوسطية على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية[١٤].

أما **غسان سلامة**، فإنه على الرغم من وعيه المخاطر الناجمة عن الشرق أوسطية، فإنه يرى أن يترك قرار التعامل معها للدول المجاورة لإسرائيل في تحديد موقعها من السوق الشرق أوسطية، واتباع منهج يقوم على «العقلانية الاقتصادية»، بمعنى تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الايديولوجية[١٥].

---

(١٢) حديث الأمين العام للجامعة العربية، في: **الأهرام**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٥، وابراهيم نافع، «خواطر عن السوق الشرق أوسطية،» **الأهرام**، ٢/ ١٢/ ١٩٩٤.

(١٣) سعد الدين ابراهيم، «القمة الاقتصادية وفن إدارة الهواجس،» **الأهرام**، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤.

(١٤) انظر تعقيب سعيد النجار على ورقة: محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٩٧ ـ ٢٠٠.

(١٥) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٥٧.

وبالمثل يقترح عبد الرؤوف الريدي بلورة استراتيجيا عربية للتعامل مع الشرق أوسطية، وإقامة نظام أمني متوازن يسبق التعاون الاقتصادي في الإطار الشرق أوسطي، وإنشاء مجلس عربي لرجال الأعمال العرب ورجال الفكر للشؤون الخارجية يتولى بلورة سياسة عربية موحدة(١٦).

ويقدم لطفي الخولي رؤية مماثلة تقوم على التوفيق بين النظامين العربي والشرق أوسطي. ويبني الخولي منطق تلك الرؤية على أن النظام العربي لا يقوم في منطقة كلها عربية وإنما في حيز جغرافي يسمى الشرق الأوسط توجد فيه بلدان غير عربية. ومن ثم، فإن العروبة ينبغي أن تتفتح على ما في إقليمها الشرق أوسطي من حضارات وثقافات وأسواق وتتبادل معها المصالح. فالنظام العربي مطالب بأن يكون شريكاً في نظام إقليمي أوسع، وهذا الأخير ليس بديلاً من النظام العربي. كذلك، فالنظام العربي ليس بذاته قادراً على التعامل مع المتغيرات الجديدة، كندرة المياه والتلوث البيئي وغيرها، لأنها متغيرات تتصل بالشرق الأوسط ككل، وبالتالي فهو في حاجة إلى الدخول في علاقات اعتماد متبادل مع محيطه الشرق أوسطي الأوسع. وأخيراً، يؤكد الخولي أنه لا خيار أمام الأصوليات القومية والدينية في الشرق الأوسط إلا عقد نوع من المصالحات الأمنية والسياسية والاقتصادية من خلال مساومات واقعية حول المصالح المشتركة، ولا مفر من أن يسير الأمن الوطني لكل دولة عربية في دوائر متقاطعة تشمل الدائرة الشرق أوسطية(١٧).

ب ـ الرؤى والسياسات العربية المعارضة للشرق أوسطية

انطلق الرافضون العرب، دولاً وتيارات سياسية متعددة ومتباينة، من مجموعة من الأسس الفكرية(١٨)، وهي مبنية على الاعتبارات التالية:

(١) المشروع الشرق أوسطي هو مشروع غربي ـ صهيوني يهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة العربية وحصولها على مكانة متميزة أو محو العروبة ثقافياً وحضارياً.

(٢) المشروع الشرق أوسطي لن يفيد إلا إسرائيل، ولن يستفيد الطرف العربي من هذا المشروع نظراً إلى عدم ملاءمة التكنولوجيا الاسرائيلية للعالم العربي.

(٣) المشروع الشرق أوسطي يحرم المنطقة العربية من خصوصيتها العربية ـ الاسلامية ويحولها إلى مجرد تيار جغرافي ليس له مضمون ثقافي أو حضاري.

---

(١٦) عبد الرؤوف الريدي، «قمة الاسكندرية والشرق الأوسط الجديد،» **الأهرام**، ١/١/١٩٩٥.

(١٧) لطفي الخولي، **عرب؟ نعم، وشرق أوسطيون أيضاً** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤).

(١٨) لخص غسان سلامة في دراسته سالفة الذكر بشكل منهجي معظم مقولات التيار العربي الرافض الشرق أوسطية. انظر: سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ص ٤٠ ـ ٤٧.

(٤) المشروع الشرق أوسطي لن يخرج إلى حيز التنفيذ لأنه مرتبط بمتغيرات مؤقتة.

وفي إطار هذه المجموعة يمكن التمييز بين تيارين، هما تيار الرفض العربي الرسمي، وتيار الرفض غير الرسمي، وسنعرض لأهم سياسات ورؤى التيارين على التوالي.

(١) سياسات الرفض الرسمي

تمثل ليبيا وسوريا تياراً رسمياً في إطار المجموعة العربية يرفض من حيث المبدأ المشروع الشرق أوسطي، وإن كان الرفض السوري مرتبطاً بشروط وتحفظات معينة كما سنرى. تنطلق السياسة الليبية من رفض المشروع الصهيوني بأكمله وتصور عدم إمكانية التعايش العربي ـ الاسرائيلي، وتأكيد أن العرب سينتصرون في النهاية على اليهود في فلسطين: يترتب على هذه الرؤية الايديولوجية التاريخية سياسة تقوم على رفض التسويات السلمية مع إسرائيل باعتبارها سلوكاً يعطل العملية التاريخية. أما في ما يتعلق بالشرق أوسطية، فتؤكد ليبيا أنها ليست مسألة حتمية، ولكنها مرتبطة بظروف عالمية وإقليمية معينة ستتغير بالضرورة. والمشروع الشرق أوسطي هو مشروع أمريكي ـ صهيوني قديم متجدد، يستند إلى التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويرتبط وجوداً وعدماً بالنظام العالمي الجديد. إنه ببساطة «مشروع لنظام إقليمي شامل يهدف إلى تفكيك النظام الاقليمي العربي وقطع الطريق على الكيان السياسي والحضاري للعرب»[١٩].

ومن ثم ترفض ليبيا المشروع الشرق أوسطي برمته. وترفض سوريا بدورها المشروع ذاته أيضاً. وقد أشار عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، إلى أن السوق الشرق أوسطية هي محاولة إسرائيلية للهيمنة على العالم العربي وتقسيمه[٢٠]، وأكد محمد زكريا اسماعيل، الأمين العام الأسبق لوزارة الخارجية السورية، أن جوهر المشروع الشرق أوسطي هو «تمزيق الهوية العربية وخلق نظام شرق أوسطي جديد تمارس فيه إسرائيل دور القيادة تحت المظلة الأمريكية»[٢١]. ولهذا فقد رفضت سوريا المشاركة في كل مشروعات ومفاوضات التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي بعد مؤتمر مدريد للسلام، بما في ذلك المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد، ومؤتمر قمة الدار البيضاء. ولكن،

---

(١٩) نستند في استخلاص السياسة الليبية إلى: خطاب الرئيس القذافي في مناسبة الفاتح من سبتمبر، في: **الثورة**، ٢/٩/١٩٩٤؛ حديث ابراهيم الغويل، أحد قادة جمعية الدعوة الاسلامية في ليبيا، في: **العربي** (القاهرة)، ٢/٢/١٩٩٥، وافتتاحية مجلة **مستقبل العالم الاسلامي**، العدد ١٤ (شتاء ١٩٩٥)، ص ٢ ـ ٦ وهي مجلة وثيقة الصلة بالحكومة الليبية.

(٢٠) انظر تصريحاته في: **كيهان العربي** (طهران): ١٨/١٢/١٩٩٤؛ ١٩/١٢/١٩٩٤، و٢١/١٢/١٩٩٤.

(٢١) محمد زكريا اسماعيل، «الهوية العربية في مواجهة السلام الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٢٦ ـ ٤٤.

من ناحية أخرى، فإنه يبدو أن الرفض السوري لا يمتد إلى رفض مبدئي للمشروع الشرق أوسطي. فيبدو من التصريحات السورية أنه إذا تحققت التسوية السياسية أولاً وبوضوح، فإن سوريا ستكون مستعدة للتفاوض حول أشكال للتعاون الاقتصادي. وقد أشار بعض المصادر إلى أن وفداً من رجال الأعمال السوريين قد شارك في مؤتمر قمة الدار البيضاء[٢٢].

(٢) تيار الرفض غير الرسمي

لعل هذا التيار هو الغالب بين النخبات الثقافية والسياسية غير الحاكمة في الوطن العربي. ويشمل هذا التيار قوى المعارضة السياسية ذات التوجه القومي والإسلامي بصفة عامة. وتنطلق هذه التيارات، ولأسباب متفاوتة، من رفض المشروع الشرق أوسطي. وقد عبر التياران القومي والإسلامي عن هذا الرفض في أثناء الحوار القومي والإسلامي الذي تم في بيروت في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٩٤. فقد أكدت ورقة التيار القومي على التحالف الغربي ـ الصهيوني كمصدر تهديد للاستقلال الوطني والقومي العربي، وعلى أهمية إفشال مساعي التطبيع، وعلى استمرار الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية إحلالية. وأكدت ورقة التيار الإسلامي على تقوية شوكة المقاومة الفلسطينية ورفض التعامل مع العدو الإسرائيلي، و«إبقاء جذوة الكراهية والرفض له مشتعلة في نفوس الأجيال الناشئة»[٢٣]. وعلى الرغم من أن كلاً منهما لم يتعرض بشكل مباشر للمشروع الشرق أوسطي إلا أنه يستفاد منهما رفضاً للأسس الفكرية لهذا المشروع. ولذلك، فإنه ربما يكون من المناسب أن نستعرض بعض أفكار رموز هذين التيارين والتيار اليساري.

فعلى مستوى التيار القومي يمكن أن نشير إلى أفكار **محمد حسنين هيكل**[٢٤]، و**أحمد صدقي الدجاني**، و**سيار الجميل**، و**سمير التقي**، و**محمود عبد الفضيل**، و**أحمد يوسف أحمد**، و**سعد الدين وهبة**. فيرى هيكل أن الشرق أوسطية هي اختراق للعالم العربي من كل الاتجاهات، وأنه من الصعب تصور سوق شرق أوسطية تحقق في الغد للعرب ما لم يتحقق بالأمس[٢٥].

ويشير **سيار الجميل** إلى أن أبرز ركائز المشروع الشرق أوسطي هي: هيمنة الولايات

---

(٢٢) **الأهرام**، ١/١١/١٩٩٤.

(٢٣) أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]، «رؤية قومية لحال الأمة: ورقة عمل،» ص ١٩ ـ ٣٠، وفهمي هويدي [وآخرون]، «رؤية إسلامية لحال الأمة: ورقة عمل،» ص ٣١ ـ ٤٠، في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

(٢٤) محمد حسنين هيكل، «العرب على أعتاب القرن الـ ٢١،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٤ ـ ٢٠، وحديثه في: **الأهرام**، ٢٩/١٠/١٩٩٤.

(٢٥) المصدر نفسه، وأحمد صدقي الدجاني، «تعقيب،» على: سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ص ٦٩ ـ ٧٠.

المتحدة، وبناء منظومة إقليمية للتعاون بين دول الشرق الأوسط، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي، وإشعال المشكلات الطائفية والعرقية(٢٦). ويلاحظ أن الجميل لم يُشر إلى مكانة إسرائيل في المشروع، وهي المكانة التي يركز عليها أنصار تيار الرفض غير الرسمي.

ويعارض **سمير التقي** الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي الموقع سنة ١٩٩٣ باعتباره المدخل الحقيقي للمشروع الشرق أوسطي، أو ما أسماه «مشروع مارشال الشرق أوسطي» الذي يكرس الهيمنة الأمريكية ـ الاسرائيلية(٢٧).

وقد شن **محمود عبد الفضيل** أعنف نقد للنظام الشرق أوسطي مشيراً إلى أن هذا النظام سيقوض فرص النمو المستقل والتكاملي للاقتصادات العربية بسبب الاختراق الاسرائيلي، ناهيك عن تصفية النظام العربي ذاته وتفكيكه. ويطرح عبد الفضيل تصوراً بديلاً يقوم على فكرة تكثيف التعاون الاقتصادي العربي. غير أنه يفاجئنا بإمكانية إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشرط أن يتزامن ذلك مع التسوية السياسية الشاملة(٢٨).

ويضيف **أحمد يوسف** أن فرص وجود واستمرار النظام الشرق أوسطي ضعيفة لأنه نظام سينشأ على عدم العدالة، كما أنه لا يتفق وواقع القوة في الشرق الأوسط بإهماله إدماج العراق وإيران في هذا النظام، فضلاً عن استناده إلى معادلة قوة دولية مؤقتة، وهي الهيمنة الأمريكية(٢٩).

ويؤكد **سعد الدين وهبة** أن المشروع الشرق أوسطي هو مشروع تفرضه الولايات المتحدة، لإبعاد العرب عن هويتهم العربية(٣٠).

أما على مستوى التيار الإسلامي، فقد كتب **مجدي أحمد حسين** مؤكداً رفض إسرائيل كدولة عنصرية: «لا نقبل شرعيتها وستسقط حتماً كما سقط نظاما جنوب افريقيا

---

(٢٦) ستار الجميل، «المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم/ من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٧) سمير التقي، «عن أخطار «الاتفاق» وتغييب المشروع القومي،» **الطريق** (بيروت)، السنة ٥٣، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٤٨ ـ ٥٢.

(٢٨) عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: **التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة**،» ص ١٢٧ ـ ١٦٥.

(٢٩) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**.

(٣٠) سعد الدين وهبة، «رجع العرب بخفي رابين،» **الأهرام**، ١٢/ ١١/ ١٩٩٤، و«مؤتمر اقتصادي أم كيان إسرائيلي،» **الأهرام**، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٤.

وروسيا. والحل يكمن ليس في الشرق أوسطية، وإنما في إقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في فلسطين». كما أكدت نيفين مصطفى أن «التعاملات الاسرائيلية مع الأطراف العربية في ظل مشروع السوق الشرق أوسطية لن تكون تعاملات الشريك المتكافئ... وستتمكن إسرائيل من اختراق الاقتصادات العربية والقضاء على الخيط الرفيع الذي يربطها بعضها ببعض، وإعادة هيكلة هذه الاقتصادات في إطار نمط جديد لتقسيم العمل... بما يكرس نوعاً من التبعية والهيمنة الاقتصادية»[٣١].

ولا تختلف مقولات التيار اليساري عن مقولات التيارين القومي والإسلامي في ما يتعلق بالأسس الفكرية لرفض الشرق أوسطية. فقد أشار **خالد محيي الدين**، رئيس **حزب التجمع الوطني** في مصر، إلى أن الهدف من السوق الشرق أوسطية «توفير مقومات الحياة الرغدة لإسرائيل من الموارد العربية وفرض نظام استعماري جديد يحفظ المصالح الامبريالية للولايات المتحدة، ويحفظ لإسرائيل دورها كركيزة لهذه المصالح، ويحل محل النظام الإقليمي العربي ومؤسسات العمل العربي المشترك، وينهي فكرة القومية العربية»[٣٢].

ويضيف **حسين عبد الرزاق** رئيس تحرير مجلة **اليسار**، «أن السوق الشرق أوسطية فكرة إسرائيلية ـ أمريكية قديمة تهدف إلى خلق نظام إقليمي غير عربي يرتبط أمنياً بالولايات المتحدة»[٣٣]. والشرق أوسطية، في نظر فريق من أهل اليسار ليست سوقاً (لأن تلك السوق لن تتحقق لأنها تتعارض ومصالح إسرائيل)، ولكنها مشروع للهيمنة السياسية الاسرائيلية ـ الأمريكية[٣٤].

أما **محمد سيد أحمد**، فإنه يركز على استراتيجيات علاج الخلل الناشئ عن إقامة المشروع الشرق أوسطي. ويطرح استراتيجيتين هما: إنشاء شبكة من المؤسسات القومية فوق الوطنية الموازية للدول العربية، والتي تحظى بصلاحيات سيادية مماثلة لها بقصد إيجاد آلية كفيلة ببلورة المصالح المشتركة العربية، أو الاستعانة باليابان وغيرها من دول شرقي آسيا للإسهام بمشروعات منافسة لإسرائيل[٣٥].

---

(٣١) في أمثلة لكتابات تعبر عن رؤية التيار الاسلامي للشرق أوسطية، انظر: مجدي حسين، «نعم السلام على حافة الهاوية،» **الشعب** (القاهرة)، ٧/ ٣/ ١٩٩٥؛ حديث ليث شبيلات، نقيب المهندسين الاردنيين والنائب الإسلامي في البرلمان الأردني سابقاً، في: **العربي** (القاهرة)، ٢٠/ ٢/ ١٩٩٥، ونيفين عبد الخالق مصطفى، «المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٣ (آذار/ مارس ١٩٩٥)، ص ٤ ـ ١٨.

(٣٢) خالد محيي الدين في تصريحاته إلى: **العربي** (القاهرة)، ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٣٣) حسين عبد الرازق، «المعارضة ومؤتمر الدار البيضاء،» **اليسار** (القاهرة) (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٤٤.

(٣٤) فوزي منصور، «الشرق أوسطية مشروع وليس سوقاً،» **الأهالي**، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٣٥) محمد سيد أحمد: «هل للأطراف العربية أوراق تفاوض،» **الأهرام**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٤؛ «القومية والشرق أوسطية،» **الأهرام**، ١٥/ ٢/ ١٩٩٣؛ «لمناهضة الخلل في السوق الشرق أوسطية،» **الأهرام**، ١٧/ ١١/ ١٩٩٤، و«حول خلل في مواجهة الخلل،» **الأهرام**، ٢٤/ ١١/ ١٩٩٤.

ومن الواضح أن التيارات القومية والإسلامية واليسارية تكاد تتفق على مناهضة المشروع الشرق أوسطي، وإن كانت الأطر الفكرية والمنطلقات الفلسفية لتلك المناهضة تختلف من تيار إلى آخر. ويتضح هذا الاتفاق في أن أحزاب **التجمع**، **والعمل**، **والوفد**، **والناصري** المصرية، وقّعت كلها بياناً واحداً في شباط/فبراير سنة ١٩٩٥ يدين بلهجة واحدة المشروع الشرق أوسطي تحديداً[٣٦].

٢ ـ الايرانيون والشرق أوسطية

تتميز السياسة الايرانية تجاه قضية الشرق أوسطية بقدر أكبر من التجانس عما عليه الحال في السياسات العربية، وهو أمر يمكن فهمه في ضوء تعدد الأطراف العربية من ناحية، وارتباطها مباشرة بالمشروع الشرق أوسطي، بينما لا يوجد لإيران ارتباط مباشر بهذا المشروع. وبصفة عامة، تميل السياسة الإيرانية إلى اعتبار المشروع الشرق أوسطي موضوعاً سابقاً لأوانه، وأنه، في أحسن الأحوال، يجب أن يكون تالياً لاستعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني، ومن ثم، فإن المشاركة في المشروع الشرق أوسطي في المرحلة الحالية تهدد بتصفية القضية الفلسطينية. والواقع أن اعتراض إيران على المشروع الشرق أوسطي لا ينبع فقط من عوامل ايديولوجية تتعلق بالثورة الإسلامية، ولكنه يرتبط بطبيعة تأثير هذا المشروع في المصالح الايرانية ذاتها. فهذا المشروع، في حالة نجاحه، سيربط دول الخليج العربية بالشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد المركز النسبي لإيران في الخليج، كما أنه سيؤدي إلى تقوية الدور الاسرائيلي والتركي في الخليج على حساب الدور الايراني، هذا فضلاً عن عدم تأكد إيران من عضويتها في هذا المشروع[٣٧].

الواقع أن السياسة الايرانية تجاه المشروع الشرق أوسطي تنطلق من رؤية واقعية للتحولات العالمية أساسها قراءة صحيحة لتلك التحولات ولضرورات التكيف معها. ومن ثم تؤكد إيران على أن دورها الإقليمي سيركز على إعادة البناء الاقتصادي، ومنع الأزمات الاقليمية واحتوائها. كذلك، فإن منطقتي الخليج وآسيا الوسطى تمثلان المجال الرئيسي لحركة السياسة الخارجية الإيرانية[٣٨]. وفي إطار هذا الفهم لا يعتبر الشرق الأوسط من المجالات الجيوسياسية المهمة لإيران، كما أن إيران لا تعارض عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتعتبر القضية الفلسطينية قضية تهم العالم الإسلامي وإيران، ولكنها تهم الفلسطينيين بالأساس.

---

(٣٦) نص البيان في: **الأهالي**، ١٥/ ٢/ ١٩٩٥.

(٣٧) محمد السعيد عبد المؤمن، «العلاقات الايرانية ـ المصرية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الدور الاقليمي لمصر في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣١، وباكينام الشرقاوي، «الرؤية الايرانية للمصالحة العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣٨) Abbas Maleki, «Myth and Reality of the New World Order,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, no. 2 (Summer 1993), pp. 311-317.

وفي هذا الإطار أشار الرئيس الإيراني رفسنجاني إلى إمكانية قيام حكم فلسطيني إلى جانب الحكم الإسرائيلي كخطوة نحو تحقيق الهدف النهائي، واعتبر قيام هذا الحكم بمثابة «خطوة إيجابية». كذلك أكد السفير الإيراني في ألمانيا أن بلاده لا تعارض السلام في الشرق الأوسط وليست ضد اليهود: «إننا فقط نريد أن يعود الفلسطينيون إلى الأراضي التي شردوا منها، وأن يعيشوا فيها»(٣٩). وهكذا، فإن السياسة الإيرانية الرسمية يمكن أن تصنف في خانة السياسة المصرية مع قدر من التشدد في ما يتعلق بالأولوية المطلقة لتسوية القضية الفلسطينية.

وتجد هذه السياسة صدى لها لدى تيار من المثقفين الإيرانيين. وهذا التيار، على الرغم من اعتراضه على العملية السياسية التي دشنها الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي وتحبيذه السياسة السورية الرافضة مسألة الشرق أوسطية، إلا أنه مستعد لتفهم العوامل التي دفعت الفلسطينيين إلى قبول هذا الاتفاق ويطالبهم بتحسين شروط التسوية. وقد عبر هذا التيار عن أفكاره في ندوة نظمها مركز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط في طهران سنة ١٩٩٤، وحضرها الأستاذ فرهنك رجائي، ومحمود سريع القلم، وأحمد نقيب زاده، ومحمد علي مهتدي(٤٠).

بيد أننا نلاحظ أن هناك تياراً سياسياً آخر في إيران، تعبر عنه قيادات الثورة الايرانية، يرفض التسوية السياسية والمشروع الشرق أوسطي. فعندما أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي إنهاء بعض أشكال المقاطعة لإسرائيل في إطار الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة، أعلن أية الله خامنئي إدانة هذا القرار باعتباره «خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين». وكان محسن رضائي، القائد العام لجيش حراس الثورة، قد أعلن عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام أن الحل الوحيد ليس فقط استرداد الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، ولكن أيضاً تحرير فلسطين من براثن الصهاينة وضمها إلى الأراضي الاسلامية. كذلك كتب علي برهان في صحيفة **جمهوري إسلامي** الناطقة بلسان الثورة الايرانية في ١١/٩/١٩٩٤ مستنكراً تصريحات السفير الإيراني في ألمانيا التي أشرنا إليها سابقاً، مشيراً إلى أن سكوت وزارة الخارجية على تلك التصريحات يتنافى مع الاستراتيجيا طويلة الأمد لإيران تجاه الصهيونية(٤١).

---

(٣٩) عبد المؤمن، «العلاقات الايرانية ـ المصرية،» ص ٣٤ ـ ٣٥، يلاحظ أن إيران الرسمية قد طورت هذه السياسة بعد الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي عام ١٩٩٣. فقبل ذلك كانت تؤكد على معارضة الاعتراف بإسرائيل باعتبارها دولة خارجة عن القانون ويجب عزلها. حديث للرئيس الإيراني منشور في: *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, no. 2 (Summer 1993), p. 79, and تصريحات مماثلة للرئيس ووزير الخارجية في: **مجلة سياست خارجي** (طهران)، العددان ١ ـ ٢ (١٩٩٤)، ص ٢٠٨ ـ ٢١٠ (بالفارسية).

(٤٠) النص الكامل لمناقشات الندوة منشور بالفارسية في: «فرآيند صلح ميان ساف ـ إسرائيل،» **فصلنامة خاورميانه** (طهران)، السنة ١، العدد ١ (صيف ١٩٩٤)، ص ٥ ـ ٢٥.

(٤١) عبد المؤمن، «العلاقات الايرانية ـ المصرية،» ص ٣ ـ ٣٢.

ويجد هذا التيار غير الرسمي صداه لدى قطاع آخر من المثقفين الايرانيين. ويرفض هؤلاء المشروع الشرق أوسطي انطلاقاً من الحجج نفسها التي يقدمها تيار الرفض العربي الرسمي وغير الرسمي. فقد كتب علي شوكوهي مقالاً بعنوان: «استراتيجية إسرائيل الجديدة من النيل إلى الفرات»، وأكد فيه أن إيجاد سوق مشتركة تصبح إسرائيل طرفاً فيها يضمن بقاء إسرائيل وسيطرتها على اقتصادات المنطقة، ومن ثم يتحول الامتداد الاسرائيلي لكي يكون امتداداً اقتصادياً من النيل إلى الفرات كما تريد بدلاً من أن يكون امتداداً عسكرياً[٤٢].

كذلك كتب جلال خوشن شهرة مقالاً بعنوان «تحليل للظروف الاقتصادية في الشرق الأوسط» معارضاً المشروع الشرق أوسطي على أساس أنه سيجعل النظام الصهيوني بمثابة الحاكم المطلق لاقتصادات المنطقة، كما أن هذا المشروع سيلحق بمصر خسائر ضخمة، أهمها خسارة بعض عوائد قناة السويس، نتيجة نقل البترول الخليجي عن طريق إسرائيل، وحفر القناة الاسرائيلية الأردنية من خليج العقبة إلى البحر المتوسط. كما أنه سيحرم مصر من المزايا التي تتمتع بها في السوق العربية، كما يقول خوشن شهرة[٤٣].

ومن ثم، فإن إيران تتميز بسياسة محددة تجاه قضية الشرق أوسطية ترتكز على معارضة المشروع إذا لم يسبقه ترتيب للقضايا السياسية والأمنية العربية، كما أنها تتميز بتنوع الرؤى السياسية غير الرسمية، مابين رؤية فكرية قوامها القبول المشروط، ورؤية أخرى ترفض المشروع بأسره.

٣ ـ انعكاسات السياسات والرؤى العربية ـ الايرانية تجاه الشرق أوسطية على العلاقات بين العرب والإيرانيين

يوضح تأمل السياسات والرؤى العربية والإيرانية بشأن قضية أمن الخليج أن تلك السياسات تتسم بقدر كبير من التنوع، سواء على المستوى العربي أو الإيراني. فليس هناك رؤية عربية أو إيرانية واحدة لماهية المشروع الشرق أوسطي وكيفية التعامل معه، وإنما يموج كل من العالم العربي والإيراني بالعديد من السياسات والتصورات لتلك القضية. وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء متغيرات عدة، في مقدمتها الأطر الفكرية والايديولوجية للنخبات السياسية والثقافية. فالقوميون والإسلاميون يرفضون الشرق أوسطية انطلاقاً من رؤيتهم آثارها في العروبة أو الإسلام، بينما يؤيدها الليبراليون، بأشكال متفاوتة، لأنها تتفق وتصورهم الايديولوجي عن عالم جديد تلعب فيه الأسواق المفتوحة الدور المركزي. وترجع ظاهرة التنوع كذلك إلى اختلاف التصورات حول المصالح التي تتأثر بالشرق أوسطية أو المنافع التي ستأتي في ركابها. فالرفض الإيراني المشروط يستند إلى تصور حول

---

(٤٢) كيهان (بالفارسية)، ٨/١/١٩٩٥.

(٤٣) اطلاعات (بالفارسية)، ١٩/١/١٩٩٥.

آثارها المحتملة في المركز النسبي لإيران في الخليج، بينما يمكن فهم التأييد المغربي في ضوء المنافع التي تتوقع دول الغرب أن تحصل عليها نتيجة إنشاء المشروع الشرق أوسطي وربط المغرب بهذا المشروع، وهو ما يفسر أيضاً تأييد رجال الأعمال العرب لهذا المشروع. وأخيراً فإن التنوع الفكري للرؤى العربية والإيرانية تجاه الشرق أوسطية يرجع إلى التحولات الاجتماعية التي يشهدها العالمان العربي والإيراني، والمتمثلة في صور قوى اجتماعية جديدة مؤثرة وذات ارتباطات ومصالح عابرة للحدود، وبالتالي يمكنها أن تعبّر عن رؤى وسياسات تختلف عن المطروح رسمياً.

بيد أن التنوع والتعدد في السياسات والرؤى العربية يفوق نظيره الإيراني. فالوطن العربي يموج بتيارات أكثر تنوعاً وتصارعاً ما بين سياسات رسمية ورؤى غير رسمية، وفي إطار كل مجموعة تنشأ تيارات مؤيدة، وأخرى رافضة، وثالثة إما مؤيدة أو رافضة بشكل مشروط وفي إطار تحفظات معينة. وهذا التباين أمر مفهوم في ضوء تعدد الفاعلين العرب، واختلاف ارتباطاتهم بالقوى العالمية المؤثرة، ودرجة تأثرهم المحتملة بالمشروع الشرق أوسطي. ولأن العرب يشكلون، على الأقل في المرحلة الراهنة، أحد «الموضوعات» الرئيسية للمشروع الشرق أوسطي، فإنهم أكثر ميلاً إلى التعبير عن سياسات ورؤى تجاه هذا المشروع، وهو ما يفسر لنا «الثراء» النسبي للسياسات والرؤى العربية بالمقارنة بنظيرتها الإيرانية. ولذلك بينما اقتصرت الرؤى والسياسة الإيرانية على رفض المشروع الشرق أوسطي والتحذير من مخاطره، فإن إيران لم تقدم تصوراً بديلاً أو آليات معينة للتعامل مع هذا المشروع أو على الأقل تفادي آثاره السلبية، وبذلك اقتصر المنظور الإيراني على الشق المتعلق برفض المشروع وتحديد «الأهداف» المطلوبة. أما الرؤى والسياسات العربية، فإنها تتميز بدرجة أكبر من التركيب والتعقيد. فقد أثار المنظور العربي للشرق أوسطية قضايا متعددة لعل أبرزها:

أ ـ ما هو المطروح بالتحديد أمام الوطن العربي؟ هل هي ترتيبات تعاون اقتصادي، أم سوق شرق أوسطية؟ أم نظام إقليمي شرق أوسطي جديد؟

ب ـ هل سيتحقق المشروع الشرق أوسطي، مهما كانت أشكاله؟ أم ان هذا المشروع يشكل حلماً غير قابل للتحقيق؟

ج ـ إذا تحقق هذا المشروع الشرق أوسطي، فهل سينجح في تحقيق أهدافه أم انه مكتوب عليه أن يخفق لاعتبارات متعددة؟

د ـ ما هي الآليات التي يمكن من خلالها أن نتعامل مع المشروع الشرق أوسطي بما يحقق المصالح العربية؟

هذه بعض القضايا التي أثارها المنظور العربي، ولم تتبلور بشكل واضح في المنظور الإيراني. وكما سبق أن أشرنا، فإن هذا التفاوت النسبي في ثراء التطورين يرجع، إلى حد كبير، إلى اختلاف «المسافة السياسية» النسبية للعرب والإيرانيين من المشروع الشرق أوسطي.

والأهم من ذلك كله هو ظاهرة «التقاطع» بين السياسات والرؤى العربية والإيرانية في ما يتعلق بالمشروع الشرق أوسطي. فالمنظور العربي ليس، كما رأينا، كياناً واحداً متجانساً في مواجهة المنظور الإيراني. ولكن تتقاطع بعض أشكال المنظورين، بل وتتماثل في بعض الأحيان. فقد رأينا أن هناك تياراً إيرانياً يرفض الشرق أوسطية من حيث المبدأ مستنداً إلى منطق لا يختلف كثيراً عن منطق بعض الرافضين العرب، كما أن السياسة الإيرانية تتشابه في كثير من مقولاتها مع بعض السياسات العربية، وبالذات مع سياسات العرب الذين يوافقون على الشرق أوسطية بشرط أن يسبقها تحقيق التسوية السياسية واستعادة الحقوق الفلسطينية. بذلك، فالعالم العربي ليس في مواجهة العالم الإيراني في ما يتعلق بالشرق أوسطية. ولكن يتداخل العالمان على مستوى السياسات والرؤى، وهو ما يخلق أشكالاً للتشابك والترابط بل والتوازن في العلاقات بينهما. ومن ثم، فالعلاقات العربية ـ الايرانية، في ما يتعلق بالمشروع الشرق أوسطي هي علاقات تتسم بالتقاطع الأفقي عبر سياسات ورؤى وتيارات وشرائح اجتماعية متشابهة أكثر من اتسامها بالانفصال والتباين الرأسي بين عالمين أحدهما عربي والآخر إيراني.

ثانياً: العرب والإيرانيون وأمن الخليج

تختلف قضية أمن الخليج عن قضية الشرق أوسطية من زوايا عدة، **أولها** أن التفاعلات المتعلقة بقضية أمن الخليج هي بالأساس تفاعلات أمنية ـ عسكرية، وإلى حد أقل اقتصادية ـ اجتماعية. فأمن الخليج ينصرف أساساً، على الأقل في اللحظة الراهنة، إلى مجموعة الترتيبات المتعلقة بمواجهة التهديدات العسكرية واحتمالات استعمال بعض الجماعات العنف المسلح ضد دول الخليج. صحيح أن هذا المفهوم بدأ يتسع تدريجياً ليشمل ترتيبات تتعلق بكيفية حماية الخليج من التهديدات البيئية، وكيفية استغلال ثرواته، ولكن هذا المفهوم لم يتجذر بعد ليصبح جزءاً من المفهوم العام لأمن الخليج، على الأقل بالنسبة إلى بعض دوله. أما الزاوية **الثانية** فهي أن قضية أمن الخليج هي بالأساس قضية عربية ـ إيرانية، تلعب فيها القوى الكبرى دور المؤثر الخارجي على الأقل بالنسبة إلى بعض دوله. أما قضية الشرق أوسطية، فهي تتعلق أساساً بترتيبات التعاون الاقتصادي بين دول «الشرق الأوسط» وتتفادى الترتيبات العسكرية ـ الأمنية استناداً إلى أن مدخل التعاون الاقتصادي سيمهد الطريق إلى التعاون الأمني، على الأقل في مفهوم واضعي المشروع الشرق أوسطي. كما انها قضية تتعلق بالمشروع الغربي ـ الاسرائيلي لإنشاء ترتيبات اقتصادية جديدة يتم «إلزام» القوى المحلية، العربية على الأقل، على قبولها من خلال أشكال الضغط المختلفة. بعبارة أخرى، فإن قضية أمن الخليج هي قضية إقليمية أساساً، أما قضية الشرق أوسطية فهي قضية تتعلق بسعي النظام العالمي الجديد لإعادة هيكلة النظام الإقليمي المشرقي. ولا نقصد بذلك أن النظام العالمي الجديد ليس عاملاً مؤثراً في قضية أمن الخليج، ولكننا نقصد أن «موضوع» القضية عربي ـ إيراني، بينما الأمر ليس كذلك تماماً في القضية الشرق أوسطية. من ناحية **ثالثة**، فإن قضية أمن الخليج تتسم

بهيمنة السياسات الرسمية عليها، ومحدودية الرؤى غير الرسمية، أو حتى غيابها، سواء على المستوى العربي أو الإيراني. فبحكم كونها قضية أمنية ـ عسكرية بالأساس، فإن الحكومات هي التي تحدد ما ينبغي عمله تجاهها، وذلك بعكس الحال في قضية الشرق أوسطية حيث تموج بالعديد من الرؤى غير الرسمية والجماعات المدنية الضاغطة. وأخيراً، فإن قضية أمن الخليج تتميز بظاهرة رابعة، وهي أن التفاعل العربي ـ الايراني بصددها ذو طبيعة انشقاقية ورأسية، بينما تتسم قضية الشرق أوسطية بتفاعلات متقاطعة ـ أفقية. فالخلاف يكاد يكون كاملاً بين العرب والإيرانيين حول معظم القضايا المتفرعة عن قضية أمن الخليج باستثناء التقاطعات بين السياستين العمانية والقطرية والسياسة الايرانية: ما المقصود بأمن الخليج؟ ما هي مصادر التهديد لأمن الخليج؟ كيف تتم حماية أمن الخليج وغيرها من القضايا؟ ولا ينفي ذلك وجود بعض مظاهر التفاعل التعاوني العربي ـ الايراني بخصوص أمن الخليج، ولكن هذه المظاهر محدودة.

وتؤثر هذه الأنماط من التفاوتات في طبيعة السياسات العربية والإيرانية تجاه القضيتين. وعلى سبيل المثال، فإن القضايا الأمنية ـ العسكرية تثير أشكالاً من الحساسيات وأنماطاً من السياسات تختلف عن تلك الأشكال والأنماط التي تثيرها القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وبصفة عامة، يصعب الاتفاق بين الدول ذات التوجهات الفكرية المختلفة حول النوع الأول من القضايا، بينما يمكن الوصول إلى مثل تلك الأشكال في ما يتعلق بالنوع الثاني، وهو الأمر الذي نشهده في ما يتعلق بالتفاعل العربي ـ الايراني في قضية أمن الخليج.

ولا يتسع المجال لرصد كل السياسات العربية والإيرانية وتحليلها تجاه قضية أمن الخليج، ولما كانت تلك القضية تتميز بعدم وجود سياسة عربية موحدة تجاهها، بل تتباين السياسات حتى بين دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها، فإننا سنركز على سياسات بعض الأطراف الرئيسية، وهي السعودية، والكويت، والعراق، وعُمان، وقطر، ومصر، وإيران. بيد أنه قبل أن نتطرق إلى تلك السياسات، فإنه يلزم أن نشير إلى إحدى القضايا الخلافية بين العرب والإيرانيين التي تتعلق بالخليج، ألا وهي مشكلة تسمية الخليج. فيصر الايرانيون على تسمية الخليج بالخليج الفارسي، بينما يذهب بعض العرب إلى تجاهل تلك التسمية وإطلاق لفظة «الخليج» من دون صفة (كما هو الحال في هذا البحث)، أو تسميته بـ «الخليج العربي» استناداً إلى أن العرب يشكلون حوالى نصف سواحل الخليج. وعلى الرغم من أن موضوع التسمية يكاد يكون أمراً شكلياً رمزياً إلا أنه يثير حساسيات متعددة لدى الإيرانيين والعرب على السواء. ومن المهم بمكان أن يتم حسم هذه القضية بالاتفاق بين الطرفين، وذلك من خلال تكوين فريق بحثي مشترك من المؤرخين والجغرافيين العرب والإيرانيين يتولى بحث أصول تلك القضية، وتقديم رأيه في الجذر التاريخي لتسمية الخليج واقتراحاته حول تسمية متفق عليها. ومن الممكن أن يتفق الطرفان على تسمية مشتركة تدور حول «الخليج العربي/ الفارسي»، أو «الخليج الفارسي/ العربي»، أو يعتمد كل طرف مشروعية استعمال الطرف الآخر للمسمى الذي يفضله.

١ ـ العرب وأمن الخليج

كما هو الحال في السياسة العربية تجاه الشرق أوسطية، لا توجد سياسة عربية واحدة تجاه أمن الخليج، ويشمل ذلك دول مجلس التعاون الخليجي ذاتها، وسنحاول في هذا القسم أن نرصد ونقارن سياسات بعض الدول العربية الخليجية ومصر بشأن قضية أمن الخليج.

أ ـ السياسة السعودية تجاه أمن الخليج(٤٤)

اعتبرت السعودية طوال عقد الثمانينيات أن مصادر التهديد لأمن الخليج تكمن في إيران، واسرائيل، ومحاولات التخريب الداخلية في الدول الخليجية العربية، وإلى حد أقل الحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك. وبناء عليه، فإن السياسة السعودية تجاه أمن الخليج ركزت على أمن الدول العربية الخليجية المتشابهة معها، واعتبار أن أمن الخليج هو قضية خليجية بالأساس، وأن دول «مجلس التعاون الخليجي» كفيلة بتحقيق هذا الأمن. من هذا التحديد لمصادر التهديد، والمستهدفين بالأمن الخليجي، والأساس الاستراتيجي للأمن، ارتكزت السياسة السعودية تجاه الأمن الخليجي، ودارت تلك السياسة حول المحاور التالية:

(١) تحييد منطقة الخليج في إطار العلاقة الأمريكية، وتقصد بذلك إبعاد المنطقة عن ساحة الحرب الباردة بين العملاقين، وذلك في إطار «علاقة خاصة» غير ظاهرة مع الولايات المتحدة.

(٢) بناء قوة ردعية سعودية تستند إلى قوة جوية وبحرية فعالة.

(٣) بلورة التكامل الخليجي العربي باستثناء العراق. وفي هذا الإطار تم تكوين مجلس التعاون الخليجي وإنشاء قوة «درع الجزيرة»، مع الحرص على ألا يتعدى التنسيق الخليجي سقفاً معيناً، الأمر الذي جعل من قوة درع الجزيرة بمثابة قوة رمزية.

(٤) التركيز على الأبعاد الداخلية للأمن الخليجي كشرط مسبق لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي في إطار اتفاقيات ثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي لتبادل المعلومات والتدريب وتسليم المجرمين.

(٥) موازنة التهديد الإيراني من خلال دعم العراق في حربه ضد إيران. وفي هذا

---

(٤٤) محمد السيد سليم، «الرؤية السعودية لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٤ ـ ٧٣، وحسن أبو طالب، «تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١١٩ ـ ١٢٥.

الإطار قدّمت السعودية ٢٦ مليار دولار للعراق لمساعدته في الحرب العراقية ـ الإيرانية.

(٦) تسوية القضايا الحدودية الخليجية على أساس «الحلول الوسط».

وقد شهدت السياسة السعودية بعد الغزو العراقي للكويت تغيراً جذرياً في أسسها الفكرية وتوجهاتها الاستراتيجية. فعلى مستوى الإدراك، بدأت العربية السعودية تنظر إلى العراق باعتباره المصدر الرئيسي لتهديد أمن الخليج، وتراجعت إيران في الرؤية السعودية من قائمة مصادر التهديد الأساسية للأمن الخليجي. بيد أن السعودية استمرت في تأكيدها أن دول مجلس التعاون الخليجي هي المستهدفة من أمن الخليج، أي ان أمن الخليج يعني بالأساس أمن هذه الدول، مع اعتبار أن أمن الخليج هو قضية خليجية بحتة. وبناء عليه، يمكن رصد المكونات الأساسية التالية للسياسة السعودية تجاه أمن الخليج في فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت:

(١) تقليص القوة العسكرية العراقية

وذلك من خلال التزام العراق التزاماً كاملاً بتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن، وبالذات القرارات المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية كخطوة أولى نحو بناء أمن الخليج.

(٢) «ترويض» الدور الإيراني

فقد أدت أزمة الغزو العراقي للكويت إلى اختلال ميزان القوى الخليجي لصالح إيران. ولما كان من العلامات الثابتة للسياسة السعودية في أمن الخليج هو الحرص على إحداث توازن إيراني ـ عراقي بحيث لا تسيطر أي من الدولتين على منطقة الخليج، ولما كانت دول مجلس التعاون الخليجي داخلة في مواجهة مع العراق ولا تستطيع دخول مواجهة ثانية مع إيران، فإن السعودية ركزت على «احتواء» و«تثبيت» الدور الإيراني من خلال استئناف العلاقات الدبلوماسية معها، وعدم تصعيد النزاع الإيراني ـ الإماراتي، وتجميد «إعلان دمشق» الذي عارضته إيران. وهكذا تسعى السعودية إلى «تأمين» الخطر الآتي من الجبهة الإيرانية عن طريق «امتصاص» الاندفاعات الإيرانية في الخليج، على الأقل في المرحلة الراهنة.

(٣) تطوير القدرة الردعية السعودية

وذلك من خلال بناء قوة برية ضخمة تصل إلى مستوى كفاءة السلاح الجوي، وذلك بعد أن تبيّن أن التهديد لأمن الخليج يمكن أن يأتي من الأراضي المجاورة براً.

(٤) بناء قوة ردعية خليجية عربية

فقد تخلت السعودية عن سياستها السابقة بالاكتفاء بقوة خليجية رمزية، وظهرت سياسة جديدة تقوم على بناء قوة خليجية عربية ذات فعالية ردعية من خلال تطوير قوة درع الجزيرة «بشكل تدريجي»، بشرط ألا تتحول تلك القوة إلى جيش خليجي موحد كما اقترحت عُمان.

(٥) المشاركة الغربية المحدودة في بناء أمن الخليج

فقد أصبحت السعودية بعد الغزو العراقي للكويت أكثر ميلاً إلى قبول فكرة المساهمة الغربية في أمن الخليج، وإن كان هذا الميل لا يرقى إلى مرتبة السياسة الكويتية التي تدور حول بناء سلسلة من المحالفات مع القوى الكبرى. وهكذا تنتهج السعودية سياسة توجد في نقطة ما بين بديل رفض الوجود الأجنبي، وبديل التحالف الأمني مع القوى الكبرى. وتدور هذه السياسة حول تخزين كميات محدودة من الأسلحة الغربية (الأمريكية)، أساساً في الأراضي السعودية، وتكثيف التعاون الأمني العسكري مع الولايات المتحدة في شكل تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، وإعطاء الولايات المتحدة بعض التسهيلات في المطارات الحربية السعودية مع عدم الاعتراض على الترتيبات الأمنية التي عقدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض القوى الكبرى.

(٦) استبعاد الدور المصري والسوري في الأمن الخليجي

لا تتقبل السياسة السعودية أي دور عربي جماعي في أمن الخليج، وتقدم بديلاً منه يتمثل في التعاون الثنائي بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والبلدان العربية الأخرى من ناحية ثانية، وبالذات مصر وسوريا اللتان شاركتا في حرب تحرير الكويت. ولذلك سرعان ما تحولت السعودية عن صيغة «إعلان دمشق» التي كانت تنص على ترتيب أمني بين مصر وسوريا من ناحية، ودول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، واعترضت على المشروع المصري بتوقيع بروتوكولات جماعية للتعاون الأمني بين الدول الثماني، وأصرت على الصيغة الثنائية.

من ثم، فإن السياسة السعودية لا تتصور بناء هياكل رسمية لأمن الخليج، سواء كانت تلك الهياكل أجنبية (الرؤية الأمريكية التي عبر عنها جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة السابق)، أو إقليمية (المشروع المصري). ولكن السعودية تتصور أن أمن الخليج في مواجهة التهديد العراقي يتحقق من خلال ثلاثة مستويات: القدرة الردعية السعودية، والتكامل الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي بتطوير قوة درع الجزيرة لكي تصير قوة تدخّل سريع حقيقية، ولكنها لا تتحول إلى جيش «فوق» الجيوش الخليجية، وأخيراً مستوى التنسيق مع الدول الغربية. إن هذه السياسة تعكس بدقة رغبة السعودية في أن تظهر كقائد إقليمي في منطقة الخليج، وفي الوقت ذاته تحييد الدورين العراقي والإيراني، مع بقاء الغرب، كاحتياطي قريب نسبياً، ولكنه غير ظاهر، يمكن اللجوء إليه في وقت الأزمات.

ب ـ السياسة الكويتية تجاه أمن الخليج(٤٥)

اتسمت السياسة الكويتية تجاه أمن الخليج قبل الغزو العراقي بالسعي إلى المحافظة

(٤٥) سمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ١٤٧.

على الاستقلال النسبي للكويت في مواجهة القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: العراق، وإيران، والعربية السعودية، وحاولت إقامة توازن ثلاثي بين تلك القوى أساسه عدم الدخول في ارتباطات إقليمية واسعة، والمساندة غير المعلنة للعراق في حربه ضد إيران، خصوصاً بعد تحول دفة الحرب لصالح إيران. هذا فضلاً عن عدم الارتباط بالقوى الكبرى. فلم تستعن الكويت بتلك القوى إلا في حالات الضرورة القصوى، والتي تمثلت في التهديد العراقي للكويت سنة ١٩٩١، والتهديد الإيراني للناقلات الكويتية في أواخر الحرب العراقية ـ الإيرانية.

بيد أن الغزو العراقي للكويت أدى إلى تغيير جذري في السياسة الكويتية مؤداه التحول من سياسة التوازن إلى سياسة «الردع العسكري» للمصدر الأساسي للتهديد لأمن الكويت والخليج، وهو العراق. وتدور تلك السياسة حول الأسس الأربعة التالية:

(١) إخراج العراق من معادلة التوازن الاستراتيجي

ولذلك من خلال عزله دبلوماسياً ومقاطعته اقتصادياً وإضعافه عسكرياً، والإصرار على التطبيق الكامل والحرفي لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق، وإخضاعه لرقابة دولية صارمة للحيلولة دون امتلاكه مقدرات عسكرية يعتد بها.

(٢) تدعيم القدرة الدفاعية الكويتية

وذلك من خلال تطوير القوات المسلحة الكويتية، وتطوير قوة «درع الجزيرة» بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ومعنى ذلك تحول الكويت إلى دولة ذات قدرة عسكرية لها مصداقية ردعية لأي عدوان عراقي محتمل.

(٣) الاعتماد على الضمانات الخارجية لأمن الكويت

وذلك من خلال سلسلة من المحالفات الأمنية مع القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، وبالذات الولايات المتحدة، وإعطاء تلك القوى تسهيلات في الأراضي الكويتية بحيث تكون قادرة على العودة السريعة إلى الكويت في حالة وقوع تهديد عراقي. وفي هذا البعد تفترق السياسة الكويتية عن السياسة السعودية التي تتحفظ على حجم الارتباط الكويتي بالقوى الأجنبية.

(٤) استبعاد الدور المصري والسوري والإيراني المباشر في أمن الخليج

ومعنى ذلك أن يقتصر الدور المصري والسوري على الدعم السياسي الرمزي للكويت في الأوقات العادية، والدعم العسكري، عند الطلب في أوقات الأزمات، مع «تثبيت» الجبهة الإيرانية من خلال التقارب السياسي مع إيران، مع استبعادها من الترتيبات العسكرية لأمن الخليج. فطالما أن أمن الخليج يعتمد، في المفهوم الكويتي، على الضمانة الأمريكية، وطالما أن الولايات المتحدة، الحليف الرئيسي، تتّبع استراتيجية «الاحتواء المزدوج» ضد العراق وإيران، فإن من المنطقي أن يكون الدور العسكري الإيراني مستبعداً من ترتيبات الأمن.

ج ـ السياسة العراقية تجاه أمن الخليج[٤٦]

من الصعب في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق في الوقت الراهن، أن تكون هناك سياسة عراقية واضحة تجاه أمن الخليج. ومن المنطقي أن تركز السياسة العراقية على مواجهة التكتل الأمريكي ـ الأوروبي ـ الخليجي في محاولة لإنهاك قواه وإضعافها بشكل منظم. بيد أنه يمكن تلمس بعض عناصر لسياسة عراقية، أو بالأدق لتصور عراقي لقضية أمن الخليج. وينطلق هذا التصور من اعتبار الولايات المتحدة وإيران بمثابة المصدر الأساسي لتهديد أمن الخليج. كما ان المقصود بأمن الخليج هو أمن الدول العربية في الخليج، وأن هذا الأمن يمكن أن يتحقق من خلال إطار عربي يرتبط بترتيبات جماعية عربية. فالعراق يرى أن أمن الخليج يبدأ من إنهاء الوجود الأجنبي الغربي فيه سواء في شكل تحالفات مع بعض دول الخليج أو التواجد في مياه الخليج. فهذا الوجود يشكل المصدر الأول لتهديد أمن الخليج. هذا بالإضافة إلى إيران. وتؤكد بعض الدراسات المنشورة في العراق مؤخراً، والتي كتبها بعض كبار المسؤولين أن العراق لا يزال يعتبر إيران مصدراً لتهديد أمن الخليج[٤٧]. وبناء عليه، فإن ترتيبات أمن الخليج تنصب على الدول العربية الخليجية وحدها، أي دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. ويرجح أن العراق يحبّذ إطاراً عربياً جماعياً بدعم أمن الدول العربية الخليجية. وفي هذا الإطار يركز العراق على تحسين علاقاته العربية الخليجية، وبالذات عُمان وقطر والإمارات والبحرين والعربية السعودية كمقدمة لمناقشة ترتيبات لأمن الخليج ترتبط بالنظام العربي.

د ـ سياسة قطر وعُمان تجاه أمن الخليج[٤٨]

تتميز السياسة العُمانية والسياسة القطرية تجاه قضية أمن الخليج بطابع متميز يتقاطع في بعض جوانبه مع السياسة الإيرانية. فإذا كانت السياسة السعودية والكويتية والعراقية والمصرية (كما سنرى) تستبعد الدور الإيراني، بل وتعتبره إلى حد معيّن، مصدراً لتهديد أمن الخليج، فإن عُمان وقطر تؤكدان على حيوية الدور الإيراني في إرساء أمن الخليج، وعلى ضرورة مشاركة إيران في ترتيبات الأمن. كذلك، ترى الدولتان أن المشاركة العراقية ليست مستبعدة من حيث المبدأ، على نحو ما تصر عليه العربية السعودية والكويت. وقد دعت قطر إلى تجاوز القطيعة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق من

---

(٤٦) أحمد يوسف أحمد، «الرؤية العراقية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، المصدر نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٨٨، و Joseph Kechichian, *Political Dynamics and Security in the Arabian Peninsula through the 1990's* (Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1993), pp. 7-88.

(٤٧) الإشارة إلى دراسة كتبها عدي صدام حسين، في: **شؤون سياسية**، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، نقلاً عن: أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٤٨) محمد السعيد إدريس، «رؤى عمان والإمارات وقطر والبحرين لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، **أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات**، ص ١٤٨ ـ ٢٦٤.

أجل المصلحة القومية العربية. وعلى غرار السياسة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي تتحفظ الدولتان على المشاركة المصرية والسورية، بل والعربية عموماً في ترتيبات أمن الخليج، وتفضلان أن تكون مثل هذه المشاركة بناء على اتفاقات ثنائية. وفي المقابل، ترى الدولتان أن تتم ترتيبات الأمن بالتعاون مع القوى الغربية الكبرى. ويلاحظ على هذه السياسة عدم تحديد مصادر التهديد التي توجه ضدها ترتيبات الأمن، ووجود تناقض بين التأكيد على الدور الإيراني، والارتباط بالقوى الغربية، وتكثيف الوجود الأجنبي في الخليج.

وفي نهاية رصدنا سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المهم الإشارة إلى أن السياسة الإماراتية والسياسة البحرينية لا تختلف كثيراً عن مجمل التوجهات العامة للسياستين السعودية والكويتية.

هـ ـ السياسة المصرية تجاه أمن الخليج(٤٩)

تنطلق السياسة المصرية تجاه قضية أمن الخليج من رؤية لإيران بالأساس، وإلى حد أقل العراق، كمصدر تهديد لأمن الخليج. فمصر ترى أن لإيران أهدافاً ذات طبيعة توسعية سياسية وإقليمية في الدول الخليجية العربية، وأن ترتيبات الأمن يجب أن تنصب بالتالي على توفير الأمن لهذه الدول، وهو ما يقتضي استبعاد الدور الإيراني في المرحلة الحالية. والواقع أن التأكيد المصري على هذا التصور كان انعكاساً، إلى حد كبير لإصرار إيران على استبعاد الدور المصري من خلال أطروحة «خليجية الأمن»، وهي الأطروحة التي تقبلها جميع الدول العربية الخليجية بمفاهيم متفاوتة. وقد ركزت السياسة المصرية بعد تحرير الكويت على إقامة ترتيبات أمن جماعي بين مجلس التعاون الخليجي وكلٍّ من مصر وسوريا في إطار صيغة إعلان دمشق الصادر في آذار/مارس ١٩٩١، وهي الصيغة المثلى في نظر السياسة المصرية، أو إنشاء ترتيب بين الدول الخليجية الست، بالإضافة إلى مصر وسوريا، برعاية ودعم غربيين لردع التهديد الموجه إلى تلك الدول من إيران والعراق. ولذلك لم ترحب مصر بالاتفاقات العسكرية التي وقعتها بعض الدول الخليجية مع بعض الدول الغربية على أساس أن ترتيبات الأمن يجب أن ترتكز في البداية على الدول الثماني. في هذا الإطار قدمت مصر صيغة أخرى للتعاون بين الدول الثماني تقوم على أساس توقيع بروتوكولات تعاون عسكري شاملة، ولكن الدول الخليجية لم ترحب بهذه الصيغة.

---

(٤٩) وحيد عبد المجيد، «رؤيتا مصر وسوريا لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، المصدر نفسه، ص ٣٣٧ ـ ٣٦٨؛ نازلي معوض أحمد، «التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب،» في: علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب**، ص ٢٥١ ـ ٢٨٤؛ مصطفى علوي، محرر، **حرب الخليج والسياسة المصرية** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)؛ Marry E. Morris, *New Political Realities and the Gulf: Egypt, Syria and Jordan* (Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1993), and

هوشنك أمير أحمدي، «سياسة إيران الاقليمية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢٧ (آذار/مارس ١٩٩٤).

كذلك ترى مصر أنه على الرغم من أنها دولة غير خليجية، فإن لها دوراً في ما يتعلق بأمن الخليج، نتيجة الارتباط بين هذا الأمن والأمن القومي العربي، وبحكم المصالح الاقتصادية المصرية في الخليج، والدور الذي لعبته، بناء على دعوة الدول الخليجية ذاتها، في الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب تحرير الكويت لدعم الأمن الخليجي. بيد أن الدور المصري، طبقاً للرؤية المصرية، لا يعني بالضرورة أن يكون دوراً عسكرياً مباشراً، وإنما قد يمتد ليشمل أشكالاً أخرى من التعاون. من ناحية ثانية، فإن السياسة المصرية لا تستبعد الدور الإيراني من أمن الخليج بشكل دائم. فمصر ترى أنه من الممكن أن يتم إدماج إيران في ترتيبات أمن الخليج في مرحلة لاحقة حينما يتم وضع أسس مقبولة للعلاقات العربية ـ الإيرانية، وتطمئن دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمنها.

٢ ـ الإيرانيون وأمن الخليج(٥٠)

بخلاف دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، ترى إيران أن الوجود الأجنبي في منطقة الخليج هو مصدر التهديد الأساسي لأمن تلك المنطقة. ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المقام التواجد الاستراتيجي لأية قوة غير خليجية، أو لا تنتمي إلى الخليج بشكل مباشر. كذلك فإن الخليج ينصرف، في المفهوم الإيراني، إلى كل الدول الخليجية. فالمياه التي تربط بين إيران والدول العربية الخليجية ليست مياهاً عربية بحتة، ولكنها مياه مشتركة، كما ان للدول الخليجية مصالح مشتركة في استثمار الموارد البيئية الخليجية للصالح المشترك. ومن ثم، فإن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمناً إقليمياً خليجياً خالصاً يتم في إطار مفهوم الأمن الجماعي الذي تضطلع به الدول الخليجية، كما ان أي ترتيب أمني يسمح بتواجد مؤثر لأية قوة غير خليجية لن يحقق أمن الخليج بل سيربطه بمصالح خارجية. ولذلك، فقد اقترحت إيران أن تشارك في الترتيبات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي، كما انها تقبل اليوم، طبقاً لتصريحات الرئيس الإيراني في ١٩/٢/١٩٩٤، إعادة ادماج العراق في المنظومة الإقليمية الخليجية.

ومن هذا المنطلق أيضاً اعترضت إيران على التحالفات الدفاعية التي عقدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول الغربية، واعترضت على صيغة إعلان دمشق

---

(٥٠) نيفين عبد المنعم مسعد، «الرؤية الايرانية لأمن الخليج،» في: المشاط، محرر، المصدر نفسه، ص ٢٨٩ ـ ٣٣٦؛ علا أبو زيد، «التصور الايراني لأمن الخليج بعد الحرب،» في: علوي، محرر، المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٩٢؛ Hooshang Amirahmadi, «Iran and the Persian Gulf: Strategic Issues and Outlook,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, no. 2 (Summer 1993), pp. 366-407; James Bill, «Regional Security and Domestic Stability in the Persian Gulf,» *Iranian Journal of International Affairs*, vol. 5, nos. 3-4 (Fall-Winter 1993-1994), pp. 561-574, and Nikola Schahgaldian, *Iran and the Postwar Security in the Persian Gulf* (Santa Monica, Calif.: Rand Corporation, 1994).

لأنها تتجاهل الدور الإيراني، وتعطي لمصر وسوريا، وهما دولتان غير خليجيتين، دوراً في أمن الخليج. وتشعر بعض البلدان العربية ذات الاهتمام بأمن الخليج بأن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج هي مقدمة لهيمنة إيرانية على الخليج في غياب توازن استراتيجي عربي خليجي ـ إيراني في الوقت الراهن. ومما يزيد من قوة هذا الادراك العربي اتجاه إيران نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية. وبينما ترى إيران أن تلك القوة هي ضمانة لأمن الخليج، فإن الآخرين يتخوفون من التزاوج بين القوة العسكرية والأهداف الايديولوجية لإيران.

٣ ـ انعكاسات السياسات العربية والإيرانية تجاه أمن الخليج على العلاقات العربية ـ الإيرانية

يوضح رصد سياسات العرب والإيرانيين تجاه قضية أمن الخليج أن مجالات التقاطع بين تلك السياسات محدودة، فباستثناء الرؤية الإيرانية ـ الخليجية العربية (عدا العراق) التي تؤكد على خليجية أمن الخليج، والرؤية الإيرانية ـ العراقية التي تركز على التهديد الغربي لأمن الخليج، والرؤية العُمانية ـ القطرية التي تؤكد على الدور الإيراني في أمن الخليج، فإن السياسات العربية والإيرانية تجاه أمن الخليج متناقضة. وينعكس ذلك على مجمل العلاقات العربية ـ الإيرانية بشكل سلبي، حيث يركز الفكر القومي العربي على أن إيران تريد «كسر حلقة الأمن الغربي في الخليج»، ويركز الفكر الإيراني على محاولة عرب الخليج «إنكار المصالح الإيرانية في الخليج».

وفي الوقت ذاته يواجه العرب والإيرانيون مشكلات وتحديات متماثلة في الخليج، لعل أهمها تحدي التدهور البيئي، والصراعات الاجتماعية والسياسية، ودور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وهو ما يتطلب منظوراً عربياً ـ إيرانياً جديداً لأمن الخليج. وفي رأينا، إن نقطة الانطلاق الأولى في هذا المنظور هي اتفاق العرب والإيرانيين على مبادئ عامة تحكم العلاقات العربية ـ الايرانية في ما يتعلق بأمن الخليج، ولعل من أهم هذه المبادئ هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادة واستقلال أراضي الدول القائمة في الخليج، وتسوية المنازعات بين تلك الدول بالطرق السلمية، واحترام المصالح المشروعة لكل دولة، والتغيير السياسي بالطرق السلمية.

إن احترام تلك المبادئ كمجموعة تقاليد سياسية عامة يشكل المدخل الضروري لصياغة منظور أمني خليجي يستند إلى مفهوم «الاعتماد المتبادل» بين العرب والإيرانيين في الخليج. وينصرف الاعتماد المتبادل في هذا السياق إلى:

أ ـ مجموعة من الروابط التي تربط العرب والإيرانيين على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

ب ـ مجموعة من القضايا على جدول الأعمال العربي ـ الايراني، تتراوح ما بين

القضايا الأمنية والاقتصادية وغيرها.

ج ـ عدم استعمال القوة لتسوية المنازعات.

فهل من المتصور أن تأخذ العلاقات العربية ـ الإيرانية هذا الشكل من الاعتماد المتبادل، على الرغم من أن المهمة تعد صعبة إلا أنها ليست مستحيلة؟ فالتحديات العالمية والإقليمية تشكل دافعاً للتوصل إلى نقطة بدء جديدة أساسها الاعتراف بالمصالح المتبادلة لجميع الأطراف في منطقة الخليج.

ومن ناحية أخرى، فإن العنصر الثاني في المنظور العربي ـ الإيراني لأمن الخليج ينبغي أن يدور حول إنشاء نظام لـ «الأمن التعاوني» (co-operative security)، ويقصد بذلك نظام للأمن تتكامل فيه الاستراتيجيات الأمنية لكل الأطراف، ويتسع فيه مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاستراتيجية الشاملة، وبالذات غير العسكرية للأمن. وتتطلب إقامة هذا النظام الاتفاق على مجموعة من الترتيبات المشتركة التي تشمل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم السلوك الأمني للعرب والإيرانيين في الخليج. وهناك العديد من أشكال نظم الأمن التعاوني التي استطاعت دول جنوب شرقي آسيا، وأمريكا الوسطى، وجنوب افريقيا وغيرها أن تقيمها، كنظم إدارة المنازعات ومنعها، ونظم ضبط التسلح، ونظم تسوية الصراعات، ونظم بناء الثقة وغيرها. وإذا كانت تلك النظم قد أُقيمت في أقاليم أخرى في العالم النامي، فليس هناك ما يمنع، من حيث المبدأ، من إمكان إقامتها في منطقة الخليج بشكل تدريجي[٥١]. ولا شك في أن تكثيف اللقاءات الفكرية بين المثقفين العرب والإيرانيين في المرحلة القادمة سيكون خطوة مهمة على طريق استكشاف البدائل المتاحة في هذا الصدد.

خاتمة

تعتبر قضيتا الشرق أوسطية وأمن الخليج من أهم القضايا المطروحة في ملف العلاقات العربية ـ الايرانية، كما أنهما تمثلان نموذجاً للأبعاد التعاونية والصراعات في تلك العلاقات. ويواجه العرب والإيرانيون تحديات متشابهة تقريباً من قيادة «النظام العالمي الجديد»، لعل أهمها سعي تلك القيادة إلى إعادة هيكلة التفاعلات العربية ـ الاسرائيلية لكي تستقر عند وضع الهيمنة الاسرائيلية على مجمل التفاعلات العربية، ومحاصرة إيران اقتصادياً وعسكرياً من خلال استراتيجية «الاحتواء المزدوج»، وهي الاستراتيجيا المعلنة للولايات المتحدة، تجاه إيران والعراق. وعلى الرغم من أن إيران مستبعدة، في الوقت الراهن، من المشروع الشرق أوسطي، إلا أن بناء هذا المشروع لن ينعكس على العرب

(٥١) Mohammad Selim, «Reconceptualizing Gulf Security in the Post Cold War Era: Towards a New Model,» paper presented at: The Conference of the Center for Persian Gulf and Middle Eastern Studies, Institute for Political and International Studies, Tehran, 1994.

وحدهم، وإنما سيؤثر بالضرورة في إيران ذاتها، على الأقل في ما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية، والتوازن النووي الإيراني ـ الاسرائيلي.

كذلك، فإن استمرار التضارب في السياسات العربية والإيرانية تجاه أمن الخليج يفيد بالأساس قيادة النظام العالمي الجديد، ويخلق المناخ المناسب لدعم وجودها الخليجي. ومن ثم، فالعرب والإيرانيون في حاجة إلى إطار مفهومي جديد لعلاقاتهم في إطار التحولات العالمية، كما انهم في حاجة إلى «مأسسة» تلك العلاقات في إطار قواعد متفق عليها. إن نقطة البدء هي التخلي عن المفهوم العربي التقليدي بأن إيران «دولة جوار جغرافي»، والمفهوم الإيراني التقليدي بأن إيران هي القوة التي يجب أن تهيمن على الخليج، وتبنّي مفهوم جديد يقوم على الاعتراف المتبادل بالمصالح، وعدم استثناء طرف من معادلة التفاعلات الاقليمية طالما أنه ينصرف في إطار القواعد المتفق عليها للسلوك(٥٢).

وهناك من المؤشرات ما يدل على إدراك العرب والإيرانيين أهمية تغيير المنظور الفكري لعلاقاتهم، لعل أبرزها التطور الإيجابي الراهن في العلاقات المصرية ـ الإيرانية(٥٣). ومن الممكن تنشيط التفاعل العربي ـ الإيراني، إما في إطار مؤسسات قائمة كمنظمة المؤتمر الإسلامي، أو إنشاء مجلس للتعاون العربي ـ الإيراني تشارك فيه الدول العربية الراغبة في بلورة هذا التعاون وتطويره، ولا يقتصر هذا الأمر على الدول الخليجية.

(٥٢) محمد السيد سليم، «التفاعل في «مثلث القوة»: إطار فكري ومؤسساتي،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، ص ١٠ ـ ٣٠، وفهمي هويدي، **العرب وإيران: وهم الصراع.. وهم الوفاق** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ص ٩٥ ـ ١٠٦.

(٥٣) نشير هنا إلى زيارة عباس مالكي، وكيل وزارة الخارجية الايرانية لمصر في عام ١٩٩٤، وتسوية بعض القضايا المعلقة في العلاقات المصرية ـ الايرانية كقضية الديون المصرية، ومشاركة الشركات المصرية في بعض برامج التصنيع في إيران، وتصريح وزير خارجية جمهورية مصر العربية بأن مصر لا توافق على التهديد الاسرائيلي للمنشآت النووية الايرانية، ومشاركة الباحثين المصريين في ندوات معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الايرانية، والتنسيق المصري ـ الايراني في مؤتمر القمة الاسلامي السابع المنعقد في المغرب عام ١٩٩٤. وقد ركزنا على العلاقات المصرية ـ الايرانية لأنها كانت تمثل أدنى نقطة في العلاقات العربية ـ الايرانية، كذلك نشير إلى تصريح الرئيس الإيراني في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ بضرورة القيام بمبادرة إيرانية ـ عربية تجاه العراق.

(الورقـة الايـرانيـة)

محمد علي مهتدي(*)

مقدمة

ما أقدمه هنا ليس بحثاً منهجياً بالمعنى الأكاديمي، ولكنه مجموعة أفكار وانطباعات مشفوعة بهواجس ومخاوف تجمعت لديّ وأنا أتابع تطورات الموقف في الشرق الأوسط من العاصمة الايرانية. وأجد هذه المناسبة فرصة ثمينة لإبداء الرأي وتبادل الفكر مع الاخوة الباحثين العرب حول قضية مصيرية أعتبر أنها تمس الذات والكيان، ليس عند العرب فحسب، بل عند المسلمين جميعاً، خصوصاً في هذه المنطقة التي نعتبرها منطقة القلب من العالم الإسلامي كله.

وعلى الرغم من أن تعبير «الشرق الأوسط» معروف منذ زمن بعيد، تستعمله الدوائر الغربية في التعاطي مع قضايا منطقتنا العربية الاسلامية، إلا أن هذا التعبير قفز إلى المقدمة في الصحافة وفي الأبحاث الجارية في مراكز الدراسات والبحوث، وفي ما قيل ويقال في الدوائر السياسية، وذلك منذ أن بدأت هذه الدوائر تتحدث عن التسوية السلمية في المنطقة بين إسرائيل والعرب ابتداءً من مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١.

لنأخذ، مثلاً، الدراسة الشهيرة للباحث اليهودي الأمريكي، برنارد لويس، بعنوان «قراءة جديدة للشرق الأوسط»[١]. فقد وجد لويس أن تبنّي مصطلح الشرق الأوسط وتوسيع تعريفه ليشمل المشرق الإسلامي كله بما فيه الجمهوريات المسلمة في آسيا الوسطى والقوقاز، يمثل مرتكزاً من أهم المرتكزات الاستراتيجية لتنظيم دفاعات إسرائيل وعلاقتها بمحيطها وبالعالم. فاستخدام هذا المفهوم والإصرار عليه يحل إشكالية استحداث

(*) مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، إيران.

(١) Bernard Lewis, «Rethinking the New Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 4 (Fall 1992).

إسرائيل كجسم غريب في منطقة توصف بأنها إسلامية، ليضع تعريفاً جغرافياً وسياسياً وثقافياً أوسع للمنطقة يحل محل التسمية الحضارية التي عرفت بها، بحيث إذا رفعنا كلمة «إسرائيل» من خريطة المنطقة، فإن كلمة «الشرق الأوسط» تسقط بدورها من التداول، كما يؤكد ذلك أحد الباحثين المصريين في دراسة خاصة عن هذا الموضوع[٢].

ومع أن محاولات دمج إسرائيل في هذه المنطقة من ضمن المشاريع الخاصة التي تطمس الهوية العربية الإسلامية وإحكام السيطرة على موارد المسلمين وثرواتهم ونهبها، ليست جديدة، إلا أن تطورات عالمية وإقليمية وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفياتي والتفرد الأمريكي، والغزو العراقي للكويت وما آلت إليه هذه العملية من نتائج مدمرة وتداعيات وانهيارات في جميع المجالات، خلقت فرصة ذهبية لأعداء الأمة حتى يبدأوا بتطبيق مشروع تمت هندسته بدقة متناهية تحت عنوان «الشرق الأوسط الجديد».

أولاً: معالم النظام الجديد

في الواقع، إن شكل هذا النظام ليس واضحاً تماماً، كما أن هناك فرقاً بين ما تريده إسرائيل وما يمكن لها أن تحصل عليه. ولكن لكي نستقي معالم النظام الجديد، يجب أن نمعن النظر في ما سمي بالمفاوضات متعددة الأطراف التي بدأت في موسكو في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، أي بعد شهرين من المفاوضات الثنائية في مدريد[٣]. وكان الهدف من هذه المفاوضات بناء الثقة وخلق علاقات تعاون وسلام بين إسرائيل والعالم العربي على أساس أن التقدم في المفاوضات الثنائية مرتبط بنتائج المفاوضات المتعددة.

من الواضح أن المفاوضات الثنائية المبنية على أساس «الأرض مقابل السلام» كانت من المستحيل أن تصل إلى نتائج، بل كان الهدف منها مجرد خلق أجواء مؤاتية للبدء بالمفاوضات المتعددة كأداة لرسم مستقبل المنطقة وتجريد العرب من كل شيء من دون أي تنازل إسرائيلي في موضوع الانسحاب من الأراضي المحتلة.

يقول شمعون بيريس في لقائه مع المثقفين المصريين في أواخر عام ١٩٩٢: «في مقابل المفاوضات الثنائية، هناك أيضاً محادثات إسرائيلية ـ عربية متعددة الأطراف ذات خمس لجان مستقلة تناقش فيها قضايا مثل حل مشكلة المياه الإقليمية وتطوير الاقتصاد الإقليمي. . . أي مباحثات في التحديات المتصلة بالمستقبل وليس التعامل مع الماضي». ويضيف مخاطباً أحد المثقفين المصريين: «أنت كمثقف يجب أن تنظر إلى المستقبل، كواحد

---

(٢) علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد: **سيناريو الهيمنة الاسرائيلية** (القاهرة: ابن سينا، ١٩٩٥).

(٣) التقارير حول المفاوضات المتعددة ونتائج عمل اللجان قليلة جداً. انظر: Joel Peters, *Building Bridges: The Arab-Israeli Multilateral Talks* (London: Royal Institute of International Affairs; Chatham House, 1994).

من جيل جديد، العلم فيه أهم من الأرض»[٤].

هذا الكلام يعني ببساطة: يجب أن تنسى أن هناك أرضاً محتلة وشعباً مشرداً، ومن التخلف أن تطالب بالأرض وعودة المشردين، بل عليك أن تستعد للتخلي عن استقلاليتك وسيادتك ومياهك وثرواتك النفطية، وتنزع سلاحك وتسير إلى مستقبل مجهول من غير أن تلتفت إلى الوراء، «فالسلام في الشرق الأوسط» ـ ودائماً بحسب شمعون بيريس ـ «ليس عملية جراحية. إنه ليس بتر أعضاء أو زرع أعضاء من جسم في جسم آخر، إنه هندسة معمارية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد، متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانة في العصر الجديد: العصر الذي لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة!»[٥].

على كل حال، وبعد أن وصلت المفاوضات الثنائية إلى حائط مسدود، فوجئ الجميع بإعلان اتفاق أوسلو الذي نتج من محادثات سرية استمرت تسعة شهور بين ممثلين من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على الرغم من اتفاق العرب من خلال اجتماع وزراء الخارجية في بيروت على ألا يخرج أحد من دائرة التضامن والعمل المشترك في المفاوضات الثنائية. وثبت لاحقاً أن اتفاق غزة ـ أريحا بالنسبة إلى الإسرائيليين لم يكن إلا حصان طروادة لكسر الحواجز أمام دخولهم إلى العالم العربي، خصوصاً منطقة الخليج الفارسي، فهم لم يعطوا شيئاً يذكر للفلسطينيين إلا إدارة الشؤون الداخلية لقطاع غزة، هذه المنطقة المكتظة بالسكان والخالية من أية موارد وثروات والتي كانت تشكل كابوساً لإسرائيل.

والمدهش أن من يتابع سلوك المفاوض الفلسطيني ومن يقرأ **طريق أوسلو** يكتشف بسرعة أن هذا المفاوض يعاني عقداً نفسية وعلى رأسها عقدة النقص، فهو ينظر بإكبار إلى المفاوض الاسرائيلي والأمريكي، فتغمره البهجة لمجرد أن يرى نفسه يصافح «المستر بيريس» أو «المستر روس»، وتبلغ البهجة والزهو ذروتهما حينما يقدم إليه «المستر كلينتون» الكرسي ليقعد ويوقع[٦]. يقول إدوارد سعيد: «كان مبتغاهم الوحيد عناق وزير الخارجية الأمريكي. إنهم لا يريدون العمل والتعب ولا المساواة، كل ما يريدون هو أن يقبل بهم الرجل الأبيض»[٧].

---

(٤) محضر لقاء شمعون بيريس مع المثقفين المصريين في المعهد القومي لدراسات الشرق الأوسط، نشر في: دافار، ٢٠/١١/١٩٩٢ وزوّدني أحد الأخوة الباحثين بنص مترجم إلى العربية.

(٥) «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة» عنوان مقال باللغة العربية لشمعون بيريس أرسله إلى مركز الأهرام للترجمة والنشر في القاهرة، ونشر في: ميشيل جوبير [وآخرون]، **ماذا بعد عاصفة الخليج: رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**، تقديم ابراهيم نافع (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٩٧ ـ ١١١.

(٦) انظر: محمود عباس [أبو مازن]، **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات** (عمان: [د. ن.]، ١٩٩٤).

(٧) Edward W. Said, «Symbols Versus Substance Year after Declaration of Principles,» interviewed by Mouin Rabbani, *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), pp. 60-72.

ومن هؤلاء المفاوضين من يرى أن الحالة العربية قد انتهت وأنها على أية حال وحتى في لحظات تجليها لم تعطِ الفلسطينيين شيئاً، فيسعى إلى بلورة العصبية الفلسطينية لتكريس التوجه الفلسطيني نحو شراكة فلسطينية ـ إسرائيلية يلعب فيها الفلسطينيون، بانتشارهم وخلفيتهم العربية، دوراً بارزاً تعززه الخبرة والتقنية الاسرائيلية والامتداد اليهودي في عواصم المال والقرار السياسي والاقتصادي، أو ـ باختصار ـ شراكة يكون فيها الفلسطينيون الجسر والوسيط لمرحلة التطبيع والسيطرة الاسرائيلية الاقتصادية والثقافية على كل المنطقة العربية ـ الاسلامية[٨].

هناك دراسات مستفيضة حول عمل اللجان الخمس المنبثقة من المفاوضات المتعددة، وكلها تؤكد نتائج كارثية، مترتبة من أهداف هذه اللجان وعملها تجاه العالم العربي والإسلامي، خصوصاً على صعيد الاقتصاد والمياه.

إن اقتصادات الدول العربية غير مؤهلة في هذا النظام الشرق أوسطي، وذلك لأسباب عديدة منها: غياب التقانة والتحديث في أساليب التسيير الإداري، واعتماد عدد كبير من هذه الدول على اقتصاد النفط، وغياب حالة التكامل الداخلي بين هذه الدول، الأمر الذي يؤدي ـ في حالة اشتراكها بشكل فردي في هذا النظام ـ إلى هيمنة إسرائيلية عليها. لذلك، إن هذا النظام، في موضوع التنمية، لا يسمح بإعطاء فرص تنمية متساوية للأطراف المندمجة، كما لا يهدف إلى تحقيق تنمية للأطراف الأقل تطوراً، ولن يساعد خروج بعض الدول من حلقة التبعية للدول والمؤسسات المالية الغربية.

أما بالنسبة إلى موضوع المياه، فالواضح أن إسرائيل تريد السيطرة على مصادر المياه العربية، فاستمرار احتلالها الجنوب اللبناني ليس إلا من أجل الحصول على المياه. والحجج الأمنية الإسرائيلية لعدم انسحابها من الجولان ليست إلا من أجل السيطرة على مياه اليرموك وبانياس ومنطقة الحمّة ومياه الحاصباني والوزاني، فضلاً عن إصرار إسرائيل على مواصلة سيطرتها على مصادر المياه الجوفية في الأراضي المحتلة من دون أن يكون للسلطة الفلسطينية استقلالية أو سلطة على المياه ومصادرها. هنا يهمني فقط أن أشير إلى كلمة شمعون بيريس في لقائه مع المثقفين المصريين، حيث قال: «نحن بحاجة فقط إلى مزيد من المياه وليس المزيد من الأرض»[٩].

ثانياً: الموقف الإيراني

أما بالنسبة إلى موقع إيران الإسلامية في المشروع الشرق أوسطي، فإيران أساساً ضد هذا المشروع برمته، وذلك بدافع عقائدي قبل أي اعتبار آخر. فلا يمكن التصور أن

---

(٨) انظر: بشير نافع، «ملاحظات أولية على اتفاق غزة ـ أريحا،» **قراءات سياسية**، السنة ٤، العدد ١ (شتاء ١٩٩٤).

(٩) المصدر نفسه.

بإمكان إيران أن تحتل موقعاً في مشروع هندسة شمعون بيريس، خصوصاً أن ما يسمى بالقرار الدولي قد وضع إيران والعراق في إطار سياسة «الاحتواء المزدوج»، وذلك على الرغم من أهمية إيران الجيوسياسية، بالنظر إلى أنها تشكل جسراً للوصول إلى الجمهوريات المستقلة، وبالنظر إلى دورها في «منظمة التعاون الاقتصادي» (الايكو).

في الواقع، إن الاهتمام الإيراني بمشروع التسوية أو الشرق الأوسط الجديد وموقفها منه يمليه اعتباران أساسيان:

أولاً: أهمية القضية الفلسطينية والأرض المقدسة وعدم جواز أي تفريط بهذه القضية المحورية التي تخص العرب والمسلمين جميعاً.

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج الفارسي وبحر عُمان باعتبارها شرياناً حيوياً لإيران، وأن أي امتداد للمشروع الإسرائيلي إلى هذه المنطقة يعتبر ضد المصالح الإيرانية العليا.

ومن هنا تأييد إيران الانتفاضة في الأرض المحتلة والقوى المناهضة للمشروع الصهيوني، والتأكيد الإيراني على أن أمن الخليج من مسؤولية الدول المطلة عليه، وأن الوجود العسكري الأجنبي في هذه المنطقة بحجة الحفاظ على الأمن إنما هو عنصر استفزاز وعدم الاستقرار وهو لا يخدم مصلحة أبناء المنطقة.

وهناك اعتبار آخر مطروح في الأوساط الفكرية الدينية، وهو أنه بغض النظر عن الاعتبارين المذكورين، فإن الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة العربية وإضعاف العرب في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية إنما هو إضعاف للمسلمين ولمنطقة القلب من العالم الإسلامي، فيجب مجابهته بشتى الطرق والوسائل. هذه الرؤية، وإن لم يتسن لها أن تدخل في أرضية القرار - ربما بسبب الخيبة التي أصابت الإيرانيين من جراء الموقف العربي العام تجاه الثورة الإسلامية في إيران والتراجع العربي المستمر أمام المشروع الصهيوني- فإنها موجودة في الوجدان الشعبي للغالبية المتدينة. ويمكن للباحث أن يجد مفردات وتعبيرات كثيرة نابعة من هذه الرؤية في تصريحات المسؤولين وخطب صلاة الجمعة.

والنقطة المهمة في هذه الرؤية هي أن صاحبها لا يمكنه إلا أن يرحب بأي نوع من الوحدة بين العرب، وأية خطوة حدودية بين الدول العربية، طبعاً ليس على أساس العصبية والحمية الجاهلية، التي هي حالة الانغلاق القومي والعشائري وتحيز الإنسان إلى قومه وعشيرته وفئته في حق أو باطل، وهذه الحالة مذمومة في النصوص الإسلامية، بل على أساس التكامل والتعاون ودرء الأخطار عن الأمة الإسلامية وبناء مجد الأمة وسيادتها.

وكثيرون هم من أصحاب هذه الرؤية، وهم اليوم في مواقع المسؤولية في إيران، وهم الذين كانوا في الستينيات يستمعون إلى خطب الرئيس جمال عبد الناصر من إذاعة صوت العرب بشغف وتلذذ، فكأنهم كانوا من جملة المخاطبين وهم ليسوا عرباً. المهم أن

هذه الرؤية موجودة، وهي، في اعتقادي، تصلح لأن تُدرس وتُنمّى لتكون مرتكزاً للانطلاق وللاستفادة منها في تطوير العلاقات الإيرانية ـ العربية.

وبالمقابل، هناك تيار قومي علماني لا يعترف بالدوافع العقائدية الدينية كأساس للموقف من المشروع الشرق أوسطي الجديد، ولا يرى أي خطر في هذا المشروع يهدد الكيان التاريخي والثقافي للشعب الإيراني. ومن وجهة نظر هذا التيار، فإن إيران في حال دخولها المشروع الجديد ستحتل مكاناً بارزاً فيه نظراً إلى إمكانياتها وقدراتها المادية والتقنية والبشرية. ومنهم من ينظر إلى المشروع باعتباره تحالفاً بين أبناء العنصر السامي بعدما كانوا مختلفين طيلة عشرات، بل مئات السنين الماضية، فتخالجه ضرورة التنبه للخطر القادم من هذا التحالف نحو المصالح الإيرانية، خصوصاً أن كلا الطرفين، العربي والإسرائيلي، يتهمان إيران بالأصولية ودعم الإرهاب، ربما كذريعة لاحتواء وضرب المصالح الإيرانية في المنطقة(١٠).

هذا التيار موجود بين المثقفين غير الدينيين، وخصوصاً بين البقية الباقية الموالية لنظام الشاه، والذين يعيشون بمعظمهم خارج إيران، لكنهم ليسوا ممثَّلين في السلطة وليس لهم رموز بارزون.

ومن هنا تتضح أهمية الاسلام كعامل رئيسي يقرب الإيراني من العرب، ليس بسبب الذاكرة التاريخية أو المشاركة في صنع الحضارة الاسلامية، ولكن بسبب التزامه الديني الذي يفرض عليه ذلك. فإذا انسلخ من هذا الالتزام، لن يجد مبرراً لهذا الاقتراب، اللهم إلا المصالح المشتركة بالمفهوم التجاري للكلمة بعيداً عن العواطف والأحاسيس المعنوية السامية. ومن أراد التأكد من هذه النقطة فليسأل الأخ هاني الحسن أو يراجع **إيران من الداخل** لفهمي هويدي.

ثالثاً: موقع إيران من منظور إسرائيلي

إن من يتابع كتابات القادة والمسؤولين الاسرائيليين وتصريحاتهم يجد أن هناك كمية ضخمة من الدعاية حول الخطر الأصولي الآتي من طهران، عاصمة الأصولية الاسلامية، كما يزعمون، وذلك لتسويق المشروع الشرق أوسطي وإقناع الأنظمة العربية بضرورة الانخراط فيه حفاظاً على استمرارية وجودها ومكتسباتها. فهم لا يتركون أية فرصة تمر إلا ويحذرون من الخطر الأصولي ويربطون كل جزء من أجزاء مشروعهم بضرورة التصدي لهذا الخطر المدمر. فلننظر إلى شمعون بيريس، وزير الخارجية الاسرائيلي، في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** وهو يؤكد «أن الهدف النهائي من المشروع هو خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة، وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي

---

(١٠) انظر: داود باوند، «بان سامانتيه،» مداخلة في ندوة حول السياسات الاسرائيلية نشرت وقائعها في: **فصلية الشرق الأوسط** (بالفارسية)، العدد ٣ (خريف ١٩٩٤).

تقوم على أربعة عوامل جوهرية: **الاستقرار السياسي** الذي يتطلب ضرورة التصدي لخطر الأصولية، **فالاقتصاد**، أي إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة فوق قومية... وهو الرد الوحيد على الأصولية، ثم **الأمن القومي** وهو تحالف إقليمي يساعد على منع طرف ما من الضغط على الزر المهلك الذي لا يبقي ولا يذر، وأخيراً **إشاعة الديمقراطية** التي تعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي!»[١١].

قديماً قالوا: «إن العرب لا يقرأون». يبدو أنهم ما زالوا يتحدثون مع العرب بالذهنية نفسها، متجاهلين كل هذا التطور في مجالات البحث والتقدم العلمي والإنتاج الفكري والصحافة والجامعات في المجتمعات العربية.

الواضح أن إيران الاسلامية ـ في نظر الإسرائيليين وحلفائهم الغربيين ـ تشكل أداة ضغط وترهيب للعرب بعد ما كانوا يستخدمون «الخطر الشيوعي» في فترة الحرب الباردة. فهم بذلك يحاولون إدخال العرب في النظام الشرق أوسطي، ويجبرونهم على توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية ويبيعونهم كميات هائلة من السلاح بقيمة بلايين من الدولارات.

ومن هنا، فإن أي سعي لبناء الثقة والتفاهم بين الإيرانيين والعرب يعتبر ضربة موجعة لمشروع الاسرائيليين وحلفائهم الشرق أوسطي، وإمكانيات تطبيقه في منطقتنا العربية والاسلامية.

---

(١١) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng.: Element Books; New York: Henry Holt and Company, 1993).

تعقيب (١)

محمود سريع القلم

إن كلتا الورقتين تتطلع إلى المستقبل المحتمل لشكل المنطقة، وكلتاهما تبحث في البدائل المختلفة التي تتصورها الفاعليات الاقليمية والأطراف الأخرى من خارج الإقليم. إنهما تركزان كذلك على إيران باعتبارها تقوم بدور مهم ليس فقط في عملية تحديد شكل الشرق الأوسط الجديد، بل باعتبارها تقدم أيضاً مأزقاً للفاعليات الاقليمية والخارجية. إن المخططات الاسرائيلية لما يسميه مهتدي نظام الشرق الأوسط الجديد وما يسميه سليم الشرق أوسطية هي في الصميم من القضية. كما أن مصالح إسرائيل ونظرتها الجديدة إلى التعامل مع جيرانها العرب هما المحور الأساسي في الورقتين معاً.

في ورقة سليم عرض مفيد جداً للمدارس الفكرية المختلفة في العالم العربي بشأن النظام العالمي الجديد الآخذ بالظهور وكذلك بشأن عواقب هذا النظام بالنسبة إلى الشرق الأوسط. ويلخص الباحث في ورقته وجهات النظر العربية الموالية والرافضة، الرسمية وغير الرسمية، حول الشرق الأوسط الجديد، مع ذكر الدعاة الرئيسيين لكل مدرسة من المدارس، ثم يوضح وجهة النظر الايرانية حول الموضوع نفسه مبرزاً في هذا الصدد مصالح إيران وهمومها وتطلعاتها.

في القسم الثاني من الورقة يبحث سليم في المصفوفة العربية ـ الايرانية الخاصة بالأمن في الخليج الفارسي، فيشير إلى آراء اللاعبين الأساسيين في المنطقة ويبحث كذلك في السياسة المصرية في منطقة الخليج الفارسي. إن الباحث يقدم وصفاً مفيداً جداً لهموم وتصورات أطراف القضية كلهم.

والواقع أن من الممكن اعتبار ورقة سليم بمثابة ورقتين منفصلتين لكنهما مترابطتان، الأولى تتناول وجهات النظر السائدة حول الشرق الأوسط الجديد، والثانية تتناول قضية أمن الخليج الفارسي. إن الباحث، في اعتقادي، يدرك دقة هاتين المسألتين، فهو يتحرى هذه الدقة كثيراً في محاولته فهم ما يتعلق بالحكومة الإيرانية. تعتبر هذه الورقة أساساً مقدمة شاملة لوجهات النظر كافة بشأن الموضوعين المذكورين. وينهي سليم ملاحظاته

بالقول إن المصالحة بين العرب والإيرانيين أمر ممكن، على أن تكون مؤسساتية وأن تجري على أساس قواعد متفق عليها. ويقول الباحث ضمناً إن إيران ليست معزولة وإن من الممكن فهم وجهة نظرها على نحوٍ أفضل من خلال تفهّم مصالحها القومية.

أما ورقة مهتدي فهي تركز على المخطط الاسرائيلي للشرق الأوسط. وهو يحذر من عواقب هذه الخطة، السياسية والاقتصادية والثقافية. وهو يعتقد أن العملية السلمية هي المرحلة الأولى للهيمنة الاسرائيلية على أنظمة الحكم العربية والإيرانية، وعلى الهوية الاسلامية والهياكل الاجتماعية ـ الاقتصادية. ويفيد الباحث في ورقته أن المخطط الذي تضعه إسرائيل لما سيكون عليه شكل الشرق الأوسط في المستقبل هو نتيجة عصر الحرب الباردة المنصرم، إذ أصبحت هذه المنطقة الآن ساحة تهيمن فيها دولة واحدة على المصالح العالمية والاقليمية.

إن هذه الورقة تتفق، في واقع الأمر، مع الرأي العربي الرافض بشأن قضية الشرق الأوسط الجديد. وأرى أن اهتمام الباحث بشأن ضعف الهياكل العربية الاجتماعية ـ الاقتصادية وبشأن عجز العرب عن التعامل مع التخطيط الاسرائيلي، هو اهتمام جدير بالانتباه. إنه يشير في هذا الصدد إلى قضايا الموارد المائية، ومبيعات السلاح، والتصنيع، والدخول إلى أسواق التقانة والرأسمال. ومع أنني أرى أن تشاؤم الباحث مبالغ فيه إلا أن بعض وجهات النظر التي يبديها باحثون عرب بشأن النتيجة الغامضة للشرق الأوسط الجديد ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. إن أمام إسرائيل منافسين يزاحمونها على التعامل مع اقتصادات الشرق الأوسط وعلى الهيمنة عليها أيضاً. إن الصناعات الخاصة بمبيعات السلاح هي الأنشط في الشرق الأوسط، وهي صناعات لا يمكن للصناعات الحربية الاسرائيلية أن تحل محلها بسهولة.

ليس لدي أدنى شك بأننا سنشهد بعد عقد من الزمن شرقَ أوسطٍ جديد. لنا أن نتكهن عن تكوينه وهيكله، لكن هناك أموراً كثيرة غير مؤكدة. ولعل من الممكن التنبؤ بأمرٍ مؤكد واحد وهو أن إسرائيل ستكون لها حصة في اقتصاد الشرق الأوسط، وحصة مهمة على أغلب تقدير، وبالتالي يكون لها شأن في عمليات صنع القرارات السياسية. وهناك مصالح غربية مهمة ولا سيما في الصناعة النفطية وفي التجارة وصناعات الأسلحة ستجد إسرائيل صعوبة في منافستها. وعندما يجري تطبيع العلاقات السياسية بين إسرائيل والأقطار العربية فستزداد حصة إسرائيل في اقتصادات هذه الأقطار، ولكن مدى هذه الحصة ونطاقها وشكل تكوينها سيختلف من قطر إلى آخر. وأعتقد أن ثقافة الشرق الأوسط، وهي ثقافة غنية في أصولها وعميقة الغور في الحياة الاجتماعية، ستتأثر في السنوات القادمة بديناميات الثقافة العالمية من خلال تدويل الخصال الثقافية أكثر مما ستتأثر بالمخططات الاسرائيلية للشرق الأوسط الجديد.

وأعتقد، أخيراً، أن الطريقة المثلى للتوصل إلى مزيد من الأصالة والإبداع في الشرق الأوسط هي إغناء البنى المحلية في المنطقة والإعلاء من شأنها. فحين تتثبت البنى الداخلية سيأخذ أمر الانكشاف للأخطار بالانحسار بطبيعة الأحوال.

تعقيب (٢)

كاظم هاشم نعمة(*)

إن في البحثين المعروضين متعة قراءة وزاد معرفة وإثارة جدل ودعوة لإعمال العقل. ومع ذلك علي أن أقر بأن بينهما مباعدةً في الاشكالية وضرب التحليل والثراء المرجعي، ولكنهما ـ على رغم هذا كله ـ يلتقيان عند غائية واحدة تكاد تكون متماثلة ألا وهي أن بنا حاجة إلى فحص العلاقات العربية ـ الإيرانية لإخراجها من حالة الكامن من الهاجس والتوتر والمدرك الممسوخ والخطاب المشحون إلى حالة التعاون.

لا جرم أن هذا اللقاء الحواري ظاهرة عافية قد بدت تطفح على مبسم العلاقات العربية ـ الايرانية. وإنه ولادة جنين، كما يشهد على ذلك الحاضرون في هذه الندوة الموقرة التي تكثر فيها جهود القيمين عليها وفي مقدمتهم د. خير الدين حسيب. كما ويقع علينا نحن الأكاديميين والمعنيين بعافية العلاقات هذه معاينة ما يحيق بها بغية الارتقاء بها على صعد الإنماء والأمن والاستقرار والعدل، ولا أحسب أن هذا مطلب يتعذر علينا بلوغه إن أدركنا أن ثمة وقائع قد جرت في رحم كل بلد ومجتمع منا وفي منطقتنا وفي العلاقات البينية، كما اهتزت في كل صرح أركان، وتهاوت حيطان، وتراجعت مقدمات وقناعات، وتقدمت مفهومات ومشاهد ومستقبليات.

ولعمري إن نصيب العالم الثالث في الجملة، ودولنا على وجه الخصوص، من عواقب انهيار هيكل النظام الدولي وعملية معماريته نصيب فادح الكلفة اليوم وغداً. وكما يبدو فإن الفرصة الجديدة لا تفارق المنطقَ الذي عرفته العلاقات الدولية وهو الواقعية أو «سياسة القوة» سوى في الدالة. فما يُشاع إليه اليوم هو سياسة الحرمان (deprivation policy) أو السياسة الوقائية (preventive policy). إن زيادة السكان مدعاة للقلق ومحرض على الوقاية ـ ولذا تنهب الموارد ـ وحقوق الانسان قلق للضمير العالمي، وحيازة التقنية مفسدة للأمن والاستقرار، والسيادة جدار يجب أن ينهد أو أن يعاد تسييج الأمة

(*) رئيس مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

والوطنية. وبهذا فأمامنا خياران لا ثالث لهما: إما أن تتم هندسة سياسة الدولة من الداخل، أو سيؤتى بها من الخارج.

من هنا تكون العلاقات الايرانية ـ العربية في مواجهة تحديات ينبغي عليها أن تعثر على معالجات لها على صعد الدولة والعلاقات الثنائية والعلاقات النظامية. ومن أفدح التحديات المسألتان اللتان نحن بشأنهما: أمن الخليج ومشروعات الشرق الأوسط، وبينهما تتمثل فواعل العلاقات الدولية، ومعمارية المنطقة كوظيفة جزئية من معمارية السياسة الدولية، وعواقب الحربين في الخليج، وإخفاقات السياسات الإنمائية السالفة في السوح كافة، وميلانات الأطاريح السياسية ـ الايديولوجية منذ عام ١٩٤٥ (لقد انشغل أ. محمد علي مهتدي بمشروع الشرق الأوسط في حين عُنيت دراسة د. محمد السيد سليم بشقي الاشكالية).

وفي الوقت الذي يبسط د. سليم الشرق الأوسطية بسطاً سمحاً وشافياً من حيث ما لها وما عليها، ويُعرفنا على من يتعصب لها وعليها، وما هو المرغوب فيه وعنه، وما هي مآلاتها، فإن بحث السيد مهتدي يهدينا إلى مضمون الخطاب السياسي الرسمي، وشعرت أن فيه شحنة عاطفة ومسحة ايديولوجية وقدراً من الوعظ. فهو لا يجيب عن أسئلة، منها ما هي خيارات طهران ومواقف نخباتها وما هو الراجح لديها؟

وعلى الرغم من الخلافات والمسافات بين الرؤى والأطاريح التي يتسم بها موقف كل طرف، بل الأطراف في كل طرف، فإنني أحسب أن الجدل في الشرق أوسطية قد يأتي بالجانبين نحو منطقة الوسط، وربما يأتي بالدكتور سليم إلى أن خيارات إيران هي:

١ ـ العزلة عن الشرق الأوسط بالانكفاء على الذات.

٢ ـ الالتصاق الأوثق إلى جماعة الايكو.

٣ ـ أن تقترب من العراق وسوريا فتكون قد أقامت حزاماً يفصل تركيا عن الشرق أوسطية (ولنا ولإيران منافع في ذلك مثل تطبيع العلاقات وبناء الثقة واتفاقية صلح وسلام وتعاون).

٤ ـ الدنو من الخليج العربي تعويضاً لعدم تعشيقها بحلقة الشرق أوسطية.

٥ ـ عودة الخطاب السياسي الايديولوجي المتشدد والباعث على القلق.

وكما قلت، يشترك الباحثان في المراد. وينصحنا د. سليم الأخذ بالأمن التعاوني (cooperative security) وكما أفهمه فهو مطلب متقدم على الحالة، ويمثل الغاية. في حين يستحسن السيد مهتدي حسن الثقة والتفاهم. وهذا يمثل نقطة بداية. ولذا فإنني أروج من هذه المنصة الأمن بالشراكة (common security)، فهذا ضرب من الأمن يتطلب تكييفاً في المدرك الأمني أولاً، وقدراً من التعاون على مستوى واطئ مثل التشاور وحضور المراقبين في المناورات وإقامة خط ساخن واحتواء الأزمات.

لقد عولت دولنا على سياسات الأمن المتقاطعة، فقادت إلى تحريض هواجس الأمن وعدم الاستقرار ولم تجتث غراس عدم الأمن، وهي سياسات توازن القوى (إقليمياً وظيفة لتوازنات عالمية) وسياسات الاحتواء المزدوج والوجود الأجنبي الكثيف. ولعلنا نعثر في سياسة توازن المصالح على ما يفك لنا عقدة الأمن لأسباب تعود إلى:

أولاً: الإدراك بأن في إرساء الأمن في الخليج العربي حصائل إيجابية للأمن الجماعي الخليجي والأمن القومي العربي.

ثانياً: إنها صيغة تحيد هذا الجناح من المنطقة، الذي لا مفر من أنه سيتأزم بعد قيام الشرق أوسطية، إذ إنه في غياب صيغة سيكون مرشحاً ليزج في دوامة عدم الأمن لدفع أطراف فيه إلى الشرق أوسطية.

ثالثاً: إن سلة المصالح المتوازنة في الخليج تعطي مردودها من قبل أن تأتي حلقات الشرق أوسطية بوعودها.

رابعاً: إن مثل هذا الحل يخفف التأكيد على الوجه العسكري للأمن، وعليه، يعفينا من هذا الإنفاق المجحف للموارد.

خامساً: إنه خيار يخدم إيران والآخرين حيث سيكون لديهم بفضله قابلية التأثير في عملية معمارية جيوبوليتكس الاقليم.

سيدي رئيس الجلسة،

أخلص إلى القول إن المواقف من الأمن في الخليج العربي أولاً، ومن الشرق أوسطية ثانياً، تعين على خلق حوار وإيجاد إجراءات من بناء الثقة والشراكة والتعاون. إن أمناً بالشراكة في الخليج العربي يعزز يد التفاوض في وجه الشرق أوسطية ويضع العصا في عجلة التهميش والبعثرة. وإن مدركاً للأمن بالشراكة يوضح الغائية من سياسة الأمن، وهذا يقودنا إلى تصحيح الاستراتيجيات.

المناقشات

١ ـ أحمد صدقي الدجاني

أعرب عن تقديري لجهود الباحثين والمعقبين في معالجة هذا الموضوع الهام. وأطرح من وحي ما سمعناه أربع نقاط تتعلق بالموضوع:

النقطة الأولى تدور حول المصطلح «الشرق الأوسط» نشأته وتطور مدلوله، وموقفنا منه لأوجه دعوة بشأنه. وبإيجاز شديد أشير إلى أن المصطلح استخدم لأول مرة عام ١٩٠٢ من قبل مستعمر بريطاني كان يحكم الهند، ثم التقطه صحفي بريطاني وأدخله في عنوان كتاب ألفه. وقد تطور مدلول المصطلح الذي انصرف بداية إلى منطقة تجمع بين الهند وإيران وأفغانستان، ليصل في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدلالة على جزء آسيوي من وطننا العربي مع بعض أقطار عالمنا الاسلامي، وذلك بعد أن تبنت الولايات المتحدة المصطلح. ورأينا مؤخراً بعد زلزالي أوروبا الشرقية والخليج كيف طلع علينا برنارد لويس في مجلة فورين أفيرز في صيف ١٩٩٢ طارحاً تحديداً جديداً للمصطلح ومقترحاً أنه يشمل الرقعة من حدود الصين إلى المغرب.

ومن هنا تأتي دعوتنا إلى استخدام مصطلح الدائرة العربية للدلالة على الوطن العربي، ومصطلح دائرة الحضارة العربية الاسلامية أو ديار الإسلام للدلالة على العالم الإسلامي.

النقطة الثانية تتعلق بالفكرة وأساليب تنفيذها. وأكتفي هنا في معرض الحديث عن أساليب تنفيذها بالوقوف أمام أسلوب التفاوض الذي تعتمده الولايات المتحدة لألاحظ أن السياسة الأمريكية تجعل من التفاوض أحياناً هدفاً لتملأ ما تسميه فراغاً سياسياً. وهي تفرض عملية التفاوض أحياناً بدون أساس واضح لها. وقد رأينا كيف ضمنت لإسرائيل أن تتفاوض من موقع القوة مع العرب مجتمعين، وأن تفاوض كل طرف عربي على انفراد.

النقطة الثالثة تتصل بالمواقف من فكرة النظام الشرق أوسطي في وطننا العربي، وقد سمعنا حديثاً عنها عرض لنسب من أيد ومن خالف. وما أود أن أركز عليه هنا هو أن نتتبّع تطور هذه المواقف ونرسم الخط البياني لهذا التطور: وسنلاحظ أن نفراً من مفكرينا

المرموقين وقفوا منذ البداية منبهين شارحين ناقدين بينما كان بعض المسؤولين يحاول تسويق الفكرة. وقد استجاب لهم نفر من المثقفين بحماس واضح لم يلبث أن فتر تدريجياً عند الغالبية بعد أن ظهرت حقائق المخطط يوماً بعد يوم، ولم يبق من المثقفين المؤيدين المجاهرين إلا أفراد قليلون حاولوا لمواجهة المعارضة الشديدة للفكرة أن يوفقوا بين هوية عربية وهوية شرق أوسطية دون جدوى. وعمد المسؤولون إلى عدم المجاهرة في كثير من الأحيان بما يقومون به لتنفيذ المخطط. وارتفعت أصوات مختصين اقتصاديين عرب كانوا متحمسين أول الأمر لتعلن أنه لا مجال لسوق شرق أوسطية قبل إقامة السوق العربية وإنهاء إسرائيل احتلالها للأراضي العربية. ونستطيع أن نجد في أوساط أوروبية حذراً من الفكرة وضيقاً من الضغط الأمريكي لفرضها. كما نجد بدايات تحسب في أوساط يهودية أوروبية. وهكذا يبدو وكأن موجة تسويق الفكرة على وشك الانحسار. وأن لنا أن نتابع جهودنا لطرح البديل الفعال.

النقطة الرابعة هي حول البديل الفعال، والفكر العربي لم يقصر في طرح أفكار بشأنه. نذكر هنا مثلاً على ذلك دراسات نشرت في مجلتي **المستقبل العربي** و**شؤون الأوسط**. وقد كان المتحدث واحداً من الذين طرحوا هذه الأفكار. **وأقترح نظاماً إقليمياً لدائرة حضارتنا العربية الاسلامية** وأدعو جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي لعمل لجنة تفكر لوضع تفاصيله.

٢ ـ محمد الهاشمي الحامدي

أشعر بالأسف الشديد، أن الموقف العربي الرسمي، مؤيداً من قبل شريحة ضيقة من النخبات العربية، يضيع فرصاً موضوعية كبيرة للتعاون مع إيران بشأن القضيتين الاستراتيجيتين اللتين نواجههما: القضية الفلسطينية وأمن الخليج.

لقد أصبح التصريح بالحق العادل في شأن فلسطين يحتاج إلى شجاعة كبيرة من أي سياسي في العالم. إنه منتهى الشجاعة عند السياسي العريق أن يطالب بسلام «عادل» يعيد بعض فلسطين ويقر بشرعية الدولة الصهيونية.

بهذا المعيار يبدو الساسة الإيرانيون نشازاً: إنهم بلسان الرئيس هاشمي رفسنجاني يؤكدون أكثر من مرة مطلب العدل الأصلي، الأول، أي أن تعود فلسطين إلى أهلها، فلسطين كاملة، مع ضمان الأمن، لمن أراد العيش فيها من أهل الملل الأخرى.

إن عُقد عدد من أنظمتنا وكتابنا إزاء الشعارات الإسلامية السياسية عموماً، تُضيع علينا فرص التعاون مع إيران لمقاومة الهجمة الأمريكية ـ الاسرائيلية على أمتنا، لفرض استسلام كامل لشروطهما.

أتمنى أن يلتزم القطاع العريض من المفكرين والمثقفين العرب بالموقف الأخلاقي والمبدئي من هذه القضية: لن نقبل أبداً، ومهما تكن الظروف، شرعية الاحتلال والاغتصاب. لقد سبق أن احتلت فلسطين من قبل وتحررت. وفي التاريخ الحديث أصر

الفرنسيون لمدة ١٣٠ عاماً على أن الجزائر فرنسية، ولكن بعد كفاح طويل، وأكثر من مليون شهيد، خرج الجزائريون في عام ١٩٦٢ يهتفون يوم استعادة بلادهم، يا محمد مبروك عليك، الجزائر رجعت إليك.

إن الموقف الإيراني بشأن هذه القضية الاستراتيجية موقف سليم في جوهره وشجاع، قد لا يعجب المتحمسين من حكامنا للتطبيع وهم بالمناسبة الأكثر فساداً وبطشاً واستبداداً، لكنه يجب أن يرضي المثقف العربي صاحب المبادئ. ولعله من المفيد أن نذكر هنا أن أبرز شرط لتقدم التسوية الأمريكية والإسرائيلية هو الزيادة النوعية في حجم الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان في دولنا العربية.

أما بالنسبة إلى أمن الخليج فأعتقد أن الموقف الإيراني يبدو في معالمه أكثر سلامة وصواباً في تحديد الخطر الأكبر في المنطقة: ألا وهو الوجود الأجنبي.

أريد تسجيل نقطة ثالثة، إنها الأسف الشديد، للدور السلبي الذي تنهض به مصر الرسمية في فرض خيار التطبيع الكامل على الأمة.

إن الأخوة الفلسطينيين، حتى الرسميون منهم، يشكون من الضغوط المصرية المتواصلة عليهم للتقدم في مسار التفاوض مع إسرائيل مهما يكن الثمن.

بالنظر إلى أهمية مصر، وإلى أهمية النخبات المصرية، ليس هناك مجال لأن يكتم المرء تشاؤمه من اتجاه تطور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط على المدى المتوسط. إن أشقاءنا الحاكمين في مصر الذين لا يقبلون بغير منطق قوانين الطوارئ والإرهاب والمحاكم العسكرية مع معارضيهم المصريين، يبدون من السماحة وسعة الصدر مع الإسرائيليين ما لا يمكن تفسيره.

يقال دائماً إن ارتباط مصر بالمعونات الأمريكية واعتمادها عليها يقيد أيدي حكامها. لو كانت المشكلة في المال، لاقترحنا تطوع كل عربي لدعم الخزينة المصرية. أعتقد أن المشكلة هي غياب الهمة والإرادة، وغياب التقويم الصحيح لجوهر النزاع في المنطقة.

٣ ـ فؤاد شهاب

استوفى بحث د. سليم في كثيرٍ من التعميم موضوعه، ولا بد من أن يعمم لاتساع موضوعه... حيث إنه يعالج قضيتين مهمتين، هما الشرق أوسطية وأمن الخليج ودورهما في العلاقات العربية ـ الايرانية... وليس تقليلاً من شأن البحث القول بأن المعلومات المقدمة قدمت بشكل سريع، ومن ثم فإن قدرة الباحث وقدرتنا على توظيف هذه المعلومات قدرة غير موجودة، والنتيجة أن البحث يكرر على مسامعنا ما نعرفه... ثم لا ندري لماذا يفعل ذلك اللهم إلا للوصول إلى النتيجة التي وصل إليها والتي أيضاً نعرفها جميعاً الا وهي أن عناصر التجمع العربي ـ الإيراني هي أيضاً عناصر تفريق وتباعد...

على سبيل المثال أمن الخليج الذي هو عنصر تجمع للعرب وللإيرانيين حيث يمثل الخليج بحيرة داخلية عربية ـ إيرانية يسهل جداً الدفاع عنها، بل والسيطرة المطلقة عليها إذا رآها العرب والإيرانيون كما خلقها الله بحيرة داخلية عربية ـ إيرانية، لكنهم يتشاجرون على بضعة أمتار فيها شجاراً ينسيهم مئات الكيلومترات من الوئام والاشتراك.

أيضاً تكشف قراءة مثل هذا البحث أو غيره من البحوث للقارئ أو المستمع الذكي عن حقيقة عميقة غائبة عنا نحن العرب والإيرانيين، هي أننا عنصريون... فنحن لم نتفق على تسمية الخليج حتى اليوم لأن الإيرانيين يريدونه فارسياً والعرب يريدونه عربياً، ولم يحاول الطرفان الخروج من هذه العنصرية إلى أفق رؤيته كبحيرة داخلية عربو ـ إيرانية.

٤ ـ سليمان نمر

سيتناول تعليقي فقط ما جاء في ورقة د. محمد السيد سليم حول مفهوم الأمن في الخليج، وأضيف قليلاً إليه: حينما أسس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ ورُفع شعار «أمن الخليج مسؤولية أبنائه» كان الاعتقاد الجازم بأن هذا الشعار يعني بأن أمن الخليج سيكون له ثلاثة مرتكزات تمثل مثلثاً متساوي الأضلاع، هي العراق وإيران ودول مجلس التعاون. لكن نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية، والخطاب السياسي الذي توجهت به الثورة الإسلامية الإيرانية حينما رُفع شعار «تصدير الثورة»، والإشكالات الأمنية التي حصلت في المنطقة، والتي ربطت بقيام الثورة الاسلامية، جعلت دول مجلس التعاون الخليجي تستبعد إيران من المعادلة الأمنية الخليجية. وقد يكون هذا خطأ وقع به مجلس التعاون الخليجي حيث كان معظم هذه الدول يرى أن العراق سيكون هو القوة التي ستواجه الأطماع الإيرانية وتنامي الثورة في إيران. لذلك كان هناك خلل كبير في المعادلة الأمنية الخليجية، وخصوصاً أن هذا الخلل رافقه إخفاق دول مجلس التعاون في أن يكون لها قدرة عسكرية أمنية ملموسة.

وجاءت أزمة الغزو العراقي للكويت وعدم قدرة دول مجلس التعاون على مواجهة هذا الغزو ولجوء دول مجلس التعاون إلى القوات الأجنبية لتحرير الكويت، فتكرست القناعة التي كان بعضهم في الخليج يرددها على استحياء، وهي أن أمن الخليج هي مسؤولية دولية. ونتيجة لرسوخ هذه القناعة، والتي تمثلت بارتباط بعض دول الخليج بمعاهدات تحالف عسكرية مع الولايات المتحدة وغيرها، أصبحنا نرى أنه مع كل شعور خليجي بأن هناك تهديداً قادماً من العراق بافتعال الأزمات مع إيران يلجأ بعض دول الخليج ـ وبدعم من الولايات المتحدة ـ إلى تصعيد الوجود العسكري الأمريكي وزيادته في المنطقة، وخصوصاً أن القدرات العسكرية الخليجية ما زالت أضعف من أن تواجه أية مخاطر.

ومن هنا نرى أن هناك خللاً خطراً في المعادلة الأمنية الخليجية، وأصبح الأمن الخليجي مرتهناً للوجود العسكري الأجنبي. وتتحمل إيران وكذلك العراق مسؤولية مهمة في ذلك، لأن بغداد وطهران اللتين يتقاطع موقفهما برفض الوجود الأجنبي ما زالتا

تثيران الشكوك والمخاوف في المنطقة. وهذه مسألة تحسن استغلالها الولايات المتحدة.

٥ ـ هادي خسروشاهي

تعليقي هو على اسم الخليج في جواب د. فؤاد شهاب.

لا أريد أن أدخل إلى المواضيع غير المدرجة في برامج الندوة، ولكن بعض الاخوان يطرحون مسائل تجبرنا على الرد: إن اسم الخليج الفارسي غير ناتج من العنصرية الايرانية أو الفارسية، كما قال الأخ فؤاد شهاب، بل هذا الاسم، اسم تاريخي يعرفه كل طلاب المدارس الابتدائية والثانوية في كل البلدان العربية، والكتب التاريخية والجغرافية لا تزال موجودة في مكتباتكم، والاسم فيها كلها هو: الخليج الفارسي.

إن أول من بدل الاسم إلى الخليج العربي كانت إذاعة بي. بي. سي. (B.B.C.) ثم تبعها، مع الأسف، بعض العرب.

لو كان لإيران غرض خاص في تغيير الأسماء، لكانت غيّرت اسم «بحر عُمان» إلى «بحر إيران» لأنها تشترك مع عمان في هذا البحر بمئات الكيلومترات.

على أي حال، من الضروري أن نشير إلى أنه، مع الأسف الشديد، ليس الخليج اليوم عربياً، ولا فارسياً ولا إسلامياً، بل صار خليجاً أمريكياً بدعوة من بعض عرب الخليج.

٦ ـ منعم العمار

تحقق لي وأنا أقرأ ورقة د. محمد السيد سليم ضرورة البحث والتقصي عن جوهر الأمن في المصطلح: الفعل، الآلية، التكوين، الترتيب. وعذرنا في ذلك أننا نتناول مفردة شاملة ذات دالة مجتمعية، إنها الأمن، المتغير الفعال، وأي أمن، أمن منطقة مضطربة؛ وعلى الرغم من وجاهة البحث لهذه المفردة في ظل النظام الشرق أوسطي، إلا أنني أحاول أن أركز على موقع الخليج منه أو فيه. ويبدو لي أن أمن الخليج كحالة عامة يبقى حالة معرضة للاهتزاز حتى ولو سلمنا بالنظام الشرق أوسطي، وسبب ذلك لا يكمن في كنه تلك الحالة، بل لارتباط أمن الخليج بالأمن العالمي والأمريكي على وجه الخصوص. والتاريخ سيشهد بذلك بدءاً باستخدامها مرتكزاً لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعي، أو في العصر الحالي، كإقليم صالح لإثبات الدور العالمي، حتى أصبح الخليج البيئة الدولية التي تحمل في نسق تكونها مصالح العالم. ولهذا تجري بين فترة وأخرى محاولات فك ارتباط أمن الخليج من الأمن القومي العربي الذي انشغل بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو اتخذ منه دالة له توطئة لربطه قليلاً بالنظام الشرق أوسطي. والأمن الخليجي يكشف بداءة عن معضلته المزمنة حيث تهدئة الوضع الداخلي بارتباط خارجي والوضع الإقليمي بهيمنة خارجية زادته قسوة الارتباك في تعيين جهة الحسم في بناء ترتيب أمني. وسبب ذلك برأينا يكمن في ضخامة التهديد وتوالده، وتعدد الرؤى الأمنية للأطراف الفاعلة، وتعدد الترتيبات الأمنية المطروحة لتأخير قضية الأمن. ولكن الموجود هو:

أ ـ صعوبة الركون إلى ترتيب أمني من دون آخر بسبب شدة التعقيد وهشاشة سياسة التحالف.

ب ـ عدم الاقتناع بصحة ترتيب أمني من دون آخر كعلاج شامل.

ج ـ الارتباط المفرط بحسابات الغرب.

د ـ الاقتناع بديمومة التراتيب الأمنية قليلة للغاية.

هـ ـ الانعكاسات الأمنية لخلافات الحدود.

و ـ غلبة الاتجاه نحو التأقلم الإيجابي مع البيئة الدولية على ذلك مع الإقليمية.

من جانب آخر، هناك انعكاسات حقيقية أخرى غير تلك التي ذكرها د. سليم لارتباك حقيقة الأمن في الخليج والتي يمكن إجمالها في:

أ ـ ازدياد حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج.

ب ـ تفاقم أوجاع وأمراض نظام الأمن العربي.

ج ـ ازدياد الخلافات الحدودية بين دول الخليج.

د ـ تفاقم إرهاصات القوى الصاعدة ومطامحها في الإقليم.

هـ ـ تزايد حدة الوجود الأجنبي.

و ـ تعميق الاختلال الاجتماعي وتشويه مبدئية التنشئة السياسية.

كما أن د. سليم، ولعموميته بالبحث، أغفل نقاطاً كثيرة في باب ما هو المطلوب؟ ومع ذلك نكرر التساؤل: ما هو المطلوب؟ ولكي نصل إلى ما ينبغي أو نتمنى، على رغم ما يتوجب علينا من ابتلاع الكثير من الجرعات المرة حتى نصل إلى حقيقة الأمن في الخليج، علينا تحديد الخطوات اللازمة:

أ ـ أن نعمل على تحديد مدرك أمني مشترك يحوي درجة مقبولة من التصور لما ينبغي أن يكون. وهنا ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي التوصل إلى تفاهم أمني مشترك مع إيران، يأخذ بمنطق أو نموذج الشراكة الأمنية.

ب ـ تدعيم العمل الجماعي الخليجي لأنه الطريق الوحيد لإتمام شروط المنعة الأمنية. وهنا يوجب فسح المجال أمام العراق لإعادته إلى الحظيرة الخليجية.

ج ـ تعزيز الارتباط الأمني بالنظام العربي.

د ـ إقرار سياسات منفتحة للهجرة والجنسية.

هـ ـ تعميق المناعة الأمنية.

و ـ قيام إصلاحات سياسية جذرية.

ز ـ صياغة سياسة نفطية جديدة.

وهكذا يكون تأمين الأمن في الخليج شرطاً مهماً وضرورياً لعلاقات طبيعية عربية ـ

إيرانية، وإلا ستبقى الأخيرة تضم إشكاليات متعددة ستلقي بظلالها على أية مبادرة بهذا الخصوص.

٧ ـ محمود المراغي

لدي بعض الملاحظات التي أوردها في التالي:

أ ـ لم نحدد موقفنا ـ كعرب ـ من قضية الشرق أوسطية، لكن القطار يسير. فها هي أمانة عامة لمؤتمر الدار البيضاء تتابع ما جرى، وهاهي قمة عمّان ـ وهي قمة على سبيل المجاز ـ على وشك الانعقاد تعولها وقود أمريكية تجوب روما ومدريد والقاهرة وعمّان وتل أبيب. والمطروح: بنك التنمية للشرق الأوسط، مجلس الأعمال الإقليمي، مجلس السياحة الإقليمي.

ب ـ الشرق أوسطية بين إسرائيل والعرب تعني المبادلة بين سوق محدودة حجمها ٤ ـ ٥ مليون، وهي السوق الاسرائيلية، وسوق متسعة تقرب من الـ ٢٥٠ مليون نسمة، هي السوق العربية. فهي مبادلة بين سوق متقدمة تقانياً (إسرائيل) وسوق متخلفة تقانياً. فمن الرابح الآن؟

ج ـ إذا أخذنا الشرق أوسطية بمعناها الواسع الذي أشار إليه د. محمد السيد سليم في ورقته، وهو أنها من وجهة نظره مشروع حضاري، أي انها تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع... إذا كنا بصدد مشروع كهذا، فهل نحن متحدون في الأهداف حتى ندخل هذا المشروع؟ هل تتفق الأخطار التي يواجهها العرب والتي يواجهها الإسرائيليون؟ لا أظن.

د ـ الفكرة التي أشار إليها في بحثه وهي التناقض بين رجال أعمال يتحمسون للمشروع ومثقفين لا يتحمسون، هي في الواقع نوع من التناقض بين أصحاب المصلحة الضيقة وأصحاب النظرة إلى مصلحة قومية أوسع. ومع ذلك، فإنني أظن أن المثقفين يستطيعون أن يصيغوا رأياً عاماً وأن يؤثروا في مواقع اتخاذ القرار بصرف النظر عن رغبات رجال الأعمال ومصالحهم الضيقة.

حول أمن الخليج

لكل منا مفهومه المختلف حول الأخطار. فالكويت تقول إن الخطر هو العراق.. والعراق يقول إيران.. وإيران تقول أمريكا.. وأمريكا تقول الأصولية وتعزيز الثورة. ليس هنا تشخيص واحد، ولن يكون من دون معالجة جذرية.

المعالجة الجذرية والشراكة الأمنية التي تحدثنا عنها لن تأتي بغير ثلاث خطوات:

الأولى: فك الألغام وإزالة التوتر الناشئ من المشاكل الثنائية.

الثانية: زيادة القدرة الذاتية التي تكمن في تكديس سلاح لا يستخدم، وليس في بناء جيوش حقيقية بما فيها ما أسميناه درع الجزيرة. إننا لم نستفد كثيراً من درس حرب الخليج الثانية.

الخطوة الثالثة والأخيرة، هي اتخاذ النظرة الأمنية الأوسع. فالأمن ليس جيشاً، لكن بناء أمة، وصيغة الدويلات الصغيرة لا بد من إعادة النظر فيها. لا بد، وعلى ضوء درس الكويت، من بناء كيانات أكبر تتوفر لها القدرة البشرية والاقتصادية والسياسية، وهو أمر ممكن من دون التنازل عن استقلال الدول الراهن.

فلنسرْ خطوة إلى الأمام، وإلا فإننا سنسير عشر خطوات إلى الوراء.

٨ ـ محمد عبد الله العزاوي

أبدأ حديثي بالقول: «إنه لا أمن في الخليج العربي من دون العراق وإيران». إن هدف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العدوانية تجاه العراق وإيران التي تعرف بسياسة الاحتواء المزدوج هو عزل الدولتين. فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول تخويف عرب الخليج، تارة بـ «الغول العراقي» وتارة أخرى بـ «الغول الإيراني» الذي سيبتلعهم، حتى صارت قصة هذا الغول موازية لأسطورة الغول الذي أكل كل الناس حتى زوجته وأولاده، التي كنا نسمعها من جداتنا.

إن هدف السياسة الأمريكية هو إخضاع منطقة الخليج العربي لسيطرتها الكاملة المباشرة، وذلك بربط المنطقة بأحلاف عسكرية وإقامة قواعد بحرية أو برية أمريكية على أراضيها. لقد سبق أن أكدت أمريكا ولا زالت تؤكد أن الهدف الأساسي من سياستها هو حماية الاستقلال السياسي لدول الخليج وحدودها الإقليمية، وهذه دعاوي لا تسندها الحقائق والوقائع، فالولايات المتحدة الأمريكية وفي شخص رئيسها نيكسون هي التي دفعت شاه إيران إلى الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١. فأين هي حماية الحدود الإقليمية التي تدعي بها أمريكا، وأين هو شاه إيران؟

وأخيراً، أقول إن على شعوب الخليج إعادة النظر في السياسة الأمريكية بشكل موضوعي في ضوء حقائق الموقف، بدلاً من الحكم عليها في ضوء التجارب الماضية ومرارة الأحقاد.

٩ ـ يوسف الحسن

ملاحظتي تتعلق بغياب الرؤية الإسرائيلية لأمن الخليج في الورقتين المقدمتين، وإذا أردنا أن نتحدث عن المخططات والأدوار المستجدة لإسرائيل في حوض الخليج، سأغامر بالقول: استناداً إلى طبيعة فكر إسرائيل ومسلكها الذي خبرناه في الخمسين سنة الماضية، ان إسرائيل في مرحلة التسوية، وهي تسعى إليها بأقل ثمن وأسرع وقت، لن تقبل بأقل من شراكة استراتيجية واقتصادية أساسية في منطقة الخليج، خصوصاً إذا ما انكفأت أمريكا إلى الداخل قليلاً، حيث ستدفع إسرائيل باتجاه التظاهر بما يلي:

أ ـ مساعدة الغرب أو مشاركته في الدفاع عن مصالحه الحيوية في النفط إنتاجاً وأسعاراً ومسارات.

ب ـ مقاومة ما يسمى بالاتجاهات الأصولية الإسلامية.

ج ـ استغلال أي تأزم في الموقف في الخليج كاشتعال أزمات الحدود مثلاً.

د ـ افتعال مبارزات إعلامية مع إيران حول المشاريع النووية، أو ما شابه ذلك من المبررات والأوضاع، وتقديم نفسها كقوة حماية أو قوة تسليح مرغوبة ومطلوبة في لحظة تكون مؤاتية لها لصب الزيت على النار.

ويمكن أن أغامر أيضاً فأقول: إن إسرائيل يهمها في المرحلة الحالية والقادمة المرئية استقرار الجوار العربي المحيط بها، وخصوصاً في المشرق، بينما يهمها أن تبدأ مرحلة جديدة من الفوضى والتوتر في الخليج وفي المغرب العربي، لتتمكن من أن تلعب دوراً تهيئ نفسها له.

ولا شك في أن المخاطر على أمن الخليج تأتي في هذه الحالة من استمرار إسرائيل بالتمسك بعقيدتها العسكرية القائمة على «الردع الاستراتيجي البعيد المدى» و«الهجوم الاستباقي»، ونواياها المعلنة في مد قوتها العسكرية بحيث تغطي المنطقة من الخليج شرقاً إلى مضيق صقلية غرباً.

١٠ ـ جواد الحمد

لا يمكننا التسليم بأن تصور الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما ينطلق في العمل على بناء الشرق الأوسط الجديد من نظرية متكاملة واضحة المعالم والتفاصيل؛ إن هدف أطروحة الشرق الأوسط الجديد أساساً هو تفكيك مفهوم الأمن القومي العربي من جهة، ودمج إسرائيل اقتصادياً وأمنياً في المنطقة من جهة ثانية، وتصفية القضية الفلسطينية كقضية وطنية قومية إسلامية من جهة ثالثة، وعزل دول لها توجهات مستقلة عربية وإسلامية، الأمر الذي يحقق السيادة السياسية للتوجهات الأمريكية ـ الاسرائيلية.

لا أعتقد أن مجرد إدراك هذه الحقائق ومعارضتها يعد كافياً من قبل القوى العربية والإسلامية، حيث إن قوة الاندفاع للمشروع الأمريكي لا تزال في بداياتها، كما أنها لا تلقى المقاومة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بل وحتى اجتماعياً بما يجبرها على التراجع أو تحويل المسار، وأعتقد أن المدى القصير تحليلياً يشير إلى أن نجاحاً محدوداً ربما يتم إنجازه قبل نهاية هذا القرن في عملية السلام وإعادة بناء الشرق الأوسط...

وأرى أن يكون التوجه على مرحلتين:

الأولى: العمل على تقديم تصورات وبرامج عربية ـ إسلامية تنافس البرنامج الأمريكي وتحرجه من خلال مبادرات سياسية أو غيرها.

الثانية: في حال الاخفاق الجزئي أو الكلي في التأثير في برنامج بناء الشرق الأوسط، لا مناص من المشاركة فيه مع تحسين الشروط، لأنه يجب تجنب الانعزال عن قوة الاندفاع في حال نجاحها حتى لا يتم عزل القوى الوطنية والقومية من جهة، وحتى

لا يزداد ضعف القوى السياسية العربية والاسلامية المعتمدة على الدعم الخارجي أمام هذه القوى الدولية الداهمة من جهة ثانية.

١١ ـ شملان العيسى

تساءل الأخ د. محمد سليم حول اختلاف النخبات العربية في الخليج والنخبات في إيران حول أمن الخليج. . .؟ أصحيح أن هنالك اختلافاً بين عرب الخليج وإيران حول الأمن؟ فعرب الخليج متخوفون من إيران ويهابونها لسببين رئيسيين: **أولهما** أن هنالك قضايا حدودية ومنازعات لم تحل حتى الآن، منها مثلاً، قضية الجزر العربية والجرف القاري البحري مع بعض الدول. **وثانيهما** ازدياد نفوذ إيران بين الأقليات الشيعية في الخليج، فكما تعرفون هناك أقلية شيعية في الكويت والسعودية والبحرين وغيرها. . . نعرف أن قضية الأقليات هي مشكلة عربية داخلية، لكن لا أحد ينكر ازدياد نفوذ إيران المتزايد بينها. بالنسبة إلى إيران، فهي تطالب دول الخليج بالابتعاد عن الشيطان الأكبر، وتقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية. نحن في الخليج دول صغيرة وضعيفة ولا يمكننا أن نستغني عن الولايات المتحدة والغرب حالياً، لأن التجربة المريرة التي مررنا بها تجعلنا دائماً متخوفين وحذرين.

لم ترتبط الكويت باتفاقيات أمنية مع أحد حتى عام ١٩٩٠، ورفضنا الارتباط بالغرب من منطلق قومي عربي. لكن ماذا حدث لنا؟ الجميع يعرف النتيجة. . .

بالنسبة إلى قضية الشرق أوسطية، نرى أن هنالك تخوفاً أكثر من اللازم من إسرائيل والغرب. لماذا ذلك؟ لماذا النظرة السلبية إلى أنفسنا؟ لماذا نتصور أننا سوف ننهزم اقتصادياً تجاه إسرائيل أو الغرب؟ لدينا تجارب إنسانية كثيرة تقول عكس ذلك. فدول جنوب شرق آسيا (النمور الستة أو السبعة) كانت دولاً تابعة للغرب وكان فيها قواعد أجنبية، لكنها استغلت هذه التبعية الاقتصادية لتحسين أوضاعها الاقتصادية حتى أصبحت اليوم تنافس الغرب اقتصادياً.

نحن العرب والمسلمين مستمرون في تخلفنا الحضاري. الجميع في العالم يتقدم في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتقدم الاقتصادي إلا نحن العرب والمسلمين الذين لا نزال نردد الشعارات منذ خمسين عاماً. يا ترى متى نتحرر من الشعارات والايديولوجيات ونصبح مثل بقية شعوب العالم متحضرين؟!

١٢ ـ هاني الحسن

قدم إلينا د. سليم بحثاً وتحديداً وتعداداً جيداً لمواقف جميع الأطراف القابلة والرافضة والتوفيقية بالنسبة إلى السوق الشرق أوسطية، ولكنه في الواقع لم يعالج موقع كل من العرب والإيرانيين من المطروح.

إنني أميل إلى القول إن د. سليم تحدث عن الموضوع وليس في الموضوع، إذ إنه

كان يجب أيضاً التقصي للنسب القابلة والرافضة، كما قال د. الدجاني. وليس ذلك فحسب، فإن مؤيدي الفكرة، وعلى رأسهم د. سعيد النجار وأ. لطفي الخولي وغيرهم، قد وضعوا الشروط اللازمة للمشاركة في السوق الشرق أوسطية بما يؤمن المصالح الوطنية العربية، ولا بد من أنهم يعيدون النظر في ما قالوه إن كانوا لا يريدون المكابرة.

إن التطبيق العملي الجاري لتحقيق ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية يجري اليوم الإعداد له على قدم وساق وبطريقة لا تمت بصلة إلى الشروط التي وضعها د. سعيد النجار. فهناك نشوء «لنفطا» الإسرائيلية التي دخلت ورشة العمل على أثر نشوء المثلث الاسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني، حيث سيكون الفلسطينيون بمثابة عمال المكسيك؛ وهنالك مصر التي تقزَّم يوماً بعد يوم حتى إن قيادتها الوطنية المتمثلة بالرئيس مبارك وجميع القيادات المصرية قامت بانتفاضة ضد أمريكا وإسرائيل عندما اكتشفت أنه لا دور أساسياً لمصر في الأمن الإقليمي وأنها ليست شريكاً اقتصادياً أساسياً؛ والمغرب العربي هرب ليحتمي بأوروبا وخصوصاً فرنسا، وسوريا اكتشفت أن هنالك خطة لإسقاط النظام في العراق لتطويقها وعزلها ومن ثم إسقاطها.

إن المطلوب هو إقامة امبراطورية النفط الأمريكية ـ البريطانية مع تأمين وظيفة جديدة لإسرائيل ذات طابع أمني اقتصادي. ويجب ألا نضيع وقتاً نستقصي فيه آفاق السوق الشرق أوسطية، فالمطلوب خطة لمواجهة النتائج المرسومة المترتبة على بروز إمبراطورية النفط.

ما هو البديل؟

يقول د. سليم بأن التوفيقيين والمعارضين يطرحون سؤالاً: ما هو البديل؟ إن هذا السؤال يطرح بصيغة توحي بأنه لا رد عليه.

إنني أستغرب طرح هذا السؤال أساساً. فإذا كان الوضع لا أمل فيه وأن القوى الدولية الراهنة ستفرض علينا ما تريد شئنا أم أبينا، وما علينا إلا أن نقبل ونذعن، أقول في وضعٍ كذلك، يتم الإذعان قسراً من دون إعطاء شرعية من القوى الوطنية للمخطط.

إن التسوية الحالية جارية لأنها ضرورة إسرائيلية وضرورة أمريكية على حد سواء، وإلا لما جلسوا معنا. إن المأزق الاقتصادي والسياسي الذي نتج من الديون والبطالة، وخصوصاً تدهور نسبة سيطرة أمريكا على السوق العالمية من ٧٥ بالمئة عام ١٩٤٨ إلى ٢٣ بالمئة عام ١٩٩٠، وديونها التي تتسارع لتصبح بمقدار الناتج القومي الأمريكي وهو ستة تريليون دولار (حالياً ٤,٦ تريليون)، وانتهاء الوظيفة الاسرائيلية في المنطقة بسبب سقوط الاتحاد السوفياتي ودخول أمريكا المقبل للمنطقة حيث سينتهي دور الوكيل بالنسبة إليها، وهو ما سيؤدي إلى توقف مبلغ ١٢ مليار دولار تدفع سنوياً مساعداتٍ لها حيث تشكل مجمل المساعدات الخارجية حوالى ٣١ بالمئة من ميزانيتها، كل هذا جعل إسرائيل تبحث عام ١٩٨٥ عن التسوية، خصوصاً بعدما حطمت حرب ١٩٧٣ وحرب ١٩٨٢ حلم

إسرائيل الكبرى، كما قال بيكر في خطابه الشهير في آيك عام ١٩٨٩.

إن المطلوب هو الإرادة ووقف الانبهار بالهجوم الأمريكي ـ الاسرائيلي، وعقد التحالفات بين دول المنطقة. ولنا في سوريا أكبر دليل على القدرة على المواجهة، فسوريا تعلم أن الجيش الإسرائيلي غير صالح موقتاً للاستخدام، وتستخدم أوراقها الذاتية في المنطقة بجدارة، وهي قادرة.

أما بالنسبة إلى ما قاله د. مهتدي حول القضية الفلسطينية، فإنني أؤيده بشكل عام، ولكنني ألاحظ ألماً بشأن الموقف الفلسطيني بشكل عام. إلا أنني أود أن ألفت النظر إلى أن ما يجري مع الشعب الفلسطيني ليس حالة اختص بها الشعب الفلسطيني. ففي إيران استطاعت قوى الطاغوت إعادة الشاه إلى إيران وضرب ثورته بعد شهور عدة من نجاحها وسيطرتها التامة على الوضع، ودخلت إيران في غياهب الديكتاتورية والاضطهاد لمدة تجاوزت الربع قرن.

إن الشعب الفلسطيني يقاتل بشجاعة وإقدام، ونتائج أوسلو الثانية ستوضح للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية أنه ينتقل من احتلال إلى احتلال. وسيتصاعد الوضع إذا ما استمرت سوريا في خوض سياسة الواقعية الثورية، وإذا ما تعمّق التنسيق الإيراني ـ السوري، وعمل الفريقان معاً على فك الحصار عن العراق.

لقد قال الأخ الحامدي إن بعض الفلسطينيين في لندن يقول له إن المصريين يضغطون على الفلسطينيين للتنازل. إن هذا ليس بالأمر الصحيح وخصوصاً في أوسلو الثانية. فمصر تتمنى أن يُصلب الفلسطينيون.

وأخيراً، فإن على الأخوة في إيران أن يتخذوا موقفاً واضحاً وحازماً من المشروع المسمى بالسوق الشرق أوسطية والهادف إلى خلق إمبراطورية نفطية. المهم أن يفهم الإيرانيون القوى الوطنية العربية. فليس المطلوب هو موقف سياسي للتصدير وتسجيل الموقف فقط، وإنما المطلوب سياسة لتنفيذ القرارات تتواكب مع اتخاذ القرار.

١٣ ـ محمد السيد سليم (يرد)

أود أن أشير في البداية إلى أن هذا التعليق يتضمن إشارة إلى بعض المداخلات التي لم يسجلها أصحابها في الندوة كتابة وإن كانت قد قيلت عقب تقديم البحث مباشرة. ولعلي أجد نفسي متفقاً مع د. محمود سريع القلم في رأيه أن البحث تناول موضوعين مختلفين هما أمن الخليج والشرق أوسطية، وقد كانت تلك هي وجهة نظري التي عبرت عنها لمنظمي الندوة. بيد أنهم طلبوا دمج الموضوعين في بحث واحد لاعتبارات عملية بحتة، ولكن يمكن القول، من ناحية أخرى، إن هذا الدمج وفر فرصة للمقارنة بين الرؤى والسياسات العربية تجاه القضيتين، وإيضاح أن تلك الرؤى تتسم بوجود جوانب للاتفاق وأخرى للاختلاف، كذلك مع الطرح الذي قدمه د. أحمد صدقي الدجاني لأصول مصطلح الشرق أوسطية باعتباره مصطلحاً جاء على لسان مندوب بريطاني في

الخليج سنة ١٩٠٢، وما ذكر عن ضرورة رفض هذا المصطلح وإدخال مصطلح النظام الحضاري العربي الاسلامي، وكنا في مجال آخر، قد اقترحنا مصطلح «النظام الإقليمي الشرقي».

غير انني أجد نفسي في حاجة إلى تأكيد نقاط هامة إزاء مداخلات كثير من المشاركين الايرانيين وبعض المشاركين العرب تتعلق برؤيتهم لقضيتي الشرق أوسطية وأمن الخليج.

النقطة الأولى وهي أهمية الاقتراب من القضيتين من منظور براغماتي، وبالتحديد غير ايديولوجي. فتفرض الخبرة التاريخية أن إدخال العامل الايديولوجي في السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول يؤدي، في جميع الأحوال تقريباً، إلى إخفاق السياسة واحتقان العلاقات وتدهورها. ومن ثمّ، فإصرار البعض على النظر إلى الشرق أوسطية وأمن الخليج من منظور «الثورة الاسلامية»، أو من منظور «القومية العربية،» من شأنه أن يغلق باب الحوار قبل أن يبدأ. ان تقلبات ودهاليز ومتطلبات العلاقات الدولية تتطلب منهجاً عملياً أساسه الاستعداد للتوفيق برؤية مصالح الطرف الآخر وفهمها.

أما **النقطة الثانية**، وهي استطراد منطقي للأولى، فهي أهمية اجراء حوار ديمقراطي عربي ـ إيراني حول القضايا محل الاختلاف. وهذه الندوة، تعد خطوة صحيحة في هذا الحوار يجب أن تتلوها خطوات أخرى. فلعل غياب مثل هذا الحوار هو المسؤول عن أزمات الاحتقان في العلاقات السوفياتية ـ الأوروبية الشرقية (١٩٤٥/١٩٨٩) مما أدى إلى انفجار الكتلة الشرقية.

وأخيراً، فإن من المهم بالنسبة إلى العقلين العربي والإيراني الانتباه إلى أهمية أن يقوم العرب والإيرانيون بوضع قائمة عمل علاقاتهم، وألا يتركوا للآخرين أن يحددوا لهم تلك القائمة. فقد سمعت كثيراً في تلك الندوة من يقول إن بيريس قال كذا وكذا، ورابين يؤكد كذا وكذا، ويستطيع كل من بيريس أو رابين أن يقول ما يريد. لكن تلك الأقوال ليست هي الإيقاع الذي يجب أن يحرك العرب والإيرانيين. فهذا التحرك ينبغي أن يتحدد بناء على ما يفعله ويحدده العرب والإيرانيون. ولعله من الضروري في هذا المقام أن نستحضر خبرة العلاقات الفارسية ـ العثمانية التي أدت إلى سقوط العثمانيين والفرس تحت السيطرة الغربية، وهي خبرة تكاد تتكرر اليوم، ولكن بأشكال مختلفة، وإن كانت النتيجة واحدة تقريباً.

وقد أشار د. فؤاد شهاب إلى أن البحث المقدم تضمن معلومات «قدمت بشكل سريع، ومن ثم فإن قدرة الباحث وقدرتنا على توظيف هذه المعلومات قدرة غير موجودة، والنتيجة أن البحث يكرر على مسامعنا ما نعرفه... ثم لا ندري لماذا يفعل ذلك اللهم إلا للوصول إلى النتيجة التي وصل إليها والتي أيضاً نعرفها جميعاً ألا وهي أن عناصر التجمع العربي ـ الإيراني هي أيضاً عناصر تفريق وتباعد». ولا أعرف ما المقصود بأن المعلومات قدمت بشكل «سريع». فلكل بحث حجمه ومساحته التي لا ينبغي أن

بتجاوزها إلا إذا كان هو البحث الوحيد المقدم إلى الندوة. فإذا كان المقصود إعطاء معلومات أكثر تفصيلاً فإن ذلك يتناقض مع ما يقوله د. شهاب في أنه يعرف تلك المعلومات فعلاً، وبالتالي لا حاجة له بالتفاصيل. والباحث ينتمي إلى مدرسة تؤمن بأن نقطة البدء في التعامل مع القضايا هي جمع وتبويب وفهم المعلومات الأساسية، أي «تحديد المشكلة» ثم تحديد مصادر المشكلة كمقدمة لا غنى عنها لتصور عناصر حل المشكلة. وهو ما أعتقد أننا قمنا به حين اقترحنا بعض عناصر الحل انطلاقاً من رصد وفهم المعلومات الأساسية.

وتنتمي مداخلة أ. محمد الهاشمي الحامدي إلى المدرسة ذاتها، فهو يشير بأسف شديد إلى «الدور السلبي الذي تنهض به مصر الرسمية في فرض خيار التطبيع الكامل على الأمة». ويعتقد أن المشكلة هي «غياب الهمة والإرادة» وأنه «لو كانت المشكلة في المال، لاقترحنا تطوع كل عربي لدعم الخزينة المصرية». ويشير إلى ما يقال دائماً بأن «ارتباط مصر بالمعونات الأمريكية واعتمادها عليها يقيد أيدي حكامها». والأستاذ الحامدي لا يعيش في عالم المعلومات، ولكن في عالم المعتقدات. فهو لم يقرأ ما ذكرنا في البحث من أن مصر الرسمية (بعكس المغرب والأردن) تربط بين الشرق أوسطية والتوصل إلى سلام متوازن في الشرق الأوسط، ولا يعرف أن مصر الرسمية قد دخلت في مواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل في نيسان ـ أيار/أبريل ـ مايو ١٩٩٥ بشأن التجديد الدائم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأن بعض الأطراف العربية لم تساند، مصر في تلك المواجهة، فضلاً عن أنه لا يعرف أنه في خلال عامين أو ثلاثة ستتوقف المعونة الأمريكية لمصر، ربما عقاباً لها على سياستها في فرملة التطبيع، ورفض التمديد اللانهائي للاتفاقية النووية.

١٤ ـ محمد علي مهتدي (يرد)

أشكر أخويّ د. محمود سريع القلم ود. كاظم نعمة لتعليقاتهما القيمة على ورقتي. لقد وجد د. سريع القلم قدراً من التشاؤم في الورقة. الواقع أنني متخوف ولست متشائماً، فأنا لا أعتقد أن ٩٩ بالمئة من الأوراق في أيدي الأعداء، وأننا كأمة كبيرة إسلامية بكل قدراتنا وإمكانياتنا لا نساوي شيئاً. أعتقد أن الذي ينقصنا إنما هو العمل المشترك لوضع البدائل والتخطيط.

أما بالنسبة إلى الملاحظة التي أبداها أخي د. كاظم نعمة من أن الورقة تخلو من حلول، فهو على حق، ولا أعرف ما إذا كان المطلوب في هذه الورقة البحث عن حلول. على كل حال، أعتقد أننا حتى نبدأ بالبحث عن الحلول ورسم الاستراتيجيا المضادة، نحن بحاجة إلى شيء واحد وهو المصالحة، مصالحة العربي مع العربي، والعربي مع الإيراني، والسني مع الشيعي، وقبل كل هذا مصالحة الشخص مع نفسه.

الفصل الثالث عشر

موقع العلاقات العربية ـــ الايرانية في إطار العالم الاسلامي

(الورقة الايرانية)

محمد علي آذرشب

مقدمة

أتقدم أولاً بالشكر لمركز دراسات الوحدة العربية على مبادرته الطيبة في إقامة حوار بين العرب وسائر أجزاء الأمة الاسلامية. وأعتقد أن هذه المبادرة تنطلق من واقع ملموس يؤكد وحدة مصير الأمة الاسلامية على الرغم من كل ظواهر التجزئة الموجودة فيها.

وأشكر المدير العام للمركز د. خير الدين حسيب الذي عرفناه ـ على الرغم من اختلافنا معه في بعض الرؤى ـ رجلاً مستقلاً في فكره، مؤمناً بتوجهاته، حريصاً على مستقبل أمته، دؤوباً في نشاطه، عميقاً في نظراته ـ والشكر موصول لجامعة قطر على استضافتها الكريمة للمؤتمر.

واسمحوا لي أن أذكر في البداية أن عنوان البحث الذي أوكل إلي، وهو موقع العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار العالم الاسلامي أثار في نفسي تلك الأشواق المكبوتة المتأرجحة بين الأمل والخيبة في عودة الأمة الاسلامية الشاهدة الوسط إلى ساحة التاريخ، ودفعني إلى معالجة مواقف عملية طموحة في هذا المجال، بدل أن يدفعني إلى دراسة أكاديمية محضة، فأستميح الأخوان عذراً في الطريقة، وأرجو ألا يكون «هياج الشوق» نتيجة «خيال زائر» كما يقول الشاعر العربي[1]، بل نتيجة عزم حقيقي على التقارب في وجهات النظر.

---

(١) هو سويد بن أبي كاهل اليشكري، يقول في قصيدته:

هَـيَّـجَ الـشـوقَ خـيـالٌ زائِـرٌ ... مِـنْ حَـبِـيـبٍ خَـفِـرٍ فـيـه قَـدَعْ

انظر: **المفضليات**، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

أولاً: واقع الأمة الاسلامية بين الوحدة والتجزئة

قبل أن نتناول موقع العلاقات الايرانية ـ العربية في إطار العالم الاسلامي، لا بد من أن نلقي الضوء على هذا الإطار الجغرافي ـ الحضاري لنرى أهم ما فيه من معالم الاشتراك والافتراق، فهي مقدمة لازمة لتبين موقع العرب والايرانيين من المنظومة الاسلامية.

لسنا بحاجة إلى كثير من الاستدلال على وجود هوية مشتركة بين أبناء هذه المنظومة، غير أنها تضعف وتقوى تبعاً لمدى ما يسجله المسلمون كأمة من حضور على الساحة العالمية. هذه الهوية المشتركة نجدها على الصعيد النظري تتجلى في الإيمان بالغيب، ويرى المفكر الاسلامي الكبير السيد محمد باقر الصدر أن هذا الإيمان بالغيب «عبر عن نفسه على المستوى الفكري في حياة المسلمين باتجاه الفكر في العالم الاسلامي إلى المناحي العقلية من المعرفة البشرية دون المناحي التي ترتبط بالواقع المحسوس»، ويرى أن «هذه الغيبية في مزاج الإنسان المسلم حددت من قوة إغراء المادة للإنسان المسلم وقابليتها لإثارته، الأمر الذي يتجه بالإنسان في العالم الاسلامي، حين يتجرد عن دوافع معنوية للتفاعل مع المادة وإغرائه باستثمارها، إلى موقف سلبي تجاهها يتخذ شكل الزهد تارة، والقناعة أخرى، والكسل ثالثة»[٢].

ثم يرى أن أية عملية لا يمكن أن تعطي ثمارها، إلا إذا أُخذت هذه الأخلاقية الغيبية بنظر الاعتبار وأُلبست الأرض لباس السماء.

وعلى الصعيد النظري أيضاً يشترك المسلمون في الإيمان بنبوة محمد ﷺ وبقدسية القرآن وقدسية سنة الرسول، وقدسية المعابد الاسلامية، ومن هنا نرى اتخاذ الأمة على مر التاريخ وفي عصرنا هذا موقفاً واحداً تجاه أي عدوان على هذه المقدسات[٣]. كما إنهم يقدسون كل ما ينبثق من القرآن والسنّة من أحكام تربط الإنسان بالله أو تربط الإنسان بأخيه الإنسان.

وهناك أيضاً الآداب المشتركة التي قامت على أساس القرآن والحديث وقواعد اللغة العربية وعلومها المختلفة، واتسعت لتطبع شعر الشعوب الاسلامية وفنونها الأدبية الأخرى بطابع متميز. واستطاعت حركة الترجمة في القديم وفي العصر الحديث أن تقدم الأدب الاسلامي إلى كل الشعوب الاسلامية، بل إن عالمية اللغة العربية في المنظومة الاسلامية جعلت الأدب العربي لا يعرف حدوداً جغرافية داخل المنظومة[٤]. أضف إلى ذلك أن

---

(٢) اقتصادنا ([د.م.]: مجمع الشهيد الصدر العلمي والثقافي، [د.ت.])، ص ٢١.

(٣) نظير ما حدث إبان العدوان على المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي، والعدوان على شخصية الرسول في قضية سلمان رشدي.

(٤) كان شعر المتنبي، على سبيل المثال، ينتشر في إيران ويُنقد في حياته. وفي حياة المتنبي كتب الصاحب بن عباد في إيران كتاباً نقدياً سماه الكشف عن مساوئ المتنبي.

الطابع الانساني في هذه الآداب جعلها تتجاوز إطار العالم الاسلامي لتؤثر في الآداب الأوروبية[٥].

وثمة الفكر الاسلامي المشترك الذي ظهر على مر التاريخ في حقول الفلسفة والعرفان والكلام وعلم التاريخ، وفي هذا الحقل ظهر رجال تجاوزوا كل الحدود الجغرافية في داخل العالم الاسلامي وخارجه مثل ابن سينا وابن رشد والفارابي وابن خلدون والغزالي[٦].

والروح الاسلامية المشتركة تركت أثرها أيضاً في فن العمارة وسائر الفنون الاسلامية، كما يقول ريتشارد اتنغهاوزن: «على الرغم من الاختلافات التي يمكن وصفها بأنها اختلافات في «اللهجة المحلية»، فإن جميع الفنون في «دار الاسلام» تتكلم اللغة نفسها أساساً»، ويقول: «إن الشخصية الاسلامية ظاهرة في الفنون والصناعات إلى درجة أنها تتجلى حتى بعد أن تكون المنطقة التي صنعت فيها، مثل الأندلس أو صقلية، قد عادت إلى السيطرة المسيحية، بحيث تغير الاتجاه الفني في المنطقة المذكورة تغييراً كاملاً. وهكذا يتضح أن الاسلام كان له أثر قوي جداً، بل كانت له قوة حيوية انعكست على جميع الفنون التي نشأت في عالم الاسلام»[٧].

والظاهرة المشتركة المهمة اليوم في العالم الاسلامي هي «الصحوة الاسلامية»، وأقصد بها عودة الروح الاسلامية إلى الجسد الذي أُريد له أن يُشلّ، وتحركه لاستعادة هويته وعزته وكرامته. وهذه الصحوة مشهودة اليوم من طنجة إلى جاكارتا، وتكاد تتحدث بلغة واحدة، وتتطلع إلى آمال واحدة وإن اختلفت في أساليب التحرك.

كل هذه المشتركات جعلت شعوب العالم الاسلامي على الرغم من كل ما بينها من تجزئة، سياسية وقومية وطائفية، تتخذ موقفاً واحداً من القضايا المصيرية، كما إن التحديات التي تواجهها في نهوضها تكاد تكون واحدة أيضاً.

أما مظاهر التجزئة في العالم الاسلامي فتتمثل أولاً في التجزئة السياسية، ولا أقصد بذلك تعدد الحكومات والأحزاب والتجمعات الفئوية، بل أقصد الصراع المصلحي بينها، وهو صراع ينطلق إما من «ذاتية» مستفحلة، أو من «عامل أجنبي» فرض نفسه على

---

(٥) انظر: فرانز روزنتال في: **تراث الإسلام**، تصنيف شاخت وبوزورث؛ ترجمة حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد؛ مراجعة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٢، ٢ ج، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨)، ج ٢، الفصل ٧: «الأدب».

(٦) انظر: جورج قنواتي في: المصدر نفسه، ج ٢، الفصل ٨: «الفلسفة وعلم الكلام والتصوف».

(٧) انظر: **تراث الإسلام**، تصنيف شاخت وبوزورث؛ ترجمة محمد زهير السمهوري، حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد؛ تعليق وتحقيق شاكر مصطفى؛ مراجعة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة؛ ٨، ٢ ج، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٨) ج ١، الفصل ٦: «الفن والعمارة،» ص ٤٠٦ ـ ٤٠٨.

ساحة السياسية، أو من الاثنين معاً، وما استطاعت منظمة المؤتمر الاسلامي أن تضع حداً لهذا الصراع لأنها كانت إفرازاً لهياج جماهيري أريد امتصاصه عقب حريق المسجد لأقصى. ولقد ظلت الشعوب الاسلامية لسنين تتابع بأمل اجتماعات القمة واجتماعات لوزراء واجتماع الخبراء، لكن الواقع السياسي يتدهور باستمرار. وسيبقى متدهوراً حتى رتفع الإرادة إلى ترجيح المصلحة الاسلامية العليا على المصالح الذاتية ومصالح القوى لكبرى، عندئذ فقط سيزول هذا الصراع القبلي، وستلتحم الشعوب بحكوماتها لتسجل لموقف المناسب لمكانة العالم الاسلامي ونأمل أن يكون ذلك بإذن الله وبفضل الصحوة لاسلامية قريباً.

ونحن في هذا الاجتماع لا نستطيع إلا أن نوصي أصحاب القرار السياسي من رؤساء الحكومات والأحزاب والجماعات بالارتفاع إلى مستوى طموح الأمة الاسلامية في الوحدة والعزة والكرامة، وندعو لهم بالخير.

أما مظاهر التجزئة الأخرى في العالم الاسلامي فيستطيع هذا اللقاء العربي ـ الايراني أن ينهض بدور فاعل في التغلب عليها، وأهمها:

١ ـ التجزئة القومية.

٢ ـ التجزئة الطائفية.

وسأخصص لكل منهما عنواناً مستقلاً. إن هذا اللقاء يستطيع أيضاً أن يحاول وقاية الأمة من تعميق حالة التجزئة هذه، عن طريق تصحيح صورة العالم الاسلامي أمام الرأي العام العالمي، كي تأخذ المنظومة الاسلامية مكانتها المناسبة في ظل النظام الدولي الجديد. وسأخصص لهذا الموضوع عنواناً أيضاً، ولكنني أبدأ بخصوصية العلاقة الايرانية ـ العربية في إطار العالم الاسلامي، كي أسلط بعض الضوء على قدرة اجتماع الايرانيين والعرب على تحقيق الآمال الاسلامية.

ثانياً: خصوصية العلاقة بين إيران والعالم العربي

لا أقصد بالعلاقات طبعاً المراودات السياسية والتجارية والسياحية، فهذه لا تشكل إلا السطح الظاهر من العلاقات التي يجب أن يكون لها عمق إنساني يضمن لها الديمومة واستمرار العطاء. إن الاقتراب بين أي جزأين من أجزاء العالم الاسلامي من الممكن أن يكون له هذا العمق الانساني إذا لم يقتصر على المؤسسات ذات الأهداف المحدودة، وإذا اتسع ليشمل البعد الشعبي أيضاً. ومن الممكن أن يكون اللقاء الشعبي عبر النخبات المثقفة، شرط أن تكون النخبات معبرة عن الضمير الشعبي وعن عمق وجدان الانسان في المنظومة الاسلامية... وأرجو أن يكون لقاؤنا المبارك هذا كذلك. لكن العلاقات العربية ـ الايرانية لها خصوصيتها بين أية علاقة أخرى في إطار العالم الاسلامي. فالعرب والإيرانيون يمثلون السدّة واللحمة في صرح الحضارة الاسلامية، ومن هنا فإنهما في

حوارهما يقفان على أرضية صلبة قد لا تتوفر لأي لقاء بين جانبين في المنظومة الاسلامية، بل في الأسرة الدولية أجمع.

واسمحوا لي هنا أن أقف قليلاً عند مسألة صاحب السهم الأوفى في بناء الحضارة الاسلامية، أهُم العرب أم الايرانيون؟ إن هذا النقاش يدور عادة في دراسات الباحثين العرب والإيرانيين. لقد ذهب بعض القوميين الايرانيين إلى أن ما أسموه «الغزو العربي» قد أباد حضارة عالمية كبرى شيدها الايرانيون منذ أن أقاموا امبراطوريتهم، وقالوا: إن هؤلاء الايرانيين عادوا فأشادوا حضارة إيرانية أخرى بعد ظهور الاسلام اتخذت اسم الحضارة الاسلامية[8]! أي إن هؤلاء القوميين الايرانيين عزوا النشاط العلمي والثقافي الاسلامي لدى الإيرانيين على مر عصور التاريخ الاسلامي إلى أسباب قومية. ومن المؤسف أن بعض الباحثين العرب أيدوا هذا الاتجاه في فهم الدور الإيراني في الحضارة الاسلامية وأضفوا عليه طابعاً شعوبياً مؤكدين أن الروح الشعوبية هي التي دفعت الايرانيين إلى هذه المساهمة الجادة في بناء صرح العلوم والثقافة الاسلامية[9]، وذهب بعض الباحثين العرب والإيرانيين إلى تقليل أهمية دور الجانب الآخر في بناء الحضارة الاسلامية[10].

وأنا في مثل هذه المناقشات ذات المنطلق القومي أطرح رأياً أزعم أنه رأي الإسلام والقرآن والتاريخ، وأقول: إن الفضل في بناء الحضارة الاسلامية يعود إلى الإسلام نفسه لا إلى أية قومية من القوميات... ذلك لأن الإسلام هو الذي أوجد التفاعل بين الإيرانيين والعرب، وهذا التفاعل أو «التعارف» بالتعبير القرآني هو الذي أدى إلى هذا النماء الحضاري والرشد الفكري والنضج الثقافي. لقد شاءت سنّة الله في الأرض أن يستمر النماء في خلقة البشر عن طريق التعارف بين الذكر والأنثى، كما شاءت أن يكون استمرار النمو الحضاري من تعارف الشعوب ذوي الانتماءات المختلفة.

والقرآن الكريم قرن تعارف الشعوب بالتعارف بين الذكر والأنثى في إشارة مهمة إلى أن استمرار النماء البشري رهين بهذين الاقترانين: **﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا...﴾**[11].

---

(٨) انظر: فريدون أدميت، **أمير كبير وإيران**، ج ١، ص ٧٤ ـ ٧٥، ومرتضى المطهري، **خدمات متقابل إسلام وإيران**، ط ١٢ (طهران: منشورات صدرا، ١٣٦٢ هـ.ش.)، ص ٣٨٤.

(٩) انظر: حسين عطوان، **الزندقة والشعوبية في العصر العباسي الأول**.

(١٠) انظر: المطهري، المصدر نفسه، ص ٣٨٤ وما بعدها؛ عمر فروخ، **تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٢)؛ علي حسني الخربوطلي، **الدولة العربية الاسلامية** (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٠)؛ سميرة مختار الليثي، **الزندقة والشعوبية وانتصار الإسلام والعروبة عليهما** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨)، ومحمد نبيه حجاب، **مظاهر الشعوبية في الأدب العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري** (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ١٩٦١).

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

ولئن قامت الحضارات العالمية، بل حتى الحضارة الاسلامية بعد هجرات بشرية، فلأن البناء الحضاري يتطلب اقتران شعوب مختلفة.

أردت بهذه الوقفة أن أقول: إن أي لقاء بين الإيرانيين والعرب سيعيد للجانبين الدور في المسيرة الحضارية. وإذ شاهدنا عطاء هذا اللقاء من قبل في البصرة والكوفة وبغداد وخوارزم ونيشابور وأصفهان وهمذان والري وعشرات مراكز اللقاء الحضاري الأخرى، فنحن بفضل وسائل الارتباطات الحديثة نستطيع بإذن الله أن نجد خير هذا العطاء يعم كل العالم الاسلامي من المحيط إلى المحيط لو تم اللقاء العربي - الايراني في إطاره الرسالي المطلوب.

وعلى الرغم من واقع التجزئة الأليم بين العرب وإيران في العصر الحديث والحساسيات المفتعلة على الصعيدين القومي والطائفي بينهما، فإن خصوصية هذه العلاقة بقيت متواصلة، وإن إيران تحتل مكان الصدارة في تبني القضايا العربية، بل حتى في زمن الشاه الذي سعى لأسباب معروفة أن يخلق عزلة بين إيران والعرب، كان الشعب الايراني يعيش هموم العرب وآمالهم وآلامهم.

حين بدأت طلائع الصحوة الاسلامية الحديثة في العالم العربي تجاوب معها الشعب الايراني عبر مواقف كثيرة جسدها نواب صفوي وآية الله الكاشاني، وحين هب الشعب الايراني بقيادة آية الله الكاشاني والدكتور مصدّق لتأميم النفط تجاوب معه الشعب العربي أيما تجاوب[١٢]. كما إن اتحاد الموقف الشعبي الايراني العربي تجاه قضية فلسطين والتفاعل العربي مع الثورة الاسلامية الايرانية هو مما لا يحتاج إلى بيان.

والأغرب من ذلك، أن عبد الناصر ذا التوجه القومي العربي كانت له مكانة كبيرة في ساحة الوعي الاسلامي الايراني، وكان السجناء الاسلاميون يتابعون مواقفه وخطاباته بدقة عبر مذياع يصلهم خفية إلى السجن. وقال لي قائد كبير من قادة الثورة الاسلامية: لقد بكيت وأنا في زنزانة السجن الانفرادية عندما سمعت بنبأ وفاة عبد الناصر وسادني هم كبير. وكانت سلوتي الوحيدة آنئذ ما بثته إذاعة صوت العرب من تلاوة مستمرة للقرآن الكريم. عندما سألته عن السبب، خصوصاً أنه من المعجبين جداً بسيد قطب وممكن بكاه في وفاته، أجاب: يهمنا عزة العرب، لأن عزة العرب لا تنفك عن عزة المسلمين، وكان عبد الناصر رمزاً لهذه العزة، وتلقينا وفاته وكأنها بداية لأفول تلك العزة[١٣].

---

(١٢) انظر على سبيل المثال قصيدة «الطليعة» لأحمد زكي أبو شادي، في رثاء الدكتور حسين فاطمي، أحد وزراء الدكتور مصدق الذي اغتيل سنة ١٩٥٤ ومطلعها:

نعم الرصاص جزاء خادم شعبه ... ما دام يوقظ من ونوا عن دأبه

في: محمد عبد المنعم خفاجه، رائد الشعر الحديث، ط ٢، ٢ ج (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٥٥)، ج ٢، ص ٣٦١.

(١٣) يؤسفني ألا أذكر اسمه لعدم علمي بموافقته على ذلك، ولكن أرجو أن تصدر مذكراته باللغة العربية (اللغة الأصلية) عاجلاً وهي تتضمن هذه المعلومات.

بقي أن أقول في خصوصية العلاقة العربية ـ الايرانية في إطار العالم الاسلامي، إن كلا الجانبين يمتلك رصيداً ضخماً في مد جسور اللقاء مع سائر أجزاء المنظومة الاسلامية، عبر الاشتراك اللغوي والثقافي والتاريخي والحوار والمؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي، إضافة إلى القنوات الرسمية التي تحكمها المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية.

هذه الخصوصيات تجعل العرب والإيرانيين أقدر على التحرك على ساحة العالم الاسلامي، كما تجعلهما مستهدفين أكثر من غيرهما في عملية الغزو الثقافي وتشويه الصورة أمام الرأي العام العالمي، كما سأبين تحت عنوان: تصحيح الصورة.

أعود إلى مظاهر التجزئة في العالم الاسلامي، وأبدأ بالظاهرة القومية.

ثالثاً: الظاهرة القومية

الروح القومية إذا اتجهت نحو الدفاع عن عزة قوم من الأقوام فهي إيجابية من دون شك، لكنها قد تنحو منحى سلبياً إذا اصطدمت بالقوميات الأخرى. وتأخذ المسألة في إطار المنظومة الاسلامية طابعاً آخر إذا اتجهت نحو إحياء التراث الجاهلي الذي سبق الاسلام والتفاخر والاعتزاز به، لأن عملية الإحياء هذه تصطدم مباشرة بالإسلام، وخصوصاً لدى القوميات غير العربية، وتتحول الأمة الواحدة إلى أمم، بعد أن تضمر المشتركات بينها. وهذه الحالة تعمق واقع التجزئة المفروضة على العالم الاسلامي، وتهيىء الفرص لأصحاب الأطماع الدولية أن يخلقوا بؤر صراع في العالم الاسلامي متى شاؤوا.

وإحياء الروح القومية في العالم الاسلامي يخلق أول ما يخلق انفصالاً عن العالم العربي، وابتعاداً عن القضايا الاسلامية العربية، وعن التراث المكتوب بالعربية، بل حتى عن الحروف العربية، وهي خسارة كبرى للإسلام عموماً، وللعرب بشكل خاص.

نحن في إيران عاصرنا فترة ازدادت خلالها مخاوف الشاه من المد القومي العربي، فجند الطاقات الأكاديمية لتأجيج الروح القومية الايرانية، وتحركت الأقلام لتبحث وتحقق في العظام النخرة ولتحيي أمجاد كوروش وداريوس ولتلصق بالفتح العربي لإيران ألوان التهم والطعون[14]. ولئن أخفقت الخطة في محو الحرف العربي في إيران، فقد نجحت في تركيا، وفي مناطق مختلفة من افريقيا.

ومن المضحك المبكي أن الثورة الاسلامية التي قضت بشدة فائقة ومنذ اللحظات الأولى من انتصارها على كل هذه الضجة القومية وأزالت آثارها حتى من النقوش المرسومة

---

(١٤) أقام الشاه احتفالات بمناسبة مرور خمسة وعشرين قرناً على إقامة الشاهنشاهية قرب قبر كوروش، وغيّر التاريخ الهجري إلى التاريخ الشاهنشاهي، وتحركت الأوساط الأكاديمية الايرانية بعد ذلك لبحث تاريخ إيران ما قبل الإسلام.

على المؤسسات الرسمية ومن الشعار الرسمي والعلم الرسمي والكتب الدراسية، واجهت حرباً شعواء تحت عنوان ضرورة القضاء على الفرس المجوس. وهذه الظاهرة تبين من جهة أخرى مدى أهمية المسألة القومية في توجيه أحداث المنطقة الاسلامية.

إن اللقاء العربي ـ الاسلامي سجل على مر العصور أروع صور تجاوُز الحساسية القومية، وخلق جواً رائعاً من التفاهم بين القوميات المختلفة في إطار حضاري مرموق.

العرب المهاجرون إلى إيران في العصور الاسلامية المختلفة تعلموا الفارسية ونشأ أبناؤهم على هذه اللغة(١٥)، والعلماء الايرانيون على مر العصور اقتصروا غالباً في تدوين علومهم على اللغة العربية(١٦)، والايرانيون أنفسهم حولوا لغة ديوان الخراج الاسلامي من الفارسية إلى العربية(١٧)، وامتزجت اللغتان ليصبح هذا المزيج لغة المسلمين في شرق آسيا وآسيا الوسطى، وليكون علماء وأدباء هذه الأصقاع، بل عامتهم، على معرفة باللغتين العربية والفارسية.

ومن الصور التاريخية الرائعة في اللقاء الاسلامي بين العرب والمسلمين أن العرب دافعوا عن الايرانيين تجاه ما أنزله بعض الولاة العرب المتعصبين من ظلم وتمييز عنصري(١٨)، وقضى الايرانيون أنفسهم على بعض التحركات القومية الايرانية التي ظهرت في فترات تاريخية(١٩)، ولا يزال التوجه الاسلامي في إيران يقف حتى اليوم بوجه كل طعن بالعرب وبالفتح العربي الاسلامي لإيران(٢٠).

واضح أن إثارة العصبيات القومية في العالم الاسلامي وتعبئتها ضد الاسلام وضد الثقافة العربية الاسلامية ما كان مقتصراً على إيران، بل امتد إلى إندونيسيا شرقاً وإلى تركيا

---

(١٥) الأبيوردي، الشاعر العربي الأموي المولود بأبيورد في خراسان، شاعر عربي فحل، لكن لغته الأصلية فارسية، يقول: «كنت ببغداد عشرين سنة حتى أمرّن طبعي على العربية، وبعد، أنا ارتضخ لكنة أعجمية». انظر: شوقي ضيف، **تاريخ الأدب العربي**، ط ٢ (مصر: دار المعارف، [د.ت.])، القسم ٥، ص ٦٠٠.

(١٦) ولا يزالون حتى اليوم كذلك، على سبيل المثال دوّن العلامة الطباطبائي في تفسيره **الميزان** باللغة العربية ودوّن الإمام الخميني الرسالة الفقهية **تحرير الوسيلة** باللغة العربية.. وأمثالهما كثر.

(١٧) نقلها من الفارسية إلى العربية صالح عبد الرحمن، وهو إيراني، في زمن الحجاج. انظر: أبو الفرج محمد بن إسحق بن النديم، **الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم**، المقالة السابعة: «مقالة الفلاسفة،» ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(١٨) انظر: الطبري ٩/ ١٣٥٢ حول شكاية أبي الصيداء إلى عمر بن عبد العزيز حين قدم إليه من خراسان، وتظلم من أن عشرين ألفاً من الموالي يغزون مع العرب من دون عطاء ولا رزق، وأن مثلهم قد أسلموا من أهل الذمة تؤخذ منهم الجزية، كما استغاث به من جفاء الأمير وعصبيته.

(١٩) انظر: المطهري، **خدمات متقابل إسلام وإيران**، ص ١١٥.

(٢٠) انظر مثلاً: المصدر نفسه. وفيه يدافع الشهيد مرتضى المطهري بشدة عن الفتح الإسلامي العربي والحضارة الاسلامية أمام شبهات القوميين الايرانيين أمثال بورداود وفريدون أدميت.

شمالاً، هذا إلى جانب من حاول أن يعبئ القومية العربية أيضاً ضد الاسلام، وهو من عجائب الأمور!

البلدان العائدة أخيراً إلى الحظيرة الاسلامية بعد تحررها من ربقة السيطرة السوفياتية السابقة تعيش اليوم هي الأخرى أزمة صراع بين الهوية القومية والهوية الحضارية الاسلامية. وسجل العالم الاسلامي موقفاً مؤسفاً من هذه الأزمة، فقد غلب واقع التجزئة القومية بين المسلمين على توجههم الحضاري في اتخاذ الموقف. هناك جهود مكثفة انصبت لإبعاد الجمهوريات الست المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق عن الأبجدية العربية، ونجحت في اعتماد أبجدية جديدة تقوم على الحرف اللاتيني بحجة أن الأبجدية اللاتينية ضرورية للانفتاح على العالم والتقانة المتطورة![٢١].

وهناك موقف آخر من هذه الجمهوريات ذو بداية طيبة ونهاية مؤلمة، البداية تتمثل بتعاون تلقائي إيراني ـ عربي، كما ذكرت التقارير لنشر الحرف العربي في هذه الجمهوريات، ولهذا التعاون التلقائي غير المنسق مسبقاً دلالاته التي لا تخفى، ولكنه انتهى إلى نهاية مؤسفة. فالمشروع العربي في إرسال آلات طباعة عربية إلى الجمهوريات الاسلامية التركية عن طريق بنك التنمية الاسلامي قد توقف، وذكرت التقارير أن سبب توقفه يعود إلى أن الأتراك أوعزوا إلى العرب ما يفيد بأن جهود الحض على نشر الأبجدية العربية تخدم التوجهات الايرانية في آسيا الوسطى![٢٢].

هذا نموذج من مشاكل التجزئة القومية في العالم الاسلامي ورقم واحد من خسائرها الفادحة. كما إنه نموذج جيد على إمكان اللقاء الايراني ـ العربي أن يقدم النموذج الأفضل لتجاوز الحساسيات القومية، وأن يقدم إطار عمل حضاري مشترك بين القوميات الاسلامية المختلفة.

رابعاً: التجزئة الطائفية

العالم الاسلامي يرث تجزئة طائفية إلى سنّة وشيعة، وهذه التجزئة بدأت في القرن الأول الهجري وتعمقت واتسعت على مر التاريخ، وتحولت إلى اختلاف بعضه يعود إلى اختلاف في الرؤية إلى أحداث تاريخية، وبعضه يعود إلى خلاف في بعض أصول الدين وفروعه. ولو اقتصر الأمر على هذا الحد لهان، لأنه سيكون خلافاً علمياً يتناوله العلماء والمتخصصون بالنقاش، وقد يتفقون في النهاية أو يختلفون، وهذا هو الشأن في كل حقول العلم والمعرفة، ولكن المسألة تتعدى الإطار العلمي لتأخذ على الصعيد الشعبي طابعاً نفسياً عشائرياً، فثمة العشيرة الشيعية والعشيرة السنية، والانتماء حينئذ لا يكون

---

(٢١) «آسيا الوسطى: صراع الأبجديات والمبضع التركي،» **شؤون تركية**، العدد ٨ (١٩٩٣)، ص ٦٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٨.

ـائماً على أساس فكر وعقيدة قدر ما يكون مستمداً من حالة نفسية وانتماء طائفي. عندئذ لا تعالج الحالة بالنقاش الفكري والعلمي والمعرفي فقط، بل تحتاج إلى علاج نفسي أيضاً. وأعتقد أن الايرانيين والعرب أقدر من غيرهم ـ لما سأذكره ـ على معالجة الموقف.

لا بد من أن أذكر أولاً أن بعض الدراسات القومية المتعصبة، إيرانية كانت أو عربية، ذهبت إلى أن نشأة التشيع إيرانية. من قال ذلك من العرب قصد به الإساءة إلى التشيع باعتباره ذا نشأة بعيدة عن جو الرسالة وأصحابها، ومن ذهب إلى ذلك من الايرانيين استهدف به الاشادة بالروح القومية الايرانية التي تحايلت فحافظت على نفسها وقوتها ووجودها في إطار ديني صنعه الإيرانيون على نهج الثقافة الساسانية واتخذ صفة التشيع(٢٣). ومنهم من قال إن ولاء الايرانيين لآل البيت إنما كان بسبب انتماء علي بن الحسين نسباً إلى الإيرانيين، إذ إن أمه أميرة إيرانية هي شهربانو بنت آخر الملوك الساسانيين يزدجرد(٢٤). ليس هنا موضع إجابة تفصيلية عن هذه الادعاءات، بل نشير إليها فقط بقدر ما يوضح أن الانقسام المذهبي لم يكن ذا طابع قومي.

أولاً ـ إن الشواهد التاريخية الكثيرة تدل على أن إقبال الايرانيين على الاسلام كان تدريجياً وعن رضا وقناعة منهم، ولم يكن بحد السيف والإجبار كي يضطروا إلى التحايل على الدين(٢٥).

ثانياً ـ إن آخر الأكاسرة الايرانيين يزدجرد فر من عرشه متنقلاً بين المدن الايرانية فلم يؤوه أحد، دلالة على رفض الشعب الايراني هذا الحاكم الظالم(٢٦).

ثالثاً ـ لو كان الايرانيون مجبرين على إخفاء هويتهم خلال القرنين الأولين، فلماذا واصلوا خدماتهم للإسلام وتعميق هويتهم الإسلامية بعد ضعف الخلافة المركزية(٢٧).

رابعاً ـ إن قضية زواج شهربانو من الحسين بن علي عليه السلام مشكوك فيها لا تسندها الحقائق التاريخية(٢٧).

خامساً ـ لو كان احترام الايرانيين آل البيت يعود إلى انتسابهم إلى العائلة الساسانية لكان من الأولى أن يتجه ولاؤهم إلى الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك وابنه يزيد بن الوليد، لأن هذا الخليفة تزوج من أميرة إيرانية ولدت له يزيد هذا، ولاتجه ولاؤهم إلى

---

(٢٣) انظر: المطهري، المصدر نفسه، ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢٤) انظر: برويز صانعي، **قانون وشخصيت** (طهران: منشورات جامعة طهران، [د.ت.])، ص ١٥٧، وإدوارد براون، الترجمة الفارسية لـ **تاريخ أدبيات إيران**، ص ١٩٥.

(٢٥) انظر: المطهري، المصدر نفسه، فصل «نفوذ آرام وتدريجي = الانتشار الهادئ المتدرج،» ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢٦) الترجمة الفارسية لكتاب آرثر كريستنسن، **إيران في عهد الساسانيين**، ص ٥٢٨.

(٢٧) انظر: المطهري، المصدر نفسه، ص ١٤٥ وما بعدها.

عبيد الله بن زياد لأن أمه إيرانية شيرازية هي «مرجانة»، ولاتجه ولاؤهم أيضاً إلى الخلفاء العباسيين لأن أكثر أمهاتهم إيرانيات[٢٨].

سادساً ـ الأهم من كل ما تقدم أن أكثرية الايرانيين الساحقة كانت قبل العصر الصفوي سنية، بل كان فيها توجه ناصبي معادٍ لآل البيت، وهذا التوجه أبى أن يمتنع عن سب علي بعد أن منعه الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز. وكبار العلماء الايرانيين قبل العصر الصفوي من المفسرين والفقهاء والمحدثين والمتكلمين والأدباء واللغويين كانوا على مذهب أهل السنّة[٢٩]. ومن الطريف في هذا المجال أن أهل مصر كانوا يتبعون فتوى فقيه إيراني هو الليث بن سعد، بينما جل الايرانيين كانوا على مذهب فقيه عربي هو الشافعي. وكان بعض العلماء الايرانيين يناصرون مذهب الشافعي العربي بشدة ويعارضون مذهب أبي حنيفة الايراني بشدة مثل إمام الحرمين الجويني والغزالي[٣٠].

ومن الطريف أيضاً في هذا المجال أن أبا حنيفة الايراني يفتي بأن الايرانية ليست كفواً للعربية، انطلاقاً من ترجيح العنصر العربي، فلا يجوز أن يتزوج العربي من إيرانية، بينما مالك بن أنس العربي يرفض هذه الفتوى ويرى عدم وجود تفاضل بين الجنسين![٣١].

يطول بنا البحث لو أردنا إحصاء كل هذه المفارقات، لكننا أردنا أن نخلص إلى نتيجة، هي أن مسألة التسنن والتشيع ما كانت ذات طابع قومي، لكنها اتخذت هذا الطابع بعد النزاع الصفوي ـ العثماني، فأصبحت إيران في العصر الصفوي تمثل الدولة الشيعية، بينما الدولة العثمانية بما فيها البلدان العربية تمثل الجانب السني. وكان للدول الطامعة في العالم الاسلامي دور في تغذية هذه التجزئة، ومن المؤسف فإن التوجه القومي في إيران والعالم العربي، وهكذا الاستشراق، راح يبحث عن كل المفردات التاريخية التي تزيد الحساسيات الطائفية اضطراماً. ثم إن الموجة العالمية السائدة اليوم لمواجهة ما يسمى بالخطر الاسلامي تتجه في ما تتجه إلى تمزيق العالم الاسلامي، وربما لا يمكن في القريب العاجل تبديل فكرة الصراع الحضاري إلى الحوار الحضاري بين الاسلام والغرب، ولذلك فإن الاحتمال كبير في أن ينفذ الغرب خطة التمزيق بشكل متقن سريع كما أوصى بذلك مفكروه من أمثال هانتنغتون[٣٢].

وسواء عزونا الصراع الطائفي المشهود في العالم الاسلامي إلى عوامل داخلية أو

---

(٢٨) انظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **تاريخ الخلفاء**.

(٢٩) المطهري، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣٤

(٣٢) صامويل هانتنغتون، «صدام الحضارات،» **المنطلق**، العدد ١٠٦ (شتاء ١٩٩٤)، نقلاً عن: **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٣٣.

أجنبية، فإن الواقع القائم يشهد في الإطار الطائفي مذابح في باكستان وأفغانستان، كما يشهد صراعاً بين المؤسسات الاسلامية العاملة في افريقيا وشرق آسيا وفي آسيا الوسطى. والمعلومات تذكر أن هذا الصراع يترك آثاراً سيئة في المسلمين العائدين أخيراً إلى حظيرة العالم الاسلامي، كما يترك آثاراً سيئة في اتباع الأديان المختلفة في شرق آسيا، فهناك طوائف دينية أرادت أن تعتنق الاسلام، فلما وقفت أمام مفترق طريقين ورأت النزاع بين الفريقين آثرت البقاء على نحلتها حفظاً لوحدة طائفتها.

من الممكن أن يتخذ الحوار الايراني ـ العربي من مسألة التفاهم المذهبي محوراً من محاوره. وسواء توصل إلى نتيجة أو لم يصل، فإن الحوار المذهبي نفسه يدفع بقضية الاختلاف من الحالة النفسية العشائرية إلى حالة علمية فكرية.

ولقد كانت للعرب والإيرانيين تجربة ناجحة في هذا المجال عبر «دار التقريب بين المذاهب الاسلامية» في القاهرة[٣٣]، وتجري المحاولات اليوم في إيران لمواصلة هذه التجربة عبر «المجمع العالمي» للتقريب بين المذاهب الاسلامية[٣٤]، وعسى أن يكون الحوار العربي ـ الايراني عبر المثقفين والجامعيين خطوة أخرى على طريق تجاوز سلبيات التمذهب في العالم الاسلامي.

خامساً: تصحيح الصورة

يواجه العالم الاسلامي حرباً إعلامية وثقافية مركزة تستهدف تشويه صورته أمام الرأي العام العالمي عامة وأمام بلدان آسيا الوسطى بشكل خاص، كي تحول دون انتمائها إلى المنظومة الاسلامية. وتركز هذه الحملة الاعلامية على ثلاثة محاور هي:

١ ـ التخلف عن ركب الحضارة.

٢ ـ الارهاب.

٢ ـ التهديد الحضاري.

وعلى الرغم مما بين المحور الأول والثالث من تناقض، وما انكشف من تضليل وخداع في المحور الثاني، فإن الحملة الاعلامية مستمرة عبر المحاور الثلاثة.

---

(٣٣) عبد المجيد سليم، «بيان للمسلمين،» مجلة **رسالة الإسلام**، العدد ١. والشيخ عبد المجيد سليم هو رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ووكيل جماعة التقريب الذي تولى مشيخة الأزهر في ما بعد، خلال الأعوام (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢). ومن أعضاء الجماعة المصريين: الشيخ محمود شلتوت (شيخ الأزهر ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، والشيخ محمود أبو زهرة، والشيخ محمد محمد المدني والشيخ عبد العزيز عيسى.

(٣٤) مركز هذا المجمع طهران، ويصدر مجلة فصلية باسم **رسالة التقريب** ويضم في مجلسه الأعلى علماء ومفكرين من المذاهب الاسلامية المختلفة، ويتبنى الدراسات المقارنة وفق المذاهب السبعة: الشافعي، والحنبلي، والمالكي، والحنفي، والإمامي، والزيدي، والإباضي.

ليست عملية التشويه هذه جديدة، بل إن صورة العرب والمسلمين المنطبعة في ذهن الأوروبي منذ أقدم العصور إنما هي أنهم مجموعة من السراسنة[٣٥] والبرابرة الذين يمتهنون النهب والسلب، ويلاحظ أن العقلية الأوروبية كانت إبان انتصاراتها على المسلمين تطلق العنان لـ «جهل الخيال المنتصر» كما جاء في كلمات ر. و. ساوثرن[٣٦]، فتنسب كل رذيلة إلى المسلمين. أما إذا أصيبت بهزيمة فتعود إلى رشدها وتقترح إجراء حوار مع المسلمين، كما حدث في زمن خوان دي سيغوفيا (حوالى ١٤٠٠ ـ ١٤٥٨) الذي اقترح بعد فتح القسطنطينية إجراء سلسلة من المؤتمرات مع الفقهاء المسلمين، وأكد أن تلك الطريقة مفيدة حتى ولو لم تؤد إلى جعل المتنازعين يغيرون دينهم[٣٧]. وهذه الحقيقة قائمة حتى يومنا هذا، فما لم يحترم المسلمون أنفسهم ويحرصوا على عزتهم لا يحترمهم الآخرون، ولا يقيمون لهم وزناً. من هنا فإني آمل أن يخرج هذا اللقاء بما يثبت العزة ويصون الحرمة أمام الرأي العام العالمي، خصوصاً أننا في ظروف داخلية وخارجية تجمعت لسحق كرامة المسلمين وعزتهم.

ومع اعتقادي أن العالم الإسلامي معرض للهجوم والاستهانة ما زالت مظاهر الضعف ماثلة فيه، فإني أعتقد أيضاً أن الصحوة الاسلامية بحاجة إلى العمل على تصحيح الصورة أمام الرأي العام العالمي وأمام المسلمين المتحررين من السيطرة السوفياتية السابقة، فهي عملية لا يمكن من دونها إبراز الوجه الصحيح المشرّف للعالم الاسلامي على الساحة العالمية. كما إنها عملية لازمة لتأخذ المنظومة الاسلامية ـ كما ذكرت ـ مكانتها المناسبة في ظل النظام الدولي الجديد.

ولا أقصد بتصحيح الصورة طبعاً تقديم الاسلام بشكل يتناسب مع ذوق الغرب، فهذه عملية بعيدة عن الموضوعية وعن الالتزام وتدل على ذيلية وتبعية وهزيمة نفسية، بل أقصد إزالة ما ران على الصورة الصحيحة من غبار نتيجة تصرفات داخلية خاطئة أو مواقف خارجية مغرضة أو واهمة. وسأتناول موضوع تصحيح الصورة تحت ثلاثة عناوين:

١ ـ تصحيح الخطاب الاسلامي.

٢ ـ الكشف عن الوجه الانساني للإسلام.

٣ ـ الدعوة إلى حوار حضاري.

---

(٣٥) السراسنة Les Sarrazins من الكلمة اللاتينية Saracenus (نقلاً عن اليونانية Sarakenos) وتعني في اليونانية ساكني الخيام.

(٣٦) انظر: مكسيم رودنسون، «الصورة الغربية والدراسات الغربية الإسلامية،» في: **تراث الإسلام**، ج ١، الفصل ١، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٤.

سادساً: الخطاب الاسلامي

تميز الخطاب الاسلامي في مختلف عصور ازدهار الحضارة الاسلامية بمواكبة التطورات الفكرية والاجتماعية، واستشراف الفكر العالمي، واتخاذ موقف أصيل منه، وتقديم الاسلام بلغة العصر، وولوج كل ساحات المعرفة، واعتماد العقل في معالجة القضايا مع رعاية حدود القدرات العقلية. غير أن هذه الميزة أصيبت بنكسات أدت إلى غلق باب الاجتهاد، وإلى ظهور مدارس ترفض العقل والمنطق، وتتخوف من الانفتاح على الرأي الآخر، وتحصر الاسلام في مظاهر خالية من الروح والمحتوى. ولا تستطيع هذه المدارس طبعاً أن تقدم الصورة الحضارية الحقيقية للإسلام، بل تقدم صورة ناقصة مشوهة لا تتناسب مع تطلعات الإنسان المسلم الذي يستهدف أن يكون له دور في المسيرة الحضارية. وظاهرة الجمود في الخطاب الاسلامي تسربت حتى إلى المناطق التي بدأت تفتح عينيها من جديد على الإسلام. والمعلومات الواردة من بلدان آسيا الوسطى تذكر أن بعض الدعاة يركزون في تلك المناطق على إطالة اللحى ولبس الثياب القصيرة وترك زيارة قبور الأولياء. . . ومع كل ما في هؤلاء من إخلاص للدعوة يصطدمون بالواقع ويتركون آثاراً سلبية في الناس. . . وهذا ما يحدث بالفعل.

ومن جهة أخرى، ظهرت في العالم الاسلامي ردود فعل تجاه هذا الجمود تمثلت في الدعوة إلى الحداثة والتجديد، لكن هذه الموجة أصيبت بكل ما تصاب به ردود الفعل عادة من إفراط وتفريط. . . فابتعدت غالباً عن الأصالة من أجل المعاصرة، ووقعت في التقاط وتمييع.

ولا سبيل لتصحيح الصورة ولوقاية المسيرة من الجمود والإلتقاط إلا إذا سلكت الدراسات الإسلامية طريق الاجتهاد وفق ضوابطه وأصوله الاسلامية. وحركة الاجتهاد هذه قائمة في الحوزات الفقهية الشيعية وتمتلك إيران رصيداً ضخماً في هذا المجال يؤهلها في عملية التفاعل واللقاء لأن توجه الخطاب الاسلامي وجهة صحيحة بعيدة عن سلبيات الحالة الراهنة. كما إن انفتاح العالم العربي على التيارات الفكرية العالمية بشكل واسع يستطيع أن يعمق محتوى الخطاب ويجعله أكثر معاصرة، وأكثر انسجاماً مع متطلبات الحياة المعاصرة.

وكل المحاولات الحديثة التي جمعت بين الأصالة والمعاصَرة في تقديم الاسلام لقيت احتراماً في الأوساط الفكرية العالمية.

سابعاً: الوجه الانساني للإسلام

إن الحديث الذي يدور في الغرب اليوم عن الاسلام يجعل الاسلام والإرهاب غالباً وجهين لعملة واحدة، ومسألة انتشار الإسلام بالسيف طرحها المستشرقون منذ أمد بعيد،

وغذتها عوامل عديدة، منها الروايات المكذوبة المنتشرة في التاريخ الاسلامي[٣٨]، ومنها روح التبعية لأقاويل الاستشراق، ومنها أيضاً الروح القومية في البلدان الاسلامية غير العربية، المعادية عادة للفتح الإسلامي. مثل هذه الأحاديث تغض الطرف عادة عن المجازر الوحشية التي تعرض لها المسلمون من قبل في الحروب الصليبية وفي عملية الغزو العسكري الأوروبي للعالم الاسلامي، ويتعرضون لها الآن في البوسنة والهرسك على يد الصرب المتعصبين. ولكنها تركز على عمليات المقاومة الفلسطينية واللبنانية وعلى بعض التصرفات التي تنسب إلى الاسلاميين هنا وهناك تجاه الجاليات الأوروبية.

وأود هنا أن أقول: إن الإعلام العربي بعد انتصار الثورة الاسلامية وخلال سنوات الحرب الايرانية ـ العراقية كان له دور كبير في تركيز فكرة لصق الإرهاب بالثورة الاسلامية الايرانية. ولما كانت هذه الثورة في أنظار المؤيدين والمعارضين تعتبر أهم مكاسب الصحوة في العالم الاسلامي فإن لاصقة الإرهاب قد انطبعت على كل الصحوة الاسلامية، وأصبحت هناك قناعة عند بعض القطاعات الداخلية بالتوأمة بين الإرهاب والتحرك الاسلامي. ومن المفارقات العجيبة أن هذه القناعة تركت في هذه القطاعات أثرين متفاوتين:

الأول: التخوف من الصحوة الاسلامية ورموزها واعتبارهم عناصر خطرة مخيفة.

الثاني: تبني بعض المجموعات الصغيرة العمليات الارهابية لتحقيق أهدافها ظانة أنها تسير على خطى الثورة الإسلامية في إيران، ويستغرب هؤلاء حين يقال لهم إن الثورة الاسلامية لم تتبن العمليات المسلحة أبداً، بل إن الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه أبعد عن الحركة كل الذين كانوا يمارسون العمل المسلح، وتبنى التحرك الجماهيري السلمي، وأمر حتى آخر لحظة أن يقابل رصاص الجنود برش الزهور، وكان شعاره دائماً أن الدم سينتصر على السيف. يستغرب هؤلاء لأن الإعلام لقنهم لسنوات عديدة أن الثورة انتصرت وتواصلت عبر مجازر دموية.

ولا شك في أن موجة توأمة الارهاب والإسلام وراءها هدف استراتيجي هو تمهيد الجو لقمع الهوية الاسلامية وسحق كرامة المسلمين، فليس من المعقول أبداً أن يكون محركو هذه الموجة واهين، بل إنهم عموماً يعون ما يقولون. ويبدو من أقوالهم بوضوح تركيزهم على إثارة الرأي العام الأوروبي ضد المسلمين نظير ما يقوله روفيل في كتابه **انتعاش الديمقراطية**، إذ جاء فيه: «لا يمكن أن نصف بالسماحة ديانة يتساوى فيها الاختلاف مع الإعدام... إن الاسلام هو مصدر تسعة أعشار الإرهاب العالمي

---

(٣٨) ناقش مرتضى العسكري هذه الروايات وبيّن زيفها واعتبرها من مختلقات سيف بن عمر. انظر: مرتضى العسكري، **عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى**، ٢ ج، ط ٦ (بيروت: دار الزهراء، ١٩٩١)، ج ٢.

الرسمي»، ثم يضيف: «هل يتعين علينا أن نحرس مكاتبنا ومسارحنا ومتاحفنا من هذا التعصب الذي يريد فرض الرقابة على ثقافتنا مع مفعول رجعي..»[٣٩]. ويبدو منها أيضاً إثارة ما في ذهن الأوروبيين من صور الإرهاب الداخلي الذي عانوه في تاريخهم الحديث واستثماره لتعبئتهم ضد الإسلام. فقد جاء في مقال كلير هولينغورث، الصحافية البريطانية المتخصصة بالشؤون العسكرية تحت عنوان: «مذهب تسلطي آخر يحاول التسلل إلى الغرب»، قولها: «الأصولية الاسلامية تصبح بسرعة التهديد الرئيسي لسلام العالم وأمنه، وأيضاً سبباً للاضطرابات المحلية، وعلى الصعد الوطنية من خلال الإرهاب. إنه خطر مشابه لخطر النازية والفاشية في الثلاثينيات، والشيوعية في الخمسينيات»[٤٠].

إن الحوار الايراني ـ العربي قادر أن يراجع حقيقة الإسلام في نصوصه، في تاريخه، ليكشف عن الجوانب الانسانية من هذا الدين في ما يرتبط بقضايا الجهاد، والفتح وقضية ممارسة القوة، والجانبان أقدر من غيرهما على ذلك لما بينهما من تراث مشترك وتاريخ مشترك يبدأ من إسلام الايرانيين في اليمن عن طريق الدعوة بالكلمة ويتواصل عبر التعاون الايراني ـ العربي في فتح إيران. كما إنهما، لمكانتهما العالمية ومكانتهما في العالم الاسلامي، أقدر على تصحيح الصورة بشكل نظري وعملي في هذه القضية بالذات... قضية الإرهاب.

ثامناً: الحوار الحضاري

ثمة اختلاف حقيقي وجاد بين الحضارة المادية الغربية والحضارة الشرقية التي امتزجت بدعوات الأنبياء[٤١]. وهذا الاختلاف اتخذ على مر التاريخ طابع حروب دموية امتدت عبر الحروب الصليبية وتواصلت إلى يومنا هذا في الممارسات الاستعمارية والاستكبارية، وها هي اليوم تأخذ في ظل طموح العالم الاسلامي للعودة إلى هويته، وفي ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، طابعاً آخر هو التخوف والتحذير من سيطرة الثقافة الاسلامية على الغرب. يصرح صمويل هانتنغتون من جامعة هارفارد في مقاله المشهور «صدام الحضارات» أن المصدر الرئيسي للنزاع في العالم الجديد سوف يأتي من الثقافة، وأن الحرب العالمية الثالثة ـ إذا حصلت ـ سوف تدور رحاها بين الحضارة الغربية والحضارة الاسلامية المعادية لها[٤٢]. وتظهر هذه المخاوف من ظاهرة العودة الاسلامية

---

(٣٩) جوزيف سماحة، «نهاية التاريخ وردود الفعل،» **الاجتهاد**، السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦ (ربيع وصيف ١٩٩٢)، ص٣٠٣، نقلاً عن: **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

(٤٠) فريد هاليداي، «أيديولوجيات أم أيديولوجيات العداء للمسلمين،» **الحياة**، ١١/٥/١٩٩٤، نقلاً عن: **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

(٤١) انظر: **اقتصادنا**، المقدمة.

(٤٢) هانتنغتون، «صدام الحضارات،» نشر أولاً في: *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993)، نقلاً عن: **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

حتى في أبسط مظاهرها بشكل موقف عملي، كالذي حدث في قضية حجاب الفتيات المسلمات في مدارس فرنسا. لقد بلغ الأمر بأحدهم أن يقول: لو فسحنا المجال لهذه الظاهرة لفرض المسلمون علينا الحجاب في المستقبل القريب. وتعرب سياسية سويدية عن قلقها من انتشار الإسلام في أوروبا الاسكندنافية بقولها: «كم سيستغرق الأمر قبل أن يركع أطفال السويد باتجاه مكة؟»[٤٣]!

ويبين المحللون الغربيون أسباب تخوفهم من انتشار قيم الإسلام في أوروبا ويعلنون أن الخطر يأتي من وجود نقاط فراغ تعود إلى «انهيار إيمان مثقفي الغرب وساسته بقيمهم»[٤٤].

إن الروح الاستكبارية السائدة في الدوائر الغربية تأبى أن تعترف بوجود الرأي الآخر وتحاوره، بل تعكف على رسم الخطط لحذفه واقتلاعه. يقترح نيكسون، الرئيس الأمريكي السابق، لمواجهة ما يسميه الخطر الاسلامي، دعم مصالح أهل التحديث في العالم الاسلامي[٤٥]. ويعني بذلك طبعاً مصالح الداعين إلى الإعراض عن الهوية الاسلامية والاندماج في الثقافة الغربية. أما هانتنغتون فيرى أن الديمقراطية سوف تكون لمصلحة القوى السياسية المعادية للغرب. ويعني بذلك أن الإرادة الشعبية ستكون لصالح التوجه نحو العودة الاسلامية، ويدعو إلى خيارات تستنزف طاقات العالم الاسلامي[٤٦]. ولو كانت مثل هذه الدعوات فردية لهان الأمر، ولكن المشهود أنها مؤثرة في صنع القرار تجاه العالم الاسلامي. من هنا، فإن العالم الإسلامي بحاجة إلى إعلان مبدأ «الحوار بين الحضارات» بدل «صراع الحضارات» الذي يلوح به رموز الفكر الغربي. والحوار ينطلق من مبادئ الاسلام التي تقرر أن تكون الدعوة بـ «التي هي أحسن» وبـ «الحكمة والموعظة الحسنة» وتخاطب الرأي الآخر وتقول له: ﴿**تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم**﴾[٤٧] وتبدأ في الحوار من منطلق ﴿**وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين**﴾[٤٨].

لقد كان لإيران عقب انتصار الثورة الإسلامية حوار جاد هادف مفيد مع مسيحيي الغرب ومفكريه، كما إن العرب لهم ارتباطهم الفكري بالغرب عبر قنوات الأكاديميين والمستشرقين والمفكرين، وعسى أن يتوجه الحوار الايراني ـ العربي إلى وضع خطة حوار مع رموز الثقافة الغربية على أمل تصحيح مكانة العالم الاسلامي في النظام العالمي الجديد،

---

(٤٣) هاليداي، «أيديولوجيات أم أيديولوجيات العداء للمسلمين».

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) كتاب **اقتناص اللحظة** *Seize the Moment*، نقلاً عن: **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٣٨.

(٤٦) هانتنغتون، «صدام الحضارات،» ص ١٩٥.

(٤٧) **القرآن الكريم**، «سورة آل عمران،» الآية ٦٤.

(٤٨) المصدر نفسه، «سورة سبأ،» الآية ٢٤.

وتجنيب المسلمين كوارث الصدام، وإحلال أسلوب جديد للتعامل بين الشرق والغرب.

تلخيص واستنتاج

١ ـ إن العالم الاسلامي على الرغم من كل عوامل التجزئة الماثلة فيه يشكل وحدة ثقافية حضارية ذات معالم وخصائص واضحة، وذات موقف يكاد يكون موحداً تجاه المؤثرات الخارجية والداخلية.

٢ ـ بسبب هذه الوحدة الحضارية نرى وحدة في الموقف العالمي تجاه المسلمين، كما نرى العالم الاسلامي مستهدفاً بأجمعه في ظل النظام الدولي الجديد.

٣ ـ لا يمكن للعالم الاسلامي أن يأخذ مكانته الطبيعية على الساحة الدولية إلا إذا عمق هويته وأزال الحواجز التي تحول دون إثبات شخصيته وإسماع كلمته الموحدة.

٤ ـ العرب والإيرانيون يمثلون بسبب جذورهم الحضارية وموقعهم من الصحوة الاسلامية واسطة العقد في المنظومة الاسلامية، كما يحتلون نقطة الوسط في مرمى الهجوم الحضاري الغربي.

٥ ـ الحوار الايراني ـ العربي قادر ـ إن كان منطلقاً من إرادة حرة وعزم رسالي ـ على أن ينهض بدور كبير في تحقيق طموح الأمة الاسلامية إلى حياة حرة كريمة مستقلة وإلى استعادة دورها على الساحة العالمية وإلى المساهمة الجادة في مسيرة الحضارة البشرية.

(الورقـة العربيـة)

ميشال نوفل (*)

مقدمة

اعتمدت هذه الدراسة لمقاربة موقع العلاقات العربية ـ الايرانية في الجغرافيا السياسية للعالم الاسلامي، على الرصيد المتراكم لتجربة العلاقات وأشكال التفاعل في المجال المركزي للجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية للعالم الاسلامي، أي المجال الحيوي الذي تتجاور وتتقاطع فيه الدوائر الثلاث العربية والإيرانية والتركية، والذي يسميه العالم الجغرافي المصري جمال حمدان «مثلث القوة الاقليمي»[1]؛ كذلك اختارت أن يكون تحديد العلاقة أو أنماط الارتباط بين الإقليمي والدولي هو المدخل الرئيسي لفحص أثر التحولات العالمية في العلاقات الاقليمية، وتحديداً العلاقات العربية ـ الايرانية، ذلك أن مجرد الاعتراف بأن النظام الدولي قد دخل عقب انتهاء الحرب الباردة، مرحلة جديدة من التوازنات بين مراكز القوى والنظم القيمية التي تحكم علاقات القوى، يعني أن الكثير من المفاهيم وأدوات التحليل التي اعتُمدت سابقاً في معالجة الصراعات والنزاعات الدولية والإقليمية، وفي تحديد مراكز القوة والمعادلات في ما بينها، قد تجاوزها العصر أو باتت تحتاج إلى مراجعة عميقة.

إن التحولات الكبرى التي تلاحقت على المسرح الدولي منذ تولي ميخائيل غورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفياتي سابقاً عام ١٩٨٥، باتت تعتبر بمثابة ثورة كاملة في هيكل العلاقات الدولية من زاوية موازين القوى وتقسيم الأدوار وتوزيع الموارد[2]. وقد أسفرت ظواهر مثل انتهاء الحرب الباردة وتفكك الامبراطورية السوفياتية،

(*) مدير تحرير مجلة **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان.

(١) جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ص ٤١٦.

(٢) انظر في هذا الشأن: محمد السيد سعيد، محرر، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، تأليف مجموعة من الباحثين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١)، ص ١٠ ـ ٣١.

عن تغيير البنية الجيوستراتيجية العالمية، وتحديداً بنية الاستقطاب الثنائي للسياسة الدولية. وبذلك تكون المفاهيم الجيوبوليتيكية (الجيوسياسية) في العالم بأسره، قد خضعت بدورها لعملية تحول جذرية[٣]؛ وتتمثل عملية التحول هذه في تبدل مراكز القوة أو في تضاؤل أهمية مراكز القوة التقليدية في التوازنات الاقليمية، ومنها الشرق الأوسط العربي والإسلامي الذي كان يمثل أحد مراكز القوة في ظل نظام الاستقطاب الثنائي السابق.

كذلك، إن تفكك الاتحاد السوفياتي أواخر عام ١٩٩١ جعل المجال الجيوسياسي الإسلامي الذي كان مغلقاً في مداره الشمالي بالحدود السوفياتية، ينفتح على منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، بحيث اقتربت الدائرتان الايرانية والتركية من «منطقة القلب» للجغرافيا السياسية للعالم الاسلامي[٤]، بل حدث في رأي بعض المحللين انتقال لمركز الجغرافيا السياسية الاسلامية من جراء التحول في الجيوبوليتيكا الاسلامية المتزامن مع التحولات العالمية الكبرى[٥]؛ وصار النظام العربي مهدداً بالانكفاء إلى موقع طرفي[٦]. ولعل أحد المعالم الرئيسية لهذا الاتجاه قبول العرب والاسرائيليين بمبدأ التسوية الشاملة الذي أقر في مؤتمر مدريد في خريف عام ١٩٩١ ومحاولة إضفاء الشرعية على الدور الجديد لإسرائيل باعتبارها دولة عادية وشريكاً في النظام الاقليمي الجديد في الشرق الأوسط[٧]. واستناداً

---

(٣) انظر استنتاجات المحلل الاستراتيجي الفرنسي بيار لولوش في شأن عملية الانتقال من نظام يالطا إلى اللااستقرار العالمي الجديد، في: Pierre Lellouche, *Le Nouveau monde* (Paris: Grasset, 1992), pp. 482-532.

انظر أيضاً: Philippe Moreau Defarges, *Introduction à la géopolitique* (Paris: Seuil, 1992), pp. 144-151.

(٤) مفهوم «منطقة القلب» في الجيوبوليتيكا يعني المنطقة المحورية في مجال إقليمي متجانس، التي تتكشف فيها عوامل القوة، ومنها نقطة الارتكاز التي تسمح السيطرة عليها بالتحكم في المجال المعني كله. والمقصود هنا المنطقة العربية الوسيطة التي تربط وتفصل في آن بين الشرق والغرب، والتي تضم بلاد الشام ووادي النيل وشبه الجزيرة العربية والخليج. وهي تستمد قيمتها الجيوسياسية من الصراع الدائر حول وظيفة «القلعة الاسرائيلية» والسيطرة على مصادر الطاقة المرتبطة بالاستراتيجيات العالمية.

(٥) انظر على سبيل المثال مداخلة: جنكيز تشاندار، «تحولات الجيوبوليتكا الاسلامية وانتقال دور الزعامة المركزية،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «نحو حوار ثلاثي متكافئ بين العرب وإيران وتركيا»، التي عقدت في بيروت بتاريخ ١٤ ـ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

(٦) نفهم بالنظام العربي نظام التفاعلات الدولية في البلدان العربية، وتتكون وحداته من الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي تمثل إطاره التنظيمي العام. ويتكون هذا النظام الذي يتخذ العروبة هوية إقليمية، من دول أساسية في التفاعل تسمى دول القلب، وأخرى غير أساسية تسمى دول الأطراف.

(٧) يتطلب منطق التسوية إحداث انقلابين هائلين بمفاعيلهما، الأول أن يقبل العرب إسرائيل باعتبارها مكوناً شرعياً لنظام إقليمي يتخذ الهوية الشرق أوسطية بديلاً من الهوية العربية؛ والثاني أن تقبل إسرائيل بالتحول إلى دولة عادية في المنطقة، أي أن تتخلى عن مفهوم القلعة الذي كان الأساس لشرعية كيانها وتماسكه منذ أكثر من نصف قرن.

إلى هذه الوجهة في التحليل فإن السلام العربي ـ الاسرائيلي، إذا صار شاملاً، يقلص وزن المشرق العربي في المعادلة الاقليمية والدولية، بحيث يكف عن الاضطلاع بالدور المركزي الذي كان له سابقاً في البنية السياسية الدولية وفي الجيوبوليتيكا الاقليمية.

وقبل أن تدخل مسألة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مساراتها السلمية الحالية، كانت التحولات العالمية المذكورة قد وضعت العرب والإيرانيين أمام تحديات نظام إقليمي جديد من شأنه تهميش الدور العربي والدور الايراني في آن معاً. وقد جاءت «عملية السلام» لتهدد العرب بفقدان دورهم المركزي المرتبط بالسياقات السابقة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، فيما وجد الايرانيون أنفسهم في عزلة إقليمية تسهل حملات التحريض على ما يسمى «الإرهاب الإسلامي» أو تسهل الدعوات الغربية والاسرائيلية إلى تطويق «التهديد الاسلامي» المتمثل في إيران ومحاصرته.

هنا تساعدنا بعض الدراسات المصرية على تصويب هذه الرؤية، إذ تتوصل إلى استنتاج مفاده أن خصوصية النظام الاقليمي العربي منحته تاريخياً قدراً كافياً من المرونة لتبادل التأثر والتأثير مع النظام الدولي، بحيث لم يكن الأول مجرد أداة طيعة في أيدي اللاعبين الفاعلين في النظام الدولي. على أنها تستدرك أن العامل الحاسم في إدارة العلاقة بين النظامين، هو مستوى التضامن أو التنسيق بين المواقف العربية انطلاقاً من إدراكها السليم للفرص الحقيقية والقيود القائمة في النظام الدولي[٨]. وإذا كانت المرحلة الراهنة، من تطور العلاقات بين النظامين الدولي والإقليمي، تتميز بسمة خاصة هي حدة الانقسامات العربية، فإن النظام الدولي نفسه لا يزال في مرحلة انتقالية حيث الكثير من المعطيات في البنية الدولية الجديدة يدفع إلى الاعتقاد بأن العالم يسير في اتجاه تعددية الأقطاب[٩].

وهكذا نرى بوضوح أن مقاربة العلاقات العربية ـ الايرانية في ظل التحولات العالمية التي تفضي إلى إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط، تفترض الوقوف على نتائج هذه التحولات وانعكاساتها على السياسات العربية والإيرانية، وخصوصاً أن القضية الفلسطينية وما تمثله في الصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت لفترة طويلة المحور الأساسي لهذه السياسات.

في ضوء ما تقدم، يمكن تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كالآتي:

المحور الأول: يعين الإطار المفاهيمي والقيمي للتحليل؛

---

(٨) انظر على سبيل المثال مساهمة أحمد يوسف أحمد في: السيد سعيد، محرر، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، ص ٣٣ ـ ٤٠.

(٩) Maxime Lefèvre et Dan Rotenberg, *La Genèse du nouvel ordre mondial* (Paris: Ellipses, 1992), pp. 115-145.

المحور الثاني: يعالج الظواهر الدولية المؤثرة في اتجاهات العلاقات العربية ـ الإيرانية؛

المحور الثالث: يعرض لمسائل تعكس أنماطاً مختلفة للتفاعل بين إيران والمنظومة العربية.

أولاً: الإطار المفاهيمي والقيمي

استند الفكر القومي العربي في نظرته إلى بلدان الجوار الاسلامي، وخصوصاً إيران وتركيا، إلى تصورات مركبة أبرزها أن الإقليم الممتد من موريتانيا إلى الخليج تحكمه منظومة عربية تتسم بالتجانس اللغوي والثقافي والإثني، كما تتسم بأنماط من التفاعلات الكثيفة والإيجابية بين أعضائها. وبدا أن مكونات هذه الرابطة تجعلها «نظاماً إقليمياً عربياً» بكل ما ينطوي عليه مفهوم النظام الإقليمي من خصائص[(١٠)]. من هنا، صارت الدول المجاورة التي لا تنتمي إلى هذا النظام العربي «دول جوار جغرافي»، وبالتالي اعتبرت إيران وتركيا دول جوار جغرافي، مثلها مثل إسرائيل واثيوبيا. وترتب على هذا المفهوم القومي للنظام الإقليمي النظر إلى هذه الدول على أنها تمثل تهديداً للنظام الاقليمي العربي، سواء لناحية هويته أو أمنه القومي[(١١)]. ولعل هذه النظرة كان لها ما يبررها في التوجهات العامة للسياسة الخارجية لتركيا وإيران الشاهنشاهية، والتي كانت تصب في اتجاه معاد لحركة التحرر العربية، وخصوصاً لناحية الاستراتيجيات الغربية والتعاون مع إسرائيل ورفض سياسة عدم الانحياز.

وكان لهذه النظرة ما يبررها في آليات نظام الاستقطاب الدولي الثنائي التي جعلت القوة العظمى التي كانت تهدد إيران (الاتحاد السوفياتي) هي القوة نفسها التي تساند العرب؛ وعلى خلاف ذلك، كانت القوة العظمى التي تؤيد إيران (الولايات المتحدة الأمريكية) هي نفسها القوة المعادية للقضايا العربية. لكن بعضهم قد يأخذ على الفكر القومي العربي عجزه عن التمييز بين توجهات المؤسسة الحاكمة في دول، مثل إيران وتركيا، وثوابت التقارب الديني والثقافي والجيوسياسي بين الشعوب العربية والإيرانية

---

(١٠) مفهوم «النظام الإقليمي» هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، ويشير غالباً إلى نظام التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية. وهناك اتفاق عام منذ الستينيات على أن تعبير النظام الإقليمي العربي اعتمد للإشارة ليس إلى منطقة جغرافية فحسب، بل إلى انتماء قومي وإلى هوية ثقافية وحضارية. انظر توسيعاً لهذا المفهوم في: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**؛ ط ٣ مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٧ ـ ٢١. قارن أيضاً: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ١٤ و٢١.

(١١) عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٢ ـ ٤٥.

والتركية، وبالتالي القصور في توظيف الرصيد المشترك لمصلحة بناء مؤسسات للتعاون الإقليمي، الأمر الذي أفسح في المجال لتعاظم التغلغل الأجنبي في المنطقة وتفشي ظاهرة الاستقطاب الإقليمي[١٢]. وقد يذهب بعض آخر إلى تحليل مختلف يربط أسباب العجز والقصور بالموقع الاستراتيجي والاسلامي للبلدان العربية، وبالشروط الذاتية لهذه البلدان التي تمتلك إمكانات الوحدة لتصبح دولة كبرى. ولذلك يدعو هذا البعض إلى إدراك «خصوصية التعامل الاستعماري الغربي» مع «مثلث القوة الاقليمي»، وخصوصاً القرار الاستراتيجي للدول الكبرى الذي يقضي بفرض التجزئة على هذه المنطقة[١٣].

في أي حال، عندما حصل التحول الاسلامي في إيران عام ١٩٧٩، كانت أزمة القومية العربية على أشدها، بالنظر إلى الانشقاق الذي تسبب به اعتراف مصر بإسرائيل عقب اتفاقي كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وإلى التساؤل عن مدى فاعلية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية. ورأت النخبة الاسلامية في إيران أن الظرف مناسب للعمل على تغيير السياسات العربية، ذلك أنه بدا لها أن للنهج السياسي الايراني الجديد المعارض لإسرائيل وللهيمنة الأمريكية قابلية للتأثير في المنطقة العربية من طريق التزام القضية الفلسطينية والمقاومة العربية للاحتلال الاسرائيلي باعتبارهما القضية الأساسية للعمل الاسلامي دينياً وسياسياً. وقد يكون أحد التغيرات الايديولوجية التي أحدثتها الثورة الاسلامية في إيران هو اعتبارها أن مقاومة الاختراق الصهيوني للمنطقة ليست قضية تعني العرب فحسب، بل قضية إسلامية من الدرجة الأولى[١٤]. وحتى وقت قريب كانت المقاربة الايرانية للمنطقة العربية محكومة بفكرة «الجهاد على أرض فلسطين» واستمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك على الرغم من بروز أهمية المصالح القومية في الكثير من القرارات التي اتخذتها الحكومة الاسلامية في إيران في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار مع العراق[١٥].

إلا أن تطور العلاقات العربية ـ الايرانية في مرحلة ما بعد الثورة الاسلامية في إيران، اصطدم بمعوقات فكرية إيرانية تتصل بالمغالاة في الرهان على مسألة الصحوة الاسلامية وعدم وجود قابلية لمقاربة علاقة الترابط بين العروبة والاسلام مقاربة موضوعية تأخذ في الاعتبار تجربة المجتمع والتاريخ العربيين[١٦]. والأخطر هو النوع المقابل من

(١٢) محمد السيد سليم، «التفاعل في «مثلث القوة» إطار فكري ومؤسساتي،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، وهو في الأصل ورقة قدمت إلى: ندوة «نحو حوار ثلاثي متكافئ بين العرب وإيران وتركيا»، التي عقدت في بيروت بتاريخ ١٤ ـ ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٤.

(١٣) منير شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٥٨.

(١٤) فهمي هويدي، **إيران من الداخل** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧)، ص ٣٦٥.

(١٥) محمود سريع القلم، «مستقبل العلاقات العربية ـ الايرانية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

(١٦) حول الوحدة العربية في التاريخ العربي، انظر: شفيق، **في الوحدة العربية والتجزئة**، ص ٤٢ ـ ٤٦.

المعوقات التي تتصل بالانقطاعات التي أصابت القيم السائدة في النظام العربي، والتي مثلت المناخ الثقافي والسياسي الذي تبلورت في إطاره السياسات العربية المختلفة في الخمسينيات والستينيات. وأبرز هذه الانقطاعات التحول في النظرة إلى إسرائيل والقبول بالاعتراف بالكيان الصهيوني. ولعل بداية هذا التحول تعود إلى قبول غالبية الدول العربية بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ الذي ينص على الاعتراف بحدود آمنة ومعترف بها لكل الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل[١٧].

وقد دخل النظام العربي في الآونة الأخيرة مرحلة جديدة في المسار الطويل للصراع مع إسرائيل. ولا جدال في أنه ولج هذه المرحلة وهو غير مستعد للخيارات والتحديات التي تطرحها، وغير مؤهل للتعامل معها[١٨]. وخلافاً للمراحل السابقة التي استنزفت الطاقات العربية، ولكنها شحذت المعنويات، تبدو المرحلة الراهنة كأنها مواجهة أخيرة تفرض على النظام العربي تسوية غير متوازنة وتستند إلى شروط تنتقص من شرعيته ومقومات استمراره. والشرط **الأول** هو أن تجري مفاوضات التسوية في ظل الرعاية الأمريكية بشكل ثنائي بين إسرائيل وكل من الدول والكيانات العربية المعنية بالتسوية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تنتهي باتفاقات ثنائية يتضمن كل منها بنوداً تضمن تحصين العلاقة السلمية الجديدة أو ما يسمى «التطبيع».

والشرط **الثاني** تأمين الضمانات الكافية لتجاوز وضع إسرائيل طرفاً هامشياً خارج النظام العربي، فإسرائيل لن تتعامل بعد اليوم مع «نظام» في المنطقة إلا إذا كانت عضواً أصيلاً في تفاعلاته، وفي هذه الحال سيكون نظام «الشرق الأوسط الجديد» الذي يقوم على الفرضية القائلة «إن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيخلق بيئة ملائمة لإعادة تنظيم جذرية للمؤسسات الشرق أوسطية، وإن المصالحة والقبول العربي بإسرائيل كأمة تتمتع بحقوق ومسؤوليات متساوية، سيطلق نوعاً جديداً من التعاون (. . .)»[١٩]. وإذا تعذر تنفيذ ذلك في الأجل القصير، فإن إسرائيل تضمن من طريق الاتفاقات الثنائية بناء «نظم» لتفاعلات ثنائية أو ثلاثية تكون هي أحد أطرافها، وتكون لتفاعلات هذه النظم الجزئية أفضلية من الناحية العملية على تفاعلات أطرافها العرب مع الأطراف العرب الآخرين غير المتفاعلين مع إسرائيل[٢٠].

---

(١٧) مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٩٥.

(١٨) عبد المنعم المشاط، «الأمن القومي العربي: لا تزال هناك فرصة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

(١٩) Shimon Peres and Arye Naor, *The New Middle East* (Longmead, Eng.: Element Books; New York: Henry Holt and Company, 1993), p. 61.

(٢٠) هذه الصورة التجزيئية التفكيكية عكستها أعمال «المؤتمر الاقتصادي للتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي انعقد في الدار البيضاء أواخر تشرين الأول/اكتوبر الماضي، والذي طغت عليه المشاريع المعززة بالخرائط والصور التي قدمها الوفد الاسرائيلي، ولا سيما منها الوثيقة الاسرائيلية التي حملت =

والشرط الثالث أن تجري محادثات التسويات الثنائية وتعقد الاتفاقات الناتجة منها في ظل التفوق الاسرائيلي كأمر واقع متمثل في الاحتلال العسكري والقدرة التفاوضية، بحيث تأتي الاتفاقات والالتزامات انعكاساً لأوضاع تتسم باختلال التوازن.

والشرط الرابع أن يجري تعديل في الفكر السياسي العربي والعقل الجماعي العربي من طريق الانفتاح الثقافي في الأقطار العربية على المفهوم الغربي للشرق الأوسط الذي ينفي الهوية العربية والاسلامية لهذه المنطقة، وإعادة صوغ التصورات العربية عن الصهيونية عقيدة وحركة سياسية، وإعادة صوغ الرؤية العربية لإسرائيل لتبرير شرعية وجودها في المنطقة.

وهكذا، يبلغ التبعثر العربي، في ضوء الاتفاقات المنفردة الاسرائيلية ـ الفلسطينية والمعاهدة الأردنية ـ الاسرائيلية، حداً لم يسبق له مثيل، بعدما صار النظام العربي، في سياق تداعيات حرب الخليج الثانية، ساحة مفتوحة لدولة عظمى هي الولايات المتحدة تفعل فيها ما تشاء. وقد دُفعت دول عربية كبرى إلى عزل نفسها، مؤكدة بذلك عجز النظام العربي عن وضع استراتيجيا قومية واحدة[٢١]، فيما تتعرض هذه الدول وأخرى غيرها لاضطرابات داخلية قد تكون مقدمة لفوضى إقليمية على النحو السائد في البلقان.

إزاء هذا الوضع الاستثنائي في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط الذي يشهد اتجاهاً لتخلي الدولة اليهودية، التي تمثل من وجهة نظر جيوسياسية، «صومعة» غربية في فلسطين وسط المنطقة العربية، عن مفهوم القلعة/الملجأ المستنفرة على الدوام في مواجهة المحيط العربي ـ الاسلامي، من أجل تبني مفهوم الاندماج في المنطقة على أساس مبادلة الأراضي المحتلة بالاعتراف والسلام (إعلان المبادئ الاسرائيلية ـ الفلسطينية حول ترتيبات مرحلية للحكم الذاتي المبرم في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)[٢٢]؛ إزاء هذا التحول الجيوسياسي الذي يفترض أيضاً القبول بأن تصبح إسرائيل دولة «عادية» في المنطقة، تتحصن إيران وراء الرفض المبدئي لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي عبر التفاوض من دون أن تظهر أن لديها رؤية استراتيجية لما يدور في المنطقة، وخصوصاً في مجال التعاون

= عنوان «بدائل التنمية للتعاون الإقليمي». وقد جرى الكلام على تقسيم الشرق الأوسط إلى خمس مناطق كالآتي: الجزيرة العربية والخليج وتضم إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كلاً من إيران والعراق واليمن؛ ومنطقة شرق البحر المتوسط وتضم مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، ومنطقة شمال افريقيا وتضم الجزائر وتونس والمغرب وليبيا والسودان؛ والوطن العربي مجتمعاً باستثناء إيران وإسرائيل، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتضم الدول المذكورة كلها.

(٢١) هيثم الكيلاني، «معضلة الأمن العربي في عاصفة المتغيرات،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

(٢٢) انظر توسيعاً لهذه السيناريوهات الجيوسياسية في: Defarges, *Introduction à la géopolitique*, pp. 145-147.

الاقليمي حيث تتركز المقترحات الاسرائيلية(٢٣)، وأخطرها تلك المتصلة بإنشاء بنية للأمن والتعاون في منطقة الشرق الأوسط (Conference on Security and Cooperation in the Middle East) على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا(٢٤).

ورُب قائل إن النظرة الدينية الاسلامية إلى مسألة فلسطين والقدس هي التي تفرض على الحكومة الاسلامية في إيران أن تنأى بنفسها عن كل السياسات أو الترتيبات والخطط التي تعيد النظر في الحكم الشرعي المتعلق بأرض فلسطين والتعامل مع إسرائيل كدولة غاصبة ومعتدية(٢٥).

إلا أن في مقاربة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط ما يدعو إلى الاعتقاد أن محاولة فك الاشتباك في الشرق الأوسط عبر تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والمتزامنة مع السباق المحموم لبعض وحدات النظام العربي على التقرب من إسرائيل، تهدف إلى عزل الدور الإيراني عن السياسات العربية من حيث إنها تقلص علاقة الترابط الإسلامية بقضية فلسطين باعتبارها «القضية الأولى» أو «القضية المركزية» للعرب والمسلمين(٢٦).

كذلك، يتصور دبلوماسيون غربيون أن اعتبارات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي فرضت توقيت «التسوية الشاملة» بُعيد احتواء العراق في حرب الخليج الثانية للتفرغ لمواجهة «التهديد الاسلامي» المتمثل في إيران والصحوة الاسلامية، هي نفسها الاعتبارات التي تحض الجمهورية الاسلامية على العمل على ضمان استمرار علاقة الارتباط بالمسألة الفلسطينية/الاسرائيلية عبر التشديد على مفهوم التضامن الاسلامي والتزام كفاح الحركات الاسلامية العربية والفلسطينية المعارضة للتسوية والتطبيع مع الدولة اليهودية(٢٧).

---

(٢٣) على رغم الـ ١٥٠ مشروعاً إسرائيلياً التي قدّمت إلى مؤتمر الدار البيضاء تحت عنوان التعاون الاقليمي في إطار «الشرق الأوسط الجديد» الذي يتجاوز جامعة الدول العربية، لا تزال استراتيجية إسرائيل تقوم على فكرة تقسيم الوطن العربي إلى دوائر استراتيجية عدة. ولعل التقسيم التقليدي يقوم على وجود ثلاث دوائر استراتيجية تتمثل في الخليج والجزيرة العربية، ودائرة الشام الشاملة سوريا والعراق، ودائرة وادي النيل وتضم مصر والسودان. وتُبنى استراتيجية إسرائيل على أساس الحؤول دون قيام تحالف بين دائرتين من هذه الدوائر.

(٢٤) تقوم الوظيفة الرئيسية لهذه الهيئة بحسب الاقتراح الاسرائيلي الذي باركته الولايات المتحدة الأمريكية، على التنسيق والتعاون في مجالات الأمن وتبادل المعلومات والإقرار بالحدود القائمة.

(٢٥) انظر عرضاً لأحكام الإمام الخميني وبياناته في شأن إسرائيل واحتلال فلسطين، في: ابراهيم الدسوقي شتا، **الثورة الإيرانية: الجذور الأيديولوجية** (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٩)، ص ١٦٠ ـ ١٦٣ وقارن: **حكم الإسلام في قضية فلسطين والصلح مع الكيان الصهيوني: فتاوى ومواقف شرعية** (بيروت: كتب التقرير للطباعة والنشر؛ منشورات حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، [د. ت.]).

(٢٦) مارتن س. إنديك، «سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٥ (صيف ١٩٩٣).

(٢٧) انظر توليفاً إسلامياً حديثاً لمفهوم علاقة الارتباط، في: منير شفيق، **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة** (بيروت: الناشر للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٨٤ وما بعدها.

ثانياً: البيئة الدولية وإعادة بناء العلاقات

إذا كان للمفارقة في العلاقات العربية ـ الايرانية ما يغذيها في العصبيات التي قامت عليها الدولة القومية بعد الحرب العالمية الأولى وفي التجزئة الاستعمارية التي باعدت بين أطراف «مثلث القوة الاقليمي»، فإن التحولات التي طرأت على النظام العالمي منذ أوائل التسعينيات تدفع في اتجاه تجاوز هذه المفارقة. ولعل أبرز تلك التحولات انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الدولة السوفياتية، وبالتالي أفول عصر الحرب الباردة وزوال نظام الاستقطاب الثنائي، ودخول النظام العالمي في مرحلة انتقالية يغلب عليها التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان في إطار مجموعة الدول الصناعية السبع، وسعي هذه المجموعة لفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية على دول الجنوب[٢٨].

ولقد شهد النصف الثاني من عقد الثمانينيات التقاء مجموعة من التغيرات التدريجية مع ظواهر تبدل مفاجئة تكاد أن تصنع انقطاعاً جذرياً في حياة المنظومة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولعل أهم هذه التغيرات الانتقال المفاجئ عقب تولي ميخائيل غورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥، من الحرب الباردة إلى نوع جديد من الوفاق. وتلازم ذلك مع عملية سريعة لنزع مظاهر القوة السوفياتية، على الصعيد العالمي، عبر فك الارتباط بحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، ثم السماح بخروج أوروبا الشرقية من دائرة النفوذ السوفياتي خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٩[٢٩].

وارتبط بذلك أيضاً العمل السريع والمتناسق مع الولايات المتحدة لتفكيك آلية الحرب الباردة بشقيها السياسي والعسكري، مما أسفر عن سلسلة من اتفاقات الحد من التسلح النووي الاستراتيجي والتقليدي، وعن تقارب سياسي وفكري عبرت عنه القمم الثنائية الأمريكية والسوفياتية، والمؤتمرات الموسعة في أوروبا في إطار الهيئة المسماة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا[٣٠]. ومثلت هذه المبادرات أحد جوانب المراجعة الشاملة للماركسية السوفياتية في مجالي السياسة الداخلية والخارجية.

وسريعاً ما خرجت المراجعة داخلياً عن السيطرة وانتهت إلى فوضى عبرت عن نفسها بحركة تمرد القوميات والصراع في ما بينها، ثم بعملية تحلل سياسي ومؤسسي دفعت الاتحاد السوفياتي في طريق الانهيار الكامل عقب محاولة مخفقة لوقفها تمثلت في انقلاب آب/أغسطس ١٩٩١. وفي النهاية تم إلغاء الاتحاد السوفياتي نفسه وأعلن أواخر

---

(٢٨) Lefèvre et Rotenberg, *La Genèse du nouvel ordre mondial*, pp. 97-98.

(٢٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠ (القاهرة: المركز، [١٩٩١])، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠.

عام ١٩٩١ عن إنشاء رابطة الدول المستقلة بين ١٢ جمهورية من الجمهوريات الـ ١٥ التي كان يضمها الاتحاد السوفياتي سابقاً[٣١].

مثل هذا الانهيار السريع للاتحاد السوفياتي والمذهب الماركسي السوفياتي بمختلف تعبيراته في أوروبا الشرقية، كان يمثل مكسباً استراتيجياً وايديولوجياً لإيران التي ظلت طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقرن العشرين تعاني مشكلة الجار القوي في الشمال. وعندما قامت الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩، لم يتخل الاتحاد السوفياتي قط عن المعاهدة المبرمة مع إيران عام ١٩٣١، ولا هو تنازل فيها عن المادتين الخامسة والسادسة اللتين تخولانه حق التدخل العسكري في إيران تحت ظروف معينة[٣٢]. ومن هذه الزاوية بدا أن تفكك الاتحاد السوفياتي وتفرغ وريثته روسيا الاتحادية لمشاكلها الداخلية المتفاقمة من شأنهما تحرير النظام الإسلامي من هاجسه الأمني لتنشيط الدور الايراني جنوباً في الخليج والمشرق العربي. كذلك، إن انهيار الشيوعية إنما كان يعني تحقيق مصلحة إيرانية لكون الثورة الاسلامية قامت منذ البداية على رفض النموذجين الشيوعي والرأسمالي وطرح الاسلام طريقاً لتحرير «المستضعفين» من «قوى الاستكبار» التي تشمل المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

إلا أن زوال الاتحاد السوفياتي جعل إيران تواجه تحديات: وكان التحدي **الأول** إفقاد طهران القدرة على توظيف الخلاف الأيديولوجي بين المعسكرين، ذلك أن إيران كانت سابقاً في ظل الاستقطاب الثنائي في موضع يسمح لها في آن معاً باستغلال القلق الأمريكي إزاء التوسع السوفياتي في الشرق الأوسط، وخصوصاً منطقة الخليج الحيوية بالنسبة إلى المصالح الغربية، وبابتزاز الاتحاد السوفياتي لتعارض توجهاته مع السياسات الغربية.

واختلف الوضع عندما أقدم الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، في شباط/ فبراير ١٩٩٢ على توقيع وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة كرست تحالفهما وتطابق موقفهما من قضايا تتعلق بأسلحة الدمار الشامل وحقوق الانسان، وهي القضايا الخلافية نفسها في العلاقات الايرانية ـ الأمريكية[٣٣]. وهكذا ضاق هامش المناورة السياسية أمام إيران التي لم تعد لديها الحرية اللازمة لدعم قضايا المسلمين والمستضعفين سواء في دول الجوار

---

(٣١) حسن نافعة، «انتفاضة القوميات في الاتحاد السوفياتي،» السياسة الدولية، السنة ١٧، العدد ٦٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١).

(٣٢) Shereen T. Hunter, «Soviet-Iranian Relations in the Post-Revolutionary Period,» in: Rouhollah K. Ramazani, ed., *Iran's Revolution* (Bloomington, Indiana: Indiana University Press, 1990), p. 86.

(٣٣) The Clinton Administration and the Future of US-Iran Relations, Middle East Insight Special Iran Conference Issue, Washington, D.C., 14 January 1993.

الاسلامي أو في مناطق أخرى من العالم فيها أقليات مسلمة. ولذلك عندما تصاعدت الضغوط الداخلية في إيران للتدخل إلى جانب «الأشقاء» في آذربيجان في النزاع على قره باخ، وجهت موسكو تحذيراً إلى طهران غير مبالية بكون التقدم العسكري الأرمني أخذ يقترب كثيراً في حينه من الحدود الايرانية. وحالت المفارقة الجيوسياسية المعقدة في منطقة البلقان وضرورة مراعاة الدور الروسي في المجال الجيوبوليتيكي التقليدي للأورثوذكسية دون تحول الموقف الايراني المميز إسلامياً من قضية مسلمي البوسنة إلى سياسة فاعلة تتجاوز العمل على إيصال الامدادات الغذائية والعسكرية.

وثمة تحد ثانٍ فرضه على إيران نجاح الاستراتيجية الغربية في احتواء القوة الروسية، وإن كان نجاحاً مرحلياً، هو التحول في طبيعة الصراع الدولي من التركيز على البعد الايديولوجي إلى تقديم البعد الحضاري ـ الثقافي للصراع. وهذا يعني بكلام آخر، تقديم ظاهرة الصحوة الاسلامية أو «الاسلام الأصولي» باعتباره عدواً بديلاً من الشيوعية، في محاولة لإضفاء التماسك على تحالف الدول الصناعية الغربية واحتواء صراعاتها القومية أو الحد من مضاعفاتها على الأقل[٣٤]. وقد صار الحديث عن مخاطر «التهديد الاسلامي» وضرورة التحرك لمواجهته أمراً مقبولاً في أوساط المؤسسة الحاكمة في واشنطن في الآونة الأخيرة[٣٥]. ومن هنا، تصبح النظم الاسلامية الداعية إلى «التأصيل الثقافي» على قاعدة التمسك بمبادئ الاستقلال والسيادة، كما هي الحال في إيران والسودان، هي المرشحة لتكون هدف الحملة الغربية التي تضع سقفاً للسياسة الايرانية في المنطقة العربية.

أما التحدي **الثالث** لإيران فهو ظهور الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز على أنقاض الاتحاد السوفياتي. وفضلاً عن كون هذه المنطقة من آسيا الداخلية تمثل «الحديقة الخلفية» لإيران من زاوية التراث الحضاري المشترك والديموغرافيا والموارد، فإن إيران تتواصل ثقافياً واجتماعياً مع طاجكستان وآذربيجان[٣٦]. وإذ رشح بعض التحليلات الجمهوريات الاسلامية الست للانضواء في نظام إقليمي فرعي يكون مركزه

---

(٣٤) يمكن اعتبار المناظرة التي أطلقتها مجلة **فورين أفيرز** *(Foreign Affairs)* حول مقولة «صدام الحضارات» لصامويل هانتنغتون في عدديها الصادرين في صيف وشتاء ١٩٩٣، تتويجاً للجهد النظري الأكاديمي الذي يبرز هذا التوجه الاستراتيجي في السياسة الأمريكية. وقبل ذلك نظم الكونغرس جلسات استماع لخبراء ومتخصصين بالدراسات الاسلامية المعاصرة، ونشرت مجلة **فورين بوليسي** *(Foreign Policy)* في عددها ٨٤ الصادر في خريف ١٩٩١ مقالة لافتة عنوانها «دفاعاً عن الثقافة الغربية».

(٣٥) لم يعد سراً أن إحدى الركائز الأمنية التي تستند إليها عملية السلام الحالية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، هي مكافحة ما يسمى «الإرهاب الأصولي». وقد احتل موضوع «مكافحة الإرهاب الأصولي» والإمكانات والنفقات التي يتطلبها، حيزاً مهماً في مفاوضات السلام والترتيبات الأمنية بين إسرائيل والجانبين الفلسطيني والأردني على حد سواء.

(٣٦) Graham E. Fuller, «The Emergence of Central Asia,» *Foreign Policy*, no. 78 (Spring 1990).

إيران، ويمتد جنوباً ليشمل دول الخليج، تمكنت طهران فعلاً من إقامة شبكة من المعاملات الاقتصادية مع تلك الجمهوريات، ولا سيما تركمانستان (الصناعات الغذائية والمنسوجات ونقل الغاز إلى الخليج). كذلك بادرت إيران إلى إنشاء بنية للحفاظ على اللغة الفارسية تضمها وطاجكستان وأفغانستان، فضلاً عن إحياء المكون الحضاري الاسلامي الفارسي في تاريخ دول مثل تركمانستان وأوزبكستان(٣٧).

وفي هذا السياق من إحياء الرابطة الاقليمية المتعددة الوجوه، والذي أثار لدى الكثير من الإيرانيين وعياً قوياً بأهمية التواصل التاريخي بين إيران والمنطقة المسماة حديثاً «آسيا الوسطى»(٣٨)، لم تكن طهران بعيدة من الموقف الاسلامي العام في شأن عودة الدول الاسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي إلى «دار الإسلام».

وقد عملت الدبلوماسية الايرانية فعلاً على إدخال هذه الدول في الهيئات الاسلامية الدولية، وبالأخص منظمة المؤتمر الاسلامي. ولدى انعقاد القمة الاسلامية في داكار مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، دعت إيران إلى ضم الجمهوريات الست إلى منظمة المؤتمر الاسلامي.

كذلك، إن قبول آذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجكستان وقرغيزيا في منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو»(٣٩) لدى انعقاد مؤتمر القمة للمنظمة في طهران في ١٦ ـ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢، كان خطوة أثارت تكهنات متضاربة في شأن إمكان تحويل هيئة إيكو الموسعة سوقاً إسلامية مشتركة شبيهة بالجماعة الأوروبية، بعدما صارت تمثل نحو ٢٥٠ مليون شخص.

وشاءت التطورات أن يتقاطع التوجه الايراني نحو جمهوريات آسيا الوسطى منذ البداية مع الانفتاح التركي على هذه الجمهوريات، الذي يفيد من كون معظم شعوب هذه

---

(٣٧) Ibrahim Arafat, *The Iranian-Turkish Contest over Central Asia* (Cairo: Cairo University, Centre for Political Research and Studies, 1993).

(٣٨) آسيا الوسطى هي التسمية الحديثة للمنطقة التي يعرّفها الجغرافيون المسلمون بخراسان وبلاد ما وراء النهر. وتتوزع خراسان التاريخية حالياً بين إيران وأفغانستان وتركمانستان، فيما يقصد ببلاد ما وراء النهر أو «طوران» الاقليم الواقع شمال شرق نهر أموداريا. وقد اضطلعت إيران بدور رئيسي، ثقافياً وسياسياً في الإقليم طوال ألفي سنة، ولا يزال التراث الفارسي عميق الجذور في أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزيا وكازاخستان، على الرغم من حلول مجموعة اللغات التركية محل اللغة الفارسية. ولدى افتتاح ندوة «تحول الاتحاد السوفياتي وانعكاساته على العالم الثالث» في طهران مطلع آذار/مارس ١٩٩٢، شدد علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني، على الدور الحيوي لجمهورية إيران الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى، موضحاً، أن بلاده معنية بالتطورات في الجمهوريات الاسلامية الجديدة بسبب «القرابة الجغرافية والتاريخية والثقافية».

(٣٩) تأسست منظمة التعاون الاقتصادي «إيكو» عام ١٩٦٥، وضمّت كلاً من إيران وتركيا وباكستان. وحاولت الدول الثلاث منذ عام ١٩٧٥ إعادة تنشيط المنظمة، ثم غلب الجمود على نشاطها منذ قيام الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩.

المنطقة تنتمي إلى المجموعة الناطقة بالتركية. وقد تبين للمراقبين أن موجة التضامن الاسلامي التي أثارها استقلال الجمهوريات الست في مرحلة أولى، ما لبثت أن واجهت في مرحلة ثانية واقع أن النخبات المسيطرة في هذه الدول التي عاشت ٧٠ عاماً في ظل النظام السوفياتي، تحمل استعدادات سياسية وفكرية تقربها أكثر من النموذج التركي للعلاقة بين الدين والدولة. وبدأ الحديث عن التنافس التركي ـ الايراني يخرج إلى التداول العلني، عندما أعلن الرئيس الإيراني حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، على هامش قمة إيكو، إنشاء منظمة للدول المطلة على بحر قزوين (إيران وروسيا وآذربيجان وتركمانستان وكازاخستان) مستقلة عن منظمة التعاون الاقتصادي. وتتداخل هذه المنظمة مع إيكو كما مع منظمة البلدان المطلة على البحر الأسود التي رأت النور بمبادرة تركية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

ومع مرور الوقت، أظهرت الوقائع أن جمهوريات آسيا تفضل اتباع سياسة متوازنة بين قطبي «مثلث القوة» التركي والإيراني، وأنها لا تمانع في استغلال التنافس بين طهران وأنقرة وتوظيفه لمصلحتها هي.

أخيراً، لا بد من أن يشار إلى أن حداثة عهد الجمهوريات الاسلامية بالاستقلال السياسي وتشابك بناها الاجتماعية مع نظيراتها في إيران، هما أمران يجعلانها بمثابة القنابل الموقوتة في المحيط الأمني الشمالي لإيران، ويعيدان طرح التحدي السوفياتي عليها في سياق مختلف ظهرت مؤشراته الأولى في الأسلوب الروسي المعتمد لإدارة الأزمتين المفتوحتين في آذربيجان وطاجكستان. ذلك أن التماس مع الاتحاد السوفياتي سابقاً، لم يكن يمنح إيران دوراً استراتيجياً على المسرح العالمي لاصطفاف القوى فحسب، بل كان يوفر فرصة ضمان الاستقرار على الحدود، وكان الحفاظ على هذا الاستقرار شأناً لموسكو. أما الآن، فإن إيران تجد أن عليها أن تسهر بنفسها على تعزيز أمن عتباتها الشمالية. ويؤكد النزاع في قره باخ وطاجكستان بصورة ساطعة هذه المسؤوليات الجديدة.

لكن أين النظام العربي من التحولات العالمية موضع البحث؟

لا شك في أن انهيار نظام القطبية الثنائية قد أغلق منفذاً مهماً للفرص الخارجية أمام النظام العربي الذي كان نجح بفضل القطبية الثنائية في تأمين وتعزيز المكانة الوسيطة للدور العربي في النظام العالمي السابق، وذلك على الرغم من الصعوبات التي اعترضت التطور السياسي والاقتصادي للوطن العربي عقب الاستقلال. فعلى الصعيد الاقتصادي نجحت الأقطار العربية الكبرى في دخول مضمار الثورة الصناعية الأولى وبعض فروع الثورة الصناعية الثانية. كما نجحت الأقطار العربية المصدرة للنفط في الإفلات من نمط العلاقات القائمة على العقود الامتيازية للشركات السبع العملاقة، بل السيطرة على القرارات الأساسية الخاصة بإنتاج النفط وتسعيره. ويعود جانب كبير من هذا النجاح إلى آلية نظام القطبية الثنائية بما أتاحه من هامش للمناورة على نحو مباشر أو غير مباشر. وعلى الصعيد السياسي، تحقق استقلال أكثرية الأقطار العربية في إطار هذه الآلية نفسها،

فيما نجحت أقطار عربية عدة في دخول حقل التقانة العسكرية الحديثة سواء كان ذلك عبر الاستيراد أو الإنتاج المحلي(٤٠).

وفي الوقت نفسه، فإن انهيار نظام القطبية الثنائية تم في صورة جعلت العرب يخسرون حليفاً استراتيجياً للنظام العربي بمجموعه، وهو الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. وعلى الرغم من ذلك، فإن انهيار نظام القطبية الثنائية ليس أمراً سيئاً كله، إذ إن فك الارتباط بين الصراع على المستوى العالمي والصراعات الاقليمية كافة يفك تلقائياً الارتباط المصطنع بين الصراع الدولي والقضايا العربية الكبرى، وبالأخص القضية الفلسطينية. وتبعاً لمنطق الصراع بين العملاقين السوفياتي والأمريكي، ذهب الدعم الغربي لإسرائيل، ولا سيما الدعم الأمريكي، إلى مدى أبعد مما تبرره العلاقات الأمريكية ـ العربية أو الأمريكية ـ الاسرائيلية. وبقدر ما أتاح نظام القطبية الثنائية للعرب فرصة لتحقيق استقلالهم وتنمية قدراتهم العسكرية، فإنه ربما يكون قد أضر بالكثير من مصالحهم السياسية بجعلها ضحية للحرب الباردة.

ثمة فرص جديدة قد تظهر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع بروز المنافسات بين الكتل الغربية الكبرى، علماً أنها لا تزال محصورة في الميدان الاقتصادي. وإذا كانت هذه الفرص لا تزال محدودة بسبب ما يظهر من هيمنة أمريكية منفردة وتبعية للولايات المتحدة من جانب أوروبا واليابان، فإن هناك إمكانية لتوسيع هذه الفرص مع النمو المطرد للقوتين الأوروبية واليابانية وانحسار مظاهر القوة العسكرية في السياسة الدولية لمصلحة القوة الاقتصادية. وتظهر هذه الفرص بوضوح في المجال الاقتصادي، ذلك أن تكون كتل تجارية متنافسة في الجزء الصناعي المتقدم من العالم وتضييق فرص التوسع المتاحة أمام كل من هذه الكتل في أسواق الكتل الأخرى يزيدان أهمية الأسواق العربية بالمعنى الواسع للمصطلح(٤١).

ويجدر الالتفات إلى كون الدائرة العربية تعتبر إما قريبة جداً من مسارح جيوسياسية تتسم بعدم الاستقرار أو تنطوي على احتمالات انفجار المنافسات الاقليمية والدولية، مثل آسيا الوسطى والقوقاز، أو توفر هي نفسها مسرحاً لمنافسات عالمية جديدة، وخصوصاً تلك المشتعلة بين الكتل التجارية الكبرى، أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. ويمكن للمحور الأول من التجاذب حول مصير آسيا الوسطى والقوقاز، في ظل محاولة إحياء الدور الروسي في الجيوبوليتيكا الأورثوذكسية(٤٢)، أن يفرض تهديداً أمنياً غير

---

(٤٠) السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٤١) محمد السيد سعيد، «الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي،» في: السيد سعيد، محرر، **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**.

(٤٢) François Thual, *Géopolitique de l'orthodoxie* (Paris: Institut des relations internationales et stratégiques; Dunod, 1993), pp. 31-84.

مباشر على المشرق العربي ومنطقة الخليج، في حين يستبعد أن يرتب المحور الثاني أي انعكاسات أمنية وعسكرية في الأمد القصير.

ويرجح أن يؤدي الاعتماد المتزايد للاقتصادات المتقدمة على النفط العربي خلال الفترة المقبلة، في غياب بدائل اقتصادية وعملية أخرى للطاقة، إلى زيادة القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج والدوائر العربية ككل، من حيث إن هذه المنطقة تحوي الاحتياط العالمي الأكبر للنفط وتستقطب الاهتمام بتأمين تدفق الامدادات وطرق النقل.

ثالثاً: أنماط التفاعل والتكيف

ثمة أنماط متعددة ومتباينة للتفاعل العربي ـ الايراني كون علاقة العرب بالإيرانيين لم تنظمها، كما هو معروف، استراتيجية عربية واحدة بل خضعت هذه العلاقة في غالب الأحيان للظروف الخاصة بكل دولة عربية ورؤيتها الجيوسياسية لمصادر تهديد أمنها، كما خضعت لعامل التنافس بين الأقطاب العربية ونزعات الاستقطاب العربية والإيرانية. وعلى سبيل المثال، فإن سياسة دول مجلس التعاون راوحت خلال حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) بين الدعم المادي والعسكري الكامل للعراق (الكويت) والحرص على الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية مع إيران وتأمين قاعدة لحركة التبادل معها (دُبي)، وممارسة دور الوسيط بين الطرفين المتحاربين (عُمان)، بل إن المواقف إزاء إيران اختلفت في إطار الكيان الاتحادي الواحد بحيث أيدت إمارتا دبي ورأس الخيمة الجانب الإيراني في الحرب، فيما انحازت أبو ظبي إلى الجانب العراقي.

وقد استمرت هذه الظاهرة عقب حرب الخليج الثانية، فإذا بالصلة الايرانية بالسودان تتطور نوعياً من حيث المضمون، من دون أن تبلغ مستوى التعاون والتنسيق القائم بين سوريا وإيران، وذلك في موازاة تعثر المحاولات لإعادة العلاقات المصرية ـ الايرانية إلى وضع طبيعي. وإذ شهدت العلاقة الايرانية بسوريا المزيد من أوجه التعاون والتنسيق، وعكست قدرة على الاستجابة ثم التكيف مع تحديات الواقع الاقليمي عقب مؤتمر مدريد للسلام في خريف ١٩٩١، فإن العلاقة نفسها بالجزائر اختبرت انقلاباً قاطعاً بحيث وصلت إلى حد القطيعة عقب إحباط المؤسسة العسكرية الجزائرية لتجربة تداول السلطة نتيجة للانتصار المدوي الذي حققته الحركة الاسلامية في الانتخابات التشريعية مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢.

١ ـ نظام الأمن في الخليج

يلاحظ في تقويم التطور الإيجابي للعلاقات العربية ـ الايرانية غداة قبول إيران بقرار وقف إطلاق النار مع العراق في آب/ أغسطس ١٩٨٨، أن منطقة الخليج مثلت بوصفها المجال الحيوي للجيوبوليتيكا الايرانية، حقل الاختبار الأول لهذا التطور. ومن حيث المبدأ، لم تستبعد جهود إيران لتنمية التعاون مع جيرانها عدوها القديم العراق، ذلك أن

الأمن الاقليمي في منطقة الخليج في نظر إيران، هو شأن بلدان الخليج بعيداً عن تدخل أية قوة خارجية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الموقف الايراني هذا ظاهراً للعيان عشية الغزو العراقي للكويت. وفي مطلع حزيران/ يونيو ١٩٩٠، أيد الاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الخليجي لقاءً على مستوى القمة بين العراق وإيران. وبعد انقضاء شهر على ذلك، زار الكويت وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي، وبدت هذه الزيارة محطة حاسمة في محاولة تحسين العلاقات بين إيران وخصومها السابقين. وعندما أخذت بغداد على دول الخليج اغراق السوق العالمية بالنفط بسعر رخيص، وقفت إيران إلى جانب العراق في هذا الخلاف. وظلت إيران حتى عشية الهجوم العراقي على الكويت، تعبر بوضوح عن موقفها المبدئي في سياسة الأمن؛ فقد أكدت بشدة موقفها هذا الرافض وجود أية قوة أجنبية في الخليج، في الوقت الذي حشد العراقيون فيه ٣٠ ألف جندي على الحدود الكويتية، وكانت دولة الإمارات تُجري منذ ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٠ مناورات مشتركة مع جنود «المارينز» الأمريكيين[٤٣].

ولقد ساهمت أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية في تعزيز جهود إيران الرامية إلى فرض نفسها باعتبارها الشريك الأكبر في نظام الأمن والتعاون الخليجي. وقد اقترح الرئيس العراقي صدام حسين على إيران بعيد غزوه الكويت مطلع آب/ أغسطس ١٩٩٠، الاستجابة للشروط التي اقترحها من أجل اتفاق سلام، وكانت النقطة المثيرة للاهتمام في هذه المقترحات إعلان بغداد استعدادها للاعتراف بالحدود بين البلدين في شط العرب كما كانت قبل الحرب العراقية ـ الايرانية. وأبدت طهران من جانبها إصراراً على موقفها الحازم لجهة إدانة غزو الكويت، وهو الموقف المعلن منذ اليوم الأول للأزمة، لكنها ظلت على اتصال بالعراق. وفي ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ أعادت إيران العلاقات الدبلوماسية مع العراق، ولم تفوت فرصة للتنديد بوجود «قوات أجنبية» في الخليج.

ولدى انعقاد مؤتمر القمة لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، أقر الخصوم السابقون لإيران بتطور موقفها. وهكذا أكد مجلس التعاون الخليجي الجهود المبذولة لتسوية الخلافات بين إيران ودول المجلس، مشدداً على أهمية تطوير التعاون مع الجمهورية الاسلامية على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال على أساس الروابط الدينية والتاريخية بين دول المنطقة الواحدة. وكانت قمة الكويت عام ١٩٩١ الأكثر دلالة من حيث التعبير عن الظاهرة التي سبق وأشرنا إليها، إذ كرست مبدأ التعددية في العلاقات الخليجية ـ الايرانية، وتركت لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي حرية إبرام ما تراه مناسباً من اتفاقات التعاون الثنائي انطلاقاً من الإقرار بوجود «تفاوت في العلاقة بين كل من

---

(٤٣) Shahram Chubin, «Post-War Gulf Security,» *Survival*, vol. 33, no. 2 (March-April 1991).

دول المجلس وإيران بحكم طبيعة المصالح القائمة بينها»[٤٤].

ويرى المسؤولون الايرانيون أن حرب الخليج الثانية كانت في ذاتها وسيلة للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها التي تقوم على الهيمنة في المنطقة. لذلك اتبعت إيران في هذا الشأن سلوكاً يتسم بالحياد، وظلت وفية لهذا السلوك الذي كان يقضي في الواقع بتجنب المواجهة الرأسية مع التحالف الدولي المناوئ للعراق. وكان من فوائد هذه السياسة الواقعية، أنها وفرت بعيد انتهاء الحرب مناخاً لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية في آذار/مارس ١٩٩١ عقب قطيعة فرضتها أحداث الحرم الشريف عام ١٩٨٧. ففي حزيران/يونيو ١٩٩١ زار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل طهران، وظهرت مع مرور الوقت شبكة لعلاقات التعاون بين إيران ودول الخليج العربية، وخصوصاً في مجال النقليات والاتصالات. وتجنبت إيران أن يتحول موضوع النفط الذي يعتبر من المواضيع الشائكة في العلاقات الخليجية ـ الايرانية، سبباً لمواجهة حادة داخل منظمة الاقطار المصدِّرة للبترول «أوبك». وفي هذا السياق قامت إيران خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ بخفض الزيادة المقررة لحصتها من إنتاج النفط من ٣٠٠ ألف برميل إلى ١٧٠ ألف برميل يومياً[٤٥].

إلا أن أزمة الخليج الثانية التي خدمت مصالح إيران، جاءت لتعارض هذه المصالح نفسها في مسألة حيوية؛ ذلك أن الولايات المتحدة كثفت وجودها العسكري في منطقة الخليج، بل أمكن لها إضفاء نوع من الاستقرار على هذا الوجود عبر المعاهدة التي وقعتها مع الكويت في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والتي تقضي بتأمين تسهيلات للقوات الأمريكية في الموانئ الكويتية وتخزين معدات حربية وتنظيم مناورات مشتركة لفترة ١٠ سنوات.

وإذا كان الإحباط الإيراني في هذا المجال يترجم تشدداً في تسوية الخلاف على جزيرة أبي موسى[٤٦]، فإن ثمة إجماعاً على أن نظاماً لترتيبات أمنية قابلاً للحياة في الخليج يفترض وجود بنية إقليمية تشمل إيران باعتبارها شريكاً أساسياً وفاعلاً. وليست الضغوط الأمريكية المرتبطة بسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران[٤٧]، وكذلك التحفظات

---

(٤٤) حول قرارات القمم الخليجية من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢، انظر يوميات الوحدة العربية في مجلة المستقبل العربي.

(٤٥) مجلة الوسط (لندن) (٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣).

(٤٦) أعلن مجلس التعاون الخليجي، رداً على التشدد الايراني الظاهر منذ عام ١٩٩٢، التضامن مع دولة الإمارات في مواجهة إيران. وارتبط بهذا الموقف صدور إدانتين متزامنتين من هيئتين تمثلان إطارين مختلفين لتنظيم العلاقات العربية ـ العربية، وهما دول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي قامت بها دول مثل سوريا وسلطنة عُمان وكان لها أثرها في إجراء محادثات رسمية إيرانية ـ إماراتية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، إلا أن تقدماً لم يتحقق على طريق تسوية المشكلة.

(٤٧) قارن: إنديك، «سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط».

السعودية، هي وحدها التي تحول في الوقت الراهن دون قيام نظام إقليمي للأمن والتعاون محوره دول المنطقة[٤٨]، بل هناك أيضاً معضلة الجزر الثلاث التي تعتبرها النخبات العربية العقبة الرئيسية أمام عودة كاملة إلى العلاقات الطبيعية بين إيران والدول الخليجية العربية[٤٩]. وإذا بالمراقب للمواقف الخليجية يجد تبايناً تقليدياً مستمراً بين السعودية من جهة، وبقية دول الخليج من جهة أخرى. فالسعودية ترى في إيران منافساً إقليمياً تقليدياً، وتنظر بحذر إلى التقارب الايراني مع أي من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، فيما تبدي دول المجلس الأخرى ميلاً متفاوتاً إلى تطوير علاقاتها بطهران، وخصوصاً عُمان والإمارات وقطر. وفي الوقت الذي كان يتوقع لحرب الخليج الثانية أن تذيب جدار الجليد بين طهران والرياض، جاء مسار الأحداث اللاحقة مفارقاً بعض الشيء لهذه التوقعات بسبب عوامل وتعقيدات، منها الموقف من العراق ومستقبله واعتماد السعودية على الوجود العسكري الأمريكي المباشر، فضلاً عن التعارض بين المشاركة السعودية في المفاوضات المتعددة لعملية السلام والتوجه الإيراني الذي يرفض التسوية العربية ـ الاسرائيلية[٥٠].

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ساهمت الأزمة، ثم الحرب الثانية في الخليج، في تفعيل الدور الإيراني في قضايا المنطقة العربية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، ذلك أن هزيمة العراق وتعطيل دوره الاقليمي منحا إيران قدرة على الحركة والمناورة كانت تفتقدها طوال سنوات المواجهة مع العراق، بل جعلا دورها مقبولاً أكثر في إطار لعبة توازن القوى؛ فضلاً عن أنهما أطلقا «عملية السلام» التي كان لإيران فيها وجهة نظر وموقف يعبران في شكل أو آخر عن الدوافع الايديولوجية والسياسية التي تجعل القوى الاسلامية العربية ترفض منطق التسوية السلمية مع إسرائيل.

وكان طبيعياً أن تثير السياسة الاقليمية لإيران في الشرق الأوسط استياء وغضب الاسرائيليين والإدارة الأمريكية التي توظف قدراً ملحوظاً من الجهد والمال والهيبة لجعل التسوية السياسية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي ممكنة، لكن السخرية أن هذه السياسة الإيرانية

---

(٤٨) Johannes Reissner, «L'Iran et les changements au Moyen-Orient,» dans: Elizabeth Picard, direction, *La Nouvelle dynamique au Moyen-Orient* (Paris: L'Harmattan, 1993).

(٤٩) باكينام الشرقاوي، «الرؤية الايرانية للمصالحة العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الثاني للباحثين الشباب، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٤ ـ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

(٥٠) عبد الجليل مرهون، «مجلس التعاون الخليجي ومشروع النظام الاقليمي،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٩٢). انظر أيضاً: عبد العليم محمد، «اجتياح الكويت وحرب الخليج: نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة،» **شؤون الأوسط**، العدد ١١ (آب/أغسطس ١٩٩٢).

التي يفترض أن تعزز وجه الحق العربي، تلقى الاعتراض والرفض من دول عربية عدة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويحسب المنظور الأمريكي، فإن معارضة إيران لمفاوضات السلام بين الاسرائيليين والعرب تهدف إلى تشجيع الإسلام السياسي الجذري وتقويض استقرار الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة، بل إن بعض الزعماء الاسرائيليين ذهب في ضوء تصاعد نشاطات القوى الاسلامية في الأراضي العربية المحتلة والهجمات التي استهدفت مؤسسات يهودية وإسرائيلية في أمريكا الجنوبية وأوروبا قبل عامين، إلى حد مساواة الاسلام بالشيوعية، وجمهورية إيران الاسلامية بالاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن هذه الحملة تجاهلت تشديد مسؤولين إيرانيين على أن طهران لم تعد معنية بوقف عملية السلام، وإن كانت تلتزم موقفاً أيديولوجياً مبدئياً ضد «الظلم الاسرائيلي»[٥١].

وإذا احتكمنا إلى المنظور العربي في تقويم مسار السياسة الايرانية إزاء المسألة الفلسطينية، نجد أنها عانت مشكلة رئيسية لافتقادها الترابط والتماسك. ويبدو الآن أن الثابت الوحيد في المقاربة الايرانية للمسألة الفلسطينية كان رفض إسرائيل باعتبارها كياناً غير شرعي.

وينعكس غياب التخطيط السياسي في الموقف الايراني الحالي من اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلي المعروف بـ «اتفاق أوسلو». ففي حين يُعتقد أن الرسميين الايرانيين يتمنون بشكل عام أن يسفر هذا الاتفاق عن نتائج مرضية للفلسطينيين، فإن هؤلاء الرسميين يجاهرون في العلن بخطاب مفارق على نطاق واسع[٥٢].

لقد كان ياسر عرفات أول زعيم أجنبي يزور إيران غداة انتصار الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، ويلتقي الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الاسلامية. وسبق زيارة عرفات لطهران تحويل السفارة الاسرائيلية إلى «سفارة فلسطين» في ما اعتبر أول مبادرة رسمية للسياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية في إيران. وكان الموقف الإيراني من المسألة الفلسطينية واضحاً في عدائه لإسرائيل منذ اليوم الأول لانتصار الثورة الاسلامية؛ فقد أصر الإمام الخميني، فور سيطرة القوى الثورية على الوضع، على تحديد تحرير فلسطين هدفاً رئيسياً للسياسة الخارجية للنظام الاسلامي الجديد[٥٣].

---

(٥١) هوشنك أمير أحمدي، «إيران والتهديد الإسلامي: المقاربة الاسرائيلية الجديدة،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

(٥٢) Hoochang Amirahmadi, *The Islamic Republic and the Question of Palestine* (Washington, D.C.: Middle East Insight, 1994).

(٥٣) انظر أحاديث ونداءات الإمام الخميني في شأن فلسطين والصهيونية في: **الإمام في مواجهة الصهيونية**، ط ٢ (طهران: وزارة الارشاد الاسلامي، ١٤٠٤هـ).

ويكفي لفهم أهمية هذا التحول أن نتذكر أنه لم تكن هناك بعثة لمنظمة التحرير في إيران في عهد الشاه الذي كان اهتمامه مركزاً على الحفاظ على علاقات جيدة مع إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل، كان التعاطف والتضامن مع كفاح الفلسطينيين من العوامل الأساسية التي فجرت الثورة التي أودت بنظام الشاه، في حين ساهمت سياسة الشاه إزاء إسرائيل إقليمياً في إبراز صورة لنظامه باعتباره قومياً فارسياً ومعادياً للعرب. والحقيقة أن حروب إسرائيل المتتالية مع العرب والاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية تلازمت مع علاقات تجارية متنامية بين إيران وإسرائيل. وعندما أعلن النظام العربي عام ١٩٧٣ حظر النفط عن مؤيدي إسرائيل في الغرب، نأت إيران بنفسها عن هذه المبادرة التاريخية وراحت تزيد الإنتاج لتعويض النقص. وكانت النظرة التي ترى في إيران عدواً للعرب قوية جداً في صفوف الفلسطينيين الذين اعتبروا الشاه خصماً رئيسياً لحركتهم.

وكان يفترض في الانقلاب الجوهري الذي نقل إيران إلى الجانب العربي من المعادلة، أن ينتج علاقات أفضل وأوثق بين المجموعة العربية وإيران، لكن هذا السيناريو لم يتحقق على الأرض، ذلك أنه باستثناء سوريا واليمن الجنوبية سابقاً وليبيا والجزائر، لم تُقْدم أية دولة عربية أخرى على خطوات من شأنها تحسين العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الوليدة. وإذا كنا نسلم بأن لحالات التوتر العربية ـ الايرانية من الأسباب المعقدة ما يبرر التفسيرات المتباينة، فإن الطبيعة الاسلامية الشعبية للنظام الجديد وما ينسب إليه من محاولات لتصدير الثورة أثارت مخاوف زعماء عرب كثيرين ودفعتهم إلى مساندة النظام العراقي في «الحرب المفروضة» على إيران. وفي هذا كان للدول العربية في الخليج دور توفير المال، فيما أمنت دول أخرى، مثل الأردن والسودان والمغرب، معدات وجنوداً.

ومع أن الجمهورية الاسلامية في إيران ظلت ايديولوجياً تلتزم القضية الفلسطينية، فإن العلاقات الحميمة أصلاً بين الجمهورية الاسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية أثبتت أن عمرها قصير، فقد كانت المنظمة أساساً ضد الحرب بين العراق وإيران، وكانت حجة الفلسطينيين أن هذه الحرب تفيد القوى الكبرى وإسرائيل، وتضعف «الدولتين الثوريتين»، بل كان هؤلاء يخشون أن تصرف الأنظار عن كفاحهم من أجل الاستقلال. ومن جهة أخرى، كانت إيران تتوقع من المنظمة أن تتخذ موقفاً مبدئياً عبر تعيين العراق بصفته معتدياً، وذلك رداً على الموقف الإيراني المبدئي في المسألة الفلسطينية، الأمر الذي عملت منظمة التحرير على تجنبه. وبمرور الوقت اضطر عرفات إلى مجاراة دول الخليج العربية في سياستها المؤيدة إجمالاً للعراق. وعندما انفجر الخلاف بين عرفات وسوريا، واجهت العلاقة الفلسطينية ـ الايرانية المزيد من الصعوبات بسبب التحالف السوري ـ الايراني ضد العراق.

ثم جاء الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ وانتقال قيادة منظمة التحرير من بيروت إلى تونس وتصاعد الضغوط الخارجية على عرفات وجماعته في حركة «فتح»،

ليُجري تحولاً تدريجياً في الموقف الفلسطيني من الاعتراف بإسرائيل تلازم مع التشديد على الطابع غير الإسلامي للحركة الوطنية الفلسطينية. وكان من شأن هذه الفجوة التي تعمقت باعتراف المنظمة بإسرائيل أن أقنعت طهران بضرورة تطوير سياسة جديدة في شأن القضية الفلسطينية.

ولقد أولت هذه السياسة الجديدة الحركات الاسلامية العاملة في فلسطين وجوارها اهتماماً خاصاً برعايتها ودعمها، وخصوصاً حزب الله في لبنان وحركة الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الاسلامية «حماس» في الأراضي المحتلة، كذلك سمحت للجمهورية الاسلامية بتجديد علاقة الارتباط بالمسألة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي وتأكيدها. وفي إطار التفاعل المتبادل، كان لصعود القوى الاسلامية في الأراضي العربية المحتلة في سياق تصاعد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وقع قوي على السياسة الايرانية إزاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي الآونة الأخيرة صدرت عن الحكومة الايرانية إشارات توحي بتعديل السياسة الفلسطينية على نحو يضفي عليها مزيداً من الواقعية إزاء مفاوضات السلام والتسوية العربية ـ الاسرائيلية. فقد أعلن الرئيس هاشمي رفسنجاني في مؤتمر صحافي في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٣ أن بلاده لا توافق على التسوية، لكنها «لا ترغب في التدخل عملياً ومادياً لوقفها». ثم كرر في حزيران/يونيو ١٩٩٤ في حديث إلى مجلة تايم (Time) الأمريكية، أن طهران لا تنوي التدخل عملياً في مسار السلام ولن تُقْدم على أي عمل من شأنه عرقلة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية.

ويبدو أن اعتبارات إقليمية فرضت نوعاً من التمايز في السلوك الايراني حيال المسارات المختلفة لمفاوضات التسوية. فقد كان التشدد ظاهراً في الموقف الايراني من المسار الأردني الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وتالياً المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المفضي إلى اتفاق الحكم الذاتي المحدود، إلا أن قدراً أكبر من المرونة حكم التعامل مع المسار السوري اللبناني ـ الاسرائيلي نتيجة الاستجابة لمتطلبات التحالف السوري ـ الايراني وضرورة التكيف مع تطور السياسة السورية، وخصوصاً أن أداء المقاومة الاسلامية في جنوب لبنان بات مرتبطاً بمدى التقدم في خطوات السلام[٥٤].

وهنا، نرى أن التفاعل بين إيران وسوريا يمثل حالة واضحة لتغلب المصلحة الواقعية على المصلحة الايديولوجية، بعدما أصبحت دمشق محور الدبلوماسية الايرانية في المشرق العربي والشريك الذي أملته لعبة توازن القوى في المنطقة للاضطلاع بدور الوسيط

(٥٤) نيفين عبد المنعم مسعد، «أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣،» في: زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، محرران، **العلاقات العربية ـ الايرانية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).

بين إيران ودول عربية عدة[٥٥].

ولعل التبدل في السياسة السورية لناحية اعتبار عملية السلام خياراً استراتيجياً، هو من العوامل التي تساهم في التخفيف من الطابع الايديولوجي للسلوك الإيراني تجاه التسوية. فقد ظلت سوريا حتى اندلاع أزمة الخليج الثانية تتمسك بموقف مبدئي ثابت يرفض التفاوض مع إسرائيل قبل إتمام الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، لكن ابتعاد احتمال إعادة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل عقب هزيمة العراق وتفكك الاتحاد السوفياتي اقتضى مراجعة شاملة للحسابات وطرح إمكان البحث في المشاركة في المفاوضات من دون التخلي عن مفهوم «التسوية المتوازنة» على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

وإلى أن ينقشع غبار هذه المرحلة الصعبة التي يتوقف فيها مصير التسوية الاقليمية على تحقيق تقدم ملموس في المسار السوري اللبناني ـ الاسرائيلي، تبقى إيران (والمقاومة الاسلامية) ورقة الضغط السورية الرئيسية على إسرائيل، فيما يكتسب التعاون السوري ـ الايراني بعداً يدعو العرب الآخرين إلى العمل جدياً على إنهاء القطيعة مع إيران.

رابعاً: خلاصة واستنتاجات

لقد أسفرت الأزمة ثم الحرب في الخليج الناتجة من الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ عن تفكك آليات النظام الاقليمي العربي، فيما أفلح التحالف الدولي في تدمير القوة العراقية. وقد أثرت هذه التطورات تأثيراً عميقاً في معادلة الشرق الأوسط، إذ بدلت ميزان القوى الاقليمي في ظل التموضع العسكري الغربي في الخليج، وأطلقت العنان للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، فأعادت إلى بساط البحث مسألة إعادة رسم أو تعيين حدود منطقة الشرق الأوسط.

ويمكن القول إن التحولات العالمية والاقليمية المذكورة قد أبرزت احتمال «تهميش» الدورين العربي والايراني في «مثلث القوة الاقليمي» نتيجة انهيار نظام القطبية الثنائية ونزوع القوى الفاعلة في الغرب إلى التركيز على الشركاء الجدد في رابطة الدول المستقلة وأوروبا الشرقية.

وكان طبيعياً أن تتباين الانعكاسات الاقليمية لهذه المتغيرات من حيث التأثير والاستجابة وإمكانات التكيف. والواقع أن وحدات النظام العربي تأثرت بتلك المتغيرات على نحو سلبي يفوق الآثار السلبية الناجمة عنها في كل من إيران وتركيا. وقد سبق ورأينا أن الأخيرتين حققتا بعض المكاسب في مقابل الخسائر العربية، وتحديداً في الخليج وآسيا الوسطى.

---

(٥٥) باكينام رشاد الشرقاوي، «تأثير الثورة الايرانية الاسلامية على العلاقات العربية،» في: المصدر نفسه.

ولعل الاستنتاج الذي يترتب على مثل هذه النتائج السلبية أن أطراف «مثلث القوة الاقليمي»، ولا سيما الدول العربية الكبرى وإيران، تجد نفسها أمام تحديات مماثلة تفرض العمل على بناء إطار مفاهيمي جديد للعلاقات في ما بينها يتجاوز الأطر التقليدية التي كانت قائمة حتى انهيار نظام القطبية الثنائية. وهناك عوامل مؤاتية تشجع على تبني إطار جديد للعلاقات العربية ـ الايرانية؛ وأحد هذه العوامل، وربما أهمها للمستقبل، وجود وعي عام لدى النخبات العربية والايرانية حول أهمية بناء إطار جديد للعلاقات بين الدول الإسلامية(٥٦).

بالنسبة إلى الجانب العربي، تتزايد المؤشرات على اتجاه فكري/ سياسي يدعو إلى التعجيل في عملية إعادة بناء العلاقات العربية ـ الايرانية والعلاقات العربية ـ التركية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار التحولات العالمية والإقليمية، علماً أن هذا الاتجاه يفيد من التجربة المتراكمة في مجال التعاون السوري ـ الايراني وبعض أوجه التعامل الخليجي ـ الايراني(٥٧). لكن الجديد هو أن النخبات المصرية الحاكمة بدأت تعبر عن رغبة متزايدة في التوصل إلى إطار للحوار مع إيران لمواجهة القضايا المستجدة في الخليج والشرق الأوسط(٥٨).

وفي الجانب الايراني، يلاحظ أن الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية قد تبدل منذ انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية في صيف عام ١٩٨٨. ونظراً إلى كون مهمة إعادة البناء صارت الهدف الذي يحظى بالأولوية، فإن قبول القرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٨، تمهيداً لوقف إطلاق النار مع العراق، شكل خطوة حاسمة لإيران للخروج من العزلة العامة التي وقعت فيها بسبب الحرب؛ وصار الانفتاح السياسي ضرورياً إضافة إلى الانفتاح الاقتصادي. إلا أنه يجب التشديد على أن ما كان يدفع إلى الانفتاح ليس إرادة إعمار البلاد فحسب، بل في صورة جوهرية أكثر، الموضع الجغرافي لإيران، وكونها تحمل على المستويات الاقتصادية والسياسية سمات دولة تعيش على العائدات النفطية أساساً. وعليه، فإن أولوية السياسة الخارجية تمثل طابعاً مميزاً للبلاد لازم تاريخها باستمرار(٥٩).

أكثر من ذلك، إن إعادة رسم توجهات السياسة الخارجية للجمهورية الاسلامية في

---

(٥٦) انظر توليفاً منهجياً شاملاً لهذا التوجه في: محمد السيد سليم، **العلاقات بين الدول الإسلامية** (الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٩١).

(٥٧) شهدت القاهرة وبيروت خلال العامين الماضيين سلسلة من الندوات والحلقات الدراسية تناولت العلاقات العربية ـ الايرانية والعلاقات العربية ـ التركية، وأبرزت الفرص والحدود التي تحكم الحوار الثلاثي المتكافئ بين العرب والإيرانيين والأتراك.

(٥٨) السيد سليم، «التفاعل في «مثلث القوة» إطار فكري ومؤسساتي».

(٥٩) انظر: ميشال نوفل، «إيران أمام التحولات العالمية،» **النهار**: ٢٦ ـ ٢٩/٦/١٩٩٠.

إيران تزامنت مع نهاية الحرب الباردة التي أوجدت السياقات المؤدية إلى حرب الخليج الثانية من أجل الكويت، مع كل الظروف والنتائج التي أفادت منها إيران. وكان من شأن تداعي الاتحاد السوفياتي وظهور جمهوريات إسلامية جديدة في إطار رابطة الدول المستقلة أن فتح للسياسة الخارجية الايرانية حقلاً جديداً للعمل تؤدي فيه الصلات التاريخية والثقافية، وليس الجوار الجغرافي فحسب، دوراً مؤثراً كبيراً. وستكون ضرورية متابعة الطرق التي تحكم تشكل مجموعة إقليمية فرعية تضم الدول المستقلة لجنوب الاتحاد السوفياتي سابقاً وإيران وتركيا؛ وهي مجموعة تحتل فيها الجيوبوليتيكا الايرانية مكانة أساسية مثلما هي حالها في منطقة الخليج[٦٠].

ولعل من العوامل المساعدة على تنمية مناخ ملائم لتطوير العلاقات العربية ـ الايرانية أن إيران تعاني مشكلة صورتها الخارجية، وربما أدركت الآن، وبعدما طاولتها ظاهرة العزلة والتهميش بفعل التحولات العالمية والإقليمية، أن إحدى الوسائل التي تمكنها من تغيير صورتها في العالم هي الانفتاح الواقعي على الوطن العربي والعمل على تطوير علاقات ثنائية طبيعية مع الدول العربية القوية، ولا سيما منها مصر والسعودية. ويعتقد أكاديميون إيرانيون أن المقاربة الثنائية الأيديولوجية/ القومية للمصالح الايرانية تلقى حماية أكبر عن طريق تعزيز التعاون مع العرب، الأمر الذي يساعد على تغيير صورة إيران في العالم[٦١].

طبعاً، هذا لا يعني أن السبل باتت ممهدة لظهور مناخات فكرية إيجابية ملائمة لبناء الإطار المفاهيمي المطلوب لإحداث انقلاب في مجرى العلاقات العربية ـ الايرانية، بل يجب إدراك أن واقع الحال يفيد عن وجود جدار إقليمي سميك من التكلس الفكري والنفسي مرده إلى التربية والثقافة القومية التي تغذي التوجهات النابعة من مفاهيم توازن القوى والعصبية القومية والتجزئة الاقليمية؛ ومثل هذا الواقع ينتج شكوكاً متبادلة حول النيات الحقيقية لكل طرف، ويخلق البيئة المناسبة لأشكال سوء التفاهم والصور السلبية المتبادلة. ولنا دليل على ما نذهب إليه في وقائع الحوار الذي دار في القاهرة بين محمد حسنين هيكل وإعلاميين مصريين في مناسبة تنظيم «ندوة العلاقات العربية ـ الايرانية» هناك[٦٢]، علماً أن انعقاد الندوة اعتبر في ذاته، فضلاً عن دلالة التوقيت ونوعية المواضيع التي كانت مدرجة في جدول الأعمال، مؤشراً على تبدل شروط الحوار المصري ـ الايراني، وعلى مشاعر القلق والضيق التي تحرك النخبات السياسية المصرية إزاء استمرار

---

(٦٠) انظر: أعمال ندوة «روسيا، آسيا الوسطى، والعرب»، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٦ ـ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(٦١) محمود سريع القلم، «منطلقات السياسة الخارجية ما بعد الثورة،» شؤون الأوسط، العدد ٢١ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٣).

(٦٢) انظر وقائع هذا الحوار في: السفير، ١٩٩٤/٦/٢٤.

القطيعة مع إيران في ظل التقدم في تطبيع العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية.

كذلك، لم يكن حدثاً عابراً أن يأتي أكاديميون إيرانيون إلى بيروت في هذا الزمن الصعب ليطالبوا علانية بضرورة الإعداد لحوار مباشر بين المجتمع الإيراني من جهة، والمجتمع العربي من جهة أخرى، وأن يجري في هذه المناسبة الإفصاح عن أن المشكلة التي تعانيها الأوساط الأكاديمية والفكرية، الايرانية والعربية، هي تداول المعلومات والتصورات المتعلقة بالوطن العربي وإيران عبر الوسائط الغربية[٦٣].

وبات معلوماً في الأوساط المعنية بمستقبل العلاقات العربية ـ الايرانية أن الدوائر الرسمية في طهران تواجه في امتداد تداعيات محنة النزاع العراقي ـ الإيراني والارباكات الناتجة من محاولة التسوية السلمية للصراع العربي ـ الصهيوني، تساؤلات داخلية تشوبها المرارة والتشكيك في شأن الجدوى من الإصرار على قضايا التعاون والتقارب الايراني ـ العربي؛ ودلالة هذه التساؤلات الصادرة عن قطاعات في الجناح المدني للمجتمع الايراني أنها تضع الحكومة الاسلامية في موقع المدافع عن «العروة الوثقى» مع العرب وصدقية التضامن معهم إزاء أوساط أهلية تهمها «المصلحة الايرانية» في الدرجة الأولى، وتجد في نتائج التجربة الحديثة للتعاون الإيراني ـ العربي ما يبرر خيبة الأمل والإحباط. والثابت، بحسب مصادر المعلومات، أن هذه الأوساط الأهلية لا تملك من الوزن والتأثير ما يسمح لها بأن تكون فاعلة في عملية صنع القرار، لكن مراقبي هذه الظاهرة في طهران يجمعون على أنها تكشف مدى تقدم الدولة على المجتمع في السياسات العربية لإيران.

ملاحظة أخيرة مستمدة من خبرة المتابعة الميدانية طوال الحقبة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ وما بعدها، هي أن معظم التقارير التي تتداولها وسائل الإعلام الغربية في شأن إعادة بناء التسلح الإيراني في بلد يبلغ دخله السنوي نحو ١٦ مليار دولار، وينفق أكثر من ثلثي الموازنة على إنماء القطاعين الصناعي والزراعي، إنما يجري تضخيم المعلومات الواردة فيها بقصد تركيز الصورة لدى الرأي العام العربي حول محاولات الهيمنة الاقليمية المزعومة لإيران ونياتها التوسعية؛ وأولئك الذين لديهم القليل من الالمام بالشخصية السياسية الإيرانية والرؤية الايرانية لمصادر التهديد الخارجي، يعرفون أن التشديد على مفهوم السيادة الاقليمية في الخليج وعلى لجم الاستراتيجية الاسرائيلية في المشرق العربي والخليج، إنما يعود أساساً إلى المقاربة الثنائية الناظمة للسياسة الخارجية الايرانية التي تربط مسألة الأمن القومي بفاعليات الجوار الاسلامي وتنطلق من اعتبارات

(٦٣) المقصود مبادرة محمود سريع القلم، المستشار في المجلس الأكاديمي القومي في إيران، وزيارته بيروت في تموز/يوليو ١٩٩٣ التي ألقى خلالها محاضرتين حول السياسة الخارجية الايرانية ومستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية بدعوة من مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ومركز دراسات الوحدة العربية؛ كذلك الاتصالات والجهود المشتركة العربية ـ الايرانية التي أسفرت عن تنظيم الندوة التي يقدم هذا البحث في إطارها.

دفاعية صرفة. وبحسب دراسات غربية محايدة، استطاعت إيران مع نهاية حرب الخليج الثانية أن تستغل فرصة تراجع التهديد العراقي لإعادة تأهيل البنى التحتية التي تضررت كثيراً إبان الحرب الأولى في الخليج (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وهي تجد نفسها حالياً مجبرة، وحتى من دون أن تكون لها مصلحة في السباق على التسلح، على إعادة تنظيم قواها العسكرية وتحديثها وتطوير صناعاتها العسكرية كونها لا تستطيع أن تراهن على حماية الدول الغربية لها في حال تجدد الهجوم العراقي، خلافاً لما هي الحال بالنسبة إلى الكويت والسعودية، إلا أنه من الصعب أن يولد هذا التسلح الايراني شعوراً بالارتياح لدى أقطار الخليج العربية، حتى لو لم يكن موجهاً ضدها بالضرورة[٦٤].

في أي حال، إن السلوك السياسي لقيادات الدول والمجتمعات لا تحدده المعطيات الموضوعية للبيئة الجيوسياسية فحسب، بل يحدده تمثل النخبات الحاكمة للفرص والموانع والحدود التي تنطوي عليها الجغرافيا السياسية والجغرافيا التاريخية في زمان ومكان محددين. والدلالة السلبية لهذه الثقافة الاستراتيجية واضحة في التصور الاعلامي المصري لوجود محور سوداني ـ إيراني يتهدد الأمن القومي لمصر عبر المدى العميق لوادي النيل، أو التصور السعودي حول إمكان الالتفاف على «الحاجز الإيراني» للوصول إلى الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، أو التصور الثوري الايراني لامكان تحويل الموقف الدفاعي في مواجهة العدوان العراقي عام ١٩٨٠ إلى سلوك هجومي يؤدي إلى قلب النظام في بغداد أو يجعل «العتبات المقدسة» في العراق منطلقاً لتحرير فلسطين... الخ.

إن جهداً استثنائياً يجب أن يبذل لكي يجري التفكير السياسي على أساس المعادلات الواقعية، ثم يأتي التخطيط والعمل لإعادة بناء العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار «مثلث القوة الإقليمي» وتجديد ثقافته التوحيدية التاريخية. والحوار الذي يقدم هذا البحث في إطاره، ربما يتوفر بإذن الله عز وجل على آلية للتعارف والتواصل بين ممثلين لنخبات عربية وإيرانية مؤهلة لتفكيك التصورات السلبية المتبادلة.

---

(٦٤) فولكر برتس، «دينامية التسلح في الشرقين الأدنى والأوسط،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢١ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٣).

تعقيب (١)

جهاد الزين(*)

كثيرة هي مستويات «الحوار» العربي ـ الايراني لـ «راغب» في الحوار أو لدارس لمستويات انقطاعاته وتصادماته. فمن الشكل «المبسط» باعتباره حواراً مذهبياً في إطار الثقافة الاسلامية، إلى الشكل الكلاسيكي الحديث، باعتباره حواراً قومياً، إلى الشكل السياسي الواقعي الذي تطغى عليه علاقات الدول المبنية على مصالح وخرائط.

إن الورقتين تقدمان نموذجين يكادان يكونا منفصلين لمقاربة إشكاليات العلاقات العربية ـ الايرانية: «انفصال» ليس ناتجاً على الأرجح من اختلاف وجهات النظر بين الكاتبين، بل بسبب تقاليد ثقافية مختلفة في تكوين وعي كل منهما.

واختيار اللجنة التحضيرية لهذه الندوة كلاً من الأستاذين نوفل وآذرشب لتقديم ورقة حول «موقع العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار العالم الإسلامي»، سواء كان نتيجة المصادفة أو التقصد، يوضح المسافة بين نمطين من النخبات العربية والايرانية تعاطيا «التفكير» في العلاقات العربية ـ الايرانية.

فحيث تطغى الثقافة الدينية التاريخية على رؤية أ. آذرشب، في مقاربته جميع المواضيع المطروحة، بل تملي عليه «اختيار» هذه المواضيع، يتقدم أ. نوفل من ثقافة أكثر التباساً بين المعايير القومية ـ القطرية، السياسية ـ الأمنية ـ الاقتصادية ـ التاريخية، لا يخفي كاتب هذه السطور انحيازه إلى مناخها بمعزل عن الاتفاق هنا أو الاختلاف هناك مع آراء أ. نوفل حولها.

الفكرة التي أرغب في الانطلاق منها في ضوء هذه المقدمة هي مدى ما يتيحه الوضع الراهن في كل من إيران والعالم العربي، من مساهمة التنوع الفعلي للنخبات في أي حوار عربي ـ إيراني، بحيث لا يكون حوارنا الراهن هو مجرد امتداد وحيد الجانب لحوار

(*) جريدة السفير ـ لبنان.

بين «القوميين» و«الدينيين»، على أهمية هذين التيارين في صناعة الخطابين السياسيين العربي والإيراني، إلا أنهما ليسا معبرين وحيدين عن الخارطة الاجتماعية ـ الثقافية ـ السياسية للمنطقتين الفارسية والعربية.

الفكرة الأخرى، الموازية في هذا السياق، هي أن هذا الحوار، بقدر ما هو معني بمصالح الأنظمة السياسية ورؤيتها للصراع والوفاق، بقدر ما هو ينطلق من «فلسفة» غير معلنة تقوم على ضرورة إطلاق الحوار بين النخبات في المجتمعات الايرانية والعربية «بمعزل» عن الوضع الرسمي للعلاقات.

إن «السياسة» ليست هي فقط التي تصنعها الحكومات.

على مستوى النخبات يمكننا أن نلاحظ أن التواصل ـ حتى الضعيف ـ بين النخبات العربية والإيرانية في المجالات الثقافية، يتم عبر المرور في «المركز» الغربي. فكل الأبحاث والدراسات والنتاجات الفكرية والفنية والسياسية والاقتصادية تعبر بين هذه النخبات بواسطة الترجمات الغربية، باستثناء عدد محدود من كتابات التيارات الاسلامية التي اهتمت الحكومة الايرانية ـ بعد الثورة ـ بترجمتها المباشرة إلى العربية، أو التواصل في الاتجاه العكسي، أي ترجمات كتابات رموز الإخوان المسلمين المصريين إلى الفارسية في الخمسينيات والستينيات.

وحتى الآن، من المثير جداً، أن تجربة استلام السلطة على يد رجال الدين في إيران، لم تستطع أن تغير كثيراً في «تقاليد» التواصل الثقافي العربي ـ الإيراني بين النخبات عبر كتابات وترجمات مراكز البحث الغربية، الأمريكية والألمانية والفرنسية والبريطانية وغيرها.

نزعم أن هذه الظاهرة تتصل بجوهر الموضوع المطروح، أي رؤية العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار العالم الإسلامي، وهي غياب تقاليد التواصل المباشر.

لسنا في مجال استعادة مستويات الانقطاعات وتجاربها خلال معظم القرن العشرين الذي نشأت فيه «الدولة» القومية بمعناها الحديث في تركيا وإيران، وشهد صعود الفكر القومي الذي تبناه عدد من الدول العربية. غير أن أي سعي لرؤية مستقبلية ومحددة لا يمكن أن يضع التواصلات القائمة كما الانقطاعات العربية ـ الايرانية من دون رؤية ثلاثية لـ «مركز» العلاقات الاسلامية ـ الاسلامية، أي المثلث العربي ـ الايراني ـ التركي. هذه «الفكرة» عادت لتتمظهر في وعي بعض المثقفين العرب ـ وهو ما يشير إليه ميشال نوفل في نطاق الدراسات السياسية ـ في حين يغيب كلياً عن ورقة آذرشب.

كيف يمكن دفع هذه الرؤية الثلاثية؟ ليس باعتبارها مجرد عملية ذهنية، بل كونها تعكس واقعاً تاريخياً (ما نسميه «المثلث الذهبي» للتاريخ الإسلامي) وجغرافياً وثقافياً يمكن أن ينتج منه تصور لمنظومة مصالح سياسية ـ اقتصادية مستقبلية؟

بهذا المعنى يجب إخراج مفهوم الحوار العربي ـ الايراني (على مستوى النخبات) من ثنائيته الوحيدة الجانب. بالمعنى نفسه إخراج الحوار العربي ـ التركي من هذه الثنائية المغلقة. وطبعاً أي حوار تركي ـ إيراني.

وربما كان من الضروري الانتباه هنا إلى أن تطورات السياسات الاقليمية والدولية في المنطقة، جعلت الحكومات في نقطة أكثر تقدماً من النخبات الثقافية في وعي «ثلاثية» التفاعل، تحت ضغط الاعتبارات الجيوبوليتيكية، وعلى الرغم من مسؤولية هذه الحكومات نفسها عن عرقلة الكثير من إمكانات التواصل، أو عدم إعطائها أي اهتمام ديناميكي، فتطورات المسألة الكردية في العراق فرضت هيئة التنسيق التركية ـ الايرانية ـ السورية على مستوى وزراء الخارجية التي تتعاطى على الرغم من تباينات مصالحها، مع الموضوع الكردي بوضع ضوابط دقيقة ذات طابع شامل يأخذ بعين الاعتبار المصالح «القومية» للدول المشاركة التي تلتقي على الحفاظ على وحدة العراق.

بالتأكيد كان بإمكان هذه التجربة أن تكون أكثر فاعلية، لولا عبء العلاقات الرسمية العربية ـ العربية، والإسلامية ـ الإسلامية، التي تؤدي، من دون الخوض في التفاصيل، إلى عدم مشاركة العاصمة الرئيسية المعنية في لقاءات هذه الهيئة، وهي بغداد.

ربما أيضاً في هذا المجال من التوقف عند مبادرات الحكومات، علينا استعادة تجربة «حلف بغداد» في الخمسينيات التي شهدت أول محاولة معاصرة لمشروع استراتيجي عربي ـ تركي ـ إيراني، سقط تحت وطأة خلل رئيسي في تركيبته هو أن المبادرة العراقية فيه كانت ضد المركز المصري الصاعد آنذاك في مجال الاستقطاب العربي تحت الايديولوجيا القومية. وقد نجحت مصر عبد الناصر في ضرب الشرعية العربية لهذا المشروع الاستراتيجي بربطه في الوعي العربي بالمخططات الأجنبية.

لكن ألَم يحن الوقت الآن لدراسة ـ أقل «أسطرة» ـ لتجربة حلف بغداد في محركاتها الذاتية العراقية ـ التركية ـ الايرانية والبحث عن ديناميكيتها السياسية ـ الاجتماعية وربما الثقافية العميقة، بمحاولة فهم التقاطعات بين «موقعها» في السياسات الدولية في المنطقة وتعبيراتها المحلية الفعلية؟

إذن، الخروج من التبسيطية الاتهامية التي طبعت السجال حول تجربة «حلف بغداد» هو المطلوب، في سياق، ربما يوصل إلى موضوع أبعد وأكثر تعقيداً حول ولادة الفكر القومي العربي، الذي سيكون سطحياً جداً الاكتفاء باعتباره مشروعاً بريطانياً في أوائل القرن. وتسخيف هكذا تبسيط لن يكون بالتأكيد موقف كاتب هذه السطور فقط، وهو الذي يؤمن بأهمية المشروع النهضوي العربي الحديث كحاجة مستقبلية، بل موقف أي كاتب أو سياسي يملك الحد الأدنى من الرصانة.

ويمكن القول ـ من موقع النقد الذاتي ـ أن المعضلة الرئيسية لتعزيز ـ بل بناء ـ تقاليد جديدة رسمية وعلى مستوى النخبات والجماعات، تكمن في الوضع العربي،

الغارق في قدر كبير من «الفجائعية» في الفكر السياسي تحكم نظرة معظم نخباته الحاكمة والفاعلة إلى التطورات المعاصرة. إن ما يشير إليه نوفل عن «عجز النظام العربي عن وضع استراتيجيا قومية واحدة» وهي إشارة صحيحة، ينتهي في الجملة التالية مباشرة بكوابيس من تلك الكوابيس الطاغية في الرؤية السياسية العربية حين يتابع: «فيما تتعرض هذه الدول (العربية) وأخرى غيرها لاضطرابات داخلية قد تكون مقدمة لفوضى إقليمية على النحو السائد في البلقان».

كيف يمكن عقلنة حاجة واضحة واستراتيجية على مستوى النخبات، كالحاجة إلى التفاعل العربي ـ التركي ـ الإيراني. في غياب أية مراجعة ـ أو قدرة على المراجعة ـ تجريها هذه النخبات، كل في نطاقها القومي الخاص. لا بد من لفت النظر في هذا المجال إلى التجربة التركية الحالية في محاولة إعادة النظر في «المقدسات» الأتاتوركية ـ وهو شأن يعني بصورة خاصة الايرانيين الذين يعيشون حالة «تقديسية»، وإن من موقع ديني نقيض للعلمانية التركية ـ وكذلك متابعة التجربة التركية كاختبار لمدى إمكان التغيير على قاعدة الاستقرار في إطار المؤسسات الديمقراطية.

لقد أحدث مشروع السلام العربي ـ الإسرائيلي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بشكل ديناميكي منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ صدمة للثقافة السياسية في المنطقة. صحيح أن هذا المشروع لم يأت من فراغ، بل من مقدمات معقدة وطويلة، غير أن ظهور وقائع حل شامل آخذ بالاكتمال يضع الثقافة السياسية العربية اليوم في قلب مخاض عميق من الصعب أن تتضح نتائجه سريعاً، إلا أنها المرة الأولى، ربما في تاريخ المنطقة العربية الحديث الذي تتجه فيه كل أسئلة الأنظمة والمجتمعات العربية نحو المستقبل: ماذا سيحدث؟

الإجابات متباينة متناقضة على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، ولكن «المراجعة» الشاملة تفرض نفسها. وندوتنا هذه، أحد الأمثلة البارزة. فمفهوم «دول الجوار» الذي أنتجه صعود الفكر القومي تجري مراجعته تحت وطأة المتغيرات، خصوصاً أنه حمل على الدوام محتوى، إن لم يكن عدائياً، فقد كان على الأقل سلبياً وحذراً حيال الأتراك والإيرانيين.

هذه الندوة هي أحد تعبيرات الحاجة إلى إعادة النظر بهذا المفهوم، بل إلى تغييره.

كيف يمكن للمراجعة أن تفرض نفسها على مسار الدول؟ نشك في إمكانية نتائج سريعة في هذا المجال بسبب وقائع التناقضات ـ الخطرة أحياناً ـ الجيوسياسية والاقتصادية والايديولوجية في الوضع الراهن للعالم الإسلامي، وبصورة خاصة بسبب تفتتات الوضع العربي بالذات، الذي يتزايد تحوله نحو منظومات إقليمية متعددة، تهدد ما تبقى من دور الجامعة العربية ذاتها.

لم يأت المشروع السلمي العربي ـ الإسرائيلي بـ «الأزمة» إلى العرب وحدهم. هنا

الفارق الكبير بين التلقي الإيراني والتلقي التركي للتحولات. فبينما يسود في تركيا ـ على مستوى الدولة والمجتمع ـ مناخ من البحث عن الهوية والدور بفعل المتغيرات الدولية الناتجة من سقوط الاتحاد السوفياتي وانفتاح آفاق جغرافية وثقافية وسياسية تعيد للمرة الأولى منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بلورة فكرة «العالم التركي»، أي بينما لا يتصل الجدل التركي الداخلي إلا عَرَضياً بتحولات التسوية العربية ـ الإسرائيلية، فإن إيران بحكم طبيعة نظامها السياسي تتلمس مباشرة ـ وبمناخ تأزمي ـ هذه التحولات، والخطاب الرسمي الإيراني ينم عن إحساس بانسداد آفاق لا انفتاحها بفعل هذه التحولات العربية ـ الاسرائيلية.

السؤال الكبير في هذا السياق: هل يستشعر المجتمع الإيراني، أو نخباته على الأقل، الإحساس بالأزمة نفسها الموجود لدى النظام، في الجوانب المتصلة بالتطورات العربية ـ الاسرائيلية؟

يتوقف الكثير من الاحتمالات المستقبلية للعلاقات العربية ـ الايرانية على نوع الإجابة عن هذا السؤال، لأن الدولة الدينية في إيران قد تجد نفسها مدفوعة أكثر فأكثر نحو الانصراف إلى الداخل، لتحصينه أمام رياح الحصار، مع ما سيعنيه ذلك من مسايرة اتجاه إيراني للابتعاد عن العرب، وهي المتهمة أولاً، أي الدولة الإيرانية، من بعض التيارات الايرانية، بمحاولة «تعريب» إيران ثقافياً بحكم تكوين النظام الديني الاسلامي.

الرهان هنا على روابط الجوار والثقافة والدين غير كافية إذا لم تكن خادعة، ليس بسبب عدم فعاليتها التي ستظل عميقة، ولكن بسبب غياب حوافز الانجذاب المتبادل، خصوصاً في ظل سواد الصورة السلبية للتجارب السياسية التنموية لدى الإيرانيين عن العرب ولدى العرب عن الإيرانيين.

الظاهرة الرئيسية هي أن العلاقات العربية ـ الايرانية ليست في أولويات اهتمام معظم النخبات العربية والإيرانية (الأمر نفسه بين النخبات العربية والتركية).

صحيح أن هذه الظاهرة تنطبق على علاقات العرب والإيرانيين مع دول وشعوب أخرى، إلا أننا هنا معنيون، كمؤمنين بمشروع تعزيز العلاقات العربية ـ الايرانية ـ التركية بأن نتوقف ملياً وطويلاً عندها. . . .

ومع أن التفاعل بين النخبات العربية والتركية والإيرانية منذ أوائل هذا القرن على مستوى الأفكار السياسية (١٩٠٥ في إيران؛ ١٩٠٨ في اسطنبول: الحركة الدستورية؛ دور جمال الدين الأفغاني في أواخر القرن التاسع عشر الذي جسد بشخصه هذا التفاعل للأفكار الاصلاحية بين القاهرة ـ اسطنبول ـ طهران ـ باريس؛ حركة مصدّق التأميمية؛ ثم حركة عبد الناصر في الستينيات)؛ على الرغم من هذا التفاعل الواضح في محطات أساسية في أوائل القرن ومنتصفه، ثم التفاعل الذي لا يحتاج إلى إثبات بين تيارات الإسلام السياسي الإيرانية والعربية والتركية، بقيت الانقطاعات هي سمة المناخ السائد،

الأمر الذي يعني أنه يجب التفتيش عن الأسباب العميقة لهذا المناخ في المسافة المتباعدة للمنظومة القيمية في مجال «التحديث»، حيث يمكن ملاحظة التضاؤل، بل الغياب المتزايد لأي جاذبية لنموذج إيراني لدى العرب، وأي جاذبية لنموذج تحديثي عربي لدى الإيرانيين، خصوصاً في المرحلة الراهنة التي تتصف بتراجع، بل سقوط الايديولوجيات.

ليست السياسات الرسمية هي المسؤولة فقط عن هذا المناخ. هناك ما هو أبعد في الوضع الراهن، وأبرز مظاهره انتقال الأفكار والتجارب لدى كل من العرب والإيرانيين والأتراك عبر القنوات الغربية، إن في حركة الترجمة، أو في حقل الدراسات، والنتاجات (حتى في مجال دراسات الإسلام السياسي حيث معظم التفاعل يتم عبر القنوات والجهود التي تقوم بها المؤسسات الغربية).

السمة المشتركة لوعي النخبات العربية والإيرانية واقع بلدانها هي القبول المتزايد، بل المحسوم، بأنها بلدان متخلفة. وبإمكان وعي من هذا النوع أن يكون حافزاً لتعزيز التفاعل. لكن الذي يحدث فعلياً هو العكس. فالإحباط يدفع مرة أخرى إلى تباعد الاهتمامات والهموم.

لو فتحنا خارطة «العالم الإسلامي» من ماليزيا وإندونيسيا في أقصى الجنوب الشرقي، مروراً بباكستان (ومسلمي الهند)، ثم إيران وتركيا (وبينهما دول آسيا الوسطى والقوقاز)، ومن مصر إلى المغرب وبينهما دول المشرق العربي وشمال افريقيا. . وتساءلنا عن أية فكرة هي الأكثر تعبيراً إلى الآن ـ أو إمكانية على التعبير ـ عن هم مشترك لنخباتها وحكوماتها؟ هل هي فكرة مواجهة التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ التقاني، أم فكرة المواجهة السياسية مع قوى السيطرة الخارجية؟

الفكرة الأولى ـ مواجهة التخلف ـ تبدو اليوم أكثر تأثيراً في وعي الحكومات والنخبات من الفكرة الثانية التي سيطرت منذ أوائل القرن حتى منتصفه، ولا تزال الآن تمثل عنصر توتر فكري ـ سياسي عبر امتدادات الحركات الأصولية الاسلامية.

الفكرة الأولى ـ مواجهة التخلف ـ تتقدم على حساب الثانية حتى داخل النظام الأكثر استنفاراً ايديولوجياً في العالم الإسلامي، وهو النظام الديني الإيراني. التسليم بذلك يفرض نتائج على المعالجة نفسها؛ فإندونيسيا وماليزيا منخرطتان في تجربة تحديثية ناجحة، ولكنهما بعيدتان عن منظومة الاهتمامات في الأجزاء الأخرى من «العالم الإسلامي» على الرغم من الروابط الدينية، بل هما عملياً، جزء من التجربة الشرق آسيوية على المحيط الهادي التي تشكل اليابان والصين مركزي استقطابهما.

وبينما تبدو آسيا الوسطى «العائدة» إلى الجغرافيا المسلمة، مجرد امتداد غير متبلور الشخصية السياسية (إلا في إطار بداية انفتاح آفاق «عالم تركي»)، فإن باكستان وتركيا ومصر والمغرب هي الدول التي تحتل فيها عملياً اليوم فكرة أولوية مواجهة التخلف أوسع مساحة توافق مشترك بين النخبات والحكومات داخل كل منها، على الرغم من اختلاف

التوجهات، وعلى الرغم من التفاوت الكبير في قدر الحريات السياسية في كل منها، في حين أن الجدل الايراني له خصوصية حادة بسبب تميز غلبة «الايديولوجي» على «التحديث غير الايديولوجي» في ظل صراع حاد غير معلن بينهما، حتى على أعلى مستويات الدولة.

ويبدو اتجاه الحركات الاسلامية الأصولية المتزايد في «العالم الاسلامي» ـ سواء منها التي تمسك بالسلطة أو تؤثر فيها، أو المعارضة لها ـ نحو تركيز مواجهتها على الخصم الداخلي وتخفيف العنصر الخارجي (ضد الغرب) في هذه المواجهة، وهو مؤشر على تراجع فكرة المواجهة مع الخارج، على الرغم من استمرار التفاوتات الكبيرة في التعبيرات البرامجية العملية لفكرة مواجهة التخلف.

تعقيب (٢)

محمد علي مهتدي

ورقتان قيمتان زاخرتان بمعانٍ كبيرة وتحليل دقيق، مدعومتان بكم هائل من الاستنادات والاستشهادات، ومبنيتان على أرضية قوية وصلبة من الإلتزام والرؤية الواقعية. ولكنهما، وإن تحملان العنوان نفسه، إلا أنهما مختلفتان كلياً باختلاف المجالات، إذ يعالج الباحث، في كل منهما، الموضوع من زاويته التخصصية ورؤيته الخاصة. فميشال نوفل يبدأ بالجيوبوليتيكا ليصل إلى العلاقات الدولية والنظم الإقليمية وأنماط التفاعل بينهما، في حين أن محمد علي آذرشب يكتفي بالغوص في بحر التراث والقيم والثقافة ليخرج بلآلئ ودرر نحن أحوج ما نكون إليها في هذا الزمن الرديء. فلا ضير، إذ الورقتان تكملان بعضهما بعضاً، وإذا ضُمتا أحدهما إلى الأخرى تشكلان سفراً ثميناً ودليلاً هادياً لكل الباحثين والدارسين.

ولي بعض الملاحظات حول هاتين الورقتين:

إذا نظرنا إلى دوائر ميشال نوفل الجيوسياسية من زاوية محمد علي آذرشب القِيَمية، أي الإيمان بالغيب ووحدة الأمة الإسلامية والتضحية بالمصلحة الخاصة حرصاً على المصلحة العامة للأمة، فماذا نرى؟

دائرة تركية نفضت نفسها من الإسلام وأُطُره وقيمه وفضّت علاقتها بالعالم الإسلامي ونضدت التراث الإسلامي ووضعته في متاحف مدينة عظيمة كانت تسمى «اسلامبول» فأصبحت «اسطنبول»، وتعلقت بذيول أوروبا فحلفت مئة يمين علها تجعل الرجل الأبيض يصدق انفصالها عن الإسلام فيقبل بها فلم يقبل، فأجرت أرضها لقوات «مطرقة التحالف» لضرب الحل ومنعت المياه عن الجار. وهي الآن تبحث عن مكان لها في الشرق الأوسط الجديد، ومستعدة لإسداء أية خدمة للنظام العالمي الجديد، أقلها منع الجمهوريات المسلمة الجديدة في آسيا الوسطى من استعادة تراثها وهويتها الاسلامية؛ **فدائرة عربية** مجزأة، مخترقة، منهكة من تقاتل أنظمتها، مغلوبة على أمرها، أدبرت نخباتها للإسلام كرسالة ولجأت إلى القومية ابتغاء النصر على الأعداء وإقامة المجتمعات العصرية،

فلم تفلح، حضارة فقط وليست رسالة، تقاد إلى الأنفاق المظلمة للشرق الأوسط الجديد وهي لا تزال تبحث عن جنس الملائكة.

ثم دائرة إيرانية انحنت تحت وطأة أعباء حرب طاحنة استمرت ثماني سنين، فابتلعت خيراتها وخيرتها، وهي تئن من ظلم الأعداء وجور الأشقاء، حلفت مئة يمين أنها لا تريد الهيمنة ولا تصدير الثورة، فلم يُقبل منها، محاصرة، مفعمة بالأسى، محتارة إلى أين تتجه؟ إلى الداخل أم إلى الخارج، وكيف؟ ويقال لها إن الشرق الأوسط الجديد آتٍ!، فلا تبالي ولا تتحرك ولا تخطط.

هكذا نرى الدوائر، لنتساءل: أين القوة، يا أخ ميشال، وأين مثلثها؟!

* * *

على الرغم من الاختلاف المنهجي والمجالي بين الورقتين، فإن اشتراك الأهداف والهواجس لدى الباحثين جعل الاستنتاجات تأتي متجانسة ومتطابقة تماماً. حتى يمكننا القول بأن بعض المقدمات لبعض الاستنتاجات للباحث، موجودة في ورقة الباحث الآخر والعكس صحيح.

والواقع إنني بعد قراءة دقيقة للورقتين، أجدني موافقاً تماماً مع النتائج التي توصل إليها الباحثان، وأكثر من ذلك، أطالب بأن توضع الفقرات الخمس الأخيرة في ورقة د. آذرشب ضمن التوصيات التي ستتمخض عن هذه الندوة الموقرة. هذا، طبعاً، إذا كانت هناك نية لرفع توصيات إلى مراكز القرار في إيران والدول العربية.

وأنا أشاطر د. آذرشب الرأي في أن العالم الإسلامي مستهدف بأجمعه في ظل النظام الدولي الجديد. وما يكتبه صمويل هانتنغتون وبرنارد لويس ليس إلا محاولة لإيجاد الإطار النظري لضرب الإسلام والمجتمعات الإسلامية وتفريغها من كل القيم الروحية والمعنوية. وخير دليل على ذلك، هو ما يجري في البوسنة والهرسك من إبادة جماعية للمسلمين، علماً أن مسلمي البوسنة والهرسك ليسوا أصوليين. يجب أن نمعن النظر في الأبعاد المعرفية للنظام العالمي الجديد والشرق الأوسط الجديد حتى ندرك أن العالم في النظام الجديد سوف لا يختلف كثيراً عن عالم ما بعد الحداثة، الذي تختفي فيه الذاتية والعمق والحضارة والإنسان، إنه عالم موت الإنسان بعد أن مات الإله. عالم موت التاريخ وموت القيم والخصوصيات وتحويل الإنسان إلى وحدة اقتصادية رشيدة، إنتاجية ـ استهلاكية، تتحرك داخل إطار بيروقراطي لا شخصي، بكفاءة عالية لا تعوقها أية عوائق من قيم أخلاقية مركبة، دينية أو إنسانية، أو تركيبية نفسية داخلية، أو خصوصيات قومية؛ وحدة اقتصادية لا تصدع رأسها بأمور غير طبيعية مثل الكرامة والعزة والهوية والخصوصية، كما يؤكد المفكر عبد الوهاب المسيري في دراسة له حول الموضوع.

هذا النظام سوف لا يرحم أحداً، فلا يظنن أحد أن بإمكانه أن ينجو بنفسه دون الآخرين. الإسلام والعروبة والقومية والقيم، كلها مستهدفة، فلا بد من أن نستدرك

باكراً ونضع الخلافات جانباً، ونبدأ بالبحث عن سبل النجاة والتخطيط للمستقبل الذي هو مستقبلنا جميعاً. ولنتذكر قوله تعالى: **﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾**[1]، و**﴿إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ولا تضروه شيئاً، والله على كل شيء قدير﴾**[2]، والسلام عليكم.

(١) القرآن الكريم، «سورة الرعد،» الآية ١١.

(٢) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٣٩.

المناقشات

١ ـ محمد المسعود الشابي

أولاً، أريد أن أعبر عن سعادتي لانعقاد هذه الندوة ولحضوري إياها، ذلك أنها كانت أملاً نأسف لعدم تحققه منذ زمن بعيد.

ثانياً، إنني أعتقد أن العلاقة العربية ـ الايرانية تدخل، من وجهة النظر العربية، من ثلاثة أبواب: فهم الماضي كما فهم الحاضر بتحدياته الكبيرة.

الباب **الأول**: انتماء إيران والعرب إلى حضارة واحدة كما حددها أهم دارسين للحضارة هما اشبنغلر وأرنولد توينبي.

الباب **الثاني**: معاناتهم الاحتلال والاستغلال الغربي، وآمالهم في التحرر من هيمنته الاقتصادية والسياسية والثقافية.

الباب **الثالث**: مواجهة عزم الخصوم في إعادة تشكيل الوطن العربي والإسلامي.

فبعد إعادة تشكله في السنوات العشرين من هذا القرن من قبل بريطانيا وفرنسا، وما نشأ عنها من تجزئة ودول قطرية تابعة، فالآن المطروح إعادة تشكيل الوطن العربي والإسلامي وفق مشروع إسرائيلي ـ أمريكي مسمى بالشرق أوسطية، بسبب عوامل أربعة استجدت في السنوات الأخيرة:

أ ـ غلبة إسرائيل واستسلام أقطار عربية للإرادة الأمريكية ـ الاسرائيلية.

ب ـ سقوط الاتحاد السوفياتي والوجود العسكري الأمريكي بعد حرب الخليج.

ج ـ بروز المسألة الكردية كرافعة تستخدمها أمريكا وإسرائيل لتفكيك البلدان العربية وإيران وتركيا.

د ـ اشتعال النزعات الطائفية واستخدامها من أعداء المنطقة لتفتيتها.

وفي اعتقادي أن إعادة التشكيل هذه ستكون أمراً واقعاً إذا استمر العرب والإيرانيون في المساهمة في محاصرة العراق، البلد الذي يشكل أحد الأعمدة الأساسية في

أية مواجهة للوجود الأجنبي في الخليج، وفي أي ردع للهيمنة الاسرائيلية.

وفي اعتقادي أن تقارباً عراقياً ـ إيرانياً ـ سورياً قادر على احباط هذه المؤامرة التي تستهدف شطب الهوية العربية من هذه المنطقة.

كما أعتقد اعتقاداً جازماً أن الشرق أوسطية في محتواها لا يعبر عنها شمعون بيريس كما عبرت عنها دراسة معروفة «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، هذه الاستراتيجيا التي تهدف إلى تفتيت سوريا ومصر والعراق، كما تستهدف تفتيت إيران وتركيا وباكستان. والحقيقة أن مقدمات التفتيت بادية للعيان ونُذُر الحروب الأهلية تتحدث عنها أجهزة الإعلام يومياً.

وإذا كان العراق هو المطروح في البند الأول من جدول أعمال التفتيت الذي يراد تمريره تحت غطاء إراحة المنطقة من صدام حسين، فسوف لا يكون سوى المقدمة لتفتيت إيران وسوريا. أما تركيا فإن تفتيتها لا يحتاج إلا إلى اعتراف دولي. وإنني أجزم أن أمريكا وإسرائيل لن تعوض العراق والمنطقة بنظام أفضل من نظام صدام حسين، وإنما ستعوضان منه بحروب أهلية. فقرار نجاح الشرق أوسطية إذاً لا يتوقف نجاحه على إسرائيل وأمريكا، وإنما هو مرهون بقرار القوى الأساسية في المنطقة: إيران ـ العراق ـ سوريا.

ولكن إذا تحققت المعجزة وقررت هذه الدول الوقوف صفاً واحداً لمعارضة إعادة تشكيل المنطقة، فهل معنى ذلك أن المنطقة ليست في حاجة إلى إعادة تشكيلها وتركها كما كانت؟

إن قراءة فاحصة لحاجة المنطقة إلى سوق تساير الأسواق الموسعة عالمياً، وبروز العوامل الأربعة التي أتينا عليها وهي: غلبة إسرائيل واستسلام أقطار عربية للإرادة الأمريكية ـ الاسرائيلية، وسقوط الاتحاد السوفياتي والوجود العسكري الأمريكي في الخليج بعد حرب عاصفة الصحراء، وبروز المسألة الكردية كرافعة لتفتيت المنطقة، واشتعال النزعات الطائفية، يوضحان أن المنطقة لا بد من أن يعاد تشكيلها. وهذا التشكيل إما أن يكون لصالح شعوبها ومن طرفها هي، وإما أن يعاد تشكيلها ضد شعوبها ومن طرف أعدائها. ذلك أن الأكراد إذا لم تُلَبّ مطالبهم المشروعة، سوف يظلون رافعة بيد الأعداء، وإذا ظلت الطوائف مضطهدة ومحرومة من المشاركة في القرار الوطني، سوف تكون أدوات لتفتيت المنطقة لصالح أعدائها. كما أن إسرائيل والحركة الصهيونية إذا لم تلاقِ جبهة عربية إسلامية، فإنها سوف تهيمن على المنطقة وتبدل هويتها العربية الاسلامية.

إلا أن إعادة تشكيل المنطقة من طرف أهلها ولصالحهم تستدعي إعادة النظر في الحدود وتأسيس قانون دولي عربي ـ إسلامي جديد، وفتح الأبواب أمام انسياب الأموال والأشخاص بين بلدان المنطقة، وتهيئتها حينذاك لإقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية.

فهل نجرؤ على ذلك؟ سوف يقول التاريخ كلمته، ونأمل أن يكون لصالحنا، والسلام عليكم.

٢ ـ رياض قاسم

في إطار ما يندرج في العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار العالم الإسلامي، نطرحُ مسألةً في غاية الأهمية، لم تُغطَ في مبحث د. محمد علي القدر الكافي وهي مسألة المرجعية الفقهية الشيعية، تلك المرجعيةُ التي تجمع بين ملايين الفرس والعرب والتي باتت، في الوقت الحاضر، تشهد التداخل القلق بين الانجذاب إلى متطلبات ما تهدف إليه الانتماءات السياسية، في إطارها القومي، والقطري، والانجذاب إلى مقتضيات العمل المذهبي ـ الفقهي البحت.

وقد زادَ من هذا التداخل القلِق مسألتان، هما مرحلة ما بعد آية الله الخميني، ومرحلة غياب الدور المركزي ـ حالياً ـ لحاضرة النجف في العراق.

وسيبقى هذا التداخل الملتبس مثيراً للحساسية ما دامت الأقطار المعنية لا تعيش وحدة إسلامية، في كيان واحد.

ولعل الفصل بين موقع الشيعة في إطارهم المذهبي ـ الفقهي، عن إطارهم القطري السياسي هو المدخل الصالح.

ومن ثم اعتبار ما يجمع الشيعة، من مرجعية، في مواطنهم على تعددها، ضرورة فقهية، يستوجبها المفهوم العقيدي للشيعة. ومن ثم من الضرورة أن تأخذ هذه المرجعية شكل مجلس فقهي أعلى، يتمثل فيه الأئمة الفقهاء، والأقطار كافة، ويكون لهذا المجلس وحدة اختيار المرجع الأعلى للشيعة، الأمر الذي يوحد الكلمة، والحكم الفقهي في آن واحد.

٣ ـ محمد صادق الحسيني

أولاً: تقوم إيران حالياً بإعادة صياغة لسياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية على قاعدة مراعاة الخصوصية الكيانية لكل قطر عربي من جهة، وفهم أكثر دقة لأهمية النظام الإقليمي العربي كقوة مساندة للكتلة الحضارية أو الدائرة الحضارية الاسلامية (مصر، السعودية، العراق، دول الخليج).

ثانياً: توسيع دائرة العلاقات الاقليمية والتكتلات الاقتصادية أو تكتلات القوة لتشمل بشكل عام، آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، وصولاً إلى الصين، وهي ترغب في مواكبة العرب إياها في هذه السياسة.

ثالثاً: الانسحاب من المواجهة المباشرة، أي الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في منطقة الخليج، وذلك على طريق الانحناء أمام العاصفة لتمر، عسى أن تتمكن في علاقاتها الإقليمية من إعادة صياغة جديدة للمنطقة.

رابعاً: تعتقد إيران أن بإمكانها إقامة تنسيق مع أوروبا لكسر موجة الزحف الأمريكي نحو المنطقة.

خامساً: تنسيق متزايد مع روسيا لاحتواء التدخل الغربي في آسيا الوسطى والقوقاز ومواجهة الاحتواء المزدوج.

- هل يستشعر المجتمع الإيراني بما يجري على الساحة بين العرب وإسرائيل؟ نعم.

- هل تحتل التنمية أولوية في البرنامج أو المشروع الإيراني؟ نعم.

الخطر: لقد تغيرت الجمهورية الإيرانية الإسلامية في ما بعد عهد الخميني إلى ما أطلقتُ عليه بالجمهورية الثانية، وذلك لمواجهة التغيرات والتحولات العالمية والإقليمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالوضع العربي وعلاقته بالصراع مع إسرائيل. ويمكننا تلخيص المؤشرات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الجمهورية الثانية في مواجهة الجيوبوليتيكا السياسية الجديدة أو النظام الشرق أوسطي الجديد.

٤ ـ محمد علي آذرشب (يرد)

أغناني الأخ محمد صادق الحسيني عن كثيرٍ مما أردت أن أقول، وهناك ملاحظة فقط أردت أن أطرحها وهي ظاهرة التخوف من اندراج الورقة الدينية في الحوار الايراني ـ العربي. ولا أدري ما سبب هذا التخوف. والدين يشكل سدّة ثقافة هذه الأمة ولحمتها ويشكل الإطار اللازم لهذا الحوار والقاعدة التي تستطيع أن تجعل منه حواراً مبدئياً لا مصلحياً وثابتاً لا متغيراً.

أنا في ورقتي أردت أن أنظر إلى الواقع والمستقبل من منطلق الحياة الفكرية والشعورية القائمة، لا أن أفكر تفكيراً نظرياً يعيش في أبراج عاجية. أردت أن آخذ بنظر الاعتبار المزيج الفكري والحضاري للجماهير العربية والايرانية لا أن أحصر عملي في إطار العقلانية والعلمانية التي طالما عزلت كثيراً من النخبات المثقفة، مع الأسف، عن آمال الأمة وآلامها. الدين لا يشكل عقبة في البحث حتى أمام الذين لا يؤمنون بالدين بل يؤمنون بواقع موجود. هذا ما أردت أن أقوله بشأن هذه المسألة.

أما بالنسبة لما طرحه د. رياض قاسم حول المرجعية، فأنا لم أتناولها لأنها بالحقيقة محصورة في إطار شيعي وليست شاملة لإطار العالم الإسلامي بأجمعه. وكما ذُكر أمس فإن الخطاب الإسلامي لا يتضمن مسألة المرجعية الدينية، وفي الحقيقة قضية المرجعية إنما أثيرت في الأشهر الأخيرة أو السنة الأخيرة بسبب تدخل عناصر أجنبية فيها وهي ليست إلا وجود أفراد يرجع إليهم في أخذ الأحكام الشرعية، ويمكن أن يتعددوا، ويمكن أن يكون في كل إقليم وفي كل مكان مجتهد يرجع إليه ويسمى مرجعاً، ولا تشكل هذه المسألة أي حاجز أو عقبة في وجه التحام الأمة الاسلامية وظهور الصوت الموحد للعالم الإسلامي.

٥ ـ ميشال نوفل (يرد)

أريد بدايةً أن أشكر للزميلين جهاد الزين ومحمد علي مهتدي إبداءهما الملاحظات

التي خصا بها الورقة التي أعددتها لهذه الندوة. ثم أراني مضطراً إلى تصحيح بعض الأفكار والصياغات المتسرعة أو تصويبها التي وردت في التعقيبين.

أولاً: بالنسبة إلى قول الزميل جهاد الزين إن التحليل الذي تضمنته ورقتي ينم عن ثقافة ملتبسة، ربما كان أصح القول إن النص المتناول هو نص توليفي يعتمد المنهج التحليلي الواقعي.

ثانياً: بالنسبة إلى ما أورده أ. محمد علي مهتدي في شأن الدائرة التركية، أريد أن أؤكد أن الهجوم المحموم على خيارات السياسة التركية لا يغير شيئاً في أمر ما نذهب إليه وندافع عنه. وأقصد بذلك أن تركيا ستظل جزءاً لا يتجزأ من الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامي على رغم التوجهات الغربية لنخباتها الثقافية والسياسية. وتركيا تواجه اليوم أزمة هوية متفاقمة وبات يتعين عليها مراجعة نظرية سياستها الخارجية في وقت تعرف الجيوبوليتيكا التركية تحولات جذرية تضفي بعداً جديداً على المناقشة حول خيار «العودة إلى الشرق».

ثالثاً: أما عن التساؤل الذي طرحه محمد علي مهتدي في شأن استعادة «مثلث القوة الاقليمي» قوته!، فإنه لا يسعني سوى التكرار أن المثلث الإقليمي العربي ـ الإيراني ـ التركي موجود موضوعياً، لكن فاعليته في السياسات الاقليمية والدولية تتوقف على قدرة صانعي القرار في العواصم الكبرى للدوائر الثلاث على تطوير استراتيجيا مناسبة للتعاون والتنسيق.

الفصل الرابع عشر

الحوار المفتوح: نحو صيغ عملية لتطوير العلاقات العربية ــ الإيرانية على المستويات المختلفة

ما العمل؟

المناقشات

١ ـ پيروز مجتهد زاده

أنا أعترف بأن هذه الندوة كانت، من حيث المبدأ، إيجابية ومنتجة ودعمت آمال التقارب في العلاقات العربية ـ الايرانية، لكنني أجد صعوبة في تأييد أي فكرة تدعي بأن الندوة أحرزت نجاحاً تاماً.

من المؤكد أن مثل هذه اللقاءات لا يمكن أن تحرز نجاحاً تاماً منذ المرة الأولى.

أولاً، الترتيبات التقنية (كون العربية والانكليزية اللغتين الرسميتين) أعطت زملاءنا العرب فرصة التعبير بحرية وبشكل مطول، بينما شكلت عائقاً أمام المشاركين الايرانيين. كان من المفروض أن تكون لغة العمل في الندوة لغة ثالثة عالمية. لقد منع عدم التوازن هذا المشاركين الايرانيين من تتبع الوقائع بالشكل المطلوب وحال دون تثبيت فكرة التبادل الحقيقي للرؤى.

ثانياً، لم يحظ بعض القضايا الحساسة، مثل الخلافات الحدودية، بالوقت الكافي لمناقشتها. كيف يمكن أن أشرح موقف إيران تجاه قضايا الحدود مع العراق والإمارات في عشرين دقيقة فقط؟ لقد شارك في الجلسة باحثان عربيان خصص لكل واحد منهما ٢٠ دقيقة، وباحث إيراني واحد خصص له ٢٠ دقيقة فقط. من البديهي أن تقتصر مهمتي على ذكر ثلاثة أو أربعة مواضيع من بين ألف ذات أهمية كبيرة، كي أتفادى الالتباس! وقد حصل التباس، فاتهمت بالتحدث باسم الحكومة الايرانية وبكوني مراقباً وطنياً وغيره.

سيدي الرئيس،

لقد دعيت إلى هنا لتقديم وجهة النظر الايرانية حول قضية الحدود. فلماذا عندما أفعل ذلك اتهم بالتحدث باسم الحكومة الايرانية؟ لماذا حين يقدم زملائي من العراق والامارات وجهتي نظر العراق والإمارات تجاه مشكلة الحدود مع إيران، لماذا لا يتهمون باتباع مواقف حكومتيهما؟

إذا كان الإصغاء لوجهة نظر إيران حول الموضوع أمراً بهذه الصعوبة، فكيف يطالب البعض بإقامة حوار مع إيران ولماذا دعيت إلى هنا؟

سيدي الرئيس،

لو كان لدي الوقت الكافي للتحدث عن المسائل الأخرى المطروحة في بحثي، لوجد أصدقائي العرب في ما أعرضه سرداً ملطفاً جداً ومجاملاً لوضع إيران تجاه قضايا الأراضي، ولوجدوني أدلي كذلك بما يلي ـ وهو يختلف عن الموقف الرسمي للحكومة الايرانية والذي إنما لا تجري المفاوضات إلا لإزالة سوء التفاهم بين الطرفين ـ فأقول:

أ ـ إن تسييس وتدويل قضية الجزر الثلاث لا يمكن إلا أن يحول دون إمكانية وضع حل للمشكلة.

ب ـ على الطرفين التفاوض، ولكن ليس كما فعلا سنة ١٩٩٢ في دبي حيث دامت المناقشات ١٥ دقيقة فقط، إنما بشكل عقلاني ضمن إطار عقلاني يهدف إلى إيجاد تسوية للمشكلة.

ج ـ يتميز العرب والإيرانيون بخبرة في حل مشاكلهم الحدودية من خلال حسن الإرادة والتعاون. وأفضل مثل على ذلك نجده خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٨ حيث تم الاتفاق على تسوية مشاكل الأرض والحدود (الأرض والأنهر والبحر) بين إيران من جهة، والسعودية والعراق وقطر والبحرين وعُمان وغيرها من جهة أخرى.

سيدي الرئيس،

لقد تمثلت الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٨ برحيل البريطانيين عن المنطقة، مما أدى إلى خلق حاجة ماسة إلى التعاون بين الدول الاقليمية لضمان مصالحهم المشتركة. أود أن أسأل، سيدي الرئيس، لماذا والهيمنة الأجنبية على منطقتنا تزداد خطورة، لا نشعر بتلك الحاجة إلى تسوية خلافاتنا التي تستعملها القوى الأجنبية كمبرر لوجودها العسكري الخطير في منطقتنا؟

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أكون أول الشاكرين لجامعة قطر، ولمركز دراسات الوحدة العربية وللدكتور خير الدين حسيب وزملائه على جمعهم هذا العدد الكبير من المفكرين والخبراء العرب والايرانيين، وهو بحد ذاته نجاح كبير. لا يمكننا حل مشاكل العالم بأجمعه في ندوة واحدة، لكنني أتمنى أن تكون هذه الخطوة الأولى إلى مجموعة

لقاءات تجمع بين الطرفين وتحقق النتائج التي نطمح إليها جميعاً.

٢ ـ رياض الريس

إن حديثي عن صيغ عملية لتطوير العلاقات العربية ـ الايرانية في هذه العجالة، محكوم بالدرجة الأولى، ومتأثر بما دار في هذه الندوة خلال الأيام الأربعة الماضية من مناقشات وما قُدم من أوراق. فقد أردت من رصدي مجريات هذه الندوة أن أطرد أسوأ ما عندي من مخاوف، وهي أن أي حوار عربي ـ إيراني، ولو كان بين مجموعة مثقفين إيرانيين وعرب، ومن غير وجود لطرف ثالث أجنبي (يتوجس منه عادة الفريقان)، وتحت مظلة منبر غير حكومي مشهود له باستقلاليته كمركز دراسات الوحدة العربية، وعلى أرض دولة مضيافة «حيادية» كدولة قطر، وفي رحاب جامعتها، محكوم عليه بالاخفاق.

ولا أقول إن أسوأ مخاوفي قد تحقق، ولكن بالتأكيد ان هواجسي قد ازدادت وقلقي تضاعف عند رصدي كلمات وتعليقات زملائي الايرانيين، فوجدت فيها الكثير من مفردات التعالي والفوقية والاستذة والتأكيد على مواقف لا تقبل الجدل من قبلهم، وكأن الشيء الوحيد المطلوب من الجانب العربي هو الانصياع لوجهة النظر الايرانية والتسليم بها. هذا في حين وجدت رغبة جامحة من الطرف العربي في التوفيقية وجلد الذات والاعتراف بالقصور.

فلغة التخاطب كان ينقصها من الجانب الإيراني الرغبة الواضحة في الحوار، بدل الرغبة في المجابهة، توصلاً إلى بناء جسر للتفاهم لمن يريد أن يحل المشكلة لا لمن يريد أن يعقدها. هذه اللغة مثلها أصدق تمثيل بالأمس د. پيروز مجتهد زاده في ورقته عن المنازعات الاقليمية العربية ـ الايرانية حول مشكلة الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، كما مثلها بشكل آخر د. محمود سريع القلم في كلمته في جامعة قطر عند افتتاح الندوة، والتي اقتطف منها للتذكير، لأنها لم تكن للمناقشة، وبالأصل الانكليزي حتى لا أقع في خطأ الترجمة:

«In the intellectual community of Iran, the scope of Arab misperception of Iran and Iranians is regarded with great astonishment [...]».

واتضح من مسار هذه الندوة أن هذا القول ينطبق معكوساً على العرب تماماً، فالدهشة العربية لا تقل عن الدهشة الإيرانية، إلى أن يقول:

«Iran is no threat».

ويضيف:

«Although Iran may do well without its neighbours, but geographical, historical and cultural bonds dictate understanding ... etc. etc. interaction of tolerance particularly with its Arab neighbours».

فإذا كانت إيران تستطيع أن تعيش وحدها، ولا تشكل تهديداً، وإذا كانت الروابط الثقافية والجغرافية وحدها هي التي تدفعها إلى التنازل للتحدث مع جيرانها العرب، فلماذا إذاً هذه الندوة كلها؟

أمثلة كثيرة أخرى من هذا النوع لمواقف إيرانية غير راغبة في السير جزءاً يسيراً من الطريق نحو المواقف العربية من مختلف القضايا المطروحة، قد تضمنت في أوراق السيد هادي خسرو شاهي وتعقيب د. محسن ميلاني حول الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين، وهناك أمثلة غيرها أيضاً، إلى درجة أنه تكون شعور لدي، وأعتقد لدى غيري من المشاركين العرب، بأن كل ما فعله بعض الزملاء الإيرانيين، هو أنهم استبدلوا مصطلحات إسلامية غلفوها بتعابير الأخوة والتضامن الاسلامي، بمصطلحات السياسة الشاهنشاهية، حتى لا يبدو النظام الحالي وكأنه أقل وطنية من نظام الشاه، بل أكثر تصلباً.

إن هدف هذه الندوة ـ حسب فهمي ـ هو البحث عن قاسم مشترك بين المثقفين العرب والإيرانيين غير المرتبطين بحكوماتهم، يصلح أن يكون أرضية من الممكن أن تؤسس لتفاهم ـ ولو بطيء ـ بينهم. هذا التفاهم الذي نريده أن يؤدي إلى إدراك ضخامة حجم المصالح المشتركة بين الطرفين، التي تحتاج إلى مثابرة ورحابة صدر وطول بال لتجتاز حاجز سوء التفاهم المستمر إلى اليوم، والذي لفتت هذه الندوة إليه الأنظار. واجتياز هذا الحاجز يفترض إسقاط مقولة ان إيران والعالم العربي قارتان لا تحتاج الواحدة منهما إلى الأخرى. كذلك يفترض وقف استعمال التاريخ كسلعة سياسية يقايض بها أو كسلاح يؤكد حقاً ولا يؤكد واقعاً. إن هناك فارقاً بين استلهام التاريخ واستعماله. وقد غرقت هذه الندوة أكثر مما يجب في الموضوع التاريخي، على حساب الموضوع الاقتصادي والموضوع السياسي والموضوع الإعلامي، وأضعنا الكثير من الوقت في الدهاليز التاريخية بدل الولوج في القضايا المشار إليها مباشرة، والتي وحدها تشكل محاور تخولنا مناقشتها معرفة كيف نفكر وأين يقف الآخر. إن التاريخ يكتبه عادة المنتصرون لا المهزومون والمستضعفون. لذا يجب إبعاده عن ساحة النقاش السياسي ـ الاقتصادي ـ الإعلامي.

لذا كانت خيبة أملي، كصحافي، كبيرة عند نقاش الموضوع الإعلامي، لا لضعف الأوراق التي قدمت فحسب، بل لأن الإعلام ركن أساسي في مد الجسور المطلوبة ومعرفة كيف يفكر أحدهم في الآخر.

ثم أريد أن أتساءل ككاتب يعمل في حقل الثقافة والنشر، ويتابع همومه، عن حجم التبادل الثقافي بين العرب والإيرانيين، بمعنى عدد الكتب المعاصرة، من رواية وشعر وأدب وفكر سياسي واقتصادي، الذي ترجم على الأقل في السنوات العشر الأخيرة من الفارسية إلى العربية، وبالعكس. فأنا معني بهذا الموضوع وقد أكون مقصراً، غير أنني لا أعرف من يكتب القصة والرواية والشعر في إيران اليوم، ولم أقرأ، حتى الآن، قصة أو رواية أو شعراً إيرانياً معاصراً مترجماً إلى العربية، بينما أعرف العشرات من الكتّاب الإيرانيين المترجمين إلى الإنكليزية، مثلاً. وسأكون ممتناً لو صحح معلوماتي الذين يعرفون أكثر مني في هذا الموضوع. إن حركة الترجمة بين الثقافتين العربية والفارسية أمر في غاية الأهمية بحيث يجب ألا تُترك للبيروقراطية الحكومية ومؤسستها، بل تتولاها دور

أهلية مرتبطة بهيئات المجتمع المدني، تشجع كل منها الأخرى، وتدفعها إلى المغامرة في هذا المجال. إنني أشعر بأسى كبير حيال هذا الأمر. وربما تجدون أن المثقفين العرب بيننا لا يجيدون الفارسية، بينما أرى العديد من الزملاء الإيرانيين بيننا في هذه الندوة يجيدون العربية إجادة رائعة. فموقفي من هؤلاء هو موقف المتمني أن يكون مثلهم، ليس إلا.

وإذا كان لا بد من صيغة عملية لتطوير العلاقات العربية ـ الايرانية على مستوى النخبات الفكرية ـ السياسية، فلا بد من الانطلاق من نوعية هذه الندوة أيضاً، مهما شاب مناقشاتها وأوراقها من قصور: فيعقد مثلها في طهران أو تبريز أو أصفهان أو أي مكان آخر في أنحاء إيران، تدعو إليها مؤسسة مدنية غير حكومية؛ تبحث في أمور الدولة لا أمور الدين، أي في السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة؛ يكون الجانب الإيراني ممثلاً ـ إن أمكن ـ لكل التيارات السياسية والفكرية، على كثرتها، الفاعلة على ساحة الجمهورية الاسلامية، ويكون الجانب العربي ـ إن أمكن ـ ممثلاً لأغلب الأقطار العربية والاتجاهات السياسية والثقافية على تعددها؛ ندوة تكون أوراقها أدسم، ومناقشاتها أوسع ووقتها أكثر رحابة والمشاركون أقل عدداً. ولا يكتفي المشاركون في هذه الندوة المرجوة بتبادل الآراء من وراء الطاولات، والتي يتم نشرها في ما بعد في كتب أو مقالات، بل يقومون بمحاولات جدية للتعرف والاختلاط، في الوقت المتاح لهم، بالمثقفين والكتّاب والصحافيين والأكاديميين الإيرانيين، بحيث يتاح للجانب العربي عن طريق التقارب البشري أن يتعرف إلى الكيفية التي يفكر فيها الجانب الإيراني، وربما العكس صحيح. وهذا أمر لم يحدث في هذه الندوة لكثافة جدول الأعمال وكثرة عدد المشاركين وضيق الوقت.

وما أقترحه في نطاق طموحات فكرة الندوة المقترحة في إيران، هو أن ينقسم المشاركون بعد يوم أو يومين من المناقشات العامة، إلى لجان أو مجموعات صغيرة ذات اهتمام مشترك بموضوع واحد، بحيث يكون تبادل الرأي بينهم أكثر تكثيفاً، واختراق الحواجز النفسية بينهم غير محكوم بوقفات خطابية أو برسم تسجيل موقف للاستهلاك السياسي المحلي.

٣ ـ صالح عبد الرحمن المانع

أود أن أشكر لمركز دراسات الوحدة العربية ولجامعة قطر دعوتهما إيانا للمشاركة في هذه الندوة المهمة، وأود أن أشيد بالتنظيم الجيد لهذه الاجتماعات، وأشير كذلك إلى نقطة أثارها د. هوشنك أمير أحمدي هذا الصباح، وهو أن صيغة المجاملات قد سادت اجتماعاتنا وندوتنا هذه، وهذا شيء جميل حيث إننا نتقابل مع إخوتنا الايرانيين في ندوة مثل هذه للمرة الثانية.

ولكن مثل هذا الاهتمام بالايجابيات يجب ألا يطغى على رؤية موضوعية للخلافات في وجهات النظر القائمة بين الجانبين: **أولاً**، نحن في الخليج العربي، وخصوصاً النخبة منه، نشعر بأن هناك تهديداً استراتيجياً من إيران تجاه دول المنطقة. وبالتأكيد فإن هذا

التهديد يختلف نوعاً وكيفاً عن التهديدات الاستراتيجية الاسرائيلية، ولقد ألمح د. محمود سريع القلم هذا الصباح إلى أن المشاكل الثنائية بين إيران والدول العربية تنبع من عدم تكامل البنى السياسية والاجتماعية الداخلية في الدول العربية المحيطة بإيران. وأرى في ذلك تعميماً ربما جانَب الدقة، خصوصاً إذا ما طبقناه في منطقة الخليج العربي. فلقد افترض أن البلدان العربية تعاني مشاكل تكامل هيكلية داخلية لا تسمح لها بالتصرف الخارجي المستقل، ويحرمها من ممارسة سياسة خارجية مستقلة تجاه جارتها إيران. والحقيقة أن العلاقة هنا معكوسة، ففي منطقة الخليج العربي، مثلاً، كلما زادت عوامل عدم الاستقرار في البيئة الخارجية، زاد عدم قدرة هذه الدول على اتخاذ السياسة أو السياسات الخارجية المستقلة، والعكس، بمعنى أن عوامل السياسة الخارجية في سياسات الدول الخليجية تتأثر، بالمقام الأول، بتغيرات في تلك الساحة وليست بالضرورة ذات علاقة مباشرة بالهياكل السياسية الداخلية.

وهناك دراسات متعددة تشير إلى مثل هذا الفصل بين البيئة الداخلية والخارجية، كذلك تشير إلى الدور الرئيسي للعوامل الخاصة في صنع القرارات الخاصة بتلك السياسة. فنحن في الخليج ننظر إلى التغيرات المتعددة في السياسة الخارجية الايرانية كمرآة لحالات من عدم الاستقرار أو لعدم القدرة على بلورة اتخاذ القرار في السياسة الداخلية الايرانية. فكلما كان هناك إجماع داخلي في إيران، كانت سياستها الخارجية أكثر وضوحاً، والعكس صحيح. وهناك حالات إمبريقية معينة من الممكن، عن طريقها، دراسة تلك التغيرات في سياستها على أساس عنصر عدم الاستقرار والتنافس بين القوى الداخلية في جارتنا إيران، وقد أجهضت هذه التنافسات في مرات عديدة محاولات عديدة لترميم العلاقات الايرانية ـ الخليجية.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي موضوع ضبط التسلح في المنطقة، وهو موضوع لم يحز اهتماماً كبيراً من هذه الندوة. والواقع أن مثل هذه الحالات عملية غير متوازنة وتظهر فيها قوى الهيمنة في توجيه أنظمة التسلح الاقليمية وتشكيلها بشكل يتواءم مع المتطلبات الاستراتيجية للدول الكبرى.

ويجب أن نفرق هنا بين نوعين من التسلح الاقليمي، أحدهما خاص بالكم والآخر خاص بالكيف. وإسرائيل، كما تعلمون، مستثناة من هذه الضوابط الموضوعة والمفروضة على منطقتنا. ويجب أن نوجه اهتمامنا في منطقة الخليج نحو مسألة ترشيد هذه السياسات وتقنينها. كما أننا بحاجة إلى إيجاد صيغ من تخفيف حدة المخاوف، وأنا أتحدث هنا عن تخفيف حدة المخاوف في مجال الأمن القومي للدول الخليجية ولإيران.

ويمكننا البدء بذلك عن طريق تخفيف حجم المناورات العسكرية الايرانية وتقليصها في منطقة الخليج.

أما النقطة **الثالثة**، فإن الدول الخليجية تنظر بعين المخاوف من كلا المشروعين النوويين الاسرائيلي والإيراني. والغريب في الأمر أن الدول الخليجية لم تتخوف في

الماضي، ولا تتخوف في الحاضر من المشروع النووي الباكستاني، بل دعمته وشجعته مادياً ومعنوياً.

فالسؤال الذي يطرأ على الذهن: لماذا تتخوف الدول الخليجية من البرنامجين النووين الايراني والاسرائيلي، ولا تخاف من البرنامج النووي الباكستاني؟

الجواب ربما يكون في أن هذين البرنامجين تدعمهما برامج سياسية ذات اتصال بأشكال جيو ـ سياسية ذات طابع أفقي. وقد زادت هذه المخاوف الخليجية بعد غياب الدور العراقي الذي كان من الممكن أن يعطي بعض التوازن المطلوب في القوى في منطقة الخليج. والحقيقة أننا نتطلع في الدول الخليجية إلى قيام إيران بعدم ترديد وسائلها الإعلامية من أن برنامجها النووي ليس إلا محاولة لزيادة إنتاجها من الطاقة الكهربائية. فالمفاعل النووي الايراني المزمع إنشاؤه في الخليج هو مفاعل ضخم تصل طاقته إلى ٤٠٠ ميغاوات. ولهذا المشروع آثار بيئية متعددة، وأرجو أن تكون إيران قد قامت بدراسة بيئية كاملة لهذا المشروع وتأثيره في الحياة الفطرية السمكية في هذه المنطقة، وفي المياه. ومن المفترض أن تعرض هذه الدراسات على الدول الخليجية المجاورة وعلى اللجان القائمة بالتنسيق في مجال مكافحة التلوث وحماية البيئة والتي تعمل بشكل منتظم بين جميع الدول العربية الخليجية وإيران والعراق منذ أكثر من عقد كامل.

والنقطة الرابعة التي يحسن بإيران القيام بها هي محاولة إشراك البلدان العربية الخليجية في بعض مشاريعها النووية، ومن ذلك، على سبيل المثال، السماح لبعض الطلاب العرب من الخليج بالدراسة في المعاهد التقنية المخصصة لتكوين الكوادر النووية في طهران، والسماح لبعض المسؤولين والصحفيين الخليجيين بزيارة هذه المنشآت إذا كانت بالفعل ذات طابع سلمي، وليست في الحقيقة جزءاً من برنامج نووي له أهداف أخرى في هذه المنطقة المهمة من الوطن العربي.

يجب العمل على قيام نظام أمني مشترك يوفر لكلا الطرفين ما يحلمان به من حياة آمنة، ويبعد بلداننا عن سياسات التسلح التي ترهق اقتصاداتنا وتحرمنا جميعاً من صرف هذه الأموال على سبل التنمية الخيرة وبناء المدارس والمستشفيات التي تحتاج إليها الشعوب العربية والايرانية أكثر من أي شعوب أخرى.

٤ ـ علي شمس أردكاني

نحن نعيش في حقبة تسود فيها الجماعية. وفي إطار الجماعية تظهر المصالح الاقتصادية المتبادلة وتستغل مجالات التكامل في النشاطات الاقتصادية. يؤدي ذلك إلى تكوين رأس مال محلي وخلق فرص عمل وتطور التقانة المحلية واكتساب الخبرات. إن عملية استغلال مجالات التكامل والمصالح الاقتصادية المشتركة تصبح أسهل عند مشاركة الشعب في مختلف أمور الحياة ضمن كل مجتمع، وعند إدراكه وفهمه للقيم الخاصة بكل جماعة من هذه المجتمعات.

لذلك فإن التواصل بين النخبات من مختلف المجتمعات هو شرط أساسي، ولهذا السبب تعتبر هذه الندوة حجر الأساس لحوار إسلامي أو عربي - إيراني. يجب توسيع هذا الحوار ليشمل أصحاب الأعمال والمهن في لقاءات ثنائية أو جماعية.

من المؤسف ألا يكون لإيران حصة في الاستثمارات العربية في الدول الأجنبية والتي تبلغ حوالى ٦٠٠ بليون دولار. وتصبو إيران في السنوات الخمس القادمة إلى تشجيع التخصيص وتدويل الاقتصاد. ان إيران والمكسيك، وإلى حد ما الهند، هي الدول النامية الوحيدة التي تصمم وتصنع بنفسها النحاس. لقد بدأنا بناء ١٣ مصنعاً للإسمنت و١٩ سداً جديداً ذات منافع عديدة. أعتقد أن هذه ناحية أخرى من إيران تهابها إسرائيل. فالذين يقولون «الله أكبر» على إسرائيل يمكنهم صنع النحاس وإنتاج خبزهم وأسلحتهم. لقد حان الوقت لنغتني معاً عبر الاستفادة من تكاملنا الاقتصادي ومصالحنا الاقتصادية المشتركة.

من ناحيتنا، أخي الدكتور جاسم السعدون من الكويت، وأنا، اقترحنا على د. حسيب تنظيم ندوة حول قضايا التعاون الاقتصادي العربي - الايراني في شهر نيسان/ ابريل المقبل.

لقد دفعنا حتى الآن ثمن سذاجة هؤلاء الذين قادونا إلى الحرب واتضح لنا أنها غلطة باهظة الثمن. لنحاول أن نسلك طريق التعاون والتفاهم المثمرة، ليس فقط لاسترجاع شرفنا، بل لاسترجاع جزء من الذي خسرناه.

٥ ـ غسان بن جدو

أ ـ لا يمكنني سوى القول، بل التقرير، من دون نخوة مغشوشة أو تيه مغرور، إن هذه الندوة نجحت بنسبة كبيرة بتحقيق جانب من أهدافها. هي، بلا شك، اللقاء الأول لهذا الكم وهذا المستوى وهذه النوعية بشكل مباشر بين العرب والإيرانيين، وزاد من أهميتها انعقادها في هذه الظروف الاقليمية والدولية المعلومة والحبلى بتعقيدات، نحن، العرب والإيرانيين، وقودها وحطبها وضحيتها.

ب ـ سؤال «ما العمل؟» مشروع، بل مفروض، والإجابة يمكنها أن تعانق المثال ويمكنها أن تحتضن الواقع. وأحسب أنه لا ينبغي أن نرفع طموحنا إلى المستوى الذي يحول دون تجسيده، ولا أن ننزل به إلى المستوى الذي يفقده أي مضمون أو جدوى. وعليه، فالمطلوب أن نكون واقعيين نحن النخبات العربية والإيرانية، ونعمل بتدرج من خلال رؤية لا تركن إلى الماضي، بل تنطلق من إدراك أن ما يتهددنا جميعاً على المدى القريب، وليس البعيد، ينبغي أن يدفعنا نحو ايجاد سبل عملية للتواصل والتفاهم والتعاون.

ج ـ وهنا أود أن أشير إلى أن تأكيدنا على كوننا مثقفين ونخبات، لا يعني البتة إغفال الدوائر الرسمية، وأصحاب القرار. وحينئذ على كل منا، ما استطاع، أن يجهد

ليوصل رغبتنا في تطوير العلاقات العربية ـ الايرانية واعتبارها شأناً حتمياً ومصيرياً، أن يوصل ذلك لكل ذي تأثير في السلطة ودوائر النفوذ، وألا تكون لدينا أية حساسية تجاه هذا الأمر (فدور المثقف ليس التمني أو النظير الفوقي والتحليق في فضاء التجريد أو في منتدى الحالمين والذين يحدثون بعضهم بعضاً). وهنا، قد يكون الأمر بالنسبة إلى الأخوة الايرانيين أكثر إمكاناً. فنحن العرب، للأسف، نفتقر إلى المركز والمرجع. فأمتنا اقطار، واقطارنا متناثرة، وحكامنا يكاد بعضهم لا يسمع إلى أبناء بلده، فكيف إلى الآخرين من العرب؟ أما أنتم أيها الإخوة الإيرانيون، فلديكم مرجعية ومركز، وبالتالي فإن إمكانية بث روح القربى وإيصال مختلف المعاني والمشتركات التي سبقت، على مدى الأيام الأربعة الماضية، إلى الدوائر المسؤولة في إيران، أمر مهم، بل أقول مسؤولية.

د ـ من الضروري أن يسعى كل مشارك منا إلى أن يكتب في وسائل الإعلام العربية والإيرانية حول هذه الندوة، إذ من الضروري أن يطلع غيرنا من الأقطار العربية الأخرى وإيران على ما حصل.

هـ ـ ينبغي أن نؤكد حتمية حل المشاكل والنزاعات العالقة بين إيران وبعض البلدان العربية، وأعتقد أن السعي إلى حل مشكلة الجزر بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة مسألة عاجلة وحتمية. وإذا كان الأخ د. محسن ميلاني اعتبر أن تنازل إيران عن الجزر المذكورة يعتبر انتحاراً سياسياً، فإنني أقول إن التصلب في المواقف من الطرفين الإيراني والعربي سيؤدي إلى الكارثة. وهنا أود أن أقرأ على مسامعكم تقريراً.

و ـ التواصل المجتمعي والنخبوي، كما اتفقنا خلال الندوة، أمر مهم، ولذلك فإنني أقترح أن نتفق على تشكيل جمعية للصداقة العربية ـ الايرانية، وأقترح أن نتفق خلال هذه الجلسة على اختيار اثنين من المشاركين، واحد عربي وآخر إيراني، للاتفاق على صياغة مشروع تأسيسي لهذه الجمعية وتحديد أهدافها ووسائل عملها.

ز ـ لدي طموح وأمل أن يتأسس في طهران «ناد ثقافي عربي»، دعماً لتأكيد التثاقف، وألا نركز فقط على الجوانب السياسية، فالاهتمام بالأدب والشعر والفنون مهم، ولعل الدعوة إلى إنتاج أشرطة سينمائية مشتركة بين إيرانيين وعرب، وخصوصاً مصريين مسألة مهمة.

ح ـ أقترح أن يقوم مركز أو مراكز دراسات عربية، وكذا إيرانية، بإصدار نشرات حول القضايا العربية والقضايا الإيرانية، وأن نشجع على أن يتعلم العرب اللغة الفارسية والإيرانيون اللغة العربية.

ط ـ هذه الندوة كانت الأولى، وأدعو إلى أن تكون هذه الندوة دورية مرة كل سنتين، وآمل أن تستضيف طهران، بعد عامين، ندوة مكملة لهذه وأحسن منها.

٦ ـ فهمي هويدي

أحب أن ألفت النظر، **أولاً**، إلى مفارقة مهمة يجب أن نأخذها في الاعتبار، وهي أن هذا الفندق الذي نجتمع فيه شهد لأول مرة اجتماعات اللجان المتعددة التي يشارك

فيها العرب والاسرائيليون. وهي الاجتماعات التي تعبر عن تقدم مسيرة التطبيع بين العرب والإسرائيليين، والتي ينبغي أن تنبهنا إلى أن قطار التطبيع يتقدم بسرعة، بينما نحن ما زلنا نتحرك ببطء وربما بتردد كبير في مد جسور العلاقات بين العرب وإيران. وهي مفارقة محزنة يجب أن نستوعبها ونعتبر منها، لأنها تحفزنا على ضرورة التعامل بقدر أكبر من الجدية والمسؤولية في دفع مسيرة الحوار العربي ـ الايراني، لكي يواكب على الأقل عملية رسم الخرائط الجديدة للمنطقة، التي تشكل خطراً جسيماً يهدد العرب والإيرانيين معاً.

ـ النقطة الثانية التي ألفت النظر إليها هي أننا تعلمنا من دروس العمل العام أنه في مثل هذه العلاقات المعقدة، يتوقف المصير على الهدف الذي يبغيه كل طرف. فأنت إذا أردت تعايشاً وتفاهماً فستجد الكثير من القواسم المشتركة مع الآخر، وإذا أردت خصومة وتقاطعاً فستجد الكثير من العناصر والأسباب التي تحقق لك ما تريد.

ـ النقطة الثالثة هي أنه من المهم أن نشخص بدقة ما فعلناه في هذه الأيام الأربعة، وأعتقد أن ما تم إنجازه حقاً هو أن الندوة فتحت طريقاً ظل مسدوداً طيلة ستة عشر عاماً. ولهذا كان مخزون الكلام كبيراً والملفات المعروضة كثيرة، وأيضاً كانت المشاعر متوترة أحياناً وحذرة في أحيان أخرى.

هذا الطريق الذي تم فتحه لم نُقبل عليه من قبيل التطوع أو الترف الثقافي، ولكنه خيار ليس لنا سواه، أعني أن ما فعلناه كان ينبغي أن نفعله، فالخطر يهدد الجميع، كما قلت، في ظل المتغيرات الهائلة التي تشهدها المنطقة، والتي قلبت فيها كل الموازين والحسابات.

لذلك فإن هذه الخطوة التي أنجزناها إذا لم تتلُها خطوات أخرى، بمعنى لقاءات أخرى تنظم بين الحين والآخر، إذا لم نمضِ على ذلك الطريق، فإن الجهد الذي بذلناه سيذهب سدىً. فلنعتبر الموضوعات المهمة والعديدة التي طُرحت هنا بمثابة جدول أعمال اللقاءات المقبلة.

ـ النقطة الرابعة هي أن الهدف الذي نسعى إليه ليس معالجة كل اختلاف بين العرب وإيران ـ وإن تمنينا ذلك بطبيعة الحال ـ لكن المطلوب هو أن يتم التعايش بين الطرفين في ظل الاختلاف؛ نريد أن نتعلم كيف ندير خلافاتنا بحيث لا تفسد ما بيننا من ود ولا تقطع ما بيننا من وشائج.

ـ النقطة الخامسة هي أن نجاح هذه المهمة، الحوار المشترك والمتواصل، سوف يتحقق على النحو المنشود إذا توافرت الإرادة والتصميم لدى كل طرف، وإذا ما تسلح العرب بشجاعة مد اليد والتعاون المباشر مع الإيرانيين، وتخلوا عن الهواجس والمخاوف، وإذا أقدمت إيران على مسعى جاد لطمأنة العرب وإزالة مخاوفهم.

ـ النقطة السادسة التي ألفت النظر إليها هي أن الهدف الذي نسعى إليه، وهو دفع مسيرة العلاقات العربية ـ الايرانية، لا بد من أن يصادف عقبات كثيرة في المستقبل، لأن

هناك أطرافاً يهمها أن يوقف ذلك المسعى ويتم إفشاله، بل أقول إن هناك أطرافاً دولية عملت منذ قيام الثورة الاسلامية على قطع الوشائج بين العرب وإيران، للاستفراد بكل منهما، وحتى أكاد أقول إن الشأن العربي ـ الايراني ليس شأناً ثنائياً ولكن الطرف الأجنبي موجود فيه ومؤثر، وينبغي أن نحذر من دوره وأن نسعى جاهدين لإحباط مخططاته.

٧ ـ محمد البصري

نحن نتوجه باستخلاص العبرة الحافزة التي تساعدنا على انتشال المستقبل من حاضر عربي مستباح، وتحصين العمق الإسلامي خوفاً من أن تمتد إليه بدوره هذه الاستباحة، إذا لم تكن قد أخذت في الامتداد فعلاً.

والسبيل السليم إلى ذلك كما أرى، هو التوجه إلى ماضينا الحضاري نستخلصه قصد تلقيح الذاكرة التاريخية، ولا شك في أنه زاخر بالعِبَر التي تعيننا على تحضير الشروط لتغيير واقع يخدش كل يوم كرامة أمتنا العربية الاسلامية.

من أجل ذلك نسلك الطريق من مدخل العامل الحضاري، بما هو الخلاصة الإبداعية لجهدٍ ساهم فيه العربي والفارسي، إلى جانب النصراني، كلٌّ حسب منبعه. ولكن الجميع انصهر في بوتقة الحضارة العربية ـ الاسلامية بعد أن وحدت شتات القبائل والشيع على قاعدةٍ أنْ لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح، فاغتنت هذه الحضارة بالخلاف، وتكاملت بالاجتهاد، وهي تروم الابداع؛ ولقد جمع بين كل هذا توجّد «واحد»، نحو إرساء الأسس لحضارة إنسانية تدين العنصرية، وتعمل على تكريس وسيادة العدل والتسامح: **﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾**[١]، **﴿فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾**[٢]، **﴿لست عليهم بمسيطر﴾**[٣]، **﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾**[٤]؛ أن نستغني عن الإبداع، لنرتضي مكانه استيراد ما هو سلبي من حضارة الغرب، تحت ذريعة عقم حضارتنا، فهذا هو عين الخطأ، فيما المطلوب أن نلتمس مفتاح التقنية العصرية، من دون أن نفتح بالضرورة الأبواب على مصراعيها للغث قبل السمين، واليابان قدوة لنا في هذا الباب، من الممكن احتذاؤها.

إن سلوكنا الاختيار الحضاري طريقاً سيعيد مصالحتنا مع أنفسنا، ومع معالمنا الحضارية، واعلامنا المبدعين، والمجتهدين، وهؤلاء، وأولئك قدمهم لنا التاريخ بوصفهم التعبير عن هويتنا الحضارية، مثلما كشف لنا أن ذلك إنما كان ثمرة للتصالح بين العقيدة والعقلانية.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة النحل،» الآية ١٢٥.
(٢) المصدر نفسه، «سورة فصلت،» الآية ٣٤.
(٣) المصدر نفسه، «سورة الغاشية،» الآية ٢٢.
(٤) المصدر نفسه، «سورة يونس،» الآية ٩٩.

إن الاختصاصيين فقط يعرفون من هم بناة مدينة فاس، كما القاهرة ومؤسستها الدينية الأزهر الشريف اللذين بناهما الفاطميون وقبائل كتامة البرابرة بقيادة جوهر الصقلي، فهل انتقص من ذلك أن أصبحت المغرب ومصر سنية كما أصبح «الأزهر» و«القرويين» منارتين لحضارة ساهم الشيعة والسنّة والخوارج في ترسيخ أسسها العظيمة؟

وشأن المعالم في ذلك شأن الأعلام: فابن سينا، وابن الهيثم، وابن الأثير، والغزالي، وابن رشد، وابن خلدون، وابن عربي جميعهم أسهموا في إرساء أسس حضارتنا باجتهادهم: يستوي في ذلك الصوفي والمعتزلي بحسبانهم جميعاً اغتنوا من بعضهم بتكامل مساهماتهم. وليس يخفى أن ما يقال في حق هؤلاء يقال في حق غيرهم: فمن ينكر أن إسحق الموصلي وابن ميمون من بناة هذه الحضارة؟ لقد قال الإمام علي رضي الله عنه: «الإنسان عدو ما يجهل».

إذا كانت هذه الندوة مدعوة إلى أن تعالج هذه الحقيقة، فإن هناك مخاطر لخصتها عميدة الاستشراق آن ماري بقولها: «لا يحسبن أحد أن احتشاد وسائل الإعلام بالمنشورات والمؤلفات والبرامج والندوات كافٍ لجلاء غموض ما نجهل، ذلك أن من يحاول جلاء ذلك الغموض قد يعالج بعض الجوانب على حساب غيره، فيغمط حقائق أهم ما يعالج حقها، وقد يؤدي ذلك إلى تشويه حضارة ما، وتقديم صورة مزيفة لها، فتنبعث الحساسيات والحزازات الفكرية الضارة».

إن الخروج بالموضوع عن التماس الحلول في الإطار الحضاري وتناولها بفكر عضوي على نحو ما قرر غرامشي، قد ينزلق بنا إلى حيث تلتغي قيادة الفكر للسياسة وللسياسي. ومن شأن ذلك إفراغ المجال لتسخير النخبة لممارسة التبرير، الذي يحاول تكييف الواقع بما يرضي الحاكم، وغالباً ما يجري ذلك باسم الواقعية. وقد رأينا ما جره هذا من عواقب على الحضارة وعلى الحاكم معاً. إننا لا نستطيع أن نستبعد ما كان لاعتماد الجيش الانكشاري في حماية الحكم ضداً على الشعب من أثر في تمهيد الأرضية لاجتياح المغول والتتار والصليبيين للمجال العربي وتخريب بغداد وإنهاء الدولة العباسية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه المآسي، فإن أنظار الحكام ما تزال ـ عوض أن تستخلص العبرة ـ تولي الاهتمام لمبدأ الولاء بدلاً من الكفاءة، والخنوع بدل الكرامة، وما زالت قوة الشعب تشكل الهاجس الرئيسي للحكم. لذلك يتم اللجوء إلى الخارج التماساً للحماية، مثلما يتم استيراد التقنية لهدف واحد هو ضمان تثبيت واقع الأمر وتكريس صورة (شعب الحكم) عوضاً من حكم الشعب، والسبيل إلى ذلك هو الشعار الاستعماري القديم: «فرق تسد»، مضافاً إلى شعار «جوع كلبك يتبعك».

واتساقاً مع الاختيار الحضاري، تجاوبت الجغرافيا لتلبية حاجة المصير العربي للحماية، فأمّن العمق الاسلامي الموقع القيادي العربي، وخصوصاً لمركزه مصر. هذه الحقيقة هي التي حملها صلاح الدين الأيوبي شاقاً طريقه ما بين الرافدين عبر الشام ومتجهاً لاستلام هذا الموقع. ولا أحد سأل عن عرق عماد الدين الزنكي أو الظاهر بيبرس، ما

دام حاملاً في رحلته هويته الحضارية لإنقاذ فلسطين وتخليص القدس من الاغتصاب. وعلى الخطى نفسها، مد جمال الدين الأفغاني يده باتجاه مصر من خلال الإمام الشيخ محمد عبده، وهما اللذان توقفت مهمتهما بتوقف الصحبة بينهما بكل الأسف الشديد، بل إن الإمام الخميني، رحمه الله، كان ينسج الخيوط لربط الجسور من منفاه مع جمال عبد الناصر عندما كان يحضر للثورة وللإطاحة بتاج الطاووس محمد رضا بهلوي.

قاد انكفاء مصر عن قيادة العالم العربي إلى نتائج عكسية. إنه سخر موقع مصر لإرباك ما هو استراتيجي وحضاري وجغرافي، وخصوصاً بعد اتفاقية كامب دايفيد التي أبرمها السادات الذي قبل لجوء شاه إيران عوضاً من تأمين العمق الإسلامي بقيادة الإمام الخميني. وبهذا التصرف، قبلت مصر السادات أن تعيد تجربة خروج الشاه في الخمسينيات ليعود على أنقاض حكم الزعيم الوطني المغفور له محمد مصدّق بتخطيط من المخابرات الأمريكية. وكأن التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى بحيث يرتب لأن يعود الشاه فوق ركام الثورة الإيرانية. نعم إن التاريخ أعاد نفسه حقاً، ولكن بربط حلقة إخفاق زواج الشاه بأخت الملك فاروق فقط.

كذلك كان مصير تطويق كنانة عبد الناصر بالحلف الإسلامي وحلف بغداد الذي لم يخرج قادته سالمين أبداً عندما تولت الجماهير تصحيح التاريخ وتوظيفه لخدمة المستقبل بإزاحة نوري السعيد وأمثاله من الطريق، وعلى المنوال نفسه، حطم الإمام الخميني الحواجز التي حاول شاه إيران إعادة بنائها وهو يأمل في توظيف موقع القيادة العربية بما يتعارض مع التاريخ الحضاري في ما يصدق عليه قول الشاعر:

ذهب الحمار بأم عمروٍ فلا رجعت ولا رجع الحمارُ

إن تجربتي الاستنهاض الشعبي اللتين قادهما كل من الزعيم الوطني جمال عبد الناصر والإمام الخميني عربياً وإسلامياً ينبغي أن تكونا محل استلهام لنا ونحن نعالج في هذه الندوة آفاق المستقبل بما ينقلنا من حاضر مستباح. ولن يتأتى ذلك إلا باستراتيجيا وأداة قادرتين على تعبئة الطاقات الشعبية.

ونحن نعالج آفاق المستقبل، يجب أن نصارح أنفسنا بأن هذا المستقبل ـ وهو عنوان هذه الندوة ـ كاد يضيع تحت وطأة ضغوط ما أثاره الحاضر من جدل نشأ عن نبش ثنايا التاريخ الذي حصل فيه تداخل ملتبس بين التاريخ الرسمي والعمق الحضاري بشكل خدم الهدم السياسي على حساب العامل الحضاري، الأمر الذي قاد إلى ما نحن عليه الآن من ضياع.

غيرنا في بلاد الغرب نجح في تجاوز ما راكمه الصراع على الحدود القومية ـ وقد كان الحرص على إقامتها في فترة تاريخية معينة يخدم حماية الإنتاج بضمان السوق القومية ـ في الوقت نفسه الذي صدر لنا نحن مفهوم الحدود بما يتنافى وطبيعة حضارتنا ولغتنا وجغرافيتنا. أما القصد من ذلك فكان دفعنا إلى الشتات بما يؤمن للغرب مصالحه ويعوق حركة الانتاج عندنا وتكريسنا مجرد مستهلكين يتلقون صناعته المنهوبة من ثروتنا، وبما

يؤمن أيضاً إحكام سيطرته السياسية والثقافية علينا. فها هي أوروبا اليوم تلغي حدودها، مقابل زرع بؤر توتر وصراع من الخليج إلى المحيط لانهاكنا من الداخل وتمكين حضارتها من أن تسود مجدداً مستكملة ما كان قد بدأه الرومان في الضفة الشرقية والشمالية. والطريق إلى ذلك هو ترسيخ وحدتها الاقتصادية والتقانية والتجارية والثقافية.

إن علينا كنخبة أن نمحو حالة اليأس في أنفسنا ليتأتى لنا بذلك إعطاء الأمل وقيادة شعوبنا نحو مستقبل يتكامل في صنعه جهد الأكاديمي وجهد العضوي تكاملاً خلاقاً. يجب ألا نشجع من اعتاد أن يعاكس إرادة من اختار السير في اختيار الممارسة العملية، فالذين جاؤوا إلى هذه الندوة لم يأتوا لكي ينطبق عليهم القول المأثور «قل كلمتك وامش» أو تنطبق عليهم الآية الكريمة ﴿**إذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون**﴾[٥]، أو القول المنسوب في إحدى الروايات لابن الدرداء «الصلاة خلف عليّ أقوم، والأكل على مائدة معاوية أدسم، والجلوس فوق هذه الكومة أسلم».

أنا من الذين يعيرون الأهمية للإعلام في التوعية والتعبئة وفي التصدي لمهمات التغيير. ما يبقى هو تعيين الهدف الذي نتطلع إلى تحقيقه بكل الوسائل التي يشكل الإعلام جزءاً أساسياً فيها. لا شك في أن معارك عدة مفتوحة علينا اليوم، وتقتضي المسؤولية أن نتناولها بالترتيب بحسب الأولويات:

أ ـ دعم قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، تقودها وحدة شعبية فلسطينية مناضلة.

ب ـ رفع الحظر عن الشعب العراقي من طرف العرب قبل مطالبة الآخرين بذلك.

ج ـ المصالحة العربية هي ما يتيح الفرصة للمصارحة وليس العكس.

د ـ العمل من أجل إقامة محور استراتيجي عراقي ـ سوري يتجه إلى تكريس إيران عمقاً إسلامياً ضرورياً بحيث يتأمن تعديل ميزان القوى لصالح معركة المصير العربي.

هـ ـ التوعية بمخاطر ما يسمى بنظام «الشرق الأوسط» ومخاطر المؤتمر المزمع عقده في الأردن لهذا الغرض في أفق تفادي ما أصاب مؤتمر الدار البيضاء من تعثر. كما والتوعية بمخاطر نتائج مؤتمر الغات الكارثية على المنتجين العرب. ذلك أن مشروع الشرق الأوسط هذا ليس في جوهره أكثر من محاولة لإضفاء الشرعية على قيادة الكيان الصهيوني للمنطقة بالتمويل العربي من خلال عائدات النفط والغاز بدلاً من التمويل الأمريكي.

و ـ إنضاج الظروف لعقد مثل هذه الندوة في إيران على نحو تكون فيه معاملة الإمارة القطرية نموذجاً في احترام الضيافة، وتسخير الإعلام لصالح الندوة، من دون محاولة لاستثمار المناسبة لخدمة أهداف ذاتية على حساب أهداف الندوة. والحق أن الإمارة

---

(٥) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآية ٢٤.

قدمت مثالاً في تحييد المصلحة الخاصة بما يخدم المصلحة العامة.

ز ـ الانتقال بالعمل من الإطار الذي أقيمت فيه الندوة إلى حيث يوضع هذا الجهد في إطار «المؤتمر القومي ـ الاسلامي» مع ترك ما يهم جانب الدراسات الاستراتيجية والثقافية لنشاط علمي يضطلع به مركز دراسات الوحدة العربية.

٨ ـ محمد صالح المسفر

أولاً: أريد أن أعبر عن شكري وتقديري للكلمات الطيبة الجميلة التي خصني بها رئيس مركز دراسات الوحدة العربية في حفل الافتتاح، وأستأذنكم في أن أجير تلك الكلمات الطيبة الصادقة إلى جميع الأخوة في جامعة قطر الذين شاركوني الجهد والهم والاهتمام بانعقاد هذه الندوة المباركة ونجاحها، وأخص بالشكر منهم مدير الجامعة والأمين العام لها وعميد كلية الانسانيات وزميلي د. محمد قطبة وفريقه الاعلامي الذي كان يعمل بجهد من وراء الستار. ولا أنسى بين هؤلاء الرجال أن أذكر الأخت ابتهاج التي كانت تعمل لإنجاح هذه الندوة من وراء حجاب، ولولا جهودها لما وصلتم في مواعيدكم المحددة.

ثانياً: أستأذنكم في إبداء الملاحظات التالية على هذه الندوة، وهذه الملاحظات ليست تقييماً، وإنما ملاحظات فحسب، وهي:

أ ـ المواضيع التي طرحت للنقاش كانت مواضيع في غاية الأهمية، فمن التاريخ إلى التعليم والإعلام والنزاعات الحدودية والاقليمية؛ كلها مواضيع مهمة للغاية ولم تعطَ الوقت الكافي لمناقشتها والتحاور في شأنها بعمق في ما بين أصحاب القلم.

ب ـ يركز د. أحمد صدقي الدجاني على المصطلحات، وأنا كتلميذ من تلامذته أتفق معه. وعلى ذلك، فإنني أستخدم مصطلح «هدر الزمن» وأعني به في هذا المقام أننا نقول: نعطي المتحدث دقيقة ونصف فقط، وإذ بنا نعطيه مدة تزيد على عشر دقائق في بعض الأحيان، وتهدر هذه الدقائق في حديث قد لا يكون ذي جدوى. إليكم مثال ـ لا أقصد به الإساءة ـ وهو أن أحد المتحدثين قال إنه قضى ربع قرن من الزمان يبحث في شأن الجزر الثلاث المتنازع عليها كما يسميها بعضهم. ليته قضى هذا الوقت أو أقل منه للبحث في ما يؤلف القلوب العربية والايرانية.

ثالثاً: المقترحات

أ ـ أقترح تأسيس أمانة عامة للحوار العربي ـ الايراني تتكون من:

(١) مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) مركز البحوث الاسلامية في قم.

(٣) مركز الدراسات العلمية وبحوث الشرق الأوسط.

وتجتمع هذه الأمانة العامة في خلال الأشهر الثلاثة القادمة لوضع برنامج عمل لندوة أخرى تعقد في أية دولة عربية أو في إيران، خلال عام واحد من الآن.

ب ـ الاتفاق على مناقشة ثلاث قضايا في السنة الأولى، وهي:

(١) العلاقات التاريخية التي تجمع ولا تفرق.

(٢) قضايا التعليم.

(٣) قضايا الاعلام.

ج ـ الاتفاق على إصدار نشرة مستمرة تحمل العنوان نفسه: العلاقات العربية ـ الايرانية، وتباع في الأسواق. كذلك إصدار مجلة فصلية أو عددين كل عام، على أن تكون الكتابة فيها باللغتين العربية والانكليزية.

د ـ اقترح، من أجل هذه الإصدارات، إنشاء مركز أُطلقُ عليه تسمية المركز الإقليمي للبحوث في العلاقات الحضارية العربية ـ الايرانية، يهتم بالدراسات في التاريخ والثقافة والتربية والتعليم والإعلام.

٩ ـ محمد علي آذرشب

أعتقد أن هذه هي التجربة الأولى والرائدة في حقل الحوار العربي ـ الايراني، وقد كشفت لنا عن مواطن قوة كنا نجهلها، وعن مواطن ضعف كنا نجهلها أيضاً. وأود أولاً في هذه الفرصة القصيرة التي أعطيت لي في نهاية الندوة أن أتقدم بالشكر لكل القائمين على أمرها، من مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر، وأخص بالذكر د. خير الدين حسيب الذي سمعنا عنه الكثير ورأيناه أكبر مما سمعنا. ولولا خشية ثقل الإطراء عليه لأفرغت ما في قلبي من مشاعر تجاهه! فأكتفي بهذا وأتقدم بالملاحظات التالية:

أولاً: إن الظروف الدولية والإقليمية والمصلحة العربية والاسلامية تفرض فرضاً واجباً لا خيار آخر لنا فيه، إجراء هذا الحوار ومواصلته وتعميقه، وإلا فسنعرض أنفسنا وأجيالنا القادمة لمزيد من الضعف والهوان والدمار.

ثانياً: إن المشاركين في هذا الحوار يجب أن تكون لهم الإرادة التامة والإيمان الكامل بمثل هذا الحوار، وإلا فسوف يؤدي إلى مجابهة بين جانبين يدافع كل منهما عن مواقفه في حالة متشنجة لا تنفتح على الرأي الآخر، بل تستثيره وتستفزه، الأمر الذي يزيد الطين بلة. كما انه يجب أن يكون المتحاورون متحلين بقدر كاف من الشجاعة يجعلهم أشداء على الكفار، رحماء بينهم.

ثالثاً: أرى أن الجانب السياسي قد طغى على الندوة، ولعل ذلك يعود إلى التوجه العام لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ومركز البحوث العلمية والدراسات

الاستراتيجية للشرق الأوسط في طهران. وأعتقد أن المركزين يجب أن يستوعبا في نشاطهما المراكز المهتمة بالدراسات الثقافية والاسلامية، والمهتمة بالدراسات المقارنة الايرانية ـ العربية أيضاً، لاعتقادي أن المجال الثقافي أبعد عن المؤثرات الدولية المشهودة في عالم السياسة وأقرب إلى مسؤولية الشرائح المثقفة والجامعية الحرة.

رابعاً: أُعربُ في هذه الندوة عن استعداد المؤسسات الايرانية التالية للتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية لمواصلة هذا الطريق اللاحب:

أ ـ أقسام اللغة العربية في كل من جامعة طهران وجامعة تدريب الأكاديميين والجامعة الحرة.

ب ـ المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية.

ج ـ منظمة الثقافة والتعاون الاسلامي.

خامساً: أقترح أن تتشكل لجان عربية ـ إيرانية لوضع ميثاق عمل مشترك. وأقترح أن يكون تشكيل اللجنة بشكل تستطيع فيه أن تواصل أعمالها في كل ظروف التشنج المحتملة في ساحة المنطقة، وأن تكون قادرة على الفعل في هذه الظروف لا الانفعال بها.

سادساً: كشفت لنا الندوة عن قصور أو تقصير عند الجانب الايراني في إسماع الاخوة العرب صوته ورأيه على الصعيدين السياسي والثقافي، ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى عدم الاهتمام، وإلى الحاجز اللغوي الذي كان من المفروض على الثورة الاسلامية أن تتغلب عليه خلال ما يقرب من عقدين من عمرها. ومثل هذا القصور والتقصير موجود عند العرب أيضاً. وينقصنا نحن الايرانيين أيضاً تنظيم قنوات الاتصال السياسي والاعلامي والثقافي والاهتمام بها، كي تتاح الفرصة لكل من يريد أن يرى ويفهم ويبحث من العرب للحصول على ما يريد من المعلومات والمصادر.

سابعاً: مع أن مركز دراسات الوحدة العربية حاول أن يوجه الندوة وجهة علمية موضوعية عقلانية، فقد كان للعواطف والمشاعر المكبوتة دور كبير في تكييف مسيرة الحوار في المؤتمر. وهذا أمر طبيعي جداً، فدور العقل في مسيرة حركة الإنسان ضعيف جداً بالنسبة إلى دور العاطفة. فالشعور/المشاعر هي التي تحرك، والعقل ـ إن أدى دوره ـ فهو لا يتجاوز تعيين مسار الحركة. ومن الطبيعي أيضاً أن تكون هذه العواطف ذات حالة انفجارية وانفعالية في بدايات الحوار، لكنها اتجهت، في ما أرى، إلى حالة طبيعية بعد أن أفرغت شحنتها المكبوتة. وأظن أن اللقاءات القادمة ستشهد مزيداً من هذا التعادل في العواطف والمشاعر.

وأقترح أن يكون بين مجموعة الحوار اتصال دائم وتزاور وتبادل الكتب والمعلومات من أجل خلق مناخ نفسي للقاءاتنا القادمة بإذن الله.

ثامناً: نحن عازمون، بإذن الله، على إصدار مجلة الدراسات الثقافية الايرانية ـ

العربية، وعنوان مركز الدراسات الثقافية الايرانية ـ العربية موجود في قائمة عناوين المدعوين؛ فأمد يد الاستعانة إلى كل الأخوة ليرفدوا المجلة.

١٠ ـ محمد علي مهتدي

أريد أن أستغل هذه الفرصة لتقديم نبذة عن المركز الذي أنتمي إليه، مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط في طهران. إنه المركز الوحيد الذي يهتم بقضايا العالم العربي والمنطقة الاسلامية والعلاقات بين إيران والعرب. ويشرفني أن أعلن أن اللجنة العلمية الاستشارية للمركز تتكون من باقة من الباحثين والجامعيين العرب أمثال د. أحمد صدقي الدجاني، د. هشام شرابي، أ. جميل مطر، د. عبد الوهاب المسيري، أ. ميشال نوفل وآخرين من الدول العربية، وكذلك باقة من الجامعيين الايرانيين وعلى رأسها د. محمود سريع القلم. هذا المركز هو مركز غير حكومي ولا يتلقى أي دعم رسمي، وأحياناً يشعر بضائقة مالية. هذا المركز أخذ على عاتقه العمل الجاد والتعامل مع مركز دراسات الوحدة العربية للتحضير لهذه الندوة.

في الواقع انني كنت قد أحضرت معي قائمة باقتراحات للعمل المستقبلي انطلاقاً من النتائج الايجابية لهذه الندوة، منها إيجاد لجنة تخصصية لدرس مواضيع محددة تهم العلاقات العربية ـ الايرانية، ومن ثم رسم خطط عملية، ودرس السبل اللازمة لتكثيف التبادل الاقتصادي والثقافي وحركة السياحة وزيارات علمية متبادلة على الصعيد الجامعي. ولكن مع الأسف جاء بعض المداخلات ليضفي جواً غير صحي على ندوتنا الموقرة. في الواقع أنا متألم جداً وأشعر بالتجريح وخيبة الأمل. كيف يمكن إنسان عربي أن يطلب من إيراني مسلم أن يغير خطابه الاسلامي ويتحدث بخطاب غير ديني؟ إذا تكلمت بالإسلام يقولون لي هذا ديننا ونحن أجدر بأن نتكلم به. ثم يبدون حساسية تجاه الخطاب الاسلامي ويطلبون مني أن أترك الخطاب الاسلامي. أنا لا أستطيع أن أفهم!؟ إذا كنتم تريدون الحوار مع قوميين إيرانيين شوفينيين، فمدينة لوس انجلس مليئة بهم وكان بالإمكان استقدامهم إلى هنا، ولكنني أؤكد أن أولئك القوميين الايرانيين غير متحمسين ولا راغبين في هذا الحوار. فعلاً، إذا سُحب الإسلام من الساحة، فماذا يا ترى سيبقى بيني وبينك إلا التجارة وحسابات الربح والخسارة؟ فلنرجع ونستقدم فريقاً من التجار. يجب أن يكون معروفاً أن الإسلام هو الدافع الوحيد للإيراني المسلم إلى الدخول في الحوار مع الإخوة العرب.

أما بالنسبة إلى الاقتراحات، فاقتراحي هو اقتراح د. المسفر نفسه، وهو كفاني. كذلك أطالب بأن نبدأ بالتخطيط من الآن لعقد لقاءات وندوات مستقبلية بمشاركة عدد أقل من الباحثين، شرط أن تتم عملية الانتقاء حتى نكون بمنأى عن مداخلات متشنجة وغير مسؤولة.

١١ ـ محمود سريع القلم

لدي ثلاثة تعليقات: **الأول**، تقييمي للندوة. **الثاني**، أهمية العلاقات العربية ـ

الايرانية. **الثالث**، كيفية تحسين هذه العلاقات.

كنت في غاية القلق، أنا وزملائي العرب والايرانيين، بشأن مسار هذه الندوة. لكنني أشعر الآن أنها أخذت طابعاً حضارياً راقياً بفضل الحوار السياسي الذي تضمنته وتبادل الرؤى الصريح الذي تميزت به. أنا سعيد لأننا تميزنا جميعاً بروح المشاركة وقبول التنوع.

يجب أن ألا ننسى أننا تأخرنا في إقامة حوار بيننا. أشعر أحياناً بالغيرة عندما أشاهد مدى التعاون بين الماليزيين والإندونيسيين والتايوانيين وبشكل عام شعوب الشرق الأقصى. إن ضرورة التعاون العربي ـ الايراني، باعتقادي، أقل شأناً بسبب التقارب الجغرافي أو الثقافي، لكنها أكثر أهمية من المنظور الدولي. إن العمل المشترك في عالم تكثر فيه الاتحادات الاقليمية، هو الركيزة لبناء علاقات ثنائية وجماعية بين إيران والعالم العربي.

أما في ما يتعلق بمدى تأثير هذه الندوة، فعلينا أن نتذكر أننا جامعيون ولدينا ربما اهتمامات سياسية. لكننا لسنا من أصحاب القرار. والمهم هو رأي هؤلاء. علينا نشر أفكارنا من خلال المحاضرات والكتابات بشكل يؤمن أرضية مناسبة لتحسين العلاقات. لقد قال آدم سميث إن أحد الشروط الأساسية للتطور هو السلام. إن الخطوة الأهم التي يجب أن نقوم بها ضمن إطار التقارب العربي الايراني هي الشعور بالأمن الذي يؤدي إلى إحلال السلام بين تلك البلاد. إذا لم يتوفر السلام لن يكون هناك تطور، وبالتالي لن يكون هناك تفاهم.

١٢ ـ هادي خسروشاهي

في آخر لحظة، طُلب إلي أن أشترك في هذه الجلسة الختامية، فإطاعةً للأمر، جلست هنا. لا أريد إطالة الكلام، بل أريد أن أشير إلى أن الندوة كانت لها فوائد كثيرة، أولها أن بعضاً من الأخوة العرب استطاعوا، ولأول مرة، أن يقولوا كل ما يريدونه، وبحرية كاملة، ومن دون خوف وتهديد، لا ضد من يحفظون أسماءهم في القلب! بل ضدنا.. ونحن استمعنا إلى كلامهم بصدر رحب!

إن الأخ رياض الريس له مكتبة معروفة في لندن باسم «الكشكول» يوجد فيها كل ما تشتهيه الأنفس ويلذ الأعين من الكتب... واليوم قد أراد أن يستفيد من كشكوله الفكري في هذه الندوة، ونحن سررنا من استماع كلماته، ولكننا نحسبها أيضاً من الكشكوليات!

أما بالنسبة إلى الكتاب والشعر، بعد الثورة الاسلامية، فيجب أن أخبره، وأنا رجل ثقافي وأتابع كل ما ينشر في بلدنا، بأنه قد نشرت حتى الآن، وبعد الثورة، مئات من الكتب القصصية ودواوين شعرية، من دون أية رقابة، بل بحرية كاملة!

لا أريد أن أجيب الأخ رياض، ولكنني أقول بصراحة تامة، إن ما يتصوره بعض

الأخوة العرب، وخصوصاً المقيمين منهم في أوروبا، ناتج من مصادر تُنشر عن الصهيونية والامبريالية العالمية. وأعتقد أنهم لو زاروا إيران الاسلام، بحياد إنساني وأخلاق عربية، لوجدوا أن ٩٠ بالمئة من ذهنياتهم خاطئة... ونحن ندعوهم هنا، إلى زيارتنا في إيران، مثنىً وفرادى! أو الاشتراك في ندوة نقترح أن يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية في قم أو طهران...

أما بالنسبة إلى الندوة، فأعتقد شخصياً أن هذه الندوة، بكل إيجابياتها وسلبياتها، يجب أن تُدرج في إطار واحد فقط، وهو أنها كانت بمثابة مقدمة لحوار طويل وجاد. المهم أن النخبات العربية والايرانية كانت في الماضي تتأثر بالمصادر الأجنبية وخصوصاً الغربية منها، للتعرف بعضها إلى بعض. وبطبيعة الحال، فإن هذا الوسيط، أي المصدر الثالث، كان ينحاز تارة إلى الجانب الإيراني، وتارة إلى الجانب العربي، بحسب مقتضيات مصالحه الدولية. فلذلك كنا نرى في الماضي أن العلاقات العربية ـ الايرانية كانت دائماً غير مستقرة. ولكن، وبعد أن عُقدت هذه الندوة، يمكننا القول بأن العرب والايرانيين قد كسروا الحاجز النفسي في ما بينهم وقرروا الجلوس معاً لدراسة أوجه التعاون بين بعضهم البعض، وهذا إنجاز يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

أما بالنسبة إلى الخطوات المستقبلية في العلاقات الايرانية ـ العربية، فتجب الإشارة إلى أن المستقبل الحافل بالتطورات الناتجة في حقيقتها مما يحاك ضد المنطقة بأشملها، هو الذي سيجمع كل أبناء المنطقة لكي يشكلوا جبهة حضارية واحدة. وحتى لا يؤدي مثل هذا التطور إلى صدام بين فرقاء من الحضارة الواحدة والحضارات الأخرى، بنتائجه المدمرة على الانسانية، فإنه من الواجب على النخبات العربية والايرانية أن تقوم، بعقلانية أكثر، بتصحيح الحركة المستقبلية التي تتسم بالفوضى حالياً، وأن تنظم العلاقات في ما بينها على أساس الرؤية الاستراتيجية الحاذقة والهادفة إلى التعاون المشترك والحوار مع الحضارات الأخرى أيضاً.

إن التعاون العربي ـ الايراني والحوار في ما بيننا ككتلة حضارية واحدة مع الحضارات الأخرى في العالم، هو الأساس في تشكيل حياة جديدة تتسم بالمحبة والسلام. إننا أمام مسؤولية تاريخية مهمة، كعرب وكإيرانيين، وهي أن ننطلق نحو عالم جديد نساهم نحن بشكل أساسي في تشكيله قبل أن يشكله الآخرون القادمون من الشمال، على طريقتهم.

مرة أخرى، أقول إن مجرد انعقاد هذه الندوة يُعتبر نجاحاً للعرب كما للإيرانيين، ونأمل أن يستمر هذا الحوار على المستويات كلها، باتجاه وحدة العرب والايرانيين في إطار الجامعة الاسلامية.

١٣ ـ هاني الحسن

من يدرس التاريخ يجد أن العلاقة الايرانية ـ العربية علاقة تتصف إما بالصراع أو

العشق، ففترات اللاصراع واللاعشق نادرة الحدوث. لماذا!؟ لأن بلاد فارس وبلاد العرب كانت دائماً امتداداً بعضهما لبعض؛ أمنهما مشترك لتشابك المصالح العليا الأمنية والاقتصادية، وأضيف إلى ذلك منةً علينا أن انتمينا جميعاً إلى الإسلام حضارة وثقافة، ومع مرور الزمن أصبحنا أبناء حضارة واحدة مع احتفاظ كل منا بخصائصه، الأمر الذي ترتب عليه جعل العلاقة الايرانية ـ العربية ليس موضوع اختيار، بل هي واقع يحمل في طياته خصائص القدر. وهي واقع محبب إذا توفرت النيات والسياسات الصحيحة. وهي واقع مؤلم ومتعب إذا ما افتقدت القيادات الحكيمة عند الطرفين، وليس أمامنا من طريق إلا أن نجعلها علاقات محببة، وخصوصاً أن الاحتكام إلى المبادئ الاسلامية يوحدنا ويحبب شعبينا ولا يفرقهما.

هذه الندوة هدفت إلى البحث عن طرق ووسائل من شأنها أن توصل ما انقطع من العلاقات بعضها ببعض، خصوصاً أن المؤامرات الوافدة من خارج الوطن العربي وإيران تنتظرنا على الباب، وهو ما يستدعي تقصير فترة الحمل اللازمة لإنجاز هذه المهمة.

ولعله من المفيد أن يعلم الأخوة الايرانيون أن كريستوفر يهدد العرب الذين يترددون في الاستجابة لمطالبه الاقتصادية والعسكرية، بتركهم التنسيق مع إيران أو فرضه العقوبات عليهم، الأمر الذي يستدعي أن تبادر إيران إلى الهجوم الدبلوماسي على البلدان العربية ـ خصوصاً المجاورة لها ـ بسياسات توحد ولا تفرق.

هذه الندوة هي بداية الطريق للبدء بمد جسور الثقة، فهناك أزمة ثقة متبادلة بين إيران ومعظم البلدان العربية، ولذلك لا بد من ممارسة النقد الذاتي لتصفية الماضي القريب.

لا بد من إقناع العرب بأن شعار تصدير الدولة الاسلامية النموذج قد استبدل بشعار تصدير الثورة. إن شعار تصدير الثورة يعني التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، فهو لذلك ذو بعد تصارعي، بينما شعار تصدير الدولة النموذج ذو بعد تنافسي، خصوصاً عندما يرى المسلمون دولة يشارك فيها المسلمون عبر الانتخابات في تقرير شؤونهم ومستقبلهم في ظل تمتعهم بحقوق الإنسان انطلاقاً من الشريعة الاسلامية المقدمة كنموذج متقدم على المفاهيم الأخرى.

يتطلع الفلسطينيون، مثلاً، إلى اليوم الذي تتحول فيه إيران وباكستان إلى قوة نووية، وذلك للوقوف في وجه إسرائيل وإجبارها على نزع سلاحها النووي والكيميائي. إلا أن دول المنطقة وبسبب فقدان جسور الثقة تتخوف من أن تستخدم قوة إيران ضدهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، وكلها تشير إلى أن المنطق المصلحي، ناهيك عن أية معطيات أخرى تقول بأن على إيران أن تتخذ قرارات سياسية تقطع على الغرب طريق اللعب على التناقضات وتضع في يد القوى الشعبية العربية الوطنية ذخيرة كافية لخلق الأرضية اللازمة لبناء الضفة الأخرى من جسر الثقة.

أيها الاخوة،

إن الشارع العربي يتطلع إلى عودة إيران إلى ساحة الفعل الخلاق، ومع احترامي لما قاله بعض الاخوة، فإن الحوار السياسي هو نقطة البداية لمد جسور الثقة، وبعدها يأتي الحوار الثقافي والديني. فالحلان الاقتصادي والأمني هما جوهر السياسة: ﴿**فليعبدوا رب هذا البيت. الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾[٦]. ولقد ذكرنا أحد الاخوة بمقولة آدم سميث التي تفيد بأن النمو الاقتصادي يتطلب الاستقرار والهدوء، وهذه حقيقة. فهنالك سياسة تعود إلى الاستقرار والهدوء، وسياسة تعود إلى التوتر والاضطراب، وقلب المعادلة لا يقود إلى الاستقرار.

وأخيراً، فإنني لأثمن جهوداً بذلها الجميع بمختلف آرائهم ومواقفهم التحليلية، وأقترح تشكيل لجنة نسميها لجنة تطوير العلاقات العربية ـ الايرانية تقوم بالاتصال بالمؤسسات الشعبية العربية والرسمية على حد سواء، في إيران والبلدان العربية، وتقوم بوضع تفاصيل تحركها بما يلزم على الصعيدين الشعبي والرسمي، ويكون على رأس جدول أعمالها بناء جسور الثقة وتعميق العلاقات بين إيران وقوى المواجهة العربية (سوريا ولبنان)، وبدء حوار خليجي، وخصوصاً مع العراق والسعودية والإمارات العربية المتحدة، وعرض توقيع معاهدة عدم اعتداء، على أن يكون كل ذلك في إطار مواجهة المخطط الصهيوني.

١٤ ـ وميض نظمي

يقول الرسول ﷺ «اختلاف أمتي رحمة»، ولذا أستميح عذراً بعض الاخوان، إذ ان انطباعي كان أن الأشقاء القادمين من إيران كانوا على خلق رفيع وأدب جم. فلم أسمع منهم إلا أحياناً وأحياناً قليلة عبارة جارحة، حتى خيل إلي في بداية الندوة أننا قد نسير في طريق المجاملات على حساب الحقائق الموضوعية. هذا كان اجتهادي عن الأخوة الايرانيين.

ذُكر موضوع الحرب العراقية ـ الايرانية، وأنا لن أتطرق إلى هذا الموضوع لأنه ليس من ضمن برنامج العمل. وقال الاخوة من إيران أنها الحرب المفروضة عليهم. وأنا أحب أن أقول لهم إن كانوا لا يعرفون، إن القيادة العراقية السياسية خلال الحرب وحتى الآن تعطي التسمية نفسها لهذه الحرب: الحرب المفروضة علينا.

وهنا أتساءل: لماذا لم تتوقف هذه الحرب إذاً إذا كانت مفروضة على كلا الجانبين؟ لماذا لم تتغلب العقلانية على العواطف والشوفينية؟ ولماذا لم توقف إيران إطلاق النار بعد انسحاب العراق في عام ١٩٨٢ إلى الحدود الدولية؟ وأتساءل أيضاً بمرارة، أين المجتمع المدني في كل من العراق وإيران؟

---

(٦) المصدر نفسه، «سورة قريش،» الآيتان ٣ ـ ٤.

إذا كان الأشقاء في إيران والأخوة في العراق يعتقدون بهذه القضية، فعلينا مهمة مشتركة عندما نعود إلى قطرينا أو مجتمعينا وهي أن نقوي المجتمع المدني. وأنا أؤيد الاقتراح عن ضرورة الاتصال وتشكيل لجان بين المثقفين العرب والايرانيين بشأن هذه القضية، لكي يكون المجتمع المدني ضاغطاً على الأنظمة عبر تحالفات نقابية وجمعيات صداقة وفكر وإلى آخره. هذا كان قصدي من إثارة الموضوع.

أخيراً، عندي اقتراح عملي كالاقتراحات الأخرى، وهو موضوع مؤلم، عن الحصار على العراق وكيف يمكن لإيران ولإخواننا في الخليج أن يساهموا في حل هذه المشكلة. أيها الاخوان، لا تنصدموا كثيراً بالكبرياء العراقية وبالكرامة العراقية. فالعراق بلد يتمزق والغريب أنه لم يتمزق حتى الآن. وعندما يسمع العراقيون كلمات عن معاناة شعب العراق والحرص على وحدته وحدوده، فإنهم يبتسمون سخريةً وألماً. واستشهد بالسيد محمد حسن الأمين قاضي صيدا الجعفري الذي كتب رسالةً مفتوحة إلى الإمام الخامنئي أثناء الحرب الأمريكية ـ العراقية قائلاً فيها «متى كان الصخر أغلى من البشر؟». وأقول لكم ان شعب العراق أمانة لدى الأمة العربية ولدى العالم الإسلامي، وعلى ضوء جهودكم يمكننا تحرير هذا الشعب من الحصار وإطلاق طاقاته. وشكراً.

١٥ ـ يوسف الحسن

بعد الشكر والتقدير للمنظم والراعي والمضيف، أقول إن العلاقات العربية ـ الايرانية ليست اختياراً يقوم به العرب أو الايرانيون، وإنما هي أحد المقادير التي عليهم التعامل معها، تاريخياً وجغرافياً وديمغرافياً.

وانسجاماً مع توجه منظم الندوة وهذه الجلسة، سأمتنع عن تقييم هذه الندوة وقراءتي لها.

واسمحوا لي أن أطرح مباشرة بعض الأفكار والصيغ لعلاقات أفضل في المستقبل، وهذه الأفكار لا أدعي أني أملكها وحدي، بل هي بعض من أفكاركم:

أ ـ نحن بحاجة ماسة إلى التركيز على أهمية التفاعلات الأهلية غير الحكومية في العلاقات العربية ـ الايرانية بصورة عامة، وفي العلاقات الخليجية العربية ـ الايرانية بصورة خاصة، وهناك العديد من الصور الممكنة لتحقيق التفاعلات بين مؤسسات المجتمع المدني في الجانبين، من تبادل للأفراد والأفكار والمعارض وجمعيات النفع العام والشباب... الخ. وأطرح هنا فكرة لتأسيس مركز أبحاث عربي للشؤون الايرانية يكون مستقلاً، وعلى خطى مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ووسائله ومناهجه... ومن الممكن بلورة ذلك في مرحلة تالية...

وبالطبع فإن الحاجة ماسة إلى مركز مستقل مماثل في الشؤون العربية في إيران... وتوفير نوع من التوأمة والتنسيق بينهما. ولعل انبثاق لجنة متابعة دائمة لهذا الحوار، وتطويره وتفعيله، من الممكن أن تكون جهة ملائمة لإخراج هذه الفكرة إلى النور.

ب ـ المطلوب ضبط الخطابين العربي والايراني، السياسي منهما والاعلامي والثقافي، وإنهاء خطاب الأزمات الذي ينتهك حق المعلومة وحق المعرفة وحق الأجيال العربية والايرانية في بناء مستقبل مشترك أفضل.

ج ـ العمل على صيانة الروابط الروحية والحضارية العميقة بين العرب والايرانيين، وإعادة قراءتها قراءة مشتركة، وتشجيع محاولات التقريب بين المذاهب الاسلامية لتجاوز سلبيات التمذهب، والعمل معاً لتصحيح صورة الإسلام، وإزالة ما لحقها من تشويه، سواء في خطابه أو في توضيح رؤاه تجاه الدنيا وشؤون الخلق والقضايا المعاصرة المختلفة.

د ـ إن حل النزاعات بين إيران وبعض البلدان العربية، بالطرق السلمية واحترام مبادئ التعاون الاقليمي القائمة على ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً تلك التي تمنع تدخل الغير في الشؤون الداخلية، هما عنصران جوهريان وأساسيان في بناء إجراءات الثقة بين الجانبين وتطوير علاقات تعاونية لصالح الطرفين، وتحويل الخليج إلى خليج وصل لا فصل، بل بحيرة سلام.

وفي هذا المجال أود أن استميحكم عذراً بالقول بأنني عندما جئت إلى هنا لم أكن في وارد تقديم وثائق ومستندات، أو توزيع كتب ومنشورات، تؤيد أو تدافع عن وجهة نظر رسمية وشعبية عربية تتعلق بالنزاع مع إيران حول الجزر الثلاث المحتلة. فقد جئت مع من جاء بقلب مفتوح ورغبة صادقة في تداول وتبادل الآراء والأفكار والفهم... وبقناعة مستقرة بأن استعمال القوة العسكرية لحل أي نزاع لاكتساب أي من الحقوق أو الامتيازات، هو إجراء مخفق بحكم التاريخ والتجربة، وإجراء نبذه المجتمع الدولي، وحرمته قيمنا الاسلامية والمبادئ الانسانية المقننة في اتفاقية لاهاي والمواثيق الدولية.

إن أمن الخليج، بعد كل هذه التطورات التي جرت، والدماء التي سكبت على ضفتيه، وما فوقه ومن تحته، صار من بين حجارة الزاوية في الأمن الدولي، يترابط مع ما يجري في مياهه وهضابه، ويتأثر بكل حالات الاستقرار والصراع، واختلال التوازن وإفرازات الحروب والتسويات. ومن الصعب تصور الخليج آمناً ومطمئناً، في عالم يفور بالتفاعلات والسيولة والفوضى، أو في محيط مأزوم بالديون والبطالة وسباق التسلح والقلاقل العرقية والمذهبية، أو في حروب سرية متنوعة، أو تلوث أو عنف أو سلام مراوغ ساخن أو بارد.

إذاً، إن ما نريده هو خليج وصل لا فصل، خليج سلام لا حرب... فلنعمل الفكر، والعمل بإخلاص وجدية على تفويت الفرصة أمام المغامرين والمحبطين وقناصي الفرص وعناصر التدخل والهيمنة والغرور والتعصب. وأدعوكم إلى أن تشاركوني في توجيه النداء، كمفكرين وأهل علم وقلم ودين... إلى الطرفين المتنازعين، الإمارات العربية المتحدة وإيران، لبدء مفاوضات جادة وصادقة، مفاوضات ثنائية مباشرة لحل النزاع حول الجزر الثلاث المتنازع على سيادتها، وأن تحدد لذلك فترة زمنية معينة، فإذا لم يتم التوصل فيها إلى حل سلمي، مرضٍ، فإن من حق أي من الطرفين المتنازعين الاحتكام إلى

التحكيم أو التسوية القضائية.

هـ ـ في مجال التعاون الاقتصادي والنفطي، هناك مناهج وأشكال متنوعة لهذا التعاون، بعضها قائم ونافع... وبعضها بحاجة إلى تنسيق يحول دون الوقوع في مزالق المنافسة التي تنتهي بخسارةٍ وهدرٍ للجهد والمال.

ولعمري فإن من بين شروط هذا التعاون، توفير الثقة المتبادلة، والمناخ الملائم للعمل الاقتصادي ولتبادل المصالح والاستثمارات، من أمن واستقرار على الأرض وفي النفوس والنصوص.

وفي مجال التنسيق النفطي، فإن التعاون في الصناعات النفطية نافع وضروري وممكن، خصوصاً في مجال شركات الخدمات، فهناك العديد من الشركات المتخصصة على ضفتي الخليج، يعمل فيها الآلاف من أبناء الجانبين، ولكن لا يوجد أي نشاط متبادل بينهما. ولعل إتاحة المجال لمشاركات ذات منفعة مشتركة، يخلق ترابطاً ومصالح يصعب تفكيكها عند نشوب الأزمات الطارئة... بل إنها نافعة إذا ما تصاعدت المقاطعة الغربية لإيران في قطاعات خدمات النفط.

كما ان هناك إمكانيات هائلة لتنسيق سياسات الإنتاج في إطار الأوبك، لتحصيل ريع أفضل من تصدير النفط، فالأسعار الآن لا تزال ضعيفة وغير مستقرة.

إن أية خطوات إيجابية ملموسة بين العرب والايرانيين، سيكون لها آثار ملموسة في السوق، وفي الحيلولة دون الضغط باتجاه خفض أسعار النفط..

١٦ ـ غلام حداد عادل

نحن على وشك أن ننهي ندوة العلاقات العربية ـ الايرانية، ومن المناسب أن أشكر جميع المؤسسات والأشخاص الذين ساهموا في إقامة هذه الندوة، وأقدم النقاط التالية كتوصيات أخوية وودية إلى الفريقين المشاركين الايراني والعربي.

أولاً، أذكر نفسي وجميع المواطنين الايرانيين المشاركين في هذه الندوة بأننا يجب ألا ننسى النواقص والمشاكل في الجمهورية الاسلامية الايرانية لأن بعض الانتقادات الموجهة إلينا من قبل بعض الأصدقاء من العرب إنما ترجع إلى هذه النواقص. لا شك في أننا لم نتمكن حتى الآن، وكما يجب، من تعريف المبادئ الفكرية والأصول النبوية للثورة الاسلامية للآخرين ومنهم العرب. كما أننا لم نقم بتدوين تاريخ ثورتنا وأصولها النبوية بشكل خاص. هذا ولدينا ضعف في مجال التأثير والحضور الفعال في ساحة الاعلام العالمي والعربي.

كما لم يستطع خبراؤنا ومراسلونا نقل صورتنا ورسالتنا كما هي إلى العالم. يجب أن نقرّ بأننا ما قمنا بالقدر الكافي في الاتصال بالمنظرين العرب، ويجب أن نعترف بأن ثورتنا، وإن كانت تتمتع بقيادة صلبة وشعبٍ مصممٍ ومتمسكٍ بإسقاط نظام الشاه، لم

تصنع خبراء بمستوى الكفاءة المطلوبة.

ثانياً، أخاطب الأصدقاء العرب المشاركين في هذه الندوة وأقول، لا تنسوا أن الثورة الاسلامية أسقطت أحد أهم الموالين لأمريكا، وأحد أهم حماة إسرائيل. لذلك يجب أن نعرف أن هؤلاء الأعداء المهزومين يعملون جاهدين للانتقام من هذه الثورة ويسعون بكل قدراتهم الاعلامية في العالم لتخريب وجه الثورة للجمهورية الاسلامية لدى أخواننا وأصدقائنا.

النقطة الأخيرة هي أننا يجب ألا ننسى أن الثورة هي ثورة دينية وإسلامية، ومن الطبيعي ألا تكون موضع إعجاب اليساريين والليبراليين والعلمانيين وآخرين غيرهم، بل إن سر انتصار الثورة وبقاءها خلال السنوات الست عشرة الماضية يكمن في إسلاميتها. وهذه الصبغة الدينية للثورة جعلت من أبناء هذا الشعب وجماهيره المتمسكة بدينها، سياسيين يشاركون في جميع الميادين الاجتماعية.

١٧ ـ رياض قاسم

في سبيل تنمية أفكارٍ إيجابيةٍ، تناولت الإشارة إلى مصالح مشتركة، يكون من أولى اهتماماتها، التصدي لتحديات ومخاطر النظام العالمي الجديد الذي بدأت أشكاله تتجلى بالمعاهدات والاتفاقات الثنائية، والضغوط والتضييق والعقوبات على شعب العراق، وسوريا، ولبنان، وليبيا، وتهميش مصر. أقول: في سبيل تنمية هذه الأفكار أقترح العمل على تثبيت آلية عقلانية، ممكنة التنفيذ، مرحلياً، تكون وظيفية في الغاية والهدف، بحيث تكفل تسريع فرص اللقاء والتعاون المثمر على مختلف الصعد.

من الأفكار والآليات، التي سأحصرها إلى حد كبير بالجانب الأكاديمي ـ الثقافي:

أ ـ العمل على تنظيم المزيد من الندوات المتخصصة، وهو عملٌ تفريعي، يندرج في عملٍ استراتيجي مركزي.

ب ـ استبدال ما يعرف بالزيارات الجماهيرية، ذات الطابع الترفيهي الإعلامي السياحي، التي تعتمدها المستشارية الإيرانية، كل سنة، أقول استبدالها بزيارات وظيفية، بحيث تكون موجهة إلى شرائح مثقفة قادرة على تطوير الحوار بين الشعبين العربي والإيراني.

ج ـ العمل من خلال الأكاديميين المتخصصين، على توجيه دراساتٍ أكاديميةٍ باتجاه ما يعزّز التقارب ويكشف عن مزيد من نقاط اللقاء والتعاون بين العرب والايرانيين، تاريخياً ومستقبلاً.

د ـ تنشيط المساعي الآيلة إلى اعتبار اللغة العربية، لغة المسلمين جميعاً، لغةً تعلو النزعة القومية، كي تسهم هذه اللغة الجامعة في استنبات لغة تفسير واحدة للمسائل العقيدية والفقهية.

وهنا، اسمحوا لي بالقول: هناك مجامع لغوية في كلٍّ من إيران وبعض الأقطار العربية. وهي مجامع لا تعطي ما لهذه اللغة ـ بالمعنى الذي نريد ـ الدور الجامع بين الشعوب الاسلامية. والاقتراح ـ هنا ـ العمل على التنسيق المنتج تواصلاً مطرداً في البحوث والدراسات الهادفة صوب المراد، وهذا ما يتحقق إجرائياً عبر لجانٍ مشتركة من تلك المجامع، تلك التي يجب أن تطور هيكليتها كي تستطيع التقدم المأمول.

هـ ـ اقتراحٌ بتخصيص محور، مرة أو مرتين في السنة الواحدة، في مجلاتٍ عربية وإيرانية، رصينة مثل المستقبل العربي مثلاً، لنشر ما يخدمُ المشروع الاستراتيجي لهذا الحوار، وتقديم مادةٍ موثقة للقارئ الايراني والعربي، جديدة في مضمونها، معمّقة لهذا الاتجاه العقلاني في الحوار والتلاقي والتعاون.

و ـ العملُ على توفير منح دراسية في مجالاتٍ أكاديمية محددة، في كلٍّ من الجامعات الايرانية والعربية، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق مجرى الفهم الصحيح الموضوعي لحضارة كل من الشعبين العربي والإيراني.

ز ـ اعتماد تجربة ناجحة، في فترة الصعود الثقافي العربي، زمن الزعيم عبد الناصر، وهي «الألف كتاب»، وذلك باختيار مئة كتاب من الابداعَين العربي والإيراني، ثم أكثر، في الحضارة والتاريخ والأدب والفنون، فيصار إلى نشرها، بأسعار مدعومة، الأمر الذي يزيد في نشر المناخ الثقافي المشترك.

١٨ ـ محمد الهاشمي الحامدي

ضاق الوقت، ولكن لعل هناك مساحة لتهنئة جميع القائمين على هذه الندوة، خصوصاً مركز دراسات الوحدة العربية.

أقول لـ د. خير الدين حسيب ود. سريع القلم إن الاعلاميين الحاضرين هنا متحمسون لخدمة قضية الحوار العربي ـ الإيراني.

بالنسبة إلينا في صحيفة المستقلة، لدينا استعداد كامل للتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية وغيره في إقامة منبر دائم لترقية الحوار العربي ـ الايراني، والحوار العربي ـ التركي أيضاً.

كثير من الناس يشتكون من الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام العربية وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الايرانية. هذا صحيح، والإصلاح مسؤولية جماعية. أرجو أن يسهم اقتراحنا ولو بقسط قليل جداً من هذا الإصلاح المطلوب، خصوصاً أنه بوسع منابر إعلامية واسعة الانتشار أن تتيح الفرصة لآلاف القرّاء العرب في كل أنحاء العالم للمشاركة في أمثال هذه الندوات بمتابعتها وإبداء الرأي في بحوثها ونتائجها. كما أن بوسع الإعلام أن يوسع مجالات التواصل بين العرب والإيرانيين لتشمل القطاعات الاقتصادية والسياحية والثقافية.

بكلمة واحدة، نحن مستعدون للإسهام في تحقيق الأهداف المشروعة التي قامت من أجلها هذه الندوة.

١٩ ـ جواد الحمد

أتقدم بالمقترحات العملية التالية:

أ ـ اعتماد الحوار وتوسيعه بين العرب والإيرانيين سبيلاً إلى توجيه برامج كل منهما تجاه الآخر، وإشراك شرائح أوسع، خصوصاً من الأجيال الجديدة.

ب ـ تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين تقوم على متابعة توصيات هذه الندوة.

ج ـ العمل على إقامة مؤسسة أو جمعية صداقة عربية ـ إيرانية تقوم على تدعيم العلاقات الوثيقة، خصوصاً ما يتعلق بتشجيع ودعم البحوث والدراسات التي تخص هذه العلاقة.

د ـ دعوة كل من العراق وإيران إلى البدء فوراً بحوار ثنائي لإطلاق مبادرة عربية ـ إيرانية، يهدف إلى كسر طوق الحصار على العراق، وتفويت الفرصة على القوى الدولية لاستغلال الخلاف بين الجانبين وتفعيله.

هذا إلى جانب دعوة الاخوة في العراق وإيران لبحث جاد نحو حل جذري للمشكلة الكردية، بما في ذلك دراسة خيار الدولة المستقلة وانعكاساته على المصالح القومية لكل من العراق وإيران، وإمكانية خلخلة المعادلة الدولية من خلالها.

هـ ـ اعتماد محاور اللقاء العربي ـ الايراني على جوانب ثلاثة:

(١) إن الخطر الأكبر على الجانبين مصدره إسرائيل ومشروعها الصهيوني التوسعي، ولذلك يتمسك الجانبان بدعم فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية للاحتلال العسكري الصهيوني والممارسات الارهابية.

(٢) إن أمن الخليج مسؤولية إقليمية عربية ـ إيرانية، وعلى الرغم من توفر مصالح دولية حيوية فيه، غير أن ذلك ليس مبرراً لشل الإرادة الاقليمية لمصلحة التدخل الدولي المباشر، خصوصاً من خلال الوجود العسكري.

(٣) مقاومة عملية التغيير الشامل للبنية التحتية للمنطقة العربية الاسلامية، لمصلحة التوجهات الاستعمارية الأمريكية والمشروع الصهيوني التوسعي في المنطقة، وذلك في ما يطلق عليه ببناء الشرق الأوسط الجديد، والعمل على قيام منظومة إقليمية اقتصادية عربية ـ إيرانية على محوري العراق ودول الخليج العربية.

و ـ الدعوة إلى بدء تبادل الدعوات والزيارات الثقافة والأكاديمية والبحثية والصحفية بين العرب والايرانيين على صعيد المؤسسات غير الحكومية كخطوة نحو تفعيل قواعد اللقاء والاتفاق الشعبي والرسمي.

ز ـ إعلان المؤتمرين أن انعقاد المؤتمر في العام القادم سوف يكون في طهران.

ح ـ إدانة المؤتمرين التدخل العسكري الأمريكي في المنطقة، ودعوتهم إلى إنهاء الوجود العسكري في الخليج بحراً وجواً وبراً.

ط ـ تأكيد المؤتمرين أن عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط وما انبثق، وما قد ينبثق عنها من اتفاقيات ومعاهدات بين العرب والاسرائيليين... خروج عن المصالح القومية والاسلامية للأمة العربية والاسلامية، وباب لإضعاف البعد الحضاري للمنطقة، وسبيل للهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية على مقدرات الأمة وقرارها لعقود قادمة.

ي ـ الدعوة إلى إطلاق طاقات المرأة العربية والايرانية الكامنة في مجالات الحياة المختلفة وبما يحقق التوازن الاجتماعي من دون الاخلال بالأدوار الأساسية للرجل والمرأة على صعيد الأسرة والمجتمع.

ك ـ دعوة الاعلاميين من الجانبين إلى إبرام ميثاق شرف إعلامي يوجه الرأي العام نحو التقارب ويرفع من وسائل الإعلام كل ما يثير الخلافات التاريخية ويعمق العداء والأحقاد.

ل ـ دعوة التربويين من الجانبين إلى صياغة مادة علمية تاريخية وفكرية وجغرافية تصلح للتدريس أو لتوزع في مناهج التعليم العام في مدارس كل منهما وتتحدث عن تاريخ وجغرافيا وفكر ومجتمع كل من الطرفين.

٢٠ ـ محمود المراغي

أ ـ إذا كان الهدف هو بناء علاقة صحية عربية ـ إيرانية، فإنه لا بد من التصرف بالمسؤولية اللازمة تجاه الأخطار التي نواجهها.

ومن هذا المنطلق ينبغي تنمية الأخطار الوقتية عن طريق معالجتها... والتركيز على الخطر الرئيسي والمشترك؛ ينبغي إزالة الألغام من أجل أن نصل إلى شاطئ مختلف.

ب ـ إن الخطر الرئيسي المشترك هو التخلف والإلحاق بالغرب في صورة تبعية سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية مباشرة أو عبر جسر إسرائيل... والأخطار الجانبية في المشاكل الثنائية التي تجعل الفرع بديلاً من الأصل... فيصبح الخطر الإيراني ـ وليس الخطر الأمريكي ـ هو ما يخيف الخليج... ويصبح الخطر العراقي هو ما يخيف الكويت... ويصبح الخطر المصري أو السوري هو الهاجس الذي يقلق بعضهم هنا أو هناك.

وأقول إن بعض هذه الأخطار حقيقي ولا يمكننا تجاهله. فإذا أردنا أن نواجه الخطر الرئيسي فلا بد من أن ننحّي الخطر الثانوي جانباً، وذلك بأن نفتح الباب لحل المشاكل الثنائية الحدودية وغير الحدودية. ليس هناك أي عائق يحول دون وصولنا إلى النهاية والحل الجذري قبل أن نمد يد التعاون، لكن المهم أن نبدأ طريق الحل... فعلى سبيل المثال،

فإنه لا يمكن الاتفاق بين الخليج وإيران على أن الخطر هو الوجود الأجنبي، طالما كان هناك خلاف بين إيرْان والعراق وإيران والإمارات العربية المتحدة وهواجس أخرى تؤرق المنطقة. . . ومن ثم فإن الوصول إلى حلول ثنائية أو اللجوء إلى تحكيم دولي بشأن الخلافات هو السبيل لتجميد هذه الخلافات تمهيداً لحل مقبول من مختلف الأطراف وتمهيداً لتحقيق القضية الأكبر: الأمن الاقليمي.

ج ـ وفي الوقت نفسه وبالموازاة تمتد جسور التعاون بمنطق أن الجنوب، ونحن منه، يتصارع مع الشمال. فإما أن يدخل في فلكه تابعاً خادماً. . . وإما أن يبحث له عن طريق. . . ونحن نبحث عن طريق التنمية المستقلة والعدل الدولي، ليأخذ المواطن مكانه تحت شمس القرن الواحد والعشرين.

د ـ وفي النهاية، ينبغي أن يستمر الحوار؛ وندوتنا كانت إيجابية على أي حال، والمقترح الدعوة إلى حوار نصف رسمي حر يضم أطرافاً حكومية على غرار ما حدث في الحوار العربي ـ الأوروبي، تمهيداً لمفاوضات مستقبلية وليس الآن. المهم أن يتصل الحوار، ويتقدم مرة بعد مرة.

٢١ ـ جاسم السعدون

أريد أن أتكلم حول ثلاثة محاور رئيسية. **الأول** هو محاولة التفكير في كل الأمور بشكل إيجابي بدلاً من التفكير السلبي. وأريد أن أذكر بعض الأمور الحساسة التي أثارت إشكالات أثناء كل الجلسات السابقة. وسأبدأ بمشكلة الحدود. قضية الحدود لا نملك إلا أن نتفق عليها، لا نملك إلا أن نجد حلاً لها.

سئل أحد المارة في الشارع عن خلاف حدودي بين بلد عربي وبلد عربي حول جزيرة، وكانت ردة فعله بسيطة وساذجة: كم يكلف نسف هذه الجزيرة؟ هل يكلف أقل من الاختلاف عليها أو لا يكلف أقل؟ وأعتقد أن هذه هي الحكمة. لقد دخلنا في حربين وتقدر التكاليف بمليارات الدولارات غير النقص في الناتج المحلي الإجمالي، غير معدلات التضخم والبطالة، غير جبل الكراهية، غير الخسائر البشرية. أنا أقول لا يوجد أية حدود أو أي مساحة من الأرض تستأهل كل هذه التكاليف. لا أظن أن هذا جائز ولا يجب أن نتعامل بهذا الشكل السلبي.

أما في قضية الحدود العراقية ـ الايرانية، لدي حل يمارس وجاهز. أنا أعتقد أن للعراق حاجات ولإيران حاجات. وأعتقد أنه بإمكانهما الجلوس على طاولة المفاوضات، كما تفعل إسرائيل والدول العربية، وإيجاد ما لديهما من مصالح مشتركة، مياه، موانئ على الخليج وكل ما هو مشترك، ولتكن الحدود ـ سبب الحرب في الماضي ـ مجرد مدخل لعلاقات إيجابية تربط المصالح بعضها ببعض في المستقبل.

هناك اقتراح آخر. ماذا لو اتفقت إيران والإمارات على أن تكون هذه الجزر مكان مصالح اقتصادية مشتركة؟ على أن تكون مثلاً، موانئ مشتركة، معارض للمنتجات المحلية

للدولتين، حماية للبيئة البرية والبحرية ومكان للزيارة والسياحة. لن تستخدم في هذه الحالة كمعسكر، لن تستخدم للسيطرة على مضيق هرمز ولن تستخدم لتهديد الأمن في السواحل القريبة، وبالتالي تكون مدخلاً إيجابياً آخر للتفكير في هذه القضية.

المحور الثاني، أعتقد أن إحدى القضايا التي تثير المشاكل هي قضية المذهبية، الشيعة والسنة. أنا ربما لا أفهم بالمذهبية، ولكني أعتقد أن للمذهب الشيعي ميزة. فرجال الدين الشيعة قريبون جداً من الشارع ومعنيون أكثر بمشاكل الشعب من ولي الأمر أو السلطة.

المحور الثالث أو القضية الثالثة، أنا أعتقد أنه لدينا عدم وعي في ما نسميه بالشيطان الأكبر والوجود الأجنبي في المنطقة وإبعاد الآخرين عنها. أنا أعتقد أنه غير ممكن التفكير في هذا الاتجاه السلبي.

لقد كان الخليج، منذ القرن السابق، ممراً وصلة وصل بين الشرق والغرب. أنا أعتقد أنه يجب أن نقبل بوجودهم ويجب أن نتعامل في ظل هذا الوجود. وعندما نفكر في الأمن الدولي يفترض أن نأخذ بعين الاعتبار ما نستطيع وما لا نستطيع، ومن هذا المنطلق لا نقوم بخطوة أكثر مما يجب فنخفق ونسقط، وفي الوقت نفسه لا نبالغ في إهانة الذات.

النقطة الأخيرة التي أشار إليها الأخ فهمي هويدي وهي حول قيام اجتماع ما بين الاسرائيليين والعرب في هذا الفندق. لا أطمح بأن نخرج بنتائج مذهلة من هذا الاجتماع، لكن لي ملاحظة واحدة فقط وهي أننا نأتي إلى هنا طواعية ونأتي عن شعور بالقلق على المستقبل، ونأتي لمحاولة الحفاظ على جيل المستقبل. إذاً نأتي بدافع ذاتي وقلق ذاتي، وهذا يشكل خطوات صغيرة يمكن أن نراهن عليها عكس الخطوات الكبيرة التي يأتون بها والتي ربما تخفق. إن خطوات صغيرة نابعة عن قناعة وعن إيمان تؤدي باعتقادي إلى تراكم رأسمال يساعد على حل المشاكل بشكل إيجابي.

٢٢ ـ طلال عتريسي

أ ـ تكمن أهمية هذه الندوة في أنها فتحت باب الحوار المباشر بين باحثين عرب وإيرانيين حول هذا الموضوع المهم والحساس. ومن الممكن أن نعتبر أن المحاور الشاملة التي تناولتها الندوة، هي بمثابة تسليط للضوء على القضايا كافة التي تحتاج إلى نقاش ومتابعة، أو تلك التي تشكل عقداً أو عقبات أمام فهم متبادل أو علاقات متبادلة بين العرب والايرانيين، خصوصاً في ظل ظروف إقليمية معقدة، وفي ظل ضغوط دولية وإقليمية لا ترغب على الإطلاق في مثل هذا التقارب أن يحصل حتى على مستوى إيران ودولة عربية واحدة أو أكثر.

ب ـ لم يسمح الوقت المكثف للندوة بالنقاش المطول حول كثير من القضايا، كما أنه حال دون اللقاءات الجانبية بين الباحثين العرب والايرانيين. وهذا النوع من اللقاءات يسمح بالتواصل، والتعاون المتبادل المباشر، ويؤسس للتعاون المستقبلي على صعيد

الدراسات والأبحاث والزيارات، وحتى على المستوى الشخصي. كما أن هذا النوع من التعاون يساهم برأيي، إلى حد كبير، في التمهيد لعلاقات بين النخبات العربية والإيرانية، وهو تعاون مطلوب في إطار العلاقات العربية - الايرانية، خصوصاً على المستوى الرسمي.

ج - أقترح أن تبادر مراكز الدراسات، والخاصة منها بشكل رئيسي، في كل من إيران والبلدان العربية، إلى عقد ندوات مماثلة حول العلاقات العربية - الايرانية، على أن يكون لكل موضوع من المواضيع التي تناولتها هذه الندوة ندوة خاصة. وبذلك يتم استكمال الخطوة المهمة والجريئة التي بدأها مركز دراسات الوحدة العربية. ومن الممكن لمركز الدراسات الخاص في طهران، الذي ساهم في عقد هذه الندوة والمشاركة فيها، أن يبادر إلى عقد ندوة مماثلة على هذا المستوى في طهران.

د - إن هناك، بشكل عام، جهلاً نسبياً بالوضع في إيران على جميع المستويات. والمطلوب من الطرفين العربي والإيراني، أن يعملا على سد هذه الثغرة بكل الطرق المناسبة، الشخصية والمؤسساتية، الرسمية وغير الرسمية.

الكلمات الختامية

١ ـ كلمة شكر من الصحافة

جانب السيد رئيس الجلسة،

لا بد باسم الصحفيين والاعلاميين الذين تابعوا تغطية الندوة أن نشكر لجميع العاملين، إن، في مركز دراسات الوحدة العربية أو في جامعة قطر، جهودهم المشكورة لتأمين المواد المطلوبة كافة وتسهيل عملنا.

كما أننا نشكر جميع السادة المشاركين الذين تعاونوا معنا خلال تغطيتنا الاعلامية لهذه الندوة.

كما نشكر السادة المسؤولين في دولة قطر، وخصوصاً وزارة الإعلام والثقافة، ومعالي وزير الإعلام والثقافة، على حسن ضيافتهم واهتمامهم.

٢ ـ كلمة أ. هادي خسروشاهي

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المشاركون،

أيها الأخوة المراقبون والصحافيون،

الوداع قد يكون صعباً ومؤلماً. فكيف إذا كان بين الأخوة والأصدقاء والأحبة، وهذا ما أشعر به في ختام هذه الندوة. لقد كانت بادرة طيبة وآمل أن يتواصل اللقاء والالتقاء والتفاعل الإيجابي بين المسلمين، عرباً وإيرانيين. وحسبي القول إن الإسلام العظيم الذي يجمع بيننا، كفيل، إذا ما آمنا به وأخلصنا إليه بالاحتكام إليه، كفيل بأن يرأب أي صدع وأن يجمع بيننا على الخير ويوحد جهودنا لما فيه خير شعوبنا وأمتنا. وينبغي أن يتأكد الجميع من أن الإسلام قادر على جمع العرب والإيرانيين، على الحق والخير وتطوير العلاقات الايرانية ـ العربية، وتأكدوا أيها الأخوة من أننا لن نبخل في القيام بأي جهد في سبيل ذلك، وأملنا أن تساهم النخبات الفكرية والعلمية في التأثير في دوائر القرار الرسمي بهدف التصدي المشترك لمؤامرات الأعداء الخارجيين، فهي كثيرة

وخطيرة، ولا يحسبنّ أي عربي أن الخطر يداهمه من إيران. ولا يظنن أي إيراني أن الخطر الحقيقي قادم من العرب المسلمين الصادقين، بل إن الخطر الأكبر يداهمنا من المخططات الصهيونية والأمريكية.

أملنا كبير أيها الأخوة أن نصل إلى مرحلة الوفاق والاتفاق الكاملين، ودوركم كبير في ذلك.

شكراً لمركز دراسات الوحدة العربية، ولكل من ساهم في تنظيم هذه الندوة وعمل على إنجاحها، وشكراً لجميع الحاضرين، وإلى لقاء قريب بإذن الله. والسلام عليكم.

٣ ـ كلمة د. أحمد صدقي الدجاني

أخواتي وإخوتي،

ونأتي للختام بعد أربعة أيام من العمل في رحاب هذه الندوة. وأنه ليشرفني أن أتحدث الآن باعتباري واحداً من المشاركين، سائلاً الله أن يوفقني للإعراب عن أفكارهم ومشاعرهم.

جاء انعقاد ندوتنا هنا. وإنها الدوحة، ويا لها من دوحة وارفة ظلالها. وتحية من القلب نوجهها لها ولقيادتها ونسأل الله سبحانه أن يحفظها. وإنها قطر الغالية، و«أول الغيث قطرة ثم ينهمر» مستوحين من الاسم ما يتضمنه من خير وعزم على مواصلة الجهد لينهمر الغيث ويأتي بالخير العميم على الأمتين الايرانية والعربية. وتحية من القلب لقطر شعباً وحكومةً، مع جزيل شكرنا على ما أحاطتنا به من كريم ضيافتها. وإنه الخليج الواصل بين وطننا العربي وأوطان أخوتنا شعوب حضارتنا العربية الاسلامية. وتحية من القلب لجميع الأهل على شطآنه.

إن لنا أن نعرب عن جزيل شكرنا لمركز دراسات الوحدة العربية ولجامعة قطر ولمركز الشرق الأوسط الايراني على كريم دعوتهم لنا للمشاركة في هذه الندوة، وعلى ما بذلوه من جهود كي نتم عملنا فيها على أحسن وجه.

أربعة أيام من العمل المكثف. ما أكثر ما طرح فيه من أفكار. وما أروع ما شهده من تلاقح وتوليد. وهو يدعونا إلى حذو حذو أهلنا في الخليج حين كانوا يغوصون في مياهه لاستخراج صدفات اللؤلؤ، فنعمد إلى التأمل والتفكير في ما سمعناه لنستخرج منها أروع اللآلىء؛ وإن لي أن أشير إلى لؤلؤة ثمينة استخرجتها من حديث أخي الأستاذ رياض الريس صاحب مكتبة «الكشكول» وهي تعلم الفارسية، مردداً بلسان حال ندوتنا قول حافظ ابراهيم بلسان حال لساننا العربي:

أنا البحر في أحشائه الدر كامن ... فهل سألوا الغواص عن صدفاتي

٤ ـ كلمة د. ابراهيم صالح خليفة النعيمي

اخواني وأخواتي الحضور الكرام،

السلام عليكم...

مع ختام جلسات ندوتكم الموفقة بإذن الله، أود أن أخبركم بأنني قد سعدت واستمتعت واخواني وزملائي في جامعة قطر بالمشاركة والاستماع لحضراتكم وأنتم تطرحون القضايا الواحدة تلو الأخرى في جو أخوي سليم، وبرغبة صادقة منكم جميعاً في تدارس الأمور المختلفة بكل رحابة صدر.

الأخوة والأخوات،

أود أن أشكركم الشكر الجزيل على تحملكم كل هذا الوقت من النقاش والحوار وعليكم بالصبر في حواراتكم ونقاشاتكم، وأتمنى أن تكونوا قد حققتم أهداف ندوتكم، والجلسة الأخيرة فيها الكثير من المقترحات المستقبلية التي أتمنى أن ترى النور على أيديكم جميعاً وليس على أعتاق مركز معين أو جامعة معينة أو أي جهة أخرى، ولكننا جميعاً علينا أن نبذل الجهد، كلٌ في مجال تخصصه، لتقريب وجهات النظر العربية ـ الايرانية ومحاولة تحويل الأفكار التي طرحت إلى برامج عمل ومشاريع مستقبلية يوضع لها جدول زمني لتحقيقها.

أخيراً باسمي وباسم زملائي منتسبي جامعة قطر، فإني أرحب بكم مرة أخرى في دولة قطر وفي رحاب جامعة قطر، وأتمنى أن نراكم مرات أخرى في الدوحة، كما أتمنى لكم عوداً حميداً إلى أوطانكم، مع أمنيتي أن لا تعتبر هذه الندوة جزءاً من تاريخ كل واحد منا وإنما يجب أن تظل في عقله وكيانه حتى يحقق جزءاً من أهداف هذه الندوة.

وفقكم الله وسدد خطاكم وسامحونا على أي تقصير تجاهكم. والسلام عليكم.

٥ ـ كلمة د. محمود سريع القلم

أود أن أشكر باسم جميع المشاركين من إيران حسن ضيافة جامعة قطر التي أمنت لنا جواً مناسباً لتبادل الرأي.

وأعبر عن شكري أيضاً للدكتور خير الدين حسيب لما بذله من جهد في سبيل إنجاح هذه الندوة.

كما أود أن أشكر الدكتور عدنان البخيت الذي عمل على تسهيل التعاون وتبادل الرأي الصريح في هذه الندوة.

أشكركم جميعاً وأرجو أن يكون لنا لقاء آخر في زمن قريب.

٦ ـ كلمة د. خير الدين حسيب

سيدي الرئيس، الأخوات والإخوة،

نظراً لهذا الوقت المتأخر لن أستطيع أن أقدم لكم تقييمي الكامل لهذه الندوة، ولكنني سأمر مراً سريعاً على أهمّ ما استخلصته منها.

ابتداءً، أود باسم الإخوة المشاركين العرب في هذه الندوة أن أعتذر للإخوة

المشاركين الايرانيين عن كلمة الأخ رياض الريس التي لا تمثل إلا وجهة نظره، ومن حقه أن يبدي وجهة نظره، لكن توقيت وأسلوب هذه الكلمة لم يكونا موفقين. فالجلسة كانت مخصصة لموضوع آخر، والأسلوب الاستفزازي التي ألقيت به الكلمة لم يكن أسلوباً مطلوباً.

سيدي الرئيس، قيل الكثير عن مدة الندوة وبرنامجها ونقاط العمل. أنا أعترف بذلك، ولكن المركز عندما ينظم ندوة، يضع نصب عينيه الكتاب الذي سيصدر عنها، ويحاول أن يغطي مخطط الندوة وبرنامجها ما أمكن من الموضوع حتى يستفيد القارئ من ذلك. وعندما وضع المخطط لهذه الندوة، كان من المفروض أن تعقد في بيروت، ولقلة إمكانيات المركز لم يستطع أن يمد مدة الندوة أكثر من أربعة أيام، وكان الأمر كذلك عندما عقدت الندوة في الدوحة في قطر.

بالنسبة إلى ما قيل حول الترجمة وعدم إمكان الإخوة المشاركين الايرانيين ممن لا يجيدون اللغة العربية متابعتها، فهو عذر غير صحيح تماماً. أبحاث الندوة ترجمت وأرسلت بالبريد الخاص السريع إلى كل مشارك. والإخوة الإيرانيون المشاركون الذين لا يجيدون اللغة العربية استلموا معظم بحوث الندوة مترجمة إلى اللغة الانكليزية. وكان بإمكانهم أن يساهموا في المناقشات بقراءة هذه الأبحاث قبل مجيئهم إلى الندوة. لم يكن من الممكن معالجة هذا الموضوع أثناء الندوة. ويذكر الأخ محمود سريع القلم والأخ مهتدي أن هذا الأمر بحث في اللجنة التحضيرية، ونظراً لتعذر إيجاد مترجمين فوريين من العربية إلى الفارسية وبالعكس، كان اقتراحهم الاكتفاء باللغتين الانكليزية والعربية، وهذا ما أمكن توفيره. ولو تمت المناقشات باللغة الانكليزية لحدث لذلك تأثير أيضاً على المشاركين العرب والإيرانيين الذين يجيدون العربية ولا يجيدون الانكليزية، وهذا ما حصل في هذه الحالة. على كل حال آمل في الندوات القادمة أن نستخلص الدرس من هذه الندوة، وأن تكون اللغتان المستعملتان هما العربية والفارسية، وأن نذلل عقبة المترجمين الفوريين مهما كلفنا ذلك، حرصاً على الاستفادة الكاملة منها.

السؤال: هل حققت الندوة أهدافها؟ الاجابة تعتمد على ماذا كان يتوقع كلٌّ منا من هذه الندوة. بقدر ما يتعلق الأمر بالمركز، فقد أوضحت ذلك في الكلمة الافتتاحية. وكان المركز يتوقع أن تتعارف بعض النخبات الايرانية والعربية على بعضها البعض، وأن نحدد بقدر ما نستطيع ما هي المشاكل التي تقف في طريق التعاون العربي ـ الايراني لكي نتمكن في ندوات تالية من مناقشتها بعمق وبتفصيل أكثر، ونحاول إيجاد الحلول، وأن نجد قدر الإمكان ما يجمع بيننا، وإيجاد جسور من الثقة تعزز التعاون في المستقبل. أقول بكل تواضع وبكل صراحة إن ما تحقق في هذه الندوة تجاوز طموح المركز من عقدها. وبهذا المعيار، وبقدر ما يتعلق الأمر بالمركز، فأعتقد أن الندوة كانت ناجحة وحققت أغراضها.

بالنسبة إلى الاخوة الذين قدموا أبحاثاً في هذه الندوة، لديهم مدة شهر لمن يريد

منهم أن يعيد النظر في البحث تعديلاً أو إضافةً، والموعد الأخير لاستلام أي بحث معدل هو نهاية الشهر القادم تشرين الأول/اكتوبر، وما يصل بعد ذلك لن تتم الاستفادة منه، وأرجو ممن يريد إدخال تعديلات أو إضافات على بحثه أن يرسلها إلى المركز قبل نهاية الشهر القادم.

للأسف الشديد كنا نتوقع أن نخرج من الجلسة الختامية ببرنامج عمل للمستقبل. وللأسباب التي ذكرتها ضاع الكثير في هذه الجلسة، وفي ما عدا بعض الاقتراحات المحدودة، خرجت الجلسة الأخيرة عن أهدافها ويبقى أن نحاول، ربما من الأشياء المكتوبة التي قدمت، أن نخرج ببرنامج عمل قدر الإمكان.

بالنسبة إلى الاقتراحات التي قدمت، وماذا ينوي أن يعمل المركز، اقترح إنشاء مركز عربي للدراسات والأبحاث للشؤون الايرانية. ليس من السهل قيام مركز ناجح. مركز دراسات ناجح يحتاج إلى تمويل ويحتاج إلى حرية التعبير. أين ينشأ هذا المركز؟ في أي بلد عربي؟ هل يُعطى حرية التعبير وحرية البحث والقيام بدراسات ميدانية؟ من يمول هذا المركز؟ نحن نعاني معاناة مالية شديدة في مركز دراسات الوحدة العربية. ما هي الجهة التي تمول هذا المركز وتترك له استقلاليته؟ ليس المهم أن ينشأ المركز فقط إنما المهم أن يستمر. هنالك عدد كبير من مراكز الأبحاث في الوطن العربي ـ أنا لا أستطيع أن أتكلم على المراكز في إيران ـ موجودة في الإسم ولكنها غير فعالة. وبالتالي لنبدأ بخطوات متواضعة، ولنأمل أن تتطور هذه الخطوات المتواضعة في المستقبل.

وفي ما يتعلق بما ينوي المركز متابعته في هذا المجال، نعتقد أن هناك حاجة لعقد ندوات أخرى أكثر تخصصاً لمناقشة مواضيع معينة بتوسع وعمق أكثر، مثلاً مجالات ووسائل التعاون الاقتصادي ما بين العرب والإيرانيين، مشاكل أو مسألة الأمن في الخليج وأي أمور أخرى، وأعتقد أنه من الممكن أن يكون هناك مؤتمر كل سنتين، مرة في إيران ومرة في الوطن العربي، وحتى إذا تعذر عقد هذا المؤتمر لسبب أو لآخر في إيران ـ ولا أفهم لماذا يتعذر ذلك ـ فمن الممكن أن يتابع المركز هذا الموضوع بوسائله المحدودة.

المجال الآخر هو تبادل زيارات الأكاديميين والباحثين العرب والإيرانيين. كانت مفاجأة وإحباطاً كبيراً للمركز عندما بدأنا بالتحضير لهذه الندوة. عادة عندما نبدأ بالتحضير لندوة، نحاول أن نعد بيبليوغرافيا عما كتب حول هذا الموضوع. وكانت المفاجأة أن عدد الباحثين العرب المهتمين بموضوع العلاقات العربية ـ الايرانية أقل من القليل، والكتابات محدودة جداً. ولهذا كان أحد أغراض الندوة خلق اهتمام عند الباحثين العرب وعند الإخوة الباحثين الايرانيين بموضوع العلاقات العربية ـ الايرانية. وأعتقد أننا ـ بقدر ما أتيح لي المجال من الحديث مع الإخوان ـ نجحنا إلى حد كبير في هذا. الأخ جاسم السعدون الجالس بيننا، الذي كلف ببحث العلاقات الاقتصادية العربية ـ الايرانية لم يكن مهتماً بهذا الموضوع في السابق. الآن تقدم باقتراح لعقد ندوة تتفرغ لمعالجة العلاقات الاقتصادية العربية ـ الايرانية. وهذا يعني أننا نجحنا في خلق اهتمام باحث عربي جاد

ومتميز في هذا الموضوع، وربما ينطبق ذلك على عدد من الاخوة الباحثين العرب والايرانيين.

المقصود من تبادل الزيارات أن يأتي أساتذة وباحثون من الإيرانيين المهتمين بهذا الموضوع إلى أقطار عربية معينة لفترات مختلفة لتعلم اللغة و/أو لدراسة شؤون البلد المضيف. وعلى امتداد فترة زمنية سيحدث لدينا تراكم ويكون في إيران عدد من الباحثين المختصين بالشؤون العربية المختلفة: واحد أو أكثر مختص بشؤون مصر، واحد بشؤون العراق وواحد بشؤون سوريا... الخ. كما يتم إرسال عدد من الباحثين العرب إلى إيران للتعرف على الأوضاع في إيران وإذا أمكن لدراسة اللغة الفارسية، حتى يكون لدينا عدد من الباحثين العرب على معرفة بالشؤون الايرانية، على أن يكون هذا ضمن الإمكانيات المتاحة. على الأقل يمكن أن يبعث المركز شخصاً أو شخصين إلى إيران لهذا الغرض، وأعتقد أن الإخوان ود. سريع القلم من خلال مركزه، أو مراكز أخرى أيضاً، يمكن أن يقوموا بهذا العمل فهو يعتبر ضمن إمكانياتنا الحالية.

قُدم اقتراح عملي وهو إنشاء جمعية صداقة عربية ـ إيرانية. أنا أعتقد أن هذا اقتراح ممكن وعملي ويمكن أن يكون لهذه الجمعية مركز ثقافي عربي في طهران أو قم أو غيرهما، ويمكن للمركز أن يتولى البحث في هذا الموضوع مع الإخوة في إيران، سواء من خلال جمعية الصداقة العربية ـ الايرانية حينما تقوم أو حتى قبل قيامها، ومن المفيد بحث إمكانية ترجمة بعض الكتب والدراسات العربية إلى الفارسية وبالعكس وفق برنامج وأولويات متواضعة يتفق عليها وحسب توافر الامكانيات.

هذه هي الخطوط العامة العريضة لخطوات متواضعة لكن من الممكن عملياً تحقيقها بعد هذه الندوة.

سيدي الرئيس، الأخوات والإخوة،

أود أن أتوجه بالشكر لكم جميعاً على ما قدمتموه في هذه الندوة، وعلى العمل والجهد والاستجابة لبرنامج مثقل بالجلسات. وأود أن أبين أن هذه الندوة تمت لها تغطية إعلامية أكثر من أية ندوة عقدها المركز حتى الآن، سواء على مستوى الإعلام المكتوب أو بواسطة التلفزيون أو الإذاعات. وأود أن أشكر بشكل خاص الإعلام القطري على التغطية الواسعة التي قدمها لهذه الندوة وكانت تغطية متميزة ومن قبل جميع الصحف. لم أطلع على التلفزيون ولم أسمع الإذاعة، لكن أفترض وبحسب ما سمعت أنه كانت هناك تغطية واسعة. وأود أن أشكر الإخوة والأخوات الصحفيين الذين حضروا لمتابعة الندوة ولمقابلة المشاركين فيها، وأشكر بشكل خاص هيئة الإذاعة البريطانية ود. مديحة المدفعي التي جاءت إلى الدوحة لإجراء مقابلات مع بعض المشاركين فيها، والأخ غسان بن جدو مراسلها في إيران الذي قام بتغطية أعمال هذه الندوة لهيئة الإذاعة البريطانية. كما أود أن أشكر محطة إذاعة مونت كارلو ومراسلها الذي قام بتغطية واسعة لهذه الندوة.

كما لا أستطيع إلا أن أشكر حكومة قطر أميراً ونائب رئيس وزراء، وأن أشكر جامعة قطر ومديرها الأخ ابراهيم النعيمي وزملاءه الأمين العام وعميد كلية الآداب والأخ محمد المسفر والإخوة من سكرتارية جامعة قطر الذين عملوا كثيراً في إنجاح هذه الندوة. كذلك أود أن أشكر الأخ د. محمود سريع القلم والأخ محمد علي مهتدي اللذين ساهما كثيراً في إنجاح هذه الندوة، كما أود أن أشكر الإخوة والأخوات المترجمين الذين بذلوا جهداً كبيراً للقيام بالترجمة، رغم أننا عقّدنا مهمتهم بسرعة الكلام. كما أود أن أشكر الإخوة المسجلين للندوة سواء كان تسجيلاً تلفزيونياً أو صوتياً، ونشكر إدارة هذا الفندق على ما قدمته لنا من تسهيلات. مرة أخرى أشكركم جميعاً على ما قدمتموه لإنجاح هذه الندوة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الملاحق

(١) المشاركون

د. ابراهيم صالح خليفة النعيمي	(قطر)
أ. أحمد جلال التدمري	(الامارات)
د. أحمد صدقي الدجاني	(فلسطين/ مصر)
د. أحمد لواساني	(إيران/ لبنان)
أ. أديب الجادر	(العراق/ سويسرا)
د. أسامة عبد الرحمن	(السعودية)
د. باقر النجار	(البحرين)
د. بتول مشكين فام	(إيران)
د. پيروز مجتهد زاده	(إيران/ بريطانيا)
أ. جاسم السعدون	(الكويت)
د. جمشيد ممتاز	(إيران)
أ. جميل مطر	(مصر)
أ. جهاد الزين	(لبنان)
أ. جواد الحمد	(الأردن)
د. حسن مكي محمد أحمد	(السودان)
د. خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)
د. رضوان السيد	(لبنان)

أ. رياض الريس	(سوريا/ لبنان)
د. رياض قاسم	(لبنان)
أ. زامل سعيدي	(إيران)
د. سعد ناجي جواد	(العراق)
د. سعيدة لطفيان	(إيران)
د. سيار الجميل	(العراق)
د. سيد أبو القاسم هاشمي	(إيران)
د. شملان العيسى	(الكويت)
د. صالح عبد الرحمن المانع	(السعودية)
أ. طلال سلمان	(لبنان)
د. طلال عتريسي	(لبنان)
د. عبد الله السيد ولد أباه	(موريتانيا)
أ. عبد الباري عطوان	(فلسطين/ لندن)
د. عبد الرحمن حسن الابراهيم	(قطر)
د. عبد العزيز الدوري	(العراق/ الأردن)
أ. عدنان عمران	(سوريا/ مصر)
د. علي خليفة الكواري	(قطر)
د. علي شمس أردكاني	(إيران)
أ. غسان بن جدو	(تونس/ لبنان)
د. غسان العطية	(العراق/ لندن)
د. غلام علي حداد عادل	(إيران)
أ. فهمي هويدي	(مصر)
د. فؤاد شهاب	(البحرين)
د. قيس جواد	(العراق/ فرنسا)
د. كاظم هاشم نعمة	(العراق)

د. كمال مظهر أحمد	(العراق)
أ. ما شاء الله شمس الواعظين	(إيران)
د. متروك الفالح	(السعودية)
د. محسن ميلاني	(إيران/ أمريكا)
أ. محمد البصري	(المغرب)
د. محمد السيد سليم	(مصر)
أ. محمد صادق الحسيني (نجفي)	(إيران)
د. محمد صالح المسفر	(قطر)
د. محمد عبد الله العزاوي	(العراق)
د. محمد عبد الرحيم كافود	(قطر)
د. محمد عبد الملك المتوكل	(اليمن)
د. محمد عدنان البخيت	(الأردن)
د. محمد علي آذرشب	(إيران)
أ. محمد علي مهتدي	(إيران)
أ. محمد فايق	(مصر)
د. محمد المسعود الشابي	(تونس)
د. محمد هادي سمتي	(إيران)
أ. محمد الهاشمي الحامدي	(تونس/ لندن)
د. محمود سريع القلم	(إيران)
أ. محمود المراغي	(مصر)
د. مريم سليم	(لبنان)
د. مصطفى عقيل	(قطر)
د. منعم العمار	(العراق)
أ. ميشال نوفل	(لبنان)
د. نيفين عبد المنعم مسعد	(مصر)

أ. هادي خسرو شاهي (إيران)

أ. هاني الحسن (فلسطين/ فرنسا)

د. هوشنك أمير أحمدي (إيران/ أمريكا)

د. وجيه كوثراني (لبنان)

د. وليد خدوري (العراق/ قبرص)

د. وميض نظمي (العراق)

د. يوسف الحسن (الإمارات)

(٢) برنامج الندوة

الاثنين في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥

المكان: مقر جامعة قطر

جلسة الافتتاح	رئيس الجلسة: أ. محمد فايق
٩/٠٠ ـ ١١/٠٠	كلمة الدكتور ابراهيم صالح خليفة النعيمي، مدير جامعة قطر
	كلمة الدكتور محمود سريع القلم، مدير عام مركز البحوث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط
	كلمة الدكتور خيرالدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية
	جولة في أقسام جامعة قطر
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية	رئيس الجلسة: د. أحمد صدقي الدجاني
١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠	**العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين**
	(مركز/ ندوة ٢٨/ ١/ ١) و(مركز/ ندوة ٢٨/ ١/ ٢)
	مقدما البحث: د. عبد العزيز الدوري
	د. أحمد لواساني
	المعقبون: د. علي شمس أردكاني
	د. وجيه كوثراني
	د. رياض قاسم
	مناقشة عامة
١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	رئيس الجلسة: د. محمود سريع القلم
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠	**العلاقات الاقتصادية العربية ـ الايرانية الراهنة وآفاق تطويرها**
	(مركز/ ندوة ٢٨/ ٢/ ١) و(مركز/ ندوة ٢٨/ ٢/ ٢)

مقدما البحث: د. علي شمس أردكاني

أ. جاسم السعدون

المعقبان: د. علي خليفة الكواري

د. سيد أبو القاسم هاشمي

مناقشة عامة

١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠ استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية رئيس الجلسة: أ. رياض الريس

١٨/٠٠ ـ ٢٠/٠٠ **الإدراك المتبادل بين العرب والإيرانيين**

(مركز/ندوة ٢٨/٣/١) و(مركز/ندوة ٢٨/٣/٢)

مقدما البحث: د. وجيه كوثراني

أ. هادي خسروشاهي

المعقبان: د. محسن ميلاني

أ. غسان بن جدو

مناقشة عامة

الثلاثاء في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

الجلسة الصباحية رئيس الجلسة: د. محمد علي آذرشب

٩/٠٠ ـ ١٣/٠٠ **الخطاب السياسي والاعلامي لدى الحكومات والنخبات وتأثير ذلك في العلاقات العربية ـ الايرانية**

(مركز/ ندوة ٢٨/٤/١) و(مركز/ندوة ٢٨/٤/٢)

مقدما البحث: أ. فهمي هويدي

أ. ما شاء الله شمس الواعظين

المعقب: د. يوسف الحسن

١٣٠٠/ ـ ١٥/٣٠ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى رئيس الجلسة: د. محمد كافود

١٥/٣٠ ـ ١٨/٠٠ **صورة العرب في الكتب المدرسية الايرانية، ومجالات تحسين هذه الصورة**

(مركز/ندوة ٢٨/٥)

مقدم البحث: د. غلام علي حداد عادل

المعقبان: د. محمد السيد سليم
د. محمد علي آذرشب

صورة الايرانيين في الكتب المدرسية العربية، ومجالات تحسين هذه الصورة

(مركز/ندوة ٢٨/٦)

مقدم البحث: د. طلال عتريسي

المعقب: د. محمد علي آذرشب

مناقشة عامة

١٨/٠٠ ـ ١٨/٣٠ استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية رئيسة الجلسة: د. سعيدة لطفيان

١٨/٣٠ ـ ٢٠/٠٠ **أوضاع المرأة العربية والايرانية: عناصر الاختلاف والتشابه**

(مركز/ندوة ٢٨/٨/١) و(مركز/ندوة ٢٨/٨/٢)

مقدمتا البحث: د. معصومة ابتكار
د. مريم سليم

المعقبتان: د. نيفين مسعد
د. بتول مشكين فام

الأربعاء في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

الجلسة الصباحية الأولى رئيس الجلسة: أ. أديب الجادر

٩/٠٠ ـ ١١/٠٠ **الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والإيرانيين**

(مركز/ندوة ٢٨/٩/١) و(مركز/ندوة ٢٨/٩/٢/١) و(مركز/ندوة ٢٨/٩/١/٢)

مقدمو البحث: د. شملان العيسى
د. سيار الجميل
د. پيروز مجتهد زاده

المعقب: د. جمشيد ممتاز

مناقشة عامة

١١/٠٠ ـ ١١/١٥ استراحة

الجلسة الصباحية الثانية	**رئيس الجلسة:** د. علي شمس أردكاني
١١/١٥ ـ ١٢/٤٥	**القضية الكردية وموقف العرب والايرانيين منها**
	(مركز/ندوة ٢٨/ ١٠/ ١) و(مركز/ندوة ٢٨/ ١٠/ ٢)
	مقدما البحث: د. سعد ناجي جواد
	د. سعيدة لطفيان
	المعقبون: د. وميض نظمي
	د. پيروز مجتهد زاده
	د. قيس جواد
	مناقشة عامة
١٢/٤٥ ـ ١٣/٠٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثالثة	**رئيس الجلسة:** أ. عدنان عمران
١٣/٠٠ ـ ١٤/١٥	**القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ـ الايرانية**
	(مركز/ندوة ٢٨/ ١١/ ١) و(مركز/ندوة ٢٨/ ١١/ ٢)
	مقدما البحث: د. أحمد صدقي الدجاني
	أ. زامل سعيدي
	المعقبون: أ. هاني الحسن
	أ. محمد صادق الحسيني
	أ. هادي خسروشاهي
	مناقشة عامة
١٤/١٥ ـ ١٦/٠٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة:** د. محسن ميلاني
١٦٠٠/ ـ ١٨/٠٠	**دراسة مقارنة للمجتمع المدني في كل من إيران والوطن العربي**
	(مركز/ندوة ٢٨/ ٧/ ١) و(مركز/ندوة ٢٨/ ٧/ ٢)
	مقدما البحث: د. رضوان السيد
	د. محمد هادي سمتي
	المعقبان: د. محمود سريع القلم
	د. باقر النجار
	مناقشة عامة

١٨/١٥ حفلة عشاء يقيمها حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تكريماً للأعضاء المشاركين في الندوة

الخميس في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

الجلسة الصباحية الأولى رئيس الجلسة: د. پيروز مجتهد زاده

٩/٠٠ ـ ١١/٠٠ **العلاقات الدولية للدائرتين العربية والايرانية وحساسية المصالح الدولية للعلاقة بينهما**

(مركز/ندوة ٢٨/١٢/١) و(مركز/ندوة ٢٨/١٢/٢)

مقدما البحث: د. محمود سريع القلم

د. نيفين مسعد

المعقبان: أ. جميل مطر

د. هوشنك أمير أحمدي

مناقشة عامة

١١/٠٠ ـ ١١/٣٠ استراحة

الجلسة الصباحية الثانية رئيس الجلسة: د. حسن مكي

١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠ **مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والايرانيين منه وموقعهم فيه**

(مركز/ندوة ٢٨/١٣/١) و(مركز/ندوة ٢٨/١٣/٢)

مقدما البحث: د. محمد السيد سليم

أ. محمد علي مهتدي

المعقبان: د. محمود سريع القلم

د. كاظم هاشم نعمة

مناقشة عامة

١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠ فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى رئيس الجلسة: أ. هادي خسرو شاهي

١٥/٣٠ ـ ١٧/١٥ **موقع العلاقات العربية ـ الايرانية في إطار العالم الاسلامي**

(مركز/ندوة ٢٨/١٤/١) و(مركز/ندوة ٢٨/١٤/٢)

مقدما البحث: د. محمد علي آذرشب

أ. ميشال نوفل

المعقبان: أ. جهاد الزين

أ. محمد علي مهتدي

مناقشة عامة

١٧/١٥ ـ ١٧/٣٠ استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية **رئيس الجلسة: د. محمد عدنان البخيت**

١٧/٣٠ ـ ٢٠/٠٠ **الحوار المفتوح: نحو صيغ عملية لتطوير العلاقات العربية ـ الايرانية على المستويات المختلفة**

د. پيروز مجتهد زاده

أ. رياض الريس

د. صالح عبد الرحمن المانع

د. علي شمس أردكاني

أ. غسان بن جدو

أ. فهمي هويدي

أ. محمد البصري

د. محمد صالح المسفر

د. محمد علي آذرشب

أ. محمد علي مهتدي

د. محمود سريع القلم

أ. هادي خسروشاهي

أ. هاني الحسن

د. وميض نظمي

د. يوسف الحسن

د. غلام حداد عادل

د. رياض قاسم

أ. مجمد الهاشمي الحامدي

أ. جواد الحمد

أ. محمود المراغي

أ. جاسم السعدون

د. طلال عتريسي

٢٠/٠٠ ـ ٢١/٠٠ اختتام الندوة

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)